

٢١٧

م ٠ ش

(الميزان الشعراضية المدخلة لجميع أقوال الأئمة

المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية)،

تأليف الشعراضي، عبدالوهاب بن أحمد - ٩٧٣هـ. كتب

في القرن الحادي عشر الهجري تقديرا.

١٥x٢١ سم

٢٥ س

٤٤٤ ق

٦١٩٦

نسخة حسنة قديمة، خطها نسخ معتاد، أوراقها

ملتصقة، طبع.

الأعلام ٣٣١:٤ دار الكتب المصرية ٥٤٣:١

١ - فقه المسألة - د. هب الاسلامي - المؤلف

ب - تاريخ النسب

ف ١٠٣٨/١

في مذهب ما دام لم يصل الى معرفة هذه الميزان من الذوق
والكشف **فالجواب** نعم يجب عليه ذلك ما دام لم يصل
الى مقام الذوق بهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر
بخلاف ما اذا وصل الى مقام الذوق للميزان المذكورة وراي
جميع اقوال العلماء ويجوز علومهم تتفرع من غير الشريعة
الاولى فتتدى منها وتنتهي اليها كما سيأتي بيانه في فصل الاعتدال
المحسوسه لارتصال اقوال العلماء كلهم بعين الشريعة الكبرى
في مشهد صاحب هذا المقام فان من اطلع على ذلك من طريق
كشفه راي جميع المذاهب واقوال علماء متصلة بعين الشريعة
وشارعه اليها كارتصال الكعبة بالاصابع او الظل بالشافض
ومثل هذا اليوم والتعدد بمذهب معين لشهوده تساوي
المذاهب في الاخذ من عين الشريعة وانه ليس بمذهب اولي
بالشريعة من حذ ذهب لان كل مذهب عنده متفرع من عين
الشريعة كما تتفرع **عيون** شبكة الصياد في ما يرا الادوار من
العين الاولى منها ولو ان احدا اكرهه على التقيد لا يتصل كما
سياتي ايضا حقه في الفصول الالتيه ان شاء الله تعالى وصاحب
هذا الكشف قد ساد في المجتهدين في مقام اليقين وربما زاد
على بعضهم لا غتراف علمه من عين الشريعة ولا يحتاج الى تحصيل
الات الاجتهاد التي شرطوها في حق المجتهد فحكمه حكم الجاهل
اذا ورد مع عالم به العلم لا سقاء منه فلا فرق بين العالم الذي
ياخذه العالم ولا بين العالم الذي ياخذه الجاهل هذا حكم جميع
اهل هذه الميزان مما صرح به الشريعة من الاحكام بخلاف
ما لم تصرح به اذا اراد الانسان استخراجا من آية او حديث
فانه يحتاج الى معرفة الات من نحو اصول ومعاني وغير ذلك
كما بيناه في كتابنا المسمى بفتح الاكباد في بيان مواد الاجتهاد

وهو على وجه فراجع ان ثبت والمحدث رب العالمين
فصل فان قال قائل ان احدا لا يحتاج الى ذوق مثل
هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين
على هدي من ربهم بل يكفي اعتقاده تسليمها واثباتها عليه
غالب طلبه العالم في سائر الاعصار **فالجواب** قد قدما
لك في الميزان ان التسليم للائمة هو ادنى درجات العبد
في اعتقاده صحة اقوال الائمة وانما مرادنا بهذه الميزان
ما هو ارفق من ذلك فيطلع المقلد على ما اطلع عليه الائمة ويأخذ
علمه من حيث اخذوا اما من طريق النظر والاستدلال واما من
طريق الكشف والعيان وقد كان الامام احمد رضي الله عنه
يقول خذوا علمكم من حيث اخذوا الائمة والتفتوا بالتقليد
فان ذلك عمى في البصيرة انتهى وباتي بسط ذلك في فصل
دم الائمة القول بالرأي في دين الله ان شاء الله تعالى فراجع
فان قلت فلا ينبغي لرجح العلماء باستغالي العلم اخذ
العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقا بالنصوص في الصحة
عند بعضهم **فالجواب** ليس عدم ايجاب العلم بعلم
الكشف من حيث ضعفها ونقصها عن ما اخذ به العالم من
طريق النقل الظاهر وانما ذلك للاستغناء عن عدة في الموجبات
بصراح ادلة الكتاب وانه عند القطع بصحة اي ذلك الكشف
فانه حينئذ لا يكون الاموافقا لها اما عند عدم القطع بصحة
فان حيث عدم عصمة الاخذة لك العلم فقد يكون دخل كشف
التقليد من ابيس فان الله تعالى قد آتاه بالبرهان كقوله الفزالي
وعبر على ان يفهم المكاشف صورة الحال التي يأخذ علمه من
سما او عرش او كرسي او قلم او لوح فزعمنا ان المكاشف ان ذلك
العلم عن الله فاحذبه فضل واصل فمن هنا اوجبوا على المكاشف

انه يجوز ما اخذه من العلم من طريق كشفه على الكتاب
والسنة قبل العلم به فان وافق قدال والاخرى عليه العمل به
فعل ان من اخذ علمه من عين الشريعة من غير تلبس من طريق
كشفه فلا يصح منه الرجوع عنه اذ اما عاشر لو افقت الشريعة
التي بين اظهرنا من طريق النقل ضرورة اذ الكشف الصحيح
لا ياتي دايما الا موافقا للشريعة كما هو مقر بين العلماء
تعالى والله اعلم **فصل** فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال
انها لا تكفي احدا في ارشاده الى طريق صحة اعتقاده ان سائر
ائمة المسلمين على هدي من ربهم كما مر **قلنا** له هذا الكثر ما قد رقا
عليه في طريق الجمع بين قول القيد بالسنة ان سائر ائمة المسلمين
على هدي من ربهم ومن اعتقاد ذلك بقلبه فان قد رست
بالأعي على طريق آخر يجمع بين القلب واللسان فاذا كرها لنا
لنرفقها في هذه الميزان ونجعلها طريقة اخرى ولعل الطاعن
في صحة هذه الميزان التي ذكرناها انما كان الحامل على ذلك
لجسه والتقص فان لا يتقد رجوع الشريعة على التزم مرتبتين
تخفيف وتشديد ابد او من شئ في قولنا هذا فليأت بما ينافضه
وانا ارجع الى قوله فاني والله ناصح لامة ما انا متعنت ولا مظهر
علما لحظ نقض فيما اعلم بقطع النظر عن ارشادي للاخوان الى صحة
الاعتقاد في كلام المشهور ولو لا محبتني لارشا والاخوان الى ما ذكر
لاحتفت عنهم علم هذه الميزان الشريعة كما احتفت عنهم
من العلوم الدنيوية عالم نؤمن بآياتها كما استرنا اليه في كتابنا
المسمى بالجوهر المصون في السر المرقوم فيما تنتجته الخلة من
الاسرار والعلوم فاصفا ذكرنا فيه من علوم التيران العظيم نحو
ثلاثة الاف علم لعمري لاحد من طلبه العلم الا اني نفعنا الى
المتعلق الى معرفة علم واحد منها فبكر ولا ماعان نظري في كتب

وانما طريقها الكشف الصحيح فتخرج هذه العلوم حالها وانما القرآن
 لا يتخلف عن المنطق به حتى كان عين ذلك العلم عين المنطق
 بذلك الكلمة ومن يتخلف العلم عن المنطق فليس هو من علوم
 اهل الله وانما هو نتيجة فكر وعلوم الافكار مدخولة عند اهل الله
 لا يعتقدون عليها الاذكان رجوع اهلها على اختلاف علوم الكشف
 كما مر اننا فاعلم ذلك **فصل** اياك ان تسمع الله الميزان فتبادر
 الى الانكار على صاحبها وتقول كيف يصح لفلان الجمع بين جميع
 المذاهب وجعلها كائنا ما ذهب واحد من غير ان تنظر فيها
 او تجتمع بصاحبها فان ذلك جهل منك ونهور في الدين قبل
 اجتماع بصاحبها وناظره فان قطعت بالحجة وجبت عليك الرجوع
 الى قوله ولو لم يسبقه احد الى مثله واياك ان تقول ان واضع هذه
 الميزان جاهل بالشرعية فتقع في الكذب فانه اذا كان مثله
 يسمى جاهلا فابقى على وجه الارض الان عالم وقد قال الامام محمد بن
 مالك واذا كانت العلوم نورا الهيا واخصا صلت لدنية فلا بد
 ان يدخر الله تعالى لبعض المتأخرين ما لم يطلع عليه احد من
 المتقدمين انتهى فلهذا اياك ان ترجع الى الحق وطابق في
 الاعتقاد بين القلب واللسان ولا يصدنك عن ذلك كون احد
 من العلماء السابقين لم يروى مثله الميزان فان وجود الحق
 تعالى لم يزل فياضا على قلوب العلماء في كل عصر واخرج عن علوم
 الطب بعبية الفهم الى العلوم الحقيقية الكشفية ولو لم يالفها
 طبعك فان من علامة العلوم الدنية ان تنجح العقول
 من حيث افكارها ولا يتقبلها الا بالتسليم فقط لفراية طريقها
 فان طريق الكشف مباينة لطريق الفكر وسبب في الفصول
 الاثنية ان شاء الله تعالى ان من علامة علم عدم صحة اعتقاد الطالب
 في ايرامية المسلمين على هدي من ربهم كونه يحصل له في طنة

صيق

ضيق وخرج اذا قلنا غير امامه في واقعة ويقال له اين قولك
 ان غير امامك على هدي من ربهم وكيف يحصل في قلبك ضيق
 وخرج من الهدي فضلك تتدحرج دعواه ويظهر له عدم
 صحة عقيدته ان كان عاقلا والمحدث رب العالمين
فصل اعلم يا ابي اني ما وصفت هذه الميزان للاخوان
 من طلبة العلم الا بعد تكرر سؤالي في ذلك مرارا فقامر
 اول الفصول وقولهم لي موادنا الوصول الى مقام مطابقة القلب
 للسان في صحة اعتقاد ان ساير ايمية المسلمين على هدي من
 ربهم في ساير اقوالهم فلذلك ابعث النظر في ساير ادلة
 الشريعة واقوال علماء بها فوائدها لا يخرج عن مرتبتين تخفيف
 وتشديد والتشديد للاقوياء والتخفيف للضعفاء كما مر لكره يبغي
 استثناء ما ورد من الاحكام بحكم التخيير فان للقوي ان ينزل
 الى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة على فعل الاشد
 ولا تكون المرتبتان المذكورتان في الميزان فيه على الترتيب
 الوجيزي وذلك كتحخير المتوصي اذا كان لا يلبس الحف
 بين نزعته وغسل الرجلين وبين مسحه بلا ترغيم ان اهدي
 المرتبتين افضل من الاخرى كما ترى فان غسل الرجلين افضل
 الا لمن تقرب نفسه من المسح مع علمه بصحة الاحاديث فيه
 فان المسح له افضل على انه لقائل ان يقول ان المرتبتين في
 حق هذه الشخص ايضا على الترتيب الوجيزي بمعنى انه لو
 اراد ان يعبد الله تعالى بالافضل كان الواجب عليه
 في الاتيان بالافضل ارتكاب العزيمة وهو اما الغسل
 بالنظر الى حال غالب الناس واما المسح بالنظر الى ذلك
 الفرد الذي تقرب نفسه من فعل السنة
 لسيما وتولنا افضل غير مناف للوجوب كما تقرر لمن يصح

عليك يا اخي برضى الله تعالى فانه اولي لك من مخطئه وكذلك
 ينبغي ان يستثنى من وجوب الترتيب في ترتيب الميزان
 ما اذا ثبت عن الشارع فعل امرين معا في وقتين من غير
 ثبوت مسح احداهما لمسح جميع الرأس في وقت ومسح بعضه
 في وقت اخبر والمواالة الوضوء مرة وعدم المواالة فيه تارة
 اخري ومحو ذلك فمثل هذه لا يجب فيه تقديم مسح جميع
 الرأس والمواالة على مسح بعضه وعدم المواالة الا اذا اراد
 المكلف الترتيب الى الله تعالى الاول فقط وفي ذلك
 نظايره واما قول سيدنا وحوانا عبد الله بن عباس رضي
 الله عنهما ان اخر الامر من من فعل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم هو النسخ المحكم فهو الكري اذا لو كان ذلك كليا حكما
 بنسخ المسح من الامرين يبين في نفس الامر من مسح كل
 الرأس وبعضه مثلا لانه لا بد ان يكون انتهى الامر من صلى
 الله عليه وسلم الى مسح الكل والبعض فيكون ما قبل الاخير
 منسوخا ولا يخفى ما في ذلك من التقديم في مذهب من يقول
 بوجوب تعميم مسح الرأس وعدم تعميمه وكان الامام محمد بن
 المنذر رحمه الله يقول اذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه
 وسلم فعل امرين في وقتين فمما على التحريم ما لم يثبت النسخ
 فيعمل المكلف بهذه الامور تارة وبهذه الامور تارة اخري
 وعلى ما قررناه من مرتبة الميزان ينبغي حمل القول
 بمسح الرأس كله وجوبا على زمن الصيف مثلا ومسح بعضه
 على كسبه في زمن البرد مثلا لاسيما في حق من كان اقرب
 او كان قريب العهد بخلق راسه ازجاف من نزول الحوادير
 من راسه فاعلم ذلك يا اخي وفيه عليه نظايره ولقد سدد
 العالمين **فصل** اعلم يا اخي ان مرادنا بالفرعية والرخصة

الذكوريتين

الذكوريتين في هذه الميزان هما مطلق التشديد والتخفيف
 وليس مرادنا بالفرعية والرخصة اللتين حداهما الاصوليون
 في كتبهم فاما مرتبة التخفيف رخصة الا بالانظر
 لمناهلها من التشديد الا الافضل لا غير والا فالعاجز لا يكلف
 لفعل لفعل ما هو فوق طاقته شرعا واذا لم يكلف بما فوق
 طاقته فما بقي الا ان يكون فعل الرخصة في حقه واجبا
 كالفرعية في حق القوي فلا يجوز للعاجز النزول عن الرخصة
 الى مرتبة ترك الفعل الكلية كما اذا قدر فائدة المالم المطلق
 على التراب لا يجوز له ترك التيمم كما اذا قدر العجز عن القيام
 في المنيضة على الجلوس لا يجوز له الاضطجاع او قدر على
 الاضطجاع على اليمن اليسار لا يجوز له الاستلقاء او قدر على
 الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء باجر او قال الصلاة على قلبه كما
 هو مقرر في كتب الفتا كل مرتبة من هذه المراتب بالنظر
 لما قبلها كالفرعية مع الرخصة لا يجوز له النزول اليها الا بعد
 عجزه عما قبلها والله اعلم **فصل** لا يخفى عليك يا اخي
 ان كل من فعل الرخصة بغيرها او المفضل بغيره فهو
 على هدي من ربه في ذلك ولو لم يقل به امامه على ما ياتي في
 الفصول الالائية من التفضيل كما ان من فعل الفرعية او
 الافضل بكلفة ومشقة فهو على هدي من ربه في ذلك ولو لم
 يكلفه الشارع بذلك من حيث عظم المشقة فيه اللصم
 الا ان ياتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقول صلى الله عليه
 وسلم ليس من البر الصيام في السفر فان الافضل للمسافر
 في مثل ذلك الفطر لا ضرر الحاصل به ومن العلوم ان من شأن
 الأمور التي يقترب بها الى حضرة الله تعالى ان تكون النفس
 مشرحة بها محبة لها غير كارهة وكل من اتى بالعباد كارهة

لها اي من حيث شقتها فقد خرج عن موضوع الترتيب
 الشرعية المتقرب بها الى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل
 المسئلة التي نحن فيها فانه صلى الله عليه وسلم نفى البر والتقرب
 الى الله تعالى بالصوم الذي يضرب المسافر ويحزن تا يقولون
 للتشريع ما نحن مترعون فلا ينبغي احد التقرب الى الله
 تعالى الا بما اذن له الشارع فيه وان شئت نفسه به من يبر
 المنذوبات وما لم ياذن فيه فهو الى الابتداء اقرب وما كل
 بدعة تشهد بها طاهر الكتاب والسنة حتى يتقرب فيها
وتأمل يا اخي فهاك راع عن الصلاة حال النفاس تعرف
 ذلك لان النفاس اذا غلب على العبد وتكلف الصلاة صار
 نفسه كالكرهة عليها ولا يخفى ما في ذلك من نقص الثواب
 المرتب على محبة الطاعة **فأعلم ذلك يا اخي** واعمل بالرخيص
 بشرطها فان الله تعالى يحب ان توفى رخصة كما يحب ان توفى
 عزايمة كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره
 والمحدث رب العالمين **فصل** ان قال قائل فضل ركني
 في كلام احد من العلماء ابو يده هذه الميزان من كلام الائمة
 على حالين ورواه الى الشريعة **فصل** في ذكر الشيخ يحيى
 الدين في التروحات المكية وغيره من اهل الكشف ان
 العبد اذا سلك مقامات القوم متقيدا بخدمته واحد
 لا يبري عنه فلا بد ان ينتهي به ذلك الذهد الى العيش التي
 اخذ امامه منها اقواله وهذا كيري اقوال الائمة تفتقر
 من بحر واحد فتنزل عنه التقيد بخدمته ضرورة ويحكم
 بتساوي المذاهب كلها في الصحة خلافا لما كان بضد ذلك
 قال الشيخ يحيى الدين ونظير ما قلنا القول بتفضيل الرسل
 بعضهم على بعض بالاجتهاد فاذا وصل الى حضرة الوحي التي اخذوا

منها

منها احكام شرعية انقل عنه التفضيل بالاجتهاد
 وصار لا يفرق بين احد من رسل الامم حيث ما كسفه
 الله تعالى له عنه شهود احكام اليقين لا الظن فهذا انظير
 المغلدا اذا اطلع على العيش التي اخذ الائمة المجتهدون
 هذا الصمد منها انتهى وكذلك بما يؤيد هذه الميزان
 قول الشيخ به الدين الزركشي في كتاب التواعد في
 الفقه **اعلم** وفلك الله لطافته ان الرخص والعزائم
 في محل كل منهما مطلوب فاذا قصد المكلف لفعل الرخصة
 قبول فضل الله تعالى عليه كان افضل كما اشار اليه حديث
 ان الله يحب ان توفى رخصة كما يحب ان توفى عزايمة فاذا
 ثبت هذا الاصل عندك يا اخي فاعلم ان مطلوب الشرع الوفاق
 ورد الخلاف اليه ما يمكن كما عليه عمل الائمة من اهل الورع
 والتقوى كابي محمد الجويني واضرابه فانه صنف كتابه المحيطة
 ولم يلتزم فيه المشرق على مذهب معين قال وذلك في حق اهل
 الورع والتقوى من باب العزائم كما ان العمل بالمختلف فيه
 عندهم من باب الرخص فاذا وقع الصيد في امر ضروري
 وامكنه الاخذ فيه بالفرصة فله قطعه وتركه وكان ذلك المغل
 الشد يد عليه من باب القوة والاخذ بالعزائم ان كان راجح
 وان لم يمكن الاخذ فيه بالعزيمة اخذ بالرخصة كما ان له
 الماخذ بالقول الضعيف في بعض المواطن فلا يلزم منه
 من باب المخالفة المحضة **قال الزركشي** وبعد افعلت
 هذا فحينئذ تعرف ان احدا من الائمة الاربعة او غيرهم
 لم يتقلد امر المسلمين في القول برخصة او عزيمة الا على حد
 ما ذكرناه من هذه القاعدة فينبغي لكل متقلد للائمة ان يعرف
 مقاصد ما انتهى كلام الزركشي رحمه الله في اخر قواعده وهو

من اعظم شأنا هذه الميزان فلم ينقلنا عن احد من الائمة
 الاربعة ولا غيرهم فيها بلغنا انه اذا كان يطرد الامر في كل
 مخرجة قال بها اربعة قال بها في حق جميع الامة ابا وانما
 ذلك في حق قوم دون قوم **وهو بلغنا** انه كان يفتي
 الناس بالذاهب الاربعة الشيخ الامام الفقيه المحدث
 المفسر الاصولي الشيخ عبد العزيز الديلمي وشيخ الاسلام
 الشيخ عز الدين بن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب
 الدين السركسي الشهير بابن الاقطيع رحمه الله والشيخ علي
 المنبجي الضرير **ونقل** الشيخ طلال الدين السيوطي رحمه الله عن
 جماعة كثيرة من العلماء كانوا يفتنون الناس بالمذاهب الاربعة
 لا سيما القوام الذين لا يتقيدون بذهب ولا يعرفون قواعده
 ولا نصوصه ويقولون حيث وافق فعل هذه القوام قول العالم
 فلا بأس به انتهى **فان قال قائل** فكيف صح من هؤلاء
 العلماء ان يفتنوا الناس بكل مذهب مع كونهم كانوا متقدمين من
 شأن القلدان لا يخرج عن قول امامه **فالجواب** يحتمل
 ان يكون احدهم بلغ مقام الاجتهاد المطلق المنتسب الذي لم
 يخرج صاحبه عن قواعده امامه كتابي يوسف ومحمد وابن الفاسم
 واشهب والنخعي وابن المنذر وابن شريح هؤلاء كلهم وان افتنوا
 الناس بحال يصح به امامهم فلم يخرجوا عن قواعده **وقد نقل**
 الحلال السيوطي رحمه الله ان الاجتهاد المطلق على قسمين
 مطلق غير منتسب كما عليه الائمة الاربعة ومطلق غير منتسب
 كما عليه اكابر اصحابهم الذين ذكرناهم قال لم يدع الاجتهاد من
 المطلق غير المنتسب بعد الائمة الاربعة الا بعد من خبر الطبري
 ولم يسأل ذلك انتهى **ويحتمل** ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتنون
 الناس على المذاهب الاربعة اطلعهم الله على غير الشريعة الاولى

وشهدوا

وشهدوا اتصال جميع اقوال الائمة المجتهدين لها وكانوا يفتنون
 الناس بحكم مرتبة الميزان لا بحكم العلوم فلا يأمرون قويا برخصة
 ولا ضعيفا بعزيمة وكانوا يفتنون الناس بآداب اهل المذاهب
 الاربعة في تقرير مذهبهم واطلعوا على جميع ادلتهم **وقد**
 بلغت حصول هذا المقام ايضا جماعة من السلف كالشيخ أبي محمد
 الحوييني والامام ابن عبد البر المالكي ومن الدليل على ذلك ان المتأخرين
 من كتبنا به المسمى بالمحيطة ولم يتقدم فيه مذهب كما مر عن الزركشي
 وكذلك ابن عبد البر كان يقول كل مجتهد مصيب فاما ان يكون
 فعلا او قال ما ذكر لا اطلاعا على عين الشريعة الكبرى وتقرير
 اقوال جميع العلماء كما اطلعنا بحمد الله تعالى واما ان يكون ذلك
 من حيث ان الشارع قرر حكم المجتهد الذي امتن به من كتب الله
 عز وجل ارسنة رسوله صلى الله عليه وسلم **وقد** بلغني عن الشيخ
 عز الدين بن جماعة انه كان اذا افتى عاميا حكم على مذهب امامه
 بامره بفعل جميع شروط ذلك الامر على مذهب ذلك الامام الذي
 اقتاده بقوله ويقول له ان تركت شروطا من شروط لم تضع عبادتك
 على مذهب ولا غيره اذ العباداة الملغقة من عند تعذر اذهب
 لا تضع الا اذا جمعت شروط ظلال المذاهب كلها انتهى وفيه
 احتياط للدين وخوفا ان يتسبب في نقص عبادة احد من
 المسلمين **فان قلت** فهل ينبغي ان يفتي على الاربعة مذاهب
 ان لا يفتي القلد من الابا الاربع من حيث النقل او ما سألنا من الاقوال
فالجواب الذي ينبغي له ان لا يفتي الناس الا بالاربع لان
 القلد ما سأل الا لنفسه بالاربع من مذهب امامه الا بما عذره
 هو الله ان يكون المرجوح احوط في دين السائل فله ان
 يفتي بالمرجوح ولا حرج **ولما** وعي الحلال السيوطي رحمه الله
 مقام الاجتهاد المطلق المنتسب كان يفتي الناس بالاربع من

علماء

من مذهب الامام الثاني فقولوا له لم لا تنقيصه بالانتم عند ذلك
 فقال لم يسألوني ذلك وانما سألوني عما عليه الامام واصحابه فيحتاج
 من يفتي الناس على الاربع المذاهب ان يعرف الراجح عند اهل
 كل مذهب ليفتي به القائلين الا ان يعرف من السائل ان يعتمد
 عليه ودينه ودينه شرع صدره لا يفتيه به ولو كان مرجوحا عنده
 فهل لا يحتاج الى اطلاع على ما هو الراجح عند اهل كل مذهب انتهى
 والله اعلم **فصل** وما يوضح للوجه مرتبة الميزان ان تنظر الى
 كل حديث ورد او قول استنبط والى مقابله فاذا انظرت فلا بد ان
 تجد احدهما مخففا والاخر مشددا غير ذلك لا يكون ثم ان الحديث او
 القول المخفف قد يكون هو الصحيح الراجح في مذهبك وقد يكون
 هو الضعيف المرجوح ولا يخلو جالك يا اخي عند العمل من ان تكون
 من اهل مرتبة من مرتبة الميزان دون المرتبة الاخرى بالشرط
 الذي تقدمت في فعل الرخصة اي التخفيف فتتفق كل احدى ما يناسب
 حاله ولو لم تنقل انت به كذلك لانه هو الذي هو طنباه فاعلم ذلك
 واعمل عليه وافق غيركهما هو من اهل فليس لمن تدبر على سهولة
 الطهارة ان يحس فرجه اذا كان متافعا ويصلي بلا تحديد طهارة
 تقليد الابي حنيفة كما انه ليس له ان يصلي فريضا او نقلا بغير الفاتحة
 مع قدرته عليها او ان يصلي بالذكر مع قدرته على القرآن كما سياتي
 ايضا في توجيه اقوال العلماء ان شاء الله تعالى على ان ذلك ايضا
 ان تصعد الى فعل الفرعة مع المشقة ان اخترت ذلك على
 وجه المجاهدة لنفسك كما ان لك ايضا ان تنزل الى الرخصة
 بشرطها في هذه الميزان وهو العجز عن غيرها حسا او شرعا فقط
 ويكون على قدر من رتبة في كل من المرتبتين ثم انه قد يكون في
 الحكم الواحد اثر من قولين فالخافق يرد ما قارب الشك بد
 الى الشك بد وما قارب التخفيف الى التخفيف كالقول للفضل

على حد سري ما قدمناه في خطبة الميزان ومما لا ان يوجد دليلا
 او قولان متضادان او مختلفان لا يلحق احدهما بالآخر ولا يدخل فيه
 فان ثبت فافهم ذلك في اقوال مذهبك مع بوضها بوضها
 وان ثبت فامتحن ذلك في مذهبك ومقابله من جميع المذاهب
 الخالفة له تجد ما يخرجها عن تخفيف وتثديد ولكل منهما
 رجال في حال مباشرة الثالفة كما مر في الميزان وكذلك ما اوجب
 المجتهد او حرمه باختصاصه فكله يرجع الى المرتبتين فان مقابل التحريم
 عدم التحريم الشامل للمكروه ومقابل الوجوب عدم الوجوب الشامل
 للمندوب وقال بعضهم ما اوجب المجتهد او حرمه يكون في مرتبة
 الاولى ومقابله في مرتبة خلاف الاولى لانه ليس لغيرك ان يرجع ان
 يحرم او يوجب شيئا انتهى والحق ان المجتهد المطلق ان يحرم ويوجب
 واعتد اجماع العلماء على ذلك بل ولو قلت بقول هذا البعض
 فهو يرجع الى المرتبتين ايضا اذ الاولى في مرتبة التثديد فمن
 اين جعلت كلام المجتهد من جملة الشريعة مع ان الشارع لم يصرح
 بما استنبطوا **الجواب** انه يجب عليهم على انهم علموا ذلك
 الوجوب او التحريم من قرائن الادلة او علموا انه مراد الشارع من
 طريق كشفهم لا بد لهم من احدهما من الطرفين وقد بحثوا ان عند
 بعض المجتهدين **فان قال قائل** سوا كان ذلك الاولى فعلا او
 تركا وخلاف الاولى في مرتبة التخفيف غالبا بتخير المطلوبية
 في الجملة فيما يقولون فيما ورد في الاحاديث والاقوال
فالجواب مثل ذلك لا مقابل له بل هو شرع مجمع عليه فلا ياتي
 فيه مرتبة الميزان وذلك كالحديث الذي نسخ مقابله او كالقول
 الذي يرجع عنه المجتهد اراجع العمل على خلافه فليس فيما ذكر
 الامر بته واحدة لجميع المكلفين لعدم وجود مسقة على احد
 من قوله بخلاف ما فيه المسقة المذكورة فانه يحرم فيه التخفيف

والتشديد كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً فانه ورد في كل
منها التحفيف والتشديد فالتشديد كونه عند بعضه لا يسقط
عن الاكل بخوفه المذكور عند آخرين فالاولى في حق الاقوياء في
العين كالعلماء والصلحين والثاني في حق الضعفاء من العوام في
الايان واليقين **فان قال قائل** فهل نافي المرتبتان في حق من يغير
المنكر بتوجيهه بقوله الى الله تعالى من الاوليا فيكسر انا الجزع يمنع
الزاني من الزنا بحيلولة محال بينه وبين فروع الزانية مثلاً
فالجواب نعم نافي فيه المرتبتان فمن الاوليا من يرى وجوب
التوجه الى الله تعالى في ذلك ويكون بذلك كالفاذر على ازالة المنكر
ومنهم من لا يرى ذلك وجوب ذلك بل يكره الاطلاع بالكشف على
المنكرات الواقعة في الوجود من غير المجاهرين بمخاصهم
وذلك لما فيه من الاطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف
الشيطناني عند بعض القوم وانه يجب على صاحبه سؤال الله تعالى
ان يحول بينه وبينه **فان قال قائل** فما تقولون فعلى حال
يحييه من اهل المنكر اذا انكر عليهم او كسرنا اخرجه على وجه عليه
تغييره باليد واللسان اعتمد ادعاء على الله تعالى لا يجزله او لا يجب
من حيث ان الحق تعالى لا يقيد عليه **فالجواب** مثل هذا
ثاني فيه المرتبتان فمن الاوليا من الزم به ذلك اذا علم ان له حالاً
يحييه ومنهم من لم يلزم به ذلك فطير ما قالوا يعني تدر على ان
يصل الى مكة في خطوة ولله در رب العالمين **فصل**
فان قلت فمن يقول ان القياس من جملة الادلة الشرعية فهل
يأتي فيه كذلك مرتبة الميزان **فالجواب** نعم يأتيان فيه
فان من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من اجاز له من
غير كراهة ومنهم من منعه فانه طرد علة وما يدرى العبد
بان الشارع قد لا يكون اراد طرد تلك العلة وانما ترك ذلك الامر

خارجاً

خارجاً عن ذلك الحكم توسعة على امته وذلك القياس الارز على البر
في باب الربا بجامع الاقتيات فان الشارع لم يبين لنا حكم الارز
فكان الاولى عند بعض اهل الله تعالى بقاؤه على عدم دخول الربا
فيه كما اشار اليه حديث وسكت عن امثاله كما لم يقل
بقياس الارز على البر مسند ومن يقول بعدم قياسه مخفف
وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين يقدرون على
القياس ولكنهم تركوا ذلك اذ بامع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومن هذا قال سفيان الثوري من الادب اجرا الاحاديث
التي خرجت مخرج الزجر والاستر على ظاهرها من غير تاويل
فانها اذا اولت خرجت عن مراد الشارع لحديث من غشنا ليس
منا وحديث ليس منا من تطير او نظير له وحديث ليس منا من
لطم الحذر وشتق الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية فان العالم
اذا اولها بان المواد ليس منا في تلك الحصلة فقط اي وهو منا في
غيرها هان على الفاسق الوقوع فيها وقال مثل المخالفة في حصلة
واحدة امر سهل فكان ادب السلف بعدم التاويل او لي
بالاتباع للشارع وان كانت قواعد الشريعة قد تشهد ارضاً
لذلك التاويل **وقد** خرج جعفر الصادق ومقاتل بن حبان
وغيرهما على الامم ابي حنيفة وقال لا قد بلغنا انك تكسر من
القياس في دين الله تعالى واراد من قاس ابلير فلا تقس فقال الامم
اذا قوله ليس هو بقياس وانما ذلك من القرآن قال تعالى
ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس في نفس
الامر وانما هو قياس عند من لم يعطه الله تعالى الفهم في القرآن
انتهى ومن هذا يعلم ان اهل الكشف غير محتاجين الى القياس
لاستغنائهم عنه بالكشف فان اراد عليهم شخص نحو محمد بن
صرب الوالدين فانه ليس في القرآن النص في تحريم ضربيهما

وأما أخذ العلماء ذلك من قوله تعالى ولا تقل لها ان فكان النفي عن
 ضربها من باب أولى **فالجواب** ان هذا لا يرد على أهل الكشف
 لأن الله تعالى قال وبالوالدين إحسانا ومعلوم ان ضربهما ليس إحسانا
 فلا حاجة الى التماس **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله
 يقول يصح دخول القياس عند من احتاج اليه وعند من لم يحتج اليه
 في مرتبة الميزان فمن كلف الانسان بالمعصية عن الادلة واستخراج
 التقاير من القرآن سدد ومن كلفه ذلك فقد خفف ولم ينز
 في الناس من يتدبر على الاستنباط ومن يعجز عن ذلك في كل عصر
 وكان ابن حزم يقول جميع ما استنبطه المجتهدون بعد ورود من
 الشريعة وان حقي دليله على العوام ومن انكر ذلك فقد نسب الائمة
 الى الخطا وانهم يشرعون ما لم ياذن الله به وذلك ما قابلته عن
 الطريق والحق انه يجب اعتقادهم لولا رآوا في ذلك دليلا ما شرعوا
 فرجع الامر كذلك في قضية الاستنباط الى مرتبة الشريعة
 كالقياس فمن عمل الناس باتباع كل ما شرع المجتهدون فقد سدد
 ومن يامرهم الاما صرح به الشريعة او اجمع عليه العلماء
 فقد خفف في الجملة لانه من باب فمن تطوع حبرا فهو خير له
 ولحمد رب العالمين **فصل** من لازم كل عمل بهذه الميزان
 التي ذكرناها وترك العلم بجميع الاقوال المرحومة من نقصان الثواب
 غالبا وسواء ادب مع جميع اصحاب تلك الاقوال والوجه من العلماء
 عكس ما يحصل من عمل بالميزان فان ذلك الرجوع الذي ترك
 الصبر العمل به لخلقوا ما ان يكون احوط في الدين فخذ لا ينبغي
 ترك العمل به واما ان يكون غير احوط فقد يكون رخصة والله
 يجب ان توفي رخصة كما صرح به الحديث اي بشرطه ويكون
 على علم الاخوان ان لكل سنة منها المجتهدون لو بدعة حرمة
 المجتهدون درجة في الجنة اذ ركا في النار وان تفاوت مقامهم

ونزل

ونزل عما سئله الشارع اوجزه كما صرح به أهل الكشف فاعلم
 ذلك واعمل بكل سنة لك المجتهدون واترك كل ما كرهوه ولا
 تطالبهم بدليل في ذلك فانك محبوس في دابرهم ما دمت
 لم تصل الي مقامهم لا يمكنك ان تتقدرا مع الي الكتاب والسنة
 وتأخذ الاحكام من حيث احذوا ابد **وسمعت** سيدي عليا
 الخواص رحمه الله يقول اعملوا باقوال الائمة التي ظاهرها المخالفة
 لبعضهم بعضا عند اجتماع شروط العمل بها فيكم الخوض والتواضع
 الكامل فاني مقام من يعمل بالشريعة كلها فمن يرد على ما لا يعمل
 به اذ للذهب الواحد لا يحتوي ابدأ على جميع الادلة ولو قال صاحبه
 في الجملة اذ اصح الحديث فهو مذموم بل ربما ترك اتباعه العمل
 باحاديث كثيرة صحت بعد امامهم وذلك خلاف مراد امامهم
 فافهم انتهى فان توقف الشان في حصول الثواب بما سئله
 المجتهدون وطالب بالدليل على ذلك قلنا له اما ان تؤمن بان
 سائر ائمة المسلمين على هدي من ربهم فلا يسعه على ان يقول نعم
 فيقول له فحيث ما امتت بانهم على هدي من ربهم وان مخالفتهم
 به صحيحة لزمك الايمان بالثواب لكل من عمل بها في الجنة وان
 تفاوتت المقام فان ما سئله الشارع اعلي مما سئله المجتهدون لاسيما
 وقد قال صلى الله عليه وسلم من سب سنة حسنة فله اجرها
 واحبر من عمل بها الى اخر الحديث ما قال عليه الصلاة والسلام
 فافهم واسد اعلم **فصل** ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل
 بكل حديث ورد في قول الله تنبسط اي بشرطه لانه لا يخرج
 عن مرتبة الميزان انه **وسمعت** سيدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول كل ما ترويه في كلام الشارع او كلام احد من
 الائمة مخالفا للآخر في الظاهر فهو محمول على حالين لان كلام الشارح
 يحمل عن التناقض وكذلك كلام الائمة لمن نظريه يعين العلم والانصاف

لا بعين البصير والنفس كما مر قالوا قوله صلى الله عليه
 وسلم لمن سأل من أحاد الصحابة كيف رأت ربك قال نوراني
 أراه وقال لا كما برأى الصحابة رأت ربك قولاً واحداً إذا قال لغير
 الأكابر ما قاله الآخر فاعلموا أن يتخلوا في جناب الحق تعالى
 ما لا يليق به ونظير ذلك تقريره صلى الله عليه وسلم أما بكر
 على خروجه عن ماله كله وقوله للكعب بن مالك حين أراد أن
 يتخلع من ماله لما تاب الله عليه أمسك عليك بعض ماله فهو
 خير لك وتطير ذلك أيضاً حديث أبي إسحاق عن ثمامة بن ثعلبة
 مدح الله تعالى المؤمن على نفسه من قوله أبدأ بنفسك خطاب
 لكل عملاً حديث الأقرن بن الوليد بالمعروف ولا اقرب إليك
 من نفسك وأما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم فهو خطاب
 لغير الأكابر وإنما مدحهم على ذلك لخرجوا من ورطة الشح
 الذي فتحوا أممهم عليه في الدنيا فإذ آخر جوائز ذلك أمركا
 بالبداء بأنفسهم لأنها ودعة لله تعالى عندهم بخلاف غيرها
 ليس هو ودعة عندهم وإنما هو جوارحهم **وسيد** سيدي
 عليا الخواص مدح الله تعالى إذا ظلم الكامل ذاته بتقديم غيرها
 على طخزوجه عن العدل المأمور به أخذه الله بذلك بخلاف الوليد
 فإنه مسامح نعلم نفسه في مرضات الله تعالى وتحميلها فوق
 طاقتها من العبادات قبل شأب على ذلك فإذا وصل إلى
 نهاية السلوك النسبية التي بمثابة بلوغ مراد من وصل دار
 الملك وعرفته ممن له عنده حاجة أمره حينئذ بالاحسان إلى
 نفسه لأنها كانت مطبقة في الوصول إلى حضرة ربه وأما
 ما ورد من مدح النبي صلى الله عليه وسلم المحرم على بطنه من الجوع
 ونحوه من المجاهدات فإنما ذلك تنزيلاً لشرعاً لأحاد الأمة
 فلو أنه صلى الله عليه وسلم وقف مع مقامه الشريف الذي يعمل

به ربه ولم يتنزل تعمير على غالب أمته الصدق والخلاص في الشقاء
 انتهى **فصل** فان قال قائل كيف الوصول إلى الاطلاع على عيون
 الشريعة المطهرة التي تشهد الإنسان اعتراف جميع المجتهدين
 مذاهبهم منها ويشهد شاربها كلها في الصحة كسفاً وقيناً
 لا إيماناً وثباتاً ولا طناً وتحميلاً **فالجواب** طريق الوصول
 إلى ذلك هو السلوك على يد شيخ عارف بميزان كل حركة وسكون
 بشرط أن يسلم نفسه ينصرف فيها في أمورها وأعمالها كيف
 شامع انشراح قلب المرید لذلك كل الانشراح وأما من يقول له
 شيخه طلق امرأتك أو اسقط حقك من مالك أو وظيفتك مثلاً
 فلا يشم من طريق الوصول إلى عين الشريعة المذكورة راحة
 ولو عبد الله تعالى الف عام بحسب العادة غالباً **فان** **فان**
 فعل ثم شرط آخر في حال السلوك **فالجواب** نعم من الشروط
 أن لا يملك لحظة في كيل أو فارق ولا يفطر ندية ساوكة إلا الضرورة
 ولا يأكل شيئاً فيه روح من أصله ولا يأكل إلا عند حصول مقدمات
 الاضطراب ولا يأكل من طعام أحد لا يتورع في مكسبه كمن يطعمه
 الناس لأجل صلاحه وزهده ولكن يبيع على من لا يتورع من
 الفلاحين وأعران الولاة وأن لا يسامح نفسه بالفتنة عن الله
 تعالى لحظة بل يدع مراقبته لئلا يفارق الله يشهد نفسه
 في مقام الاحسان كما أنه يرى ربه وتارة يشهد نفسه في مقام
 الأيتان بعد الاحسان فيرى ربه ينظر إليه على الدوام
 أيما فائدة لك لاشهود أو ذلك لأن هذا الكل في مقام التنزيه
 لله عز وجل من شهود العبد كما أنه يرى ربه لأنه لا يشهد إلا
 ما قام في مخيلته وتعالى الله عن كل شيء خطر بالبال فانهم **فان**
 قال قائل فما كان كيفية سلوك صاحب هذه الميزان **فالجواب**
 أن أحدها ألا عن الحضر عليه الصلاة والسلام علماً وإيماناً

وقيل ما شراني اخذت في السلوك علي يد سيد علي الخواصر حتي
اطلعت علي عين الشريعة ذوقا وكشفا وقينا لا اسلك فيه
فما هدت تنس كذا كذا سنة ورجعت لي حلا في مقف خلوتي
اضعه في عنقي حتي لا اضع جنبي في الارض وبالغت في التورع
حتى كنت اسف التراب اذ لم اجد طعاما يلين بمقام الذي انا
فيه في الورع وكنت اجد للتراب دسما كدس السم اللحم او السم او
اللين وسقيني الي نحو ذلك ابراهيم بن ادهم رضي الله عنه
فكث عشرين سنة يسف التراب حين فقد الحلال المشاكل
لمقامه انتهى وكذلك كنت لا اسر في ظل عمارة احد من الولاة ولما
عمل السلطان القوري الساباط الذي بين مدرسته وقبته
الزرقا فكنت ادخل من سوق الوراقين واخرج من سوق الشر
ولا اسرحت ظله وكذلك الحكم في جميع مما رأت الظلمة والباشرين
والامراوا عوانهم وكنت لا ااكل من شئ الا بعد تغتيش فيه
غاية التفتيش ولا اكنفي فيه برخصة الشرع وانا علم ذلك
بجد الله تعالى الي الان ولكن مع اختلاف التهود فاني كنت
فيما مضى انظر الي اليد المألوفة له والان انظر الي لونه وراعيته
ارطعه فاهو ركن الحلال رايحة طيبة وللحرام رايحة خبيثة
والشبهات رايحة دون الحرام في الحث فانك ذلك عند
هذه العلامات فاغني عن النظر الي صاحب اليد ولم اعمل
عليه وله الحد علي ذلك فلما انتهى سيري الي هذه الحد وقعت
بعين قلبي علي عين الشريعة المطهرة التي تنفرع منها قول
كل عالم ورايت لكل عالم حد ولا منها ورايتها كلها شرعا محضا
وراييت وتحقق ان لكل مجتهد نصيب كشفا وقينا لا ظنا
وتحجنا وانه ليس مذهب اولي بالشريعة من مذهب ولو قام
لي الف مجادل يجادلني علي ترجيح مذهب علي مذهب بغير

دليل واضح

دليل واضح لا ارجع اليه في قلبي وانما ارجع اليه ان رجعت مداواة
له واقول له نعم مذهبك ارجع اعني عنده هو لا عندي انا ومن جملة
ما رايت في العين جد اول جميع المجتهدين الذين ادست هذا عنهم
لكنها ليست وصارت حجارة لم ارمها جد ولا يجري سوى
جد اول الائمة الاربعة فاولت ذلك ببقا هذا هو صم الي مقدمات
الساعة ورايت اقوال الائمة الاربعة خارجة عن داخل الحد اول
كاستاني صورة في فصل الامثلة لاصال مذهب العلماء بالشريعة
واصلها العامل بها الي باب الحجة ان شاء الله تعالى فجميع المناهج
الان عندي متصله ببحر الشريعة اتصال الاصابع بالكف او الظل
بالشاخص ورجعت عن اقتفادي الذي كنت اعتقده قبل ذلك
من ترجيح مذهب علي غير هؤلاء المصيبين الائمة واحد لا بعينه
وسررت بذلك غاية السرور فلما حجت سنة اربع وكسعت
سبع واربعين وسعوية سالت الله تعالى تحت ميزاب الكعبة
الزيادة من العلم فسمعت قائلا يقول لي من الجواما بكيفك انت
اعطيناك ميزانا تقر بها ساير اقوال المجتهدين واقتناعهم
الي يوم القيامة لا تترك لها ذائقا من اهل عصرك قلت حسبي
واستعيردني انتهى **فان قلت** فاذن سب حجاب بعض
صنف الفلدين عن شهود عين الشريعة انما هو غلط حجاب
باكل الحرام والشبهات وارثا بامثالها **فالجواب**
نعم وهو كذلك **فان قلت** فما حكم من اكل الحلال وترك المعاصي
وسلك بنف من غير شيخ فحصل الي هذا المقام من الوقوف
علي العين الاولي للشريعة **فالجواب** لا يصح لعبد الوصول الي
المقامات العالية الا باحد اسر بن اما الحذب الاله واما بالسلوك
علي يد الاشياخ الصادقين لما في اعمال العباد من القول بل لا يقدرون وال
العلم من عباده انه فلا يصح الوصول الي الوقوف علي عين الشريعة

لحبسه في دابة التقليد امامه فلا يزال امامه حاجبا له عن
 شهود عين الشريعة الاولى التي يشهد بها امامه لا يمكنه ان يتفقد
 ويشهد بها الا بالسلوك على يد شخص اخر فوقع في القام من اكابر
 ائمة العارفين كما روي عن علي بن ابي طالب ان يفتقد ان كل مجتهد مصيب
 الا بالسلوك المذكور حتى يساويه في مقام الشهود **فان قلب**
 فاذن من اشرى على عين الشريعة الاولى بشارك المجتهد في الاعتراف
 من عين الشريعة وينقل عنه التقليد **فالجواب** نعم وهو كذلك
 فانه ما تم احد قوله قدم الولاية المحمدية الا يصير باخذ احكام شرعية
 من حيث اخذها المجتهدون وينقل عنه التقليد لجميع العلم الا الرسول
 صلى الله عليه وسلم وان نقل عن احده من الاولياء كان شافعا او
 خفيا مثالا له قل ان يصل الى مقام الكمال **وسمع** سيدي
 عليا الخواصر رحمه الله يقول لا يبلغ الولي مقام الكمال الا ان صار يعرف
 جميع منازع جميع الاحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ويعرف من اين اخذها الشارع من القرآن العظيم فانه تعالى قال
 ما نزلنا في الكتاب من شيء فجاء بالاستنباط من الشريعة من الاحكام
 فهو ظاهر المأخذ للولي الكامل من القرآن كما كان عليه الاية المجتهدون
 والاولاء يعرفون هذه الكفاية وطا على استنباط الاحكام التي لم تصرح بها
 السنة قال وهي منقبة عظيمة الكمال حيث صار يشترك الشارع
 في معرفة منازع اقوال الصوفاة من القرآن العظيم كما ارث له صلى الله
 عليه وسلم انتهى **فان قلب** هو الذي يجب على المجتهد عن الاطلاع على
 العين الاولى من الشريعة التقيد بمذهب معين **فالجواب**
 نعم يجب عليه ذلك لئلا يضل في نفسه ويضل عليه داعيا ربا الحق المتدين
 المحجوب اذا انكشف حجابك في قوله المصيب واحد واعلم انما هو في
 محظي حتم الصواب في نفس الامر في كل مسألة فيها خلاف وترك قول كل
 من قال كل مجتهد مصيب على من انتهى سيره وخرج عن التقليد

وشهد

٢٢
 وشهد اعتراف العلم كلهم علمهم من عين الشريعة وترك قول كل من
 قال المصيب واحد لا يعينه والباقي محظي حتم الصواب على من لم ينته
 سيره ولا يرجح قولهما على الآخر واشكر ربك على ذلك والحمد لله رب
 العالمين **مع** من جميع ما قررناه وجوب اتخاذ الشيخ لكل عالم
 طلب الوصول الى شهود عين الشريعة الكبرى ولو اجمع جميع
 اقرانه على علم وعلم وزهده وورعه وقبوه بالقطبية الكبرى
 فان لطريق القوم شروطا لا يعرفها الا المحققون منهم دون الدخيل
 فيهم بل دعا ربك والارهاق ورعا كان من لقوه بالقطبية لا يصلح
 ان يكون مرية اللغظ بل قال بعض المحققين ان القطب لا يحيط
 بمقامات نفسه فضلا عن غيره وذلك لان صفات الصوفاة تتقابل
 صفات الربوبية فكما لا تنحصر صفات الربوبية كذلك لا تنحصر
 صفات الصوفاة انتهى **فان قلب** فان ذلك باذن الله تعالى
 عن التقليد وراي المذاهب كلها متساوية في الصحة لا غير انما
 كل من بحر الشريعة كسفا ويقتن افكيف يا امر المريد بالانزاع
 مذهب معين لا يرب خلافة **فالجواب** انما يفعل ذلك مع
 الطالب ذلك رحمة به ومقربا للطريق عليه ليجتمع ثبات قلبه
 ويهدى عليه السير في مذهب واحد فيصل الى عين الشريعة
 التي وقف عليها امامه واخذ عنها مذهب في اقرب زمان لان
 من ثبات المجتهد ان لا يبين قوله على قول مجتهد اخر ولو سلم له
 صحة مذهب حفظ القلوب اتباعه عن التشتت وقد قالوا الحكم
 من يتقيد بمذهب مدة ثم يذهب اخر مدة وهكذا حكم من سافر
 يقصد موضع معين بعد ان صار كالمالك نحو تلك الطريق او اداة
 اجتهاد انه لو سلك الى مقصد من طريق كذا كان اقرب من
 هذه الطريق فيرجع عن سيره ويعود قاصدا ابتدا سيره من اول
 تلك الطريق فاذا ابان لك مثلا اداة اجتهاد الى ان سلوك غيرها



أيضا اقرب لمقصده ففعل كما تقدم له وهكذا افعل هذا الزمان في غيره كله
 في السير ولم يصل الى مقصده المعين الذي هو مثال عين الشريعة
 التي وصل اليها امامه او غيره من اصحاب تلك المذاهب على ان انتقال
 الطالب من مذهب الى مذهب فيه قدم في ذلك الامام الذي انتقل
 من مذهب على تفصيل سياقي ان شاء الله تعالى في فصل حكم المنتقل
 من مذهب الى مذهب ولو صدق طلبة الطالب في صحة الاعتقاد في
 ان سائر ائمة المسلمين على هدي من ربه لما طلب الانتقال من مذهب
 الى غيره لما كان يشهد ان كل مذهب علم وتقييد عليه اوصاله الى
 باب الجنة كما سيأتي بيانه اخر هذه الباب في فصل الامثلة الخمسة
 للذين ان شاء الله تعالى **سبعة** سبعة في علم الخواص وحاصله
 يتوكل انما امر علماء الشريعة الطالب بالتمسك بمذهب معين وعمل
 الحقيقة الدريد بالتمسك بشيخ واحد تقريبا للطريق فان مثال عين
 الشريعة او معرفة الله عز وجل مثال الكف ومثال التصديق وطريق
 الاستياخ مثال الاصاب ومثال ارضية الاستعمال مذهب او طريق
 مثال عقد الاصاب لمن اراد الوصول الى صير الكف لمن طهر ثوبه لا ابتدا
 بمس عقد الاصاب فكل عقدة من عقد الاصاب الثلاث بمثابة وصول
 الطالب الى ثلث الطريق الى سلوك عين الشريعة او عين المعرفة
 التي مثلثها بالكف فاذا كان مدة سلوك الدريد والطالب في القادة
 ثلاث سنين ويصل الى عين الشريعة او حضرة المعرفة بالله تعالى
 فتدرك صاحب مذهب في العلم او شيخه في المعرفة لكن فوق علي
 نفسه بدهاب من مذهب او شيخ اخر كما تقدم من انه لا يصح ان يبي
 مجتهد او شيخ له على مذهب غيره او طريق غيره فكانه مقيم مدة
 سيرة الثلاث سنين في اول عقدة من عقد الاصاب التي هي كناية
 عن ثلث الطريق ولو انه دام على شيخ واحد لوصل الى مقصوده ووقف
 على عين الكبري الشريعة واقر سائر المذاهب المتطلة بها حق ففهم

فصل فان قلت هو لا في حق العلم باحكام الشريعة والحقيقة
 فانتقلون في ائمة الاصول والفروع والمباني والبيان ونحو ذلك من
 قواعد الشريعة هل هي كذلك على حد النبي الزمان من تخفيف
 وتشديد كالحكام الشرعية ام لا **الجواب** نعم هي كذلك
 لان الالات الشرعية كلها من لغة ونحو واصول وغير ذلك ترجع الى
 تخفيف وتشديد فان من اللغات وكلام العرب ما هو فصيح وانفع
 ومنها ما هو صفيق واضعف فمن كلف العلوم مثلا اللغة الفصحى
 في غير القرآن او الحديث فقد شد عليه ومن ساهى في تخفيف
 وآما القرآن او الحديث فلا يجوز قراءته بالحق اجماعا الا اذا لم يكن
 الاخر متعلما للجزالة كما هو مقتضى كتب الفقه ومن امر الطالب
 ايضا بالتحقق في نحو علم الحق تشدد ومن اكتفى منه بمعرفة
 الامراب الذي يحتاج اليه عادة فقد خفف وقد ينقسم تعلم
 هذه العلوم الى فرض كفاية والي فرض عين مثال فرض الكفاية
 ظاهر ومثال فرض العين في ذلك ان يجزى للشرعية مستدع بمجادل
 علماء في معاني القرآن والحديث فان تعلم هذه العلوم حينئذ
 يكون في حق العلم الذين انحصر الاحتياج اليهم في مجلس القادة
 فرض عين فان لم يجزى للشرعية مستدع اخر ولم يتبين على
 جملة كان تعلم هذه العلوم في حق غير من نفع عليه من العلم افرس
 كفاية فان الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه العلوم كالمدينة الصغيرة
 التي على صورها تنقسم العدد ومن الدخول اليها ليفسد فيها فافهم
فان قلت فما الحكم انما اذا وجد الطالب حديثين او قولين او
 قولين لا يعرف ان يؤخذ من الحديث ولا للتأخير من القولين او الاقوال
 فماذا ينبغي **الجواب** حصيل ان يؤخذ من الحديث والتواتر
 ويقدم الحديث على غيره في الامر والنهي بخلافه يترك العمل
 بغيره جملة بشرطه وان كان احدهما مستورا ارجع عنه المجتهد

في نفس الامر ذلك لا يتقدم في العمل به **فان قلت** قد تقدم ان الولي
الكامل لا يكون مثله او انما يتقدم علمه من العيين التي اخذ منها المجتهدون
مذاهبهم ويري بعض الاولياء مثله البعض الاية **فالجواب**
قد يكون ذلك الولي لم يبلغ مقام الكمال او بلغه ولكن اظهر تقيده
في تلك المسئلة بذهب بعض الاية او بامره حيث سبقه الى
التول به وجعله الله اماما يقتدي به في شهوره في الارض وروته
وقد يكون عمل ذلك الولي يؤول اليه ذلك المجتهد لاطلاع على دليله
لاعلا يتول ذلك المجتهد على وجه التقليد له بل لما اذنت له
كشفه ترجع تقليد هذا الولي لكشاح لا لغيره وماتم والى اخذ
علا الا عن الشارع يحرم عليه ان يحطى خطوة في شئ الا يري قد
نبه امامه فيه **وقد قلت** مرة لسيد علي الخواصر رحمه الله كيف
صح تقليد سيدي الشيخ عبد القادر الجليل للامام احمد بن حنبل وسيدي
محمد الحنفى الكاظمين في حقيقته مع استهارةها بالفظمية الكبرى
وصاحب هذا المقام لا يكون مثله الا لاكشاح وحده **فقال** رضي الله
عنه قد يكون ذلك منها قبل بلوغها الى مقام الكمال ثم لا يلق السيد
استغنى الناس ذلك اللقب في حقيقتهما مع خزيهما عن التقليد
انتهى فاعلم ذلك **فصل** فان قلت ان الاية المجتهد من قد كانت
من ائمة ائمة لا تطلعهم على عين الشريعة كما تقدم فكيف كانوا
يعتقدون بحائس المناظرة مع بعضهم بعضا مع ان ذلك في
مقام من اشرف على عين الشريعة الاول وراي اتصال مذاهب
المجتهدين كلها بقول الشريعة **فالجواب** قد يكون مجلس
المناظرة بين الاية الخارج من قبل لغيره المظلم الكسوف والاطلاع
على انما اجمع مذاهب المجتهدين بعين الشريعة الكبرى فان
من لازم المناظرة ادحا حجة الخوض والاكانت للمناظرة عبثا
يعتدل ان مجلس المناظرة كان من مجتهد غير مجتهد يطلب المجتهد

بالمناظرة

بالمناظرة ترقية ذلك التاخر الى مقام الكمال لا ادحاض له من كل وجه
ويحتمل ايضا ان يكون مجلس المناظرة انما كان لسان الاكل والافضل
ليعمل لخدمته ويريد اصحابه الى العمل به من حيث انه ادرى في
مقام الاولياء والامان او الاحسان او الايمان وما الاحسان
المنظرة بين كمالين على الحد المتبادر الى الاذهان انما لا بد
لها من موجب واقرب ما يكون قصدها تشخيص ذهن انبعاثها
واقاربها كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل بعض امثاليه الجواز
واناودة الاية فموجود بين ما الاسلام وما الايمان وما الاحسان
وايضاح ذلك ان كل مجتهد يشهد صحة قول صاحبه ولذلك
قالوا المجتهد لا ينكر على مجتهد لانه يري قول خصمه الخارج عن احد
مرتبتي الشريعة وان خصه على هدي من ربه في قوله وشم مقام رفيع
ومقام ارفع **فان قلت** فهل يصح من اطلع على عين الشريعة
الاولى للجهل بسنن اصول احكام الشريعة المظهرة **فالجواب**
انه لا يصح في حقه المجتهد بل يفتقر قول من اقوال العلماء بل يصير يفتقر
مع مذاهب المجتهدين وانما هم من قلبه ولتحتاج الى نظري كتاب
لان صاحب المقام يعرف كتمانها ويكتا وجه استناد كل قول في العلم
الى الشريعة يعرف من اين اخذه صاحبه من الكتاب والسنة بل
يعرف استناد كل الى حضرة الاسم الذي يري من حضرة من سائر
الائمة الالهية وهذا هو مقام العلم بالله تعالى وطاعته على التحقيق
فان قلت فعلى ما قدرتم من ان سائر ائمة المسلمين الاية على
هدي من ربه فكل شخص زعم انه يعتقد ان سائر ائمة المسلمين
على هدي من ربه فربما ينسب من العمل بقول غير امامه ويحصل
له الحرج والضيق فهو غير صادق في اعتقاده المذكور **فالجواب**
نعم والامر كذلك ولا يكمل اعتقاده الا ان يساوي عنده العمل بقول
كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميزان فان قلت

هذا يجب على مثل هذا السلوك على يد شيخ حتى يصل الى شهود عن
 الشريعة الاولى في مقام الايمان والاحسان والايمان من حيث ان
 لكل مقام من هذه المقامات عين شخص كما ان لكل عبارة شروطا
 في كل مقام منها كما يعرف ذلك اهل الكسوف بغير امدح يعتقد
 ان كل محقق وصيب فالحق نعم يجب السلوك حتى يصل الى ذلك
 لان كل ما لا يتوصل اليه الواجب الا به فهو واجب ومعلوم انه يجب
 على كل مسلم اعتقاد ان ما يراه من المسلمين على هدي من ربه
 ولا يصح الاعتقاد الا ان يكون جازما ولا يصح الحزم الحقيقي الا بشهود
 العين التي يتفرع منها كل قول والله تعالى اعلم **فصل** فان
 قلت فيما ذكرنا الجيب من نازعي في صحة هذه الميزان من الجادلين
 وقال هذا امر ما سمعنا به عن أحد من علماء بيتنا وقد كانوا يحمل
 الاسمي من العلم في الدليل عليها من الكتاب والسنة وقواعد الامة
الجواب من ادلة هذه الميزان طلب الشارع من الوفاة
 وعدم الخلاف في قوله تعالى في شرعكم من الله من جازي به نوحا والدي
 ارحمنا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقبوا الدين
 ولا تنقضوا فيه اي لا اراة التي لا يشهد لموافق كتاب والسنة
 واما ما شهد له الكتاب والسنة فهو من جمع الدين لامن تفرقت
 ومن الدليل على ذلك ايضا قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد
 بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى
 فلا تنقضوا ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وُسْعَها
 وقوله تعالى ان الله بان سر لوف رحيم واما الاحاديث في ذلك فكثيرة
 منها قوله صلى الله عليه وسلم الدين يسر ولن يشاد هذا الدين احد
 الا عليه وصح قوله صلى الله عليه وسلم ان بايعه على السمع والطاعة
 في المنسبط والمنكسر فيما استطعتم وصح قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم وصح قوله صلى الله عليه وسلم

يسروا

يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
 اختلاف امتي رحمة أي توسعة عليهم وعلى هذا عهده في وقايح
 الاحوال المتعلقة بفرع الشريعة وليس المراد لاختلافهم في
 الاصول كالنوحيد وتوابعه وقال بعضهم المراد به اختلافهم
 في امور معاشهم ومساكني ان السلف كانوا يكرهون لفظ الاختلاف
 ويقولون انما ذلك توسعة خوفا ان يفهم احد من القوام من
 الاختلاف خلاف المراد **وقد كان** سفيان الثوري رحمه الله تعالى
 يقول لا تقولوا اختلاف العلماء في كذا وتقولوا قد رجع العلماء على الامة
 بكذا ومن الدليل على صحة مرتبة الميزان ايضا من قول الائمة
 قول امامنا الثاني وغيره رضي الله عنهم اعمال الحدتين او
 التولين بحملها على حالين اولي من الغا ادها فاعلم ان من طعن
 في صحة هذه الميزان لا يخلو ما ان يطعن فيما عرفت فيه او
 خففت فيه لكون امامه قال بصدق مثله ان كلاما من هذين
 الامرين جلت به الشريعة وامامه لا يجهل مثل ذلك فاذا اخذ
 امامك بتخفيف او تشديد فهو مسلم الى اخذ بالمرتبة الاخرى
 ضرورة فيجب على كل مقلد اعتقاد ان امامه لو عرض عليه حال
 من غير من فعل الشريعة التي قال هو بها لاقتضاه بالرخصة
 التي قال بها غيره اجبها دأمة لهذا القاهر لا تقلد ذلك
 الامام الذي قال بها او كان يقر ذلك المقتضد على الفتوى بها
 وكل من امعن في النظر في كلام الائمة المجتهدين رضي الله عنهم
 اجمعين وجد كل مجتهد يخفف بآراء ومثله واخرى بحسب
 ما طفق به من ادلة الشريعة فان كل مجتهد تابع لما وجد من
 كلام الشارع لا يخرج في استنباط ما عنه ابدا وغاية كلام المجتهد
 انه اوضح كلام الشارع للامة بلسان يفهمونه لما عندهم من
 الحجاب الذي هو كناية هذا عن عدم التوفيق لما يحتاج اليه

من طهر والنهم الذي يقتصر به الى توقف كلام احد من المتأخرين
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الثالث منه وان حجابهم رفع
لهم اقلام الشارع كانهما المجتهدون ولم يحتاجوا الى من يشرح
لهم وقد قدما انما ان احد من المجتهدين لم يشدد في امر او
خفف فيه الا بغير الشارع ما راي الشارع شدد فيه شدد وما
راه خفف فيه خفف فيما هو واجب شعار الدين سواء وقع
التشديد في نفس الامر واجتنب ما انتهى جميع المجتهدين على ذلك
كما يعرف من سيرته اذهبهم وايضا ذلك ان كل ما رآه الامة
يحل شعار الدين فعلا او تركا ابقوه على التشديد وكلاهما ان
به كمال شعار الدين لا غير ولا يظهره نقص فيه ابقوه على التخفيف
اذ هم امنا الشارع على شريعتهم من بعده وصح الحكماء العلماء فانهم
فان قلت ان بعض الخلفاء ينزع ان امامه اذا قال بفريضة
لا يقول بالرخصة ابدا واذا قال برخصة لا يقول بتماثلها في الفريضة
ابدا لكان امامه مدانا ما قول واحد يطرده في حوكم قوي وضعيف
حتميات وانه لو عرض عليه حال من عجز عن فعل الفريضة لم يغتنه
بالرخصة **فالجواب** ان هذا اعتقاد فاسد في الامة ومن
اعتقد مثل ذلك في امامه فانه يشهد على اماميته كان مخالفا
لجميع ائوال الشريعة المطهرة من ايات وانوار كتابها
بين انما ائوالهم في ذلك قلها ورجحاني امامه لانه قد شهد عليه
باجل جميع ما انطوت عليه الشريعة من التخفيف والتشديد
فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر الامة رضاه عنهم
انهم كانوا يفتون كل واحد بما يناسب حاله من تخفيف او
تشديد في سائر ابواب العبادات والمعاملات ومن نازعنا في ذلك
من المتأخرين فليأتنا ببطل صحيح التشديد عنهم انهم كانوا يعبرون
في الحكم الذي يفتون به ان في حق كل قوي وضعيف

نحو

ونحو ذلك على زعمه ولعله ليحذر في ذلك نقلا عنهم من قبل السيد
منهم اليه يلتزمه حجة له اية على هذا الوجه ان نزل لايدي من القدرة
عسبة الله تعالى على الفتح في فهم ذلك المنقذ لعبارة الامام
رضي الله عنه فان من العلوم ان ائوال جميع المجتهدين تابعة
لادلة الشريعة من تخفيف او تشديد كما مر ائوالهم المطابقة
فما صرحوا الشريعة بحكمه لا يمكن لاحد منهم الخروج عنه ابدا وما
اجلته اي ذكرته ولم تبين مرتبته فان المجتهدين يرحمون
فيه الى فحين قسم تخفف وقسم يشدد ويجب ما يظهر له من
لدارك اوله القرب كما يعرف ذلك من سيرته اذهب الامة
وذلك نحو حديث ائوال الاعمال لئلا يثبت او حديث لا وضو لمن لم يذكر
اسم الله عليه او الصلاة او ائواله الكتاب او الصلاة كالحار السجد
الا في السجدة فان من المجتهدين من قال للصلاة او لا وضو لمن ذكر
بصح اصلها ومنهم من قال للصلاة كالحلة ولا وضو كالحلة ولا وضو
الا ما ديت المذكورة يشهد لكل واحد لاسبيل لانه هو ان يهدم
قوله الخ جملته من غير تطرق لاحتمال اي معنى يعارض في ذلك ابدا
او اقرب معنى في اللسان حكم الله تعالى في حوكم مجتهد ما ظهر له
في المسائل الشرعية والاطالب بسور ما يظهر له ابدا **فان قلت**
فاذن كان من شريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي انقص بها ائوال
بوت على ذكر من التخفيف والتشديد الذي لا يشق على الامة
كل ذلك المشقة وبذلك ونحوه كان صلى الله عليه وسلم رخصة للعالمين
في تكميل اديانهم ورفع ما فيه مشقة عنهم **فالجواب** نعم
وقوله ذلك نزع صلى الله عليه وسلم ائوالا ائمة بامره بكتاب
الغيايل والمراتب العلمية وبذلك يفعل الغيايل التي يترقون
بها في درجات الجنة ورحم الضعفاء بعدم تكليفهم ما لا يطيقون
مع توفر اجورهم كما ورد في حق من مرض او سخر من ان الحق تعالى

بأمر الملائكة يكتبوا له ما كان يعمل صحيحا مقيما فعلم ان الشريعة لو
 كانت حات على احد من مرتبتي الميزان فقط لكان فيها خروج شديد
 على الامة في قسم الشريعة لم يظهر للدين شعار في قسم التخفيف
 وكان كل من قلدها في مسئلة قال فيها بالشريعة لا يجوز العكس
 يقول غيره في نصيب احوال والضرورات فكانت المسئلة
 تقضي على الامة بذلك فلم يسهل الذي حات شريعة نبينا صلى الله
 عليه وسلم على اكراجه الحكم الاعتدال فلا يوجد فيها شيء آخر فيه مشقة
 على شخص الا يوجد فيها شيء آخر فيه التخفيف عليه امامه ديت او
 اثر او قول امام اخر او قول في مذهب ذلك المذهب من خرج تخفف
 عنه **فان قلت** فما الجواب ان نازعا احد فيما قلناه من المقلدين
 الذين يعتقدون ان الشريعة حات على مرتبة واحدة وهي ما عليه
 امامه فقط ويرى قول غير امامه خطأ فيجمل الصواب قلنا له الجواب
 ان نراه يقوله غير امامه في بعض الوقايح فنقول له هار ما مذهب
 امامك فاسد ا حال عليك يقول غيره ومذهب الغير صحيح ام مذهبك
 باقيا على صحة حال عليك يقول غيره ولعله لا يوجد له جوابا سريدا
 يجيبك به ابد اعلى وجه الحق **وسمعت** سدي عليا الخواصر
 رحمه الله يقول لا نكول المؤمن الهل بالشريعة كلها وهو متقيد بمذهب
 واحد ابد او فاقا صاحب اذ اصح الحديث فهو مذهب لترك ذلك
 المذهب الاخذ باحد ديت كثيرة صحت عند غير امامه وهذا من
 ذلك المذهب في البصيرة عن طريق هذه الميزان وعدم فهمه
 كلام الامامة رضي الله تعالى عنه اذ لو كان امامه رضي الله عنه
 يقول عن نفسه الشريعة انه ادي لبيان نصوص رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من كل احد لا يكون يقول رضي الله عنه اذ اصح الحديث
 اي بعد في نصوصه هي معنى والله اعلم انتهى وهو كلام نفيس فان
 الشريعة انما تدخل احكامها بضم جميع الاحاديث والمذاهب بعضها

الى بعض

الى بعض حتى يقصر كانهما مذهب واحد ذو مرتبتين وكل من استمع
 نظره وتصرف الشريعة واطلع على اقوال علمائها في سائر الادوار
 وجد الشريعة منسوجة من الامات والعار والاثار وسداها
 ولحمها حسا وكل من اخرج حديثا او اثرا او قولاً من اقوال علمائها
 عنها فهو قاصر جاهل ونقص علمه بذلك وكان علمه كالشوب
 الذي نقص من قلامة الوجه بطلان او اكثر بحسب ما تقتضيه
 الحال فالشريعة الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة
 باقوا على عقل واستبصر فضع يا اخي جميع احاديث الشريعة
 واثارها واقوال علمائها الى بعضها بعضا وحسبنا يظهر لك
 كمال عظمة الشريعة وعظمة هذه الميزان ثم انظر اليها بعد
 الضم تحدها كلها لا يخرج عن مرتبتين تخفيف وشديد ابدأ
 وقد تحققنا بهذا المذهب وبه الحمد من سنة ثمانية وثلاثين
 وتسعين **فان قلت** فما الجواب **فالجواب** ان قولها فان امامك
 امامي ولم يلخذه **فالجواب** ينبغي لك ان تقولها فان امامك
 لو طفر بها وصحت عنده لكان امرك بها فان الامة اسرى
 كلهم في يد الشريعة كما سياتي بيانه في فصل تبيين من الراي
 ومن قل بعد ذلك فتدحار الخير بكتابه يد ومن قال لا امل
 حديث الا ان اخذ به امر فانه خير كثير كالعالمية كثير من ملدي
 ائمة المذاهب وكان الاولي لهم العمل بحدديث صحيح بعد امامه
 تنفيذ الوصية الائمة فان اختلفوا في ما فيه صحت لو غاوا
 وظنوا ان تلك الاحاديث التي صحت بعد ولاخذوها وعلموا
 بها وتركوا كل قبا سر كانوا قاسوه وكل قول كانوا قاسوه **وقد**
بلغنا من طريق صحيح ان الامام الثاني رضي الله عنه قال يقول الامام
 احمد بن حنبل اذ اصح عندك حديث فاعلموا به لاخذ به وترك
 كل قول قلناه قبل ذلك اذ كانا غيرنا فانكم احفظ الحديث

وتنزع اعاليه انتهى **فان قلت** فاذا قلتم ان جميع هذا هو المجتهد
 لا يخرج شي منها عن الشريعة فابن الخطا الوارد في حديث
 اذا اجتهد الحاكم واخطأ فله اجر وان اصاب خطه اجر ان مع ان
 استمداد العلماء كلهم من بحر الشريعة **فالجواب** ان المراد
 بالخطا هنا هو خطأ المجتهد في عدم مصادفة الدليل في تلك
 المسئلة لا الخطا الذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا خرج عن
 الشريعة فلا اجر له لقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ليس عليه امرنا
 فهو رد انتهى **وقد** اثبتنا في الاخر ما يقاوم الا ان معنى
 الحديث ان الحاكم اذا اجتهد وصادق بنفسه كالدليل فله اجر واحد
 وهو اجر التتبع واصرصا دقة الدليل وان علم ايضا دفعه عن الدليل
 وانما صادق حكمه فله اجر واحد فالمراد بالخطا هنا الخطا الاضافي
 لا الخطا المطلق فافهم فان اعتقادنا ان سائر ائمة المسلمين علي
 هدي من ربهم في جميع اقوالهم واطم الاقرب من غير الشريعة
 واقرب وبعيد عنه وابتعد بحسب طول السند وقصره وكما
 يجب علينا الاتمان بجملة جميع شرايع الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 الصحيحة مع اختلافها ومخالفاتها شيئا منها لظواهر شريعة
 فكذا لا يجب على القائل اعتقاد صحة مذهب جميع المجتهدين
 وان خالف كلامهم ظاهرا لم يلزمه فان الانسان كل بعد عن
 شعاع نور الشريعة حتى يدركه ونوره وظن غيره ان كلامه
 خارج عن الشريعة وليس كذلك ولعل ذلك بسبب تضيق
 العلماء كلام بعضهم بعضا في سائر الادوار الى عصرنا هذا فتجد
 اهل كل دور يطعن في صحة قول بعض الادوار التي مضت قبله وان
 من يخرج بصره في هذا الزمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى
 يصل الى شهودنا لا يعين الشريعة الاولى التي هي كلام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من هو محجوب عن ذلك فان بين القائلين

الان

الان وبين الدور الاول من الصحابة نحو خمسة عشر دورا من
 العلماء فانهم ذلك **فان قلت** فكل هذه الميزان دليل على
 في جعلها على مرتبتين من حضرات الوحي الالهى قبل ان تنزل بها
 خبريل **فالجواب** نعم اجمع اهل الكشف الصحيح على ان
 احكام الدين خمسة ترات من اماكن مختلفة لامن محل واحد كما
 ينظم بعضهم فتد الواجب من الفاعل الاعلى والمندوب من اللوح
 والحرام من العرش والمكروه من الكرسي والمباح من السجدة
 فالواجب يشهد لمرتبة التشديد والمندوب يشهد لمرتبة
 التخفيف وكذلك القول في الحرام والمكروه واما المباح فهو
 امر يرتجى جعله الله تعالى من جهة الرحمة على عباده ليستريحوا
 بفعله من مشقة التكليف والتخفيف على الدوام مما لا طاقة له
 به ولكن بعض العارفين قد قسم المباح ايضا الى تخفيف وتشديد
 بالنظر للاولي وخلاف الاولي فيكون ذلك عذرة على قسمين
 كالعزيمة والرحمة كاتقدم **فان قلت** فما الحكمة في تخصيص
 نزول الاحكام الخمسة من هذه الاماكن للتقدمة **فالجواب**
 الحكمة في ذلك ان يكون كل محل بعد صاحبه بما فيه فيكون من الغم
 الاعلى نظر الى التكليف الواجبة فمد اصحابها بحسب ما يدرى
 فيها وتكون من العرش مستوي الاسم الرحمن فلا ينظر الى اهل
 بالرحمة لان العرش مستوي الاسم الرحمن فلا ينظر الى اهل
 بخصرته الابعين الرحمة كل احد بما يناسب من مسلم وغيره
 رحمة اعماد او رحمة اعداء او رحمة امهال بالعقوبة ويكون
 من الكرسي فظلم الاعمال والاقوال المكروهة فيسرع الى
 اهلها بالعفو والتجاوز وهذه اماكن بوجها تارك المكروه ولا
 يواخذ فاعلم واما السجدة فهي المرتبة الخاصة وانما سميت
 مستهينة لانه لا يجزى من اعمال بني آدم بمقتضى ان الامر انتهى

فنزل من قبل الى لوع الى عرش الى كرسي الى سدرة ثم يتعلق به
 ذلك بنظر الكلفين فليس للاحكام محل تجاوز السدرة
 الاستوداء فيه بينه وبين مظاهر الكلفين ابدافى انتهى
 مستقرات الاحكام في العالم العلوي فليتنا مل **وسعت**
 سيدى علي الخواص رحمه الله يقول المباح قسم النفس وهو
 خاص بالسدرة واليه تنتهي نفوس عالم السعادة والى اصولها
 وهو الزقوم تنتهي نفوس عالم الشقاء الا بدى فاعلم ذلك فانه
 تغيير **فان** ادعى احد من العلماء زوق هذه المنزلة
 والتدبير بها هل يصدق او يتوقف في تصديقه **فالجواب**
 انما سأل عن منازع اقوال مذاهب العلماء المتعولة والمنذرة
 فان قوردها كلها وردتها الى مرتبتين وعرف مستند انقلا
 من الكتاب والسنة كاصحابه صدقناه وان توقف في توجيه
 شي من ذلك تبين لانه لا ذوق له فيها وانما هو عالم بها مسل الاطلاع
 لا غير واعلم ان مرادنا عن كل قول معناه ومثال ذلك قول
 بعض العلماء بتجريح روية وجه الاحمد الجبل فهذا التواضع
 الاحسان ودليل هذا المحاط بحقوقه صلى الله عليه وسلم
 ما يربك الى ما لا يربك قال بعضهم ومن يحمل حقوقه تعالى
 ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن وعلم ان النهي عن القرب
 بغير الوجه المطلوب انما هو تنفير عما لعله يوردى اليه من
 الاضرار باليتيم وحاله لا محالة اسرار منازع اقوال العلماء
 العاطلين والائمة المجتهدين فليتنا مل **واسه اعلم** **ور** تقدم ان
 انه نقالى لما من على الاطلاع على عيني الشريعة رايته المذاهب
 كلها متصلة بها ورايت مذاهب الائمة الاربعية تجري جداولها
 كلها ورايت جميع المذاهب التي اذرت قد استحالته حجارة
 ورايت اطول الائمة جد ولا الامام ابو حنيفة ويليها الامام مالك

ويليه الامام الشافعي ويليها الامام احمد واقرصهم جبر لاخذ هب الامام
 داود وقد انقضت في القرن الخامس فادانت ذلك بطول زمن العمل
 عنداهم وقصروا فكما كان مذهب الامام ابو حنيفة اول المذاهب
 المدونة كذلك يكون اخرها انقراضا وبذلك قال اهل الكشف
 شحرا نظرت الى مذاهب المجتهدين وحانت عن منها في سائر الادوار
 الى عصرنا هذه الم آتد رخرم قولا واحدا من اقوالهم عن الشريعة
 لشهودك اربنا طها كلها بعين الشريعة الاولى من اقرب مثال
 لذلك شبكة صبا والسلك في أرض مصر فان العين الاولى منها مثال
 عين الشريعة الطمسة فانظر الى العيون المنتشرة منها الى اخر الادوار
 التي هي مثال اقوال الائمة المجتهدين وتلد يوم الى يوم القيامة
 تخط علماء بساير اربنا طها اقوالهم بعين الشريعة وتجد كل عين
 مرتبطة بما فرقها حتى تنتهي الى العين الاولى فيا سعادة من اطلعه
 الله تعالى على عين الشريعة الاولى كما اطلعنا وراي ان كل مجتهد
 مصيب وبافوزه وكثرة سروره اذا راه جميع العلماء يوم القيامة
 واخذوا بيده وتسموا في وجهه وصار كل واحد ينادي بالثناء
 فيه وبنجام عمره على ذلك ويقول ما يشفع فيه الا انا ويا ائمة
 من نصح في السلوك ولم يصل الى شهود العين الاولى من الشريعة
 ويا ائمة من قال المصيب واحد والباقي في مخطي فان جميع من خطاه
 يفسسون في وجهه لتخطيب له وتجرعهم بالحمل وسوا الادب
 وهذه السقيم فاسموا يا ائمة بالاشغال بالعلم على وجه الخلاص والورع
 والعمل بكلامك حتى يتطوّر لك الطريق وسرعة وتشرق على
 مقامات المجتهدين وتنفق على العين الاولى التي اشرف عليها
 امامك وتشارك في الاختلاف منها فكاكنت تتبعها حال سلوكك
 مع جمالك عن العين التي يشهد منها كذلك فكون خفيها له
 في الاختلاف من العين التي اغترت منها ثم اذا حصلت ذلك

الثام فاستصحب شهود العين الاولى وما تفرع منها في سائر
الادوار ونصرت جميع اقوال العلماء ولا ترد منها قولا واحدا اما
لصحة دليل كل واحد منهم عندك من تخفيف او تشديد واما لشهودك
صحة استنباطها منهم وانما لها بعض الشريعة وان فزلت في اخر الادوار
فارجع الامر في ذلك كله الى حريتي الشريعة من تخفيف وتشديد
ولكل منهما رجال **وقد كان** الامام احمد رضي الله عنه يقول كثيرا التقليد
عسر في البصرة كما انه يثبت العلماء على ما اخذوا احكام دينهم من غير
الشريعة ولا يقتضوا بالتقليد من خلف حجاب احد من المجتهدين
فلله الحمد الذي جعلنا من نوحه كلام جميع علماء الشريعة ولا ترد من
اقوالهم شيئا لشهودنا اتصال اقوالهم كلهم بعين الشريعة ويروونها
حديثا أصحائي كما انهم يأمرونهم اقتداء بغيره وهم وهذا الحديث
وان كان فيه مقال عند المجتهدين فهو صحيح عندنا بل الكسوف
ومعلوم ان المجتهدين على درجة الصمامة سلكوا فلا تجد مجتهدا
الا وسلسلة متصلة بصحابة قال يقولون او جماعة منهم **فان قال**
قائل فلا يسيء قدم العلم كلام الامية المجتهدين من غير الصمامة
على كلام احاد الصمامة مع ان المجتهدين من فروعهم **فالجواب**
انما قدم العلم كلام المجتهد غير الصحابي على كلام الصحابي في بعض المسائل
لان المجتهد لتأخره في الزمان احاطا علما بجميع اقوال الصمامة
او قالهم فوجه الامر في ذلك الى التحقيق والتشديد لان ما عليه
جمهور الصمامة او بعضهم لا يخرج عن ذلك **وسمعنا** شيخنا
شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول مرارا عمن الشريعة كالبحر
فنأي الجواب اغترفت منه فورا **وسمعنا** يقول اياكم
ان زنا در را الى الانكار على قول مجتهد او خطيئة لا بعد ما طاعتكم
بأول الشريعة كلها ومعرفة جميع لغات العرب التي احتوت
عليها الشريعة ومعرفة معانيها وطرقها اذا احاطت بها فاذكرنا

ولم نجدوا

ولم نجدوا ذلك الامر الذي انكرتموه فيها فحينئذ لكم الانكار وان في لكم
ذلك فقد روي الطبراني مرفوعا ان شريقتي جات على ثلثمائة
وسنتين طريقة ما سلك احد منها طريقة الانبياء الله ولم يرد
العالمين **فصل** ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه النيران
ووقاوتها نصير تفكر من اذهب المجتهدين وتقدر بهم كما يقرها أصحابها
فاسلك كما هو طريق القدم والرياسة على يد شيخ صادق له ذوق
في الطريق ليعلمك الاخلاص والصدق في العلم والعمل وتزيل عنك
جميع الدعوات النفسية التي تعوقك عن السير وامثال اشارته
الى ان تصل الى مقامات الكمال المنسي وتصور ترك الناس كلهم ناجين
الا انت لغري نفسك كما كرهها لك فان سلكت كذلك ضللت
لك ان شاء الله تعالى وصولك في اسرع زمان عادة الى شهود عين
الشريعة الاولى التي تفرع منها قول كل عالم واما سلكك بغير شيخ
فلا يسل غالبا من الريا والجدال والمزاحمة على الدنيا ولو بالقلب من
غير لفظ فلا يوصلك الى ذلك ولو شهد لك جميع اقرانك القطبية
فدا عيرة بهذه الشهادة **وقد اشار** الى ذلك شيخنا جميع الدين
في الباب الثالث والسبعين من الفتاوى فقال من سلك الطريق
بغير شيخ ولا ورع عما حرم الله تعالى فلا وصول له الى معرفة الله تعالى
المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عبه الله تعالى عمره بوج عليه الصلاة
والسلام سحابة او وصل العبد الى معرفة الله تعالى فليس وراء الله
من شيء ولا مرقى بعد ذلك وهذا كطلع كسفا ويقينا على
حضرات الاسماء الهية ويرى اتصال جميع اقوال العلماء بحضرة
الاسماء وينفع الخلاف عنده في جميع مذاهب المجتهدين لشيء
اتصال جميع اقوالهم بحضرة الاسماء والصفات لا يخرج عن حضرة
قول واحد من اقوالهم انتهى وهذه انظير ما قدمناه في عين الشريعة
الكبرى **وسمعنا** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول اذا انتهى

سلوك الرب وانما كانت عنه عدة التفصيل بالجمع وتلك معرفة معني
قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسله وعرف هالك ان كل من فضل
بقوله بقصر الرسل على بعض من غير كشف صحيح فتد فرغ غلات
من فضل بالكشف فانه يشهد عدة الامور ويرى عين الجمع هي عين
الشرق كما ان السالك من طلبه العلم بملك خفيا او خفيا مثالا
مقتصر على مذاهب واحد بعينه يدين الله تعالى به لا يرى مخالفة
فيستقي به هذا المشهد الى مقام يصير يقب نفسه فيه بجميع المذاهب
من غير فرقان اي لشهوده اغتراف جميع المذاهب من عين واحدة
انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم للميزان مقدر القولين في كل مسألة
هنا كل مجتهد مصيب لم لا فعل ان كل من كان في حال السلوك فهو لم
يقف على العين الاولى ولا يقدر على ان يتقبل ان كل مجتهد مصيب
يخلاف من انتهى سلوكه فانه يشهد يقينا ان كل مجتهد مصيب
وحينئذ يكثر الانكار عليه من عامة المقلدين فيصرح لهم بما يستفاد
لحجا بصره عن شهود المقام الذي وصل اليه فهو معذور من وجه
غير موعود ومن وجه اخر حيث لم يرد واصح تعلم ذلك الى الله
تعالى فانه ما علمنا دليل واضح يرد كلام اهل الكشف ابد الاعتقاد ولا
شرع الا ان الكشف لا ياتي الا من يريد ابا الشريعة وايضا اذ هو اخبار
به الامور على ما هي عليه في نفسه وهذا هو عين الشريعة **وسمعت**
سيدي عليا الخواصر حجة الله يقول العلوم الدينية كلها من انواع علوم
الخضر عليه السلام ولا يخفى عليها وقع من انكار السيد موسى عليه
الصلاة والسلام ولكن لما سكنت موسى من انكاره عليه اخرا الامر
علمنا ان موسى عليه الصلاة والسلام اطلع الله عليا اطلع عليه الخضر
والانما كان يسوغ له السكوت على ما يراه منكرا عنده فان خرق
سفيهة قوم بغير اذنه فورا ان يسخرها ظالم وقتل غلام خونا ان
يرى حق ابيهم طوبا نا وكذا الامور مثله الشريعة انتهى **وقد اشار**

الخوف ذلك

الى خوف ذلك الشيخ محي الدين او ابل العنوجات فقال من علامة
العلوم الدينية ان تحبها العقول من حيث افكارها وايجاد
احد من غيرها عليها تقبلها الا بالتسليم لاهلها من غير ذوق وذلك
لانها تاتي اهلها من طريق الكشف لا الفكر وما تعود العلم
اخذ العلوم الا من طريق افكارهم فانه انما علم من غير طريق
افكارهم انكروه لانه انما علم من طريق غير الوفاة عنده انتهى
ومن هنا تعلم يا اخي ان من انكر هذه الميزان من المجتهدين
فهو معذور لانها من العلوم الدينية التي اوتيت الخضر عليه
الصلاة والسلام بمقين فاعلم ذلك والمجد لله رب العالمين
فصل في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب
او مصيب واحد لا بعينه وحمل كل قول على حاله وبيان ما يريد
هذه الميزان اعلم ان ما يريد هذه الميزان ما اجمع عليه اهل
الكشف وروى به الشيخ محي الدين في الكلام على مع الخضر
من الفتوحات فقال لا يتبين الحد قط ان يخطئ مجتهدا او يظعن
في كلامه لان الشريعة الذي هو حكم الله تعالى تدور حكم المجتهد
فتصار شريعته تعالى بتقرير ما له تعالى اياه وهذه المسئلة
تقع في محطور وكثير من اصحاب المذاهب لعدم استحضارهم
ما يتقاسم عليهم مع توهم عالمين به فكل من خطا مجتهدا بعينه
فكانه خطا الشريعة فيما قرره حكما انتهى وفي هذا الكلام ما
يشعر بالحق قول المجتهدين كلها بنصوص الشريعة وحمل
اقوال المجتهدين ما هنا بنصوص الشريعة في جواز العمل بها
على شرط السابق في الميزان ويورد ذلك ايضا قول
علمائنا اوصالي ان اربع ركعات لا ربيع جهات الاحتياط
فلا تقض مع ان ثلاث جهات منها غير القبل بمقين ولكن
لما كانت كل ركعة مستندة الى الاجتهاد قلنا بالصحة ولم تكن

٣١

حجة اولى بالعلم من جهة ومما يؤيد ذلك ايضا ما اجمع عليه
اهل الكشف من ان المجتهدين هم الذين ورثوا الانبياء حقيقة
في علوم الوحي تكلموا ان النبي معصوم كذلك وادته محفوظا من الخطا
في نفس الامر وان خطاه احد فذلك الخطا اضافي فقط لا يهدم
اطلاعه على دليله فان جميع الانبياء والرسل في منازل دفعه لم يورثهم
في الاطلاع المجتهدون فقلنا اجتهدوا في مقام نصوصنا في
في وجوب العمل بما فيه صلى الله عليه وسلم اياها في الاجتهاد في الاحكام
تبع لقوله تعالى ولو رده الى الرسول والى اولى الامر منهم لعلم الذين
يتنبهون منهم وعلوم ان الاستنباط من مقامات المجتهدين
رضوا الله عنهم فهو تشريع عن امرائنا في كل من ذلك مجتهد نصيب
من حيث تشريع الاجتهاد الذي اقره الشارع عليه كما ان كل
في معصوم انتهى **وسمعنا** بعض اهل الكشف يقول انما نقول
تعالى المجتهدين بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشريع ويثبت
لهم فيه القدم الراشحة فلا يتقدم عليهم في اللفظة سوى النبي محمد
صلى الله عليه وسلم فيجوز على هذه الامة حفظ ادلة الشريعة
المطهرة العارفين بما فيها في صفوف الانبياء والرسل لا في صفوف
الامة فما من نبي او رسول الا وله من علم هذه الامة او اثنان
او ثلاثة او اكثر وكل عالم منهم له درجة الاستفا ذية في علم الاحكام
والاحوال والقضايا والمنكرات الى خاتم النبوة وهو المهدي
عليه السلام ومن هنا يعلم ان جميع المجتهدين تابعون للشارع
في التخفيف والتشديد فباي ان يشدد امام مذهبك في امور
فتأمر به جميع الناس او يخفف في امور تأمر به جميع الناس فان الشريعة
قد جاءت على مرتبتين لا على مرتبة واحدة كما هو في القرآن ولذا لا يصح
لك القول بان الله تعالى لم يكلف عباده بما ينشئ انما ابلدعي صلى الله
عليه وسلم على من شق على امته بقوله اللهم من ولي من امر امتي شيئا

فرفق

فوقنا رفقه ومن شق على امتي فاشق الله عليه ولم يبلغنا انه
دعي على من سهل عليه ابدان كان يقول لا يصح ما تركتم
خوفا عليه من كثرة تنزل الاحكام التي يسألونه عنها فيجرون
عن العمل بها فالعلم الذي يراد رفع الحرج دأبر مع الاجل الذي
ينتهي اليه امر الناس في الجنة بخلاف الدأبر مع الحرج فثان دأبر
مع امر عارض نزول بزوال التكليف **فان قال قائل** فاذا من
الزم الدأبر بالتقيد بذهب واحد فقط صيق عليهم وشد عليهم
الجواب انه ليس في ذلك مشقة في الحقيقة لان صاحب
ذلك المذهب يتقيد بالام الضعيف بالفرعية بل جوز له الحزب
من مذهب الى الرخصة التي قال بها غيره فراجع مذهب هذا الامام
الى مرتبة الشريعة فلا تضيق ولا مشقة على من الزم مذهبها
معين فان لم تقم الشريعة هذه انما مضى وان لم تقم هذا مذهب
المجتهدين هكذا انما قدرت ولا كان يصح للقلد اعتقاد ان سائر
ائمة المسلمين على هدي من ربه بل كان يخالف قوله جنانة وذل
معدود من صفات النفاق **وقد** تقدم في ما وصفت هذه الميزان
في هذه الطرور والانتصار المذهب الائمة او قلدهم خلافا
ما اشاعه عن بعض الحسرة من قوله ان من تأمل في هذه الميزان
وجدتها تحكم بتخطئة جميع المجتهدين قال لان كل مجتهد لا يتناول
بقوله الاخر انهم كلام هذا الحاشي **والجواب** قد اجمع الناس
على قولهم ان مجتهد لا ينكر على مجتهد وان كل مجتهد واحد يلزمه
العمل بما ظهر له انه الحق **وقد** ارسل الله بن سعد رضي الله عنه
سوالا كاسر الى الامام مالك يسأله عن سبيله فكتب اليه مالك
اما بعد فانك يا امي امام هدي وحكم الله في هذه المسئلة هو
ما قاله عند انتهى وما ذاك الا الاطلاع على كل مجتهد على عين الشريعة
الاولي التي يتفرع منها كل مذهب ولولا اطلاعك لكان من الواجب

عليه الا انكار ويكتفى ان من خطا غيره من الامة انما وقع ذلك منه
قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير من ينقل كلام الامة من
غير ذوق فلا يفرق بين ما قاله العالم ايام به ائيمه وتوسطه
ولا بين ما قاله ايام نهائه فتأمل في هذا الفصل فانه ناطق بجهة
مذاهب المجتهدين كلها لتقرر ان الشريعة حكم بالاعتقاد والاعتقاد
والمجتهدين رب العالمين **فصل** لا يلزم من تفيد كلام الاول او
المجتهدين العمل بقوله دون اخر ان يكون مري بطلان ذلك القول
الذي لم يعمل به فيجوز انما ترك العمل به لكونه ليس من اهل مساواة
ذلك في الحرية او الرخصة فان كل كامل ومجتهد يري استمداد سائر
المذاهب من عين الشريعة سواء المذاهب المستعملة والمذروسة
فكل قول لا يعمل به لم يعلية فهو في حقه كالحديث المنسوخ وفي حقه
غيره كالحديث المحكم او ما عدا ذلك من المقتضى في حكمه من كان
سعيدا بشريعة عيسى التي لم تبدل مثلاً ثم نسخت بشريعة
محمد صلى الله عليه وسلم فانه يلزم العمل بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم
وترك ما نسخ من شريعة عيسى فتري العلماء يتعبدون بقول
مدة من الزمان ثم يظهر لهم قول اخر هو اصح دلالة عندهم من
الاول فيتركون الاول ويعملون بالثاني ويصير الاول عندهم
كانه حديث منسوخ مع ان علماء الذين تقدموا بتفديد وابتعاد
القول زماناً واقتوا به الناس حتى ما نوافقوا قلت احداً ان تفقد
ذلك القول القديم لا يجيب الى ذلك وايضا ذلك ان الله تعالى
اذا ان يتعبدوا به باحكام اخبر على وجه مخصوص غير الاحكام
التي كانوا عليها فظهر لعالمين وجه ترجيح اقوال غير الاقوال التي
كانوا يوجهونها فيما ردا الى العمل بما ترجح عندهم وتبعهم المقلدون
لهم في الترجيح على ذلك بان شراح هذه روفاً الى الامر الى انقراض
المذاهب وتوحيد ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه

ان

ان الله عز وجل يحب للناس اقتضية بحسب زمانهم واحوالهم
وتبعه على ذلك عطاء ومجاهد والا ما لم يالك فكانوا لا يفتنون فيما
يسألون عنه من الوقايح الا ان وقع ويقولون فيما لم يقع اذ وقع
ذلك فظنا ذلك الزمان يقتضيه فيه انتهى وربما يكون في باطن
ذلك رخصة لامة لان الحق تعالى ربما علم من اهل ذلك الزمان الملل
من العمل بذلك الحكم فقتضى لهم من ابطاله ممن يمكنهم اخذ عنه من
جنسهم لانقطاع الوحي رخصة منه تعالى به حيث كان الحديث
لهم في كل زمان من الشريعة كما يسلطون بها القول وسبل النفس
فلا يجدون في العمل بها مشقة في الجملة **وقد** يقال والله تعالى اعلم
ان ذلك انما كان من الله تعالى ليقع لعلماء هذه الامة مثل ما وقع
للانبياء الذين هم ورثتهم من ظهورهم بشريعة كالجد يد كل بركة
من الزمان يشبه النسخ لشريعة من قبلهم من غير نسخ حقيقة
وقد سمعت سيدي علي الخواصر رحمه الله تعالى يقول ما من
قول من اقوال المذاهب المستعملة والمذروسة الا وقد كان شرعا
لبي تقدم فاراد الحق تعالى بفضله ورحمته ان يجعل لهذه الامة
رضيا من العمل ببعضه فشرع الانبياء ليحصل لهم بعض الاجر الذي
كان يحصل للعاملين بنحو ما علموا به من شرايع الانبياء خصوصية
لهذه الامة من حيث ان شريعة نبيه حاوية لمجموع احكام
الشرايع المتقدمة انتهى **مسألة** انه لا يلزم من ترك الكامل العمل
بقوله ان يكون ذلك لكونه يراه خارجا عن الشريعة لان ذلك
القول المذكور لا يخرج عن كونه رخصة او عزيمة فترجع الامر
الى مرتبة التحقير والتشديد **وسمعت** سيدي علي الخواصر
رضي الله عنه يقول ايضا اعتقادنا في جميع الاكام من العلماء
انهم ما سلموا البعضه بعضا الا العلم بجهة اقوالهم ومستنداتهم
وانما لا يعين الشريعة لاحسانا للظن بهم من غير اطلاع على حقا

واتصالها بين الشريعة **وقد** تقدم ان بعض اتباع المجهدين
 وصلوا عين الشريعة الاولى وقال كل مجتهد مصيب كان
 عبد الله المالك والشيخ ابو محمد الجويني والشيخ عبد العزيز الديريني
 واصراهم بدليل ان الشيخ ابو محمد صنف كتابه الدرر الملتقطه
 في المسائل المختلطة اثنى فيه على المذهب الاربعه فلو الاطلاع
 على مستندات الايمه الاربعه ما كان يسوغ له ان يقتضي على مذهبهم
 كلهم وحمل امثاله هو لا على انهم كانوا يقتضون على المذهب من باب
 الايمان والتسليم من غير ان يعرف احد من مستندات اصحابهم
 فيها ومما اركبوا له بعد جدا على مقامهم وكذا في القول فيمن
 اختار غير ما نص عليه امامه بحتم انه انما اختاره لاطلاعه على
 اتصال ذلك القول بعين الشريعة المطهرة كما اتصل بها قول
 امامه على حد سواء كما لا ملزم في رواية يوسف واشبه وان المقام
 والتودد والرافق والحقار وبغيرهم من اتباع المجهدين
 ويحتمل ان كل من اثنى او اختار غير قول امامه لم يطلع على اوله
 امامه وانما اثنى لا اعتقاده صحة قول ذلك الامام الاخر في نفس الامر
فهم ان كل مقلد اطلع على عين الشريعة المطهرة لا يؤمر بالتقيد
 بمذهب واحد لانه يرى اتصال اقوال الايمه كلها بصحتها وضعيفا
 بعين الشريعة الكبرى وان اظهر التقيد بمذهب واحد فاما ذلك
 لكونه من اهل تلك المرتبة التي تقيد بها من تخفيف او تشديد
 وبعالزم المذهب الاصولي في الدين مبالغة منه في طاعة الله تعالى
 من باب التطوع في قوله تعالى فمن تطوع خيرا فهو خير له والي نحو
 ما ذكرناه اشار الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بني هو وانني فعلى الراس والعين
 وما جاء عن اصحابه تخييرنا وما جاء عن غيره فمما رجاو ونحن رجال انهم
 ففى ذلك اشارة الى ان للمعبدين بخلاف من المذاهب ما شام غير

وجوب ذلك عليه اذا كان من اهل ذلك المقام **وكان** سيدي
 على الخواص رحمه الله اذا سأل انسان عن التقيد بمذهب معين
 ان هل هو واجب ام لا يقول لا يجب عليك التقيد بمذهب
 ما دمت الى شهود عين الشريعة الاولى خوفا من الوقوع في الضلال
 وعليه قولنا اننا اليوم فاذا وصلت الى شهود عين الشريعة
 الاولى ففانك لا يجب عليك التقيد بمذهب لانه نرى اتصال
 جميع مذاهب المجهدين بها وليس بمذهب اولي بها من مذهب
 ويرجع الامر عندك حينئذ الى امر تنبثق التخفيف والتشديد به
 بشرطه **وكان** سيدي على الخواص رحمه الله يقول ايضا ما لم يقل
 من اقوال العلماء الا وهو مستند الى اصل من اصول الشريعة
 لم يامل ان ذلك القول اما ان يكون راجعا الى اية او حديث
 او اثر او قياس صحيح على اصل صحيح لكن من اقوالهم ما هو مأخوذ
 من صريح الايات او الاخبار او الآثار ومنه ما هو مأخوذ من الآثار
 او من المعصومين من اقوالهم ما هو قريب ومنها ما هو اقرب ومنها
 ما هو بعيد ومنها ما هو بعد ومرجعها كلها الى الشريعة
 لانها مقتضية من شفاع نورها وما تم لنا فرع يتفرع من غير
 اصل ايد اكا مرببانه في الخطية وانما العالم كلما بعد عن عين
 الشريعة ضعف نورها بالنظر الى نور اول مقتبس من عين
 الشريعة الاولى بمنزلة قرب منها **وسمع** سيدي على
 الخواص رحمه الله يقول ايضا كل من اتبع نظره من العلماء وراي
 عين الشريعة الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار لا يتصعب
 شهود ما تفرع منها وهو نازك الى اخر الادوار فربما جميع
 مذاهب الايمه ومقلد بهم من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى عصره هو انتهى وما في مثاله في فصل الامثلة المحسوسة
 ان شاء الله تعالى من تمثيل ذكر الشجرة او شبكة العيا وغير ذلك



والحمد لله رب العالمين **فصل** اياك يا اخي ان تقابل احدا من
طلبة العلم الا ان تصدق اعتقاده في ان كل مجتهد مصيب وادام
مرتكباً خطيئة واحدة لا سيما عتبة الدنيا وشهوة كما انه لا ينبغي
لك ان تقالبه على ذلك ما دام في حجاب التقليد امامه فانه
محبوب امامه عن شهود العيون الاولى التي اغترت منها امامه
لايراه اهل ابل امره بالتسلول على يد شيخ عارف بطريق القوم
وبالعوايق التي تعوق الطالب من الوصول الى شئ التبريد فاذ بلغ
النهاية وشهد مشاهد العلماء لها شارعة الى كبد العيون وجدا وكذا
كاسياتي بيانه في الامثلة المحسوسة فهناك تقر من اذهب الائمة
المجتهد من كافر في الفصل قبله ويقول كل مجتهد مصيب وانما قبل
بلوغه الى هذه المقام فلا يجوز لك منعه من التتبع بذهب واحد
بل لو انك مضيت عن ذلك لا يجيبك لان من لازمه ان يقول ان
المصيب واحد في نفس الامر ولله تذهبي انا وحدي والباقي مخطي
لا يتعدل في قلبه غير ذلك ويقول الحق واحد غير مستعد ويجعل
الشريعة حبات على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وان الصحيح من
الشريعة يعرفه الخدبة امامه سواء كان تخفيفاً او تشديداً او لوق
ان الشريعة جاءت على مرتبتين بترتبة صحيحة اذ لا كل من المرتبتين
غالباً في احاديث لا تخفى كاسياتي بيانه في فصل الجمع بين الاحاديث
وكثيراً ما يقول البيهقي وغيره كالحفاظ الزيلعي عن جمع ادلة
الماهبة في كتابه وانتصر لذهبه ورجح اوله بكثرة الروايات اوجهة
السند وهذه الدلائل وان كان صحيحاً فاجاباً وبيد هذا اصح
سنداً واكثر رواية وما قال ذلك الا عند الفجر عن تضعيف دليل
المخالف وادخاض الكلية ولو ان صاحب هذا القول من البيهقي
او غيره اطلع على ما اطلعنا عليه من ان الشريعة المطهرة جاءت
على مرتبتين تخفيف وتشديد لم يجتز الى قول احاديثنا اصح

والكثر

والكثر بل كان يرد كل حديث او قول خالف الاخر الى احدي مرتبتين
الشريعة وكذلك القول في مرجح المذهب من مقلد في الائمة
ما قالوا **قلت** الاصح كذا او كذا الا لعدم اطلاعي على مرتبتين
الميزان ولو انهم اطلعوا عليها ما جملوا في اقوال كذا ههنا
اصح ويحيى ولا اظنه وظاهر بل كانوا يقولون بصحة الاقوال
كلها ويردون بها الى مرتبتين التخفيف والتشديد واقفاً كل سايل
بما يناسب حاله من قوة او ضعف برخصة او عزيمة وكان احدهم
فينقي على الاربعة فذهب **فان قال** لما سألني فقلت هذه الميزان
قال ان اصلياً اذ استسنت ذكره بلا تجدد وضوء **قلت** نعم
لك ذلك ولكن بشرط ان يكون من اهل هذه الرخصة لا مطلقاً
وذلك كما اذا ائتمنى الشخص بكثرة الوضوء في الوصول الى الصلاة الصبح
مثلاً حتى تمام الوقت يخرج فلما فرغ هذا من الوضوء من مرجع بغير
قصد ففي مثل هذه الصورة لا تقلد الامام ابي حنيفة في الصلاة
بفعله الطهارة التي وقع فيها مس التبرج بشرطها كخصه لا النعل
التربضة في وقتها فان القاصد اكتم الوضوء بل عند حضور
العلماء لا سيما **ورد** في الحديث هل هو الاضعة منك ذلك
يثبت عند من قال بذلك نسخاً على اصطلاحنا فزج الامر في
هذه المسئلة الى مرتبتين الميزان تخفيف وتشديد فليس لغير
من لم يثبت الوضوء ان يجل اذا مس فرجاً ولمس اخصية مثلاً
/ لا بعد تجديده الطهارة فان قال لنا احد من قلد الامام ابا
حنيفة رضي الله عنه ان امامنا لا يقول بمطلوبية الطهارة
بمن مس فرجاً ابداً سواء كان ممن يوسع عليه تجديده الطهارة
ام لا من ذلك قلنا له هات لنا عنه ذلك بسند متصل منك اليه
في هذه المسئلة انه صرح بذلك ولعله لا يجد ذلك ابداً لا سيما
وقد انعقد الاجماع على ان الاولى لا تخص مراعاة الخروج من الخلاف

في كل عباداة اداها **وهذه** القاعدة هي مدار اصطلاح صاحب هذه
 الميزان وهذا ان يقول ان ذلك منها وة منك على امامك الجمل
 بمقتضى الشريعة وعدم اطلاع على العين الاولى من الشريعة
 كما اطلع عليها بقتية المجتهدين ونقول له ايضا ان اعلمنا ذلك
 في ورع امامك الذي كان لانه من مسئلة واحدة مما استنبطه
 من الكتاب حتى يعقد لها مجلس من العلماء يقول ان تقولون
 هذا فاننا اذا قالوا نعم قال لا يبرهن او محمد بن الحسن كتب ذلك
 وان لم يبرهنه تركه واعتنا دنا في جميع الائمة انهم كانوا لا يثبتون
 لهم قول في الشريعة الا عند قدم النص في ذلك عن الشارع
 فلو ان الامام باحديفة طهر حديث من صرح به فليتبوا
 لقالبه ايضا وحط على اهل العقادية من السواسر مثالا وعلى الكابر
 من العلماء والصلحين ونزل الحديثين على ميزان **وقس**
على ذلك يا اخي كلما كان واجب الفعل او الترتيب في مذهبيك
 فلك فعله ان كنت من اهل ذلك تركه او كنت عجزت عن فعله
 حسا او عرا فان العجز الحسي معروف والعجز الشرعي هو كما اذا
 رايته الامتلاء وحال دونه مانع من سبب او قاطع طريق مستلا
وقد تقدم اول الميزان ان مرتبتها على الترتيب الوجوه لا على
 التحسين فاياك ان تدخل عن ذلك وكذلك تقدم ان كل من يارعا
 من التقليدين في حمل الدليلين او القولين على حالين رادعي ان
 امامه كان بطرد القول بالتحقيق او الاستدلال في حق كل قولي
 وضعيف طائفة بالانتقال الصحيح عن امامه او خطاؤه فيما ادعى
 وكل من نوراه قلبه وعرف بطلان الائمة في الورد وعدم القول
 بالراي في دين الله شهد لهم كله بان احد منهم كان لا يفتي احدا
 بمحضة الا ان رآه عاجزا ولا يفرقة الا ان رآه قادرا وان لم يكن
 صاحب الواقعة حاضرا عند امامه حتى افتي الناس بذلك حتى ان

صاحب

صاحب هذا النور يقول جميع المسائل التي افتي بها امامه
 الاقوي بالضعف على تفصيل **وقد** تحققنا ذلك والله الحمد
 اذا علمت ذلك فيقال لكل مقلد منع من العمل بقول عن امامه
 في مضائق الاحوال امتناعك هذا اتفقت لا بدع لانك تقول
 ان انك تقول ان ما يراعى المسلمين على هذا من ربههم
 وان كل امام علمت بقوله منهم فانت على هذا من ربههم فيه
 وذلك لا يتراد الاية فيه كلفه من ادله من عين الشريعة
 ثم ان جميع ما اعترفوه من الاخير عن موثقي الميزان ابدا
 كالانحياز انت عن ان تكون من اهل واحد منها فتقول بما
 انت اهلك من رخصة او عزيمة كاسيا في بطله في الجمع بين قول
 الائمة للذهاب ان شاء الله تعالى فان قال لك شافعي ايضا
 فعلى ما قرعوه في هذه الميزان فليان احلي للاقرار فاختة
 مع القدرة عليه قلنا انهم عزيمة فان قدرت على قرائتها
 لم يحزك خبرها وان كنت عاجزا عن قرائتها فاقرا بغيرها وعلى
 ذلك مع الاصطلاح المتقدم قريبا يحمل قول الامام ابي حنيفة
 بعدم تعيينها وان عم مقلدوه الحكم في ذلك للقاء دورا عاجزا
 فافهم الحمد لله رب العالمين **فصل** وما يدل على صحة
 اربابنا جميع اقوال الشريعة كما رتبنا ما الظل بالتحقق
 ما يفصلونه من المجل في الشريعة فما فضل على ما اجل في كلام
 من قبله من الادوار الا للنور المتصل به من الشارع على
 الله عليه وسلم فاطنه في ذلك حقيقة لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لانه هو الذي اعطى العلماء
 تلك المادة الذي فضلوا بها ما اجل في كلامه كما ان السنة بعده
 لكل ورع على ما تحته فلو قد ران اهل دور وقد آمن فرقم
 الى الله والذي قبله لا نقطعت وصلته بالشارع ولم ينفذوا

لا يضاعف مثكل ولا تفصل محل **وقال يا ابي** لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل بشريعته ما اجل في القرآن لبق القرآن على اجماله كان الامم المجتهدين لم لا يضلوا ما اجل في السنة لبقيت السنة على اجماله وهكذا الى عصرنا هذا فلو ان حقيقة الاجال سارت في العالم كله من العلماء ما شروحت الكتب ولا ترجمت من لسان ولا وضع العلماء على الشروع حواشي كالشروع والشروع **فان قلت** فالله ليل على ما قلت من وجود الاجال له بالكتاب والتفصيل له في السنة **قلنا** قوله تعالى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لتبين لنا من ما نزل اليهم فان البيان وقع بعبارة اخرى غير عبارة الوحي الذي نزل عليه فلو ان علماء الامم كانوا يتفكرون بالبيان وتفصيل الجمل واستخراج الاحكام من القرآن لكان الحق تعالى اكثف من رسوله صلى الله عليه وسلم بالاشارة للوجوب من غير ان يامره ببيان **وسمعت** شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول لولا بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم للحققة لانا اجمالي في الكتاب والسنة لما فقه احد منا على ذلك كما ان في الاربع لولا بين لنا مبسطة احكام الطهارة وما اعتدنا لكيفية من القرآن ولما فقهنا على استخراجها منه وكذلك القول في بيان عدد ركعات الصلوات من فرض ونفل وكذلك القول في احكام الصوم والحج والزكاة وكيفية بيان انصبتها وشروطها وبيان فرضها من سننها وكذلك القول في سائر الاحكام التي وردت مجملة في القرآن لولا ان السنة بينت لنا ذلك ما عرفنا الله الله تعالى في ذلك حكم واسرار يعرفها العارفون انتهى **قال** سيد علي الخواص رحمه الله ومن هو تعالى بالولاية ان السنة ناضية بغيرها من احكام الكتاب بالفاظ شريعتها وما ينطق عن الهوي ان هو الا وحى يوحى وفي القرآن العظيم فان تنازعتم

في شيء

في شيء فردوه الى الله والرسول يعني الى الكتاب والسنة فاعملوا بما وافقوا او وافق الله ما عندكم انتهى **وسمعت** سيدي علي الخواص رحمه الله يقول ايضا لا يكمل مقام العالم عندنا في العلم حتى يرد سائر اقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر الادوار الى الكتاب والسنة ولا يصير عنده جعل بمنزلة غيره في مقام العوام ويستحق التلقين بالعالم وهو ان يكون اول مرتبة تكون للعالم بالله تعالى **ثم** يترقي احد من ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج جميع احكام القرآن وادابه من سورة النافعة فاذا قرأها في صلاة ربما يكون ثوابه ثواب من قرأ القرآن كله من حيث احاطة بمعانيه **ثم** يترقي من ذلك حتى يصير يخرج احكام القرآن كله واحكام الشريعة وجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيمة من كل حرف شامس حروف الهي **ثم** يترقي الى ما هو المبلغ من ذلك قال وهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى **وسمعت** مرارا يقول الجلال في الشريعة من تباها النفاق لانه مراد به ادخال حجة الغير من العلماء وقد قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حربا مما قضيت ويسلموا تسليما فتعالي الايمان عن من يجد في الحكم عليه بالشرعية حربا وضيقا وقال صلى الله عليه وسلم عند كربي لا ينبغي التنازع ومعلوم ان تنازع الانسان لعلماء شريعتهم وحدهم وطلب ادخال جميعهم كالحبال مع صلى الله عليه وسلم وان تغادرت المقام في العلماء ان العلماء على درجة الرسل ورجوا فكما يجب علينا الايمان والتصدق بكلمات الرسل وان لم نعلم حكمته فكذلك يجب علينا الايمان والتصدق بكلام الانبياء وان لم نعلم علمته حتى ياتينا عن الشارع ما يخالفه

وقد تقدم نقل الاجماع على وجوب الايمان والتصدق بشرايع
الرسول كلهم وان اختلفوا في التشريع وانما كلهم حق مع اختلاف
وتبنيها وتبنيها وكذا ذلك القول في اختلاف الائمة المجتهدين
يجب الايمان بصحتها على ما يملأه من الذين يشهدون
بها ينهون وتناسلها حتى من الله تعالى عليهم بالاشارة على
عين الشريعة الطاهرة وانما جميع اقوال العلماء نقلاً
يحد احد جميع اقوال المجتهدين ومطابقهم ترجع الى الشريعة
الطاهرة لا يخرج عنها من قولهم قول واحد لرجوعها جميعاً الى
مرتبتي الشريعة من تخفيف وتشديد قائم على صاحب
هذه المسئلة تخطية لاحد من العلماء في شيء من ذلك وان وقع
ان احد من المقلدين خطأ اقل من هو خطأ في نفس الامر
وانما هو خطأ عنده فقط لاختلاف ركنه عليه لا غير **وروي**
عن الامام ان من رضي الله عنه انه كان يقول التسليم بصفاء الايمان
قال الربيع الجيزي بل هو الايمان كله بالامامة الله تعالى وهو
كذلك **وقال** الامام ان في قول من قال الايمان العبدان لا يثبت
في الاصول فقال هو الكتاب والسنة والجماع والجماع انتهى اي فيقول
في كلامنا عن ربنا او نبينا امنا لا على علم ربنا فيه وتبني
بذلك ما جاء من علماء الشريعة فيقول امنا بظلام اعتنا من غير
بحث فيه ولا جدال **ان قلت** فنظر بطلان الاعتناء من غير
الوقام احد من الائمة المجتهدين **فالجواب** نعم لان الله تعالى
على كل شيء قدير ولم يبدلنا دليل على منعه ولا في نفس الاول
الضعيفة هذا ما اعتقده وطهين الله تعالى به **وقد** قال بعضهم
ان الناس لا يصلون الآن يصلون الى ذلك من طريق الكشف
فقط لامن طريق النظر والاستدلال فان ذلك مقام لم يدعه
احد بعد الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جبر ولم يسلموا له ذلك

بين
وندين

كأن

كما هو جميع من ادعى الاجتهاد المطلق انما مراده المطلق
المشتبه الذي لا يخرج عن قواعد امامه كالمقاسم واصبغ
مع مالك ومحمد وابي يوسف مع ابي حنيفة ومالك والربيع
بيع مع الشافعي اذ ليس في قوة احد بعد الائمة الاربعة
ان يبتكر الحكام وليستخرجها من الكتاب والسنة فيما هو
نعلم ابداً ومن ادعى ذلك قلنا له فاستخرج لم يسبق احد
من الائمة استخراجه فانه يعجز فليتناحل ذلك مع ما قد
مناه انما من سعة قدره الله تعالى لا سيما والقرآن
لا تنقص عجائبه ولا احكامه في نفس الامر فاعلم ذلك
والحمد لله رب العالمين **فصل** وما يوجب هذه المبر
عدم انكار اكابر العلماء في كل عصر على من انتقل من مذهب
الى مذهب من حيث ما ينبغي ان لا يذهبوا من توهم
الظعن في ذلك الامام الذي خرج من مذهبه لا غير دليل
نقيرهم الى ذلك المنتقل الى المذهب الذي انتقل اليه
اذ المذاهب كلها عند هم طريقة الى الجنة كما سياتي بيانه
في واخر الامثلة المحسوسة ان ثمة الله تعالى فكل من سلك
طريقاً منها او صلته الى السعادة والجنة قال الامام ابن
عبد البر رحمه الله ولم ييلقنا عن احد من الائمة انه اسر
اضحائه بالتزام مذهب معين لا يرى صحة خلافة بل المنقول
عنهم نقولهم الناس على العمل بقنوي بعضهم بعضاً لا هم
سليم على هدي من ربهم وكان يقول ايضاً لم ييلقنا في حديث
صحيح ولا ضعيف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
احد من الائمة بالتزام مذهب معين لا يرى خلافة وما ذلك

الا ان كل مجتهد مصيب انتهى ونقل القرافي الاجماع من الصحابة
 رضي الله عنهم على ان من استغنى ابي بكر وعمر رضي الله عنهما
 وتلقاهما فله بعد ذلك ان يستغنى غيرهما من الصحابة ويجعل
 به من غير كبير واجمع العلماء على ان من استغنى ان يقلد ما شأني
 غير حجة ومن ادعى دفع هذين الاجماعين فعليه الدليل انتهى
وكان الامام الزماني من ائمة المالكية يقول يجوز تقليد كل من اهل
 المذهب في النوازل وكذا لا يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب
 لكن بثلاثة شروط **الاول** ان يجمع بينهما على وجه يخالف الاجماع
 كمن تزوج بدسلي بغير صداق ولا ولي ولا شهود فان هذه الصورة
 لم يقل بها احد **الثاني** ان يقصد بمن يقلده الفضل ببلوغ اخباره
 اليه **الثالث** ان لا يقلد وهو في غاية من دينه كان يقلد في الرخصة
 من غير شرطها انتهى وقال القرافي يجوز الانتقال من جميع المذاهب
 بعضها الى بعض في كل ما لا ينقص فيه حكم حاكم وذلك في أربعة
 مواضع ان يخالف الاجماع او النص او القياس الجلي او القاعده
 انتهى قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ومن بلغنا انه انتقل
 من مذهب الى اخر من غير تكبر عليه من علما عصره الشيخ عبد
 العزيز بن عمر ان الخزاعي كان من اكابر المالكية فلما قدم الامام الشافعي
 ببغداد تبعه وقرأ كتبه ونشر علمه ومنهم محمد بن عبد الله بن عبد
 الحكم كان على مذهب الامام مالك فلما قدم الامام الشافعي الى مصر انتقل
 الى مذهب ماله وصار حيث الناس على اتباعه ويقول يا اخواني هذا
 ليس مذهبنا هو سريرة كله **وكان الامام الشافعي** يقول لا ترجع
 الى مذهب ابيك فلما حاد الشافعي رجع كما قال الشافعي في الامم وكان
 يظن ان الامام يستخلف على حلقة درسه بعده فلما استخلف البيهقي

رجع كما قال الشافعي ابن عبد الحكم وصحة فرائض الشافعي رضي الله
 تعالى عنه ومنهم ابراهيم بن خالد البغدادي كان حنفيا فلما قدم
 الشافعي ببغداد ترك مذهبهم وتبعه ومنهم ابو ثور كان له مذهب
 فتركه واتبع الشافعي ومنهم ابو جعفر بن نصر الترمذي راس
 الشافعية بالعراق كان ولا حنفيا فلما حج راى ما يقتضي انتقاله
 لمذهب الشافعي فتفقده على الربيع وغيره من اصحاب الشافعي
 ومنهم ابو جعفر الطحاوي كان شافعيًا وتفقده على خالد المزني
 ثم تحول حنفيا بعد ذلك ومنهم الخطيب البغدادي الحافظ كان حنبليًا
 ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن فارس صاحب كتاب المجمل كان شافعيًا
 تابعه لوالده ثم انتقل الى مذهب مالك ومنهم السيف الامدي هـ
 الاصولي المشهور كان حنبليًا ثم انتقل الى مذهب الامام الشافعي
 ومنهم الشيخ نجم الدين بن خالد المقدسي كان حنبليًا ثم تقفقه على الشيخ
 موفق الدين ودرس في مدرسة ابي عمر ثم تحول شافعيًا وارتفع
 شأنه ومنهم الشيخ محمد بن الدهان النحوي كان حنبليًا ثم تحول حنفيا
 حين طلب الخليفة خوي يعلم ولده الخوتم انه تحول شافعيًا حين
 سافر وطبقته تدرى النحوي بالقطامية لما شرط صاحبها ان لا يترك
 فيها شافعي المذهب ولم يكن هناك اعلم منه بالحق والخو ومنهم الشيخ
 تقي الدين بن دقيق العيد كان اول مالكيًا تبعه لوالده ثم تحول الى مذهب
 الشافعي ومنهم شيخ الاسلام كمال الدين بن يوسف الدمشقي كان
 حنبليًا ثم انتقل الى مذهب الشافعي ومنهم الامام ابو حيان كان اولاً
 على مذهب اهل الظاهر ثم عمل شافعيًا انتهى كلام الامام السيوطي رحمه
 الله تعالى وقال صاحب جامع القتيبي من الحنفية يجوز المحتسب ان ينتقل
 الى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكيفية اما في مسيلة واحدة فلا

يمكن كما لو خرج دم من بدن حتى وسال فلا يجوز له ان يصلي قبل ان يغسل
اقتداء بذهب السنافي في هذه المسئلة فان صلي بطلت صلاته وقال بعضهم
ليس لعامي ان يتغيب عن مذهب الى مذهب حنفيا كان او شافعيا
والشهور غيرهما كما سياتي وقال بعضهم يجوز للسنافي ان يتحول حنفيا
والعكس **وقال** الجلال السيوطي وهذه دعوى لا ركان عليها
وقد ادرنا علماءهم لا يلبسون في التكثير على من كان مالكيا ثم عمل
حنفيا او شافعيا ثم تحول بعد ذلك حنبليا ثم رجع الى مذهب مالك
وجزم الرافعي بجواز ذلك وتبعه النووي وعبد الوهيد اذا ثبت
فهل يجوز للقلد ان ينتقل من مذهب الى مذهب اخر ان قلنا يلزمه
الاجتهاد في طلب العلم وغلب على ظنه ان الثاني اعلم فينبغي ان يقول وان
خيرناه فينبغي ان يكونا في المقلد في القبلة هذا اياها وهذا اياها
انتهى كلام الروضة فلو لا علم السلف راوا انه ليس بذلك باس ما
اقرؤا من انتقل من مذهب الى غيره ولولا علمهم بان الشريعة تشمل
المذاهب كلها وتعمها لا انكروا عليه استد النكير لم يخلوا امر السلوك
امرين اما ان يكونوا قد اطلعوا على عين الشريعة وراوا اتصال جميع
المذاهب بما او سكتوا على ذلك اياها بصحة كلام الائمة وتسليمها لهم
فان قال احمد من المالكية اليوم ليس ما صنع من ينتقل من مذهب
الى مذهب اخر ان قلنا يلزمه الاجتهاد في طلب العلم وغلب على ظنه ان
الثاني اعلم فينبغي ان يقول وان خيرناه فينبغي ان يجوز ايضا كما لو
قلد في القبلة هذا اياها واما ما انتهى كلام الروضة فلو لا علم السلف
راوا انه ليس بذلك باس ما اقرؤا من انتقل من مذهب الى غيره
ولولا علمهم بان الشريعة تشمل المذاهب كلها وتعمها لا انكروا عليه استد
النكير لم يخلوا امر السلف من امرين اما ان يكونوا قد اطلعوا على

عين

عين الشريعة وراوا اتصال جميع المذاهب بما او سكتوا على ذلك اياها
بصحة كلام الائمة وتسليمها لهم فان قال احمد من المالكية اليوم
ليس ما صنع من ينتقل من مذهب الى غيره قلنا له ليس ما قلت
لان امام مذهب الشيخ جمال الدين بن الحاجب رحمه الله تعالى يجوز
ذلك فقولك هذا نقصب محض فان الائمة كلهم في الحق سواء فليس
مذهب اولي في الشريعة من مذهب وقد سئل الجلال السيوطي رحمه
الله عن حتى يقول يجوز لك لسان ان يتحول حنفيا ولا يجوز له
للمحنقي ان يتحول شافعيا او مالكيا او حنبليا فقد تقدم اتفاقنا
ان هذا الحكم من قايله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا يرد لنا في
حديث صحيح ولا ضعيف بتخير احد من ائمة المذاهب على غيره علي
التعيين والاستدلال بتقديم مذهب الى حنفية رضي الله عنه لا
ينتهض حجة ولو صح لوجب تقليده على كل حال ولم يجز تقليد غيره
البتة وهو خلاف للاجماع وخلاف ما رواه البيهقي في كتاب المدخل
عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال صمما او تيمم من كتاب الله فالعمل به واجب لا عذر لاحد في تركه
فان لم يكن احمد في كتاب الله وسنة لي ما حنية فان لم يكن في سنة
معي فما قال اصحابي لان اصحابي كالنجوم في السماء فاما اخذتم
به فقد اهتديتم واختلاف اصحابي لكم انتهى قال الجلال السيوطي
ثم انه يلزم من تخصيص تحريم الانتقال من مذهب الامام الى
حنفية طرد ذلك الى بقية المذاهب فيقال بتحريم الانتقال من
مذهب المتقدم بالزمان الى مذهب المتأخر كالسافعي يتحول
مالكيا والحنبلي يتحول حنفيا دون العكس وكل قول لا دليل عليه
فهو مردود على صاحبه قال صبي الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امر

فهو رد انتهى **ورأيت** فتوى اخرى لمطولة قد حث فيها على اعتقاد
ان سائر ائمة المسلمين على هدي من ربهم وان تفاوتوا في العلم والفضل
ولا يجوز لاحد التفضيل الذي يؤدي الى نقص في غير مائة قياسا
على ما ورد في تفضيل الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقد جزم العلماء
ان التفضيل المودي الى النقص او احتقاره لا سيما ان ادبي ذلك الى
خصام ووقفة في الاعراض وقد وقع الاختلاف بين الصحابة في الفروع
وهم خير الامة وما بلغنا ان احدا منهم خاص من قال بخلاف قوله ولا عاد
ولا شبهه الى خطأ ولا قصور نظر وفي الحديث اختلاف امتي رحمة
وكان الاختلاف على من قبلنا عذبا او قال هلاكنا انتهى ومعني رحمة
اي توسعة على الامة ولو كان احد من الامة مخطيا في نفس الامر
لمكان اختلافهم رحمة قال وقد استنبطت من حديث اصحابي كالنجوم
بهم اقتديتم اهتديتم انت اذا اقتدينا بآي امام كان اهتدينا لانه صلى
الله عليه وسلم خيرا في اخذ بقول من ساء منهم من غير تعيين وما
ذلك الا لكونهم كلهم على هدي من ربهم ولو كان المصيب من المجتهدين
واحد والباقي مخطيا لكانت الهداية لا تحصل لمن قلد الباقيين **وكان**
محمد بن حزم يقول في حديث اذا اجتهد الحاكم واخطا فله اجر وان اخطا
فله اجر ان المراد بالخطا هنا عدم مصادفة الدليل كما تقدم لان
الخطا الذي يخرج صاحبه عن الشريعة اذ لو خرج به عن الشريعة لسره
يحصل له به اجر وقد دخل هارون الرشيد على الامام مالك رضي الله
عنه فقال له دعي يا ابا عبد الله افرق هذه الكتب التي القتها
وانشرها في بلاد الاسلام واحمل عليه الامة قال له يا امير المؤمنين
ان اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى على هذه الامة فكل يتبع ما صح
دليله عنده وكل على هدي وكل يريد الله **وكان** الامام مالك يقول

كثيرا ما شاورني هارون الرشيد ان يعلق كتابه الموطا في الكعبة
ويحمل الناس على ما فيه فقلت له لا تفعل لان اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلاد وكل يجتهد بحسب
فقال زادك الله توفيقا يا ابا عبد الله انتهى فانظر يا اخي ان كنت
ما لكيا الى قول امامك وكل يجتهد بحسب **وسمعت** شيخنا شيخ
الاسلام زكريا رحمه الله يقول لما حج المنصور قال للامام مالك ان
عزمت على ان امر بكتيل هذه الذي وصفتها فتنسخ ثم ابعت
بها الى كل مصر من امصار المسلمين وامرهم ان يحملوا بها فيها ولا يتفقدوا
الى غير هذا فقال الامام مالك رحمه الله تعالى لا تفعل ذلك يا امير
المؤمنين فان الناس قد سبقت اليهم اقاويل وسمعوا احاديث
وروايات وروايات واخذ كل قوم بما سبق اليهم ودانوا الله تعالى به
فدع الناس وما اختاروا ولا تفهم من كل بلد انتهى ورأيت بخط
الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ما نصه حين قال سئل
عن الانتقال من مذهب اخر الذي اقول به ان المنتقل احوال احدها
ان يكون له على الحاصل الانتقال امراد بنو يا اقتضت الحاجة الى الرفاهية
الملائقة به للحصول وظيفة او مرتبة اقرب من الملوك واكابر الدنيا
فهذا حكمه حكم مما حرام قبيح لانه لا عز من مفاصله **السادس** ان
يكون الحاصل له على الانتقال امراد بنو يا كذلك لكنه عامي لا يعرف
الفقه وليس له من المذهب سوى الاسم كغالب المبشرين وارباب
الدولة وخدامهم وخدام المدارس فمثل هذه امره خفيف اذا انتقل
عن مذهب الذي كان يزعم انه متقيده به ولا يبلغ الى حد التحريم
لانه الى الان عامي لا مذهب له فهو بمن اسلم جديد له المذهب بآي
مذهب ساء من مذاهب الامة **الثالث** ان يكون الحاصل له امرا

دينوا كذلك ولكنه من الله الزيادة عادة على ما يليق بحاله وهو مقيد
في مذهبه واراد الانتقال لعرض الدنيا الذي هو من شهوات نفسه المذ
مومة فهذا امر اسد ورجا اوصل الى حد التحريم لتلاعبه بالاحكام الشرعية
لمجرد عرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الا ولدانه على كمال
هدي من ربه اذ لو اعتقد انه على كمال هدي ما انتقل عن مذهبه **الراح**
ان يكون الانتقال لعرض ديني ولكنه كان في مذهبها وانما انتقل
لترجيح المذهب الاخر عنه طاراه من وصنوع ادلة وقوة مداركه
فهذا اما يجب عليه الانتقال او يجوز له كما قال المرافعي وقد اقر العلماء
انتقل الى مذهب الشافعي حين قدم مصر وكانوا خلفا كثيرا مقلدين
للامام ما لئلا **الخامس** ان يكون انتقاله لعرض ديني ولكن كان عاريا
عن الفقه وقد استقل بمذهبه فلم يتحصل منه على شيء ووجد مذهب
غيره اسهل عليه بحيث يبرجوا سرعة ادراكه والتفقه فيه فهذا يجب
عليه الانتقال قطعا وحرم عليه التخلّف لا تفقه مثله على مذهب هو
امام من الائمة الاربعة خير من الاستمرار على الجهل فانه ليس من
المذهب سوى الاسم والاقامة على الجهل نقص عظيم في المومن وقيل
ان يصح عبادة قال الجلال السيوطي واطن هذا هو التسبب في تحول
الطحاوي حنفيا بعد ان كان شافعي فانه كان يقرأ على خاله المزي
فتفسر عليه يومها الفهم فخلق المزي الى لا يجي منه فانتقل الى هو
مذهب الامام ابي حنيفة ففتح الله تعالى عليه وصنف كتابا عظيما
شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول لو عاش خالي وراي اليوم
كفر عن يمينه انتهى **السادس** ان يكون الانتقال لعرض ديني ولا هو
دينوي بان كان مجرّدا بان كان مجرّدا عن القصد من جميعا فهذا يجوز
مثله للعامة لو اما الفقيه فيكون له او يمنعه منه لا قد حصل فقه

ذلك

ذلك المذهب **الاول** فيحتاج الى زمن اخر ليحصل فيه فقه المذهب
الاخر فيستغل ذلك عن الامر الا هم الذي هو العمل بما يعمل قبل ذلك
وقد يموت قبل تحصيل مقصوده من المذهب الاخر فلا ولي لثقل هذا
ترك هذا انتهى كلام الجلال السيوطي رحمه الله تعالى فقد كان ذلك
يا اخي جميع ما قررناه في هذا الفصل من عدم انكار اهل الاعصار على
من انتقل من مذهب الى اخر اثم كانوا يردون الشريعة واسمعه
وان جميع الائمة على هدي من ربهم وقد اجمع اهل الكشف على ذلك
ولا يصح ان يجتمع مثلهم على ضلالة وقالوا كل قول من اقول على هذه
الامة موافق للشريعة في نفس الامر وان لم يظهر لبعض المقلدة
ذلك كما ان كل قول من اقوال علماء هذه الشريعة موافق للشريعة
بني من تقدم وان من عمل مما اتفق عليه العلماء كلهم فكانه عمل
بغالب شرائع الدنيا وربما كان له من الاجر كما جرح جميع اتباع الا
نبيا كلهم الا ائمة محمد صلى الله عليه وسلم **وسمعت** شيخنا الخواص
رحمه الله تعالى يقول كل من نور الله قلبه علم ان سكوت العلماء
على من انتقل من مذهب الى اخر انما هو لعلمهم بان الشريعة
تعمم كلهم وتشممهم فيجعل قول من رجع قول امامه على غيره على
انه لم يبلغ الى مقام الكمال حال قوله ذلك وقد قد منا ايضا حاج
الميزان وجواب اعتقاد الترجيح على كل من لم يصل الى الاشراف
على العين الاولى من الشريعة وبه صرح امام الحرمين وابن هـ
السمعاني والغزالي والكلبي العراقي وغيرهم وقالوا لنلا هذه ثم
يجب عليكم التقيد بمذهب امامكم الشافعي ولا عذر لكم عنده
الله عند الله تعالى في العدول عنه ولا خصوصية للامام الشافعي
في ذلك عند كل مسلم من التقصّب بل كل مقلد من مقلدي الائمة

يجب عليه اعتقاد ذلك في امامه ما دام لم يصل الي شهود عين به
 الشريعة الاولى واما قوله صلى الله عليه وسلم الامة من قرين فيجعل
 ان يكون مراده الخلافة ويحتمل ان يكون مراده امامة الدين واذ انطرق
 الاحتمال سقط الاستدلال وقد قيس العلماء فوجدوا غالب الامة
 المجتهدين من الموالى كالامام ابي حنيفة والامام مالك فانهما من
 بني ابي طالب والحق في النعم وهم من اليمن لا من قرين ومحمد بن الحسن
 والامام احمد وشيبان وهم من ربيعة لا من قرين ولا من حضرة الثوري
 من بني ثور بن عمرو بن ادوك ذلك مكحول والا وراعي من الموالى هو
 واحرامهم والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان المخالفة
 خروج شيء من اقوال المجتهدين عن الشريعة لانهم بنوا قواعد مذاهبهم
 على الحقيقة التي هي اعلى مرتبة الشريعة كما بنوها على ظاهر الشريعة
 على حد سوي واعلم كانوا عالمين بالحقيقة ايضا خلافا لما يغفل عنه بعض
 المقلدين فيهم يصح خروج شيء من اقوالهم عن الشريعة ومن نارنا
 في ذلك فهو جاهل بمقام الامة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة وا
 لشريعة تبعا وان في قدرة كل واحد منهم انه يشهد بالادلة الشرعية
 على مذهبه ومذهب غيره بحكم مرتبتي هذه الميزان فلا يحتاج
 اخذ بعده الى النظر في اقوال مذهب اخر لكنهم رضي الله عنهم كانوا
 اهل انصاف واهل كشف فكانوا يعرفون ان الامر يستقر في علم الله
 تعالى على هذه مذاهب مخصوصة لا على مذهب واحد فالتقى
 كل واحد لمن بعده عدة مسائل عرف من طريق كشفه انما تكون
 من جملة مذهب غيره فتركوا اخذ بها من باب الانصاف والاتباع
 لما اطلعهم الله تعالى عليه من طريق الكشف انه مراد له تعالى
 لا من باب الاشارة بالقرب الشرعية والرغبة عن السنة كما اطلع
 الاوليا

الاوليا على قسمة الارزاق المحسوسة لكل انسان فانظروا اني في
 اقوال الامة المذاهب تجد احد هم ان تحقق في مسئلة شرعية اخرى
 وبالعكس كما سياتي بسطه في توجيه اقوالهم في ابواب الفقه ان شاء
 الله تعالى وسيفتح على الخواص رحمه الله تعالى يقول انما يد الامة
 المذاهب هذا هم بالمسئ على قواعد الحقيقة مع الشريعة اعلاما
 لا تباعهم بانهم كانوا على الطريقين **وكان** يقول لا يصح خروج قول
 من اقوال الامة الامة المجتهدين عن الشريعة ابداعه اهل الكيف
 قاطبة وكيف يصح خروجهم عن الشريعة مع اطلاعهم على مواد اقوالهم
 من الكتاب والسنة واقوال الصحابة ومع الكشف الصحيح ومع اجتهاد
 روح احد هم برسول الله صلى الله عليه وسلم وسولهم عن كل شيء هو
 توقفوا فيه من الادلة هل هذا من قولك يا رسول الله لا يقطعة
 ومشافهة بالشرائط المعروفة بين اهل الكشف وكذلك كانوا يسئلونه
 صلى الله عليه وسلم عن كل شيء فهموه من الكتاب والسنة قيل ان
 يدونه في كتبهم وليدينوا الله تعالى به ويقولون يا رسول الله
 قد فهمنا كذا من اية كذا وفهمنا كذا من قولك في الحديث الغلاني كذا
 فهل ترصيه ام لا ويقولون بمقتضى قوله واشارته ومن توقف
 فيما ذكرناه من كشف الامة ومن اجتمعهم برسول الله صلى الله
 عليه وسلم من حيث الارواح انتهى قلنا له هذا من جملة كراماتك
 الاوليا بيقين وان لم تكن الامة المجتهدين اوليا فما على وجه الارض هو
 وليا ابا وقد اشتهر عن كثير من الاوليا هم دون المجتهدين في المقام بيقين
 انهم كانوا يحتملون برسول الله صلى الله عليه وسلم كبرا وبصيرة قه اهل
 عصرهم على ذلك السيد الشيخ عبد الرحيم القناوي وسيد الشيخ ابراهيم
 ابي حديد المغربي وسيد الشيخ ابي الحسن السلفي السعدي بن ابو

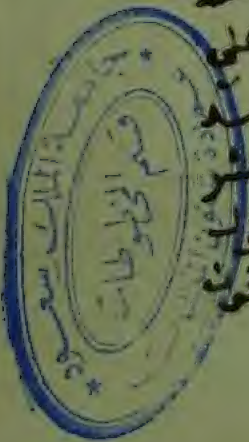
العاير وسيدى الشيخ ابراهيم الدسوقي وسيدى الشيخ ابي الحسن
الشاذلي وسيدى الشيخ ابي العباس المرسي وسيدى الشيخ ابراهيم
المنبولى وسيدى الشيخ جلال الدين السيوطى وسيدى الشيخ احمد
الزواوى والبحيرى وجماعة ذكرناهم في كتاب طهقات الاولياء **وقد**
ورقت بخط الشيخ جلال الدين السيوطى عند اصحابه هو الشيخ عبد
القادر الشاذلي مراسلة لشخص سأل في سفلة عند السلطان
قايتباي رحمه الله تعالى اعلم يا اخي انني قد اجتمعت برسول
الله صلى الله عليه وسلم الى وقتي هذا سبعاً وخمسين مرة بقطعة
وصافهة ولو اخوف من احتجابه صلى الله عليه وسلم عني بسبب
دخولي للوالة لطلعت القلعة وسنتعت فيل عند السلطان والى
رجل من حدام حديثه صلى الله عليه وسلم واحتجاج اليه في تصحيح
الاحاديث التي ضعفها التحدثون يا اخي انتهى ويويد الشيخ جلال
الدين في ذلك ما اشتهر عن سيدى محمد بن رزين المادح لرسول الله
صلى الله عليه وسلم انه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطعة
وصافهة ولما حج كلمة من داخل القبر ولم يزل هذا مقامه حتى
طلب منه شخص من البخارية ان يشفع له عند حاكم البلد فلما
دخل اليه جلس على بساطه فانقطعت عنه الروية فلم يزل
يطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم الروية حتى قرأ سحر
اي له من بعيد فقال تطلب رويتي مع جلوسك على بساط
الظلم لا سبيل لك الى ذلك فلم يبلقنا انه رآه بعد ذلك حتى مات
انتي **وقد** بلقنا عن الشيخ ابي الحسن الشاذلي وتلميذه الشيخ
ابي العباس المرسي وغيرهما انهم كانوا يقولون لو احبب عنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما اعد لنا أنفسنا من جملة المسلمين فاذا
كان

كان هذا قول احاد الاولياء فان الامة المجتهدين اولي بهذا المقام
وكان سيدى علي الخواص رحمه الله يقول لا ينبغي لمقلد ان يتوقف
في العمل فيقول من اقوال ائمة المذاهب ويطلبهم بالدليل على ذلك
لانه سوء ادب في حقهم وكيف ينبغي التوقف عن العمل باقوال قد
بنيت على صحيح الاحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشريعة
ابداً فان عالم الكشف اخبرنا ريباً مور على ما هي عليه في نفسها
وهذا اذا حققت وجدته لا يخالف الشريعة في شيء بل هو الشريعة
بعميمها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبرنا بالواقع لعصمة
من الباطل والظن انتهى وسياي بيان ذلك اقرباً ان شاء الله تعالى
وسمعت سيدى علي المرصفي رحمه الله تعالى يقول مراراً كانت
ائمة المذاهب رضي الله تعالى عنهم وارثين لرسول الله صلى الله عليه
وسلم في علم الاحوال وعلم الاقوال مع اختلاف ما تؤمنه بعض المتصوف
حيث قال ان المجتهدين لم يرثوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا علم المقالة فقط حتى يتحقق في مقام ولا يثبت بعلوم الحضرات
الاربعة في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو
المجتهد وتلم يتحققوا سوى تعلم حضرة اسمه الظاهر فقط لا علم
لهم بعلوم حضرة الازل ولا الابد ولا بعلم الحقيقة انتهى قلت
وهذا كلام الجاهل باحوال الائمة الذين هم اوتاد الارض وقواعد
الدين والله اعلم **وسمعت** سيدى عليا الخواص رحمه الله ايضا يقول
كل من نور الله تعالى قلبه وجد مذاهب المجتهدين واتباعهم كلها
مفضلة برسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق السند الظاهر
بالمنفعة ومن طريق امداد قلبه صلى الله عليه وسلم قلوب علماء
امته فما انقذه مصباح عالم الامن مشكاة نور قلب رسول الله

على الله عليه وسلم فافهم وسمعتة يقول ايضاً سورة اخري ما من
 قول من اقوال المجتهدين ومقلديهم الا وينتهي سنده برسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثم يجبريل ثم بحضرة الله عز وجل انتهى
 يحل عن التكييف من طريق السند الظاهر والسند الباطن الذي
 هو علم الحقيقة الموبدة بالعصمة فمن يقل علمها على الحقيقة لم تصح
 تصح منه خطأ في قول من اقواله وانما يقع الخطأ في طريق الاختار
 عنما فقط فكلما يقال ان جميع ما رآه المحدثون بالسند الصحيح
 المنصل ينتهي سنده الى حضرة الحق جل وعلا فكذلك يقال فيما
 نقله اهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصايح
 علماء الظاهر والباطن قد انقادت من نور الشريعة فما من قول
 من اقوال المجتهدين ومقلديهم الا وهو مويد باقوال اهل الحقيقة
 لاشك عندنا انتهى وهذا سبب لكلام ائمة الشريعة بتوجيهي لكلام
 هم بكلام اهل الحقيقة في كل مسألة من باب الظهارة الى آخر
 ابواب الفقه كما سيأتي بيانه فيما ان شاء الله تعالى ولا اعلم احداً
 سبقني الى التزام ذلك في كتاب كل ذلك تقوية لقلوب الطلبة
 من تقليد المذاهب ليعلموا بكلام ائمتهم على يقين وبيان اذا
 راء الحقيقة تؤيد الشريعة المستنبطة وعكسه انتهى **وسمعت**
 اخي الشيخ افضل الدين رحمه الله يقول وقد جادله فقيه في مسألة
 يقول والله ما بيني من ائمة المذاهب مذهبه الا على قواعد
 الحقيقة الموبدة بالكشف الصحيح ومعلوم ان الشريعة لا تخا
 لف الحقيقة ابداً وانما تختلف الشريعة عن الحقيقة في مثل حكم
 الحاكم بشهادة شهود الزور الذين اعتنق الحاكم عدالتهم فقط فلو
 كانوا شهود عدالة ما تخالفت الحقيقة عن الشريعة فكل حقيقة

شريعة

شريعة وعكسه وايضاً ذلك ان الشارع امرنا باجراء احوال
 الناس على الظاهر وبما نأمن ان نتعب وننظر ما في قلوبهم
 رحمة بمدة الامة كما قال تعالى سبقته رحمتي غضبي ولا
 لتسبق الرحمة الغضب الا بكثرة وقوع الناس في المعاصي
 والزور وزيادة على ذلك على الطاعات والصدق فافهم وعلى
 هذا الذي قررناه يكون احكام الناس على الظاهر من الشرع
 المقرر بتقرير الشارع ونظير ذلك ايضا كثرة ما من المكلف
 بفعل المكلف ظاهراً وباطناً وقد يكون في باطنه زنديقاً
 على خلاف ما ظهر له وان كان مواد الشارع شرعية حقيقة
 انما هو ما وافق فيه الظاهر الباطن فمن شهد ما وصل اليه
 هو من فليس هو على شرع مطلقاً في نفس الامر حتى يفيد
 بالحقيقة انما ذلك باطل من غير الدين فان فهمه يا اخي ما قرره
 لك انقذ لك الجمع بين قول من يقول ان حكم الحاكم ينفذ ظاهراً
 وباطناً ويمقل بمضمون الآية وبين من يقول انه ينفذ ظاهراً
 فقط اي في الدنيا دون الآخرة وقد ينتصب الحق تعالى لمنصب
 الشرع فينفذ حكم الحاكم ظاهراً بشهادة الزور ظاهراً وباطناً
 وبه قال بعض الامة فليسامح شهود الزور في الدنيا والآخرة
 ويعفوا عنهم ويمسح حكم الحاكم في بيوتهم كما يشي شهادته الله
 ويرضي الحضور كل ذلك فضلاً منه ورحمة لمباداة واسترا على
 قضائهم عنه بعضهم بعضاً **وفي** الحديث ان شخصاً مات في عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهد الصحابة كلهم ثمة بالشهر
 الا ابي بكر الصديق رضي الله عنه فاوحى الله تعالى الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا وبالزور في فلان صادقون



ولكن الله تعالى اجاز ستمائة ايا بكر تكرمة لا يكر انتمى وذلك
 ان مقام الصد يقية تقتضي ان لا يري صلحهم من الناس الا
 محاسنهم قيا ساعلا باطنه فانهم **وسمعت** بيدي عليا الخواص رحمه
 الله تعالى بقوله لا يكمل الجبار العبد بان ساير ائمة المسلمين على
 هدي من ربهم الا ان سلك طريقة القوم واما اصحاب الحجب
 الكثيفة من غالب المقلدين حمل لا رهم سوا الاعتقاد في غير
 امامهم ويسلمون له قوله وفي قلوبهم منه حرازة فايتم ان
 تكفوا الحد من هؤلاء المحجوبين بهذا الاعتقاد الشريف لا بعد
 السلوك وان شكت يا اخي في قول هذا فاعرض عليهم اقوال
 المذاهب وقل لكل واحد عمل يقول غيرا ما حمل فانه لا يعطيه
 في ذلك وكيف يطيق في ذلك وانت تريد تهدم قواعد مذهبه
 عنده بل ولو سلم لك ظاهر الامعة مع علي الشراخ قلبه بذلك باطنا
 قال وقد بلغنا ان من ولا المهر جماعة من الشافعية والحنفية
 يظفرون في ثمار رمضان ليتفقوا على الجدل واد حاض بعضهم
 حج بعض انتمى وقد قررنا في فصل انتقال المقلد من مذهب
 الى مذهب تحقيق المناط في ذلك **ولم** يا اخي ان الائمة المجتهدين
 ما سمعوا بذلك الا لبدل احد هم وسعد في التناط الاحكام الكائنة
 في الكتاب والسنة فان الاجتهاد مشتق من الجهد والمبالغة
 في انقاب الفكر وكثرة النظر في الادلة فالله تعالى مجزي جميع
 المجتهدين من هذه الامة خيرا فانهم لو استنبطوا للاسنة
 الاحكام من الكتاب والسنة ما قدر احد من غيرهم على ذلك
 كما مر فان قلت فما دليل المجتهد في زيادتهم الاحكام التي استنبطوا
 علي صريح الكتاب والسنة وهو لا كانوا وتنفوا على حد ما وردتكم

فقط

فقط ولم يؤيد واعلى ذلك شيئا حديث ما تركت شيئا يقربكم الى الله
 تعالى الا وقد امرتكم به ولا شيئا يباعدكم عن الله تعالى الا وقد نصيحتكم
 عنه **فالجواب** دليلهم في ذلك الاتباع لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم في تبيينه ما انزل في القرآن مع قوله تعالى ما فرطنا في
 الكتاب من شيء فانه لو لا بين لما كفيته الظهارة والصلوة والحج
 وغير ذلك ما اهتدي احد من الامة لمعرفة استخراج ذلك من
 القرآن ولا كما نفروا عند دركمان الغرائض ولا التوافل ولا غير ذلك
 مما سلك في الفصل الا في عقبه ان شاء الله تعالى فكما ان الشارع
 بين لنا نسبه ما اجمل لنا في القرآن فكذا ذلك الائمة المجتهدين
 بينوا لنا ما اجمل في احاديث الشريعة ولو لا بيانهم ذلك لنا لبقية
 الشريعة على اجمالها وهكذا القول في اهل كل دور بالنسبة للذكر
 الذي قبلهم اي يوم القيامة فان الاجمال لم يزل مساويا في ظلم علما
 الامة الى يوم القيامة ولو لا ذلك ما سرحت الكتب ولا عمل من السروح
 حواشي فافهم كما مر فان قلت فما وقع من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ليلة الاسر من المراجعة في بشأن الصلاة كان اجتهادا
 منه ام لا فالجواب لا قال الشيخ محيي الدين كان ذلك منه اجتهادا
 فان الله تعالى لما فرضه على امته الخمسين صلاة نزل بها الى موسى عليه
 السلام ولم يقل شيئا ولا اعترض ولا قال هذا كثير على امتي فقال له موسى
 عليه السلام ان امثلة لا تطيق ذلك وامره بالمراجعة فتقضى صلى الله عليه
 وسلم متحورا من حيث وفور شفقتة على امته ولا سبيل ولا ردة له امر
 ربه فلهذا في الترجيح اوليها لابي وهذا هو حقيقة الاجتهاد ولا
 ترجيح عنده انه يرجع ربه عز وجل يرجع بالاجتهاد الى ما يوافق قول
 موسى وامضي ذلك في امته باذن من ربه عز وجل فان فهم ما ذكرناه



فانظروا اي الى العين التي في اسمها شجرة والى الفروع والى اعصابها والى الفروع والى اعصابها
كلها متفرعة من عين الشريعة فالفروع الكبار مثال اقوال ائمة المذاهب والفروع
الصغار مثال اقوال الاصول والمقلدين والاعصاب المتفرعة من جوار الفروع مثال اقوال طلبة العلم
هؤلاء المقلدين والنقطة التي في اعلى الاعصاب الصغار مثال المسائل المستخرجة من اقوال
العلماء في كل دور من ادوار الزمان الى ان يخرج المهدي عليه السلام فيبطل في عصره التقليد بالعمل
في قول من قبله من المذاهب كما صرح به اهل الكشف ويطلب الحكم بقرينة محمد صلى الله عليه وسلم
حكم المطابقة بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجودا لقرنه على جميع احكامه كما اشار
اليه في حديث ذكر المهدي في قوله يفتقروا لري لا يجزيهم اذا نزل عيسى عليه السلام انتقل الحكم
الي امر اخر وهو انه يوحى الي سيد عيسى بقرينة محمد صلى الله عليه وسلم على سائر جبريل عليه السلام
فلم يخرج احد عن حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ولا من الانبياء ولا من العلماء السابقين
واللاحقين فيكل من الانبياء والاولياء تحت ابرة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وعلمهم متفرع

من عين شريعة وشجرة علم وما من قول من اقوال ائمة شريعة الا وهو متفرع من هذه
الشجرة وفروعها واعصابها كما يعرف ذلك من تامل في هذه الشجرة وكل من
تامل في هذه الشجرة وامعن النظر فيها لم يجد قوة منها متصلة بما قبله
ابدأ وهذا مثال اخر لا تفصل سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة فتأمل



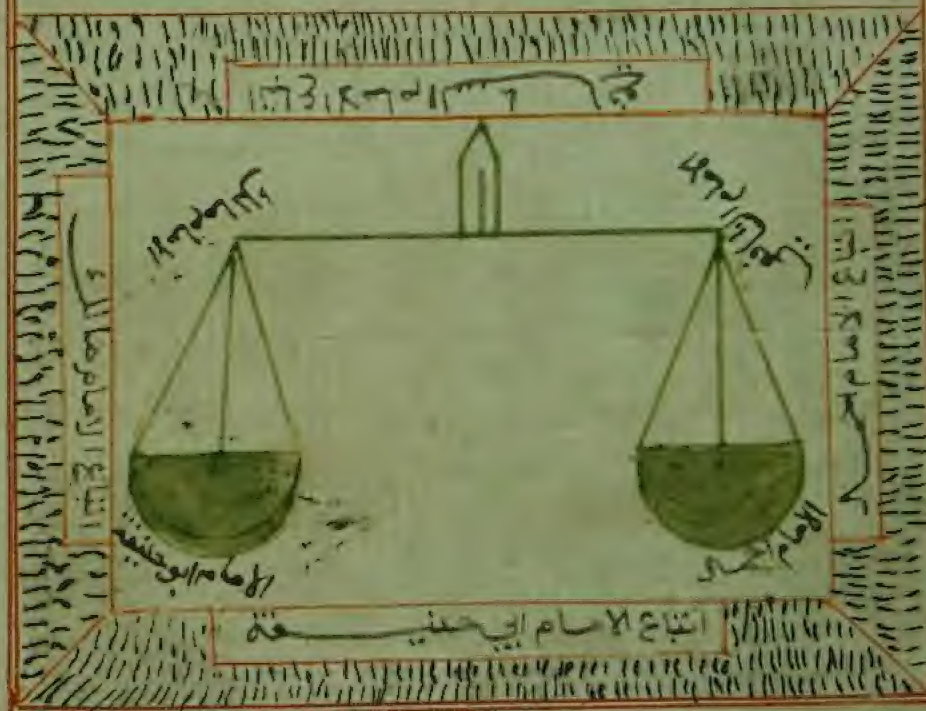
فانظروا اي الى العين الوسطى التي مثال عين الشريعة المظهرة التي
يتفرع منها كل قول من اقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة ومثال
جميع مذاهب المجتهدين المذمومة والسفلية مثال الخطوط السائرة
الى العين الوسطى في سائر الجوانب فمن تأمل في ذلك عرف ما اردناه بقولنا
ان ليس مذهب اولي بالشريعة من مذهب لرجوعها كلها الى عين واحدة
انتهى وتظير ذلك شبكة الصياد فان كل عين منها تنقل بالعين الاولى
في سائر الادوار



فانظروا الى العين الاولى وما تفرع منها في سائر
الادوار الذي هو مثال اتصال اقوال علماء الشريعة
كلها بعين الشريعة فانه قول من اقوالهم يخرج
عنها ايد انما تزي فكل عين منسكة بما وصلته
الى العين الاولى ومن شهد هذا الشهيد تتاو وعنده
جميع الاقوال في الصفحة انتهى والله تعالى اعلم

الامام ابو حنيفة عن عطاء بن عباس عن رسول الله عن جابر بن عبد الله عن رجل
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جابر بن عبد الله عن رجل
الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جابر بن عبد الله عن رجل
الامام احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جابر بن عبد الله عن رجل
فانظروا في احاطة البحر من اهل الائمة المتدوا والتمت
مثال موقف الائمة الاريف وغيرهم عنه الحسن والميراث واتباعهم

خلفهم يشفعوا



١٩٩

مثال صراط من استقام على الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه
مثال صراط من انعرج عن الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه وسعوم ان الصراط واحد في نفسه ولكنه
تشاكل في صعد ونقصه بتشاكله علمه وعمله ومن هنا قال اهل الكشف ان المشي على الصراط حقيقه
انما هو هنا لا هناك فيجني كل انسان غشوة عماله فمن رزق على الشريعة هنا رزق
قدماه هناك يغفر رزاقه هنا وقد يساعده الله سبحانه ونفاه الى والده اع

مثال صراط مستقيم على الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه

وهذا مثال طرق المذاهب الأربعة المجتهدين إلى أبواب الجنة وإن كل من عمل
مذهباً منها خالفت أو ضل إلى باب الجنة

طريق اتباع الامام ابي حنيفة الى الجنة باب الجنة
طريق اتباع الامام مالك الى الجنة باب الجنة
طريق اتباع الامام الشافعي الى الجنة باب الجنة
طريق اتباع احمد ابي حنبل الى الجنة باب الجنة
طريق اتباع الامام داود الى الجنة باب الجنة
طريق اتباع الامام الليث الى الجنة باب الجنة
طريق اتباع الامام اسحاق الى الجنة باب الجنة
طريق اتباع الامام عبد الرحمن الفوزي الى الجنة باب الجنة

قد كرنا کتاب الجویہ عن ائمۃ الفقہاء والصفیۃ ان ائمۃ الفقہاء والصفیۃ کلہم الشفیعون فی مقبلہم ویلا حظون احدہم عند طلوع روضہ وغنوا مال
مغلوہ ونکملہ وعندہ المنقوش والخیر والحساب والمیزان والصرائط ولا یعقلوہ عنہم فی موثقہ من الموثق ولما حانت شیخ الاسلام
الشیخ ناضر الدین اللقائ راہ بعض الصالحین فی المنام فقال لہ ما فعل اللہ بک فقال لما اجلس فی الملک فی الغیر یسأل فی الخ
الاحام حال فقال مثل هذا يحتاج الى سوال فی بیانہ باللہ ورسولہ فتخیا عنہ فتخیا عی التہی واذنک من مشایخ القسوق
للأحظون مریدہم فی جمیع الأحوال والشدائد فی الدنیا والاخرۃ کلینی یا ائمۃ المذہب الذین ہم اوتاد الارض واکال الدین واعیان الناس
عنا حقہم باللہ عنہم الجویہ فظاہر المآثر عداۃ الشیطان وکما امامہ ولا وللہ اب العالمین وصاحب الدعایہ ناعلم والہ وصاحبہ وسلم

وہذا

وهذا مثال قباب الامة المحترمة من على نهر الحياة في الجنة الذي هو مظهر مكنى الربعة
المظهرة في الدنيا واتخاذ كبرياوية رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قباب الامة
الاربعة لانهم ما نالوا هذا المقام الا بتباعد عن ربقة فكان من كمال تقديسهم
في الجنة شهود ذات الله صلى الله عليه وسلم

National Diet Library
Tokyo

صنفه: الأعمام

مالک الامام و قضاة

الشافعي

الذخيرة
الحمراء

طرية و تروم
محمد بن عبد الله بن
أحمد بن محمد بن
قصة

حقيقة الأمازيغ
قصة

مالاء الأمازيغ
قصة

الشافعي الأمية
قصة

الأمازيغ أحمد
قصة

وقول انما انتفسرنا على العتابة الارمنية من الجتهدين لا يفيهم الذين لم تدرون منه اجهام الجهمها فانها كانتا قولا من الله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة
التي شرعها الله صلى الله عليه وسلم لم يثبت انهم اومعوا من الغناوة فخذوا له دعائنا فسامهم كما سمعنا عليه وسلم فلا يفيهم الله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة
والتي شرعها الله صلى الله عليه وسلم لم يثبت انها ركنها في الجنة في بعض الوقائع فاحمد الله رب العالمين ويقين ذلك اخر فضل الاختلاف
والنفس بما في ذلك الركن في فتننا وبالله انتقم فيها فضل في سرف بيان دم الجهمدين القول في ديننا بعد ما لا يسما الامام ابو حنيفة رضي الله عنه

اعلم يا اخي اني قد مت هذا الفصل علي ما بعده من الجمع بين الحاديث
والاقوال لان طالب العلم علي بشرة يري جميع اقوال المجتهدين من
القول في دين الله فالمرئ يقبل علي العمل بجميع اقوال المجتهدين
بطيب نفس واشترج صدر علي حكم مرتبتي الميزان من تحقيق وتشويهد
وقد كان الائمة المجتهدون كلهم يجتئون اصحابهم علي العمل بظاهر الكتاب
والسنة ويقولون اذا رايتم كلاما بخلاف ظاهر الكتاب والسنة فاعملوا
بالكتاب والسنة واضربوا بكلامنا الحايط انتهى وانما قالوا ذلك
اختيا طالامة وادبا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يريد
احدكم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئا لم يردده ولم يرضه
وخوف ان يكتب احدكم من جملة الائمة المضلين ان زادي الشريعة
شيئا مما ذكر **قال قلت** ما حد القول الذي يرضاه الله ولا
رسوله **الجواب** **قلت** ما يخرج من قواعد الشريعة
الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلما شهدت
له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد فهو صحيح ودون الشريعة
وان لم يصرح به الشارع وعبرة اليه من باب القضاء من سنته
الكبرى اعلم ان الراي المذموم هو كما يكون مشبهما بافتعال
قال وعلي ذلك يحمل كلاما في ذم الراي انتهى والمحمدية رب العالمين
اذا علمت فاعلم ان الشريعة تنقسم علي ثلاثة اقسام **القسم الاول** ما اتى به
الوحي من الاحاديث مثل حديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومثل قوله
لا تلح المرأة علي عتتها ولا علي خالتها ومثل حديث لا يحرم في الرضاع
المصاة ولا المصقان ومثل حديث الدية علي العاقلة
وما يحرمي ذلك من **الاصول** **الثابتة** في الشريعة
فانه كالقرآن من حديث انعقاد الاجماع علي عدم مخالفة **القسم**

الثاني ما يبلغ

ما اباي الحق تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ان يشهد هو علي
رأيه هو علي وجه الارشاد لامتة كتحريم الحرير علي الرجال
وقوله في حديث تحريم ملة الالاخر لا قال له عمة العباس
٧٧١ الاخر يا رسول الله ولو ان الله تعالى كان حرم جميع
نبات الحرم لم يستثن صلى الله عليه وسلم الاخر لا ساء له
عمة العباس في ذلك ونحو حديث لولا ان اسق علي امتي
لاخرت العشا الي ثلث الليل ونحو حديث لوقت نعم لوجيت
الحديث **وقد** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفف عن
امتة حسب طاقتهم وبينها هم عن كثرة السؤال ويقول قال لا توفلت نعم
انكوفي ما تركتم خوفكم كثرة تفزل الاحكام عن سوالهم لوجيت
فيجوزون عن القيام بها **القسم الثالث** ما جعله الشارع
فضيلة لامتة او تاديبا لهم فان فعلوه حادوا والفضيلة وان
تركوه فلا حرج عليهم وذلك كنهية صلى الله عليه وسلم
عن كسب الحجام وكامره بالمسح علي الخفين بدلا عن غسل
الرجلين وكنهية النساء عن زيارة القبور وعن لبس
الحرير ومعلوم ان السنة قاضية علي الكتاب عند اکثر
العلماء ولا عكس من حيث انطابان لما اجل في القرآن فان
الائمة المجتهدين هم الذين بينوا لنا ما في السنة من الاجال
كما ان اتباع المجتهدين هم المبينون لنا ما اجل في كلام المجتهدين
وهكذا الي يوم القيامة **وقد سمعت** سيدي عليا
الحواص رحمه الله يقول لولا ان السنة بينت لنا ما اجل
في القرآن ما قدر احد من العلماء علي استخراج احكام المياه
والطهارة ولا عرف كون الصبح ركعتين والظهر والعصر
والعشا اربعا ولا كون المغرب ثلاثا ولا كان يعرف احد
ما يقال في دعا التوجه والافتتاح ولا عرف صفة التكبير

استطيعوا في جواب
من قال له في فريضة
الكل عام ما يقول الله
قال لا توفلت نعم
لوجيت



هذا هو رأيي في هذه المسئلة والله اعلم بالصواب
هذا هو رأيي في هذه المسئلة والله اعلم بالصواب
هذا هو رأيي في هذه المسئلة والله اعلم بالصواب

ولا اذكار الركوع والسجود والاعتدالين ولا ما يقال في طهر
 التستدين ولا كان يعرف كيفية صلاة العيدين والكسوف
 ولا غيرها من الصلوات كملاة الجنائز والاستسقاء ولا كان
 يعرف انصه الزكاة ولا اركان الصيام والحج والبيع والنكاح
 والمباح والاقضية وسائر ابواب الفقه **وقد** قال رجل
 لعمران بن حصين لا تتحدث الا بالقرآن فقال له عمران انك
 لاحقو هل في القرآن عدد ركعات الفريضة او اجهر وافي كذا
 دون كذا فقال الرجل لا فافهم عمران **وروي** البيهقي ايضا
 في باب صلاة المسافرين سنة عن عمر بن الخطاب عنه انه سئل
 عن قصر الصلاة في السفر وقيل له انا الخدي في الكتاب العزيز
 صلاة الخوف ولا تجد صلاة السفر **فقال** لسائل يا ابن اخي
 ان الله تعالى ارسل النبي محمد صلى الله عليه وسلم والانتم شيئا وانما
 تفعل ما راينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قصور الصلاة
 في السفر وقيل له انا الخدي في الكتاب العزيز صلاة الخوف
 سنة سفا رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى فتأمل ذلك فانه
 تفسير **ف** في بيان ما ورد في ذم الراي عن الشارع
 ومن اصحابه والتابعين وتابع التابعين ثم باحسان **وبما**
 في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بشئتي
 وسنة الخلفاء من بعدي عضوا عليها بالنواجذ واياكم ومحدثات
 الامر فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة **وكان** صلى الله
 عليه وسلم يقول كل عمل ليس عليه امر فانه مرد **وروي** البخاري
 عن ابن مسعود او ابيك كتاب الفرائض من صحيحه انه قال
 تعلموا العلم قبل الظالمين اي الذين يتكلمون في دين الله
 بالظن والراي فانظر كيف نفى عبد الله بن مسعود العلم عن
 المتكلمين في دين الله بالراي **وروي** الترمذي باسمه الحسن

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يروى هرة ان اردت
 ان لا توقف على الطرط طرفه عين فلا تحدث في دين الله
 شيئا مرايك انتهى **وكان** عبد الله بن عباس ومجاهد وعطاء
 وغيرهم يخافون من دخول الراي في افعالهم اشد الخوف حتى
 ان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين كانا اذا وقع احد
 في عرضهما وما لهما ان يجاللاه قال لا اله الا الله تعالى حرم
 اعراض المؤمنين فلا تخلفا ولكن عفا الله لك يا اخي **قال**
 بعض القاريين وهو من دقيق الورع والعجب في التصريف
 وايضا ذلك ان الغيبة وكل ذنب يقع فيه القيد وجبان
 وجه يتعلق بالله من حيث تقدي حدوده لا يدخل للعبد
 فيه وجه يتعلق بالعبد بواحد الله تعالى به الخضم اذا وقعت
 المشاحة في الاخرة من العبد انتهى **وروي** البيهقي عن
 عبد الله بن مسعود انه كان يقول لا يقلدن رجلا في دينه
 فان امن امن وان كفر كفر يعني في نفس الامر وانظر وافي
 دينكم **وكان** عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا افتى الناس
 يقول هذا راي عمر فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ
 فمن عمر **وروي** البيهقي عن مجاهد وعطاء انهما كانا يقولان
 ما من احد الا ما خوذ من كلامه وحرد عليه الا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم **قلت** وكذلك كان مالك بن انس رحمه
 الله يقول كما سألني في الفصل الذي بعده ان سأل الله تعالى
كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سألني قوم يجادلونكم
 بشبهات انسان فخذوهم بالسنة فان اصحاب السنة اهل
 بكتاب الله عز وجل **قال** الخطابي واصحاب السنة هم حفاظ
 الحديث والمطلعون عليه كالائمة المجتهدين وكل اصحابهم
 فانهم هم الذين ينهون بالتضمة السنة من الاحكام

وسمع الامام احمد بن اسحاق السبيعي قال لا يقول الى متى حديث
اشتغلوا بالعلم فقال له الامام قم يا كافر لا تدخل علينا بعد اليوم
ثم انه التفت الى اصحابه وقال لهم ما قلت ابدا لاحد من الناس
لا تدخل داري غير هذا الفاسق **فانظريا احى** كيف وقع من الامام
هذا الزجر العظيم لمن قال الى متى حديث فكانوا رضوا الله عنهم لا يخزي
احد منهم ان يخرج عن السنة قد رشح بل **بلغنا** ان مقننا
كان يفي بالخليفة فقيل له ان مالك بن انس يقول بتجديع الغنا
فقال للمفتي وقيل لما لك واسالنا ان يحرم في دين من عبد المطلب
واسمه يا امير المؤمنين ما كان الخنزير لرسول الله صلى الله عليه وسلم
الا يوحى من ربه عز وجل **وقد** قال الله تعالى لتحكم بين الناس بما اراك
الله لم يقل بما رايت يا محمد فلو كان الدين بالراي لكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحي **وكان** الخوارج يقولون ان يعمل
به بل عاتبه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصة مارية وقال
يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الاية انهم فاذا كان هذا كلام
المفتي في تلك الزمان في الامام مالك فكيف كان كلام غيره من العلماء
العالمين في ذلك الزمان وتقصيدهم بالكتاب والسنة **وبادكرت**
لك بالاحى هذه الحكاية عن المفتي الا لايمن ذلك عدم تحريم احد من
السلف على الكلام في دين الله بالراي لتأخذ كلام المجتهد من الايمان
والصدق ولعلم تعرف من اين استنبطوه من الكتاب او
السنة وتعتقد ان الامام مالك لو لاراي في السنة ما شهدوه
لخنزير الغنا وسماه ما افق به **وكان** الامام جعفر الصادق رحمه
الله يقول من اعظم فتنة تكون على الامة قوم يقيسون في
الامور برايهم فيؤمنون ما احل الله ويحللون ما حرم الله **وكان**
وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول والذي نفس عمر
بيده ما تضر الله روح نبيه صلى الله عليه وسلم ولا رفع الوحي عنه

حتى

حتى اغنى الله كلهم عن الراي **وكان** الشعبي يقول سيجي قوم
يقيسون الامور برايهم فيشهدون الاسلام بذلك ينشكروا
وكان وكيع رحمه الله يقول عليكم بالاتباع الائمة المجتهدين
والمحدثين فانهم يكتبون ما اوصوا وما علمهم بخلاف اهل
الاهواء الراي فانهم لا يكتبون قط ما عليهم **وظاهر**
الشعبي وعبد الرحمن بن مهدي بنحو ان كل من يرياه يدين
بالراي وينشرون دين النبي محمد المختار نعم المطية للمفتي
الا ان لا تزعج عن الحديث واهله فالراي ليل والحديث
نهار **وكان** احمد بن سريح يقول اهل الحديث اعظم درجة من
الفقهاء لاغتنا بهم بضبط الاصول **وكان** عامر بن قيس يقول
لا تذهب الدنيا حتى يصير العاجل علة والحصل علما **وكان** عبد
الله بن مسعود يقول من سئل عن علم لا يعلم فليقل الله اعلم
فان الله تعالى قال لمجد صلى الله عليه وسلم فلما اسألكم عليه من
اجرة الناس المتكلمين يعني في الجواب مما سالتكموني عنه
وكان يقول من افنى الناس في كلام لا يسألونه فيه فهو مخمور
وكان مشروق اذا سئل عن مسألة يقول لله بارها وقيمت
فان مال لا يقال اعني بها فتكون **وكان** مجاهد يقول لاصحاب
لا تكتبوا عني كلاما اقيت به وانما يثبت الحديث ويحل كل شيء ائتميتكم
به اليوم ارجع عنه عدا **وكان** الاعمش رضي الله عنه يقول
عليكم بملزمة السنة وعلموها للاطفال فانهم يحفظون على
الناس دينهم اذا جاؤهم **وكان** ابو عاصم رحمه الله يقول
اذا اتى الرجل في الحديث كان الناس عنده كما البقر **وكان**
ابو بكر بن عباس يقول اهل الحديث في كل زمان كاهل الاسلام
مع اهل الاديان والمراد باهل الحديث في كلامهم ما يشتمل اهل
السنة من الفقهاء وان لم يكونوا احناء **وكان** ابو سليمان

الخطابي يقول عليكم بترك الجدال في الحديث واخوال الائمة
فان الله تعالى يقول ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا
وما كانت قط زينة او زينة او كفرا وجراة على الله تعالى
الامر قبل الجدال وعلم الكلام **وكان** عمرو بن عبد العزيز يقول
اذا رايت جماعة يتناجون سلا فيما بينهم يمدونهم فاشهدوا
ذلك صلا لا بدعة **وكان** يقول اكابر الناس من اهل السنة
واما عندهم من اهل البدعة **وكان** سفيان الثوري يقول
المراء بالسواد الاعظم هم من كان من اهل السنة والجماعة
ولو واحدنا فاعلم ذلك **فصل** واما ما نقل عن الائمة الاربعة
رضي الله عنهم كما جمع في ذم الراي **واوهم** نعيم بن كلثوم
بخالف ظاهر الشريعة الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان بن
عمر رضي الله عنه خلاف ما يصفه اليه بعض المتعصبين
وايضا في حرم القبحة من الاعمال اذ اوقع الوجه في التورج
فان من كان في قلبه نور لا يتجرأ ان يذكر احدا من الائمة بسوء
واين المقام من المقام اذ الائمة كالخوم في السما وغيرهم كاهل
الارض الذين لا يعرفون من الخوم الاحياء على وجه المساء
وقد روي الشيخ يحيى الدين في الفتوحات للكنية بسنده الى
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول اياكم والفرد في
دين الله تعالى الراي وعليكم اتباع السنة فمن حرم عنه مثل
فان قيل ان المجتهدين قد صرحوا باحكام في اشياء لم توضح
الشريعة بخبرهم ولا بوجوبها فوجوبها واجوبها **فاجواب**
انهم كولا علموا من قرأين الادلة بخبر متواتر وجوبها ما قالوا به
وقد علموا ذلك بالكشف ايضا فتنايد به القراءين **وكان**
الامام ابو حنيفة يقول القدرية مجوس هذه الامة وشيعة الحال
وكان يقول حرام على من لم يعرف دليله ان يغني بكلامه **وكان** اذا

افني يقول

افني يقول هذا راى ابي حنيفة وهو احسن ما قد رناه عليه
من جاب حسن منه فهو راى بالصواب **وكان** يقول اياكم
واراء الرجال **ودخل عليه** مرة رجل من اهل الكوفة والحديث
يقول عنده فقال الرجل دعونا من هذه الاطاديت فزجره الامام
استد الزجر وقال له لولا السنة ما فزع احدنا القرائن ثم
قال للرجل ما تقول في لم التردد راينك دليل من القرائن فافزع الرجل
فقال للامام ما تقول انت في هذا فقال ليس هو مني بهمة لانكم
فانظر يا ابي الى مناظرة الامام عن السنة وزجره من عرض
لم يترك النظر في احاديثها فكيف ينبغي لاحد ان ينسب الامام
الى القول في دين الله الراي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة
وكان رضي الله عنه يقول عليكم باناس من سلف وايامك وراي
الرجال وان زخرفوه بالقول فان الامر بخلي خبيث بخلي راقع على
صراط مستقيم **وكان** يقول اياكم والبدع والتندع والتندع وعليكم
بالامر الاول القبيح **ودخل** شخص الى الكوفة بكتاب دانيال
فكاد ابو حنيفة ان يقتله وقال له الكتاب ثم غيب القرائن والحديث
وقيل مرة ما تقول فيها اخذت الناس من الكلام في العرض والجهر
والجسم فقال هذه مقالات الفلاسفة فعليكم بالامر وطريقه
السلف وايامكم وكله حديث فانه بدعة **وقيل** له مرة قد ترك
الناس العمل بالحديث واقبلوا على سماعه فقال رضي الله عنه نفس
سماعهم للحديث عمل به **وكان** يقول لم يزل الناس في صدام
ما طام فيهم من يطلب الحديث فاذا اطلبوا العلم بالاهديث
فسدوا **وكان** رضي الله عنه يقول قاتل الله عمر بن عبد قاتل
فتح الناس باب الخوض في الكلام فيما لا يعنيهم **وكان** يقول
لا ينبغي لاحد ان يقول قول احديهم ان شريعة رسول الله صلى الله
عليه وسلم قبله **وكان** يجمع القول في كل مسئلة لم يجد لها حجة

في الكتاب والسنة ويعمل بما يتفقون عليه فيه وكذلك كان
يقول اذا استنبط حكما فلا يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره فان رآه
قال لا يورثه الا كنيته رضي الله عنه فمن كان على هذا القدم من
اتباع السنة كيف يجوز له منتهى الى الراي معاذ الله ان يقول
مثل ذلك مما قلنا في بسطه في الاجابة منه ان شاء الله تعالى
وقال صاحب الفتاوي المراجعة قد اتفق لابي حنيفة من
الاصحاب ما لم يتفق لغيره وقد وضع مذهبه بشوري ولم يستند
بوضع المسائل وانما كان يثبتها على اصحابه مسيلة فيعرف ما كان
عنده ويقول ما عنده ديننا طرعه حتى يستقر احد الثراءين
فيثبتته ابو يوسف حتى اثبت الاصول كلها وقد ادرك نفسه
ما عجزت عنه اصحاب القديح انتهى **ونقل** الشيخ كمال الدين بن
الهيثم عن اصحاب ابي حنيفة كابي يوسف بعد زعمه والحسن
انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسلة ثولا والاهور وايتنا عن ابي
حنيفة واقسموا على ذلك ايمانا سلفا فلم يتحقق اذن في الفقه
محمد الله جواب ولا مذهب الا الله رضي الله عنه كيف ما كان
وما نسب الى غيره فهو من مذهب ابي حنيفة وان نسب
الى غيره فهو بطريق المجاز للوافقة فهو كقول الطائيل مودلا
لقوله وحده مذهب **فصل** ان من اخذ بتروك واحد من اصحاب
ابي حنيفة فهو اخذ بتروك ابي حنيفة رضي الله عنه والمحمد
رب العالمين انتهى **فصل** فيما نقل عن الامام مالك من فقه
الراي وما جاء عنه والوقوف على ما حدثته الشريعة المطهرة
كان رضي الله عنه يقول ايكم راي الرجال الا ان اجمعوا عليه
واتبعوا ما انزل الله من ربه وما جاء عن نبيكم وان لم تفهموا
المعنى فسلوا العلماء ولا تجادلوا في الوجدان في الدين من بقايا
الفن قال ابن قاسم بل هو الشافعي كله لان الجدال بالباطل في الحق

مع العلماء

مع العلماء كالجدل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث
ان الحق شرعه صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام الحكماء في الذم
انتهى **وقال** يقول سلمة للامة ولا تجادلوه فلو قلنا كلاما جانا
رجل احد من رجل اتبعناه لحنفنا ان يقع في رد ما جاء به جبريل
عليه السلام **وقال** رضي الله عنه اذا استنبط حكما يقول لاصحابه
انظروا فيه فانه دين ومن احدا الا ما خرد من كلامه ومودود
عليه الا صاحب هذه الروضة يعني به رسول الله صلى الله عليه
وسلم **ونقل** ابن خزم عنه انه لما حضرته الوفاة قال لقد وردت
الان في اضراب على كل مسألة قلنا مبراي سوطا ولا التي رسول الله
صلى الله عليه وسلم يثبت رده في شريعته او خالفته فيه خلاها
قال ومن هنا منع رضي الله عنه رواية الحديث بالمعنى للعارف
خوفا ان يريه الراوي في الحديث او ينقص انتهى **فصل** وقد
رايت النبي صلى الله عليه وسلم في حلة متشجرة لي وقال لي عليك ما اطلع
على اقوال امام دار هجري والوقوف عندها فانه شهد اثاره
انتهى فاستلنت امره صلى الله عليه وسلم وطالعت الموطا والمدة
الكبرى ثم اقتصرت بقاوم من في المسائل التي تمير بها عن
بقية الامة عملا باشارته صلى الله عليه وسلم **ورأيت** رضي الله عنه
يقف عند حد الشريعة لا يكاد يتعداها وعلمت بذلك ان الوقوف
على حد ما ورد اولي من الابتداع ولو استحسن فان الشارع قد
لا يرضى بذلك الزيادة في التحريم او في الوجوب والمحمد رب
العالمين **فصل** فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من دمه
الراي والتبري منه **روى** الهروي بسنده الى الامام الشافعي
انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستحسن بغيره
اذا صح انتهى يعني انه لا يحتاج الى قول بعضه اذا صح دليله لان السنة
قاضية على القرآن ولا عكس وهي مبينة لما اجل منه **وسيل** الشافعي

سورة عن محمد بن قنبر بن زبورا فقال ما اناك الرسول فخذوه وما نطقكم عنه
فانتصروا **وقال** الامام محمد بن الكوفي رضي الله عنه رايته الامام الشافعي عكة
وهو يفتي الناس ورايت الامام احمد واسحاق بن راهويه حاضرين
فقال الشافعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم زهر ترك لنا غفيل من
دار فقال اسحاق بن زبورا من الحسن وابلهم انهم لم يكونا يريانك وكذلك
عطا وجاهد فقال الشافعي لاسحاق لو كان غيرك موضعك لعركت
اذنه اقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطاء وجاهد
والحسن زهر لا احدث مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجة بل هو
راي **وقال** الامام احمد يقول سالت الامام الشافعي عن القياس فقال
عند الضرورات **وقال** الشافعي رضي الله عنه يقول لو لا اقل الخبر
لخطبت الزنادقة على الغابر **وقال** رضي الله عنه يقول لا اخذ بالاصول
من افعال ذوي العقول ولا ينبغي ان يقال في شيء من الاصول لم لا وكيف
فتبطل سورة وما الاصول فقال الكتاب والسنة والقياس عليهما
وقال يقول اذ انضلت بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم
فهو السنة ولكن الاجماع البرهنة الا ان تواتر بعض الحديث **وقال**
يقول الحديث على ظاهره لكنه اذا حمل عدة معان فاولها ما وافق
الظاهر **وقال** يقول اهل الحديث في كل زمان كالجماعة في زمانهم
وقال يقول اذ رايت صلح حديث فكان في رايك احد من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم **وقال** يقول اياكم والاخذ بالحديث
الذي من بلاد اهل الراي لا بعد التفتيش فيه **وقال** رضي الله
عنه يقول من خاض في علم الكلام فكانه دخل البحر في حال صبحانه
فتبطل به ايا بعد الله انه في علم التوحيد فقال قد سالت ما لك من
التوحيد فقال هو ما دخل به الرجل الاسلام وعصر به دمه وماله
وهو قول اشهر ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله **وقال**
يقول اذ رايت الرجل يقول الاسم غير المسمى او عينه ناشدوا عليه الزيادة

وروي الحاكم والبيهقي الامام الشافعي انه كان يقول اذ احدث الحديث
فهو مذهي **قال** ابن حزم اي صح عنه او عند غيره من الامة
وفي رواية اخري اذ رايت كلامي في كلام رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاعلموا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبروا بكلامي الحابط
وقال مرة للمروزي يا ابا اسحاق لا تغلظني في كل ما اقول وانظر ذلك
لنفسك فانه دين **وقال** رضي الله عنه اذ اتوقف في حديث يقول
لوصح ذلك لغلظنا به **وروي** البيهقي عنه ذلك في باب حديث
المستحاضة تغسل عنها اثر الدم وتصلو ثم تتوضا لكل صلاة وقال
لوصح هذا الحديث لغلظنا به وكان احب الناس القياس على سنة
محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء ما خرج من قول اورد برائته **وقال**
يقول اذ اثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يروى لم يحل لنا تركه
وقال في باب سبهم البراذين لو كنا اثبت مثل هذا الحديث
ما خالفناه **وفي رواية** اخري عنه لو كنا اثبت مثل هذا عن النبي
صلى الله عليه وسلم لاحد فانه اولي الامور بنا ولا حجة في قول احد
دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كثروا ولا في قياس ولا شيء
الاطاعة الله ورسوله بالتسليم له ذكره البيهقي في مسنده في باب
احد الزوجين يموت ولم يفر من صداقا **وروي** عنه ايضا في باب
السيرانه كان يقول ان كان هذا الحديث يثبت فلا حجة لاحد
معه **وقال** رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حل
في اعيننا من ان يحب غير ما قضى به **وقال** الشافعي في باب الصيد
من الام كل شيء خالف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا
يقوم به راي ولا قياس فان الله تعالى قطع القدر يقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم فليس احد مع امر ولا هي غير امر هو به **وقال**
في باب العلم بكل من الصيد واذا اشت الخمر من رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يحل تركه لشيء ابد **وقال** في باب العقوم من الام وليس

في قول أحد وان كانوا عدد اجمع النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا
ما اطلعت عليه من الراصد التي نقلت عن الامام الشافعي في
تبريه من الراي راد به مع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
على رويانه انه كان يتادب مع اقوال الصحابة والتابعين فضلا
عن كلام سيد المرسلين فتعال من الصلاح في علوم الحديث ان
الشافعي قال في رسالته القديمة بعد ان انتهى على الصحابة بما اهل
والعامة رضي الله عنهم فوجدنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وفي
كل امر استأرك به علم وارادوا لنا الهدى اول من راسعنا لا نقشا
انتهى **وروي البيهقي** ان الشافعي استفتى قتيب بن زكريا عن
الاجبة وحسن فافق بكفاة عيين فكان الساب يتوقف في ذلك فقال
الشافعي قد قال بهذه القول من هو خير من عطاء بن ابي رباح رضي الله
عنه وسياقي في فصول الاجبة عن الامام ابي حنيفة وسياق مقامه
في العلم ان الشافعي ترك القنوت لما رآه في قبره وادركه صلاة الصبح
عنده وقال كيف اقيمت بحضرة الامام وهو لا يتكلم به وان الامام
الشافعي اغافل ذلك فتح الباب الادب مع الائمة المجتهدين وعلمهم
في جميع اقوالهم على الجاهل للحنسة وعلى انهم ما قالوا الا لكونهم
اطلعوا على دليل من كلام الشافعي صلى الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك
قول الامام الشافعي فيما تقدم عنه انه لا حجة لقول احد مع قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانهم على ان بعضهم قال ان الشافعي ما فعل ذلك
الا باحتكاك فادى اجتهاده الى ان الادب مع الائمة المجتهدين
واجب مقدمه على فعل بعض السنن لما يترتب عليه من توهم القدح فيه
والذي يتوهم به ان الامام الشافعي رضي الله عنه لم يتكلم القنوت لحض الادب
مع الامام ابي حنيفة رضي الله عنه مع قول الامام الشافعي بسببه حنيفة
لما فيه من اساءة الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بترك شي
قال به غيره وحاشا الامام الشافعي رضي الله عنه من ذلك واغفل قول

ان

ان ترك الامام الشافعي رضي الله عنه القنوت عند زيارة قبر الامام
ابي حنيفة رضي الله عنه انما كان لمواقفته في اجتهاده وما حصلت
ذلك الوقت ويكره ذلك من احدا الكرامات الحليلة المعدودة
للامام ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يتقدم ذلك في مقام تادب الامام
الشافعي رضي الله عنه مع الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وانما ذلك
فيه رعاية لتمام الكاملين على انه قد نقل عن الامام الشافعي رضي الله
عنه في تعظيم الامام ابي حنيفة والادب معه بما فيه من كتابه
لكل ذي لب كما سترى بعضنا ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب
سرا **وقال بعضهم** لا يجمع في علمنا ترك القنوت على الادب
الحض لان الادب مما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان المنادى
مع اخيه ما هو سادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابع لشرعه
فلنا مل وسياقي في فصل الاجبة عن الامام ابي حنيفة قول مالك لما
سئل عن الامام ابي حنيفة ما تقولون في رجل لو ناطق في ان نصف
هذه الاسطوانة حجر ونصفها فضة لتمام حجة وكذلك قول الامام
الشافعي النار كلهم في الفتنة عيال على الامام ابي حنيفة **فصل**
ياخي ادب الائمة مع بعضهم بعضا واقتدرهم في ذلك ما يات
والتدبص لاحكام حجة جاهلية من غير دليل فتخط طريق العوالب
واول من يتبرأ منك امامك يوم القيامة وتقدم قول الامام الليث
للإمام مالك في مسئلة ارسلها له من مصر ما حكاه الله في هذه المسئلة
عندكم وان الامام مالك كتب الى الليث بعد الحجاز والتلاوة على
رسول الله صلى الله عليه وسلم اما بعد فانك يا اخي امام يهدي وحكم الله
تعالى في هذه المسئلة ما قام عندك انتهى فاعلم ذلك لله الحمد رب
العالمين **فصل** فيما نقل عن الامام احمد رضي الله عنه من ذكر
الراي وتقليده بالكتاب والسنة **وروي البيهقي** عنه انه كان
اذ اسئل عن مسئلة يتروا او لحد كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

وبلغنا انه لم يدون له كلاما كقصة المجتهد من خوف ان يقع
في رأي يخالف الشريعة وان جميع مذهبه انما هو مطلق من
صدره والرجال وقيل انه وضع في الصلاة نحو عشرين مسئلة
هكذا اخبرني شيخ الاسلام شهاب الدين الحنبلي الفتوي حقه
وبلغنا انه لم يأكل الطبخ لمامات **وكان** اذا سئل عن ذلك
يقول لم يبلغني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله
وذكر لك بلغنا عنه انه اختفى ايام الحجة في مسئلة خلق القرآن
ثم خرج بعد اليوم الثالث فيقول لم انصم الان في طلبك فقال ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يملك في الفارحين اختف من الكفار
الذين من ثلاثة ايام وحاله في العمل السنة مشهور **وكان** نتموا
كثيرا من رأي الرجال ويقول لا تزي لهدا ينظر في كتب الراي
غالب الا في قلبه دخل **وكان** ولده عبد الله يتوك سالت الامام
احد عن الرجل يكون في بلد لا يجد فيها الا صاحب حديث لا يعرف
هجه من سقمه وصاحب رأي من يباله منهما عن دينه قال
يما صاحب الحديث ولا يزال صاحب الراي **وكان** كثيرا ما يقول
ضعيف الحديث احب اليما من رأي الرجال وكذلك نقل عن الامام
داود **وكان** رضي الله عنه يقول انظر را في امر دينك فان التقليد
لغير المصوم مذموم وفيه هي البصيرة **وكان** يقول فيه علم من
اعطى سمعة يتنص بها ان يطبقها ويحسب بمقدار علم غيره يستر
واسم اعلم الا انه لا ينبغي ان قدر على الاختيار فان قيل غيره مع
تدريته على النظر في الاول واستقراغ ذلك الحكم متكاوفا اعلم
وبلغنا ان شخص استشاره في تقليد كعد من علماء عصره فقال
لا تقلد في ولا تقلد ما لك ولا الاوراعي ولا التخمير ولا غيرهم
وخذ الاحكام من حيث اخذوا **قلت** وهو محمول على من رأي
له تدرة على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة والافتد

صريح العلم بان التقليد واجب على العاقل بطل في منه دانه اعلم
فتدبان **الكتاب** ما نقلناه عن الائمة الادوية وغيرهم ان
جميع الائمة المجتهدون دايمون مع ادلة الشريعة حيث دارت
وانهم كلهم منزهون عن القول بالراي في دانه وان هذا هجم
كله محورة على الكتاب والسنة كتحدير الذهب والفضة وان
اقوالهم كلها ومذاهبيهم كالنوب المنسوبة من الكتاب والسنة
سداه او حجة منها وما ينقلك عن ربي التقليد لا يذهب شيئا
من هذا هجم فها كلهم طريق الى الجنة كاستقويانه اراخ الفصل
قله وانهم كلهم على ربه من ربه دانه ما طعن احد في قول من
انوا لهم الاخطاء به امام من حيث وليهم وامام من حيث وقته مدارك
عليه لاسيما الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه
الذي اجمع السلف والخلف على كثرة علمه ورغبه وعبادته ودقة
مداركه واستنباطه كاسيا في تنظيم في هذه الفصول ان شا
الله تعالى وحاشاه رضي الله عنه من القول في دانه الله تعالى
بالراي الذي لا شهد له طاهر كتاب ولا سنة ومن نسب الى ذلك
فبينة وبينة الموقف الذي يشيب فيه الوليد **وسمعت**
سدي عليا الخواص مرة يقول يجب على كل مقلد الادب مع
ائمة المذاهب كلهم وسمع مرة بعض الشافعية يقول ربي
هذه الحديث رد على ابي حنيفة فقال قطع الله لسانك بذلك
يقول هذا اللفظ انما الادب ان تقول ولم يطلع الامام على هذا
الحديث انتهى **وسمعت** مرة اخري رحمه الله يقول مدارك الامام
ابي حنيفة دقيقة لا يكاد يظلم عليها الا اهل الكشف من اكابر
الاوليا **قال** **وكان** ابو حنيفة اذا راى ما المصاة يعرف
سايو النوب الموحدة فيه من كبر وصفاير ومكر ومكاتب
قلبه اجدا ما الطهارة اذا انظره للكلف لثلاثة احوال

أحدها أنه كالتجاسة الغلظة احتسب احتمال أن يكون المكلف
 ارتكب كبيرة **الثاني** أنه كالتجاسة الخفيفة احتمال أن يكون المكلف
 ارتكب كبيرة صغيرة **الثالث** أنه ظاهر في نفسه غير مظهر لغيره
 احتمال أن يكون المكلف ارتكب مكررها أو خلاف الأولى فإن ذلك
 ليس دينا حقيقيا لجوار ارتكابه في الحلة وفهم جماعة من مقلديه
 أن هذه الثلاثة أقوال في حال واحد والحال أنها في أحوال كاذبنا
 بحسب حصر الذنوب الشرعية في ثلاثة أقسام كاذبنا ولا يخلو
 غالب المكلفين أن يتطلب واحد منها الأناذرا انتهى كإساق بسطه
 في الجمع بين أقوال العلما في باب الطهارة أن شاء الله تعالى إذ عرفت
 ذلك فاقول وبالله التوفيق **فصل في بعض الأجوبة عن الإمام أبي**
حنيفة رضي الله عنه الفصل الأول في زيادة الأئمة له بفزاره علمه
 وبيان أن جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشددة بالكتاب والسنة
اعلم يا أخي أيكم أجب عن الإمام في هذه الفصول بالصدور وأما
 الظن فتطكا كما يفعل بعضهم وإنما أجيب عنه بعد التفتيح والخص
 في كتب الأدلة كما أوضحت ذلك في فطنة كتاب التمهيد المبين في بيان
 أدلة مذاهب المجتهدين ومذهبه أول المذاهب تدوينها وأخرها
 استعراضها كما قال بعض أهل الكشف **قد اختاره الله تعالى** أي ما لديه
 وعنده ولم يزل أتباعه في زيادة في كل عصر إلى يوم القيامة أو
 حجب أحدهم وضرب على أن يخرج من طريقه ما أجاب فرضي
 الله عنه وعن أتباعه وعن كل من لزم الأدب معه ومع سائر الأئمة
وقد كان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول لولا نصف المقلدين للإمام
 مالك والإمام الشافعي رضي الله تعالى عنهما لم يضعف أحد منهم
 قولاً من أقوال الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه بعد أن سمعوا مدح
 أئمتهم أو بلغهم ذلك فتقدم عن الإمام مالك أنه كان يقول
 لو ناطقنا أبو حنيفة في أن نصف هذه الأسطوانة ذهب أو فضة

لقام المحجة أو كما قال وتقدم عن الإمام الشافعي أنه كان يقول لا تك
 كلمهم في الفقه عيال على أبي حنيفة رضي الله عنه أنتم ولولم يكن
 من التنويه برفع مقامه الأكون الإمام الشافعي ترك الفتوت
 في الصحيح لأصل صدقه مع أن الشافعي قائل باستحقاقه لكان فيه
 كفاية في كرم أدب مقلديه مع تمام ما انتهى وأما ما قاله الوليد
 بن مسلم في قوله قال لي مالك بن أنس رحمه الله أي كرا أبو حنيفة في
 بلا فم قلت نعم فقال لا ينبغي ليلا أدم أن تسكن فقال الحافظ المزني
 رحمه الله أن الوليد هذا تضعيف انتهى **قلت** وتقدم برتبة
 ذلك عن الإمام مالك فهو مؤول أي أن كان الإمام أبو حنيفة
 بميلا ذكره كذا وعلي وجه الانقياد والاتباع له فلا ينبغي لعالم أن
 يسكتها لاكتسابه بل لا بد من إبي حنيفة واستغناء الناس بسواله في
 جميع أمور دينهم عن سوال غيره فإذا سكن أحد من العلماء في
 بلاده صار علمه معطلا عن التقليم فينبغي له الخروج إلى بلاد أخرى
 يحتاج إليه ليست علمه في أهلها **هذا** وهو لا يبق بضم كلام
 الإمام مالك رحمه الله أن ثبت ذلك عنه لبراه الأئمة عن الشخا
 والبعض لبعضهم بعضا ومن حله على طاهره فعليه الخروج من
 ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فإن مثل الإمام مالك
 لا يقع في تنقيص إمام من الأئمة بقولية ما تقدم عنه من شهادته له
 بقوة المناظرة وقوة الحجج وأما علم **وأما** ما نقله أبو بكر الأجري
 عن بعضهم أنه سئل عن مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه
 فقال لا رأي ولا حديث **وسئل** عن الإمام مالك فقال لا رأي
 ضعيف وحديث صحيح **وسئل** عن أبي إسحاق بن راهوية فقال
 حديث ضعيف ورأي ضعيف **وسئل** عن الإمام الشافعي فقال
 رأي صحيح وحديث صحيح انتهى فهو كلام طاهر النصب على الأئمة
 بإجماع كل منصف أن حق التقليم فيه فإن صدق هذا القائل

فيما قاله في حق الامام أبي حنيفة **وقد ثبت** بحمد الله اقواله واقوال
اصحابه لما الفت كتاب دلة المذهب فلم اجد قولاً من اقواله واقوال
اتباعه الا وهو مستند اليه او حديثاً او اثرأ او الى مفهوم ذلك او
على قياس صحيح على اصل صحيح فمن اراد الوقوف على ذلك فليطالع كتابي
المذكور وبالحكمة اذا رجع حديث صوفي كثرت طرقه فقد ثبت
تخطي الائمة المتصدين له كما تقدم عن الامام مالك والامام الشافعي
فلما التفت الى قول غيرهم في حقه وهو اتباعه **وسعت** سيدي
عليها الخواصر رحمه الله يقول سراراً ينبغي على اتباع الائمة ان يعطوا
كل من يدعي امامتهم لان المذهب اذا مدح عالماً واجب على جميع
اتباعه ان يدعوه فتلك الامامتهم وان ينزهوه عن القول في دينهم
بالرأي وان يبالغوا في تعظيمه وتجييله لان كل من يدعي قد اوجب على
نفسه تقليد امامه في كل ما قاله سواء اظهر دليله ام يفتهم من غير ان
يطالبه بدليل وهذا من جهة ذلك **وقد تقدم** في بعض الكلام على
الاستغال من مذهب الى مذهب انه يحرم على المقلد ان يفاضل بين الائمة
تفضيلاً يودي الى التفتير لاحد منهم لان جميع المعترضين على
بعض اقوال الامام رضي الله عنه ورواه في العلم يتعين ولا ينبغي ان هو
مقلد لامام انتقد من على امام اخر لان كل واحد تابع اساساً الى ان
يصار ذلك الى غير الشريعة المطهرة التي يتفرع عنها قول كل عالم
كلما يباحه وكل من ترك التمسك وطريقاً اقوال المتصدين وحبها
كالنجس في السما ودج العترة من عليهم كالذي ينظر خيال تلك
النجس على وجهه الا فلا يعرف حقيقتها ولا مدركها فانه يزدحم
اقوالنا من الله بل المذهب الادب مع جميع الائمة المذاهب
وما وقع لي ان شخصاً دخل علي من ينسب الي العلم وانا اكتب في
مناقب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه فنظر فيها واخرج لي من كنه
كرا ريس وقال لي انظر في هذه فنظرت فيها فوايت فيها الرد

علي

على الامام أبي حنيفة رضي الله عنه **فقلت** له ومثلك يعرفهم كلام الامام
حتى يرد عليه فقال انما اخذت ذلك من مولد النحر الرازي فقلت له
ان النحر الرازي بالنسبة الى الامام أبي حنيفة كطالب العلم او
كاحاد الرعية مع السلطان الاعظم او كاحاد الخوارج مع النصارى وكما
حرم العلماء على الرعية الطعن على امامهم الاعظم لا بدليل واضح كالشهر
تلك لك يحرم على المقلد من الاعتراض والطعن على معتصم في الدين
الابصر واضح لا يحتمل التاويل ثم يتقدير وجود قول من اقوال
الامام أبي حنيفة لم يعترفوا المعترضين له بذلك التوليد من الاحتجاج
ببقين يجب العلم به على مقلده حتى يحد خطاه **وقار** بعض العلماء
من مشايخ جامع الازهر يذكرون علي بن ابي زيد النخعي في فقال يوماً
ان بعض الاطفال يردد علي بن ابي زيد مثل ما سالت فخرج من الجامع
الازهر فلقبه خدي فقال اقترأ هذا الكتاب فلم يعرف يقرأه
للمجدي فده وضر به الى ان الهب قلبه وقال له تكبر عما سلك فخرج
الناس منك فقيه انتهى **فكان** الناس يرون ان ذلك بركة ابن ابي
زيد رحمه الله **وقار** بعض طلبه العلم من الشافعية المرددين الى
ينكر على اصحاب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ويقول لا اقدر ان اسمع
لاصحابه كلاماً فتصيته يوماً فلم ينسبه ففأرقت فوقع من سلم ربيع
عالي ناكسر عظمه وركه فلم يزل على مقوره حتى مات على اسر حال
واصل الى اني اعوده فابيت ادياً مع اصحاب الامام رضي الله عنه
من حيث كونه يكرههم فاعلم ذلك واحفظ لسانك مع الائمة واتباعهم
فانهم على هدي مستقيم والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان ضعف
قول من نسب الامام أبي حنيفة الى انه يقدم القياس على حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم **اعلم** ان هذه الظالم صمد ومن منعصت على الامام
منه ورواه غيره من روع في مقال غامض لا عن قوله تعالى ان السمع
والبصر والعوا دكل اوليك كان عنه مسؤولاً ومن قوله لا يلقظ من قول

الا ليد رقيب عنيد وعن قوله صلى الله عليه وسلم لما زوهر بك
 الناس في النار على وجوههم الا حصايد الستة **وقد روي**
 الامام ابو جعفر الشيرازي نسبة الى قرية من قرى بلخ بسنده
 المتصل الى الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول كذبوا به
 واقترى عليا من يقول عنا اننا تقدم القياس على النص وهل يحتاج
 بعد النص الى قياس **وكان** رضي الله عنه يقول كذبوا لا تتبروا الا عند
 الضرورة الشريعة وذلك اننا ننظر ولا في دليل تلك المسئلة
 من الكتاب والسنة او قضية الصحابة فان لم نجد دليلا فسنسأ
 حينئذ مسكونا عنه في منطوق به بجامع اتحاد العلة **وفي رواية**
 اخرى عن الامام اننا نأخذ بالكتاب ثم بالسنة ثم بقضية الصحابة
 ونعلم ما يتفقون عليه فان اختلفوا فسأنا حكما على حكم بجامع العلة
 بين المسلمين حتى ينفع الحق **وفي رواية** اخرى اننا نعمل بالكتاب
 الله ثم بسنة رسول الله ثم بأخبار ابي بكر وعمر وعثمان وعلي
 رضي الله عنهم **وفي رواية** انه كان يقول ما جاء من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نعمل بالراس والعين باي هو وامي وليس لنا مخالفة
 وما جاءنا من اصحابه بخير فاما ما جاءنا من غيرهم فطال وعرج **قال**
وكان ابو مطيع البلخي يقول قلت للامام ابي حنيفة رضي الله عنه
 ارايت لو رايت رايا وراي ابو بكر رايا اكنت تدع راياك لرايه
 قال نعم قلت لما رايت لو رايت رايا وراي عمر رايا اكنت تدع
 راياك لرايه قال نعم وكذلك ادع راي لراي عثمان وعلي وسائر
 الصحابة ما عدا ابا هريرة فاسن بن مالك وسيرة بن حبيب انتهى
قال بعضهم ولعل ذلك لتقصيرهم في عدم اطلاعه على
 الدارك والافتقار وذلك لا يتبدح في عدلهم **وكان** ابو مطيع
 يقول كنت يوما عند الامام ابي حنيفة في جامع الكوفة فدخل عليه
 سنيان التوري بمقالتين حبان وحاد بن سلمة بن جعفر المادق

وعبر

وغيرهم من المتفكرين فكلموا الامام ابا حنيفة وقالوا قد بلغنا
 انك تكثر من القياس في الدين وانما خاف عليك منه فان
 اول من قاس لم ييس لنا طوطم الامام من بكرة تهاير الحجة الى
 الزوال وعرض عليهم مذاهبه وقال اني اقدم العمل بالكتاب
 ثم بالسنة ثم بقضية الصحابة مقدما ما اتفقوا فيه على ما
 اختلفوا فيه وحينئذ اقيس فقاموا كلهم وقبلوا به وركبته
 وقالوا له انت سيد العلماء فاعف عنا فيما مضى مناس وقبعتنا
 فيك بغير علم فقال عفر الله لنا ولكم اجمعين **قال ابو مطيع**
 وما كان وقع فيه سنيان انه قال قد دخل ابو حنيفة من عري
 الاسلام عروة **فيا لك يا اخي** ان تحدث الكلام على ظاهره
 ان تتل مثل ذلك عن سنيان بعد ان سمعت رجوعه عن
 ذلك واعترافه بان الامام ابا حنيفة سيد العلماء وطلبة العقول
 عنه وان اولت هذا الكلام فلا يخفى امره الى رجوع ويكون
 المراد بانه حل عري الاسلام اي مشكله مسيلة بعد مسيلة
 حتى لم يبق في الاسلام شيئا مستكلا لقدره فهمه وعلمه **ومما**
كان كنهه الخليفة ابو جعفر المنصور الى الامام ابي حنيفة
 بلقي انك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الامر كما بلغك
 يا امير المؤمنين انما اعمل بالكتاب الله ثم بسنة رسول الله
 ثم بقضية ابي بكر وعمر وعثمان وعلي ثم بقضية بقية الصحابة
 ثم اقيس بعد ذلك اذا اختلفوا وليس بين الله تعالى وبين
 خلقه قرابة انتهى ولعل مراد الامام بهذا القول انه المداعاة
 لاحد في دين الله عز وجل دون احد بل الحق واجب فعله على
 جميع الخلق واسد اعلى عمارة **وقد اطلال** الامام ابو جعفر
 الشيرازي الكلام في تبرئة الامام ابي حنيفة من القياس
 بغير ضرورة ورد على من نسب الامام الى تقديم القياس

على النص وقال انما هو راية الصحة عن الامام تقدم الحديث
ثم الاثار ثم يقيس بعد ذلك فلا يقيس الا بعد ان لم يجد
ذلك الحكم في الكتاب والسنة واقضية الصحابة فهذا هو
النقل الصحيح عن الامام فاعلم انه راجع سماعه بصره قال ولا
خصه منه الامام ابي حنيفة في القياس بشرط المذكور بل
جميع العلماء يتيسرون من تضاييق الاحوال اذ لم يجدوا في المسئلة
نصا من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا اقضية الصحابة وكذا
لم يزل مثله وهم يتيسرون الى وقتنا هذا في كل مسألة لا يجدوا
فيها نصا من غير تكبير فيما بينهم بل جعلوا القياس احدا لا دولة
الاربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس **وقد كان** الامام
الكافي رضي الله عنه يقول اذ لم يجد في المسئلة دليلا اقتضاها على
الاصول انتهى **فما عترض** على الامام ابي حنيفة في علمه بالقياس
لزمه الاعتراض على الامة كلمة لا يهملونها في العمل
بالقياس عند فقد هم النصوص والاجماع **فعلم** من جميع ما مررنا به
ان الامام لا يقيس ابدا مع وجود النص كما نرى بعض المنحصرين
عليه وانما يقيس عند فقد النص وان وقع تناوذا للمسئلة
التي قاس فيها نعلم من كتاب او سنة فلا يقدم ذلك فيه لعدم
استحضاره ذلك حال القياس وانما استحضره للاحتياج الى القياس
ثم بتقدير وقوعه رضي الله عنه في القياس مع وجود حديث فرد
فلا يقدم ذلك فيه ايضا **وقد** قال جماعة من العلماء ان القياس
الصحيح على الاصول الصحيحة اقوى من خبر الاحاد الصحيحة فكيف
يغير الاحاد الضعيف **وقد كان** الامام ابي حنيفة يشترط
في الحديث المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به
ان يرويه عن ذلك الصحابي جمع اقتضا عن مائة من هؤلاء واعتقاد
كل منصف في الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بقرينة ما روينا به

انقاعه

انقاعه من فم الراي والتبري منه ومن تقدمه النص على القياس
انه لو عاش حتى دوت احاديث الشريعة وبعد رحيل المناط
في جميعها من البلاد والغور وطعن بها لاخذ بها وتزل كل قياس
كان قاسه وكان القياس في يد هبة كما قل في يده غير بالنسبة
اليه لكن لما كانت اولة الشريعة مفترقة في عصره مع التابعين
وتابع التابعين في المداين والتفري والغور كثير القياس في مذهبه
بالنسبة الي غيره من الامة ضرورة لعدم وجود النص في تلك
المسائل التي قاس فيها اختلاف غيره من الامة فان الحفاظ كانوا
قد رطلوا في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من المداين والتفري
ودونها فجاوبت احاديث الشريعة بعضها بعضها فهاذا كان
سبب كثرة القياس في مذهبه وقلته في مذهب غيره **ويعلم**
ان الذي اضاف الى الامام ابي حنيفة انه كان يقدم القياس على
النص ظننا بذلك في كلامه مكتوبه الذين يلزمون العمل بما وجدوه
عن امامهم من القياس ويتركون الحديث الذي صح بعد موت
الامام معذوروا باتباع غيره معذورين به لكن لم يصح عنده وقولهم
ان امامنا لم ياخذ بهذه الحديث لا ينهض حجة لاحتمال انه لم يظفر
بها وظن به لكن لم يصح عنده **وقد تقدم** قول الامة كلمه اذا
هم الحديث فهو مذهبنا وليس احد معه قياس ولا حجة الاطاعة
الله ورسوله له بالتسليم انتهى **وهذا** الامر الذي ذكرناه يقع
فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن اصحاب امام مسئلة جعلوها
مذهبا لذلك الامام وهو متفقون ان مذهب الامام حقيقة هو
ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لا ما فهمه اصحابه من كلامه فقد
لا يرضي الامام ذلك الامر الذي فهمه من كلامه ولا يقول به لوعرضه
عليه **فعلم** ان كل من عزي الى امام كلهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة
المذهب على ان غالب اقضية الامام ابي حنيفة رضي الله عنه من

القياس الجلي الذي يعرف بموافقة الفروع للأصل بحيث يتفق اقترانه
أو تنقضه كقياس غير الفارة من الكنية إذا وقعت في الحسن على الفارة
من غير الحسن من غير المايعات والجماد ان عليه وقياس القايض
على البول في الاكرا كد وكوذلك **فصل** مما قدرناه ان كل من اعرض
على شي من اقوال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه كالخبر الرازي
فانما هو لمقام ادراك الامام عليه **وقد تتبعنا** اما بعد المسائل
التي تقدم فيها احكام القياس على النص فوجدنا قليلا جدا وبقيته
الذهب كله فيه تقدم النص على القياس **وفصل** التي هي التي
من بعض المالكية انه كان يقول القياس عندي مقدم على الخبر الواحد
لانما اخذنا بذلك الحديث الحسن الظن برواه **وقد** امرناه
الشارع بضطاحا ورحنا وان لا يزكي على احدنا وان وقع اننا كينا
احدا فلا ننقطع بتركيبه وانما نقول نظنه كذا او كنهه كذا بخلاف
القياس على الاصول الصحيحة انتهى **قال** الامام ابو جعفر الشيرازي
رحمته **وقد تتبعنا** المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامام
ابي حنيفة والامام مالك رحمه الله فيها توجد بها يسيرة جدا
نحو عشر مسائل انتهى **وفصل** ذلك بحسب اصول المسائل التي تضمنها
الامامان وكذا القول في خلاف بعض المذاهب بعضها بعضا
في الاقيسة هي يسيرة جدا والساقية كل مستند الى الكتاب والسنة
او الاثار الصحيحة **وقد** اخذنا الاية كلهم وما اتفرد احد عن احكامه
الابعض احاديث **فكلهم** في تلك الشريعة يسجون كما سبناه
في النصوص والعامل من اقبل على القول باقوال جميع الاية باتسراج صدر
لاهاكها لا يخرج عن مرتبة اليقين خفيف وتشد يد **الضم** الى
انبر اليك من كل من اعترض على اقوال الائمة وانكر عليهم في الدنيا
والآخرة والحمد لله رب العالمين **فصل** في تضعيف قولهم قال
ان ادلة مذهب الامام ابي حنيفة ضعيفة **قال** **اسلم يا احمي**

استي

استي طالعت بعد ادلة المذاهب الاربعة وغيرها لاسيما ادلة
مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فاني حضرتته بتداعينا
وطالعت عليه كتاب يخرج احاديث كتاب الهداية للحافظ
الزيلعي وغيره من كتب الشروح **ورأيت ادلة** رضي الله
عنه وادلة اصحابه ما بين حسن او صحيح او ضعيف كثرت
طرقه حتى لحق بالحسن او الصحيح في صحة الاختصاص به من ثلاثة
طرق او اكثر الى عشر **وقد أحق** جمهور الحديثين بالحديث
الصحيح اذ كثرت طرقه والحقوق بالحديث الصحيح تارة والحسن
اخرى **وهذا النوع** من الضعيف يوجد كثيرا في كتاب التلخيص
الكبرى للمحقق التي القها بقصد الاختصاص لا نقول الاية واقوال
اصحابه فانه اذا لم يوجد حديثا صحيحا او حسنا استدل به
لقول ذلك الامام او قول احد من تلمذ به يصير يروي الحديث
الضعيف من كذا كذا طريقا ويكتفي بذلك ويقول وهذه
الطريق بقوي بعضها بعضا فيقدر وجود ضعف في بعض
ادلة اقوال الامام ابي حنيفة او اقوال اصحابه فلا خصوصية له
في ذلك بل الائمة كلهم يرون كونه في ذلك والاعمى من
يستدل بحديث واه بمرة طامن طريق واحدة وهذه الايكاد
احد يحده في ادلة احد من المجتهدين فاحتمل احد استدلال
بضعيف الا بشرط مجيئه من عدة طرق **وقد** قدمنا اني
لم اجب عن الامام ابي حنيفة وعنه بالصدر وحسن الظن كما
يفعل غيري وانما اجيب عنه بعد التسبع والتحصى عن
ادلة اقواله واقوال اصحابه وكتابي السمرى بالمتن المبين في
بين ادلة مذهب المجتهدين كافي بذلك فاني جئت فيه
ادلة جميع المذاهب المستقلة والمدرسة قبله وخولي في صحة
طريق القوم ووقفي على عين الشريعة التي يتفرع منها

اقوال جميع المجتهدين ومقلديهم **وقد** من الله تعالى على عظمة
 سائر الامم اي حقيقته الملائكة من نسخة صحيحة عليها خطوط
 الحفاظ اخرهم الحافظ العياشي عرابية لا يروي حديثا الا عن خيار
 التابعين الذين لا الثقات الذين هم من خير المروون بشهادة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كالا سود وعلمه وعظما وعلمه
 ومجاهد ومكحول والحسن البصري وابراهيم ومنا معهم
 اجمعين فكل الرواة الذين بعينه وبين رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عدول ثقات اعلام اخبار ليس منهم كذا بولا منهم كاذب
وبالله ما اخي بعد الله من ارتضا هم الامم رضى الله عنه لان
 باخذ عنهم احكام دينهم مع شدة نورهم وحرارة وشفت على الامة
 المحمدية **وقد بلغنا** انه سئل يوما عن الاسود وعظما وعلمه
 ايضا فضل فقال والله ما عنى باهل ان تذكرهم فكيف تفضل
 بعضهم على امة من راووس رواية الحديث والمجتهد من كلهم
 الا وهو يقبل الخبر كما يقبل التقدير لو اضيف اليه ما عدي
 العناية وكذا التابعون عند بعضهم ليعظم الدعة او الحفظ
 في بعضهم ولكن لما كان العلم من الله عز وجل على الشريعة
 وقدموا الخبر على التقدير لعمليته مع قبول كل الرواة لما وصف
 به الاخر احتمالا واعا تقدم جمهورهم التقدير على الخبر وقالوا
 الاصل الله والجمهور طار في ليل لا يدرك غالب الحاديات الشريعة
 كما قالوا ايضا ان احسان الظن بجميع الرواة المستورين اولى
 وكانوا ان مجرد الكلام في شخص لا يقطع مروية فلا بد
 من التخصيص بما له **وقد** خرج الشيخان خلق كثير من تكلم الناس
 بينهم اثبات لاثبات الادلة الشرعية على نفيها ليجوز للناس
 فصل العمل بها فكان في فضل ذلك كثير للائمة افضل من غيره
 كما ان في حقيقته للاحاديث ايضا رجة للائمة بتقديف الامر

العمل بها

بالعمل بها وان لم يقصد الحفاظ ذلك فانه لو لم يضعفوا شيئا من
 الاحاديث ومحمولها كلها لكان العمل بها واجبا وعجز عن ذلك
 غالب الناس فاعلم ذلك **قال الحافظ** المروني والحافظ الزبيدي
 رحمهما الله تعالى ولمن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس من جهة
 بعض من سلكت الصبي والمأرت بن عبيد وابن بن ثابيل
 الحديث وما لد بن غلد الفطواني وسويد بن سعيد الحديثاني
 ويونس بن ابي اسحاق السبيعي وابو اويس ليس لشيخين شروطا
 في الرواية عن من تكلم الناس فيه منها انهم لا يروون عنه
 الا ما توبع عليه وظهرت سواهده وعلموا ان له اصلا فلا يروون
 عنه ما انفرد به او خالف فيه الثقات وذلك كحديث ابي اويس
 الذي رواه مسلم في صحيحه من نوعا يقول الله عز وجل فثبتت
 الصلاة بين يمين عدي نعتين الحديث موافق لم ينفرد به
 بل رواه غيره من الثقات كذلك منهم الامم بالادوية
 وابن عسنة روى الله عنه وما رحدثه متابعه **قال**
الحافظ الزبيدي والديماطي وهذه العلة قد راجت على كثير
 من الحفاظ لاسيما من استدرك على الصحيحين كابي عبد الله
 الكاظم فكثير ما يتولد هذا الحديث على شرط الشيخين او احدهما
 مع ان فيه هذه العلة اذ ليس كل حديث احدهما رواه في الصحيح
 يكون صحيحا اذ يلزم من كون راويه محتجا به في الصحيح ان
 يكون كل حديث وجدناه لم يكون صحيحا على شرط صاحب
 ذلك الصحيح لاحتمال فقد شرط من شروط ذلك الحافظ
 كما قد مضى ان احد غير صاحب ذلك الصحيح لم يلتزم هذه
 الشروط في الصحيح عنده انتهى **وقد** بان لك انه ليس لنا ترك
 حديث تكلم الناس فيه في حدود الكلام فربما يكون قد توبع
 عليه وظهرت سواهده وكان له اصل وانما لما ترك ما انفرد به



وخالف فيه الثقات ولم يظهر له شواهد ولو اننا فتحنا باب الترك
 لحديث كل راو تكلم بعض الناس فيه لذهب معظم احكام الشريعة
 كما مر واذا ادي الامر الى مثل ذلك فالواجب على جميع اتباع المجتهدين
 اعيان الظن برواه جميع ادلة الذاهب الخالفة لذهبهم
 فان جميع ما روده لم يخرج من مرتبة الشريعة اللتين هما
 التحفيف والتشديد **وقد قال** الشيخ تاج الدين الشبكي في
 في الطبقات الكبرى ما نصه ينبغي لك انما المسترشد ان
 تشكك سبيل الادب مع جميع الائمة للاضيق وان لا تنظر
 الى كلام بعض الناس فيهم الا بمرئيه وان اوضح ان قدرت على
 التاويل بحسن الظن بحسن قدرتك فافعل والا فاضرب
 صفحا كما ترى منهم **فانك يا اخي** لم تخلو لمثل هذه او انما خلقت
 للاستغفار بما يغفل من امر دينك قال ولا يزال المطالب عندي
 نبلا حتى يغوص فيها جري بين الائمة فتلحقه الكفاية وظلمة الوجه
فانك تعلم انك ان تصف لا وقع من ابي حنيفة وسائر الثوري
 اويين مالك وابن ابي ذئب اويين احمد بن حنبل والشمس اويين
 احمد بن حنبل والحارث الحاسبي **وهنا حار** الى زمان الشيخ غفر الله
 بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن عبد السلام فانك ان فعلت
 ذلك خفت عليك الهلاك فان القوم ائمة اعلام ولاقوا لهم
 محامل يعلم ينهي غيرهم فليس لنا الا الترضي عنهم والتمسك
 عما جري بينهم كما يفعل فيما جري بين الصحابة رضوا عنهم
قال وكان الشيخ عن ابي بن عبد الله السلام يقول اذا
 بلغك ان احدا من الائمة شدد التكبير على احد من اقرانه فلما
 ذلك خوفا على احد ان يفهم من كلامه خلاف مراده لا سيما علم
 القضا يدفان الكلام في ذلك **وقد** احتجوا احمد بن حنبل
 في ادعاءه على من استعان السراج **وقال** الحارث الحاسبي

ينام عنه

ينام عنه وهو راجح فلا صلوا العتاة اذكروا الطريق ويكروا ان
 فتكر احمد معهم فلما اصبحت قال ما رايت مثله الا القوم ولا سمعت
 في علوم الحقايق شيئا يشبه كلامه هذا الرجل ومع هذا فلا اري
 لك يا سماعيل حجة خواف عليك ان تفهم عنهم غير مرادهم
 انتهى كلام الشبكي **فان** كل دليل ورد من افضال دليل اخر
 فليس هو بما تضر حقيقة واغا هو محمول على طائفة من وجوب
 اذ يذهب او يخرج وتراه او احد الحديثين مستوف لا بد من ذلك
 اذ الشافعي في كلامه ان مع مجموع كمال **ومن قال** ان حديث
 من سر ذكره فليترصا فيا تضر حديث هل هو الا بضعة من ذلك فما
 حقق النظر لان حديث التضرع عن الفزع خاص بالكارهين
 وحديث هل هو الا بضعة من ذلك خاص بالعوام كاسيا في بسطه في
 توجيه كلام الائمة ان شاء الله تعالى **فان قيل** اذا قلتم بان ادلة
 مذهب الامام ابي حنيفة رضى الله عنه ليس فيها شيء مسند
 لداه الرواة بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الصحابة والتابعين من الجرح فما جواك عن قول بعض الحفاظ
 عن شي من ادلة الامام ابي حنيفة رضى الله عنه بانه ضعيف
فالجواب يجب علينا حال ذلك جزما على الرواة السابقين
 عن الامام في السند بعد حوته رضى الله عنه اذ ارووا ذلك
 الحديث من طريق عن طريق الامام اذ كل حديث وجوبه في
 مسند الامام الثلاثة فهو صحيح لانه لو لا مع عنه ما استدل به
 ولا يقدح فيه وجود كذاب او متهم بكذب مثالا في مسنده
 النزل عن الامام وكذلكنا صحة الحديث استدلالا بحجته به
 لم يجب علينا العمل به ولو لم يروه غيره فتأمل هذه الدقة
 التي يهتدوا عليها فليكن لا تجد في كلام احد من الحديثين
 وابانك ان تبادر الى تضعيف شيء من ادلة مذهب الامام ابي حنيفة

الافعال ان نظرا لمسايقه الدلائل ولم تجد ذلك الحديث فيها **ويفعل**
ان يكون مراد التاويل في شيء من ادلة مذهب اصحابه الذي وكفه
بعده وضمومه من كلامه لجهله هذه الحقيقة المذهب اذ مذهب
الامام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لا ما فهم من كلامه
كما مر اذ ايل الفصل وهذا الجهل يقع فيه كثير من طلبة العلم فضلا
عن غيرهم فيقولون عن مذهب اصحاب الامام انه مذهبهم مع
ان ذلك الامام ليس له في تلك المسئلة كلام وقد عدوا مثل ذلك
من قلة الورع في النطق وسوء التصريف وقالوا من بركة العلم
وقوة العلم به عن وكل قول الى قابله على التغيير لينظر العلمانية
ويكونوا على ثقة في عزوه اليه بخلاف محموله **قال بعض العلماء**
فانه عزونا قسروا من العلماء من جعل العلماء على كلامه القول وسمع
من لم يجعل عليه قولا فيقطع فيه ان سره ما قد اثبت لك عن
هذه مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة رضي الله عنه وان جميع ما
استدل به اخذه من خارج التابيعين وان لا يتصور في مسنده شيء
منهم بكذا ياب او ان قيل يصف شي من ادلة مذهب فذلك
الضعف انما هو بالنظر للرواية النازلة من مسنده بعد موته
وذلك لا يتقدم فيما اخذ به الامام عند كل من استوجب النظر في
الرواية وهو ما عدوا الى البر على الله عليه وسلم وكذلك يقول في
ادلة مذهب اصحابه فلم يستدل احد منهم بحديث في دلائل
الامام طريق واحدة اية انما تتبعنا ذلك وانما يستدل احد
بحديث صحيح او حسن او ضعيف قد كثرت طرقه حتى ارتفع
له رجة الحسن وذلك امر لا يقتصر باصحاب الامام ابي حنيفة بل
يشاركهم فيه جميع المذاهب كما مر ايضا **قال بعض العلماء**
على الامام ابي حنيفة واصحابه رضي الله عنهم اجمعين واياهم تقليد
الجاهلين يا حواله وما كان عليه من الورع والزهد والاحتياط

في الامور

في الامور فتقول ان ادلة ضعيفة بالتقليد تقتصر مع الناسرين
وتتبع ادلة كانت تتبعها تدور ان مذهب من اصحاب المذهب
كتيبة مذهب المجتهدين رضي الله عنهم اجمعين وان ثبت ان
يظهر لك صحة مذهب كالتسليم في الظهيرة ليس ذوقا سحيا
فاسلك طريقا هل الله تعالى على الاخلاص في العلم والعمل حتى تعف
على عين الشريعة التي قدما ذكرها في ايل الكتاب **فقال**
تري جميع هذا هو العلم واتباعهم يتدفع منها وليس مذهب ابي
يهم من مذهب ولا يري من اقوال المذاهب قول واحد اخرجه من
الشريعة فزع الله تعالى من لزوم الادب مع الامة كلهم واتباعهم
قال الله تعالى جلهم قدوة للعباد في سائر اقطار الارض فانها
كلها على هدي من الله تعالى ونور طريقا الى حول الجنة ومن
قريب تقدم عليهم في الاخرة ويعرف من لزوم الادب معهم
وينظر ما يصل له من النفع والسرور حين يأخذون بيده
ويشفعون فيه عند ما يحصل لمن اسامعهم الادب والمحدث
العالمين **فصل** في بيان ضعف قول من قال ان مذهب
الامام ابي حنيفة اقل المذاهب احتياطا في الدين **اعلم يا ابي**
ان هذا قول متعصب على الامام رضي الله عنه وليس عند صاحبه
ذوق في العلم فاني بعد الله فتتبع مذهب فرجدة في غاية
الاحتياط والورع لان الكلام صفة المتكلم **روى** اجمع السلف
والخلف على كثرة ورع الامام وكثرة احتياطاته في الدين وخوفه
من الله تعالى فلا تتشابه من الاقوال الا ما كان على شاكلته طاله
على انه من امام الاوقد شدد في شيء وترك التسلية في شيء اخر
توسعة للامة كما يعرف ذلك من سير مذهبهم كلها مثل
ما سيرناها فيتقيد بوجود قلة الاحتياط في شيء من مذهب
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فلا خصوصية له في ذلك

ما نحن بآل ما قلته لك في جميع أبواب الفقه من باب الطهارة
 الى اخر الابواب تعرف صدق قولك لا سيما في الاموال والادب
 فانه ان احتياط امام المشتري فلا احتياط له لبايع وان احتياط
 امام لرفع الطلاق من الزوج فلا احتياط ان يتزوج بعد
 رد العكس فقد لا يكون الطلاق وقع بذلك اللفظ الذي قاله
 الخائف **وقس** على ذلك ما يرمي به الخلاف ثم ان ما سماه هذا
 المعترض فله احتياط من الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ليس هو
 بقله احتياط وانما هو تيسير وتسهيل على الامة تعالى المصلحة عن
 الشك على الله عليه وسلم فانه كان يقول يسروا ولا تعسروا يعني
 في كل شيء لم يصح به شريعة ولا فقه ولا فقه ولا فقه ولا فقه
 ليس فيه تضيق ولا شدة على احد اياه **مجمع** الامر في مثل ذلك
 الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد تتعالا ورد عن الشارع
 سواء **وقد كان** طلحة بن مصرف وداله وسفيان الثوري
 وغيرهم يكرهون لفظ اختلاف بين العلماء ويقولون لا تقولوا
 اختلاف العلماء او قولوا توسعة العلماء **وقد** قال الله تعالى ان
 اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه انتهى **فجب** على كل مقلد ان لا يعرض
 على قول مجتهد خفف او شد دنا به ما خرج عن قوا عداله من ولا
 عن مذهب النيران السابقة الجامعة لجميع اقوال المجتهدين
 واتبايعهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد **الحاجز** بان ذلك الامام
 الذي خفف او شد وعلى مذهب من ربه من ذلك حتى يمن الله
 تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع
 منها كل قول من علماء الشريعة **وقد اجمع** اهل الكشف على ان
 الدائم مع رفع الحرم عليهم لرفع الحرم هو الحال الذي ينتهي
 امر الخلائق اليه في الجنة فينبورون منها حيث شاءوا ولا تحجب
 فيه على احد عكس الحال في الدنيا والكبد رب العالمين

اقوال

فصل

فصل في بيان ذكر من بعض مراد طيب في الشايعي الامام
 ابي حنيفة من بين الائمة على الخصوص وبيان توسعته على الامة
 وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك **روى**
 الامام ابو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي انه كان يقول
 كان الامام ابو حنيفة من اودع الناس واعلم الناس واعبد
 الناس والكرم الناس واكثرهم احتياطا في الدين وابعدهم عن القول
 بالراي في دين الله عز وجل **وكان** لا يضع ساءة في العلم حتى
 يجمع اصحابه عليها ويعقد عليها مجلسا فاذا اتفق اصحابه كلهم على
 موافقة للشريعة قال ابي يوسف اودع غيره صفحا في الباب
 الذي انتهى **وقد** مر ذلك في الفصول السابقة **ما نظر** في
 شدة ورع هذا الامام وخوفه من الله ان يريد في شرعه ما لم يقبله
 شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم **وروى** ايضا بسنده الى
 ابيه ابيهم بن عكرمة المخزومي رحمه الله انه كان يقول ما رايت
 في عصري كلمة عالما اودع ولا ازهد ولا اعلم ولا اعبد من الامام
 رضي الله عنه **وروى** الشيرازي ايضا عن عبد الله بن المبارك
 رضي الله عنه قال دخلت الكوفة فتأملت علماها وقلت من
 اعلم الناس في الادب هذه نقالوا كلهم الامام ابو حنيفة فقلت
 لهم من اودع الناس نقالوا كلهم الامام ابو حنيفة فقلت لهم
 من ازهد الناس نقالوا كلهم الامام ابو حنيفة فقلت لهم
 من اعبد الناس واكثرهم استغالا للعلم نقالوا كلهم ابو حنيفة
 فما سألهم عن خلق من الاخلاق الحسنة الا وقالوا كلهم لا تعلم
 احد اخلق بذلك غير الامام ابي حنيفة رضي الله عنه **وكان**
 شقيق البلخي رضي الله عنه يمدح ابا حنيفة ويشي عليه كثير او يقول
 على وسيل الاشهاد في الملا العظيم من مثل الامام ابو حنيفة في
 الودع كان اذا اشترى احد منه ثوبا فخلط ثمنه على الغلة ثم

رواه عليه ليطي صاحبه الثوب جميع القلة التي عنده ويقول قد
اختلطت ديارك يدرا هي فخذها كلها وسامحني بها التي دنيا واخرى
وهذا اورد علم ببلوغنا وقوعه من غير وصي الله عنه **وروي**
ابو جعفر الشيرازي ايضا ان الامام ابا حنيفة وكل وكلا في
بيع ثياب من حر وكان فيها ثوب معيب فقال للوكيل لا تتبع
هذه الثوب حتى تغير عيبه فباعه وبقي ان ليس عيبه دخل
تمته على غير بقية الثياب فلما اخبره الوكيل بذلك تصدق بتمن
الثياب كلها على الفقراء المساكين ورجع اهل الدمة **قال**
وروي عن سفيان الثوري ان الامام ابا حنيفة رضي الله عنه كان
لا يجلس في ظل جدار عريجه ويقول ان له عذري فريضا وكل تعرض
عريضا فهو ربا وجاوس في ظل جداره انقفا على بطل جداره
ومن دونه روى عنه ان ابا جعفر المنصور الخليفة
لما منع الامام ان يفتي ساكنة بنته في الليل عن الام الخارج من الحرم
الاسنان هل ينقض الوضوء فقال لها سألني عما دعي ذلك لكون
النار فان امامي يعني الفتيا ولم تكن من محرم امامه بالفتي
انهم **فانظروا الى** الرعدة مراقبته بعد عز وجل وكان هذا
المنع الامام رضي الله عنه قبل الختامة به ومعرفته بمقام الامام في
العلم **وروي** ابو بصير وعنه عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه
انه صلى الصلوة بوضوء العشاء اكثر من خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه
الى الارض بالليل ابدا وانما كان ينهك خطبة بعد صلاة الظهر
وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استمعوا
والقولوا يعني النعم بعد الظهر **وروي** الثقات عنه انه رضي الله
عنه ضرب وجبر ليلى القضا نصير على ذلك ولم يكن **وكان** سب
اكرامه على القضا انه لما مات القاضي الذي كان في عصره قدس
الخليفة في بلاده عن احد يكون مكان القاضي الذي مات فلم يجدوا

احدا يصل لذلك غير الامام لكثرة علمه وورعه وعفته وخوفه
من الله تعالى **وقيل** انه مات في السجن وبلغ الامام ابو
حنيفة اقصاه قالوا الخليفة قد قدسنا العلماء انا وحدنا احدا
افقه ولا اورد عن الامام ابي حنيفة **وبله** سفيان الثوري
وصلة بن اشيم وشريك فقال الامام ابو حنيفة انا احسن
للمختنئين **اما** انا فاصرب واحبس ولا لي **واما** سفيان فيهر
واما صلة بن اشيم فيتخامق ويتخلص **واما** شريك فيقع
فكان الامر كما قال الامام فان سفيان ليس ثياب الفتيان
واحد بيد عصي خرج الى بلاد الكمين فلم يعرفه احد حين
خرج واما شريك فتولى واما صلة فدخل على الخليفة وقال
لكم عندك من المحرم والبراذير واني طمعت اليوم
قال الخليفة اخبروه عن هذا يحنون **قال** الشيرازي
وبلغنا عن الامام ابي حنيفة وسفيان وصلة انه خرج واشرب
حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه عمل الخيلة ويتخلص من هذه
الوطة فلم يفعل رضي الله عنهم اجمعين **واما** توسعة
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه على الامة فكثيرة لن تتبع
اقواله وسب في غالبها في توجيه اقوال الامة **فمن ذلك**
قوله رضي الله عنه بصحة الطهارة من ما الحمامات المسخنة
بالشرحين وعظام الميتة فانه في غاية التوسعة على الامة عكس
من قال بمنع الطهارة من ذلك الماء ومنع اكل الخبز الخبز
بالحياسة وان كان من المذمومين يرجع الى مرتبة الميزان
من تخفيف وتشد يد **ومن ذلك** قوله رضي الله عنه
بطهارة الخمار الذي خلط بالحياسة وقوله ان النار تطهر ذلك
فان ذلك في غاية التوسعة على الامة فلو لا هذا القول لما كان
يجوز لنا استعمال شي من الانيار والماريق والسقفة والزيادي

والقلل والكفران والطواجن والخوابي ورماد النجاسة التي بقيت
وقد بلغنا ان جميع ما ذكره لا بد من خلطه بالترجين لئلا
تفسد به رائحة ذلك وذا قد علم من صانع الخلق والشق
فلولا تقليد الناس للامام ابي حنيفة رضي الله عنه في قوله جل
استعمال الخالق المذكور لتكدر عيش الناس وصارت مصالحهم
وقد استنبط لقوله رضي الله عنه في ذلك دليل وهو ما ورد من
تطهير عصاة المسلمين بالنار ثم بعد ذلك يدعون الجنة لان
من كان الجنة لا يدخلها الا المطهرون من الدنس الظاهر
والباطن فكما كانت النار مطهرة من الذنوب المعنوية فكذلك
تكون مطهرة من الامور المحسوسة كالترجين الذي يعجن
به الخبز **فمن** فالتقولون في ما يحسن من اصل خلقته
كطعام الخنزير وبقية اجزائه اذا احترقت عند من يقول بنجاسته
من اصل الخلقة وانا وصفه **الجواب** مثله ذلك لا ينبغي
اضافته الى الامام لانه يظهر احب الكفار فلا يطهره امراته
بالنار كما في شطه في توجيه اقوال العلما ان شاء الله تعالى
فعل ان يجب على كل مكلف ان يشكر الله تعالى على اعماد مثل
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا ليوسع على الناس
لتيسير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سكت
الشرع عنه ولم يتعرض فيه لاسر ولا في فهو عاقبة وتوسعة
على الامة طيس احد ان يحجوه عليه من ان وقع من عالم الخبير
في مثل ذلك كان على سبيل التنزه والتويع كانه في النبي صلى
الله عليه وسلم اهل بيته عن ابي الحسن الحسين مع قوله صلى الله عليه
وسلم لعلمه لانا ش دون الرجال والعلما **امنا** الشارح على شريعة
من بعده فلا اعتراض عليه فيما بينوه للخلق واستنبطوه من
الشريعة لاسيما الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض

عليه

عليه لكونه من اجل الائمة وانه معهم تدريس الذهب واقر بهم سنداً
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكشاهد النعمان كما هو النابعين
من الائمة رضي الله عنهم اجمعين **وكيف** يليق بمثلنا الاعتراض
على امام عظيم اجمع الناس على جلالته وعلمه وورعه وزهده وعفته
وعبادته ونسرة مراقبته بعد عز وجل وعرفته منه طول عمره ما بعد
والله الاخص من عمي في البصيرة لان جميع ما وسع به علينا انما
هو من توسعة الشارع ثم يتقدم بعدم نصيح الشريعة بذلك
فهو من باب احبها ده وفور قلبه وامام عظيم يوسع علينا باحسانه
مع شدة ورعه واحتياطه في دينه وشدة احبنا جن الى ما وسع به
علينا كيف يسوغ لمسلم عاقل ان يعترض عليه مع شدة احسانه
وهو الى ما وسع به الامام عليه ليلادها **را** **فاما** **ادله** وقاطعة فانه
نقيض واياك ان تخوض مع الخافضين في اعتراض الائمة بغير علم
فتختل في الدنيا والاخرة فان الامام رضي الله عنه كان متقياً
بالكتاب والسنة متبركاً من الراي كما قد سنالك في عدة مواضع
من هذه الكتاب ومن فتش مذهبه رضي الله عنه وجد من
كثرة لذهاب احبنا طائفي الدين ومن قال عن ذلك فهو من جملة
الجاهل المتعصبين المنكرين على ائمة الهدى بفساد السقي
وحاك ذلك الامام الاعظم من مثل ذلك حاشاه بل هو امام عظيم
متبع الى انقراض المذاهب كلها كما اضربني به افضل الشف
الصحيح وايضا علم بما رواه في ازيد دلائل انقراض الزمان وني
من يد اعتقاد في اقواله واقوال ابي عم **وقد** **ومنا** قول
لما سألنا رضي الله عنه الناس كلهم عيال في الفتنة على ابي
حنيفة رضي الله عنه **وقد** ضرب بعض ابناءهم وجبر لتفيل
لغيره من الائمة فلم يفعل وماذا ان والله سدي ولا عيرة بكلام
بعض المتعصبين في حق الامام ولا يتوهم انه من جملة اهل الراي

بل كلام من يظن في هذه الامام عند الحقين بشبه الهة باناث
 ولو ان هذه التي ظن في الامام كان له قدم في معرفة منازع
 المجتهدين ودقة استنباطاتهم لقدم الامام الى حقيقته في ذلك
 على غالب المجتهدين لخصامه ركة رضي الله عنه **والاخي**
 انما بسطت لك الكلام على مناقب الامام ابي جعفر الكثر من
 غيره لارحمته بالمشهورين في دينهم من بعض طلبة المذاهب
 الميالة لهم لانهم ربما وقعوا في تضعيف شيء من اقواله لضعفهم
 عليهم بخلاف غيره من الاعفان وجوه استنباطاتهم من
 الكتاب والسنة ظاهرة لغالب طلبة العلم الذين لهم قدم في العلم
 ومعرفة الدار والادان لك تيري الائمة كلهم من الراي
 فاعلم بكلامهم من كلام الائمة بانهم صدقوا وان لم يعرف مدركه
 فانه لا يخرج عن احد مرتبتي الميزان والخيال ان تكون انت من اهل
 مرتبة منهما واباك والتوقف عن العمل بكلام احد من الائمة المجتهدين
 رضي الله عنهم فانهم ما وضعوا قولاً من اقوالهم الا بعد البالغة
 في الاحاطة لانفسهم وللامة ولا يفرق بين ائمة المذاهب
 في العمل والنصب فان من فرق بين الائمة المجتهدين رضي الله
 عنهم فكانه فرق بين الرسل كما رتبته في الفصول قبله والاختلاف
 فان العمل اورثه الانبياء وعلو مدرجتهم سلكوا في مذاهبتهم
 وكل من اتبع نظره واشرف على من الشريعة الاولى وعرف
 منازع اقوال الائمة وراهم كلهم يفتنون اقوالهم من
 عن الشريعة لم يبق عنده توقف في العمل بقول امام منهم
 كائناً من كان بشرطه السابق في الميزان **ود** تحقيقاً بذلك
 والله الحمد فليس عندي توقف في العمل برخصة قاله امام اذا حصل
 شرطها ابدأ ومن لم يصل الى هذه اللغز من طريق الكشف وجب
 عليه اعتقاد ذلك في الائمة من طريق الايمان والتسليم

ومن فهم

ومن فهم ما ذكرناه من هذا البيان العظيم يقول عذر في الخلف
 في اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين على هدي من ربه ابدأ ويتناول
 العمل من توقف عن ذلك الاعتقاد ان هؤلاء الائمة الذين
 توقفوا عن العمل بكلامهم كانوا اعلم منك وادرج يقيين في جميع
 ما دونه في كسبهم لا سيما وان ادعيت انك اعلم منهم نفسك
 ان سرابي الجنون او الكذب بحمد ادعاء **اور** قد اخطأ سلفك
 بذلك الاقوال التي تراها انت ضعيفة ودانوا الله تعالى بهكفي
 ما توأفلا يندرج في علمهم ودرجهم جعل مثلك بمن زعمهم وخفاة
 مداركهم ويعلمون بليثا هذان كل عالم لا يضع في مولفه عارة الا
 ما يقب في تحريره ورفقه بميزان الادلة وقواعد الشريعة وحرر
 تحريره الذهب والجوه واباك ان تقتبس نفسك من العمل بقول
 من اقوالهم اذ الم تعرف منزعة فالك عامس بالسنية الصم والعمامي
 ليس من مرتبة الا تثار على العلماء لانه جاهل بل اعمل يا اخي بجميع
 اقوال العلماء ولو مرجوحة او رخصة بشرطها المعروف بين العلماء
 وشا كل بعضك بعضاً وتقتس نفسك فربما رايته تقع في الكباير
 من عمل فصد وكبر وحكم واستهزا الناس وقبلة فيرصد
 واكثر ارام فضلا عن الشبهات وغير ذلك من الكباير فضلاً
 عن الصفات والمكروهات ومن يقع في مثل ذلك فامين
 دعواه الورع وصدقة فيه حتى يتروغ عن العمل بقول مجتهد
 لا يعرف دليله فانه اراء الاحول ارجية جاهلية كيف
 يقع فيما عرف دليل تحريم من الكتاب والسنة واجزاء الامة
 ويتروغ عما يراه من كلام ائمة الهدى فيلقتن اياهم تراك تشكك
 من وقوعك في هذه الكباير كائناً ان تشكك من تقليد غيرك لما لك
 ادر من امر لا تشكك من مذهبك الى غيره وباليك ذنوبك كلها
 مثل انتقادك من مذهب الى مذهب او مثل عملك بقول امام

لم تعرف دليلا او عمل يقول ضعيف فاعتاد ان ياتي بالصحة
من كلام ائمة الهدى واجب عليك ما دمت لم تكتشف ذلك
ولم تنف على عين الشريعة الاولى التي تفرع منها قول كل عالم
كانت قدم يانه في الفصل الامثلة المحسوسة وكل من نظر بعين الايمان
وصحة الاعتقاد وجد جميع مذاهب الائمة كلها تحت من
الكتاب والائمة من اهل طهها منكم والمحمد رب العالمين
فصل في بيان بعض ما اطلع عليه من كتب الشريعة قبل
وضعي هذه الميزان الشريعة لتفدي بيها الحق لا ان طلبت
الاحاطة به ذوقا اذ العلم قد يتخلف عن صاحبه ويحب عنه
بخلاف الذوق ولعل قايلا يقول من اين اطلع صاحب هذه الميزان
على جميع ما دونه المحدثون من الاحاديث والنقح من المذاهب
في ما يبر اقطار الارض حتى قد ران يروها كلها الى حوتين في
تحقيق وتشد يد فاذا اطلع على الكتب التي اذكرها طالعها
وحفظها وشرحها على ما يخبر الاسلام من الشريعة فزما سلم الي
واقدي بي في مطالعة هذه الكتب التي اذكرها ان تامة تعالي
وكلها ترجع الى ثلاثة اقسام حفظ متون وشرح لها ومطالعة
لنفس مع مراعاة العلماء في المشكلات منها **القسم الاول**
في ذكر الكتب التي حفظتها على ظهر قلب وعرضتها على العلماء في
ذلك كتاب المنهاج للنووي وكتاب الروض لابن القري
ومختصر الروضة الى باب القضاء على الغايب وكتاب جمع الجوامع
في اصول الفقه والذين وكتاب الفقه ابن مالك في المحرر
وكتاب تلخيص المنهاج في العالمين والبيان وكتاب الفقه العراقي
في الحديث وكتاب التوضيح في الفولان هشام وكتاب
الك طيبة في علم الفرائض وغير ذلك من المختصرات **القسم**
الثاني ما شرحته على العلماء فترت بعداه شروح جميع هذه الكتب

على العلماء

٧٠
على العلماء رضي الله عنهم مرارا فثابة بحث وتدقيق حسب طاقتي
ومرتبتي فقرات شرح المنهاج للشيخ طلال الدين الحلي في الشياخ
مع تصحيح ابن قاضي مخلون مع مطالعة شروحه الموجودة في
مصر عشر مرات وقراءات شرح الروض على مولاه سيدنا ومراانا
شيخ الاسلام زكريا كليملا وقراءات عليه شرح المنهاج ايضا وشرح
المنهاج الكبير وشرح التحرير وشرح التنقيح وشرح رسالة القشير
وشرح اداب البحث واداب القضاء وشرح الخارقي **شرح**
للوف وشرحه للشيخ محمد الدين المحمدي وكتاب القوت
لادري والقطعة والتكلم للتركشي وقطعة الشبكي على المنهاج
وكتاب التوضيح لولده وشرح ابن الملحق على المنهاج والتنبيه
وشرح ابن قاضي شهبة الكبير والصغير وقراءات الروض على الشيخ
شهاب الدين الرعيلي وكتب اكتب على كل دروس منها زوايد شرح
الروض وزوايد الخادم وزوايد المفاتيح وزوايد شرح المهذب
وغيره لك حتى كان الشيخ يفتي من سرعه مطالعته لهذه الكتب
ويقول لي لولا كتابتك زوايد هذه الكتب لما كنت اظن انك
طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب **ولما** قراءات شرح الروض
على مولاي شيخ الاسلام زكريا كنت اطلع عليه جميع المواد التي
تيسرت لي من القراءة وتخبر جميع عباراته من اصولها كلها
حتى احطت علما باصول الكتب التي استعملتها في الشرح كالمفاتيح
والخادم وشرح المهذب والقطعة والتكلم وشرح ابن قاضي شهبة
والرافع الكبير والبيضا والوسيط والوجيز وفتاوي القفال
وفتاوي الفاضل حسين وفتاوي ابن الصلاح وفتاوي الغزالي
وغيره لا ذكرت انما الشيخ على كل عبارة نقلها مع استقاضي
عنها واطلعت على ثلثي عشر مسألة ذكرتها من زيادة الروض
على الروض في الحال انها مذكورة في الروضة في غير ابوابها والحقل

الشيخ شرحه وطلافته على مواضع كثيرة ذكرنا من اجازات
 الزركشي وعين في الحاشية والمحال انما من قول الاصحاب «
 فاصلا في الشرح **وقرأت** شروع الغني ابن مالك كابين
 المصنف والاعمى والبصير وابن ام قاسم والكرددي وابن عفتل
 والاشموني مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسام وغيره **وقرأت**
 عليه شرح التوضيح للشيخ خالد وكتاب المغزى وقوانينه وغير
 ذلك **وقرأت** شرح الغني العراقي مرارا فقرأت شرحها للوف
 على الشيخ شهاب الدين الرومي وشرحها للسماعي على الشيخ امين
 الدين بجامع الغري ثم اختصرته **وقرأت** شرحها للجلال
 السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وكذلك علوم
 الحديث لابن الصلاح ومختصره للنووي **وقرأت** شرح جمع
 الجوامع للشيخ جمال الدين الحلبي وحاشيته لابن أبي شريف علي
 الشيخ نور الدين الحلبي وكنت اقرا الحاشية والشرح عليه علي
 ظهر قلبي اذا سميت الكراسي في البيت والشيخ نور الدين
 حاشية الحاشية وكان يتعجب من سرعة حفظي لذلك وحسن
 مطالعتي **وقرأت** الفصد ورواياته على الشيخ عبد الحق
 السنباطي **وقرأت** المطول ومختصره على الشيخ العلامة ملا علي
 العمري باب القرافة ورواياته **وقرأت** شرح الساطبية
 للسماعي ولابن القاسم وغيرها على الشيخ نور الدين الحسام وغيره
وقرأت من كتب التفسير وموادها تفسير الامام البغوي
 على شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين الششتي الحنبلي **وقرأت**
 الكتاب ورواياته وتفسير البيضاوي وحاشيته للشيخ جلال الدين
 السيوطي على شيخ الاسلام زكريا مرة واحدة وكنت اطالع على ذلك
 تفسير ابن زهرة وتفسير ابن عاقل وتفسير الكواشي وتفسير
 الواحد في الثلاثة وتفسير الشيخ عبد العزيز بن الدبري في الثلاثة

وتفسير

وتفسير التعليل وتفسير الجلال السيوطي المسمى بالدر المنثور
 وغير ذلك وقفا من قواني الحاشية التي وضعها شيخ الاسلام
 المذكور على تفسير البيضاوي **وقرأت** شرح البخاري للشيخ
 شهاب الدين التستلاقي على مولفه المذكور وكنت اطالع
 عليه تفسير القرآن العظيم لاجل ما في البخاري من الايات
 لا عرف مقالات المفسرين فيها واطالع عليه ايضا شرح
 البخاري للمخاظة ابن حجر وشرحه للبرماني وشرحه للغبيني
 وشرحه للبرماني وغير ذلك **وقرأت** عليه شرح مسلم
 للامام النووي وشرحه للقاضي عياض والقطعة التي شرحها
 الشيخ شهاب الدين المذكور على مسلم **وقرأت** كتاب الاوزي
 على شرح الترمذي لابن بكر ابن العزيم المالك وكذلك فقرات عليه
 كتاب الشفا للقاضي عياض وكتاب الواهب الدمشقي في الحج
 المحمدية وغير ذلك **القسم الثالث** ما طالعته لنفسي
 وكنت اراجع الاشياخ في مشكلات بعد قواني على الاشياخ فجميع الكتب
 المتقدمة كلها **وطالعوت** شرح الدرر بخوجن عشر مرة
وطالعوت كتاب الام للامام الشافعي ورواياته عن عمه ثلاث مرات
 وكنت اطالع عليه استذراكات الاصحاب وتقييداته عليه
 في شروحه ورواياته فيهم **وطالعوت** مختصر الزبيدي وشرحه
 الذي وضعه عليه شيخ الاسلام زكريا كذلك مرة **وطالعوت**
 مسند الامام الشافعي مرات وكلاوي مرة واحدة **وطالعوت**
 كتاب المحلى لابن حزم في الخلاف العالي وهو بلا نون مجلدا ٢٠
 وكتاب اللز والخلاف وكتاب المعلا مختصر الجلال للشيخ محيي
 الدين بن العربي **وطالعوت** الحاوي لابن الاوزي وهو عشر
 مجلدات وكذلك الاحكام السلطانية له مرة واحدة **وطالعوت**
 نزوع ابن العماد وكتاب الشامل لابن الصباغ وكتاب العدة

لا يبعد الجويني وكتاب المحيط والمزوق له مرة واحدة **وطالعت**
 الراعي الصغير مرة واحدة **وطالعت** شرح المذهب
 للنووي والقطعة للملك عليه نحو خمس مرات **وطالعت**
 شرح سلم للنووي خمس مرات **وطالعت** المهمات والتفقيات
 عليها مرتين **وطالعت** الخادم مرتين ونصف **وطالعت** الترتيب
 للأذري والنووي والفتح له مرة واحدة **وطالعت** كتاب العدة
 لابن الملقن والجمالة وشرح التنبيه له مرة واحدة **وطالعت**
 تفسير اللؤلؤين نحو ثلاثين مرة وشرح المنهاج للجلال الحلبي نحو عشر
 مرات **وطالعت** فتح الباري على البخاري مرة وشرح العيني مرة
 وشرح الكرماني ثلاث مرات وشرح البرماوي مرتين والتفتيح
 للزركشي ثلاث مرات **وطالعت** شرح القسطلان ثلاث مرات
 وشرح حسنة التتاضي عياض مرة والفارسي مرة **وطالعت**
 تفسير البغوي ثلاث مرات والفنازي خمس مرات وابن عاقل
 مرة والكواشي ثلاث مرات وتفسير ابن زهرة ومكي مرة واحدة
 وتفسير الجلال السيوطي له والمنثور نحو ثلاث مرات **وطالعت**
 الكتاب بجوانبيه نحو حاشية الطبري وحاشية التفتازاني وحاشية
 ابن السير علي ثلاث مرات وعرفت جميع المواضع التي وافق
 عليها أهل الاعتزال وجعلتها في جزء **وطالعت** على الكتاب
 أيضا البحر لأبراهيم وأعراب السمين وأعراب السفاقي
وطالعت تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه
 ثلاث مرات **وطالعت** تفسير ابن القيم المقدسي وهو
 مائة مجلد **وطالعت** تفسير الواحدي السلام وقاسم بن العز
 الدين السلام كلامها مرات **وطالعت** من كتب الحديث
 ما لا أحصاه عدد في هذا الوقت من السانيد والآخر الكوطا العام
 مالك ومسنود الإمام أحمد ومسانيد الإمام أبي حنيفة الثلاثة

وكتاب

وكتاب البخاري وكتاب سلم وكتاب أبي داود وكتاب الترمذي
 وكتاب النسائي وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومسنود
 الإمام سيدي بن عبد الله الأزدي ومسنود محمد بن حيدر والفيلانيات
 ومسنود الفردوس **وطالعت** معارج الطيراني الثلاثة
وطالعت من الجوامع للأصول كتاب أبي الأسير وجامع الشيخ
 طلال الدين السيرطي الثلاثة وكتاب السنن للبيهقي ثم
 اختصرها وقد قال ابن الصلاح ما نزل كتاب في السنة أجمع
 للأدلة من كتاب السنن للبيهقي وكانه لم يترك في سائر
 الأقطار والأرض حديثا لا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو من
 أعظم أصولي التي استحدثت منط في الجمع بين الأحاديث في هذه
 السنن المبينان كما سبق في الفصول **وطالعت** من كتب اللغة
 صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الأثير وكتاب القاموس
 وكتاب تهذيب الأسماء واللغات للنووي مرات **وطالعت**
 من كتب أصول الفقه والدين نحو سبعين مولدا وأحطت علما
 بما عليه أهل السنة والجماعة وما عليه الجهمية والمعتزلة وأهل النج
 من غلاة المنصوفة المتفعلين في الطريق **وطالعت**
 من فتاوي المتقدمين والمتأخرين ما لا أحصاه عدد كنتاوي
 الفتاوى لوفتأوي الثناضي حسين وفتاوي للأوزدي وفتاوي
 الفزاري وفتاوي ابن الدرد وفتاوي ابن الصلاح وفتاوي
 ابن عبد السلام وفتاوي الشافعي وفتاوي البلقيني وكل من
 هاتين الأخيرتين مجلدات **وطالعت** فتاوي الشيخ زكريا
 وشيخنا الشيخ سحاب الدين وغير ذلك كنتاوي النووي الكبير
 والصغرى وفتاوي ابن الصلاح وفتاوي ابن الزكاج وفتاوي
 ابن أبي شريف وغير ذلك ثم جعلتها كلها في مجلد باسمها طالع
 منها **وطالعت** من كتب القراء عدتها بن عبد السلام الكبير



والصغري وقواعد العلاء وقواعد ابن السبكي وقواعد الزكري
ثم اختصرتها على الأخيرة **وطالعت** من كتب السير
كثيرا كثيرة ابن قدامة وسيرة الكلاعي وسيرة ابن سيد الناس
وسيرة الشيخ محمد الكاسي وهي اجمع كتاب في السير **وطالعت**
كتاب السير في المعجزات والمخاضين للجلال السيوطي ثم اختصرته
وطالعت من كتب النصوص ما لا يحصى عددا الا كالقوت
لاي طالب الملك والرفاهية للحارث الميمني ورسالة القسري
والاحياء للفقراني وعوارف المعارف للشهروردي ورسالة
النور لسبدي احمد الزاهد وهي مجلدان وكتاب من المنه لسبدي
محمد الغمري وهي ست مجلدات وكتاب الفتوحات الملكية وهي
بمجلدات ثم اختصرتها **وطالعت** كتاب المال والفعل لابن
خزم كذا كذا مرة وعرفت جميع الفوائد الصحيحة والفاسدة
ثم نقلت المهمة الى المطالعة بقية كتب الداهية الاربعة
وطالعت من كتب المالكية التي عليها الكتاب المدونة الكبرى
ثم اختصرتها **شرط طالعت** الصغري وكتاب ابن عرفة وابن
رشد وكتاب شرح رسالة ابن ابي زيد للشتاوي وللشيخ جلال الدين
بن قاسم **وطالعت** شرح المختصر ليهودام وللتتاي وغيره
وابن الحلبي وكتبت ارجع في مشكلات ابن قاسم والشيخ شمس
الدين اللقاني ولخيه الشيخ ناصو الدين واعطت علما على
الفتوي في مذهبه وما انفرد به الامام بالاف عن بقية
الائمة من مسائل الاستنباط **وطالعت** من كتب الحنفية
شرح القدوري وشرح مجمع البحرين وشرح الكنز وفتاوي
ناصر خان ومنظومة التبيين وشرح الهداية وتخرج احاديثها
للمحقق الزيلعي وكتبت ارجع في مشكلاتها الشيخ نور الدين
الطرابلسي والشيخ شهاب الدين بن السبكي والشيخ شمس الدين

الفري

الفري وغيره **وطالعت** من كتب الحنابلة شرح المحرر
وابن بطة وما بينهما من الكتب وكتبت ارجع في مشكلاتها
شيخ الاسلام الشيباني وشيخ الاسلام الفتوي وغيرهما **كل**
هذه المطالعة كانت بين وبين الله تعالى وبارك اسمه
تعالى في وقت **هذه** اما استحضرت في هذا الوقت من الكتب
التي طالعتها ومن شك في مطالعتها من الاقوال فليأتني
بكتاب شام من هذه الكتب ويقرا علي وانا اهل له بغير
مطالعة فله الله تعالى على كل شيء قدير **وقد اخبرني** سيدي علي
الموصفي رحمه الله تعالى انه قرأ في يوم وليلة ثلثمائة حتم وستين
الف حتم هذه آلاءه رضي الله عنه **وذكر** الشيخ طلال الدين
السيوطي رحمه الله تعالى ان محمد بن جبريل الطبري اشغاه
بعبارة قبل موته على الف رجل جبريل وعثمانه ابطال انتهى **وقد**
كتبت اطالع الجرد الكامل من شرح المذهب او المهمات وكتبت
زوايده على درس في الروضة في ليلة واحدة وكان غالب اقرباني
نظن انني كنت الاستغفار بالعلم الكوني كنت لا احضر دروس
اشاخصهم ويقرؤون لولان فلانا دام على الاستغفار فكان
من اعظم الفتن في عصر الان **وكتبت** احضر دروسهم
في بعض الاوقات فلا أبحث ولا انكلم ولا استش كل سيلة للوحي
اعرف المتقدي فيه **وطالعت** باقي مشكلاتها من هذه
الكتب ان اردت الا حاطة بما قاله العلماء كلها والحمد لله رب
العالمين انتهى **وليس** في الجمع بين الاحاديث الشريفة
وتقريبها على مرتبة الشريعة المطهرة من تخفيف وتشديد
علمه ليقول الامام ان في غيره ان اعمال الحديثين عليها على
حالين اولي من الفلاح **فانزل** **وبالله التوفيق**
من الاحاديث التي اختلف العلماء رضي الله عنهم في معانيها

حدث البيهقي من قول خلق الله تعالى الما ظهورا لا يحصى شي **وحي**
البيهقي أيضا عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول في البنية مرة طيبة وما ظهور ثم قضا صلى
الله عليه وسلم به وصلى به **حديث** البيهقي من قول الصادق
الطيب رضي الله عنه روى في عشر سنين حتى يجد الما فاذا وجد
فلمسه جلده فانه خير الحديث ان الاولان محققان والحديثان
الاخران مشهوران **رجع** الامر الى مرتبتي الميزان فليس له قدر
على الما الخالصا والتغير ليسا بطرح ثم اورد في قوله ان يتم
بالتراب فالمراد بالبينة انه يقال الامام ابو حنيفة بصفة الوضوء
به تبع الشارح المخرج الى حد الفقاء كما ان الراوية الما يسكن
باجماع لقوله في حديث عبد الله بن مسعود مرة طيبة وما ظهور
فانهم **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم وغيره
في الشاة الميتة هذا اخرتم ها بها من بقوه فانتفع به **مع**
قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم
انه قال كتب الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر
اربعة وعشرين يوما لا تقنعوا من الميتة باهاب ولا عصب
فالحديث الاول فيه التخفيف على من احتجج الى مثل ذلك المجلد
بقدرية ان الشاة كانت لميمونة وهن من الفقرا كما في بعض طرق
الحديث وكانوا يصدقوا بها عليها والحديث الثاني يحمل على من
لم يحتج الى مثل ذلك من الاغنيا واصحاب الرفاهية **رجع**
الحديثان الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد **ومن ذلك**
قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذ فتوا الاطفال والدم
والشعر فانه ميتة **مع حديث** البيهقي ايضا من قول الاناس على
الميتة اذا دبر ولا بأس بشعرها وصفها وقرونها اذا
عمل بالماء في الحديث الاول نجاسة الشعر الذي على الجلد الدوخ

وفي

وفي الحديث الثاني انه يتخير بظهر نفسه بالماء وانه قال الحسن
واختلج له حديث مسلم في بايع البربر والمجوس من قوله صلى الله
عليه وسلم في طرد ذبايحهم ودايعه ظهوره فتعمل الشعر
الذي على الجلد فيجل الحديث الاول على اهل الرفاهية الذين
لا يحتاجون الى مثل ذلك ويحل الثاني على المحتاجين الى مثله
من ذوي الحاجة نظير ما يقال في شعر الميتة **رجع**
الحديثان في شعر الميتة الى مرتبتي الميزان في التخفيف
والتشديد **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم في نعم الادمان
بما في عظم العاج كادواه مسلم وغيره عن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع **مع حديث** البيهقي
عن ثوبان قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى لفاطة
تلاذة من عصب وسوارين من عاج **مع حديث** البيهقي ايضا
عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتشط بالعاج ففي الحديث
الاول منع استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني دما معه
جواز استعماله **فيجل** الاول على الذين يجدون غيره او على
استعماله فيما فيه رطوبة **ويحل** الثاني على اهل الحاجة اليه او
استعماله في الشئ الجاف **رجع** الامر الى مرتبتي الميزان من تخفيف
وتشديد **ومن ذلك** حديث السوران رسول الله صلى الله
عليه وسلم اني بمزادة من مزادة المشركين فسقيهم ماء منها
وحديث البيهقي عن جابر كنا نغزو ومع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فنصيب من امة المشركين فاستقيهم ونسحق بها
فلا يعاب علينا مع حديث البيهقي عن عابسة رضي الله عنها ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبيح من الشرب من اواني
النصارى **وفي رواية** للشيوخ ان ابا ثعلبة قال قال رسول الله
انا بارض اهل كتاب افناكل من انيتهم فقال صلى الله عليه وسلم

ان وجدتم غير انتم فلا تاكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها فاعسلوها
وكلوا فيها **في الشك** الاول التحفيف وفي حديث عائشة الترمذي
فقط وفي حديث ابي ثعلبة الترمذي من وجد التحفيف من
وجه فالتشديد في حق من وجد غير انتم من التحفيف في حق من
لم يجد غيرها كما ترى **درج** الامر الى مرتبتي الميزان لكن في
حديث ابي داود ما يدل على ان الامر وقع حيث العلم انما استقيم
فما لم **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لا يصلح ان يذكر كرامة
الله عليه مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
انه لا تتم صلاة احدكم حتى يتبع الوضوء كما امر الله انتهى **والمراد**
بنزله كما امر الله يعني في القرآن وليس فيما امر الله تعالى بالتسمية
على الوضوء **في الحديث** الاول التشديد على الصلة او الكمال وفي الثاني
التحفيف **درج** الحديثان الى مرتبتي الميزان كما سياتي بسطه في الجمع
بين اقوال المجتهدين **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث
البيهقي من توضأ فليتحضر وليستشق مع حديث مسلم مرفوعا
عشر من الفطرة وعدمها المفضة والاستنشاق فالحديث
الاول سد ولا فيه من صيغة الامر والحديث الثاني تحفيف **درج**
درج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث ابن عباس الذي
رواه البيهقي ان ابن عباس كان اذا توضأ قبض قبضة من ماء
ثم نقض بها يده فمسح بها راسه واذنيه ثم يقول هكذا كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه ايضا باسناد
صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
ياخذ اذنيه ما خلاص الذي ياخذ له راسه **وكان** ابن عمر اذا
توضأ يعيد اصبعيه في الماء ليس بها اذنيه فالحديث الاول
فيه تحفيف والحديث الثاني وفصل ابن عمر ما يله فيها تشديد
درج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن

المند

المند رآه من على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه وهو يتوضأ
فلما سلم صلى الله عليه وسلم عليه السلام فاحذه ما قرب وما بعد
فلا فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه فقال انه لم يعتقني ان
ار عليك الا اني كرهت ان اذكر اسم الله تعالى الا على طهارة
مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يذكر اسم الله تعالى على كل احسان فالحديث الاول شدد والثاني تحفيف
فيحل الاول على اهل الكمال في الادب والثاني على من دونهم **درج**
الامر فيها الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** الشيخين مرفوعا من
استحجر فليوتر وحديث البيهقي اذا استحجر احدكم فليستحجر ثلاثا
مع حديثه ايضا من استحجر فليوتر من فعل فلهذا الحسن ومن لا فلا يخرج
فالحديثان الاولان فيهما تشديد والحديث الثالث فيه تحفيف
درج الحديث الا حديث المرتبتي الميزان ومن حل الوترية في الحديث
الثالث على ما يكون من الوترية الثلاث فهو راجع الى مرتبة
التشديد وكذلك رواية انه صلى الله عليه وسلم رد الروضة وقال
ايتموني بحجر هو تشديد بالنسبة لمن لم يثبت هذه الزيادة
ومن ذلك الاستحجار بالتراب لم يثبت فيه شيء عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وانما جاء عن الصحابة والتابعين فبعضهم
مسغه فشد وبعضهم حوزة تحفف **ومن ذلك** حديث
البيهقي وعنه مرفوعا العينان وكذا الله فمن نام فليتوضأ
مع حديث البيهقي عن حذيفة بن اليمان ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اخفضه من خلفه وهو جالس تحفف راسه فقال يا رسول الله
وجب علي وضوء فقال لا حتى تضع خنجره فالاول علم في نقص وضوء
من نام جالسا وعليه فيحل الاول على حال الا كما بر من اهل الدين والورع
ويحل الثاني على حال غيرهم **ومن ذلك** تفسيره صلى الله عليه وسلم
قوله تعالى ولا تسبحوا الله الا بقرآن بنزله لا عز لعلك قبلت

أدلت مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يقبل بعض سنائه ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث الأول
يشير إلى نقض الوضوء للمسلم والتعجيل والثاني صريح في عدم النقض
فيعمل النقض على حال من لم يملك ربه وعدم النقض على من يملك ربه
ورجوع الأمر إلى مرتبة الميزان على قياس ما قاله العلماء في نظيره من
قوله الصائم وكذا الحكم في المأمور **ومن ذلك** قوله صلى الله
عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره من فروع إذا سجدت فذكر
فليست وضوءاً **وفي رواية** فلا يظلم حتى يتوضأ في رواية له من سجد
تسجعة فلا يظلم حتى يتوضأ في رواية البيهقي وأما امرأة مسكت
فرجها فليست وضوءاً مع حديث طلق ابن عدي أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال له حين سجد من سجد ذكره هل هو الاضغطة منك
والحديث الأول بطرقه مشدد بحول على حال الأكابر وحديث
طلق مخفف بحول على حال غيرهم يدل على أن طلق كان راعياً لأبلى
قوم **وقد كان** علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولم وجهه يقول كما إلى
مسكت ذكره أم أذني **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج فقال ولم
يتوضأ مع حديث البيهقي من فروع إذا أقام أحدكم في صلاة أو ليس
أورع فليست وضوءاً ثم يبيح على ما مضى من صلاة لم يتكلم فالأول
مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث التمهقة
في الصلاة التي رواها البيهقي من أن أعمى وقع في حفرة والنبي
صلى الله عليه وسلم في الصلاة فوضعت طوائف من الصلابة فامر
النبي صلى الله عليه وسلم من صلى أن يعيد الوضوء والصلاة مع ترك
فتها الدينية وغيرهم من الصلابة أنه يعيد الصلاة دون الوضوء
هو راجع إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول عمر رضي الله عنه
في حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الملوأة يوم

فتح

فتح مكة بوضوء واحد **وفي رواية** للبيهقي أنه صلى على ملوأت بوضوء
واحد مع حديث البخاري وغيره عن أنس أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة وكان أحداً يكفيه الوضوء ما لم
يحدث فالحديثان الأولان فيهما الخفيف والحديث الثالث
فيه التثنية يدلان تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك **فرجع** الأمر
فيهما إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابن عباس من ترك الغضنة
والاستنشا أو في غسل الجنابة أعاد الصلاة مع قول الحسن لا يعيد
فالأثر الأول مشدد والثاني مخفف **ومن ذلك** حديث الثخينين
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل وهو عايشة من أناء
واحد من الجنابة **وفي رواية** تختلف أيدينا فيه فكان بيده
قبل مع حديث البيهقي وقال رجاله ثقة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهران يغتسل المرأة بفضل طهور الرجل أو يغتسل الرجل
بفضل طهور المرأة فالحديثان الأول يعطى الخفيف والحديث الثاني
يعطى التثنية **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **وكذلك** قول عبد الله
بن مسعود رضي الله عنه تتوضأ المرأة وتغتسل من فضل غسل
الرجل وطهوره ولا عكس وهو يرجع التثنية والخفيف **ومن ذلك**
حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل
للجنابة قبل أن ينام وتارة يتوضأ ثم ينام مع حديث البيهقي
عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس
ماء فيحتمل أنه لا يمس ماء أصلاً ويحتمل أنه لا يمس ماء لغسل فالحديث
الأول مشدد والثاني مخفف **ومن ذلك** حديث البيهقي عن
عمار بن ياسر قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم في التيمم
بمسح الوجه والكفين **وفي رواية** أخرى أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لعماري حين حمله عن التيمم بعد أن كان ييمم في التراب
إنما كان يكفك هكذا ثم ضرب بيديه الأرض ثم فتح فيهما

لا يؤذن الا متوضي وقيل من قول ابي هريرة مع حديث عائشة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل احيائه ومع
 قوله ابراهيم الخليل كانوا لا يدرون باسم ان يؤذن الرجل على غيره
 ظاهرة وفي رواية وضوء الحديث الاول مشدود والثاني ومما
 تخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
 البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اذن فهو يقيم
 وفي رواية لما يقيم من اذن مع حديث لما في قصة سب
 شروعية الاذان ان عبد الله بن زيد قال يا رسول الله اري
 الرواية يعني في كيفية الاذان يؤذن بلا لفظ رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فانك انت فالحديث الاول تشديد وفي الثاني
 تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع من الاذان والاقامة لكل صلاة
 ليلة المزة لغة مع حديث مسلم ايضا انه صلاها باذنه وان واحد
 واقامتين ومع حديث ابي داود انه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب
 والعشاء باقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الاولى وفي رواية
 ولم يناد في واحدة منها **قال البيهقي** وهما صحاح الروايات
 عن ابن عمر فالحديث الاول وما وافقه فيه التشديد ومثاله فيه
 التخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
 البيهقي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تؤذن للنساء
 وتجمع مع رواية انها كانت تفضل بغير اقامة فالرواية الاولى مشددة
 والاخرى مخففة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 حديث البيهقي عن قوبا وقيل انه من قول ابن عمر انه يؤذن للصبح
 في السجود وغيرهما من الصلوات فانه يقيم لها مع ما صح من
 الاحاديث في الاذان في السفر للجماعة المنفردة فالحديث الاول
 او الاثر مخفف والثاني مشدود **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان

ومن ذلك

ومن ذلك حديث الشيخين امر بلال ان يرفع الاذان ويؤذن
 الاقامة مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يبي محمد مرة حين على الاذان والاقامة معني مني **وبعضهم**
 حلق قول من على قوله قد قامت الصلاة فقط فالاول فيه تخفيف
 في صفة الاقامة والثاني فيه تشديد ولما قول البعض المذكور
 ففيه تشديد في لفظ قد قامت الصلاة فقط **فرجع** الامر فيه
 ايضا الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اقام الى الصلاة رفع يديه
 بالتكبير ثم وضع يده اليمنى على ياروق على صدره مع قول علي رضي الله
 عنه ان السنة وضع الكف على الكف تحت السرة فالاول مشدود
 من حيث كون مراعاتها حاجت الصدر اسبق من مراعاتها
 تحت السرة بدليل ان اليد تثقل وتنزل **وعمل** ان يكون على
 رضي الله عنه راي ايدي الصلابة تحت السرة حين ثقلت فظن
 انه قد وضعوها تحت السرة ابتداء والحال انه قد وضعوها
 تحت الصدر **اولا ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث
 الشيخين للسر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث
 الصلاة فكبر ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن مع حديث
 البيهقي عن ابي هريرة قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان انادي لاصلاة الانبياء في الكتاب فاناد فلأول مخفف
 والثاني مشدود وما تم نسخ متفق عليه لاحد الحديثين **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره هو فرعا
 لاصلاة لمن لم يقرأ بالقرآن فصاعدا مع رواية اقرأ بالقرآن
 اي فقط فالاول مشدود والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن انس رضي الله عنه
 قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان

رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون الحمد لله رب العالمين الذي كرون
 لسم الله الرحمن الرحيم لاني اول قراءة ولاني اخرها **وفي رواية**
 للشيخين عن انس بن مالك رضي الله عنه قال سمع ابا عبد الله يقرأ الحمد لله
 الرحمن الرحيم **وفي رواية** لا يقرأ الحمد لله الرحمن الرحيم الا بعد الحمد لله
 منه يجهل بكنس اسم الرحمن الرحيم وغير ذلك من الاحاديث مع
 حديث البخاري وغيره عن انس قال كانت قراءة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اتم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم بعد الحمد لله وبعد بالرحمن
 وبعد بالرحيم وبعد قال ابن عباس وابو هريرة وعبد الله بن عمر
وروي ايضا عن عمرو بن علي وابن الزبير رضي الله عنهم في الحديث
 الاول بجميع طرقة مخففة والحديث الثاني بجميع طرقة مشددة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسدد والبيهقي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في الصلاة رفع يديه
 حتى يكونا جذاً ومنكبتيه ثم يكبر فكان يفعل ذلك حتى يكبر للركوع
وفي رواية للبخاري كان يرفع يديه عند الاحرام وعند الرفع
 من الركوع **وفي رواية** لالاك اذا كبر للركوع مع حديث
 البيهقي عن البراء بن عازب قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا افتتح الصلاة يرفع يديه ثم لا يعود ومع حديث ابن مسعود
 لما صلى بالناس لاصليين يكمل صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع
 مرة واحدة ومعلوم ان ذلك في حكم الرفع فالحديث الاول
 مشددة والثاني مخففة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فتولوا اللهم ربنا وذلك الحمد
وفي رواية للبيهقي اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فليقل
 من خلفه ربنا وذلك الحمد مع ما اخذ به الثاني حيث استحب
 للما موحيين الجمع بين التكرير فالاول مخففة والثاني مشددة

بالنظر

بالنظر شاهد المصلين فن راى الامام واسطة بينه وبين الله
 في الاخبار عن كونه تعالى قبل حمد الحمد لله المأمورين قال
 ربنا وذلك الحمد على ذلك ومن حيث عن هذا المشهد قال
 سمع الله لمن حمده فتولوا ولا يقول حمده **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا سجد تقع ركبته قبل يديه واذا رفع
 رفع يديه قبل ركبته **وفي رواية** لابي داود في بعض
 بعض علي ركبته واغمد على يديه مع حديث ابي داود والبيهقي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد احدكم فلا يركب
 كايبرك البعير وليضع يديه ثم ركبته فالحديث الاول
 مشددة والثاني مخففة باعتماده على يديه اذا قام من السجود
فرجع الحديثين الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
 البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع الكفين في
 السجود يعني مكشوفتين وحديثه ايضا شكوا الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حوا الربضا في جباهنا والفتان لم يشكنا مع
 حديث البيهقي عن بعض الصحابة انه كان يسجد على الفرد
 الطويل الكمين المسقة في اخراج يديه **وكان** النخعي يقول
 كان الصحابة يصلون في بيتا فقتلهم وبرايتهم وطيا لهم
 ما يخرجون ايديهم **وروي** البيهقي انه صلى الله عليه وسلم
 صلى عليه كما ملق به يضع يديه عليه بقبه برد الحصى
 وفي رواية له يتقى بالكساء برد الارض بيده ورجلهما في
 الاولان مشددة وان وقتا بلها مخففة **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري وغيره في حفة قيام
 النبي صلى الله عليه وسلم من الجلوس عن مالك بن الحويرث
 انه كان يصلي بالناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

فكان اذا رفع راسه من السجدة الثانية جلس مخاضا على الارض
 مع حديث البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان اذا رفع راسه
 يرجع من سجدة من الصلاة على صدق قدميه ويقول انا
 كان صلى الله عليه وسلم يقوم معتقدا على يديه من اجل ضعف
 كان به فالحديث الاول مخفف والثاني مشدد **فرجع الحديث**
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في الصلاة وضع راسه على
 ركبتيه ورفع اصبعه اليسارية فدعاها شيئا وهو يدعها
 مع حديثه ايضا عن ابي بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم رفع اصبعه يحركها ويدعوها ومع حديثه ايضا مرفوعا
 تحريك الاصبع في الصلاة مذمومة للشيطان فالاول مخفف
 والثاني مشدد وسياتي توجيهها في الجمع بين اقوال الائمة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين
 عن عبد الله بن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الشاهد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن الخات
 له الى اخره مع حديث عمرو بن العاص ان محمدا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال اذا قعدت امام آخر ركعة من صلاة ثم
 احدث قبل ان يتشهد فعدت تحت صلاة **وفي رواية** فحدثت
 قبل ان يسلم فتدبرت صلاة فالاول مشدد والثاني مخفف
فحل الثاني على اصحاب الضرورات والاول على غيرهم كما هو الغالب
 على الناس **فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك** حديث
 مسلم عن جابر بن عبد الله بن موسى الاشعري قال كان اول ما يتكلم به رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا جلس للشهادة الخات الى اخره مع حديث
 البيهقي عن جابر بن عبد الله بن موسى عن ابي عبد الله عن ابي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الشاهد باسم الله وبالله

الحيات

الحيات لله فالاول مخفف وترك التسمية والثاني مشدد
 بذكرها **فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقال البخاري** حديث
 جابر خطا فملى ذلك برجع الامر الى مرتبة الميزان واحدة للحديث
 الذي ورد فردا **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره السابق
 مرفوعا لا صلاة الا بتحية الكتاب مع حديث الامام ابو حنيفة
 والبيهقي مرفوعا من صلى خلف امام فان قراءة الامام له قراءة
قلت وهذا محمول على حال الاكابر الذين يحقون بقولهم
 على حضرة الله تعالى اذا سمعوا قراءة امامهم كالمؤمنين من يقرأ القرآن
 بعد قراءة امامه كما سيأتي محمول على حال من لم يجتمع قلبه على حضرة
 بقراءة امامه وبالأول قال ابن عباس وابن مسعود وابن عمر جماعة
 من الصحابة والتابعين **وفي حديث** البيهقي مرفوعا الى ابي
 نضر بن رواه امامكم قالوا ادبر يا رسول الله قال لا تفعلوا الايام
 القرآن انتهى **وقال** عطاء كان لا يدرون ان على الامم القراءة
 فيما يسرفيه الامام دون ما يجهر فيه **فرجع الامر الى ذلك** الى
 مرتبة الميزان وسياتي توجيه الاقوال ان ابا حنيفة رحمه الله
 كان يلتفت عن القراءة بذكر اسم الله في الصلاة ويقرأ قوله تعالى
 وذكر اسم ربك فليصلي وان ذلك محمول على من يحصل له جمعة القلب
 اذا ذكر اسم ربه **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره عن انس بن
 النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على قوم ثم تركه الا
 في الصبح فلم يزل يفتت فيه حتى فارق الدنيا **وفي رواية**
 للبخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الركعة الأخيرة
 من الصبح بعد ما قال سمع الله لمن حمده **مع حديث** البيهقي
 عن عبد الله بن مسعود انه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في شيء من صلاة وعن ابي خلد قال صليت خلف عبد الله
 بن عمر صلاة الصبح فلم يفتت قلت له لا اراك تفتت فقال

لا يحفظه عن أحد من أصحابه فالأول شدد والثاني تخفف عند
 لا يقول بالسنخ **رجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
 البخاري مرفوعا الفذ عورة مع حديث الشيخين أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أحسرا إذا رعى فحزه فالأول شدد والثاني
 تخفف ويصح أن يكون الأول تشريفا لأهل الرواة والثاني
 لاحاد أمته **رجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
 الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في الثوب
 الواحد فقال أو لكلمة ثوبان مع حديث مسلم مرفوعا لا يصلح
 أحكم في الثوب الواحد فالأول تخفف والثاني شدد **رجع**
 الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة عن الرجل يجد في الصلاة شيئا
 فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا مع حديث البيهقي
 مرفوعا إذا جاء أحدكم في صلاة أو قلنس فليصرف وليتوضأ ثم
 لينبني على ما مضى بالم بيتك فالأول تخفف والثاني شدد **رجع**
 الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان والتقليد هو غلبة القوي المعنى
 الحديث إذا استأجر أحدكم أو غلبه فهو نظير حديث من ذرعه
 القوي فلا بأس وإن اختلف حكم الصيام مع الصلاة **ومن ذلك**
 حديث مسلم وغيره أن جابرًا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو يصل فسلم عليه فآثر صلى الله عليه وسلم بيده إلى الأرض
 يرد عليه مع حديث البيهقي وغيره أن المصلي يرد بعد السلام
 فالأول تخفف والثاني شدد **رجع** الأمر إلى مرتبة الميزان
 ويصح أن الأول على أكابر الدنيا من الملوك والأمراء والثاني على غيرهم
 ممن لا يتأثر بعد رد السلام عليه **ومن ذلك** حديث مسلم
 وغيره مرفوعا يقطع صلاة الرجل صلاة إذا لم يكن بين يديه مثل
 موضة الرجل المرأة والحمار والكلب الأسود مع حديث مسلم وغيره

أيضا

أيضا عن عاتبة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل صلاة
 من الليل وأما فترقة بيته وبين القبلة كأنه من الجنان
 ومع حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي
 والحارة ترفع بين يديه والكلب يمر بين يديه لم يجره ومع
 قول عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يقطع صلاة المسلم شيئا فالأول
 شدد والثاني تخفف عند من لا يقول بالسنخ **رجع** الأمر إلى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الإمام الشافعي رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى في بيته ثم جاء إلى
 المسجد فأجابته فصل مع الناس وإن كنت قد صليت في بيتك
 ونظائره من الأحاديث الآخرة بتأدية الصلاة في جماعة مع
 حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا تصلوا صلاة في يوم مرتين **وفي رواية** لا صلاة مكتوبة في يوم
 مرتين حتى كان ابن عمر إذا جاء والناس في صلاة مكتوبة جلس
 ولا يصل معهم ويحتمل أن يكون المراد لا تصلوا صلاة مكتوبة
 فإحدى مرتين أو لا تصلوها مرتين خوفا أن يأتي من بعدكم
 فيعتقد أنها فرض عليكم أو لا تصلوها مرتين على اعتقادها
 ففرض عليكم ثانيا فالحديث الذي يأمر بالاعادة في الجماعة
 شدد والثاني تخفف **رجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 ما رواه البيهقي عن الحسن أنه كان يقول من دس القنوت
 في الصبح أو في الوقت يسجد للسجدة فقام على من قلم من ركعتين
 فلم يجلس مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الصبح بالناس فلم يقنت قال البيهقي ولم ينقل عن أحد
 من الصحابة أنه ترك القنوت فسجد للسجدة لاجل إبداء الأمر
 الأول شدد والثاني تخفف **رجع** الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي عن عمران بن حصير أن النبي صلى الله

عليه وسلم تشهد بعد سجدة في السجود ثم سلم مع حديث البيهقي أيضا
أنه صلى الله عليه وسلم سلم ولم يشهد مع روايته أيضا أنه صلى الله
عليه وسلم تشهد قبل السجدة ثم قال الأول مستد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وسيأتي توجيه القولين في الجمع بين
أقوال الأئمة أن شاء الله تعالى **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا
لأبي بصير أن لا وضوء ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله والصلوة لمن لم يصل
على النبي صلى الله عليه وسلم وقول الشعبي من لم يصل على النبي صلى الله
عليه وسلم في التشهد فليعد صلاته أو قال لا تجزئ صلاته مع ترك
أبي مسعود البصري لو صليت صلاة لا أحل فيها على محمد وآل محمد
لما أتت أن صلاتي لا تتم فإن الحديث الأول وما معه يشير إلى الوجوه
والشرطية وقوله أبو مسعود يشير إلى الوجه مع التقصير فالأول
مستد والثاني مخفف **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث البيهقي مرفوعا الصلاة الطهورة وأمرها التكبير وأمرها
التسليم أي قول المصلي اللهم عليك مع قول اللهم أي حنييفة
رضي الله عنه المراد بالتسليم التشهد وهو قول عبد الله بن مسعود
حتى أنه لو أحدث قبل التسليم صحت صلاته فالحديث الأول
على التفسير الأول مستد والثاني مستد مخففان **فرجع**
الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الأئمة ما لا ريب فيه
رضي الله عنهم من غير الخطأ رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم صلاة
العزب فلم يقرأ شيئا حتى سلم فلا سلم قيل له أنك لم تقرأ شيئا فقال
أي كنت أجهر حيث أتيت أو التلم فقلت أنت لم تقرأ متفلة متفلة
حتى قدمت الشام فبعتها وأفتتها وأحلتها وأما ما **قال**
الخبزي فأما وعمر وأما وعمر رواية البيهقي عن عمر أنه قال حين
أعلموه بأنه لم يقرأ في المغرب شيئا فكيف كان الركوع والسجود
قالوا حسنا قال فلا بأس إذ ذاك ومع رواية البيهقي عن علي

أن رجلا

أن رجلا قال أي صليت فم أقرأ قال نعمت الركوع والسجود
قال نعم قال نعمت صلاتك فالأول مستد والثاني مستد
مخففان **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان وسيأتي توجيه
ذلك في الجمع بين أقوال الأئمة أن شاء الله تعالى وأنه يحتمل أن
يكون المراد بالتقراءة قراءة السورة بعد الفاتحة جمعاً بين
الأحاديث والاعادة كانت بأختها منه **ومن ذلك**
حديث الشيخين في باب أهمية الحجب أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أحرم بالصلاة ثم ذكر أنه حجب فأنصرف ونظف
شعره وأرأسه فتطهر ما د نصلي بهما أي ولم يأمركم بالاعادة
للأحرام مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى بالناس وهو حجب فاعاد وأعادوا وبه قال علي بن أبي
طالب رضي الله عنه **وروي** البيهقي أن عمر صلى بالقوم الصبح
وهو حجب فاعاد ولم يأمركم بالاعادة **وروي** مثله ذلك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في الحديث الأصغر الحديث
الأول مخفف أن صح أنهما كانا دخلوا في الأحرام والثاني مستد
مع أثر علي ومع إعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر
دون القوم **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول السورين مخمزة كذا رواه البيهقي أن من وجد في توبه أو
نعله خبثا وهو في الصلاة ألقاه عنه واستأنف الصلاة
مع قول عبد الله بن عمر أنه يبني على ما مضى فالأول مستد
والثاني مخفف **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث البيهقي مرفوعا إذا جاء أحدكم المسجد فليغلب نعله
فليستظرا فيهما خبثا فإن وجد خبثا فليمسحها بالأرض
ثم ليصل فيها وحديث البيهقي عن أم سلمة أنها سلت
عن المرأة تطيل ذيلها وتغشى في المكان القذر فقالت أم سلمة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهر من ما بعده وفي رواية
 له عن أبي هريرة قلنا يا رسول الله اننا نريد المسجد فنظاؤه
 الطريق الخمسة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطريق يطهر
 بعضها بعضا **وفي حديث** البيهقي مرفوعا اذا وطئ احدكم بطنه
 في الاذي فان التراب له طهور لا يهرق مع ما اخذ به الامام الشافعي
 وغيره مما يعطى رجوب غسل الثوب او الغسل اذا اتخسرت القدر
 في الارض فالاول مخفف والثاني مشدود **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم عن عاتبة لقد رايتني افرسك
 الذي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا وفي رواية له
 فاحتته عنه وفي رواية اخرى للبيهقي لقد رايتني وانا امسحه
 يعني الذي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا جف جثته
 مع رواية الجاري عن عاتبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان اذا اصاب ثوبه الذي يغسل با اصاب منه ثوبه لم يخرجه الى
 الصلاة وانا انظر الى اثر السجود في ثوبه ذلك في موضع الغسل
 فالاول مخفف والثاني مشدود سواء كان الغسل للجاسة
 التي اربلت نظافته **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 حديث البيهقي رحمه الله ان ابي ايمن مال في المسجد فامر النبي صلى
 الله عليه وسلم ان يصب عليه ذنوب من ما مع قول ابي قلابه
 من كبار التابعين ومع قول الامام ابي حنيفة ذكاة الارض
 بدسها فلما ديد الاول مشدود والاخر مخفف ولولا ان ابا قلابه
 و ابا حنيفة رايا في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما قالاه وصرح بعضهم برفعه **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** حديث الحاكم قال انه على شرط البخاري
 مرفوعا من سمع الله اذن جيران المسجد وهو صائم من غير عذر
 فلم يجب فلا صلاة له وكان على من سمع منه يقول لا صلاة تجزى المسجد

الا في المسجد فليله طهر جار المسجد فقال ما سمعته المتأدي قال
 البيهقي وقد روي ذلك مرفوعا مع ما ورد في تقريره صلى الله
 عليه وسلم بعض الصحابة على صلاة رصده في بيتهم ولم يأمروا به
 بالاعادة فالاول مشدود والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** حديث عمر بن عبد العزيز بن من بغيره من لا يعرف
 ابوه ان يؤم بالناس مع قول الشعبي والجمع والزهرري انه
 يؤم فالاول مشدود والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** قول ابن عباس فيها رواه البيهقي لا يؤم
 القدام حتى يحتمل مع حديثه عن عمرو بن سلمة انه كان يؤم قومه
 في النواضر والكنائز من المساجد وكان ابن سيم اوصت سنين
 فالاول مشدود والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 راى رجلا يصلي خلف الصف وحده فامر ان يعيد الصلاة
 مع حديث الجاري ان ابا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه
 وسلم راكع فركع دون الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
 زادك الله حرصا ولا تعد فالاول مشدود والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث حفصة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام فوق ويبقى
 الناس خلفه **وفي** رواية مرفوعة لا يصلي الامام على شيء اعلى مما
 عليه اصحابه مع ما رواه البيهقي عن صالح بن الوليد عن
 قال كنت اصلي انا وابو هريرة فوق ظهر المسجد فظلي بصلاة
 الامام وذلك في المكتوبة فالاول مشدود والثاني مخفف
 ويصح حل الاول على من فعل ذلك تكبرا او انشائي على غير ذلك
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الجاري
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع باربعين رجلا



وروى قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا
 امير عار ما دون الحسن جعة مع حديث البيهقي عن ام
 عبد الله الدوسي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة
 واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة وتقول علي بن ابي
 طالب رضي الله عنه لا جعة ولا تشريق الا في مصر طامع ونحو ذلك
 من الآثار فالاول وما بعده مخفف من حيث عدم الوجوب
 والثاني وما بعده مشدد ومن حيث الوجوب **فرجع** الامر الى
 مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي والترمذي وغيرهما
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلاة في عيد الفطر والاضحى
 سبعا في الاولى وخمسا في الثانية سوى تكبيرة الصلاة مع حديث
 البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاضحى
 والفطر اربعا تكبيرة على الجنايز **وكان** عبد الله بن مسعود
 يقول التكبير في العيد من خمس في الاولى واربعة في الثانية
 فلحديث الاول مشدد والثاني مخفف في القدر **فرجع** الامر الى
 مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة اربع ركوعات **وفي**
 رواية ثلاث ركوعات مع حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم صلى
 لكسوف الشمس بعم مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع
 واحد **وقال** ابن عباس المراد ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى الكسوف ركعتين في كل ركعة ركوعات فالاول بجميع
 طرقة مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 كان لا يصلح للرجال ان يأتوا في الصلاة الا بالظلمة
 او صوت احد مع ما رواه الامام الشافعي وغيره ان عليا رضي الله
 عنه صلى لركعة ستة ركعات في اربع سجعات وخمس ركعات

وسجدتين

وسجدتين في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس ايضا كما ثبت
 عنه انه خر ما جرد الما بلغه ان امرأة من اهل واه النبي صلى الله
 عليه وسلم ماتت فقيل له في ذلك فقال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا رايتهم آية فاسجد واذا راي آية اعظم من ذهاب
 از واه النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل طلوع الشمس
 فاشترى عمر رضي الله عنه مخفف واشترى وما بعده مشدد ويصح حمل
 الثاني على من مؤثر فيه الايات ويعظم عنده الخوف من الله
 فيكون السجود قالوا الذي يجب على السائر مخفف حرها والاولي
 على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا من الرجل وبين الشرك
 والكفر ترك الصلاة **وفي** رواية البيهقي فتركها فقد كفر مع
 ما ورد في الاحاديث المصروفة بعدم كفره الكفر الذي يخرج به
 عن الاسلام فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى
 مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري وغيره ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن شهدا احدهما يهودي ولم يصل
 عليه ولم يغسلوا مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلى على شهدا احدهما كان الحديث الاول
 هو الثابت كان مخففا وان كان الحديث الثاني هو الثابت
 كان مشددا وان كان الحديثين ثابتين حلت الصلاة على انها على
 جماعة ما توابعوا بعد انقضاء الحرب او على الدعا فقط **فرجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان والتشديد هو صلاة الجنازة المعتادة من
 والتخفيف هو الدعا فقط **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعا
 اذا رايتهم الجنازة فمروا حتى تخلطكم او توضع **روى** في رواية
 البيهقي وان لم يكن احدكم شيئا معها **وروي** الثخايف ان
 النبي صلى الله عليه وسلم مرت به جنازة فقام لها فتىك انها جنازة يهودي

فقال الميت نفسا وفي رواية البيهقي انما قتلت للملك وغير ذلك
 من الاحاديث الامرة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك وحسب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجنائز ثم نزل القيام
 فلم يكن يقوم لها اذا راحها فان لم يثبت ان هذا اناسخ للاول
 فهو مخفف الاول مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك حديث الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على الجاشي
 وكبر اربعين **وروي** البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على
 فبر فكبيرا ربعا وغير ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمسين صلاة على بعض اصحابه وصلى
 على رضى الله عنه على سهل بن حنيف فكبى عليه ستا ثم التفت
 الى الناس وقال انه من اهل بدر **وروي** رواية البيهقي ان عليا
 صلى على ابي قتادة فكبى عليه سبعا وكان يدري **قال** العلماء
 واكثر الصحابة على التكبير اربعين فان لم يثبت نسخ ما زاد على الاربع
 والا فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عتبة بن عامر قال ثلاث
 سماعات كان صلى الله عليه وسلم ينهاها ان تصلى فيهن او يقرب
 فيهن موتانا فذكرها وجين تصليق الشمس للفردوس حتى
 تقرب مع حديث مسلم وغيره ايضا من دونه صلى الله عليه وسلم
 كثيرا من اصحابه لئلا يقتربوه او يصروا على ذلك ومع ما نقل عن
 عتبة انه قيل له انك من الليل فقال قد دفن ابو بكر بالليل
 فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى على جنازة فسلم تسليمه واحدة مع حديثه ايضا من
 عبد الله بن ابي روي انه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم
 من عينه ويأمره كالصلاة ذات الركوع والسجود والاول مخفف

والثاني

والثاني مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن ابي اسامة
 بن سهل انه كان اذا صلى على جنازة سلم تسليمها خفيفا مع حديثه
 ايضا ان ابن عمر كان اذا صلى على جنازة يسمع من يديه **فرجع**
 الامر الى تخفيف وتشدده كما في الميزان ويصح حمل الخبر على الاقوي
 من الناس وعدم الخبر على من اثنى به الخبر على ذلك الميت وعنه
 الحسنة والخوف فلم يستطع الجهر كما كان عليه السلف الصالح
 حتى ربما كان احدهم اذا صلى على جنازة لا يتدبر على الميت فيقول
 به في النفس **ومن ذلك** حديث سلم وغيره عن عائشة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن هب في المسجد فذكر بعض
 الناس ذلك قالت ما اسرع ما سى الناس **وروي** البيهقي ان
 ابا بكر وعمر صليا عليهما في المسجد مع حديث التومة عن ابي هريرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على جنازة في المسجد فلا
 شيء له قال صالح فكانت الجنازة توضع في المسجد فرايت ابا
 هريرة اذا لم يجد موضعا الا في المسجد انصرف ولم يصل عليها
 فالحديث الاول وما معه مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان ان لم يثبت نسخ لاحد الحكمين وسياتي توجيه
 ذلك في الجمع بين اقوال الداهب **ومن ذلك** حديث مسلم
 مرفوعا فانه اوجبت فلا تنكحين باكية قالوا وما الوجوب
 ما رسول الله قال اذا مات مع حديث البخاري عن اسرار
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فني جعفر وزيد بن جارية وعبد
 بن رواحة وعياة تذر فان وضع خبر مسلم وغيره ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قبره فبكى واكثر من حوله
 ومع حديث البيهقي ان عمر استقر نساء يملكين مع الجنائز
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهم يا عمر فان الذين
 باكية واحدة والنفس صابة والعهد قريب ومع الحديث

الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ان الله لا يعزب عنه شيء ولا
يخفى الغيب ولكن يعذب بهذا او اشار الى لسانه او ترجمه
فالمحدث الاول مستند وباباحة البكا الى الموت فقط والثاني
مخفف باباحة البكا قبل الموت ويعده **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وذلك حديث مسلم وغيره من ام عطية قالت نهيت عن اتباع
الخبائر ولم يفرع علينا مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم راي نسوة جلوسا يعظرون فقال انجلن فيمن
يجعل قلن لا قال فتدلين فيمن يدلي قلن لا قال فتفسلين فيمن
يعسل قلن لا قال فارجعن ما زوريات غير ما حورات **فجمع** حديثه
ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي فاطمة راجعة من تفرقة
لاهل بيت فقال لها والذي نفسي بيده لو بلغت معهم الكد ايعني
التبور وما رايته الجنة حتى يراها عبد ابيك تقول ام عطية ولم
ينم علينا فيه تحقيق وتعلم ما زوريات غير ما حورات وما بعده
فيه تشديد في النهي **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **فصل**
في امثلة مرتبة الميزان من الزكاة الى الصوم في ذلك
ما رواه البيهقي عن ابن عمر قال ليس في مال العبد ولا الكفاية
زكاة حتى يعتق مع قوله ايضا حين سئل عن مال الملوك زكاة
فقال في مال كل مسلم زكاة في ما بين خمسة فاربعا الحساب
اي في ما بين درهم خمسة فالاول مخفف والثاني شدد ويصح
حمل الاول على من كان عبدا لاهل الشجر والنجار الثاني من حيث
عمومه للعبد على من كان عبدا لاهل الكرم والسم من حيث
ان الزكاة متعلقة بغيره ذلك المال لا بالكلف مع ان الرقيق
عبد الله كما ان سيده عبد الله وكان سيده للعبد مستخلف
في مال الله كذلك العبد مستخلف في مال سيده الاصفه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **من ذلك** حديث ابي داود

والبيهقي

والبيهقي وعمرهما في الصدقات عن معاوية بن جندب ان رسول
صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن قال اخذ الحب من الحب
والثاة من الغنم والبعير من الابل والمقرة من البقر
مع حديث البيهقي عن طاووس قال قال معاوية بن جندب
ايتوني بحميص وليبرأ منكم مكان الصدقة **وفي رواية**
مكان الجزية فانما همون عليكم رخص للمهاجرين المدينة فالاول
مستند ولتقصيصه على آخر الواجب من عين كل جنس ولتقله في
بعض الاحاديث الى بدل معين في الخيرات والثاني مخفف
لاخذه عن النفس غير الجنس من المتقومات **فرجع** الامر الى
مرتبة الميزان ان لم يثبت نسخ لرواية الجزية مكان الصدقة
او تنحج لاحد الروايتين **وروي** البيهقي ايضا ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ثافة سنة في ابل الصدقة تغض
وقال فان الله صاحب هذه الثافة فقال يا رسول الله اني
ارجعها بيصرون من حواشي الصدقة قال نعم اذن مع رواية
انه راي في ابل الصدقة ثافة كوما نسا عنها فقال المصدق
اني اخذتها بابل فتك فنيه جواز اخذ القيمة في الزكوات
ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة **وفي**
رواية البيهقي وغيره مرفوعا ليس في الخيل والرقيق زكاة
الا زكاة الفطر في الرقيق مع حديث مسلم مرفوعا ما من
صاحب ذهب ولا فضة لا يبردي منها حقها الى ان قيل
يا رسول الله فالحيل قال الحيل ثلاثة هي لرجل ورجل اخر
ولرجل ستر فاما الذي هو له ستر فربطه في سبل الله
ثم لم ينس حقه في ظهوره ولا رقبته **وفي** رواية لابن عباس
حق الله في ظهورها وبطنها في عسرها ويسرها ومع حديث

البيهقي مرفوعا في الخيل السابعة في كل فرس دينار ومع رواية
 البيهقي عن عمرو بن الخطاب أنه ضرب على كل فرس دينار
 فالأول ومائة مخفف بالعقر عنها والثاني ومائة شدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الشريعة **ومن ذلك** حديث البيهقي
 عن أبي موسى ومعاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما بعثتهما
 إلى اليمن لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة النخيل
 والحنطة والزبيب والتمر مع حديث الشافعي ومالك عن ابن
 شهاب الزهري في الزيتون العشر موزن من عصر يفتونه
 يوم يصرو فيها سقت السماء والأفار وكان بعد العشر وفيها
 سقي مريشا الشافعي نصف العشر وفيه قال عمرو بن الخطاب إذا
 بلغ حصة أو سقي فيعصر ويوجد عشر زبينة فالأول مخفف
 والثاني شدد **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 حديث البيهقي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال العسل في كل عشرة أزقاق رقة **وفي رواية** له أن رجلا
 قال يا رسول الله أن لي خلا قال إذا العشر قال يا رسول الله
 أحمل لي جملته فما له مع ما رآه الشافعي ومالك أن رجلا
 جاء إلى عمر بن عبد العزيز فقال هل علي في العسل صدقة فقال
 لا ليس في الخيل ولا في العسل صدقة وفيه قال علي ومعاذ
 والحسن فالأول شدد والثاني ومائة مخفف أن لم يثبت
منه ومن ذلك رواية البيهقي عن عمرو بن عبد الله عنه
 ليس في شيء من الخضراوات صدقة وإنما كملها صدقة
 وفيه قال عطاء مع حديث مسلم وغيره فيما سقت السماء واليون
 أركان عشر يا أي ييسق من السحاب العشر رفع كل نبات
 فالأول مخفف والثاني شدد **فرجع** الأمر إلى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** رواية مالك والشافعي والبيهقي عن

عن عمرو بن الخطاب ليس في الخيل زكاة مع رواية البيهقي عن عمرو
 أنه كتب إلى أبي أبي موسى الأسدي أن تمر من قبلك من نساء
 المسلمين أن يصدقن حليهن **قال** عبد الله بن مسعود إذا بلغ
 ذلك ما بقي درهم فالأول مخفف والثاني شدد **فرجع** الأمر
 إلى مرتبتي الميزان ويصح حل الأول على حالي المرأة الفقيرة عرفا
 والثاني على أهل الثروة والفقير **ومن ذلك** رواية البيهقي
 عن ابن عمر وغيره أنهم كانوا يقولون من أسلف ما لا فعلية
 زكاة في كل علم فإذا كان في يد ثقة **وفي رواية** عن ابن عمر
 وعثمان بن مسعود كان من دين في يد ثقة فهو بمنزلة ما في أيديكم
 وما كان من دين ظنون فلا زكاة فيه حتى يفيض مع قول
 عطاء وغيره ليس عليك في دينك زكاة وإن كان في يد ملأ
 وفيه قال ابن عمر وعائشة وعكرمة فالأول شدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري
 وغيره عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة
 رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير **وفي رواية** صاعا
 من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط
 أو صاعا من زبيب مع حديث البيهقي وابن مردودان صح
 أو صاعا من دقيق فالأول شدد من حيث تقين أخراجه الحب
 والثاني مخفف كما شري **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا أأطعت المرأة من بيت زوجها غير
 مفتدة قلها أجربها وله مثله **وفي رواية** للبخاري مثل ذلك
 بما أكتب ولها ما انتفعت لا ينقص بعضها أجرب شيئا
 مع رواية البيهقي عن أبي هريرة أنه سئل عن المرأة تنصدق
 من بيت زوجها قال لا الأمن قوتها والأجرب بينهما ولا لجلها

ان تصدق من مال زوجها الا باذنه وغير ذلك من الانوار والاول
 مخفف على المرأة والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
 ورجع حل الاول على زوجة الرجل الكرم الراضي بذلك وحل الثاني
 على زوجة البخيل **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره لا تسالوا الناس
 شيئا فمن سأل الناس لمواالهم تكثروا ثانيا سأل جرافلي مستقل
 منه اذ ليكثر مع حديث البيهقي وغيره عن الناس رضى الله
 عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم اسال يا رسول الله قال لاولين
 كنت سائلا ولا بد فاسال الصالحين **وفي** رواية السائل كدوح
 وفي رواية نحو شفي وجه صاحبه يوم القيامة فمن شأ أتفق علي
 وجهه ومن شأ **نولك** الا ان يسال الرجل في امر لا يجد منه
 ثبدا وذا سلطان وفي حديث البيهقي ايضا ما العطل بانصل
 من الاخذ اذا كان محتاجا فالاول فيه تشدد بدواما مقابله
 فيه تخفيف كما ترى **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **فصل**
 فيما يدل لمرتبتي الميزان من الصيام الى الحج **فمن ذلك** ما رواه
 مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتيتنا
 فيقول هل عندكم من غدا فاقول لا فيقول اني صائم وفي رواية
 فيقول اذا اصوم مع رواية الشافعي والبيهقي عن حذيفة
 رضي الله عنه انه كان اذا ابداه الصوم بعد ما زالت الشمس
 صام ومع قوله ابن مسعود احكم بالخيار ما لم ياكل او يشرب
 قال اول مشددا ثم اطا النية قبل الزوال والثاني مخفف
 يجعل النية قبل الزوال وبعده الى قريب الغروب **ودليل**
 من اوجب نية النية قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت
 الصيام قبل الغروب فلا صيام له **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة انها سالت عن صوم
 اليوم الذي يشك فيه فقالت لان اصوم يوما من شعبان

احب الي

احب الي من افطر يوما في رمضان مع حديث البيهقي عن ابي
 هريرة مرفوعا اذا مضى النصف من شعبان فلا تصوما
 فامسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية اذا انتصف
 شعبان فلا تصوموا وفي رواية للبيهقي عن ابي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجعل شهر رمضان يصوم
 يوم او يومين الا رجلا كان يصوم صيا فباتي على صيامه ومع قول
 ابي هريرة من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي ابا الناس
 صلى الله عليه وسلم قال لا تخفف في الصيام من شعبان والثاني
 مشد في منع صيامه وسياتي توجيه مسأله الاجمة في الجمع بين
 اقوالهم **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
 الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصوم شعبا في رمضان من جماع غير اخلام فيذكره الغفر فيقتسل
 ويصوم مع قوله ابي هريرة في رواية البيهقي من صام شعبا
 افطر ذلك اليوم فان لم يبيت فسخ قوله ابي هريرة والافلا
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث ابي داود
 والبيهقي مرفوعا من ذرعه القوي وهو صليح فليس عليه قضا
 وان استقفا فليقتض مع رواية البيهقي عن ابي الدرداء
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاد فافطر ومع روايته ايضا
 مرفوعا لا يفطر من قاد ولا من احتل فالروايات ما بين
 مخفف ومشدد ومفصل **فرجع** الى مرتبتي الميزان كما ترى
ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا ليس من البر الصيام
 في السفر مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صام في السفر والكرا تد يد ومع رواية مسلم عن ابي سعيد
 الخدري قال كنا نفزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 رمضان فمنا العيام ومنا المفطر فلا يجد الصائم على الفطر

في نسخة
وهو نسخة
من نسخة
من نسخة

ولا العطر على له لم يورد ان من وجد قوة فصام فان ذلك
وكان ان من مالك يترك للسائل ان افطرت فرخصة الله
وان صمت فهو افضل فالاول مخفف والثاني شدد ولو في احد
شقي حديث التفضيل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك حديث البيهقي عن حسين بن الحارث المديني قال سمعت
خطيب مكة يقول عهد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان تمسك الدروية فان لم ندره وشهد شاهدك نسكنك بشهادتها
قال ان فيكم من هو اعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا يعني الامر
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو ما شهد به الى رجل **قال**
البيهقي هو ابن عمر مع حديث البيهقي ان عمر بن الخطاب والبل
بن عازب قبل اشهاد رجل واحد في هلال رمضان وامر الناس
بصيامه فالاول شدد من حيث اشتراط العدد في السهود
مخفف من حيث الصوم والثاني بالعكس **فرجع** الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن عايشة
مرفوعا من مات وعليه صيام صام عنه ولله مع رواية
البيهقي عن عايشة وابن عباس لا يصوم احد عن احد وفي رواية
عن عايشة لا تصوموا عن موتاكم واطعموا عنهم فالاول مخفف
بالصوم والثاني شدد وما لا طعام ويصح ان يكون الامر بالعكس
في حق اهل الرفاهية والغنا فان الاطعام عند همهم
من الصوم **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
رواية البيهقي عن عايشة وابي عبيدة بن الجراح انها كانا
يقولان من كان عليه نكاح رمضان فان شاقضاه ففرقا
وان شابتنا بما مع حديث البيهقي عن ابي هريرة مرفوعا
من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يفطر وبذلك قال
علي وابن عمر رضي الله عنهما فالاول مخفف والثاني شدد

فرجع

90

فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي
عن عمر بن عبد الله بن ابي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يكحل بالامد وهو صائم وكان يقول عليكم بالامد فانه
يجلو البصر ويبين الشعر مع حديث البخاري في تاريخه
والبيهقي عن ابي النعمان الانصاري قال حدثني ابي عن جدي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكحل بالانهار وانت
صائم الكحل لئلا والاخذ يجلو البصر ويبين الشعر فالاول
مخفف من حيث الاحتمال في الصوم والثاني شدد **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر وهو صائم مع حديث
ايضا مرفوعا انظر الحاج والجمع فالاول مخفف والثاني شدد
ان لم تثبت نحوه وسياق توجيه ذلك في الجمع بين اقوال
ائمة المذهب **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث مسلم وغيره عن عايشة انها قدمت الي رسول الله صلى
الله عليه وسلم حيا فاكلت وقال قد كنت اصمت صائما
مع حديث عايشة انها قالت افهوي النياحيس وقد اصمت
صائما فقال صلى الله عليه وسلم قربييه واقضي يوما مكانه
وان ثبت امره لها بالقضا كان الاول مخففا والثاني شددا
فاحتمل النذب لا الوجوب وعكسه وعليه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي عن عايشة وابن عباس
وعنه لا اعتكاف الا بصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر
مرفوعا ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه فالاول
شدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
فصل في امثلة مرتبة الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيع
من ذلك حديث مسلم وغيره في حديث الاسلام ان جبريل

عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد ان
لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان تعيم الصلاة وتؤتي الزكاة
وتح البيت وتعتق وتغنل من الخبايا وتم الوضوء وتصوم رمضان
الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله
ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال الحج
عن ابيك واعتمر **وكان** عبد الله بن عون يقول رأتوا الحج
والعمرة لله فهي راجية كالحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعا
الحج بها دو العمرة تطوع وحديث عن جابر قال قلت يا رسول
الله العمرة واجبة وزيفتها كبريضة الحج قال لا وان تعتمر
خير لك **وكان** الشعبي يترأوا الحج والعمرة لله اي برجع
العمرة ويتول هو تطوع فالاول مشدد في العمرة والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث سلمة بن اسلم
بنت ابي بكر انها كانت تلبس العصفرات المسبقات وهي
محرمة لبس فيها زعفران ورواية البيهقي ان عاتبة كانت
تلبس الشياح الموردة بالعصفر المخفف وهي محرمة مع رواية
ابي داود وغيره ان امرأه طالت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بتوب مسبح بعصفر فقالت يا رسول الله اني اريد الحج فاحرم
في هذا فقال لك غيره فقالت لا قال فاحرم في فيه فالاول
مخفف والثاني مشدد وفي احد شقي التوفيل **فرجع** الامر الى
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث سلمة مرفوعا بما صبر
قد قضيت عنه حجة ما دام صغيرا فاذا بلغ فعليه حجة اخرى
مع قول بعض الصحابة ان كان قوله عن توقيف انه لا يلزم حجة
اخرى بعد البلوغ فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان **فصل** في امثلة مرتبتي الميزان
من كتاب البيع الى الجراح **ومن ذلك** حديث سلمة وغيره

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفى عن بيع الغرر وعن بيع الحصاة
مع رواية البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى
شيئا لم يره فهو بالخيار ان شاأ حذره وان شأ تركه **قال** ابن سيرين
ان كان علي ما وصفه له فقد لزمه فالاول مشدد ومن حيث
شموله للملزمه والثاني ان صح الحديث فيه تخفيف **فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الثخين مرفوعا
المشايعة ان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا
بيع الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يتفرقا او يكون بيعهما من خيار
مع قول عمر بن الخطاب عن البيهقي صفقة او خيار فالاول مخفف
لان فيه التحريم بعد العقد وقبل التفرق واثر عمر مشدد
ان صح لانه لم يجعل لهما بعد الصفقة خيار **فرجع** الامر الى
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث سلمة وغيره ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نفى عن بيع الغرر مع رواية البيهقي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اجاز بيع القمح في سبيله اذا ابيض فالاول
مشدد وفي عدم صحته كلامه في غرر والثاني مخفف ان صح ويكون
خاصا استخرج من علم **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد بن ابي
وقاص انه باع حايطة له فاصابت مشتمية فاجبة فاخذ الثمن
منه مع حديث الثخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ارايت اذا منع الثمرة فبيع ياخذكم مال احببه ومع حديث
البيهقي عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بيعت
من اخل ثرا فاصابت جايحة فلا يعمل لك ان تأخذ منه شيئا
ثم تأخذ ما اخل بغير حق ومع حديث مسلم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوارح فالاول مشدد ان كان سعد
بلغه فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف

فرج الامرالى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشراء مع حواشي
 النجاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع جملانا شثن
 عليه صاحبه طائفة الى اهل طائفة الرجل الى اهل الله الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فنقده عنه ثم انصرف ببعض طرق حديث
 النجاري يقول علي ان ذلك كان تفضلا وتكرما وسعدا بعد
 البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان حلت الحديث
 الاول على ان الشراء كان في صلب العتق كان مخففا ولا فهو
 مشدد **فرج** الامرالى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
 الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب
 ومصر البقي وطوان الكاهن مع حديث البيهقي عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب الاكلب الصيد وفي رواية
 الاكلب شاريا فالاول مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نهى عن ثمن السور وفي رواية نهى عن ثمن الكسر
 مع قول عطاء ان كان يلفه في شئ عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس
 بثمن السور فالاول مشدد والثاني مخفف سواء كان الاول
 على التحريم او كراهة التنزيه **فرج** الامرالى مرتبتي الميزان
ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عباس وغيره انه كره بيع
 المصحف وان جعل للتجارة مع رواية عن الحسن والشعبي
 انهما كانا لا يريان في ذلك بأسا فالاول مشدد وتعظيما لكلام الله
 تعالى والثاني مخفف طلبا للوصول الى الاستفاعة به بتلاوة امر
 غيرهما من القرات **فرج** الامرالى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 حديث أبي داود والبيهقي ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال يا رسول الله سفلنا فقال ان الله تعالى يخفف

ويرفع

ويرفع طي لارجوان التي الله تعالى وليس لحد عذي مطلق
 وفي رواية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو المسير
 النابض الباسط الرازق مع رواية مالك والشافعي من ابن
 عمر رضي الله عنه انه راي عمر بن الخطاب قال اول مخفف والثاني
 مشدد وان لم يكن عمر فعل ذلك من قبل نفسه فقد طعن طريق
 انه رجع عن التسعير وقال انما قصدت بذلك الخير للمسلمين
فرج الامرالى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي
 من نوعا لا يعلق الرهن بالرهن من صاحبه الذي رهنه له
 عنه وعليه عزيمة ويحس لا يعلق الرهن اي لا يبيع صاحبه الرهن
 من مبايعة الرهن اي ان اوفى الى كذا او كذا فهو لك والمدا
 بقية زيادته وبغيره هلاكه او ينقصه مع حديثه ايضا
 مرفوعا الرهن بما فيه اي فاذا رهن شخص فبما مثله يبيع
 في يده ذهب حق الرهن فالاول مشدد وفي الخمان والثاني
 مخفف لعدم الضمان **فرج** الامرالى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حولا فلان
 في دين كان عليه مع حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال في رجل اصيب في ثمار ابتاعها فكثر دينه بعد قوا
 عليه فبعضد فوا عليه فلم يبلغ ذلك وفادينه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك فالاول
 مشدد ولولا مخالفة الاجماع والثاني مخفف **فرج** الامرالى
 مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن ابن عمر قال
 عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال وانا ابن اربعة
 عشرة سنة فلم يجزني فلما كان يوم الخندق وانا ابن خمسة عشر
 سنة اهازي مع ما رواه محمد بن القاسم من نوعا رجع القلم
 عن ثلاثة من القلام حتى يجزى فان لم يجز لم يكون ابن ثمان

عشر سنة فالاول شد ود الثاني تخفف ان صح الحديث فقد
 قيل انه موضوع **ورجع** الاسرائي مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 حديث البيهقي مرفوعا لاجور المرأة عطية في مالها اذا اسلك
 زوجها عصمتها وفي رواية اذا اسلك الرجل المرأة لم يحز عطيتها
 الا باذنه وفي رواية اي دارود والحاكم مرفوعا لاجور المرأة عطية
 الا باذن زوجها مع الاجماع على جواز تصرف المرأة في مالها بغير
 اذن زوجها فالاول شد وان صح والاجماع تخفف **ورجع** الامر
 بتقد برجة الحديث الاول الي مرتبة التشديد والاجماع الي مرتبة
 التخفيف **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعا سئل النبي
 صلى الله عليه وسلم انك اشد علي ما لي فليست مع رواية البيهقي عن عثمان
 بن عفان انه قال ليس علي مال امرئ مسلم تواضعي خواله بتقدير
 صحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد احتج محمد بن
 الحسن بن عثمان قال في الخوالة او الكفالة يرجع صاحبها ان
 لا توفي علي مال امرئ مسلم فبتقدير شوت هذا عن عثمان فلا حاجة
 فيه لانه لا يدرك اقال ذلك في الخوالة او الكفالة فان صح ذلك
 عن عثمان **ورجع** الاسرائي مرتبتي الميزان تخفيفا وتشديدا
 لحديث الشيخين لا يري الرجوع على المحيل ومتابله يري الرجوع
 على المحيل **ومن ذلك** حديث الحاكم والبيهقي مرفوعا علي اليد
 ما اخذته حتى تودي به **وروي** البيهقي ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم استفا من حنظلة بن امية لدرعها قال اغضب
 يا محمد فقال بل عارية فتخونته حتى تودي بها اليك فلا اراد ردها
 اليه فتد منها درع فقال صلى الله عليه وسلم لصفوان ان شئت
 غيرناها لك فقال يا رسول الله ان في قلبي اليوم من الايمان
 ما لم يكن يوم اعدتك انتهى **وكار** ابن عباس رضي عن العارية وكل
 ابو هريرة كان يقيم من استفا ربيع فخطب عنه وغير ذلك

من الآثار

من الآثار مع اثر البيهقي من شريح القاضي انه كان يقول ليس
 على المستع غير الغل ضمان فالاول شد وفي الصان والثاني
 تخفف فيه **ورجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
 البخاري عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة
 في كل ما لم يقع فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة
 مع حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال الجار احق بسفقه **قال** الاصمعي والسقي اللزيق ومع
 حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جارا للدار
 احق بالدار من غيره فالاول شد والثاني تخفف بحمل الشفعة
 للجار وسياق توجيهه في الجمع بين اقوال العلماء **ورجع** الامر
 الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وقال انه منكر
 لشفعة ليهودي ولا نصراني مع ما رواه البيهقي عن ابياس
 بن معدية انه قال قال صلى الله عليه وسلم في الاول شد وان صح الحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ومتابله تخفف **ورجع** الامر الي
 مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا وقال
 انه منكر لشفعة الخليل ولا صغير ولا شريك علي شريك
 اذا سبقه بالسرا مع رواية ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه
 منكر الصبي على شفخته حتى يدرك فافادرك فان شاء
 اخذ وان شاكرك فالاول شد والثاني تخفف بالنسبة
 الي الصبي ان صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ورجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم مرفوعا
 الشفعة في كل شريك ربعة او حايط لا يصلح ان يبيع حتى يوزن
 شريكه فان باع فهو احق به حتى يرد به مع رواية البيهقي
 ورواها الشريك شفع فالشفعة في كل شئ مع رواية
 ايضا مرفوعا الشفعة في الصبي وفي كل شئ فالاول شد



في انه لا شفعة في الحيوان والثاني مخفف ان صح الخبر بان الشفعة
في الحيوان وفي كل شيء **رجع الامر الى مرتبة الميزان**
ذلك ما رواه البيهقي عن شريح انه قال الشفعة على قدر الانصاف
مع ما رواه الفقه الا الذين ينتهي قولهم في المدينة انهم كانوا
يتولون في الرجل له شركا في داره يبيع له الشركاء كالشفعة
الارجل واحد اراد ان ياخذ بقدر حقه من الشفعة فقالوا
ليس له ذلك اما ان ياخذها جميعا وليا ان يتركها جميعا فالاول
مخفف والثاني مشدد والثالث ان ياخذ الكل او يترك الكل **رجع**
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله
عن شريح القاضي انه كان يضمن الاجراء ضمن قطار اعتدق
بيته فقال تصني وقد احترق بيتي فقال شريح ارايت لو
احترق بيتي هل كنت تترك له اجر كاي المال الذي لك عليه
من جهة معاه له او غيرها وما رواه البيهقي عن علي بن ابي حمزة
انه كان يضمن النصارى والصباغ ويقول لا يبيع للناس الا ذلك
مع رواية البيهقي عن علي بن وجيه اخبر عن عطاء انها كانا لا
يضمنان صانعا ولا اجيرا فالاول مشدد والثاني مخفف
رجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي
عن عمر بن الخطاب انه بعث الى اسرة في ناقة يدعونها الى محلة
فخرجت قالت ما في يطنها ناقة في بعض الصحابة انه لا ضمان
على عمر وقالوا انما انت مودب مع ما افتاه علي بن ابي طالب
بن القيان فالاول مخفف والثاني مشدد ينتهي الامام في
الحديث والعلم في التاويل **رجع الامر الى مرتبة الميزان**
وفصل بعضهم في ذلك بين ان يكون التأويل بقدر واحد
له الشريعة او مع زيادة على ذلك فعليه في النهاية الضمان دون
الاصل لان ذلك حدثا في الشريعة لا ضمان فيه ومن ذلك

حديث الحارثي مرفوعا الحق ما حدثني عليه اجلا كتاب الله مع
حديث البيهقي عن عبادة بن الصامت عجلت رحلا القرات
فاهدي التي تومأ تذكرت ذلك ارسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال ان كنت تحب ان تطوق بطوق من قارنا قلوبها وفي
رواية انه صلى الله عليه وسلم قال له جرة تغلد بها بين كتفك
وقال تغلقها فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح في الاول
علي بن به خصاصة والثاني على اصحاب الثروة وعدم الحاجة الي
مثل ذلك فعليه للعبادة على الاجر الذي يولي ولا فيه من حرم
المروءة **رجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك** حديث
البيهقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كس الحجام
والغضاب والمايغ مع روايته ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اعطى الحجام اجرة ولو علم خبيثا لم يعطه فالاول
مشدد والثاني مخفف يحمل النهي للتنبيه **رجع الامر الى مرتبة**
الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن قطع السد وقال من قطع سدرة صوت
باسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيره انهم كانوا
يقطعون السد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا ينكر عليهم ومع حديث البيهقي وغيره في الميت اغسلوه
بماء وسدر ولو كان قطع السد مستحباً عنه لذاته لم يامروا
صلى الله عليه وسلم بفعل الميت به فالاول مشدد وان صح والثاني
مخفف **رجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك**
حديث البيهقي مرفوعا لا يمرر ولا ضار مع حديث البيهقي
ايضا من سله جاره ان يفر خشبة في جداره فالاول مخفف
والثاني مشدد على اجبا الجار على تمكين جاره من وضع خشبة
في جداره مع ان مشركه الالة عليا ن قواعد الشريعة

تشهد بان كل مسلم احمق بما له **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
قال الامم الثاني ولعجب ان قضى عمر رضي الله عنه في امرأة
المنقود من بعض هذه الوجوه التي يمنع فيها الضرر بالمرأة
اذا كان الضرر عليها ايمن من صبرها الى بيان موته كما قضى
به الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقال انها امرأة امتك
فلتصبر لا تنكح حتى ينتهي يقين موت زوجها **فرجع** الامر
في هذه المسألة كذلك الى تخفيف بالتزويج وتشديد بالصبر
التي تبين موته كما في مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
اللقطة الذي رواه البيهقي عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى بانها تعرف سنة مع حديثه ايضا انها تعرف وقتا واحدا
تمت ياكلها او ينتفع بها فالاول شد حوائثي تخفف ان لم يصح
وجود الاضطرار للواحد واستدلوا الثاني بان عليا رضي الله عنه
وجد دينار فاق به فاطمة فقوضت ذلك على رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال هو رزق ساقه الله اليكم فاشترى به عليا لحما
وذهبنا وطبخوا واكلوا فان هذا يدل على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان عليا انتقل الدينار قبل التعريف في الوقت او انه
عرفه في ذلك الوقت فقط وراي ذلك كافيا في التعريف **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي مرفوعا عن
توريب ذي الارحام مع حد بيته كالحكم من عدم توريبهم
فالاول تخفف على ذوي الارحام شد وعلى غيبة الورثة
والثاني عكسه ولكل من الحديث قصة طويلة تركها ذكرها
اختصارا **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
البيهقي ومثله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يذرا في
احب اليك ما احب لنفسك لا تلبس ما لا يتبع مع حديثه كالنجاري
انا وكافر البيهقي في الجنة كها تين واشار بالسبابة والتي يليها

فالاول

فالاول شد ويشير الى ان الاول بالضعيف ترك الرواية على مال
البيهقي والثاني تخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
ما رواه البيهقي عن الامام ابي بكر رضي الله عنه من انه لا ضمان
على وبيع مع ما رواه عمر انه ضمن الوديع فالاول تخفف والثاني
شد وان ثبت انه ضمنه من غير شريطة **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعا صدقة تؤخذ من
اغنياءهم تترد على فقراءهم مع حديث البيهقي ان صح رفعه
بعد ثوابا على اهل الايمان فالاول شد وبصرفه الى المسلمين
نقط والثاني تخفف ان لم يحمل على صدقة التطوع **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي ومثله
مرفوعا وموقوف لا يكاح الا بولي معها رواه البيهقي ايضا
موقوف ومرفوعا **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
في نفسه الحديث وفي رواية الثابت بدل الامم فالاول شد
والثاني تخفف لانه صلى الله عليه وسلم شارك بين الامم والولي
ثم تدوم بقوله احمق وقد صح العقد منه فوجب ان يصح منها
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي
مرفوعا عن ابن عمر رضي الله عنهما في رجل يخطب المرأة
لزوجها فقال ذلك السفاح مع ما عليه الجمهور من الصحة
اذ لم يشترط ذلك في العقد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما سماه محملا دل على صحة النكاح لان المحلل هو الميث للحل
فلو كان فاسدا لما سماه محملا **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
تخفيف وتشديد ويصح حمل الاول على ذوي المروءة من العلم
والاكابر والثاني على غيرهم كما حاد العلوي **ومن ذلك** حديث
مسلم وغيره لا بدوي ولا صفر ولا طاعة مع حديث البيهقي ومثله
فمن المجذوم نزلت من الاسد فالاول شد والثاني تخفف

ويصح من الثاني على ضعف الحال في الايمان واليقين والاول على من
 كان كاملا في ذلك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 حديث الشيخين عن جابر قال كنا نقول والقول بالزل زاد
 البيهقي يبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا عنه
 مع ما رواه البيهقي عن عمرو بن دينار وغيرهما من النسخ **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان تخفيفا وتشديدا وكذلك القول في رواية البيهقي
 القطعة بين الكرة والامة وهو انه صلى الله عليه وسلم بقى عن الغزل
 عن الحرة الا اذا بها بخلاف الامة وهو يرجع الى تخفيف وتشديد
ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قضى في رجل تزوج امرأة فماتت ولم يدخل بها ولم يفرص لها بان لها
 الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث مع حديثه من ابن عمر
 انه قضى ان الصداق لها فالاول مسترد ويجعل الصداق على الزوج
 والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
 البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عليا ان يدخل على فاطمة
 حين تفرجه الا بعد ان يعطيه شيئا من صداقها وانه اعطاها
 رعة الخطبة قبل دخوله بها **وكان** ابن عباس يقول اذا نكح الرجل
 المرأة فسمى لها صداقا فادان يدخل عليها فيلقاها ردا وخاتما
 ان كان معه مع حديث البيهقي ان رجلا تزوج امرأة على عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم فمضى بها صلى الله عليه وسلم اليه من قبل
 ان يتنقدها شيئا وفي رواية انه كان معسرا فلما ابصر ما في
 البها شيئا فالاول مسترد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** ما رواه الامام مالك والامام الشافعي ان الامام
 عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها الرجل اذا ارثت الميراث
 فتدريج الصداق مع قول ابن عباس ان عليه نصف الصداق
 وليس لها الثلثين ذلك اي لان لم يثبت انه مسرور وقضى بذلك شيخ

لكنه

لكنه خفف الزوج بانه انه لم يتزوجها وقال له لك نصف الصداق
 فالاول مسترد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بقى عن النبي وفي رواية للبيهقي بقى عن النبي الفلان مع حديث
 البيهقي انه صلى الله عليه وسلم تزوج بعض نسائه فنشئ عليه المهر
 ثم قال بخفض صوت من شافليتهب فالاول مسترد والثاني
 مخفف ان صح الخبر **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 ما رواه البيهقي عن علي بن ابي طالب قال اطلق المفقود **وكان**
 سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار يقولان اذا طلق رجل طلاقه
 وان قتل مسلما قبل ان يفرصها مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان
 انه قال ليس للميت ميراث ولا للسكران طلاق فالاول مسترد والثاني
 مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه
 البيهقي وغيره ان عثمان بن عفان رضي الله عنه ورث من
 طلق في مرض الموت طلاقا فاستنونا مع ما رواه البيهقي عن ابن
 الزبير انه افتى بعدم ارثها فالاول مخفف والثاني مسترد **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه الشافعي والبيهقي
 عن علي رضي الله عنه انه قال امرأة المفقود لا تتزوج فاذا قدم
 وقد تزوجت فهي امراته ان شأ طلق وان شأ أسك مع ما رواه
 مالك والثوري والبيهقي من غير من الخطاب انه قال ايها المرأة
 فقدت زوجك لم تدلين بموت فاني انتظر اربع سنين
 ثم تنتظر اربعة اشهر وعشرين يوما فخلويه قضى عثمان بن عفان
 بعد عمر فالاول مسترد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** ما رواه مالك والثوري وسليمان بن عيسى
 كان فيما اتزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من
 ثم نسخن بحسن مولودات يحرم من مع ما رواه البيهقي عن علي بن الزبير

واين سمعوا وابن عمر انهم كانوا يقولون يحرم من الرضاة قليلا
وكثيره فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **فصل** في بيان امثلة مرتبة الميزان من كتاب الجراح
الى اهل ابواب الفقه **من ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لا يقتل
مسلم بكافر وفي رواية بمسك مع حديث البيهقي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بمعا هذا وقال انا اكرم من وثني بدمته
ان صحيح الحديث والاثار من الصحابة في ذلك فالاول مخفف
والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث البيهقي مرفوعا من قتل عبده قتلناه ومن جرحه جرحناه
ومن حضاة خصينا مع حديثه ايضا مرفوعا لا يقاتل عموك من
ماله ولا ولد من والده **وقال** ابو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم
بعبده ولكن يضرب ويطال حبسه ويحرم منه ان صح
الحديث والاثار فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشخير وغيرهما ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت بطنها
بغرة عبد امانة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبد امانة او فرس
او بقل ومع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
في جنين المرأة بماية شاة وفي رواية بماية عشرين شاة
فالاول والثالث برواية مشدداً وان من حيث المصروف قد يكون
الشاة ٤ على قيمة من العبد او الامة والثاني ان صح مخفف
من حيث التخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
ما رواه الشافعي والبيهقي عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه
انه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة مع ما نقله عن عثمان بن
عثمان انه عاب علي من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني

مخفف

مخفف **ويروى** قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا اقالوها عصفوا سي دماهم واموالهم
الا بحق الاسلام وحسابهم على الله **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدله دينه
فاقتلوه يعني في الحال ومع حديثه عن علي رضي الله عنه انه
يستتاب ثلاث مرات فان لم يقب قتل ومع حديث مالك
والشافعي والبيهقي عن عمر انه قال يحبس ثلاثة ايام ثم يستتاب
فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البخاري والبيهقي في حديث طويل مرفوعا منه
انه لا حد الا في ذنوب صريح بين مع ما رواه البيهقي وغيره عن عمر
انه كان يضرب الحد في التقدير فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي
ان رجلا قال يا رسول الله ما نذري في حريصة الجبل قال هي ومثله
في النكال قال يا رسول الله فكيف تنزي في الثمر الملق قال هو
ومثله معه والنكال مع حديث الشافعي ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قضى في ناقة الكرابن عازبا ان على اهل الاموال حفظها
بالنهار وما افسدت الواشي بالليل ممنوعا من على اهلها
قال الشافعي وانما يضمنون ذلك بالقيمة لا بقتل ولا
بقتل قول المدعي في القيمة لنزول النبي صلى الله عليه وسلم
البينة على الدعي واليمين على المدعي عليه فالاول يقتضي
تضعيف الغرامة والثاني يقتضي عدم تضعيفها وان عقوبة
السارق انما هي في الابدان لا في الاموال **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ليس على الخنثى ولا على المنهون ولا على الخاين
قطع مع روايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع الخنزيرة

التي كانت تستعمل الحلي والمناج على السنة الثامن ثم تجده في الاول
 مخفف والثاني مشددان ثبت ان الحزومية قطعت بسبب
 الخيانة او قد يكون انها انما قطعت بسبب السرقة في وقت
 اخر **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي
 وغيره مرفوعا انهم عن قليل ما اشكروا كثيره وفي رواية ما اشكروا
 كثيره فقليله حرام مع حديث البيهقي مرفوعا اشكروا ولا تشكروا
 فالاول مشدد والثاني مخففان صحيحان لان علماء الحديث عندهم قال
 بذلك الاسكندر **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 ما رواه البيهقي عن ابي بكر الصديق قال لا ارسل من يدعي ابي سفيان
 امرا على الغزاة انه قال لا يستجدان يوما زعموا انهم حبسوا
 انفسهم في الصومع لله تعالى فذرههم وما زعموا انهم حبسوا
 نفوسهم وفي رواية فانكروهم وما حبسوا انفسهم مع ما
 رواه البيهقي ايضا عنه ان الصحابة قتلوا شيئا فذبحوه في السن
 لا يستطيع قتل الاعم اخبروا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم ينكره فالاول مخفف على الرهبان والثاني مشدد عليهم
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث ما رواه
 البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول ايام التضيعة يوم
 العيد ويومان بعده مع ما قاله ابن عباس التضيعة ثلاثة
 ايام بعد يوم العيد ومع ما رواه البيهقي مرفوعا الضحايا
 الى اخر الشهر لمن اراد ان يستأني ذلك فالاول مشدد
 وسابله مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 حديث البيهقي مرفوعا نذج عن الغلام شاتان مكافيتان
 ومن الجارية شاة لا يضركم ذكرانا كن ام انا نأمع حديث
 ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن كيشا
 وعن الحسن كيشا فالاول مشدد في عقيقة الغلام والثاني

مخفف فيه

مخفف فيه **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** ما رواه
 البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من الاذيب
 مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال في الاربع لا اكلها
 ولا اهرمها فالاول مخفف والثاني فيه نوع تشديد **فرجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **وكذلك** الحكم فيما ورد في الضيع
 والتعلب والتنفذ والخيل والمواولة **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان الصب اكل على ما يده
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر
 اليهم وهو ياكلون مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم
 نهى عن اكل الضب فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى
 مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ايضا ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب المحجام وفي رواية نهى عن ثمن
 الدم مع حديث الشيخين ايضا احبب وامر المحجام بضاعين من
 طعام فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ان كان في شئ من اذيتك خير ففي شرطة المحجام او
 شرطة غسل اوله عنه بنات توافق الداء وما احب ان الكسوي
 مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوي اسعد
 بن زرارة من الشوكه والكسوي ابن عمر من اللوقه وكوي بابه
 فالاول كالشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سئل عن قارة وقعت في بطن فقال القوها وما
 حولها وكلوا باقيها فقبل يا رسول الله انما ليت ان كان السن
 ما يعضا قال استغوا به ولا تأكلوه مع حديث البخاري والحاكم
 مرفوعا ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير

تقبل يا رسول الله أو أبيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفرة ويد
بها الخلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام فالأول مخفف
والثاني مشدد ويصح حمل الأول بطلى أهل الخاصة والثاني على
أهل العامة والثالثة والثالثة **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
الحلف بغير الله وقال لا تحلفوا بأبائكم مع حديث الحاكم وغيره
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل يابيه على الصلاة
وعنده أفك وأبيه أن صدق فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي
عن عمر بن الخطاب أنه كان يقبل شهادته القاذفة إذا تاب
مع ما رواه أيضا عن القاضي شريح وغيره أنهم كانوا يقولون
لا يجوز شهادته القاذفة أبدا أو توثيقه فيما يكره ويمن ربه
فالأول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد أنه قال لا يجوز شهادته
العبيد لقوله تعالى واستشهدوا شهودا من رجالكم مع ما رواه
عن أنس وابن سيرين وشريح وغيرهم أن شهادته القاذفة جائزة
وقالوا كلهم عبيد وأما فالأول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الأمر
إلى مرتبتي الميزان **وكذلك** الحكم في شهادة الصبيان فقد
منعه ابن عباس وحوزها ابن الزبير فيما بينهما من الجراح
ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان لا يحلف مع البيعة ويقول للخصم شاهداك أو يمينه
مع ما رواه الكافي والبيهقي أن عليا رضي الله عنه كان يري
الحلف مع البيعة وفيه قال شريح وغيره فالأول مخفف والثاني
مشدد لا سيما أن قامت البيعة على يمين أو غائب أو طفل
أو مجنون **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث

الشيخين

الشيخين وغيرهما فروعا إنما الولاء لمن أعتق قال الحسن فمن
وجد لقيطاً مذبذباً قال لقتله لم يثبت له عليه ولا وصية
للمسلمين وعليهم حريرة وليس له لقيطاً مني إلا الأجر
مع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه قضى لسعيد
بن المسيب في القنطرة مذبذباً حر وسعيد ولاؤه وعلي
عمر رضاعه فالأول مشدد والثاني مخفف أن صح **فرجع** الأمر
إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين أن رجلاً من
الأنصار أعتق مملوكاً عن ماله لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله
صلى الله عليه وسلم للكونة كان يحتاجا مع ما رواه الحاكم فروعا
المذموم لبيع ولا يوهب فالأول مخفف بأن مالكه يبيع متى
شاء والثاني مشدد أن صح رقبته فأنه لا يبيع ولا يوهب **فرجع** الأمر
فيه إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن جابر
بن عبد الله رضي الله عنه قال بينا أمهات الأولاد في عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فلما كان زمن عمر بن الخطاب
ذلك فاستهين فالأول مخفف والثاني مشدد ووافقه على ذلك
جمهور الصحابة فكان كالاجتماع منهم على تحريم أمهات الأولاد
وقالوا الحقن يوثقن بموت الشبه والله تعالى أعلم **ولكن**
ذلك آخر ما أراده الله تعالى من الجمع بين الأحاديث التي
تظهرها التناقض عند بعض العلماء ما يشهد لمرتبتي الميزان
من التخفيف والتشديد **وتبقي الأحاديث** تجمع على الأخذ
بها بين الأئمة ليس فيها الأمر بنية واحدة لعدم حصول اشتراك
فيها على أحد المكلفين فافهم والحمد لله رب العالمين **واعلم**
يا أخي أنني ما تركت الجمع بين آيات القرآن التي أخذها الأئمة
واختلفوا في معانيها مما لا يملكها وإنما ذلك لحقها من أركان المعتقد
فيها بخلاف آحاد الشريعة فأنها كانت ميسرة لما أجمل في القرآن

وابيضاً فان قسم التشديد في القرآن الذي يواخذه العارفين
نفسهم لا يكاد يعرفها احد من علماء الزمان فضلا عن غيرهم
وقد وضعت في ذلك كتابا سمينه بالجواهر المصونة في علوم كتاب
الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلاثة آلاف علم وكتب عليه مساج
الاسلام على وجه الايمان والتسليم لاهل الله عز وجل ومن جملة
ما كتب عليه الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي **وبعد** قد واطلعت
على هذا الكتاب العزيز المجلد العزيز المثل ثمانية شعونا
بالجواهر والعارفين الربانية وعلت انه من الكتابات يضيق نطاق
النطق عن وصفه وكل الفكر عن ادراك كنهه وكشفه انتهى
واخفيت في طيه مواضع استنباط من الايات غيرة على علوم اهل
الله تعالى ان تذايع بين المجريين **وقد** اخذه الشيخ شهاب الدين
بن عبد الحق عالم العصر فكت عنه شهرا وهو ينظر في علومه
فخرج من معرفة موضع استخراج علم واحد منها فقال لي وضعت
هذا الكتاب في هذا الزمان لاني شي **فقلت** وضعت نصرة
لاهل الله عز وجل لكون غالب الناس ينسبهم الى الجهل
بالكتاب والسنة فقال لي انا اقول في نفسي اتق عالم مصر
والشام والحجاز والروم والعجم **وقد** عجزت عن معرفة استخراج
تطهير علم واحد منه من القرآن ولا فهمت ما فيه شيئا ومع ذلك
فلا اقدر على رده من كل وجه لان صولة الكلام الذي فيه
ليست بصولة مبطل ولا عامي انتهى **وقد** استخراج اخص افضل الدين
من سورة الفاتحة ما يعني الف علم وسبعة واربعين الف علم
وتسعمائة تسعة وتسعين علما وقال هذه امهات علوم القرآن
الوطيع ثم ردها كلها الى البسطة ثم الى الباطن الى النقطة
التي تحت الباطن **كان** رضي الله عنه يقول لا يكمل عندنا في مقام
المعرفة بالقرآن حتى يصير يستخرج جميع احكامه وجميع مذاهب

المجتهدين

11
100
المجتهدين منها من اي حرف شاء من حروف الهاء انتهى **ويؤيد**
في ذلك قول الامام علي رضي الله عنه لو شئت لا وقت لك ثمانين
بوعيد من علوم النقطة التي تحت الباطن **هذا** كان سبب عدم
جمعي بين ايات القرآن التي اختلف المجتهدون في معانيها
بين مخفف ومشدد فمخفت من ذكره وثمة التشديد الذي في القرآن
فتح باب الانكار على العالم بالله تعالى وباحكامه وانما وضعت
هذه الميزان بحمد الله تعالى الاسد الباب الانكار على الائمة
فما في ذلك **واما ذكر** الاحاديث الضعيفة عن بعض
المثلهين احثيا طالعهم ليعلموا بها فقد تكون صحيحة في نفس الامر
فانما الحديث الضعيف الصحيح في بعض الواضع بالضعيف
الذي اخذه مجتهد اخر كل ذلك او باجمع ائمة المذاهب رضي الله
عنهم على ان من نظريتين الانصاف علم بالقرآن ان ذلك الحديث
الضعيف الذي اخذه المجتهد لولا صح عنده ما استدرك به وكفانا
صحة الحديث استدل المجتهد به لمذهبه ومن اتبع النظر في
هذه الميزان لم يجد دليلا ولا قولا من ادلة المجتهدين واقرانهم
يخرج عن احاديث موقتي الشريعة ابد او لكل من يرتقب رجاء
في حال مباشرهم الاعمال فمن قوي منهم طواب بالعدل والتدبر
ومن ضعف منهم خوطب بالعمل بالرخصة لا غير كما مر ايضا
في النصول الاول والمذهب العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث
وليس في الجمع بين اقوال الائمة المجتهدين وبيان كيفية
وردها الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد مصدرين
بمسائل الاجماع والاتفاق في كل باب من باب الطهارة الى آخر
ابواب الفقه وبيان تأييد الشريعة بتوجيه اهل الحقيقة
وعكس غالبا وبيان ان الائمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة
كما علم بالشريعة فانهم علموا ما قرأوا عند مذاهبهم اهل الحقيقة

والشريعة معا بل الغيرة في بعض اهل الكشف انهم ائمة الجبر ايضا
وان لكل مذهب طلبية من الجبر فتقيدون به لا يبرحون عنه
كالانبياء **مما علم** ان هذا الامر الذي التزمته في هذا الكتاب
لا اعم احد واجد الله سبقة في الي التزمه من اول ابواب الفقه الى اخرها
ابدا كما مر بيانه واخر الفصول السابقة وتقدم فقال ان الحقيقة
لا تخالف الشريعة ابدا عند اهل الكشف لان الشريعة الحقيقية
هي الحكم بالامور على ما هي عليه في نفسها **وهذا** بقول الحقيقة بعينه
فلا تخالف شريعة حقيقة ولا عكسه وانما هاتان الايمان كذا زمة
الظلال لا شاخص حال وجود نور الشمس وانما يظهر تخالفا فيما اذا
حكم الحاكم ببينة زور في نفس الامر وطعن الحاكم صدق البينة
لا غير فلو ان البينة كانت طمادة في باطن الامر لظاهره لتقدم
الحكم باطنا وظاهرا في اي في الدنيا والاخرة **فعلم** ان قول الامام
الي حنفية ان حكم الحاكم ينفذ ظاهره باطنا محمول عند المحققين
على ما اذا حكم ببينة طمادة اذ ذلك من باب سبيل الظن بالله عز وجل
وانه قد يفتقر لنواب شرع الشريف بعم النجاسة فيرقعون
شهود الزور وعن الحاكم بذلك ويمشي على في الاخرة كما ساءه
في الدنيا اذ ابدل وسعه في النظر في البينة واما قول بعضهم
ان حكم الحاكم ينفذ في الدنيا والاخرة ولو علم ان البينة زور
مقد نأياه قواعد الشريعة وان كان الله تعالى فقال لا يريد
اد اعلمت ذلك فاقول وبالله التوفيق **كتاب**
الطهارة اجمع الائمة الاربعة على وجوب الطهارة بالماء
الاصلا مع التمكن من استعماله فيها حثا وشرعا كما اجمعوا على
وجوب التيمم عند حصول فنده كذلك وعلى ان ما الورد والخلاف
لا يظهر عن الكثرة وعلى ان المنغير بطول المكث ظهور وعلى ان
السواك مأمورة **هذه** سبيل الاجتماع في هذا الباب

واما

واما اختلفوا الائمة الاربعة وغيرهم فيه فكثير فمن ذلك
قول فقهاء الامصار كلهم ان ما البحار كلها مباحة بها ولا يحتاج منزلة
واحدة في الطهارة والظهير **مع** ما حكى ان قوما سقوا الوضوء
بما البحر قوما الجازوه للضرورة وقوما اجازوا التيمم مع
وجوده فالاول مخفف وما بعده مشدد **فرجع** الامر الى
مقتضى الميزان **وجه** الاول اطلاق المائي قوله تعالى وجعلنا
من الماء كل شيء حي ومعلوم ان الطهارة بالاصالة ما شرعت بالاصالة
الا لتفادش بين العبد من الضعفاء الحاصل بالمعاصي او اكله
الشهوات والوقوع في الغفلات فيقوم العبد بعد الطهارة
الى مناجات ربه يدين حي فيناجيه بدينه كله او يفعل ما شرط
الشارع له الطهارة **وجه** الثاني ان صاحبه لم يبلغه حديث
هو الظهور وما به الحل ببينة مع كون ما البحر المالح عقيما لا ينبت
شيئا من الزرع وما لا ينبت الزرع لا روحانية فيه ظاهرة حتى
ينعش البدن ومع حديث تحت البحر نار والنار تطهر غضبي
فلا ينبت للعبد ان ينضم بما ذارب محل الغضب ثم يقوم بناجي ربه
فهو قريب في المعنى من مياه قوم لوط التي بقي الشارع عن الوضوء
منها **ومن هنا** تقدم بعضهم التيمم عليه كما مر ولما في التراب
من الروحانية اذ هو عكارة الماء كلساني بسطه في باب
التيمم ان شاء الله تعالى **ومن ذلك** اتفاق العلماء على
انه لا يصح الطهارة الا بالماء مع قول ابي ليلى والاصم بجواز الطهارة
بما برأتواع المياه حتى المعصرة من الاشجار ونحوها فالاول
مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مقتضى الميزان **وجه**
الاول انصارا للذهن الى ان المراد بالماء في نحو قوله تعالى وينزل
عليكم من السماء ماء يطهركم به فهو الماء المطلق **وجه** الثاني كون
ذلك المياه اصلها من الماسوا في ذلك ما الاشجار والبقول

والاظهار فان اكله من الماء الذي تشربته العروق من الارض
لكنه ضعيف الروحانية جدا فلا يكاد ينفع الاعضاء ولا يحياها
بخلاف الماء المثلج ولذا منع جمهور العلماء من التطهير **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة لانزال النجاسة الا بالماء مع قول الامام ابو حنيفة
ان النجاسة تزال بكليهما غير الاذهان فالاول مشدد والثاني
مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان الطهارة
انما شرعت لاحياء البدن او الثوب والبدن اصل والثوب بحكم
التبعية ومعلوم ان الماء بضعيف الروحانية لا يكاد يعطي البدن
ولا يزكي الثوب فان القوة التي كانت فيه فو تشربتها العروق
وحقن بها الاعضاء والاوراق والارهار **وجه** الثاني
كون الماء المقطر من الاشجار مثله رطابة ماء على كل حال وايضا
فان حكم النجاسة اخف من الحدث بدليل ما ورد عن عائشة رضي
الله عنها انها كانت اذا اصاب ثوبها دم حيض رنقت عليه
ثم تركته يعود حتى تزول عيته وبدليل صحة صلاة السجدة
ولو فيها كثر النجاسة بخلاف الطهارة عن الحدث لو تنقي علي
البدن لعة كالذرة لم يصحها الماء تصح طهارة الانفس لها فانهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بغير كراهية استعمال الماء الكثر
في الطهارة مع الاصح من مذهب السانعي من كراهية استعماله
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول عدم صحة دليلانية فلوانه كان يضرب الله لبعثه الله
صلى الله عليه وسلم في حديث واحد والآخر في ذلك من عمر
ضعيف جدا ينبغي الامر فيه على الاباحة **وجه** الثاني الاخرى الاخرى
في الجملة **ومن ذلك** الماء المسخن بالبار وهو غير مكرره بالاتفاق
مع قول مجاهد بكراهية ومع قول احمد بكراهية المسخن بالنجاسة فالاول
مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان

وجه الاول عدم نفع من الشارع فيه **وجه** الثاني ان
النار تطهر عضو لا يجذب الله به الا العصابة ولا ينبغي لحيوان
يترفع بها تاثيرها لاسيما ان سخن بالنجاسة فافهم **ومن ذلك**
الماء المستعمل في فرض الطهارة هو ماء غير مطهر على المشهور
من مذهب الامام ابو حنيفة وعلى الاصح من مذهب الامام الشافعي
واعمدت عليه وفي رواية اخرى عن ابي حنيفة انه يحبس وهو
قول ابي يوسف مع قول الامام مالك هو مطهر فالاول مشدد
وقول مالك مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطايا
خرت فيه كما ورد في الصحيح وهو مستند شرعا عند كل من كل
مقام ايمانه او كان صاحب كشف فلا يناسب كل من كل في مقام
الايمان ان يتطهر به كما لا يناسب احد ان يتنقى بالمصاق
او الخافا او اللعنات ويقوم بتأخير ربه والعفو تابع للمشقة
فما لا مشقة فيه لا ينبغي العفو عنه كما قالوا في دم البراغيث اذا
عم الثوب كله ارفع الدين غبار السرجين او دخان النجاسة
وكثرانه لا يفوق عنه **وجه** من قال نضح الطهارة بالماء المستعمل
في فرض الطهارة كون القدر الذي حصل في الماء من حرور الخطايا
امرا غير محسوس لغالب الناس ولا يطلب كل عبد الا بما يشهد
فمن منع الطهارة به للمؤمن فهو شديد ومن جوزها به فهو
تخفيف فالاول خاص باهل الكشف من العلماء والصالحين
والثاني خاص بعبدة المسلمين **وجه** من قال ان المستعمل
المذكور نجس سواء كانت نجاسة مغلظة او مخففة لا خفاء
بالاحتمال المتوضي به مثلا فانه لو كشف له لواءي بالخدمة
التي تتكرر الطهارة معها للعوام كالماء الذي اقي فيه ميتة كلاب
او غيرها من الحيوانات حتى صارت رائحة منتنة **ومن ذلك**

عن الامام ابي حنيفة وروى اصحابه حيث قسموا النجاسة الى مغلظة
ومخففة لان المغلظة لا يخرج من كونها كباير او صفير مثال غسالة
الكباير مثال ميتة الكلاب او بولها ومثال غسالة الصفير
مثال ميتة غير الكلاب من سائر الحيوانات كالاكولة او غير الاكولة
فوجه كون الغسالة المذكورة كالنجاسة المغلظة الاخذ بالاحتياط الكامل
للمتنوع به مثلا لاحتمال ان يكون ذلك غسالة كبيرة من الكباير
وروجه كون الغسالة المذكورة كالنجاسة المتوسطة احسان الطر
به بعض الاحسان وان لم يرتكب كبيرة وانما ارتكب صغيرة ووجه
من قال انه يجوز الطهارة مع الكراهة احسان الطر به للمتنوع
اكثر من ذلك الاحسان فان لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة وانما وقع في
مكروه او خلاف الاولى مثال الاول ميتة البعوض ومثال خلاف
الاولي ميتة البزعة او الصبيان ومثال ذلك لا يوثق في الماء
تغيرا يظهر لنا في العادة **وسمع** سيدي علي الخواص رحمه الله
تعالى يقول اعلم يا اخي ان الطهارة ما شرعت بها الاصال لا التبريد
العبد نظافة وحسن وتقديسا ظاهرا وباطنا والا الذي خرب
فيه الخطايا يحسن وكسنا او تديرا واما ما لا يبريد الاعضاء الا
تتغيرا ويقع فيها لقع تلك الخطايا التي خربت في الماء ولو كشف
العبد لراي الماء الذي يتطهر منه الناس في المطاهر في غاية
التدائرة والتمتن فكانت نفسه لا تطيب باستعماله كما لا تطيب
باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب او هرة او فارة او نحو ذلك
كالبعوض والصبيان على خلاف تلك الخطايا التي خربت من
كباير وصفير ومكروهات وخلاف الاولى **فقلت** له فاذن
كان الامام ابو حنيفة رضي الله عنه دابور يوسف من اهل الكشف
حيث قال بالنجاسة الماء المستعمل **فقال** رضي الله عنه نعم كان ابو حنيفة
وما حبه من اعظم اهل الكشف فكان اذا راى الماء الذي يتوضا

منه الناس

منه الناس يعرف ايمان تلك الخطايا التي خربت في الماء وعنه
غسالة الكباير من الصفير والصفير من المكروهات والمكروهات
عن خلاف الاولى كالامور المجردة حسا على حد سواء **وقد بلغنا**
انه دخل مطهرة الكوفة فراي شابا يتوضا فنظر في الماء المتناظر
منه فقال يا ربه ينيب عن عقوب الوالد بن فقال نيت الى الله تعالى
عن ذلك **وراي** غسالة شخص اخر فقال له يا اخي نيت عن شرب
الحمر وسماع آلات اللهو فقال نيت منها وكانت هذه الامور
كالمجسوسة عنده على حد سواء من حيث العلم بها **ثم بلغنا**
انه سأل الله تعالى ان يحبه عن هذه الكشف لما فيه من الاطلاع
على مساوآت الناس فاجابه الله الي ذلك **فقال** ان الامام حال كشفه
كان قوله في الماء المستعمل تابعا لما يركه قد خرب من الخطايا من كباير
وصفير ومكروهات وخلاف الاولى لانه كان يع بالقول بالنجاسة
في كل ما خرب من المنظهرين على حد سواء كما قد يتوضعه بعض مقاربيه
فاين غسالة الزنا واللواط وشرب الحمر وعقوب الوالد بن وما كل
الرشا والديانة والسفاهة ونحو ذلك من غسالة النظري الخبيث
او القبلة لها او مواعد بها على الفاحشة او الوقوع في الغيبة وابن
غسالة هذه المكروهات المذكورات الاخيرة من غسالة استعمال
المكروه كالاستنجاء باليمن من غير عذر وتقييد غسل السيد
اليسري على اليمن مثلا وكذلك الحكم في غسالة خلاف الاولى
كتوسيع الكلام بغير حاجة وتكبير العمامة والتبسط بالماء كل
والمشارب ونبذ الدود ونحو ذلك لمحصل الغفلة في حين من
الاحيان عن شئ من امور الآخرة انتهى **فقلت** له قد احكم
اهل الكشف واهل الايمان الاول فاحكم الصغاف في ذلك فقال
هم مع ما يتوهم عندهم من شهوة تلك الذنوب التي خربت في الماء
ولا اري بالاحتياط (الاولي لهم فيجب احدم الغسالة لتلك الاعضاء



كان غسالة كباير او صفاير من غير غسالة ظن من ههنا انه
 وذلك بان يعامل ذلك الماء معاملة ماء من ابي الكباير او الصفاير
 من غير ان يعقده وتوقعه في ذلك **وسمعت** مرة اخرى يقول
 الاول لكل من غسالة الماء المستعمل كان غسالة مغلظة
 اخذها بالاحتياط وان نزل عن هذه الرتبة جعلها كالنجاسة المتوسطة
 كبول النجاس لا احتياط ارتكاب صاحبها من الصفاير كما
 هو الغالب وان نزل عن هذا المثل جعلها كالنجاسة المخفضة حملا
 على ان ذلك المتطهر انما ازكب مكرهها من المكروهات دون الكباير
 والصفاير وان نزل عن ذلك اجتنبه في الاستعمال كما يجتنب
 استعمال ماء السطخ وماء النيل وغوصا مما هو طاهر في نفسه غير
 مطهر لغيره لاحتمال ان يكون المتطهر ارتكبا خلافاً الاول فقط
 ومثله لان الجوار النجاسة المخفضة فضلا عما نزل عنها انتهى **وسمعت**
 مرة اخرى يقول كان الامام ابو حنيفة من اهل الكشف فكان تارة
 يرب غسالة الكبيرة في الماء فيجعله باجنها ده او كشف مائها كالنجاسة
 المغلظة وتارة يرب غسالة الصغيرة في الماء فيقول انها كالنجاسة
 المتوسطة لان الصفاير متوسطة بين الكباير والمكروهات
 فهي مريبة بين النجاسة المغلظة والمخفضة بغير اصلا فليست
 اقواله الثلاثة ان صحت عنده في غسالة واحدة كانت فيه بعض
 من هذه واغاد ذلك في غسالات مستعداته انتهى **فعل** ان الامة
 الاربعة ما بين مخفف ومشد وفي الماء المستعمل احتياطاً وتورعا
 وما بين متوسط فيه وما بين مخفف كذلك **ويؤيد** ما ذكرناه
 من التقسيم حيث عاينته رضي الله عنه قالت قلت يا رسول الله
 حسبك من مية هكذا يعني تصيرة فقال يا عاتية لقد قلت
 كلمة او زوجت بما الجوز لزوجته او كما قال صلى الله عليه وسلم اي لو
 ندرت حسبا وطهرت في البحر المحيط لغربت لحمه او لورثه او ربحه

لا احتمال

او كلاهما

او كلاهما وانتنته فاذا كان مثل هذه الكلمة تغير البحر المحيط
 كل هذا التغير العظيم فكيف بالذنوب العظام اذا خربت من
 جميع التوضيحين في مطهرة السجود مثلاً **فارجع** معالي فقلدي الامام
 ابي حنيفة رضي الله عنه حيث منعوا الطهارة من ما المظاهر
 التي لم تستبحر لا يعرفها من خطايا التوضيحين وامرنا ان نسمع
 بالوضوح من الانهار او الابار او البرك الكبيرة او من الحيض
 العظيمة التي لا يعود فيها ماء المتطهرين فان هذا الماء انغش
 لاغصا الطهارة لتطاقته وكثرة حياته لا سيما اعضاها الساه
 التي كادت ان تموت من كثرة الخالفات فيضاهات ان ينعشها
 الماء الذي لم يستعمل فضلا عن المستعمل ولو كثيرا عرفنا **فنع واليه**
 ما فعل اصحاب هذا الامام رضي الله عنه وضهر فانهم اولى بكل حال
 لانه ان كان هناك ضعف الجسد او تدرج في وقوي وانغش
 وان لم يكن هناك ضعف ارضا والجسد حسنا ووضاه **وكان**
 سيدي علي الخواصر رحمه الله مع كونه كان شافعا لا يتوضا من مظاهر
 الساجد في الكثر اوقاتة ويقول ان ما هذه المظاهر لا ينعش جسده
 امتنا لتقد يربها بالمطايا التي خربت فيها تارة كان يتوضا
 منها ويقول الذي اعطاه الكشف ان هؤلاء التوضيحين لم ينعوا
 في ذلك فتشبه بآثار ماء طهارتهم كما كان الصحابة يفعلون
 مع بعضهم بضا في المظاهر وبذلك قال مالك وقارة كان
 يكشفه عن ما خفي في ذلك الما من الذنوب فيجتنبه على علم
 وبيان وكان يميز بين غسالات الذنوب ويعرف غسالة الكفر
 من المكروه من خلاف الاول **ودخلت** معصرة ميفة
 المدرسة المزهرية فاراد ان يستخرج من العطر فينظر فيه ورجع
 فقلت له لم لا تطهر واقتال رايت فيه غسالة ذنوب كبر غيرته
 في هذا الوقت وكنت اذا قد رايت الشخص الذي دخل قبل الشيخ

وخرج فتبعته واخبرته الخبر فقال صدق الشيخ قد وقعت في زنا
 شحا الى الشيخ فتاب هذا امر شهدته من الشيخ **فان قيل**
 هذا حكم من تطهر من اهل الذنوب فاحكم من لم يقع منه ذنب قبل
 في تلك الوضوء **الجواب** الاول ان يترك مثل هذا منزلة ماء
 طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لضعف روحانيته بازائه المانع
 الذي كان يمنع من الصلاة مثلا وكما قالوا في طهارة الصبي **فان**
قيل فلا يشهد بالامام او حليفه في ما الطهارة عن الحدث
 وحقق ما ازاله الخامسة وقال انها تزال بكل ما يع **الجواب**
 ان باب الحدث اضيق وباب الخامسة اوسع بدليل ما ورد في الفعل
 الذي يصيبه نجاسة من كونه يطهره استحقاقه بالتراب اذا حكه فيه
 او شرب عليه وفي رواية يطهره ما بعده يعني من الارض اذا
 رالت العين بذلك **فان قيل** فواجه من قال ان النار
 تطهر النجاسة اذا احرقت بها **الجواب** وجهه القياس على
 تطهير العصاة من الوجد من النار ثم يدخلون الجنة بعد ذلك
 كما انها تطهر العصاة من الذنوب المعنوية كذلك تطهر النجاسة
 المحسوسة فانهم **وسعت** سيدي عليا الخواص رحمة الله تعالى
 يقول من شك في ان مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه اولي
 بالاتباع من مذهب غيره في الامتناع من التطهر من مضاة
 الساجد فليتوضا من ما الابار والابحار والياه التي لم تستعمل
 وينظروا نفاش اعضايم فانه يجدها قد استعشت بذلك اكثر من
 المال الذي يختلف فيه ايدي الناس **ومن هنا** ينقدح ذلك ما في
 سر الامر بالطهارة بالامتناع بالتراب عند فقهه او الفجر على استعماله
 وذلك انه لما شرع لنا الطهارة بالاحياء اعطانا التيممات من
 المعاصي والافلات كما سرقا ليقال وجعلنا من الماء كل شئ حي افلا
 يؤمنون ولم يطلع بوضوح على هذه العلة فقال ان تخصيص استعمال

المافي الطهارة تقدي لا يعقل موافاة الله والحوان علته
 معقولة مشهودة وهو انعاش الاعضاء واحياءها بعد تنويرها
 او موتها فانهم **فان قلت** فهل الخلاف الذي في الماء المستعمل
 بحري في التراب المستعمل وهل يخرج خطايا المتنجس بالتراب في التراب
 كما ورد في الماء **الجواب** لم يزعموا نعمه عليه في ذلك ولعله
 لضعف روحانية التراب من وجد في كلامهم انه غير احوال ذلك
 في التراب المستعمل فليحققه بهذا الموضوع من كتابي هذا انه كذا
 فليحرف منازع المجتهدين والحمد لله رب العالمين **ومن ذلك**
 قول الامية الثلاثة في امتناع الطهارة بالماء المتغير كثيرا يطاهر
 كزعفران ونحوه مع قول الامام ابي حنيفة واصحابه يحوز الطهارة به
 ان لم يطبخ او يغلب على اجزائه فالاول مشدد في شأن الماء الثاني
 مخفف **ترجم** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ضعف
 روحانية الماء كور عن احياء الاعضاء وانعاشها من تطهره
 فانه لم يتطهر **وجه** الثاني النظر الى قوة روحانية الماء من
 حيث هو الا ان يخرج عن طبع الماء يطبخ شئ من الطاهرات فيه
 او كثرة التغير جدا بحيث غلب على اجزائه **ويؤيده** الاول
 حديث الماء طهور لا نجاسة شئ الا ما غلب على طهره اولونه او ربحه
وقد اخذ اهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى
 حل المطلق على القيد لانه المافي ذاته لا يدخله شئ من غيره فاذا
 صب على الماء غيره فبينهما برزخ ما نعو من دخول احدهما في
 // اخر ولو لا ذلك ما كانا شيين ولكن لما كان يلزم من
 اغترافنا الماء الطاهر ان نفترق مع شئ من ذلك المخلوط به
 امتنعنا من استعماله واطلقنا عليه اسم الخمر مثلا بشرطه توسعا
 وفي الحقيقة لا اختلاف بين اهل الكشف وغيرهم الا في حيث
 العلة فاهل الكشف يقولون علة منع استعماله اغترافنا ذلك الخمر

معه لا تنجس في ذاته وغير اهل الكشف يقولون الهلة في ذلك
 تنجسه فافهم **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان تغير الماء
 بطول الملك لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن سيرين بمنع
 الطهارة به فالاول مخفف والثاني شدد **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ورجعه** الاول حدوت شي في الما بحال عليه الصنف
 كروحاته **ورجعه** الثاني وجود التغير من حيث هو كالطعام
 المنتن بطول الملك فانه قد شرعا وصرفا فلا ينبغي التطهر به
 كما لا ينبغي اكل الطعام المنتن وكل شئ لا يحب اهل الطباع السليمة
 فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الشمس والنار لا يزيلان
 في النجاسة تطهير مع قول الامام ابي حنيفة ان النار والشمس
 يطهران بعض اشياء في بعض الاحوال فاذا خف جلد الميتة
 عنده يطهر بلا دبر واذا تنجست الارض نجست في الشئ يطهر
 موضعها وجازت الصلاة عليها لا التي منها اذ لا يلزم من
 كون الشئ طاهرا في نفسه ان يكون مطهرا للغير فالاول شدد
 والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ورجعه** الاول ان
 الاصل في الطهارة ان يكون بالماء في الحدث والنجس **ورجعه** الثاني
 ان المراد زوال ذلك القدر في رأي العين فلا فرق عنده
 بين ان الله بالماء وبين ان الله بطول الزمان او غير ذلك وبديل
 قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل التوب الطويل للموت اذا اصابته
 نجاسة يطهر ما بعده يعني من التوب الذي يبرئ وعينه
 فانهم **ومن ذلك** نجاسة المالا الرأكد القليل اي ذوق الفلن
 اذا ارتقت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الامام ابي حنيفة والثاني
 واحد في الرواية الاخرى انه طاهر ما لم يتغير فان تغير نجس وان
 بلغ ثلثين فالاول شدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وكذلك** الخلاف في الجاري فانه كالرأكد عند الامام ابي

ابي حنيفة واحد وهو الحد يد من مذهب الشافعي وقال مالك لا ينجس
 الجاري الا بالتغير قليلا كان او كثيرا واختاره جماعة من اصحاب
 الشافعي كالنعماني وامام الحرمين والغزالي فالاول شدد والثاني
 مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ورجعه** الشدد في هذه
 المسئلة والتي قبلها وجود نجاسة في الجملة فستتره عنها ولو لم
 تظهر لنا اذ بان مع الله تعالى ان يقوم بين يدية مطهرين بما دس
 اذ الباطن عنده فافهم عنده تعالى فنشدد راعى ما عنده تعالى
 ومن خفف راعى ما عند العباد فانهم **ومن ذلك** قول الائمة
 الاربعة ان استعمال ادنى الذهب والفضة حتى في غير الاكل والشرب
 حرام على الرجال والنساء الا في قول للشافعي مع قوله داود انما
 يحرم الاكل والشرب خاصة فالاول شدد والثاني مخفف
 وافق على ما ورد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ورجعه**
 الاول كمال الشقة على دين الامة والاخذ لها بالاحوط فيه اذ الخيلا
 في الوضوءها مثلا كالتحليل في الاكل والشرب ولا ينبغي لمن يتطهر
 ان يكون متكبرا يجهل بنفسه اذ الطهور يحتاج الصلاة التي هي
 حضرة الله تعالى الخاصة **وقد** اجمع اهل الكشف على انه لا يضر
 دخول حضرة الله لمن كان فيه شئ من الكبريل يطرد من القرب
 منها كما طرد ابليس واما استعمالها في غير الوضوء فالاو لا يضر
 اذ اترك استعمالها في موطن الطاعة من الاحتياط في غيرها
 من باب اولي فافهم **ومن ذلك** المصيب بالفضة سنة كثيرة
 حرام عند الائمة الثلاثة بتفصيل عند الشافعي مع قوله ابي حنيفة
 لا يحرم المصيب بالفضة مطلقا فالاول شدد والثاني مخفف
ورجعه الاول كمال الشقة على دين الامة كما مر وذلك ان من
 استعمل الاثنا المصيب بالفضة او الذهب بهدق عليه انه استعمل
 انا كان بعض اجراءه من الفضة والورع الشاهد عن الاناء

المضيق كالتي بعد عن الانا الكامل من الغضة **وجه** الثاني العفر
 عن مثله ذلك **ومن ذلك السؤال** قد انتقوا الائمة الاربعة
 على استحقاقه وقال داود هو واجب لاسيما ان تاذي بتركه المجلس
 وزاد اسحاق ان من تركه عامدا بطلت صلاته فالاول مخفف
 والثاني مشدد ويدل لهما معا قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان ائشق
 على ائشي لامتهم بالسؤال اي امر ايجاب فان فيه راحة كون
 الامر الوجوب ولكنه ترك ذلك رحمة بالامة فكانه صلى الله عليه وسلم
 اشار بقوله لولا ان ائشق الى انه واجب علمين لاشقة عليه
 وعلى ذلك فنلم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه
 مشقة لا يجب عليه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الثاني مراعاة كمال التقظيم والادب في منجاة الله عز وجل وهو
 خاص بغير الاكابر من العلماء الصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك
 فيجب ما يشهدونه من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام خدمته
 بل ربما شق عليهم تركه **وجه** الاول مراعاة حال مقام المحجوبين
 عن مثله ذلك الشهد من العوام الجاهلين بما يستحقه مقام خدمته
 تعالى ومناجاته فان ايجاب السؤال عليهم وما يشق عنهم
 لجهلهم المذكور فان اعدم لا يكاد يتجلى لقلبه تلك العظمة التي
 تتجلى للعلماء والصالحين **وهذا** من باب قولهم حسنت الامور
 سيات المقربين فافهم **ومن ذلك** عدم كراهية السؤال
 للصالح بعد الزوال عند اي حنيفة ومالك واحد في احدى
 روايتيه لا يكره وقال ائشي واحد في الرواية الاخرى يكره
 فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول مع ملاحظة ما تقدم مراعاة المسلم الذي دفع الضرر
 عن نفسه حتى لا يتأذي احد برأيه فم معلوم ان قلما يورث
 المجلس ينبغي تقديم ازالته على حصول النضال وايضا فان

الصالح

الصالح بعد الزوال ينبغي له التائب للتأدية الى حين مجلس
 للاكل على ما يبدىه شا هله وهو الحق الا صغر النفاقة
 وحسن الراية كما ورد في حديث للصالح فرحان وان كان الحق
 تعالى لا يوصف بالتأذي بذلك حقيقة اذ هو الخالق لذلك
 ولكن قد يتبع الشرح العرف في كثير من المسائل **وقد ورد**
 في عدة احاديث الاشارة الى التجوز في اطلاق صفة السادي
 عليه سبحانه وتعالى كما اشار اليه حديث البخاري لا احد اصبر
 على اذى من الله وتوجد حديث من اذني لي ولما فتدا اذني ولما فتدا
 ان المراد من نسبته نحوه الصفات الى الله سبحانه وتعالى
 انما هو وغايتها كما هو مقدر في محله من اواب الفقه فافهم
وجه الثاني الترغيب في الصوم وتكون مثل تلك الراية محمودة
 الاثر في طريق العبادة كما كان صلى الله عليه وسلم يترك الصلاة
 على بعض الشهد ان غلبت المحبات في الجهاد فيقول اذا كانت
 الشهادة توصل صحتها الى ما **الاجماع** الى احد بدعوله بالمفارقة
 والرحمة فلا ينبغي له تركه فتقول داعيته للمجاهد ويترك عنه الجهن
 فاعلم ذلك ما الله تعالى اعلم **باب** **الاجماع**
 اجمع الائمة على غلبة الجهاد ادا حكي عن داود انه قال بطريق
 مع تحريمه وكذلك انتقوا على ان الجبهة انما تلت بنفسها طهرت
 واجمعوا على ان مينة الحكم والحراد طاهرة وعلى ان الجنب
 والحائض والمتركة اذا عسر يده في ما قلنا فاما ما في على طهارة
 وانتقوا على ان الرطوبة التي يخرج من المعدة نجسة اما حكي عن
 ابي حنيفة **هذا** احاد كثره من مسايل الاجماع والاتفاق **واما**
 ما اختلفوا فيه **فرج** قول الائمة الاربعة ان الجمل خمسة
 مع قول داود بطريقها مع تحريمها كما مر فالاول مشدد وابلغ
 في الزجر والثاني مخفف من جهة عدم وجوب التطهر منها لانه

لا يلزم من تحريمها نجاسة عينها كالميسر والادصاب والازلام
 وانما نجاسة من حيث صفتها ومن هذه الباب قوله تعالى انما
 المشركون نجس **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وان كان الثاني
 صغيف جدا فافهم **ومن ذلك** قول الامام الثاني ما عداي
 حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الامام مالك بطهارته فالاول استد
 في نجاسته وفي الطهارة من دلوعة سباع النجاسة الا عند أبي
 حنيفة فانه يقول الغسل منه مرة ان زالت العين بها والا
 فلا بد من غسله حتى يغلب على الظن ازالته ولو بعث من
 مرة واكثر كسائر النجاسات لا يتبعها وقال مالك هو طاهر
 ويغسل من دلوعة سباع النجاسة بل ذلك تعبد لا يعقل
 وكذلك القول فيما اذا دخل الكلب عضوا من اعضاءه في الانا
 فانه كاللولوغ طافا لما لا فانه حص الغسل سباعا لولوغ فقط
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وروجه** من قال بنجاسة عينه
 وصفته معا عدم صحة انفكاك الصفة عن الذات **وروجه**
 من قال بطهارة ذاته ان الاصل في الاشياء الطهارة وانما النجاسة
 غارضة فانها صارة عن تكوين الله تعالى القدوس الطاهر
 ومن الادب قولنا بطهارة عينها ثم ان رايها اثارها يصير
 استقالتها في يد اودين اجتنابها **وقد** اجمع اهل الكشف
 على ان الاكل والشرب من سور الكلب يدرت القساوة في القلب
 حتى لا يصير العبد بمن الى موعظة ولا قول شي من الخيرات
وقد حارب ذلك شخص من اصحابنا المالكية فثبت من لبن
 شرب منه كلب فكث تسعة اشهر وهو مقبوض القلب
 عن كل خير حتى كاد ان يهلك والشي الذي يحصل منه ما ذكره يجب
 اجتنابه ويحذر اطلاق النجاسة عليه سواء اراد الذات مع
 الصفة او الصفة فقط كما اطلق الله تعالى اسم الرجس على المشركين

من حيث

من حيث صفتهم التي هي الكفر فاذا اتم احد من طهر لو كانت
 النجاسة لعينه لكان يطهر بالاسلام **وسمع** من علي
 الخواص رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب
 الا ما في عنه الشارع من بيعة او اكل ثمنه ولما من جهة صفته
 فهو محرم من حيث ان سورة يمت القلب فيجب اجتنابه كما
 يجنب سم الافاعي من حيث ضررها في البع في القول بطهارة
 ذاتها بل هو اولى بالاجتناب لانه يضر في الدين قال ولا بدع
 في تسمية الكلب نجسا من حيث اثره وظاهره ومن حيث عينه
 كما سمي الله تعالى المشركين نجسا والميسر والادصاب والازلام
 رجسا مع اجماع الفل الاربعة على طهارة جسم المشرك وكذلك
 اله القمار والادصاب والازلام قال ولما كان سور الكلب
 يورث في القلب الذي عليه مدار الحسد موقا او ضغنا يمنعه
 من قبول الواظظ التي تدخل الجنة بالغ الشارع صلى الله عليه
 وسلم في الغسل من اثره سباعا احدثا بتراب دفعا لذلك الاثر
 بالكلية فانه جمع فيه بين الماء والتراب اللذين اذا اجتمعا
 انبتا الزرع **فعل** ان امر الشارع بالغسل من اثر دلوعة
 سباع لا ينافي في القول بطهارة جسمه كالتعبان مع سباعه
 كما مر فلهذا بالغ الشارع في الامر بالغسل منه سباعا احدثا
 بتراب مبالغة في الشفقة على ديننا والرحمة بنا وكذلك
 لا ينافي في القول بنجاسة صفة القول بطهارة جسمه لعدم
 انفكاك الصفة المذكورة عن الذات انتهى فكما انما اطاق
 الامام الثاني ومن واقعه نجاسة الكلب ذاتا وصفة توسعا
 كذلك لما كان من واقعه اطلاق الطهارة على الكلب ذاتا
 وصفة توسعا وتقليبا لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها
 وعكسه كما **وكان** أي افضل الدين رحمه الله تعالى يقول

الحقيق ان الكلب طاهر العين بحسب الصفة **وسمعت** سيدي
 عليا الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول لا اعتراض على من قال
 ان وجوب الغسل من الكلب او استحبابه عليه لا يعقل لمخالفها
 على غالب الناس لانه ما اطلع عليها فيما علمنا الا بعض اهل الكشف
 فقط **وقد** التزم بعضهم من قال ان الغسل من الكلب تعبدية
 لا يعقل بان ذلك يؤدي الى ان الشارع خاطب الامة بما لا
 يفهمون له معنى وذلك يكاد ان يقرب من صفة الغيب الذي
 يتزه عنه منصب الشارع وقد اسره ان يبين للناس ما انزل
 اليهم اي ما امروا به بان يبلغه اليهم وذلك لا يكون الا بان
 يبلغ اليهم اللفظ الذي تليقوا به بحيث يتجلى لهم امره
 فلا يلتزم عليهم من شيء وقال له فان لم تفعل فما بلغت رسالته
 وهو معصوم من عدم البيان مطلقا انتهى **قلت** وقد يرد هذا
 الزام بان مثله لك قد يكون جائزا لايان بعض الناس
 بالعنى المنصور في التماسه بفعلها دون الى امثال الامر
 بقول ذلك الشيء ولو لم يتفعلوا عليه لم يتخلفون عما لابد
 حتى يطلوا حكمة ذلك **وقد** قال اهل الكشف ان العمل اذا لم
 يعمل كان اقرب في مقام الايمان واعظم اجرامه اذا اطل لانه
 ربما يكون معظما للباعت للكلف حينئذ في العمل حكمة تلك العلة
 من ثواب او غيره لا محض امثال الامر الله تعالى ورسوله وذلك
 نقص عن مقام الكمال والله تعالى اعلم **وسمعت** سيدي عليا
 الخواص رحمه الله يقول لا ينفذ في الغنايل بطهارة الكلب على
 رد النضر الوارد في الغسل من ولو غفر له برب العلية وانما
 وقع الاختلاف بين العلماء في ذلك الاختلاف في العلة اذ في
 التسبيح وعدمه فاما الاختلاف في العلة والعدد فذلك لا يقدح
 في الدين فان القائل بطهارة الكلب قايلا بالغسل منه كما ورد

واما

واما التسبيح فنحن ولو جعلنا الامر فيه للاستحباب فتدبره
 به الاجتهاد الى الوجوب كما عليه القائلون بنجاسته فاعلم ذلك
 فانه نفيس **وقد** التفت في ذلك مولانا وذكرنا ما يرد على ذلك من
 لطيف الاسئلة والجواب عنها وحاصل ذلك ان اهل الكشف
 متفقون مع اهل النقل على الحكم بنجاسة الكلب والغسل منه وانما
 اختلفوا في العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة لا يقدح
 في الاحكام فعملته الاصلية عند اهل الكشف بنجاسته صفة
 من حيث انها غيبية القلب كالحجر والميسر والاضاب والازلام
 وتعد من ذكراه ومن الصلاة وعلمته عند غير اهل الكشف
 اما نجاسته عينيه وصفته بما او علمته لا تعقل عنده من قال بطهارة الكلب
 معا والغسل منه تعبدية ولا يخفى ما في هذا الا ان الامر بالغسل منه
 سبعا يقتضي نجاسته ولا بد والا كان كلام الشارع كالغيب فلا بد
 من القول بنجاسته اما اذا فاما صفة انتهى **ومن ذلك** قول
 الامام الشافعي واي حنيفة بنجاسته المختزير وانما يغسل منه سبعا
 عند الشافعية ومنه عند ابي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع
 قول الامام مالك رحمه الله بطهارته حيا فالا لاول مرة وذلك الثاني
 مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة المختزير **وقد** اخبرنا الامام النووي
 طهارة من حيث انه دليل فقال في شرح المذهب الرابع من حيث
 الدليل انه يكفي في بول المختزير غسلة واحدة بالانراب وهذا قال
 اكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم وجوب الغسل منه كالكلب
 حتى يرد في الشرح المماثلة بالكلب انتهى **وجه** من الحجة بالكلب
 في وجوب الغسل منه كونه اخبث جسا ولما من الكلب نجاسة
 على الكلب واضح **وجه** من قال بطهارة عدم ورود نضر في
 الغسل منه سبع مرات كالكلب واما تحريم لحمه فلا يحمى بالكلب
 في النجاسة فتدبرهم الله تعالى الميتة والحمر ولم يأمرنا الشارع

بالفضل منها سبعة بعد برهن بقراب فافهم **ومن ذلك** عدمه
 وجوب العدد في غسل ساير النجاسات عند أبي حنيفة ومالك
 والثالث في واحد في أحدي روايتيه مع الرقابة الأخرى عنه أنه
 يجب العدد في ساير النجاسات غير الأرض وفي رواية عنه أنه
 يجب غسل الأنا سبع مرات وفي رواية أخرى ثلاثا وفي رواية
 أخرى استنابا العدد فيها عدي الكلب والخنزير فالأول مخفف
 ومقابلته ممدود **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان فالأول خاص
 بعوام الناس الذين لا يرعون الورع ولا الاحتياط والثاني
 خاص بالأكابر الناس كالعلماء والصالحين نظير ما ورد في النقص
 بمس الفرج وعدم النقص به كما سألني بسطه في باب إن شاء الله
 فقال **ومن ذلك** قول الإمام الشافعي أن جلود الميتة كلها تطهر
 بله دباغ الأجلد الكلب والخنزير وما تولد منها أو من أعضائها وهو
 أحالها بآيتين من أحد وأظهر الروايتين عن مالك مع قول الإمام
 أبي حنيفة أن الجلود كلها تطهر بالدباغ الأجلد الخنزير ومع قول
 الزهري أنه يقتنع بجلود الميتة كلها من غير دباغ فالأول أشد
 من حيث اشتراط الدبغ وكثرة المستثناة والثاني فيه تخفيف
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ووجه** الأول زيادة التنزه عن
 استعمال ما سواه الشرع بحسب ما دبا مع الله تعالى أن يحالسه
 العبد وهو ملاصق لشيء نجس شرعا **ووجه** الثاني القابل بأن
 جلد الخنزير لا يطهر بالدباغ المبالغة في التنزه عنه وكونه
 يستحب قتله مطلقا بخلاف الكلب فإن فيه تفصيلا وكان أخف
 حكما من الخنزير من هذا الوجه **ووجه** الثالث القابل بحوار
 الاستناع بجلود الميتة من غير دباغ مثل حديث الدباغ
 على الاستحباب دون الوجوب فالأول خاص بالأكابر من العلماء
 والثاني خاص بمن هو دونهم في التنزه والثالث خاص

بأهل الضرورات كما يدل بعض الآثار فافهم **ومن ذلك**
 قول الشافعي وأحمد أن الذكاة لا تغل شيئا لا يؤكل مع قول
 أبي حنيفة ومالك أنها تغل إلا في الخنزير إذا ذكي عندها
 سبع أو كلب طهر طيه ولحمه لكن أكله حرام عند أبي حنيفة
 ومكرهه عند مالك فالأول ممدود والثاني مخفف **فرجع** الأمر
 إلى مرتبتي الميزان **ووجه** الأول أن ما لا يؤكل لحمه حيث فلا تؤثر
 فيه الذكاة طهارة ولا طيبا بل حكم فيه حكم موته حتى أنفعه
 قال تعالى في مدح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم الخبائث
ووجه الثاني أنه لا يلزم من طهارة لحمه فقد حرم الشيء الطاهر
 لضرورة في بدن أو عقل ولحم ما لا يؤكل وإن قيل يطهره ثم يضر
 في البدن كما جرب وضرك فليجرب لولم يكن إلا أنه يورث
 أكله البلادة حتى لا يكاد يفهم منظوا هو الأمر فضلا عن طهارة
ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة بالعفو عن مقدار الدرهم من
 الدم في الثوب مع والمدين مع قول الشافعي في المديد أنه
 لا يعفى عنه ومع قوله في القدر أنه يعفى عما دون الكف فالأول
 والثالث مخفف والثاني ممدود **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الإمام الشافعي بنجاسة شعر الميتة غير الأدمي
 وهو فها ودرهما مع قول أبي حنيفة واحد بطهارة الشعر
 والصوف والوبر إذا أبو حنيفة فقال بطهارة القرن والسن
 والعظم والريش إذا لا روح فيه ومع قوله مالك بطهارة الشعر
 والصوف والوبر مطلقا صرا كان يؤكل لحمه كما نفع أو لا يؤكل كما للكلب
 والحمار ومع قوله (الأوزاع) أن الشعر ونحوه نجس بطهارة الغسل
 فالأول ممدود والثاني وما بعده مخفف **فرجع** الأمر إلى مرتبتي
 الميزان **ووجه** الأول عموم قوله تعالى حوت عليكم الميتة
ووجه الثاني أن سياق الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الأكل

من وجوه الاستعمال **وهذه الاشياء** لا توكل عادة فتستعمل في غير
 الاكل كاللبس والافتراش ولو بلا غسل عند غير الاوزاعي على
 ان التحقيق في الشعر والريش ونحوهما ان لها في حال حيائها حيوان
 وجها الى الحياة من حيث انها تنمو وروحها الي الموت من حيث
 ان الانسان اذ غيره لا يتاثر اذا قطعت فانهم **ومن ذلك**
 قول الامام ابي حنيفة ومالك بن نافع بن عمر الخزاز مع
 قول الكوفي منع ذلك وقول احمد بن حنبل ومنع قول الكوفي بالبيع
 احب الى قالوا ذلك مخفف والثاني متدد والثالث والرابع فيها
 راحة تشدد يدان لم يرد احد بالكرهاه المنع فيما اخذ به الاكابر
 من اهل الورع وسيأتي به الاضايف **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **وجه** الاول السماع على القول بطهارة **وجه** الثاني
 السماع على القول بنجاسة **وجه** الثالث والرابع الاحتياط
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامام مالك بن
 واك في ارجح قوله بطهارة الا دعي اذا مات مع قول الامام
 ابي حنيفة والرجوح من قول الكافي انه نجس لكنه يطهر بالغسل
 فالاول مخفف والثاني متدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول شرف ذات الادمي وروحها وجها **وجه** الثاني
 شرف روحه فقط فاذا اخرجت من الجسد نجس لانه ما كان طاهرا
 الا بمرطبان الروح فيه لكونه مركبا لها وهي من امر الله واسر الله
 طاهر مقدس بالاجماع فكذلك ما جاوره فانهم واكثر من ذلك لان قال
فان قال قائل كيف قال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه بنجاسة
 الادمي مع حديث ان المؤمن لا نجس حيا ولا ميتا **الجواب**
 يحتمل ان هذا الحديث لم ينفى اوله ولم يصح عنده **ومن ذلك**
 قول الائمة الاربعة بطهارة سور الفل والحار وانه مطهر على توقف
 لابي حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري والاوزاعي ان ما لا يوكل

لحم وسورة نجس فالاول مخفف ومقابلته **فرجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول كون علة منع الطهارة سبب
 البخل والحار لا يطعم عليها الا اكابر العلماء بالله فمخفف الامر فيه
 على العوام بخلاف الاكابر وبذلك حصل توجيه الثاني فانهم
ومن ذلك قول الشافعي بنجاسة البول والورث مطلقا مع
 قول مالك واحمد بطهارة من ما كوال اللحم ومع قول الكوفي جميع احوال
 الحيوانات الطاهرة طاهر ومع قول ابي حنيفة زرق الطير
 من ما كوال اللحم كالحام والعصافير طاهر وما عداه نجس فالاول
 متدد ومقابلته مخفف ولو بالنظر لاحد شقي التفصيل **فرجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول كون البراءة من شاك
 ان توكل مع الغفلة عن الله تعالى فلانكا تذكر **وما لا يذكر**
 اسم الله عليه فهو قد رشح عاكاهوه فقرر في الشريعة وهو خاص
 بما كابر العلماء والصلحين الذين يتدنسون بحالطة الخافلون
 عن الله لاهم عليه من سعة الطهارة والتقدير بخلافه لا حاضر
 الذين قتل عليهم الغفلة فانهم لا يتاثرون بفضلات اهل
 الغفلة لعدم تقدسهم وانهم بذلك حصل توجيه الثاني
 وقد جات الترجمة على مرتبة الخواص ومرتبة العوام ابي الشريعة
 والعلماء تتبع لها الكافي **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ومالك
 بنجاسة الادمي الميت من الادمي مع قول الامام الشافعي واحمد
 انه طاهر زاد الشافعي وكذا ميت كل حيوان طاهر واما حكمة التنزه
 عنه فيجب غسله عند مالك وطبعا وبياضا **وعند ابي حنيفة**
 يغسله بطيبا وبغيره بياضا ما ورد في الاول متدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول كونه نجس مع
 الغفلة عن اسقائي غالب فلا يكا د الشخص بذكرانه بين يدي
 الله تعالى اذ ابل تم حبه الغفلة تنفع الفهم اللذة ومعلوم

ان الله النفسانية بحيث كل عمل مرت عليه **ومن هنا** امرنا
 الشارع بالغسل من خروج المني لكل البدن انفا للبدن الذي
 فتر وضعف من شدة الحجاب عن الله تعالى كسائر في بطنه في باب
 الغسل ان شاء الله تعالى وكل ما يجب عن الله تعالى فهو واجب عند
 الاكابر بخلاف الاصاغر فكل ما ابي حنيفة وما لك خاص بالاكابر
 من العلماء والصالحين وكلام الشافعي واحد خاص بجمهور المسلمين
 فلذلك غسله النبي صلى الله عليه وسلم تارة وفركه اخرى تشريعا
 بالاكابر والاصاغر فانهم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة
 في البيوع الذي يتوضأ منها اذا خرجت مسطارة ميتة انها
 ان كانت من مائة اعاد ثلاثة ايام وان لم تكن مستفحة اعاد صلاة
 يوم وليلة مع قول الشافعي واحد انه ان كان الميسر اعاد من
 الصلاة ما يغلب على ظنه انه توضأ منه بعد مائة وان كان كثيرا
 ولم يتغير لم يعد شيئا وان تغير اعاد من وقت التغير وقال يادق
 ان كان معين ولم يتغير احوافه فلا اعاد وان كان غير معين
 فغيره روايان فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان فتمالك في توجيه ذلك ان التشديد
 خاص بالاكابر والتحفيف خاص بالاصاغر بالنظر لغايتها في
 الطهارة والتدبير **ومن ذلك** قول الامام الشافعي اذا اشتبه
 طاهر ونجس اجتهد وتطهر بما ظن طهارته من الاواني مع قول
 الامام ابي حنيفة انه لا يجوز الاحتياط الا اذا كان عدا مائة
 الطاهر اكثر من غير قرا احد انه لا يتعدى بل يترك الجميع او يخلطها
 ويتيمم فالاول مخفف والثاني وما بعده مشدد **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان وهو معمول على حالين فالاول خاص بالعموم
 والثاني وما بعده خاص بالاكابر لشدة تورعهم واعنا فمهمون
 فانهم والله سبحانه وتعالى اعلم **باب اسباب الحدث**

أجمعوا

أجمعوا على ينقض الوضوء الخارج العناد من السيلين وهو البول
 والغائط وانتوا على ان من مس ذكره او دبره بعض من اعضائه
 غير يده لا ينقض وانتوا على ان نوم المضطجع والمكث بشرطه
 ينقض الوضوء على ان الفقه في الصلاة ينقضها دون
 الوضوء خلافا لابي حنيفة كما سباني وعلى ان اكل الطعام المطبوخ
 بالنار واكل الخبز لا ينقض الوضوء على ان من تيقن الطهارة
 وشك في الحدث فهو باق على طهارته الا ما حكى عن بعض اصحاب
 مالك وكذلك انتوا على انه لا يجوز للحدث مس الصفوف والجماع
 المأذكي عن داود وغيره من الجواز **هذا** ما وجدته من سائيل
 الاجماع ولا اتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام
 الثلاثة انه لا ينقض الخارج النادر كاله ود والحماة والريح
 من القبل مع قول ابي حنيفة ينقض الريح الخارج من القبل
 وهو الرابع من مذهب الامام الشافعي فانه قال لا ينقض بالثلاثة
 فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وروجه** الاول ان الله ودحله الحياة والحماة من الاكل
 ليست من الطبيعة المتولدة من الطعام والناقض حقيقة انما
 هو ما نشأ من الطعام ومن نقض بالحماة فانما هو من حيث
 ما كان عليها من الطبيعة كما هو الغالب لانهما كما سباني بطنه
 في اوابل خائفة الكتاب ان شاء الله تعالى **وروجه** من قال
 ينقض الريح الخارج من القبل لندرة حتى انه لا يقع للعبد
 في عمره مرة واحدة فانهم **ومن ذلك** قول الامام الثلاثة
 ان المني نافق الطهارة مع الاصح من مذهب الامام الشافعي
 انه لا ينقض الطهارة وان اوجب الغسل فالاول مشدد
 والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وروجه** الاول
 ان لذة خروج المني شدة لانه ادلها لذه نفسانية ومن لازم ذلك

شدة الغفلة والفتنة عن الله تعالى فهو أولى بالنقص من
 خروج البول والغائط من حيث اللذة لأن حيث عينه
وروجه الثاني كون ذلك خاصا بالكابر الأول الذي بعد ذلك
 الغفلة عن الله تعالى حدثا يجب منه التوبة والطهارة فالأول
 خاص بالكابر الثاني خاص بالعوام فلم يعلم ذلك وتأمل فيه
 تعرف أنه لا فائدة في التول بعدم نقض الطهارة بالماء إلا
 كونه منشا لادعي لا غير بأن من خرج منه الماء ممنوع من الصلاة
 ونحوه استد من منع الحدث الحوث الأصغر فافهم ذلك
ومن ذلك قول الأمام أبي حنيفة لا ينقض الوضوء من الفرج
 مطلقا على أي وجه كان مع قول الثاني والتول الأراج من
 مذهب أحمد بانقضاء الوضوء بطن الكف وزاد أحمد نقض
 الطهارة لمس الذكر بظهور الكف أيضا ومع قول مالك أن مسه
 بشهوة انتقض إلا فلا فالأول مخفف والثاني شدة والثالث
 فيه تشديد **فراجع** الأمور إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بعوام الناس
 ومقابل خاص بالكابر وذلك لأن النافض حقيقة هو كذا تولد
 من الأكل وأما النقص بالفرج فأنما هو لمجاورة الفرج للخارج
 بل ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان ينضح سراويله لمجاورة مجاور
 الخارج مبالغة في التبره وليتبدى به نواحيه دون عوامهم
 كما أن رآيه حديث قال هو لا يصفه منك وقال للكابر من
 من فرجه فليتوضأ كما أوضحنا ذلك في كتاب إسرار التريفة
 وفي خانة هذا الكتاب فراجع **وسمعت** سيدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول أنما قال صلى الله عليه وسلم لطلق من عدي حين
 سأل عن سر الفرج هل هو لا يصفه منك كنبية على ما أجمع عليه
 أهل الكسوف من أن النافض حقيقة أنما هو ما كان متولدا
 من الطعام والشراب وخرج من الفرج لا من ذات الفرج

وكان طلق من عدي هذا راجعا إلى التلوم مخفف الشارع عليه رحمة
 بخلاف الأكاير من العلماء والمجاهدين يومئذ مع بالوضوء من
 سر الذكرا كثة لقامهم في التورع والتبره من سر المجاور
 الخارج بخلاف الفلاحين والرأسين ونحوه فإن مقامهم
 لا يقتضي هذا التبره العظيم **فراجع** الأمور إلى مرتبة الميزان
فإن قال سافر في حديث كذا هو لا يصفه منك منسوخ
فلنا السادة الحنفية لا يقولون بسخه بل هو محكي عندهم
 فلا بد من وجه يحل عليه وقد صح حمل ما حاد العولم دون
 العلماء والمجاهدين فينبغي فكر متدين من الحنفية أن يتوضأ
 من سر الفرج خروج من خلاف الآية ولا ينبغي أن يسفر فرجه
 ويصلي بالمجد يد طهارة **فإن قال قائل** أنكم قلتم أن غلة النقض
 بحس الفرج أنما هو لكونه مجاورا للخارج لا لذاته فلم توجهوا الوضوء
 بحس نفس الخارج **فالجواب** أنكم يلزم من هذا الشارع بالوضوء
 من سر الخارج لأنه لا فائدة في مسه بخلافه فخرج من ذلك العبد
 بحذ لذة وراحة بخروجه نكاحا تنم البدن فلهذا كان فيه
 الوضوء كاملا بخلاف من الخارج الكوث فافهم وأما وجه من
 نقض الطهارة لمس الذكر بظهور الكف أو رآيه إلى المرفق فهو
 الاحتياط لكونه اليد تطلق على ذلك كما في حديث إذا أفضى
 أحدكم بيده إلى فرجه ولم يمس بينه وبينه ولا حجاب فليتوضأ
وسمعت مرة أخرى يقول ليس لنا ناقض للطهارة إلا وهو
 متولد من الأكل وحس الحقيقة عند من يقول بأنها تنقض
 الطهارة إذا رقت في الصلاة لأنه لو لا شيع ما فقهه فإن
 الجمع لا يكاد يتبين فضلا عما فقهه أنفق **وأما** سر
 حلقه الذكر فقال أبو حنيفة ومالك لا ينقض وقال الثاني
 في أربع قوليه وأحمد ينقض إذا برأيه من سر فرجه فشم

ن
 هل

القبل والدبر **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول**
 الثاني واحد ينقض طهارة من سرف من غيره صغيرا كان المستوي
 او كبيرا حيا كان او ميتا مع قول مالك انه لا ينقض من سرف
 الصغير ومع قول ابي حنيفة لا ينقض مطلقا **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **وجه** الاول اطلاق نقض الطهارة على الانسان فرج
 نفسه فتبين عليه من سرف من غيره بجامع علة القبح في ذلك فما
 نقض طهارة العبد بنفسه ^{لكل} بنفسها من غيره احد ابا الاحياء
 ويؤخذ من ذلك توجيه قول الامام ابي حنيفة والشافعي واحد
 بعدم نقض طهارة المحسوس مع قول مالك لا ينقض كان
 الاول مخفف والثاني مشدد وان الاول فلهو بالاصغر والثاني
 خاص بالاكابر من مثل المتورعين **وقد اجمع** اهله الكشاف
 على انه ليس لنا نقض الارض له سواء دب او فيه راحة من سرف
 مع الله تعالى **ومن هنا** ورد الاستغفار عند الخروج من الخلا
 فلا يقع العبد في ناقض الارض غايب من مائة سنة عن رجل
 ولا يكره ويحضر مع الله تعالى في حال خروجه الحدث (ودفعه ابا
 وذلك اي عدم الحضور حدث عند الاكابر ينظرون عنه
 احيا لم ينهه الذي مات ما دبره عن شهود كونه في حصة
 به فانهم وهذا من باب قولهم حسنت الاسرار سياة القربين
ومن ذلك قول الامامة ابيهم نقض الطهارة ليس الامر
 الجبل مع قول الامام مالك بالاجاب الوضوء له **وعلى** ذلك ايضا
 عن الامام احمد وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه**
 الاول عدم ورود شيء من الشارع في ذلك لو كان ناقضا لو رد
 لما حكمه ولو في حديث واحد **وجه** الثاني كون الاحكام دائمة
 مع العمل غالب فمما كانت العلة في النقض ليس المراءة الشهوة
 للامس او المموس او لها مارة احدا ط الامام مالك للامة

وقال

وقال ينقض الامر الذي لا يشترط تسبيله مثالا لانه رضى الله عنه
 ممن لم ينهه الشارع على شريطة من بعده فكل امر حدث بعد
 موت الشارع من مستحسن او مستقبح عرفا للمجتهد ان
 يلحقه بما يشاء كله في الشريعة فالنقض بالامر خاص بارادته
 وعدم النقض خاص باشراف الناس الذين لا يشتهون الاطام
 الله تعالى لهم بان تنزه الاكابر عن مس الامر فهو كما في التنزه
وقد يقال ان عدم النقض بمس الامر خاص برعاية الناس
 والقول بالنقض خاص باكابر العلم والمصالحين مثا كلمة لمقام
 في السماع عن كل ما لم ياذن به الله تعالى **ومن ذلك قول** الامام
 الثاني فعلى ان مس البالغ المراءة من غير طهارة ينقض بكل حال الا ان
 كانت المراءة محرما للامس مع قول مالك واحد انه ان كان ذلك
 شهوة نقض والا فلا ومع قول ابي حنيفة ان ذلك ينقض
 بشرط انتشار الذكر في النقض باللمس ولا انتشار معا
 ومع قول احمد بن الحسن انه لا ينقض وان انتشر ذكره ومع قول
 عطاء ان لمس اجنبية لا تحل له انتقض وان لم يذره او آمنه
 لم ينقض فالاول مشدد ومقابلته مخفف على التفصيل المذكور
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بالاكابر الذين
 يقيمون محل الشهوة اذا فقدت شام وجودها ومقابلته دابر
 مع وجود الشهوة بشرطها المذكور في العلاء المشدد والمخفف
 والمخفف راما للمموس نذهب مالك والراجح من قولي الثاني
 واحد في الروايتين عن احمد انه كاللانس في النقض **فرجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان في هذه المسئلة والتي قبلها **وجه** من قال
 ينقض لمس الاجنبية النظر للنقض بالانوثة من حيث هي كما يشاء
 حدث **وجه** من قال انها لا تنقض الا اذا بقول عائشة رضي
 الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسايه

ثم يتوهم الى الصلاة ولا يحدث وضوء **وهذا** خاص من ملائكة ربه
وكان الشيخ يحيى بن البرقي رضي الله عنه يقول وجه من
منع النقض ليس المرأة النظر الى كمالها من حيث المعنى القائم بها
الك واليه بقوله تعالى وان نظا هرا عليه فان الله هو مولاه
وجبريل وصالح المومنين والملائكة بعدة لا يعلمها وهو سر
لا يطلع عليه الا من اطلق الله تعالى على حمل صدور العالم وعرف تلك
القوة التي في حفصة رعايته حتى جعل الحق تعالى نفسه وادب الغنى
من الملائكة والبشر في مقاماتها وهو لا يجوز كشفه للمؤمنين
وسمعت سدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول نقض الطهارة
ليس النساء خاص باحد الناس من لم يطلع الله تعالى على كمال النساء
من حيث انهن محل انتاج العالم والانتاج بيت الكمال نظير قولهم
ان الخير المتقوي افضل من القاصر واما عدم النقض بلسمه
فخاص باهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجود وكشفنا
لا الذين يشهدون النقض في النساء ويردون الكورة الكل من
الانوية انتهى **وسمعت** ايضا يقول لولم يكن من كمال المرأة وقوتها
الا كونه تستند على كمال الكابر ملوك الدنيا الى صورة السجود
عليه حالة الوقاع كان في ذلك كناية في بيان قوتها انتهى **وسمعت**
ايضا يقول الاولي القول بنقض العجايز والمجانم والصغيرة لا العلة
في النقض قد لا تكون هي الشهوة وانما ذلك لخصه وصف
في الانثى فيقف المتوهم على القول بانهم ينقض حتى ياتي
له نفي يخرجهم من النقض وقد اطلق الله تعالى اسم النساء
في قصة نوح بن يقول تعالى يا ايها نوح اصبغ نفسك على الاطفال
فانه كان لا يدعي الانثى القريبة العهد بالولادة فكما اطلق الله تعالى
اسم النساء على المرأة الكبيرة في قوله تعالى اولامته النساء من
غير تعيين بالبالغة فكذلك اطلقه على البنت ساعة ولادتها

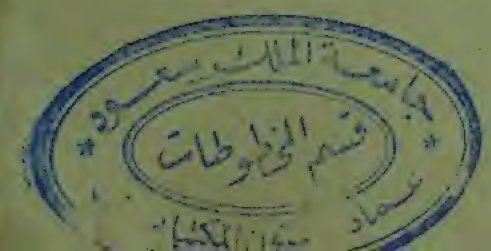
على صواب

على صواب وهو مذاهب دار رحمته الله تعالى الامية من دار مع حصول
الشهوة ومنهم من راعى محل الشهوة وان لم تحصل شهوة **وساويج**
من قال المراد بالنساء في الآية هو الجماع لا الجنس باليد فهو كقول
الله امر اخفيا لا يغيب الا ان يلبذه عن ربه تعالى بخلاف الجماع
فان صاحبه لا يكا ويحضره قلب مع ربه بل يغيب عن مراقبته
وشهوده بالكلية وذلك حدث عند الاكابر من الاولياء
بالتفاق ولما كانت الله تبارك وتعالى في يدون الجماع كله لا يقتصر على
دون اخر امر المكلف بتعميم البدن في الغسل لينعش بالامامات
من بدنه بمراتب تلك الذرة فيه فانها عمت جسده كله اذ الله
وان كان قوام من الدم فهو فرع اقوي من اصله وان كان البول
والغائبات والدم اقدر منه في ظاهر الامراض العلة فيه سر بيان شهوة
المغيبة له عن شهوة الحق تعالى لاقدارة اللون والرابعة مثلا
وما يورد من قال ان المراد بالجنس في الآية اولامته النساء
الجماع قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فان المراد
بالجنس هنا الجماع **وقد** يكون من قال بذلك انما قال به لكونه نظرا
في لغة العرب فزاي ان الجنس والمراد واحد لكن ذلك ينبغي ان
يكون خاصا بجماع الناس بخلاف الاكابر فان من مقامهم ان
يتنزهوا عن لمس النساء ولو بلا شهوة حتى عن لمس الشعر والظفر
والسن كما يتنزهون عن الصلاة اذا اكلوا الخبز والابعد
طهارة تباعد اعضاها لكونها محلا لركوب الشيطان على ظهرها كما
ورد لا توفوا الخ ٢١ اذ الخ كله من سائر الحيوان في ذات واحد
فانهم ذك فأنه نفيس **ومن ذلك** قول الامام أبي حنيفة
ان من نام في صلاته على حائل من احوال الصلي لا يستغفر وضوءه
وان طالع نومه وان وقع استغفر مع قول مالك يستغفر
في حال الركوع والسجود وان طالع دون التيمم والقعود

ومع قول الشافعي انه ان نام مكانا مفقده لم ينتقض ولو طال النوم
 والا انتقض ومع قول احمد في اصح الروايات عنه ان طال نوم القائم
 والقاعد والمراكع والساجد نظية الوضوء الا فلا في الاول تخفف
 ومقابلته مفصل **ترجيح** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
 ان النائم في الصلاة قريب من التيقظ لتعلق قلبه بحضرة
 الله تعالى وقلة استغراق قلبه في امور الدنيا وكذلك القول
 في نوم الممكّن مفقده لعدم استغراق قلبه في النوم بخلاف نوم
 غير الممكّن مفقده من الارض ولذلك قال اشياخ الطريقة من
 اراد حقة نومه فليضع تحت راسه حدة عالية ويضع على شقه
 الايمن فلان نومه يكون خفيفا جدا **واما وجه** من قال من العلماء
 ان النوم ينتقض ولو من مكان مفقده ان مع ذلك فهو كونه
 اي النوم امرا بزر خياله وجه الى اليقظة ووجه الى الموت بدليل
 ما ورد في الحديث النوم اخو الموت فكان القول ينتقض الطهارة
 به من باب الاحتياط **وسمعت** سيدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول وجه من نقض الطهارة بخرج الدم الخارج
 او بالتحقق منه او بنوم الممكّن مفقده او عيس الابطال الذي
 فيه صنان او عيس الابوس او الاجدم او الكافر او الصليب او
 غير ذلك مما وردت فيه الاخبار والآثار ولو كل من الاكل والشرب
 الاحتياط والاحتياط لا يقع الا بالقلب غافل عن مراقبة الله
 عز وجل ولو صحت مراقبة العبد لله لم يتركه نفسه من مس
 كل قدر حسن او معنوي تعظيما لحضرة ربه فلا كانت هذه
 الامور من لازم صاحب الغفلة عن الله تعالى نقض بعض العلماء
 الطهارة بها قال وجه من النواقض متولدة من الاكل والشرب
 ناقض من غير الاكل اذ افان من لا يأكل لا ينلم ولا يجري له دم
 ولا ينلم في الصلاة ولا يتقايأ حتى يملا فيه ولا يخرج من بطنه

صنان

صنان ولا يحصل له برح ولا اجرام ولا يعصى ربه بحضرة ما فضلا
 عن الكفر والشرك بل هو كالملاك **واما** من قال ينتقض من
 الكافر فلا يملك سخط الله تعالى فاحتياط المؤمن لنفسه بالظهور
 من مسه فوارا من مواضع السجدة والعقب فهو نظير ما تقدم في
 الوضوء من اكل لحم الجوز وما ورد ان ظهورها ما ورك الشياطين
 لان حيث ذات اللحم لا يرد النقي عن النقي من الوضوء من المياه
 الغضوب عليها كياه قوم لوط وكاورد النقي من الجلوس على جلود
 النمار والسباع من حيث انها تورث القساوة في القلب كما
 سياتي بيانه في باب اللباس وكذلك لو اكلوا الكرب ما استهينوا
 لس النساء والجماعهن واخرج مني راجح احدهما ولا اغني عليه
 ولا نكلا بغيبه ولا نعمة را اخذ احدهما الكفار صليبا بغيره
فان هذه الامور لا تقع الا بعد الحجاب بالاكل واصل ذلك اكلة
 السيد ادم عليه السلام من الشجرة فانها لما كانت بيانا للصورة
 ما يقع فيه نبوه من بعده من حجابهم بالاكل عن الله تعالى امروا
 بالتنزه بالقتل او الوضوء من كل ما تولد من الاكل للملازمة الحجاب
 والغفلة به عن الله تعالى ولذلك ابطال العلماء الصلاة بالاكل في
 لاقتناع صحة كمال مناجاة لربه في صلاته حال الاكل فتتضمن لذة
 الاكل من شهود كمال الاقبال على مناجاة ربه لا متنازع اخفاج
 لذي يبين مع العبد في ان واحد ومن اعادة الادب معه كما سياتي
 بسط ذلك في الخاتمة ان شاء الله تعالى **ومن ذلك** الوضوء
 مما ست النار كالطبخ والخبز فانفق الاربعه على عدم النقض
 به وقال عمر وابو هريرة وزيد بن ثابت يجب الوضوء ما كلم
 فالاول تخفف والثاني مستد **وجه** الثاني ان النار
 مظهر غضبي يغضب الله تعالى به من ساء من العاة فلا يناسب
 من اكل مما مسته ان يقف بين يدي الله تعالى الا بعد التطهر



طهارة كلمة **وروجه** الاول خلفا هذا الوجه على غالب الناس فذلك
كان الموضوعه خاصا بالاكابر الذين يعرفون وجه ذلك
بخلاف الاصاغر فلا يعرفون الموضوعه وكان ذلك آخر الامر
من رسول الله صلى الله عليه وسلم توسعة على الامة **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة ان
من يتقن الطهارة مثل في الحديث انه يعمل باليقين الا ان
ظاهر مذهب الامام مالك انه يبنى على الحدث ويتوضا وقال
الحسن ان كان شك في الحدث حال الصلاة يبنى على يقينه في صلاة
وان كان خارج الصلاة حذ بمقتضى الشك وهو الحدث فالاول
محقق والثاني شدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان فاللحاق
بالاكابر اخذ باليقين دون الشك ولو على اصطلاح النفا
فان الله تعالى ذم الذين يتبعون الظن لا ان يخرجوا عن اليقين
بطريق من الطرق فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة
بتحريم مس المصحف على الحدث مع قول داود وغيره بالجواز ذلك
قول الاربعة يجوز للحدث طهارة او علاقة لا عند الشافعي
كما يجوز عنده حمل في الجنوة وتفسير ودنايس وقلب ورفه يعود
فالاول شدد وقول داود وغيره تخفف والاول في مسيلة
الحمل بطلاف وعلاقة تخفف ومقابلته شدد **فرجع** الامر في
المسكين الى مرتبتي الميزان **وروجه** الاول في مس البالغة
في التقطيم وعلا بظاهر قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون
والوجه الثاني فيه ان كلام الله تعالى ليس هو حلالا في الكتابة
التي في الورق وانما هو محلي لها كحال النجوم على وجه الماء
وكصورة الراي المرتسمة في الحواة فلا هي عين الراي ولا هي
عنبر وهذا سرا ولا تعلقا العبارة **وروجه** الاول في حمل المصحف
وعلاقة عدم مس المصحف لانه انما مس العلاقة بصورة

صورة

صورة من قلب ورق المصحف يعود لان صورة صورة العظم
على كمال **وروجه** الثاني المباعدة في التقطيم ولانه بعد طملا
للمصحف بالعلاقة فلما من المذهب وجه ولا يخفى ان الورع يتنوع
بتنوع المقامات في الاكابر والاصاغر فاعلم ذلك **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي واحمد في اشهر الروايات عنه بتحريم استقبال
القبلة واستدبارها في الصحرا وقول ابي حنيفة يحرم الاستقبال
والاستدبار في الصحرا وفي النيران مع قول داود يجوز الاستقبال
والاستدبار فيها جميعا فالاول شدد والثاني تخفف **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **وروجه** الاول ان من جعل جهة وقوفه بين يدي
الله تعالى في صلاة هو جهة بوله وغايته فقد اساء الادب فذلك
غايير الشارح بين الجهتين بقوله شرقوا او غربوا وذلك خاص
بالاكابر الذين بالغوا في تعظيم جناب الله عز وجل **وروجه** حفا
مثل ذلك على غالب الناس فهو خاص بالاصاغر فلا يكاد احدهم
يلحظ اللحظة الاكابر من العظم فلكل مقام رجا الفاعل ذلك
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان الاستنجاء واجب لكن
عند مالك وابي حنيفة انه ان صلى من غير استنجاء صح صلواته
وقال ابو حنيفة هو سنة وهي رواية عن مالك فالاول شدد
والثاني تخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وروجه** الاول
المباعدة في وجوب التترة وهو خاص بالاكابر **وروجه** الثاني
كثرة خروجه النجاسة من هذين المحلين تخفف فيها بالاستنجاء
ومن هذا قال ابو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل
الاستنجاء اذا كانت مقدار الدرهم البغلي لان ذلك هو مقدار
النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء مادة **ومن ذلك** قول
الشافعي واحمد بوجوب الاستنجاء بثلاثة اجزاء وان حصل النقا
بدونها مع قوله مالك وابي حنيفة بجواز الحجر الواحد اذا حصل

به الاتفاق الاول مدد والثاني تخفف **مرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول اهل بالامر الشارح مع زيادة التثنية
وجه الثاني حمل الثلاثة في الحديث على الغالب والا فاذ
حصل الاتفاق بمسحة واحدة فلا معنى للتثنية والثالثة لعدم
يجمع هناك مع ما في ذلك من راحة التعظيم للترتبة لشراف
بمجة الله تعالى كما ورد من قوله عليه السلام ان الله يحب
الوتر لكن لما كان دون الثلاثة اجمارا لا يكتفى في العادة قدم
الاربع ازالة النجاسة على مراعاة ما هو ادب في العرف مع ان
تمام الوتر لا يكاد يخطر على قلب المستحي لقلية العقلة على القلة
حال الاستحباب فانهم **ومن ذلك** قولك في واحد لا يجري
الاستحباب بغيره ولا روت مع قول ابي حنيفة وما لك انه يجري بها
لكن مع الكراهة بها فالاول مدد والثاني تخفف **وجه**
الاول نهى الشارع عن الاستحباب بها والنهي يقتضي الفساد **وجه**
الثاني ان النهي عن الاستحباب بها نفى تزييه فالاول خاص بالاكابر
والثاني خاص بالاصاغر لان علم كون العظم طعام اخواننا الجن
يخفى على كثير من الناس وامالة الروت فلان المراد بالمحرم
التخفيف والله تعالى اعلم **باب الوضوء**
انتقل الائمة على انه لو نوى بتلبس من غير لفظ اضراره الوضوء بخلاف
عكسه وعلى ان غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب
الاحكام على من احدث رجليه ان تحلل اللحية الكثرة في الوضوء سنة
وعلى ان المرفقين يدلان في اليدين في الوضوء خلافا لغيره
وامعوا على انه لا يجوز مسح الاذنين عوضا عن مسح الرأس وعلى
ان من نوى ان يغطي بوضوءه ما شاء لم ينتقص خلافا للفقهاء
في قوله لا يغطي بوضوء واحد غير وضوء واحدة اكثر من خمس صلوات
وقال عبيد بن عمير لا يغطي بوضوء واحد غير وضوء واحدة ويستعمل

ماشا

ماشا واقتنع بكنية ياربها الذين امنوا اذا فتم الى الصلاة فاغسلوا
الان **هذا** ما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق **واما**
ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول كافة العلماء انه لا تنقض طهارة
الانثنية فتجب النية في الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر
مع قول ابي حنيفة لا ينتقض الوضوء والغسل الى النية بخلاف
النية لا بد فيه من النية فالاول مدد والثاني فيه تخفيف
مرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل الاول حديث ائمة
الاعمال بالنيات **وجه** الثاني انه راجع فروع الاسلام
كلها في نية الاسلام كما قال ابن عباس وابو سليمان الداراني
نقالا لا يجتمع شيء من فروع الاسلام الى نية بعد ان اختلف
ما حده الدخول فيه اي في الاسلام **وجه** استثنى الامام ابي حنيفة
التي كون التراب ضعيف الروطانية فلا يكاد ينقض التدين
من الضعف الذي حصل فيه من المعاصر والفتلات فذلك
احتياج الى تقويته بالنية كما سياتي بيانه في باب ان شاء الله تعالى
بخلاف المافاة قوي الروطانية يجبي كل محل تول عليه ولو بلا قصد
فما صد **وسموت** سوي على الحواضر رحمه الله تعالى يقول حقيقة
النية عزم المكلف على الفعل مع القارعة غالبا ومن قال انه
يشعر من المكلف فعلا العبادة بلانية فما حقق النظر لانك لو
قلت للمختم وهو ينظروا ماذا انصنع لقال لك انظروا ما من
لا يعرف ما يصنع فليس هو بمكلف اصلا قال ولعل شبهة من
نقل عن الامام ابي حنيفة عدم فرضية النية كونه يعرف
اصطلاحه فان الفرضية ما صرح به القرآن بالامر به
او ما الحوى به من السنة المتواترة والاجماع وغير الفرض ما جاء
في السنة الغير المتواترة الامر به ثم انه ينقسم الى ما هو واجب
والما هو مندوب كالحائض والاستحباب وقص الاطفا فانه ثبت
بالسنة فحق السنة ما هو واجب وفيها ما هو مندوب فلا يلزم

من نفي الادم الى حنيفة فرضية التوبة في وجوبها ونظير ذلك
اصطلاح السلف على التفسير عن الحرام بلفظ الكراهة فاذا
قبل وكراهة بيان الوضوء للدين مثلاً فزاد مع المنع وعدم الصحة
فانهم وأمر من مصطلح الائمة قبل الاعتراض عليهم فانهم
أهل ادب مع الله تعالى فعلاً يردوا بين لفظاً ما جاز في السنة
وان كانت السنة ترجع الى القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق
عن الهوى ان هو الا دعي يوحى ونظير ذلك تخصيصهم الدعاء
للانبياء بلفظ الصلاة دون الرحمة وان كانت الصلاة من الله رحمة
تميز الانبياء عن الاولياء فيقال في الولي رحمه الله او رضي الله عنه
ولا يقال فيه صلى الله عليه وسلم الا في الجملة التبعة للانبياء كما هو
في كتب الفقه وغيرها **وسمعت** رضي الله عنه يقول كان الالم
ان حنيفة من اكثر الائمة ادباً مع الله تعالى ولذلك لم يجعل السنة
فرضاً ولم يجعل الوتر واجباً لكونها ثابتاً بالسنة لا بالكتاب
مقصود تلك تمييزاً فرضه الله تعالى وتمييزاً اوجبه رسول الله
صلواته عليه وسلم فليس الحلف لفظياً كما قاله بعضهم بل معنوياً
ايضاً فانما فرضه الله ما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم
من ذات نفسه حين خضع الله تعالى ان يوجب ما شاء او لا يوجب
واظال في ذلك ثم قال فاللايق بكل متدين ان لا يعمل عملاً الاثمية
سوا كان ذلك من الرسايل ام من القاصد من حيث انها
ماورد بها شرعاً ولو لم يقل امامنا بوجوبها فانها سنة على كل حال
ويقتضيها الى الوجوب اجتهاداً للجهل **فان قيل** ما راجع
من اوجب نية رفع الحوت الاصغر مع الاكبر اذا اجتمع الحدان
على المكلف **فالجواب** وجهه ان الاصل في كل حدث امتزاجه
بنية فقد لا يكون الشارع يري انه راجع الاصغر في الاكبر لانه
تخفى على غالب الناس **وقد** بسطنا الكلام على ما يرد على هذا
العلماء في السنة منطوقاً ومفهوماً في كتاب الاجوبة عن الائمة العظام

مراجعة

مراجعة **ومن ذلك** قول الائمة ان النطق بالسنة كما في العبادة
مع قول مالك انه يكره النطق بها الاول كالشرد والظن مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول مراعاة حال غالب
الناس من عدم وصولهم في الهيئة والتعظيم في حد يمنعهم
من النطق او ثقله عليهم اذا اقبلوا على فعل ما يورثه **وجه**
الثاني مراعاة حال الاكابر الذين استحكمت فيهم عظمة الله تعالى
حتى منعهم من القدرة على النطق بالسنة بين يديه الا ان امرهم
بذلك ولم يصح لنا في ذلك امر بالنطق **وسمعت** سيدي
علياً الخواصر رحمه الله تعالى يقول اني اقدر على النطق بسنة الطهارة
ولا اقدر على النطق بسنة الصلاة من حيث ان الطهارة مفتاح
طريق الصلاة فهي بعيدة عن مقام المناجاة لله تعالى عادة ومنه
بين الرسايل والمقاصد فاعلم ذلك فانه نفيس وسياق بيانه
الجهر في اولي الغرب والعشائر من خفاير الحق جل وعلا
ان العبد يزداد هيبة وتعظيماً كلما اطلأ الوقوف بين يديه
غلاف ملوك الدنيا ولله لان كان الاسرار مستجاب في غير الركعتين
الاوليتين من الرسايل المحمدية والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة واحدي الرسايل عن احمد ان التسمية في الوضوء مستحبة
مع قول داود واحداً منها واجبة لا يصح الوضوء الا بها سواء في ذلك
العمد والسهر ومع قول اسحاق ان سبها اخوات طهارته
والا فلا فالاول مخفف والثاني ممد ومحمول على حال اهل الغرب
من شعور حضرة الله عز وجل والثاني على غيرهم فلذلك كان
ذكره الله تعالى مستحباً لا واجباً **وسمعت** سيدي علياً الخواصر
رضي الله عنه يقول ما لم يذكر اسم الله عليه فهو قديم من الميتة
في الحكم من حيث عدم طهارته بغير نية طاهر قوله تعالى ولا تأكلوا
مما لم يذكر اسم الله عليه يعني ولوا نهر ذبحها الدم الفاسد الذي يضر البدن

فما كلفه فاجعل في بيعة المشرق رجلا لا اعدم ذكر اسم الله عليها بخلاف
 ذبايح اهل الكتاب فان الشريعة اباحتها انتهى اي فان الآية
 وان كانت نزلت فمن ذبح على اسم الاصنام نظاهرها يشهد لما
 قاله الشيخ كما يشهد له ايضا حديث لا وضو لم يذكر اسم الله عليه
 فان ظاهره عند بعضهم نفي الصحة وان حله بعضهم على الكمال
 كما مر **ومن ذلك** قول الامعة الثلاثة ان غسل اليدين قبل الطهارة
 مستحب مع قول احمد ان ذلك واجب لكن من نوى الليل دون النهار
 ومع قول بعض اهل الظاهر بالوجوب مطلقا نفيا لا التماسه
 فان ادخل يده في الاكل قبل غسله لم يفسد الا الاخذ الحس البصري
 فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الاموالى مرتين الميزان
ومن ذلك قول الامعة الثلاثة باستحباب المضمضة والاستنشاق
 في الوضوء مع قول الامام احمد في اشهر الروايتين بوجوبهما في الوضوء
 الاكبر والصغير فالاول مخفف والثاني مشدد اما الظاهر حديث
 تمحضوا واستنشقوا عند من صحى فان الامر للوجوب حتى
 يصرفه صارف واما ان اصله مستحب ونهض به الى الوجوب
 اجتهد المجتهد **فرجع** الامر الى مرتين الميزان **ووجه الاستحباب**
 ان النية والانف باطنهما من حشر الباطن والطهارة ما شرفت
 بالاصال الاعلى الطاهر من البذر والقصر لهما انما هو على
 سبيل الاستحباب **ووجه الوجوب** كون النية محل اللسان والطعام
 تكلم وقع اللسان في الماء ولم ينزل الحرف حرام او شبهات **وقد**
 صرح في الحديث ان اللسان اكثر الاعضاء مخالفة بقوله صلى الله
 عليه وسلم لما ذهل يكب الناس في النار على وجوههم لا حمير
 السنتهم فيجب على هذا القول على العباد ان يظهر ان يغسل
 فيه غسلا جيد ايا الامع الخلل ممن وقع وهو في غرضه من ما ير
 الناس والاكثار من الاستغفار كما هو مقرر في كتب الشريعة

واما وجه

واما وجه وجوب الاستنشاق فهو كون الانف محل مبيت الشيطان
 كما ورد على ظهور الكبرياء والانفة عن الحق والعلم به ولا يكاد
 يسلم احد من هذا الاكبر الا ان صار يرى نفسه دون المسلمين
 اجمعين كما بسطنا الكلام عليه اول عهدنا في فراجع
وكان الشيخ ابراهيم الدوسي رحمه الله عنه يقول كلمة الغيبة
 في الغيبة من ضرر الریح ومن اكل البقر **وكان** يقول
 لا ينبغي لقاري القرآن ان يقوله الا بلسان طاهر من الغيبة
 والنميمة واكل الحرام والشبهات **فقد** اجمع اهل العلم على
 علي ان من اكل حراما او وقع في غيبة فقد تنجس نجاسة تنقصه
 من دخول حضرة الله تعالى الصلاة وغيرها فالواو مراد
 الشارع لا مئة ان لا يقوم احد منهم من اجله في الصلاة الاعلى
 طهارة طاهرة وباطنه من ما يورث الذنوب وقالوا امثال من
 يتكلم بالقيح ثم يقول القرآن مثال من ربي مصحفا في قاذورة
 لا شك في كفره **وسمعنا** سيدي عليا الخواص رحمه الله
 تعالى يقول انما من صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق
 وقد سما على غسل الوجه باذن من ربه عز وجل لئلا يغفل
 الناس عنها لكونها لا يعد ان من الوجه الا بعد اتمام
 النظر الى باطنها فلا يقال كان ينبغي تاخيرها عما شرعه
 الله عز وجل من غسل الوجه لان الشارع معصوم من
 الوقوع في سوء الادب **وقد** قدمنا انه انما سننها باذن من ربه
 عز وجل كما اخر مع الاذنين كذلك باذن من ربه انتهى
ومن ذلك قول الامعة الثلاثة ان البياض الذي بين شعر
 الاذن والحية من الوجه مع قول مالك والحنفي يوسف انه ليس
 من الوجه فلا يجب غسله مع الوجه في الوضوء الاول مشدد
 والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتين الميزان **ووجه**

الاول حصول الواجهة به في حضرة الله تعالى عند خطابه **ووجه**
 الثاني عدم وقوع الواجهة به فان الشرع قد منع العرف في ذلك
 عند التابلية والافكل حر من بدن العبد ظاهره واطنا ظاهره
 الحق عز وجل كما اشار اليه فزع الحق تعالى ليلة الاسراء الفصل لجميع
 البدن عند كل صلاة ثم خفف الله ذلك بالوضوء وضى منهم به
 في الصلاة مع الاستنجاء لما كان القلب محلا للنظر الحق تعالى من
 العبد امر الله تعالى العبد بالتوبة فوراً سارعة للتطهر من العادة
 المعنوية لان المال يصل الى القلب فانهم **ومن ذلك** قول
 الائمة الاربعة بان المرتقب يدخلان في وجوب غسل اليدين
 مع قول الامام داود والامام زفر رحمهما الله تعالى انها لا يدخلان
 فالاول شد والثاني تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول انها محل الارتفاق وتكمل الحركة بها في فعل المخالفات
ووجه الثاني كونها مجموع شيتين ابرة الذراع ورأس العظم
 فلم يقصدا للذراعين تخفيف فيهما **ووجه ومن ذلك** قول
 الامام مالك واحد في ظهور الرأيات عنه بوجوب مسح جميع
 في الوضوء مع قول أبي حنيفة والتشافعي بوجوب البعض فقط
 مع اختلافهما في قدره فالشافعي يقول يجب ما ينطلق عليه اسم
 المسح وابو حنيفة يقول البعض هو ربع الرأس ويكون ذلك
 ثلاثة من اصابع حتى لو مسح رأسه باصبعين لا يكفي وقال
 الشافعي لا يتعين المسح بالميد فالاول شد والثاني تية بعض
 شد يد والثالث فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول الاحتمال باحتمال جميع محل الرياسة
 التي عند المتوضي يخرج عن الكبر الذي في صحتها ويمكن من
 دخول حضرة الله تعالى في الصلاة فان كان عنده سؤال
 ذرة من كبر لا يمكن من دخول الجنة يوم القيامة كما ورد اذهي

الحضرة

الحضرة الخاصة وكذلك القول في حضرة الصلاة **ووجه** من
 يتوكل يمسح البعض فقط ان العبد لا يمكنه المزوج من الرياسة
 بالكلية لانه لا بد ان يامر غيره او ينهاه وذلك رياسة
ووجه من يتوكل بوجوب مسح ربع الرأس فقط الرحمة
 بالعوام فان غالبهم يغلب عليه الرياسة والكبر لحجابهم
 عن مقام عبوديته فلا يكاد يري نفسه تحت حكم غيره الا فها
 فلهذا لك سوجه احدثهم بقا ثلاثة ارباع رياسة والكثير من
 عبوديته **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المسح على العمامة
 لا يجزي مع قول احمد انه يجزي لكن بشرط ان يكون تحت الخلع
 منها شي رواية واحدة وان كانت مدورة لاذابة لها يعني
 اللثام لم يجز المسح عليها او عنه في مسح المرأة على فئاعها المستدبر
 تحت خلعها رواية دخلت بشرط ان يكون لبس العمامة على
 طهر روايتان فالاول شد والثاني تخفيف بالشرط الذي
 ذكره **ووجه** الاول ان الرياسة حقيقة في نفس الرأس
 لا فيما عليها من عمامة او فلسوة فوجب تبشيرها بالمسح
 دفعا للرياسة والكبر **ووجه** الثاني النظر الى كون الرياسة
 حقيقة انما هي في القلب والرأس يدل عنه لاحتمال ان يكون
 اسمه مشتق من الرياسة وهو معنى من العاني فلا فرق في
 الاشارة اليه بالمسح بين ان يكون ذلك بجائل او بلا جائل
ومن هنا خفف الائمة الثلاثة باستحباب مسح مرة واحدة
 فقط وشد والشافعي باستحباب مسح ثلاثا **ووجه** الاول
 انه محمول على حال الكابر الذين لم يظهر عليهم كبر **ووجه**
 الثاني خاص بالاصناف الذين يظهر عليهم الكبر فيمسحون
 راسهم ثلاث مرات مبالغة في ازالة الكبر الذي عندهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاذين من الرأس يستحب

سمعنا مع قول الشافعي أنها عضوان مستقلان بمسحان
 بماء واحد بعد مسح الرأس وقال الزهري هما من الوجه فيفعلان
 ظاهرهما وباطنا مع الوجه قال السعوي وخمسة ما قبل منهما من الوجه
 يغسل بعد ما دبر منها من الرأس يمسح بعد ما لا يغسل وقول
 الشافعي شدة تركه ما بعده **وجه** الأول كون الأذنين لا يتوضون
 فيهما عصيان حقيقة وانها طريقان إلى وصول الكلام الحرام
 منها إلى القلب فذلك خفف فيها بالمسح لكون الكلام الحرام
 مكر عليها وبمسحها **وجه** الثاني كونها كائنا سببا لوصول
 سؤال الظن بالناس من كثرة ما يسمعون ذلك ويوصلانه إلى القلب
 فها كن من سنة سيئة فغلبه وزرها ووزر من عملها
 فذلك من غسلها إزالة لذلك الوزر في الظاهر وواجبا
 على العبد التوبة من سؤال الظن في الباطن **ومن هنا** يعرف
 توجيه قول الأحمم أبي حنيفة والشافعي وأحمد في الروايتين عنهما أحدهما
 أنها مسحان مرة واحدة وقول الإمام الشافعي أنها مسحان ثلاثا
 وهو الرواية الأخرى عن أحمد **ومن ذلك** قول مالك وإن فسر
 أن مرة مسح العنق بالمال البريئة مع قول أبي حنيفة وأحمد
 وبعض الشافعية بأنه مسح ثلث الأولى مخفف ومقابلهما مدد
وجه عدم ثبوت حديث فيه فكان بدعة **وجه** الثاني
 ما رواه الديلمي مسح العنق أمان من العل مع ما جرب من
 زوال الهم والغم إذا مسح العنق فلا بد لذلك من حكة وإذا
 صغف النقل علمنا بالتحريم **ومن ذلك** اتفاق الأئمة
 على أن غسل القدمين في الطهارة مع التذرية فرض إذا لم
 يكن لباسا للتحف مع ما حكى عن أحمد والأوزاعي والثوري وابن
 جبرير من حواش مسح جميع القدمين وإن الإنسان عمدتهم
 مخبرين الغسل وبين المسح ثلث الأولى مدد ومنه ثبوت الغسل

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف ومعه ظاهر
 القرآن في تارة الحجر **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه**
 الأول بواحدة الغسل بالمسح في غير طاعة الله عن رجل
 وكونها حائلين للجسم كله ومعدان له بالقوة على المسح فإذا
 ضعفنا بالمخالفة أو الغفلة سري ذلك فيما حملاه كأن سري
 منها القوة إلى ما فوقها إذا غسلنا فافهم كدورق الشجرة
 التي تشرب الماء وعند الأعدان بالارراق والماء رقتين فيها
 الغسل دون المسح **وجه** الثاني كونها لا يكسر منها العصيان
 بخلاف ما حملاه من الأعضاء فالتقيا صاحب هذا القول بسميها
 مع قول بان الغسل أفضل ولا بد **وقد** كان بن عباس رضي الله
 عنهما يقول فرض الرجلين المسح لا الغسل فاعلم ذلك **ومن ذلك**
 قول بعضهم بكراهة التقصير عن الثلاث في غسلات الوضوء مسحا
 مع قول بعضهم بعدم كراهة لتبوت الاقتضار على مرة وعلى
 مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهذا الأول مدد والثاني
 مخفف **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ويصح** حمل الأول على
 حال العولم الذين يقعون في المعاصي والغفلات وحمل الثاني
 على أكابر العلماء الذين لا يقعون في محصية فإن هو الحياة
 أبدانهم يكفهم الغسل أو المسح مرة واحدة أو مرتين **ويصح**
 أن يكون الأمر بالعكس نيكما العامي المارة الواحدة أو الاثنتين
 لأنه هو الذي يليق به الرخصة بخلاف الأكابر وإلى ذلك أشار
 صلى الله عليه وسلم بقوله بعد أن توضأ ثلاثا ثلاثا هذا أوصوني
 ووضوا لانياس من قبلي أتته ولكن لانهم أكابر المحضرة الإلهية
 فيطالبون بمزيد نظافة وحياة عضو بخلاف العامة فاعلم ذلك
ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة ومالك في إحدى الروايتين
 بعدم وجوب الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي وأحمد بوجوبه

والاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول فهم الى حنفية
ومالك رحمهما الله تعالى ان المقصود غسل هذه الاعضا
ومسح بعضها وكلا طهارتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة سواء
تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه او تأخر عنه
كالوضوء من كونهما **وجه** كان الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه
يقول لا اباي ابي اعضاء الوضوءات ويشترط عدم وجوبه فاصله
سنة بالاجماع ونقص الى الوجوب اجتهد الايمه القايلين
وجه الاول ان الوضوء الحالى غير الترتيب لم يرد لنا فيه شئ
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجب ان يكون ذلكا في عموم
قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد اي غير مقبول
لكن لما استند الى الاجتهاد كان مقبولا من حيث ان الشارع
قد حكم المجتهد وانما لم يرد لنا حديث في تقديم احد الخدين
او الاذنين على الاخرى لان حكمة تقديم اليمنى من اليدين والرجلين
انما هو لكون اليمنى اقوى من اليسار عادة واسرع الى المعصية
من اليسار فلهذا نرى الشارع الى تقديمها مسارعا للطهارة
كما كان اسرع لفعل المحالقات ولا هكذا الكفان والاذنان فانه
لا يتصور فيها ما ذكرنا في اليدين فلهذا كانا يطهران دفعة
واحدة والله اعلم **من ذلك** قول ابي حنيفة بان الموالاة
سنة وهو اصح القولين عندنا فنعينه مع قول مالك واحد
في اشهر الروايتين انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد
ارجع الامر الى حديث المنبران **وجه** الاول ان الاصل في
ابدان المنظرين من عدم عصيانها لربها وعدم طول غفلتها عنه
ومن كان كذلك فاعضائه حية لا يوشق فيها خفاف كل عضو
قبل غسل ما بعده سواء قلنا بوجوب الترتيب ام لا **وجه**
من قال بوجوب الموالاة كون الغالب على المنظرين ضعف

ابدانهم

ابدانهم من كثرة المعاصي او الغفلات او اكل الشهوات واذ لم يكن
موالاة جنت الاعضاء كلها الى القيام الى الصلاة مثلا واذ اجنت
فكانها لم تغسل ولم تكتب بالا استعاشا ولاحياة بين يدي ربها
فما طبت ربها بالا كمال حضور ولا اقبال على ملجاة هذا الحكم
غالب الايدان اما ايدان العلاء العاملين وغيرهم من الصالحين
فلا يحتاجون الى تشديد يد في امر الموالاة لحياة ابدانهم لما وكو
طال الفصل بين غسل اعضاءهم بفعل قول من قال بوجوب
الموالاة على طهارة عوام الناس ويجل قول من قال بالاستحباب
على طهارة علماءهم وصالحهم **وجه** سوي علماء الخواص
رحمهم الله يقول مع قوله من قال بوجوب الموالاة في هذا الزمان
فان لم يرجع يودي قوله الى جواز طول الفصل جوازا وزيادة
البطء في ركن الطهارة وفوات اول الوقت كان يغسل وجهه
في الوضوء لظهور بعد صلاة الصبح ثم يغسل يديه ريم النهار ثم
يمسح راسه بعد زوال الشمس ثم يغسل رجليه قبيل العصر
مع قوله ذلك المتوضي مثلا في الغيبة والتمية والاستهزاء
والسخرية والضحك والغفلة وغير ذلك من المعاصي والمكروهات
او خلاف الاولى ان كان ممن يراخذه كما يؤخذ باكل الشهوات
فمثل هذا الوضوء ان كان صحيحا في الظاهر من حيث انه
يصدق عليه انه وضوء كامل فهو قليل النفع لعدم حصول حياة
الاعضاء بعد موتها او ضعفها او فوات فئات ذلك الامر
الموالاة في الوضوء جوبا او استحبابا وهي نفاس البدن وحياة
قبل الوقوف بين يدي الله تعالى للمناجاة ثم لو قدر عدم وقوع
ذلك المتوضي الذي في بؤال في معصية او غفلة في الزمن المخلل
بين غسل الاعضاء فالبدن ناسف كالاعضاء التي عنها الغفلة
والسهو واللذ والسامة فلم يصح لها ادعية الى كمال الاقبال على الله تعالى

حال مناجاة **وبالحمل** فالولاية من اصحابه وتنفص بها الى
 الوجوب الاجتهاد ومنه طلوبة بكل حال واسه اعلم **ومن ذلك**
 اتفاق الائمة الاربعة على ان من توطأ له ان يخطى بوضو به
 ما شأ من الفرائض بالم يتنقص وضوه مع قول الحق انه لا يخطى
 بوضو واحد اكثر من خمس صلوات ومع قول عبيد بن عيينه بحجب
 الوضوء لكل صلاة والفتح بالاية فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول الاجماع من اهل
 الشريعة والحقيقة على ذلك **وجه** قول عبيد بن عيينه العمل
 بظاهر التران وهو خاص بمن يقع في الذنوب كثيرا والاول
 خاص بمن لا يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول والثالث
 واسه اعلم **باب الغسل** اجمع الائمة على
 انه يحرم على الحنبل غسل المصحف ومسحه وعلى وجوب تغصم البدن
 بالغسل ولانه لا يكتفى في الحنابلة مسح الرأس بالماء فاستأ على الحنف
 أي فكما انه يجب نزع في الحنابلة وغسل الرجلين ولا يغتفر
 فيه بالمسح فكذا ذلك الرأس في الحنابلة كما مع كون كل منهما ممسوحا
 ولم اجد لذلك دليلا صريحا **هذا** ما وجدته من مسائل الاجماع
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك اتفاق الائمة على وجوب الغسل
 من النجاسة الحناتين وان لم يحصل انزال مع قول داود وبجاعة من
 الصحابة بلان الغسل لا يجب الا بالانزال ان لم يثبت تسخ ذلك
 ولا فرق بين فرج الأدم والبهيمة عندما لك والثاني فرج أحمد
 وقال ابو حنيفة لا يجب الغسل في وطئ البهيمة الانزال فالاول
 مشدد والثاني مخفف في مسألة جماع الأدم والبهيمة **فرجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول في المسئلة حصول
 اللذة التي يغيب معها العبد عن مكا هذه حضرة ربه عادة
 مع ثبوت الدليل فيه **وجه** الثاني فيهما عدم كمال اللذة اذ لا يكمل

الا بالانزال فالاول خاص بالاكثر والعين في التنزه
 والثاني خاص بالاصغر الذين لا يتعدون على المشي على ما عليه
 الاكابر **ويصح** ان يكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة
 وضعفها فلا يجب الغسل على الاكابر الا بالانزال لان الجماع
 من غير انزال لا يوجب فيه غلبة عن ربه ولا على من القوة
 كما يورد قول عائشة وابيكم ملك اربى كما كان صلى الله عليه
 وسلم يملك اربى في قصة تقبيل فدايه وهو صايع وهو منصوص
 فتم يقو به الى الصلاة فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الامام الثاني
 ان الغسل يجب بمجرد المزاجان لم يبق ان اللذة مع قول أبي حنيفة
 وذلك انه لا يجب الغسل الا مع مقارنة اللذة لمزاج المشي
 بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف والقول فيه كالتول في
 الجماع مع الانزال لا يوجب انزال فلا يعيده **ومن ذلك** قول الامام
 أبي حنيفة واحمد لو فرغ منه من بعد الغسل من الحنابلة فان كان
 بعد البول فلا يغسل ولا اوجب الغسل مع قول الثاني بوجوب
 الغسل مطلقا ومع قول مالك لا يجب الغسل مطلقا فالاول فيه
 تشديد والثاني مشدد وبالكلية والثالث مخفف بالكلية **فرجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان فاحد الشقين في الاول وقول الثاني خاص
 بالاكابر والثاني وقول مالك خاص بالاصغر كالنعوام
 فما خرج احدهم من الائمة عن مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة انه لا قول الثاني يجب الغسل بمجرد المزاجان
 لم يتدقق فالاول مشدد ومع قول الائمة الثلاثة انه لا يجب
 الغسل بعدم وجوب الغسل اذ لم يتدقق فالاول مشدد والثاني
 مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة انه لا يجب الغسل الا بانفعال الكتي من رأس الذكر
 مع قول الامام احمد بوجوب الغسل اذ الحس ينتقل اليه من الظهر

الى الاطليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعلوم المسلمين والثاني
 مشدود خاص بالاكابر **ومن ذلك** قول مالك واحد من وجوب
 الغسل على الكافر اذا اسلم مع قول ابي حنيفة والثاني يستحب ذلك
 فالاول مشدود والثاني مخفف **وروجه** الثاني ان الله اطلق الحياة
 على من اسلم بقوله او من كان ميتا فاحييناه ومن صار حيا
 بعد موت فلا يجب عليه غسل انما ذلك على وجه الاستحباب وزيادة
 التثنية **ويؤيد** ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا
 يغفر لهم ما قد سلف **وروجه** الاول كمال المبالغة في الحياة فبالاسلام
 احيا الباطن والماديحي الظاهر **فرجع** الامر في ذلك الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول مالك بوجوب امرار اليد على البدن
 في غسل الجنابة مع قول الائمة الثلاثة بان ذلك مستحب فالاول
 مشدود والثاني مخفف **وروجه** الاول المبالغة في اغتسال البدن
 من الصنف الحاصل من سريان لذة حروج المني والجماع **وروجه**
 الثاني الاكتفاء بمرور الماء على سطح البدن فانه يجني بالطبع كلما سري
 من البدن فاللايق يقتل لئلا يلتذ بالجماع او بخروج المني الاستحباب
 واللائق بما عاب باللذة عن احلاس الوجوب والله اعلم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة لا بأس بالوضوء للغسل من فضل من فضل وضوء المرأة اذا لم
 مع قول احمد انه لا يجوز للرجل ان يتوضا من فضل وضوء المرأة اذا لم
 يكن يشاهد بها ووافق محمد بن الحسن علي انه لا يجوز للمرأة الوضوء
 من فضل الرجل والمرأة فالاول مخفف والثاني تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وروجه** الاول ثبوت الادلة فيه
وروجه الثاني ما في ما طهارة المرأة من شدة القدرة عادة وذلك
 فيراحم بملا ذابن تشاهدها فيحلمها على انها تكن نظيفة حال تطهرها
 ليس على يديها قد رخصا فباكان يشاهدها حال غسلها فانه يعمل
 بطله من طهارة او استناع **فعل** ان اللانوق الاكابر الثاني واللائق
 بالعوام الاول

بالعوام الاول **ونظير** ذلك اتفاق الائمة على ان المرأة اذا جنبت
 ثم خاضت كفاها غسل واحد مع قول اهل الظاهر انها يجب عليها غسلا
ومن ذلك اختلاف اصحاب الشافعي في وجوب الغسل من الولادة
 بل يلبس مع قول بعضهم بعدم وجوبها فالاول مشدود والثاني مخفف
وروجه الاول المبالغة بالنزاهة من حروج المني ولو صار ولدا **وروجه**
 الثاني ان الغسل المذكور ما شرع الا للقدرة الحاصل بالولادة عادة
 فنادا لم يكن قد رفل يجب الغسل مع ما فيها ايضا من شدة الوجع
 حال الطلق بل تصير كل شعرة منها متوجهة الى الله خاضرة معه
 وذلك ربما يفهم مقام المبالغة البدن فاعلم ذلك **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام الشافعي واحد في احدي
 الروايتين بتحريم قراءة القرآن على الحنب والحارثين روايتين
 مع قول الاسلام ابي حنيفة يجوز قراءة بعضه ومع قول مالك يجوز
 قراءة آية او آيتين ومع قول داود يجوز للحنب قراءة القرآن كله
 كيف شاء فالاول مشدود والثاني فيه بعض تشديد والثالث
 مخفف بالكلية **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وروجه** الاول
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الحنب ولا الحارث شيئا
 من القرآن فذكر شيئا فشمع بعض الامة كحرف مع تأييد ذلك بما
 قاله اهل الحقيقة من ان القرآن كلام الله تعالى وهو آية الكلام
 من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس فلا يناسبه ان يبرز من محل
 موصوف بالقدره معي او حسا سواء قليلة وكثيرة وايضا فان
 القرآن مستحق من القدر وهو الجمع لكونه مجمع القلب على الله تعالى
 بطلب الشارح من المومن ان لا يقرأ شيئا يدعوه بالخاصية الى الحضور
 مع الله تعالى الاعلى اكل حال في الطهارة بخلاف الحنب والحارث
فعل ان الحنب وعنده ان يقرأ القرآن من الاحكام والاذا كان
 لانه لا يجمع القلب على الله تعالى وعليه حمل قول داود من حيث

ان العزمان قران وعكسه عند الاكابر بخلاف المحققين فانهم رأوا
 من جهة الفاظ القرآن فالتحقوا بوجه قوله ما ورد ان القرآن له
 وجهان وجه الى حضرة صفاته وهو التام بالذات ووجه الى الخلق
 وهو مكتوب في الصحف والنطوق في اللسان والمحموط في القلوب
 فكل ما دارو يمشي على احدى الوجهين ولا يخفى الروع وطلب شدة
 التعظيم من كل مكلف وان لم يكن القرآن حاد لا في اللسان واللفظ حقيقة
 واكثر من ذلك لا يقال واسه سبحانه وتعالى اعلم **باب**
التيمم اجمع الائمة على ان التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف
 من استعماله جائز واجعلوا على ان وجوب التيمم للحج كالحديث وعلى ان
 المسافر اذا كان معه ماء وخشي العطش كله ان يجسه ليس فيه
 ويقيم وعلى ان المحدث اذا تيمم ثم وجد الماء قبل ان يركع في الصلاة
 بطل تيممه ولزمه استعمال الماء وعلى انه اذا ارى الماء بعد ركعته من
 الصلاة التي تسقط ما التيمم لا يجب اعادتها وان كان الوقت باقيا
 وعلى ان التيمم لا يرفع الحدث خلافا لما اورد وعلى ان من خاف الذلف
 من استعمال الماء جاز تركه وان لم يمسح بالاخلاق **هذا** ما وجدته
 من سائر الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك**
 ترك الامام الشافعي واحدا من الصعدين في الالة هو التراب ولا يجوز
 التيمم بالتراب ظاهرا او برب فيه منار مع قوله في حنيفة وبالك
 الصعيد هو الارض فيجوز التيمم بجواز اجزاء الارض ولو بالمحجر الذي
 لا تراب عليه وروى لا يبار فيه وزاد ما ورد فقال انه يجوز التيمم
 بما اتصل بالارض كالنبات فالاول مستد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول قرب التراب من الماء
 من الروحية لان التراب هو ما يحصل من عكارة الماء الذي جعل
 الله منه كل شيء حي فهو اقرب سقى الى الماء بخلاف الحجر فان اصله
 الزبد الصاعد على وجه الماء فلم يخص للابية ولا للترابية فكان

ضعيف

ضعيف الروحية على كل حال بخلاف التراب **وسمعت** سدي
 عليا الخفاف رحمه الله يقول انما يقال الشافعي وعنه صحة التيمم
 بالمحجر مع وجود التراب لبعده الحجر عن طبع الماء وضعت روحانية
 فلا يكتفى بجبي العضو الممسوح به ولو سحق لايضا اعضا اسألنا التي
 ما نت من كثرة المعاصي والفتنات واكل الشهوات **وسمعت**
 مرة اخرى يقول نعم ما فعل الشافعي من تخصيص التيمم بالتراب لما فيه
 من قوة الروحية بعد فقد الماء لايضا اعضا من كثرت منه الرقوع
 في الخطايا من اسألنا **فقال** ان وجوب استعمال التراب خاص بالاصغر
 ووجوب استعمال الحجر خاص بالاكابر الذين لا يعصون ربه
 لكن ان تيمموا بالتراب اوردوا روحانية وانتقاشا **وسمعت**
 مرة اخرى يقول وجه من قال يصح التيمم بالحجر مع وجود التراب
 كونه رايا ان اصل الحجر من الماء كما ورد في الصحيح ان رجلا قال يا رسول الله
حيث اسالك عن كل شيء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء
 خلق من الماء فجميع ما على وجه الارض من طينها ماء اصله من الماء
 فالطين ما اسلم منه والحجر ما تموج منه حين خلق الله الخيال ولذلك
 كان الحجر ينطربا اذا وقع عليه في النار فلولوا ان اصله من الماء
 ما ينطربا ولكن لا ينبغي للتورع التيمم بالحجر الا ان فقد التراب
 لانه مرتبة ضعيفة بالنظر الى التراب **وقد** قال الله تعالى
 فاستوا لله ما استطعتم وقال صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر
 فأتوا منه ما استطعتم فمن فقد التراب كان له ان يقيم بالحجر
 ويمسح بيديه وجهه تشبها بالمسحين بالتراب **وقد** قال تعالى
 فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه فظاهر الآية انه لا بد في صحة التيمم
 من انفصال جسم من الشيء الممسوح به في اليد وانه لا يكفي اتصال
 روحانية من ذلك وان كانت شيئا لطيفا ونظير ما نحن فيه
 قول علماءنا في باب الحج ان من لا شعر برأسه يستحب امرار الوشي عليه

لفضيلة الوضوء ان مناجاة الله تعالى اجمع لان الصلاة من القاصد
 فلا تقطع الوسايل مع استغيايه عنها بوسيلة اخرى **ووجه**
 من قال يقطع الصلاة اذا اتسع الوقت ويتوضأ ثم ينشئ صلاة
 اخرى فهو عظيمة الله تعالى على قلبه فاستحي ان يقف بين يديه ينحني
 بطهارة صفيقة لا تتعش زرعانية اعضاءه فترى ان ذرة من
 مناجاة الله تعالى مع حياة البدن افضل من امثال الجبال من
 مناجاة مع موت البدن اضعفه او فقوره **وفي الحديث** لا يستحب
 الله تعالى دعاء من قلب غافل **وفي رواية** من قلب لاه ولا شك ان
 حكم صفيق الاعضاء كالغافل واللاهي والساهي من حيث ضعف
 توجهه الى الله تعالى **ومن ذلك** قول الامام مالك والشافعي واجد
 انه لا يجوز الجمع بين فرضين يتيم واحد سوى ان في ذلك الحاضر والماضي
 وبه قال جماعة من اكابر الصحابة والتابعين وقال ابو حنيفة
 التيم كالوضوء بالماء الصالح من الحدث الى الحدث اذ وجود الماء وبه
 قال الثوري والحسن فالاول مدد والثاني مخفف **فرجع**
 الاموال مربي الميزان **ووجه** من قال لا يجمع بالتيم بين فرضين
 الوقت على حد ما نقل عن الشارع صلى الله عليه وسلم فليكن غفلة عنه
 صلى الله عليه وسلم انه جمع بين فرضين ابدان فقل
 اليسا ذلك في الجمع بين فرضين بوضوء واحد يوم الاحزاب
 والاصل وجوب الطهارة لكل فرضين لظاهر قوله تعالى اذ
 قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية فيقتضي به التيم اي فيكون
 الاصل فيه وجوب الطهارة لكل فرضين ولضعف روحانيت
 ايضا عن روحانية الماسما ان يتم اول الوقت واخر الصلاة
 الى اخر الوقت فان اعضاءه تضعف بالكلية حتى كأنه لم يظهر
واما وجه من قال يجمع بالتيم من الترابين ملثا فهو لكونه بدلا
 عن الطهارة بالماء انه ان يعمل به ما يفعل بالوضوء والفعل كما قاله

ان يتيم

ان يتيم قبل دخول الوقت كما قاله به ابو حنيفة على ان اصل قاعدة
 البدلية وان لم البدل بالمبدل منه في كل الامور فان اعضا التيم
 ناقصة عن اعضا الوضوء روحانية التراب تضعف عن روحانية
 الماء **وذكر** بعض المحققين ان التيم عبادة مستقلة وليس هو بدل
 عن الوضوء والفعل امرنا استغيايها عند الموضع او بعد الماء
 سفوا ارحضوا وقال مالك والشافعي واجد لا يجوز التيم قبل
 دخول الوقت **ومن ذلك** قول ربيعة ومحمد بن الحسن انه لا يجوز
 للتيم ان يؤتم بالموضيين مع اتفاق الامة على جواز ذلك فالاول
 مدد والثاني مخفف **ووجه** الاول ان الايقاع الملم ان يكون
 الكل الناس طهارة لانه واسطة بين الله وبين عباده واقرب الى
 حضرة ربه منهم من حيث الخطاب **ووجه** الثاني كون التيم
 طهارة على كل حال فحيث ما جازت صلواتها مستعدة اجازت بها
 صلوات اماما **ومن ذلك** اتفاق الامة الدلالة على انه لا يجوز التيم
 لصلاة العيدين والحجزة في الحضرة ان خيف ثوبهما مع قول
 ابو حنيفة بجواز ذلك فالاول مدد في الطهارة مخفف في امر الصلاة
 والثاني بالعكس ولكل منهما وجه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامام الشافعي من تغدر عليه الماء في الحضرة
 وخاف فوت الوقت فان كان الماء بعيدا عنه او في يده واستغنى عنه
 خرج الوقت انه يتيم ويصلي ثم اذ اراد الماء اعادة مع قوله مالك
 انه يصلي بالتيم ولا يعيد ومع قوله ابو حنيفة انه يصبر الى ان
 يتدر على الماء فالاول مدد والثاني فيه تشديد والثالث
 مخفف في امر الصلاة مدد في امر الطهارة **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاحد بالاحتياط في الطهارة
 المندرج عليها وقت الصلاة **ووجه** الثاني الاحتياط في الصلوة
ووجه الثالث الاحتياط الكمال الادب مع الله تعالى فاستحي من الله

أن يتف بين يديه في تلك الصلاة بطهارة ضعيفة لا تخفى أعضاء
 الحياة التي يطهر له كمال الاقبال على مناجاة ربه **وقد** ضبط
 الامام البيهقي فلو السهم الذي يطلب التيمم الماس بها ما بين
 او ثمانية ذراع الى اربعة ذراع انتهى فاعلم ذلك فانه قل من الغلما
 من صرح به **ومن ذلك** قول الامام الشافعي وأحمد في أحد روايتيه انه
 يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء القليل الذي لا يكفي ويستيم
 عن باقي الاعضاء مع قوله باقي الآية انه لا يجب عليه استعماله بل
 يتركه ويستيم فالاول **وجه** حديث اذا امرتكم بما فرقا قول
 منه ما استحكمتم والثاني فيه تخفيف لعدم استعمال الماء القليل
 مع التيمم **وجه** ان الطهارة للبعض لم يلقا فلهذا عن الشارع
 على انه علمه رسول صاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم تجدوا
 ماء فاب يكتفكم لتلك الطهارة فتيمموا ومثاله يتولد قد استطعنا
 طهارة بعض الاعضاء بالما فوجب تكميلها بالتيمم **وجه** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام الشافعي من كان بعض من
 اعضائه جرح او كسر او قروح والصق عليه خبيرة وذات من نوعها
 التلف انه يمسح عليها ويستيم مع قوله اي حنيفة وذلك انه ان كان
 بعض جسده صحيحا وبعضه جرحا ولكن الاكثر هو الصحيح غسله
 وسقط حكم الجرح واستحب مسحه بالماء ان كان الصحيح هو الاقل
 تيمم وسقط غسل العضو الصحيح وقال احمد يغسل الصحيح ويستيم
 عن الجرح من غير مسح للخبيرة فالاول **وجه** والثاني تخفيف
 بالتفصيل **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاخذ
 بالاحتياط لزيادة وجوب مسح الخبيرة لما اخذه من الصحيح غالبا
 للاسالك **وجه** الثاني انه اذا كان الاكثر الجرح او القرح فالحكم له
 لا بشدة الألم حينئذ ابرج في طهارة العضو من غسله بالماء فان امراض
 كثرات للخطا باسحقه لذنوب ولم يذكره تعالى في القرآن الا التيمم

فقط

فقط ولم يذكر الطهارة المفضة في العبادة الواحدة بالماء والتراب
 معا **ومن ذلك** قول مالك وأحمد من يجلس في مصر فلم يقد على الماء
 تيمم وصلى لا اعادة عليه مع قوله جماعة من اصحاب الامام اي حنيفة
 وهي احدى الروايتين عنه انه لا يصلي حتى يخرج من المجلس او يجدا لما
 ومع قوله الشافعي انه يصلي ويعيد وهي الرواية الاخرى عن ابي حنيفة
 فالاول تخفف في امر الصلاة **وجه** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول انه فعل ما كلف به بحسب الوقت فلا يلزمه اعادة
وجه الثاني ان ذلك عذرنا ذكر مع قول المحققين ان بدل
 المكلف الوضوء بحيث لا ينوب لنفسه بتيد راحة عسر جدا
 فكان من الاحتياط الصلاة لحركة الوقت ثم يعيد **ومن ذلك**
 قول الامام ابي حنيفة وأحمد ان من سني الماء في رجليه حتى تيمم وصلى ثم
 وجده انه لا اعادة عليه مع قوله ان في يوجوب الاعادة ومع
 قول مالك باستحبابه فالاول تخفف والثاني فيه تشديد **وجه**
 الاول انه ادى وظيفة الوقت بوقته بين يديه الله بطهارة
 صحيحة في الحلة **وجه** الثاني للاخذ بالاحتياط والوقوف بين
 يدي الله بطهارة كاملة **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الامام ابي حنيفة ان فاقد الطهورين لا يصلي حتى يجد الماء مع
 قول الشافعي في ارجح القولين انه يصلي ويعيد اذا وجد احدهما وهو
 احدى الروايتين عن مالك وأحمد والرواية الاخرى عن مالك
 يصلي بحسب حاله ويعيد والاخرى عن احمد يصلي ولا يعيد فالاول
 فيه تشديد من جهة الطهارة وتخفيف من جهة الصلاة
 والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة الطهارة
وجه الامر الى مرتبة الميزان **وجه** قول ابي حنيفة ان
 (ك) رج شرط الطهارة للصلاة وسكت عن الامر اذا لم
 يجد المكلف ما ولا ترايا مع استعظام حصة الله تعالى ان يقف

العبد فيها بطلبك الذنوب التي كانت تخرج مع المافهوك بلطخ
بدنه وثيابه عذرة ثم نادى ساديا عبيد الملك قد اذن لكم
للك في حضور الموكب بين يديه فان جميع الطهورين قد ركن
من هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويصفون عنه
انه لم يترك الحضور استهانة بجناب الملك وانما ذلك من سدة
التظيم **وجه** من قال بجلي لحرمة الوقت بقولان الله تعالى
لم يكلفنا الا بما قدرنا عليه والقاعدة الشريعة لان الميسور
لا يسقط بالعسور وقد رنا على الصلاة دون الطهارة فوجب
عليها الصلاة **وفي الحديث** اذا امرتكم بالسرفا تواتر ما استطعتم
مع اشتراط الوقت للصلاة ايضا في قوله تعالى ان الصلاة كانت
على المؤمنين كتابا موقوتا فان ظاهر الآية اشتراط فعلها في الوقت
وانما لا يقتضي وب قال بعض المالكية فظيها عليه **وجه** ما ورد
في حديث من فاته يوم من رمضان لم يقضه الا بد **وجه** من
اوجب الصلاة على فاقد الطهورين فلان ذلك عذر نادرا ربما
لا يقع للعبد مرة واحدة في عمره فاحتاط العلماء لربنا انبا عنهم
بالاعادة لعدم وجود مشقة في ذلك **وجه** ان اسقاط الاعادة
عن العبد في كل عيادة فعملها مع الخلل انما سببه المشقة بدليل
قولهم بعدم الاعادة في العذر النادر اذا وقع ودام **وقد ورد**
في السنة ما يؤيد وجوب الاعادة للصلاة الناقصة وهو حديث
اول ما يجاب عليه العبد يوم القيامة من عمله الصلاة وانها
ان اكلت للعبد كل له سائر اعماله وان نقصت نقص سائر
اعماله **وسمعت** سيدي عليا القواص رحمه الله يقول لو صح للعبد
بذل الوسع كاملا في تحصيل ما تكلف به ما ساع للعلماء ان يأمروه
بالاعادة ولكن لما علموا من العبد انه ان يبقى لنفسه بقية من الراحة
أمروه بالاعادة ومن هنا قال بعض المحققين ان العمل بتركه تعالى

فاتقوا

فاتقوا الله حق تقاته اهلون من العمل بقوله تعالى فاتقوا الله
ما استطعتم قال لان من شأن النفس الكسل والميل الى الراحة
ولا يكاد يبدل وسعها في مرضاة ربها كاملا بخلاف اتقوا الله حق
تقاته فانه مقام يصل العبد اليه بايمانه بانه لو لا ان الله تعالى
وفاه فعمل ما فيه سخط الله تعالى ما قدر ان يتقي ذلك **انتهى**
وقد حمل قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم على قوله فاتقوا الله حق
تقاته بان يحمل ما استطعتم على بدل الوسع بحيث لا يقبل الزيادة
وعليه الجمهور **ومن ذلك** قول الامام احمد ان من كان متظهدا
وعلى بدنه نجاسة ولم يجد ما ينظف به انه ينبغي غسلها كالحدث ويغسل
مع قول الائمة الثلاثة انه لا يتيمع مع النجاسة ومع قول ابي حنيفة
انه لا يغسل حتى يجد ما ينظف به ومع قول الشافعي انه يغسل ويغيد
والاول مخفف في امر النجاسة والثاني فيه تشديد **مرجع** الامر
الى من يثبت الميزان **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة في المسحور
عنه وهو الاصح من قوله الشافعي انه لا بد من ضربتين في التيمم الاول
للوجه والثانية لليدين مع المرفقين مع قول مالك والحمد
بحري ضرورة واحدة للوجه والكفين بان تكون بطون الاصابع المسح
الوجه ويطون الراحتين للكف فالاول مشدد بتعديده بالحدث
والثاني مخفف **مرجع** الامر الى من يثبت الميزان وتوجيه هذا
لا يذكر الامتافهة لغرض فرض غسل يدا حتى ياكل الحلال والافلاص
في الاعمال وانت نصير تفهم اسرار الشريعة فلاسه تعالى اعلم
باب المسح على الخفين اجمع الائمة على المسح **ان**
على الخفين في السفر جائز ولم يمنع احد من المسلمين حوازه الا
الخوارج واتفقوا على حوازه في الحضر وعلى انه اذا اقتصر على مسح
اعلى الخف اجزاه وان اقتصر على اسفله لم يجزه وعلى ان مسح الخفين
مرة واحدة مخبري وعلى ان ابتداء مرة المسح من الحدث بعد اللبس



لامن وقت المسح الامام حتى اتم احد ان ذلك من وقت المسح واختار
 ابن المنذر والنوري **هذا** ما وجدته من سابل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الدلالة ان مدة المسح
 للمقيم يوم وليلة والمساافر عند ازالة ايام بلياليه مع قول مالك
 انه لا توقيت في مدة المسافر ولا للمقيم بل يسبح ما بدا له ما لم ينزع
 او يصيبه جنابه فالاول شد في التوقيت والثاني مخفف فيه
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وروجه** الاول اعتدال مدة المسح للمقيم
 والمساافر فلا هي طويلة ولا هي قصيرة **وقد** اعتبرها الشارع والعلماء
 في مواضع كثيرة الخيار للبيع ومدة اقل الحيز وانما كانت مدة الحضر
 اقل من مدة السفر لان الحصان لا سواه تعالى في الحضر على يوم
 وليلة او في السفر على ثلاثة ايام لزم ضعف روحانية الرجلان
 اشد الضعف لبعده مدة فلهذا بالما حتى القصصا الخفاف
 بالرجل السلا التي لا احساس لها فصارت ساجدا لها لربها كساجدة
 الهما في ضعف الروحانية ولا شك في نقصها لاجزئ ذلك وضعف
 الشهود والرجل وعلا **وسمعت** سدي عليا الخواص رحمه الله
 يقول رضع الاحكام راجع الى الشارع فلا ينبغي لمومن ان يقول لم
 جعل الشارع كذا دون كذا اذ لم يظهر له حكمه ذلك **وقد** قال
 بعضهم ان توقيت المدة للمقيم والمساافر اليوم والليلة والثلاثة
 ايام بلياليها خاص بالاصا غير الذي يتكرر منهم وقوع المعاصي
 في الليل والنهار وعدم التوقيت خاص بالاكابر الذين لا يكادون
 يقعون في مخالفة واحدة لربهم في اليوم والليلة او الثلاثة ايام
 لان ابدان الاكابر قوية الروحانية لتوالي الطاعات فلا يضر
 ارجلهم بعد رس غسلة لتوبة جنابها وروحانية **فرجع** الامر
 في ذلك ايضا الى مرتبتي التخفيف والتشديد **ومن ذلك** اتفاق
 الائمة الثلاثة على ان السنة في مسح الحف ان يسبح اعلاه واسفله

مع قول الامام احمد ان السنة مسح اعلاه فقط فالاول شد والثاني
 مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامام
 مالك انه لا يجزي في مسح الحف الا الاستيعاب لمحل النضر لكن
 لو اخل بسبع ما يجزي التدمع اما د الصلاة استيعابا مع قول احمد
 انه لا يجب الاستيعاب المذكور وانما يجزي مسح الاكثر ومع
 قول ابى حنيفة انه لا يجزي الا مقدار ثلاثة اصابع واكثر ومع قول
 الشافعي انه يجزي ما يقع عليه اسم المسح فالاول شد والثاني
 درنة في التشديد والثالث دون الثاني في التشديد والرابع
 مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وروجه** الاول مراعاة
 الاستيعاب فخطوطا للاستيعاب في الغسل وتكون الرخصة
 والتخفيف في استقاط مسح ما بين المخطوط **وروجه** الثاني ان
 اسم المسح باليد لا يكون بالمسح باكثر الاصابع الخمسة او بكنة **وروجه**
 الثالث ان مسح الحف باكثر اصابع اليد هو الذي يطلق عليه
 اسم مسح الحف وذلك لان ما قاله النبي اعطى حكمه **وروجه**
 الرابع عدم ورود نص في تشديد مسح فشملم ما ينطلق عليه
 الاسم **ومن ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على ان ابتدا مسح
 المسح من الحدث الواقع بعد اللبس لامن وقت المسح مع قول احمد
 في رواية انه من وقت المسح واختاره ابن المنذر وقال النوري
 انه هو الرابع دليلا ومع قول الحسن البصري انه من وقت اللبس
 فالاول فيه تشديد من حيث تقصير المدة والثاني فيه تخفيف
 من حيث تطويلها والثالث شد من حيث المبالغة في
 تقصيرها **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وروجه** الاول ان
 الحدث هو ابتدا الرخصة **وروجه** الثاني ان المسح هو ابتدا
 العبادة **وروجه** الثالث ان اللبس هو ابتدا الشروع في
 الرخصة فظاهر حديث اذ انظره فليس خفيه فانه جعل ابتدا المدة

من ذلك لاسن الطهارة ولا من الحدث **ومن ذلك** اتفاق الائمة
 الثلاثة على انه اذا انقضت مدة المسح بطلت الطهارة مع قول
 مالك ان طهارة باقية حتى يحدث لعدم قوله في التوقيت
 بالمسح وانه مسح ما بدا له ولكل وجه **ومن ذلك** قول الائمة السلام
 انه لو مسح الحف في الخضر ثم سافر ثم مسح مع قول ابي حنيفة
 ان لم يكلل مسح المقيع يتم مسح السفر فالاول مبدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بتليل الطاعات
 كالعوام والثاني خاص بكثير الطاعات كالكابر العلماء اذ من شأن
 الطمع حياة اعضائه فيتم مسح المسافر بخلاف قليل الطاعات
 فان بدنه يحتاج الى المأجد اليوم والليلة عمدة فانهم **ومن ذلك**
 قول مالك في اربع قوليه والامام احمد انه اذا كان في الحف خرق
 يسير في محل غسل الغرض من الرجلين يظهر منه شيء من العجز
 لم يجز المسح عليه مع قول مالك انه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش
 ومع قول داود يجوز المسح على الحف المخروق مكل حال ومع قول
 الثوري يجوز المسح على ما ظهر من الحف على باقي الرجل ومع قول
 ابي حنيفة ان كان الخرق قد اربلانه اصابع في الحف ولو متفرقة
 لم يجز المسح عليه وان كان دونها جاز فنقول ان في واحد مثرد
 وقول ابي حنيفة دونه في التشديد وقول مالك دون ذلك
 وقول الثوري والادري مخفف وقول داود اخف **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان ووافقت الشريعة الحقيقة في ذلك
ومن ذلك قول الشافعي ومالك في اربع قولهما انه لا يجوز المسح
 على الجرح موقن مع قول ابي حنيفة واحد بالجواز وهي رواية عن
 مالك والقول الآخر للشافعي فالاول مبدد والثاني مخفف
 ووافقت الشريعة الحقيقة في التخفيف والتشديد فالجواز خاص
 بالحاجة وعدم الجواز خاص بغير الحاجة **ومن ذلك** قول الائمة

الثلاثة

الثلاثة بعدم جواز المسح على الجرح موقن الا ان يكونا محلين مع قول
 احمد يجوز المسح عليهما اذا كانا ضعيفين لا يشف الرجلان منهما
 فالاول مبدد والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول لجواز اطلاق الحف عليهما **وجه** الثاني عدم
 اطلاقه **وقد** سكت الشارع عن بيان ذلك في المسح وعدمه
 محلهما على حالين فمن وجده عنهما لا يمسح عليهما ومن لم يجد عنهما
 مسح عليهما **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والثاني في اربع قوليه
 ان من ترع الحف وهو يظهر للمسح غسل قدميه سواء طال مدة
 الترع او قصرت مع قول احمد ومالك انه ان طال الفصل استأنف
 ومع قول الحسن وداود لا يجب غسل قدميه ولا استئناف الطهارة
 ويغسل كما هو حتى يحدث حد تامنا فالاول فيه تخفيف والثاني
 فيه تشديد والثالث مخفف بالكلية **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان فالغسل والاستئناف خاص بمن يقع في العاص وترك
 ذلك خاص بمن لا يقع فيها كالعلماء والصلحاء فان ابد انهم
 حية لا يحتاج الى احيايها لما بعد الترع بخلاف ابد ان من يعصي
 فانهم والله أعلم **باب الحيض** **فرجع** الامر
 الائمة على ان فرض الصلاة ما قطع عن الحائض مدة حيضها
 وعلى انه لا يجب عليها قضاؤه وعلى انه يحرم عليها الطواف بالبيت
 والبيت بالمسجد وعلى انه يحرم وطئها حتى ينقطع حيضها
 وعلى ان وطئ الحائض في الفرج ايضا حرام وعلى انه اذا انقطع
 دمها لا قل الحيض لم يحرم وطئها حتى تغتسل وقال ابن المنذر
 ان ذلك كالأحجام وعلى ان الصلاة تحرم على الحائض كالجنب
 وعلى انه يحرم بالنفس من الحيض **هذا** ما وجدته من سائل
 الاحكام والاشناق **واما** ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول مالك
 والشافعي واحد ان اول سن الحيض في الاثنى تسع سنين وهو القول

الرابع عند أبي حنيفة ايضا مع الرواية الاخرى عند أبي حنيفة
 ان اول امكان البلوغ فيها حجة عشر سنة فالاول مستد
 والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص
 بمن بلاد طارغ غالباً والثاني خاص بمن بلاد بارد كذا **ومن**
ذلك قول مالك والثاقي انه ليس لابد انقطاع الحيض مرة معينة
 وانما الرجوع فيه الى عادة البلد ان فانه يختلف باختلافها في
 الحرارة والبرودة مع قول أبي حنيفة في أحد قوليه ان امدة ستون
 وفي الرواية الاخرى ان امدة في الرميان الى خمس وخمسين ومع
 قول أحمد في رواية ان امدة خمسون مطلقاً في العوريات وغيرهن
 وفي الرواية الاخرى ستون وفي الرواية الثالثة عنه ان كن
 عوريات فتستون وان كن عجميات فتخسرون فالاول مخفف والثاني
 مستد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
 ان اقل الحيض بلاء ايام واكثره عشرة ايام مع قول الثاقي ان
 اقل الحيض يوم وليلة واكثره حجة عشر ومع قول مالك ان اقل
 الحيض ليس له حد ويجوز ان يكون ساعة واكثره حجة عشر فالاول
 والثاني مخفف في أمراء الصلاة والثالث مستد وفيها ويصح ان يكون
 الامر بالعكس لان من احاط بالصلاة فلا احتياط للطهارة
 وبالعكس **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي
 حنيفة والثاقي ان اقل طهرين الحيضتين حجة عشر يوماً مع
 قول أحمد انه ثلاثة عشر يوماً مع قول مالك لا اعلم بين الحيضتين
 وقتاً يعتمد عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام فالاول
 مستد والثاني فيه تشديد والثالث محتمل الامر بين وغيرهما
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولا يخفى ان الاحتياط للصلاة
 اولي من الاحتياط للطهارة من حيث ان المقاصد امرها أكد
 من الوسائل **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك والثاقي يخرج

الاستمتاع

١٤٤
 الاستمتاع بما بين السرة والركبة من الخافض مع قول أحمد وعبد بن
 الحسن وبعض اصحاب المالكية وبعض الثاقيين يجوز الاستمتاع
 فيما دون الفرج فالاول مستد وهو محمول على من يملك اربه
 ويسمى الاول تخريم الحرم لا تخريم العين كخروج الفرج ولذلك
 اختلف العلماء في تخريم الاول وانفقوا على تخريم الثاني ونظير
 ذلك ما قالوه في قتل الصبي فخرج على من لا يملك اربه ويؤيد الاول
 ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتي يظهرن وما بين السرة
 والركبة يطلق عليه قربان ومن حرم حول المحم يوشل وان يقع
 فيه **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
 ومالك والثاقي في ابع قوليه واحد في لحي وعايشة ان من
 وطى عايدة في فرع الخافض لا غرم عليه وانما عليه الاستغفار والتوبة
 مع قول أحمد انه يسحب له التصديق بدينار ان وطى باقبال
 الدم وينصفه في ارباره ومع قول الثاقي في القدر انه يلزمه
 الغرامة وفي قدرها قولان المشهور دينار كقول أحمد والثاقي
 عشق رقبة بكل حال وفي الرواية الاخرى عن أحمد بدينار ونصف
 من غير فرق بين اقبال الدم وارباره فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد وعشق الرقبة غاية التشديد وهذا **فرجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان والاول محمول على النفر الذين لا مال لهم
 والثاني محمول على حال المتوسطين وعشق الرقبة محمول على
 حال اكابر الاعنياس الامر ارجح وانهم **ومن ذلك**
 قول اكثر العلماء انه يحرم وطى من انقطع دمه حتي يغتسل ولو كان
 الانقطاع لاكثر الحيض مع قول الامام أبي حنيفة انه ان انقطع
 دمه لاكثر الحيض جاز وطئها قبل الغسل وان انقطع لدون
 اكثر الحيض لم يجز وطئها حتي يغتسل او يمض وقت صلاة ومع
 قول الامام أبي داود انه اغسلت فرجها جاز وطئها فالاول

مد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف جدا **وجه** من
 قال يجوز الوطئ انقطع دمها حتى تغتسل غسلها عما للبدن
 كله فهو المبالغة في التنظيف والتطهير لما عساه ان ينتشر
 من الدم الى خارج العنبر وانتشار الفردت نظير ما ورد في
 حديث فانه لا يدري اين بأت يده **وجه** من قال يجوز تطهير
 اذا غسلت فرجها فقط ان الاذي الذي حرم الوطئ اجله خاص
 بالدم الكاين في العنبر وليس خارج العنبر دم يؤدي ذكره للجامع
 فانه اغسلت المرأة فرجها جان وطبها لان تعيم البدن بالمالا لا يريد
 العنبر طهارة ولا نظافة زيادة على غسل دمك الذي في داخل
 العنبر وقد علمت فيقول الائمة بخرع الوطئ حتى تغتسل على من
 لم تستد علمته كالشيخ المحرم ويجوز قول الارزاعي ودارقطني من
 استندت علمته كالثاب **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول الشافعي واحدا ان الحائض اذا انقطع دمها ولم يجد ماء
 انما تتيم بجل وطبها مع قول مالك واي حنيفة في الشهوة
 انه للجل وطبها حتى تغتسل واما الصلاة فتتيم وتصل في الاول
 مخفف والثاني مد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 حمل الاول على من خاف العنت والثاني على من لم يخف ذلك
ومن ذلك اتفاق الائمة على ان الحائض كالجنب في الصلاة
 واما في القعدة فقال ابو حنيفة والشافعي واحدا انها لا تقراء
 الترات مع قول مالك في احدي روايتيها انها تقراء القرأت
 وفي الرواية الاخرى انها تقراء الايات البسيطة والاول تقلد
 للاكثر ومن اصحابه وهو مذهب داود والثاني والثالث
 مخفف واحدي الروايتين عن مالك مددة **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان والنوع الشرعي حكم على ان ما جاز للصورة
 يتقد ويقدرها **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحدا ان الحامل

لا تخيض

لا تخيض مع قول مالك والثاني في ارجح قولهما انها تخيض فلا اول
 مد في امر الصلاة وان الحامل اذا رأت الدم يصلي والثاني
 مخفف في امر الصلاة وانها اذا رأت الدم لا يصلي الاول راعي
 امر الصلاة والثاني راعي امر الطهارة ولكل منهما وجه ولكن من
 راعي القاصد مقدم على من راعي الواسيل في العمل فالواو سبب
 خروجه الدم من الحامل ضعف الولد فانه يتغذي بدم الحيض
 فاذا ضعف الولد ضعف الدم وخروج دم ان الضعف لا يكون غالبا
 الا في الاشغال من الشهوة فان الولد يقوي في الفرد ولذا
 كان من ولد لسبعة اشهر يعيش ومن ولد لثمانية لا يعيش
 وانه اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة يجوز وطئ المستحاضة
 كما يصلي وقصوم مع قول احمد بتجريم وطبها في العنبر الا ان خان
 خليلها العنت فيجوز في اصحاب الروايتين فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** حمل الاول
 على من خاف العنت ايضا فان دم المستحاضة لا يخلو من بعض
 اوصاف دم الحيض فبني بعض اذا ذكر الجامع فانهم **ومن ذلك**
 قول الشافعي ان زمن النفاس اقل الحيض حيز مع قول من قال
 انه طهر فالاول مخفف في امر الصلاة والثاني مد في امرها
 وامر الطهارة حتى لا تنقف الحائض بين يدي ربها في الصلاة
 وهي تذرة مستنة الراجحة فلو قل منها وجه من حيث علمها
 بالاحتياط للصلاة والطهارة **وجه** الثاني الاخذ بظاهر
 حديث فاذا اقلت الحيض فدعي الصلاة واذا ادبرت فاعسلي
 عندك الدم وصلي فتقول ادبرت لانقطاعه بعد اقل الحيض
 وانقطاعه بعد اكثره والعلة في بخرع الصلاة تقطير الدم فاذا
 انقطع ولم يتقاطر فلها ان تغتسل كما تنقل عند انقطاعه بعد
 اكثر من الحيف فمال **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحدا اكثر

النفاس أربعون يوما مع قول مالك والكافعي أن أكثره ستون
 يوما وقال الليث ابن سعد سبعون فالأول مدد في أمر الصلاة
 والثاني فيه تخفيف وقول الليث مخفف جدا **فوجه** الأمر إلى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة إذا انقطع
 النفس قبل بلوغ الغاية جاز وطبها أي بشرطه من غير كل هذه
 مع قول أحمد ليس له وطبها في ذلك الطهر الأبعد أربعين يوما
 فالأول مخفف والثاني مدد **ووجه** حمل الأول على من كان
 يخاف العنت والثاني على من لا يخافه انتهى **وقد** تركنا من الباب
 بعض مسائل فنفرد بها في ما لم نذكره من مسائل الحديث على ما ذكرناه
 من رجوعه إلى مرتبة الميزان انتهى **كتاب**
الصلاة أجمع المكون على أن الصلاة المكتوبة في اليوم والليلة
 خمس وعشرون ركعة فرضها الله تعالى على كل مسلم بالغ عاقل
 وعلى كل مسلمة بالغة عاقلة خالية من حيض ونفاس وعلى أن
 كل من وجبت عليه من المكلفين ثم تركها جازا جاز الوجبها كفر
 وعلى أن الصلاة من الفروض التي لا تنقض فيها النيابة بنفس ولا
 بمال وانفقوا على أن الأذان والأقامة للصلوات الخمس والجمعة
 مشروعان وأجمعوا على أنه إذا اتفقوا على فعل بلد على تركه تركوا لأنه
 من شعائر الإسلام فلا يجوز تعطيله وعلى أن التتويب مشروع
 في الأذان الصبح خاصة وأجمعوا على أن السنة في العيدين
 والكسوفين والاستسقاء النداء بقوله الصلاة جامعة وعلى أنه
 لا يعتد إلا بالأذان المتمم العاقل وأنه لا يعتد به إذا كان المرأة للرجال
 وعلى أن الأذان الصبح المميز معتد به وكذا إذا كان المحدث
 إذا كان حديثه أصغر وانفقوا على أن أول وقت الظهر
 إذا زالت الشمس وانقضى قبل الزوال وأجمعوا على أن آخر
 وقت صلاة الصبح طلوع الشمس وانفقوا على أن تأخير الظهر

عن وثقه

عن وثقه في عدة الحرافض إذا كان يصلحها في مسجد الجماعة
هذا ما وجدته من مسائل الأئمة والأئمة **وأما** ما اختلفوا
 فيه **فمن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن فرض الصلاة لا يسقط
 عن المكلف ما دام عقله ثابتا ولو باجرا الصلاة على قلبه مع
 قول أبي حنيفة أن من عاين الموت وعجز عن الإيمان برأسه يسقط
 عنه الفرض فالأول مدد والثاني مخفف وعليه عمل الناس
 سلفا وخلفا فلم يبلغنا أن أحدا منهم أسر المختصرا لصلاة
ووجه قول الأئمة أبي حنيفة المتقدم أن من حضر الموت صار
 في جملة قلب مع الله تعالى أعظم من اشتغاله بمراعات الأفعال
 لأن الأفعال والأقوال التي أمرنا أن نعمل بها في الصلاة إنما أمرنا
 بها وسيلة إلى الخضوع لله تعالى فيها والمختصر انتهى سيرة إلى
 الحضرة وتكون فيها نصار سيرة حكمه حكم الولي المذهب وهنا
 أسرار لا تستطرد في كتاب فانهم **ومن ذلك** قول مالك إذا كان في
 أن من أهمل عليه بمرض أو سبب مباح سقط عنه قضا ما كان في
 حال اغمايه من الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب القضا إلا
 إذا كان الاغمايه يوما وليلة تاما وانه فإن زاد على يوم وليلة لم يجب
 القضا مع قول أحمد أن الاغمايه لا يمنع وجوب القضا بحال فالأول
 مخفف والثاني مفصل والثالث مدد **فوجه** الأمر إلى مرتبة
 الميزان **ووجه** الأول حذو المفعول عن التكليف حال اغمايه
ووجه الثاني الاخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المشقة
 في قضا ما كان يوما وليلة بخلاف ما إذا كان يشق **ووجه**
 الثالث الاخذ بالاحتياط الكامل مع إمكان القضا لتشدد الشارع
 في الأمر بكامل الصلاة وسقيه عن أن يأتي النيام وصلاته
 ناقصة فكل من مذاهب الأئمة وجهه فالأول لا يتركها إلا في العلة
 والصالحين وجوب القضا لأن التخفيف في عدم وجوب القضا

انما هو للعوام **وقد** كان السبلي يوحذ عن احساسه كثيرا فبلغ ذلك
 الحسنة فقال هل يرد عقله عليه في اوقات الصلوات فقالوا نعم
 فقال الحمد لله الذي لم يحرك عليه لسان ذنب في الشريعة انتهى
ومن ذلك قول الامام مالك والثاوري ان من ترك الصلاة كسلا
 لا يجد الوجوبها قتل جدا لا كفر بالسيف ثم يجري عليه بعد قتله
 احكام المسلمين من الغسل والصلاة عليه والدفن والارث
 والصحيح من مذهب الثاوري قتله بصلاة فقط بشرط اخراجها
 عن وقت الضرورة ويستتاب قبل القتل فان تاب ولا يقتل
 مع قول الامام ابي حنيفة انه يجزى اربعين دية وقال احمد في احدى
 رواياته واختارها اصحابه انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة
 والمختار عن جمهور اصحابه انه يقتل لكثرة كالمريد وتجزي عليه
 احكام المريد من فلا يجزي عليه ولا يرث ويكون ماله فياءا فالاول
 فيه تشديد من جهة القتل والثاني تخفيف من جهة الحبس
 وعدم القتل الثالث تشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول اننا لا نكفر احدا من اهل القبلة بدين غير الكفر
 الجموع عليه **وجه** الثاني علم الامام ابي حنيفة بان الحق جل وعلا
 يحب قبا العالم اكثر من اطلاقه مع غناه عن العاصي والطبيع
 وقد قال تعالى وان جحدوا عليك فاحجز لهما **فصل** ان السيد
 واراد عليه السلام لما اراد بناسيت القدس كان كل شئ بناء
 يقدم فارحاه تعالى اليه ان بيتي لا يقوم على يدك من سفور
 الدما فقال يا رب اليس ذلك في سبيلك فقال بلي ولكن ليسوا
 عبادي انتهى **وفي** الحديث ان يخطى امام في العقوبة اقرب الى الله تعالى
 من ان يخطى في العقوبة انتهى فانه لا ينبغي ان يقتل رجل يقول
 رب اسألك من التارخ انتهى **وجه** الثالث فهو عليه
 الفيرة على جناب الحق جل وعلا فالعلم به راجع الى اجتهاد الامام

لا مطلقا

لا مطلقا فان راى قتله اصلح للاسلام والمسلمين قتله كما قتل
 العلماء المخلاجات رحمه الله وقالوا قد فتحت في الاسلام ثغرة لا يسدها
 الا راسك وان راى الامام ترك قتله ارجح لمصلحة ترجع على قتله
 تركه فافهم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان الكافر
 اذا صلى الفرض او النفل في المسجد جماعة حكم بسلامة مع قول
 الثاوري انه لا يحكم بسلامة الا ان صلى في دار الحرب واتي فيها
 بالشهادتين ومع قول مالك انه لا يحكم بسلامة الا اذا صلى في
 الامن مختارا قال واذا صلى في السفر وهو يخاف على نفسه
 لا يحكم بسلامة مطلقا سواء صلى في جماعة او منفردا او في مسجد او غيره
 في دار الاسلام او غيرها فالاول مخفف حريضا على قواعد الكارخ
 من التخفيف على الضعفاء **وقد** بايع رجل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على انه لا يزيد على صلاتين فقط من المحسن فبايعه وقال
 بخفض صوت ميصلي المحسن ان شاء الله تعالى **وجه** الثاني
 الاخذ بالعزيمة وهو اننا لا نحكم بسلامة الا اذا لم يكن في سلامته
 ريبه كما هو قول الامام مالك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ومالك والثاوري ان الاذان
 والاقامة سنتان للصلوات الخمس والجمعة مع قول الامام احمد
 انها فرض كفاية على اهل الامصار ومع قول داود انها واجبان
 لكن تنح الصلاة مع تركها ومع قول الاوزاعي ان نسي الاقامة
 وصلى اتما في الوقت ومع قول عطاء بن من نسي الاقامة
 اتماد الصلاة فالاول مخفف والثاني والثالث فيها تشديد
 ما والرابع تشدد في الاذان والخامس تشدد في الاقامة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان المسلمين
 لا يحتاجون الى تشديد في دعائهم الى الصلاة بل هي
 كل واحد منهم متوفرة على فعل كل صلاة بدخل وقتها فكان الاذان

الذي هو اعلام مظهر الوقت انما هو على سبيل الاستحباب فقط
وجه الثاني ظاهري وهو انه يكفي اعلام اهل القرية رجل واحد او
 رجلين بحسب عموم الصوت والاصوات لاهل القرية لئلا ينتج
 بابه التساهل بالصلاة في اول وقتها ريثما يدري الناس الى ان
 يكاد الوقت يخرج وايضا فانه ورد اذا اذن في قرية امن
 اهلها في ذلك اليوم من نزول العذاب وما كان كذلك
 فالتسديد فيه مطلوب ولذلك شد دواود رحمه الله بقوله
 يا لوجوب وشد دعوه في الصلاة في ترك الاذان والاقامة
 من حيث في كل منهما باب النهي للوقوف بين يدي الله تعالى
 على وجه الخشوع وكال الحضور لان الصلاة بدورها خداج
 مردودة على صاحبها كما ورد في الاذان اول مراتب استسغار
 الحضور في محل الجماعة مثلا ولذا كانت الاكابر لا يحضرون
 الى المسجد الا بعد قول المودن حي على الصلاة حي على الفلاح
 واما الاقامة فهي ثاني مرتبة النهي للحضور وقوله الله اكبر ثالث
 مرتبة فهاكذا انما تفهم الاحكام **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة
 انه لا يسن للنساء الاقامة مع قول الشافعي انها تسن في بعض
 فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول ان النساء
 ما جعلن بالامانة لاقامة شعائير الدين انما ذلك للرجال
وجه الثاني عموم خطاب الحق وحل وعلا باقامة الدين
 للرجال والنساء وانما رتبه **رجع** الامر الى مرتبة الشريعة
ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة انه يؤذن للفوايت ويقبض
 مع قوله ما كان والشافعي في الجديد انه لا يقبض ولا يؤذن مع قوله
 اجماعه يؤذن للاولى ويقبض للباقي وهي رواية عن ابي حنيفة
 فالاول مشدد في امر الاذان والاقامة لينتهي الناس للوقوف
 بين يدي الله عز وجل والثاني مخفف **وجه** ان الاقامة

تكفي

تكفي في تقيي الناس لان الاذان كان للحضور الى مكان الجماعة
 والناس قد حضروا فبقي الا الاقامة بين يدي الله عز وجل
وجه الثالث زيادة التقيي بالاذان للاولي والسبيل
 نفوت الناس احبر سماع الاذان واجابته للودن **رجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة
 ان الاقامة مشني مشني فاذا اذن مع قوله مالك انها كلها فوازي
 وكذلك عند الشافعي واحد الا قوله قد قامت الصلاة فهو
 مشني فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف
رجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول تكرار التذكير
 وما بعده تجديد للاسلام والايان وان لم يخرج المكلف
 بالفتلة عنها كما كان الصحابة يقولون اخلصوا بنا فوج من
 ساعة اي تنذركم في العلم فنزدا دائما وهذا من غلب على
 قلبه الاشتغال بامور الدنيا فاذا لم يحضر قلبه في المرة
 الاولى حضر في المرة الثانية فظير عسايا في مثلث
 اذكار الركوع والسجود ان شاء الله تعالى فعلم من ذلك ان
 افراد الاقامة خاص بالاكابر من العلماء والصلحين الذين
 يستحضرون كبريا الحق تعالى ويحصل لهم تجديد ايمانهم
 واسلامهم بالمرة الواحدة فانهم **ومن ذلك** قول الامامة ان
 الترجيع في الشهادتين سنة مع قوله ابي حنيفة انه لا يسن
 فالاول مشدد والثاني مخفف فالاول خاص بالاكابر والعلماء
 والصلحين الحاضرة قلوبهم مع الله تعالى فاذا اذن المودن ابتداء
 بالجهد لا يحتاج الى جلب الحضور بالترجيع بخفض صوت
 والثاني خاص بمن كان قلبه متشتتا في اوردية الدنيا
رجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة
 الثلاثة انه يجوز بلا كراهة للصبح اذ انار احد ما قبل الفجر

مع قول الامام اجماع ذلك مكره لكره في شهر رمضان خاصة
 فالاول موافق للوارد في اذان الصبح والثاني الخوف من التباس
 على الناس في رمضان بالاذنين فمن سمع احدى الاذان الثاني
 فاعتقد انه الاول فكل جامع مثلاً فاحتمل ط الامام احمد للصوم
 اكثر ونعم ما فعل ولسان حاله يقول ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اشروع الاذان للصبح مرتين الا يكون اهل المدينة كأنهم
 لا يلتبس عليهم اذان الاول كما اشار اليه قوله صلى الله عليه وسلم
 ان لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن ام مكتوم
 انتهى فكانوا يعرفون صوت كل منها فتعاس على ذلك قول غير اهل
 للمدينة اذا كانوا يعرفون صوت الاول ويميزون بينه وبين
 صوت الثاني والا كان مكرهاً كما قاله احمد فقد رجع الامر في
 هذه المسئلة الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 بان التوب لاذان الصبح بعد الحيلة بترسنته مع قول الامام
 ابي حنيفة بعد الفراغ من الاذان ولا يشرع في غير الصبح
 وقال الحسن بن صالح يستحب في العشاء ان لا يخفى يستحب
 في جميع الصلوات والاول في المسئلة الاولى مستد والثاني مخفف
 والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث
 مستد **مرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول في المسئلة
 الاولى الاتباع **وجه** الثاني تأخير المسئلة المختلف فيها
 عن الاذان المتفق عليه في الذكر من طريق اجتهاد الامام أو
 اطلاع على دليل في ذلك **وجه** الاول في المسئلة الثانية
 الاتباع **وجه** الثاني فيها الخوف من تأخير العشاء وعدم
 صلاحها في جماعة في جوارح اصحاب الاعمال الشاقة في النهار
وجه الثالث ان كل صلاة يحتمل ان يكون احد نايماً أو عازماً
 على النعم فينبهه المؤذن بذلك على فضل تقديم الصلاة على النوم

سوا اكان المراد بالنوم هنا نوم الجسم أو نوم القلب أوهما معا
 كما هو الغالب على اهل الفعالة **ومن ذلك** اعتداد الائمة
 الثلاثة باذان الحب مع قول احمد في رواية انه لا يعتد بها اذ انه
 بحال وهو المختار فالاول مخفف والثاني مستد **ومن ذلك**
 القول في اخذ الاجرة على الاذان فقال ابو حنيفة واحمد لا يجوز
 وقال مالك واحمد واكثر اصحاب الشافعي يجوز **ومن ذلك**
 القول في الحز للمؤذن في اذانه يصح اذانه عند الثلاثة وقال بعض
 اصحاب احمد لا يصح فالاول من الاقوال مخفف والثاني مستد ده
وجه الاول صحتها كونه في ذكر لا تداناً **وجه** الثاني كونه طاعياً
 الى حصة الله تعالى ولا يليق بالواقف فيها ان يكون جنباً بحال
وجه الاول من المسئلة الثانية كون الاذان من شعائر
 الاسلام وذلك واجب على الامة واجوز اخذ الاجرة على شيء من
 الواجبات **وجه** الثاني صحتها كونه عملاً ترجع مصلحته على المسلمين
 ويحتاج الى تفريق في مراعاة الارقات فما زاد اخذ الاجرة عليه
وقد رزق المومنين الراشدين المؤذنين واعطى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ابا محذورة مرة صرة فيها فضة فكان الصغار
 يرون ان ذلك كان بسبب اذانه **وجه** الاول في مسئلة اللحن
 كون ذلك لا يحل بالمعنى الذي شرع له الاذان وهو الاعلام بوقت
 الصلاة **وجه** الثاني فيها كونه نطقاً بالكلمة على غير ما شرعت
 من عدم اللحن فدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس
 عليه امرنا فهو رد أي غير صحيح **ومن ذلك** قول الامام
 مالك والشافعي ان الظهر يجب بقر والشمس وجوباً متوسماً
 الى ان يصير ظل كل شيء مثله وهو اخر وقتها المختار عندهما
 مع قول ابي حنيفة ان الظهر لا ينطلق الوجوب بها الى اخر وقتها
 وان الصلاة في اوله تنفع تلاً والنقطة بأسرها على خلاف ذلك

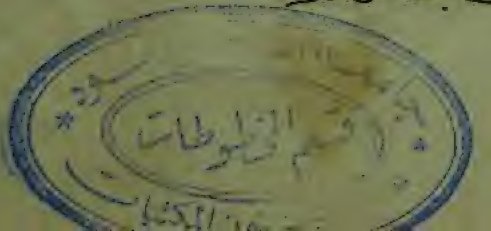
فالاول متدد من حيث تغلق الوجوب باول الوقت والثاني
 مخفف من جهة تغلقه باخر الوقت **وجه** الاول اخذ بالتأهب
 للصلاة من زوال الشمس اهتماما بها **وجه** الثاني ان حقيقة
 الوجوب لا تظهر الا اذا ضاق الوقت فضاك يحرم التأخير
 فالاول خاص بالاكابر الذين لا تغفلهم بخارة ولا بيع عن ذكر الله
 بمن له اسفقال دينوية ضرورية كمن عليه دين ولم صاحبه
 في طلبه نصا ريكسب ليوفي ذلك الدين فافهم **ومن ذلك**
 قول الامام الشافعي ان اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله
 بعد الاستواء مع قول ملاك ان وقت الظهر هو اول وقت العصر
 على سبيل الاشتراك وقال اصحاب ابي حنيفة اول وقت العصر اذا
 صار ظل كل شيء مثليه واخر وقتها غروب الشمس فالاول متدد من
 حيث توجيه الخطاب على المكلف بالفعل اول الوقت والثاني فيه
 تشديدا من حيث توجيه الخطاب على المكلف في الوقت المشترك
 وان كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير الظهر الى ذلك الوقت
 والثالث مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الثاني
 سدة الاهتمام بامر الصلاة اول وقتها وهو خاص بين لاعلاقة له
 دينوية من العباد والزهاد والاول خاص بمن هو دون ذلك
 في الاهتمام **وجه** الثالث اعتبار العدل بين اول الوقت
 واخره الا ان يتأهب عباد الشمس للسجود لها فان التجلي
 الاله يستد اول الوقت ويأخذ في الخفة بعد ذلك يمدد الى
 الحجاب على العباد كما سيجي بسطه في الكلام على حكمة القراءة في
 السرية والجمهرية في باب صفة الصلاة ان شاء الله تعالى
ومن ذلك قول ملاك وهو القول الجديد الشافعي ان وقت
 الغروب هو غروب الشمس لا يوخز عنه في الاختيار عند ملاك
 وفي الجواز عند الشافعي مع قوله ابي حنيفة واحد ان لها وقتين

احدهما كقول ملاك والشافعي في الجديد ان وقتها الى ان يغيب
 الشفق والشفق هو الخمرة التي تكون بعد الغروب فالاول
 متدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان والاول
 خاص بمن يخاف فوت الوقت لا تنفاله بالعشا او غيره والثاني
 خاص بمن لا يخاف ذلك لكن جملة اول الوقت زيادة في الفضل
 لاسيما ان كان من اهل الصفوة الاول بين يدي الله عز وجل
ومن ذلك القول في وقت العشاء انه يدخل اذا غاب الشفق
 عنده ملاك والشافعي واحد وينبغي الى العجر وفي قول ان العشاء
 لا تخرج عن تلك الدليل وفي قول اخر انها لا تخرج عن نصفه فالاول
 مخفف والثاني متدد والثالث فيه تشديد **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان والاول خاص بالصغى الذين لا يتدورون على تحمل
 التحمل الثاني والثالث خاصان بالاكابر من الاولياء والعلماء الثقيل
 التحمل الالهى فان المكوب الالهى لا ينصب الا اذا دخل الثلث الاخير
 عمليا وفي بعض الاوقات ينصب من اول النصف الثاني واذا
 وقع التحمل في النصف الذي كان المصلح فيه في النصف الاول
 كما يعرف ذلك كل من كشف الله تعالى حجابيه حتى صار كالملابكة
 بدليل قوله الله تعالى هل من سائل اعطيه سؤاله هل من مسئلي
 فاعاقبه الى اخر ما ورد من لا خفة التجلي ما لطف الحق تعالى عباده
 بهذا السؤال فافهم **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة ان
 المختار في فعل صلاة الصبح ان يكون وقت التغليس والاسفار
 مع قوله ابي حنيفة ان وقتها المختار هو الجمع بين التغليس
 والاسفار فان فاته ذلك فالاسفار او من التغليس **والثاني**
 التغليس او من رواية اخرى لاجدان الاعتبار بحال المصلين
 فان شق عليهم التغليس كان الاسفار افضل وان اجتمعوا كان
 التغليس افضل فالاول متدد والثاني فيه تخفيف والثاني مخفف

لما فيه من التفصيل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول خوف فتور الهمة والتوجه الحاصل للمصلين من تجلي ربه
في الثلث الاخير من الليل وهو خاص بالضعفاء **ووجه الثاني**
وجود استداد الهمة والقدم في مناجاة الله تعالى في صلاة الصبح
وهو خاص بالاقوياء الذين هم على صلواتهم ايمون فاعلم ذلك فانه
نفيس **ومن ذلك** الاتفاق على ان تأخير الظهر عن اول
الوقت في صلاة الخوافضل اذا كان يطليها في مسجد الجماعة
مطلقا لا عند اصحاب الشافعي فانهم شرطوا في ذلك البلد الحار
ونظروا في السجود شرط ان يقصدوه من بعد الاولى مخفف
والثاني فيه تشديد **ووجه** الاول فتور المصلي في الجهر عن كمال
الاقبال عن مناجاة الله عز وجل ولذلك كبرهوا للقاضي
ان يقصر في كل حال بسوطه فيه **ووجه الثاني** المجاورة الى
الزخوف بين يدي الله مع الصفوف الاول تقطيل الحجاب المحو
فان تأخير امر الله تعالى لا يقد ر عليه الخواص وله ذلك اختتم الخليل
عليه الصلاة والسلام بالناس القبر عنها في رواية بالقدر
حين امره الله تعالى بالاختيار فقال لو انه قل لا صبرت حتى
تجد الموتي فقال تأخير امر الله شديد **ومن ذلك** قوله الامام
ابي حنيفة واحدا ان الصلاة الوسطى هي العصر مع قول مالك
والشافعي انها الفجر والاول مشدد والثاني مخفف لان التجلي
الالهي في وقت العصر لا يطيق الا اكابر الاوليا بخلاف القلي
وقت صلاة الصبح والمثل التجلي في العصر لما يرباه به بالجهز
رحمة وشفقة بخلاف صلاة الصبح فانه اشهر تجلي اللطيف
والخزان غالبا كما يعرف ذلك ارباب الثلوث **فرجع** الامر
الي مرتبة الميزان وفائدة معرفة الصلاة الوسطى ان يزيد
في الاخذ في اسباب زيادة الخضوع والخشوع اكثر من غيرها

وكان

وكان سيد علي الخواصر رحمه الله تعالى يقول الصلاة الوسطى
تارة تكون الصبح وتارة تكون العصر وسر ذلك لان ذكر
الاستافقة وميأس ما ذكرناه من بقية المسائل في هذا الباب
والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب**
صفة الصلاة اجمع الامة رضي الله عنهم على ان الصلاة
لانصح البصر في العلم بدخول الوقت وعلى ان للصلاة اركان اربعة
فيها وعلى ان السنة فرض وكذلك تكبيرة الاحرام والقيام
مع القدرة والتسليم والركوع والسجود والجلوس في التشهد
الاخير ورفع اليدين سنة عند الاحرام سنة في الاجماع واجمعوا
على ان ستر العورة عن العيون واجب وانه شرط في صحة
الصلاة واجمعوا على ان طهارة الجسم في ثوب المصلي وستره
ومكانه واجبة وكذلك اجمعوا على ان الطهارة من الحدث
شرط في صحة الصلاة ولو صلى جنب يقوم فصلا بطلت باطلاق
سوا كان عالما بخبايته وقت دخوله فيها او ناسيا وكذلك
اجمعوا على ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذر
وهو في سدة الخوف في الحرب وفي النذل للسافر منفرا طويلا
على الراحة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه
وفي تكبيرة الاحرام ثم ان كان المصلي بحضرة الكعبة توجه اليه
وان كان قريبا منها فبالباقي وان كان غائبا فبالاجتهاد
والخبر والتقليد لاهله **هذا** ما وجدته من مسائل الاجماع التي
لا يصح دخولها في مرتبة الميزان **باب** ما اختلفوا فيه **ومن ذلك**
ستر العورة قال ابو حنيفة والشافعي واجدانه شرط في صحة
الصلاة واختلف اصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم انه
من الشرايط مع القدرة والذكر حتى لو تعدد على مكشوف العورة
مع القدرة على التستر كانت صلاة باطلة وقال بعضهم



هو شرط واجب في نفسه الا انه من شرط صحة الصلاة فان صلى
مكتوف العورة عامدا عصا وسقط عنه الفرض والمختار عند
متأخري اصحابه انه لا يقع الصلاة مع كشف العورة بحال فالاول
شدد مع ما اختاره متأخرو اصحاب مالك ومثاله فيه
تشديد من وجه وتخفيف من وجه الما فيه التفصيل **فجمع الامر**
الي مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ان كشف العورة في الصلاة
بين يدي الله تعالى سوء ادب لا يصح لصاحبه دخول حضرة الصلاة
ابدا ومن لم يدخل حضرة الصلاة فلما لم يحرم بها فلا صلوة له فهو
من ترك لغة في اعضائه لا يغسل او يكن صلى وعلى بدنه نجاسة
لا يقع عنها **ووجه الثاني** انه لا يجب عن الله شيء في نفس الامر
للا تترك عند صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب
ولا بين صلاة العريان وانما ستر العورة في الصلاة كمال
لا يتقدم في صحتها وان عصي بتركه وهذا من المواضع التي تنبع
الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني ادم خذوا زينتكم عند
كل مسجد والذين هم غفرون بالثياب الساترة للعوكة
وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لسان حال
من وقف بين يدي الله تعالى بثياب زينة يقول لا تغفل تلك
الحضرة علي وجه الحديث بالنعمة انظروا الي ما انعم الله تعالى به
علي من الثياب النفيسة مع اني لا استحق ذلك وانظروا الي
اذنه تعالى لي في دخول بيته وتلاجاتي له بكلامه مع كوني
لا استحق شيئا من ذلك بخلاف من وقف بثياب دنسه
مخرقة فان حاله يشعر برائحة من كثر ان النعمة **وسمعت**
ايضا يقول سرور امامكم ان يتسترن في الصلاة كالحرابر
اخذوا بالاحتياط فقد تكون العلة في ذلك الانوثة لادقاة
الاصل وعدم الميل اليهن فان هذه العلة تنقضي بما اذا
كانت

من

سئل

كانت الامة جميلة ترجع على الحرة في الحسن والوضاء **واما وجه**
من قال انها تستتر كالرجل يهجر جار على عمل طائفة من السلف
الصالح الذين جعلوا العلة في وجوب الست للنساء ميل النفوس
الي النظر اليهن غالبا والاما لا يستهيبن عادة لا بعض
افراد من الناس والباقي ينفر طبعه منهن انتهى **وسمعت**
يقول ايضا انما كانت الحرة تكشف وجهها وكفيها في الصلاة
فتح الباب زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين فيقول
احدهم ان هذه في حضرة الله وحفظه فلا يجوز لاحد ان يطلع
ببصره اليها بوجه من الوجوه كولد اللبوة في حجر اللبوة
وهذا هو السر في كشف وجهها ايضا في الاضرام فانها في
حضرة الله الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم الحيلة
التي يصطاد بها الطير في التي فمن حفظه الله تعالى عظم
الحضرة ولم ينظر الي وجه المحرمة ولا الصليبة ابدا ادبا مع
الله تعالى التي هي في حضرة من استقام الله تعالى غفلان
ذلك فنظرا فاستحق المقت من الله تعالى **ومن هنا امر**
العلماء بوضع الثياب المحتجبين على وجهها حال احرامها بنسك
خوفا على العوام من المقت اذا انظروا الي وجه من هي في
حضرة الله تعالى بغير اذن منه **وسمعت** رضي الله عنه
يقول ان العارف اذا انظر الي شيء امر الشرع به على خلاف
العادة فاوله ما ينظر في حكمته ويتطلبها من الله تعالى
انتهى **وهذا** ذكرناه من حكمة الحكمة في ذلك فتأمل فيه
فانه تفتيس **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة واحد انه يجوز
تقديم الستة على التكبير بزمان يسير مع قول مالك والشافعي
بوجوب مقارنتها للتكبير وانها لا تجزي قبله ولا بعده
ومع قول القفال امام الشافعية ربما قارنت الستة ابتدا

التكبير فانعقدت الصلاة ومع قول الامام النووي انه تكفي
المقارنة الحرفية على المختار بحيث لا يبعد غا فلا من الصلاة
اقتدا بالاولين في سائر محضهم بذلك رحمة على الامة فالاول
مخفف والثاني مشدود وما بعده فيه تخفيف **فرجع** الامر الى
مرتبتي الميزان **وجه** الاول عدم وجود دليل عن الشارع بوجوه
مقارنة السنية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان لا يسمع الناس الا التكبير فلا يدري هل كانت السنية **اول**
تقدم او تتأخر وتعارض **وجه** الثاني ان التكبير من اركان
الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا بعد وجودها في شخص
للمصلي افعال الصلاة واقربها في ذهنه حال التكبير **وجه**
كلام القفال والنووي التخفيف عن القوام وايضا ذلك
ان من غلبت روحانية على جسمانية يسهل عليه استحضار
المعنى في السنية دفعة واحدة للطائفة الارواح بخلاف من غلبت
جسمانية على روحانية فانه لا يكاد يتعقل الامر الاشياء بعد شي
لكنائفة حجابية فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالقوام لكن
لا يخفى ان من غلبت روحانية على جسمانية هو المصلي حقيقة
لدخوله حضرة الله تعالى التي لا تنقطع الصلاة لا فيها بخلاف من
كان بالعكس فانه يصل بصورة لا حقيقة معا على ذلك فانه يفتن
ومن ذلك اتفاق الامة على ان تكبيرة الاحرام فرض وانها
لا تصح الا بلفظ مع ما حكى عن الزهري ان الصلاة تنعقد
بغيره السنية من غير لفظ بالتكبير فالاول مشدود والثاني
مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان
تكبير الحق حله لا وان كان مرجعه الى القلب فهو مطلوب
الاظهار اقامة لشعار كبريا الحق تعالى في هذا العالم وتذكيرا
للناس ان يكبروا به عن كل عظمة تجلت ويقولوا الله اكبر

من كل كبريا وعظمة تجلت لقلوبنا وهذا خاص بالاكابر من
الاولياء والملاحضات الا اذا عرفناه ربما تجلت لهم عظمة الله
تعالى فاخبرتهم فلم يستطع احد منهم النطق وايضا فان
كبريا الحق تعالى لا يطلب من العبد اظهارها الا في عالم
الحجاب وامام في عالم الشهود فذلك شهود لجميع اهل الحضرة
فلا يخفى الى اقامة شعار فيها التمام شهود الكبريا في قلوب
الكل فانهم **فان قال قائل** فما حكمه قول المصلي الله اكبر مع
قولهم كل شي خطر ببالك فانه بخلاف ذلك **فالجواب**
ان الحكمة في ذلك لان المصلي يستحضر به عظمة الله عز وجل
وانه تعالى اكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات
التعظيم لكن من رحمة الله تعالى بالعباد كونه امرهم ان يخاطبوا
ما يتجلى لهم بقولهم اياك نعبد واياك نستعير بما لا فوجعل
تعالى نفسه عين ما يتجلى لقلب عبده فانهم **فعل** ان خلاص
العبد ان يخاطب انفسه بها عن كل ما خطر بالبال كما عليه الاكابر
من الاولياء **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة انه لا يتعبر لفظ
الله اكبر بل تنعقد الصلاة بكل لفظ يقتضى التعظيم والتفخيم
كما لفظ الجليل حتى لو قال الله ولم يزد عليه انعقدت الصلاة
مع قول الشافعي انها لا تنعقد بذلك وتنعقد بقوله الله اكبر
ومع قول مالك واحد انها لا تنعقد الا بقوله الله اكبر فقط
فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدود **فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة **ومن**
ذلك قول مالك واحمد والثاني انه اذا كان بحسن العربية
وكبر بغير هالم تنعقد صلاته وقال ابو حنيفة تنعقد بذلك
فالاول مشدود والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الثاني كون الحق تعالى عالما بجميع اللغات فلا فرق بين

اللغة العربية ولا من غيرها **وجه** الاول التقييد بما صح عن
 الشارع من لفظ التكبير بالعربية فهو اولي **ومن ذلك** قول
 مالك والثاني واحد باستحباب رفع اليد في تكبيرات الركوع
 والرفع منه مع قول أبي حنيفة بأنه ليس بسنة فالاول مدد
 والثاني مخفف **وجه** الامر الى مرتبة الميزان وكذلك القول
 في حد الرفع فان ابي حنيفة يجعله ان يحاذي اذنيه وما لك
 والثاني واحد في شهر رايانه الى حد ومنكبه فالاول مدد
 والثاني مخفف تشديد **وجه** الاول في المسئلة الاولى ان رفع
 اليدين بالاصالة كالقبة عند التذوق على الملك وعند مفارقة
 حضرة المصلي كالقادم على الملك في حال ركوعه وكالمودع لحضرة
 قبة في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان نسكان حال
 من رفع يديه للاعتدال يقول يا رب ما ادرت عن حضرتك
 عن ملل وانما ذلك امتثال الامر كوكذلك القول في الرفع
 من السجدة الاولى رايانه عدم شروعية الرفع عند الانتقال
 من الاعتدال الى الهوي للسجود فلان الهوي المذكور غاية الخشوع
 لله عز وجل وفي حقه غاية التسليم لله عز وجل فاعني عن رفع
 اليدين **وجه** الثاني فيها ان حقيقة التذوق انما هو عند
 تكبير الاحرام فقط بحيث كبر حضر قلبه مع اسه الى اخر صلاة
 من غير مفارقة لتلك الحضرة فلا يحتاج الى رفع وهذا خاص
 بالاكابر والاراد خاص بالعوام الذين يقع منهم الخرد من
 حضرة اسد الخاتمة بعد تكبير الاحرام فانهم **وجه** الاول
 في حد الرفع ان الراس محل كبريا العبد يرفع يديه بالتكبير
 اشارة الى ان كبريا الحق تعالى فوق ما يفعل العبد من كبرياء
 الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه **وجه** الثاني اختلاف
 الناس في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها فحكى كل واحد

ما رآه

ما رآه وكل حالة منها تعطى المقصود **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة ان من عجز عن القعود في الصلاة على مضطجع على
 جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره
 ويستقبل برجليه حتى يكون ايماءه في الركوع والسجود الى
 القبلة فان لم يستطع يولي برأسه في الركوع والسجود الى القبلة
 فان لم يستطع يولي برأسه في الركوع والسجود او ما يطرده مع
 قول أبي حنيفة انه اذا عجز عن الائمة بالراس سقط عنه فرض
 الصلاة فالاول مدد تبعا للشارع في تحديث اذا لم يكن بامر
 فانما منه ما استطاع والثاني مخفف **وجه** ان شعار الصلاة
 لا يظهر الا بالقيام والقعود رايانا بالاطراف فلا يقر به شعار
 لاسيما المختصر ولم يلفنا عن احد من السلف انه امر المختصر
 العاجز عن الائمة بالراس بالصلاة انما ذلك راجع الى عزم العبد
 مع ربه كما مر **ومن ذلك** قول الائمة بوجوب القيام في النسيئة
 على المصلي في السنية ما لم يخش الفرك او دوران الراس
 مع قول أبي حنيفة لا يجب القيام في السنية فالاول
 مدد والثاني مخفف **وجه** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول سدة الاقام بامر الله بالوقوف بين يديه
 وهو خاص بالاكابر الذين لا تسفلهم مراعاة الوقوف
 ولا خوف السقوط عن حضور قلوبهم مع الله **وجه** الثاني
 خوف التشويش عن جماعة الوقوف وعدم السقوط المذهب
 للخشوع الذي شرط في صحة الصلاة عندنا وهو خاص بالامانة
 فاذا صلى احدكم جالسا وقدر على الخشوع والحضور كان القعود
 اكمل في حقه لعدم حضور قلبه مع الله اذا قام فتأمل **ومن ذلك**
 اتفاق الائمة على استحباب وضع اليمين على الشمال في القيام
 رايانا مقامه مع قول مالك في شهر رايته انه يرسل يديه

ارسلنا مع قول الاول ما يتخير بالاول متدد والثاني
 وما بعده مخفف وان تفاوت التحفيف **وجه الاول**
 ان ذلك صورة موقف العبد بين يدي سيده وهو خاص
 بالاكابر من الاولياء والعلما بخلاف الاضافه فان الاول ارحا
 المدين كما قال به مالك رحمه الله **وايضاح** ذلك ان وضع
 اليدين على اليسار يحتاج في مراعاة الى صرف اليدين الى
 يخرج ذلك كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل التي هي روح
 الصلاة وحقيقتها بخلاف ارجائها بحسب عم اخلافها
 محل وضع اليد من فقال ابو حنيفة تحت السريرة وقال مالك
 والكافي تحت صدره فوق سريره وعن احمد روايان اشهرها
 كذهب الى حنيفة واختارها الحزبي **وجه الاول** حفة
 كونه تحت السريرة على المصلي بخلاف وضعها تحت الصدر فانه
 يحتاج الى مراعاتها لتقل اليدين وتدلها اذا طال الوقوف
وجه الامر الى مرتبة الميزان فذلك كان الاستحباب
 وضع اليد من تحت الصدر خاصا بالاكابر الذين يقدرون على
 مراعاة شئين معا في آن واحد دون الاصاغر **وسمعت**
 سيدي عظميا الخواص رحمه الله يقول نعم قول من قال بعدم الاستحباب
 وضع اليد من تحت الصدر مع ورود ذلك من قول الشارع كون
 مراعاة المصلي واما تحت الصدر فينقله عا لثا عن مراعاة
 الاقبال على مناجاة الله عز وجل فكان ارسلها او جعلها تحت
 السريرة مع قال الاقبال على مناجاة الله والحضور مع الله ارحي
 من مراعاة هيئة من الهيئات فمن عرف من نفسه الخير
 عن مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة الامع الفعلة عن
 كمال الاقبال على الله عز وجل فارسله يديه بحسبه اولى ووجه
 صرح الشافعي في العلم فقال وان ارسلها لم يغت بها فلا بأس

فمن نفسه

من نفسه القدرة على الجمع بين الشئين معا في آن واحد كان وضع
 يديه تحت صدره كان اولى وبذلك حصل الجمع بين اقول الرب
 الائمة رضي الله عنهم انتهى **ومن ذلك** قول الائمة الصلاة باستحباب
 دعا الافتتاح بعد التكبير وقبل القراءة مع قول مالك بعدم استحباب
 بل يكبر ويفتح القراءة فالاول متدد والثاني مخفف **وجه الامر**
 الى مرتبة الميزان **وجه الاول** كون الافتتاح كالاستبذان
 في الدخول على الملوك **وجه الثاني** تنزيه الحق تعالى عن الخير
 حتى يستاذن عليه فصاحب القول الاول يقول ان الشارع
 تبع في ذلك العرف وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوف
 الخير فافهم **ومن ذلك** قول ابو حنيفة بالتقود اول ركعة
 ومع قول مالك لانه لا يتقود في الفريضة ومع قول الشافعي وان
 سيرين ان محل التقود انما هو بعد القراءة فالاول مخفف
 والثاني متدد والثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع **وجه**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** حمل المصلي على الكمال
 حتى انه يرسده عزمه بطرد اليدين عن حضرة الصلاة فاذا
 استغفا ذمته اول ركعة ذهب ركنه يرجع اليه في تلك الصلاة
وجه الثاني حتى انه عزمه حال غلب الناس من عدم قوة
 العزم في طرد اليدين فذلك كان يعلو وده المدة بعد المرة
 فاحتاج هذا المصلي الى تجديد الاستغفا ذمته ليطرده عن
 حضرة **وجه الثالث** حمل المصلي على سدة العزم في القيام
 الى الفريضة وسدة اقباله على الله تعالى وذلك امر يحرق
 اليدين كما جربناه بخلافه في النوافل فان الهمة فيها انقصة
 والكلف فيها بخير بين النفل والترك فذلك كان
 اليدين يحضر فيها ليوثوس له بالاعجاب بنفسه ورويتها
 بذلك على من لم ينقل كنفله من احتاج الى طرده **وجه**

الرابع حمل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على المزاج منه وذلك لان المليس
 يحضر قراءه القرآن لانه مشتق من القرء الذي هو الجمع فاذا حضر
 كما ذكرنا الخناج القاري الى طرده بالاستعاذه وهذه تكتفون
 استيظناها من لفظ القرآن ولو انه تعالى قال فاذا قرأت القرآن
 لم يجز القاري الى استعاذه وان كان القرآن قرأنا فافهم **فعل**
 ان الاستعاذه في اول الركعة الاولى فقط خاص بالاكار الذين
 اذا استعاذ احد من الشيطان مرة واحدة بترقية فلا يعود يترق
 منه حتى يفرغ من الصلاة والاستعاذه في كل ركعة خاصة بالاصابع
 الضعفاء العزم الذين لا يقدرون على طرد الشيطان من اول
 الصلاة الى اخرها بالاستعاذه الواحدة وكذلك سائر الامم مثل
 هذه الاستعاذه في كل ركعة لمعاودة الشيطان للمرة بعد المرة
 ولان قرأته في كل ركعة بتخللها ركوع وسجود ومن القراءة الاخرى
 فكانت قراءة تجددت بعد طول زمن وقد قال تعالى فاذا قرأت القرآن
 فاستعذ بالله ان كان في ذلك عمل بالاحتياط **فان قلت** بالحكمة
 في الامر بالاستعاذه من المليس باسم الله دون غيره من الاسماء الالهية
 فقولك ذلك حكمه **فالجواب** ان حكمه ذلك كون اسم الله اسما
 خاصا مختصا بالاسماء كلها والمليس عالم بحضورات الاسماء ولو انه تعالى
 امر العبد بالاستعاذه بالاسم الرخيخ او المستع مثلا لا في اليه
 المليس فوسوس له من حضرة الاسم الراسع او المحمدا مثلا فذلك
 سدا لله تعالى على المليس جميع طرق الاسماء الالهية التي يدخل منها
 المليس الى قلب العبد بالاسم الجامع **فان قلت** ان ذكر المليس في
 تلك الحضرة قد يرتفع بترية حضرة الله عنه **فالجواب** انما
 امرنا الحق بذكر المليس اللعين في تلك الحضرة سالفة في الشقة
 علينا من وسوسة الوتر جنا من شهودنا الحق تعالى ولو لا
 هذه المسئلة لكان امرنا بذكر هذه اللعين في حضرة المطهرة

من باب دفع الابد بالاخف **فان قلت** كيف امر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالاستعاذه من ابليس وهو معصوم لا من صورته كما اشار
 الى ذلك قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبى الا اذا
 عنى النبي الشيطان في اميته الآية فكل نبى معصوم من عمله بوسوسته
 لا من وسوسته وتصح ان يكون ذلك من باب التشريع لامتة
 ايضا سواء اكانوا اكابر او اصاغر لعدم عصمتهم ولذلك اتفق
 الائمة على استحباب الاستعاذه دون كونها مرة او اكثر من مرة
 احتياطاً للناس برضي الله تعالى عن الائمة ما كان اشفقهم
 على دين هذه الامة **امين** **وسمع** سيد علي الخواصر رحمه الله
 يقول رحمه من قال من الائمة ان المصلي يستعيد مرة واحدة
 في الركعة الاولى احسان الظن به وان من عدة عزه يفرجه
 الشيطان من اول مرة فلا يعود اليه ولو ان ذلك المصلي قال
 كذلك الاطم ان ابليس يعاود في المرة بعد المرة لانه بالاستعاذه
 منه في كل ركعة لانه اكثر احتياطاً وهذا هو وجه من قال من
 الائمة انه يستعيد في كل ركعة وليس هو شريك في حق ذلك
 المصلي فانهم **واما** في هذا العمل فانه لا تكاد تجده في كتاب
 وبه حصل الجمع بين اقوال الائمة واستغنى الطالب بعرفته
 عن تصديق قول غير امامه واسم اعلم **ومن ذلك** قول الثاني
 واحمد يجب القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول ابي
 حنيفة انها لا يجب الا في الاولتين فقط ومع قول مالك في
 احدي روايته بانه اذا ترك القراءة في ركعة واحدة في صلاة
 سجدة للسهو واخذت صلاة الا الصبح فانه ان ترك القراءة في
 احدي ركعتيها استأنف الصلاة فالأول محقق حثث
 والثاني منه تخفيف والثالث فيه تشديد **مرجع** الامر الى
 مريتي الميزان **ورج** الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص

بأنه لا تفرقة في صلاتهم في كل ركعة يجتمع قلبه على الله تعالى
 الذي هو صاحب الكلام أذ القرآن من القراء الذي هو الجميع
 كما لا يرد قراءة الشارع في كل ركعة فان ذلك تشرع لأبنة
 لأنه راس من اجتمع بقلبه على الله عز وجل بقراءة أو غيرها **ورجعه**
 الثاني أن من اجتمع قلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع إلى آخر
 صلاته فلا يحتاج إلى قراءة تجعده **ورجعه** وجود القراءة في معظم
 الصلاة أن كانت رباعية أو ثلاثية فكان الباقي كالسنة بحسب
 سجود السهو والله أعلم **وذلك** قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله
 بعدم وجوب القراءة على المأموم سواء اجهر أم أسر قل لا تنس له القراءة
 خلف الإمام بحال وكذلك قال الإمام مالك وإمامان لأخيه القراءة
 على المأموم بحال بل كرهه مالك للمأموم أن يقرأ فيها بحسب الإمام
 سواء أسمع قراءة الإمام أو لم يسمع وأوجب أحد القراءة فيما يسمعه
 الإمام جزما وفي الجهرية أوجب في القولين وقال الأصم والمسن
 في صالح القراءة سنة فالأول كمخف والثاني والرابع في كل منهما
 تخفيف وأما الثالث فتدبره **فجاء** الأمر إلى مرتبة الميزان
ورجعه الأول والثاني والرابع ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم
 من كان لم أسمع قراءة الإمام له قراءة انتهى وذلك أن مراد ذلك
 من القراءة جمع قلب المصلي بشهود ربه وذلك حاصل بسماع
 قراءة الإمام حسا من حيث اللفظ أو معنى في حق الأكار من
 حيث السريان الباطني من الإمام إليه **ورجعه** استحباب أحد
 القراءة فيما خافت فيه الإمام دور الجهرية قوله تعالى وإذا قرأ
 القرآن فاستمعوا له وأصغوا لخروج القراءة السرية فانه لا يصح
 السماع فيها ولا الانصات فكانت القراءة خلف الإمام فيها
 أولى **والأول** من كره القراءة خلف الإمام فهو من حيث انفصال
 قلوبها عن إمامه بقلبه كما عليه الأصغر والأفلاكار يتطوف به

ولم

فيها

ولم يسموا قراءته كما **وأما** **ورجعه** من أوجب القراءة على المأموم
 فهو الأخذ بالأحوط من حيث أنه لا يجمع قلب المصلي على الله تعالى على
 وجه الكمال إلا قراءته وهو خاص بالأصغر من الفرق **وأما**
 من قال أن القراءة سنة فهو مبني على أن الأمر بالقراءة للندب
 وصاحب هذه الأقوال يقول في نحو حديث لأصلاة الأربعة أكتا
 أي كاملة نظير لأصلاة بحول المسجد أي المسجد **ومن ذلك**
 قول مالك وأبي حنيفة وأبي حنيفة في شهر الروايات عنه أنه يتعين القراءة
 بالناحية في كل صلاة وأنه لا يجزي القراءة بغيرها مع قول أبي حنيفة
 أنه لا يتعين القراءة بها فالأول مذهب خاص بالأكار والثاني مخفف
 خاص بالأصغر ويصح أن يكون الأمر بالعكس أيضا من حيث أن
 الأكار يجتمعون بالقلب على الله بأي شيء قرأه من القرآن
 بخلاف الأصغر إذا قرأ في اللغة الجمع يقال قرأ المأمون المأمون
 إذا اجتمع **وأما** **ورجعه** ذلك أن من قال يتعين الناحية وأنه لا يجزي
 قراءة غيرها قد دار مع ظاهر الأحاديث التي كادت تبلغ حد
 التواتر مع تأكيد ذلك بعمل السلف والخلف وإنما قلنا أنها
 خاصة بالأكار لأنها جامعة لجميع أحكام القرآن من حيث الثواب
 ونقص جميع أحكامه ولذلك سميت أم القرآن قالوا وأعظم دليل
 على وجوبها وتعيينها حديث **مسلم** مرفوعا يقول الله عز وجل
 فتعت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدني ماسا
 يقول الحمد لله رب العالمين يقول الله تعالى حمدني عبدي
 إلى آخره فانه يقال فسر الصلاة بالقراءة وحملها جزأ منها
وأما **ورجعه** من قال لا يتعين الناحية بل يجزي أي سمي قراءة المصلي
 من القرآن فهو أن القرآن كله من حيث هو يرجع إلى مفات
 الحق تعالى بل كلها متسارفة فلا يقال رحمة أفضل من غضب
 ولا عكس من حيث الصفات الثمانية بالذات وإنما التفاضل

في ذلك راجع الى ما يتعلق بالخلق من حيث النعم والعذاب
وقد اجمع القوم على انه لا تفاضل في الاسماء الالهية وهي حقيقة
الصفات فتكلمني جمع قلب العبد على الله تعالى صحت به الصلاة
ولو اسما من اسمائه كما اشار اليه ظاهر قوله تعالى وذكر اسم ربه
صلي **فان قيل** قد ورد تفضيل بعض الايات والسور على بعض
فما وجه ذلك **فالجواب** وجهه ان التفاضل في ذلك راجع الى القراءة
التي هي مخلوقة لا الى المعنى الذي هو قديم نظير ما اذا قال السارح
لنا قولوا في الركوع والسجود الذكر الثاني فان قولنا ذلك الذكر
افضل من قراءة القرآن فيه بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع
وذلك من حيث ان التارك يائب عن الحق تعالى في تلاوة كلامه
والمناسب له الذكر الذي هو محل صفة القيام لا الذكر الذي هو
محل الركوع كما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله **فما من جميع**
ما ذكرناه ان كل من اعطاه الله القدرة على استخراج احكام القرآن
كلها من الفاتحة من الكابر الاولين اثنين عليه القراءة بالفاتحة
في كل ركعة ومن لا تلا والحديث الوارد في قراتها بالخصوص محمول
على الكمال عند صاحب هذا القول كما في نظائره من محموله
صلى الله عليه وسلم لا صلاة لحار السجدة الا في المسجد فانه مثل حديث
لا صلاة الا بفاتحة الكتاب على حد سواء **وقد سمعت**
سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وقد كلف الله تعالى الاكابر بالاطلاع
على جميع معاني القرآن لظاهرة في كل ركعة فزاد ذلك يحصل لهم
من قراءة الفاتحة فلزموا قراتها ولم يكلف الا صاعدا ذلك لغيرهم
عن مثله لك فكلام الائمة الدائمة خاص بالكابر الاولين وكلام
الامم ابي حنيفة خاص بالعوام **وجه** كون تعيين الفاتحة
في صلاة العوام تخفيفا عدم تكليفهم بغيره مع ان جميع القرآن
منها كما ان قراءة غير الفاتحة قد يكون تشديدا على الخواص ايضا

من حيث

من حيث تكليفهم بجمع القلب على الله تعالى بذلك فانه ليس
بالم القرآن كالفاتحة والغالب فيه التفرقة انتهى **ومن ذلك**
قول الامام ابي حنيفة وما لك ان السجدة ليست من الفاتحة فلا
تجب مع قول الشافعي واحدا منها فتجب وكذلك القول في
الجمهور بها من ان مذهب الشافعي المصريها ومذهب ابي حنيفة
الاسرار بها وكذلك اعد وقال مالك يستحب تركها والانتاج
بالحمد لله رب العالمين وقال ابن ابي ليلى بخير وقال الخفي الجهد
بها بركة **مرجع** الامر في المسئلة بين الحريتين الميزان
وجه الاول في المسئلة الاولى والثانية الاتباع **وقد ورد**
انه صلى الله عليه وسلم كان يتروها مع الفاتحة تارة ويتركها اخرى
فاخذ كل مجتهد بما بلغه عن احدي الحالتين **وفي** ذلك مشروع
للكابر والاصغر من اهل الكشف والحجاب فمن رفع حجابيه حين
دخل في الصلاة كان مشاهدا للحق حل وعلا بقلبه فلا يناسبه
ذكر الاسم الذي هو شعاع اهل الحجاب ومن لم يكشف حجابيه
فالمناسب له ذكر الاسم الشريف ليتذكر به صاحب الاسم كما ورد
في بعض الصوائف الربانية اذ لم ترفي فالزم اسمي فاخذنا من هذا
ان من رآه بقلبه لا يؤمر بذكر اسمه **ومن هنا** الفرض بعضهم
ذلك في شعرة فتكلم بذكر اسمه تنزوا اذ الذنوب
وتنظير الباطن والقلوب وذكرا الله افضل كل شيء
رسم الذات ليس لها حبيب **ويؤيد** ذلك ايضا قول
السبلي رحمه الله حين قالوا له متى تستريح فقال اذ لم ار الله تعالى
ذاكرا اب لان الذكر لا يكون الا في حال الحجاب من شهود
الذكور لما عني السبلي الاحضرة الشهود لانها هي التي لا يرى تعالى
ذاكرا بلسانه اكتفا بمشاهدة الله تعالى ومناجاة القلب وحضرة النجلي
الحق تعالى حضرة بهت وخسر لشدة ما يطرأ علىها من الغيبة

قال تعالى وخشعت الأصوات للرحمن فلا تسمع إلا همسا **وسمعت**
 اخي افضل الدين رحمه الله يقول الذكر للسان مشروع للأكابر
 والأما عزلان حجاب العظة لا يرتفع لاحد ولا لاني فلا يذكر
 حجاب لكنه يدق فقط انتهى وهو كالم نفيس لا يوجد في كتاب
وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وذكر الله تعالى علي
 نوعين ذكر لسان وذكر حضور كما أن ترك الذكر كذلك على
 نوعين ترك من حيث العظة وترك من حيث الحضور والذهشة
 فالاول من الأكرين مفضول والثاني فاضل والاول من التركيب
 منه موم والثاني محمود وهو الذي حملنا عليه قول النبي صلى الله عليه وآله
وسمعت سيدي عليا المصفي رحمه الله يقول إنما كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم نارة يترك البسطة في بعض الأوقات ويذكرها
 في بعض الأوقات تشرعها لضعف أمته وافتقارها إلى الله تعالى
 عليه وسلم حاضر مع ربه على الدوام لأنه ابن الحضرة وأخو الحضرة
 وأمام الحضرة **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول
 لولا أن الله تعالى أمر الأكابر بالمحضر بالقرأة والأذكار إذا وقفوا
 بين يديه في الصلاة لما تجرد أحد منهم أن ينطق بكلمة لعموم العبيد
 لأهل تلك الحضرة ولكن ربما تجرد الحق تعالى في بعض الأوقات
 بما فوق طاقته فيجوز عن الجهر بالسلمة أو بالتكبير فيكون من باب
 قول صلى الله عليه وسلم إنما أنسى ليستن بي فانهم **ومن ذلك**
 قول بعض أصحاب الشافعي أنه ينبغي القرأة بالخفض والأطهار والتخفيف
 والترقيق والأدغام ونحو ذلك مع قول بعضهم أن ذلك لا ينبغي
 في الصلاة لئلا يستغل العبد عن كمال الأقبال على مناجاة الحق تعالى
 فالاول مستد وذلك الثاني مخفف **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان
وجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم وحسنوا القرآن
 بأصواتكم أي حسنوا أصواتكم بالقرأة والقرآن والآفاق القرآن من حيث

هو قرآن لا يصح من أحد غيبه لأنه قد يم وصفه من صفات الحق تعالى
 وأما التحسين فاجع للقرأة والتلاوة لا القرآن المنلو ومع ذلك
 مراعاة ذلك في الصلاة خاص بالأكابر الذين لا يستغل ذلك
 عن الله عز وجل وهو حال أكثر الناس سلفا وخطا والله أعلم
ومن ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله فيمن لم يحسن النعثة ولا غيرها
 من القرآن أن يقوم بقدرها مع قول الشافعي أنه يسبح بقدرها
 فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان
وجه الاول التوف على حد ما ورد فلم يرد لنا أن من لم يحسن النعثة
 ولا غيرها من القرآن أنه يسبح الله بذلك وقد قال بعضهم
 أن الاتباع أولى من الابتداع ولو استحسن وقد يكون قرأة
 القرآن خصيصية لا توجد في غيره من الأذكار كما تقدم من أن القرآن
 مشتق من الترت الذي هو الجمع فيجمع القلب على الله **وأما وجه**
 الثاني في القياس بما مع قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى إذا ذكره
 تعالى يجمع قلب العبد على الله تعالى غالبا فكذا إن يلحق بالقرآن
 من حيث حصول جملة القلب فيه على حضرة الله تعالى **وأما**
وجه تخصيص الإمام الشافعي بالذكر بقول المصلي سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله أكبر فلما ورد مرفوعا أنه أحب الكلام إلى الله
 عز وجل فافهم **ومن ذلك** قول الإمام أبي حنيفة أنه أن شاء المصلي
 قراة الفارسية وأن شاء فربا بالعربية مع قول أبي يوسف ومهر
 أن كان يحسن النعثة بالعربية لم يجزه غيرها وإن كان لا يحسنها
 فقرأها بلفظه أخبارا مع قوله بنية الأئمة أنه لا يجزي القرأة
 بغير العربية مطلقا فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث
 مشدد **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **وجه** الاول أنه لم يصح
 رجوعه عنه لأن الله تعالى عالم بجميع اللغات ولم يرد لنا شيء
 في القرأة الفارسية فصار الأمر إلى اجتهدا المجتهدين

فان قال قائل ان الشراة بغير العربية تخرج القرآن عن الاعجاز
قلنا الاعجاز حاصل بقراءة هذا المصلي بالنظر للمعنى فانه يدرك
 ان القدر والعارسية لا يقع واحد من الخلق على النطق بمثلها
وجه الثالث الوقوف على ما بلغنا عن الشارع وعن اصحابه فلم
 يبلغنا ان احدا منهم قرا القرآن بغير العربية وكذلك الشارع
 صلى الله عليه وسلم فكان الوقوف على حد ما بلغنا اولى **وقد يكون**
 الاقام ابو حنيفة راي في ذلك شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم فان
 امامته وجلالته اعظم من ان يجري على شئ لا يجري فيه **دليلا وسبعا**
 بعض الحنفية يقول جميع اللغات كلها واحد عند الله تعالى في
 حقيقة معانيها فكل واحد منها حجة بلفظه ويؤيد بقوله بجوار الترجمة
 في بعض الاذكار الواردة في السنة انتهى ولا يخفى ما فيه فان كل باب
 لم يتخذه الشارع فليس لاحد ان يفقهه **وقد اجمع** العلماء على انه لا يصح
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبلغ القرآن بلفظة اخرى
 خلاف ما اقره واما قوله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم فلا ينافي
 ما ذكرناه لان البيان قد يكون بلفظة اخرى لكن يفهم اللفظة التي
 انزلت ولذلك قال بعض اصحاب ابي حنيفة انه صح رجوعه الى قول
 صاحبه والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة لو قرأ في صلاة
 من المصحف بطلت صلاته مع قول الشافعي واحد في العربية الاخرى
 احدي روايتيه ان صلاته صحيحة ومع قوله مالك ولله في الرواية
 الاخرى ان ذلك جائز في النافلة دون النريضة فالاولى **شدد**
 والثاني تخفف **وجه الثالث** مفصل **رجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول استقال المصلي بالنظر الى الكتابة عن كمال مناجاة
 الله تعالى وهو خاضع للاصاغر **وجه الثاني** كون ذلك لا يشغل
 عن الله تعالى وهو خاضع بالاكابر وانه لا يشغلهم عن كمال الصلاة
 ولكن سألهم عما فيه لكونه من متعلقات الصلاة **وجه**

الملك

الثالث كون النافلة مخففا فيها بدليل جواز تركها بخلاف
 النريضة فلحقها العلم في ترك ما يشغل عن الله فيها
ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة انه لا يجهر بالتأمين سوا
 الامام والمأموم مع قوله احمد والشافعي في ارجح القولين انه يجهر
 به الامام والمأموم ومع قوله مالك يجهر به المأموم وفي الامام من
 روايتين من غير ترجيح فالاولى مخفف والثاني **شدد** والثالث
 فيه تشديد **رجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول**
 كون احين ليست من الفاتحة وروايتهم بعض العوالم انها من
 الفاتحة اذا جهر بها فكان عدم الجهر بها اولى عند صاحب هذا القول
 اللهم الا ان يكون المأمومون كلهم عالمين بانها ليست من الفاتحة
 كما كان الصحابة يعلمونها فلا يباين بالجهر بها وروايتهم الخشوع
 على المصلي حين التأمين فالتأمين بالتأمين بقلبه **وجه الثاني**
 ان الجهر بالمؤمن فيه اظهار للتضرع والحاجة الى قبول الدعاء
 بالهداية الى الصراط المستقيم **وجه الثالث** ان المأموم
 اخف خشوعا من الامام عادة لان الامم اذا نزل اولاً ثم تنفيس
 على المأمومين فذلك خفف على الامام في احدي الروايتين **شدد**
 عليه في الاخرى جلاله على القوة والكمال فافهم **ومن ذلك**
 قول الايمه الثلاثة وهو الارجح من قوله الشافعي انه لا يسن
 سورة بعد النافلة في غير الركعتين الاولىتين مع قوله
 الشافعي في القول الاخر انها تسن لحديث مسلم في ذلك فالاول
 مخفف والثاني **شدد** **رجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
 الاول كون غالب النفوس تنهون عن حضرة السجدة وجل بعد
 الركعتين الاولىتين فاذا قرأ الامام السورة فيها بعد هذا رعايتها
 النفوس من الحضرة لا ورعايتها وتدريبها على الصلوات واقفا
 بين يدي الله تعالى حسبما يلا روع فلا تقبل له صلاة **وجه**

الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفلحة في جميع صلواته وهو خاص
 بالاكابر الذين لا يزدادون بتطويل اللام في القراءة الا حضورا
 وحضورا فكان صلى الله عليه وسلم يخفف فيها بعد الركعتين الاولتين
 ثارة لداعاة حال الاصغر ويطول اخرى مراعاة لحال الاكابر تشريعا
 للامة **ومن ما** يتقدم لك يا اخي تحقيق المناط في قوله قال يطول
 القيام افضل من تطويل الركوع والسجود مطلقا وعكسه فان ذلك في
 حق شخصين فمن كان ضعيفا عن تحمل التحلي الواقع في الركوع
 والسجود كان طول القيام في حقه افضل لئلا تنهق روحه من
 الركوع والسجود كلما ركع وسجد بخلاف من كان قويا على تحمل
 التحليات الواقعة في الركوع والسجود **فروح الله** الامة في
 تفصيلهم المذكور فان قال من اتبعهم طول القيام افضل مطلقا
 هو محقق الا صاغر ومن قال كثرة الركوع والسجود افضل هو محقق
 حق الاكابر كذلك **وايضاح** ذلك ان القيام محل يعود بالنسبة
 للركوع والركوع محل يعود بالنسبة للسجود فان العبد لما اطال
 في ساجدة ربه بكلامه حال القيام لاح له بارقة تعظيم وعبادة
 من الحضرة الالهية فحضر لذلك فمن الله عليه حال ساجدة
 في القيام فروح الله بالامر برفع راسه من الركوع لياخذ في التاهب
 التي تحمل عظمة الله التي تتجلى له في السجود ولولا ذلك الرفع لذاب
 جسمه ولم يستطع السجود ثم لما سجد وتجلت له عظمة اخرى
 اعظمها كان في الركوع امره الله تعالى برفع راسه رجة به
 ليجلس بين السجدين ويأخذ له راحة وقوة على تحمل عظمة السجدة
 الثانية وذلك لان من خصائص تجليات الحق اذ التجلي في السجدة
 الثانية اعظم من الاولى وفي الثالثة اعظم من الثانية وهكذا
 ولذلك سن الشارع جلسة الاستراحة بعد الرفع من السجود
 رجة بالصلي الحقيقي ولما من بصلي الصلاة العادية فلا يذوق شيئا

مما قلناه

مما قلناه ويكنيه فعل ذلك على وجه الثاني بالشارع صلى الله عليه
 وسلم **وسموت** سيدي عبد القادر الدشتو طوي رحمه الله
 يقول من رجة استقالى بالعبد تخييره بين اطالته القيام
 في الصلاة بالقراءة بين يديه وبين اطالته الركوع والسجود بين
 يدي الله تعالى تخفيف القيام فمن لم يقدر على طالة الركوع والسجود
 بين يدي الله تعالى فهو مأمور بطول القيام وتخفيف الركوع
 والسجود ومن قدر على طول المكث بين يدي الله تعالى في تحمل
 القرب من الركوع والسجود فهو مأمور بطول الركوع والسجود
 وذلك ليتنعم بين يدي بطول ساجدة ربه ويكون له وقت
 يدعول نفسه والاخوان المسلمين فيه اغتناما لذلك فقد يكون
 ذلك اخر اجتماع قلبه على ربه حال حياته **قال** وقد استحكمت
 في قلبي مرة هيبته الله عز وجل نصرت اسأل الله الحجاب وكنت
 كلما اذكر اني واقف بين يديه اركع او سجد لعن بعضي
 يذوب كما يذوب الرصاص على النار وكنت اعد الحجاب من
 الله رجة بي لعدم طاقتي لرفعه عن اتقي **وسموت** سيدي عليا
 الخواص رحمه الله يقول اخي افضل الدين رحمه الله يقول الحجاب
 للعبد عن شهود الحق تعالى رجة وعذاب على العارفين فالعاجز
 يتنعم في حال الحجاب والعارف يعذب به انتهى **وسموت** سيدي
 عليا الخواص رحمه الله يقول من رجة الله تعالى يعده المؤمن
 حظورا الاكوان على قلبه حال ركوعه وحال سجوده لان تلك
 الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين يحكم الارث لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم وما كل احد يطعم الملك فيها او يقدر على
 تحمل التجلي الذي يهد اركان العبد في تلك الحضرة فلما اراد
 الله تعالى رجة بالعبد في تلك الحضرة اخطرت في قلبه شيئا
 من الاكوان لما في الاكوان من راحة الحجاب عن شهود العظمة



ولولا ذلك لخطور الأمر بماذا يب عظمه ولحمه وتقطعت عناصله أو اضل
بالكلية كما وقع لبعض تلامذة سيدي عبد القادر الجيلاني رضي الله عنه
أنه سجد فصار يحمل حتى صار قطعة ماء على وجه الأرض فأخذها
سيدك عبد القادر بقطنة ودفعها في الأرض وقال سبحان الله
رجع الماء لاصله بالجليل عليه انتهى **ويؤيد** هذا الذي قلناه ما ورد
في بعض طرق أحاديث الأسرار من أنه صلى الله عليه وسلم لما
دخل حجرة الله الخاصة به أرى عدد من تعبية الله عز وجل وصار
يتمايل كتمايل السراج الذي هب عليه الريح اللطيف الذي يحمله
ولا يظنه نسمع في ذلك الوقت صوتا يشبه صوت أبي بكر رضي
الله عنه يا محمد فأن ربك يصلي مع أنه تعالى لا يشغله شأن من
شأن فاستأنس صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت وزال عنه
ذلك الاستعجال الذي كان يجده في نفسه وعلم بعد ذلك
معنى قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم ويلائكته وصار يبتدئ
ذلك فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وتأييد لرسول الله
صلى الله عليه وسلم مع أنه أشد الناس تحملا لتحليلات الحق جل وعلا
فانه آمن الحضرة وأسلم الحضرة وأخوها وأشد الناس معرفة
بعظمة الله تعالى **وقد** سمعت سيدي عبد القادر بالله شطوطي
رحمه الله يقول لا يصح الأسر بالله تعالى لعبد لا تنفك المجانسة بينه
تعالى وبين عبده وأما يأنس العبد حقيقة بما من الله لا بأس تعالى
كأنسه بنور عالمه ويتفرجات الخلق فإن من خصائص حضرة
التقريب الإلهية والأطراق والتعظيم وعدم الإلهال على الله
وكل من ادعى مقام القرب مع أهله على أنه فلا علم له بحضرة التقريب
بل هو محجوب بشعير الغجاب انتهى **وسمعت** سيدي عليا
المرصفي رحمه الله يقول طول القيام في الصلاة على العارفين أشد
من الف ضربة بالسيف لما في القيام من راحة الجباب والكبر

وعدم صورة المصروع لله تعالى فإذا بلغك أن أحدا من الأكارب
أطال القيام فهو تشريع لقومه الصنف رحمة بهم ولا فاقفا دنا
أن الأكارب الصمابة والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم
الكبر من مقام باقي الأولياء يبقين وكانوا مع قدرتهم على تطويل
الركوع والسجود يقوم لهم ثلث القرآن أو يصفه أو ثلاثة
أرباعه أو كله في قيام ركعة واحدة انتهى **وقد** سمعت سيدي
أحمد السطح رحمه الله يقول من أوليا الله تعالى من رحمه الله بالحج
ولوانه كشف له عن عظمته تعالى لما استطاع أن يقف بين يديه
أبد لا يفوضها في أمور الدنيا وإذا استحضرت عظمة الله صارت
محجة وبلا لا يعني فيسبح الناس من امره حين يرويه صاحبنا
في أمور الدنيا ولا يرويه يصلي ركعة فقلت له فإذا أصحى من ذلك
الحال فهل يجب عليه قضا الصلاة إذا قدر عليها فقال نعم
ذلك واجب انتهى فاعلم ذلك وتأمل فيه فانك لا تجد في كتاب
وأعمل على تحصيل مقام المصروع ربك في صلاتك على يد شيخ صادق
وأياك أن تخرج من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة كما ذكرنا
وتكتفي بهز رأسك عند سماعك بأحوال العارفين والمجاهدين
رب العالمين **ومن ذلك** اتفاق الأئمة على أن المصلي إذا جهر
فيما يسن فيه الأسرار أو يسن فيما يسن فيه الجمهور لا تنظر صلاة
الأنفاجكي عن بعض أصحاب مالك أنه إذا تعذر ذلك جطلت
صلاة فالأول تخفف والثاني متدد **فوجع** الأمر إلى مرتبتي
المبيران **ووجه** الأول عدم ورود حديث صريح بالنهي عنه
ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا
فهو ردأي لا يقبل من صلحبه لاسيما أن تعذر ذلك فانه مخالفة
للشرع والمخالفة انقطاع وصلة فئات القاري المذكور يعني الصلاة
وكانه لم يصل فافهم **ومن ذلك** قول مالك والثاقي واستجاب

الجهر المنفرد وفيما يجهر فيه مع قول أحد ان ذلك لا يتخلف
 ومع قول أي حقيقه هو بالخيار ان شاحه واسمع نفسه وان شأ
 اسمع غيره وان شأ اسر فالأول مستدرك والثاني فيه تخفيف
 والثالث مخفف **فرج** الامر الجهر في الميزان **وجه** الأول
 حل المنفرد على القوة على تحمل تلك العظمة التي تحملت له حال قرأته
 كما عليه الكمال لذلك جهر **وجه** الثاني عدم قدرته على تحملها
 فلم يقدر بجهر بالقراءة من سدة الهيبة **وجه** الثالث عدم
 ورود امر فيه بجهر أو اسرار فكان الامر راجعا الى قدرة الصلي
 واختاره انتهى **فان قال قائل** فاحكم الجهر في القراءة بعض
 الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في الركعتين الأولى
 في الجهرية دون ما بعدها **فالجواب** ان ذلك تابع لتقل
 التحلي كما قدمناه وخفته على الثوب في وقت تلك الصلاة أو الركعة
 أو الركعتين فان تحلى بها أو أثقل من تحلي الليل ولو كلف الله
 تعالى العبد بالجهر في الظهر والعصر مثلا لكان ذلك كالسكاف
 بما لا يطاق عادة لتقل التحلي فيه **فان قال قائل** ان صلاة
 الجمعة وصلاة الصبح والعبد من في النهار ومع ذلك فكان صلى
 عليه وسلم يجهر فيها اذا كان اماما ويترا المأموم على الجهر
 بالصبح **فالجواب** انما كان صلى الله عليه وسلم يجهر في الصبح
 لان وقته برزخ له وجه الى النهار ووجه الى الليل اما وجه الليل
 فهو بالنظر للجهر بالنسبة فيه واما وجه النهار فلا ستر طه
 الامساك عن المفطرات فيه للصائم من طلوع الفجر وايضا فانها
 اول صلاة تستقبل العبد من صلوات النهار بعد النوم الذي هو
 اخو الموت فكانت نوع خلقا حديدا فكانت قوية سريده
 لم يخالطها تعب الحرف والصايع ولا ضعف ارتكاب العاصي
 أو الغفلات وأكل الشهوات فلذلك اسر الجهر في الصبح لعدوته

عليه

عليه وغلبة روحانيته على جثمانه كالملايكة **وسمعت**
 سيدي عبد القادر الشطوطي رحمه الله يقول لولا ان الله تعالى
 حجب اهل الصايع والحرف عن كمال شهوده في النهار لما استظلا
 احد منهم ان يعمل حرفته وتقطعت مصالح الناس ولذلك
 شرع لهم القراءة في صلوات النهار سرا راحة بهم فلا قدر على عمل
 الحرفة مع عدم الحجاب في النهار لافراد من الاوليا انتهى واما
 الامام أو المسبوق في الجمعة أو العيدين فانما امرنا بالجهر فيها
 لقد رتب على ذلك باستيناسه بكثرة الخلق الذين يحضرون
 هاتين الصلاتين عادة فقوي على ذلك الحجاب لشهود الخلق
 على التحلي الواقع لقلبه في الجمعة والعبد من أو يكون الحق فعلى
 سيد الامام في هاتين الصلاتين بالقوة من حيث انه ناسب للشارع
 في الامامة على العالم واسطة في اسماع المأمومين كلام ربهم
 وتكبيره وتعليقه أو لغير ذلك من الاسرار التي لا تذكر الا في اخفة
 لاهلها ولا يرد المسبوق لانه مستد من الامام **فان قلت**
 لم كانت الركعتان الأخيرتان من العشاء والركعة الثالثة
 من المغرب سراع ان ذلك من صلاة الليل والتحلي الليلي خفيف
فالجواب انما كان ذلك راحة بصفاء الامة فان من شأنه
 تحلي الحق تعالى لقلوب المحبوبين انه يخفف على قلوبهم أولا
 ويتقل عليهم أخرا وذلك لان عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم
 شيئا بعد شي لبيكون التحلي في ثاني ركعة أثقل من التحلي في
 أول ركعة وهكذا أولان الحق تعالى كلهم بالجهر في الثالثة
 المغرب أو الأخيرتين من العشاء كرماء عن ذلك التحلي
 لهم من العظمة التي لا يطبقونها **فان قيل** فما الحكمة فيمن
 قدر على تحمل التحلي في الركعة الثالثة من المغرب
 والأخيرتين من العشاء **فالجواب** حكمة اتباع السنة

في ذلك لان الشارع جعل ذلك كالصابط لتخل الخفية والعبارة
بحال غالب الخلق لا يفراد من الناس وقد يحصل الخجل الثقيل
للصلي في اثنائ ركعة سرية فن الادب يسر انبا عا للسته واطرها
للضعف **ويؤيد** ما ذكرناه من ثقل الخجل والعبية كلما اطال
العبد الوقوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع للعبد اذا
اطال الوقوف بين يدي ملوك الدنيا من خفة الهيبة وذلك
ما قرره سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى في معنى قوله تعالى
المنكبر على وزن المتفعل من انه تعالى انما سمي بعبادة المنكبر
لكونه يتكبر في قلب عبده المؤمن شيئا بعد شيئا كلما انكشف له
الحجاب لان الحق تعالى في ذاته يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته
لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان وانما الزيادة والنقصان
راجعان الى شهود العبد بحيث تقيه من حضرة الله تعالى وبعد
عنه نظير شهود العبد ظل ذاته في السراج كلما قرب منه عظم
ظله ونور السراج في شهوده وكلما بعد عنه ضعف **ويؤيد**
سيدي علي الخواص رحمه الله ايضا بقوله تعالى ان الحق تعالى
لقلوب عباده لا تنضبط على حال من الاكابر واصاغر في الذليل
والنواقل فقد يتجلى الحق تعالى للاصاغر والاكابر لا يطبقون
معهم الجهر فلهذا لم يسم الله الالهة بعد امرهم بالجهر في
بعض الصلوات والاذكار ولو انه تعالى كان امرهم بالجهر
مع ثقل ذلك الخجل لما اطلقوه لاسيما في حق من انكشف تحجابه
من كمال العارفين وشهدوا جلال الله تعالى وعظمته وتقدم
ذكر الحكمة في الجهر في اولى المغرب والعشاء وفي الجمعة والعيد
وهي ان الخجل يخف في الليل واما الجمعة والعيد ان ظاهرها
من كثرة الاستبصار بكثرة الجماعة عادة فلم تنكشف لهم
عظمة الله تعالى كل ذلك الاكتشاف الذي يقع للعارفين اذا صلي

منفردا وكذلك سياتي في باب صلاة الجماعة ان اصل سرور عيشها
في الباطن وهو تقوى المصلين على الوقوف بين يدي ملك الملوك
لاستبصارهم ببعضهم بعضا في تلك الحضرة التي تزل لها
اعناق الملوك ولولا الجماعة لما قدر المنفرد ان يقف وحده
بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة رحمة بالامة
ومنفعة عليهم ليودوا تلك الصلاة كاملة من غير ذهول عن
شي منها **فان قيل** فلم قلتم يا سيدي يا سيدي ان الاسرار في كسوف
الشمس والاكابر مع قدرتهم على تحمل الخجل والاضراب **فالجواب**
انما امر الاكابر بالاسرار فيها كالاصاغر لما فيها من التخويف
فانها من الايات التي يخوف الله بها عباده فكان فيها قدر
زايد على ثقل الخجل والاضراب فان الاكابر يأمرون بالستر
لاسمهم في البكا والخوف والخشية من الله تعالى فان لم يقع
لهم ذلك في قلوبهم تفعلوا فيه ليشبههم قومهم على ذلك
وعليه يحمل قول عبد الله بن عمر فان لم تنكروا فتبا كواي في
حق العارفين الذين لهم اتباع لا مطلقا فتد علمت ان عدم
تكليف الاكابر بالجهر في صلاة كسوف الشمس انما هو لعظم
بأجل لقلوبهم زيادة على تجلي النهار **ومن هنا يعلم**
حكمة الجهر في كسوف القمر وان كان كسوفه من الايات
التي يخوف الله بها عباده كذلك لانه ليلى وتجلي الليل بظلمة
بالنسبة لتجلي النهار وضعف ابينه عن آية الشمس فان
نور القمر مستند من نور الشمس عند انكشاف الكسوف
ولا عكس وايضا فتجلي الحق تعالى باللطف في الليل بدليل
قوله في النصف الثاني من الليل قل من ساءل فاعطيه سؤله
هل من تلاميذ فاعطيه هل من مستغفر فاعف له هل من يطلب
من سأل فاعطيه وما قاله مثله للعبادة الا بعد ان قوام

والنضر من اليد - راجعاً **وقد** سمعت سيدي عبد القادر
 الدشتوطي رحمه الله يقول تخليات الحق تعالى بالعظة في هذه
 الدار من رجة باللفظ والخيار ولوانه تعالى تجلي بالجلال
 الصدف لما اطلق احد حمله انتهى **فان قلت** فما وجه طلب
 الجهر من الامم في صلاة الاستسقام مع ان عدم نزول المطر
 او طلوع النيل مما يخوف الله به عباده **فان قلت** ان سب
 طلب الجهر في القراءة فيها اظهار للتذلل والخضوع لله تعالى
 وايضاً فان الناس مضطرون للسفيا والمطر لا يخرج عليه
 في رفع صوته بطلب حاجته ولا يقدم ما بها العذر في ذلك فهو
 كالذي يصح ويستقيت اذ اضرت حاكم **وقد** سمعت سيدي
 علياً الخواف رحمه الله يقول لولا اشتغال قلوب غالب الناس
 بامور معاشهم لما توان من خشية الله تعالى اعظم ما ينبغي التلويح
 في صلاة النهار **فان قلت** فما وجه عدم طلب الجهر في صلاة
 الحجازة لبلال فقطراً مطلقاً عند من لا يركي الجهر بالليل **فان قلت**
 انما يطلب الجهر من الامم والمنفرد في صلاة الحجازة كالاومين
 لما عدهم من عدة الحزن على الميت والتوجه لاهله وذكر الموت
 وهو حال الغير وما بعده ولذلك كانت السنة في المشي مع
 الحجازة التكون رجة بالاشهر معاً فلوان السارع كلهم
 بقراءة او ذكر جهل **الشيخ** عليهم ذواته من تكليف
 امته بما يشق عليهم وانما شاقهم علماً وبناً في عدم الانكاف
 الذكري امام الحنايز برفع الصوت حين طلب على الناس
 فراغ قلوبهم من الميت واهله واشتغالهم بحكايات اهل
 الدنيا حتى ربما ضلوا احداهم مع الحجازة فلما راوا وقوع الناس
 في ذلك اقرروا الناس على الذكر وراوا انه في ذلك المخرج من
 اللغو **وسمعت** اخي افضل الذين رحمه الله يقول انما كانت

السنة في المشي مع الحجازة التكون لان الله تعالى تجلي للحاضرين
 بالتهر حتى لا يتطبع اللون الكامل ان يطق فكان امرهم
 بالسكوت من رحمة الله تعالى بصروا ان الله بالناس لرؤسهم
 انتهى **فان قلت** وتامل جميع ما قدرته لك فانه يغيب لا تحده
 في كتاب **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان السكوت للركوع
 مشروع مع ما حكى عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز **فان قلت**
 قال لا يركب الا عند الانتاج فقط فالاول مدد والثاني تخفيف
فارجع الامر الى مرئ بن الحيران **وجوب** الاول ان التكبير مطلوب
 عند كل قدم على حضرة الله تعالى ولا شك ان حضرة الركوع
 حضرة قريب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكان المصار
 قوع على حضرة جديدة له كحال اول الصلاة وهذا خاص بالاطراف
 من الناس او الاكابر الذين يترقون في مقامات القرب في كل
 لحظة كما ان قول سعيد وعمر في حق الاكابر الذين لا يترقون في
 مرات القرب كما ذكرنا في مشهدهم او الذين انسهوا الى حد
 وعلموا ان الحق تعالى لا يقبل الزيادة في خشية ذابته فانه لا يحل
 من كبرياءه اول اشتغالهم بالصلاة هو الذي ينتهي مشهدهم
 اليه اخر الصلاة فلذلك رطل مشهد واسد **فان قلت**
 قول الامام ابي حنيفة ان الطائفة في الركوع والسجود سنة
 لا واجبة مع قول الائمة الثلاثة موجوداً فيها فالاول تخفيف
 والثاني مدد **فارجع** الامر الى مرئ بن الحيران **وجوب**
 الاول يخرج غالب الناس عن تحمل ما على لعلوهم في الركوع
 ولوان احد اطلال فيه لا تحرف **وجوب** الثاني قدرة
 الاكابر على تحمل ثوالي عظة الله على قلوبهم فالاول مدد في حال
 الضعف والثاني مدد في حال الاقوية ولكل منهما راجح **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود

السنة مع قول الحمد واجب فيها مرة واحدة وكذلك القول في التسبيح
 والدعاء بين السجودين الا ان تركه عند نسيان لا يبطل الصلاة
 في الاول مخفف والثاني مشدد **وجوب** الامر في مرتبة الميزان
وجوب الاول ان عظمة الله تعالى قد تجلب للمصلي حال ركوعه
 وحال سجوده فحصل بها كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى المصلي
 بالفعل عن الاركان والاعتناء بالحنان عن التسبيح باللسان
 وايضا فانهم قالوا التسبيح من غير معصوم يخرج ابي الله يقضي
 تركه لحوق نفسه حتى يحتاج الى صوته في حساب الحق حتى طلب
 تفرجه عنه وهذا خاص بالاكثر والثاني خاص بالاصغر الذين
 يطرقهم خوف نقص حتى يحتاجوا الى صوته ويترهوا الحق
 تعالى عنه وان لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثل هؤلاء لا يترك
 في حقهم الوجوب دفعا لما هو بخلاف الاكثر يقول احد هم
 سبحانه الله على سبيل النلاوة لاسما الله لا دفعا لما هو الاصغر فلهذا
 كان التسبيح في حق هذا مستحبا لا واجبا لاستغلاكه ذلك الجزء
 في تفرجه الله تعالى وما خرج عن هذا الجزء سوى الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام **وان قيل** فما الحكمة في قول الراعي سبحانه ربي
 العظيم والساجد سبحانه ربي الاعلى سوا كان من خواص الامه
 ام غيره **الجواب** الحكمة في ذلك ان في الركوع بقية تكبر
 عند الراعي تخرجه عن كمال الخضوع لله تعالى فانه يقصد تفرجه
 من بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره اي العظمة
 لله وحده وليس لي منها نصيب بخلاف الساجد يقول سبحانه
 ربي الاعلى لانه قراءه نفسه الى غاية الخضوع حتى ان العار في تخيل
 نفسه في السجود تحت الارضين السفليات فاعلم ذلك
ومن قيل اتفاق الامة على وضع اليدين على الركبتين في
 الركوع وعلى ان التسبيح ثلاث عليا حكى عن ابن مسعود انه

يجعلها

يجعلها بين يديه ومع ما حكى عن الثوري انه يسبح خمسا اذا
 كان اماما يتمكن المأموم من قوله ذلك ثلاثا فالاول في المسئلة
 الاولى مشدد والثاني مخفف فيها والاول في الثانية مخفف والثاني
 مشدد **وجوب** المسيلتين ظاهر لا يحتاج الى توجيه **ومن قيل**
 قول الامة الثلاثية بوجوب الرفع من الركوع والاعتدال مع قول
 ابي حنيفة بعدم وجوبه وانما يحزبه ان يحط من الركوع الى السجود
 مع الكراهة فالاول مشدد وخاص بالاصغر والثاني مخفف
 خاص بالاكثر **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **وايضاح** ذلك
 ان العبد اذا وصل الى محل الترتب من الركوع والسجود بالنسبة
 لما قبله من القيام والركوع فأي زيادة لرجوعه الى محل البعد
 والحجاب لولا ضعفه عن حمل ثقل الخلق ولو انه قد نوى الى محل
 تحليات الحق تعالى على قلبه ما كان للرفع عن محل الترتب فائدة
 حتى ان بعض الامة راعى حال الضعفاء فابطل الصلاة اذا
 لم يطير في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود
 وذلك لان الضعيف لا يطيق تحمل طول المكث في حضرة الترتب
 مرجع الشارع بامره بالرجوع الى محل البعد الذي كان قبله
 رحمة به حتى يأخذ لقلبه راحة فيقدر بها على تحمل ثقل الخلق
 للسجود والركوع **وسيجبت** سيدي عليا خواص رحمة الله
 يقول ما شرعت الطائفة والاعتدال في الركوع والسجود
 الا للتنفيس عن الضعفاء مشقة ثقل الخلق في الركوع
 والسجود حتى ان بعض الامة بالغ في الرحمة بالاكثر الذين
 بعد دون علي نوا الى تحليات الحق تعالى وامرهم بتطويل الاعتدال
 طلبا لكمال راحتهم فيه كالكثرة بعضهم بالغ في الرحمة كذلك
 الاكثر وامرهم بعدم الطائفة في الاعتدال لما في الاعتدال من
 الحجاب بعد ان ذاقوا رفعة وثقله ذواتهم من حضرة الحق تعالى

كان بعض الائمة توسط في ذلك وقال انه بطول الاعتدال بقدر
الذكر الوارد فيه فمضمين مخفف وشد ومتوسط بالنظر
لغايات الناس من الاكابر وطول القيام والاعتدال بالصغير
عند القادر والخطوطي رحمه الله يقول لولا ان بعض العلماء قال
بتطويل الاعتدال ما قدر الاصغر اذا حضر وابع الله ان ينزل
لهم لاحد من السجود من غير اعتدال فكان بطوليه رحمه بهم
ليست يحول من ثقل العظة التي تحمل لهم حال الركوع والسجود
فلولا الرفع بعد الركوع لما قدر واحد منهم على تحمل ثقل العظة التي
تحمل له في السجود الاول والثاني انتهى **وسمع** سيدي عليا
الرصفي رحمه الله يقول طول الاعتدال يقع على الاصغر وعند اب
على الاكابر فكان المريد يصح من طول الركوع والسجود كذا في
العارفين من طول الاعتدال فلذلك كان المريد يحسن الى
رفع راسه من الركوع والسجود والعارف يحسن اذا نزل الى
لا في الاعتدال الى الحجاب وهو احد العذاب على
العارفين حتي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم صمما عذبتني
بشيء فلا عذبتني بذلك الحجاب عن شيء ذلك انتهى **وسمع**
اي افضل الدين رحمه الله يقول طول الطائفة في الركوع والسجود
خاص بالاكابر وطول القيام والاعتدال خاص بالصغير
فان الاصغر اذا كان احدهم قائما كان في غاية الاستراحة
والاكابر اذا كان احدهم قائما كان في غاية التعب ولذلك عرفت
انما هم من طول القيام عادة وان كان ذلك لا يتقيد
بالاحساس بالتعب كما اذا غاب بلدة المشاهدة لربه عن نفسه
فان الشدة تكون عنده كل في يارق لا يحس فيها شئ فافهم
وسمع يقول ينبغي الصلوات اذا كان رطبة ان لا يركع حتي
تجلى عظة الله تعالى ويعجز عن القيام فها ان يركع الركوع

وما دام

وما دام بقدر على الوقوف فهو بالخيار ان شارك وان شاطول
التراة ولكن موضع الركوع ان لا يفعل الا عند تحلي العظة
التي لا يطيق العبد القيام معها فادام يطيقه فلا ينبغي له الركوع
فقلت له هذا احكم من يشاهد عظة الله تحلي لقلبه فاحكم من كان
عنا فلا عن ذلك في قيامه او ركوعه او سجوده فقال مثل هذا
طول الطائفة والاعتدال في جهة افضل وهو جهة به عكس
من كان حاضرا مع ربه من الاصغر وكان تعب مثل هذا
في ركوعه كالادمان لتحمل ثقل العظة التي تستقبله في السجود
حتى يكون اقرب ما يكون من حضرة ربه كما ورد وربما استحضر
الساحد عظة الله فافهم ان كانه فلم يستطع كمال الرفع
ورعا استحضر بعض الاصغر عظة الله تعالى في الركوع
او السجود فكانت رفته من هو منه فبادر الى الرفع من الركوع
او السجود بسيرة من غير بطول فكل هذا انما يعذر في عدم
انما السطائفة وهو في السجود اكثر عذرا كما عرفت ومن اراد
الوصول الى ذوق ذلك فليجمع حواسه في السجود وينفي الكون
كله عن ذهنه بحيث ينسى كل شيء الا الله تعالى فانه دكا د
بجترق ونذوب حفاصله ولولا طوبه الاستراحة لما استطاع
التحوص الى القيام **وقد** كان صلى الله عليه وسلم يطول الاعتدال
تارة ويخففه اخرى تشريفا لضعف امته واقتوا بهم
وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم تارة يطول الاعتدال
عن السجود حتي يقول قد نسي ويخففه تارة حتي كانه جالس
على الرصف الى الحجارة المحلاة بالنار وكذا في جليسة
الاستراحة انه كان يسرع بها تارة ويتأني بها اخرى بحسب
ثقل ذلك التحلي الواقع في السجود تشريفا للاقتوا ولا ضعف
من احسن **قلت** فضل الاولى للقرني على تحمل العظة

الحاصلة له في السجود ان ينزل جلسته الاستراحة لعدم الحاجة اليه
 ان يفعلها تأسيما بالشارع صلى الله عليه وسلم **الجواب** الاول
 للجلسة للاستراحة فقد يكون الجلوس الاستراحة معني اخر غير
 العجز عن تحمل العظمة الحاصلة للعبد في السجود ولا يقال ان مثله
 كالعبث في الصلاة بغير حاجة انتهى **فان قلت** فيا يقولون في
 حديث الصلاة لمن لم يقع عليه في الصلاة **الجواب** ان معناه
 الصلاة له كاملة لانه لا طاقه له يقول المكث في الركوع والسجود
 وهو خاص بالاصابع كما لو انه طول وعلم ذلك لما زعمت روضه
 او صبر وتعلق فخرجت روضه من الحضرة واذا خرجت من
 الحضرة فلا صلاة له أصلا او صلاة خداج **وروجه** القول الاول
 ان من خرجت روضه من سدة الحصر والصيق صار وقوفه كالوقوف
 على الصلاة بلا ايمان ولا نية فصلاية باطله لا ثواب فيها واسقوط
فان اخرج احد عليا حديث النبي صلى الله عليه وسلم قلنا له هذا الانبياء في
 ما قدرناه لانا قد قررنا ان طول الاعتدال جازم بالاصابع
 وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم خطا دين رافع الزرقين الاصابع
 كما ان رافعه قولهم انه من صلاة فلم يكن من اكابر الصحابة لان
 اكابر الصحابة لا يسمى احد النبي صلى الله عليه وسلم فكان امره صلى الله
 عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم بالطائفة ولم يفل مثل فعله رحمه
 خوفا عليه ان يتشبه بالاكابر في عدم تطويل الاجتهاد
 فترى روضه يخرج من حضرة ربه عز وجل ويقع في الشقاق
 بالظهور القوة في التشبه بالاكابر فكان صلى الله عليه وسلم
 فان لا يمتنع اقل ذلك في صلاتك كلها ما دمت لم تبلغ مقام الاكابر
 او اقل ذلك من باب الكمال لان باب الوجوب **قلت**
 من جميع ما قررناه ان الائمة ما بنوا قواعد اقوالهم الا على
 ما طهده صحیح في شريعة الائمة ونسبنا الشارح صلى الله عليه وسلم

وان

وان اصل الرفع من الركوع والسجود متفق عليه بين الائمة
 وانما اختلفوا في المبالغة في الرفع او عدم المبالغة فلا اكابر
 يقدرون على توالي التحليات في الركوع والسجود والاصابع
 لا يقدرون على ذلك الا بعد مبالغة في الرفع منها **وقد** قدما
 ان من وصل الى محل التربع لا يوسم بالرجوع الى محل الحجاب الا
 بحكمة ولعلها عجز ذلك العبد عن تحمل توالي تحلياته في الحق تعالى
 على قلبه في ركوعه وسجوده **فان قلت** فما الحكمة في تشبيه السجود
 دون الركوع في غير صلاة الكسوف **الجواب** حكمة تقتل
 التحلي الواقع في السجود دون الركوع فلهذا امر العبد
 بالرفع من السجود والرجوع اليه بعد اعتداله بنفسه ورحمة
 ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق غيره
 وهذا الامر في حق الاكابر والاصابع على حدسوا فلو قد راى احدا
 من الاكابر اعطاه الله تعالى قوة من عليه الصلاة والسلام
 فلا بد من سجدتين يتنفس بينهما والاركان هكذا وانما تكررت
 الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من تهل التحلي وشهود الايات
 فكانت العظمة المخجلة فيه كالعظمة في السجود بلا عظم
 لاورد من تكرار الركوع فيه من مرات والحكمة في ذلك
 تمهيد الخضوع الى شهود عظمة الله الواقفة للمكلف في غير
 وقوع الايات فكان غلبة تكرير الركوع من مرات مثلا
 ان يرد العبد الى غاية خضوعه في غير وقت الايات اذا الايات
 انما كانت عظيمة لشدة غفلته وشرو قلبه من حضرة التعظيم
 فبما **فان قلت** بعض العلماء يقول انما اكابر السجود من بين
 كل ركعة دون الركوع لان السجدة الاولى كانت امتثال الامر
 الاكابر لنبأ السجود والثناء بنية شكر الله تعالى على قدره لنا على ذلك
 انتهى **وقد** بسطنا الكلام على اسرار الصلاة وغيرها في مجلد ضم

شهادته الفتح المبين في بيان اسرار الحكم الدين والحمد لله رب
 العالمين **ومن ذلك** قول الامعة الثلاثة ان الامام لا يزيد
 على قول الله لمن حده شيئا ولا المأموم على قوله رسالكم الحمد
 مع قول مالك بالزيادة في حق المنكر في احد الروايتين عنه
 ومع قول الشافعي بالجمع بين الذكرين استحباب الامام والمأموم
 والمنكر فالاول محقق والثاني مشدود **وجه** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان الامام واسطة بين الناس وبين ربهم
 فلا يعلمون قول دعائهم وحدهم الا منه فاذا قال سمع الله لمن حده
 فكانه يخبر عن الله تعالى ان قبل حدهم فامروا ان يقولوا بالجمع
 رسالكم الحمد اي على قول حدهنا **ويؤيده** الحديث اذا قال الامام
 سمع الله لمن حده فتقولوا رسالكم الحمد **وجه** الثاني عدم الوقت
 مع جوار الامام واسطة بين المأموم وبين ربهم في تسليم قول
 حدهم كلهم كالامام في ذلك فيقول احد سمع الله لمن حده اما
 من طريق الكشف والشهود القلبي وامان جهة الايمان وحسن
 الظن به فمرطوط وهذا الخاص بالاصغر المحبوبين عن الله بامانهم
وسمي سدي على الخواص رحمة الله بنقل وجهه عنك
 قول المصلي سمع الله لمن حده عند الرفع من الركوع كقول الركوع
 اول مرتبة للتقرب فلما كان ولغا في الترات كان بعيدا عن
 حصة علمه يكون الحق تعالى قبل حده الله هو معقل ذكر
 القيام فلما خضع في الركوع قرب من حصة السجود فسمع او
 علم قول الحق تعالى بحده فاحضره بذلك بشري لم ينتهي
قال ان الامام بمراتبه متقيدون بالتبعية للامام **والاخي**
 افعال الصلاة الظاهرة من ركوع وسجود وغيره ما هو مع الله
 تعالى كما هو مع الله فانهم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة
 الفرض من اعطاء السجود التسعة الحيفة والالف

مع قول

مع قول الشافعي بوجوب الحيفة قولا واحدا وله في باقي الاعضاء قولان
 اظهرهما الوجوب وهو المشهور من مذهب الامام احمد
 واما الالف فالاصح من مذهب الشافعي استحبابه وهو احد الروايتين
 عن احمد مع قوله مالك في رواية ابن التميمي ان الفرض يتعلق
 بالحيفة والالف فان اخل بها عاد في الوقت استحبابا وان خرج
 الوقت لم يعد فالاول محقق من وجوب الثاني مخفف من وجه آخر
 والثالث مشدود **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول ان المراد من العبد اظهار الخضوع بالراس حتى لمس
 الارض بوجهه الذي هو اشرف اعضائه سواء كان ذلك
 بالحيفة او بالالف بمر ما كان الالف عند بعضهم اولى بالوضع
 من حيث انه مأخوذ من الالف والكبرياء فاذا اوضعه في الارض
 فكانه خرج عن الكبرياء الذي عنده بين يدي الله تعالى اذ
 الخضوع لله تعالى محرم وطولها عن من فيه ادنى ذرة من كبر
 فانها هي الحبة الكبرى حقيقة **وقد** قال صلى الله عليه وسلم
 لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر فانهم **وجه**
 قول الشافعي في حرمته بان وضع الحيفة واجب جزما كقول الالف
 ان الحيفة هي عظم اعطاء السجود **قال** لم اجد معرفة والتوبة
 هي التهم واما الالف فليس هو عظم خالص ولا الخ خالص
 وكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستحباب واحد
 مالك بالوجوب وغيره من الشافعي واحدا بالاستحباب **وجه**
وجه من اوجب وضع جزء من الاعضاء التسعة ان كمال
 الخضوع لا يحصل الا بجميعها ولذلك قال الشارع امرت ان
 اسجد على سبعة اعظم وهو لا يبر في حق نفسه الا بالاعلى مراتب
 الكمال **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك واحمد في احد وجه
 روايتيه ان يجزى السجود على كور عامة مع قول الشافعي

في الرواية الاخرى انه لا يجزئ ذلك فالاول مخفف والثاني
متدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول وجود
 صورة المشيوع بالرأس والوجه **وجه** الثاني اخذنا الاصل
 من انه لا يجزئ السجود في عظم الاعضاء بخلاف اليدين
 والركبتين والتدبير يجري عليها لما قيل لان الخضوع لها
 لا فرق فيما ظهروا به بين ان يكون ملاطبا او محليا بخلاف الجبهة
 فان وضعها على جليل من ملابس صاحبها يؤذن بلبسها صاحبها
 بين يدي ربه وصاحب الكبر لا يدخل حضرة الله واذ لم يدخل
 فلا يصح ملأته فلهذا بطلت حين سجود وجهها فقله منها
 فنزل السجود **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحد والثاني
 في جمع القولين انه لا يجب كشف اليدين مع قول مالك
 وان نعم في أحد القولين انه يجب فالاول مخفف والثاني
متدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
 ما قلناه في التعليل قبل من عدم الفرق في الخضوع والظاهر
 باليدين بين ان يكون محليا او ملاطبا **وجه** الثاني التماس
 على الجبهة عند من اوجب كشفها **ومن ذلك** قول مالك
 وان نعم واحد وجوب الجلوس بين السجدين مع قول الامام
 أبي حنيفة انه سنة فالاول محمول على الضعفاء الذين لا يقدرون
 على تحمل تعالي تجليات السجود على قلوبهم فزعموا الشارع
 بامره بالجلوس بين السجدين لياخذوا لهم راحة من تعالي
 السجود والثاني محمول على حال الاكابر الذين يقدرون على
 تحمل ذلك فكان طولهم في حقهم غير واجب لعدم شدة حاجتهم
 اليه فلو لم يوجب الائمة الاخذ بالبين السجدين وما تكلف
 الا صاع في طول السجود ما لا يطيقون اذ انحلت لهم
 عظمة الله تعالى فكان وجوب طول الجلوس عليهم وجوب

رحمة وسفينة

رحمة وسفينة جليل ان لا يبدى بهما الله على تركه ويحتمل ان يبدى
 عليه كالقوس الاصل وذلك لان العبد اذا تكلف شططا خرجت
 روحه من حضرة الله وذلك حرام في الصلاة بغیر ضرورة
 وما كان سببا للتخلف فهو حرام فانهم **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة انه لا يجب جلوسه الاستراحة بل يقوم من
 السجود وينهض معتدلا على يديه مع قول الشافعي انما سنة وسبع
 قول أبي حنيفة انه لا يعتمد بيديه على الارض فالاول متدد في
 حق الاصغر الذي لم يتجلى لهم من عظمة الله ما لا يطيقونه مخفف
 في حق الاكابر وفي حق من تجلت لهم عظمة الله التي لا يطيقونها
 من الاصغر **وجه** من قال يعتمد بيديه على الارض حال
 التهو من اظهار الضعف والخساسة بين يدي ربه **وجه** من
 قال لا يضعها على الارض اظهار التوبة والهمة تعظيما للوأمس
 عز وجل **وجه** العبد من صفته الكسل **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة باستحباب التشهد الاول مع قول احمد بوجوبه فالاول
 في حق الاكابر لتدبرهم على تحمل ما يقع لهم من تجليات العظمة
 في السجود والركعة الثانية فكان الجلوس في حقهم مستحبا
 لانه محل راحة على ذلك حال وانما شرعت التحية فيه لانه كالاقبال
 المديد على حضرة الحق بالنسبة لما كان في السجود من القرب
 القرب في السجود وكان يرفع رأسه خرج مع انه لم يخرج فهو
 في حق الاصغر اكد من الاكابر بخلاف التشهد الاخير اتفق
 الائمة على وجوب السجود الثاني فيه على الاكابر والاصغر لان من
 خصائص تجليات الحق تعالى ان يكون اخرها أشد من جميع
 ما مضى كما تقدم بتسطير مرارا **وجه** من قال بوجوب
 التشهد الاول والجلوس له فهو غلبة السفينة والرحمة على الامة
 لا سيما لان يتجلى لهم في سجودهم من العظمة ما لا يطيقونه

فيكون احباب الخلويس عليهم احباب شفقة وامرهم
ولك قول الامام الكافي ان السنة في الخلويس للشهادة الاول
 الاقرار والشهادة الثاني التورك مع قول ابي حنيفة
 بان الاقرار سنة في الشهادتين معا ومع قوله ما لا بد بالتورك
 فيها معا فالاول مفصل فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث
 متمد **ورجعه** الامر الى مرتبة الميزان **ورجعه** الاول الاتباع
ورجعه الثاني ان الاقرار سنة هو طينة العبد بين يدي الله
 تعالى مطلقا واسارة اليان التير الى حضرة الله تعالى لم
 ينقطع حتى يتورك وكذلك وجه من يقول بالاقتراس
 في الشهادتين **واما وجه** التورك في الاخير فهو خاص بمن
 يشهد انقطاع سيره في الصلاة وقد حرموا الاقرار سنة فوجدوا
 اعمون في توجه القلب الى الله والحضور معه **ورجعه** الثالث
 ان التورك يحصل به الراحة التركل من حصوله تعب في
 سجوده فليترك واحد وجه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لا بد
 بان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الشهادة الاخرى سنة
 مع قول الكافي واحد في شهر الرديتين انها فرض فيه
 تنظر الصلاة بتركها فالاول مخفف والثاني متمد **ورجعه**
 الامر الى مرتبة الميزان **ورجعه** الاول ان موضع الصلاة
 بالاصالة انما هو لذكر الله تعالى وحده والمناسبة له بكلامه
 لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى
 بيننا وبين الحق تعالى في جميع الاحكام التي شرعها لنا وتعبدها
 بها كان الادب ان لا ننساه من سوال الله تعالى ان يصلي
 عليه كما حضرنا مع تعالى فانه لا يشارك الحضرة الهية ابدا
 فاستجاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خاص بالاصاغر
 ووجهها خاص بالاكابر **وايضاً** ذلك ان الاصاغر ربما

تجلى

تجلى الحق تعالى لقلوبهم فدهشوا من جلاله وجلال مواظبوا
 عن شهود ما سواه فلو اوجوا عليهم الصلاة على رسول الله
 لسبق ذلك عليهم بخلاف الاكابر الذين اقدم الله تعالى
 على تحمل تجلياته على قلوبهم فقد رواه على شهود الخلق مع شهود
 الحق تعالى فانه يحب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ليقتطروا كل ذي حقيقته فحال الاصابا عن كمال عايشة
 لا انزل الله بمراتبها من السما وقال ابوها فومي الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاشكري من فضله فقالت والله لا اقوم اليه
 ولا اجد الا الله تعالى فكانت مصطلة عن الخلق لا تجل لها من
 عظيم نعمة الله عليها ببرائتها من السما ولو انما كانت في مقام
 ايها السمعت لو اذنها وقامت الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاشكرت فضله فان الحق تعالى ما اعني بها هذا الاغتناء
 الا انما السنية محمد صلى الله عليه وسلم **وقد** ذكرنا في كتاب
 الاجوبة عن العلماء ان قول القاضي عياض في كتاب الشفا
 وشذ الشافعي قال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الصلاة ليس هو قد جازي مقام الشافعي وانما
 هو اشارة الى كمال رضى الله عنه في المقام وأنه كان يقدر
 على شهود الخلق مع الحق تعالى لا يشغله شهود الحق تعالى
 عن الخلق ولا عكسه فامر الناس بذلك على سبيل الوجوب
 احسانا للظن بهم وانهم نالوا مقام الكمال كما ان الامام
 ابا حنيفة وما لا كما اخذ ابا الاخياط للامة فلم يوجبوا ذلك
 عليهم لاحتمال ان يقع اضطراب من شهود الخلق حال
 جلوسهم للشهادة فيشق عليهم تكليفهم بمشاهدة
 غيره تعالى **فصل** ان قول القاضي عياض وشذ الكافي
 ليس مراده بذلك طيف قوله كما يتبادر الى الذهن

وانما مراده انه شذ عن مراعاة حال الاضغاع كاعليه المجهود
 وراعى حال الاكابر فيما يواجب حق رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ذلك يريد ملحق اليه القاصي عياض في الشفاه من
 تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كتاب الشفاه كله
 موضوع للتعظيم لا لبيان كيف يظن بالقاصي انه يريد بقوله
 وشذ الشذوذ الذي هو الصفح فهدى البعض البعيد
 وسعد سيد علي الخواص رحمه الله يقول انما امر
 الشارع المصل بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في التشهد كسبب العاقلين في جلوسهم بين يدي الله
 عز وجل على شهود نبيهم في تلك الحضره فانه لا يوافق
 حضرة الله اذ انما طوبى بالسلاح متافهة انتهى **وقد** سئل
 اللام عليه في الباب السادس من كتاب طهارة الجسم والنفوس
 من سوال الطين باسمه تعالى وبالعبار ومراجعه ان ثبت واسم اعلم
ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان السلام من الصلاة
 ليس بركن فيها مع قول الائمة الثلاثة انه ركن من اركان الصلاة
 فالاول مخفف والثاني مشدد **ووجه** الاول ان السلام
 انما هو جزء من الصلاة بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل
 في هيئته الصلاة **وجيب** الثاني ان التحلل منها بالسلام
 واجب كنية الدخول فيه وقد قال صلى الله عليه وسلم انما
 التكبير وحليلها التسليم فخرجه بالتسليم مبطل للصلاة
 لعدم التحلل فيها **ولجب** التحلل بعد من أعمال الحج فالاول
 خاص بالاكابر الذين هم على صلواتهم يامنون فلا يخرجون من
 حضرة الله تعالى يقولون وكان السلام من الصلاة في حقهم
 مستحبا لا واجبا لا يفسد بتركه من الخروج من حضرة الله
 تعالى اذ اخلت عنهم العناية الربانية والثاني خاص

بغالب الناس

بغالب الناس الذين هم على صلواتهم يامنون من حضرة الله
 تعالى ويدخلون لابلانها فافهم **ومن ذلك** قول الامام
 ابي حنيفة بعض اصحاب الشافعي يوجب تقديم الشهادتين
 في التشهد على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول بعضهم
 ان ذلك ليس بواجب فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه**
 الاول ان ذكر الشهادتين من الايمان والايمان مرتبة التقدم
 على سائر العبادات التي من حلتها سوال الله تعالى ان يصلي
 على رسوله صلى الله عليه وسلم يجب ذكر تقديم الشهادتين على
 الصلاة عليه والتسليم من حيث ان التحات والشهادتين
 متعلقان بربه عز وجل والصلاة والتسليم عليه متعلقان به
 بما الاصاله وان لم يبارقها ذكر اسم الله تعالى في محو قوله اللهم صل
 على محمد فافهم **ووجه** من قال لا يجب تقديم الشهادتين
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد عدم ورود امر بذلك
 من جهة الشارع وانما جعلها العلام في التشهد وقالوا ان الله
 تعالى امرنا بها واولي اماكنها ان تكون في اواخر التشهد الاول
 او الاخر واصل دليل العلام في جعلها في الصلاة قول الصحابة
 قد امرنا الله بالصلاة عليك يا رسول الله فكيف نصل عليك
 اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا وان قولهم في صلاتنا لا يتحمل
 ان يكون مراده بذلك ضيغة الصلاة على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وانما يجعلها العلام في اول الصلاة لان شكر الوسايط
 عادة لا يكون الا بعد شكر الله تعالى فالركعتان الاولتان
 كالشكر لله والصلاة على رسول الله شكر الله صلى الله عليه وسلم
 لانه هو العمل الناكف نصل فافهم **ومن ذلك** قول الامام
 مالك والثوريان الواجب من التسليم هو التسليم الاولي
 فقط على الامام والمستفرد والشافعي وعلى المأموم ايضا مع قول

ان التسليمتين واجبتان ومع قول أبي حنيفة ان الاول
 سنة كالثانية ومع قول مالك ان الثانية لا تسب الا امام
 والمنفرد واما المأموم فيستحب له ان يسلم عند مالك ثلاث
 تسليمات شتين عن يمينه وشماله والثالثة تلقا وجهه ويرد
 بها على امامه فالاول فيه تخفيف والثاني شدد والثالث تخفيف
 كالقول في التسليمة الثانية للإمام والمنفرد عنه **ووجه**
 القول الاول ان التحليل من الصلاة يحصل بالتسليمة الاولى
 فقط **ووجه** الثاني انه لا يحصل التحليل الا بالتسليمين حديث
 وتخليها التسليم فتشمل الاولى والثانية **ووجه** قول أبي حنيفة
 باستحباب التسليمين كون صورة الصلاة قد تمت بالتشهد
 وكان السلام كالاستيذان للخروج من حضرة الملك ومثل ذلك
 يكفي فيه الاستحباب كنية الخروج من الصلاة بعد السلام
ووجه الثالث تسليمات ظاهر واسمها **ووجه** الرابع
 الخروج من الصلاة قال مالك واحد وجوبها وقال ان فم في أربع
 قوليه باستحبابها فالاول شدد في الأدب مع الله تعالى وهو
 خاص بالاكابر والثاني تخفيف في الأدب وهو خاص بالأصغر
ووجه الخامس الى مرتبة الميزان فالواو تكون بنية الخروج
 مع السلام عند مالك فانه قال وينوي الإمام بالسلام التحلل
 واما المأموم فينوي بالاول التحلل وبالثانية الرد على الإمام
 وقال ابو حنيفة ينوي السلام على الحفظة وعلى من على يمينه
 ويساره من ملائكة وانس وجن وينوي المأموم الرد عليه
 وقال الشافعي ينوي الخروج والسلام على المعتد من وينوي
 المأموم الرد عليه وقال احمد ينوي الخروج من الصلاة ولا يرفع
 اليه شيئا اخر وجه هذه الأقوال كلها ظاهر لا يحتاج الى توضيح
 الا قول احمد فانه وجه توجيه القصد في الامر وهو ما من الترتيب

في الصلاة

في العبادة اذ قيل ان السلام من صل الصلاة فانهم **ووجه**
 سيد علي الخواص رحمه الله يقول وجه من قال بوجوب
 بنية الخروج هو ان المصلين كان في حضرة الله تعالى الخاصة
 ومعلوم ان من الادب في حق الاكابر استيذانهم عند الانصراف
 من حضرة الملوك الى موضع اخر هو دون فلان الحضرة في الزن
 استعمال لتلويح احوالهم في ذلك الحضرة واعطى الادب مع الملوك
 حقه فتبع الشرع في ذلك العرف وان كان الحق تعالى لا يتخير
 في جهة مخصوصة عند العارفين بله ذلك كان الاستيذان ان
 وأما في حق الاصل من مستحق في حق الاكابر الذين يشهدون
 ان الوجود كله حضرة الحق جل وعلا فم لا يرون مفارقة
 من حضرة ولا خروجوا ايضا فلو ان ذلك كان ولما الامرنا
 ان نرعى به ولو في حديث واحد ولم يبلغنا التصريح بذلك في
 حديث ولا اثر انما قامه العلماء على ما ذكره في السلام على القوي
 اذا اراد الانسان القيام من مجلسه يقول ليست الاول
 باجر من الاخرة او من عموم حديث انما الاعمال بالنيات
 اذ الخروج عمل لكن لا يخفى ما فيه فانهم ولا سكت الشارع
 عن الامر به فابقى الا انه من ادب العبد لا غير بل قال
 بعضهم ان ذلك لا يلحق بالمندوبات الشرعية لان منصب
 الشارع محل ان يسأله احد في التشريع واطال في ذلك
 ثم قال وتاملا اذا اقام جلسك من مجلسك من غير استيذان
 لك كيف تجد في قلبك منه وجهه بخلاف ما اذا استاذنك
 فانك تجد في قلبك منه انسا وودا العظمية حضر تلك
 عن ان يثار فيها بغيا اذن منك وما كان اذ يامر الخلق
 بمفهوم الحق تعالى اولى وعلا فورا به بغير توجيه من قال
 من العلماء ان المصلين يصفون عن يمينه فان الاكابر يرون



الوجود كله حصرة (انه تعالى لا يرجع لجهة على جهة الا انصر على ان)
 وانما اقدم العلم صوب مقصد العبد في حاجته عن اليقين لان
 التماس منه يتوجب المحصور فيه واذا كانت حاجته لوجه
 وجهه اذ يباريه يصير نفسه متارة فلا يحضر في تلك السنة
 وهذه انظروا في الوصف في استحباب تعريض المصارع في صلاة
 من كلما يتقل قلبه من بول وغائط واكل وشرب ونحو ذلك انتهى
وسبعة مرة اخرى يقول بخيرهم المطاري في الانصراف الى
 اي جهة شاخا خاصا لا كابر وارحم له بالانصراف الى اي جهة
 شاخا خاصا لا كابر وارحم له بالانصراف عن اليقين مع هذا الشاهد
 خاصا لا كابر الذي يشهدون بحصص حصرة الصلاة بمزيد
 فضل لا يتنزل احد عن الا الا هو فضول فتكون جهة اليقين
 مزيد على ذلك الفضول شرفا فان الشارع اذا رجع بقعة على
 بركة في الفضل قلدها في ذلك ونحوها حكم بطلان ومشهدنا
 فكونه اعلم منا بالامور بقرينة قلزم رد من الامر بتدعيم الرجل
 اليقين اذا دخلنا المسجد وسد مع السير اذ اخرجنا منه
 فافهم **ومن هنا** يتعدى لك ايضا توجيه من قال من العلم
 انه يتدرب للمصاراة ينتقل من موضع التردد اذا انتقل عليه
 وانه ما في ذلك الا من باب التردد بين البقاء فانها تتأخر
 بما فعل على ظهرها من الخير في ذلك النهار بل ورد ان البقرة
 تتقاعز على احتها اذ امر عليها اكر وتقول هل مر بك ذاكر
 في هذا النهار مثل **ووجه** التردد في قول من قال ينتقل
 للنفاس من موضع فريضة غير يكون حصرة مناجاة الله تعالى
 في الشايع اشرف من حصرة مناجاة في النوافل بل قوله تعالى
 في الحديث القدسي وما تقرب الي المستجبون بمنزل ادا اقتربت
 عليهم فتبعت البقاء في الفضل ما فعل فيها من نكاح داخل ومضو

الامر في هذه المسائل كلها الى مرتبة الميزان تخفيف
 وتشد يد فتأمل ما ذكرناه في هذا الباب فانك لا تجد في
 كتاب **و** وجها اقوال العلافية على مقام مرتبة الاسلام
 دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والايقان لعلوم في ذلك
 عن غالب الاقطام والمردية رب العالمين **باب**
شروط الصلاة اجمعوا على ان شرط العمرة عن العيون
 واجب في الصلاة وغيرها وانه شرط في صحة الصلاة وعلى ان
 السرة من الدجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة من الحدث
 والعين في الثوب والبدن والمكان واجبة وعلى ان استئصال
 القبلة شرط في صحة الصلاة الا بعد ركعة القتال والقيام
 الحرب والسفر على الدخلة في السفر الطويل وكالمريض لا يجد من
 يوجهه للقبلة والربوط على خشية وكالعريق ونحو ذلك وعلى
 انه يجب عليه الاستقبال حال التكبر والتوجه وتقدم بقية
 ما اجمعوا عليه من الشروط اول الباب قبله فراجع **واما**
 مسائل الخلاف **من ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي وهو احدى
 الروايتين عن مالك واحدا ان عورة الرجل دأين سورت وكية
 مع الروايتين الاخرتين عن مالك واحد انها القبلة والدبر
 فقط فالاول مند وخاص بكابر الناس كالعلماء والامراء والثاني
 مخفف خاص بما راى اذل الناس كالنوابية واحاد الفقهاء
 والراسين وغيرهم ممن لا يستحي من كشف فخذه **يرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحد
 ان الركبة من الدجل ليست بعورة مع قول أبي حنيفة وبعض من
 اصحاب الشافعي انها عورة فالاول مخفف خاص بما راى والثاني
 من الاصاغر والثاني حشد وخاص بكابر الناس على وزن
 المسئلة قبلها **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحد في

أحدي روايته أن الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها مع قول أبي
حيفة أنها كلها عورة كذلك إلا وجهها وكفيها وقد بينها ومع
الرواية الأخرى من أحد الوجهين خاصة فالأول فيه تشديد
عليها في الست والثاني مخفف والثالث تشديد **ترجم** الأمر
إلى سرتي الميزان **وجه** الأول الانتفاع **وجه** الثاني
التوسعة عليها بأخراج القدمين من وجوب الست **وجه**
الثالث أن الوجه هو المحل الأعظم للنسب والستر في وجوب
كشف الوجه وغيره ما ذكر في الصلاة ودرج مراعاة الشارع
مرفع نظر الناظرين إلى محاسن النساء كون الكشف المذكور
مذكرا للعار من بانه عز وجل وبانه ما امر المرأة بذلك إلا لمع
الحج على من يدعي الحياطة والآداب منه من الناس رخصت
من ينظر إلى حرمته فتنصير منه تنظر قبلها للمعاينة
جلاله وجماله وذلك الناس يسار والنظر إليها ولا يرعى نظر
الله تعالى إليه فان صاحب الآداب أول ما يرمى من المرأة وهي
مكتشفة الوجه على خلاف عادتها بستره بمراعاة من هو في حرمته
فالمحرم بين يدي الله عز وجل في الصلاة كولد النبوة في حجرها
وله المثل الأعلى فهذا هو السر في كشف المرأة وجهها في
الصلاة وفي الأجزاء أعز كما ندرت الإشارة إليه في الباب
قبله **ومن ذلك** قول مالك والثاني أن عورة المرأة في
الصلاة ما بين سرتها وكفيها كالرجل وهو أحدي الروايتين
عن أحمد والرواية الأخرى أن عورتها السبل وأكبر فقط
مع قول أبي حنيفة أن عورتها كعورة الرجل وتريد عليه
بأن جميع ظهرها وبطنها عورة ومع قول بعض الشافعية
أن الأمة كلها عورة إلا موضع الثقب منها وهو الرأس الساعدان
والساق فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف جدا والثالث فيه

تشديد

تشديد وكذلك ما بعده **وجه** الأول العمل بما كان عليه السلف
الصالح عدم الشهوة إلى نظر الأمة خارج الصلاة فضلا عن
الصلاة فكان العورة راجعة إلى ما يسوؤها هي كفتها فقط وذلك
ما بين السرة والركبة عند بعضهم والفعل والبر عند بعضهم
وما بعد مواضع الثقب عند بعضهم **الأمر فافهم ومن ذلك**
قول أبي حنيفة أنه لو انكشف من السورتين ثوب الدرهم لم ينطل
الصلاة وأن كان أكثر من ذلك بطلت وفي رواية عنه إذا
انكشف من الخذاق من الأربع لم ينطل الصلاة مع قول الشافعي
ينطل بانكشف الفليل والكثير وقال أحمد إن كان يسيرا لم
يضر وإن كان كثيرا بطلت **وجه** اليسير والكثير العرف
وقال مالك إن كان قادرا فأكرا وصلى مكشوف العورة بطلت
صلاته فالأول مخفف والثاني تشديد والثالث فيه تخفيف
وجه الأمر في سرتي الميزان **وجه** الأول القياس على
القياس الذي يفي عنها في البدن بجامع أن كلامهما يحجب
وجه الثاني القياس على تحرق الحف فانه يضر ولو يسيرا
وجه الثالث حديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان مع
حديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وما لم تدروا
عليه لا تبذروا في صحة ما فعله دليل صحة صلاة العريان وأوجب
أحمد ستر الملتصقين في الرغبة وفي الثالثة رواية فالأول
تشديد والثاني مخفف وتوجيه ذلك ظاهر **ومن ذلك**
قول مالك والثاني أن المجد المصلي ثوبا للزهر أن يصلي قائما
ويركع ويسجد وصلاته صحيحة وقال أبو حنيفة هو محذور أن يشا
يصلي جالسا وإن شأه يصلي قائما وقال أحمد يصلي قائما ويوسج
بالركوع والسجود فالأول تشديد والثاني فيه تخفيف من حيث
جواز الجلوس والثالث فيه تخفيف من جهة الإيما ودليل الأول

الاشاع الحديث اذا امرتكم باسم فانوامنه ما استطعتم مع قاعدة
 المسور لا يسقط بلك مسور **وجه** الثاني ان ذلك راجع الى قوله
 حيا المصلو وقلة حيا به من الناس وكذلك الثالث خاص بشدة
 الحيا وهذا كله راجع من ان الله يبيد قلوبهم **ومن ذلك قول**
 ابي حنيفة والثاني واحد ان الطهارة عن التحسين في الثوب
 والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في اصح
 رواياته انه ان صلى على ما لم تصح صلاته او جاهد لا وناسيا صحت
 والرواية الثانية عنه الصحة مطلقة وان كان عالما عابدا او كالكثرة
 البطلان مطلقا فالاول مقرر والثاني فيه تخفيف **وجه** الثاني
 الي مرتبي الميزان **وجه** الاول اخذنا لاحياط **وجه** الثاني
 العذر بالجهل والسيان **وجه** الرواية الثانية عن مالك
 عليه مراعاة القلب دون الجوارح الظاهرة كما يورده خبر مسلم
 مرفوعا ان الله تعالى لا ينظر الي صورك واجسامك ولكن ينظر الي
 قلوبكم انتهى فتعال صاحب هذا القول ان شيا لا ينظر الله اليه
 فالا امر فيه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر الشيخين
 مرفوعا اذا اقلت الحبيضة فدعي الصلاة واذا ادبرت فاعسلي
 عندك الدم وصلي لان قوله دعي الصلاة قد لا يكون لاجل الدم وانما
 هو لعله اخري في الحيض لا في غايه دم الحيض ان يكون كسلس
 البول فتغسل الدم عنها وتصلي كلما دخل وقت الصلاة **وقد**
 اورد بعض الشافعية على ذلك وجوب اجتناب النجاسة خارج
 الصلاة بهذا الحديث وقال فاذا وجب اجتنابها في غير الصلاة
 ففي الصلاة اولى وجوب القلة هي التيمم بالدم وما يورده قول مالك
 ايضا حديث لا يبرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن فان جمع
 الحائض مع الجنب والنجاسة امر متدرج على البدن وكذلك الحيض
 وما يورده ايضا اجماع الائمة على الطهارة عن الحدث كما مر

الطهارة عن الجنب وصاحبة بعضه في مقدار الدرهم من الدم
 دون مقدار الغدسة من البدن اذ لم يصح الما وما يورده
 ذلك ايضا عدم ورود النص من الشارع بعدم قبول الصلاة
 مع الجنب كما ورد في الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله
 صلاة احدكم اذ احدث حتى يتوضا فانهم **ومن ذلك قول**
 مالك والثاني ان من صلى خلف حجاب غير عالم بذلك ولا امامه
 فصلاته صحيحة مع قول الامام ابي حنيفة ان صلاة باطلة فالاول
 مخفف والثاني مقرر **وجه** الامر الى مرتبي الميزان **وجه**
 الاول ان الله تعالى لا يبرأ المعبد الا بما علم **وجه** الثاني اخذ
 بالاحياط والسعي في إزالة الذممة من غير كثير شقة **ومن ذلك**
 قول مالك والثاني في الحديث واحد ان من سبقه الحدث بطلت
 صلاته مع قول ابي حنيفة والثاني في التيمم انه يبقى على صلاته
 بعد الطهارة ومع قول الثوري ان كان حدثه رعا فاقا او قبا
 بقي وان كان رجعا او ضحا اعادة فالاول مقرر والثاني مخفف
 والثالث فيه تخفيف **وجه** الامر الى مرتبي الميزان **وجه**
 الاول اخذنا لاحياط ولا التفت لسبق الحدث لحديث لا يقبل
 الله صلاة احدكم اذ احدث حتى يتوضا فشم ذلك الحدث
 الواقع قبل دخوله في الصلاة قبله والواقع في اثناها **وجه**
 الثاني الفرق بين الواقع قبلها والواقع في اثناها ويقول
 ما وقع قبل الحدث فهو صحيح فكان حكم ذلك حكم صلاتين
 فلا ينظر احداها بالحدث في الاخرى **ومن ذلك** انشاؤا الائمة
 الثلاثة على ان غلبة الظن في دخول وقت الصلاة تلغي في وجوب
 مع قول مالك انه يكفي غلبة الظن وانما شرط العلم بدخوله
 فالاول مخفف والثاني مقرر **وجه** الامر الى مرتبي الميزان
وجه الاول ان الظن قريب من العلم فيكون ذلك في الاذن الخاص

في الركون بين يدي الله تعالى **وجه** الثاني تعظم امره حول
 الى حضرة استقامته بنفيع العلم بالاذن فان الظن قد
 يخطئ في العواقب **وجه** قد سمع بعض الفقهاء اذا نافي غير الوقت
 بوقت الصلاة فما كان الا اذا **ومن ذلك** قول الامية السلام
 انه اذا صلى بالاجتهاد الى جهة ثم بان الخطا فانه لا اعادة عليه
 مع قول الشافعي في خارج قوله انه ينقض ان خرج الوقت لو بقي
 ان كان الوقت باقيا فالاول يخفف والثاني مشدد **وجه** الامر
 الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالقوام والثاني خاص بالاكابر
 اجعل الاحتياط لعدمهم وقد ينسب الى تقصير في تعاطيه
 ما يظلم قلبه حتى يجب عن روية الكعبة ولم يعرف جهة **ومن**
ذلك اتفاق الامة الثلاثة على انه لا ينظر صلاة من تكلم بآسيا
 او جاهلا بالتحريم او سبق له ان لم يطل مع قول أبي حنيفة انها
 تنظر ما للكلام ناسيا لا بالامور اما ان طالت الكلام فالاصح عند
 الشافعي البطلان وقال مالك ان كان لمصلحة الصلاة كالاعلام
 للامام بسبوه اذ لم ينسبه الا بالكلام فلا ينظر وقال الاوزاعي
 ان كان فيه مصلحة كارتداد ضال فتحد برضه لا ينظر **الاول**
 من المسئلة الاولى تخفف **الثاني** انها مشددة والاول من المسئلة
 الثانية مشددة والثاني فيه تخفيف **والثالث** تخفف **وجه**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول في المسئلة الاولى العذر
 بالنسيان والجهل وسبق اللسان كما في نظائره **وجه**
 الثاني منها عدم قبول العذر من حيث ان الصلاة فيها افعال
 مدكورة بالصلاة واما الجهل فانه غير مدكورة كذلك لتقصيره
 بترك فعل الواجب عليه من امر دينه فلهذا لم يعذر **واما وجه**
 البطلان فيما اذا طال الكلام فظاهر **واما وجه** كلام مالك فهو

لكون

لكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة **واما وجه** كلام الاوزاعي فلهذا
 المروي ورجوب تكليفنا كما يحل به الضرر له وقواعد الشريعة
 تشهد بتعديح مثل ذلك على مراعاة بطلان الصلاة عند من
 يري بطلانها بذلك **وجه** الحديث كل معروف صلاة انتهى ذلك
 لان صاحبها في ذلك تحت امر الحق تعالى فما خرج بذلك من الصلاة
 في الايام فانهم **ومن ذلك** اتفاق الامة على بطلان الصلاة
 بالاكل والاشياء وعلى بطلانها كذلك بالشرب الا عند اهل في النافلة
 فالاول في الشرب مشدد والثاني مخفف **وجه** الاول في الاكل
 والشرب مشددة للذة الحاصله للانسان بالاكل والشرب فيريد
 العبد يجمع بين لذة الاكل والشرب وبين مناجاة الله تعالى
 على الدافئة والحضور معه فلا يقدر فلا يفارض عند المصلحة ذلك
 حرم العلماء الاكل والشرب في الصلاة وامرهم بان ياكل ويشرب
 قبل الدخول في الصلاة حتى لا يتولى التفات الى غير ربه في الصلاة
وجه رواية احمد في الشرب في النافلة كون العبد فيها
 امير نفسه ان شاخه منوها وان شادام فيها حتى يسلم منها
ايضا فان الله اوجب على الاكابر عدم الالتفات بقلوبهم
 الى غير ما هم فيه في العبادة واسأل على قلوبهم برؤاى
 فيردت نأرت قلوبهم فلم يحتاجوا الى ما يطلى تلك السارة
 ولا هذه الامر في النافلة فان الركون تكاد تزهق من شدة
 العطش فلهذا سمح العبد بالشرب فيها كما يعرف ذلك
 من حال الصلاة الحقيقية فانهم **ومن ذلك** كان سدي سعيد بن
 جبير يشرب في النافلة وكان طاهرا ويقول لا بأس بشرب
 الما في النافلة **ومن ذلك** قول الشافعي ان من نابه سقى في صلاة
 سيج ان كان ذكرا وصنق ان كان امراة مع قول مالك انها
 يستحبان جميعا فالاول تخفف والثاني مشدد **وجه** الامر

الى مرتبة الميزان والاول محمول على المرأة التي يخاف من صوتها القسوة
 والثاني محمول على من لا يخاف من صوتها ذلك مع حمله على ان لم يتلفه
 الحديث ابدا والمقصود من ذلك كله التنبيه فانه حصل ما تسبب
 من المرأة كان اوله لانه ذكر الله على كل حال بخلاف التصديق فانهم
ومن ذلك قول الامامة انه اذا اخبرهم التسيح تحذيرا او اذا لا ينظر
 الصلاة مع قول اي حسيمة انها تنظر الا ان يقصد تعنيه الا ان
 اودع المارين يديه فالاول مخفف والآخر فيه تشديد
 الامر الى مرتبة الميزان **ورج** الاول وهو خاص بالاصغر وان
 ذلك لا يندرج في كمال الصلاة فافيه المصلحة **ورج** الثاني ان
 الصلاة موضوعها الاشتغال بالله وحده فذكر غيره ولو قل
 يبطلها وهذا خاص بالاكابر **ومن ذلك** الكلام حسيمة انه
 تعالى مبطل عند بعضهم غير مبطل عند قوم آخرين **ورج**
 الاول انه كان الواجب على العبد ان يتلك طريق الرياسة
حق يصير ملكي بملكه ورون عفيفه ويسمع وانما القربان
 كلها فلا ينظر عليهم **ورج** الثاني كون الكلام حسيمة
 انه تعالى يجمع القلب على الله **ورج** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامامة الاربعة انه يستحب رد السلام
 بالاشارة في الصلاة من المعلن اذا سلم عليه احد مع قول التورك
 وعطا **ورج** بعد فرائضه وقال ابن السبب والحسن يترك
 لفظا فالاول مشدد في رد السلام بالاشارة في الصلاة والثاني
 مخفف فيه والثالث مشدد في الرد في الصلاة لفظا **ورج**
 الاول حصول المقصود من السلام بالاشارة وهو الامان من
 شره **ورج** الثاني براعاة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة
 دون خلقه مع انه يحصل المقصود بالرد بعد السلام **ورج**
 الثالث خوف حصول ضرر اذا لم يرد باللفظ وهو خاص

لم يرد

لم يرد على المنقلب كالحيلة من الولاة **ورج** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لا ينظر الصلاة**
 بمرور حيوان بين يدي المصل ولو كان حايضا او حمارا او
 كلبا اسود مع قول احد يقطع الصلاة بالكلب الاسود وفي
 قلبه من المرأة والحمار شي وعن قال بالطلاق عند مرور
 ما ذكر ابن عباس واسن وابن السبب فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد **ورج** الامر الى مرتبة الميزان **ورج** الاول
 قوله عليه الصلاة والسلام اخراس لا يقطع الصلاة مروني
 وهو خاص بالاكابر الذين لا يحجبهم عن مشاهدة الحق تعالى
 في قبلتهم شي ولا يشغلهم عنه **ورج** الثاني كون ذلك
 محجب ويشغل عن مشاهدة الحق ما يغلي لعين المصل وقليه
 من حلاطات الحق تعالى فهو خاص بالاصغر والواو الحكمة
 في قطع الصلاة بالحمار والمرأة والكلب الاسود كون الشيطان
 لا يبارقهم كما هو شأنهم من اهل الكشف والشيطان
 لا يبرح احد من الامة الا ويحسه منه طيف يقطع مشاهدته
 للحق وذا قطع مشاهدته قطع حلاته أي حلة شهوده وانما
 لم يقطع مثل ذلك شهود الاكابر لتمكنهم وشدة معرفتهم
 بالله فلا ينظرون من جميع المخلوقات الا الى السر القائم
 بهم وذلك من امر الله لا خارج عنه فافهم **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي يجوز للرجل ان يصلي والى جانبه
 امرأة مع قول اي حسيمة يبطلان صلاته من ذلك فالاول
 مخفف خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم عن الله شغل والثاني
 مشدد خاص بالاصغر **ورج** الامر الى مرتبة الميزان
والاخر الاول شهود الاكابر **ورج** الكمال الباطن في المرأة
 الذي منه جعل الحق تعالى تنسم وجبريل وصالح المومنين والملائكة

بعد ذلك ظهر رأي معين المرحوم عليه وسلم على عايشة من
 وخصته ومنه استدعت المرأة أيضا أعظم ملوك الدنيا لصيته
 السجود لها حال الوقاع ومنه كان أقوى الملائكة وأشد صم
 من كان مخلوقا من أنفاس النساء ومنه قدرة المرأة على اخفاء
 ما في نفسها في محبة الوقاع عن الرجل مع ان شهواتها أعظم
 من شهوة الرجال بشبعين صنفا وغيره من الامرار
سبع سيد علي الخواص رحمه الله يقول من تأمل في قوله
 تعالى وان تظاهروا عليه الى اخر الآية علم ان محمدا صلى الله عليه وسلم
 اكمل الخلق في سلك العبودية على الاطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى
 له هذا الانتصار العظيم ولو انه كان عنده راحة من الدعوى
 والتوبة في نفسه لكان وكله الى نفسه بعض الكول جزا فاقا
 والكرم من ذلك لا يقال انتهى **وجه** قول ابو حنيفة فهو اجل
 ظهور نقصها والليل اليها بالطبع وهو خاص بالاصاغر والاكابر
 العلم ايضا المجردة الذي فيهم ينقص المرأة وعمل
 اليها بالشمرة **وجه** الله الامعة ما كان ادق مدار كهم
 التي خفيت على بعض القاديين **ومن ذلك** اتفاق الائمة
 على انه لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة مع قول الخوفا بذكره
 ذلك فالاول مخفف خاص بالاصاغر الذين يخافون غير الله
 في حضرة الله وكلام الخوفا خاص بالاكابر الذين يكرهون عدو
 الله في حضرة الله فغلبا له مع غيبته من شهوة دأمره
 لهم بذلك **ومثل ذلك** البعوت والتملة فيصير على
 قتل واذكر حتى يفرغ من الصلاة فلكل محتج مشهود
ومن قول الامام ابو حنيفة وانما في محبة الصلاة في
 الواضع المنهي عن الصلاة فيما مع الكراهة وقال مالك الا في الغيرة
 المشوشة فان كانت غير مشوشة كرهه واجزأت مع قول

مع قول احمد انها تبطل على الاطلاق والاول مخفف والثاني فيه
 شديد والثالث شديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان مكان الصلاة خارج عن افعال الصلاة فهو
 كالماوراء على وجانية كافر او مجرأ وميسر او غير ذلك مما سمى
 الله تعالى رجسا **وجه** قول احمد اجدل حضرة الله تعالى ان
 يتاجبه العبد في مثل القبرة والمجرة والحمام والمذبة وقارة الطريق
 واعطان الاول فان الله تعالى راعي تطهير حضرة من مثل ذلك
 ونهي ان يجا طيه العبد فيه وامر بالمس الشايب الطاهرة الطيبة
 الرائحة اجدل الحضرة ولذلك صلت الاكابر من الاوليا كسيد
 عبد القادر الجيلاني وسيد علي بن وفا والشيخ محمد الحنفى والشيخ
 مدني والشيخ ابي الحسن الكري وولده سيد محمد علي المضرب
 النفيسة المحمدي بالعود والد والعنبر والكافور فغلبا الحضرة
 بهم ولكن محصورا بالطاهر على محبة الصلاة على الارض
 او الحصى ونحو ذلك مما لا ريب فيه خوفا على انبا عصفان يتبعون
 على ذلك مع جعلهم بمقاصدهم فيحبوا بالحب والكبر عن ربه
 فيك أحد هؤلاء الاشياخ من الائمة المصلين وكل حال سيد
 عبد القادر ومن تبعه على انه كان لهم حال يحسون به مريدهم
 ان يتبعهم على ذلك **واما وجه** كراهة الصلاة نوافظ ظهر
 الكعبة فلا يذكر الاستفاضة فافهم ذلك وايضا والمبادرة الى التماس
 على من يترعر له مضرة في كل جامع الازهر والحرم وغيرها ليطي
 عليها فان الله عباد اخلقهم للزينة والجمالة وطهر قلوبهم
 من الشوائب ورجا لخلقهم لذلك والاكابر وعجل لهم بالهبة
 لمحق بقدرهم حتى صاروا لا يدعون لهم راسا والامة
 ميلر قابهم على اكتافهم ونظروهم دائما الى صدرهم فاعلم ذلك
 والحكمة رب العالمين **باب سجود السهو**

جمع الامعة كلهم على ان سجود السهو في الصلاة مشروع وعلى ان
 من سهى في صلاة جبر ذلك بسجود السهو وانفق الامة
 الامعة على ان المأموم اذا سهى خلف الامام لا يسجد للسهو وعلى انه
 اذا سهى الامام سوا المأموم سهوه **وهو** ما ايل الجماع **واما**
 ما اخبرنا فيه **ففي ذلك** قول الامام احمد والكوفي من الحنفية
 ان سجود السهو واجب مع قول مالك انه يجب في النقصان
 وليس في الزيادة ومع قول ابي حنيفة في رواية عن الشافعي انه
 مبنون على الاطلاق فالاول مشدد خاص بالاكثر والاولى
 والثاني فيه تشديد والثالث مخفف **فجمع** الامر الى موافقة
 الميزان **وجه** الاول تقطع حصة الحق بل وعلا عن السهو
 فيها مما مر به سواء كان ذلك من جهة الاشتغال بالاكواب
 او من جهة ما تحلى به من عظم القصة والجدال ايا من جهة الاشتغال
 بظاهره **واما** من جهة ما تحلى به من جلال ربه وعظمته فليقتصر
 على الرياسة والمجاهدة من مقام الكمال فيصير يقدر على تحمل ذلك التحلي
 ويعرف ما يفعل وما يترك ولا يخفى مشاهدته ربه من ما يفعل
 عليه كما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام وله ذلك حال
 صلى الله عليه وسلم انما انشئ ليستنبي فافترانه وصل الى مقام
 لا يقع له فيه سهو ولا نسيان وتبعه على ذلك الاكابر من
 الصحابة والتابعين حتى ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه انه كان يقول اني ادخل في الصلاة فاجهر الجهر وارتبة
 وانا في الصلاة ومن قال انه ذكر ذلك من باب اظهار الضعف
 والنقص فقد اخل بمقام هذا الامام الاعظم **فجمع** ان من سهى
 مما يفعل من صلاة لتطيم ما تحلى به من عظمة الله فهو كامل بالتطيم
 الى المقام الذي تحته من سهى ما اشتغاله بالاكواب ناقص بالنظر
 الى المقام الذي فوقه كما فترناه فافهم فان ذلك نفيس

ولعلك

ولعلك لم تسمعه من احد قبل **واما وجه** قول مالك فهو ظاهر
 في النقص جبر الخلل الواقع فنقص صلاة كاملة في ذلك اليوم
 واما في الزيادة فلو وقعها كاملة فكان السجود لها غير واجب
وجه قول ابي حنيفة وسنأتي ان السهو في عامة المومنين معفو
 فيكفيه الاستغفار او السجدة فان السهو ان شاء **وقدر** كان على
 من عاصر رجعة يسجدون عقب كل فريضة للسهو وان لا يقع منهم
 خلل في ترك شي من السنن الظاهرة ويتولون صلاة امثالنا لاسل
 من الخلل نقله للحكم الترمذي في كتابه نوادر الاصول ونظير ذلك
 قول عطاء انه لا فائدة لامتثالنا وكما هي جوار الخلل فان التوافل لا تكون
 الا لمن كلف فريضة كما لا نبي استهوا استهوا على انه اذا ترك سجود
 السهو سهوا لم ينطل الا في رواية عن احمد **ففي ذلك**
 قول الامام ابي حنيفة في رواية ان موضع سجود السهو قبل السلام
 وهو الاربع فمن قولي الشافعي مع قول مالك انه ان كان من نقصان
 فهو قبل السلام وان كان من زيادة فعده وان اجتمع على الصابي
 سهوان احد هاتين والآخر زيادة موضعه عنده قبل السلام
 واما بعد فقال هو قبل السلام الا ان يسلم من النقصان في صلاة
 سابقة او تسلم في عدد الركعات فتبني على ما لم **فجمع** لانه يسجد
 بعد السلام فالاول مخفف على الساهي يجعل سجوده قبل السلام
 لتكون تبيته لتزول للحرج كما يقع للصلي بعد سلامه والثاني
 فيه تخفيف وكذلك ما بعده **فجمع** الامر الى موافقة الميزان
وجه الاول وما وافقه الاتباع مع عدم ادخاله نافله في الفريضة
 قبل السلام **وجه** قول مالك ظاهر وكذلك احد وكان فعل
 سجود السهو بعد السلام اشبه بالنوافل التي بعد الفريضة
 في الجبر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي وابي حنيفة لكن في
 المتروك ان شك في عدد الركعات احذ بالاقول وبني على اليقين

وعن أبي حنيفة في الامام روايتان احداهما بنى على غلبة الظن
 فقال احمد ان حصل منه الشك مرة بطلت صلاته وان كان الشك
 بعد اركوعه ويتكرر منه بنى على غالب ظنه بحكم التجري وان لم يقع له
 ظن بنى على الاقل وقال الحسن البصري ياخذ بالاكثرو يسجد
 للسهو وقال الاوزاعي متى شك في صلاة بطلت فالاول انخذ
 بالاحتياط والثاني متصل والثالث مخفف والرابع مسدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فاللائق الاكابر البنا على الاقل
 واللائق بالعوام الغد بالاكثرو لعله زهوا ونفسهم من حضرة
 الله عز وجل فلو اخذوا بالاقل لحصل لهم اللال وصارت صلاتهم صلاة
 المكره وتلك الاثواب فيها والاثواب الاكابر البطلان فافهم
ومن قول الامام الشافعي ان من ترك التشهد الاول
 فقد كرهه بعد انتصابه لم يعد له او قبله عا دوسجد للسهو ان بلغ
 حد الركوع مع قوله احمد انه ان ذكر بعد ان انتصب قائما لم ينل
 فهو بخير ولا ادلى ان لا يرجع ومع قول الخفي يرجع عالم يشترع في
 القراءة ومع قول الحسن يرجع عالم يركع ومع قول مالك انه
 ان فارقت اليه الارض لا يرجع فالاول وما بعده فيه تخفيف
 وقول مالك فيه تشديد من حيث عدم الرجوع وتخفيف من
 حيث الركوع الى التشهد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وروجه الاول ان جلوس التشهد الاول انما شرع للاستراحة
 من تعب الحضور مع الله في السجود فيجب ما قام من نصبا
 فاقبى للرجوع للجلوس فائدة لا سيما وقد وقف بين يدي الله تعالى
 فانتا **وروجه** قول الخفي ان رجوعه ليس شرع وينتهي بخطاب
 الحق تعالى في القيام اولي من خطابه مع التنوير وارتخا الاعضا
وروجه قول الحسن اظهار الضعف وتدارك الغفلة والسهو
 في ترك ما مود به **وروجه** قول مالك ان مفارقتها للارض

الرجوع

ولو سهوا

ولو سهوا بدل على قوته على تحمل مناجاة الله تعالى في التلمع مع ان
 محل الجلوس الاصل انما هو بعد انتضا وظيفة السجدة وذلك في
 الجلوس الاخير فاسن الشارع الاول الانتفاضة للضعفاء الذين
 لا يقدر روى على تادية الرباعية او الثلاثية بالجلوس في وسطها
فان قال قائل فلم كان الجلوس للتشهد الاخير فرضا دون
 الاول مع ان كلاهما بعد سجدتين **والجواب** ان التشهد
 الاخير انما كان للجلوس عليه ولجاء زيادة راحة للمصل من حيث
 ان تحلى الحق تعالى في السجود الاخير اسد من تحليه في السجود
 الذي قبله التشهد الاول وذلك من خصائص تخليات الحق
 تعالى كما رتبته في صلاة فافهم **ومن ذلك** قول الامام
 الثلاثة ان من قلم الى خامسة وسواهم تذكر فانه يحل ان كان
 لم يجلس في الرابعة للتشهد فشهد في الخامسة وسجد للسهو
 وسلم مع قول أبي حنيفة في رواية انه ان ذكر بعد ما سجد فيها
 سجدة فان كان قد قعد في الرابعة قد ر التشهد بطل فرضه
 وصار الجميع قفلا فالاول مخفف والثاني مسدد **فرجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان من
 صلى المغرب اربعين سجدا انه يسجد للسهو ويجزئه صلاته
 مع قوله الاوزاعي علي انه يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد
 للسهو ليلا يكون المغرب شفعاً فالاول مخفف خاص بالمجيبين
 والثاني مسدد خاص بمن ارتفع حجاب **وروجه** الاول ان العوام
 لا يتأثرون من شهود الشفع بخلاف الاكابر لدوب ايمانهم
 من مشاهدته وليس راحتهم الا في شهود الوتر ولو لاجل الحق
 بهالي بعض الصلاة شفعاً واندرهم على فعله لما قدروا كما يعرف
 ذلك اهل المناجاة **فان قال قائل** ان نفسهم شفعت الحق
 تعالى **والجواب** انه لا يشفع الحق الا وجود غير الشاهد مع الحق

١٧٠

ولما شاهد فلا يندرج في الترتيب لانه لا يكون الا في المرتبة الثالثة
قال تعالى ما يكون من مجوي ثلاثة الا هو رايعهم وكشف عن هذه
المسئلة لا بد كرا المسئلة فرجع اليه الاوراعي في عوصه على مثل
هذا السر **ومن ذلك** قول الامام الشافعي ولعمري ان من اخره
جماعة بانه ترك ركعة مثلا لا يرجع الي قولهم بانه يجب عليه العمل
بتيقن نفسه مع قول ابي حنيفة واخذ في احدي الروايات عنه انه
يرجع الي قولهم فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **روجه** الاول الاحتياط لنفسه وانه اعلم بانفاله
من غيره فلا يخرج من هذه التكليف الا ذلك **روجه** الثاني
ان شهادة الغير احوط لان النفس ربما لبست على صاحبها ولا
يؤكد الامر في الاحتمال فافهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي انه
لا يسجد لترك مسنون الا القنوت والتشهد الاول والاداءة على
النبي صلى الله عليه وسلم مع قول ابي حنيفة انه يسجد لترك تكبيرات
العبد ولترك المهر في موضع الاسرار وعكسه ان كان اماما وبه
قال مالك لكن يختلف محل السجود عنده فان كان جوي في موضع
الاسرار يسجد بعد السلام وان كان اسري في موضع المهر يسجد قبل
السلام وقال احمد ان يسجد لمثل ذلك فحسن وان ترك فلا بأس
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
روجه الاول ان القنوت والتشهد الاول يشبهان الاركان
فاستحقا جبرهما بالسجود تدار كالكامل هيئته الصلاة **روجه**
الثاني ان تسبيحات العبد وتكبيراته ما رت سوارا في ذلك
الجمع العظيم فتذكر الغافلين بكبريا الحق تعالى حين يجي من شهود
ربهم بشهود الكثرة وليس الزينة ومشا هرة اللصوص والكمب
في ذلك اليوم عادة وكذلك القول في المهر موضع الاسرار وعكسه
فان الشارع ما سنه الاكالات في الصلاة في اسر موضع المهر او

عكسه

عليه نقص كمال صلاته كما بسطنا الكلام على ذلك في صفة الصلاة
عند الكلام على حكمه المجرى والاسرار **روجه** قول لعمري النظر
الي احوال غالب الناس في نقصهم صلاتهم فلا تكاد يسلم صلاة
من النقص ولو بالغوا في الاحتراز عن ذلك فذلك كان السجود
واحيها الي اختيار المصلي فان وجد في نفسه من ما وصفت سجودا لا فلا
ومن ذلك اتفاق الائمة على انه يكفي للسجود ان تكرر سجودتان
مع قول الاوراعي انه اذا كان السهو عن سجين كالزبادية والنقصان
سجد لكل واحد سجدين ومع قول ابن ابي ليلى انه يسجد لكل سهو
سجدين مطلقا فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني فيه تشديد
خاص بالموسطين في التمام والثالث مشدد خاص بالاكابر
المبالغين في كمال الاحتياط **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
روجه الاول الاحتياط وشدة الارتباط وتحصيل الجابر
للتقص مع انتهاء القدرة **روجه** الثاني مني على قوله تعالى
ولا تزر وازرة وزر اخرى وعلى صفوف الارتباط فالاول خاص
بالاكابر الذين يرون امامهم كالحج منهم كما اشار اليه حديث
مثل المؤمنين كالجسد الواحد فاذا اشتكى منه عضو تداعى له
جميع الجسد بالحس والسهر والثاني خاص بالاصاغر الذين يشهدون
امامهم كالحجار لهم لاجزائهم واسد اعلم **باب**
سجود التلاوة اجمع الائمة على انه يشترط لسجود
التلاوة شروط الصلاة وحكي عن ابن السيب انه قال الحائض
تومي برأسها اذا سمعت قراءة السجدة وتقول يسجد وجهي للذي
خلقه وصوره واختلف الائمة في سجود التلاوة فهل هو واجب
او مستحب فقال ابو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة
غير التلاوة للتاري والمستحب فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **روجه** الاول ان من شأن بني آدم الكبر

وهو حرام يجب السعي في ان الله والمخرج عنه باظهار التواضع
 لله تعالى والخضوع له فمن لم يسجد عند تلاوة قوله تعالى لا يسجدوا
 لله الذي يخرج الحيا في السموات والارض وسماعها فقد اشته
 حاله حال من اجتنع من السجود ظاهرا فوجب السجود ليجتمع
 من صفة الكبر **وجه** ذلك ان التكبر خاص بالانسان والجن
 فقط دون غيرها من سائر الحيوانات والجمادات من حيث
 ان المتوجه على احادها من الاسماء الحسنان واللفظ بخلاف غيرها
 من سائر الحيوانات فانه كان المتوجه على احادها اسم الكبرياء
 والعظمة فلذلك خرجوا من تحت هذه الاسماء اذ لا صفة من لا يعرفون
 للكبرياء طمعا بخلاف الانسان والجن فانهم خرجوا من تحتها لا يعرفون
 الازل والتواضع طمعا فان تكبروا ففهم الطمع وان تواضعوا
 فخرجهم من الطمع **ومن هنا** وجب عليهم الرياضة والمجاهدة
 ليجروا من الكبر وجب الرياضة ويتقوا على اهل عبوديتهم
وسموت سيدي عليا الخواص رحم الله بقوله وجوب السجود
 خاص بالاصغر الذين لم يتكلموا في مقام التواضع واستحياءه خاص
 بالاكابر الذين يحق الله تعالى جميع ما كان في نفوسهم من الكبر
 وصار احد من يري نفسه قد استحققت الحسنة لو لا عفو الله
 عز وجل وصارت قلوب الخلق كلها تشهد لهم بذلك والانكسار
 بين يدي الله عز وجل انتهى **فخرج الله** الامام ابا جعفر
 ما كان اذ نظره وسماعوا صراخا عظيما **وجه الله**
 بعد الائمة في تخفيفهم عن العامة بدد وجوب سجود
 التلاوة عليهم لانهم تحت سراج العفو فيما عدا عن الكبر
 فلا يكاد احدهم يخرج عنه بل ربما راي نفسه بالسجود على من لم
 يسجد مثله فوقع في الكبر ايضا زيادة على الكبر الاصل وتكبر
 في محل الدل والانكسار فانهم **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة

ان السامع

ان السامع من غير استماع لا ينال السجود في حقه مع قول ابي
 حنيفة انه ما سوا فالاول مخفف وهو خاص بالعوام والثاني
 فيه تشديد وهو خاص بالاكابر وعلة الوجهين لا تذكر الامثلة
 لاهلها لان ذلك من دقائق مسائل التوحيد **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة ان التالي اذا كان خارج الصلاة والمستمع
 في الصلاة ان المستمع لا يسجد فيها ولا بعد الفراغ منها مع قول
 ابي حنيفة انه اذا قنع سجد فالاول مخفف والثاني مشدد
فخرج الاموال مرتين الميزان **وجه** الاول ان المستمع اذا
 كان في الصلاة فهو مشغول بمناجاة ربه الماحور بها في ذلك الوقت
 ثم يوصيها لا يستغال بغيرها ولولا ان الامام من شأنه ارتباط الامور
 مع ما كان ينشئ للامور السجود لفتاة غير نفسه فكان الامام
 نائب الحق تعالى في الاوة كلامه تعالى على عبادته ولا هكذا الحكم في
 غير الامام **وجه** قول ابي حنيفة انه يسجد بعد الفراغ العمل
 بالامر من موافق يستغل بغير المناجاة الامور بها في الصلاة فلما
 فرغ منها قضى ما فاته من السجود التلاوة لتقصيره بعدم الرياضة
 الي وصوله الي مقام الجمع بحيث لا تشغل مناجاة الله تعالى عن الخلق
 ولا الخلق بعضهم يصير يشهد ان الحق تعالى هو التالي كلامه
 على نفسه والعبد عدم او وجود وهو يترا كلام ربه على ربه
 مثل هذا يشهد في الشاهد الثاني دون الاول ولم ار لهذا المتاع
 ذائبا الي وقتي هذا والله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي واحد
 ان في الحج سجدتين مع قوله ابي حنيفة ومالك انه ليس في الحج
 الا السجدة الاولى فقط فالاول مشدد والثاني مخفف **فخرج**
 الاموال مرتين الميزان **وجه** الاول العمل بظاهر القرآن
 في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا لقوله واسجدوا
 يشمل السجدة التي في قلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجد

ولكن جمع السجود مع الركوع **قوله** على أن ذلك في الصلاة ذات الركوع
 وهو وجه القول في حقيقته أنه يقول المراد بقوله تعالى أركعوا وسجدوا
 السجود الأصلي في الصلاة لا العارض وأما السجدة الأولى في الخفائض
 وافق أبو حنيفة فيها بنية الأئمة كما في غيرها من التوعد بالعباد
 على من لم يسجد من الناس **فانصاه** ذلك أن مواجدة العبد
 في عدم حضور المواكب الإلهية العظيمة أشد من مواجدة غيره في غير المواكب
 المذكورة فإنه تعالى خبر أن كل من في السموات والأرض والشمس والقمر
 والجموع والحبال والشجر والرباب تم الموكبات كلها ثم قال وكثير
 من الناس وكثير حق عليه العذاب وإنما هو على هذا الكثير من الناس
 العذاب لما شهدته السجود لله ممن هو دونه في الدرجة الأولى
 والأولى به يقولون أول شاهد وهذا مما يشهد للإمام أبي حنيفة
 في قوله بوجوب السجود فإنهم **قال قال** فمن أي باب وقع
 من التشريع عدم السجود لله مع أنه لا يفتح أحد التكبر على ربه أم وأما
 بقية التكبر على جنس من الخلق **فالحجاب** أنه وقع عدم السجود
 من الحجاب عن صفات العبودية وله ذلك كان تارك السجود كإفراغ
 وقائلا لانبيا الله وأولياؤه لا يهمل بدعونه إلى ما يضيئ به صدره فاهم
 وأكثر من ذلك لا يقال **وقد سئل** الشيخ أبو مدين عن حديث إذا
 أحب الله عبد نادى مناد من السماء أن الله تعالى يحب فلانا فأجابوا
 فحبه أهل السماء ويضع له القبول في الأرض اسم الحديث فإذا وقع
 الدليل أن قاتل كان قتله الأنبياء والأولياء من هذا البلد أمثالوا قد
 سمعوا ذلك ولكن حجبوا في وقت معاد انهم للأنبياء والأولياء بعض
 نوصفهم وعصاهم الفصل الآخر كما قال تعالى وكذا نكحنا لكاتبتي
 بعد وآخر المجرمين أي ومثله الولي لأن الأنبياء والأولياء على الإطلاق الإهية
 في الناس من ولذلك قضى تعالى على قوم بعدم السجود له الذي هو كناية
 عن الطاعة لأمره ليساسي به الأنبياء والأولياء إذا عصى قومهم أمرهم

ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحد روايته أن
 سجدة من عزائم السجود وليست بسجدة شكر مع قول الشافعي
 وأحمد في الرواية الأخرى عنه وهي المشهورة بأنها سجدة شكر
 تستحب في غير الصلاة فالأول مستند والثاني مخفف **فوجه** الأمر
 إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول أن الله تعالى ذكرها الأقرب
 لأنها السجود عند تلاوتها أو سماعها من الإمام لا سيما أن كان أحدا
 وقع في معصية ولم يتب منها أو تاب ولم يطق أن يأتها قبلت فإنه يومئذ
 بالسجود في الصلاة أكثر مما يكون خارجها لأنها حضرة يغلب فيها
 العفو والرضى عن القبيحة وهذا أخا من الإصاغر كما أن من جملتها
 سجدة شكر تجعلها خاصة بالأقابر الذين لم يقعوا في ذنب أو وقعوا
 فيه ولكن غلب على طهرهم قولهم قد صدقوا وقال الشافعية بطلان
 الصلاة بها لأنها لا بد من الصلاة التي هو فيها ولم يبلغنا أنه
 صلى الله عليه وسلم سجد بها في الصلاة فثبت أصحاب هذا القول من دخولهم
 إذا سجد بها في الصلاة في عموم قوله صلى الله عليه وسلم قل عمل ليس
 عليه أمرنا فهو رد كما ثبت في الصحيح فلكل من المذاهب وجه فافهم
ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن في الفصل ثلاث سجعات
 في الحج والانشقاق والعلوق مع قول مالك في المشهور عنه أنه لا يسجد
 في الفصل ووافق الأئمة في السجعات وهي إحدى عشرة سجدة فاعدا
 السجدة الأخيرة من الحج **وجه** الأول الأساع وكذا الثاني وهو قول
 أسلم فيسجد النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل من حين تحول إلى المدينة
 فكل ما لم يوقف على حد ما بلغه مع أن من أثبت السجود في الفصل مستند
 ومن نفي السجود فيه مخفف **فوجه** الأمر إلى مرتبة الميزان
وسمعت سيدنا عليا القوا من ربه الله يقول أنما لم يسجد النبي صلى الله
 عليه وسلم في الفصل منذ تحول المدينة لاستنقار يتوسع غالب الصحابة
 حين تحولوا إلى المدينة في كمال الإيمان والانتفاء بخلافهم حين كانوا في مكة

كاف من طواف عند قيام تكبير فكان صلى الله عليه وسلم يسجد
 ثم تكبر العير يلو أي نفوس الملائكة فلما رفع من سجدة قربى انتهى **ومن**
ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن الركوع لا يقع مقام السجود للتلاوة
 إذا قرأ آية السجدة في الصلاة مع قول الإمام أبي حنيفة أنه يصح
 مقام استجابة فالأول مكدد والثاني مخفف **فوجه** الأمر أن
 المبررات **وجه** الأول أن الغالب في الأسرار لا يحضرون الركوع
 كالسجود فلهذا كان الركوع عند رفع لا يقع مقام السجود **وجه**
 الثاني أن الأكابر ينظرون إلى الركوع بعين التعظيم كالسجود ولذا
 كان يقوم مقام السجود **فوجه** الأمر أن حنيفة ما كان أدق
 أنه أركه لرضي الله عن بقية الأئمة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
 أنه لا يكره للأمام قراءة السجدة في الصلاة مع قول أبي حنيفة يكره قراءة
 أيها فيما يسر فيه بالترأة دون ما يجوز به وبه قال أحمد حتى يقال
 لو أسرى فقام بسجدة فالأول مخفف والثاني مكدد **فوجه** الأمر أن
 مرتبة المبررات **وجه** الأول عدم ورود نص عن قراءة سورة السجدة
 في الصلاة وهذا خاصة بالأكابر الذين ينفرد على التبرؤ إلى السجود
 ولو لم يطل القيام **وجه** الثاني أن الإمام والماموم قد يكونان يندرك
 على السرور إلى السجود لعدم قوة استعدادهما فطلب طول القيام
 حتى يقع لهما الأذن بالسجود وذلك بوجودهما القوة على العمل
 الواقع في السجود فلهذا كره للأمام قراءة آية السجدة لأنه وجه على نفسه
 وعلى من يقوم به السجود ولو لم يكن قرا آية السجدة ما كان حوطب
 بالسجود للتلاوة مع هذه المسئلة فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي
 أنه إذا سجد الإمام للتلاوة لم يتابعه المأموم بطل صلاة كالوتر
 الترتيب معه مع قول غيره أنها لا تستل لأن ذلك سنة في الصلاة
 فالأول مكدد والثاني مخفف **فوجه** الأمر أن مرتبة المبررات
وجه الأول أن ذلك اختلاف على الإمام والاختلاف يقطع القدوة

وإذا انقطعت القدوة بطل حكم الوصلة بحضرة الله تعالى وأنه بطل
 الصلاة **وجه** الثاني أن السابعة لأعجب الأقسام ومن طلب
 الصلاة كما أركان فذلك وجه **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد وسجود
 التلاوة يقتضي السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة ومالك
 أنه يكبر للسجود وللرفع ولا يسلم فالأول مكدد والسلام والثاني
 مخفف يقوم وجوب السلام **وجه** الأول كونه كان في حضرة يغيب
 فيها عن الخلق عادة فكان نزاعه من السجود كالندم على قوم بعد
 غيبته عنهم **وجه** الثاني قصر من تلك الغيبة عادة وكان
 الخطأ جدم لتوارى عن الخاص من **سجود** سجد على الخواص
 رحمه الله يقول لا يكره الرجل قدنا في مقام الولاية حتى لا يغيب عن
 شهو الخلق بالسجود **وجه** الثاني أنه تعالى لا يكون شاهدا
 لاسر القائم بالخلق وذلك من أمر الله بيقين وما زاد عليه محمل
 لا وجود له حقيقة فكانه معه ومن التلام لا يكون إلا على موجود والوجود
 لم تحققه بحجب ولم يغيب فافهم **وهذا** أسرار لا سطر في كتاب
فوجه الأمر أن حنيفة حيث لم ينزل بوجوب السلام من الصلاة
 لهذه الشهادة التي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه بعد الغيبة
 لكونه حضرة جمع لا يصح فيها غيبة **ومن ذلك** قول الأئمة أنه لو
 قرأ آية سجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد تطهر
 مع قول بعض الشافعية أنه يتطهر ويأتي بالسجود وإن كان قد كور
 الآية تدارك في جميع السجودات فالأول مخفف والثاني مكدد
وجه الأول أنه لا يحاطب بالسجود إلا من كان متطهرا **وجه**
 الثاني توجه اللوم عليه في قراءة القرآن على غير طهر فكان الخطأ
 متوجها عليه بالسجود في الأصل فلهذا أمر بتداركه **ومن ذلك**
 قول أبي حنيفة أنه لو كرر آية السجدة في مجلس كماه سجدة واحدة
 من الجميع مع قول بقية الأئمة أنه لا يكفي السجود في آية عن السجود

عن مرة أخرى بل يكرر السجود على عدد ونكرات الشراة فالاول
والثاني مشدود وجه القولين ظاهر والله اعلم **باب**
سجود الشكر قد استحسنه الشافعي عند سجدة نعمة او انقاع
نقمة فيسجد لله شكرا على ذلك وفيه قال احمد **وكان** ابو حنيفة والحاوي
لا يريان سجود الشكر بل ينقل محمد بن الحسن عنه انه كرهه كما كرهه
مالك خارجا عن الصداة وقال عبد الوهاب المالكي لا بأس به
وهو الصحيح من مذهب مالك فالاول مشدود والثاني مخفف **وجه**
الاول ان النعم لم تنزل دائمة على العبد كما ان النقم تنزل عند فرقة عنه
فلا يحصر العبد شئا على الله تعالى لكن نعم نعم كثيرة تنجر وتندفع
فكان السجود لها اكل **وجه** الثاني ايهم العبد بسجوده الشكرانه
ليس لله عليه نعم الا ما يجد ولم يأنه نعمه وذلك مودون بقلة الشكر
فلما كرهه من كرهه فكان تاركه يقول لا احصر ثناء على الله لو سجدت
لنعم اقتناح الوجود ودمت على ذلك احد الامم من مع قدر ذلك
حلقا فكيف رافا واعلى خلقه فلو رافا فلذلك ان ترك السجود واطهر
في الاعتراف بالنعم والحمد عن مثالبها سجودا وغيره فانهم **ومن**
ذلك قول الامامة الثلاثة انه مستحب للمصلي اذا امر بآية رحة ان
يسأله اذ آية عذاب ان يستعبد مع قول ابي حنيفة كراهة ذلك
في النرض فالاول مخوف والثاني مشدود **وجه** الامر الى مرتبة المولى
وجه الاول اظهار العبد الناقة والحاجة الى الرحمة ونزول العقوبة
لا سيما في حال الغربة الذي هو الصلاة وهذا خاص بالاخبار الذين
يقدرون على الطوق مع تحملهم مخليات الحق لتلوهم والثاني خاص
بالاصغر الذين اخرجهم من حبيته الله تعالى فلو امروا بالسؤال لما
قدروا على لطق وكان من رحة الله تعالى بهم عدم تكليف هذا الامام
لهم السؤال في قدر ايضهم لانها من ردة العيبة والعظة بخلاف
التواند لعلها الحجاب فيها رقة العيبة فانهم داسة تعالى اعلم

خلقنا

باب صلاة النعم اتفق الائمة الاربعة على ان النوافل
الرائية سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان
بعدهما وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك اتفقوا
على وجوب قضا النوايت من النوايت **باب** ما اتفقوا عليه الائمة
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك فالتأخير اكد الروايت
مع النوايت التي يرفع قول احدها ركعتا الفجر ومع قول ابو حنيفة
ان الروايت واجبة فالاول والثاني مخفف بجعل الروايت والفجر بافلكة مؤكدة
والثالث مشدود بجعل الروايت واجبة **وجه** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض الصلوات الخمس
لا امرابي حين قال له قول علي غيرها قال لا الا ان تطوع وظاهره
نفي وجوبه فان زاد على الخمس صلوات الا ان يجب لعارض كند ر
وجه الثاني كثرة التاكيد من الشارع في صلاة التودود وتاكيد
في صلاة الفجر وما اكده الشارع فهو بالوجوب فيه شبهة فتكون
مرتبة فوق النافلة ودون النرض وفي ذلك من الاوب مع الله
تعالى بالاجتناب على عارف **ومن ذلك** قول الامام ابو حنيفة حيث
ما يترتب لفظ النرض والواجب وبين معاصها محمل بافرصة الله
تعالى اعلى ما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان لا ينطق
عن اليهودي وبما مع الله تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد ح الامام ابو حنيفة على مثل ذلك لانه صلى الله عليه وسلم يجب رفع
رئته تشريع ربه على تشريعه هو ولو كان ذلك باذنه تعالى ولم
ينظر الى ذلك من جعل النرض والواجب متراوين وقال الخلف
لفظي والحق انها عند الامام ابو حنيفة متفاضلان والخلف معنوي
كما هو لفظي الا ان يكون ذلك الامر الذي اوجبه صلى الله عليه وسلم
عند الله في رتبة ما فرضه الله واسألا لاغيا من الله الا ان انابه
الشارع منه ودايدة فافلتاه ان المكلف يقول ذلك الواجب

وهو يعنى به كالفرض ونظير ما ذكرناه هنا تخصيص الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام بالدماء لفظ الصلاة دون لفظ الركعة والركعة
 وان كانت الصلاة من امة رخصة في اللغة تعني الترخيص في شأن
 الاوليا وكثيرا ما يسن الشارع اشياء على سن واحد ويوجب بعضها
 المحضد باجماعه كالختان فان الشارع ذكره مع قصر الاطفا
 وتنفذ الايطا وغير ذلك من خصال الفطرة كما لا يحتاج الى من
 خصال الفطرة وقالت المالكية بوجوده فان من السنة عند ما هو
 واجب ومزودا ما هو عند من غير واجب وقد اهل بعضهم عن اصطلاح
 الامام مالك فظن انه يقول بعدم وجوبه اخذ من قوله انه سنة يصار
 بغير ذلك في رسمه ويقول الاستحسان عند مالك فلو حل من غير
 استحسان صحت صلاته ومالك لم يقل ذلك بل اوجب من حيث انه
 يجب ان يها قبل الصلاة فافهم **ومن ذلك** قول الشافعية يستحب
 ان يصلي قبل العصر اربع ركعات الظهر اربعاً ويبعدا اربعاً مع قول
 ابي حنيفة لكن رد الامر الى العبد فقال فيها ان شاء الله اربعاً وارسا
 صلى ركعتين مع انه شدد في سنة العشا التي قبلها بخمس اربعاً كما
 جعل التي بعدها اربعاً اربعاً في اول من سنة الظهر والعصر شدد
 والثاني تخفف وفي سنة العشا بالعكس **ورجع** الامر الى مربي
 الميزان **وجه** الاول في الظهر والعصر والعشا طول زمن الاذان
 في تلك الاوقات فالحول في الظهر والعصر وذلك لانكشاف
 جلال الله تعالى للحلي وقت الظهر وقرب القلوب من ربها
 في وقت العصر لانه ما خوذ من العصر الذي هو العتمة كعصر الثوب
 وكثافة الحجاب في وقت العشا على غالب الناس فلا يكاد احد هم
 فيله ذمنا جارة ربه فيها واما الاربع التي جعلها ابو حنيفة بعدها
 فهي كالحبر لعمد كمال المحصور فيها كثافة الحجاب فافهم **ومن ذلك**
 قول الامامية الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار ان لم يسلم

من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جازعند الامية الثلاثة خلافا
 لابي حنيفة فانه منع السلام من كل ركعة وقال في صلاة الليل
 ان شأ صلى ركعتين او اربعاً او سناً او ثمانية بتسليم واحدة فعل
 واما بالنهار فيسلم من كل اربع فالاول شدد والثاني فيه تخفيف
وجه الاول ما مائة حال غالب الناس من تد رتصم على الوقوف
 بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك التحلي فكان تسليمهم من كل
 ركعتين في محل الاعادة بين الاكابر والا صغار **وجه** من قال
 يسلم من كل ركعة مراعاة حال الا صغار انه من لا يقدرون على الوقوف
 بين يدي الله في صلاة الليل والنهار اكثر من مقدار ركعة **وجه**
 قول ابي حنيفة مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على الوقوف
 بين يدي الله مع ثقل التحلي اكثر من ركعتين **وجه** من منع
 الزيادة على الركعتين في النهار ثقل الوقوف بين يدي الله في
 النهار على الاكابر ولما سبهم عكس ما عليه الا صغار انه من
 لا يحسبون **وجه** من زيادة ثقل التحلي ولا نقصها **وجه** الله الامم
 ابا حنيفة ما كان اكثر مراعاة لتمام الاكابر والا صغار **وجه** الله
 بقية الامية ما كان اكثر شفقته على الامة **ومن ذلك** قول
 الشافعية واحد اقل الوتر ركعة واكثره احدى عشرة وادنى الكمال
 ثلاث ركعات مع قول ابي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بتسليم واحدة
 لا يرا د عليها ولا ينقص منها ومع قول مالك الوتر ركعة قبلها شفع
 منفصل واحد لا قبلها من الشفع ولكن اقله ركعتان فالاول فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث قريب منه **ورجع** الامر
 الى مربي الميزان **وجه** الاول لانتهاج الامر الشارع والحكمة
 في كون العبد له صلاة الوتر بزيادة او نقص مراعاة الشارع
 لاحوال امة على اختلاف طبقاتهم بالنظر لسرعة المحصور وبطوئه
 فراجز ركعة من صلاة الوتر فردا كذا قال تعالى وكلهم عليه يوم القيمة فردا



فما فهم من كان استعداده فويأ وحصل المحصور مع الله تعالى في أول
 ركعة أو ثلث ركعة الكف في ذلك ومن لم يحصل له المحصور فله الزيادة
 حتى يحضره لك واحد عشر ركعة أو ثلاث عشرة ركعة أو أكثر كما قاله
 مالك **ومن قال** قول أبي حنيفة أنه لا يزال على ذلك ركعات
 كون ذلك وثباته لأن العزب وثرا الفاروس التواعد المقررة
 أن الشبه به اعلم من الشبه فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه
 ما أمكن **وقد** سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا يسمى نغلا
 إلا إذا كان له نظير من الترابيض وما لا نظير له لا يقال فيه نقل وإنما
 يقال فيه عمل بر وخير **وسمعت** من أراستور لا يكون النقل
 إلا لمن كانت فرايضه وذلك خاص بالأنبياء العصمة وقد يتشبه
 بهم بعض الأولياء فيكون له اسم نقل انتهى **فمن** يقول أيضا
 وجه قول مالك والثاقي أنه يترافى كل ركعة من الوتر إلا خلاص
 والمفردة بين الأس أو ترقدت وحده الله تعالى وانتهى عنه الشرك ودخل
 طريق السعادة ذلك بعض ما يكون إلى أبلير فلهذا أمره أن
 الإمامان بقراءة الموعودتين دفعا للتركيبه ووسوسة فهو خاص
 بالأصاغر **وجه** قول أبي حنيفة أنه يقرأ في الأخيرة سورة الخلاص
 فقط عدم الخوف من وسوسة أبلير في تلك الحصة وهو خاص بالأصاغر
 انتهى **ومن قال** قول أبي حنيفة فذلك أن من أوثر شجدة
 لا يعيد الوتر مع قول الله أنه يشفعه بركعة ثم يعيده فالأول
 مخفف بعدم إعادة الوتر والثاني مشدد **فرجع** الأمر إلى مرتبة
 الميزان **وجه** الأول الاتباع لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران
 في ليلة وهو خاص بالكاتب الذي لا يسيل عليه غير توحيدهم
وجه الثاني لا يتبع لبعض الصحابة وهو خاص بالأصاغر الذين
 يملون من كثرة التوحيد ولا لأبلير عليهم سبل ومضى الحديث
 السابق أن من أوثر قبل أن ينام فقد وفي ما عليه فإذا أقام يصلي

بعد النوم

فله أن يجتمع بالسبع عملا يقول الشارع لا وتران في ليلة أي من ختم
 آخر صلاة بالليل بسبع وهو عت أمر في ذلك وسنرى ومن فهم
 هذا الاحتياج إلى نقص الوتر فافهم **ومن قال** قول مالك في
 الشهور عنه والثاقي استحباب القنوت في الضف الثاني من رمضان
 في آخر ركعة من وتر التراويح مع قول أبي حنيفة واحد باستحباب
 ذلك في الوتر جمع السنة وبما قال جماعة من الشافعية كما بنى عبد الله
 وأبي منصور بن مهزبان وأبي الوليد النيسابوري والأول مخفف
 والثاني مشدد **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول أن
 الشارع تعالى ذلك في الضف الثاني من رمضان دون غيره **وجه**
 الثاني أن فعله صلى الله عليه وسلم لا محالة يقتضي الدوام فآخذ الإمام أبي
 حنيفة واحدا للاحتياط ومن الحكمة في ذلك أن الدواعي التوحيد
 لا يرد والوتر كالسنة لله بالفرد يتوحد به والواحدة وكان
 من القوة أكد على المؤمنين والمؤمنات في تلك الحصة ولا يخفى
 العبد فيها نفسه بالمد ما فافهم **ومن قال** قول أبي حنيفة والثاقي
 واحدان صلاة التراويح في شهر رمضان عشرون ركعة وأنها في
 الجماعة أفضل مع قول مالك في إحدى الروايات عنه أنها مائة
 وثلاثون ركعة وأن فعلها في البيت أحب إلى منه **فقال** أبو يوسف
 قال من قد روي أن يصلي التراويح في بيته كما يصلي مع الإمام فالأحب
 أن يصلي في بيته فالأول فيه تشديد من حيث الأمر بفعلها في
 الجماعة وفيه تخفيف من حيث العدد **فرجع** الأمر إلى مرتبة
 الميزان **وجه** الأول وهو خاص بالضعفاء أن الجماعة فيها
 رحمة بهم لعدم قوة أحد على الوقوف وحده بين يدي الله تعالى
 في عشرين ركعة مثلا فكان الأفضل لهم فعلها في الجماعة خوفا
 أن ترهق نفسه من صهيبة الله عن دخل وتخرج من حضرة
 لعدم من يتأسى به في ذلك الوقوف بخلافه إذا أصلاها في جماعة

وجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين لا يتدرون على الوقوف بين يدي الله انما افرا داوم مع خوفهم على انفسهم ايضا من الوقوع في الرماح حصرة الناس في السجود كما سياتي منطه ان شاء الله في الكلام على صلاة الجماعة في الغرابيض **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واجماعة يجوز قضاء النوايت في الاوقات المنهي عنها مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز في الاول مخفف والثاني مبد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول انها صلاة لها سبب فكان ذلك يكون لذلك في الدخول في حضرة بعد ان كان منع الناس من الدخول اليه **وجه** الثاني ان الحق تعالى منع من الصلاة في هذه الاوقات منعاً عاماً ولم يستثن صلاة فستعمل الغضبة كما قبل الكوداة **وايضاً** **ذلك** ان هذه الاوقات اوقات غضب الحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي الملوك وقت غضبها وذلك لان وقت الاستئذان لا يوجد فيه كالحض ظلم يظهر ابد اختلافه بعد الزوال فان التلخص ان لم يكن ساجداً ان ظلمه نائب منابه وانما استثنى العلاء وقت الاستئذان يوم الجمعة لما ورد مرفوعاً ان بعض نبيهم ترك وقت الاستئذان يوم الجمعة واستأذنه كناية عن الغضب الا في وجه استئناهم مكنه من اليهي عز الصلاة فيه في الاوقات المذكورة كون العبد هنا في حضرة الملك الخاصة فكانه من اجل البيت او خدامه الذين لا يمتنعون من القرب من خدمته في وقت من الاوقات وجه النهي ان الصلاة من بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح حتى تغرب الشمس او تطلع وترتفع قدر ربح كوت عباد الشمس ينهون للسجود للشمس في ذلك الوقت فنهانا الشارع عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك وهو يمان مشاركتهم في صورة العباد وان كان المقصد مختلفاً فمن حال العصر او الصبح في اول وقته كان النهي في حقه نهياً مخزماً الى تحريم وطايل التحريم مقاصد كما تقدم في تحريم الاستمتاع من الغرابيض

بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصالة افا هو للاستمتاع بالفرح فقط **وقد** بلغنا ان جبرين الخطاب رضي الله عنه راي حذيفة يصلي بعد العصر ساعة ففلا به بالبررة فقال حذيفة انما بلغنا عن موافقة الكفار وهم الآن لم يسجدوا فقال عمر اكل الناس يعرفون ذلك استهوفت اسبب سد العلاء على المصلي الباب من حين ينقل صلاة العصر والصبح ليلاً يتسلسل الامر الى موافقة الكفار في السجود للشمس انتهى فافهمهم **ومن ذلك** قول الشافعي في اوجه قوله واحد في جدي رواه يمينه يمين لمن فاته شيء من السنن الرواتب ان يقضيه ولو في اوقات الكراهة كالغراتين مع قول أبي حنيفة انها تقضى مع النريضة اذا فاته ومع قول مالك انها لا تقضى وهو القول القديم الشافعي فالاول ضد والثاني فيه بعض تردد **والثالث** مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول التماس على الغرابيض اذا فاته جامع ان له وقتاً معيناً وهي جوارب للحصول في الغرابيض من النقص من قضاها فقد احسن الادب مع ربه حيث لم يهده اليه شيئاً فاقصا نظيره في الاخوة والكنان وغيرها فان كان الكل تعالى منه واليه **وجه** قول أبي حنيفة ان البرائة التي فاته مع فريضة اخا في الاداء لا ترفع الفريضة الا ومعه الجوارب لنقصها **وقد** كان علي بن ابي طالب رضي الله عنه يقول عجلوا بالركعتين بعد المغرب فانها يرفعان مع النريضة فينبغي ان لا يكون في جواربهم نقص في اعضاها او يرضى ارجلهم في جسدهم لئلا يقع بصرهم على ناقص وما كان ادباً مع ملوك الدنيا فهو ادب مع ملوك الملوك من باب اولي وان كان الحق تعالى هو الخالق لولئك البلا فافهمهم **وجه** قول مالك والشافعي في القديم ان الرواتب لا تقضى هو ان كل وقت له نصيب من الخدمة واذا فاته وقت بلا خدمة

ذهب فارغاً فأي شيء يريد العبد أن يفرغ الوقت المستعمل من
 تلك العبادة ويملاها بالوقت الماضي مع أنه كله في الحقيقة من
 أراد جعل العبادة المستتيلة للوقت الماضي فكانه نقل الكتابة من أسفل
 الصحيفة إلى أولها وهذا خاص بنظر الأكابر والاول والثاني خاص
 بنظر الأصاغر **فرج الله** الآية المجتهد من ما كان الشرائع
 مع الله وحلقه ومع بعضهم بعضاً نقل الآية كره مجتهد ذكره المجتهد
 الآخر مراعاة لشهادة العباد علواً وسفلاً من خواص ومحجوبين
ومن ذلك قول الشافعي رحمه الله ليس لي دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة
 أن لا يصل تحية المسجد ولا غيرها مع قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا أمن
 من فوات الركعة الثانية من الصبح استقل بركعتي الفجر خارج المسجد
 في صورة ما إذا أقيمت الصلاة وهو خارج المسجد فالاول مددني أمر
 الحجة والثاني فيه تشديد **فرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ورج**
 الاول غلبة الهيبة والتعظيم على العبد في الفريضة وعلى شدة
 مواظبة الله تعالى للعبد إذا دخل بالأدب فيها أكثر من مواظبته
 إذا أطراد في النافلة فعقد هذا العبد بفعل الحجة للأدب
 على كل ما بين يديه في الفريضة من الهيبة والتعظيم **ورج**
 الثاني حيرة مراعاة تحصيل ركعة من تلك الصلاة في جماعة
 رجاء أن يكون الله تعالى غفر له من صلى في تلك الجماعة وشفعه
 في جميع المأمومين أو غفر لهم معه وربما استحلت الهيبة في عبادته
 فلم يتدبر أن يغف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان يحصل
 وثوقه مع الجماعة أولى له من اشتغاله بأدب القدوم على حضرة الله
 عز وجل وتغويته المحذور معه في ذلك الفريضة بأصلها
 من شدة الهيبة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهها فتأخر فيه
 فانه نفيس **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أن كل وقت ففي الشارع
 عن الصلاة فيه لا يصح ثقل الصلاة فيه إلا التنفل الأسخدة الثلاثة

والله اعلم
 مع

مع قول الشافعي وغيره أن كل صلاة لها سبب متقدم يجوز فعلها فيه
 كالحنية وركعتي الطواف والمندرة وسجود النوازة والركعتين
 عقب الوضوء فالاول مددني عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور
 والثاني فيه تخفيف **فرج** الأمر إلى مرتبة الميزان وتقديم توجيه
 هذين القولين في الباب قبله وانتقوا على كل جهة التنفل بعد
 نول العصر والصبح حتى تغرب الشمس أو تطلع وقال أبو حنيفة
 من صلى الصبح عند طلوع الشمس لم تقع وإذا شرع فيها فطلعت
 الشمس وهو فيها بطلت صلاته **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
 والثاني في ترك ركعة الله التنفل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول مالك
 بعدم كراهة ذلك فالاول مددني الكراهة والثاني تخفيف **فرج**
 الأمر إلى مرتبة الميزان **ورج** الاول الاتباع فلم يلبسنا أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يتنفل بعد صلاة سنة الفجر شيئاً لما كان
 يتحدث مع أصحابه فإن لم يجد أحداً يتحدث معه اضطجع على جنبه
 ورفع رأسه على ذراعه المصوب حتى تقام الصلاة ثم إن ذلك
 خاص بقوام الليل الذين إذا أدركوا وقت التحلي إلى الله حتى كادت
 مواظبتهم تنقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي
 الفجر كاله والروايل السواب التي أصابهم فعمل هذا على حال الأكابر
 ويحل قول أبي حنيفة على حال الأصاغر الذين لم يحضروا ذلك التحلي
 إلا الله مع السقطة أو فاموا عنه ويصحبهم أيضاً على أكابر الأكابر
 الذين يحضروا ذلك التحلي إلى الله وأندرجهم الله تعالى على تحمله
 ثم هم أيضاً التنفل لندرجهم عليه كالأصاغر فافهم **ومن ذلك**
 قول مالك والثاني باستثناء التنفل بمكة والهي مع قول أبي حنيفة
 واحد فكلوا هذه ذلك فالاول تخفيف والثاني تشدد **فرج** الأمر
 إلى مرتبة الميزان **ورج** الاول أن التنفل بمكة كقيام الملك
 في أركه المأذون لهم في الدخول عليه أي ساعة شاءوا من ليل أو نهار

من قال انما هو من عين اخذ بظاهر الاحاديث وامره تعالى به
 في وقت سنة الخوف والحكم الحرب فلو انهم لم يكن واجبة
 على الاعيان لساخ تعالى الناس بها في وقت نظام الروم وقد
 امر الله تعالى العباد بها في سنة القتال اسما عاما لم يسامح
 احد في الخلف عنها الا للضرورة لينة العائلين حال
 اشتغالهم بالصلاة وسجادة ربه فاذا حلن بهم ما شرع لهم امر موا
 به كذلك وفي ذلك من الحكمة انه لو لا هؤلاء الذين هم سوا الكل
 للمسلمين المحض ومع الله تعالى بل كان احد من ملتفت خوفا من
 ان يغفلوا له العدو وعزيرة من حيث الحذر الذي فيه عذاب
 من غير الله فانه يدق ولا يندطم فافهم **وقيل** قول الجمهور
 ان الصلاة في الجماعة الكثيرة افضل مع قول مالك ان يصل الصلاة
 مع الواحد كفضلها مع الكثير في الاول مخفف خاص بالضعفاء الذين
 لا يثبتون على الوقوف بين يدي الله مع الواحد والاشيق
 والثاني متحد خاص بالاقياء الذين يتقدرون على طول الوقت
 بين يدي الله مع الواحد لغلبة العلم بالله بما راد على الحذر الشري
 علقان عودهم والله اعلم **وقيل** قول الشافعي واحدا ان
 ليست اقامة الجماعة في موضع من غير كراهة في ذلك
 مع قول ابي حنيفة وما ملك بكر لمة الجماعة لهن ما اول مخفف
 وان كان حذر **وقيل** للاسرة المرسى الميزان **وجه**
 الثاني ان الجماعة ما شئت بالاصالة لا كيف قالوا بالمؤمنين
 بعض على بعض احل بصره الذي واقامة شعيرة فان الفلح
 ان المزالف وما عارضت بعضها بعضا في ازالة التكرار بفضا
 في وقت العدم والله يطلب ان الله فيسند نظام الدين **وقيل**
 ان النسب لم يرد والثالث **وجه** الاول تكثير الشارح
 جماعة السنان في عصره على اقامتهم الجماعة في موضعين وفي المساجد

خلف الرجال

خلف الرجال فهو وان ما بين فيه نصم للدين كالمطاد وازالة المنكرات
 فففيه ابتلاء لقلوب الكومسات والمسلات وذلك يقول ابي
 نصر الدين في دولة الباطن بين ربي الله عز وجل اذ التكليف
 بالخدمة علم للذكور والاناث فافهم **وقيل** قول مالك
 والثاني على انه لا يجب على الامامية في غير الحجة انما هي
 مستحبة مع قول ابي حنيفة انه لا يجب عليه نية الامامة الا ان
 كان خلفه نسبا فان كانوا رجلا لا فلا يجب واستثنى الجماعة بعرفة
 والعديد من قال لا بد من نية الامامة في هذه الاشارة على الاطلاق
 وقال الجمهور الامامة شرطا فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف
 وشبهه من وجهين والثالث متحد **وقيل** الاسرة المرسى
 الميزان **وجه** الاول عدم ورود امر بنية الامامة عن الشارع
 وايضا فان صورة الارتباط قد حصلت بتوطئة افعالهم على افعال
 و ذلك كافي في اقامة التعار **وجه** الثاني الاول من قول
 ابي حنيفة ضعف رابطة النساء الرجال في التعاقد والتعاون
 على اقامة شعائر الدين واحدا جوا الى توحيد نية الامام العيص
 ليتقوى ربطا من جهة وبذلك علم توجيهه الى الرجال **وجه**
 استثنى الحجة والعديد من الحكم بعرفة سنة اسرارك رعيه ذلك
 وحصول التعار بكثرة الجمع في هذه الصاوات فاستغنى
 الامام فيما عدا ذلك من تأكيد الاوتمياط به فيه **وجه**
 قول احمد الاخذ بالاصحاب ليس بباطل الاموم بالامام يقينا وعكسه
 وبه اخص بالضعفاء والاول خاص بالاقياء الذين يشهدون
 ارتباطهم بالامام في قلوبهم كالمسحوسين حتى ان بعضهم
 لا يتكلم عليه الحال لو غلب المبالغ في الافعال كان كبر
 لدفعه ولم يركم الامام ومثله هذه هي الرابطة الحقيقية التي
 كان عليها السلف الصالح **فصل** ان من ادعى صحة الارتباط بالباطن

بابا به ويتبع المبلغ في القضاة هو من هذه الشمس على نفسه
فمن ذلك قول مالك والثوري في أحسن قوليه واحد أنه
 لو نوي التشرد الدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة صح مع قول
 أبي حنيفة أن ذلك يبطل الصلاة فالأول مخفف والثاني مشد
نرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجه** الأول أنه طلب ارتباط
 صلاة الجماعة قوا دجيرا وشركهم في إقامة الشعار حسب طائفة
وجه الثاني أن بينة الإمامة في أثناء الصلاة كالاشتغال بالخلق
 عن الحق بخلافها في أول الصلاة سوي العبد في كيدخل في
 الارتباط بإمامه وهذا خاص بالأصغر كما أن الأول خاص بالكبير
 وأصحاب مقام الجمع يلزم جواب ذلك عن شهود الحق تعالى بل إذا
 شهودا عما كانوا عليه حال الانفراد وفي ذلك من الإجازة
 على لا يخفى على عارف فانه ما كل أحد بقدر حال خطاب الحق تعالى من
 أول الصلاة إلى آخره ملا واسطة وهو مستند وفانهم **ومن ذلك**
 قول الإمام أبي حنيفة أن ما أورده المأموم من صلاة الإمام فأول صلاة
 من التشهد الأخير صلاة في القراءة مع قول الثاقبي أنه أول
 صلاة صلاة وحدها بعيد في الساق في التسوية مع قول مالك في
 الشهور عنه أنه آخرها وهو أحد رأيي رأيي من أحد الأول بينه
 مخفف والثاني فيه تشديد ذلك التفتية **نرجع**
 الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجه** الأول عدم الاختلاف على الإمام
 طائفة الجماعة الأفعال فلا يصح القراءة بل ربما كانت قراءة
 وحده أتم من قراءة مع الإمام من حيث الحضور مع الله تعالى
وجه الثاني الأخذ بالقياسات من قول الإمام فيما هو فيه إلا
 يختلف عليه رأيي ثانيا في محله الأصل بذلك كان يوافق
 الإمام في التشهد والسيما لا يشغل بدعا أو استماع
 لأن موافقة الإمام في هذه الوضعية أهم **وجه** الثالث التفتية

المسبوق

المسبوق بما فعله مع الإمام من التشهد والتسوية وهو ذلك
 وهو خاص بالأصغر لأنه من شغل عليه من صلاة أحد في التسوية
 والمخبر من ردهم كما أن كلام الثاقبي محمول على حال الأكل الذي
 لم يندرج على ما جاء في الحوطر وعلا وصددهم فانهم **ومن ذلك** قول
 أبي حنيفة ومالك والثاقبي أن من دخل المسجد من غير صلاة قد
 فرغ من الصلاة كره له أن يستأنف فيه جماعة كرهى إلا أن يكون
 المسجد على سائر الناس مع قوله أحمد أنه / يكون إقامة الجماعة بعد
 الجماعة بخلاف الأول فيه تخفيف والثاني مخفف **نرجع** الأمر إلى
 مرتبة الميزان **وجه** الأول خوف تشتت القلب عن العلم الأول
 أو حوله فتوثر لم من جهة الاشتغال عليه فيصير يصل بالناس
 بعد ذلك وهو متأكد فيسري في تكديره في قلوب المؤمنين
وجه قول أحمد أن في إقامة الجماعة ثانيا زيادة الحر والنواب
 والجماعة الثانية أن كانوا أصلا مع الإمام أو جملة فضيلة الجماعة
 أن لم يكونوا أصلا أو ربما كان في الجماعة الثانية من يضحى أن
 يقف بين يديه وحده في الصلاة أو لا يستطيع الرقوع
 وحده صلاة من شدة الهيبه فانهم **ومن ذلك** قول الثاقبي
 أن من صلى منفردا ثم أدرك جماعة يصلون استحبه أن يصلح
 معهم وبذلك قال مالك في القرب وان صلى جماعة ثم أدرك
 جماعة أخرى لم يركب من مذهب الثاقبي أنه بعيد ما وهو
 قول أحمد الثاني الصبح والعصر ومع قول مالك في روايته الذي
 أن من صلى جماعة لا يصح من صلى منفردا أعاد في الجماعة في القرب
 وقال الأوزاعي لا الصبح والمغرب وقال أبو حنيفة لا بعيد إلا
 الظهر والعشاء وقال الحسن بعيد إلا الصبح والعصر فالأول فيه
 تشديد في مسألة من صلى منفردا ومن صلى جماعة والثالث فيه
 تخفيف وكذلك ما بعده **نرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه**

الاول الامناء ورعا كان في الصلاة الاولى نفس خفيف الصلاة الثانية
 وانما استثنى ما لان المغرب تخفيفا على الناس لصيق وقتهم
 ولمزاحة العشا يفتح العين لهم ما دة وانما استثنى احد الصبح
 والعصر لغير الشارح عن الصلاة بعد فعلها الى ان تغرب الشمس
 او تطلع الشمس مع ما في الامامة من راحة النفس حيث
 هو ان الترك وان كان له حكم الترخي من جهة وجوب القيام فيها
 مع القدرة وغيرهم الخروج منها بغير عذر **فصل** ان للصلاة المفاد
 وجوبين وجه الى التولية ووجه الى الترضية الاولى واحد **وجه**
 قوله الاوراعى ما قلناه من ان هي عن الصلاة عقب الصبح وتخفيف الامر
 على الناس بعد المغرب **وجه** قوله اي حنيفة الا الظهر كالقضا
 فانه يعيد حاله وقت الظهر قبل فيه الحجاب فلا يكاد ياتي
 الصلاة على الكمال فكانت اعادته حائرة كما فيه من التقصير وانما
 العشا فانه عقب وقت الشارح امر الحروف والمعايش ما دة مع
 غلظ الحجاب فيها ايضا ولذا استحب الشارح لامة تأخيرها
 الى ان يمضي ذلك الليل الاول كما يشار اليه كوريت لو ان اشق
 على امي لاخرت العشا الى ذلك الليل **وجه** قوله الحسن بقوله اليوم
 في قول احمد وانه اعلم **ومن ذلك** قوله الامام الشافعي في الحديث
 ان فرضه اذا اعاد هو الاول والثانية تطوع مع قوله الشافعي
 في التبرع ان فرضه الثانية ومع قوله اي حنيفة واهل الاوراع
 والشعبي انها جميعا فرضه الاول بخلاف الثاني متدد والثالث
 فيه تشديد **وجه** الامر الى مرتبة الميراث **وجه** الاول
 سقوط الخطاب عنه بغيره **وجه** الثاني الاخذ بالاعتناء ط
 ونية الخير لا عساه ينعم في الاول من التقصير **وجه** الثالث
 رد العلم فيها الى الله تعالى اذ مع الشارح حديث سكت عن بيان
 وجوب ذلك وبه قال احمد وانه من سلك عن ذلك الى الله

يكتب

يكتسب الله تعالى منها ما شاء **ومن ذلك** قوله الشافعي واحد
 ان الامام اذا احس بداخله وهو راكع او في السجود الاخير
 يستحب له انظاره مع قوله اي حنيفة وما لا تتركه ذلك
 ويقول لك في الاول متدد واستحب له انظاره والثاني تخفيف
 في تركه ذلك **وجه** الامر الى مرتبة الميراث **وجه**
 الاول ان في ذلك دعوى اخيه المسلم على تحصيل فضيلة الخضوع لله في
 الركوع مع الراكعين او جلوسه بين يديهم مع الجلوس **وجه**
 الثاني الهروب من التشريك بين مراعاة الخلق ومراعاة الخالق
 وان كان مثل ذلك مفضو را **ومن ذلك** قوله الشافعي في الحديث
 يقول انما استحب الامام ان يركع وحده استظنا راكدا اخل اذا احس
 به الامام في الركوع او الشاهد لامة في الطلوع بالامم وان مثله
 لا يفعله استظنا ذلك انه اخل من ربه عز وجل من حيث ان
 من منصب الامام الاعظم ويكون ان يفد من الاداميين علما ان ذلك
 يشغل ذلك الامام عن ربه ما استحب ذلك له فافهم **وجه**
 قوله كلام الشافعي واحد خاص بالامام الذي اعطاه الله تعالى
 الثقة وجعله عمدة اعيان من ينظر بها الى الحق جل وعلا
 وعين ينظر بها الى الخلق والى ما يفعل وعين ينظر بها الى الحق
 والخلق معا **فصل** ان الكراهة خاصة بالاصا غير ان الاكابر
 فلا يصرح ذلك قطعا فانهم **ومن ذلك** قوله الامام احمد وهو
 الرابع من مذاهبنا فاعلم ان لو نوي الامم مشاركة امامه
 من غير عذر لم ينظر صلاته مع قوله اي حنيفة وذلك انهما ينظر
 في الاول مخفف والثاني متدد **وجه** الامر الى مرتبة الميراث
وجه الاول ان تمام الصلاة خلف الصلاة الامام انما هو ادب
 به ليحتمل صلاته في اي مكان من الجوف والصلاة المفاد **وجه**
 الثاني انه لا يخلو مع كونه رباطا نية بتمام الصلاة خلفه فكانه قطع الصلاة

بلائية وذلك مبطل ومنصب الامام في الصلاة على من هو اهل الخروج
 من طاعة ويوافقه كالامام / الا عظم الامامة في الصلاة هي
 منصبه بالاحالة فمن فارق امامه فسوروات حيتة فاهلية كمن
 فارق اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج عن شريعته لا سيما
 ان اوجه الفارقة القدر في دين الامام فانهم **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي بجهة قدوة الاموم بالامام وكيفية تصرفه وطريق
 مع قوله ابي حنيفة فانها لا تنفع في الاول مخفف والثاني مشدد
وجه الاول ان المراد معرفة الاموم استلزام الامام وهو حاصل
وجه الثاني ان شرط الارشاد ان / يجوز بين الامام والمأموم
 خايل ولو معوقا كما انقطع صورة الارشاد بينهما من حيث
 الاعمال كذا ان انقطع من حيث التدبير كما اشار اليه خبر لان
 يختلفون عليه فيختلف قلوبكم فانه حكاه الله عليه وسلم حكم لاختلاف التدبير
 لاختلاف الصدر ودر عدم استوائهما في الوقت فلكل من التولين
وجه ومن ذلك قول مالك وان افقر وهو اهل من صلى في بيته
 يصلاه الامام في المسجد وهذا الخايل يمنع رتبة الصلوات فيجمع
 مع قول ابي حنيفة في المشهور عنه انه يصح في الاول مشدد
 والثاني مخفف **ارجع** الامر الى مرتبة الميراث **وجه الاول**
 ذهب الشافعي المصنف من الصلاة في دولة الظاهر للمخلوق
وجه الثاني حصول الشافعي دولة الباطن الذي هو علم الله
 تعالى وحضرة ذلك **وجه** **وجه** لم يثبت من يعارض امام بيت
 المقدس او مكة وهو محصل لا تحية الجبال ولا غيرها ولكن قدوات
 هذا افضلية استئصال اسائر ارجع بالاجتماع في مكان واحد عرفا
وكان سيد كرم على الخواص رحمه الله يذهب الى مكة ويمتد القدوس
 وغيرهما فيصلي مع الامام ثم يرجع ويصلي اتباع السنة او كذا ذلك
 كان يفعل سيدي عبد الله ابن ابيهم المنبوي كما اخبرني به الشيخ الاسلام

ركعة

ركعة واحدة امه تعالى انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة في ذلك
 واحدا انه لا يجوز افتد المقتصر بالتمسك لا يجوز عند من ان
 يصلي فيضاظف من يصلي فرضا اخر مع قول الشافعي ان ذلك
 يجوز في الاول مشدد والثاني مخفف **ارجع** الامر الى مرتبة
 الميراث **وجه الاول** ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه
 في الامام فتختلف قلوبكم فانه يشمل الاختلاف عليه في الافعال
 الباطنية كما يشمل الاختلاف عليه في الافعال الظاهرة على حد سواء
وجه الثاني كون اختلاف افعال القلوب لا يظهريه مخالفة
 الامام عند الناس فالامامة الثلاثة راعوا مخالفة القلبية
 وان يفرضوا مخالفة الظاهرة والاشك ان من يرعى الباطن الظاهر
 معا اكمل من يرعى الظاهر مع حوز كل منهما على انفراد فافهم **ومن**
ذلك قول الامامة الثلاثة بعد م حجة الصبي المميز في الجمعة مع
 قول الشافعي حوز الامامة فيه كغيرها وان كان البالغ اولى
 بالامامة من الصبي لاختلاف الاول مشدد والثاني مخفف
وجه الاول ان منصب الامامة في الجمعة وغيرها من منصب
 الامام الا عظم وقد اتفقوا على ان من شرطه ان يكون بالغاً
وجه الثاني ان المراد عدم اخلا له بواجبات الصلاة
 وادائها وذلك حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض
 والسنن ويمتثل في الصلاة مع الحدة والخبر ايضا فانه
 لا ذنب عليه بخلاف البالغ فاشبه الامام العادل المحفوظ
 من الذنوب فانهم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة بان
 امامة العبد في غير الجمعة هي حجة من غير كراهة مع قوله ابي
 حنيفة بكراهة امامة العبد في الاول مخفف والثاني مشدد
ارجع الامر الى مرتبة الميراث **وجه الاول** سكوت الشارع
 على امامة العبد ما يحكيه وقوله صلى الله عليه وسلم لا يعز علي عبد

١٨٤

والاعيد على هذا القول فيكون ذلك العهد انتهى من الحجة
والكثر ولا انكسار بين يدي ربه فيكون من بعد ما عدا الله على الحجة
الذي عده كبر وعزة نفس **وجه** الثاني كون الامامة في الاصل
من منصب الامام الاعظم ومعلوم انه يشترط ان يكون حرا فذلك
التول في نيايه وان كان كذلك ليس من شرطه ان يكون علي
صورة المدرس كل وجه فافهم **ومن ذلك** قول الامام الثاني
ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين وابي حنيفة
ان البصير اولى واختارهما جاسق الشيرازي من انفعية
وجامعة مع انها صحيحة بالاتفاق فالاول محقق والثاني متدد
رجع الكوالي من مبنى الميزان وجه الاول عدم ورود دلي
في ذلك مع ان المدار على نزل القلب عند الله تعالى لا على نور البصر
الظاهر **وجه** الثاني ان الامامة من منصب الامام الاعظم فكذا
لا يكون الامام الاعظم اعمى فكذلك نيايه **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة بكراهة ائمة من لا يعرف ابيه مع قول الجهدوم الكراهة
والارسل **وجه** الثاني محقق **وجه** الاول طلب الائمة
انما السند بالامام الى حضرة خطاب الله عن رجل ان ذلك الزمان
لا ينبغي ان يكون واسطة بين خطاب الله تعالى بالقرآن والامامة
لنا وللمسلمين لنقصه واكونه تركه من معصية كائنا الى قوله
تعالى في الزمان كان فليحس ومقتا وساسيلا وايضا قد روي
في بعض صوره انه قال ان الله تعالى راعي السراياطين كما
وراعي السند الظاهر ليدل على **وجه** الثاني عدم ورود دلي
في ذلك وينزل صاحب قد امد بالله تعالى بالسمع والطاعة لمن
راه عليه وان كان ناقصا او باع اسد الله كونه ونقصه راجع
الى نفسه لا يتعداها البتة فافهم **ومن ذلك** قول ابن حنيفة والاشعري
واحمد في احادي روايتيه بصحة ائمة الفاسق مع الكراهة مع قول
مادن

مادن واحد في شهر روايتيه انما لا يصح ان كان نفسه لا تاويل
وبعيد من صلى خلف الصلاة وان كان يتاويل اعاد مادم في الوقت
فالاول محقق والثاني مشدودا لشرط الذي ذكره **وجه** الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول صلاة الصلابة خلف الحجاج قال
ابن عمر وكفي به فاسقا وقد جمعوا من قبلهم من الصلابة والتابعين
فبلغوا مائة الف وعشرين الفا واغاص الائمة المذكورون صلاة
المؤمنين خلفه لا يخل ان يتوب عقب كل ذنب توبة صحيحة
وانما كرهوا خلفه لاحتمال اصراره وقال بعضهم لا يتصور لنا
الصلاة خلف فاسق اذ اني نأفك الصلاة على الكفار لانه طاب
تكريره وقرأة وركوع وسجود وتسبيح واستغفار من حرم حرم
الى ان يسلم منه فلا يوصف بفسق في جزء منه وانما حافت
الكراهة من استصحاب الذين بقسته الذي فعله خارج الصلاة
الي ان دخل في الصلاة وذلك نقص موجب لكراهة المؤمنين
وقد صرح الشيخ بعدم رفع صلاة من اثم توبه له كارهون
وقال اجعلوا ايمنكم خيرا ركن فائهم وتلك نيايتكم وبيت ركنكم انتهى
وجه من قال بعدم صحة امامته عدم انضال السند للمؤمنين
بحضرة الله عز وجل من جهة ارتباط الباطن اذ الفاسق لا يصح
له دخول حضرة الله الخاصة اذ حق يتطهر من دنوبه كلها
وان الذنوب الباطنة فضلا عن الظاهرة حكمها كالخامسة
المحسوسة عند الله على حد سواء فكما ان من جلي ربي دنوبه نجاسة
لا يفر عنه اولمعة بلا طهارة لا يصح صلاته فكذلك من تدنس
بالذنوب وسق به فانهم **ومن ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على
عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراويح بالرجال مع قول احمد
يجوز ذلك لكن بشرط ان تكون ساجدة فالاول مشدود والثاني
محقق **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول في الرابع



من امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب الامام
 الاعظم وهو لا يصح ان تكون امرأة **وجه** الثاني عدم النهي بان
 في النزاع من حيث ان الجماعة فيها معة عند احد وان كانت
 بخلاف امامتها في مثل العبدن والكسوف والاستسقاء وغيرهم
 لما شرعت فيه الجماعة فلا يصح امامتها فيه اجماعا احدا لا منصب
 الشارع ان يباخر عن القيام به الرجال ويقدم له النساء ان ذلك
 يورث بقله الاعتبار فافهم **ومن ذلك** قول الامامة الثالثة
 ان الائمة الذي يحسن الفتحة اولى من الاخر مع قولهم ان الاقل
 الذي يحسن الثمان كله دون احكام الصلاة اولى فالاول مشدد
 في معرفة الفتحة دون القرآن والثاني عكسه **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول ان معرفة الصلي واجبات الصلاة
 فقط اولى من الاثر الذي لا يعرف الواجبات **وجه** الثاني عكسه
 لزيادة كثرة عمل الذي لا سيما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا
 القول يقول الاصل السلامة من وقوع الامام في السهو ونماذج بالصحة
 ويصح قول الامام احمد على الاثر الذي يعرف الفتحة كما كان عليه
 السلف السامح فلا يكون مخالفا لبقية الامامة فتأمل **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة لا يصح صلاة الفاري خلف الامر بطلان صلاتها
 مع ذلك ما لا يبطلان صلاة الفاري وحده ومع قول الشافعي بجهة
 صلاة الامر بلا خلاف وبطلان صلاة الفاري على الاربع من القولين
 فالاول مشدد والثاني فيه تشديد وكذا ذلك الثالث **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان كالاول والامر الذي لا يقبل الفتحة **وجه**
 الاول ان في الامر من منصب الامامة فهو كالمرأة اذا صلت بالرجل
 وان قيل بجهة صلاتها دون الرجل **وجه** الثاني ان صلاة
 الامر في نفسه صحيحة لانه صلي بحسب ما قد رتب عليه من الفصاحة
 بخلاف الفاري ما كان له ان يصلي خلف ناقص لكن بوجه قول الشافعي
 رحمه الله

رحمته تعالى ويصح حمل الاول على طر انما الورع والاضحى الاحتياط
 والثاني والثالث على من كان دورهم في الاحتياط متساو **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحد بجهة صلاة من صلي خلف محدث في صفة الجفة
 ثم بان له حديثه اما في الجمعة فلا يصح الا بشرط ان يتم العدد وبغيره
 مع قول ابي حنيفة يبطل صلاة من صلي خلف المحدث بكل حال ومع
 قول مالك ان كان الامام ناسيا لمحدث نفسه صحت صلاة من خلفه
 وان كان عالما بطلت فالاول والثالث فيهما تشديد والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول العمل بظن المتكدي
 لمخافة امامه عن المحدث في الجمعة لا بشرط كمال العدد ووجه
 صلاتهم فيها والمحدث لم يصح صلاته وله ذلك مشدد في الجمعة
 خلف امامها دون غيره **وجه** الثاني العمل بقوله تعالى ولا
 تزدوا زرة ذررا خري وتوجيه الشق الاول من قول مالك ان
 كن توجيه الاول فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي بجهة صلاة
 القائم خلف القاعد لقد رجع قول ابي حنيفة واحد انهم يحلون
 خلفه فعودا وهو قول مالك في اصدي روايته فالاول مخفف
 اذ انما الاحتياط والثاني مشدد اذ انما بالرخصة **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الله تعالى كلف كل عام من
 الامام والمأموم ان يجذل وسعهم وقد بذل كل منهما وسعه **وجه**
 الثاني العمل بحديث واذا صلي يعني الامام فاعده افضلوا فعودا
 اجمعين وهذا الحديث وان كان منسوخا عند جماعة فابقيت في
 نسخة عبد صاحب هذا القول بخور العمل به سد الباب لافلا
 على الامام في الافعال الظاهرة مطلقا فافهم **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحد انهم يجوزون السجدة بانما بالمومي في الركوع
 والسجود مع قول ابي حنيفة ومالك بان ذلك لا يجوز فالاول
 مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**

الاول كون الشارع لم يكلف كل واحد من المطلق الا بتدراستطاعته وقد
 فعل كل واحد استطاعته **وجه** الثاني ان الوحي لا يطلو ان يكون
 اماما لان الاما لا يهدي اليه اكثر الناس وربما التفت الحركات
 على الماموحين الثاني ان يكونوا من قبلة الجماعة المتابعة ومن شأن
 الامام ان يكسب الناس الفضيلة لانه ينقصهم اياها ومن هنا
 قالوا انصرف الامام لا يكون الا بالصالح فافهم انتهى **من ذلك** قول الامام
 ذلك والثاني واحد انه لا ينبغي للامام ان يقوم للصلاة الا بعد
 فراغ الموزن من الاقامة فيقوم حينئذ ليعبد الصفوف مع قول
 ابي حنيفة انه يقوم عند قول الموزن هي على الصلاة وتتبعه من خلفه
 اذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام واحرم فاذا تمت الاقامة اخذ
 الامام في القراءة فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الاول تمام الاذن في الوقوف بين يدي الله تعالى
 لا يحصل الا تمام لفظ الاقامة **وجه** الثاني ان قول الموزن هي
 على الصلاة اذن في الوقوف اي هلوا في الوقوف بين يدي ركن
 منهم التبرع ومنهم البطي من كان اسرع للوقوف بين يدي
 الله هنا كان اقرب الى الله تعالى في الجنة فاسرع في الوقوف على
 الصراط فانهم **من ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الواحد
 يتقف عن يمين الامام فان وقف عن يساره لم يكن احد عن يمين
 الامام لم يتطل صلاة مع قول احد انها تنظر ومع قول سعيد بن
 المسيب يتقف الماموم عن يسار الامام ومع قول الخفي يتقف خلفه
 الي ان يركع فان جاء اخر والاوقف عن يمينه اذا ركن فالاول مخفف
 بعدم بطلان الصلاة والثاني مشدد والثالث مخفف والرابع مفصل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع ولكن الميزان
 اشرف **وجه** الثاني ان فيه مخالفة السنة وقد صرح
 الاحاد بتردد عمل كل من خالفها **وجه** الثالث كون اليسار

محل الشك

محل الشك الذي هو قطب الماموم في الاقتداء ولذلك كان من مجلس علي بن
 القطب من مجلس عن يمينه واذا قامت القطب ورثه الله تعالى اليسار
 وقد مشى كما تراءى ولتعالى ذلك **وجه** الرابع ان موقف الماموم
 حقيقة انما هو خلفه اي بعده كما هو بعده في الافعال فاعلم ذلك
ومن ذلك اتفاق الائمة على ان الرجلين يصفان خلف الامام اذا
 جاءا معان مع قول ابن مسعود ان الامام يقف بينهما فالاول دليله
 الاتباع والثاني ان فيه عدلين بينهما **وجه** الاول ان الاثنين **وجه**
 الثاني ان الصف ما يكون ثلاثة فاكثروا **من ذلك** قول الشافعي
 انه اذا حضر رجال وصبيان وخياثا وثقفا يقف خلف الامام الرجل
 ثم الصبيان ثم الخياثا ثم الثقفا مع قول مالك وبعض اصحابه ان في
 انه يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم الصلاة منهما فالاول مخفف
 والثاني مشدد **وجه** الاول ان الصبي او في التذرع بالصبي
 من جنس الرجال على كل حال ولخصت بحتمل انه ذكر فيقدم على النساء
وجه الثاني مراعاة تقليم الصبي فقال الصلاة من يكون عن
 يمينه ومن يكون عن شماله فانه اسهل في التعليم من هو امامه
 فقما **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **من ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه اذا وقفت امرأة في صف الرجال لم تنظر صلاة واحد
 منهم مع قول ابي حنيفة ببطلان صلاة من على يمينه ومن علي
 شمالها وصلاة من خلفها دون صلاة من هو في الاول مخفف وهو
 خاص بالاكابر الذين لا يلزمهم من استحي من شهوات الدنيا
 من نساء وغيرهن والثاني مشدد وهو خاص بالاصغار الذين
 يسلمون الي الشهوات بحكم الطبع **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
من ذلك قول الائمة الثلاثة ان من صلى منفرد اخلفه
 الصف صحت صلاته مع الكراهة عند بعضهم مع قول احمد
 ببطلان صلاة ان ركن مع الامام وهو وحده ومع قول الخفي

لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده فالاول مخفف والثاني تشديد
 والثالث مشدد **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول ان مدار العدة على الاقتداء بالافعال دون الوقوف وانما
 كره ذلك لوجه من صورة الاجتماع الطاهرة التي شرع لاطراف
 الجماعة من حيث انها دهيلى لاجتماع القلوب كما اشار اليه شجرة
 الصفوف في قوله واختلفوا عليه اي الامام تختلف قلوبكم
وجه الثاني ان الواقع خلف الصف حكمه حكم من يربط
 صلاة امامه ويقتل معه وكذا ذلك يقطع ارتباط صلاة خلف
 الامام بخلاف ما اذا لم يركع فيحكم بصلاته لقصر الزمن ومن
 هذا يعلم توجيه كلام الخضر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد
 والثاني في ارجح قوليه بطلان صلاة من تقدم على امامه في الوقوف
 والثاني مخفف فيه **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
 مراعاة منصب الامم في الظاهر من حيث ان الواقع امام امامه
 فيه من مساو الادب ما لا يخفى وليس هو بمنزلة امامه عند من يراه
 فانه واقف في مكان الامام **وجه** الثاني ان الله تعالى نصب
 الامام في الارض كما ناسب عنه في تبليغ امره ونهيه الاخر فكما ان
 الحق تعالى لا يختار في جهة فكذلك تكميله من حيث المعنى
 وكما اننا لانسا الا ماشاء الله وهو في غير جهة فكذلك القول في
 النايب يجب ان تكون افعالنا تبعاً لاقواله ولو لم يكن في جهة
 القبلة **ويؤيد** الامام ما تكافى ذلك اختلاف الصحابة في صلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف ابي بكر فان طائفة من الصحابة
 كانت تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماما مع تقدم
 ابي بكر عليه في الموقف وتثريه له فلهذا ذلك وهذا اعظم شاهد
 بصحة صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف على امامه لكن لما انظرنا
 اليه اخبرنا ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم اماما مع تقدمه في الوقوف

به عند الامة الثلاثة فافهم وهذا اسرار يعرفها أهل الله تعالى
 لا تظن في كتاب **ومن ذلك** قول الامام مالك ان من صلى
 في داره بصلاة الامام في المسجد وكان يسمع التكبير صحت صلاته
 الا في الجمعة فانها لا تصح الا في الجامع او رحابه المنقلة به مع قول
 ابي حنيفة يصح صلاة من ذكر خلفه في الجمعة وغيرها ومع قول
 عطاء ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام دون الشاهدة ودون
 الخلل في الصفوف وهو قول الحق والحسن البصري قال
 ان نفي الاول فيه تشديد والثاني مخفف **وجه** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول ان مرادنا ارجح باحتمالنا
 في الجمعة شدة الانتلاق لتعاضد واعلى القيام بالجهاد وتغيير
 الدين فحان الامام مالك ان تختلف قلوبهم باختلاف مرتبتهم
 فتدبر فيه نيا على قوله صلى الله عليه وسلم سورا صنف فكم
 واختلفوا تختلف قلوبكم فكم يتوقع الاختلاف في القلوب
 باختلاف الموقف واذا اختلفت القلوب وقع التقاطع والتدابير
 والعداوة وصار كل واحد يمارى في الاخر في احواله وافعاله ولو
 امرهم بعدوا وانها عن منكر ومن شدة الحجب واخفا عن
 الامام مالك انه سئل عن الصلاة في البيت المنصل بالمسجد
 هل يلحق برحابه حتى يصح الصلاة فيه مطلقا فقال ان احتاج
 ذلك البيت الى استدراك في الدخول فلا يصح الصلاة فيه
 والا صحت انتهى **وجه** هذا ان كل مكان يحتاج الدخول
 اليه الى استدراك في الدخول فهو بيوت الناس اسببه
 فان بيوت الله لا تحتاج الى اذن من الخلق **وجه** الثاني
 وما بعده من اصل المسئلة ان الاعتبار بالعلم بانتقالات
 الامام فقط بحيث كان المأموم يعرف انتقالات الامام صحت
 صلاته وكان معه في موضع واحد **ومن هنا** يعلم صحة صلاة

من صلى عصر ظف من يعلى بالحرم المكي ابيت المقدس مثلاً اذا
كشف له عنه وصار يقرب انتقالاته لان اصحاب هذا المقام
قلوبهم متولفة ولو كان بينهم وبين امامهم بعد الشريطين
لزووا الحسد والبغضاء من قلوبهم فلا يحتاجون الى تربية الاجسام
فقد ربما كانت اجسامهم مع البعد اقرب منه التصاق محب
الدنيا يكشف احبه كما قال تعالى تحبهم جميعاً وقلوبهم شتى انتهى
باب صلاة السافر اتفق الائمة
كلهم على جواز القصر في السفر وعلى انه اذا كان السفر مسيرة
لثلاثة ايام فالقصر افضل **هذا** اذا وجدته من ما يلبس الجاهل **واما**
ما اختلفوا فيه **من ذلك** قوله الامام ابي حنيفة ان القصر عزيمة
مع قول الائمة انه رخصة في السفر الجائر ومع قول داود انه
الميجوز الا في سفر واجب وعنه ايضا انه يختص بالخوف فالاول
مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد وكذلك الرابع
مرجع الامر الى مرتبتي الميراث **ورجعه** الاول ان يفيض الناس
ربما انزوت تقوسهم من القصر فتشدد الامام ابو حنيفة عليهم
فيه كما قالوا في منع الحف انه اذا انتزعت منه النفس فوجب
الجرح عن الوصيان لك رعي في الباطن **ورجعه** الثاني
التخفيف على العباد فان السفر مظنة المشقة ولو سافر
العبد في مخفة فمن وجد قوة في نفسه كان الاتم له افضل
ومن وجد مشقة كانت رخصة الكراع له افضل ومراراً الكراع
من العباد ان ياتي احدهم الى العباد فباشره صد روبرور
ويعد ذلك من جلة فضل الله عليه الذي اهله ان يقف
بين يديه وبيناهيه كايه لحيه الانبياء والملائكة ومن كان
يجد في نفسه حصر او ضيقاً من طول الوقوف بين يديه
ربه فالقصر له افضل لا يصير واقفاً كاللكره فيمقته الله
على ذلك

على ذلك قال تعالى فمن برد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام
ومن يرد ان يضل به يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يفقه في السم
باب الاول خاص لا صاعداً والثاني خاص بالمتوسطين **ورجعه**
الثالث ان السفر الذي قصر النبي والصحابة فيه كان واجباً من
حيث انه يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته وداود راعي
علما انظر الظاهر فيوقف على حد ما كان في عصر النبي صلى الله عليه
وسلم وقاس عليه كل ما كان واجبا من السفر وكذلك تخصه
القصر بالخوف هو على حد ما ورد فانهم **من ذلك** قول الائمة
السنة انه لا يجوز القصر في سائر المعصية ولا الرخص فيه برخص
السفر كما لا يخفى والامام ابي حنيفة يجوز الرخص في سفر
المعصية فالاول مشدد والثاني مخفف **مرجع** الامر الى
مرتبتي الميراث **ورجعه** الاول كون الرخص لا تسقط بالمعاصي
وقد قال تعالى في المضطر الى اكل الميتة في امطر فيمخضه
غير محتاج لا ثم وقال فمن اضطر غير باغ ولا عاد ومن كان
بإغنياً او متعدياً واحد ودله فيمخضه ولا يمتنع نزول الرحة
عليه ولا التخفيف عنه بل يمتنع الوجود كله ومن يمتنع الوجود
كله فاللا يقر به آثار الحذرة وزيادة الركوع والسجود حتى
يقبله السيد ويرضى عليه وفيها سائر يرضى ربه صلاة تامة
من غير قصر رادق من هذه الوجه ان تكليفه بطول الوقوف
بين يديه ربه بزيادة ركعتين وهو غضبان عليه استد عليه
من دخول النار فكلاً وقديماً يرضى به ينظر اليه نظر العف
وذلك من استد عقوبة له باطناً ومن هذا انما توجه قول ابي حنيفة
بان العاصي ينقص خوفه من حصول زيادة الوقت بطول وقوفه
بين يديه (هو هو غضبان عليه فكان القصر في حقه رجة به
وقال بعضهم ان الرخص انما وضعت باصالة لانفس الناس

بطول الوقوف

وهو العاصي فانه لا انقص مقامه فكان عدم جواز القصر له من باب وبلوناه بالحسنات والسيات لطعم يجمعون فمن منع من الطاحون القصر له فمراده ان يفتنه بذلك على فقه فقهه في نفسه ثم يترخص وكذلك من جواز القصر له فمراده ان ينظر جواز قصره انه تعالى من عليه مع عصيانه له وعدم قطع احسانه اليه ليسحق من الله فيرجع نذري انه عن الائمة ما كان اذ قد مداركهم وجواب اسخرا عن امة نبينهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الاعمال جاز اذا بلغ السفر ثلاث مراحل ويعبر عن ذلك مسيرة ثلاثة ايام مع قول ابي حنيفة لا يجوز وهو قول بعض الاكثية نأ الاول مخفف والثاني مشدد **ورجعه** الاول ان الاعمال هو الاصل والقصر عارض فانه اذا رجع الانسان الى الاصل فلا يخرج عليه **ورجعه** الثاني الاستماع للشارع ومحمول احكامه في هذه الرخصة فان الاعمال عتبت رخصة الكسوة وما رخصه الامع لم يصبها العا فانما كثر رخصه فمتبع والمتم رعا يطلق عليه مستند **ورجعه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا ينصرف حتى يجاوز نبيان بلده مع قول مالك في احدي الروايتين عنه انه لا ينصرف حتى يفارق نبيان بلده ولا يحاذيه عن يمينه ولا يساره وفي الرواية الاخرى انه لا ينصرف حتى يجاوز ثلاثة اميال ومع قول الحارث بن ابي ربيعة ان له القصر في بيته قبل ان يخرج للسفر وصلى بان اسيرة ركعتين في بيته وفيهم الاسود وغير واحد من اصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول محمد بن عمار انه اذا خرج في السفر ولم يقصر حتى يدخل الليل وان خرج ليلا لم يقصر حتى يدخل النهار فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف جدا وكذلك الرواية الثامنة من مائل والرابع مشدد **ورجعه** الامر الى مرتبة الميزان

ورجعه

ورجعه الاول انه شرع في السفر بفارقه النيان ولو من جانب واحد **ورجعه** الثاني انه لا شرع في السفر حقيقة الاعتماد على البلد من جميع الجوانب **ورجعه** الرواية الثامنة من مائل انه لا يسمي مسافرا الا بفارقه النيان الى حد لا يتجاوز ثمانية اميال وفي ذلك مجازة الزورع والساكنين وهي في الغالب لا تستدعي البلد فوق ثلاثة اميال **ورجعه** من قال يقصر في بيته اذا عزم على السفر انه جعل حصول بيته السفر حقيقة للقصر وقد جعلت البيعة **ورجعه** قول محمد بن عمار ان المشقة التي هي سبب الرخصة للجسر في السفر بما ردة الا بعد يوم او ليلة واذق من هذه الارجحة كلها كون المسافر كلما قرب من حصة الله تعالى التي هي مستحقها فقد المسافر كان ما هو رايه الخفيف ليطوي الدرة ويجالس ربه في تلك الحصة وتامل السراب لما نضده الكفان على ظن انه ما وكيف وجد الله عنده وهذا سر لا يشعر به الاكل من عرف الله تعالى في جميع مراتب التكرات فان الحق تعالى قد ارادنا باننا دية حقوق الكفار **ورجعه** انه تعالى لا يوصينا على خلق حسن الا وهو له بالاضافة وكين يحذر بالظن الجميل به عند طلوع روضنا واليوفينا ما ظننا به من شهوده عند استقاسيرنا وقصدنا فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو اقتدي مسافر بغيره في حرم من صلاة لزمه الاعمال مع قول مالك لا بد من صلاة خلفه ركعة فان لم يدرك خلفه ركعة فلا يلزمه الاعمال حتى انه لو اقتدي بمن يصلي الجمعة ونوي هو الظهر قصر لزمه الاعمال لان الصلاة في نفسه صلاة مقبلة ومع قول احمد رحمه الله بجواز قصر المسافر خلف المقيم **ورجعه** قال اسحاق بن رافع هوية نأ الاول مشدد في لزوم الايمان لمن انتم خلف مسافر في حرم من صلاة والثاني فيه تخفيف الا في صورة الجمعة

١٩٠

٢٠

والثالث مخفف **رجع** الامر الى مرتبة الميراث **وجه** الاول
 نعطى صاحب الامام ان يقال احد ما التزمه في متابعته وسمع
 هو **وجه** الثاني انه لا يسمى تابعا له الا ان فعل معه وكفه
 اذ الباقى كالنكاح **وجه** الثالث ان كل واحد يعمل بنية
 نفسه التي يربطها مع الله تعالى وفتح ما ربطه مع الخلق لانه هو الادب
 الكامل لا سيما ان كان ينادي بتلك الصلاة من حيث انما
 تقول عليه مسافة الوصول الى مقصده التي هي عبارة عن دخول
 حضرة الحق تعالى الخاصة بهي لسته كما مر ايضا **وجه** اننا وانه اعلم
ومن ذلك قول الامام انه ان الملاح اذا سافر في سفينة
 فيها اهل وواله له القصر مع قول احد انه لا يقصر قال احمد
 وكذا الكاري الذي يسافر دوما وخالقه فيه الائمة الثلاثة
 ايضا فتاوا ان له الترخص بالقصر والفطر **وجه** الاول مخفف
 والثاني في السليتين **وجه** الامر الى مرتبة الميراث
وجه الاول قوله من فرائض وطنه الاصل من اهل واهله
 اذ السنية ليست بوطن حقيقة فانها كل ساعة في قوبة
 فكان له الفطر والقصر **وجه** الثاني في السليتين يقول
 من كان اهل وواله في سفينة فكان حاضرا ببلده فلا يترخص
 برخص السفر ومما اراد الامر على ان السفر مشتق من الاسفار
 فكلم من كسف له عن حوضه انه كان له القصر طلبا للسرعة وهو
 اذا الصلاة بعد ودة عند الغارفين من حلة السفر فلا يدخل
 احدهم حوضه اشد الخاصة **وجه** الثاني الصلاة وانما اعلم
ومن ذلك قول الائمة الاربعة وعشرين من جماعة العلماء
 انه لا يبره لمن يقصر التفل في السفر زيادة على الرواتب وكثره
 ذلك عند ابن عمر انكره من رآه يفعل وقال لو طلب
 منا الشارع ذلك ما اباح لنا القصر في السفر **وجه** الاول فيه رد الامر

اليهم

الى جهة المسافر وعزمه والثاني فيه عدة الرحلة به ويسمى منى
 شقة وله نظائر كثيرة في التريعة فان الشارع اولى بالمؤمنين
 من انفسهم **رجع** الامر الى مرتبة الميراث **وجه** الاول
 ان طلب الوقوف بين يدي الله لا ينبغي لاحد منعه الا بدليل ولم يرد
 لنا دليل في ذلك فيما بلغنا **وجه** الثاني ان السرعة عارضة
 محل المشقة واشتغال البال من مراقبة الله تعالى فمن تكلف
 الوقوف بين يدي الله تعالى بتدكف نفسه سططا لم لا يقدر
 على جمع قلبه كما يقع له في الحضر غايبا فكان حكمه كحكم من لم
 يأت له الحق تعالى في الوقوف بين يديه فلا يمان على ما فعل
 لان الشارع ما ضمن المعونة الا لمن كان تحت امره واذا كان
 غائب الناس لا يكاد يحضر مع الله تعالى في دابته من اولها
 الى اخرها فكيف يمان اذا فاضل مع الجمهور فان الانتفاع
 بجمهور الصحابة والتابعين اولى من مخالفتهم اذا حصل
 للمتنزل المصنوع والافقوال ابن عمر اولى بعمل قول الجمهور على
 حال الا كما بر وكلام ابن عمر على حال الامام عن واهله اعلم **ومن**
ذلك قول مالك والشافعية لو نوى المسافر اقامة اربعة ايام
 غير يومين الحزرج والذخول صار نغيا مع قول ابي حنيفة انه
 لا يصح شيئا الا ان نوى اقامة خمسة عشر يوما فافقوا ومع
 قول ابن عباس تسعة عشر يوما ومع قول احمد انه ان نوى
 مدة يفعل فيها اكثر من عشر من صلاة ثم فالاول مشدوك
 الرابع وقول ابي حنيفة مخفف وابن عباس قوله فيه تخفيف
رجع الامر الى مرتبة الميراث **وجه** الاول الاخذ بالاحتياط
 وتقليل زمن الرحلة وهو خاص بالامام غير الذين يورون
 الترابيع مع نوع من النقص فحملهم الائمة مدة القصر وهو
 مدة معتد لتكثير الاطول زمن الرحلة فينقص راس مالهم

بعد اتمام الصلاة بخلاف الاكابر الذين يودون الفراغ مع الكمال
اللاين بمقامه فليح الزيادة على الاربعة ايام لان كل صلاة من صلواته
تريح على قنطين من اعمال الا صاغر ويصح ان يقلل الاول بتعطيل
الثاني وبالعكس من حيث ان الاكابر يقدرون على طول
الوقوف بين يدي الله ولا يصرون على الهول الطويل بخلاف
الا صاغر وهذا السراريد وهذا اهل الله لا سطر في كتاب
وبعد اعرف تعطيل قول ابي حنيفة ان المسافر لو اقام بيده
بنيته ان يرحل اذ حصلت حاجته بنوعها كل وقت من ان يقصر
او قول الشافعي انه يقصر بمائة مائة عشر يوما على الرابع من مذهبه
وقيل اربعة ايام **ومن ذلك** قول الامامة الاربعية ان
من فاتته صلاة في الحضر فشا فرار او قصرها في السفر انه
يصلها ثمانية قال ابن المنذر ولا اعرف في ذلك خلافا مع قول
الحسن البصري والحراني ان لا يصلها مقصورة فالاولى
والثاني مخفف **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة واللوذان من فاتته صلاة في السفر فله قصرها
في الحضر مع قول الشافعي واحدا منه يجب عليه الا اقام فالاول
مخفف والثاني متدد **وجه** الاول ان فائتة السفر حين فاتت
لم تكن الاربعين فاذا قدم من السفر قضاه على منتهى حين
فارقت **وجه** الثاني زوال القدر المبيح بحوز القصر وهو
السند وقيل ما على فائتة الحضر قبل سفره فانه لا يجوز له قصرها
في السند لا صاحب فائتة كانت اربعا فيا كفي القصر الا اذا
نقل الشافعي واحدا خاص بالاكابر اهل البد الاحياء **والاول**
خاص بالا صاغر لانهم هم اهل الرخص **ومن ذلك** قول الامامة
الاربعة يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء
تتدعا وتاجرا مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز الجمع بين الصلواتين

بعد السفر

بعد السفر بحال **وجه** في عرفة ومزدلفة فالاول مخفف وهو خاص
بالامام عروة الثاني متدد وهو خاص بالاكابر **رجع** الامر الى
مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع والميل الى زيادة الادلال
على فضل الله تعالى على العبد في دخوله حصره اي وقت شاء الا في
وقت الكراهة **وجه** الثاني ملازمة الادب والزيادة منه
كلما قرب العبد من حصره الله فذا يقف بين يديه لا ياذن خاص
في كل صلاة دون الاذن العام اذ الحق تعالى لا يتنيد عليه
قوله ان ياذن للعبد ان يدخل حصره متى شاء ثم يرجع عن ذلك
بدراسة ما وقع من السج في بعض احكام الترجمة فانهم والله اعلم
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا بعد حوز الجمع بالمطر بين
الظهر والعصر فلهما وتاجرا مع قول الشافعي انه يجوز الجمع بينهما
تتدعا في وقت الاول منهما ومع قول مالك واحدا منه يجوز الجمع
بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين الظهر والعصر سواء في
الحال او بعد اذ ابل التوبة فالاول مشدد والثاني مخفف
والثالث فيه تخفيف **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
الاول عدم المشقة غالبا في السفر في المطر وانها **وجه**
الثاني الاجد بالاحتياط لحصول صلاة الجماعة فزما اذا دام المطر
فخرج من المشقة لمحل الجماعة فلهذا جاز تتدعا لانا حينئذ في ذلك
عرف وجه قول مالك واحدا ثم ان الرخصة تختص بمن يصلح
جماعة بمحل بعيدا في المطر في طريقه ولو كان بالمسجد
او يصلح في بيته جماعة او يمشي الى محل الجماعة فيكون او كان محل
الجماعة على باب داره فالاصح من مذهب الشافعي واحدا عدم الجواز
وحكي ان الشافعي يرضى في الاملا على الجواز **ومن ذلك** قول الشافعي
انه لا يجوز الجمع بالنحو من غير طهر مع قول مالك ما لا واحد بجواز
ذلك ولم ار لابي حنيفة كلاما في هذه المسئلة لانه لا يجوز الجمع بعده

الا في عوفة ومن دلفنة كما هو الاول مشدد والثاني مخفف ووجهها
 ظاهر **ومن ذلك** قول القاضي بعدم جواز الجمع للفرق في الخوف
 مع قول احمد بجوازه واختاره جماعة من متأخري اصحاب الشافعي
 وقال النووي انه قول جده ادا ما لم يجمع من غير خوف ولا مرض
 فحوزه ابن سيرين لم يحدده في ذلك عادة واختره ابن
 المنذر والجماعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر
 كما يتخذونه ديدنا فنقول ان الثاني مشدد وقول احمد مخفف وكذلك
 قول ابن سيرين وابن المنذر **رجع الامر الى مرتبة الميزان**
وجه الاول عدم ورود نص بجوازه **وجه** قول احمد من
 واقفه كون الموضع والخوف اعظم مشقة من المخرج لمطر والحر
 فالكلام لم يعرف قليلا لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الاولى
 منهما عدم التصريح بجواز ذلك مطلقا **واما الثاني** فلو كان ذلك
 لا قيل له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير
 خوف ولا مرض فقال ارأه بقدر المطر ولم يجمع بشي من جهة
 نفسه يتخذ في غاية الادب فايالك يا اخي ان تتقوا ما ذكرتم ابن
 سيرين او عن ابن المنذر الامع بيان ضعفه وبيان ان التقديم
 المذكور اغا هو في الصلاة ورد الشرع بجواز الجمع بخلاف ما لا يجوز
 الجمع فيه اجماعا مجمع الصحيح مع العشا او المغرب مع العصر ونحو ذلك
 والحمد لله رب العالمين **باب صلاة الخوف**
 اجمعوا على ان صلاة الخوف ثمانية الحكم بعد موت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اما ما حكى عن المؤني انه قال هي مبسوخة
 واما ما حكى عن ابي يوسف من قوله انها كانت مختصة برسول الله
 صلى الله عليه وسلم وجمعوا على انها في الحضر اربع ركعات وفي
 السفر للناظر ركعتان وانتفقوا على ان جميع المفاتيح الواردة
 فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معتد بها وانما الخلاف في الترجيح

وانتقرا

وانتفقوا على انه لا يجوز للرجل لبس الحرير ولا الخلود عليه ولا الا
 اليه الا ما حكى عن ابي حنيفة من تخصيص التخرج باللبس فقط
هذا ما وجدته من مسانيد الاجماع **واما ما اختلفوا فيه في ذلك**
 قول الامية الثلاثة انه لا يجوز صلاة الخوف للخوف المحذور وفيه كاستقبال
 مع قول ابي حنيفة بجوازه فالاول مشدد والثاني مخفف
رجع الامر الى مرتبة الميزان وجه قول ابي حنيفة اطلاق
 الخوف في الايات والاهل يشمل الخوف الحاضر والخوف المتوقع
 ويصح حمل قول ابي حنيفة على من اشتد عليه الرعب من اهل الجبل
 دون الشجران **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة وغيرهم انها
 تقبل جماعة وفرادي مع قول ابي حنيفة انها لا تقبل جماعة فالاول
 فيه تخفيف على الامية من جهة تخييرهم في فعلها جماعة او فرادي
 والثاني مخفف على الامية بالتشد يد في ترك فعلها جماعة ومشدد
 عليهم لو انهم اخذوا بفعلها جماعة **رجع الامر الى مرتبة الميزان**
وجه الاول عدم ورود نص في المنع من فعلها جماعة **وجه**
 الثاني التوسعة على الامية بعدم ارباب طهر بفعل الامم فان كل
 واحد مشغول بالخوف على نفسه فاذا لم يكن مكر تبطبا امام مكان
 القتال اهلون عليه لتخبره عن مراعاة شياطين معاني وقت واحد
 وهذا الامام والعدد **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة بجواز صلاة
 الخوف في الحضر ينصلي بكل ركعة ركعتين مع قول مالك باربع ركعات
 لا تنقل في الحضر فالاول مخفف والثاني مشدد **رجع الامر الى**
 مرتبة الميزان وقد اجازها في الحضر اصحاب مالك **وجه** ذلك
 ظاهر وهو رجوع الخوف فان اثاره لم يضره بتقديره بالسفر
ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه اذا اثنى القتال واشتد
 الخوف يملون كيف امكن ويأبسون الصلاة الى ان ينتهوا
 سواء كانوا مشاة او ركبان مستقبلي القلبة او غير مستقبليها

ستاد

يرمون بالركوع والسجود برؤسهم مع قول أبي حنيفة أنهم لا يعلون
 مؤبنتهما فالاول مند والثاني مخفف **وجه** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الاول الانتاج **وجه** الثاني انه ما امروا
 بالصلاة حال الكون الاثر كما بالاعتدال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 استقر ذلك الفرض بفار تأخير الصلاة مع الكف من الافعال
 المشقة من الله تعالى اولى لمن عرف مقدار المحصور مع الله تعالى
 على الكشف والشهود فان الجاهل بمبني على نوع من الجواب ولا
 يتقدم على المجاهدة في الكفار مع الكشف والشهود والارسلوا
 صلى الله عليه وسلم ومن تأمل مند برؤسهم في ايها النبي جاهد
 واخذ في عليهم وقوله تعالى لعير من الامة وليجدوا فيكم غلظة
 تدبني لئلا اكفرنا اليه ويخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا رسته
 لا غير قول أبي حنيفة خاص بالامام عز وقول بقية الامة خاص
 بالاكابر فانهم **من ذلك** قول أبي حنيفة وان في حنيفة خاص
 بقوله انه يجب حال السلام في صلاة الخوف مع قول غيرهما انه لا يجب
 فالاول خاص بالامام عز الذين يخافون من سطوة الملقودهم بين
 يدي الله عز وجل فلو طاعوا فيهم والثاني خاص بالاكابر الذين
 لا يخافون من احد وحينئذ يدعي الله لقوة يقينهم بان الله
 يحفظهم من عدوهم فالكفي الا انه يجب **وجه**
 الاستحباب ان حال الشدح لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه
 كما قالوا في الرد **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **من ذلك**
 اتفاق الامة على انه يقضون اذا صلوا لسوا دخلوه عدوا
 ثم يركضون خلفه فمع احد القولين للشافعي واحد الرازيين
 عن احد انه لا يقضون **وجه** الاول الاخذ بالاحتمال وانه
 لا عبرة بظن البين خطاؤه **وجه** الثاني حصول العذر
 حال الصلاة لكن لا يخفى استحباب الاعادة فانهم **من ذلك**

قول

قول ان في رواية يوسف ومحمد بن جابر ليس الحذر في الحرب مع قول أبي
 حنيفة واحمد بكركه لانا الاول مخفف والثاني مند **وجه** الامر
 الى مرتبة الميزان **وجه** الاول انتفا العلة التي حرم لبس الحرير
 لاجلهم وهو اظهار الخشوع كالنساء لا ينسب لابس في الحرب الى
 تخفيفه واقله على الضرورة مع كونه اثار في الحيل في الحرب
 بترتبة جوانب التجديف فيه **وجه** الثاني انه ينافي شكاية الشيطان
 في الحرب ويذهب حوائجهم في العيون بخلاف لبس الاشياء غير
 الشائعة كقلبيط الجلد والليف مثلا **من ذلك** اتفاق الامة
 على تحريم الاستناد الى الحرير كاللبس مع قول أبي حنيفة فيما حكى
 ان التحريم خاص باللبس فالاول مند والثاني مخفف **وجه**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاخذ بالاختلاف لان لفظ
 الاستعمال الوارد في الحديث يشمل الكتوس والاستناد **وجه**
 الثاني الوقوف على حد ما ورد في حصة الحديث والحديث سدد العالمين
باب صلاة الجمعة انتفى الامة على ان صلاة
 الجمعة فرض واجب على الاعيان وفلوطوا من قال هي فرض كفاية
 وانها يجب على المقيم دون المسافر لا في قول الزهري والشافعي
 انها يجب على المسافر اذا سمع النداء انتفى على ان المسافر
 ان شاء وبالدرة فيها جمعة تحببت فعل الجمعة والظهور وكذلك
 انتفى على انها لا يجب على الامم الذي لا يجد قايما لا يجب عليه الا عند
 ابي حنيفة وانتفى على ان القسم في الخطيبين مكره وعواضا
 اختلاف في الوجوب كاساني وعواضا اذا ما سمع صلاة الجمعة
 صلوه فظهر **وجه** اما وجوبه من متايل الاتفاق **واما**
 ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الامة انه ان الجمعة لا يجب
 على صبي ولا عبد ولا على مسافر ولا امرأة لا في رواية عن احمد
 في العبد خاصة وقال داود يجب فالاول مخفف والثاني مند

فرج الاموال من بيت الميزان **وجه** الاول الاتباع وذلك لان الجماعة
 سوكها بين يدي الله اعظم من موكب غيرها فكان لا يبقوا الكاملون
 الا من اخرج من الارض في دولة انما هو ما عدم وجوبه على المسافر
 فلتستثني ذلك منه في الغالب فلا يفتد على الكسوف والحضور
 يدي ربه عز وجل في ذلك الجمع العظيم **وجه** الثاني في الكمل
 او في العبد خاصة الاضداد الاحياء فان الامدان العلوات كلها
 تحت حكم العبد كالحجر على حد سواها مع ان كليهما عبيد لله عز وجل
 وحطاب الله تعالى لعباده بالتكاليف بشهادة الوفاق استثناء
 ان ارجع للعبد من وجوب تكليفه بغير ما عاذ ذلك شقة من الله
 ورجحه به لئلا يلهي بوجوب الجماعة تحت ولايته منهي لا بعد رضى
باب قول داود كون الشقة في الصلاة الجمعة حقيقة على العبد
 لانها لا تغفل الاكل اسبوع لهما ان امره سيده بذلك فانهم
من ذلك قول الائمة السلام بوجوب الجمعة على الامم البعيدة عن
 مكان الجمعة اذ وجد قايدهم قول ابي حنيفة انها لا تجب على الامم
 ولو وجد قايدها الا اول من دواك اني تخفف **فرج** الاموال من بيت
 الميزان **وجه** الاول زوال المشقة التي خفف عن الامم البعيدة
 من اجلها **وجه** الثاني اطلاق قوله تعالى ليس على الامم حرج
 فكما خفف عنه في الجملة كذلك القول في الجمعة **من ذلك**
 قول الائمة السلام ان الجمعة يجب على من سمع النداء وضرب كرسى
 خارج عن مصر لا تجب فيه الجمعة مع قول ابي حنيفة انها لا تجب عليه
 وان سمع النداء الا اول من دواك اذ اخطا احتياطا والثاني تخفف
 اخذ بالرخصة **فرج** الاموال من بيت الميزان **وجه** الاول
 العمل بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودى للصلاة من
 يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله فالزم كل من سمع النداء بالحضور لصلاة
 الجمعة **وجه** الثاني قصر ذلك على اهل البلد الذين يجب عليهم

فعل الجمعة

فعل الجمعة في بلد ما الاول خاص بالامم من اهل البلد والبرج والالا
 وان في خاص الامم **من ذلك** قول الائمة السلام انها لا تجب
 الجماعة في صلاة الظهر في حق من علم بملكهم اتيان مكان الجمعة بذلك
 ان نفي استصحاب الجماعة فيها مع قول ابي حنيفة بكون الجماعة
 في الظهر المذكور لان الشر الذي في صلاة الجمعة من حيث الامام
 والامام لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه اهل الكوفة لان من كان
 المؤمن الكوفة وشدة الندم على فوات حظه من بعد ما في في ذلك الجمع
 لانها حصة واهل المصايب او اعجم الحزن يكون الوعدة لهم او لي
 بل خلق ابراهيم وارحم عليهم فلا يتفرعوا المراجعة الا بعد ان لا ما كان
 ومما عاذ في الاموال كما علم ذلك **من ذلك** قول ابي حنيفة او ان
 يوم عيد يوم الجمعة فلا تسقط صلاة الجمعة صلاة العبد عن اهل البلد
 خلا ان اهل القرى اذا حضروا فيها تسقط عنهم وجوب الجمعة
 ترك الجمعة والافران مع قول ابي حنيفة بوجوب الجمعة على اهل البلد
 والقرى معا ومع قول احمد لا تجب الجمعة على اهل القرى ولا على اهل البلد
 بل يسقط عنهم فمن الجمعة بصلاة العبد ويملون الظهر مع
 قول عطاء تسقط الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد
 الا العصر فالاول فيه تخفيف على اهل القرى والثاني مشدودا انك
 فيه تخفيف **فرج** الاموال من بيت الميزان **وجه** الاول ان الجمعة
 الاولى ان الجمعة والعيد لا يتداخلان وظاهر الشريعة
 مطالبتان بكون منتهى ذلك اليوم ندبا في العيد ووجوبا في الجمعة
 وما وقع من انه صلى الله عليه وسلم صلى العيد والتقى به ذلك اليوم
 ولم يحضر وقت الجمعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الله عليه وسلم
 قدم الجمعة على الزوال وترك العيد مع انه يطلق على الجمعة ايضا
 لفظ العيد كما ثبت في الاما ديت **وجه** قول احمد ابي حنيفة
 ان ان رجع انما خفف على اهل القرى بعدد وجوب الجمعة عليهم



اذ لم يحضر والى عات الجمعية فلما اذا حضر وافا في لم على في الزك
 اللهم الا ان ينصر احدكم بطول الانتظار فلا يخرج عليه في الا انصرحت
 كما تكمل له قواعد الشريعة **روجه** قول احمد ان القصور والجمعة
 هو ابتداء القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بعلاء العبد مع
 انه قد استعد واللعيد من اواخر الليل الى صخرة النهار **روجه** قد
 من استقام وشهوات نفوسهم المباحة في ذلك اليوم حتى صلوات
 فلا يزال عليه بالسيادة ثانيا لعلاء الجمعة وسماع الخطبة فكان
 الظاهر انهم عليهم لاسيما يوم العيد يوم اكل وشرب وبغال كادود
روجه قول عطاء اخذ بظاهر الا باع وان النبي صلى الله عليه وسلم الكفر
 يوم الجمعة بالعيد لا انه قد تم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يجوز لمن لم يمت الجمعة
 السفر قبل الزوال مع قول الشافعي واهل حجاز في ذلك **الاول** يكون
 سترجه **دنا** الاول والخفة والثاني حله **روجه** الامر الى من يتي
 الميزان **روجه** الاول ان الزوم لا يتعلق بالتكليف لا بعد دخول
 للوقت **روجه** الثاني كون السفر سبب لتفويت الجمعة غالبيا
 ولذا قالوا يحرم السفر بعد الزوال **الاول** ان يمكنه الجمعة في طريقه
 او كان يتضرر بتخلفه عن الرفقة وعم تعليل اذ من هذا الا انه ذكر
 الامت فنه **ومن ذلك** قول الشافعي واهل حجاز من وافقه باستحباب
 السفر قبل الجمعة وبعد هكما لظهور مع قول مالك ومن وافقه ان
 ان ذلك لا يشترط فالاول منه **دنا** الثاني مخفف **روجه**
 الامر الى من يتي الميزان **روجه** الاول ان فعل النافلة قبل الجمعة
 كما لا دمان لكال الحضور والتفطيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالاضاع
 الذين لم ينهوا السدالة في صلاة الجمعة وانما تلك هي عظمة الله تعالى
 فيها كان كلام مالك في حرم تجلث في صلاة الجمعة في حال استقام من
 نيوتهم فما وظوا لامل الجماعة الا وهم في غاية الصيبة والتفطيم

فلم

فلم يحضر الى ادمان بالنافلة ولما ذلك هو السر في عدم التنفل
 صلاة العيد ايضا فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة **روجه**
 يوم البيع بعد الزوال الذي بين يدي الخطيب يوم الجمعة لكنه
 محتمل مع قول مالك واحمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف والثاني قد
روجه الامر الى من يتي الميزان **روجه** الاول ان البيع مخرج
 على كل حال للمباحة اليه وهو خاص بالاكابر الذين لا يشتغلون بذلك
 عن الله تعالى لقوة استعداده وحضور قلوبهم **روجه** الثاني
 خوف الاشتغال بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالاضاع الذين
 يلهمهم البيع من ذكر الله تعالى ومن مرانته **وقد** مدح الله تعالى
 الاكابر بقوله رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله توصفهم
 بالرجولية لقيامهم في الاسابيع عدم الاشتغال به عن ذكر الله
 فانهم **ومن ذلك** قول ابن مني واهل حجاز ان الكلام في حال الخطبة
 لمن لا يسمعها ولكن يسمع الاصوات مع قول ابي حنيفة بتجريم
 الكلام على من سمع ومن لم يسمع ومع قول مالك الانصات واجب
 قرب ام بعد ذلك في تخفيف والثاني مشدد في الكلام **روجه**
 كذلك **روجه** الامر الى من يتي الميزان **روجه** الاول ان بعض
 الناس قد يعطيه الله الكمال فيكون مع الله في كل حال لا يشغل
 عنه شغل لا يدكره يذكر وهو خاص بالاكابر **روجه**
 الثاني الاخذ بالاحتياط من حيث ان غالب الناس يشتغل
 بالكلام عن الله تعالى فيصوته سماع ما يخطبه به الخطيب على لسانه
 تعالى ويصوته المعنى انه لا يعلم شراعت الخطبة وهو حقيقة القلب
 على الله تعالى بذلك الوعد وانما كبريات الخطبة وظلال
 له خول حضرة الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل قوة استعداده
 بدوام حضرة الله تعالى في صلاة الجمعة في حال جميعه فانه
 معنى الجمعة وحالت صلاته كالعبود في ففقط وساتي ان صلاة الجمعة

ما سميت بذلك الجمعية القلب فيها على الله تعالى اجتمعا عاظاما
وجه القول الثالث هو وجه القول الثاني **ومن قلل**
 قول أبي حنيفة ومالك والثاني في القديح انه يجمع الكلام لمن
 يتسمع الخطبة حتى الخطيب الا ان مالكا اجاز الكلام للخطيب
 خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كحزب جباله لظلم عن خطب الرقاب
 وان ما خطب انما يبعينه جاز لذلك الانسان ان يحسنه كما
 فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الثاني في الامم لا يحرم
 عليها الكلام بل يكره فقط والشهور عن احمد انه يحرم على المجمع
 دون الخطيب فالاول مسترد وكلامه فيه تشديد وكلام الثاني
 في الجديد فيه تخفيف **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول العمل بظاهر قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
 وانصتوا لعل تتقون انها تقرأ في سماع الخطبة يوم الجمعة
وجه قوله مالك ان رجلا من خطب الرقاب مثلا من جملة
 الامر المعروف والفقير عن المنكر الذي وصفت اعله الخطبة
وجه قول احمد ان مرتبة الخطيب تقتضي عدم التخيير عليه
 لانه يلبس عن الشارع فلا بد من تحت عموم الخطاب على احد القولين
وجه كلام الثاني في الجديد حمل الامر بالانصات على التمدد
 نيكه الكلام لا سيما في حق من يسمع الكلام عن الله او عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كما عليه اهل حضرة الميم او جمع الجمع **ومن**
ذلك قول الثاني في انهم لا يجمعون الجمعية الا في ابيته يستوطنها من
 تتعقد بهم الجمعة من بلدة او قرية مع قول بعضهم لانهم اجمعوا
 في قرية انقلت بيوتهم الى مسجد ومسوق ومن قول أبي حنيفة
 ان الجمعة لا تصح الا في صرح جامع لهم سلطان فالاول مسترد من حيث
 اشتراط الامة والثاني استمد من جهة انقال الدور والسوق
 والثالث استمد من استمد **وجه** الامر الى مرتبة الميزان

وجه الاول الاتباع وكذلك الثاني فلم يبلغنا ان الصائفة
 اقاموا الجمعة الا في بلدة او قرية دون البرية والسفر واعتادوا
 ان الامم بالبلاد والجنينة ما شرط المسجد والسوق والسور
 والسلطان الادليل وجوده في ذلك قالوا واول قرية جمعت
 بعد البرية من قري البحرين قرية تسمى حوآنا وكان لها مسجد
 وسوق **وجه** الثالث ظاهره ان من لا حكم عنده امره من
 لا يستطاع امره وقال بعض الفاروقين ان هذه الشروط انما جعلها
 الامة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الصحة للموصلين المأمون
 في غير ابيته ومن غير عالم بان لهم ذلك ان الله تعالى قد فرض
 عليهم الجمعة وسكت عما شرط ما ذكره الامة انتهى **ذلك**
 اتفاق الامة الثلاثة انها لا تصح الا في محل استيطانهم ولو خرجوا
 عن البلد او المصر او القرية واما ما في الجمعة لم يصح مع قول أبي حنيفة
 انها تصح اذا كان ذلك الموضع قريبا من البلد كما في العهد
 فالاول كحدود التلوي تخفف **وجه** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البلاء عن محل استيطانهم
 باقامة الجمعة فيه فاد اقاموا الجمعة خارج بلدهم دفعوا البلاء
 عن ذلك المكان الذي لا يتكتم احد **وجه** قول أبي حنيفة
 ان ما قارب الشرا على حكمه فله خروج عن القرب بحيث لو
 رآه الراي من بعد ذلك في كون ذلك المسجد يتناول بياد المحلين
 ام لا لم يصح **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة ان الجمعة تصح اقامتها
 بقرب اذن السلطان ولكن الشك استند انه مع قول أبي
 حنيفة انها لا تتعقد الا ما ذنبه فالاول محقق والثاني مسترد
وجه الاول ما رواه محمدي بنية الطلوات التي امر بها الشارع
 بالاذن العالم **وجه** الثاني ان منصب الامة في الجمعة كطلوات
 خاص بالامام الاعظم في الاصل فكان لها من يد خصوصية على بنية

وكان من الواجب استبدانه **ومن هنا منع العلماء تعدد الجمعة**
 في بلد بغير حاجة كما سيأتي بيانه قريبا **ومن ذلك قول القاضي**
 واحدا ان الجمعة لا تتعد الا بربعين مع قول اي حنيفة انها تتعد
 باربعة ومع قول مالك انها تتعد بما دون الاربعين غير انها
 لا تجب على الصلاة والاربعة ومع قول الاوزاعي واي يوسف انها
 تتعد بثلثاء ومع قول اي ثوران الجمعة كسابر الصلوات متى
 كان هناك امام وخطيب صحت اي من كان حال الخطبة رطلان
 صحت فان خطب كان واحد منها يسمع وان صار كان واحد منها
 يات من غير ذلك الاول متعدد في عدد اهل الجمعة ومكانه فيه تخفيف
ورجحه الاول ان اول جمع جمع رسل الله صلى الله عليه وسلم
 كانت باربعين **رجحه** ما بعده من اقوال الائمة عدم صحة دليل
 على وجوب عدد معين وقالوا كانت تحجب صلى الله عليه وسلم
 بالاربعين رجلا موافقة حال ولوانه كان وقد دون الاربعين
 لجمع يوم قيا مائتها والجمعة حين نزلها الله تعالى لحصول اسم
 الجماعة ولذا كانت اختار لها ثمانين حجرا وعمره انها تقسم بكل جماعة
 قام بهم شعار الجمعة في بلدهم وتختلف باختلاف كثرة القيمين
 في البلد واذا قسم بالثلث المقيرون تكن افاضتها في اماكن فيقصد
 كما عليه غالب الناس **وسبب** سبب علي الخواص رحمه الله
 يقول اهل مشر وعينه الجماعة في الجمعة وغيرها عدم قدرة العبد
 على التوقف بين يدي الله وحده فشرع الله الجماعة ليستأنس العبد
 بشهود جنسه حتى يتدبر على اتمام الصلاة مع شهود عظمته الله
 التي تتجلى لقلبه **وقد** حيا اختلاف العلماء في العدد الذي تنقسم به
 الجمعة على اختلاف مقامات الناس في القوة والصف من فقر فيهم
 كناه الصلاة مع ما دون الاربعين الى الثلاثة او الاثنين مع الامام
 كما قال ابو حنيفة او مع الواحد كما قال ابو حنيفة ومن ضعف منعه

وجه

لا يكتفي

لا يكتفي الا الصلاة مع الاربعين او الخمسين كما قال ابو حنيفة واحدا انتهى
ومن ذلك قول الائمة انه لو اجتمع اربعون سافرا عن ارضهم
 واقاموا الجمعة لم يجمع قول اي حنيفة انها تتعد اذا كانوا بموضع الجمعة
 فالاول متعدد والثاني مخفف **رجحه الاول** الاتباع فلم يلقنا
 عن الشارع انه اوجب على سافر ولا عبد ولا امر المسافر والعبد
 باق معه وانما جعل جمعهم بغيره لغيره **ورجحه الثاني** عدم ورود
 نص في ذلك فلو ان اقامته شرط في صحتها لبيته الشارع ولو
 في حد يث **ومن ذلك قول الائمة** الصلاة انه لا يصح اقامة الصبي
 في الجمعة ان تم العدد بغيره فالاول متعدد والثاني مخفف **رجحه**
 الامر الى مومنين الميزان **ورجحه الاول** ان الاقامة في الجمعة من نصب
 الامام لا اعظم ولا احواله وهو يكون بالايقاف **ورجحه الثاني** ان
 الشائب لا يشترط ان يكون كالاصيل في جميع الصلوات **ورجحه**
 اهل الكشف على ان الروح خلقت بالغة لا تقبل الزيادة والتكليف
 عليها حقيقة فلا فرق بين روح الصبي والشيخ فكل صلاة صحت
 من الصبي صحت امامته فيها ومن نازع في ذلك فعليه الدليل
 انتهى **ومن ذلك قول اي حنيفة** وما ذلك اذا احرم الامام بالعدد
 المعين ثم انقضوا عنه بان كان قد صلى ركعة وسجد منها سجدة
 اتمها جمعة وقال ابو يوسف ومحمد ان انقضوا بعد ما احرم بها
 اتمها جمعة وقال القاضي في صحيح قوله واحد ايضا يتطل ويتمها
 ظهر اذا الاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث شديد
رجحه الامر الى مومنين الميزان **ورجحه الاول** والثاني حصول
 اسم الجماعة بما ذكر في الجملة في الجملة **ورجحه الثالث** ظاهر لا تقا
 العدد المعين عند قايده **ومن ذلك قول الائمة** الثلاثة انه لا يصح
 فعل الجمعة الا في وقت الظهر مع قول احمد بحدتها قبل الزوال
 فلو شرع في الوقت ومدها حتى خرج الوقت اتمها ظهر عند القاضي

وقال ابو حنيفة تبطل عروج الوقت ويند على الظهر وقال مالك والشافعي
تقبل الجمعة ما لم تقف الشمس وان كان لا يفرغ الا بعد عروبها
فلا اول متروها شرط فعلها بعد الزوال والثاني مخفف من حيث
الركعة في تحصيل قبل الزوال وقول أبي حنيفة فيما اذا مضى
عروج الوقت متروها في الظل والرابع مخفف **وجه** الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول الاتباع وان في ذلك تخفيفا على الناس
من حيث خفة التحمل لا الم بعد الزوال بخلافه قبله فانه يسيل ليطبق
الاكل الاول وله ذلك لم يجعل الشارع بعد الصلوة الا الصلوة
ومصوبات ان يند واحد من امثالنا على الخطبة على فعلها لتقبل
التحليل كلما قرب الزوال ومن هذا يعرف توجيه قول مالك واحمد
من حيث التخفيف وان كان من خصائص الحق تعالى زيادة
تقبل التحليل كلما طال وقته كما يعرف ذلك اهل الكشف لكن لما كان
كل واحد لا يحسن ثقله سمينا مخففا في فهم **ومن ذلك** قول مالك
واحمد في واحد ان المشوق اذا ادرك مع الامام ركعة ادرك
الجمعة وان ادرك دون ركعة صلى ظهر الرباع مع قول أبي حنيفة
ان المشوق يدرك الجمعة باي قدر ادرك ركعتين صلاة الامام ومع
قول طائفة من الجمعة لا تدرك الا بالادراك الخطبتين فالاول فيه
تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث متروها **وجه** الامر الى
مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الركعة يعظم افعال الصلاة
والركعة الثانية كما تكبر بولها **وجه** الثاني انه ادرك الجماعة
مع الامام في الجملة **وجه** الثالث في الاضيقا فقد قبل
ان الخطبتين تدرك عن الركعتين فيضمان الى الركعة التي قال
بها الامامة الثلاثة فيكون المشوق قد ذلك كالدرج ثلاث ركعات
وذلك يعظم الصلاة بالاتفاق **ومن ذلك** اتفاق الامة على ان
الخطبتين قبل الصلاة شرطا في صحة الصلاة انعقاد الجمعة

مع قول

مع قول الحسن البصري خاصة فالاول متروها الثاني مخفف
وجه الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاضيقا
فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بغير خطبتين
ينقد ما في ذلك من ادل ولا على وجه **وجه** الثاني عدم ورود
نص بوجوده ولو كانا كما واخيه من نوره النصريح بوجوده ولو في حديث
واحد **وجه** الثالث اهل الكشف ان الشارع اذا قبل فلا وسكت
عن النصريح بوجوده او غيره فالادب ان يتأسس به في ذلك الفعل
تقطع النظر عن توجيه القول بوجوده او ينديه فان ترجيح الامر
بوجهه فلا يكون سدا وانما اوجوا اقامة صلاة الجمعة
على امر الخطبة من غير تحليل فصل عن اعلانها كما كان عليه الخلفاء الراشدون
وخواص من فوات المعنى الذي شرعت له الخطبة فانها انما شرعت
تتميم الطريق في تحصيل جمعية القلب مع الله تعالى جمعية خاصة
زايدة على الجمعية الكاملة في غيرها من الصلوات الخمس فاذا سمع
المصلي ذلك التحويل والتخدير والترغيب الذي ذكره الخطيب
قام الى الوقوف بين يدي الله تعالى بجمعية قلب بخلاف ما اذا تحلل
فصل فرعا عن القلب عن الله تعالى ونسي ذلك الوعظ ففاته
معنى الجمعة وانما لم يكف الشارع بخطبة واحدة في الجمعة والعديد
وتحوصا بصفة في تحصيل جمعية القلب بتكرار الوعظ ثانيا
فان بعض الناس ربما يذهب عن سماع ذلك الوعظ لاسا اذا كان
سرا واحدة **ومن هنا** كان سعي عليا الخلفاء يقول ينبغي حمل
من يقول بوجود خطبة فقط على حال اكابر العلماء وبوجوب الخطبتين
على حال احاد الناس اذ الاكابر لطوارة قلوبهم يكتفون في
حصول جمعية قلوبهم على الله تعالى بتبنيه خلافا عن غيرهم وذلك
القول في خطبتين العديدين والاسواقين والاستسنا **فان قال**
قائل فلم لم تشرع الخطبتين بين يدي من الصلوات الخمس

تعهد الحضور الغلب فيه على الله تعالى كالحجعة **والوجه** **الاول**
انما لم يشرع ذلك تخفيفا على الامة لان الصلوات الخمس قريبة
من بعضها بعضا في الزمان بخلاف ما ياتي في الاسبوع او السنة
مرة فان الغلب ربما كان مشتتا في اوردية الدنيا فاحتاج الى تعهد
طريق الخصوصية فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واهله ان حج
روايتهم انه لا بد من الاتيان في خطبة الجمعة بما يسمى خطبة في القارة
مستقلة على خمسة اركان حمد الله تعالى والصلوة على رسول الله صلى الله
عليه وسلم والوصية بالتقوى وقراءة آية مفعمة في الدعاء فلو لم يكن
والمدونات مع قول ابي حنيفة ومالك في احد روايتهم انه لو سجد
او هلك اجزاه ولو قال الحمد وتقول كناه ذلك ولم يخرج الى غيره
وخالف في ذلك ابو يوسف ومحمد بن النعمان لا بد من كلام يسمى خطبة
في القارة ولا تجوز الخطبة الا بلفظ مولف لم يال فالاول مستند
وما بعده مخفف **ورجع** الامر الى مرتبة الميزان **والوجه** **الاول**
الاتباع فلم يبلغ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الجمعة
الا وتقرض للخطبة اركان المذكورة **والوجه** ما بعده حصول
تذكر الناس الوعظ بذكر الله تعالى وتحمده وتطليله وتبجيله
وفي القرائن العظمى وذكر اسم ربه تعالى فاذا كان ذكر اسم الله
تعالى عن قراءة القرآن في الصلاة ففي خطبة الجمعة **اولي** **وقال**
اهل اللغة كل كلام يشتمل على امر عظيم يسمى خطبة واسم الله امر جليل
عظيم لا يتناق **ومن ذلك** قول مالك وانما في وجوب القيام
على الكادر في الخطبتين مع قول ابي حنيفة واحمد بعدم وجوبه
فالاول مستند والثاني مخفف **ورجع** الامر الى مرتبة الميزان
والوجه **الاول** ان مضى الداعي الى الله تعالى يقتضي اظهار العزم
وشدة الاهتمام بامر الله تعالى والخطبة بما لا يتناق في ذلك فكان القول
بالوجوب للقيام حال الخطبتين تخفيفا لئلا يمان من يقول انها

بدل عن الركعتين

عن الركعتين **والوجه** الثاني ان المواديع مال كلمات الوعظ الى سماع
الحاضرين والغيث من ذلك يحصل مع الخطبة طاسا لاسيما عند من
يقول باستحقاق الخطبتين كالحسن البصري فاعلم ذلك **ومن ذلك**
قول الشافعي بوجوب اللباس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم
الوجوب فالاول مستند ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله التيسر
على ولية الاستراحة في الصلاة **ورجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك واي حنيفة والشافعي في القول بالرجوع بعدم
اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول الشافعي في ارجح قوليه بالاشتراط
الطهارة فيهما فالاول مخفف والثاني مستند **ورجع** الامر الى مرتبة
الميزان **والوجه** **الاول** ان غاية امر الخطبتين ان يكونا قرا ناصرا
وذلك جائز مع الحدث بالاجماع **والوجه** الثاني الاخذ بالاحتياط
مع الاتباع للشارع والظن بالراشد واحتمال ان يكونا بدلا عن
الركعتين عند الشارع كما قال به بعضهم فتعطف الشافعي
في اشتراط الطهارة للخطبتين وان كان الراجح عنده ان الجمعة صلاة
كاملة فلهما لها وليس للخطبتين بدلا من الركعتين وذلك
في غاية الاحتياط فاشتراط الطهارة لاحتمال كونهما بدلا عن
الركعتين خروا لا يلزم بوجوب الشارع فيه **ومن ذلك** قول
الشافعي واهله يستحب للخطيب اذا صعد المنبر ان يسلم على الحاضرين
مع قول ابي حنيفة ومالك ان ذلك مكروه **والوجه** **الاول** للاتباع
ولانه قد امرص بالصعود من الحاضرين باستدباره اياه فليس له
السلام على فائدة السلام في غير هذا الموضع **والوجه** الثاني ان السلام
انما شرع للامان من وقوع الاذي منه لمن يسلم عليه ومنصب
الخطيب يعطى الامان به انه لم يعضهم بشئ لم يمس بشيء اذا
خرج عليهم فالسلام عليهم يعني على من يستسلم اليه سواء الظن به وسوء
ظنهم فافهم **فان قال قائل** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

200

لا يحتاج الى تكرار العمل بالمالا احدا ما دنا شها **وجه** الثاني
 خا حيا لا صاعا عز الذي كثر دفعهم في المعاصي فاحسوا اليه
 بكرر العمل لخير اليه انهم **وجه** الآية ما كان ادق
 نظرم في استخراج الاحكام الثلاث الا كابر ولا صاعا
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في اربع قوليه
 ان من روج عن السجود وامكنه ان يسجد على ظهر انسان
 فصل والقول الثاني للشافعي ان شأنا آخر السجود حتى يزل
 الرخطم وان شأنا سجد على ظهره مع قول مالك بركه السجود على
 الظهر لم يصح حتى يسجد على الارض فالاول تخفيف والثاني شدة
وجه الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول العمل بحديث
 اذا امرتكم بامر فانه واجبه ما استطعتم ولم يستطع بهذا الرخوم
 ان يقتل امرأه الشارع فيقتاعه للام في السجود الا كذلك فامر
 بالسجود ثابت عن الشارع في اثر السجود الامام اما الانتظار
 حتى يزل الرخمة فسكوت عنه والعمل بمقتضى المطلق اولى
وجه الثاني ان السجود اعظم افعال الصلاة في الخسوع
 والدل والكون ذلك الا على الارض الحقيقية التي هي التراب
 وما قدس عليها من حصير وخوفك واما السجود على ظهر
 آدمي فمرافقه منه الكبر ولو صورة ولو كان الاذمي
 اصله من التراب ايضا فاقصم فان الساجد على ظهر انسان
 كانه يستعد ذلك الطهر ودينه خارج عن حكم ساجد
 العبودية الذي هو الدل والاكسار لله رب العالمين **ومن**
ذلك قول الامية الثلاثة ان الامام اذا صلى في الصلاة
 حازله الاستخلاف وهو الجديد الرابع من مذهب الشافعي
 مع قوله في القديم يهدم الجواز فالاول تخفيف والثاني شدة
وجه الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ازالة الصلاة

للمؤمنين

للمؤمنين والسبب في حصول كمال الاجر كمال الاخذ في الجمعة
 كلها وبعضها **وجه** الثاني انه حصل للمؤمنين الاجر
 بمجرد احرامهم خلف الامام في الجملة وفارقوا الامم بعد شريحي
 لهم كمال الاجر بالنسبة حيث عجزوا عن العمل ان شاء الله تعالى
ومن ذلك قول الامية الاربعة انه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد
 الا اذا كثر رادع اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا
 اقيمت في جوامع نال الجميع اولى وليس للامام ابي حنيفة في المسئلة
 شي ولكن لها جانب واحد فلا يجوز رعاية الامام احمد واذا عظم
 القيد وكثر اهله كنفاد حاز فيه حجتان وان لم يكن لهما
 حاجة الى اكثر من جمعة لم يجوز وقال الطحاوي يجوز تعدد
 الجمعة في البلد الواحد بحسب الحاجة ولو اكثر من جمعتين
 وقال دارقطني كسائر الملوك يجوز لاهل البلدان يملوهم اني
 ساجد على الارض ما عطف عليه فيه تخفيف وقول دارقطني
 تخفف **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان
 امامة الجمعة من منصف الامم الاعظم فكان الصحابة لا يملون
 الجمعة الاظفنة ويتبعهم الخلفاء الراشدون على ذلك فكان
 كل من جمع يقوم في مسجد اخر خلافت المسجد الذي فيه الامم الاعظم
 يلوون الناس به ويقولون ان فلانا يبايع في الامامة فكان
 يقول من ذلك فتن كثيرة فسد الامية هذا الباب الا
 لقد روى عن الامام الاعظم كصيق مسجده عن جميع اهل
 البلد فهد استب قول الامية انه لا يجوز تعدد الجمعة الا
 في البلد الواحد الا اذا عجز اجتماعهم في مكان واحدة
 سلطان الجمعة الثانية ليس لذات الصلاة وانما ذلك
 لمخوف الفتنة وقد كتب الامام عمر بن الخطاب الى بعض عماله
 اتبعوا الجماعة في مساجدكم فاذا كان يوم الجمعة فاجتمعوا كلكم

خلف امام واحد انتهى فلا ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة
 من تعدد الجمعة فان التعدد على الاصل في اقامة الجماعة ولعل
 ذلك مراد ما ارد بقوله ان الجمعة كساير الصلوات ويؤيد
 عمل الناس بالتعدد في سائر الامصار من غير مخالفة في التفتيش
 عن سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان التعدد منهيًا عنه
 لا يجوز فعله بحال لورد ذلك ولو في حديث واحد بل قد تعدت
 جهة الشارع صلى الله عليه وسلم في التسهيل على امته في جوار التعدد
 في سائر الامصار حيث كان اسهل عليهم في الجمع في مكان فانهم
فان قلت فامره اعماده بعض الشافعية الجمعة ظهر بعد السلام
 من الجمعة مع ان اسم يفرض يوم الجمعة صلاة الظهر وانما فرض الجمعة
 فلا يصح الظاهر الا عند العجز عن تحصيل شروط الجمعة مثلاً
فالجواب ان وجه ذلك الاحتياط والخروج من شبهة منع
 الامة التعدد بقطع النظر عن ما ذكرناه من خوف الفتنة
 أو خوف التعدد بغير طاعة كما هو مبني على هذا في اكثر ما مر
 وفيها فتوحان للعيان الذين يقررون على قبول الاوقات والابواب
 يملكون يخطبون ويصلون بالناس الجمعة من غير تكريم
 مذاهب الامة تقتضي ان جوار التعدد بشرط الحاجة فكان
 صلاة الظهر في غاية الاحتياط وان كانت الجمعة صحيحة
 على مذهب داود فانهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وبالأثر
 ان الجمعة اذا فاتت وطلوها ظهر ان يكون قراة مع قول
 الشافعي واحداً جوار صلاة الجماعة فالاول محقق والثاني مشدود
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الثاني ان الطائفة
 ان الميسور لا يسقط بالعسور وقد تفسر حصول الجمعة وليس
 الجماعة في الظاهر لا يمنع من فعلها جماعة على الاصل في شرعية
 الجماعة **وجه** الاول التحفيف على الناس ان وجوب الجماعة

من

في

في الجمع

في الجمعة شرعاً وبطلانها جماعة فلما فاتت خفف في بدليها بصلاته
 فزادى والله اعلم والله رب العالمين **باب**
صلاة العيد ينطبق الامة على ان صلاة العيد من
 شرعية وعلى وجوب تكبير في الحرام اولها وعلى شرعية رفع
 اليدين مع التكريرات كلها الا في رواية عن مالك وكذلك
 اتفقوا على ان التكبير سنة في حق الحرم وغيره خلف الجماعة
هذا اما وجهه من سبيل الاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه
من ذلك قول ابي حنيفة في احدى روايته ان صلاة العيد
 واجبة على الاعيان كل الجمعة مع قول مالك والشافعي انها سنة
 ومع قول احمد ان صلاة العيد من فرض كفاية فالاول مشدد
 والثاني مخفف والثالث فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الاول عدم النص من الشارع بحكم هاتين
 الطائفتين فاحتاط الامام ابو حنيفة وجعلها فرض عين مع
 كونها ليس فيها كثير مشقة لكونها ينفلان في السنة مرة
 واحدة فلا فرق بينهما وبين الجمعة في الصورة فانها ركعتان
 بخطبتين فظهر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة
وجه الثاني الاخذ بالتوسعة على الناس مع العمل بحديث الذين
 يسروا الله اداء النافلة في يومها الاثني عشر من الجمعة من حيث
 ان المدد فيها ينزل من حضور صلاة الجماعة ومن لم يحضر
 بخلاف الجمعة فان المدد خاص بمن يحضر الا ان تخلف عنها
 بعدد **وجه** قول احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلها
 جماعة واقر كثير من الناس على عدم الحضور في صلاتها فكانت
 اشبه بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله فيها
 كالثاني فاعلم يحضر يحصل له الفضل بعدد من شفع فيه
 ولذا قال العلماء انه افضل من فرض العين لكونه اسقط الحرج

٢٠٢

عن صاحب عنه وعن غيره فافهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد
 أنه من شرائط صلاة العيدين العدد ولا يستيطان وأذن الإمام
 في أحد الركعتين من بعد ركعة الجمعة وزاد أبو حنيفة وإن تقام
 في مصر مع قول مالك والشافعي أن ذلك كله ليس بشرط وأجازا
 صلاتهما فردى لمن شامس الرجال والنساء فالأول شديد والثاني
 مخفف **فراجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **روى** الأول ما تقدم أنفا
 من كونها يشبهان صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظم
 موكبها بالنسبة لبقية الصلوات **روى** الثاني اتباع ظاهر
 كلام الشارع من حيث أنه جعل أيام العيدين أيام أكل وشرب
 وذكر أنه وفي رواية وبما لا يجمع فلا يخفف الشارع في يومها
 في قولنا ذكر دون يوم الجمعة كان حضورها مستحبا لأو أحبا
 وأيضا لما ورد أن النيام تقوم يوم الجمعة فاعتباط الأئمة لمن
 يكون على اللون والإيمان فمد ذلك اليوم من العصابة الظاهرين
 على الحق في ذلك اليوم بإيجاب المصير عليهم في الجمعة والأقبال
 على العبادة لئلا تقوم النيام عليهم وهم غافلون في أكلهم وشربهم
 وغير ذلك بخلاف العدم يرد أن النيام تقوم فيه ومن الحكمة
 في جواز العيدين فرادى زيادة التوسعة على العبد بعد وجوب
 ربطه بطلب لا يتحرك إلا بورئكه فافهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
 أنه يستحب أن يكبر بعد تكبيرة الإحرام ثلاث تكبيرات في الأولى
 وحسب في الثانية مع قول مالك أنه يكبر ستا في الأولى وحسب
 في الثانية ومع قول الشافعي واحد أنه يستحب أن يكبر في كل
 تكبيرتين وقال أبو حنيفة ومالك أنه يوالي بين التكبيرات
 تسعاً فالأول مخفف في عدم التكبيرات والثاني فيه كتحريف
 الثالث فيه فقد يدوم قال يوالي التكبير مخفف ومن قال
 يستحب الأكر بينهما مد **فراجع** الأمر إلى مرتبة الميزان

وجه التفاوت في عدد التكبيرات ظاهر لأن كلامنا تابع ما وصل
 إليه عن الشارع والصحابة **وأما وجه** من قال يوالي التكبيرات
 فلا أنه هو المتبادر إلى الغرض من كلام الشارع وهو خاص بالأكر
 الذين يقدرون على تحمل توالي تجليات الحق تعالى بصفة التكبيرات
 على قلوبهم **وأما وجه** من قال يستحب الذكر عقب بين التكبيرات
 فهو لكون الاستغفار بأنواع الذكر فيه تخفيف على غالب الناس
 فإن غالبهم لا يقدر على تحمل توالي تجليات الأكر بالو العظمة على قلوبهم
 فكان الفناء الذهن إلى معنى التسبيح والتحميد والتوحيد مع التكبير
 كالقوي للعبد على تحمل تجليات العظمة والأكر يافانهم **سبح**
 سيد عليا الخواصر رحمة الله يتولى أنما شرط العلم الجماعة في الجمعة
 دون العيدين لأن تجلي الحق تعالى في صلاة الجمعة أشد من تجليه
 في صلاة العيدين فلهذا كانت الجماعة في الجمعة فرض عين
 وفي العيدين سنة **وأما وجه** ذلك أن الجمعة لو شرعت فرادى
 لذات أيدان المصلين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلت
 لقلوبهم فكان في شروعية صلاتهم مع الجماعة وخبرهم لاستيناسهم
 بحسنهم من الشر فإن **قال** فإلزام الجماعة المحاضرة
 في العيد أكثر من جماعة الجمعة أن الجرد البشري الذي في كل يوم
 فلم لا اكتفي بالاستيناس بحجابه **قال** الجرد المذكور لا يحصل
 به استيناس يقدر معه العبد على تحمل التجلي المذكور من غير
 ذهول عن أفعال الصلاة وأفعالها فلما لم يحصل به المعنى المذكور
 جعلناه كالعدم وشرعنا له الجماعة الخارجية عنه انتهى **وقد تقدم**
 في باب صلاة الجماعة أن شروعية الجماعة فيها رحمة بالخلق
فإن قال فإلزام الجماعة المحاضرة في العيد أكثر
 من جماعة الجمعة **فالجواب** أنما كانت جملة العيد أكثر لجماعهم
 شهود أكثر منهم من شهود ذلك العظمة التي تجلت لهم

سواء الامام والمأموم وعنه في السجدة رويان ومع قول الثاني
انه يتنفل قبلها وبعدها في السجدة وغيره الا الامام فانه اذا
ظهر للناس لم يعمل قبلها ومع قول احمد لا يتنفل قبل صلاة العيد
ولا بعدها مطلقا فالاول مسترد والثاني فيه تشديد به حيث
انه فيه رويان والثالث فيه تخفيف والرابع محقق بالترك
مراجعة الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول عدم ورود نص
عن ابي ابي حنيفة في جواز التنفل قبلها وكذا على ما في ابي ابي حنيفة
بغير ورود غير بقول الامام استثنى من الاحوال التي تشهد
لها الشريعة بعدم خروجها عن عموماتها انتهى **باب** ذلك
ان ابي حنيفة هو الذي افاض في جميع امورنا فكل شيء لم يثبت عنه
فعلة فهو ممنوع منه على الاصل في نواحي الشريعة ولو علم ان روي
ان احمد نقلي اذن لاخذ في التنفل قبل صلاة العيد الا خبرنا بذلك
اركان هو فعله ولم يبلغنا انه يتنفل قبل صلاة العيد وانما اباح
ان يجتنب التنفل بعد صلاة العيد لكون العلة التي كانت قبل
الصلاة زالت وهي الغيبة العظيمة الالهية التي تجلي للعيد
الا ان يسمع الخطبة فتدبر على ان تنفل بعد ذلك ارجح الا ان
بالوقوف بين يديه تعالى في حجة الا ان له بان يتنفل بعد الصلاة
وقبل الخطبة **وجه** قول مالك انه لا يتنفل في الصحراء قبلها ولا بعدها
التخفيف على غالب الناس فان الامام ماضى بهم في الصحراء الا
عداوة لقلوبهم بما كان يحصل لهم من الحصر بصلاتهم في السجدة
فكأنهم اذا تنفل في الصحراء ذهب للمعنى الذي قصده الامام
ومارت صلواتهم كما في السجدة من حيث الحصر والضيق في
نقوسهم فيقفون بين يدي الله في الصلاة كالكمالي او كالكرهين
فانهم **وجه** قول ان نفي انه لا يكره التنفل قبلها لغیر الامام
ما يكرهه ثامن الاكابر الذين يتنعمون بحلابة الله والوقوف

بين يديه ولا يباحون من ذلك ولا نطا لهم نفوسهم بالله
والاكل والشرب يوم العيد بخلاف الامام فان الناس ما كورون
باتباعه فاذا تنفل تنفلوا ويزعمون انهم يفلح عليهم موافقة
حفظ نفوسهم فيكون الامام سببا لحصول الخرج والضيق عليهم
في الصلاة فيقف احد في الصلاة صورة وهو خارج عن حقيقة
ولما راي الامام احمد الى هذا المعنى قال لا يتنفل الامام ولا غيره قبل
صلاة العيد ولا بعدها تخفيفا على الضعفاء من الناس فانهم
ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على انه يستحب ان ينادي
لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير انه يوزن لها قال ابن المسيب
واول من اذن لصلاة العيد معاوية فالاول محقق في الغناظ
المدار الثاني مستد فيه **وجه** الاول الاتباع والتسبب على فعله
في جماعة لا يثبت هل الناس في فعلها فرادي اذ الجماعة فيها هو
المقصود الاعظم ويكون كل عيد يفعل في العلم مرة واحدة **وجه**
قول ابن الزبير ومعاوية القياس على الفرائض بجامع المشرعية
ولما ابن الزبير لم يبلغه في ذلك شي والافع ورود النص لاحتياج
الي قياس **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يستحب قراءة سورة
ق في الاول والثانية في الثانية او قارة سبح اسم ربك الاعلى
في الاول والثانية في الثانية مع قول مالك واحمد انه يقرأ
فيها سبح والثانية فقط ومع قول ابي حنيفة انه لا يستحب
تخصيص القراءة فيها بسورة فالاول مسترد والثاني محقق
والثالث اخف **مراجعة** الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص
بالاكابر الثاني بالمقوسطين والثالث بالأصاغر **وجه** الاول
ان الغالب في يوم العيد والجمعة ترك الحرف والصاير والاستقبال
بأهوية النفوس فرعاني العبد امر العباد راءه واليوم القناعة
وكانت قراءة هذه السورة العينة كالذكر للعيد بذلك الا هو ال



في لا يطول عليه زمن الفعلة عن الله وعن الدنيا الآخرة فيموت
 عليه أديعف وإن كان الكامل من شروطه أن يجمع بين
 العزم والحزن معاني يوم العيد **فإن قلت** أن مثل سورة
 إذا الشمس كورت أكثر في ذكر الأحوال من قراءة سجدة **الجواب**
 أن النجلى الألهي هذه الدار الغالب عليها أن يكون مزموجا بالكمال
 رحمة بالخلق ولأنه تعالى تجلى للخلق بصفة الكمال الصوف كانت
 كثير من الناس لذلك كان لا يوق بصلاة العيد من قراءة
 سورة سجدة لأنها من التسميع وصفات الحمد والكمال ولذلك
 القول في سورة **فإن قلت** هي مزموجة بصفات الجمال من
 ظاهر فأنهم **وأما وجه** قول أبي حنيفة فهو خوف الوقوع في الرعية
 عن شيء من القرآن فتصير نفس العبد تكثر قراءة غير السور
 التي عتيت للقراءة فالكامل ولو كان بالسور العينة لا يرغب عن
 غيرها والتأخر رجا عن غيرها فصفة الإمام أبو حنيفة
 الباب بالقول بعدم التخصيص بوجه الله عليه ما كان أدق نظر
 في الشريعة وما أشد خوفه على الأمة ورجح الله بصفة الإمامة
ومن ذلك قول الشافعي في أربع القولين أنهم لو شهدوا يوم
 السلام من رمضان بعد الزوال بوردية الهلال كضيت قوسا
 مع قول مالك أنها لا تقضى وهو مذاهب أحدان لم يكن جمع الناس
 في ذلك اليوم صليت من أحد عند الشافعي ومن قال بقوله
 وقال أبو حنيفة صلاة عيد الفطر تقضى يوم الثاني والثالث
 فالأول فيه تشديد من حيث الأمر بالقضائين الثاني مخفف
 بعدم الأمرين والثالث متوسط **وجه** الأمر إلى مرتب المزان
وجه الأول طلب المبالغة التي تترك ما فات **وجه**
 الثاني طلب التخفيف على الأمة بعدم صرح في سماع الخطبة
 والصلاة بعد الزوال حتى شرحت نفوسهم إلى تناول شواك

ذلك اليوم

ذلك اليوم بعد أن استعدت للصلاة من كثرة النهار فلم يشهد
 أحد بوردية الهلال إلى الزوال **وجه** الثالث ظاهر لأن القلب
 يعرض عن صلاة العيد يوم الثالث ويذهب بهجة صلاة العيد
 فإما أمر بقضائها بعد اليوم الثالث وقف وقطعه شارد كان ليس
 في صلاة **ومن ذلك** اتفاق الأئمة على أن التكبير في عيد الفطر
 مسنون وكذلك في عيد الفطر لا عند أبي حنيفة مع قول ما ورد بوجوده
 وقال الشافعي إنما يفعل ذلك المواقف قال ابن أبي شيبة والصحيح
 أن التكبير الفطر أكد من يوم الفطر لقوله تعالى ولتكبروا ولتكبروا
 والله على ما هدكم لنا الأول شدد والثالث أشد والثاني والثابع مخفف
فوجه الأمر إلى مرتب المزان **وجه** الأول والثالث الأشاع
 والأخذ بالاحتياط فإن الأمر للوجوب بالأصل حتى يصرف صارف
وجه قول أبي حنيفة والشافعي أن يوم العيد يوم سرور وفرح
 والتكبير يقتضي استعغار الهيبة والتعظيم فيورث العبوسة
 والحزن ويذهب الفرح والسرور المطلوب يوم العيد فهو خاص
 بالأصاغر الذين لا يقدر رور على الجمع بين شهود الفطرة والسرور
 والأول خاص بالأكابر **ومن ذلك** قول مالك أنه يكبر يوم عيد
 الفطر دون ليلة واستقارده عنده الجواز يخرج الإمام المصلي
 وفي قول له أن يركع الإمام بصلاة العيد وهو الرابع من قول
 الشافعي والثالث إلى أن يخرج منها وأما استداده فمن حين يرى
 الهلال وهي إحدى الروايتين عن أحمد وأما استقاروه فعنه روايتان
 له أحدهما إذا خرج الإمام والثانية إذا فزع من الخطبتين
 فالأول من قول مالك مخفف في وقت التكبير والثاني منه
 مع قول الشافعي وما بعده من قول مالك فيه تشديد من حيث
 أمته أدقته إلى خروج الإمام من الصلاة وقول أحمد في إحدى
 الروايتين كقول مالك فيه تشديد في الرواية الآخر (أشد)

من حيث انه انتهى بدافع الخطيئة **ورج** قول مالك الاول ان
التكبير لله تعالى تعظيم له واظهار التعظيم في المماراة الى لانه
محل ظهور شعائر العبودية عادة بما بين الناس بخلاف الليل
يكونون فيه في تقويمهم لا يتشددون فيه لمعاشهم ولا
يمشون فيه في شوارعهم واسواقهم **ورج** بقية الاقوال
ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه يشفع التكبير
في اوله واخره فيقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله الله اكبر
الله اكبر والله الحمد مع قول مالك في رواية له ان شاكرا ثانيا وان
شامريين ومع قول الشافعي انه يكبر ثلاثا شافعي اوله وثلاثا
في اخره واختار اصحابه انه يكبر ثلاثا في اوله ويكبر تسعين في اخره
ودرج هذه الاقوال ظاهرة وعلل دليل كل واحد على قوله هو ما بلغه
عن الثاوي واصحابه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واصحابه ابتداء
التكبير في عيد يوم النحر من صلاة الفجر يوم عرفة الى ان يكبر
لعلاء العيد من يوم النحر وقال مالك قال الشافعي في اظهر القولين
انه يكبر من ظهر النحر الى صلاة الصبح من اخر ايام التشريق
وهو رابع يوم النحر سواء كان محلا للمحرمات عند هاء العمل عند
اصحاب الشافعي على ان ابتداء التكبير في غير المحام من صبح يوم
عرفة الى ان يصلي عصر اخر ايام التشريق فاولا وحقق واما
بعد **مد** **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **رجع** الاول
الحقيق على الناس وهو خاص بالاصغر الذين لا يتقدرون
على استعمار شهود عظمة الله وهيبته الى عصر اخر ايام
التشريق بل تنهق روحهم من ذلك ويدل عليه الحجاب
من ذلك الشهود واما بكم خاص بالاكابر الذين يتدرون
على استعمار ذلك فلا يشغلهم ظهور عظمة كبريا الخ تعالى
لهم من صلاة السرور والنج مدة ايام التشريق خلاف الاصغر

وايضاح ذلك

وايضاح ذلك ان العبد لا يسم حقيقة عند القوم بكبر الله تعالى
الا ان استحضرت عظمته في قلبه وانما تكبيره باللسان والقلب غافل
فليس هو مقصود الشارع وقد حصل شعار التكبير بقوله ابي حنيفة
واحد في احد روايته ان من صلى مستردا في هذه الاوقات
من محل دحرج لا يكبر مع قول مالك والثاني واحد في روايته الاخرى
انه يكبر واما خلف النوافل فانفقوا على انه لا يكبر عقبها الا في القول
الراجح لثان في الاول مخفف والثاني مشدد في السنتين **ورج**
الاول في المسئلة الاولى ان من صلى مستردا يستد عليه هيئة الله
تعالى وقام تعظيمه في قلبه فيثقل عليه النطق بالتكبير بل لا يكلف
به بيان الهيئة قد غمته فلا يطلب باقائه شعار الظاهر وهو خاص
بالاصغر والثاني خاص بالاكابر الذين يتدرون على رفع اصواتهم
بالتكبير مع قيام التعظيم والهيئة في قلوبهم **رجع** الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك يعلم توجيه القولين في التكبير عقب
النوافل التي يقضي فوادي فان الهيئة من عمت صاحبها خلاف
ما كان في جماعة منها فان البشرية من بعض بقضاء عادة
فيجب بشهود الخلق من شهود كمال عظمة الحق تعالى لا يشغل
عليه رفع صوته بالتكبير والمجده رب العالمين انتهى
باب صلاة الكسوفين استقوا على الصلاة
للكسوف الشمس سنة مؤكدة زاد الشافعي واحد في جماعة
هذا ما وجدته من سائر الاتفاق في هذا الباب **واما** ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قول مالك والثاني واحد ان السنة في صلاة
الكسوفين ان يصلي ركعتين في كل ركعة قياما وقراة
وركوعان وسجودان مع قول ابي حنيفة انها تقلى ركعتين
كصلاة الصبح فاولا مشدد والثاني مخفف **رجع** الامر الى
مرتبة الميزان **ورج** الاول مطلوبة زيادة الخضوع قد يقال

٢٠٨

بتكر هذه الاركان لسدة الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف
فما اشتدت الهبة على قلوبهم فلم يحط لهم مراعاة كمال المحذور
مع الله والخضوع له في اول كل ركوع او سجود لا سيما يعلمون في علم
القرب وايضا لما ورد من تشبه الخلق الاخرى في الرتبة بها
فكان الكسوف لها في الدنيا اعظم فتنة من فتنة الدجال فان
الحق تعالى لا يبع في حساب عظمة نقصه ولا ان الحق تعالى امتن
على العارفين بمعرفة من مراتب التكررات والا كما لا تقتوا
عن دينهم انتهى **وهنا** اسرار تظهر فيها الاعان لا سطوي
كتاب فمن فقه ما ذكرناه وادمانا اليه عرف ان تكرار الركوع
والاعتدال والسجود كما لم يرد ذلك النص الحاصل في قول
كل اول ركع ومن ذلك يعرف توجيه ما ورد عن الشارع من
تكرار تكرار هذين الركعتين ثلاث مرات طر يبع مرات خمس
مرات ولة لزيادة الهبة والتعظيم في قلوب الصائرين
في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اتى في رسول الله صلى
الله عليه وسلم خفت تلك الهبة والعظمة عند غالب الناس
فلم يزلوا عن كمال الخشوع والمحضور وكلام الائمة خاص بالاكابر
والموسطين وكلام ابي حنيفة خاص بالاصغر للوجودين في
كلا زمان المحصور بخد تخلي الهبة والتعظيم في قلوبهم
على حالة واحدة فلا يكرس من هذه الاركان كقبة الصلوات
انتهى **ومن ذلك** قول الائمة السدائنه خفي الساة مع قول
احد انه يحرمها فالاول تخفف خاص بالاصغر الذين
غلبت عليهم مهينة الله فلم يقدروا على الجهر والساني متد
خاص بالاكابر الذين يقدرون على النطق مع سدة الهبة
قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا ريسها فانهم **ومن ذلك**
قوله ابي حنيفة واحدي المشهور عنه انه لا يستحب المحذور

ولا الكسوف الشمس خطبة مع قول الشافعي انه يستحب لهما
خطبتان كل جمعة فالاول تخفف وهو خاص بالاكابر الذين
قام الخوف في قلوبهم من روية الكسوف او المحذور فلا يحتاجون
الي سماع خطبة ولا دعاء ولا تحويف والثاني متدد ويختار
الخطبة وهو خاص بالاصغر المحجوبين عن المعنى الذي في الكسوف
فلما يقع في باطنهم خوف فرح فلذلك احتاجوا الى خطبة مع
شهود الكسوف ليتروى الخوف في قلوبهم ويتذكروا به احوال
يوم القيامة فيسألهوا بالاعمال الصالحة وترك المعاصي
وما كان الناس فيهم للآثام غير الخائف في كل عصر راى
الشارع والائمة صنعوا الناس الذين يحضرون في صلاة
الجماعة في هاتين الصلاتين بخطبوا لهم سرعاة لكمال المصلحة
لينتبه الذي لم يقع له خوف بالكسوف فيخاف وينزداد خوفا
من كان حصل له به خوف فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
واحدي المشهور عنه انه لو اتفق وقوع الكسوف وقت كراهة
الصلاة فلا ينقض فيه ويجعل مكانها تسبيحا مع قول الشافعي
وما كان في احدى روايتيه انها تنقض في الاوقات فالاول تخفف
بعد الوقوف بين يدي الله تعالى في وقت تقدم لنا منه النهي
عن الوقوف بين يديه فيه والثاني متدد وهو خاص
بالاكابر من أهل الكسوف الذين يعرفون من طريق
الالهام الاذن لهم بالوقوف بين يديه في ذلك الوقت او عدم
الاذن **رجع** الامر الى من ينسب الميزان ويصح توجيه الاول
بانه خاص بالاكابر الذين يعلمون ان الحق تعالى لا تقيد
عليه في شيء يلقيه الى قلوبهم لموا ان الحق تعالى لم يرجع
من الاذن في ذلك الامر فكان لهم الوقوف عن فعل ما اذن
لهم فيه من طريق الالهام بخلاف ما جاءهم عن الشارع فان

الادب المبادرة الى فعل الامر وانه من غير توقف فانهم
ومن اول قول ابي حنيفة ومالك بعدم استحباب الجماعة
 في صلاة الخسوف بل يصلي كل واحد لنفسه مع قول الشافعي واحدا
 ايضا فنحن بجماعة ككسوف الشمس فالاول مخفف والثاني
 مشدد **وجه** الامر الى مرتبي الميزان **وجه** الاول لان
 التخلي الالهى يتقل في خسوف الليل وتعظم الهيبة فيه على
 القلوب مخفف عنهم بعد ما رينا طهر بياضهم يراعون افعالهم
 فهو خاص بالاصاغر **وجه** الثاني ان الكابر من يعقدون
 على مراعاة افعال امامهم مع قيام تلك العظة والعبادة فيلوبهم
 لتقوى قلوب بعضهم ببعض واستعدادهم من بعض فكانت
 الجماعة في حقهم وليختلف ليجوز افضل الجماعة كما ان الجهر
 بالقراءة ايضا في حقهم وليختلف الاصاغر يتقيل عليهم النطق
 كما من نظيره افنا وكان الثوري ومحمد بن الحسن يقولان هم
 مع الامام ان صلاة الجماعة ملوها موهة والاصاغر انرا دكي
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان غير الكسوف من الايات
 لا يسن له صلاة كالزلازل والصواعق والظلمة فيلزمها مع قول
 احمد انه يسن له في الجماعة ومع قول الشافعي انه يصلي بركعة
 وعليه العمل وقد صلى الامام علي رضي الله عنه في زلزلة فالاول
 مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول عدم ورود نص في ذلك
وجه الثاني القياس على الكسوف بجامع انها من جملة
 ما يخوف الله تعالى به عباده ويذكرهم باحوال يوم القيامة
باب صلاة الاستسقاء
 اتفقوا على ان الاستسقاء مستنون وعلى انه اذا انصرف المطر
 والاستسقاء سببا لوالله رفعه **هذا** ما وجدته في الساب
 من مسائل الاقفاق **واما** ما اختلفوا فيه **في ذلك** قول

الائمة

الائمة الثلاثة وابي يوسف ومحمد بن الحسن انه يستحب صلاة
 الاستسقاء في جماعة مع قول ابي حنيفة انه لا يسن لها صلاة
 بل يخرج الامام ويدعون ان صلى الناس وحدها فلا بأس فالاول
 مشدد والثاني مخفف **وجه** الثاني كون الحاجة والضرورة
 تمت الناس كلهم فيصارع كل واحد منضرا الى الله سائلا ان الله
 ضرورة كل شجرة فيه فلا يحتاج الى استعداد في التوجه من غيره
 مع عدم باوغي نص في ذلك الى قائل انه هو في حق من يتقوى
 بعضهم باستعدادهم من بعض **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا
 ان صلاة الاستسقاء صلاة العيد فيجهر بالقراءة فيها مع
 قول مالك انها ركعتان كسائر الصلوات وان يجهر فيها بالقراءة
 ان كان الوقت وقت صلاة جهرية فالاول فيه تشديد والثاني
 فيه تخفيف ووجهها ظاهر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
 واحدا في شهر ربيع يستحب استحباب خطبتين للاستسقاء
 ويكون بعد الصلاة مع قول ابي حنيفة واحدا في الرواية الثالثة
 المنصوص عليها انه لا يخطب لها وانما هو دعاء واستغفار فالاول
 فيه تشديد والرواية الاولى لاحد سدة بالخطبتين وقول
 ابي حنيفة واحدا في الرواية السابعة مخفف **وجه** الامر الى
 مرتبي الميزان **وجه** الاول الاستماع وكذا الثاني وهو خاص
 بالاصاغر من أهل الحجاب لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة
 ووعظ لتلطف بواطنهم ويرتجوا بهم فيدعوا الله تعالى
 بتلويح صافية لا اجابة بخلاف الاكابر لا يحتاجون الى مثل ذلك
 لقوة استعدادهم وهو قول ابي حنيفة واحدا في الرواية الثالثة
 فان خطب خطب للاكابر من العلماء فانما ذلك لتفانيا حجاب
 كان عندنا بقصد الاصاغر الحاضرين مع الاكابر فانهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب تحويل الرداء في الخطبة

الثانية للامام والمأموم مع قول أبي حنيفة انه لا يتحب مع قول
ابي يوسف ان ذلك يكره لكلام دون المأمومين في الاول
مسند والثاني مخفف والثالث فيه تشديد على الامام
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع والتناول
وهو خاص بالاخص من الذين لم يطلعهم الله تعالى على ما تدركه له من
وقته من ترويض الماني تلك السنة او بعده **وجه** الثاني
ان الاكابر لا يجتازون الى التناول بتحويل الرد الان الله تعالى
قد اطلعهم من طريق الكشف على ما تدركه وضمه لهم من نزول
الما او عدمه فان حول الامام للاكابر ونحوه على ذلك فانما ذلك
لسعة الاطلاق فتدبر مع الحق تعالى عما كان اطلع الاكابر عليه
وجه قول ابي يوسف ان كان الامام محجوبا بغيره ولو كان من
لعل الكشف فهو لاجل التناول من هو محجوب من المأمومين
والحمد لله رب العالمين **كتاب الحائض**
اجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى ان الوصية
مستحبة حال الصحة لكل من له مال او غيره لاحد ما وعليه ما كلفها
في المرض وعلى انه اذا اتفق الموت وجه الميت للقبلة واتفق
الائمة الاربعة على انه يجزئ الميت من رأسه ما له مقدما ذلك على
الدين وقال طائفة من ان كان له كثر من رأس المال والا فثلاثة
واتفقوا على ان غسل الميت فرض كفاية وعلى ان للزوجة ان تغسل
وجهه وعلى ان السقط اذا لم يبلغ اربعة أشهر لا يغسل ولا يصلي
عليه وعلى انه اذا استهل وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد
بن جبيرة انه لا يصل على الصبي تا لم يبلغ واجهوا على انه ان مات غير
محتون لا يحتن بكبرك على طاله وعلى ان الشهيد الذي مات
في قتال الكفار لا يغسل وعلى ان الميت تغسل وتغسل عليه
واتفقوا على ان الواجب من الغسل ما يحصل به الطهارة وان

يكون

وان يكون الغسل وثلا وان يكون ندبا بسدر وفي الخيرة كافور
وعلى ان تكفين الميت واجب مقدم على الدين والورثة وان كان
داطلا في مؤنة التجهيز كما مر واتفقوا على ان الحنيفة لا يطيب
ولا يلبس الخيط ولا يجر رأسه الا في رواية ابي حنيفة ان أحرامه
يدخل بموته فيغسل به ما يفعل بجميع الوقي واتفقوا على ان الصلاة
على الجنائز في المسجد جائزة وانما اختلفوا في الكراهة وعدمها
واتفق الائمة الاربعة على اشتراط الطهارة وسائر العورة في
صلاة الجنائز وعلى ان تكبيرات الجنائز اربعة وعلى ان قائل نفسه
يصلي عليه وانما الخلاف في صلاة الامام عليه يعني الاعظم واتفقوا على
ان حمل للميت بردا كرام واتفقوا على انه لا يجوز حفر قبر الميت
ليدفن عنده اخر الا اذا حضق على الميت زمان يبلى في مثله ويصير
رعيما فيجوز حنيفة وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا مضى
على الميت حول فان رعى الموضع واتفقوا على ان الدفن في التابوت
لا يستحب واتفقوا على استحباب التفرقة لأهل الميت واجمعوا
على استحباب اللبس في القبر وعلى كراهة الآخر والخشب واتفقوا
على ان السنة الحمد وان الشق ليس بسنة واتفقوا على ان
الاستغفار للميت والدعاء والصدقة والعنق والحج عنه ينفع
واتفقوا على ان من دفن بغير صلاة عليه يصلي على قبره وعلى عدم
كرامته الدفن لبلل او ربه تعالى اعلم **هذا** ما وجدته من مسائل
الاجماع واتفاق الائمة الاربعة **واما** ما اختلفوا فيه فمن ذلك
قول مالك ذلك فاعى واحد في اربع روايتيهما ان الادب لا يصير
بالموت مع قول ابي حنيفة انه يجزئ بالموت واذا غسل طهر ونحو
قول ان فاعى واحد في روايتيهما الاخيرتين **وجه** الاول مخفف
وان الله تعالى قال ولقد كرنا بني آدم وقضية التكريم انه لا يحل لهم

بعد الموت

بالان النبي صلى الله عليه وسلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
 يستحب للغاسل ان يوضي الميت كالحى ويسوك اسنانه ويدخل اصبعه
 في مخبره ويفسلها مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب
 وكذا قول الائمة الثلاثة انه يستحب تسريح اللحية اذا كانت
 حلبة بمشط واسع الاسنان يرفق مع قول ابي حنيفة ان ذلك
 لا يستحب وكذا قال الائمة الثلاثة انه يستحب صبغ شعر
 رأس المرأة بلك صفير ثم تلقى طعها اذا غسلت مع قول ابي
 حنيفة ان الشعر يترك على حاله من غير صبغ فالاقوال ما بين
 شد ودخفه **وجه** قول الائمة في المسئلة الاولى انه يوضي
 الميت كالحى اخره مع الفسل كون الميت كالحى **وجه**
 قول ابي حنيفة انه كالحى الا كبره فخل هذه الاصغر في الاكبر
 والاول لا يقول بحد اظفار وهو الاصول كما مر في باب الفسل من
 الجنابة والسواك وتنظيف المخرجين تابع لذلك في الداخل
 وعدمه وكذلك القول في تسريح اللحية وعدمه **وجه** من قال
 ان شعر المرأة يضر ثلاث صفائر القياس على الفسل ونحوه
 والاحكام كونها تلقى طعها قليلا يستر الشعر وجهها فيمنع
 الرجعة الى بشرة وجهها اذا الشعر من الامور التي تزال وتباعد
 الجسم في الجملة بخلاف بشرة الجلد وكما قالوا كراهة التلثم
 في الصلاة لئلا يحجب اللثام الوجه عن الرحمة التي تواجه المصلي
وجه من قال بارخا الشعر من غير صبغ انه شفا ر أهل الصاب
 وهو اظهر في الحزن والندم على ما فات تلك الميتة من
 الطاعات ونقصها من الملوآت ايام الحبيب وغيرها لينظر
 الله تعالى اليها فيرحمها هذا ما ظهر من حكمة ذلك والله اعلم
ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني ان الغامد اذا مات وفي
 بطنه جنين حي يشق بطنه مع قول مالك في احد يروى رايته

واحد

واحمد انه لا يشق فالاول شد ومن حيث حرمه الميتة **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان السقط
 اذا ولد بعد اربعة اشهر ووجد ما يدل على الحياة من عظام وحركة
 ورضاع غسل وصلي عليه مع قول مالك كذلك الا في الحركة
 فانه اشترط ان تكون حركة يصحبها طول مكث وتيقن معها
 الحياة ومع قول الشافعي في الحمد يدانه لا يصلي عليه الا اذا ظهرت
 اماراة الحياة وقال احمد يغسل ويصلي عليه واما الفسل فقد اتفق
 الاربعة على انه يغسل ووجه هذه الاقوال ظاهر **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة والثاني في اصح قوله انه لا يجب نية الغاسل مع قول
 مالك بوجوبها فالاول مخفف والثاني شد **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول ان القصور من الفسل النظافة
 وهي حاصلة للانية **وجه** الثاني ان الغاسل يابى عن الميت
 في هذه الطهارة ولو قلنا ان الغلب فيها النظافة فهي من جملة
 الاعمال الصالحة **وجه** قال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنية
 فلا يكون عمل صالح الا بنية **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واصحاب
 الشافعي انه اذا خرج من الميت شي بعد غسله وجب ازالته
 فقط مع قول احمد انه يجب اعادة الفسل ان كان الخارج من
 الفرج فالاول مخفف والثاني شد **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الثاني المبالغة في التنظيف وهو قول مالك في
 ايضا لكون ذلك اخر عهده بالدنيا والافئاة الامر ان معاملته
 الحي فيكون عليه الوضوء فقط **وجه** الاول معاملته الميت
 بالسهولة لعدم تكليفه هو ازالة النجاسة لئلا التكاليف
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يكره تنقب ابط الميت
 وحلق عاتقه وطوق شاربه بل شد وما لا يقال يغفر من فعله
 وقال الشافعي في الحمد يدانه لا يابس في حق غير المحرم وفي القدم

المختار انه مكره ونقل البيهقي ان ثمانية من الصحابة كانوا يحفون
 شواربهم فالاول شد والثاني تخفف **وجه** الامر الى مرتين
 الميزان ووجهها ظاهر **ومن ذلك** قول ان نفى الاملا
 واحد انه يجوز تغليظ اطفاره مع قول ابي حنيفة ومالك والشافعي
 في القديم انه لا يجوز فالاول تخفف والثاني شد **وجه** الاول
 ان ذلك من جهة النظافة المأمورة بها العبد مادام في الدنيا مع كونه
 لا يملك الميت **وجه** الثاني ان في ذلك نصرا في تدبير الميت
 لم يصرح الشارع فيه بما ينكره فمعه ما على فعله **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة واحد في احدي روايتيه انه يبلى على الشهيد مع قول
 مالك والشافعي انه لا يبلى عليه لاستغنايه عن شاقه فالاول شد
 في الصلاة على الشهيد والشافعي تخفف فيها **وجه** الاول انه
 لا يستغنى احد عن زيادة اجره ليل صلاة الصلابة على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وعلى الاطفال في عصره صلى الله عليه وسلم وتبعه الى عصرنا هذا
 وليل تشجيع الناس على الجهاد وترك الصلاة على الشهيد وتقول
 احد من كثر لا اجاهد حتى اقتل شهيدا او يفضر استغناي ذنوبي
 واستغنى عن شاقه يشفع لي **وقد ثبت** عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه صلى على الشهيد اشارة وترك الصلاة عليهم اخري وهو
 محمول على حالين فكان اذا راي عذب بعض الناس فتورأى الجهاد
 او جنباً عنه ترك الصلاة على الشهيد احسبهم على الجهاد والاول
 راي عذب الناس اقداما صلى عليهم ليرى ذلك المعنى الذي ترك
 الصلاة عليهم لاجله **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان من
 رفضه دابة وهو في قتال المشركين او نزدي من نفسه او
 احابه سلاصه مات في المعركة انه يبلى ويبلى عليه مع قول الشافعي
 انه لا يبلى ولا يبلى عليه فالاول شد وبعدم حصول الشهادة
 والثاني تخفف في حصوله **وجه** الامر الى مرتين الميزان

وجه الاول ان الشهيد عرفنا هو من قتله كافرا لما شدة آذ السب
 بخلاف من رفضه دابة مثلاً **وجه** الثاني قيام فعل الدابة
 والادام مقام فعل الكافر من حيث انها الة تقتل بها في المعركة
 بعد ان بايع الله تعالى على القتل في سبيل اي طريقه دابة لا يضره
 عن ذلك صارن وايرده عنه السيوف والمثاقف **وهنا**
 اسرار يعرفها اهل الله تعالى لا ينظر في كتاب **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة انه يستحب ان يكون في كل عسكة ستين من المسلمين
 مع قول مالك والشافعي ان المستحب ان يكون في واحدة من العسك
 سد فقط فالاول شد والثاني تخفف **وجه** الامر الى مرتين
 الميزان **وجه** استمال السد ظاهر من حيث الاستغانة
 به على ازالة الوسوسة بالحكمة الباطنة فلا تذكرا لا تافهة لمن
 يعرف معنى نفى ان راع عن قطع شجرة **ومن ذلك** قول مالك
 والشافعي واحد ان المستحب ان يكون الرطب في ثلاثة اوثاق
 بغير وهي لنايف كلها مع قول ابي حنيفة ان المستحب ان يزار
 وردا وما المرأة فالمستحب تكفيتها في خمسة اوثاق فيص
 ومنه ولنايف ومقنعة والخامسة تشد فحذوها عند الشافعي
 واحد وقال ابو حنيفة هذا هو الافضل وان اقتصر على ثلاثة
 اوثاق فيكون الحمار فوق القميص تحت اللبابة وقال مالك
 ليس لاكفن حد واما الواجب من الميت **وجه** هذه
 الاقوال ظاهرة من حيث العبودية واما على وجهها من حيث
 الحكمة الباطنة فلا تذكرا لا تافهة **ومن ذلك** قول ان نفى
 واحد بكونه تكفين المرأة في العصفرة والمنع من الحجر مع قول
 ابي حنيفة ان ذلك غير مكره فالاول شد والثاني تخفف
وجه الاول ان ليس ما ذكرها انما كان غير مكره في الحياة
 لما فيه من الزينة الداعية الى الاستمتاع وقد زال هذا المعنى الموت

وجه الثاني اطلاق الشارع اباية ذلك للمرأة من غير نص
بالكراهة فتشمل جها ونفقا واحاديث من ليس الحرير
في الدنيا لم يلبس في الاخرة فهو مؤول **وجه** الامر الى مرتبة
الميراث **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعية ان المرأة ان
كان لها مال فالكن في مالها وان لم يكن لها مال فتأهل مالك
هو على زوجها وقال محمد بن الحسن هو في بيت المال ككلوا عسر
الزوج فانه في بيت المال بالاتفاق وقال احمد لا يجب على الزوج
كنز زوجته تجال وهذا ذهب الكافي ان حمل الكفن اصل التركة
فان لم تكن فليمن عليه نفقته من قريب ربه وزوج وقال
المحققون من اصحابه هو على الزوج بقوله هو المختار **وجه**
هذه الاقوال ظاهري كور في كتب الفقه **ومن ذلك** قول
الايمه ان الصلاة على الميت فرض كفاية مع قول اصبع من اصحاب
مالك انها سنة قال اول من رد ذلك في تحف **وجه** الامر
الى مرتبة الميراث ولا نص في ذلك عن الشارع ربه وخول قول
اصبع من اصحاب مالك في قول الايمه لان السنة في اصطلاح السلف
ما ثبت بالحديث لا بالكتاب وسها واجب وغير واجب بخلاف
اصطلاح المتأخرين فيصح تسمية فرض الكفاية قبا سافلا يكون
بين الايمه واصبع خلاف والله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي انها
لا تكراه في شيء من الاوقات المنهي عن الصلاة فيها مع قول ابي حنيفة
واحدها تكراه فيها مع قول مالك انها تكراه عند طلوع الشمس
وعند غروبها فقط فالاول محقق والثاني مشدود الثالث فيه
تحقيق **وجه** الاول انها شائعة في الميت وطلب الفقرة لا فلا يمنع
منها في وقت من الاوقات مع كونها صلاة ذات سبب صار
عن شهود كون ذلك المصلي قاصدا للصلاة ما يقصده عباد الشمس
فلا يكا ويخطر على قلب سلم الآن **وجه** قول ابي حنيفة اطلاق
الشارع النهي

الشارع النهي عن الصلاة في هذه الاوقات فتشمل صلاة الخبارة
وهذا هو **وجه** قول مالك في طلوع الشمس وغروبها
كأوجهها في قول ابي حنيفة **وجه** عدم قوله بالكراهة
في وقت الاستحوا ان الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت
فصار عليه واجب الحضرة لا يمتنعون من الوقوف بين يدي الله
في ساعة من ليل او نهار بدليل استئناس من كان بحرم مكة من
اوقات النهي **وايضاح** ذلك ان جميع الاوقات التي اذن الحق
تعالى لصلاة ان يقف بين يديه فيها اوقات رحمة ورضى
فان الطلال ساعة تحت اقد لم يظلو لانها فلو قد بان العبد
لم يسجد لله تعالى في تلك الاوقات كان ظله نايبا عنه في السجود
بخلاف وقت الاستحوا لا يبري فيه ما جده تعالى من شاخص
ولا ظل فافهم **وهنا** اسرار يعرفها اصل الله تعالى لا تستطرد
في كتاب **فرض الله** الايمه ما كان ادق وجوه استنباطهم امين
ومن ذلك قول الشافعي واحدهم كراهة الصلاة على الميت
في المسجد مع قول ابي حنيفة ومالك بكراهة ذلك فالاول محقق
والثاني مشدود **وجه** الامر الى مرتبة الميراث **وجه** الاول
ان المسجد حضرة الله تعالى الخاصة والصلاة على الميت شفاعته
ومعلوم ان الشفاعه في عهده في حضرة شهود الحق تعالى اقرب
منها من حضرة الحجاب **وجه** الثاني ان سلك الشفاعه مع
الحجاب اقوي في التوجه الى الله تعالى وان بعد عن مقام الادلال
لما يترك صاحب الحجاب من القبيحة غلبا بخلاف من رفع حجاب
من الادلال فانهم ربما كان لا يبري للعبد من شافعته فيه لكون
ملك الحضرة فسقط نسبته افعال العبد اليه لشهود صاحبه
انه تعالى هو الخالق لا يمال عبادة ولا يجد الشافع لذلك الميت
في شايستحو الشفاعه فيه لاجله وايضا فان صاحب هذا المقام



لا ينادي بسلام من الرقعة في الامام بنفسه وذلك موجب لعدم
 قبول شفاعته في الميت فمن صلى في المسجد فقد نفوس الامام
 بنفسه فاعلم على الميت وعلى نفسه فافهم **ومن ذلك قول الائمة**
 بكبراهة النقي للميت والد اعلم علما فاعلم بكونه فانه لا بأس به
 عند الشافعي والحنيفي وقال مالك هو مندوب اليه ليصل
 العلم بموته الى جماعة المسلمين مع قول احمد انه مكروه وفي رواية لاي
 خيفة ان ذلك لا يكره مالم يخالف الشرع فالاول مخفف والثاني
 مشدد **وجه** القولين ظاهرهما انه ان التواضع اجزئيا
 للميت فلا بأس به وان لم يحضر فهو مكروه كراهة تنزيه او غير ذلك
 بحسب اجتهاد المجتهد **ومن ذلك قول الائمة الثلاثة**
 والشافعي في التبع ان الواو الحق الامامة على الميت من الوالي مع
 قول الشافعي في الجديد الرجاء ان الوالي اولى من الوالي قال ابو خنيفة
 والاولي للموالي اذا لم يحضر الوالي انه يحضر امام الحي فالاول مشدد
 والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الخيران **وجه** الاول
 خوف الفتنة اذا اراد الامام الصلاة ومنه **وجه** الثاني
 ان القعود الاعظم من الصلاة على الميت الدعاء والشفاعة فيه
 ولا خلاف ان الوالي في هذا الزمان استغنى عن الميت من غلبة دولة
 هذا الزمان واجاب صاحب هذا الثاني بان الولاة انما كان
 الناس منذ موثق في صلاة الجنائز على الوالي الخاص لكونهم
 كانوا في الزمان الماضي متخلفين بالشفقة على الناس اكثر من
 انفسهم وقد ذهب هذا الامر من الولاة كراهة مشاهدة **وقد**
 كان الحسن البصري رحمه الله يقول ادركنا الناس وهم يرون
 ان الاحق بالامامة على جماعة من روضه لفرأى **وسمع**
 سيده كعلي الخواص رحمه الله يقول لعلم من قال ان الوالي اولى
 بالامامة على الميت راي ان الحق يقضي ان اكبر بعد من عبده

فالحق

في الدنيا يستحق ان يرد شفاعته واجابة دعائه في حوائد كادع
 لفرعون حين توقف نيل مصر وسالم القبط في طاعته مع
 قدسية قوله لموسى وهارون نقول انه نقول لينا لعله تذكر
 فان ذلك ارساء الى الادب مع فرعون وهذا وان كان طواع
 النيل يسو له الحق في ذلك يدظر الاستدراج فغيبه فانيس لما
 قلناه فافهم **ومن ذلك قول الائمة الثلاثة** انه لو اوصى لرجل
 يصلي عليه لم يكن اولى من الوالي مع قول احمد انه يقدم على كل ولي فالاول
 مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الخيران **وجه**
 الاول ان الوالي استغنى عن الاجنب ولو كان من اعظم الاصل فالان
 ارتباطا بالنسب الحق اقوى والشفقة والحنون تابع لذلك بدليل
 الارت ووجوب الله به على العاقلة **وجه** الثاني ان الصديق
 قد يكون استغنى عليه من وليه واجاب عن الاول بانه شفاعته في
 خير منه فلا يكاد يوجد فيها ما يوجد في الشفاعته في الاجنب من
 ظهور احتياجه الى ذلك فان الانسان لا يكاد يرى قبح ذنوب
 نفسه حتى يتضرع اليه في مغفرتها بخلافه في رتبة ذنوب غيره
 فان الذنوب كلما تجت في العين كلما قبلت الشفاعة فيها اكثر
وسمع سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا تقدموا في الصلاة
 على ميتكم الا اخذت من العلماء والعلماء الذين يعرفون مراتب
 الناس فالارزاق واماكم وتقديم من لا يعصق في الناس الا الخير
 فانه لا يبري للميت وما يشفع له عند الله فيه انتهى **ومن ذلك**
 قوله مالك ان الابن يقدم على الاب والابن اولى من الجد والابن اولى
 من الزوج وان كان اباه مع قول ابي حنيفة انه لا ولاية للزوج
 في الصلاة على زوجته ويكره للابن ان يتقدم على ابيه **وجه**
 قوله مالك ان الابن يقدم على الاب وان الابن لا يتقدم على ابيه
 مصالح امه من ابيه اليها الاستمداه منها في الوجود وفي المال

وايضا فانه اذا برز اعرض عنه من حين التي نطقت في ربح الله
وجه كون الاخر اذ لم يكن المذكور في سيرة الميت وكان ارتباطه
 به من غير واسطة بخلاف الحد ومعلوم ان الموت والشقة ينفقان
 بالبعد **وجه** كون الابن اذ لم يكن الزوج ظاهر لان الزوج بمجرد
 موت زوجته يتوجه قلبه الي تزويج غيرها فيصير معرضا عنها
 بالقلب ولو اظهر المحزون عليه في الطاهر فكانت شفاعته فيها
 خداجا بخلاف الابن ومنه يعرف توجيه قول أبي حنيفة من انه
 لا دلالة للزوج في ذلك **وجه** قول الائمة الاربعة ان الشهادة
 شرط في صحة الصلاة على الجنائز مع قول الشعبي ومحمد بن جرير
 الطبري انها تجوز بغير طهارة قالوا لا ريب في ذلك الثاني مخفف
وجه الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول انها صلاة على كل حال
 وقد نال صلى الله عليه وسلم الاقبيل انه صلاة احدى اذ احدث
 حتى يتوضا **وجه** حديث اخر لا قبيل الله صلاة بغير طهور يشتمل
 صلاة الجنائز وما في معناها كسجدة في السجدة والاشكر **وجه**
 قول الشعبي وابن جرير ان شفاعته في الميت والشفاعة لا شرط فيها
 الطهارة وانما تشبعت فقط كما قالوا في الدعاء ولا ريب في القرآن
 لغير الجنب ونحوه ويصح حمل من قال بان شرط الطهارة على
 حال الاصابه الذين منعقت ابدانهم من المعاصي فلو بهم في
 حجاب عن الله تعالى وكان اشترطا للطهارة بالماء او ما يقوم مقامه
 منعقت ابدانهم فلو بهم حتى يخل احد من حضرة الله وينفع
 في غيره بخلاف الاكابر من الصالحين والعلماء العاملين الذين
 ابدانهم وقلوبهم حية اعظم من حياة الاصاغر بعد استغفارهم
 الماصلا فانهم لا يحتاجون الى طهارة منعقت ابدانهم ونجس قلوبهم
 حتى ينفعوا في غيرهم ويصح تقليل حال الاكابر بحال الاصاغر
 فيسأح الاصاغر بعد اشترطا الطهارة لمناجاة الله دون الاكابر

فان قلت

فان قلت لم وقع خلاف في اشترطا الطهارة لصلاة الجنائز
 دون غيرها من النوافل فضلا عن الفرائض **الجواب**
 انما وقع الخلاف فيها لعدم الركوع والسجود فيها للذين هما
 محل للقرب العاديين من حضرة الله عز وجل وكان الواقف
 يستغفر للميت في صلاة الجنائز في محل البعد من حضرة الله
 تعالى الخاصة بالركوع والسجود وما شرعت الطهارة لاصالة
 الا تعظم الحضرة القرب فانهم **ومن ذلك** قول ان افعي
 رابي يوسف ومحمد بن الحسن ان الشقة ان يغف الامام
 عند راس الرجل ومحنة المرأة مع قول أبي حنيفة ومالك انه
 يغف عند صدر الرجل ومحنة المرأة **وجه** الاول ان الراس
 اشرف ما في الرجل كما انه عند قدم اخرين اشرف ما فيه القلب
 الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع **وجه**
 سيد علي الخواصر رحمه الله يقول من خصص الوقت
 بمحنة المرأة طلب لشرع عورتها الظاهرة فتدفع للناس
 باب كشف سورتها الباطنة فيترك كل من وصل بوقوفه عند
 محنتها صورة محنتها فكانه يراها بقلبه انتهى **ومن ذلك**
 قول الائمة الاربعة بان تكبيرات الصلاة على الجنائز اربع
 مع قول محمد بن سيرين انها ثلاث ومع قول حذيفة البجلي
 انها خمسة وكان ابن مسعود يقول كبر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على الجنائز تسعا وسبعين كما دار بها فكبروا
 ما كبروا ما كان زاد على اربع لم تبطل صلاته انتهى وقال
 ان نعمان كان خلف الامم فزاد على الاربع لم يتابع على الزيادة
 وقال احمد بن حنبل في سبع فالاول مخفف والثاني اخف
 والثالث فيه تشديد والرابع فيه تشديد من رجه
 وتخفيف من رجه **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**

الاول الاابع وجعل كل تكبيرة بثابة ركعة من الرأعية **وجه**
الثاني جعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الثلاثية **وجه** من قال
الله حسنا وسبح النياس على تكبير صالة العبد **وجه** من قال الله
سبح تتدبر التاعلى السبحان ذلك عدد الافلاك العلوية كانت
يقول الله اكبر من جميع ما يكره به اهل هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك
سنة متافاة صفة الوت لصفات الحق تعالى فانهم به زيادة التكبير
لزيادة بعض صفة ذلك الميت عن صفات البارى جل وعلا فانهم
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات
حد ومثليته الا في التكبير الاول فقط مع قول الشافعي انه يرفع
في جميع التكبيرات فالاول مخفف وهو خاص بالاكثر الذين يعرفون
عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة بارك تكبيرة فلا يخرجون منها
حتى يعرفوا من الصلاة والثاني مد وهو خاص بالاصاغر الذين
لا يعرفون عظمة الله تلك المعرفة واليكاد احد من يدخل حضرة
الله تعالى بالاول تكبيرة بل يخرج روجه من حضرة الله المرة بعد
المرة ثم قد حل فهو يرفع يديه عند كل دخول لانه قدوم جديد على
حضرة الله عز وجل فانهم **ومن ذلك** قول الشافعي والاهل ان قراءة
الفاتحة بعد التكبير الاول في فرض مع قول ابي حنيفة ومالك
انه لا يقرأ فيها شي من القرآن فالاول مد والثاني مخفف **وجه**
الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان القرآن مشتق من القرآن
وهو الجمع فهو يترا تفاعلا لجمع روجه ذلك الميت على حضرة ربه
الحضور الخاص على روجه الاكرام والتسبيح بمشاهدة **وجه** الثاني
ان الميت اذا خرجت روحه لكي ربه يحصل له روجه الجمعية بحضرة ربه
فلا يحتاج الى قراءة قرآن ليجمع بخلاف الدعاء الميت لا يستغني احد
عنه لاحياء ولا ميتا فانهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه
يسلم من صلاة الجنائز تكبيرة مع قول احمد وهو المشهور

عند

عند ذلك انه يسلم واحدة من يمينه فقط فالاول مد والثاني
مخفف **وجه** الاول التناول بحصول الامان للميت من المصوتين
وجه الثاني التناول بحصول الامان من جهة يمينه فقط
وذلك إشارة الى انه ليس لنا معرفة الانبعاث من جهة دون سوية
فكان الجانب الايسر هو صورة سريرة تركنا اعطاه الامان
من حقيقة الجهلنا به وتسلط الله تعالى في عبده وهو خاص بهل الادب
فانهم لا يحجرون على الله تعالى بخلاف الاصاغر فلكل امام مشهد
فانهم **ومن ذلك** قول الاطام الشافعي ان من فاتته بعض الصلاة
مع الامام ينتخب الصلاة ولا ينظر تكبيرة الامام ليكبر معه وهو
احد روايتي مالك مع قول ابي حنيفة واحدا انه ينتظر تكبيرة
الامام ليكبر معه وهو اصري روايتي مالك فالاول مخفف والثاني
مد وادنيه تشديد **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
الاول المبادرة الى مصالحة الميت بالتساة او الدعاء والصلاة على
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو الواسطة بيننا وبين الله
في قبول شفاعتنا في ذلك الميت **وجه** قول الشافعي ايضا
التساي على امر الاموم بموافقة امامه في صلاة الجماعة في اي جزء
ادركه نعو وان لم يحسب له **وجه** من يقول انه ينتظر تكبيرة
كوفها شائعة والامام هو الشافع حقيقته الامومون كالمؤمنين
على دعائه فكان من الادب انتظار تكبيرة لان كل ما موم محسوب
في دائرة امامه لا يعرف من امور الحق تعالى الا ما جاءه على امامه
كما يعرف ذلك اصحاب الكشف **ومن ذلك** قول احمد ان من
فاتته الصلاة على الميت يصلي على قبره الى شهر وهو مذهب جماعة
من الكوفة مع قول بعضهم انه يصلي عليه ولم يبل الميت
وقيل انه فالاول مخفف والثاني مد ومخفف ولم يرد لنا في ذلك
نص فكان كالدعاء مات من اخواننا فندعوا له فادعائي الدنيا

والاصح من مذهب الشافعي تخصيص الصلاة على القبرين كان من اجل
منه وقت الموت وشرط الوضوء ومالك في صحة الصلاة
على القبرين يكون قد دفن قبل ان يعلى عليه ولكل من هذه الاقوال
وجه ومن ذلك قول الشافعي رحمه الله الصلاة على الغائب
مع قول ابي حنيفة ومالك بعدم صحتها فالاول مخفف والثاني
مرد **وجه** الامر الى عريتي الميزان **وجه** الاول الاتباع في صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني يقول ذلك خصيصا
لنجاشي فلا يناس عليه على انه ما غاب عند أهل الكشف بل جميع
من في الوجوه حاضر فروية البصر لا كابر وروية البصر لا كابر
ودليل الا كابر حيث زويت في الارض فرايت مشارفها وضايفها
وكل من كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون لمواضع
الم يرد نص بخلافه **وهنا** اسرار يعرف بها فعل الله تعالى لا ينظر
في كتاب **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة انه لا يكره الدفن ليلا
مع قول الحسن بكراهته فالاول مخفف خاص بالا صاع والثاني مرد
خاص بالا كابر من اجل الادب فان الليل مظلمة ارضا الملاك المستر
بينه وبين الناس ودفن الميت بمشاة اذ خاله حضرة سر الملاك
بخلاف النصارى وانه موضوع للحكم بين العباد وان كان الحق تعالى
لا يبع له عجاب لكن الترع قد تزع العرف في اماكن كثيرة كسعة صحة
الصلاة عاريا مع وجهها في عورة وان كان الحق تعالى لا يبع
ان يحبس شيئا فيهم **ومن هنا** ذكره بعض السلف الطوائف بالكعبة
ليلا وان كان النحر ورد لا تمنعوا الصلاة طواف الكعبة
من قبل او نها فليس من يعلى ان لا يعلى فانهم **ومن ذلك** قول الشافعي
واحد اذ ارجع عضو ميتة غسل وعلى عليه مع قول ابي حنيفة ومالك
انه لا يصلى عليه الا ان وجد اكثر الميت فالاول مخفف والثاني
مرد **وجه** الاول ان الصلاة حقيقة انما هي على الروح والروح

لا فرق

لا فرق بين تغلقها بالعضو الذي وجدناه ولا بين سائر الجسمة
وجه الثاني ان الحكم يكون في ذلك الاغلب لانه الذي يطلق
عليه انه انسان كالروح ووجدنا انسانا مقطوع الرجلين مثلا او وجدناه
كله الاركة والمجمل فان كان الصلاة حقيقة انما هي على الروح
والصلاة تلحق جميع اجزا البدن المنتزعة ولو في الف مكان يحصل
لجميعه الفقة والمساخمة وتكفير السيئات ورفع الدرجات
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انما يصلى على قاتل نفسه
مع قول مالك واحمد من قتل نفسه او قتل في عرقان الامام
لا يصلى عليه ومع قول احمد لا يصلى الا على القاتل ولا على قاتل نفسه
ومع قول الرهري لا يصلى على من قتل في ربح او قصاص وكوعمر بن
عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال الاوزاعي لا يصلى عليه
ومن قتل دابة انه لا يصلى على ولد الزنا وعن الحسن انه لا يصلى على النفسا
فالاول مخفف في جوار الصلاة على من ذكر وما بعده **مرد وجه**
الاول العمل بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله
اي ولو قتل النفس او قتل في الزنا او القصاص او كان حيا لا في
الغيبه او دنسا او كان ولد زنا **وجه** الثاني ان الصلاة تطهير
وهي لا تطهر من عليه حق لا من قبل الحق بل طهية عليه الى يوم القيامة
وجه عدم الصلاة على النفسا انما شهيدة **ومن ذلك** قول
مالك وهو الاصح من مذهب الشافعي ان الميت اذا استشهد لا يغسل
ولا يصلى عليه مع قول ابي حنيفة انه يغسل ويصلى عليه ومع قول احمد
انه يغسل ولا يصلى عليه فالاول مخفف بترك الغسل والصلاة
والثاني مرد وفيها والثالث فيه مخفف **وجه** الاول شجع
الناس للقتال ببيان ان الشهادة تطهر الشهيد حسا ومعنى
وجه الثاني ان احدا لا يستغنى من زيادة فضل ربه عليه
بالدعائه بالمعزة والرحمة ولا من تطهير جسده بالماء ليزيده الدعاء

درجات والمنايا **وجه** قول احمد ان الجنابة نوع اخر خلاف
حدث الموت فيحتاج الى الغسل وان كان الشهير حيا عند ربه
يرزق كما صرح به القرآن فالغسل يزيد به وصاة وحسنا فانفع
ومن ذلك قول مالك والثوري في ارجح قوله ان القتول من اهل
العدل في قتال البغاة غير شهيد يغسل ويصلى عليه مع قول
ابي حنيفة انه لا يغسل ولا يصلى عليه ويكن احد ربا تيان فالاول
مرد والثاني مخفف الثالث فيه تخفيف **ارجع** الامر الى
مرئتي الميزان **وجه** الاول ان البغاة من المسلمين على كل حال والاثمة
لا تكون الا من قتل الكفار الذين هم اعداء الدين حقيقة **وجه**
قوله ابي حنيفة انه قتال البغاة من اهل الله على كل حال وان ترك الامر
عن بغاة اهل الدين في الدرع جنيبا مع ان كلاما من القتولين يباع
نفسه ببغاة كد بيه **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة ان من اهل
البغاة في حال الحرب يغسل ويصلى عليه مع قول ابي حنيفة لا فالاول
مرد ومن جهة الصلاة والغسل والثاني مخفف من جهة عدم الصلاة
والغسل **ارجع** الامر الى مرئتي الميزان **وجه** الاول انه مسلم
على كل حال **وجه** الثاني انه كالحارب لم ينه الله فلا يصلى عليه
بل ولا تنفذ الصلاة عليه ولا الغسل الا ان يتوب **ومن ذلك**
قول الايمة الثلاثة ان من قتل ظالما في غير حرب يغسل ويصلى عليه
مع قول ابي حنيفة انه ان قتل بغيره لم يغسل وان قتل بمقتل
غسل وصلى عليه فالاول مرد والثاني فيه تخفيف **وجه**
الاول انه غير شهيد في احكام الدنيا وان كان له ثواب الشهيد
في الآخرة **وجه** احد الشقين في قول ابي حنيفة في ان من
قتل بغيره لا يغسل ان الحديدة تخرج منه الدم فتخرج منه
الحبث الواقع في رده على المجاورة للحد ثلاث من قتل بمقتل
فان الحبث باق في الدم لم يخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه

ومن ذلك

ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان المشي امام الجنابة افضل
مع قول الثوري ان المراكب يكون وراها حيث يشاء وكره
الخنق للمسلمين يدي المودين وقال الشافعي هو افضل
من التريبع ودليل ذلك ما بلغ كل واحد عن الشارع واصحابه
ومن ذلك قول الايمة الثلاثة ان من مات بالبحر ولم يكن شربة
ساحل جعل بين لوجين والقي في البحر ان كان في الساحل مسلمون
وان كان فيه كفار نقل والقي في البحر لجعل بقراره ومع قول
احمد يشغل ويرعى في البحر بكل حال اذا انقذ دفنه فالاول
مرد والثاني مخفف **ارجع** الامر الى مرئتي الميزان
وجه الاول الاحتياط لحرمة المسلم من عابده احد في الساحل
من المسلمين فدفنه في الارض لانه هو الدفن الحقيقي الذي
تبرأ به الذمة ويكون المسلمون الذين يجدون ذلك الميت
كالماتئين من الذين حضروا موته في الدفن بخلاف ما لو كان
في الساحل كفارا فانه يشغل لينزل قرار البحر لئلا ينتهك حرمة
الكفار **وجه** الثاني ان المقصود الاغتراف من الدفن الوفا
بحق الميت واكرام جسمه بعد الموت بتفسيه عن العيون
وعدم تأذي الناس برأيته ونقصه للواقع في سببه اذا
شوا من ربحه **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة ان راس
الميت موضوع عند رجل القبر ثم يسال الميت سالا الى القبر
مع قول ابي حنيفة ان الجنابة توضع على عافة القبر مما
يلي القبلة ثم ينزل على القبر معتصما فالاول مخفف على من
ينزل الميت القبر مسطرا عليه في نزوله والثاني مرد في
نزوله الى الحد لكون الجنابة المعتصمة اكثر علام من جعلها
عند رجل القبر **ارجع** الامر الى مرئتي الميزان ودليل
القولين ما بلغ كل واحد من الدليل **ومن ذلك** قول الايمة

الثلاثة

٢٢٠

ان التسليم للقبور اولى لان التسليم قد صار من شعائر الروافض
مع قول الشافعي في اربع القولين ان التسليم اولى فالاول
مصدق بالتسليم من حيث انه عمل زائد على التسليم والثاني
محقق **وجه** الاول التناول بعلم الدنيا عند الله تعالى
وجه الثاني عدم الحج على الله تعالى في شيء يفعل مع ذلك الميت
فنتسليمه وقوفه على موقف السوا من غير ترجيح حتى يفعل
الحق تعالى فيه ما يشاء من رفعه ورجعه وما خذته انتهى **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة بعدم كراهة المشي بالنعال بين القبور
مع قول احمد بكراهة فالاول محقق والثاني مصدق **وجه** الامر
الذي مر في الميزان **وجه** الاول عدم ورود نص صريح بالنهي
عن ذلك **وجه** الكراهة ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم
لمن رآه يمشي بين القبور فليقلع نعليه انتهى فانه محتمل
ان يكون امره بخلعها احتراماً للموتى من حيث ان الميت يدرك
احترام الناس له اذا استوا على قبره بالنقل وان لم يلحق جسمه
بذلك **وجه** من لم يكره ذلك مراعاة حق الحي وتقدمه
على حق الميت من حيث ان الحي يحتاج رت رجلاه بحجارة
الارض مثلاً ويحتمل ان يكون الامر بخلع النعلين لكونها كانتا
لباس اهل الاعمال كما يقتضيه سياق الحديث من انها كانتا
سنتين ان ليس عليهما شعر والله اعلم **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة ان التقزية سنة قبل الدفن لا بعده وبه قال
المؤرخ مع قول الشافعي واحداً منها سن قبله وبعده الى ثلاثة
ايام فالاول محقق والثاني مصدق من حيث التقزية بعد الدفن
ومحقق من حيث استداها ثلاثة ايام **وجه** الامر الى
مرقتي الميزان **وجه** الاول ان عدة الحزن انها تكون
قبل الدفن فيعزى ويذم في التحفيف الحزن **وجه** الثاني

عن

استمرار

استمرار الحزن غالباً بعد الدفن الى ثلاثة ايام وقد يكون الشخص
مستغلاً بما مر مع وقوع فيه فليست تقزية الا اخر الثلاثة
ايام فلولاً استدا وقت التقزية بعد الدفن ليعلم ما وقع بين
المعزى والعزى عداوة اذا لم يتدارك التقزية بعد الدفن
ويصح كل كلام ابي حنيفة على حال الاكابر الذين لا يجزئون على
موات اهل ولا مال كل ذلك الحزن وحمل كلام الائمة على حال غالب
الناس من الحزن على الميت **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
واحمد بكراهة الجلوس للتقزية مع قول ابي حنيفة بعدم الكراهة
فالاول مصدق والثاني محقق **وجه** الاول انه يشق على الفقيرين
بتكليفهم المشي اليه اذا سمعوا انه جلس للتقزية **وجه**
الثاني انه خفف على العزيزين بالجلوس لهم بخلاف ما اذا لم يجلس
منه ما جاز يعزونه فيحتاج احد من الحي اخر بعد لاسما من وراءه
سفلهم دأب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان القبر لا ينبغي
ولا يحصر مع قول ابي حنيفة يجوز ذلك فالاول مصدق
والثاني محقق **وجه** الاول غلبة التسليم به عن رجل بالقباه
في القبر بين يدي الله عز وجل من غير حائل فترق ما يمنع عنه
شي من الآفات وهو خاص بالاصغر **وجه** الثاني الاخذ
بالاحتياط والتناول بتوقف الامر على مسيبتها من باب
اعتقاد توكل فهو خاص بالاكابر **وقد** قال العارفون ان
سكنى الدور التقذية اولى من الدور الحويذة من حيث ان
السكان في الدار الشهرة يكون الغالب عليه التوكل على الله
محضاً بخلاف الساكن في الدار الحويذة الحكمة السافاة
تدبير الطالب عليه الاعتماد على الدار من حيث احكامها لا على
الله فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة باستحباب التزاة
للقرآن عند القبر مع قول ابي حنيفة بكراهتها فالاول محقق

والثاني **مدد** **وجه** الاول ان التزاة عند القبر سبب لآزال
الرحمة على الميت **وجه** الثاني ان في ذلك امتنانا للقران
تظير ما ورد من النهي عن الصلاة في المقبرة والخلاف في وصول
ثواب القران للميت او عدم وصوله مشهور ولكل منهما وجه
ومذهب اهل السنة ان الانسان ان يحمل ثواب علمه لغيره
وبه قال احمد بن حنبل وامام حنكة الدعا للميت بعد الدفن بالتثبيت
فهو ثمر الصلاة عليه والى حاله في الصلاة اذ الشافعيون حكمهم
حكم العسكري اذا وقف بباب الملك ليشفع بهن اذ ذب والوقوف
على القبر بعد الدفن هو القصد الاعظم لا سيما عند سوال
مبتكر فكيف وجهين يذهل من رويتهما فلا يقال ان الصلاة
تفنى عن الاله عالم بعد الدفن انتهى والحمد لله رب العالمين
كتاب الزكاة اجمع العلماء على انها
احد اركان الاسلام وعلى وجوبها في اربعة اصناف الحراش وخمس
الاعان وعروض التجارة والمكيل والدخر من الثمار والزرورع
بصنات مقصودة واجموا على وجوب الزكاة على الحر المسلم البالغ
العاقل واجموا على ان الحول شرط في وجوب الزكاة اما حكمي عن
ابن مسعود وابن عباس بن قولهما بوجوبها من حين الملك
ثم اذا حال الحول وجب وكان ابن مسعود اذا اخذ عطاه زكاة
في الحال واجموا على ان اخراج الزكاة لا يبيح الابنية الزكاة بخلاف
من اخذت منه قهرا او يقره على انه ليس في المال سوى الزكاة
وقال ياهود والسعي اذا اخذوا تزرع وجب عليه ان يلقى
شيل من السبل للسالكين وكذلك اذا اخذوا الخن يجب ان يلقى
شيئا للفقراء من الثمار **هذا** ما وجدته من سبل الاجماع
والاشاق **واما** ما اختلفوا فيه **من** **ذلك** قول ابي حنيفة
يجب على المكاتب العشر في زرعها لا غيرها مع قول مالك وانما

لا يجب

لا يجب عليه زكاة ومع قول ابي ثور يجب عليه الزكاة مطلقا
فالاول **مدد** والثاني فيه تخفيف والثالث **مدد** **فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان المكاتب لا يطلب
الخروج من عبودية سيده استحق التشديد عليه في وجوب
اخراج العشر من زرعها كالمقربة له وان كان هو في الرق باق
عليه **وجه** الثاني نقص طهره الشرعي فتصدق الحق
تعالى عليه بعد رجوع الزكاة عليه توسعة عليه ليصرف ذلك
في رتبة من روى العبيد الى الرق الخالص الذي هو رقا لله
العالى العظيم فانه هو الاله الحقيقي وذلك غير على قتال الحق تعالى
ان يشاركه احد من العبيد في شئ من الملك **وجه** الثالث
التشديد العظم عليه بما هو عليه من الكبر ولو كان من اهل التواضع
له لرضى بان يكون عبد العبيد اسه تعالى تواضعا له عز وجل
فلذلك اوجب الله عليه الزكاة زيادة على مال الكتابة تفلطا
عليه فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يسقط عن المرتد
ما وجب عليه من الزكاة طال اسلامه مع قوله ابر حنيفة انها
تسقط فالاول **مدد** والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **وجه** الاول تغلقها بما له حين التزامه الاكظم الشرعية
فلا ضرورة من اصل الدين فكما حبط الاصل كذلك حبطت
مزدوره فان عاد الى الاسلام بني على كل مقتضاه فيصح دخول ما وجب
عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى ان ينتهوا فيفترلهم ما قد
سلف فكان وجوبها عليه من باب التخليط **وجه** الثاني
ايضا طهرة الروح والمال اوجبها الله تعالى في مال عبده المؤمن
محبة فيه وسقطة عليه وعلى ماله ان يذخرها فثبت زكاة
الايق بالمرتد عدم ايجابها عليه اعراضا من ان رجع عنه
وعضا عليه فانه اسو حلالا من الكافر الاصل لزومه الاسلام

٢٢٢

وايضاً ان الزكاة تامة الاصل **ومن ذلك** قول الامعة البداه
ان الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ويجزئها الولي من مالهما
وبه قال جماعة من الصحابة مع قول ابي حنيفة لا زكاة في مالهما
ويجب العشر في زرعها ومع قول الاوزاعي والثوري يجوز
الزكاة في المال لان لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويسبق المجنون
فالاول والثالث مستدوران الثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى
مرئتي الميزان **وجه** الاول والثالث الاخذ بالاحتياط
والعمل بقاعدة ان كل من وجب عليه شيء وعجز عن مباشرته
جاز الاستيناب به فيه باذنه او باذن الحاكم **وجه** الثاني
عدم توجه الخطاب الي الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان
تأخير اخرجها عند الاوزاعي والثوري الي البائع اذ لا اناق
اولي اخرجها بطيب نفس بخلاف العشر في الزرع لساحة النفس
به غالباً **ومن ذلك** قول ابي حنيفة في الجذارة لو ملك رصا بائناً
باعه في مائتا الحول او بدله ولو بقي حنسة انقطع الحول مع قول
ابي حنيفة انه لا ينقطع بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع
في الماشية ومع قول مالك انه ان باءل بحنسة لم ينقطع والا
فروايتان فالاول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة والثاني
فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه والثالث مفصل
فرجع الامر الى مرئتي الميزان **وجه** الاول ان من باءل
ارباع لم يصدق عليه انه طالع على نصاب الحول فلا زكاة
وجه قول ابي حنيفة ان من باءل بذهب او فضة وكان له
يبادل لانه نقد نافع على كل حال بخلاف الماشية **وجه**
قول مالك يصدق مما وردناه فليتأمل **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة وانما في انه ان تلف بعض النصاب او تلفه قبل علم الحول
انقطع الحول مع قول مالك واحمد انه ان تصد بثلثه الفزار من الزكاة

لم ينقطع الحول

لم ينقطع الحول يجب اخرجها عند ثبوتها في الحول فالاول مخفف
من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد في
احد شقي التفصيل **فرجع** الامر الى مرئتي الميزان **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة في الجذارة والراجح واحمد في ابي حنيفة ان المال
المغصوب والضال والمجذوذ اذا عاود زكى عن الماضي مع قول
ابي حنيفة وصاحبيه والثاني في القديم انه يستأنف الحول من
عوده ولا زكاة فيما مضى وهو احد رأيي الرايتين من احمد ومع
قول مالك ان عليه اذا عاود زكاة حوله واحداً لاول مستد
والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرئتي
الميزان ولكل من ذهب وجه انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
اظهر الروايات ان الدين المستغرق النصاب اول بعضه
لا يمنع وجوب الزكاة مع قول ابي حنيفة وهو القول القديم **فرجع** الامر الى
انه يمنع فالاول مستدوران الثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرئتي
الميزان **وجه** هذه الاقوال كلها ظاهرة **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ان الزكاة تجب في عين المال لا في الذمة مع قول
ابي حنيفة انها تتعلق بالعين كعلق الماشية بالرقبة ولا
يزول ملكه عن شيء من المال الا بالانفع الى المستحق وهو
احد رأيي الرايتين من احمد في الاموال الظاهرة ومع قول مالك
انها تتعلق بالذمة ويكون خيراً من المال مرتفعاً بها وله ان يودي
الزكاة من غيرها فالاول مستدوران حيث وجبها في عين
المال والثاني فيه تخفيف من حيث عدم تعلّقها بالعين
وتشديد من حيث تعلّقها بالذمة بما سب عليها يوم القيامة
وكذلك الثالث فيه التشديد من جهة كون حنسة
مرتفعاً حتى يودي بها **فرجع** الامر الى مرئتي الميزان
وجه هذه الاقوال كلها ظاهرة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة

ومالك والثاني انه لا يجوز تقديم النية على الاخراج مع قول احمد
انه يستحب متارئة النية للاخراج فان تقدمت نية ان يسير
جاء وان طال لم يجز كالطهارة والصلاة والحج وفي رواية عن
ابي حنيفة انه لا بد من استاذنة الادارة لغير بقدر الواجب
فالاول مسترد وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **وروجه** الاول قوله صلى الله عليه وسلم
انما الاعمال بالنيات فكلف العبد بوجود النية في سائر العمل
فلا يكفى في جزء منه ولو كثر ذلك الجرد بذلك عرف توجيه
الرواية عن ابي حنيفة **وروجه** جواز تقدمها بنية ان يسير
ان ما تارب النبي اعطى حكمه **وايضاح** ذلك ان النية هي
الاخلاص فمتى لم يتاثر النية العمل لم يحصل الاخلاص واذا لم
يحصل الاخلاص فلا تقبل منه الزكاة **ومن ذلك** قول مالك
والثاني ان من وجبت عليه زكاة وقدر على اخراجها لم يجز له
تاخيرها فان اخبر ضمن ولا تسقط عنه بتلف المال **فرجع** قول
ابي حنيفة تسقط بتلفه ولا تقصر بضمه عليه ومع قول احمد
ان امكان الاداء ليس بشرط لا في الوجوب ولا في الفعل
فاذا تلف المال بعد الكول استتبت الزكاة في ذمته سواء امكنه
الاداء ام لا فالاول مسترد والثاني مخفف والثاني من الاول
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وروجه** هذه الاقوال طاهر
ومن ذلك قول الامامة السلام ان من وجبت عليه زكاة ومات
قبل ادائها اخذت من تركته مع قول ابي حنيفة انها تسقط
بالموت فالاول مسترد والثاني مخفف **وروجه** الاول المشارة
الى براءة ذمة الميت كمال اخراجه زكاة التي ترتبت في ذمته
وروجه الثاني تقديم الورثة لذلك المال على الفقراء الا ان
يثاوا اخراجها وهم ممن يعتبر اذنه لكونه الصواب للميت

وارفعهم قهري

وارفعهم قهري بخلاف الفقهاء ويصح حمل الاول على حال الميت
المتورع اذ كان ورثته كذلك كحمل الثاني على ما اذا اخلناه
بالصدق من ذلك واسه اعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
والثاني ان من تصد الفارس الزكاة فهو بمن ماله شيئا
او باعته ثم اشترى قبل الحول سقطت عنه الزكاة وان كان
سبياء عما يصاحبه قول مالك ولحد لا سقط فالاول مخفف
والثاني مسترد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وروجه** الاول
حمله على تغيير نيته النادرة بعد ذلك قبل ازالة العين
وروجه الثاني حمل على استصحابها بخادعة لله عز وجل **ومن ذلك**
قول الامامة السلام ان تعميل الزكاة جائز قبل الحول
اذا رجع النصاب مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول
مخفف والثاني مسترد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وروجه الثاني جعل تقدم الزكاة كتقدم الصلاة وانما هو الحول
كدخول الوقت **وروجه** الاول انه فعل خير واعتبار كمال الحول
انما جعل توسعة لصاحب المال فاذا اختار اخراجها قبل كمال الحول
فلا يمنع بخلاف تقدم الصلاة عن وقتها لا يجوز لا بشرط الوقت
في صحها كما هو مقرر في كتب الفقه وكونها لا يتقدم الي
الفقراء منعها بخلاف الزكاة انتهى **باب**
زكاة الحيوان اجمعوا على ان وجوب الزكاة في النعم
وهو الابل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار
الملك وكال الحول وكون الالك حراما مسلما واجمعوا على ان
النصاب الاول في الابل خمس وبنه سائة وفي غنم سائتان
وفي حمير عشرة ابلات سياه وفي الفرس اربعة سياه فاذا
بلغت حميرا وعشرين سياه بنت مخاض فاذا بلغت سنا
وثلاثين سياه بنت لبون فاذا بلغت سنا واربعين سياه بنت

٢٢٢

فأذا بلغت إحدى وستين إلى آخر ما صرح به الأحاديث الصحيحة
 وجب أخراجه ما وجب ملاحظاته في سببها بين العلماء واجمعوا
 على أن الخاني والعراب والنكور والانات في ذلك سواء اتفقوا
 على أنه لا شيء فيما دون الثلاثين من التبرع عن ابن المسيب
 أنه يجب في كل خمس من البقر شاة إلى الثلاثين كما في الأبل
 وكذلك اتفقوا على أن النصاب الأول في البقر ثلاثون وفيها
 تبع فاذ بلغت أربعين ففيها خمسة واجمعوا على أن نصاب
 الغنم أربعون وفيها شاة ثم لا شيء فيما زاد حتى يبلغ مائة
 فأحد وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه
 إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة
 والضأن والعز سوا واتفقوا على أن الحمل إذا كانت حعدة
 للتجارة ففي قيمتها الزكاة إذا بلغت نصابا وذلك اتفقوا على
 وجوب الزكاة في البغال والحمير إذا كانت حعدة للتجارة **هذا**
 ما وجدته من سبيل الإجماع والانتفاء **وأما ما اختلفوا فيه**
فمن ذلك قول أبي حنيفة والثافعي إذا كان عنده خمس من البقر
 فأخرج واحدة منها أنها تجزئ مع قول مالك وأحمد أنها لا تجزئ
 وإذا بلغت أبله خمساً وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض
 ولا ابن لبون فقال مالك يلزمه مع قول الثافعي وأحمد أنه يجزئ
 بين شرا واحدة منها وقال أبو حنيفة تلزمه بنت مخاض
 أو قيمتها قال علي في هذه الأقوال ما بين مندد ومخفف ولكن
 لا يخفى أنه وقف على عدم ما ورد أو لم يكن يخرج غير ما ورد من
 الحيوان أو القيمة ولو كان الحيوان المخرج أغلى قيمة ما قاله
 الثافعي فطهر ما قاله العلماء زاد في التسليم عقب الصلوات
 على العدد الوارد **فراجع** الأمر إلى سبب الميزان **ومن ذلك**
 قول أبي حنيفة ومالك أنها إذا امتلأ نصابا واحدا وظلها لم يجب

الزكاة

الزكاة على واحد منها مع قول الثافعي أن عليها الزكاة حتى لو
 كانت أربعون شاة بين مائة وجبت الزكاة فالأول مخفف
 والثاني مشدد **فراجع** الأمر إلى سبب الميزان وبقيت سبيل
 الباب قد عمل الناس بها فلا تطيل الساب يذكرها انتهى **والله**
رب العالمين باب زكاة النابت
 اتفقوا على أن النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعا
 وإن مئة أو الواجب من ذلك العشران شرب بالطرأ ومن نهر
 وإن شرب ينضج أو دوا لب أو عا شتره نصف العشر والنصاب
 في الثما هو الزرع أو العود أبي حنيفة فإنه لا يعتد به بل يجب
 العشر عنده في القليل والكثير قال الثافعي عبد الوهاب
 ويتأل أنه خالف الإجماع في ذلك واتفقوا على أنه لا زكاة في العظم
 وقال أبو يوسف يوجبها فيه وعلى أنه إذا أخرج العشر من
 التمر أو من الحب وبقي عنده بعد ذلك سبعين لا يجب فيه شيء
 أخرو وقال الحسن البصري كلما حال عليه الحول وجب العشر فيه
هذا ما وجدته من سبيل الإجماع والانتفاء وأما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة في كل ما أخرجت الأرض من الثمار
 والزرع العشر سوا سقى السماء أو بالنضح أو الخطب والكشيش
 والطلب النار سوا خاصة مع قول مالك والثافعي أنه يجب في
 كلما أخرجوا حتى قال الحنيفة والشعير والأرز وعرة النخل والكرم
 ومع قول أحمد يجب في كلما يكال ويخرج من الثمار والزرع حتى
 أوجبها في اللوز واستقطها في الجوز وزيادة الخلال عند
 مالك والثافعي وأحمد أن عند أحد يجب في السمسم واللوز
 والمستق وبز الكتان والكون والكراد وبوا والخردل وعند
 لا يجب وزيادة الخلاف مع أبي حنيفة أن عنده يجب في الخضرا
 كلها وعند السدانة لا زكاة فيها فالأول فيه تشديد والثاني



فيه تحقيق الثالث **مرد** **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وروى
 وروى الاحاديث سبعة لكل مذهب فلا يحتاج الى توجيه
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك في اشهر روايتيه واحد
 قول الشافعي انه يجب الزكاة في الزيتون مع قول احمد في اشهر
 روايتيه ومالك في احدي روايتيه والشافعي في الاربع بعد
 الروي قال اول **مرد** والثاني تحق **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الاول كثرة الحاجة الى الزيت من حيث انه
 اداة فاعبه القوت **وجه** الثاني انه غير قوت فلا تستد
 حاجة الناس اليه مثل التمر والزبيب فاعلم ذلك **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة واحمد ان في العسل المشترك قول مالك
 والشافعي في الجديد الرابع انه لا زكاة فيه ثم اختلف ابو حنيفة
 واحمد فقال ابو حنيفة ان كان في ارض الخراج فلا عرفة
 وقال احمد فيه العشر مطلقا وبضايه عند احمد ثمانية وستون
 رطلا ما لم يقد ادي وعند ابي حنيفة يجب العشر في القليل
 والكثير قال اول **مرد** والثاني تحق وقول احمد **مرد** وكذلك
 قوله في النصاب **مرد** وقول ابي حنيفة فيه تخفيف **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الخلل يرفع ما يخرج
 من الارض فكان كالخروج التي يخرج من الزرع او الثمار **وجه**
 الثاني ما ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفى عنه توسعة
 على الامة فوجب الزكاة فيه خاص بالاكثر وعدم وجوبها خاص
 بالاصغر وكذلك قول ابي حنيفة انه يجب في كل قليل وكثير
 خاص بالاكثر لاطلاق اخراج العشر من البلد في بعض الاحاديث
 وقول احمد خاص بالاصغر **ومن ذلك** قول الشافعي انه لا يجب
 الزكاة الا في نصاب من كل جنس فلا يصح جنس الى جنس اخر
 مع قول مالك ان الشعيير يجمع الى الحنطة فيا كال النصاب

ويصح بعض

ويصح بعض القطب الى بعض واختلفت الروايات عن احمد في ذلك
 قال اول تحق والثاني **مرد** **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك **وجه** الثاني
 ان الاجناس كلها قوت فكانها شئ واحد **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة ليس يخص الثمار اذا ابد اصلها على مالها وقاب
 وبالفقر وتخلص بالذمة مع قول ابي حنيفة ان الغرض لا يصح
 قال اول **مرد** والثاني تحق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ظاهر **وجه** الثاني انه يحمي من قد يخطئ فلا خلاف
 فيه للمخارص ولا للفقر ولا للمالك ويصح الاول على المخارص
 لما ذكره في لا يخطئ غالبا والثاني على الذي قد يخطئ كما انه يصح
 حل الاول على حاله قبل الورع والثاني على عامة الناس بل منع
 الناس اليوم زكاة التمر والعنب كما تفوت شاهد في مصر
ومن ذلك قول مالك والشافعي في اربع مذهب انه يجب في
 الارض المزاجية مع الخراج لان الخراج في عينها والعشر في
 غلتها مع قول ابي حنيفة انه لا يجب العشر في الارض المزاجية
 ولا يجمع العشر والخراج على انسان واحد فاذا كان الزرع لو احد
 والارض لاخر وجب العشر على مالك الزرع عند الشافعي
 ومالك واحمد وابي يوسف ومحمد وقول ابي حنيفة العشر على
 صاحب الارض قال اول **مرد** والثاني تحق وامارجه وجوب
 العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لو احدا والارض لاخر
 فهو متوسط بين الامرين لان صاحب الارض قد استنفاد
 من الارض كما استنفاد منها صاحب الزرع على حد سواء
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة
 ان مالك الارض اذا اجرها ففقر زرعها على الزارع مع
 قول ابي حنيفة انه على صاحب الارض فحق كل من القولين شديد

٢٢٦

من وجه وتخفيف من وجه آخر وتوجيهها كتوجيه ما تقدم آنفا
ومن ذلك قول الشافعي رحمه الله أنه إذا كان لمسلم أرض خراج
عليها فباعها الذي فلا خراج عليه ولا عشر في زرعها فيها مع قول
أبي حنيفة يجب عليه الخراج ومع قول أبي يوسف يجب عليه
عشران ومع قول محمد بن راشد ومع قول مالك لا يصح بيعها
منه فالأول والثاني ممدود بوجوب الخراج والثالث ممدود بوجوب
عشرين والرابع منه تخفيف والخامس ممدود **فجميع** الأمر إلى
مرتبة الميزان **وجه** الأول استحباب حكم الأرض الذي كان
لها حال ملك المسلم فلا يحدث على الذي خراج بقصد اصناف
شوكته **وجه** الثاني مراعاة حال الذي في أحداث الصفار
عليه والذال على ملكه الأرض المذكورة ومنه يعرف توجيه قول
أبي يوسف ومحمد **وجه** قول مالك أن في بيع الأرض المذكورة
إعانة للكفار على التقوى علينا بملك تلك الأرض وأعرار كلتم
بجلاف من كان يزرع فانه تحت حكم المسلمين **وقد** ورد أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم دخل بعض دور الأنصار فزار في فيها سكة حرت
فقال ما أدخل هذا دار قومها لأدخل عليها ذلك أي لأجل الخراج
الذي على أرض الحرت ولو كانت الأرض ملكا للإنسان ما دخل
داره ذلك لأنه يزرع في ملك نفسه فلا خراج انتهى والمحمد بن
العالمين **باب زكاة الذهب والفضة**
أجمعوا على أنه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الحواهر
كاللؤلؤ والمرود ولا في المسك والعنبر عند سائر الفقهاء
وحكى عن حسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب المحسن
في العنبر وعن أبي يوسف في اللؤلؤ والجوهر والياقوت والعنبر
المحسن لأنه غير فاسد الزكارة وعن القير يوجب الزكاة
في جميع ما يستخرج من البحر وأجمعوا على أن أول النصاب

في الذهب

في الذهب عشرون مثقالا وفي الفضة مائتا درهم سواء كان ممتزجا
أو مكسورا أو نيرا أو نقرة فإذا بلغت ذلك وحال عليها الخراج
ففيها ربع العشر وعن الحسن أنه لا شيء في الذهب حتى يبلغ
أربعين مثقالا وأجمعوا على خراج النخلة إذا بقي الذهب والفضة
واقتنيتها وعلى وجوب الزكاة فيها **هذا** ما وجدته من سائر
الاجماع **وأما** ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الأئمة الثلاثة
أن الزكاة يجب فيها زاد على النصاب بالمسار مع قول أبي حنيفة
لا زكاة فيها زاد على ما ياتي درهم أو عشرين مثقالا حتى يبلغ أربعين
درهما وأربع دنانير فيكون في الأربعين درهما درهم ثم كذلك
في كل أربعين درهما وفي الأربعة دنانير فيرطان فالأول ممدود
والثاني مخفف **فجميع** الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول
الاستماع وكون الزكاة لا يجب على فقير وإنما يجب على الغني فلو أن
الإنسان يصير غنيا بالعتق مثقالا من الذهب أو بالمساكين
من الفضة لكانت الزكاة وجبت عليه وصلح هذا القول
أخذ بالاحتياط للفقير فجاء زاد على النصاب إلى الأربعين درهم
قال الحسن البصري في أول نصاب الذهب كما مر ثم أنه لا فرق في
وجوب الزكاة على ملك النصاب بين أن يكون من العوام أو من
أهل الكسف خلافا لما قاله بعض الصوفية من أنه لا يجب الزكاة
إلا على من يرى لملكه مع استغناء إلى ما من يرى الملك لله تعالى
كسفا ويقين أفلا زكاة عليه انتهى والحق أنها يجب على الأنبياء
مقلا عن غيره لأن في كل إنسان جزءا يدعي الملك من حيث
أنه مستخلف في الأرض ولو لا ذلك ما صح له عتق ولا بيع ولا
شرا ولا غير ذلك فانهم فإن هذه الأمور ما صححت من العبد
الأنبياء الملك إليه فأياك والفلط والسطح عن ظاهر الشريعة
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأبي حنيفة

الى التمر وفيه

ان الذهب يضع في الفضة في مكيال النصاب مع قول من قال انه
لا يضع فالاول مستد في وجوب الزكاة بالضم المذكور والثاني مخفف
فيه **ارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول انه كلمة واحدة
وان اختلف جنس **وجه** الثاني الوقوف على حد ما ورد من
انه لا يجب في ذهب او فضة الا ان كان كل منهما نصابا ثم اختلف
من قال بالضم هل يضع الذهب في الورق ويكمل النصاب بالآخر القيمة
فقال ابو حنيفة واحد في احد ويرى ان يبيع بالقيمة ومثاله ان يكون
مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم فتجب الزكاة فيها
وقال مالك لا يكمل نصاب الا بجنسه فلا يجب عليه زكاة اذا اكل
بغير جنسه وتوجيه ذلك ظاهر فيهم مما سبق **ومن ذلك قول**
ابي حنيفة واحد ان من لم دين لازم فليست عليه زكاة لا يجب عليه
الاخراج الا بعد قبض الدين مع قول الشافعي في القول الجديد
انه يلزم اخراج زكاة كل سنة وان لم يقبضه ومع قول مالك ان زكاة
عليه فيه وان اقل من سنة حتى يقبضه فيزكيه سنة واحدة
وان كان ممن قرض او ممن سبيع وقال جماعة ان زكاة في الدين
حتى يقبضه فيزكيه ويستأنف به الحول منهم عايشة وابن عمر
وعكرمة والشافعي في القديم وابو يوسف فالاول والثالث
وما وافقهما مخفف الثاني مستد **ارجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول ان الدين كالمال الضابط فلا يدرى صاحبه هل
يصل اليه ام لا فتدري حال بينه وبينه ولو كان على مقرر كان يتبرك
عليه لغيره فاجد جميع ماله وهذا خاص بالاصغر الذين في قبضتهم
ضعف بخلاف قول الشافعي فانه خاص بقوي الايمان والبقين
الذي رجاء في الحق ان لا يقطع به بل يجازيه على ذلك اضعافا مضاعفة
وكذلك قول مالك خاص بالاصغر والما تركت سنة واحدة
اذا قبضه فلا يملك في نضرته حقيقة قبل ان يقبض لعدم وصوله

٢٢٨

الى التمر وفيه بالبيع والشر مثلا فكله كان معدوما عنه وهذا
مخلف عما يشهد به في اخراج كل الماضي بعد القبض كما تقدم
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحد في
انهم يرون ان يبيعه انه يكره للانسان ان يشتريه بصدقة
وانه ان اشتراها مع قول مالك واصحاب احمد يبطلان البيع
فالاول مخفف في شراء الصدقة مائة شرابها والثاني مستد
فيهما **وجه** الكراهة في القول الاول الفزار من صورة
الرجوع في الصدقة بعد ان اخرجها عن ملكه للفقراء والمساكين
وغيرهم من بقية الاصناف الثمانية وهذا خاص بمقام الاصغر
كان من ابطال الشرا خاص بنظام الاكام **ارجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك قول** الايعة اللداه انه اذا كان لرب المال
دين على احد من اهل الزكاة فلم يجز له مقاصضه عن الزكاة
وانما يدفع اليه من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه المدين اليه
عن دينه ثانيا مع قول مالك انه يجوز المقاصضة فالاول
مستد والثاني مخفف **ارجع** الامر الى مرتبتي الميزان
فالاول خاص بالاصغر الذين يخافون من مجودهم ومراقبتهم
الى الحكم وحلفهم ان المدينون لم يدفع اليهم الدين والثاني
خاص بالاكام الذين لا يخاف عليهم ذلك وهذا انظر قوله ان
يبيع بالبيع بالعاطاة من غير لفظ يدل على البيع كما ياتي فانه
خاص بالاكام بخلاف قول الشافعي انه لا يبيع الا بلفظ لانه
خاص بالاصغر وهم اكثر الناس الذين يبيعون او يشترون
ثم ينكرون ويحلفون وقد قال تعالى واشهدوا انهم
نزلوا باللفظ ما صح لتأنيده بالبيع فافهم **ومن ذلك**
قول الشافعي واحد في نصح التولين انه لا يصح الزكاة في الحال المطاع
المصرغ من الذهب والفضة اذا كان ما يلبس ويغار مع قول

الثاني في القول الآخر انه يجب فيه الزكاة فالاول مخفف والثاني
 مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
 ومالك في شهر ربيع الثاني انه لو كان لرجل حلي بعد الاجارة للنساء
 فلا زكاة فيه مع قول اصحاب مالك بالوجوب وبه قال الزهري
 من ائمة الشافعية بناء على قوله انه لا يجوز انخاذ الحلي الاجارة
 فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه التوليد ظاهر **ومن ذلك** قول الايمه انه لا يجوز تحويه
 السفوف بالذهب والنفضة مع قول بعض اصحاب ابي حنيفة
 بخلاف ذلك ولا دخل الشافعي في ذلك من الحسن بعد سقوطها
 كلها بموجبه بالذهب فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه اضاعة مال الا ان
 ينزل ذلك بلحقتها ودل على ما قبله من الحسن كان كذلك
ووجه الثاني انه يزيد الاجرة لاسيما ان كان موقوفا على الارامل
 واليتامى والعلماء فاسد سجا ان اعلم **باب**
زكاة التجارة اجمعوا على ان الزكاة واجبة في عروض التجارة
 وعن داود انها تجب في عروض الفينة وكذلك اجمعوا على
 ان الواجب في عروض التجارة ربع العشر **هذا** ما وجدته من
 سائر الاجماع **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انه اذا اشترى بعد التجارة وجب عليه فطرته وزكاة التجارة
 عند تمام الحول مع قول ابي حنيفة ان زكاة الفطر تسقط
 فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان الزكاة وجبت في العبد من جهتين مختلفتين
 فلما تم من وجوب الجمع بينهما **ووجه** الثاني ان العبد محسوب
 من طاعة التجارة فلا يجمع على مالك العبد كاتان لكن ان
 اخرجها مالك فحينئذ لا يمنع من ذلك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة

والشافعي

والشافعي واحدا ان العروض للتجارة اذا كانت ربحا للمساكين
 بها النفاة والاسواق فتقوم عند كل حول وينبغي ان يكون
 ومع قول مالك انه لا يقوم بها عند كل حول ولا يزكيتها ولو دامت
 سنين حتى يبيعها بذهب او فضة فيزكي لسنة واحدة
 الا ان يعرف حول ما يشتري او يبيع فيجعل لنفسه شهرا من السنة
 فيقوم فيه ما عنده وينزكه مع الناس ان كان له فالاول مشدد
 والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الامرين
 ظاهر لعدم ورود نص بكتفية الاخر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 والشافعي في احد اقواله انه اذا اشترى عرضا للتجارة بمادون النصاب
 اعتبر النصاب في طول الحول مع قول مالك والشافعي يعتبر كالنصاب
 في جميع الحول فالاول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب
 في اشياء يعدم وجوب الزكاة وتعد يد على المستحقين من
 حيث عدم اخراج الزكاة الا مع تمام النصاب في جميع الحول
 ومخفف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه اذا انقضى
 النصاب في اشياء الحول **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول الاعتبار بوقت الانقضاء والوجوب فلا يتعداها الحكم
ووجه الثاني مبني على قاعدة الاطلاق النقص وعدم انقضاء الامر
 ودوام الربح توسعة على الناس وليس في ذلك نص بتعيين
 احد الامرين **ومن ذلك** قول مالك واحدا ان زكاة التجارة
 تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في احد قوليه انها تتعلق بالمال
 تتعلق الشركة وفي قول يتعلق الرهن وفي قول بالذمة **ووجه**
 كل من الاقوال ظاهر انتهى **باب زكاة المعدن**
 اختلفوا على انه لا يثربط الحول في زكاة المعدن الا في قول مالك
 واحدا على انه يعتبر الحول في الزكاة وانفقوا على انه يعتبر النصاب
 في المعدن الا ابا حنيفة فانه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قليل

وكثيره الحسن راقتوا على ان الحساب لا يعتبر في الزكاة الا ان
 فانه جعله شرطا للوجوب **هذا** اما وجهه من سائر الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والثاني في المشرك عنها
 ان قد روي في المعدن ربع العشر مع قول أبي حنيفة واحد
 ان الواجب للحسن فالاول مخفف والثاني مبدد **ورجعه** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والثاني ان زكاة المعدن
 تتعلق بكل شيء يخرج من الارض من ينقطع بالنار كالحديد والرصاص
 لا المعدن وزج ونحوه ومع قول احمد يتعلق بالمنقطع وغيره كالكل
 قالوا مخفف والثاني فيه تشديد والتاكد **فرجعه** الامر
 الى مرتبة الميزان **ورجعه** الاول صفا هو هو التقدير وكثرة
 رواجها فانها انما اقتدان حضور بيان **ورجعه** الثاني اطلاق
 المعدن على كل منقطع **ورجعه** الثالث مطلق الاستماع لكل
 من الاقوال وجهه وتقدره صرف ذلك راجع الى رأي الامام
 فله ان يضع على اصحاب المعدن ما يراه احسن ليست المال
 خوفا ان يكثرت اصحاب المعدن فيطلبوا التسلطنة
 ويستقوا على العتاك فيحصل ذلك الفساد والحدس رب
 العالمين **باب زكاة الفطر** زكاة الفطر
 واجبة باتفاق الائمة الاربعة وقال الامم واسمها قبل بن عيسى
 بر مسخنة واستقوا على ان كل من لزمت زكاة الفطر لزمت زكاة
 اولاده الصغار وماله كله المسلمين كما استقوا على وجوبها على
 الصغير والكبير وعن علي بن ابي طالب انها تجب على كل من اطاق
 الصلاة والصوم وعن سعد بن المسيب انها لا تجب الا على من
 علم وصلى واستقوا على ان يجوز تفجيل الفطرة قبل العيد بيومين
ورجعه اتفاق الائمة الاربعة على وجوب زكاة الفطر لكونها طهرة
 الصائم من الرقت وغيره مما رفع في الصوم تقطعا للصحة الصمدانية

التي

التي تخلق الصائم باسمها **ورجعه** قول الامم وغيره انها مستحبة
 كون العيد لاستقبال عبادة من التقى بها الاكابر والاصاغر
 ما عدا الانبياء عليهم الصلاة والسلام فلهذا كانت مستحبة
 ويصح تفجيل الوجوب بتفجيل المسحوب فتكون واجبة فحق
 من يقع الخلل في عبادة تصدق مستحبة في حق الانبياء ومن
 ورثهم في القيام فانهم **ورجعه** من قال انها تجب
 في الصغير والكبير كونها راجعة الى ذلك **ورجعه** قول
 علي وابن المسيب التماس على الصلاة والصوم وذلك بالتميز
 والقدرة على الجوع **ورجعه** جواز تفجيل الزكاة المذكورة قبل
 العيد بيومين فقط قرب ذلك من يوم العيد وما قارب النبي
 اعطى حكمه فكان يوم العيد كالتكبير من اهل منيات الصلاة
 للوقت فانهم وانفقوا على انها لا تسقط بالتحريم بعد الوجوب
 بل تصير ديناً حتى تؤدي **هذا** اما وجهه من سائر اتفاق
 الائمة الاربعة **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك
 والثاني والمجهور ان زكاة الفطر فرض اي واجب بناء على
 ان الفرض هو الواجب وعكسه مع قول أبي حنيفة انها واجبة
 وليست بفرض لان الفرض كدعته من الواجب فالاول
 مبدد والثاني فيه تخفيف **فرجعه** الامر الى مرتبة الميزان
ورجعه الاول تقطع السنة المحمدية كتعظيم القرآن من حيث
 انها انما امرت به في حريته ما امر به القرآن في وجوب الفعل
ورجعه الثاني الفرق بين ما امر به الحق تعالى في كتابه وبين
 ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتم ذلك الامم مطاع من
 الامم ابي حنيفة فان نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عيده على ذلك من جهة رفع رتبة الحق تعالى على عبده وان كان
 لا ينطق عن الهوى فهو نظير تخصيص الانبياء في العالم بلفظ الصلاة

وان كانت في اللغة هي الرقة تتجملان ثم وتقر بيا بين
لفظ الترح على الاول والترح على الثاني على الصلاة والسلام
فانهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد انها تجب على
الشركيين في العبد المشترك **وفي** رواية لاجل ان كلام
الشركيين يودي عن حصته ما عا كمالا مع قول ابي حنيفة
انها لا تجب على الشركيين عنده فالاول فيه تشديد واحد
الروايتين عن احمد شد در الثالث تخفف **فرجع** الامر الى
مرئتي الميزان **وجه** الاول الاضيق من الاحتياط
وجه الثاني الاخذ بالاحتياط الكامل **وجه** الثالث
انه رافد العبد في الحديث الى ملكه واحد فقط وان كان
المعنى يشتمل المشترك فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه
يلزم السيد زكاة عبده الكافر مع قول الامم الثلاثة انه
لا يجب عليه الا في عبده المسلم فالاول شد در الثاني تخفف
وجه الاول اطلاق العبد في بعض الاحاديث فشم الكافر
وجه الثاني ان الزكاة طهارة والكافر ليس من اهل التطهير
مع تصريح الشارع بذلك في الاحاديث فحمل اصحاب هذا القول
المطلق على المقيد وهذا احوط من حيث الادب مع الشارع
والاول احفظ من حيث براءة الامة وعلية اهل الكمال من
العارفين فيعملون بالطلاق في جملة والمقيد في جملة هروبا
من التشريع مع الشارع **ومن ذلك** قول الامم الثلاثة انه
يجب على الزوج فطرة زوجته فالاول شد در الثاني تخفف
مخفف عنه شد در علي الزوجة **فرجع** الامر الى مرئتي الميزان
وجه الاول ان ذلك من كمال الرأسة للزوج ولا يلدق بحسن
الاطلاق ان يكلف زوجة بذل مال في تطهيرها من الرحس
الظن والظاهر **وجه** الثاني ان الخطاب بهذه الزكاة اغا

هي المرأة

هي المرأة لصد عطية تلك عليه في دينه وان كان الاول من الزوج
اخراجها عنها مكانة لها على ما نته على غير طرده في رمضان جماعة
او شيع نفسه برويتها فافهم انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
ان من نصف حرو نصف رقيق مثلا لفطرة عليه ولا على مالك
نصفه مع قوله الشافعي واحمد انه يلزمه نصف الفطرة بحرمته
ومع قوله مالك في احدى روايته ان على السيد النصف ولاشي
على العبد ومع قوله ابي ثوريح على كل واحد منهما صاع فالاول
مخفف والشافعي فيه تشديد وهو معنى قول مالك المذكور والثالث
مشد **فرجع** الامر الى مرئتي الميزان **وجه** الاول ظاهر
لان السيد لم يملكه كله والزكاة موضوعها ان تكون من جملة
الانسان لا من بعضه **وجه** الثاني مراعاة العدل وهو
تكليف السيد ان يركب عن العبد بقدر حصته والسيد لا مال له
بخرجه عن نفسه **وجه** الثالث الاخذ بالاحتياط **فرجع**
الامر الى مرئتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد
انه لا يعتبر في وجوب زكاة الفطر ان يكون المخرج يملك
نصابا من الفضة وهو ما يتبادر عن طهارة ان كل من فضل
عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يكف العبد وليكفته
شي قدر زكاة الفطر وجبت عليه مع قول ابي حنيفة
انها لا تجب الا على من يملك نصابا فاضلا عن مسكنه وعبده
وفرسه وسلاحه فالاول شد در الثاني تخفف **فرجع**
الامر الى مرئتي الميزان **وجه** الاول كون القدر المخرج
في زكاة الفطر امرا سيرا فلا يشترط ان يملك صاحبه
نصابا بخلاف ربع العشر في الفضة مثلا فان النفوس زكاة
بخلت به **وجه** الثاني الخاف زكاة الفطر باقوانها من
زكاة النقد وغيرها في اعتبار ملك النصاب ولكن ان اخرجها

من ذلك دون النصاب فلا يلزم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
 انما يجب بطلوع الفجر اول يوم من شوال مع قول احمد انما يجب
 بغروب الشمس ليلة العيد ومع قول مالك والشافعي انما يجب
 بغروب الشمس ليلة العيد على الراجح من قولهما **وجه** القولين
 ظاهر **ومن ذلك** اتفاقهم على انه لا يجوز تكثيرها عن يوم العيد
 مع قول ابن سيرين والبخاري انه يجوز تكثيرها عن يوم العيد قال
 احمد وارجوان لا يكون به بأس فالاول ممدد والثاني مخفف
نرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول قياس يوم العيد على
 وقت الصلوات الخمس **وجه** الثاني كونه لم يرد في ذلك نص
 بموجب تخصيص اليوم بهذا القابل يذلل واما خبر غنوه عن
 الطوائف في هذا اليوم فهو محمول عنده على الاستحباب **ومن ذلك**
 قول الامية الثلاثة انه يجوز اخراجها من حصة اصناف من البر
 والشحير والتمر والزبيب والاقط اذا كان قوتهم قول أبي حنيفة
 انها لا تجزي في الاقط اصلا بنفسه وتجزي بتبعته وقال
 الشافعي كما يجب فيه العشر فهو صالح لاجراء زكاة الفطر منه
 كالارز والذرة والدخن ونحوه فالاول والثالث فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد **نرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجزي دقيق ولا سويق مع قول
 أبي حنيفة انها تجزيان اصلا بانفسهما ممددة قال الامام طي
 من ائمة الشافعية وجوز ابو حنيفة اخراج القيمة عن الفطرة
 فالاول ممدد على الخبز وعلى الفطر والثاني فيه تخفيف والثالث
 فيه تخفيف **نرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول
 الانتصار على الوارد في ذلك **وجه** الثاني ان الدقيق والسويق
 اسهل على الفقراء من الحب وذلك ان يوم العيد يوم سرور
 فالاعنيا في سرور يوم العيد لا يستغنوا به عن تهية ما ياكلون

ذلك اليوم

ذلك اليوم بخلافه فلا يجوز قصره الى النقب في تحصيل قوتهم
 المنفصل لهم عن كمال السرور بخلاف الفطر فانهم اذا اخذوا
 الحب يحتاجون الى غزله وتغنيته وطحنه وعجنه ونحوه
 عادة وذلك ينقص عليهم السرور في يوم العيد والاول
 يقول لما علم الشارع هذا المعنى قسم النقب بين الاغنيا والفقرا
 فيكون على الفقرا شطر النقب وعلى الاغنيا الشطر الاخر فاما
 بالعدل ولكن ان اخرج الاغنيا للفقرا الطعام المهيأ للاكل بالانقب
 كان اقرب الى تحصيل سرورهما عني الفقرا واما من جوز اخرج
 القيمة فوجهه ان الفطر يصير كون بالخيار بين ان يشتري
 احدهم حبا او طعاما مهيأ للاكل من السوق فهو مخفف من هذا
 الوجه على الاغنيا وعلى الفقرا فانه يوم اكل وشرب وفعال وذكر انه
 عز وجل فالطعام يسر اجسام الناس وذكر انه يسر ارجاسهم
 فيحصل بذلك السرور الكامل لا ارجح والاجسام **وقد** ذكنا
 ذلك مرة في ليلة الجمعة فصرنا ناكل ونشرب كفضل الناس سرور
 لا يعادله سرور من شئ فليحس به لكن بعد حلا قلبه من
 الدعوات والادناس هذا ما ظهر لي في هذا الوقت من حكمة
 اخراج الحب والدقيق ونحوه **وسمعت** سيدي عليا الخواص
 رحمه الله يقول المطلوب من الاغنيا في يوم العيد زيادة
 البر والاكرام للفقرا والمساكين ولذلك اوجب الشارع على
 الوالد اخراج الزكاة عن الصبي الذي لم يبلغ الطائفة على الصوم
 توسعة على المساكين واما فاهالك صوم يكون معلقا بين
 السهرا الارض حتى يبرأ الصبي باخراج انتهى واسد اعلم **ومن ذلك**
ذلك قول مالك واحمدان اخراج الفطر افضل من البر في زكاة
 الفطر مع قول الشافعي ان البر افضل ومع قول أبي حنيفة ان افضل
 ذلك التثنية فالاول مخفف محمول على من كان عند من اثاره من البر
 التمر

والثاني محمول على من كان عذرهم البر أكثر وأهني من التمر **وروجه**
 الثاني مراعاة الأكثر قيمة فانه يجوز ما منه الذ طعنا ما اذ فلا التمن
 دأير مع عدة اللذة وكثرة النفع **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** قول الامام الثلاثة ان الواجب صاع
 بصاع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنة من خمسة اقسام السابقة
 مع قول أبي حنيفة انه يجري من البر نصف صاع فالاول كالمشدد
 والثاني كالمخفف **وروجه** كل منهما الا صاع الواجب عن الشارع
 ومن اصحابه فان مساوية جماعة جعلوا نصف الصاع من المنطة
 بيد صاعين من الشخير فلو لا أنهم رأوا في ذلك شيئا من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذ قالوا به اذ هم اكثر الناس بعدا عن الراي في الدين
 ومن قال ان مساوية من اهل الاجتهاد قال يحتمل ان يكون قول
 ذلك باجتهاد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي بجمهور اصحابه ان صرف الفطرة يكون الى الاضاف الثانية
 كافي الزكاة مع قول الاصطفي يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقرا
 والمساكين بشرط ان يكون الموزع هو المخرج فان دفعها الى الامام
 لزمه تعميم الاضاف لكثرتها في يده فلا يتعد عليه التعميم
 مع قول أبي حنيفة واحده يجوز ان صرفها الى فقير واحد فقط فالوا
 ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد واختاره ابن المنذر
 وابو اسحاق الشيرازي فالاول شد والثاني فيه تخفيف
 والثالث مخفف وكذا من ما بعده **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وروجه الاول ظاهر المحض **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه يجوز تقديم
 زكاة الفطرة على شهر رمضان مع قول الشافعي انه يجوز تقديمها
 الا من اول شهر رمضان ومع قول مالك واحده ان يجوز التقديم
 من وقت الوجوب فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث
 شد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وروجه** الاول ان من قدم

فقد عجل

فقد عجل للفقر بالفضل ولا يمنع منه **وقد سكت** الشارع عن تعيين
 وقت الوجوب كما سكت عن سياق وقت انتفايه فجاز تعجيل
 الزكاة قبل يوم العيد ومن اول شهر رمضان وقيله **وروجه**
 الثاني اخذ بالاحتياط فتدبر يوم العيد شرط في صحة الاجزاء
 فادوات الصدقات الخمس اذ المجمع وأما فقهاء العلم **باب**
قسم الصدقات اتفق الاثمة الاربعة على ان يجوز اخراج
 الزكاة لبناء مسجد او تكفين ميت واجمعا على يخرج الصدقة
 المنووعة على بني هاشم وبني عبد المطلب وهم خمس بطون العلي
 والعباس والجعفر والفضل والمارث بن عبد المطلب
 واتفقوا على ان الفارحين مع المبرورون وعلى ان ابن السليل
 هو المسافر **هذا** ما وصوته من مسایل الاجماع والانتفاء
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام الثلاثة انه يجوز دفع
 الصدقات الى صف واحد من الاصناف الثمانية المذكورين في الآية
 انما الصدقات لفقراء والمساكين مع قول الشافعي انه لا بد من
 استيعاب الاصناف الثمانية ان قسم الامام هناك عاملا والآخر
 فالقيمة على سبعة فان فقد بعض الاصناف قسمت الصدقات
 على الموجودين منهم وكذا يستوعب المالك الاصناف اذ انحصر
 المستحقون في البلد وجب النقل او بعضهم رد على الباقيين
 فالاول مخفف والثاني شد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وروجه الاول ان المراد من الآية الجنس **وروجه** الثاني ان المراد
 بهما الاستيعاب وهو حوط **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ان
 حكم الولعة منسوخ وهو احد الرايين من احد المشهور
 من مذاهب مالك انه لم يبق للولعة فلو بيع منه لغنا المسلمين
 عنهم والرواية الاخرى انه اذا اخرج اليهم في بلد او قسرين
 استأنف الامام لوجوب العلة مع قول الشافعي في اظهر الاقوال

انهم يعطون سهمهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار
 وعدم الاكراه فلا يحتاج الى ان يعطى ما يعلقه **وجه** الثاني اطلاق
 المولعة فلو يهون على يعيد ذلك بقصر النبي صلى الله عليه وسلم يعطيه
 كل من اسلم في اي عصر كان لانه ضعيف القلب فافترى على كل حال الاتقاد
 بالمعنى بل من ولد في الاسلام فانهم **وجه** **وقد** اسلم شخص من اليهود
 في عصرنا هذا فلم يلتفت اليه المسلمون بالبرهان الذي اناذمت
 في اسلامي فافترى على اليهود حقوقي والمسلمون يلتفتوا الى بلولا
 ان قلت له شخص من العالم يكتب عنده بالقوت لصريح بالردة
ومن ذلك قول مالك والشافعي انما ياحظه العامل من الصدقات
 هو من الزكاة لا من عمله مع قوله غيرها انه من عمله فالاول فيه
 تخفيف على الاصناف والثاني فيه تشديد على العامل وتظلم
 له من اخذ اوساخ الناس فبما خذ نصيبه احقة لاصدقة **وجه**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه
 لا يجوز ان يكون عامل الصدقات عبدا ولا مذكورا في القرى ولا
 كافرا مع قول احمد انه يجوز فالاول مستند والثاني مخفف **وجه**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الثاني ان العامل اجير فلا يشترط
 فيه الكمال بالحرية والاسلام قال داود ما منع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولده العباس ان يكون عاملا وقال لم اكن لاستعملك
 على عسك لانه يوجب الناس تشريفا له على وجه الرب لا الوجوب
وجه الاول ان العبد مكفر بنفقة سيده عليه وذي القربى
 اشراف يمتعون من ان يكون احدهم عاملا تشريفا لهم كما يمتعون
 من قول الزكاة المفروضة واما الكافر لا يصح ان يكون له حكم
 على المسلمين ولذلك افتى العلماء بتحريم جعل الكافر حاييا للطلب
 او الخراج او كائنا او حاسب **ومن ذلك** قول الامامة ان الزكاة
 هم المكاتبون في دفع اليهم سهمهم ليؤدوه وفي الثانية مع قول

مالك

مالك ان الزكاة هي العبد فلا يجوز دفع سهم من الصدقات
 وانما يشترى من الزكاة رقية كاملة فتتقوى وهي رواية عن
 احمد فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الامر الى مرتبة
 الميزان ولكن من القولين **وجه** **ومن ذلك** قول الامامة في
 اللاتمة ان المراد بقوله تعالى في سبيل الله الفقرة مع قول
 احمد في الظهور وروايته ان منه الى فالاول مشدد والآخره بالاحتياط
 لا يضر ان الذهن الى الفقرة بآدي الرأي والثاني مخفف
 بجواز صرف مال الزكاة للمحتاج **وجه** الامر الى مرتبة الميزان
 ولكن من القولين **وجه** **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه
 لا يصرف للفارم مع الفتى شي من مال الزكاة مع قوله ما لك ان
 يصرف له مع الفتى فالاول مشدد وعلى الفارم من ماله والثاني
 مخفف عنه **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
 القول بظلال هو الآية والحديث والقدران فانها تقضي ان القادر
 على دفع الفارم من ماله ليس يحتاج الى المساعدة وموضوع
 الزكاة انها لا تصرف الا للمحتاج **وجه** الثاني ان الرابع
 اطلق الفارم في صالح المسلمين فيعطى من مال الزكاة تشجعا
 له ولغيره على بذل المال في صالح المسلمين في المستقبل
 فان من شأن غالب البشر ان يقدم في غرامته لاصلاح ذات
 البين مثالا اذ لم يكن بينه وبينهم قرابة ولا نسب لاسيما
 ان لم يشكروه على خلدوا وذكروه بل رجا قال ثبت الى الله
 تعالى ان عدوت اهل خيل اي مع من لا يستحق **وفي كلام**
 ان قوله الله اصل كل عداوة اصطفا في العرف الى اللباس
 واسد اعلم **ومن ذلك** قول ابن حنيفة ومالك ان ابي
 السبيل هو المحتار دون حشيش السفر وانه قال احمد ايضا
 في اظهر وروايته مع قول الشافعي انه كلاهما اي هو حشيش

او يحتاجه فالاول مدد والثاني تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **وجه** الاول ان المحتاج هو المحتاج حقيقة فالصرف
 اليه احوط بخلاف من شئ السفر فتدبر يد السفر ثم ينزكه لطايق
 يحتاج اليه استرجاعه ليصرف على المحتاج اليه من بقية الاضاف
 التماسية ويحاجب عن الغايل بالاول ان الغالب على من يريد
 السفر ان يمضي سفره **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ولا يجوز
 للمفوض ان يعطي زكاة كلها الواحدة اذا لم يخرج الى الفتي اومن
 اعتاده بذلك مع قول الشافعي اقل ما يعطي من كل صنف ثلاثة
 فالاول تخفيف والثاني مدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول ان المراد بصيغة جمع النقل في اية انما الصدقات
 للفقراء والمساكين الجنس فكل من كان فقيرا اعطى الزكاة
 ولو كان واحدا **وجه** الثاني اخذ بالاحتمال ان يكون
 المراد بالمساكين والعاملين وما بعده في الآية جماعة من كل صنف
 منهم دون الواحد **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في اظهر
 قوله واحد في اظهر رواية انه لا يجوز نقل الزكاة الى بلد اخر
 واستثنى بذلك ما اذا وقع باهل بلد حاجته فينقلها الامام
 اليهم على سبيل النظر والاجتهاد بشرط اجماع في تحريم النقل
 ان يكون الى بلد تقصر فيه الصلاة مع عدم وجود المستحقين
 في بلد المنقول منه وقال ابو حنيفة بغيره نقل الزكاة الا ان
 ينقلها الى قرية محتاجة او قومهم امر حاجته من اهل بلده
 فلا يكره فالاول فيه تشديد بشرط المذكور فيه والثاني فيه
 تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول وجود
 كسر خاطر الفقراء والمساكين ونحوهم من اهل بلده اذا اخرج
 زكاته عنهم مع نقله تقويمهم اليها طول عامهم **وجه**
 الثاني عدم التفات خاطر من ذكر الاعلى سبيل الفضل لا الوجوه

اذ المراد

اذ المراد دفع الاضاف التي في الآية وقوله في الحديث صدقة
 تؤخذ من اغنياهم فتد على فقراهم يشهد للقولين
 لان قوله فتد على فقراهم يشمل بلد المكي وقوا غيرهما
 اذ هم من فقرا المسلمين بلائسك **ومن ذلك** قول الامعة
 الاربعة وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع تجويزه
 الزهري وابن شبرمة دفنها الى اهل الذمة ومع تجويزه
 ابي حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذين فالاول
 مدد وعقابه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
 الاول كونه طهرة وعرفا فلا يلحق بذلك الا المحل الذي هو محل
 رخصته تعالى لا الكفرة الذين محل سخطه في الحالة الراهنة
 وان احتل حسن الخلقة ونعم التاكيد وقوله صلى الله عليه وسلم
 صدقة تؤخذ من اغنياهم فتد الى فقراهم واهل الذمة ليسوا
 من فقراهم من حيث اخلاف الدين **وجه** كلام الزهري
 وابن شبرمة ان الزكاة وسخ المسلمين فيجوز دفعها الى
 الكفار لما سببهم الى الوسخ **ومن هذا** كونه بعض المتوزعين
 الاكل من مال الجوالي وقال انما اوساخ الكفار ومن كسبهم
 لها بالربا والعاملات الناسدة وما لم يكره السلف باكلون
 منها وانما كانوا يصرفونها في علف الدواب ونفقة الخدم تنفها
 عنها على وجه التبر والكرامة لا على الوجوب والتخرج انتهى
 وعلى ما قدرناه في وجهه ابي حنيفة يكون المراد بفقراهم
 في الحديث فقرا بني آدم او فقرا بلد المكي من مسلم وكافر
 وقد يكون من جواز دفعها الى كافر انما قال ذلك باجتهاد
 فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة في الفتي الذي لا يجوز
 دفع الزكاة اليه انه هو الذي يملك ضاربا من اي مال كان
 مع قوله مالك في المشهور انه الفتي من ملك اربعين درهما

وقال الناصر عبد الوهاب لم يجد مالاً هذا فانه قال يعطى من له
السكن والخادم والدابة التي لا غنى له عنه وقال يعطى من له
اربعون درهما وقال للعالم ان ياخذ من الصدقات وان كان
غنيا ومذهب الشافعي ان الاعتبار بالكفاية فله ان ياخذ مع
عدمها وان كان له اربعون درهما واكثر ليس له ان ياخذ مع وجودها
ولو نزل ما معه كما هو مقتضى كتب الفقه وقال احمد الغني هو من
يملك خمسين درهما ويقتها ذهابا وفي رواية اخرى عنه ان
الغني هو من يملك خمسين درهما له شيء مكتوب على له ولم من
تجارة او اجرة عقار او رضا عدا وغير ذلك فالاول مخفف على
الاغنيا والثاني فيه تشديد عليهم والثالث فصل والرابع
اشد تخفيفا على الاغنيا **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
الاول التيسر على منظر أبواب الزكاة اذ الغني فيها كلها هو من
ملك المصاب سواء المراسي والحبوب والنقد ولو لم يكن غنيا
بذلك لكان الفقير لا تزرعه الزكاة **وجه** الثاني ان الاربعين
درهما يصير بها الانسان ذامال كثير اعتبارا بالشرع بها في مواضع
كقوله تعالى لا تشركن بالله شيئا غفوله فجعل ذلك من حد الكثرة
في الشفعة والاربعون هو المراد بالعصبة او في القوة في سورة
القصص ومن ذلك اعتبار حق المارر انه اربعون دارا من
كل جانب **وجه** الثالث ان الكفاية هي المراد من الغني
فكل من كان له شيء يقنيه عن سوا الخلق فهو غني **وجه**
الرابع ان الحسين درهما هو الذي تكف حاجته من الكسوال وكل
من هذه الاقوال وجه لان كل شيء لم ينص الشارع فيه على امر معين
فالعلماء به بحسب نظرهم وادراكهم واكثر الاربعين والحسين
حري على الخالب من احوال السلف فلا يكاد أحدهم يطلب
من الدنيا في هذه اكثر من هذا القدر ولا يفتقر لاكثر صاحب العيال

الان

الان المالية درهم في طريق تجارته استغنت فافهم **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز دفع الزكاة الى من يقدر
على الكسب لصحته وقوته مع قول الشافعي واجد ان ذلك لا يجوز
فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان من لا مال له وهو الى الفقير اقرب وان كان نادرا
على الكسب **ويؤيد** قوله تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله
ابن الفضله فلا يستغني احد عن حاجته الى الله تعالى وانما
علقنا الفقر في الآية بفضل الله لا بانه حقيقة لان الحق تعالى
لا يستغني به من حيث ذاته وانما يستغني عما منه لانه فافهم
فان هذا هو الادب مع الله تعالى فان العبد اذا اجاع رساله الله
في ازالة ضرورته وله على الرعيف ما وقع الغني عن الجوع
الا بالرعيف وحاصل ذلك ان الله تعالى علق الوجود ببعضه
ببعض وسخره لبعضه بعضا وربطه ببعضه بعضا وان كان
الكل عنه وباحره وتكون بينه فافهم **وجه** الثاني ان من قدر على
الكسب فلا يحل له اخذ اموال الناس ينزها له عنها وهذا خاص
بالاكثر من الحاجة اليها والاول خاص بالاصغر من قلت مروتته
ومن ذلك قول ابي حنيفة واهله في احدى روايتيه ان من
دفع زكاته الى رجل ثم علم انه غني اخذاه ذلك مع قول مالك
والشافعي مما ظهر قوله انه لا يجزي وهو قول احمد في الرواية التي
فالاول مخفف والثاني مخفف مشدد **وجه** الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول الاكتفا بطلبة الظن بانه فقير **وجه**
الثاني انه لا يكتفى الا بالعلم ولا عبرة بالظن البين خطاؤه **ومن**
ذلك اتفاق الائمة الثلاثة انه لا يجوز دفع الزكاة للوالدين
وان علو والوالدين وان سفلوا مع قول مالك يجوز دفعها
الى الجدة والجد وبني البنتين لسقوط استغنهم عنه فالاول مشدد

٢٢٦

والثاني مخفف **وجه** الامر الى جرتي الميزان **وجه** الاول
تشرىف الوالد بن والدين من دفع او سلم الناس اليهم
قياسا على بني هاشم ومن الطلب فان الزكاة انما حرمت عليهم
تشرىفا لهم وتنديسا لذواتهم وارواحهم والا فاذ احتاجوا
الى ذلك صرف اليهم من ماله كما اقر به الامام الشيرازي وجماعة
قال بعضهم محل جواز الاعطال عند الحاجة اذا لم يستغنوا
بغير الزكاة من حاجة وهدية ونحوها لقول جده صلى الله عليه
وسلم في الزكاة انها لا تخلل الجود ولا الاخذ لكن يريد ما اقر به
الشيرازي في حديث ان لكم في خمس الخبز ما يكفيكم وايضا فان
نفقة الوالد بن والدين واجبة على الاغنياء منهم من باب
البر والاحسان فهم مستغنون بذلك عن اوساخ الناس مع
عدم المنفعة عليهم من اولادهم غالبا كما اشار اليه حديث انت
وما لك لا يلك **وجه** الثاني ان كان ساقط النفقة لبعده
رجوعه بالاقرب من حكم غير التبرع فيعطى من الزكاة فانهم
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة واحد في احدى روايتيه انه
لا يمنع من دفع زكاة الى من يرثه من الاخوة والاعمال وبهم
مع قول احمد في الجود وايضا انه ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف
والثاني مشدد **وجه** الامر الى جرتي الميزان **وجه** الاول
عدم ناكذ الامر بالاتفاق عليهم كالاصول والمزوع في ما اخل
قريبهم القني بالاحسان اليهم فيكونون كالايجاب فيعطون
من الزكاة **وجه** الثاني ان تعيب الشارع في الاتفاق
على القرابة لا يجوز القريب الى الاخذ من الزكاة قال القولان
محومان على حالين فمن اعناه قرابته بالاتفاق عليه فلا يعمل
له اخذ الزكاة ومن لم يفته قرابته من سوا الناس
بعد استأفهم عليه دل له اخذ الزكاة **ومن ذلك** قول

الائمة

الائمة الثلاثة انه لا يجوز للرجل دفع زكاة الى يده مع قول ابي
حنيفة انه لا يجوز دفعها اليه عند غيره اذا كان سيده فقيرا
فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الاول ان نفقة العبد
واجبة على السيد فهو مكلف بها عن الزكاة **وجه** الثاني
ان نفقة السيد لا تكفيه كما هو الغالب على التجار وغيرهم
من الخلا مع زيادة الرقيق في الغالب وعدم نفعه من
اكله من اوساخ الناس فكانت الزكاة حقة كاجرة الحطام
يعلف منها السائح ويطلع منها العبد والامام **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة واحد في اظهر روايتيه انه لا يجوز للزوجة
الغنية دفع زكاتها الى زوجها مع قول ان في جواز ذلك
وقال مالك ان كان يستعين بما اخذه من زكاتها على
نفقتها لم يجوز وان كان يستعين به في غير نفقتها كاولاده
الفقران من غيرها او نحوهم جازة الاول مشدد والثاني
مخفف والثالث مفصل **وجه** الامر الى جرتي الميزان
ومن ذلك قول مالك واحد في اظهر روايتيه انه لا يجوز
دفع الزكاة الى بني عبد المطلب مع قول ابي حنيفة يجوز
دفعها اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف وكذلك القول
في موال بني هاشم حرمها ابو حنيفة واحد وهو الاصح من
مذهب مالك والثاني فهو يرجع الى جرتي الميزان **وجه**
الاول قياس بن المطلب على بني هاشم **وجه** الثاني فيه
عدم قياسهم عليهم لضعف وصلتهم كرسول الله صلى الله
عليه وسلم وان كانوا لم يفارقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
في طهارة واسلاما **وجه** ثالثة على الوالي التشرىف المشار
اليه بقوله صلى الله عليه وسلم مولي القوم منهم اي وان لم
يلحق بهم **وجه** الثاني ان الوالي ليس له صلة في شرف



نسبتهم كرحلة سادتهم على ان تحرم الصدقة عليهم انما جعل غاوه
بما يعطونه من حسن الخس فان منعوا منه جاز لهم اخذ الزكاة
الا ان كان هناك من يكفهم من نوع الهدايا او صدقات
النقل على بر **وسمع** سدي علي الخواص رحمه الله يقول
تحريم الصدقة على بني هاشم وبني المطلب تحريم تعطي وتشتري
وتتوزع لهم من اخذ او سافر الناس لا يتم لهم لو اخذوها انتهى
وفي ذلك نظر فتدبر من منع رسول الله صلى الله عليه وسلم
لهم من اخذها تحريم تكليف فثبت انهم انتهى للمسلمين رب العالمين
كتاب الصيام اجمعوا على ان صوم
رمضان فرض واجب على المسلمين فانه احد اركان الاسلام وانتقوا
الايمنة الاربعة على انه يحتم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر عاقل
قادرا على الصوم وعلى ان الحائض والنفساء يحرم عليهما الصوم
ولو انهما صامتا لم يجر ويكرههما قضاءه وعلى انه يباح للمأكل
والمضغ الفطر اذا خافت على نفسها او ولديها لكن لو صامتا
مع وانتقوا على ان المسافر والمريض الذي يرجى برؤه يباح
لهما الفطر فان صامتا صح وان تضررا كره وقال بعض اهل
الظاهر لا يصح الصوم في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل
مطلقا اي لانه ارفع نفى البر في صوم السفى قوله ليس من
البر من الصام وانتقوا على ان الصبي الذي لا يطيق الصوم
والجنون المطلق جنونه غير مخاطبين به لكن يرمونه الصبي
لشبع ويضرب عليه لعشر وانتقوا على ان صوم رمضان يجب
ببرية الهلال اربا كمال شعبان ثلاثين يوما وانتقوا الايمنة على
انه لا يثبت هلال شعبان بواحد وقال ابو ثور يقبل وانتقوا
على انه اذا روي الهلال في بلد روية فاشبه انه يجب الصوم على
ساير اهل الدنيا الا ان اصحاب الشافعي وهو المذاهب حكم البلد القريب

دون البعيد

دون البعيد وانتقوا الايمنة على انه لا اعتبار بعمره الحساب
والمنازل الا في وجه من ابن شرح بالنسبة الى العار والحساب
وانتقوا الايمنة الاربعة على انه لا اربعة على وجوب النية في صوم
رمضان وانه لا يصح الا بالنية وقال عطاء رزق لا مفتقر صوم
وحضرات اليه وانه لا يصح الا بجمعوا على صحة صوم من اصبح حيا
ولكن يشترط له ان يغتسل الاغتسال قبل طلوع الفجر خلافا
لابي هريرة وسالم بن عبد الله في قولها يبطلانه فانه يغتسل ويغني
وقال عروة والحسن ان اخر الغسل لغز لم يبطل صومه او يغني عذر
يبطل وقال الحنفى ان كان في النقص ينقض وانتقوا على ان الغيبة
والقذف مكرهان للصائم كراهة شديدة وان صح الصوم في الحكم
وقال الاوزاعي يبطل الصوم وانتقوا على ان من اكل وهو يظن
ان الشمس قد غابت او ان الفجر لم يطلع ثم بان الامر بخلاف ذلك
انه يجب عليه القضاء وجمعوا على ان من ذرعه الفجر لم يطره الا اذا
لحقه البصرى واجمعوا على ان من صلى وهو حائض في رمضان
عامة من غير عذر كان عاصيا وبطل صومه ولزمه امساك بقية
النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق رقبة فان لم يجد
فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا
وقال عمر على التحجير واجمعوا على ان الكفارة لا تجب في غير اداء
رمضان وعن قتادة الوجوب في تضايقه وانتقوا على ان من تعد
الاكل والشرب جميعا يقام في يوم من شهر رمضان انه يجب
عليه القضاء وامساك بقية التمسك وانتقوا على ان من افتر صوم
يوم من رمضان بالاكل عامدا يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط
وقال ربيعة لا يحصل الا بالثبوت عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم من
كل يوم شهرا وقال الحنفى لا يقضي الا بصوم الف يوم وقال علي
وابن مسعود لا يقضي صوم الدهر وانتقوا على صحة صوم من اعطى عليه

٢٢١

طول نهاره وعلى انه لو نام جميع النهار صومه خلا فلا يصح
 من الشائعية وانفقوا على الله من فاته شيء من رمضان فأت
 قبل امكان القضا فلا يذرك له ولا انتم وقال طاووس
 وقتا يجب الاطعام عن كل يوم متكينا وانفقوا على استحياب
 صيام الليالي البيض الثلاثة وكل من الثالث عشر والرابع عشر
 والخامس عشر **هذا** ما وجدته من مساييل الاجماع والاتفاق
 وسياتي توجيه اقوال من خالف اتفاق الائمة الاربعة
 في الباب ان شاء الله تعالى **واما ما اختلفوا فيه من ذلك**
 قول الشافعي في ارجح توليه واحد ان للاميل والمريض اذا افطرا
 خوفا على الولد لم يصح القضا والكفارة من كل يوم مد مع
 قول ابي حنيفة انه لا كفارة عليها ومع قول ابن عمر وابن
 عباس انه يجب الكفارة دون القضا فالاول مستند
 والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف **ارجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **وجه** الاول فطر ارتفق به الولد مع امه **وجه**
 الثاني ان الكفارة موضوعها ارتكاب الاثم لا الكورات
 الشرعية او المباح **وجه** الثالث انه كان الواجب عليها
 تحصيل المشقة وعدم الفطر الاحتمال ان الصوم لا يضر الولد
 فذلك كان عليها الكفارة دون القضا لاسقاط الصوم
 عنها بترجيح الفطر فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 ان من اصبح صائما ثم ساقط لم يجز له الفطر مع قول احمد
 انه يجز له الفطر واختاره الحنفية فالاول مستند
 والثاني مخفف **وجه** الاول تغليب الحضر **وجه** الثاني
 تغليب السفر **ارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة واحد ان للسافر اذا قدم مقطرا او بري
 المريض او بلغ الصبي او سلم الكافر او ظهرت الحائض في

اشاء النهار

اشاء النهار لزوم امساك بقية النهار مع قول مالك وان افى
 في الاصح انه يتخلف فالاول مستند والثاني مخفف **ارجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول زوال الفطر المبني
 للفطر وبانزله الصوم وان لم يجب له الحرة رمضان وكذلك
 القول في بقية المسائل **وجه** الثاني ان الامان خارج
 عن قاعدة الصوم بان صوم بعض النهار دون بعض لا يصح
 فكان اللاتي بالمسائل الذب لا الوجوب فافهم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة ان المريض اذا سلم وجب عليه قضا فاته
 من الصوم حال دونه مع قول ابي حنيفة انه لا يجب فالاول
 مستند والثاني مخفف **ارجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول التغليب عليه لانه اراد بعد ان ذاق طعم الاسلام
وجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال دونه للكفر
 وقد قال تعالى قل للذين كفروا ان يقتلوا يغفر لهم ما قد سلف
 فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يصح صوم الصبي
 مع قول ابي حنيفة انه لا يصح فالاول مستند وفي الصوم من حيث
 خطاب به على وجه الذب من باب فن تطوع صيرافه حيله
 والثاني مخفف عنه بعدم صحته عنه من حيث انه صفة
 حمدانية لا يطبق التلبس بها ولا القيام بافعالها بخلاف البالغ
 فان الله تعالى جعل له قوة تعينه على القيام بافعالها ومما
 يويد قول ابي حنيفة ان الصوم عن الاكل ما شرع الا لغير
 شهوة النفس الجاهلة بتكرار الاكل جميع العتمة والصبي
 الذي عمره سبع سنين مثالا بعد من اشارة شهوة
 للجوع بالاكل غلاف المراهق فكان صومه من حيث هو
 اقرب من صومه الامام ابا حنيفة ما كان ادق مداركه رضي
 الله عن بقية الائمة اجمعين **ارجع** الامر الى مرتبتي الميزان

٢٢٩

ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني ان المخنون اذا افان
لا يجب عليه قضاء ما فاته مع قول مالك انه يجب وهو احادي
الروايتين من احمدنا الاول مخفف والثاني مشدد **ورجوع**
الامر الى مرتبة الميزان وجهها ظاهر **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة وهو الاصح من مذهب الثاقي ان المريض الذي
لا يرجى برؤه وانما يصوم عليها وانما يجب عليها
الفدية فقط مع قول مالك انه الاصح عليها ولا فدية وهو
قول مالك فمعي ثم ان الفدية عند ابي حنيفة واحد نصف
صاع عن كل يوم من برأ وغيره عند ان فمعي مد عن كل يوم
فالاول فيه تشديد في المسلمتين والثاني مخفف فيها
ورجوع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** القولين ظاهر
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وهو احادي الروايتين عن
احد انه لا يجب الصوم اذا حال دون مطلق الهال غيم او
توفي ليلة الثلاثين من شعبان مع قول احمد في اظهر الروايات
عند اصحابه انه يجب عليه الصوم فالواديتقين عليه ان
ينوي من رمضان فالاول مخفف في تلك الصوم والثاني
مشدد في فعله **ورجوع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
ان تا عدة الصوم لا تكون الا ليلة واحدة او بنية او مائة
ولم يوجد هنا شئ من ذلك **وجه** الثاني الاخذ بالاحتياط
وهو خاص باهل الكشف فينظرون الهلال من تحت ذلك
الغيم او القتر كما يشهد لذلك قول اصحاب احمد انه يتعين
على الصائم ان ينوي ذلك من رمضان اذ الحزم بالنية
لا يصح من القتر **وقان** على هذا القدم سيدي على الخواص
وزوجه ما نالك كسنان تحت الغمام والقتر وينظرون
الشياطين وهم يصعدون ويرمون في الابار والبحار

فيصحبان

فيصحبان حامين وغالب اهل مصر يظنون **ومن هذا**
ان الشياطين لا تصعد الا ليلة رمضان وقال الثاقي قد
تصعد الشياطين اخر ليلة من شعبان ليدخل رمضان
وهو كله مصعدون كما كان ابليس يصعد للعصاة
في شعبان بالمعاصي التي يفعلون فيها في رمضان فانهم
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان
اذا كانت السماء مغطاة بالشهادة جمع كثير يقع العلم
بخبرهم وايضا في الغيم فثبت بعدل واحد رجلان او
امواة حرا كان او عبدا مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك
الاعدان ومع قول الثاقي واحد في الظهور واقتضاها
انه يثبت بعدل واحد فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد
والثالث فيه تخفيف **ورجوع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان السماء اذا كانت مغطاة فلا يحق الهلال
على جميع كثير من الناس بخلاف الغيم يحق على غالب الناس
فيكتفي بواحدة كما قال به الثاقي واحد في الظهور وليسها
وجه قول مالك زيادة التثبيت في العدلين لان ذلك
عنده من باب الشهادة لاس باب الزينة عكس قول
الثاقي واحد في الراجح من قوليهما فوضع ابو حنيفة ومالك
شان صوم رمضان على ان الصلاة تعظم الشهر رمضان
فانه يكتفي في دخول وقت الصلاة عند ما باخار بعدل واحد
ومن شئت رمضان انه يسد مجاري الشيطان من جسده
ابن ادم ان لم يحرقه بغيته ونحوها ما ورد انه يحرق الصوم
بخلاف الصلاة لم يزل فيها العافية اي تبقى بها الشياطين
كادروا في الصوم فان الصائم الحقيقي لا يصير المعاصي عليه
مسبيل من العام الى العام فانهم **ومن ذلك** قول الائمة

الاربعة ان من راي الهلال وحده طام ثم راي هلال شوال
 افطر سرامع قول الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصيام
 برويته وحده فالاول مخفف على الصائم مشد في الشكوت
 والثاني عكسه **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول**
 ان المراد من اشتراط العدول او العدلين او العدل حصول العلم
 وقد حصل له العلم برويته فهو وان لم يقبل التاخير ذلك منه
وجه الثاني ان الحسن قد يفلظ تبعا للمعنى المألف عليه كصاحب
 الامة الصغرى بمجرد طمع العسل براقه ورقه باطل فافهم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لا يصح صوم يوم الشك مع قول احمد انه اذا
 كانت السامعية كره او غيبة وجبها الاول مشد في الاحتياط
 خوفا ان يدخل في رمضان بالسرم منه والثاني مخفف بعدم شروعيه
 الصوم فيه **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان** لكن قول احمد او في العمل
 من حيث الصوم فقد يكون من رمضان في نفس الامر ويقدر
 التردد في النية للضرورة ولا يضرك صوم يوم زائد **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة ان الهلال اذا رءى بالنهار فهو ليلة المستقبل
 مع قول احمد انه اذا رءى قبل الزوال ليلة الماضية او بعد الزوال
 فروايتان فالاول مخفف بعدم التقاضي لليوم الماضي والثاني
 مفصل في وجوب قضاءه **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان**
 ووجهها ظاهر وكذلك القول في روايتي احمد في روايتيه
 بعد الزوال **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا بد من
 التعيين في النية مع قول ابي حنيفة لا يشترط التعيين
 بل لو توكى صوما مطلقا او مطلقا جاز فالاول مشد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التعيين
 من جهة الاطراف للموردية **وجه الثاني** ان المتصور وجود
 الصوم في رمضان الذي هو ضد الظن فيه فيخرج المكلف عن

الشهادة بذلك

المعهدة بذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان وقت النية
 في صوم رمضان ما بين غروب الشمس الى طلوع الفجر الثاني
 مع قول ابي حنيفة انه لا يجب التعيين في النية بل
 يجوز النية من الليل فان لم ينو ليلا اجزأه النية الى الزوال
 وكذلك قولهم في النذر المعين فالاول مشد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط
 والقياس على ما يراد بالامر الى الترخية فان موضوع النية في
 اول العبادات الاما استثنى **وجه الثاني** الاكتفاء بوجود
 النية في اثناء الصوم اذ لم يضرك كثر النذر كما في صوم النفل
 وحاصل هذا القول جعل النية هنا قبيل الفجر مستحبة
 لا واجبة تحصلا للكمال لا للصحة فافهم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة ان صوم رمضان يقتصر كل ليلة الى نية مجردة
 مع قول مالك انه يكفي نية واحدة من اول ليلة من الشهر
 انه يوم جمعة فالاول مشد والثاني مخفف **فرجع الامر**
 الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** القياس على الصلاة وغيرها
 فان كل صلاة عبارة على حدتها فكذلك القول في صوم كل يوم
 لا سيما مع تحلل كل ليلة بين كل يومين وما يكون فيها اكل وشرب
 وجماع وغير ذلك مما يبطل الصوم **وجه الثاني** انه على
 واحد من اول الشهر الى اخره فالاول خاص بضعف العزم
 والثاني خاص بالاوليا الذين يحضرون مع الله تعالى فيتلوهم
 من اول الشهر الى اخره بنية واحدة فاذا نوي احدهم في
 اول ليلة ولم حضوره باستصحاب تلك النية ولا يقطعها
 تحلل الليل فانقص **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان صوم النفل
 يصح نية قبل الزوال مع قول مالك انه لا يصح الا نية من المساء
 كالواجب واختاره النوني فالاول مخفف والثاني مشد

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ما ورد من
 الاتباع في ذلك للشارح في توسعته على الامة في امر النقل
وجه الثاني الاضياف للنقل كالنقل من مجامع ان كلامها
 ما مور به شرعا وقد قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية
 من الليل فلا صيام له فشمّل النقل لا ملائمة لنظا الصيام
 ويصح ان يكون الاول خاصا بالاصا غير الثاني خاصا بالاكابر
 فافهم **ومن** **ذلك** قول الائمة الاربعة ان صوم الحنب مجب
 مع قول ابي هريرة وسالم بن عبد الله انه يبطل صومه كما مر
 اول الباب وانه يمكس ويقضى ومع قول عمروة والحسن
 انه ان اخر الغسل بغيره يبطل صومه ومع قول الخفي
 ان كان في المصن يتنهي بالاول مخفف والثاني مشد
 والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
 الاول تنزيه الشارع من اصبح جنباً على صومه وعدم امره
 بالقضاء **وجه** الثاني ان الصوم يشبه الصفة الصمدانية
 في الاسم فلا ينبغي ان يكون صاحبها الا مطهراً من صفات
 الشياطين والجنب في حضرة الشيطان عالم بعتسافكا
 تبطل صلاة من خرج من حضرة الله الخاصة فكذلك
 يبطل صوم من خرج من حضرة الله تعالى الى حضرة
 الشياطين **ومن** **هنا** يعرف توجيه القول بالفصل **وجه**
 قول الخفي فهو لان الفرض لا يجوز الخروج منه بخلاف النقل
 فلهذا مشد وفيه بالقضاء لعدم تاديبه على وجه التكال
 فلا لا خاص بالاصا غير الثاني خاص بالاكابر وكذا
 ما وافقه **ومن** **ذلك** قول الاوزاعي باطل الصوم بالغبية
 والكذب مع قول الائمة بصحة الصوم مع التقصير في الاول خاص
 بالاكابر والثاني خاص بالاصا غيرهم غالب الناس اليوم فلا يكاد

احد يسأل له يوم واحد من غيبة او كذب **ومن** **هنا** اختلي
 بعض الغفرا في جميع رمضان حفظا لنفسه من الغيبة
 او سماعها من غيره **ومن** **ذلك** قول ابي حنيفة والاكابر
 وان غيبة ان الصوم لا يبطل بنية الخروج منه مع قول احمد
 ببطلانه فالاول مخفف خاص بالاصا غير الثاني مشد خاص
 بالاكابر **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن** **ذلك** قول
 ملاك والثاني انه يفطر بالقي عامدا مع قول الامام ابي حنيفة
 انه لا يفطر بالقي الا اذا كان ملاء فيه ومع قول احمد في اشهر
 رواياته انه لا يفطر الا بالقي الفاحش ومع قول الحسن انه
 يفطر اذا ذرعه اليه فالاول وما قرب منه مشد واوفيه
 تشديد وقول الحسن مشد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول ثبوت الدليل بالفطر لمن تأم عامدا ولم يفرق
 بين ان يكون ذلك قليلا او كثيرا **وجه** الثاني وما وافقه
 ان القي ليس بفطر الذات وانما تكونه تخلي المعدة من الطعام
 فيضعف الجسم فوما ادي الى الافطار خوف المرض الذي
 يبيح الفطر فلهذا شرط احمد وابو حنيفة القي الكثير من
 مالي الفم فاكتر فان مثل لقمة افغوها لا يحصل بضعف في
 الجسم يودي الى الافطار وهذه هي العلة الظاهرة في
 الافطار بالقي نظير ما سياتي في الفطر بالمجامة من حيث
 ان كلاما من القي والمجامة يضعف الجسم الذي ربما افتتاه
 الحكماء واعل الشريعة بموجب الافطار فيها حفظا للروح
 عن العدم او الضرر الشديد الذي لا يطاق عادة **وجه**
 قول الحسن ظاهر لانه يتولد في الجوارح الاكل الذي لم ياذن
 له ان راع فيه وهو انرايد عن حاجته فانه لو اكل لما حتم
 له ان عالم يتنفس باطنه ذلك فكلما التول بالفطر او لي اخذ ما احتياط

فيقتض ذلك السمع الذي ذكره القوي لان الانسان اذا اذلت
 معدته من الاكل تصير الداعية تطلب الاكل وترجي على الصوم
 فيكون حكمه كاللحم ولا يجزي حكمه عبادته فالعلماء يبينون ما لا يخفى
 في الحقيقة وما بين متوسطا فيه فافهم **ومن ذلك قول**
 الائمة الثالثة انه لو بقي بين انسان طعم فحري به ريقه
 لم يفطر ان سمع من تميزة ومجبه وانه ان ابتلعه بطل صومه
 مع قول ابن حنيفة انه لا يبطل وقد روي بعضهم بالمحصة وبعضهم
 بالسمة الكاملة فالاول مخفف في عدم الافطار ان عمر عن
 تميزه ومجبه منه وفي الفطر باقتلاعه **ورج** الثاني ان مثل
 ذلك لا يورث في الجسم قوة تقضا وحكمة الصوم فان الاصل
 في تحريم الاكل كونه يشبه الشهوة للعاصي او القنات ومثل
 المحصة او السمة لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما
 راي العلماء ان تناول ما لا يورث شهوة لا ينطبق على حال
 سدوا الباب فانهم امسوا الرسل على الشريعة بعد موته في كل
 زمان وليس احد من العارفين نقاطي نحو سمة نهيانية
 وبين الله اديامع العلماء كاسياني بيان في مسيلة الافطار
 بما وحال الليل في تحليله او اذنه ويسمى مثل ذلك بتحريم
 التحريم المأخوذ من مخرج حيث كالراعي يرعى حول الحمى يوشك
 ان يقع فيه ونعم ما فعلوا رضي الله عنهم وتطير ذلك تحريم
 الاستمتاع بما بين الشرة والركبة وان كان التحريم بالاصالة
 انما هو الجماع لا فيه من الدم المضى الذكر كاجرب فافهم
ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان الحقنة تفطر الا في رواية
 عن مالك وكذا التطير في باطن الاحليل والاستفطار بفطر
 عند الشافعي ولم اجد لغيره في ذلك كلاما فالاول من اقوال
 الحقنة مشدد ورواية مالك مخفف **ورج** الامر اليه مني الزان

ورج الاول ان ادخل الدرام من الدبر او الاحليل مثلاً
 قد يورث في البدن قوة تقضا وحكمة الصوم **ورج** رواية
 مالك ان الحقنة تضعف البدن باخر احدها في العدة فلا
 تفطر واجاب صاحب هذه الرواية ان معنى انها تفطر
 اي يورث امرها اليه فطر المحضون لعدم وجود شي تستغل به
 القوة الخاصة فتصير تدفع في الامعاء الا ان يحصل الاضطراب
 فيساع الفطر وما قول بعضهم بالانظار اذا بلغ الصائم
 حجر الا يتحمل منه شي ارا دخل الليل في اذنه او الحنط في حلقه
 ثم اخرجه فهو سدا لا باب لانه ليس مقطوعا لا لغة ولا شرعا
 ولا عرفا ولا يتولد منه قوة في الجسم **فان قلت** هل للعالم
 مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من انه لا يورث الشهوة
 المضادة للصوم **قلت** اليس له فعل ذلك اذ بايع العلماء الذين
 افتوا بما لفطر فتكون العلة في الافطار علة اخرى غير اثار
 الشهوة فافهم **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة ان المحامة
 لا تفطر الصائم مع قول احمد انها تفطر الحاج والمحموم فالاول
 مخفف والثاني مشدد **ورج** الاول ان المنوع منه انما هو
 استعمال ما يقوي الشهوة لا ما يضعفها وقال ان دليل
 احمد وروايلان المراد قسب في الفطر لما المحجوم فافهم
 الحاج فزجر الله ان ينسب في افطار واحد ذلك ان المحسوم
 يضعف بخروج الدم لا سيما ان كان الصائم قليل الدم فالتقطير
 ليس هو لعين المحامة وانما هو لما يورث اليه امرها **ورج**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** اتفاق الائمة على انه
 لو اكل شاة كما في طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطل صومه مع قول
 عطارد ادود واسحاق انه لا تقضا عليه وحكي عن مالك انه
 يفتي في الفرض فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف

والثالث مفصل **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
 الاول تقصيره بالاقدام على الاكل من غير علم او ظن ببقائه الليل
وجه الثاني انه لا مانع من الاكل الا مع تبين طابوع النحر
وجه الثالث الاحتياط للفرص بخلاف النفل الخروج منه
 او تركه بالكلية عند بعض الائمة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 وان نفي انه لا يكره الكحل للصائم مع قول مالك واحمد بكراهته
 بل لو وجد طعم الكحل في الحلق افطر عندهما وقال ابن ابي ليلى
 وابن سيرين يفتطرون بالكحل فالاول مخفف والثاني فيه تشدد
 والثالث مشدد **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** القول
 بالانه ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان العتق والاطعام
 والصوم في كفارة الجماع في نهار رمضان عامدا على الترتيب
 مع قول مالك ان الاطعام اولي وانها على التحجير فالاول مشدد
 والثاني مخفف **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول
 ان العتق والصوم اشده من الاطعام والبلغ في الكفارة **وجه**
 الثاني ان الاطعام كتر نفعا للنفوس والمساكين بخلاف العتق
 والصوم اشده من الاطعام لاسيما في ايام الغلاء **ومن ذلك** قول ابن ابي
 واحد ان الكفارة على الزوج مع قول ابي حنيفة وماذا ان على كل منهما
 كفارة فان وطئ في يومين من رمضان لمسه كفارة واحدة
 وان وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يحسب بالوطئ الثاني كفارة
 وقال احمد يلزمه كفارة ثمانية وان كفد على الاول فالاول
 مشدد وعلى الزوج مخفف على الروجة والثاني مشدد وعليهما الاستراخا
 في الترفة والتلذذ المنافي بحكمة الصوم ومياسر على ذلك ما بعده
 من قول ابي حنيفة واحمد في التشديد والتخفيف **وجه** الامر
 الى مرتبتي الميزان قالوا وحكمة الكفارة انما تمنع من وقوع
 العقوبة على من جنى جنابة متعلقا به رده او متعلق بالله والخلق

فتصير

فتصير الكفارة كالطلة عليه تمنع من وصول العقوبة اليه
 من باب تعليل الاسباب على سبيلها **ومن ذلك** ان
 اشاق الائمة الاربعة على ان الكفارة لا تجب الا في اداء
 رمضان مع قول عطاء وقتادة انها تجب في قضاءه فالاول
 مخفف والثاني مشدد **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول ظهور انها كحرمة شهر رمضان بين الناس
 بخلافه في العضافان الاستهالك لا يكاد يظهر له عين وان
 كان الاداء القضاء واحد عند الله تعالى فانهم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لو طلع النحر وهو جامع في ترفع في
 الحال لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل فالاول مخفف
 والثاني مشدد **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
 الاول ظاهر **وجه** الثاني مساحبة اللذة والترن في
 حال الترفع فكان ذلك من بنية الجماع كما هو الغالب
 على الناس فكانه في حال الترفع متقاد في الجماع **ومن ذلك**
 زدن ما قاله ابو حنيفة في نظيره من الخارجه من الغصوب
 اداب بحرام حاله **وجه** **وجه** ان يكون الاول خاصا
 بالاكابر الذين يملكون شهوة شهوة والثاني خاصا بالصغار
 الذين يملكون شهوة شهوة فانهم **ومن ذلك** قول ابي
 حنيفة والثاني واحد في احدي روايته ان القتل الاكبر
 على الصائم الا ان حرمت شهوته مع قول مالك انها تحرم
 عليه بكل حال فالاول مخفف خاص بالاكابر والثاني مشدد
 خاص بالصغار عند اللاب عليهم **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه لو قبل فمذ لم يفتط مع قول احمد انه يفتطر وكذلك
 لو نظر شهوة فانزل لم يفتطر عند الثلاثة وقال مالك يفتطر
 فالاول في المسيلتين مخفف والثاني منها مشدد **وجه**



الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول في الاول عدم انزال
 الثاني **وجه** الثاني فيها ان الذي فيه لذة فتأرب التي
وجه الاول في المسئلة الثانية عدم المباشرة **وجه**
 الثاني فيها حصول اللذة المضادة لمصلحة الصوم ولو لا ان تلك
 النظرية تشبه لذة المباشرة ما خرج التي منها فافهم
ومن ذلك قول الائمة المداينة ان المسافر المظبوط الاكل والكفر
 والجماع مع قول احمد انه لا يجوز له الفطر بالجماع ومن ما جامع
 المسافر بعده فعليه الكفارة فالاول تخفف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول اطلاق الشارع
 الفطر للمسافر فشمّل الاطعام بكل مظهر **وجه** الثاني ان ما جرد
 للحاجة يتعدى بقدرها وقد احتاج المسافر الى ما يقويه من
 الاكل والشرب فحوزه الشارع لم يخالف الجماع فانه محض شهوة
 تضعف القوة ويكثر الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل
 فلا حاجة اليه في النهار **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك
 بان من افطر في رمضان وهو صحيح متم يلزمه الكفارة
 مع القضاء مع قول الثاني في ارجح قوليه وانما انه لا كفارة عليه
 فالاول تشدد والثاني تخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الثاني عدم ورود دليل على الشارع في وجوب الكفارة
 بذلك **وجه** الاول التعليل عليه بانتفاء حرمة رمضان
 وقد اسن الشارع العلما في شريعته من بعده وامرهم بالعمل
 بما ادي اليه اجتهادهم فانهم **ومن ذلك** قول الائمة المداينة
 ان من اكل او شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قوله مالك انه
 يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول تخفف والثاني تشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول قوله صلى الله عليه
 وسلم من اكل او شرب ناسيا فاما اطعم الله وسقاه **وجه**

الثاني

الثاني تشبته في النسيان الى قلة التحفظ وان كانت الشريعة
 رفعت الانتم عنه كظايره من اكل طعام الغير ناسيا ونحو ذلك
 مع ان الامر الذي يحصل بالاكل عامه انه يحصل بالاكل ناسيا
 ودعواته الشهوة للضادة للصوم **وجه** حمل الاول على حال
 العامة والثاني على حال المخاض **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
 ادق نظره ودرج اعمه بنية المجتهدين ما كان اجتهادهم للتوسيع
 على الامة **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة ان من افسد صوم
 يوم من رمضان بالاكل والشرب عامه ليس عليه الا قضاء يوم
 مكانه مع قول ربيعة انه لا يحصل الا بصوم اشئ عشر ومع قول ابن
 المسيب انه يصوم عن كل يوم شهرا ومع قول الشعبي انه لا يحصل
 الا بصوم الف يوم ومع قول علي وابن مسعود انه لا يقضيه
 صوم الدهر فالاول تشدد وما بعده فيه تشديد والثالث
 تشدد والرابع تشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول لم يكتف الشارع عن الزام الفطر بشئ زاد على قضاء ذلك اليوم
وجه البقية التعليل على ذلك الفطر تغييره وتغليظ
 كل مجتهد على ذلك المنظر بحسب اقتضاه وعقوبته **وجه**
 قول علي وابن مسعود ان امة دعا الى شرط ذلك الصوم في ذلك اليوم
 فلا يلحقه فيه صوم الابد لانه في غير وقت الشرع الا صلى
وقد قد منّا نظره ذلك في الصلاة واسند لنا عليه يقول
 نقالي ان الصلاة كانت على المرءين كتابا موقوتا كما استدلنا
 على قولنا ابن مسعود وحديث في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم
 الله ان افطر فيه مثله لا عيبه فانهم **ومن ذلك** قول ابن حنيفة
 وان قرآن من اكل او شرب ارجاعه ناسيا لم يبطل صومه مع
 قول مالك انه يبطل ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل
 والشرب ويجب به الكفارة فالاول تخفف والثاني تشدد

٢٤٥

والثالث فصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول**
 قوله صلى الله عليه وسلم ان من اكل او شرب ناسيا وهو حايض فامنان
 اطعم الله وسقاه الله من اطعم الله وسقاه فلا يبطل صومه
 لان النار اذا انفتحت من شئ من الاكل ثم صبه في حوض المكلف من غير
 قصد المكلف فلا يدخل في حيلة ما بها عنه فكانه استثنى ذلك
 المكلف من النفي فكما ان النفي في الباطن كالمسرح في حق هذه الثاني
 لا يتناقضه وعدم انتهاك حرمة رمضان بالنسيان **وجه**
 قول مالك بالبطلان فسببه الى طلبة التحفظ كما مر اجماعا قريبا
وجه قول احمد ان الجماع للعباء بعيد وقوعه من المكلفين
 لغلبة التحفظ من الجماع على غالب الناس وانه لا يقع من الصائم
 الا مع سدوات تذكره كصوت الدابة المتولدة من الخرج
 فلا يكاد تلتفت منه الحارحة الا بمسنة بخلاف من اكل او شرب
 ناسيا لكثرة تكرر وقوع ذلك بخلاف الجماع فانهم **وجه**
 قول **ابن حنبل** ومالك والشافعي في ارجح قولهم عند الرافعي
 انه لو اكره الصائم حتى اكل او شرب او اكرهت المرأة حتى
 مكنت من الوطئ لم يبطل صومه مع الامر عند النووي من
 البطلان وهو القول الاخر لان في ومع قول احمد انه يبطل
 بالجماع دون الاكل فالاول مخفف بنا على قاعة الاكراه
 والثاني يبيد يد بناء على ان الاكراه في ذلك نادرا ولعلظ
 اجماع في الثالث وسد فانه للصوم **وهنا** اسرار في
 حكمة الجماع يعرفها اهل العلم بقا الى لا تستطير في كتاب **ومر**
 قول **ابن حنبل** ومالك ان لو سبق ما المصحة او الاستثاق
 الى خوف الصائم من غير ما لفظه بطل صومه مع قول الشافعي
 في ارجح قولهم وهو قول احمد انه لا يبطل فالاول مشدود الثاني
 مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه الثاني**

ان

ان سبق ما المصحة او الاستثاق فان فانه ومخض او
 استثنى وتزل الاجرة بطل صومه **ومن ذلك** قول
 مالك والشافعي واحمد ان من اخرج من رمضان مع امكان الفضا
 حتى يدخل رمضان اخرج لزمه مع الفضا لكل يوم مد مع قول **ابي**
 حنيفة انه يجوز التاخير ولا كفارة عليه واخساره المزي
 وقال الايمه الثلاثة انه لا يجوز تلعير الفضا فالاول في المسألة
 الاولى متدد والثاني مخفف وقول الايمه الثلاثة في عدم
 جواز التاخير متدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قول الايمه الثلاثة ما سجد
 ستة ايام من شوال مع قول مالك انه لا يستحب صيامها
 ويقال في المطالم اراحه من اشياحي بصومها واخات ان ينظر
 انها قد منتهى فالاول مشدود بالاستحباب ودليله ما ورد فيها
 انها كصيام الدهر والثاني مخفف بعدم الاستحباب لما ذكره
 من العلة وان كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فيجوز
 انه لم يصح عنه فترك العلل من باب الاحتياط وفادى اعتقاده
 الي ان ترك تلك السنة ادلى من فعلها الضعف حديثها مع
 خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين
 نظير ما وقع للصارفي في زيادة صومهم **في الحديث**
 الصحيح مرفوعا لمتبعين سنن من قبله شراسترو ذراعا
 بذرايع قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال من
 فافهم **ومن ذلك** قول **ابن حنبل** ومالك انه لا يبي بعد فروع
 الامان افضل من طلب العلم اجماعا **فرجع** قول ان افان
 الصلاه افضل اعمال الدين ومع قول احمد لا اعلمنا بعد
 انرا افضل من الجهاد وانهم وكل من هذه الاقوال سواء
 من الكتاب والسنة فكل قول مع ما يله لا بد ان يكون ملحقا

٢٤٦

منه والتحقيق

وجه القول الاول ان العلم هو ميزان الدين كله
 طولا العلم ما علمنا مراتب الاعمال ولا فضل شي على شيء **وجه**
 كون الجهاد افضل عمل يكون بعد طلب العلم لكون الجهاد
 يصف كلة الكفر ويجهد طريق الوصول الى العلم بالحكم
 الدين واظهار شعائره **وجه** كون الصلاة افضل عمل البدن
 ان فيها مناجاة استغاثي ومجالتته وان استغاثي جميع فيها
 ما يربو دات العالم القلوبي والسفلي كما يعرف ذلك اهل
 الكشف وانه اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي واحمدان من شرع
 في صوم تطوع او صلاة تطوع فله قطعهما ولا تقاضا عليه ولكن
 يشترط له اتمامها مع قول ابي حنيفة وبالك مو حوب الا تمام
 فمع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على ان لم يخلف
 عليه افطر وعليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه**
رجع الامر الى مرتبة النيران **وجه** الاول ما ورد ان
 المنطوع امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر فحيث لمخير
 ان شاء العبد في الافطار وعدمه فلا يلزم الا تمام **وجه**
 وجوب الا تمام تقطيع حرمة الحق جل وعلا على نقص ما يربط به
 العبد مع تعالي ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له
 هل علي غيرها اي غير الصلوات الخمس قال لا الا ان تطوع
 فته ظ في صلاة التطوع اي فتكون عليك باله قول وما لم
 تدخل فيها فليس هو عليك فالاول خاص بالعوام والثاني
 خاص بالاكابر من باب حسانات الابرار **وجه** الثاني
 فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وبالك انه لا يكره افراد
 الحجية بصوم مع قول الشافعي واحمد وابي يوسف كراهة ذلك
 فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الامر الى مرتبة النيران
وجه الاول ان الصوم يتوكل استعداد العبد للحضور

والوقوف

والوقوف بين يدي الله عز وجل في صلاة الجمعة وفي جميع يومها
 وليتها الانية لانها كيوم عرفة عند اهل الكشف وذلك
 خاص بالاصاغر الذين يجيئون بالاكل والشرب عن شهوة
 انهم في حضرة ربه فيها **وجه** الثاني ان يوم الجمعة يوم عيد
 والعبد لا صوم فيه انما المطلوب من العبد الاطمان فيه وهو
 خاص بالاكابر الذين يفهمون اسرار الشريعة فان الجمعة
 فيها جمع الثلث على الله تعالي وذلك قوت للمارءام فقط
 فيصير الجسم ينشأ زرع الروح ويطلب قوته الجسماني ولا يمكن
 الا باكل الطعام وشرب المادة ذلك هو كمال الترويض كما اشار
 اليه حديث الصالحين فرحان فرجة عند افطاره وفرجة عند
 لقائه فن صام من الاكابر يوم الجمعة نقص سروره فلكل مقام
 رجال **وهنا** اسرار يذوقها اهل الله لا تسطر في كتاب
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يكره للصائم السؤال مع
 قول الشافعي انه يكره للصائم بعد الزوال والمختار عند متأخري
 اهلنا عدم الكراهة فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه**
 الامر الى مرتبة النيران **وجه** الاول ان ترك السؤال مع
 الجوع يغير راحة الفم ويتولد منه الفلج وهو صفة الانسان
 او سوادها فتصير راحة فمه تضرب بجليسه وتقد بركاهة
 السؤال فإزالة الضرر للناس مقدم على اكتساب الفضائل
 القاصرة على صاحبها **وجه** الثاني ان الراحة الكريمة
 تولدت من عبادة فلا ينبغي ان ينقضها واجاب الاول بان الصوم
 صفة مدانية ولا ينبغي لصاحبها الا التقديس والطهارة
 الحسية والعنوية وله ذلك شدة الشارع في الغيبة والتمية
 اذ ارتقا من الصائم زيادة على الحرمة والقبح المأصل للفظ
 وهو معنى قبحهم ويشحب ان يمتون الصائم ساءة عن الغيبة

فانهم والحمد لله رب العالمين **باب الاعتكاف**
استقر الاجماع على ان الاعتكاف مشروع وانه قرب الى الله تعالى
وانه متخير كل وقت وفي العشرة او اخر من رمضان افضل
لطلب ليلة القدر واستقر على انه لا يصح اعتكاف اعتكاف
الابائية واجمعوا على ان خروج المعتكف لالابسة كعتق الحاجة
وعتق الحناية جاز على انه اذا اعتكف بغير المسجد الجامع
وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج لها وعلى انه اذا باشر المعتكف
في الفرج عدا بطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن
السجستاني والزهري يلزم كفارة بمن وكذا ذلك اجمعوا على
استحباب الصلاة ان الصحت في اعتكافه تكمل ولا كفارة عليه
قال ابن ابي عمير لو تدرى الصحت في اعتكافه تكمل ولا كفارة عليه
وكذا ذلك اجمعوا على استحباب الصلاة والقراءة والذكر للمعتكف
واجمعوا على انه ليس للمعتكف ان يتجر ولا يكتب بالصفة
على الاطلاق **هذا** ما روي من سبل الاجماع والاتفاق **ولما**
بالخلفاء فيه **في ذلك** قول الائمة الثلاثة ان ليلة القدر
في شهر رمضان خاصة مع قول ابي حنيفة انها في جميع السنة
قال اول من روي الثاني مخفف **ورجع** الامر الى مرسى اللوات
ورجع الاول ما روي في تحصيلها في الاحاديث الصحيحة شهر
رمضان ولم يلقنا في حديث واحد وانها في غيره **ورجع** الثاني
ان المراد ليلة القدر الخمس لثبوتها في رمضان الشرط هو
لوقوع حجاب الناس بالصوم ومن علامة صدق من يزعم انه راها
معرفة مقامها في الشريعة كلها تلك الليلة من طريق (الامام)
ولا يحتاج الى مطالعة كتب الشريعة **وسمعت** سيدي علي
الحواصي رحمه الله يقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل للعبد فيها
تقريب من الله تعالى قال وهو منزع من قال انها في كل سنة

واخبرني

واخبرني اخي احمد بن محمد بن ابي رافع في شهر ربيع الاول وفيه ج
وقال معنى قوله تعالى لنا انزلناه في ليلة القدر اي ليلة القدر
فكل ليلة حصل فيها قرب فهو قدر انتهى **ويؤيد** من اخبار
من العلماء انها تدور في جميع ليالي السنة ليحمل العدل بين
الليالي في الشرف فان تحل الحق تعالى دأبهم كما يعرف ذلك
اهل الكشف **وروي** الامام مسيد بن عباد الازدي
من اقران الامام مالك رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال يقول ربنا تبارك وتعالى كل ليلة اذا بقي من الليل الثلث
الى سماء الدنيا فيقول هل من سائل فاعطيه سؤل هل من مبتلي
فامتنه الى اخر ما روي في الحديث قال فاذا كان ليلة الجمعة
تزل ربنا فيقول الى سماء الدنيا من عبد رب الشمس الى فروع
الامام من صلاة الصبح انتهى فزما ظن بعض الناس ان تلك
ليلة القدر المشهورة بين العلماء ليس كذلك انما هي ليلة قدر
اخرى **ومن هنا** قالوا اذا ما دفت ليلة وترى العشر
الاخير ليلة جمعة كانت قدر اول الالهام مثلها لا عينها فظن
الراي انها هي وعلى هذا فعل ائوال العلماء في تعيينها صحيحة
ونقل ابن عطيية في تفسيره عن الامام ابي حنيفة انه كان
يقول انها رفعت قال وهو مردود انتهى والحق ان مراد الامام
ان ليلة القدر التي انزل فيها القرآن بعينها رفعت والائتلاف
الامام ابي حنيفة لا يخفى عليه حكمها فانه كان من اهل الكشف
وهو كلهم مجمعون على ثبوتها الى مندمات الساعة فانهم انتهى
ومن ذلك قول مالك وان ضل ان لا يصح الاعتكاف الا بمسجد
ولما مع اولي ولما مع قول ابي حنيفة لا يصح الاعتكاف الا بمسجد
نقل في الجمعة وقال هذا مذهب الائمة الاعتكاف الا في المساجد
الثلاثة قال اول مخفف والثاني فيه قد يد وكذا الثالث

والرابع **مدد** **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
 مساعدة العتكف على جميع قلبه في حضرة الله الخاصة بالمسجد
 فانه اختص بتسميته ببيت الله فاذا كانت الجماعة او الجمعة
 تقام فيه كان اشد في جمعة القلب لاسيما المساجد الثلاثة
وجه سبدي على الخواص رحمه الله يقول يحتمل ان يكون
 اشتراط المساجد الثلاثة او المسجد الذي تقام فيه الجمعة او
 الجماعة خاصا باعتكاف الايام اذ من يحتاجون الى مشقة
 العدة في جمع قلوبهم ويكون ملحقا بالمساجد خاصة باعتكاف
 الاكابر فانهم **ومن ذلك** قول الشافعي في الجديد انه لا يصح
 اعتكاف المرأة في مسجد في بيتها وهو المعتزل الهيا للطلاقة
 مع قول ابي حنيفة وان نفي في القديم ان افضل اعتكافها في
 مسجد بيتها بل يكره اعتكافها في غيره فالاول فيه تشديد
 والثاني مخفف **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
 الاتباع فلم يبلغنا ان الشافعي والاحمد من عياله اعتكف في
 غير المسجد **وجه** الثاني ان اعتكافها في مسجد بيتها
 استلزامه وقيل على ما ورد في حديث فضل الصلاة في بيوتهم
 بيوتهم على صلاتهم في المسجد يجتمع مطلوبين جمع القلب
 في الصلاة والاعتكاف جميعا فانهم **وسمعت** سبدي
 عليه الخواص رحمه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع
 اعتكاف المرأة في بيوتهم من اجازة لان الجواز خاص
 بالآداب التي لا تليق بالرجال لا يحصل بوجه المسجد محظورون
 وللنوع خاص كما ان العائلات اللاتي لا يحصل بوجه المسجد
 محظور كراثة العدة وسفاهان قال علي الله عليه وسلم
 لا تمنوا اما الله مساجد الله فانهم بان انما الشيطان من
 حيث الافعال الردية يمنهم من باب نفس عبد الدنيا والدارم

ونظير

ونظيره ايضا قوله تعالى عباد الله اي عبيد
 لا اختص الله منكم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك اذا ادرك
 الزوج لزوجته في الاعتكاف فسلطت فيه فليس له منعها
 من انما مع قول الشافعي واحمد ان ذلك فالاول مشدد على
 الزوج خاص بالاكابر والثاني مخفف عليه خاص بالاصاغر
رجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول عليه قيام التقطع
 لحضرة الله التي دخلت زوجته فيها وما حظه هو **وجه** الثاني
 قد تم حفظ نفسه لشدة فتنة وصفت حاله واستغنى الخواص
 عن جميع طاعات عباده وان اقبالهم الى حضرة وادبارهم عنها
 هذه على حد سواء وما وجه الحق بقا اقبالهم على ادبارهم الا المصلحة
 تعود عليهم لا عليه فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه
 لا يجوز الاعتكاف الا بصوم مع قول الشافعي انه يصح بغير صوم
 فالاول مشدد وهو خاص بالاصاغر لضعفهم عن جمعة
 قلوبهم في اعتكافهم اذا افطروا وتكادوا الشكوات
 والثاني مخفف وهو خاص بالاكابر الذين يقدرون على جمعة
 قلوبهم عن شهوة الله تعالى في حال افطارهم وذلك
 لانهم لا يكون الا بتدبير الضرورة فلا يوشع في جهل افطارهم
 حتى لا يكون من شهوة حضرة ربه فانهم **ومن ذلك** قول
 مالك واحمد في احدي روايتهم ان الاعتكاف لا يصح بدون
 يوم مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه ليس له زمان
 مقدر فجوز اعتكاف يوم فالاول مشدد والثاني
 مخفف **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
 وهو خاص بالاصاغر ان اسباب حضور القلب وجمعه من
 اودية الشك لا يصح بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة
 الاعتكاف انما هو قيل الغروب واليوم كله فلهذا لذلك

٢٩٩

تقوله

وجه الثاني وهو خاص بالاكامير ان الغالب على الاكامير حضور
 القلب فلا يحتاجون الى طول زمن في شئ من طوبى بل يجوز
 ما يتوي احد من الاعتكاف حصل له الجمعية عقب النية وذلك
 حقيقة الاعتكاف فان حقيقة العكوف على القلب على شهود
 حضرة الرب **ع** الاستعجاب من غير خلل كما هو علم من
 من عدا الله التثنية **وجه** اسن كان يقول ان لينة لا ين
 سنة اكل الله والطير يطنون في اكلهم **اسن** الاول **وجه** حال
 الاكامير الثاني وهو حال الاكامير فافهم **وجه** ذلك قول الائمة
 الاربعة الا احد في رواية له ان من نذر اعتكاف شهر يصبر
 لزوم صوابها فان اخا يبيع قضي ما تركه وقال له يلزمه الاستيفاء
 وان نذر مطلقا حازه ان ياتي به متتابعاً ومتفرقاً عند الشافعي
 واحد وقال ابو حنيفة يلزمه التتابع وهو احدى الروايتين عن
 احمد فالاول من المسئلة فيه تشديد ونول لحد فيهما مشد
 والاول من المسئلة الثانية مخفف والثانية مشد **وجه** الامر
 الى ترتيب الميزان **وجه** الاقوال الاربعة ظاهرة في كتب الفقه
وجه ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو نذر اعتكاف يوم بعينه دون
 ليلة مع قول مالك انه لا يصح الا مع اضافة الليلة الى اليوم
 وانه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين لم يلزمه اعتكاف الليلة
 التي بينهما معهما مع قول ابي حنيفة والثاني في اصح القولين
 انه يلزمه اعتكافها فالاول من المسئلة الاولى مخفف بل اعتكاف
 اليوم دون ليلة والثاني فيها مشد وكذلك الحكم في المسئلة
 الثانية **وجه** الامر الى ترتيب الميزان فالتخفيف خاص
 بالاكامير والتشديد خاص بالاكامير الذين طوبى مشد في
 اودية الدنيا **وجه** ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه اذا اعتكف
 بغير الجامع وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي في اصح القولين

انه يبطل الا ان شرط الزوج فالاول مخفف والثاني مشد
وجه الاول من التاويل به حصول شهره واستصحاب العتكة
 انه من يدى الله عز وجل من حين خرج من عتكته الى
 ان دخل الجامع فهو خاص بالاكامير **وجه** الثاني الطرية ان
 هذا الشهود ينقطع بخرج وجه لاسما ان اخبرنا العتكة عن نفسه
 بذلك فافهم **وجه** ذلك قول الشافعي ولما ان العتكة اذا
 شرط الزوج لعارض في قرية كعبادة فريضه وشيع جنازة
 جاز له الخروج ولا يبطل اعتكافه مع قول ابي حنيفة ومالك انه
 يبطل فالاول مخفف وهو خاص بالاكامير والثاني مشد وهو
 خاص بالاكامير كما هو وجهه ومطهره **وجه** ذلك قول ابي حنيفة
 والشافعي في اصح قوليهما احدان العتكة لراشدين من التزم
 بطل اعتكافه ان انزل مع قول مالك والشافعي في القول
 الاخر انه يبطل اعتكافه انزل الى الاول **وجه** الثاني
 مشد **وجه** الامر الى ترتيب الميزان والاول خاص بالاكامير
 لمساختمهم بالوطي من غير انزال بخلاف الاكامير وعينهم
 ان يكون الامر بالعكس فيسبح الاكامير لانزال لكونهم
 يملكون اربهم بخلاف الاكامير يجب احد عن حضره
 به بحمد ليرة الجماعة وان لم ينزل **وجه** ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يكره للمعتكف الطيب ولا لغيره رفع الثياب مع قول
 احمد تركه ذلك فالاول مخفف والثاني مشد **وجه** الاول
 ان المعتكف في حصة الله تعالى كالملاة فلا يدركه النجس
 بالطيب وليس التفسير من الشافعي **وجه** الثاني ان
 المعتكف في حصة الله تعالى كالمحرم ولا ينبغي له الترفه ولكل
 من المرتين رجال فقم بين يديه اعراض الطاعة
 كما مراد الجالس وقوم بين يديه ادلاء احاطت على الهيئة على قلوبهم

٢٥٠

وانما لو فرض في ماله الزمان في مخالفة ذلك فهو في الدنيا
 والاوليا على الذل بين يدي الله كلما حضر في صلاة او اعتكاف
 او غيرها ذنبا رصفا في في نفسه من ذنبا به فافهم
ومن ذلك قول مالك والبراء لا ينبغي للمفتكف ان يقرأ القرآن
 والحديث والفتوة لغيره مع تولي حشمة والبراء ان ذلك
ورج ما قاله مالك والبراء ان يقرأ القرآن والحديث
 والعلم لا يقع فيه من الجلال والاشكال ورفع الصوت غالبا
 فيقول القلب عن المعنى الفصوح من الاعتكاف وهو اشتغال
 القلب به تعالى وحده دون غيره ولذلك اجتمعوا على استحباب
 تلاوة القرآن والذكر والصلاة لعدم تعلقه بالغير
فان قال قائل ان تلاوة القرآن والحديث والفتوة ينشأ
 القلب عن الله تعالى يذهب الفهم الى معانيها فانية تذهب
 بالفتاوى الى الحجة وبانيها فيشأ هذه قلبه واية تذهب به
 الى انوار وما فيها فيشأ هذه قلبه واية تذهب به الى معاني
 الطلاق او العدة او المراءيت ونحو ذلك والركاد من يتدبر
 القرآن يفكر في هذه الامور **فالجواب** ان هذا المقام هو
 الذي يشرع على الرمو الى غلب الناس فهو خاص بالاصاغر
 فلا يشرع مقامه ذهاب فكرة الى معاني ما يتدبره ويندكره
 بخلاف الاكابر فانهم يتدبرون بهذه المعاني عن شهوة الحق تعالى
 فيرتدون في مقامهم وما ينشأ للاسئلة الاكابر الكابر
 وهم الذين يذهب افكارهم وعقولهم الى معاني القرآن والذكر
 لا يتركونه بل عن حلق الكلام **ورج** يهدي عليا
 الخواص رجح استيقول ما هي الزمان بالليل الا تكون مشتتة
 من القراء التي هو لحيه فتمت تلاوته على ما فيه الاحكام
 والاعاني والاعتبارات والتوبيخات والقدار والزياد والاداب

وقوم

وقوم يجمعون تلاوته على الموطأ وعلا وعده وقوم يجمعون
 على الحق مع شهود هذه الامور كلها فلا يجمعون الحق
 عن الاحكام ولا الاحكام عن الحق ذلك فضل الله يؤتيه من
 يشاء ما علم ذلك والحمد لله رب العالمين

كتاب الحج

اجتمع العلماء على ان الحج احاد اركان الاسلام وانه من واجب
 على كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في العمرة واحدة ان يتقوا
 على ان من كرمه الحج فلم يجزومات قبل التمكن من اداية سقط
 عنه النرض واجموا على انه لا يجب على الصبي حج وان حجه
 قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة الحج وان تقرا على الاستحباب
 الحج لمن لم يجد زادا ولا راحلة ولكنه يقدر على المشي وعلى صنعة
 يكسب بها ما يكفيه للنفقة وعلى انه لا يلزم بيع السكن للحج
 وعلى جواز النيابة في حج النرض عن الميت وعلى انه لا يجوز
 اشغال الحج على العرة بعد الطواف وانفق الاربعة على وجوب
 الدم على المتمتع ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك
 الفار من ساة وقال طاروس ودارد لادم على الفار
هذا ما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق **واما**
 ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك ان العرة
 سنة لا فريضة مع قول احمد والشافعي في وجوبه انها فريضة
 كالحج فالاول محقق والثاني مشدود **ورج** الاسر الى مرتبة
 الميزان **ورج** الاول ان اعمال العرة داخل في جنس افعال
 الحج فكان العرة المستقلة تنقل في الحج **ورج** الثاني العمل
 بظاهر قوله تعالى ما عموالحج والعمرة لله اي امواتها فائتمروا
 فلم يكتف بالحج عن العرة وجمع بعضهم بين التولين فقال
 العرة واجبة في غير اشهر الحج مرة واحدة في العمر مستحبة

في شهر الحج ثم في شهر الحج كالطهارة الصغرى مع الكبرى
 يدخل فيها فان شئت العدد التي فيها الحج وان شئت ما مع الحج
 من حيث انها نوع خاص انتهى وفيه نظر فليست على **من ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه يجوز فعل العمرة في كل وقت مطلقا من
 غير حصر يعني في العدد بلا كراهة مع قول مالك يكره ان
 يعتمد في السنة مرتين فالاول مخفف من حيث عدم الحصر
 خاص بالاكثر والثاني من حيث خاص الاما عر ربيع عطلة
 بالعكر فيكون الاول في حق الاصا عر والثاني في حق الاكثر
 من اهل بيتهم الادب الكامل مع الله تعالى وهم يستحبون من
 دخول حرة الحاضرة التي مثل كل سنة مرة او شهر مرة واحدة
 بخلاف الاصا عر فان احدث مع رجا دخل حرة الحرة ورجع ولا
 يعرف شيئا من احوالها فكانت حل تكاثر تكاثر في العمرة
 مطلوبها وعقوبات ان يحصل من ذلك التكرير مرة
 واحدة من غير الاكثر تكاثر في السنة اخذ بحكم منعه من
 راعي حال الاصا عر ومنعه من راعي حال الاكثر ودرامة
 حال الاصا عر لانه هو الطريق الذي عليه معظم الناس
وجه كراهة ما لا الاعتناء في السنة مرتين عدم اطلاق
 على ليل التكرار او حرفة على العهر من الاطلاق بحرية البيت
 اذا راه مرتين في السنة بخلاف اعتناء في السنة مرة
 لان التخطي يحدث في قلبه بعد كل سنة البيت في حق العهر
 كما جرب اوتي كل شهر كالحال في اصحاب مالك وهم انه فهو
 نظير حدوث التخطي في كل سنة اعلم في حق الحاج
 كما وردت في **من ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يستحب
 المادية بالحج لمن يحب عليه فان اعز به الواجب حاز
 عند الشافعي لانه يجب عليه على التراخي وقال الائمة الثلاثة

برجوه

وجوبه على النور ولا يورث اذا وجب فالاول مخفف
 والثاني من **من جمع** الامر الى مرتين الميزان لكن الاول
 خاص بالاصا عر اصحاب الضرورات والمواثق الدنيوية
 والثاني خاص بالاكثر الذين لا علاقة لهم بحجهم من نعمة
 فيستحق احداهما ان يورثا من الله تعالى **وقد** بلغنا ان الله تعالى
 لا امر الخليل عليه الصلاة والسلام بالاختيار ما دلت
 واختار بالانفس العبر عنه بالتدوم فقالوا له يا خليل الله
 فلم صيرت حتى تجد الموضع فقال ان تاخير امر الله تعالى
 انتهى **من ذلك** قول الشافعي واحد ان من مات بعد التمكن
 لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من راسه ما لم يسوا او صير
 اوله يوص به كالتدين مع قول ابي حنيفة ومالك انه يسقط
 عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته ان يحجوا عنه الا ان يوصي بحجوا
 عنه من ثلثه فالاول من ذلك والثاني مخفف **من جمع** الامر
 الى مرتين الميزان **وجه** التوليد ظاهر **وجه** ان يكون
 الاول في حق المواضع والثاني في حق احوال الناس **من ذلك**
 قول ابي حنيفة والحدانية يحج عن الميت من ديرة اهله مع قول
 مالك من حيث اوصي به ومع التراخي من مذهب الشافعي
 انه من الميتات فالاول والثاني من ذلك والثالث مخفف
 وهو الايق بمقام حال الناس فان المحرم من ديرة اهله
 قليل **وجه** السلطان فيقضي احرم من قلعة الجبل بمصر
 رحمه الله بعد واذ لك من النوادر **من ذلك** قول الائمة
 الثلاثة بضرورة الحج الصبي باذن وليه اذا كان يقبل ويمتنع
 ومن لا يمتنع يحرم عنه وليه مع قول ابي حنيفة انه لا يمتنع
 الصبي بالحج فالاول مخفف في صحة الحج من الصبي وذلك للاكاديب
 الصحة والثاني من دينها **وجه** نفي امر الحج وكثرة المشقة

في تاديبه الناسك وفي استانه من البلاد البعيدة غالباً وكونه
لا يهتدي لكالا التعظيم اللائق بالحق تعالى ويحضره أذهو
اعظم مواكب الحق تعالى فلا يكون الا من كامل في المعرفة
بالله تعالى وكذلك قال القوم اعرف صاحب البيت
قبل البيت ثم حج ولذلك وجب في العمرة واحدة فانهم
ومن ذلك قول الامير السلافة بكرا هتجج من يحتاج الى سيلة
الناس في طريق الحج مع قول مالك انه ان كان له عادة بالسؤال
رجب عليه الحج فالاول مشد والثاني مخفف **نرجح** الامر
الى مرتبة الميزان وقول مالك في غاية التخصيف فان فيه
جمع بين القولين يحملها على ما ليس فيكره الحج في حق اهل المروءات
كالعقار الطالحين وغيرهم من ارباب المراكب واليكراه في
حق ارباب الناس والتجرد عن الدنيا من الفقراء **فان**
قيل ان غاية في اشتراط وجود الزاد والراحلة ونفقة الطريق
مع جواز تعدد النفقة الزاد مع وقوع ذلك منه ارسوة
لحق ارسوت الراحلة **فالجواب** فائدة ذلك ان من حصل
الزاد والراحلة تعدد سافر تحت نظر الشارع فاستحق حاشية
من الافاق ولومات جوداً او نفياً فانه يكون عما يصيبها من
الشارع الكفاية والعزلة اللان كان تحت امره فهو ولو
سأمت دابته اوسرت نفقته في كفاية الله عز وجل فلا بد
ان يسخر له من يقوم بكفايته في الطريق لا بد مع ربه
فالعبء يحصل الزاد والراحلة ويعتمد على الله بعد ذلك
الذي هو خلق القوة في الراحلة والنفع بالنفقة والزاد
لا على غيره وهذا من باب اعقل وتوكل **فعل** انه لا ينبغي
لفقران يحج على التجريد اعتماداً على ما يقع الله به عليه في الطريق
من غير زاد والراحلة ونحو ان الله تعالى لا يضيع عن لان في ذلك

مخالفة الامر بالشارع

مخالفة الامر بالشارع وقد قال تعالى وتوردوا فان خبر الزاد
التقوى والتقوى بالاولى الاسباب فامرنا الزاد الحتماني الذي
هو الطعام والروحاني الذي هو التقوى ولن يكون ذلك
ملا لا خالصا لوجه الله الكريم فان قوله تعالى والتقوى اي
في الزاد والعمل في الحج **فان قيل** ان بعض مشايخ السلف
كان بعد ودام الاكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد
وذلك نقص في الادب فكيف الحال **فالجواب** فعل ذلك
وقع من هو لا قبل كالهيم في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج
الى السفر في الجوارعين بغير زاد ولا ماء الا بعد رياضة
نفسه في الحضر مراراً فمراراً واحداً يطوي الاربعين
يوماً واكثر لا يجتهد الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال
لا اعتراض عليه الا في تركه الكمال لا في الجواز ولو ان احدهم
راض نفسه وعرف منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب
ما كان يخرج ابداً بلا زاد ولو امره الناس بذلك سعة
ما يهمل وانكر هو عليهم **وقد** في اخي افضل الدين رحمه الله
من مصر الى مكة باربعة اربعة فاعلم في كل ربيع رغباً فإياك
ان تحكم على الناس بحكم واحد او تفتح باب الاعتراض على الفقهاء
الابعد شدة النقص عن احوالهم والله اعلم **ومن ذلك** قول
الامير السلافة انه يصح حج من استوفى الخدمة في طريق الحج
مع قول احمد انه لا يصح حجه فالاول مخفف والثاني مشد
نرجح الامر الى مرتبة الميزان **ونرجح** الاول ان من سافر
للخدمة للناس توجع بين حق الله تعالى وبين حق عباده
وذلك خاص بالاكابر الذين لا يقصدون بأعمالهم الدنيوية
والاخروية الاوجه الله تعالى ولا يشغلهم احد المحققين
عن الآخر مع ان الخدمة غالباً لا تكون الا في وقت يكون فيه

فارغ من عمل الناس فلا يقع في كسبه مشقة ولا فزع ولا
 شركة فمن اين ذات المرافقة فتأمل **روح** الثاني فهو محمول
 على حال الاصاغر الذين تكون صفتهم ضرورة الى طلب الدنيا
 وذلك حال غالب الناس اليوم من الائمة من راعي حال الاكابر
 ومن راعي حال الاصاغر من الظلمة والجمالة فانهم
ومن ذلك فقل الائمة الثلاثة انه لو عصب راية فخرج عليها
 او بالافحج انه يصح حجة وان كان عاصيا بذلك مع قول احمد
 انه لا يصح حجة ولا يجزيه فالاول فيه تحقيق والثاني مستد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **روح** الاول ان الحركة لامر
 خارج عن افعال المح فلا يورث فيه البطلان وهو خاص بالاصاغر
روح الثاني انه عاصر بما فعل والعاصي بغضب الله عليه
 ولا يرض عنه الا ان تاب ولا تصح توبته حتى يرد ذلك الحق
 الى اهله ومن لا تصح توبته لا يصح له دخول حضرة اسد ولو
 دخل مكة فحكمه حكم دخول ابليس المسجد فهو ملعون ولو كان
 في حضرة اسد تعالى فافهم وهذا خاص بالاكابر **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لا يجب المح على من وجب عليه اجرة خفارة
 في الطريق مع قول مالك انه يجب عليه المح ان كانت يسيرة
 وآمن العدو فالاول مخفف والثاني مشدود فمفصل **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **روح** القولين ظاهر **روح** حمل
 الاول على حال من يقدم دنياه على اخرته والثاني على عكسه
 ولا يكلف احد نفسه الا وسعها انتهى **ومن ذلك** قول الائمة
 الاربعة انه يجب السفر في البحر للحج اذا غلبت السلامة مع
 قول الشافعي في احدي قولييه انه لا يجب فالاول فيه تشديد
 والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **روح** الاول
 انه مستطيع عادة **روح** الثاني ان البحر لغرض غايلته

وقد تورد ربح عظيمة في تلك السنة تتعرف كل من في السفينة
 وليس بيد احد وثوق بما يقع في المستقبل فقد سئل الرب
 خمس سنين متواليه وتفرق في تلك الرة بخلاف البر
 فانه اذا عجز في الطريق يجد من ياتيه غاليا من الحاج او عرب
 البواوي **روح** حمل الاول على من رزقه الله قوة اليقين والتوكل
 والثاني على من كان بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة ان العاقر من الحج بنفسه لمرض او زيادة لا يرجى بروه
 منها ادهم ووجد اجرة من حج عنه لزمه الحج فان لم يفعل
 استقر الغرض في دمه مع قوله الحمد انه لا يجب عليه الحج وانما
 يجب الحج على من كان مستطيعا بنفسه خاصة فالاول مشدد
 في استقرار الغرض في دمه والثاني مخفف **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **روح** الاول ان الحج يقبل النيابة في حق
 الاصاغر من باب قوله على ارام او اركي من يراه حيث
 كان على امر من تحمل تلك النفقة الواقعة في سفره لحضرة
 محبوبه **روح** الثاني انه لا ينبغي للمؤمن رسالة بسلام ولا رسول
 لاسماء والقصود الاعظم من الحج فقد مر الدورات الواردة
 على تلك الحضرة وقد مر الكتاب لا يفتي عن تقديم
 من استاجر به بل يجب على الاكابر ان يذهب احد من تلك
 الحضرة واذا مات في الطريق قال تعالى ومن خرج من
 بيته معلما الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجرة
 على الله فافهم وقد افسد **روح** **سفر**
 نواسه ما ينبغي العليل رسالة ولا يستكر شكوى المح رسول
ومن ذلك قول الائمة الاربعة الا في رواية لابي حنيفة
 انه لو استاجر من حج عنه وقع الحج عن المحجج عنه قول ابي حنيفة
 في هذه الرواية انه يقع عن الحاج والمحجج عنه فواب النفقة

فالاول مخفف عن المحجج عند الثاني فيه تشديد **وجه** الامر
 الى مرتبة الميزان وتوجيه هذين القولين قريب من التوجيهين
 فيما قبلها فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الاعاذا
 وجد من يفورده يلزمه المحب نفسه ولا يجوز له الاستئذان
 مع قول ابي حنيفة انه يلزمه المحب في حاله فيستب من محبته
 فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** هذين القولين كونهما
 فيما قبلها فالاول ما عند مستبين والاكابر يجوز بانفسهم
 طلب التعديل في روايتهم انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 بل هو الثاني في صحيح القولين انه لا يجوز الاستئذان عن الميت
 في حج التطوع بخلاف حج الفرض فانه يجوز بالاتفاق كما مر
 اول الباب مع قول الكشاف في القول الاخر انه يجوز الاستئذان
 في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان حج الفرض لا رخصة
 في تركه فمن عجز عن مباشرة بنفسه جازت النيابة فيه
 بخلاف حج التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة
وجه القول الاخر للشافعي انه قريب على كل حال يجوز الاستئذان
 فيه كالغرض بجماع الفرية فان تفاوت الوجوب والندب
ومن ذلك قول الشافعي واحد في اشهر روايته انه لا يجوز
 لمن لم يستقط عنه فرض الحج ان يحج عن غيره عليه فرضه
 انصرف الى فرض نفسه مع قول احمد في الرواية اخرى انه لا يستعد
 احرامه لاعتن نفسه ولا عن غيره ومع قول ابي حنيفة وما ذكر
 انه يجوز مع الكراهة سهما له فالاول فيه تشديد والرواية
 الثانية عن احمد مشددة والثالث مخفف **وجه** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الامر بالحج والا يفرض الفرض
 العبد ليخرج مما كلف به فاذ انفل ما كلف جاز له الحج غيره

وجه رواية احمد ان احرامه بالحج عن غيره مع بقا الفرض
 عليه فهو خارج عن قواعد الشريعة وكل عمل يخالف الشريعة
 فهو مردود مطلقا اما لعدم صحته اصلا واما لنقصه
 كالصلاة الخداج **وجه** الثالث حمل النهي الوارد في ذلك
 على الكراهة دون الخبر لانه من باب الاشارة الى القرب الشرعية
وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان اشارة العبد لخاصة بالقرينة
 فيما ما يحق الاخوان لا رخصة عن الطاعة فافهم **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحد انه لا يجوز يتنفل بالحج من عليه فرض الحج
 فان احرم بالنفل انصرف الى الفرض مع قول ابي حنيفة وباتفاق
 انه يجوز ان يتطوع بالحج من عليه الفرض ويستعد احرامه
 بما قصده وقال الشافعي عبد الوهاب المالكي عندي لا يجوز
 ذلك لان الحج عندنا على الفور فهو مضيق كما مضى وقت
 الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الامر الى
 مرتبة الميزان وتوجيه القولين معلوم مما سبق في نظائره
 قريبا **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يكره الحج بالحد
 هذه الكيفيات الثلاث المشهورة على الاطلاق وهي
 الافراد والتمتع والقران مع قول ابي حنيفة بكراهة
 القران والتمتع للمكي فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
وجه الاول نبوت كل من الكيفيات الثلاث في الشارع
 صلى الله عليه وسلم فعلا وتقريرا من غير ثبوت به من ذلك
وجه الثاني ان التمتع والقران للتمتع بمكة لا حاجة اليه
 لما عنده من الراحة وعدم التعب بخلاف الافاقي والعلما
 اسما على الشريعة فلم يمان يضيقتا ويوسعا في شئ لا ترويه
 قواعد الشريعة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة ان الافراد
 افضل من القران والتمتع مع قول احمد وان افهم في احكام

ان التمتع افضل من الافراد فالاول مدد خاص بالا كما هو الثاني
 مخفف خاص بالاصغر وهو حال غالب الناس اليوم لضعف
 ابدانهم واما فهم عن تحمل المشقة ايام الافراد مع انشراح القلب
 والاعانة التمتع على تحصيل الحج المبرور واختار جماعة من اصحاب
 الشافعي من حيث الدليل **وقد** رأت شخصاً من اخواننا اكرم
 بالحج على وجه الافراد فورست راسه ووجهه وصار عبثاً في الحج
 ثم ندم وكان في ايام الشافعي يقول من قال الافراد افضل علي
 ما اذا لم يحصل اصل المشقة الشديدة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 ومالك بن نعيم بن داود ان الحج على العرة قبل الطواف والوقوف
 مع قول احمد والشافعي في اخذ قوله ان ذلك لا يجوز بالارتفاق
 كما مر اول الباب لانه قد اتي بالمقصود فالاول مخفف والثاني شديد
فرجع الامر الى مرتبتي النيران **وجه** الاول ان العبد قد ربط
 نيته مع الله تعالى على قوله العرة فلا ينبغي له تغييرها للعبادة
 اخري ولو كانت افضل منها كما لا يجوز ان يدخل في فرض الطهر
 ثم يبله بمسح او لا في صلاة ففعل ثم يجعلها فرضاً **وجه** الثاني
 المسامحة في مثل ذلك مع ان الحج فيه عمل العرة وزيادة **وفي**
 الحديث دخلت العرة في الحج الى الابد **وهذا** اسرار يعرفها
 اهل الله لا ينظر في كتاب **ومن ذلك** قول الامام الاربعه
 انه يجب على التكرار دم كدم التمتع وهو شاة مع قول طائفة
 واداد انه ليس عليه دم ومع قول بعض الامامان عليه بدنة
 فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مدد **فرجع**
 الامر الى مرتبتي النيران **وجه** الاول حصول الارتفاق
 بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زمان احرامه ومن حيث
 ان كل فعل يقوم مقام فعلين **وجه** الثاني عدم ورود امر في ذلك
 كما ورد في التمتع **وجه** الثالث منه التقليل على القارن

مع سهولة اليد منه عليه وهو خاص بالا كابر **وقد** حج سعيان
 الثوري ما شأنا حاداً من البصرة فقلته الفضيل من عياض
 من مساجد عيشة فقال له علل اخذت لك فعلاً او دابة فقال
 يا فضيل لما يرضى العبد الا ان اذ اني لمصلحة سيده بعد
 اياقه وسوا حرامه وعدم المسف به مع استحقاقه مسف
 الارض به الا ان ياتي راكياً مستعلاً راسه ولو سجدت على الحجر
 كان قليلاً فضلاً عن ان ياتي لمصلحة تعالى خافياً راجلاً **وفي**
 رواية وهل ينبغي يا فضيل ان ياتي حاداً سيده ان ياتي الى
 حضرة راكياً انتهى **ومن ذلك** قول الشافعي واحدي رواية
 ان حاضري المسجد من كان على دون مسافة القصر من مكة
 مع قول ابي حنيفة هو من كان دون المسافات الى الحرم ومع
 قولهم اهل مكة وذي طوي فالاول خاص بأهل التعظيم التام
 لله تعالى وهو دهم انهم في حضرة الخاصة ما داموا على دون
 مسافة القصر من الحرم والثاني خاص بالا كابر الا كابران بعض
 العائيت اكثر من مسافة القصر والثالث خاص بالاصغر
 الذين لا يقوم ذلك التعظيم في كلهم الا ان كان في مكة او
 بغيرها وقد اسقط الحق تعالى الدم من حاضري المسجد المحرم
 لكونهم في حضرة كاسر المجلس السلطان لا يكتفون بما يكلف
 به غيرهم من الخارجين عن حضرة **وهذا** اسرار يروها
 اهل الله تعالى لا ينظر في كتاب **ومن ذلك** قول ابي
 حنيفة والشافعي ان دم التمتع يجب بالاحرام الحج مع قول
 مالك انه لا يجب حتى يرمى بحجر العقبة واما وقت حوز
 الذبح فقال ابو حنيفة ومالك انه لا يجوز الذبح للهدي قبل
 يوم النحر وقال الشافعي ان وقته بعد النواغ من العرة
 فالاول من المسئلة (الاولي مدد والثاني منها مخفف الاول

من المسئلة الثامنة فيه تخفيفه الثاني منها فيه تشديد
 من جهة تأخيرها الذي لو كان اراد تقديمه **فارجع** الامر الى
 مرتبة الميزان في السليتين ووجهها ظاهر **ذلك**
 قول مالك واقعي انه يجوز صيام الثلاثة ايام ان تغد الهدى
 الا بعد الايام بالجمع قول ابي حنيفة واحد في احد الروايتين
 صومها اذا احرم بالعمرة فالاول شد وذلك في تخفيف **يوم**
 الامر الى مرتبة الميزان وقوله تعالى ثلاثة ايام في الحج يشهد
 للقولين فان العمرة في اصغر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 واقعي في اطهر روايته انه لا يجوز صوم الثلاثة ايام في ايام
 التشريق مع قول مالك واحد والثاني في التقديم واحد في
 احدي روايتيه انه يجوز صومها في ايام التشريق فالاول
 شد وفي عدم الصيام من حيث ان التقدم في ضيافة امر غرر
 في ايام العيد ولا يليق بالضيافة ان يصوم من كان في
 نيته الا باذنه وهو لم يصح له بالاذن في الصوم **وفي الحديث**
 ايام مني ايام اكل وشرب وبما لا وذلك ليكمل للتعظم السرور
 فان الاجساد لا يحصل لها سرور الا بالفطر فاذا لم تقابل
 للملح حصول السرور لا راحه يشهد وكونهم في حضرة
 ولا حاسم باكلهم وشربهم فيها كذلك انتهى **ويؤيد هذا**
 المعنى الذي ذكرناه حديث الصايح فريختان فرجة عند
 افطاره وفرجة عند لقاءه وفرجة الاجساد وبما لا افطار
 وفرجة الارواح بلقاء الله تعالى اي يكشف الحجاب عن قلب
 العبد في حياته او بعد مماته **ايضا** ذلك انه اذا كشف
 حجاب راي ربه اقرب اليه من جبل الوريد فلا يعلم قدر سرور
 العبد ولا قدر فرجه في تلك الحضرة الا الله عز وجل ولما
 قال مالك ومن واقعه انه يجوز صوم الثلاثة ايام التشريق

هو

لعاب

فخر خاص بالايمان الذي يرفع في حجاب من حضرة به هو داراهم
 ان جل وعلا سمعته بعد الارواح وعذ البسم فيحصل لهم
 الضيق العظيم من عمل المسائل مع ما في ذلك من السارعة
 لبراة الذمة بما الزعم الحق تعالى به الصوم في الحج بلكل ايام مشهد
 بها يخفى على بعض متلديه فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه لا تقرب صوم الثلاثة ايام بقوت يوم عرفة مع قول
 ابي حنيفة انه يستقط صومها ويستقط الهدى في ذمته وعلى الرابع
 من مذنب الثاني انه يصومها بعد ذلك ولا يجب في تأخير
 صومها وقال احمد ان اخر الصوم بعد ركوعه وكذا ان آخر الهدى
 من سنة الي سنة **يلزم** من واذا ارجد الهدى وهو في صومها
 بعد الثلاثة يستحب له الانتقال الى الهدى وقال ابو حنيفة
 يلزمه ذلك فالاول تخفيف والثاني شد وكذلك القول
 في المسئلة الثامنة والثالثة **فارجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول في المسئلة الاول ان يوم عرفة ليس هو اخر
 اركان الحج **وقيل** قال تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج **وجه**
 ما بعد ظاهر من جمع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الثاني في اجمع قوله واحد ان وقت صوم السبعة ايام
 اذا رجع الى اهله مع القول الثاني للشافعي يجوز صومها
 قبل الرجوع ثم في وقت حوازي ذلك وجهان احدهما اذا
 خرج من مكة وهو قوله مالك والشافعي اذا فرغ من الحج
 ولو كان بمكة وهو قول ابي حنيفة فالاول فيه تخفيف
 وهو ظاهر التران والثاني فيه تشديد **وجه الاول**
 قوله تعالى اذا رجع اي شرع في الرجوع من سفر الحج
وجه الثاني ان المراد اذا فرغ من اعمال الحج **هو**
 معتد في كتب الفتوة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي

٢٥٧

ان المقتنع اذا فرغ من اعمال العمرة صار حلالا لسوا سائر العدي
اولم يستقم مع قول ابي حنيفة انه ان كان سائر العدي لم يجر
له التحلل الى يوم الفريضة على احراره فيجوز بالحق ويدخل على العمرة
فيصير ارضا ثم يحلل منها فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
فرجع الاسر الى مرتبة الميزان **وجه** القولين ظاهرهما علم

باب المواقف

اتفق الاربعة على انه لا يصح الا حرام بالحق قبل سؤال وعملان الواقت
الكاسية تكون لا على ما كان من عليه كما من غير اهلها كما صرح
به الاحاديث الصحيحة وعملان من بلغ ميقاتا لم يجر له محاورته
بغير احراره وعملان من جاوزه بغير احراره يجر له المحاوره والقياس
لبحر منه وحكي من النجس والحسن البصري انهما قالوا الا حرام
من الميقات شئنا لا واجب ثم اذا زعم اليهود وكان الموضع
محرورا ارضاق الوقت لهم ومن جاوزته للمقات بغير احراره
وحكي عن سعد بن جبيرة انه قال لا ينعقد احراره **هذا** باوحدته
من سائر الاتفاق **وجه** قول النخعي والحسين رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقرن المواقف ولم يبين كون الاحرام فيها
واجبا او مندوبا فاحتمل الا - فثبت توسعة على الامة ولحق
الوجوب اخذ بالاحتياط **وجه** قول سعيد بن جبيرة انه
عمل من الف لينة فكان مردودا **واما ما** اختلفوا فيه **من ذلك**
قول الائمة الثلاثة وقت احرام الحج يستمر الى اخر ذي الحجة
مع قول الشافعية يستمر الى عشر ليال من ذي الحجة فقط
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الاسر الى مرتبة الميزان
وجه الاول عدم تخصيص اثاره على تعيين عشر ذي الحجة
فيما سوا الاحرام بالحق فثبت ما جاز فخير الاحرام الى فجر يوم العيد
جاز في اخر الشهر وما قارب الشرا عطي حكمه وفيه من التوسعة

على الامة ما لا يخفى

على الامة ما لا يخفى **وجه** الثاني الاخذ بان عليه النبي صلى الله
عليه وسلم والصحابة والتابعون ومن بعدهم من الائمة
فما يبلغنا ان احدا منهم احرم بالحق بعد فجر يوم النحر ابدا
فكان الوقوف على حرام كان عليه الشارع واصحابه اولى
وان كان العلم المتنا على الشريعة وعلى الامة بعده فافهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو احرم بالحق في غير شهر
كره له ذلك وانعقد حجه مع قول اصحاب الشافعية ينعقد
عمرة لاحيا ومع قول داود انه لا ينعقد شيئا فالاول مخفف
على الحرم المذكور بان ينعقد احراره حجة والثاني فيه تشديد
عليه من حيث عدم انعقاد حجه والثالث مشدد **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاخذ بظاهر قوله صلى الله
عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وعلمتم نضريح من الشارع
بالمسح منه والاعادة ببيان الميقات فيحتمل ان ذلك مختص
لا واجب **وجه** الثاني ان اصحاب الشافعية جعلوا الميقات
شوطا في حجة انعقاد الحج فاذا لم يجر الحج انعقد عمرة اذ
هو حرام ففرقوا فكان حكمه حكم من احرم بمسح الفرض قبل
دخول الوقت طائفا وخولا ثم بان انه لم يدخل فانهما تغلب
نفلا لئلا يحصل صعوبة انعقاد حجة تلك الحضرة الشريفة
وجه الثالث ظاهره لاخذ داود بالظاهر **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ان الافضل ان يحرم من دويرة اهله
مع قول غيره انه يحرم من الميقات وهو الذي صححه النووي
من قول الشافعية فالاول مشدد خاص بالاكثر والثاني مخفف
خاص بالاصغر كما سريانه في الباب قبله **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان من دخل مكة بغير احراره لم يلزمه القضاء
مع قول ابي حنيفة انه يلزمه القضاء الا ان يكون مكيما فالاول

مخفف والثاني مشدد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه**
 الاول عدم وجود ضريح في ذلك من الشارع بامر فكل الامر
 على التحسين فمن تطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا اثم
 كتبت السجدة بما مع ان كلامي الحرام والسجدة حضرة الله عز وجل
وجه الثاني ان دخول هذه الحضرة بغير احرام فيه استهلاك
 لها فكان عليه الغضاضة اركان الالف لسهو ادبه ووجه الثاني ان
 المطلعين بالادب خلاف غالب الناس من الخدام والعلماء
 فانهم **باب الاحرام ومخطوئته**
 اتفق الاية الاربعة على كراهة الطيب في الثياب المحرم وعلي
 تحريم لبس الخيط عليه في ما يبرهنه بين القيم والسراويل
 والقمم المشورة والقبائل الخف وكل محيط محيط بالبدن وكذلك
 يحرم للمسوح كالعامة وكذلك استغوا على تحريم الجماع والتفيل
 والسر شهوة والتزويج والتزويج وقتل الصيد واستعمال الطيب
 وان الة الشعر والظفر ودهن راسه وحبيته ورأسه بما يراد به
 والمرأة في ذلك كله كالرجل الا انها لها الخيط وتستر راسها
 ولا يد من كشف وجهها لان احرامها فيه واجمع اعلى انه
 لا يجوز للحرم ان يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا ان يركب فيه
 وانتقوا على انه ان قتل الصيد فلا بأس او جازا وجبت القدية
هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والافتان **واما** ما اختلفوا
 فيه **ففي ذلك** قول الاية الثلاثة مستحب الطيب للاحرام
 مع قول ما دل ان ذلك لا يجوز الا ان كان طيبا لا يتبع له
 راحة فان تطيب بما يتبع راحته بعد الاحرام وجب غسله
 فالاول مخفف والثاني مشدد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول الاتباع **وجه** الثاني سد باب الترفة حلة
 لان المحرم اذا تطيب للاحرام فكانه تطيب بعد الاحرام وان لم يتبع

له راحة

له راحة لاطلاق الشارع النهي عن الطيب مع انه لا بد من راحة
 طيبة تكون في الطيب فخير من راحة القرب مثلا **فان**
قال قائل فلا يشرع حرم الطيب على المحرم مع انه في حضرة
 الله الخاصة كالحللة والطيب مستحب في الجمعة **الجواب**
 انما حرم ذلك لمحيث المحرم اشعث اعبر وان المطلوب من
 المحرم اظهار التذل والمسكنة واستشعار الخجل من الحق تعالى
 وطلب الصفو والعفو عنه خوفا من معاملة العقوبة لا ورد
 ان السيد احرم عليه الصلاة والسلام لم يحرم من بلاد الهند
 ما شيا ثاب الله عليه في عرفات وبلغ هذا ان كلمات الاستغفار
 يقول ربنا اظلمنا انفسنا وان لم تقفر لنا ونزحنا لم نكنون
 من الماسرين انتهى **وجه** سيد علي الخواصر رحمه الله
 يقول من كشف جوارحه في الحج لا يولد من الحياض ربه والخجل منه
 حتى يورد العبد في تلك الحضرة انه لو ابتلعت الارض
 وحجب عن شهوة كونه بين يدي الله عن وجله من كان هذا
 مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب وكفه مما يفعل
 الامنون من عذاب الله في حضرة الرض كوقت صلاة
 الجمعة فان تجلى الحق تعالى فيها ممزوجة بالجمال دون الجلال
 فابن الحال من كان لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه من
 يعلم او يظن انه تعالى رضى عنه فافهم **ففي ذلك** قول الاية
 الثلاثة انه يحرم عقب ركعتي الاحرام مع قول السلام النافع
 في اصح القولين انه يحرم اذا ابتعثت برأ حلة وان كان
 ما شيا فحرم اذا توجه لطريقه فالاول مشدد والثاني
 مخفف **وجه** الاول والثاني الاتباع والتقرير ولكن الاول
 اولي للاكابر والثاني اولي للاصغار **ومن ذلك** قول الاية
 الثلاثة انه ينبغي احرامه بالنية فان لم يلائمه لم يتعقد

مع قول داود انه منعقد بحمد التلبية ومع قول ابي حنيفة
لا ينعقد الا بالتلبية والتلبية مع اذ يسوق الهدى مع التبية
فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد
فراجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول الانتفاع في
تحقيقه صلى الله عليه وسلم اعمال بالنيات وتوكل لبيك
اللهم لبيك معناه الاجابة اي انا يا رب قد اجابتك اجابة
بعد اجابة فالاول حين كناية الاملاب والثانية حين
حينها الان فمع اي الاجابة منظورية في الاحرام لانه ما احرم
حتى اجاب **وجه** الثاني ان في التلبية اظهار الاجابة
بخلاف التبية فانها من افعال القلوب وان كان النطق بالمعنى
مستحبا **وجه** الثالث الخروج من خلاف العلماء اذا نوى ولي
اذ نوى وساق الهدى فقد تحقق انعقاد فافهم **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ذلك بوجوب التلبية مع قول الشافعي لا بد
انها سنة فان ابا حنيفة قال انها واجبة اذ لم يسوق الهدى
فان ساقه ونوى الاحرام صار محرما وان لم يلزم وانما ذلك
فقال بوجوبها مطلقا واجبة وما في تركها فالاول مشدد
والثاني مخفف **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
الاول ان التلبية شعار الحج كتلبية الاحرام في الصلاة
وجه الثاني ان الاجابة قد حصلت بحمد التبية فانه
ما نوى الا بعد ان اجاب دعاء الحق تعالى **وجه** قول ابي
حنيفة بالوجوب اذ لم يسوق الهدى بمرتبته التبية فان من
ساق الهدى مع التبية فقد نكثت اجابته فلا يحتاج الى التلبية
وجه وجوب الدم في تركها انها صار تستعار ابي الحنيفة
في الصلاة كما يحرم تارك النقص ذلك بسبب في السهو
كذلك يحرم تارك التلبية بالدم فافهم **ومن ذلك** قول

الايمه

الايمه الثلاثة انه يقطع التلبية عند رمي جرة العقبة
مع قول مالك انه يقطعها بعد الزوال يوم عرفه فالاول
مشدد في التلبية والثاني مخفف **وجه** الاول انه
شرع في التحلل بمومي جرة العقبة والادبار من افعال الحج
ومعلوم ان التلبية انما تقاسم الاقبال على الفعل لا الادبار
عنه **وجه** الثاني ان معظم الحج الوقت يعرفه كما ورد في حديث
الحج عرفه فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان
للحج ان يستظل بالامس باسم من يحمل وعنه مع قول مالك
وله ان ذلك لا يجوز له وعليه التدية عندهما فالاول مخفف
والثاني مشدد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول
عدم تشبيه ذلك بغطية للرأس **وجه** الثاني انه في
معنى التغطية بجامع الترفه وحياب الشمس والبرد عن
الرأس والمحرّم من شأنه ان يكون اشعث اعبر والمظلة
الذكورة لمنع الغبار **وجه** حل الاول على ما لا اذ الناس
والثاني على ما لا الخواص كما يصح التوجيه بالعكس ايضا
فيكون المنع في حق من لم يعلم رضي الله تعالى بالقرار والاجابة
في حق من احس برضى الله تعالى عنه في مشهدة كثره معاصيه
وعقب الحق تعالى عليه كان الايقنة التثقيف والاعتبار
ومن شهده رضي الله عنه كان له التظليل المذكور فافهم
ومن ذلك قول الايمه الثلاثة انه يجب عليه التدية اذا
لبس القبا في كتفه ولم يدخل يديه في كفيه مع قول ابي
حنيفة انه لا تدية عليه فالاول مشدد والثاني مخفف
فراجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول الاحذ
بالاحتياط فان كل ما يدخل فيه الرأس من الثياب يسمى ثيابا
لبسا **وجه** الثاني انه ليس له كمال الترفه فحقق

٢٨

ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا فدية على من لبس السراويل
عند فقد الازار مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجب عليه
الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى المرتبة
الميزان **وجه** الاول لان ستر العورة امر لازم اشده من لزوم
ترك لبس المحيط فكان لبس السراويل امرا لا يترفع فيه
وايضاً فان شهود عدم التركيب خاص بالا كالبور وما كل احد
يشهد كونه بسيطاً في تلك الحفرة لغلبة شهود الفنائين
على الباقين فكان الامر كخطاب الصفة لوصفها **وجه** الثاني
الاخذ بالاحتياط فانه صدق على لبس السراويل انه ليس المحيط
ورفع في شهود التركيب الذي لا يليق في تلك الحفرة فكانت
الفدية كنارة لما وقع فيه ممن ترك التزجي الى مقام شهود
البساط **وهنا** اسرار يرفعها اهل الله تعالى لا تشتر في
كتاب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من لم يجد فليس
حاز له لبس الخفين اذا قطعها اسفل من الكعبين ولا فدية
عليه الا بعد ابي حنيفة فالاول مخفف ومن اوجب الفدية مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** القولين في هذه المسئلة
يعرف من توجيه ما قبلها **ومن ذلك** قول الشافعي والحمد
انه لا يحرم على الرجل ستر وجهه مع قول ابي حنيفة ومالك
انه يحرم فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول عدم ورود
نص في النهي عن ستره **وجه** الثاني ان ستر الوجه بلباس
او غيره ترفعه والحرم اشعث اغير وايضاً فان الرحمة تواجه
العبد هناك فاذا ستر وجهه وقبت الرحمة على ذلك الباتر
الذي يخلع دون بشرة الوجه التي لا تشارك العبد كما مر ايضاً
في الكلام على كراهة التلثم في الصلاة **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة بتحريم استعمال الطيب في الثوب والبدن مع قول

ابي حنيفة

ابي حنيفة انه يجوز جعل الطيب على ظاهر الثوب دون البدن
وان له العذر بالعود والند وشتم جميع الرأى فالاول فيه
تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول انه لا فرق بين استعمال الطيب
بين الثوب والبدن عرفاً **وجه** الثاني ان الثوب ليس
ملازماً للشخص فلازمة جلده بل يخلع ثاره ويلبس اغيره
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز للمسلم اكل الطعام
المطيب وانه لا فدية في اكله وان طهر رجليه مع ترك الشافعي
واحمد انه لا فرق في استعمال الطيب بين البدن والثياب
والطعام فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الثاني
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحنا ليس بطيب مع
قول ابي حنيفة انه طيب يجب فيه الفدية فالاول مخفف
والثاني مشدد **وجه** الاول ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يكره راحته الحنا ولو انه كان طيباً لم يكرهه لانه
كان يجب الطيب **وجه** الثاني انه طيب عند بعض
الاعراب فيجبون راحته فكان فيه الفدية مع ما فيه ايضاً
من الذنبة التي لا تناسب المحرم **ومن ذلك** قول الائمة
كلهم بتحريم الادهان بالادهان المطيبة كدهن الورد والياسمين
وانه يجب فيه الفدية ولما غلب الطيبة كالشيرة فاختلجوا
فيه فقال الشافعي لا يحرم الا في الارر والحناء وقال ابو حنيفة
فهو طيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك لا يدهن
بالشيرة شي من الاعضاء الظاهرة كالوجه والبدن والرجلين
ويدهن به الباطنة وقال الحسن بن صالح يجوز استعماله في
جميع البدن والراس والحناء فالاول فيه تخفيف والثاني
مشدد والثالث مفصل والرابع مخفف **فرجع** الامر



الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الذي يظهر كثيرا في
الراس والوجه دون غيرها محرم فيها فقط **وجه** الثاني
انه يظهر في المرتبة في سائر البدن غير او شرا او المحرم
استثنا غير والد من يذهب بخبره وشعث شعره **وجه**
قول مالك ظاهر **وجه** قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به
كثير ترقه وقد نذر عوا الكافة اليه اذ اعمد لتسبب الشعر
كثيرا او يفسد الطبيعة كما يجب بحصوله بذلك منزه
فيه من قبحه وبطنه لئلا لو طبعته التي يبارك بحسنها لا يبي
من حوس كان ياكل النواشف كالذي اقبلت ولعل ان راعى في
ما ذكرنا استعمال الطيب عند الترام لانه يطال من الاحرام
فخرج التسبب من القادة فثبوت خلقته **ومن ذلك قول**
الايمه الثلاثة ان المحرم لو عقد النكاح لم ينفذ مع قول ابي حنيفة
انه ينفذ فالاول محذور وادله اطلاق النكاح على العقد
ولو جازا **وجه** الثاني ان حقيقة النكاح انما تكون باله قول
بها فاقبل له قول من قد ساء النكاح وهو المحرم عند بعضهم
واحاط الاولان العتد وهدى الله في النكاح فيجوز كما يحرم
الاستمتاع بما بين الترم والركبة فكما يحرم وقد يحل العقد ان علي
حالين فمن كان الوقوع كان الذي به علم حرم عقده
ومن لم يخف كالتخي الذي يردون فاشبهوه لم يحرم فاعلم ذلك
ومن ذلك قول الايمه الثلاثة يجوز مراجعة زوجته مع
قول احمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف وان كان محذور
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الرجعية
في حكم الزوجه التي في العفة لبقاء احكام الزوجية في حقها
وجه الثاني ان كالا حسيه بل انه لو لم يراضه لزوجت
الغير من غير اضرار فلاقول **فصل** ان الرجعية لها وجان

وجه المزدوج ووجه للبينونة فافهم **ومن ذلك قول** الثاني
واحد انه لو قتل العبد خطأ وجب الخمر لقتله والعقبة لا الله
ان كان مما هو كما مع قول ابي حنيفة انه لا يجب الخمر لقتل
الصيد المملوك ومع قول داود انه لا يجب الخمر لقتل الصيد
خطأ فالاول مشدود والثاني مخفف وكذا ذلك الثالث **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان ملك الخلق في تلك
المحضرة الخاصة صفة الحاكم الظاهر فيه تعالى فكان من
الواجب عدم قتل من هو في حضرة اجلاله تعالى **وجه**
الثاني مراعاة ملك العبد في تلك المحضرة بل ليل محنة بصفته
في ذلك الحيوان بالبيع وغيره **وجه** قول داود ما ورد من
رفع اثم الخطا عن الامة **ومن ذلك قول** مالك والثاني ان
انه اجزاء علي من ول علي صيد وان حرمت الاغارة على قتله
مع قول ابي حنيفة يجب على كل من كان حيا كاسلحي لو كانوا
جماعة محرمين فذلك شخص على الصيد مما كان او طالا
وجب على كل واحد منهم جزا كما في الاول وفيه تخفيف والثاني
مشدود **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان
الديال لا يجوز بالباشرة **وجه** الثاني انها تلحق بها ولها
فطابير في النية كقول علي بن ابي طالب في انظر الحرام والمحرّم
فافهم **ومن ذلك قول** مالك والثاني ان يرفع المحرم على الحرم ان كل
ما صيد له مع قول ابي حنيفة لا يحرم بل اذا صيد من صيد
اكله لم يجب عليه جزا وقال احمد يجب فالاول مشدود والثاني
مخفف والثالث فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الثلاثة اقول ظاهر **ومن ذلك قول**
الايمه الثلاثة ان الصيد اذا كان غريبا كقول ولا يؤله من الامام
ما كوك لم يحرم على المحرم قتله مع قول ابي حنيفة انه يحرم

قتل كل وحش ويجب قتله الحرام الا ان يذبحه اوله فيه تخفيف
 والثاني فيه قتله يد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول ان غير المأكول اذ لم يذبح في حق الحرم لانه لا يصاد عادة الا
 المأكول فانظر الحكم اليه **وجه** الثاني اطلاق النهي عن
 الصيد وقتله في الفرائض على الحرم **وجه** استقنا الدب
 كونه نكيل الشنع فلا يؤكل ولا يحمل عليه ولا يجرس زرعا ولا ماشية
 فانهم **ومن ذلك** قول ان فمائه لا كفارة على الحرم اذ انطبق
 باله من اوداهن ناسيا او جاهلا بالحرمة مع قول ابي حنيفة
 وما يدان ان يجب عليه الفدية في الاول محقق والثاني شك
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول اقامة الفدية
 بالنسيان والحمل **وجه** الثاني عدم عذره في ذلك لانه يحفظ
ومن ذلك قول الاربعة ان من لبس ثوبا نكيا يتزعم من
 قبل راسه مع قول بعض الكافة انه يشقة شفا فالاول
 محقق والثاني شك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول الفرق بين ذلك الحرم فتد يكون فقيرا لا يجد غير ذلك
 السبب وقد فعل ما كلف فزعم من راسه **وجه** الثاني
 تفديم المسارعة الى الخروج مما راعه عنه ولو نكس بركه ما لم
 كلم فضلا عن سق السوب فان الدنيا كلها لا تزل عنه الله
 جناح بقوضه وهذا لا يعل حال الاكابر والاول على حال الاغابر
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو ملق راسه او قلم ظفره
 ناسيا او جاهلا فلا فدية عليه مع قول ابي حنيفة في ارجح قوله
 ان عليه الفدية فالاول محقق والثاني شك **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **وجه** القولين يحرون من تزجيه من تطيب
 اوداهن ناسيا او جاهلا كما تقدم قريبا انتهى **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لو باع ناسيا او جاهلا فدية الدار

مع قول

مع قول ان معنى في ارجح قوله انه الا كفارة عليه ولا فدية عليه
 فالاول منه والثاني محقق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الثاني ظاهر لعذره بالحمل والنسيان في الكلمة **وجه**
 الاول كثره فساها وقلة تحفظه وتقدر وقوع ذلك من الحرم
 فان الاحرام بعبية وحرمه تمنع الحرم من الاتهام على فعل ما يجر
 عنه لاسيما في الاول فليس وقوعه في العرف فكان العبية فيه
 اعظم من العبية فيما يتكرر وقوعه **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه يجوز للحرم حلق شعر الكلال والظفر والاشي عليه
 مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز له ذلك وان عليه فدية فالاول
 محقق والثاني شك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول انه ليس في ذلك عرفة لانه للحرم **وجه** الثاني اطلاق
 ان ربح الشعر للحرم ان يأخذ شعرا او يكلم ظفرا فسد ذلك
 اخذ شعرا غيره وقلم ظفرا فظفره انظر قوله انظر الحرام والمجوز
 وقد يكون للمسلم من ذلك علة اخرى غير التذمة لا فدية
 نحن فدية ذلك الزمة الامام ابو حنيفة بالعبية احتياطاً له
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للحرم ان يغتسل
 بالسد والحمل مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز ويلزم
 الفدية فالاول محقق والثاني شك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول على حال العوام والثاني على حال الخواص والاضمة
 لا تقسمها لاحتياطها والفقراء من كل شئ فيه ترفه ما **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا حصل على يديه وسخ جازم
 اذ الغسل مع قول ما يدان انه يلزم بذلك فدية فالاول محقق
 والثاني شك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول كونه فدية فكره ولم يحرم **وجه** الثاني الاضمة لاحتياطها
 في كل فعل يفي حال الحرم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة

انه ليس على المحرم شي ما العصد والحجامة مع قول ما للوفية حدة
 فالاول تخفيف والثاني فيه ثوب **فراجع** الاسر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الاول انه من باب الة اوي من المرض فلا يلزم
 به حدة لعدم ورود نص في ذلك **وجه** الثاني ان فيه
 تخفيف المرض فكان ذلك مرة لتد زه بالعمانية او تخفيف
 المسمى بمقتب العصد والحجامة فكانت الصدقة كفارة له لان
باب ما يجب بمحظورات الاحرام
 اتفق الايمت على ان كفارة الخاق على التقدير في شاة او اطعام
 ستة مساكين كل مسكين نصف صاع او صيام ثلاثة ايام وكذلك
 اتفقوا على ان الحرم اذا وطئ في الحج او العمرة قبل التحلل الاول
 فقد نسكه ورجب عليه الضحى في فاسده والقضاء على الفور
 من حيث قال الحرم في الااء او اتفقوا على ان عند الاحرام لا يرتفع
 بالوطئ في الحالاتين وقال داود يرتفع **فان قال قائل**
 فلا يثولم تاسر والحرم اذا افترجحه بكما وان ينشر احراما
 ثانيا اذا كان الوقت متسما كان وطئ في ليلة عمره **فالجواب**
 في انعقد الاجماع عليه ان والاحقر حرة ولعل ذلك سببه التخليط
 عليه لا غيروا اتفقوا على ان الحجامة الملكية تقصر بغيرتها وكان
 داود والاحقره وكذلك اتفقوا على ان من قتل ضياء اسم
 قتل صيد الاخر وجب عليه جزا آن وقال داود لا شيء عليه
 من الثاني وانفقوا على تحريم قطع شجر الحرم وكذلك اتفقوا
 على تحريم قطع شجيرة الحرم لغيره اذ اذ اكلت وكذلك اتفقوا
 على تحريم قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده **هذا ما وجهه**
 من ما يله التناق **واما ما اختلفوا فيه فنقول**
 الامام ابو حنيفة واحد في عدم روايته ان العدة لا تجب الا في
 طلق ربيع الرأس مع قول ما لا تجب الا على ما تحصل

اماطة الاذي

لحم

اماطة الاذي من الرأس ومع قول الشافعي انها تحب بملو ثلاث
 شعرات وهو احد من الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد
 والثاني يميل للتخفيف والثالث في غاية الاحتياط **فراجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول فهو القياس على مسحه
 في الوضوء **وجه** الثاني هو ازالة الاذي من ثلاث اوتربع او
 ثلاثة ارباع ومخو ذلك وما زاد على ذلك فخر **وجه** الثالث
 ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي واحد ان الحرم اذا اطلق نصف
 رأسه بالعداة ومنعه بالعش لزمه كفارة ان عدان الطيب
 واللباس في اعتار التفرقة والتتابع مع قول ابي حنيفة
 ان جميع المحظورات غير قتل الصيد ان كان في مجلس واحد
 فعليه كفارة واحدة وهو اكثر من الاول ولم يكفروا ان كانت في
 مجلس وجبت لكل مجلس كفارة الا ان يكون تكملة له لمعنى
 زائد كمن ويذكر قال ما ين في الصيد واما في غيره فليقول
 ان **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاحد
 بالاحتياط في الخلق **وجه** قول ابي حنيفة انهم اذ الزهن
 الى ان العدة لا تجب الا تكال الترفه وهو طلق الرأس كله
 صرا كان ذلك في مجلس او مجلس **وجه** قول ما لا معلوم
ومن ذلك قول الشافعي واحد ان من وطئ في الحج او العمرة
 قبل التحلل الاول فقد نسكه ولزمه بدنة ورجب عليه الضحى
 في فاسده والقضاء على الفور مع قول ابي حنيفة انه ان
 كان وطئ قبل الوقوف فقد حجه ولزمه كفارة وان كان بعد
 الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنة وظاهره ذهب ما من
 كقول الشافعي فالاول فيه تشديد بالبدنة وقول ابي حنيفة
 فيه تخفيف **فراجع** الاسر الى مرتبة الميزان **وجه**
 القولين ظاهر ومقدم الاستحالة في ذلك وجوابه اول الباب

٢٨٤

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعية والحنابلة في تحريم الهدي
 الواطئ والوطوة ان يتنكر قاصي موضع الوطئ مع قول مالك
 واحمد بوجوب ذلك فالاول مخفف خاص بمن ضعف شهوة
 والثاني مشدد وخاص بمن قويت شهوة **فارجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ان من وطئ وطئ ولم
 يكفر عن الاول الزم منه شاة الا ان يتكرر ذلك في مجلس واحد
 مع قول مالك انه لا يجب بالوطئ الثاني شيء ومع قول ان من
 اتعب كفارة واحدة ومع قول احمد انه ان كثر عن الاول
 لزم به الثاني بوجوبه فالاول فيه تخفيف بشرطه والثاني مخفف
 والثالث مشدد **والمدونة** **فارجع** الامر الى مرتبة الميزان **ودم**
الاول ان الوطئ الطفي كالتمتة للاول وذلك خفيف فيه
 بشاة **ومعه** الثاني ان الحكم دايم مع الوطئ الاول فقط وله ان
 اوجب الشافعية فيها كفارة واحدة **ومعه** قول احمد ظاهر
ومن ذلك قول الايمة الثلاثة انه اذا قتل شهوة فوطئ
 فيما دون الفرج فاقترع لم يفسد حجه ولكن يلزمه بدنة
 في قول الشافعية مع قول مالك انه يفسد حجه ويلزمه بدنة
 فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد **فارجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومعه** الاول ان التقبيل او الوطئ فيما دون الفرج
 لم يفسد حجه فان حكم الوطئ في الفرج فلهذا لم يفسد
 به الحج راما وجوب البدنة قلل القلة بخبر دمج المني وقد حصل
ومعه الثاني الحاق ذلك بالوطئ فيما دون الفرج مشدد **والمدونة**
 والمصنفين الوطئ بالانزال فانه **ومن ذلك** قول الايمة
 الثلاثة ان شرا الهدي من مكة او الحرم جائز مع قول مالك
 انه لا بد من سوق الهدي من الحل الى الحرم فالاول فيه
 تخفيف والثاني فيه تشديد **فارجع** الامر الى مرتبة الميزان

ودم الاول

ومعه الاول النظر الى ان شرا الهدي وتفرقة على ساكنين
 الحرم من غير سوق يفتح المسكن يسمى هديا لكونه
 محصلا المقصود **ومعه** الثاني الاخذ بظاهر القرآن
 في قوله هديا بالغ الكعبة فانه يقتضي حجه من موضع بعيد
 خارج الحرم **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة انه اذا اشترى
 جماعة في قتل الصيد لزمهم واحد مع قول أبي حنيفة انه يلزم
 كل واحد جزاء كامل فالاول مخفف والثاني مخفف مشدد
ومعه الاول القياس على ما اذا اقبل جماعة انسانا وصالحا على
 الدابة ليلزمهم الادب واحدة **ومعه** الثاني القياس
 على انهم يقتلون به كما مع انه قتل الى ياذن به احد فافهم
ومن ذلك قول الايمة الثلاثة ان الحام وباجري مجراه
 يحسن بشاة مع قول مالك ان الحامة الكسرة نفس شيتها
 ومع قول داود انه لا خراف في الحام كما سراد ايل الباب
 فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فارجع** الامر الى
 مرتبة الميزان ووجهها ظاهرا وما قول داود مذهبهم
 لم يوع شي عن الشارع في ذلك **ومن ذلك** قول الايمة
 الثلاثة انه يجب على القارن ما يجب على المفرد فيما يرتكبه
 وهو كفارة واحدة مع قول أبي حنيفة انه يلزم كفارتان
 وكذلك في قتل الصيد الواحد جزاءان فان فسد احرام
 لزمه القضاء قارنا بالكفارة ودم القرآن ودم حي
 المضاد به قال احمد فالاول في سبلة القارن مخفف
 والثاني فيها مشدد **والاول** في سبلة قتل الصيد كذلك
 مشدد **وكذلك** قول القول فيمن افسد احرامه فهو مشدد
فارجع الامر الى مرتبة الميزان **ومعه** القولين ظاهر
ومن ذلك قول الايمة الثلاثة الا في قول داود في

ان الحلال اذا وجد صيدا داخل الحرم كان له ذبحه والتصرف فيه
مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني
مشددا لان ذلك في الحقيقة عند ابي حنيفة في احترام
الصيد في الحرم يعني ان يكون من نفس الحرم او دخل من
خارج وهذا الثاني خاص بالاكابر من اهل الادب والاول
خاص بالاصاغر **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول الشافعي انه يلزمه في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة
وفي الصغيرة شاة مع قول مالك انه ليس عليه في قطعها
شيء لكنه مسمى فيما فعله ومع قول ابي حنيفة ان قطع ما انبتته
الادوية فلا خيرا عليه وان قطع ما انبتته الله تعالى بلاد اسطة
الادوية فطية الجزا فالاول فيه تشديد وعلى الاحتياط
والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي لاحد ان يغير ما لم تدخله
به الكوادر لكنه يضاف الى انه يباري الراي فانهم
ومن ذلك قول الائمة السليمانية انه يجوز قطع الخشب
لعلب الدواب وللدوام مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز فالاول
مخفف والثاني مشدد **فراجع** الامر الى مرتبتي الميزان
روحه الاول استثنى الشارع لما قال له عه العباس
الا اذخر يا رسول الله فقال الا اذخر فيقال عليه
لخشب من حيث انه مستخلف ان قطع اوله لم
مرتبته السجودان فله فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
وان افقى في الجريدان سجدتين يجرم قطعه ولكن لا يضر
وكذلك يجرم قطع سجدتين الا يضره ايضا مع قول مالك
واحمد وان افقى في القديح ان يضره بان يوجده سلك القائل
والقائل طعن في الاول مخفف والثاني فيه تشديد فالدور
في كل منهما والله اعلم **كتاب صفة الحج والعمرة**

اتفق

لحم

اتفق الائمة الاربعة على ان من دخل مكة فهو بالخيار ان شا
دخل مكة بفار وان شا دخل ليل او قال الخفي واسحاق و قوله
ليلا افضل وعلى ان الذهاب من الصفا الى المروة والعود
اليها يجب مرة واحدة وقال ابن جرير الطبري انه هاب
والعود يجب مرة واحدة واتفق على ذلك ابو بكر الصديق
من ائمة الشافعية ووافق الائمة الاربعة جماهير الفقهاء
وعلى انه اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة لم يصلوا الجمعة وكذلك
الحكم في منى وانما يصلون الظهر كغيره ووافقه على ذلك
كافة الفقهاء وقال ابو يوسف فصول الجمعة قال
القاضي عبد الوهاب وقد سأل ابو يوسف ما تكافى هذه
المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك شيئا بالبدنية
يعلمون ان الجمعة تعبر في هذه اهل الحرمين ومن اعرف
من غيرهم بذلك واتفقوا على ان المسبب لم يزد لفة تسلك
وليس يركن وحكي عن الشافعي والخفي انه ركن ولحقوا على
استحباب الجمع بين الغريبين في وقت العشاء بمن دلفه
وافقوا على وجوب الرمي وعلى انه يستحب بعد طلوع الشمس
وعلى انه اذا كان الهدى نظوا عنه فباق على ملكه يتصرف
فيه كيف شا الى ان يتجره وعلى ان طواف الافاضة ركن
وعلى ان رمي الجمرات الثلاث في ايام التشريق بعد الزوال
كل جمرة سبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون
رمي جمرة العقبة من اركان الحج لا يتحلل احد من الحج الا بالاثنيان
به **هذا** ما وجدته من سائر الاجاء والاتفاق **روحه**
قول الخفي واسحاق ان دخول مكة ليلا افضل كون الداخل
يرى نفسه بالحرم الله في غيب عليه السلطان وانوبه فقلوا
ليعرضوه والناس ملهم واقفون ينظرون الى ما يصنع به

السلطان ولائك ان دخول هذا البلا استرله **وجه** قول ابن
 جرير فهو الاخذ بالاحتياط اذ المطلوب ابدانها لصفها
 قبل المردة في السعي والعلاج لو اذلت في اول مرة من
 السبع رات من حرجها ذلك مطلقا في كل مرة من السبع
 فينبغي للمؤرخ العمل بذلك خرجا من الخلاف **وجه** قول
 ابي يوسف انهم يصلون الجمعة بغير فتة ومن ان ذلك يوم عيد
 تغفر فيه الذنوب فكان من المناسب صلاة الناس الجمعة
 فيه لما عليه من الطهارة من الذنوب فيجتمع له فيه ذلك عيد ان
 فاذا اصلوا الجمعة فلا يمنع لعدم ورود نهي عن الشكاري في ذلك
وجه كلام الجمهور عدم وجود امر بذلك كذلك فكان عدم
 قول الجمعة اخف على الناس **وجه** قال اصلا لكشف ان الاصل
 عدم التخيير فانه الامر انه يفتي امر الناس اليه فلهذا كان
 رفع الحرج ابرامع الاصل داله ابرامع الحرج دابر مع خلاف
 الاصل انتهى **وجه** كون المبيت بمنزلة ركن امر الشارع
 عليه وظهور سقار الحرج وكذلك القول في ركن حجرة العقبة
 فان ظهور السقار به اكثر من ذي بقية الحركات فانهم
واما ما اختلف الائمة فيه من الاحكام **وجه** قول ابن ابي
 ان قصد دخول مكة لا النسك يستحب له ان يخرج او يركب
 مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز لمن هو ذرا المقات ان يجاوز
 الامم ما واما من هو ذرا يجوز دخوله بغير امره وقال
 ابن عباس لا يدخل احد الحرم الا امره ما وجع قول مالك وانما
 في القديم انه لا يجوز مجاوزة المقات بغير امره الا ان
 يتكرر دخوله كاحتياط واصحابنا الاول يخفف خاص بالاصغر
 والثاني خشد خاص بالاكابر والثالث فيه كفيف **وجه**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** جعل الاستحباب في حق الاكابر

والوجوب

والوجوب في حق الاصاغر وذلك ان الاكابر ولو لم يزلوا مكثا
 في حضرة الله تعالى وغاية ارامهم او عمرة ان يذهبهم بعض
 حضور زيادة علمهم عليه بخلاف الاصاغر ولو لم يزلوا مكثا
 عن حضرة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب عليهم دخولها
 ليجزوا عن الوقوع في استهلاك حرمة الله تعالى وقا فصح
ومن ذلك قول الامية يستحب الدعا عند روية البيت
 وان طواف القدوم سنة لا يجزئهم ومع قول مالك انه لا يستحب
 رفع اليدين بالدعا عند روية البيت ولا رفع اليدين فيه
 وان طواف القدوم واجب يجزئهم ومع قول مالك فالاول
 فيه تشديد باستحباب الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه
 تخفيف بترك ذلك وقد يد في طواف القدوم **وجه**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الا بالاتباع **وجه**
 الثاني عدم بلوغ نفس في ذلك لما لك رحمه الله ووجوب الدم
 بترك طواف القدوم قاله باحتياطه ووجه طاهره فانه
 من الشعائر **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الطهارة
 وسنن العورة شوط في صحة الطواف وان من احث فيه
 توصف يدين مع قول ابي حنيفة ان الطهارة فيه ليست
 مشرطا فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف
 ودليله الاجتهاد **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا ان
 الله قد احرف في المنطق فلم يستثن الا الكلام واما توالي
 الحركات فيه فلا يصح استثناءه لان الشئ هو في الحقيقة
 الطواف فلو استثنى ذهب صورة الطواف جملة
وجه سببه في عليا الخواص رحمه الله يقول لانه للوقوف
 في حضرة الله من السير في العظام طوافا كان او صلاة

٢٦٧

فكن سير الصلاة بالنقل فقط لوجوب استقبال القبلة والامام فيها
من اولها الى اخرها بخلاف الطواف سيره فيه بالجوارح زيادة
على الطلب بمكانة الابواب من دونه الى من يجتمع من العتمة
فانهم **وجه** الثاني ان غاية الطائفة بحيث انه ان يكون
كالجاسر في السجدة مع الحدث الاصغر وذلك جائز فذلك
قال ابو حنيفة بعد استسقاء الطهارة فيه وان كان لا ادب
الطهارة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة ان السجود على الحجر
الاسود سنة كالتقبيل بل هو تقبيل وزيادة مع قول مالك
ان السجود عليه بدعة فالاول عندنا والثاني مخفف **وجه**
الاول الاتباع **وجه** الثاني عدم بلوغ الشرايين ما ورد في
السجود عليه فوقف عند ما بلغه من التقبيل فقط **ومن**
ذلك قول الشافعي انه يستلزم الركن اليماني ولا يقبله مع قول
حنيفة انه لا يستلزم وقع قول مالك انه يستلزم ولكن لا يقبل
يد بل يضعها على فيه وقع قول احمد انه يقبله والائمة ما بين
مخفف ومشد وفي الاستلام والتقبيل **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان وحكمة ذلك لان ذكر الامساك في هذه الامور علوم
الاسرار **ومن ذلك** قول الائمة ان الركنين الشاميين اللذين
يلبان الحجر لا يستلزمان مع قول ابن عباس وابن الزبير وجابر
باستلامهما فالاول مخفف والثاني مشد **فرجع** الامر الى
مرتبة الميزان والاول خاص بالاصغر **الذين** لا يستلزمان
السرايين في ركن الحجر الاسود واليماني فقط والثاني خاص
بالامامين الذين يشهدون السرايين اذ لا يختص بحجة
من البيت بل كل مدد واسرار لكنهما ما ظهر للحاجس فقط
وقد اخبرني من اتق به من الفقهاء ان الكعبة صانعة حين
صانها وكلته وكلها وفاسدته اشعارا وان شاهدها ذكرت

فضل

فضله وشكره فخلها فانها حيتية باجماع اهل الكشف ومن شهد بها
جاء الارواح فيها فهو محبوب عن اسرار الحج فان نطق العاني
اعجب من نطق الاجسام **وقد** ورد في صحيح ابن حزم ان
الصيام والعتان يشفعان في العبد يوم القيامة فيقول
الصيام يا رب قد منعت شهوته ويقول القرآن يا رب قد منعت
النوم في الليل فنيشفعهما الله تعالى فيه **وذكر** الشيخ محيي
الدين بن العربي انه لما خرجت له الكعبة ورافها الى مقامات
لم تكن عند هافل ذلك فحدثه انتهى **وهنا** اقرب الله
تعالى علي من يريد الحج السلوك علي يد شيخ عارف بالطريق حتى
يصير يري حياة كل شيء ثم بعد ذلك **واخبرني** سيدي
علي الخواص رحمه الله ان سيدي ابراهيم التتويكي لما طاف بالكعبة
كافاته على ذلك بطوافها به انتهى **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان الرمل والاضطباع سنة مع قول مالك ان الاضطباع
لا يعرفه من راي احد يفعلها فالاول مشد والثاني مخفف
وجه الاول الاتباع **وجه** الثاني كون مالك لم يرم
فعله فظن انه لو كان سنة لفعله بعض الناس وراه الامام
ويشدد في بلوغ الامام كما ورد في الاضطباع فقد يكون مذهبه
روايل الحج كنز العلقة فان تلك العلة التي امر النبي صلى الله
عليه وسلم اصحابه بالاضطباع والرمل لاجلها قد زالت في
حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو طائفة ما ظنة
قد يثبت من الوهن والضعف في اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم المؤذن باحتقارهم في العيون فلا اضطباع
درملوا رجوع فريش عما كانت ظنت فيهم وقالوا كانهم
الفران **وجه** القول الاول اظهر والآخر ادب مع الله فقد
يكون الشارع اراد دوام ذلك الفعل بعد زوال علة التكرار

لعله اخرج لما قيل وقد قال العارفون ان اظهار الضعف
 والسكينة اعلم في المقام عند الله تعالى من اظهار القوة
 فالجواب صحيح ذلك فهم يظهرون القوة لعدوهم لبيان
 يستتبع بهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم يبينون
 الله تعالى وقد نفى الشارح عن التخنن في الشئ الا في دار
 الحرب وهو رصع اللحية البيضاء بالسواد في الحرب مع انه
 نفى عنه في غير الحرب فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة
 انه اذا ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه مع قول الحسن
 البصري والاحشون ان عليه دما فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرئى الميزان **وجه** الاول انه سنة **وجه**
 الثاني انه واجب بالاحتياط ولكل منهما رجال **ومن ذلك**
 قول جماهير العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول
 مالك بكراهتها فالاول مخفف والثاني مشدد في عدم تلاوة
 القرآن فيه **وجه** الاول ان القرآن افضل الاذكار فترتبه
 في حضرة الله تعالى اولى كافي الصلاة بجمع ان الطواف بمنزلة
 الصلاة كما ورد في الحاجة الله تعالى بكلامه القديم اعظم
وجه الثاني ان الذكر المخصوص بمجل يرجع قوله على الذكر الذي
 لم يختص وان كان افضل قياسا على ما قالوه في اذكار الصلاة
 بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع فانهم **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة والثاني في القول المرجوح ان ركعت الطواف
 واجبتان مع قول مالك واحد والثاني في القول الازع
 انها سنة فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى
 مرئى الميزان ولكل منهما وجه لان الشارع اذا فعل شيئا
 ولم يبين كونه واجبا او مندوبا فلا يحتج به ان يجعله مستحبا
 تحقيا على لامة وان يجعله واجبا احتياطا لهم فانهم

منه

ومن ذلك قول مالك والثوري ان السعي ركز في الحج مع قول
 ابي حنيفة واحد في احد روايتيه انه واجب يجزئ تركه بدم
 ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد
 والثاني فيه تشديد والثالث مخفف **فرجع** الامر الى مرئى
 الميزان **وجه** الاول عام فيه من الاحاديث **وجه** الثاني
 انه من شعائر الحج الظاهرة كالكرم والبيت بمنزلة
 ان الثالث الظاهر قول تعالى فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح
 عليه ان يطوف به ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم
 فتولد فلا جناح عليه ان يطوف فيه ومع الحرج الذي كان
 قبل ان يوحى الناس بالسعي لا غير لاسباب وقد عتبه تعالى بقوله
 ومن تطوع خيرا فجعله من حله ما يتطوع به واجاب الاول
 والثاني بان التاعدة ان كلا جاز بعد منع وجب وان الواجب
 يطلق عليه طاعة الله تعالى كما يطلق عليه خير لان من فعله
 فقد اطاع الله تعالى **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا بد
 من البداية بالصفاء في حجة السعي مع قول ابي حنيفة انه
 لا حرج عليه في العكس فيبدأ بالمروة ويختتم بالصفاء لاول
 مشدد ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف
 ويشهد له باطن الكتاب والسنة وهو ان المراهبة التطوف
 بمكاسوا اياما بالصيام بالمروة فطير في حاله في ترتيب
 الوضوء انه ليس مشروط وان المراد ان يفعل جميع اعضاء
 الوضوء قبل ان يدخل في الصلاة مثلا او تاخر عنه ولكن
 البداية بالصفاء مستحبة عنه من القول بوجودها لشيوخنا
 عن الشارع دون العكس **وقد** قال ابن عباس صالت
 النبي صلى الله عليه وسلم من البداية بالصفاء لانه اذا
 بما بدأ الله به اي بذكره فانهم **فرجع** الامر الى مرئى الميزان

ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجمع في الوقوف بعرة
 بين الليل والنهار مستحب مع قول مالك بوجوبه في الاول
 تخفف والثاني مشد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول والثاني الانتفاع وهو يحتمل الوجوب والثاني
 ولكن القول بالوجوب هو الاحوط فان ليلة عرفة قد جعلها
 الشارع متلخصة عنها فهو معدود ضمن جملة وقت الوقوف
 بعرفة الى ان يطلع الفجر فليحتمل عرفة بحسب من الدعاء
 وبما ضاق النهار عن وقت يذكر الانسان جميع ذنوبه
 التي فعلها طول عمره او تلك السنة او ذنوب من يشغل
 من احكامه او غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة
 متعينا الى ان يفرغ من يذكر ذنوبه ولو الى الفجر لان الشارع
 قال الحج عرفة فمن فارقه عرفة وعليه ذنب لم يقب منه
 احتياجا الى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك
 يشق على ذلك المردات من الاكابر بخلاف الاصاغر لهم
 الانصاف من عرفة قبل الفجر وسببهم معتدون على شفاعته
 غيرهم فيهم وفي اصحابهم وكذلك لا راحة للوقوف على اثنين
 اكابر واصاغر فالاكابر الاحتياج الى شفاعته هناك
 والاصاغر يحتاجون **وقد** اجتمعت حالتا في اهل عرفة
 ودعوا الى انتهى **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الركوب
 والمشي في الوقوف على قدم سواء مع قول احمد والثاني
 في القدم ان الركوب افضل فالاول تخفف خاص بالاصاغر
 والثاني مشد وخاص بالاكابر **وجه** الاول عدم ورود نص
 في ترجيح احد الامرين على الآخر **وجه** الثاني الاشارة
 الى ان الفضل لله تعالى الذي جعل في حصة وذلك الحمل
 في الشكر من اني الى حضرة ما شيا فانه ربما حصل له ذلك

ادلال

ادلال على انه تعالى **وقد** سالت سيدي عليا رضى الله
 عن حكمة طوافه صلى الله عليه وسلم راكبا فقال حكيمته
 ان يراه المؤمنون فيمناسوا به ويراه العارفون فيستفيدوا
 منه **وسالت** شيخنا شيخ الاسلام زكريا رضى الله عن
 ذلك فقال محض وهو ان طوافه صلى الله عليه وسلم
 بالبيت راكبا يحتمل شيئين اما ليراه الناس فيستفتون
 عن وقايهم في الجوار ما ليطالبوا الناس انهم حاربوا
 على كف القدرة **والله** اعلم اطهارا الفضل الله عليهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو لم يجمع بين العزب
 والعشاء لم دلفعة وصلى كل واحد منهما في وقتها طارعا مع قول
 ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول تخفف والثاني مشد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الجمع
 المذكور مستحب **وجه** الثاني انه واجب وفعل النبي
 صلى الله عليه وسلم ذلك يحتمل الوجوب والندب فمخالفة
 المندوب جائزة ومخالفة الواجب لا يجوز **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز رمي الجمرات بغير الحجارة
 مع قول ابي حنيفة انه يجوز بكل ما كان من جنس الارض
 ومع قول داود يجوز بكل شيء فالاول مشد ودليله الاتباع
 والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الانتفاع **وجه** الثاني
 والثالث ان المصود فكايه الشيطان حين ياتي الرامي
 عند كل حصة يشبهه بطلها عليه في دينه على بعد
 الخواطر السبعة التي تخطر له عند كل حصة فاذا اتاه
 بخاطر الاكابر لغات رعب ومبكحاة الاقتفار الى
 المرح وهو انه تعالى واجب الوجوه لنفسه واذا اتاه

٢٧٠



بأنه تعالى خيره وجب ربه بحماة افتقار ذلك إلى التخيير
والوجود بالغير وإذا أتاه بحاطر الجسم وجب ربه
بحماة الانتقال إلى الأداة والتركيب والاعاد وإذا أتاه
بالعرضية وجب ربه بحماة الانتقال إلى المحل والحدوث
وإذا أتاه بالعلية وجب ربه بحماة دليل مساواة
العلة للعلول في الوجود وذكر كل تعالى ولأشئ معه
وإذا أتاه بالطبيعة وجب ربه بالحماة السادسة
وهي دليل نسبة الكثرة إليه وانتقار كل واحد من أحاد
الطبيعة إلى الأمر الآخر في الاجتماع إلى أحياء والأجسام
الطبيعة فان الطبيعة مجموع فاعلمين ومفعولين
حوارة وبرودة ورطوبة وبسوسة ولا يصح اجتماعها
لذا انتفاء الافتقار إليها لا وجود لها إلا في غير النار
والبارد واليابس والرطب إذا أتاه بالعدم وقال له
فاذا لم يكن هذا أولا هذا أو بعد ذلك ما تقدم فانه من وجب
رسمه بالحماة السابعة وهو دليل إثارة في الممكن إذا
بعد لا أثر ومعنى التكبير عند كل حصة أي أنه أكبر
هذه الشبهة التي أتاه بها الشيطان كما أوضحنا ذلك
في كتاب أسرار العبادات فإذا أرمي للمفسر بحديث لو غامر
أو رصاص أو خشب أو عظم حصلت تكاثر الشيطان به إذا
سعه فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد أن وقت
الرمي يدخل من نصف الليل فإذا أرمي بعد نصف الليل
جاز مع قول أبي حنيفة ومالك أن الرمي لا يجوز إلا بعد
طلوع الفجر الثاني ومع قولهما بعد النحر والثوري أنه
لا يجوز إلا بعد طلوع الشمس فالأول والثاني فيه كتحقيق
والثالث كذلك **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه

هذه

هذه الأقوال لا يقدحها إلا شافعية لأنه من الأسرار **ومن**
ذلك قول الأئمة الثلاثة أن يقطع التلبية مع أول حصة
من رمي جرة العقبة مع قول مالك أن يقطعها من
زوال يوم عرفة فالأول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الأمر
إلى مرتبة الميزان **وجب** الأول أن الإجابة قد حصلت
بليلة الزد لغة وما يقى إلا الشروع في التحلل من النسل
فلا يناسب التلبية **وجب** الثاني أن الإجابة تحصل
بالوقوف لحظة بعد الروايل من يوم عرفة لأن الوقوف
هو عظم المحل فتناسب ترك التلبية بعد حصول المعظم
فافهم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب
الترتيب في أفعال يوم النحر فيرمي جرة العقبة ثم يجز
ثم يعلق ثم يطوف مع قول أحمد أن هذا الترتيب واجب
فالأول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الأمر إلى مرتبة
الميزان ولكل من القولين وجه يدل له الانتفاع فانه
على الله عليه وسبح فاعلم هذه الأمور على هذا الترتيب
فيحتمل أن يكون ذلك واجباً ويحتمل أن يكون مستحباً
ولكن الاستحباب أقرب في حق الضعفاء كما ورد أنه
على الله عليه وسلم ما قيل عن شيء فقدم ولا آخر في يوم النحر
الأقال فاعلموا **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
أن الواجب في طلق الرأس الأربع مع قول مالك أن الواجب
خلق الكل أو الأكثر ومع قول الشافعي أن الواجب ثلاث
سعات والأصل خلق الكل فالأول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد والثالث مخفف **فرجع** الأمر إلى مرتبة
الميزان والأول مخلص بالمستوطنين في مقام العبودية
والثاني خاص بالعوام والثالث خاص بالكابر العارفين

٢٧١

وذلك لان المخلوق تابع للرياسة الموجودة في حق من ذكر
 فكما خففت الرياسة خفف خلق الشعر فاقم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة ان المالك يبدل المخلوق الشق الايمن
 مع قول ابي حنيفة انه يبدل باليسر فاعتبر بين المالك
 لا المخلوق له رد ليل الاول الانتفاع من حيث انه تكرر
وجه الثاني انه ازالة قد رفسا البداة بموهدين
 القولين كالتولين في السؤالين حوله تكميلا قال
 يتسوك بمهمته ومن جعله ازالة قد قال يتسوك ريساره
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من لا شعر براسه يستحب
 امرار الموصي عليه مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب
 فالاول شد والثاني تخفيف **فرجع** الامر الى موقفتي الميزان
وجه الاول ان الرياسة قائمة بكل ذات وخلق الشعر
 كناية عن ازالة ظاهرا فقد الشعر ناسه مع الجلد للموصي
 في ازالة الرياسة مقام خلق الشعر وان كانت الرياسة
 حقيقة محلها القلب لا الراس فاقم **وجه الثاني** ان
 الشارع لم يامر بالمخلوق الايمن كان له شعر من الامر الموصي
 على الجلد لم يزل شيئا في رأي العين فلا فائدة لامر الموصي
 فاقم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة باستحباب شعره
 وهو ان يسوق معه شيئا من الشعر ليدبره وكذلك
 اشعار الهدى اذ كان من اهل ارضي في صفته **فصل**
 الايمن عند التافع واحد وقال مالك في كانت اليسر
 وقال ابو حنيفة الاسفار مع فالاول والثاني فليكن الانتفاع
 والثالث وجهه انه يعيب الهدى في الظاهر ويشوه الصورة
وجه الاول ان الاسفار كناية عن كمال الازعان لا تشال
 امراسه في الحج والشارة الي ان الانسان لو ذبح نفسه في ربه

كان ذلك

كان ذلك قولا فضلا عن حيوان خلق للذبح وذلك **فرجع**
 الامر الى موقفتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انه يستحب ان يترك الغنم فعليه مع قول مالك انه
 لا يستحب تقليد الغنم انما التقليد للابل فقط فالاول
 مخفف في نزل استحباب تقليد الغنم والثاني شد
فرجع الامر الى موقفتي الميزان **وجه الاول** انتفاع
وجه قول مالك ان الغنم لا يحالطها الشياطين
 بخلاف الابل فكان النعل في الابل كناية عن صنع الشياطين
 بالعال بخلاف الغنم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان
 الهدى اذ كان منعة وراية ملكه عن بانه وويصير
 لما كان فلا يباع ولا يبدل مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه
 وابداله بغيره فالاول شد والثاني تخفيف **فرجع** الامر
 الى موقفتي الميزان **وجه الاول** ان الزام اناذر بالوفا
 ليس هو تذكير له وانما ذلك عقوبة لم حيث انه اوجب
 على نفسه ما لم يوجب الله تعالى عليه فزاعم الشارع في مرضة
 التشريع فكان في خروجه عن ملكه ما لندرميادته الى
 طلب استيفاء العقوبة ليرضى عنه ربه حيث ارتكب
 معصية عنه **وجه الثاني** ان التراد اخراج ذلك المذكور
 او حمله في القيمة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انه يجوز شرب ما فضل عن ولد الهدى مع قول احمد انه لا يجوز
 فالاول مخفف والثاني شد **فرجع** الامر الى موقفتي الميزان
وجه الاول ان النذر حقيقة انما وقع على ما كان ثابتا
 في جسمه لا يتخلف واما ما يتخلف ويحدث نظيره فلا
 خرج في الانتفاع به **وجه الثاني** دخول اللبن في النذر
 كما يدخل لبن البهيمة التي يرضعها في المبيع فافهم

٢٧٢

ومن ذلك قولنا انما انما واجب في الدماء حرام لا يكره
مع قوله ابي حنيفة انه يكره من دم القربان والجمع ومع
قول مالك انه يكره من جميع الدماء الواحدة **والا في خبر الصادق**
وفدنية الا في الاول منه وخاص بالاكابر والثاني
فيه تخفيف خاص بالنسطين والثالث مخفف خاص
بالعوام **ورجعه** استثنى الصيد وفدنية الا في الاول
كفارة الجنابة على الصيد وفي الثاني لا حل ما حصل من الترفه
بمقتضى هذه الاحكام المذكورة من مدة الافراد فانهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يكره الزوج ليلامع قول مالك
ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مدد **ورجعه** الامر
الى مرتبتي الميزان **ورجعه** القولين مقور في الفقه **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة ان افضل متعة الذبح لثمة الروة
والكاح مني مع قول مالك انه لا يجزي العتمة الذبح الا عند
الروة ولا الكاح الا بمنى فالاول مخفف والثاني مدد **ورجعه**
الامر الى مرتبتي الميزان **ورجعه** القولين الاتباع ونهضهما
للوجوب احصا بالامام مالك ولا يخفى انه احوط من القول
الاول فتأمل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان وقت
طوان الركرك من نصف ليلة النحر وانضلم في يوم النحر
ولا انزل مع قول ابي حنيفة ان اول وقت طلوع الفجر الثاني
واخره ثاني يوم ايام التشريق فان اخذه الى الثالث كونه
دم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **ورجعه** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجب
ان يبدى احد من الخيرات بالنسبة الى مسجد الكوفة ثم بالوسط
ثم بحجرة القبة مع قول ابي حنيفة انه لو روي منكسا اعاد
فان لم يفعل فلا شيء عليه فالاول مدد والثاني فيه تخفيف

فرجعه

فرجعه الامر الى مرتبتي الميزان **ورجعه** الاول ان البداة
بالجزة التي تلي مسجد الحيف هو الامر الوارد وكل عمل ليس
عليه امر الشارع فهو مردود **ورجعه** الثاني انه مردود
من حيث كمال الاتباع فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل
عن الاول فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان
نزول المحصب مستحب مع قول ابي حنيفة انه نكح وبه
قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالاول مخفف والثاني
مدد **فرجعه** الامر الى مرتبتي الميزان ونزول النبي على
الله عليه وسلم فيه بحتم الامر **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة انه ان لم يغفر في اليوم الثاني حتى غرقت
الشجرة وجب سبها ورمى القدر مع قول ابي حنيفة
ان له ان يغفر ما لم يطلع الفجر فالاول مدد والثاني مخفف
فرجعه الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
واحدان المرأة اذا حاضت قبل طوان الا فاضلم تنظر
حتى تظهر وتطوف ولا يلزم الجمال حبس الحمل لئلا يضر
مع الناس ويتركب غير ما كان مع قول مالك انه يلزمه
حبس الحمل الترتيب مدة الحيض وزيادة ثلاثة ايام
ومع قول ابي حنيفة ان الطوان لا يشترط فيه طهارة
فتطوف وتدخل مع الكاح فالاول مدد والثاني فيه
تشديد والثالث مخفف **فرجعه** الامر الى مرتبتي الميزان
وقد اني البارري النساء التي تحضر في الحج يزلن
وتله عن جماعة من ائمة الشافعية **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة ان طوان الوداع واجب من واجبات
الحج الا في حق من اقام بمكة فانه لا وطاع عليه مع قول ابي
حنيفة انه لا يستغنى بالاقامة فالاول مخفف والثاني مدد

٢٧٢

وهو الا حوط ويكون الوداع لانفعال الحج لا لايت انتهى
باب الاحصاء اتفق الاثمة
 الاربعة على ان من احصره عد ومن الوقوف او الطوان
 او السعي وكان له طريق اخر يمكنه الوصول منه لزومه
 قصده قرب او بعد ولم يتخلل فان ملكه فقلته الحج
 اول يمكن له طريق اخر يتخلل من اهرامه بعمله عند
 الملازمة مع قول ابي حنيفة ان شرط التخلل ان يحصره العدو
 عن الوقوف والبيت جميعا فان حصره عن واحد منهما
 فلا ومع قول ابن عباس انه لا يتخلل اذا كان العدو وكافرا
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **فان قيل** نلم شرع الهدي
 للحصر مع ان الحصر لم يقع باختفائه وانما ذلك على رغب
 انما العبد وموضع الكفارة انما هو عن الوقوع في
 امر عصى به العبد ربه **فالجواب** والامر كذلك لا يفتحه
 ان العبد ما صدر من دخول حضرة الله عز وجل الا لما
 عنده من الرياسة والكبر فلم يعلم له قول حضرة الله الخاصة
 التي هي الحصر **الذي كان** الهدى كالهدي من يد الحاج
 لانه سهل فضاها والى ذلك الاشارة بقوله تعالى ولا
 تعلقوا بربكم حتى يبلغ الهدى محله فان الملق للراس
 اشارة لزال الرياسة والكبر اللذين كانا مانعين
 من دخول الحضرة **فان قال قائل** كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم معصوما من الكبر وحب الرياسة وقد كان مع
 اصحابه حكم صدره عن المشركون **فالجواب** ان ذلك
 كان من باب التشرع لامة فاودخل نفسه في حكمهم
 تواضعا لهم وتم وجوه اخر لا تذكر الاستفاضة لانها من سائر
 العلم

الكلاخ التي كان ينبغي بها الخواص من القتر او امداعا **ومن**
ذلك قول الشافعي انه يتخلل بينة التخلل وبالدخول والخلق
 مع قول ابي حنيفة انه لا يصح الذبح حيث احصر وانما يصح
 بالحرم فتواطى رجلان يوقف له وقتا ينحرف فيه فيستحل في ذلك
 الوقت ومع قول مالك يتخلل ولا شيء عليه من ذبح وحلق
 فالاول فيه تشديد والثاني تشدد والثالث تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان في التخلل
 بما ذكره ابا يعقوب في كافي في ذبح الخروف من الصلاة **وجه**
 الثاني العمل بظاهر السنة وقياسه على الدماء الواجبة بفعل
 حرام او ترك واجب وهذا ان التولان خاصان بالاكابر
 وقول مالك خاص بالاصا **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي في اظهر القولين انه يجب القضاء
 اذا انحلت من النحر من لامن التطوع مع قول مالك انه اذا
 احصر من النحر قبل الاحرام سقط عنه النحر ولا قضاء
 علي من كان مسكته تطوعا عند ما مع قول ابي حنيفة بوجوب
 القضاء بكل حال فرضا كان او تطوعا وهو احد الراويين
 لاحد فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث
 تشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول تقطع
 امر النحر لاسما بعد التزاحم والله قول فيه يتخلل في التطوع
وجه قول مالك ان من احصر قبل التلبس بالاحرام فكانه
 لم يحصل له استطاعة في تلك السنة فسقط عنه النحر
وجه قول ابي حنيفة واحد في احدك روايته تعظيم امر الحج
 بدليل انه لا يخفى منه بالنفس ان يلجج الحصى في فاسده
 والقضاء ان كان مسكته تطوعا **ومن ذلك** قول الشافعي
 انه لا قضاء على المحصر للتطوع بالمرء الا ان كان شرط التخلل

مع قول مالك واحمد انه لا يخلل بالمرض وقول ابو حنيفة
 انه يجوز الخلط طلاقا فالاول فيه تخفيف بقوله صلى
 الله عليه وسلم العايسة قول الله عز وجل حيث حبستني
 والثاني فيه تشديد والثالث مخفف **ورجعه** يقدرون
 القولين ان المرض عذر كالعدو واجب ما لا يجوز بان
 المرض يمكن الاستئذان بخلاف من حصره العدو ولا يخلو
 الجواب عن اشكال **ومن ذلك** اتفاق الامة الاربعة
 ان العبد اذا احرم بغير اذن سيده فلا يسير تحليله مع
 قول اهل الظاهر انه لا ينفق احرامه والامة كالعبد الا ان
 يكون له اذن زوج فيعتبر اذنه مع السيد ومع قول محمد بن الحسن
 انه لا يعتبر اذن الزوج مع السيد فالاول مخفف على السيد
 والثاني اخف عليه لعدم احتياجه منه الى تحليل العبد **ورجعه**
 اعتبار اذن زوج الامة مع السيد كون السيد ملكا لا استمتاع
 في ذلك الوقت **ورجعه** عدم اعتبار اذنه مع السيد كون
 السيد مالك الرقبة واستمتاع الزوج بها امر عارض
ومن ذلك قول الامة الثلاثة بجواز احرام المرأة بتريضة
 المحب بغير اذن زوجها مع قول الثاني في احرار قوليه القولين
 انه ليس لها ان تحرم بالنفس الا باذنه فالاول مخفف
 ودليله ان حق الحق تعالى مقدم على حق الادم لاسيما والحق
 يجب في العزرة واحدة والثاني مشدد في حق الزوج
 وذلك لصيقه وضعفه عن قهر شهوة ايام **الرجوع**
 حل الاول على حال الاكابر ان يكون شهوة ثم الثاني على
 حال الاطفال ان يكون تحت شهوة ثم وكذلك القول
 في تحليلها من المحب بعد انعاده فان الشافعي يقول في ارجعه
 تركه ان له تحليلها ومالك له منعها من رج الطوع في الابتداء

فان

فان احرمت به فله تحليلها عند الشافعي **ورجعه** الامر
 في هذه المسائل الى مرتبة الميزان **ورجعه** تحليلها
 وقد مر ظاهره ان من الامة من راعى تقطيع حرمة المحرم
 ومنهم من راعى تقطيع حق الزوج لكون حقه مبنيا على
 الميثاق **ورجعه** يقال اعلم **باب**
الاصحية والعقبة اجمع الامة على
 ان الاصحية مشروعة باصل الشرع وانما اختلفوا في وجوبها
 واتفقوا على ان المرض اليسير في الاصحية لا يمنع الاجزا
 وعلى ان الكسر يمنع لانه ينشأ من المحرم وعلى ان الحرب
 البين يمنع الاجزا وكذا العور واجفوا على ان مقطوعة
 الاذن لا تحرم وكذا مقطوعة الذنب لفوات خبر من المحرم
 واتفقوا على انه لا يجوز ان يأكل شيئا من لحم الاصحية المتدورة
 واتفقوا على انه لا يجوز بيع شئ من لحم الاصحية والعدي نذر
 كان او تطوعا وكذا ذلك بيع الجلد خلافا للحنفي والاوزاعي
 كما سلك في الباب واتفقوا على ان البدة والمقرة تخزي
 عن سبعة ذاكاة من واحد وقال اسحق بن عمار بن عمار
 البقرة عن عشرة واتفقوا على ان ذبح العقبة يوم النحر
 من ولادة وكذا ذلك اتفقوا على انه لا يمس رأس المولود يوم العقبة
 وقال الحسن بن علي بن الوليد **هذا** ما وصته من
 مسابك الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه فمن ذلك
 قول الامة كماله وصاحبه الامام ابو حنيفة ان الاصحية
 سنة مؤكدة مع قول ابو حنيفة انها واجبة على المقسمين
 من اهل الامصار واغلب في وجوبها النصاب فالاول
 مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار
 النصاب **ورجعه** الامر الى مرتبة الميزان **ورجعه** الاول

ان الملا الذي شرفت الاضحية ارفع عن حق لاسما في
حق الاكابر انه بن طهره اسد تعالى من الخالفات وزرقهم
حسن الظن به **وجه** الثاني شهود استحقاق العيد
نزول البلا عليه في كل يوم طول السنة لسوا ما يتعاطاه
من الوقوع في الخالفات المحضة او لما يقع فيه من النقص
في الامور فان السابق باهل هذه المنسدة الاول استحبابها
وجاه التاكيد فيها من حيث انها هم نفوسهم فافهم
ومن قول الثاني انه يدخل وقت الذبح بطلوع الشمس
يعني الغروب من صلاة العيد والمخطبتين على الامام العيد
او لم يصل مع قول الامام الثاني اني الائمة الله ان شرط صحة
الذبح ان يصل الامام ويخطب الا ان ابا حنيفة قال يجوز اهل
السواد ان يصحوا اذا طلعت الشمس الثاني وقال عطاء يدخل وقت
الاضحية بطلوع الشمس فقط فالاول مستد في دخول الوقت
ودليل الاستماع والثاني فيه تشديد الا في قول اهل السواد
وذلك لئلا يمنع لهم ابتداء الوقت وعمل الطعام بين ذهابهم
الى حضور الصلاة والمخطبتين وجوعهم الى بيوتهم
فيجدوا الطعام قد استوى فلو لم ينزل ابو حنيفة بذلك وقت
الذبح بالفجر الثاني لكانوا اذا رجعوا من الصلاة وسمعوا
المخطبتين لا يتنوي طعامهم الا بعد الزوال مثلا فيصير
اهل مصر ياكلون ويفرحون واهل السواد في غم حتى يتنوي
طعامهم **ويطعمون** ان يوم العيد يوم هو وطيب وسرور عادة
فكان دخول الوقت بالفجر الثاني فيجوز دلتها هم لسماع
المخطبتين والصلاة وجوعهم من ذلك **وجه** الامام
ابي حنيفة ما كان اطول بل في معرفة اسواق الشريعة
ومن ذلك قول الثاني ان اخر وقت التضحية اخر اليوم

من ايام التشريق

من ايام التشريق ومع قول سعيد بن جبير انه يجوز لاهل الامصار
التضحية في يوم الغرة خاصة ومع قول الثاني يجوز تضحيها الي
اخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف
والثالث مستد والرابع مخفف **وجه** الامر الى مرتبتي
الميزان **وجه** الاربعة اقوال ظاهرها ما لا يرد في الاحاديث
والاثار **ومن** ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت
واحدة لم يفت ذبحها من ايام التشريق بل يذبحها وتكون
قضاء مع قول ابي حنيفة ان الذبح يسقط عنه دفع الى القدر
حيثه فالاول مخفف والثاني مستد **وجه** الامر الى مرتبتي
الميزان **وجه** الاول والثاني ان الواجب تشديد وتخفيف
بالنظر لتقيد الذبح بايام التشريق وعدم تقيد به **وهذا**
ومن ذلك قول الثاني واحدانه يشحب لمن اراد التضحية
ان يخلق شعره ولا يقلم ظفره في عشرة ذي الحجة حتى يصح
فان فعله كان مكروها وقال ابو حنيفة لا يكره ولا يشحب
ومع قول احمد انه يحرم فالاول مخفف بعد الوجوب وقول احمد
مستد وقول ابي حنيفة اخف **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول الاستماع وهو يشهد للاستحباب والتحرع
ولكنه اقل مراتب الامر هو الاستحباب على مخالفة
الامر المخير **وجه** قول ابي حنيفة كون الكراهة والتحرع
لا يكون الا به ليل خاص كما هو محقق في كتب اصول **ومن** ذلك
قول الائمة الثلاثة انه اذا التزم اضحية معينة وكانت عليه
فحدث بها عيب لم يمنع اجزاها مع قول ابي حنيفة انه يمنع
فالاول مخفف والثاني مستد فيحمل الاول على حال الاضحية
والثاني على حال الاكابر من اهل الورع المدققين في الادب
مع الله تعالى **وقدر** وجه الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان

ومن ذلك قول الأئمة الأربعة إن الحق في الأصحية بمنع الآخر
 مع قول بعض أهل الظاهر أنه لا يمنع فالأول مدد خاص بالأخبار
 الذين يتحيزون من أحد أن يتقدموا إليه بقضي ناقص
 صفة من الصفات والثاني مخفف خاص بالأصاغر الذين
 لا يراعون إلا ما ينقصهم **فرج** الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يكره مكسوف القدر مع
 قول أحد متأخري مالول مخفف والثاني جدد ويجعل الأمران
 على حالين بالنظر للأخبار والأصاغر **ومن ذلك** قول مالك
 وإن أفعى أن العرج لا يخزي مع قول أبي حنيفة أنها تخزي فما الأول
 مدد خاص بالأخبار من أهل الورع والشرعة الذين يسهل
 عليهم تحصيل السليمة من العرج والثاني مخفف خاص بالأصاغر
ومن ذلك قول الشافعي أنه لا يخزي مقطوعة شيء من الذنب
 ولو يمشي رافع قد جاز من متأخري أصحابه الجزاء مع قول أبي
 حنيفة ومالك أنه إن ذهب الأقل جاز أو الأكثر فلا واحد
 فيما زاد على الثلث روايتان فالأول مدد خاص بالأخبار
 وما بعده مخفف خاص بالأصاغر **فرج** الأمر إلى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة **لا يجوز** للمسلم أن
 يستنصب في ذبح الأصحية مع الكراهة في الذبيحة مع قول
 مالك أنه لا يجوز واستنابة الذبيحة ولا تكون أصحية فالأول مخفف
 والثاني مدد **ورج** الأول كون الذبيحة من أهل الذبح
 في الجملة **ورج** قول مالك أن الأصحية قربان إلى الله تعالى
 فلا يليق أن يكون الكافر واسطة في ذبحها **وهنا** أسرار
 في أحكام الكافر والمشرک والفرق بينهما لا تطر في كتاب
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أشقرا شاة بغيره للأصحية
 لا تخير أصحية بحج ذلك مع قول أبي حنيفة أنها تنصير فالأول مخفف

خاص بالأصاغر

خاص بالأصاغر والثاني مدد خاص بالأخبار **فرج** الأمر
 إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي أن ترك التسمية
 على الذبيحة عدا أو سهوا لا يضر مع قول أحد أنه إن ترك التسمية
 عدا لم يجز كلها وإن تركها ناسيا فعليه روايةان وبذلك
 قال مالك وعنده رواية ثالثة أنها تحصل مطلقا سواء تركها
 عدا أو سهوا وهذا ذهب أصحابه كما قاله الشافعي عدا الوهاب
 أن تترك التسمية عدا غير متناول لأن كل ذبيحة ذم مع قول
 أبي حنيفة أن الذاب إذا ترك التسمية عدا لم تترك ذبيحة
 وإن تركها ناسيا أكلت فالأول مخفف والثاني وما بعده
 مفصل **والرواية الثالثة** عن مالك فإنها مخففة **فرج**
 الأمر إلى مرتبة الميزان **ورج** من مع الأقاليم لم يذكر اسم الله
 عليه وإن كانت الآية عند المنسبين إنما هي في حق من يذبح
 على اسم الأصنام والأوثان **ورج** من أبا مالم يذكر اسم الله
 عليه ولو عدا العمل بقراءين الأمر الشافعي المسلم لا يذبح إلا على
 اسم الله لا تكاد الأصنام والأوثان تخطر على باله **وقد** أجمع
 الأئمة الأربعة على استحباب التسمية في جميع ما أمرنا الشارع
 فيه بالتسمية وما خالف في ذلك إلا بعض أهل الظاهر **فرج**
 الأمر إلى تخفيف وقت بدو النظر لحال الأخبار والأصاغر فافهم
ومن ذلك قول الإمام الشافعي مستحب الصلاة على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عند الذبح مع قول أحد أن ذلك ليس
 بمشروع ومع قول أبي حنيفة وما دون أنه تكره الصلاة على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويستحب أن يقول
 اللهم هذا منك وذلك فتقبل مني وقال أبو حنيفة **يكره** قول
 ذلك كما لا بد من المسئلة الأولى مدد ودليله الاتباع والثاني
 مخفف ودليله قول بعض الصحابة والثالث مدد في الترك

روح التباين من شركته غير الله مع الله عند الذبح
 والمبالغة في التنفير عن هذه من كان يذبح على اسم
 الاصنام فافهم **واما وجه** استحقاق قول الذي انما لله
 هذه اسكوت فان طهار الفصل المتسمية ذلك لله تعالى
 الى هذه النتيجة من فضله ومن لك حال فليكنها الى
 لم يخرج عن ذلك فذكرتها لعل ذلك **وجه** كراهته وادراك
 ايها الامر لا يقع رصنه في كتاب **فرع الله** الامام ابي حنيفة
 ما كان ادق علمه **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربعة على استحباب
 الاكل من الاضحية المتطوع بها **وجه** قول بعض العلماء بوجوب
 الاكل في الاول مخفف والثاني عند **فرع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **وجه** الاول ان سبب شروعية التضحية دفع
 البلاء عن المضح واهله وجميع اهل الدار من المسلمين ومن
 المردة ان صاحب الاضحية يشارك الناس في ذلك البلاء
 وهذا خاص بالاصاغر واما الوجوب فهو خاص بالاكابر
 الذين لا يذرون على تحمل فقلامة الخلائق وللشافعي في الافضل
 من ذلك قولان احدهما ياكل الثلث ويهدي الثلث ويتمد
 بالثلث والثاني وهو المبرج عند اصحابه انه يقصد قتلها
 لا لتباين برك بالكلية **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربعة
 ان لا يجزئ بيع جلد الاضحية للذرة او المتطوع بها مع
 قول الخصم والاراضي انه يجوز بيعه بالمال الميت التي
 تغار كالنفس والتذرة والمخلد الغريال والميزان فالاول
 مدد خاص بالاكابر واهل الرفاهية والثاني مخفف خاص
 بالاصاغر واهل الحاجة وحكي ذلك عن ابي حنيفة ايضا
 وقال عطاء لابن سيرين **اهب** الاضاحي بالدرهم وغيرها
 ووجه عدم بلوغ عطا نهى في ذلك فافهم **ومن ذلك**

قول

قول الائمة الدلائل ان الاكل افضل ثم البقر ثم الغنم مع قول
 مالك ان الافضل الغنم ثم الاكل ثم البقر **وجه** القولين
 معروف فان الاكل الثركما والغنم اطيب فيجوز الاول في
 حال الفقر والمساكين والثاني على حال الاكابر في الدنيا
 والمقربين فيصحي كل انسان مما هو متيسر عنده ويجت
 ان ياكل منه **فرع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشترك سبعة في ذبنة
 سواء كانوا من اهل البيت واحد مع ائمة قول مالك
 انها لا تجزي الا اذ كانت تطوعا وكانوا اهل بيت واحدا فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد **فرع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك وان شافعي ان القسيمة مشحونة مع
 قول ابي حنيفة انها مباحة ولا اقول انها مشحونة ومع قول احمد
 في شهر ربيع الثانية ان شافعي انها واجبة واخيارها
 بقض اصحابه وهو ذهب الحسن وداود فالاول والثالث
 مخفف والثاني اخف والرابع مدد **فرع** الامر الى مرتبتي
 الميزان وظاهر الادلة تشميل الوجوب والندب معا وكل
 منهما رجالها الاستحباب خاص بالمتوسطين الذين يسامحون
 نقعسهم بترك بعض السنن والوجوب خاص بالاكابر
 الذين يواظبون نفوسهم بذلك والاباحة خاصة بالاصاغر
ومن ذلك قول الائمة الدلائل ان السنة في الحقيقة ان
 يخرج عن الفلام شاة وعن الجارية شاة مع قول مالك
 انه يذبح عن الفلام شاة واحدة كافي الجارية فالاول فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف **فرع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **وجه** الاول ان الله تعالى جعل الذكركم اية الشستن
 في الارث وفي الشاة وغير ذلك **وجه** الثاني النظر

الى الروح المعبرة للجسد فانها واحدة لا توصف كورة ولا
 بانوتة فان ذلك صاحب هذا المشهد عن الامم شائنين
 فهو احسب اطعم موافقة للوارد **ومن ذلك** قول الشافعي
 واحمد باسحاب عدم كسر عظام العقيقة وانها تطلق اجزا
 كبارا تنفقا ولا سلامة المولود مع قول غيرهما انه يستحب
 كسر عظامها تنفقا ولا بالذنوب وكثرة التواضع وخود نار
 البسرية والله اعلم **باب النذر**
 اتفق الايمنة على ان التذريع الوفاية ان كان ظاهرا وان
 كان معصية لم يجز الوفاية وعلى انه لا يصح نذر صوم يوم العيد من
 وايام الحيف فان نذر صوم العيد من وصام مع صومه مع الترخيم
 عند ابي حنيفة وعلى انه لو نذر صوم عشرة ايام جاز صومه
 متتابعيا ومتفرقا وقال داود يلزم من صومك متتابعيا فالاول
 خاص بالاصا غير الثاني خاص بالاكابر من اهل الحنيط
هذا ما رويته من مصنفات الاتفاق ولما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الايمنة السلام انه لا يلزم منه نذر المعصية كفارة
 مع قول احمد في احدى روايته انه ينعقد ولا يجزى فله وجب
 به كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول عدم ورود نص في ذلك
 بالكفارة **وجه** الثاني انه نذر معصية فهو معصية واحدة
 بذاته وان لم يفعلها فبما تم على ذلك فكان وجوب الكفارة
 لا تقا به واقعا عنه اتم نية قول تلك المعصية **ومن ذلك**
 قول الشافعي انه لو نذر ذبح ولده او نفسه لم يلزمه شيء مع قول
 ابي حنيفة واحمد في احدى روايته انه يلزم ذبح شاة وبه
 قال مالك ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه يلزم كفارة
 يحمين فالاول مخفف والثاني والثالث فيه تشديد **فرجع** الامر

الى

الى مرتبة الميزان **وجه** الاول عدم ورود نص في ذلك
وجه الثاني وما بعده انه معصية فكان فيه شاة قياسا على
 الدماء الواجبة في الحج بقول حرام او كفارة يحمين قياسا على الجحيم
 اذا احنت فيها **ومن ذلك** قول الايمنة السلام انه من نذر
 نذرا مطلقا صح وهو الاصح من مذهب الشافعي والقول الثاني
 له عدم الصحة هي بعلقة يعني انه يلزم كونه بشرط او صفة
 فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول سلوك الادب مع الله
 تعالى ان يفارق حضرة بلا حصول شيء يوجب عليه ان ذلك كالتلاعب
 فهو كمن نوى نغلا من الصلاة مطلقا من غير تعيين فانه ينجح
 صلواته **وجه** الثاني ان تعليقه بشرط او صفة هو موضوع
 اللفظ فافهم **ومن ذلك** قول الايمنة السلام ان من نذر ذبح
 عبده لم يلزمه شيء مع قول احمد في احدى روايته انه يلزمه
 ذبح شاة والرواية الاخرى يلزمه كفارة يحمين فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وقد
 تقدم توجيه مثله لك قريبا **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
 ان من نذر الحج يلزمه الوفاية لا غير مع قول الشافعي في احد
 القولين انه يلزمه كفارة لا غير والقول الاخر يقتضي بين
 الوفاية وبين كفارة يحمين فالاول مندوب والثاني وما بعده
 فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي ان من نذر قربة في حجاج كان ان كلف فلان
 فله على صوم او صدقة فهو خير من الوفاية بالنزح ويمن
 كفارة يحمين مع قول ابي حنيفة انه يلزم الوفاية مكل حال ولا
 تجزيه الكفارة ومع قول مالك واحمد انه تجزيه الكفارة
 ويقال ان القول عليه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد

والثالث قريب منه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ورجبه**
 الصلاة ظاهر في كتب الفقهاء مرجعه الاجتهاد **ومن ذلك**
 قول الشافعي في نذر ان يتصدق بماله انه يلزم ان يتصدق
 بجميعه مع قول اصحاب ابي حنيفة انه يتصدق بثلث جميع
 امواله المذكورة استصحابا وفي قول اخر انه يتصدق بجميع ما يملكه
 ومع قول مالك انه يتصدق بثلث جميع امواله المذكورة
 وغيرها ومع قول احمد في احد روايتيه انه يتصدق بجميع
 الثلث من امواله وفي رواية اخرى الرجوع اليه فيما نواه
 من مال دون مال فلا اول منه وذلك في تخفيف وما
 بعده قريب منه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ورجبه**
 هذه معروفة ومرجعه الاجتهاد **ومن ذلك** قول مالك
 واحمد وان افعى في صح قوليه ان من نذر الصلاة في المسجد الحرام
 تعين فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة والاقصر مع قول
 ابي حنيفة ان الصلاة لا تنقضي في مسجد خارج فلا اول منه
 وهو خاص بالامام من الذين يشهدون تفاوت المساجد في
 الفضيلة من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني
 مخفف وهو خاص بالامام من الذين يشهدون تفاوت المساجد
 في الفضل من حيث نسبتها الى الله تعالى قوله وان الساجد
 بعد الامن حيث ما جعل الله تعالى للكلف من الفضل للمساجد
 الثلاثة **ويصح** ان يكون السائلون بالاول يشهدون كذلك
 هذا الشاهد بالامانة ثم زاد واعليه من حيث ما ورد من
 التفضيل فيكون الحكم من السائلين بالنسبة فقط ونظير ذلك
 للاسماء الا انها لا يقال ان الاسم الرجيم افضل من الاسم النقيض
 مثلا الرجوع الاسماء كلها الى ذات واحدة فكذلك القول
 في نسبة الساجد الى الله وما ورد في التفاضل بينهما راجع

الى العبد

الى العبد بحسب ما يتوهم في قلبه من التعظيم له ذلك الاسم
 او بالنظر للاجل الله للعباد فيه من التواضع لا غير **ومن ذلك**
 قول الامام الدائم انه لو نذر صوم يوم بعينه ثم افطر
 بعد رقضه مع قول مالك انه اذا افطر بالمرص لا يلزمه
 القضاء لا وفيه تشديد وهو خاص بالامام والشافعي في
 تخفيف من حيث التفصيل وهو خاص بالامام **ورجبه**
 الاول قياس النذر على النذر في قوله تعالى فمن كان منكم
 مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر مجامع الوجوب في كل
 منها **ورجبه** الثاني بخلاف النذر عن درجة الفرض لانه
 مما اوجب العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك ان الحق
 ما امره بالوفاء بالاعقوبة له على سوا ونية في مراحمة الشارع
 في التشريع وله ذلك ورد النهي عنه وعدة بعض المحققين
 من جهة الفضول للنهي عنه وما مدح الله تعالى الذين يؤفون
 بالنذر الامن حيث نذروا لهم الوفاية لامن حيث ابتدأوه
 فانهم **ومن ذلك** قول مالك واحمد انه لو نذر قضاء البيت
 الحرام ولم يكن له نية في ولا عمرة او نذر المشي الى بيت الله الحرام
 لزومه القصد في او عمرة ولزومه الشئ من ديرة أهله مع
 قول ابي حنيفة انه لا يلزمه شي الا اذا نذر المشي الى بيت
 الله الحرام فاما اذا نذر القصد والذهاب اليه فلا فالاول
 مشدود والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
 ونظيرها وجه النظر للاكابر والاصاغر **ومن ذلك**
 قول الشافعي في احد القولين وابي حنيفة ان من نذر المشي
 الى مسجد المدينة او الاقصي لا ينعقد نذره مع قول مالك
 واحمد وان افعى في راجح قوليه انه ينعقد ويلزمه فالاول مخفف
 والثاني مشدود **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وقد تقدم**



وجه تناقض المساجد وتساويها فراجع **ومن ذلك** قول النبي
 وما لك ان لو نذرت فعل مباح كان قال الله علي ان اسير الى بيتي
 او اركب فديري او البسر توي فلا شئ عليه مع قول الشافعي
 انه يلزم كفارة بيمين اذا خالف وان كان لا يلزم فعل ذلك
 مع قول احمد انه ينعقد نذر به ولو هو خير بين الوفا به
 وبين الكفارة قال اول مخوف والثاني فيه تشديد والثالث
 فيه تخفيف **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** كل هذه
 راجع الى اجتهاد التاميل والتجسس رب العالمين
كتاب الاطعمة اجمعوا على ان كل طير لا يخلب له فهو حلال وكذلك
 اتفقوا على ان لا ريب ان حلال وكذلك اتفقوا على ان الحلال من حيوان
 البحر هو السمك وانفقوا على ان الحلال اذا احبست وعظمت ظاهرا
 حتى زالت راحجة النجاسة حلت عند اسود زالت الكراهة
 عند من لا يقبل تجرهما كالائمة الثلاثة قالوا ويجوز البعير
 والبقرة اربعين يوما والثاة تسعة ايام والله جاحية ما امة ايام
 واجمعوا على ان جوارح الاكل من البقرة للاضطراب وكذلك
 اتفقوا على ان السمك او الزيت او غيرهما من الادوية ان
 اذا وقعت في قارة والفتت ما حولها حلالا كل الباقي وكل طاهرا
 وكذلك اجمعوا على تحريم الاكل من البستان اذا كان عليه
 حائط الا ما ذن ما لك **هذا** ما وجدته من مسانيد الاجماع
 والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه من ذلك** قول الله ان من
 واحد وابي يوسف ومحمد بكل اكل لحم الخيل مع قول مالك بكراهة
 وقول اصحابه بحرمته وهو قول ابي حنيفة قال اول مخيف والثاني
 فيه تشديد والثالث قد **ارجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول انه مستطاب عن لحم النعم **وجه** التحريم خوف

انقطاع صلاحها

خوف انقطاع صلاحها اذ اقبل بياحها فيضعف الاستعداد
 لاجلها ذلك اشار اليه قوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم
 من قوة ومن ريات الخيل فان الامر بياطها يقتضي ابقائها
 وعدم ذبحها ولو حلت اكل لحمها في الجملة فانهم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة بتحريم اكل لحم البغال والحمير الاهلية
 مع قول مالك بكراهة كراهة مطلقة وقال محققوا
 احكامه انه حرام ومع قول الحسن بكل اكل لحم البغال وقال ابن
 عباس بكل اكل لحم الحمير الاهلية قال اول والثالث مشدد
 والثاني فيه تخفيف والرابع مخفف **ارجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **وجه** الاقوال كلها ظاهرها محمول على اختلاف
 طباع الناس في طاب له اكل شي من ذلك فلا صرح ومن
 لم ينطق نفسه ان لا يأكله فلا ينبغي له ذلك لما فيه من
 حصول الضرر في الجسم غالبا **ومن ذلك** اتفاق الائمة
 الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير
 يعود منه على غيره كالعقاب والصقر والباري والشاهين
 وكذلك ما لا يخلب له اذ كان يأكل الجيف كالنسر والربيع
 والغراب الابيض والاسود غير غراب الزرع مع قول مالك
 بباحة ذلك على الاطلاق قال اول مشدد وقول مالك
 فيه تخفيف **ارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول
 انه غير مستطاب لانه الطباع السليمة ولان فيه فسوق
 من حيث انه يكسر غيره ويقهره من غير رحمة به ذلك
 الحيوان المكسور فسر في نظير ذلك القسوة في قلب الاكل
 له واذا اقسى قلب العبد ما لا يحسن قلبه الى موعظة وصار
 كالحمار **ومن هنا** ورد النهي عن الجلوس على جلود النعال
 والسباع لانه يورث القسوة في القلب كاجرب **وجه**

تحريم ما ياكل الحيف انه مستحب **ورجعه** قول بالدر ان بعض
الناس يستطيه فيباع له اكله فان اكله في تحريم غير
المستطاب انما هي من جهة الطب وذلك لان اكل كل لا يشتهي
النفس يكون بطي الهضم فيؤثر الامراض عكس اكل الانسان
ما يشتهي نفسه فانه يكون سريع الهضم وكما استوت
الشهوة اليه كان اسرع فافهم **ومن ذلك** قول الائمة
في المشهور عندهم انه لا كراهة فيما نهي عن قتله كالخفاف والهدود
والقناشير واليوم والبيغا والطاوس مع قول الشافعي في
اربع القولين انه حرام فالاول مخفف والثاني متدد **فرجعه** الامر
الى مرتبتي الميزان **ورجعه** الاول انه لو كان اكله مؤذي لما
كان نهي عن قتله **ورجعه** الثاني انه لا يلزم من النهي عن قتله
حل اكله فقد يحرم وذهن كل كلب الصيد والماشية فانهم
ومن ذلك قول الائمة بتحريم اكل كروية ثاب من السباع
بيده وبه على غيره كالاسد والنمر والذئب والفيل والوب
والهزة الاما لكافانه اباح اكل ذلك مع الكراهة فالاول حدد
والثاني مخفف **فرجعه** الامر الى مرتبتي الميزان **ويجوز** حل
الثاني على حال اصحاب الضرورات فالاول على حال اصحاب
الرفاهية فافهم **ومن ذلك** قول اصحاب التفسير بتحريم
اكل الزرافة مع قول السكيتي في الفتاوى الحلبية ان المتعار
حل اكلها **فرجعه** الامر الى مرتبتي الميزان **ويجوز** حل ذلك على
حال اهل الضرورات وحال اصحاب الرفاهية **ومن ذلك**
قول الشافعي ولحمد يحمل الثوب والصنع مع قول مالك بكراهة
اكل لحمها ومع قول ابي حنيفة بتحريمها فالاول مخفف والثاني
محدد والثالث متدد **فرجعه** الامر الى مرتبتي الميزان **ورجعه**
ذلك ظاهرا هو مرجع الاجتهاد المجتهدين **ومن ذلك**

قول

قول مالك وان شافعي باباحة لحم الصبي واليربوع مع قول ابي
حنيفة بكراهة اكلها ومع قول احمد باباحة الصبي وفي
اليربوع روايتان فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **فرجعه** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
الائمة الداهية بتحريم اكل جميع حشرات الارض والغار والذباب
والدود والمنفرد من معدنه او الذي يميزه مع قول
مالك بكراهة **ورجعه** قوله **ويجوز** حل ذلك على حالين **ومن ذلك**
قول مالك والائمة الداهية ان الكرا ديوكل ميتا على كل حال مع
قول مالك انه لا يؤكل منه ما مات خفا عنه من غير سبب
يضع به فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل **فرجعه** الامر الى
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي على اكل
القنفذ مع قول ابي حنيفة واحمد بتحريمه ومع قول مالك
لا بأس باكل الخلد والحيات اذ اذكيت والخلد دابة عمياء
تشبه الغار فالاول مخفف والثاني متدد **فرجعه** الامر الى مرتبتي الميزان **ورجعه** القولين ظاهرا
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في اكله انه
الهرة الوحشية حرام يحرم اكل ابن اوي مع قول مالك انه
مكروه فالاول والثاني فيه تخفيف **فرجعه** الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة مالك الشافعي في اكله
ان الهرة الوحشية حرام مع قول مالك ارضاء كروية فقط
ومع قول احمد في اكله روايتان اهما باحثة وفي الاخرى انها
حرام فالاول والرابع متدد والثاني فيه تخفيف والثالث
مخفف **فرجعه** الامر الى مرتبتي الميزان **ورجعه** هذه الاقوال
مرجع الى اجماع المجتهدين **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك وما كان من جنسه خاصة

مع قوله ما لد انه يجوز ان كل غير السمك من السرطان وكل ما
والضدع وخنزيره هي الخنزير مكرهه عنده وروى انه
توقف فيه ومع قوله اكله يوكل جميع ما في البحر الا التمساح والقنفذ
والكوسح ويقتصر غير السمك عنده الى الزكاة كخنزير البحر
وكلبه واسنانه ومع قوله بعض اصحاب الشافعي وهو الاصح
عنده انه يوكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يوكل الا السمك
وقال بعضهم لا يوكل كل قلب الا وخنزيره والافارقه واعتبره
والاحية وكل ما له شبه في البر لا يوكل ورجح بعضنا نفعه ان
كل ما في البحر حلال الا التمساح والصدع والحية والسرطان
والسحناء فالاول شدة والثاني وما يورده فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ورج** الاول ان ظاهر
الآيات والاختصاص يقتضي اختصاص كل السمك فقط لانه هو
المستطاب الذي يفتن الله تعالى علينا به **ورج** قوله ما لد
الاخذ بقوله تعالى اكل لكم صيد البحر فشملا كل ما فيه الا الخنزير
او حتى الخنزير وهو مني على ان الاحكام تدور على السامي
او الدواب **وقد** سئل ما لد عن الخنزير وهل كل قتال هو حرام
فقبل له انه من حيوان البحر فقال ان الله تعالى حرم لحم الخنزير
وانتم صمتموه خنزيرا وبقية وجوه الاقوال ظاهرة قد كوت
في كتب الفقه **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة بمرأته
اكل لحم الجلالة من بقر وشاة وغيرهما مع قوله اكل لحم
اكل لحمها ولبنها وبيضها فالاول فيه تخفيف وهو خاص بالحيات
الكلمات والثاني متدد وهو خاص باهل الرفاهية **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله ان في ان يجوز
للضطر اكل الميتة والحيب مع قوله فيه انه يجب فالاول المحقق
والثاني من دخل قاعدة ما كان ممنوعا منه ثم جاز **ورج**

ورج

ورج الاول مراعاة ترجيح ما يدفع الهلاك عن العبد
فالاول خاص بالا كابر المتورعين الشدودين والثاني
خاص بالا صاعدا فكان لسان حال الاكابر يقول لسان
ترك اكل الميتة تنزيها لبطوننا عن اكل النجاسة من حيث
انها على فطر الله الحيوانا ورد وكان لسان حال الا صاغر
يقول ان مراعاة ابقائنا من حيث ابقاؤنا لله عدي
اولي من مراعاة اكل النجاسة فان الله تعالى يحب ما العالم
الذين ذهابه قال تعالى ولا تقربوا ايديكم الى الفحشاء وقال
تعالى وان جنحوا للسما فاجنحوا **وقد** تقدم ان دار عليه
الصلاة والسلام لاني بيت المقدس كان كل شيء مناه عنهم
فتكفي ذلك الى الله فادرجه تعالى الى ان بيتي لا يقترب مناوه
على يدي من سفك الدماء فقال يا اوبى البسر في ذلك
سبيلك يعني الجهاد فقال الله تعالى بلى ولكن اليسر اتعبادي
انتهى **ومن ذلك** قوله ان خبثه والثاني في اكله قوله انه يجوز
له اي للضطر الشبع وانما ياكل سد الرمق مع قوله ما لد ولحم
واحد من روايته انه يشبع ومع قوله ان الثاني في اكله قوله
انه ان توقع طرا لا ترمي لم يجز فسد الرمق ومع قوله
ان المنقطع فطر يوشع ويتردد فالاول فيه شدة
وهو خاص بالا كابر والثاني فيه تخفيف وهو خاص بالا صاغر
الله بن لايته دون على شدة الجوع **ورج** الرابع من قوله
ان في العمل بمساعدة ما جاز للصمودرة فيقتدر ببقه رها
ورج جواز التردد صفا الاخذ لنفسه بالاحتياط فقد
لا يجوز شيئا بعد ذلك ما كلف حتى يشرق على الهلاك **ومن ذلك**
قوله ما لد والثالث احوال ان في رجوع من اصحاب ابي حنيفة على
ان المضطر اذا وجد حقيقة ولحم الفير ياكل طعام الفير اذا كان

بشرط الثمان ويترك الميتة مع قول جماعة من اصحاب ابي حنيفة
 وبعض اصحاب ابي حنيفة يا كل الميتة فالاول معك في اجتناب
 الميتة والثاني معك في اجتناب طار الغير **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ورجعه** الاول ان الغالب يقول العبد طاعة
 للخطير وعدم توقفه في ذلك تقدم على الميتة **ورجعه**
 الثاني ان الميتة لا تتبعه فيها لاحد من الخلق في الدنيا ولا في
 الآخرة فكان اكلها اخف من اكل طعام الغير ولو حصل باكلها
 بعض مرض في الجسد **فرجى** الشك من بالدواة ان الله
 تعالى **وقد** حرم على شخص من ارباب الاولاد في اكله ايام
 عدم الماد وهو ينهش في دابة ميتة فظفرت اليد شرا
 فقال لي استعذ بالله تعالى من زمان صار الفقيه فيه يقدم
 الميتة على ما في ايدي الناس انتهى **ومن ذلك** اتفاق الامة
 على اربعة على تدوير فظهر الله من المانع اذا تجسس وان عتبه
 حرام مع قول بعض علم الدين بطهر بفلسفه فالاول مشدد
 والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان في ذلك اتفقوا
 على جواز الاستنجاء به بعد كل كلام المانع في المسئلة على حال
 اهل الاركان من الاعنياء ويجل كلام الجوز على اهل الضرورات
ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي باباحة الخمر التي
 حرم الله تعالى على اليهود اذا تولي ذبح ما هي فيه يهودي
 مع قول مالك في احدي روايته انها حرام وفي الرواية الاخرى
 انها مكروهة وهي كالرواية عن احمد واقتار جماعة من
 اصحاب الترخيم وجماعة الكرافقة منهم الخزي فالاول مخفف
 ومقابل من الترخيم مشدد ومن الكرافقة فيه تخفيف **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان وتوجيه هذا لا قول ظاهر **ومن ذلك** قول
 ابي حنيفة ان من اضطر الى شرب الخمر لعطش او داء ان لم يشربها

وهو

وهو احد اقوال ابي حنيفة مع قول ابي حنيفة في اصح قوله المنع مطلقا
 ومع قوله في القول الاخر انه يجوز للعطش ولا يجوز للتداوي
 واقتار جماعة فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ورجعه** الاول ان الضرورات
 تنبيح المحظورات **ورجعه** الثاني ان الله تعالى حرم شرب الخمر
 ولم يصرح بالسجوا في شربه لعطش او داء فنسقت عن الشر
 او شرب يقطع النظر عن كون ذلك مباحا ومتوب
 ونسقت الله **ويصح** حمله الا باحتمال الا صاعدا والمنع على
 حال الا كما بر **ورجعه** المنع في التداوي دون العطش **وقوله**
 صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شئنا اشد من احوالنا
ومن ذلك قول الامة القائل ان لا يجوز لمن مر بدينار غيره
 وهو غير موقوف ان ياكل من فاكهته الرطبة من غير ضرورة
 الا باذن مالكه وامامه الضرورة فيها كل بشرط الخاف
 مع قول احمد في احدي روايته انه يباح له الاكل من غير ضرورة
 ولا خاف عليه ومع قوله في الرواية الاخرى انه يباح للضرورة
 والاحتياج عليه فالاول مشدد وهو احوط للدين والثاني
 مخفف وهو خاص بعلم الناس **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول الامة القائل باسحاب ضيافة
 المسلم للمسلم اذا امر على قريته ولم تكن ذات سوق ولم يكن
 دون الوجوب مع قول احمد وجوب الضيافة المذكورة لكن
 لا وجوب ليلة واحدة والاداة مستحقة ومن امتنع من الوجوب
 حار عليه ومبا فالاول مخفف خاص بما والناس والثاني
 مشدد خاص بما قبل المرات **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ورجعه مطلبة الضيف بحق ضيافة تغلب اخيه الكرم والمروءة
 وطلب تخليص ذمة اخيه من ضيقة اظلاله بحقه ثم ان الضرورة

اسقاط ذلك الحق بعد تربيته في ذمة المصنف **ومن ذلك** قول
 الائمة الامامية ان الطيب الكلب الزراعة او الصناعة مع قول
 ان نفي في اظهار قوليه ان اوضح الكلب التجارة **ورج**
 القولين ظاهر الى الاطلاق وكثرة النفع المحدث الى الناس
وقد ورد لكل من التمس واما اعلم

كتاب الصيد والذبائح

اجموا على ان الذبائح المعتد بها ونجاسة المسلم العاقل الذي يتأق
 منه صوا الاله كروا الاثني وكذلك اجموا على تحريم ذبائح الكفار
 غير اهل الكتاب وعلى ان الاله كاتفق بكل ما انهر الاله وحصل
 به قطع الكلتوم والمرى من مسكين وصيف وزجاج حجر وقب
 له حد يقطع كما يقطع السباع المحدود وانفقوا على انه لو ايان الراس
 لم يحرم ذلك المذبح وقال الجمهور المسبب يحرم **ورج** هذا
 القول انه ليس على كيفية الاله في المشرع وكذلك اتفقوا على ان
 السنة ان تنحر الابل معقولة وعلى ان تذبح البقر والغنم مضطربة
 وكذلك اتفقوا على جوار الاصطيا وبالجملة مع العلف كالكلب
 والقط والصفور والشاهين والباري والكلب الاسود
 عند احد كاساني وعن ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الا بالكل
 فقط ولو من طائر فخرجه فسقط الى الارض فزوجه ميتا
 حل باتفاق الاربعة **هذا** اما ضرورة من مسائل الاجماع
 والاتفاق **وايا** ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يجوز الاله كالة بالسرو والظن مع قول ابي حنيفة بغير اذا
 كانا من مملين يعني على الاله ايج فالاول شد ودليله النهي عن الذبح
 بهما والثاني فيه تخفيف **ورج** الاول اذا كانا من مملين
 انهما ينفذان الدم بخلافهما منطليان فاحر كتهما تكون صغيفة
 لا تأكل وتقطع الكلتوم والمرى فينودي ذلك الى تعذيب الحيوان
 وعدم الاسراع في الاله في المأمورية قال بعض العلماء انه يشترط في الذبح

ان

باب

ان لا يرفع السكين ليشهها شيئا ومن رفعها ثم عادت
 الذبحة فافهم **فرج** الامر الى مرتبة النيران **ومن ذلك**
 قول مالك بن يحيى قطع هذه الاربعة وهي الخلق والمري قطع
 ذم مع قول ابي حنيفة يجب قطع ثلاثة من الكلتوم والمرى
 والو وجين فالاول قبة شد والثاني مخفف وما بعد
 فيه تخفيف **فرج** الامر الى مرتبة النيران ووجهها
 ظاهر فان كلامه فيها يخرج الدم الذي يضربها في الذبحة
 ولو مع بطون **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والثاني انه لو
 ذبح الحيوان من قناه وبقي فيه حياة مستقرة عند
 قطع الكلتوم حل ولا فلا وتعرف الحياة المستقرة بالركة
 الشديدة معزج ورج الدم وقال مالك ومجاهد لا تحل حال فالاول
 مخفف والثاني شد **ورج** الاول معروف **ورج** الثاني
 انه خلاف الذي المشرع **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انه لو ذبح ما يدح او ذبح ما يخرج حل مع الكراهة مع قول مالك
 انه لو ذبح بغير الاخر شاة من غير ضرورة لم يوكل وحله
 بعض اصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
 شديد ان لم يحل على الكراهة **فرج** الامر الى مرتبة
 النيران **ورج** التحريم انه ذبح غير مشروع وكل عمل
 لا يوافق فهو غير صحيح فلا يحل **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه لو ذبح حيوانا ما كولا فوجد في جوفه جنين
 ميت حل اكله مع قول ابي حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف
 محمول على حال من طابت نفسه باكله مع العمل بحديث ذكاة
 الجنين ذكاة قامة والثاني فيه شديد محمول على حال من لم
 نظب نفسه باكله **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز
 الاصطيا وبالكلب المعلم سواء كان اسودا او غيره وبغيره

من الكوارح العلة مع قول احمد انه لا يحل صيد الكلب الاسود
 ومع قول ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الاصطيد الا بالكلب
 فقط فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث
وجه استثناء الكلب الاسود وما ورد من انه شيطان
 وصيد الشيطان رجس لانه لا كتاب له ولو كان له كتاب
 يحل صيده كتابه فانهم **وجه** قول ابن عمر ومجاهد ان
 الاصطيد بالكلب هو الكوار وفي الاحاديث ان كان المراد
 بالكلب كل ما فيه نكبة فشمع السبع وغيره مع انه ورد ما يشهد
 لتسمية السبع كلبا في حديث اللعس على كلبا من كلاب
 فسلط الله تعالى عليه السبع فاكله **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب المعمل اذا استرسل على
 الصيد يطلبه واذا ازجره عنه انزجر واذا استلكنه
 اذا اخذ الصيد اسكه على الصلابة وخطي بينه وبينه مع قول
 مالك ان ذلك لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الثاني
 حصول الاتقياد للصايد بالتدائنه شروط الاول فكان فعل
 الجارح اذا اجتمعت الثلاثة فعل الصايد وخطي بينه وبينه
 ولا ياكل منه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه يشترط
 في الجارح ان تتكرر منه الشرط مرات حتى يسمي معطلا واقل
 ذلك مرتان مع قول مالك والثاني ان ذلك يحصل
 بمرة واحدة فالاول فيبد تشديد والثاني مخفف **فجمع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ويصح** حمل الاول على حال اهل الورع
 والثاني على غير **ومن ذلك** قول الثاقبي ما سقاه
 التسمية عند ارسال الجارح على الصيد وان تركها ولو كان
 لم يحرم مع قول ابي حنيفة انها شرط في حال كونه ذكرا فان

تركها

تركها ناسيا حل او عابثا فلا ومع قول مالك انه ان بعد تركها
 لم يحل وان نسي بغير رائيان ومع قول احمد في الطهر
 رواية انه ان تركها عند ارسال الكلب ولم يتركها الاكل
 من ذلك الصيد على الاطلاق عندا كان الترك او سهوا
 ومع قول داود والشعبي رايان ان التسمية شرط في الابلية
 بطلان فاذا تركها علمه او ناسيا لم تركه ذلك الذبيحة
 فالاول مخفف والثاني بالمراتب متدد والثالث ففصل
فجمع الامر الى مرتبتي الميزان والاحاديث فتشمل جميع الاقوال
 فان الامور التسمية يشمل الاجوب والندب فانهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الكلب لو عقر الصيد ولم
 يقتله ثم ادرك وفيه حياة مستقرة فان قيل ان يقتل ثم ادرك
 لو كانت حل مع قول ابي حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف والثاني
 متدد والثاني باهل الورع الثاني والثاني بغيره الاول
ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاقبي في ارجح قوليه واحمد
 ان الذئب المعمل لو اكل من الصيد حرم وكذا ما صاده قبل ذلك
 مما لم يترك منه مع قول مالك والثاقبي في القول الاخر انه يحل
 فالاول متدد وخاضع باهل الورع والثاني مخفف خاصة باحوال
 الناس **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة ان جرح الطير في الاكل كالكلب مع قول
 ابي حنيفة انه لا يحرم ما اكلت منه جرحه الطير فالاول متدد
 والثاني مخفف **فجمع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول الثاقبي في ارجح قوليه واحمد انه لو رمى صيدا او اسر عليه
 كلبا فمعه وغاب عنه ثم وجده ميتا والعقر مما يجوز ان
 يموت به ويجوز ان لا يموت لم يحل مع قول ابي حنيفة انه ان وجد
 في يومه حل او بعد يومه لم يحل واختار جماعة من اصحاب الثاقبي الحل

لجهة الحديث فيه فلا اول منه والثاني مفصل **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام الثلاثة انه لو
 مضى احواله فزعم فيها صيد وما لم يحل مع قول ابي حنيفة
 انه ان كان فيها سلا فقتله بحده حل فالاول منه والثاني
 فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الامام الثلاثة انه لو توحش النسي فابته ر عليه فذكاته حيث
 قد ر عليه فذكاته الوحش مع قول مالك ان ذكاته في ذكاته
 فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ودرجه** القولين ظاهر **ومن ذلك** قولنا في
 واحد في احد وفاقية انه لو ر صيد افتده نصفين حل اكل
 واحد من القطعتين بكل حال مع قول ابي حنيفة انها لا يجلان
 الا ان كانت اصوا ومع قول مالك ان كانت القطعة التي مع
 الداس اقل من اجل وان كانت اكثر حلت ولم يحل الاخرى فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ودرجه** هذه الاقوال راجع لاجزاء الحديث
ومن ذلك قولنا في ما لا ر في احدي روايتيه انه لو ارسل
 الكلب على الصيد فزجره فلم يترجم وزاد في عده ولم يحل اكله
 مع قول ابي حنيفة واحد بجله فالاول منه والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ودرجه** القولين ظاهر
ومن ذلك قول الامام الثلاثة انه لو افلت الصيد من يده لم
 يزل ملكه عنه مع قول احمد انه اذا بعد في البرية زال ملكه
 عنه فالاول مخفف والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان وكل واحد وجه راجع الى ما ظهر للمخفف **ومن ذلك**
 قول الامام الثلاثة انه لو صاد طائرا بريئا وحده في برجه وضار
 ابي برجه غيره لم يزل ملكه عنه مع قول مالك انه ان كان يمكن

انشر

انشر برجه بطوله ملكه صار ملكا انتقل الى برجه فان عاد
 الى برجه عاد الى ملكه فالاول مخفف والثاني مفصل **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان راجع بقاى اعلم **والنشر** فيه ربع
 السبع وما بعده من ربع النكاح والبراءة الى اخر ابواب الفقه
 على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها جدا جدا
 بطول الكتاب وتفسير كتابه على غالب الناس فاقول
 وبالله التوفيق **كتاب البيوع**
 اجتمعوا العلماء كلهم على البيع وتزويج الربا وانفقوا على ان البيع
 يصح من كل يلزم عاقل مختار مطلق التصرف وعلى ان لا يصح بيع
 المجنون **هذا** ما رويته من مساييل الاجماع والاتفاق في الباب
والا المساييل التي اختلفوا فيها **ومن ذلك** قولنا في ما لا
 انه لا يصح بيع الصبي مع قول ابي حنيفة ولحمده انه يصح اذا كان مميزا
 في باب البيع لكن ابي حنيفة يشترط في انعقاد البيع اذنا
 سابقا من الوالي واحمد يشترط في الانعقاد اذن الوالي فالاول
 منه والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ودرجه** الاول الاخذ بظاهر قوله تعالى
 ولا تأتوا السفهات اموالكم الا بالة والتصرف في البيع والشراء في معنى
 اعطا السفهات المال لا يقتلزم البيع والشراء بهذا المال والجماع
 بينهما مقص العقل الموفق لغيرهما في ارضاء المال في غير
 طلبة الشرعي **ودرجه** الثاني ان العمل في ذلك على اذن الوالي
 لا على الصبي وجه البيع لان الصبي حينئذ كالهلال والعاقبة غيره
ومن ذلك قول الامام الثلاثة انه لا يصح بيع الكره مع قول ابي حنيفة
 بهمه فالاول منه هو دليل الاحاديث الصحيحة في ذلك والثاني
 مخفف **ودرجه** الاخذ بظاهر الحال لانه لا اطلاع لنا على صحة الاكراه
 المرجوع اليه ما في طلب العبد فذكر يكون عده قدرة على احوال

الحرب او الحبيب فلا يظهره لنا من العجز وقد صرح لنا البيهقي
 لما راى لنفسه في ذلك من الخط والمصلحة لاسيما ان قبض الثمن
 مختار ايضا ورفاهه على ذلك لخلصه من عقوبة الظالم المبيع
 او غيره وجعلنا الاثم على الظالم فقط دون المشتري **ويجوز** الحاق
 الاثم بالمشتري ايضا حيث علم لا كراه **ومن ذلك قول**
 ابن ابي شيبة في ارجح قوله في حصة واحد في احدى الروايتين
 عنهما انه لا ينعقد البيع بالعا طاة مع قوله ما دل ان البيع
 ينعقد بها واختاره ابن الصباغ والسوي وجماعة من النافعية
 وهو قوله ابن ابي شيبة في الرواية الاخرى
 عنهما فالاول مستدور والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجبه** الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض
 والرضي خفي فاعتبر ما يدل على ذلك من اللفظ لاسيما ان وقع
 تنازع بعد ذلك بين البايع والمشتري وترافعا الى الحاكم
 فانه لا يقدور على الحكم بشهادة الشهود الا ان شهدوا بما سمعوا
 من اللفظ ولا يكفى ان يقولوا رأينا به دفع اليه ونانته مثلا
 مع دفع الاخر حارا مثلا **ويجوز** قول ذلك ومن وافقه ان
 القدسية تكفى في مثل ذلك وهو قول البايع الثمن واعطاه
 المبيع المشترك ولو انه لم يرض به لم يكن منه وهذا خاص بالاكابر
 من اهل الدين الذين لا يدعون باطلا ويوردون الخط الاول
 لاجلهم كما كان عليه السلف الصالحون واهل الصدق في كل زمان
 ماما الاول مفردا من بابنا الذي لا يرد من انفسهم على احوالهم
 بل رعايا احوالهم شهادة من شهد عليه بحق وطعن في ثبوت
 خصمه **ومن ذلك قول** بعضه انه لا يشرط اللفظ في الاشياء
 الحقيرة كرهيف وحزمة بقل مع قوله بعضه انه يشترط الاول
 مخفف والثاني مستدور على وزن ما تقدم في الامر الخطيرة وضابط

الحقيرة الخطيرة

الحقير والخطير ان كلا يحتاج الناس الى الترافع الى الحكام
 فهو خطير وكلا لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة ان البيع ينعقد بلفظ الاستدعاء
 كقبي او اشترى مني فيقول بعت واشتريت مع قول ابي
 حنيفة انه لا ينعقد املا فالاول مخفف والثاني مستدور
وجبه الاول حصول الفرض بكون المستدعي بايعا او
 مشتريا اذ لا بد من الجواب في المسئلة **ويجوز** الثاني
 نسبة المستدعي الى عشرة وانه ليس في العادة فربما فهم
 الناس منه انه لم يكن في ذلك المبيع عيب لما كان يسأل غيره
 في اخذه بل كان يصبر الى ان يطلبه غيره منه كما هو مشهور
 في الاسواق **ويجوز** الاول على حال الاكابر من اهل العلم
 والدين الذين يوردون الخط الاول فانه هم وحدهم الثاني
 على من كان بالصدقة ذلك كما يعرف الناس ذلك من
 بعضهم بعضا بالتحريية او الفرائين **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك قول** الشافعي ولجده انه اذا انعقد
 البيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا
 او خيار الزوم البيع فان اختار واحدها اللزوم بقي الخيار
 للآخر حتى يفارق المجلس او يختار اللزوم مع قول ابي حنيفة
 ومالك انه لا يثبت للمتبايعين خيار المجلس فالاول مخفف
 والثاني مستدور **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي واخذ **ويجوز** الاول حديث البايع بالخيار
 ما لم يتفرقا ولا يقول احد ما اختارت يعني اللزوم **ويجوز**
 الثاني لزوم البيع بمجرد تمام لفظ البيع والاستدعاء
 الى خيار المجلس **ويجوز** الاول على حال الاكابر الذين
 يوردون كل واحد منهما الخط الاول لنفسه من جهة الشارع

جعل خيار السجور لهم لتصور نظرها وتزودها في لزوم البيع
 كما يصح حمل الثاني على حال الاكابر الذين يود كل واحد منهما
 الخطا الا وفراحيه ومثل هذين لا يحتاجون الى خيار المجلس
 لعدم توقع حصول ندم لاحد منهما اذ اظهر الخطا او فراحيه
 بل يبرح احد من دون فاقه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 والثاني ان يجوز بشرط الخيار ثلاثة ايام ولا يجوز فوق ذلك
 مع قول مالك يجوز متى رما تدعو اليه المصلحة ويختلف
 ذلك باختلاف الاموال فالفاكهة التي لا تبقى اكثر من يوم
 لا يجوز الخيار فيها اكثر من يوم والقرينة التي لا يمكن الوقوف
 عليها في ثلاثة ايام يجوز بشرط الخيار فيها اكثر من ثلاثة ايام
 ومع قول احمد وابي يوسف ومحمد يثبت الخيار ما يثبتان
 على شرطه كالاجل فالاول فيه تشديد بقوله لا الصيغة
 في ذلك والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف **موضع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الثاني والثالث مخفف راجع
 الى اجتهاد المجتهد بحسب اختلاف مواهب الناس في قطع
 امور الدنيا وهو انما عليه وهو ويتوصل الخطا او فراحيه
 او لا يتوصل كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الخيار اذا شرط الى الليل
 لم يدخل الليل في الخيار مع قول ابي حنيفة ان الليل يدخل في ذلك
 فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وثلاثة
موضع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 يلزم البيع اذا مضت مدة الخيار من اختيار فسخ مدة
 ولا اجازة مع قول مالك ان البيع لا يلزم بمجرد مضى المدة
 بل لابد من اختيار او اجازة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 واحتياط الدين **موضع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**

قول

يقضه

٢٨٩

قول الائمة الثلاثة بفساد البيع اذا باعه سلعة وشروط
 انه اذا لم يقضه الثمن في ثلاثة ايام فلا بيع بينهما وذلك
 لفساد الشرط وكذلك القول فيما اذا اقال البايع بعتك
 علوان ان رددت عليك الثمن بعد ثلاثة ايام فلا بيع بينهما
 مع قول ابي حنيفة بفساد البيع ويكون القول الاول الجدل
 الثالث خيار المشتري وصدء ويكون الثاني لا يثبت
 خيار البايع وصدء وكذلك قول الائمة الثلاثة انه يلزم
 تسليم الثمن في مدة الخيار مع قول مالك انه يلزم فالاول
 في المسلقين الاولتين معقول وقول ابي حنيفة فيهما
 مخفف والاول في المسئلة الثالثة مخفف والثاني فيهما
 معقول **موضع** الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه المسائل
 الثلاثة ظاهرا في كتب الفقه **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة ان لمن ثبت له الخيار فسخ البيع في حضور صاحبه
 وفي غيبته مع قول ابي حنيفة ليس له فسخه لا بحضور صاحبه
 فالاول فيه تخفيف والثاني معقول **موضع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **وجه** الاول ان صاحبه لا يرضى لغيره بالخيار
 فكانه اذن له في الفسخ متى شاء فلا يحتاج الى حضوره عند
 الفسخ **وجه** الثاني انه قد يبدد ولم عند حضوره غير ذلك
 فراجع ابي حنيفة الاحتياط في صحة الفسخ **وجه** الاول
 على حال الاكابر ان يبرؤوا الخيتم الخطا الا وفراحيه والثاني
 على من كان بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 وان فسخا اذا شرط خيار في البيع بطل الشرط والبيع
 مع قول مالك يجوز ويغرب له مدة مدة خياره في العادة
 ومع ظاهر قول احمد بفسادها ومع قول ابن ابي ليلى بفساد البيع
 وبطلان الشرط فالاول معقول والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف

والرابع مفعول **فرجع** الامر الى موثق الميزان **وجه** الاول
 فساد البيع والشرا بفساد الشرط **وجه** قول فاند ظاهر
وجه قول احمد بوجوبها ما قام عنده من طريق اجتهاده
وجه قول ابن ابي ليلى ان البيع قد انعقد بالصيغة
 والذم لم يلا يوثق فيه بعد ذلك الشرط الفاسد ثم ان
 هذا كله راجع الى اجتهاد المحقق فان لم ار له دليلا
ومن ذلك قول الامامة الدلائل ان من له الخيار اذا مات
 ينقل الحق الى دارته مع قول ابي حنيفة ان الخيار يسقط
 بموته وفي الوقت ينقل الملك فيه الى المشتري في مدة
 الخيار ان كان الميت البايع **فرجع** الامر الى موثق الميزان
 وتوجيه ذلك مذكور في كتب الفقه تنها صلبه وتنا ربيع
 فلا نظير يذكر **ومن ذلك** قول الامامة الدلائل انه يجوز
 للبايع وطوا كاريته في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري
 مع قول احمد انه لا يحل وطوها للبايع ولا للمشتري فالاول
 مخفف والثاني مشد **فرجع** الامر الى موثق الميزان
وجه الاول انتقال ملك البايع عن الحارثية ولم يثبت الا
 ما انقضا مدة الخيار وكانا مخن من ذلك **وجه** اختراع
 المشتري من الوطى توقف حله على الاستبراء لم يوجد **وجه**
 قول احمد كون الوطى لا يجوز الاقدام عليه الا مع تحقق صحة الملك
 ولم يوجد ذلك في مدة الخيار فانهم والله اعلم
باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز
 اجمعوا على صحة بيع العبد الطاهرة وانفقوا على انه لا يجوز
 بيع ام الولد خلافا لاروديه قال علم وابن عباس وكذلك
 اتفقوا على عدم جواز ما لا يقد ر علي تنكحه كالطير في الهواء
 والسمك في البحر والعبد الابن خلافا لابن عمر رضي الله عنهما

يقول

يقول يجوز بيع الابن وعن عمر بن عبد العزيز وابن ابي ليلى
 انها اجاز بيع الطير والسمك في البركة العظيمة وان اخبر
 في اخذه الى مونة كبيرة واجمعوا على صحة بيع المسك وكذلك
 فادته ان انعقدت من حي هذا الشافعي وانفقوا على ان
 لبن المرأة طاهر وعلى جواز شيل المحزون وانما اختلفوا في
 بيعه **هذا** ما وجدته من مساييل الاجماع والاتفاق **واما**
 ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الشافعي انه لا يجوز بيع العين
 النجسة في نفسها كالكلب والخنزير والخمر والشرجين فان
 تلف الكلب او انلف فلا قيمة له وكذلك لا يصح عند الثلاثة
 بيع الخنجر ولو غسل بالماء مع قول ابي يوسف انه يجوز بيعه الهن
 الخنجر ولو لم يغسل ومع قوله ايضا يصح بيع الكلب والشرجين
 وان لم يوكل المسلم ذميا في بيع الخمر والنبيذ فيا يتبا عها
 ومع قوله بعض اصحاب مالك يجوز بيع الكلب مطلقا
 وقول بعضهم انه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع الكلب
 اذا وزن في امساكه فالاول مشد والثاني فيه تخفيف
 والثالث مخفف والرابع فيه تشديد والخامس مفصل
 وكل من هذه الاقوال وجه يجب اجتهاد صاحبها
 مع انه لم يرد لنا دليل صريح على بيع الشرجين بخلاف الخمر
وجه قول ابي يوسف يجوز للمسلم ان يوكل ذميا في
 بيع الخمر كونه كان يرب ان الوكيل غير مسلم محض
 والكذب انما العن بابها وهو هنا الذي لا المسلم
ومن ذلك قول الامامة الدلائل يجوز بيع المدبر مع قول
 ابي حنيفة انه لا يجوز اذا كان التدمير مطلقا فالاول
 مخفف والثاني مشد **فرجع** الامر الى موثق الميزان
 والاول خاص بالاصا عن الذين يختارون الي عن المدبر

بعد التدبير فيكون توسعة الامة عليه بخوار بيعة وصرف
 عنه في هذه رواية رجة وذلك الدين من عتق المدين **وجه**
 الثاني ان رجا السبي مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الرجوع
 فيها وهو خاص بالاكابر من الاولياء والامراء فافهم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة لا يجوز بيع الوقف مع قول ابي حنيفة انه
 يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم اذ يخرج الوقف عن مخرج الوصايا
 فالاول مستد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان والاول خاص بالاكابر كافي المسئلة قبلها والثاني
 خاص بالاصاغر فكما يجوز له الرجوع من وصيته كذلك يجوز
 له الرجوع من وقفه لاسيما ان احتاج ولم يحكم فيه حاكم
ومن ذلك قول الشافعي واحد يجوز بيع لبن المرأة **مع**
 قول ابي حنيفة ومالك لا يجوز بيعه فمن ضمن قوله تعالى
 فان ارضعن لكم فائوهن اجورهن اي ممن لبنهن واجرة
 حضائتهن للطفل فتوكله تعالى فائوهن اجورهن مودن
 ببيعة بيعة **وجه** الثاني انه لا يحتاج الى لبن الادمية
 في العادة الا لادميون ومن للعدو وان ثبت المرأة
 لولدها المسلم الا ممن لشرف النوع الانساني **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحد في احدى روايته انه يجوز بيع دور ملكة
 لكونها فتحت صلحا مع قول ابي حنيفة واحد في احدى روايته
 انه لا يصح بيعها ولا اجارته فان فتحت صلحا فالاول تخفف
 والثاني مستد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول
 تقدير النبي صلى الله عليه وسلم عقلا على بيع دور ملكة لاجار
 النبي صلى الله عليه وسلم وعلى والعباس الى المدينة **وجه**
 الثاني ان ملكة حضرة الله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها ولا
 اجارته كما لا يجوز بيع المسجد ولا اجارته اذ باع الله تعالى

ان

ان يركب العبد ملكا مع الله تعالى في حضرة على الكسف
 والشهو وفان البيع اما شرعيا بالاصالة لمن هو في حجاب
 عن ربه عن رجل ولو ان ذلك الحجاب رفع لم يشهد الله
 فكن يبيع وانه قال بعض الصوفية الانبياء والاولياء
 لازكاة عليهم لرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى
 ملكا انتهى وان كان المحصور على خلافه اذ لا بد من اجراء
 الاحكام على العبد من حيث الخبز والبشرى فافهم **ومن ذلك**
 قول الشافعي في اربع قوايه انه لا يبيع ما لا يملك بغير
 اذن مالكه **مع** قول ابي حنيفة واحد في احدى روايته
 انه يصح يتوقف على اجازة مالكه وهو القديم من قول
 الشافعي بخلاف الشراطة لا يتوقف على الاجازة عند
 ابي حنيفة **مع** قول مالك انه يتوقف البيع والشراء
 على الاجازة فالاول مستد والثاني فيه تخفيف **الثالث**
 مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال
 ظاهرة ان الاجازة ملحق ذلك ببيع ما يملك حال العقد
 انما ذلك تقديع وتأخير **ومن ذلك** قول الشافعي ومحمد
 بن الحسن انه لا يجوز بيع ما يستقر ملكه عليه مطلقا
 قيل عقارا كان او متوقلا **مع** قول ابي حنيفة يجوز بيع
 العقار قبل القبض **مع** قول مالك لا يجوز بيع الطعام
 قبل القبض وامامواه فيجوز **مع** قول احمد ان كان
 المكمل ملكا لا يجوز واما معدودا لم يجر بيعه قبل قبضه
 وان كان غير ذلك جاز فالاول مستد والثاني فيه تخفيف
 والثالث فيه تفصيل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول في الشارح عن بيع ما لم يقبض **وجه** الثاني
 ان العقار لا يخاف تغييره عاليا بعد وقوع البيع



وقبل القبض **ورجعه** قول ما لا يغلبه التقدير على الطعام بخلاف
 ما سواه **ورجعه** قول احمد في قوله من المكمل والوزون
 والمحدود هادة فلا يتعد عليه القبض **ومن ذلك** قول الائمة
 السلام ان القبض والنقل يكون بالنقل وفيما لا ينقل
 كالنقل والتمار على الاشجار بالتولية **ورجعه** القولين
 ظاهرهما الاول فان النقل ليس هو قوله في اليد فكان
 قبضه لا يحصل الا بالنقل بخلاف العقار **ورجعه** الثاني ان
 البايع اذا اخلى بين المشتري وبين المبيع فقد ملكه منه محصل
 الغرض من النقل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 لا يجوز بيع عين مجهولة كعبد من عبدا او ثوب من اثواب
 مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيع عبد من ثلاثة عبدا او ثوب
 من ثلاثة اثواب بشرط الخيار دون ما زاد على الثلاثة
 فالاول فيه تشدد بدو الثاني فيه تخفيف **فرطع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ورجعه** القولين ظاهرهما ان شرط الخيار
 يرد الامر الى الرضى فكان الشترى رضى بالعيب ان كان
 هناك عيب **ومن ذلك** قول مالك وانما يفسخ في ارجح
 القولين انه لا يفسخ ببيع العين الغائبة عن العاقدين ولم يفسخ
 لها مع قول ابي حنيفة انها تفسخ وينتفى الشترى الخيار
 عند الردية وبه قال احمد في امر الروايتين عنه واختلف
 اصحاب ابي حنيفة فيما اذا لم يذكر الجنس والسوء كقول يعقوب
 ما في كمي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **ورجعه** الامر
 الى مرتبة الميزان **ورجعه** قول الاول على بيع ما يفسد فيه التقدير
 بين مدة العقد والردية والثاني على ما لم يفسد فيه التقدير وبه
 قال بعض الشافعية **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يصح
 بيع الاعى وشرائه واجارته ورهنه وهبته ونشيت له الخيار

اذا السهم مع قول الشافعي في اصح قوله انه لا يفسخ ببيع ولا شراؤه
 الا اذا كان راي شيئا قبل العلم بما لا يتغير كالحديد فالاول كحفظ
 والثاني مشدد **فرطع** الامر الى مرتبة الميزان **ورجعه**
 الاول حد يشتملها البيع عن امر من رضى الاعى بذلك
ورجعه الثاني فصور الاعى عن امر ذلك الجيد والردية فربما
 قدم اذا الحيزه الغير بموداة لونه مثلا ويحتاج الى رد
 مع الحيا والمحل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بانه لا يصح
 بيع الباقل في نشرة الاعلى مع قول ابي حنيفة يجوز به فالاول
 مشدد خاص بالاعلى الورع والثاني مخفف خاص بالاعلى الناس
فرطع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة السلام
 يصح بيع الكنطرة في شغلها مع قول الشافعي في ارجح قوله
 انه لا يصح فالاول مخفف خاص بالاعلى والثاني مشدد خاص
 بالاكامير **فرطع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 الائمة السلام انه يصح بيع النخل في كوارثه ان شوهه مع قول
 ابي حنيفة انه لا يجوز بيع النخل فالاول مخفف خاص بالعامه
 والثاني مشدد خاص بالاكامير وطريق الانسان في البيع
 ان يتقصد من صاحبه وذلك لانه لا ينضبط وزنه اذا
 كيل لا يخرج عن موضوع الباعه **ومن ذلك** قول الائمة
 السلام انه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك يجوز
 ببيعها تمام معلومة اذا قدر حلا بها فالاول مشدد ودليله
 الحديث الصحيح في ذلك والثاني مخفف لمتسامح غلب
 الناس اياها بحلوله غالبا بل رايهم يسامح بلين بقرته
 الشهرة والبر بطريق الاباحة او الهبة فالاول خاص بالاكامير
 من اهل الورع والثاني خاص بالعامه حيث طامت به
 نفس البايع **ومن ذلك** قول الائمة طابحة بيع المحصف

من غير كراهة مع قول الامور الكاف في احدى قوليه بكراهة وصرح
 ابنه في الجواز بالتحريم فالاول مخفف والثاني مشدد **ودرج**
 الاول ان المبيع حقيقة انما هو الخلد والورق واما القران
 فليس هو الا في الورق **ودرج** الثاني انه لا ينعقد انفصال
 الاتفاق عن المعاني فلو بيع البيع له قول دعاني القران في ضمن
 ذلك تخيلا لا سيما وقد جعله اهل السنة والجماعة حقيقة
 كلام الله وان كان النطق به واقعا منبأ فانهم لا يفترون ذلك
 لا يقال ولا يسطر في كتاب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انه يبيع الغنبل لعاصم المحرم بكراهة مع قول احمد بعدم
 الصحة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد **ودرج** الاول
 ان القاصد هو الذي يواحد العبد بها واما الوسيل فمجال
 بين العبد وبينها فذلك كان يبيع الغنبل من بعض جهرا
 غير حرام لعدم تحققنا انه يتمكن من عصره **وكان** الحسن
 البصري يقول لا بأس ببيع الغنبل لعاصم المحرم **وكان** صفيان
 الثوري يقول يبيع الحلال لمن شئت **ودرج** الثاني سد الباب
 لان ما يتوهم به الى الحرام فيها فهو حرام ولو بالقصد كما لو نظر
 انسان الى مؤبوس وصوع في طلاق على ظن انه اجنبية
 فانه يحرم عليه ذلك فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 بتحريم اجرة ضرب الغنبل مع قول ما دون جواز اخذ العوض
 على حرمانه الغنل فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة يجوز ان
 التفريق بين الاخوين في البيع مع قول ابي حنيفة ان ذلك
 لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه حصول التاذي
 لكل منهما هو التشبيه التفريق بين الام وولده فقبل البلوغ
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة

انه

انه اذا باع عبد بشرط العتق صح البيع مع قول ابي حنيفة
 في الشهور انه لا يبيع **ودرج** الاول ان التارغ ناظر الى حصول
 العتق **ودرج** الثاني الاخذ بالاحتياط العموم ففيه على الله
 عليه وسلم عن بيع بشرط فلم يستثن العتق فيما ظفر به
 قائل هذه القول من الحديث والاشان متبع ما هو مشدد
 فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة يحرم التفريق بين الام والولد
 قبل البلوغ مع قول ابي حنيفة بعتة البيع مع تحريم التفريق
 قبل البلوغ فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **باب تفريق الصفقة**
وما يفسد البيع اتفقوا على انه لو باع عبد ام شرط
 الولاية لم يفسد وعن الاصطلي من اصحاب الشافعية انه يفسد البيع
 ويبطل الشرط فظفر ما قاله الحسن وابن ابي ليلى والشافعية
 لو باع دارا بشرط ان يتكفل السابيع من انه يجوز البيع
 ويفسد الشرط فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **باب الربا**
 اجتمع على ان الاعيان المنصوص على تحريم الربا في راسفة الذهب
 والفضة والبر والاشعير والتمر والزبيب والمخ اذا علمت
 ذلك فتد اجمع المسلمون كلهم على انه لا يجوز بيع الذهب
 بالذهب متفردا والورق بالورق متفردا وانعقدوا بفسادها
 وطلبيها لا مثالا بمثل وزنا بوزن يدا بيد ويحرم نفسنة
 وانفقوا على انه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة والتمر بالتمر
 والتمر بالتمر والمخ بالمخ اذا كانا بغير الامثلة يدا بيد
 ويجوز بيع التمر بالتمر والمخ بالتمر متفقا على ان يدا بيد **هذا**
 ما اوجبه من متايل الاجماع والاشفاق **واما** ما اختلفوا
 فيه **فمن ذلك** قول الشافعي قوله في تحريم الربا في الذهب والفضة

لعله
 مشرع

كونها من الاثنان لامن جنس الاثنان مع قول ابي حنيفة ان علمه
 الربا فيها موزون كونها جنس فيجوز الربا في سائر الموزون
 واما العلة في البر والشعب والتمر والذبيب في القول الجديد
 لان في مضي كونها مطعومة فيجوز الربا في الا العذب
 والادهان على الاصح وقال في القديع انها مطعومة او مكيلة
 او موزونة وقال انظر الظاهر الربا غير معلل وهو محذور
 بالنصوص عليه وقال ابي حنيفة العلة فيها كونها مكيلة وقال
 مالك الولة القوت وما يباع للقت من جنس وعن احمد
 روايتان احدهما كقول الشافعي والثانية كقول ابي حنيفة وقال
 ربيعة كل تجب فيه الزكاة فهو ربا ولا يجوز بيع بغيره بغير
 وقال جاء من الصحابة ان الربا خاص بالنسيئة فلا يحكم التفاضل
 انتهى وتوجيه هذه الاقوال ظاهر عند اربابها فاعلم ذلك
ومن ذلك قول الايئة الدلائل انه لا يجوز بيع بعض الدراهم الفسرة
 ببعض ديوران يشترى بها سلفه مع قول ابي حنيفة ان
 كان الفس فليأجلها الاول مشدد خاص باهل الورد من
 قاعدة مدحوة والثاني مخفف خاص بعوام الناس **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** مالك والشافعي
 انه لا ربا في الحديد والرماس وما اشبهها لان العلة
 في الذهب والفضة الثمنية كما مر مع قول ابي حنيفة ولحم
 في اظهر الروايتين ان الربا يعمد الى الخمر والرماس
 وما اشبهها فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجوب** الاول تخصيص الشارع الذهب
 والفضة بالذكر في الربا دون غيرها **وجوب** الثاني اذا
 كدود والخاسر بها في النسيئة والصفة تورد عاشر طرفيها
 اكلول والمائلة والتقابض قبل التفريق اذا باع جنسا بجنس

امر ذنر

ومن ذلك قول الايئة الدلائل انه لا يجوز بيع حيوان بواحد
 بلح جنسه مع قول ابي حنيفة ان ذلك جائز في الاول
 والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجوب** الاول
 النظر لدلالة الاحمية **وجوب** الثاني عدم النظر اليها فلا يكون
 عذره الحيوان من جنس اللحم الا اذا دبح وما لم يدبح فهو جنس
 اخر **ومن ذلك قول** مالك وان اشترى منه لا يجوز بيعه دقيق
 الحنطة بمثله مع قول احمد جوازها ومع قول ابي حنيفة انه يجوز
 بيع احداهما بالاخر اذا استويا في القوة والخسونة فالاول
 مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجوب** القول في ذلك كالوجهين في المسألة قبلها
 في المثلية وعد ما **باب بيع الاصول والافلاك**
 اتفقوا على انه يدخل بيع الدار والارض حتى جامعها **والقول**
 كانه لو دالكورة والسرير وتدخل الابواب للمضونة وخلعها
 والاحبات والرف والسلم السران وكذلك اتفقوا على
 انه اذا باع غلاما او جارية وعليهما ثياب لم تدخل في البيع
 وكذلك اتفقوا على انه لا يدخل في بيع الدابة الجبل والقود والحمام
 وكذلك اتفقوا على انه اذا قال بعتك ثمرة البستان الا
 ربيعها صح وعن الازاعي انه لا يبيع **هذا** اما وجده من سابل
 الاتفاق **واما ما** اختلفوا فيه **من ذلك قول** الايئة الدلائل
 انه اذا باع غلاما وعليها طلع موبر دخل في البيع او غير موبر
 لم يدخل مع قول ابي حنيفة انه يكون للبايع بكل حال فالاول
 مفصل والثاني والثالث فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجوب** الشق الاول من قول الايئة الدلائل ان الطلع
 صار ظاهرا مريفا دخل في البيع كبقية التحلة عكس الشق
 فمثل طلعها سواء ظهر ام لم يظهر ومن هذا يعلم توجيه قول

ابن ابي ليلى **ومن ذلك** قول الائمة الثالثة انه اذا باع الثمرة
 الظاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يبيع البيع مع قول مالك انه
 يبيع فالاول مند والثاني مخفف **فرد** الامر الى مرتبة الميزان
وج الاول ان العقد اشتمل على معلوم ومجهول قد لا يجهل
 احد تعالى من الثمرة **وج** الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى
 ومسامحة العبد لاختيه بالخروج من الثمن للمقابل الذي يخرج به الله من
 الثمرة ونظير ذلك قول الائمة الثانية انه اذا باع شجرة واستثنى
 عضوا منها لم يبيع مع قول مالك انه يجوز ذلك فالاول مند
 والثاني مخفف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **وج**
 الاول عسر تخليص ذلك الفرض من غير زيادة
 قال ولا تنقص من مجاورة الاغصان وهو خاص بالاكام من
 اهل الورع **وج** الثاني المسامحة بمثل ذلك عادة فصحت
باب بيع المصراة والرد بالعيب
 اتفقوا الائمة على ان التصرية في الاول والبقدر الغنم على وجه
 التدليس على المشتري حرام وكذلك اتفقوا على ان البايع
 اذا قال للمشتري امسك المبيع وخذ ارش الصبي لم يجر
 المشتري على ذلك وان قال المشتري لم يجر البايع وكذلك
 اتفقوا على ان المشتري اذا لقي البايع فسلم عليه قبل الرد
 لم يسقط حقه من الرد خلافا لمحمد بن الحسن واتفقوا على انه
 اذا باع عبدا على انه كافر حرم مسامحته له الخيار واتفقوا
 على انه اذا املا له عبدا لا واطعه وقتلته انه اي العبد مملوك
 لم يدخل ماله في البيع الا ان يشترطه المشتري وقال الحسن البصري
 يدخل ماله في مطلق البيع بعباده وكذا الوعنة وحرة ذلك
هذا ما وصفته من مسائل اتفقا الائمة الاربعة **واما** ما اختلفوا
 فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة بثبت الخيار في بيع المصراة

مع قول

مع قول ابي حنيفة بعدم ثبوتها فالاول مخفف على المشتري مند
 على البايع والثاني عكسه **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **وج**
 الاول وقوع المد ليس من البايع مخفف على المشتري دونه
وج الثاني ظاهر وهكذا القول في سائر ما سدد فيه العلم
 لان قصد كل التبعين من الوقوع في الخوف على بعضهم بعضا
 ومن روية الخط الاول ولا ينسبهم دون احوالهم **فمن ذلك**
 قول ابي حنيفة واحد ان الرطوب على الترابي مع قول مالك
 والثاني انه على الغزير فالاول خاص بالاكام من لا خوف عند
 علي احمد ممن يعاملهم ولا يجرعون انفسهم على اخيه والثاني
 مند وخاص بالا صاعدا من يرون الخط الاول لا يخيم ولا يكاد
 احد منهم يرى الخط الاول لا يخيم ويرى ابي الخط الاول لا يخيم
 ثم يتغير الحال عليه بعد ذلك فكان اشترطا الفورية احوط
 لديهم فانهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والسافعة انه اذا
 وجد بالمبيع عيب بعد قبض المبيع والتمس لم يثبت الخيار للمشتري
 مع قول مالك ان عمود الرقيق الى بلده ايام الا في الخدام
 والبرص والجنون فان عهدة الي سنة فيثبت له الخيار اذا
 مضت السنة فالاول مخفف على البايع مند وعلى المشتري
 وبه جات الاحاديد والثاني مفصل **وج** التفصيل والشق
 الاول من كلام مالك الجوري على قاعدة الخيار في البيع ووجهه
 في الشق الثاني من كلامه القياس على ما قالوه في باب خيار
 التكاثر في العنة فانهم ضربوا لها هاتين السنتين وايضا فان
 اقل مدة نزول الخدام والبرص والجنون اذا اطردت مدة سنة
 وهذا لا يثبت ان مستحق فيثبت به الخيار انتهى
باب البيوع المنه عنها اتفق الائمة على
 تحريم بيع الحاضر الذي على الصورة المشهورة في كتب الفقه

صالح
الكافي
الاتفاق

وكذلك اتفقوا على بيع كل الاقدار وهو ان يبيع طعاما في
الخلا ثم يبيعه لغيره او يبيعه وكذا ذلك اتفقوا على تحريم النجس
وعلى تحريم الاتي بالمالي وهو بيع الدين بالدين **هذا** ما وجدته
من سبيل الاتفاق **ولما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة
السلام ان من اغترى بالنجس واشترى فشره او به صحيح وان اثم
الغاصق قول مالك بطلان الشرا فالاول مند وفي تحريم النجس
فتما دون الشرا والثاني مند وفيه **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **روجه** الاول ان النجس لا يخرج عن عين المبيع
روجه الثاني انه التفسير من الوقوع في مثل ذلك مند
للب النجس المفسر عنه كما اشار اليه حديث انما المبيع عن تراض
اذ لو اطلع المشتري على ان المبيع ليسوي الثمن في تلك الزيادة
التي جده بها النجس ما اشتراه **ومن ذلك** قول الشافعي ان
يجوز المعينة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلوة بتمن الى اجل
ثم يشتريها من مشترها فتد ابا فل من ذلك مع قول ابي حنيفة
ومالك واحمد بعدم جواز ذلك فالاول مخفف خاص بالموام والثاني
مند وخاص بالاكابر من اهل الورع **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **روجه** الاول ان كلاً من الباي والمشتري باع واشترى
مختاراً وظاهر الشريعة يشهد لها بالصحة **روجه** الثاني ان
مراعاة الباطن في عقد المشتري الثاني وموافقة على فعل
السفها واسما **ومن ذلك** قول ابي حنيفة الشافعي يخرج
التصوير مع قول مالك انه حال واحد من اهل السوق
يزيد او نقصان يقال له اما ان يبيع بسعر السوق واما
ان ينفذ عنهم فالاول مند والثاني فيه تخفيف **فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان **روجه** الاول سد باب النجس على الناس
في اموالهم التي اباح الحق تعالى لم تصرف فيها كره متداوا

ولو

ولو كثرت الفائدة وهو خاص بالاخاص الذين غلب على قلوبهم
حب الدنيا ربح اكثر الناس في كل زمان **روجه** الثاني
سد باب الخوف والجور على الناس الوارد في الشريعة
في نحو حديث لا يكل ايمان احدكم حتى يجب لافيه ما يجب لنفسه
وهو خاص بالاكابر الذين لم يفلح عليهم حب الدنيا
او طهرهم الله من محبتها الذمومة بالكلية وانما اعل
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان بيع الكره لا يبرئ
مع قول ابي حنيفة انه ان كان المكره له هو السلطان لم
يصح المبيع او غير السلطان صح ثم ان سعد السلطان على
الناس مباح وجعلت اعم وهو لا يريد بيعه فهو مكره
فالاول مند والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **روجه** الاول اطلاق الكراه في الاحاديث
فلا فرق بين كراه السلطان وغيره **روجه** الثاني
ضعف جانب غير السلطان عن فعل ما يصب به الاكراه
وسهولة رده عن اكراههم بالشرع والسياسة بخلاف
السلطان الاعظم فان القاضي وغيره يعجزون عن
رده اذا كره احد من رعيته لاسيما ان يفكر في الكونه
انهم نظروا من رعيته والكفر شفقة فمن عاراي المصلحة
في الاكراه تنحصر على بيع ماله **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
ومالك بجواز بيع الكلب مع الكراهة فان بيع كلب
لم يفسخ المبيع ان امكن الانتفاع به عند رها وقال الشافعي
واحد لا يبرئ بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا يبيعه له ان قتل
او ائلف **فالاول** مخفف والثاني مند **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **روجه** الاول ان النجس لا يبرئ
منه عدم صحة بيعه نظرا ما ورد في كسب الحجام فان

الحكمة جائزة وكسبها مكره **وجه** الثاني ان الفخر عن اكل
 عن الكلب يقتضي عدم صحة بيعه لندور الحاجة الى بيعه
 لكثرة الكلاب في كل عصر مع قول جمهور الامة بنجاستها
 وخبثها وامر الشارع بالقس من فضلاتها سبع مرات
 احداهن بتراب **ويصح** هذا القولين على طالبين في احتياج
 الى كلب الماشية او حراسة داره شراره ومن افلا انتهى
باب سبع الراجحة انتقوا على جواز بيع
 المراكبة بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس
 وابن عمر فلم يجوزوه اسحق بن راهوية وكذلك انتقوا
 على انه اذا اشتري بتمن لم يجز بطلو لم يجب البيان
 وقال الاوراعي يلزم العقد اذا اطلق ونقبت التم في ذمته
 موغلا وقال الامة الاربعة يثبت للمشتري الخيار اذا
 لم يعلم بالتأجيل **وجه** هذه الساليل ظاهرة في
 مخفف ومثد على البايع او على المشتري بحسبه وكتم
باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع
 انتقوا الامة على انه اذا حصل بين المتبايعين اختلاف
 في قدر التم ولا يمينه تحالفاه **هذا** اما وجهه من سبيل
 الاتفاق في الباب **واما** ما اختلفوا فيه فمن ذلك
 قول الامام انا فقي انه يبدى بيمين البايع مع قول ابو حنيفة
 انه يبدى بيمين المشتري فالاول مثد وعلى البايع والثاني
 مخفف على البايع **وجه** كل من القولين ان احدهما
 قصد الخطا لا اقرار لنفسه ومن اخيه فلهذا غلط الامة
 عليه بالسبابة باليمين فانهم **ومن ذلك** قول انا فقي وما لك
 واحد في اصد يد وايتهما ان المبيع اذا كان هالكا كان
 واختلفا في قدر تخلفه تحالفاه فسخ البيع ورجع بقيمة المبيع

ان كان مستقوما

ان كان مستقوما وان كان مثليا وجب على المشتري مثله
 بكل حال مع قول ابو حنيفة انه لا يخالف على هلاك المبيع
 والقول قول المشتري وقال زفر واهوت القول قول
 المشتري بكل حال وقال الشعبي وابن موه ان القول قول
 البايع فالاول مثد وقول ابو حنيفة مخفف لعدم وجود
 العين التي تحالفا لاجلها **وجه** قول انا فقي وزفر ان
 المشتري مع الظاهر **وجه** قول الشعبي وابن موه ان
 البايع هو المالك الاصل **فرجع** الامر الى مرتبتين الميزان
ومن ذلك قول انا فقي في احد القولين اذا باع عبدا
 بتمن في الذمة ثم اختلفا فقال البايع لا اسم المبيع حتى
 اقتبس التم وقال المشتري في التم مثله ان البايع اعجز
 على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري على تسليم التم مع قول
 ابو حنيفة وما لك ان المشتري يجبر او لا فالاول مثد
 على البايع لكون اصل المبيع له والثاني مثد على المشتري
 مع كونه قد علم البايع **فرجع** الامر الى مرتبتين الميزان
ومن ذلك قول ابو حنيفة وان انا فقي ان المبيع اذا تلف
 باقة سهاوية قبل القنق انفسه المبيع مع قول مالك واحمد
 ان المبيع اذا لم يكن مكفلا ولا موزونا ولا معدودا فهو
 من ضمان المشتري فالاول مثد وعلى البايع والثاني مثد
 على المشتري **فرجع** الامر الى مرتبتين الميزان **وجه**
 الاول ان المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري
 التم لعدم التم **وجه** الثاني ان البايع اذا لم يقبض
 فكانه من ضمن باع باللفظ او بالعاطاة صار في يد المشتري
 وحيازته ولو لم يقبض **ومن ذلك** قول ابو حنيفة وما لك
 واذا فقي ان المبيع اذا تلفه البايع انفسه كالتلف بالاقعة

مع قول احمد ان المبيع لا يفسخ بل على البايع قيمته ان كان
 منتقوما ومثله ان كان مثله بالاول متقد في الفسخ
 والثاني متقد في القدر **وجه** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان المتلف هو الله تعالى حقيقة فكانه تلف
 باقة فلا غرم عليه من قيمة او مثله واحد نظرا الى ان البايع
 يبرئ منه الفعل بغير القيمة او المثل وان فعل البايع من
 جهة افعال الله تعالى فان له تعالى الفعل بلا واسطة والفعل
 بالواسطة فانهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والثاني في اصح
 قوليه ان المبيع اذا كان عرقه فتلفت بعد التخلية عنها
 من ضمان المشتري مع قول مالك ان كان التالف اقل من
 الثلث فهو من ضمان المشتري او الثلث فما زاد فهو من
 ضمان البايع ومع قول احمد انه ان تلف باقة مما وية كان من
 ضمان البايع او يذهب او سدة في ضمان المشتري فالاول
 مدد بالظمان على المشتري لانه القصر في القبض بعد التخلية
 والثاني مفصل وكذا الثالث **وجه** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الشق الاول من كلام مالك ان النقص اذا كان اقل
 من الثلث يحتمل المشتري عادة غلات الثلث فالكثر
 فانه لا يحتمل **وجه** الشق الاول من كلام احمد ان التلف
 السماوي بعد التخلية ليس كالتلف بعد القبض
 فكان من ضمان البايع **وجه** الشق الثاني في كلامه ان
 التالف بعد التخلية كالتالف بعد القبض فكان من
 ضمان المشتري فان المبيع قد صح قبل التلف وانما القبض
 من تمام البيع وكاله لا غير فناملك والحد لله رب العالمين
كتاب السلم والقرض انتقل الائمة
 على ان السلم يصح بثبوت شروطه ان يكون من جنس معلوم

بصفة معلومة

بصفة معلومة ومقدار معلوم واحدا معلوم ومعرفة مقدار امره
 وثبوت مكان التسليم اذا كان الحيلة موقوفة لك ابي حنيفة
 يعني هذا التابع شرطه وباقي الائمة يسمونه لازما وكذلك
 انتقلوا على جواز السلم في الكليات والحرز ونيات والمزروعات
 التي تضبط بالوصف وكذلك انتقلوا على جوازها في العود
 التي لا تنفذ احادها كالجوز والسيف الا في رواية عن احمد
 وكذلك انتقلوا على ان القرص مندوب اليه وعلى ان من
 كان له دين على انسان الى اجل فلا يحل له ان يضع عنه بعض الدين
 قبل الاجل ليحمله الباقي وعلى انه لا يجوز له ايضا ان يعجل له
 قبل الاجل بعضه ويؤخر الباقي لاجل اخر وعلى انه لا يحل له ان يأخذ
 قبل الاجل بعضه عينا او بعضه عرضا وعلى انه لا بأس اذا حل
 الاجل ان يأخذ منه البعض ويسقط او يرضه الى اجل اخر
هذا ما وجدته من مسانيد الاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه
 الائمة **فمن ذلك** قول ابي حنيفة لا يجوز السلم فيها انتقلت
 كالريان والبطيخ لا وزن ولا عدد دامع قول مالك يجوز ذلك
 مطلقا ومع قول ابي حنيفة يجوز وزننا ومع قول احمد في
 اشهر دعائهم انه يجوز مطلقا بعد ما قال احمد وما اصله
 الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما اصله الوزن لا يجوز السلم
 فيه كذا قال اول متدد مايل الى الورع والثاني مخفف طيل
 الى الترخيص وكل منهما رجال والثاني مفصل فيه نوع تخفيف
وجه الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه
 يجوز السلم حارا او موطا مع قول ابي حنيفة ومالك واحد
 انه لا يجوز السلم حارا بل لا بد طيره من موطا ولو مدة يتبر
 فالاول مخفف فهو كالاجل والثاني متدد **وجه** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول ان السلم في اصله بيع

والبيع يجوز حالا وموئلا فكذلك الحال **ورج** الثاني انه
 بيع عين في الذمة القالب فيه التاجيل فانصرف الحكم اليه
ومن ذلك قول مالك والثاقي ولحم وجمهورية العمانية والكنعانية
 انه يجوز السلم والقرض في الحيوان من الرقيق والبهائم
 والطيور ما عدا الخارية التي تجل وطيرها للمقتض من قول
 ابي حنيفة انه لا يبيع السلم في الحيوان ولا اقتراضه ومع قول
 المزني وابن جرير الطبري يجوز قرض الاماء اللواتي يجوز
 للمقتض وطيرهن فالاول مخفف على الناس وقول ابي حنيفة
 مستد وقول المزني وابن جرير مخفف **ورج** الامر الى
 مرتبتي الميزان **وجه** الاول صحة الاحاديث فيه **وجه**
 الثاني سرعة موت الحيوان اوابا قهوا ضلاله ويعسر وجود
 مثله ليرده اليه فان المشكلة في مثل ذلك عزيمة الاجور
 الامور به شرعا لا يفي غالب المقوس **وجه** الثالث
 استبعاد وقوع القترض في وطى الخارية من غير ملك
 البضع على القول بعدم الملك بالقبض فهو محمول على طال الاكابر
 من اهل الدين كما ان مقابلته محمول على حال رعاى الناس
 فلا يفي **ومن ذلك** قول مالك يجوز البيع الى الحصاد
 والنير وز والمهر جان وفهم النصارى وانما اد مع قول
 ابي حنيفة والثاقي واحد في اظهر روايتهم ان ذلك لا يجوز
 فالاول مخفف خاص بالاصاغر او الى الحاجات والضرورات
 والرخس والثاني خدد خاص باهل الاحتياط والورع
 ورؤية الخط الاو قلمن عاملم فلا يحتاج مثل هؤلاء الى
 تعيين اجل على التحديد بل هم مع احوالهم المتكلمين على الراحة
 لهم بخلاف الاصاغر الذين يكونون الخط الاو قلمن لانفسهم
فارجع الامر الى مرتبتي الميزان فاعلم ذلك **ومن ذلك**

قول

قول الائمة الثلاثة انه يجوز السلم في اللحم مع قول ابي حنيفة
 ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لشدة حاجة غالب الناس
 اليه وطول املهم وان احد هو يعيش الى وقت ذلك الاجل
 والثاني شدد خاص بالاكابر الذين يزهدون في اكل اللحم
 ويقتصر املهم **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة والثاقي انه لا يجوز السلم في الخبز مع قول
 مالك يجوز السلم فيه وفي كل ما مسته النار فالاول مستد
 خاص بالاكابر من اهل الورع والثاني مخفف خاص بالاصاغر
 الذين تمس حاجتهم الى مثل ذلك للصيوف وسحقهم
فارجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك
 والثاقي واحد انه لا يجوز السلم الا فيما كان موجودا عند
 عقد السلم وغلب على الظن وجوده عند المجل مع قول ابي
 حنيفة ان ذلك لا يجوز الا ان كان موجودا من حين العقد
 الى المجل فالاول فيه تخفيف خاص بالاصاغر الذين تمس
 حاجتهم الى مثل ذلك ويشق عليهم الصبر والثاني شدد
 خاص بالاكابر الذين يحتاجون لاختيهم من عاقبة ذلك
 بعد عقد السلم واستمر ذلك الى وقت المجل فصار السلم
 اليه في مشقة من جهة الوفا بما اسما اليه فيه **فارجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
 لا يجوز السلم في الحواشي المنسنة السادة الوجود
 مع قول مالك يجوز ذلك فالاول شدد خاص باهل الورع
 والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرمون انفسهم على
 من الشجر وقت الحاجة ويقولون لكل شيء وقت **فارجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والثاقي
 واحد يمنع الاشرالك والتولية في السلم بخلاف البيع

٢٩٩

مع قول مالك يجوز ذلك فالاول عند خاص باهل الورع
 الذين يرون دخول الضرر في عقد البيع فلا يبيعون اليه
 امرا اخر والثاني مخفف خاص بالعوام الذين لا يلتفتون
 الى مثل ذلك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول مالك ان القرض اذا اجل يلزم مع قول الائمة
 الا انه لا يلزم التأجيل بل المطالبة متى شافا الاول
 عند خاص بمن يري وجوب الوفاء بالوعد والثاني مخفف
 خاص بمن لا يري وجوب ذلك من العامة **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
 يجوز قرض الخبز مع قول ابي حنيفة ومالك ولا يجوز بحال فالاول
 مخفف خاص بالعوام والثاني عند خاص بالاكابر من اهل الورع
 الذين يخافون ان يكون ذلك من جهة الربا **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اصح
 الوجهين انه لا يجوز قرض الخبز مديدا ويجوز وزنا وهو احدى
 الرافعين عن احد مع قول مالك انه يجوز بيع الخبز بالخبز
 فالاول فيه شبهة يد خاص بالاكابر والثاني فيه تخفيف خاص
 بالعامة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 الشافعي واجد يجوز قبول القرض هدية ممن اقترض منه
 شيئا وكل طعامه وغير ذلك من سائر الانتفاعات كمال القرض
 اذا اجريت عادة بذلك قبل القرض بل ولو لم يجز في قول
 الشافعي مع قول ابي حنيفة ومالك بجرمة ذلك وان لم يشترط
 رجوع الشافعي حديث كل قرض جوف ففاهو ربا على ما اذا اشترط
 ذلك فان كان من غير شرط فهو جائز وعبارة الروضة
 واذا اهدى القرض المقرض هدية جاز قبولها بالكرامة
 ويستحب المقرض ان يرد اجردا مما اقترض للمحدث الصحيح

في ذلك

في ذلك ولا يكون المقرض اذ هذه انتهى فالاول مخفف خاص
 باهل الحلة من العوام والثاني عند خاص باهل الورع
 نظير ما قالوه في هدية الشافعي بحكم التفصيل في ذلك
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
 انه اذا كان الشخص دين على اخر من جهة بيع او قرض او رجل
 بمدة فليس له ان يرجع في التأجيل بل يلزمه ان يصبر الى
 تلك المدة التي اجلها وكذا لو كان القرض من موطن اخر
 في الاجل وبذلك قال ابو حنيفة والافى الجانية والقرض مع
 قول الشافعي انه لا يلزم في الجميع فله المطالبة قبل ذلك لاجل
 الثاني اذ الحال لا يرجع فالاول عند خاص بالاكابر من
 اهل الوفاء والوعد والثاني مخفف خاص بالعوام الذين
 يرجعون في اقوالهم **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان

كتاب الرهن

اتفق الفقهاء على ان الرهن حايث في السفر والحضر وقال
 داود مختص بالسفر **هذا** ما وجدته من مسال الاتفاق
واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام مالك وان عقد
 الرهن يلزم بالقبول وان لم يقبض ولكن يجبر الراهن
 على التسليم مع قول ابي حنيفة وان فسخ واحد انه لا يلزم
 الراهن الا بقبضه فالاول عند وعلى الراهن مخفف على
 الراهن والثاني عكسه فيجعل الاول على حال اهل الصدق
 الذين لا يتغيرون فيما يقولونه كالاوليا والعلماء ويجعل
 الثاني على من كان بالضد من ذلك ممن يريد الخط او فسخ
 لنفسه دون اخيه والاختناط اخره **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان فتأمل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انه يصح رهن الشارع مع قول ابي حنيفة انه لا يصح



وسواء عند الملام ان كان فيما يقسم كالعتق او لا كالعبد
هو جائز **وجه** الاول كونه مما يبيع ويشتري وكما يبيع ببيع
جاز رهنه **وجه** الثاني عسر العتق فيه على المرتهن
غالباً لثلاثة من يربح في شرا المشاع اذا احتج بالبيع
فرج الامر الى مرتبتي الميزان فمن لا يمتنع من رهن الاقليات
للراهن ومنهم من راعى الاحتياط للمرتهن **ومن ذلك**
قولنا ان معنى ائتمانه الرهن من يد المرتهن ليست
بشرط مع قول ابي حنيفة وما كان انما شرط في خروج الرهن
من يد المرتهن على اي وجه كان بطل الرهن الا ان ابا حنيفة
يقتل ان الرهن اذا عاد بوجه او عار يمتنع ان يطل الرهن الاول
مخفف على الراهن عند ذلك المرتهن والثاني عكسه بالشرط
المذكور في قول ابي حنيفة **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان
لكن الاول خاص بالعتق الذي لا يحتاطون لديهم كل ذلك
الاحتياط والثاني خاص بالاكابر الذين يحتاطون لديهم
فان المرتهن ما اخذ الرهن الا وسيلة الى تحصيل حقه
فاذا اخذ من يده فكان له المرتهن شيئاً كان المرتهن شرطاً
في رخصته بالرهن سلامة العاقبة وله ذلك ليجده في بيعة
ومن ذلك قول مالك في المشهور والثاني في ارجح
الافعال انما اذا رهن عبد ائتمه فان كان موسراً
منذ العتق والزمه قيمته يوم عتقه ويكون رهناً وان كان
معتقاً لم ينفذ في قول اخيه لانه ان طرأ له مال او قضا
المرتهن ما عليه نفذ العتق وما وافقه من قول مالك الاخر
والا فلا وقال ابو حنيفة واحد ينفذ العتق على كل حال لكن
قال ابو حنيفة ان العبد المهرور يسعي في تيممه للمرتهن
حال اعسار سيده فالاول والثاني فيه تحقيق على العتق

بما فيها من التفصيل والثاني مشد عليه وعلى العبد وهو
قول ابي حنيفة **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
الاول موافقة التواعد الشرعية في التقرب الى امر
من اشترى الصدر بالعتق بخلاف العسر فان من لازمه
فما لصعوبة التقرب بمقتضى عبده لاسيما الحاجة اليه
وما لا ينشئ الصدر اليه فهو الى الرد اقرب من القبول
وجه الثاني كون السيد هو الذي تلفظ بالعتق اختياراً
منه والثاني مع منشوف الى الشفقة والرحمة بالارقاء ليل
قوله ملأه عليه وسلم وهو محتضر الصلاة وما ملكت ايمانك
اي حافظوا على الصلاة واستوصوا بما ملكت ايمانكم خيراً
مع ان التاويل بالحكم على السيد بالعتق قائم بوجوب القيمة
عليه ان كان موسراً وعلى العبد ان كان سيده معسراً
كاسر فامات من حق المرتهن متى واصله **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة والثاني واحد انه اذا رهن شيئاً على مائة ثم
اقرضه مائة اخري واراد جمل الرهن على الدينين جميعاً
لم يجز مع قول مالك بالجواز **وجه** الاول ان الرهن
لازم ماله من الاول والعين للهوته وثيقة من جهة
المائة الاولى فلا يكون وثيقة له من اخري **وجه** الثاني
ان المرتهن قد يرضى بجمل ذلك الرهن وثيقة من الدينين
بل لم يزل الرهن اصلاً لاسيما ان كان الراهن والمرتهن
من الصالحين والامه **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك والثاني واحد انه لا يبيع الرهن
على الحق قبل وجوبه مع قوله ابو حنيفة انه يبيع فالاول خاص
بمن يغلب عليه عدم الرشد فحجج عليه ان ينصرف في اخرج
ماله لغير من ليس له هذه حق والثاني خاص بالاكابر

الذين ينصرفون في عالم بحسب ما يريدون ما له ينضم لان الدنيا
لا تداري عند هم حياهم بقوضة بل لوقد رآته رهن عند
احيه شيئا قبل ترتب الحق عليه ثم اكلم المرتفع مثلا او
انلفه لم تنكدر منه شعرة **ومن** قول ابي حنيفة
وما يدان ان الراهن اذا شرط في الرهن ان المرتفع يبيعه
عند طول الدين وعدم دفعه للمرتفع جاز مع قولنا ان
انه لا يجوز للمرتفع ان يبيع الرهن لنفسه بل يبيعه
الراهن او وكيله باذن المرتفع فان ابي الرهن الحاكم بقضا
الدين او يبيع الرهن فالاول مخوف على المرتفع خاف
بكل المؤمنين الذين يرون الخط الاوفر اخيهما واليهم
على ما يتصرفون افهم فيه مما فيه براءة ذمة لهم بل يرون نصرة
في اموالهم كتمسكهم في اموال نفوسهم بالخط الاوفر في الدنيا
والآخرة والثاني مثله خاص بمن كان بالصدمة ذكرنا فزما
نسب المرتفع الى عدم بيعه بالخط الاوفر او يبيعه باعسر ممن
فيتمع بينهما القتل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن قول مالك انه اذا اختلف الراهن والمرفق
في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول قول المرتفع
بيمينه كما قال الراهن رهنته على خمسين درهم
وقال المرتفع بل رهنته على الف وقيمة الرهن يساوي
الف او الزيادة على خمسين مع قول ابي حنيفة والثاني
ولحدان القول قول الراهن فيما ذكره مع يمينه من الف
او خمسين درهم فالاول مدد على الراهن مخفف على المرتفع
والثاني عكسه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان فمنهم من
احتاط لال الراهن ومنهم من احتاط لال المرتفع
دون عكسه بالنظر للاكابر والا صغارا والاكابر يرون

الخط

الخط الاوفر لغيره والا صغارا عكس **ومن** قول
ابي حنيفة ان الراهن مضمون على كل حال باقلا الامر
من قيمته ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك
ان ما يظهر هلاكه كالحيران والفتار وغيره مضمون على المرتفع
وما يخفى هلاكه كالنقد والتوب فلا يقبل قوله فيه الا ان
يصدق الراهن ومع قول الثاني ولحدان الراهن امانة
فيميد المرتفع كسليم الا امانات لا يضر الا بالتقديس مع
قول شريح والحسن والشعبان ان الرهن مضمون بالحق كله
حتى لو كان قيمة الرهن دوا والمخوفة الا ان تخلف
الرهن سقط الحق كله فقول ابي حنيفة مثله وقول مالك
مفصل وقول الشافعي واحد مخفف وقول القاضي شريح
والحسن والشعبان اشد من الكل **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان وتكلم من الاقوال وجه لا يخفى على من له فهم **ومن**
فان قول مالك ان المرتفع اذا ادعى هلاك الرهن
وكان مما يخفى فان اتفقا على القيمة فلا كلام وان اختلفا
على الصفة واختلفا في القيمة سئل اهل الخبرة عن قيمة
ما هذه صفة وعمل عليها مع قول ابي حنيفة ان القول
قول المرتفع في القيمة مع يمينه ومع قول الثاني ان القول
قول الفارم مطلقا فالاول مفصل والثاني مثله وعلى المرتفع
باليمين والثالث مخفف على الفارم **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
كتاب التقليل والمجد
انتقوا الامية الاربع على ان بينة الاعمال تسمع بعد الجبس
وعمل ان الاسباب الموجبة للحجر ثلاث الصغر والرق والخون
وعلى ان الفلام اذا بلغ غير شيد لم يسلم اليه ماله وعلى انه اذا
اشترى من صاحب المال الرشيد سلم اليه **هذا** ما وجدته

٣٠٢

من مسايل الاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه فنقول
 ما دللنا على ان الحق لا يكون على الفلاس عند طلب الغنى
 واطاعة الديون بالديون مستحق الحاكم وان له منه من
 التصرف حتى لا يضر بالغنى وان الحاكم يبيع اموال الفلاس
 اذا امتنع من بيعها ويقسمها بين غريبه بالخصص
 مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز على الفلاس ان يجبر حتى يقضي
 الديون فان كان له مال لم ينصرف الحاكم فيه ولم يبعه الا ان
 كان له مال وراهم ودينه وراهم فيصرفها القاضي في بيته
 فالاول مثد على الفلاس من حيث منعه من التصرف
 في ماله بمصلحة الغنى فالحال له منه وهو خاير الحاكم الذي
 هو اتم نظرا من الفلاس والثاني مثد وعليه بالحبس مخفف
 عليه بدم العبادرة الى بيع ماله قبل الحبس وهو خاير
 من كان منه ثمرة وامتناع من **وزر** الحق **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لا دللنا على ان الحق
 اظهر قوله انه لا ينفذ تصرفات الفلاس في ماله بعد الحجر
 عليه مبيع ولا هبة ولا عتق مع قول احمد في احدى روايتيه
 انه لا ينفذ تصرفه الا في العتق خاصة ومع قول ابي حنيفة
 انه لا يجوز عليه في تصرفه وان حكمه فاعز لم ينفذ فتناوه
 ما لم يحكم فاعز فان واذا لم يبيع الحجر عليه محبة تصرفاته
 كلها صوابا اختلفت الفسوخ او لم يحتمل فان نفذ الحجر فاعز
 فان مع من تصرفاته مالم يحتمل الفسخ كالسكك والطلاق
 والتبني والعتق وبطلان الحمل الفسخ كالبيع والجاراة والهبة
 والصدقة ونحو ذلك فالاول مثد على الفلاس عدم صحة تصرفه
 نقديا بالهبة براءة ذمته من الدين والثاني فيه تحقيق بصحة
 العتق والثالث مخفف من حيث تصرفه في ماله واما الدين

فهو

فهو الطالب به ودنا في الدنيا والآخرة فالسؤال للتحقيق عليه
 فيما ليس هو بمالكنا حتى يقتصر فيه فاذا اخلصت ذمتنا
 من جهة الغنى فلا نخلف من جهة الفلاس فتدعه وماله
 للقاضي الذي هو نائب الشرع الشريف **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان مثد ومخفف فيه كما نرى **ومن ذلك**
 قولنا اننا نرى اجماعا لو كان عند الفلاس سلعة وادركها من
 صاحبها ولم يكن البايع قبض من ثمنها شيئا والفلاس حي
 مضاجعها احق بها من الغنى فينفذ بها ذهابه ونفع مع قول
 ابي حنيفة ان صاحبها كما حد الغنى متيقنا سموة فيها فلو وجب
 صاحبها بعد موت الفلاس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا فقال
 الثلاثة صاحبها اسوة الغنى وقال الثاني فوجده انه احق
 بها فالاول مخفف على صاحب السلعة مثد وعلى الغنى ماله
 والثاني عكسه فالاول في السلسلة الثانية **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ووجه** الاول في السلسلة الاولى الحديث
 الصحيح في ذلك **ووجه** الثاني فيها ان صارت السلعة
 ملكا للفلاس لا فرق بينهما وبين غيرها من سائر امواله فصار
 صاحبها كاحاد الناس ولعل صاحب لم يبلغه الحديث **ومن**
ذلك قولنا لا يمتنع الا انه ان الفلاس اذا اقرب دين بعد الحجر
 تغلق ذلك الدين بدمته ولم يشاركه المقر له الغنى الذي
 هو عليه لاجلهم مع قولنا اننا نرى ان يشاركهم بشرطه فالاول
 مثد وعلى المقر له والثاني مخفف عليه **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ووجه** الاول تقصير المقر له في الخمس هل على الفلاس
 دين لغيره ام لا **ووجه** الثاني ان يحكم الحجر مثل الدين الذي
 قبله والذي بعده على حد سواء مع ان لا يكون متبعا في
 الاقرار المذكور **ومن ذلك** قول مالك وان فاعز واهل

انه اذا اثبت اعمار الفلاس عند الحكم اخراج الحكم من الحبس ولو
بغير ان ان الفلاس ما حال بينه وبينهم فلا يجوز حبس بعد ذلك
ولا لما رفته بل يجهل حتى يبرر مع قول ابي حنيفة ان الحكم
مخرج من الحبس ولا يجوز بقاءه وبين غريبيه بعد خروجه
فيما لم يمتد ويمنعونه من التصرف وياخذون فضل كسبه
بالخصص فالاول مخفف على الفلاس عند ما على الفلاس ما الثاني
عكسه مع الاخذ بالاحتياط والسارعة لقراءة ذمة الفلاس
ترجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
وانما هو واحد ان البيعة بالاعمار تسع قبل الحبس مع
الظاهر من مذهب ابي حنيفة انها لا تسع الا بعد الحبس
فالاول مخفف على الفلاس والثاني عكسه ولكن يحمل الاول
على حال اهل الدين والاورع الكلفين من حقوق الخلائق
ويحمل الثاني على من كان بالصد من ذلك **ترجع** الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان بلوغ الفلام
يكون ما لا احتلام فان لم يوجد فحتى يتم ثمانية عشر سنة وقيل
سبعة عشر سنة ولما بلوغ الجارية فبالحيض والاحتلام
والحمل والافق يتم لها ثمانية عشر سنة او سبعة عشر سنة
مع قول مالك والجمهور ان البلوغ بحجته عشر سنة او خروج
المني او الحيض او الحمل فالاول مخفف فيه تخفيف بعد
القول بتكليفه والثاني حازم فيه بالاخذ بالاحتياط **ترجع**
الامر الى مرتبة الميزان **وجه** كل منها الاستقراء من
الايمنة المجتهدين **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان نيات
العانة لا يقتضي الحكم بالبلوغ مع قول مالك واحدا انه يقتضيه
مع الأصح من مذهب ان نيات نيات العانة يقتضي
الحكم بالبلوغ وله الكافر دون السلم فالاول مخفف على المكلفين

والثاني

والثاني مشدد عليه والثالث مفصل **وجه** الامر الى
مرتبة الميزان **وجه** الاول ان التكليف الواجبة
امرها شديد فلا تجب على المكلف الا بعد بلوغه يقيناً لان
مبطلت العانة يجتفل ان يكون من شدة حرارة البدن
ومول الحديث في ذلك مؤول **وجه** الثاني الاخذ
بالاحتياط المكلف ليفوز بجواب التكليف ويواظب
عليه لئلا يعتقد وهو يواظبه وان لم تكن واجبة عليه
في نفس الامر **وجه** الثالث تمجيد الاخذ الجزية وحضور
الصفار والذل الكافر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
واحمد ان الرشدة في الفلام اصلاح ماله ولم يراعوا فسقاً
ولا علة مع قول الشافعي الرشدة صلاح الدين والمال والافق
بين الجارية والفلام في ذلك وقال مالك لا ينفك المحرم
عنها ولو بلغت رشيدة حتى تزوج ويدها الزوج
وتكون حافظة لهما كما كانت قبل التزويج وقال احمد في المختار
من روايته انه لا فرق في حد الرشدين الفلام والجارية
والرواية الثانية كقول مالك وزاد حتى يحول عليها
حول عذبة ارتداد ولدان الاول مخفف بعدم اشتراط صلاح
الدين ووجهه ان الباب مفتوح في الرشدة في الاموال
ودون غيرهما من الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك
فاذا اصلاح ماله جاز تسليم ماله اليه ولو كان غير مصلح
له ذلك من امور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن
عباس انه يقبل شهادة من عهد منه صدق الحديث
ولو فسق من جهة اخرى والقول الثاني مشدد ووجهه
ان من تساهل بترك الصلاة او شرب الخمر فلا يبعد منه
ان يضيع ماله في غير طاعة الله **وجه** الامر الى مرتبة الميزان

٢٠٤

وله من الحكم في توجيه ما وقع الجارية فنهض من احتياط بالغ
 في صفات الرشد ومنه من خفف في ذلك **وجه** **من ذلك**
 ذلك على جالين من الجوار من يظهر رتدها بحجر ولو عجز
 ومنه من لم يظهر رتدها الا بعد التزوج وبصرفه بغيرها
 في مال الزوج في قيمته وحضوره ولو لم يلد ومنه من
 لم يظهر رتدها الا بعد الولادة لانها اخر موائب الامتنان
 لها الرشد **ومن ذلك** قول الائمة الثالثة ان الصبي اذا
 بلغ وانما منه الرشد يدفع اليه ماله فان بلغ غير رشيد
 لم يدفع اليه ماله بل يستمر بحجره عليه مع قول ابي حنيفة
 انه اذا استقر سنة الى خمس وعشرين سنة يدفع اليه المال
 بكل حال فالاول شد في دوام الحجر عليه حتى يحصل الرشد
 ولو بعد خمسين سنة والثاني خفف عليه بعد خمس
 وعشرين سنة **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول ظاهر القرآن في قوله فان استقم منهم رشدا فقل
 يا اذن في ادم / لا بعد حصول الرشد ولو طال الزمان
وجه الثاني ان العقل يكمل بعد خمس وعشرين سنة
 فلا حجر عليه بعد ذلك في كلام الامام على رضي الله تعالى
 عنهم ينقض بكونه الصبي خمسة عشر سنة وينتهي طوله بانتهاء
 اثنين وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاء ثمان وعشرين سنة
 ويأبده بخارب الى ان يموت استقر وهو قويم من كلام
 ابي حنيفة **كتاب الصلح**
 اشق الائمة على ان كل من علم عليه حقا فعالم على بعضه
 لم يحل لانه خص الحق وعلى ان لا يكون ان يتصرف في ملكه
 بما لا يضر حاله وعلم ان المسلم ان يعلى بناءه على بنا جاره
 فكن لا يحل له ان يطالع على عورات جيرانه **هذا ما وجدته**

جاءه

من مائيل الاسود

من مائيل الاثنا عشر **اما** اخذوا فيه **من ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه اذا لم يعلم ان عليه حقا راد على عليه نصها المصلحة
 مع قول الثاني انها لا تصح فالاول شد وصانغ في العتياط
 في براءة ذمته وهو خاسر بانها السام من كل المؤمنين
 والثاني مخفف **وجه** ان من امكن احدا من اخذ ماله
 بغير طريق شرعي فهو ساعد الله على الناس بغير حق
 وربما خرج عن الرشد به ذلك الله الا ان يعالج ويبري
 ذمته فلا يصح **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة بان الصالح على الجحود فانهم قول الثاني
 بالبيع فالاول مخفف والثاني شد **وجه** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول انه من حلة استبرأ المؤمن
 له فيه **وجه** الثاني ان الذمة لا تبرأ الا بالمدين المعلوم
 بغيره المبرأ اسم مفعول لا تبرأ ولا كل منها وجه **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة وما دلل انها اذا ادعى اعيان سقفا بين بيت
 وعرفته فرقة ان السقف لصاحب السفلى مع قول
 الثاني واحد انه بينهما نصفين فالاول شد وعلى احودها
 والثاني مخفف **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول ان الظاهر منه قل من بني بيتا لا يجعل له سقف
وجه الثاني العدل بينهما كما كان حاله عليه وسما
 يقضي في العين الواحدة اذا ادعاهما شخصان ولا
 مرجح لاحد هاتين بقسمتهما بينهما **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة لو اقرم العلوان والسفل واراد صاحب
 العلوان بينهما يحير صاحب السفلى على السناو والتسقيف
 لهما صاحب العلوة قوة بالاختارها صاحب العلوان بين
 السفلى من ماله ومنع صاحب السفلى من الانتفاع به فله
 ذلك حتى يعطيه ما اتفق عليه مع قول اصحاب الثاني

٣٠٥

انه لا يجبر صاحب السفر لا يمنع من الانتفاع اذا ابنى صاحب
 العلو بغير اذنه بناء على اصله من قوله الخديان الشريك
 لا يجبر على العادة والتقدم المختار عند جماعة من متأخري
 اصحابه انه يجبر الشريك على ذلك دفعاً للضرر وصيانة
 للملكات عن التفتيل فالاول مخفف على صاحب السفار
 وقيل ايضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالاحياء ودفعا
 للضرر **فوجه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 الامام ابو حنيفة واذا افعان له ان يتصرف في ملكه بما
 يشاء الجار مع قول مالك واحمد بمنع ذلك فالاول مخفف
 على المتصرف مشدد على الجار والثاني بالعكس **فوجه**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول قوة الملك وضعف
 حق الجار ومثلوه بان يبنى حماما او مستراحا او مخبريرا
 مجاورة لبيعه شريكه فيمنع ما ردها ذلك او يمنع ما يطه
 شبا كما على جاره **ومن ذلك** قول مالك واحمد انه اذا كان
 سطحه اعلى من سطح غيره يلزمه بناء حرة تمنعه عن
 الاشراف على جاره مع قول ابو حنيفة والشافعي انه لا يلزم
 ذلك فالاول مشدد على صاحب السطح خاص بملك الدين
 والورع والثاني خاص بما حاد الناس ويصح التوجيه
 بالعكس فيكون جعل الشاغلين ذات وتوقع بصره على
 غورة الجار ونزكه على من لم يخف **فوجه** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ومالك اذا كان
 بين رجلين دواب او نهرا ويرتفع طرف او حدار فسقط
 فطالب اظها الاخر بالسبا فاشتغ او بتمشيه الدواب
 والنهر مثلا فامتنع انه يجبر مع قول غيره انه لا يجبر على تخيير
 منزله في ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف **فوجه** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول انه معروف وواجب **وجه**

الثاني

الثاني انه امر مستحب فان شأ فعله وان شأ تركه ويؤيد
 الاول حد يشلا ضرر ولا ضرار والله اعلم والحمد لله رب العالمين

كتاب الحوالة

اتفق الائمة على انه اذا كان الانسان حق على اخر فاحاله
 على من له عليه حق لم يجب على المحال قبول الحوالة وقال داود
 يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان يمتنع من قبول الحوالة
 عليه **هذا** ما رويته من مساهل الاتفاق **واما** ما اختلفوا
 فيه **فمن ذلك** قول ابو حنيفة والشافعي انه لا يقبل رضى
 المحال عليه وفي رواية عن ابو حنيفة انه اذا كان عليه
 عده والم يلزمه قبولها وقال الاحناف في من ائمة الشافعية
 لا يلزم المحال عليه القبول مطلقا عده واذا كان المحال عليه
 ام لا يجزى ذلك عن داود فالاول مشدد على المحال عليه
 والثاني مفصل والثالث مخفف **فوجه** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الاول دافيه من المسارعة الى برائة الذمة
 طوعا او كرها **وجه** رواية ابو حنيفة فتوقع الضرر
 بتسليط الله وعليه بالمطالبة بالشدة وعدم الرحمة **وجه**
 قول داود والاصحاب ان صاحب الدين انما
 احال الدين على غيره على سبيل الفرض فان شاقبل
 وان شام يقبل **ومن ذلك** قول العلما اجمع ان صاحب
 الحق اذا قبل الحوالة على غيره ان المحيل يبرأ على كل حال مع
 قول زفرانه لا يبرأ فالاول مخفف على المحيل والثاني مشدد
 عليه **فوجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** ان يكون الاول
 محولا على حال اهل الدين والخوف من الله عز وجل فيسارعون
 الى وزن الحق لمن اخيل عليهم والثاني محولا على حال العوام
 الذين لا يبادرون الى دفاعا عليهم من الحقوق فلا يتبين

براهة ذمتهم الا بالوزن لا بمجرد الرواية **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحدا ان المال لا يرجع على المحيل اذ لم يصل
 اليه بوجه من الوجوه سواء غره بفلس او مجرد اذ لم
 يفتر مع قول غيره انه يرجع على المحيل اذ لم يصل اليه
 فالاول شد وعلى الحال والثاني مخفف عليه **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول نقصير الحال بعد
 التفتيش في حال الحال عليه **وجه** الثاني ان ذلك مما يخفى
 على غالب الناس وما اختار عليه الا لظنه الوصول منه
 الى حقه ولا عبرة بالظن البين حظه ورجوع على المحيل
 وكان الحق يقتل عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة
 فيبغى لكل من احوال شخص على اخر ان يبادر الى وزن
 الحق اذ اجمده المال عليه مثلا ولا يشتر عند الحكام فان
 فلا رفة في ذلك ربه قال ابو حنيفة لفظه اذ الحال
 شغلا بحق فوطيه فانكره الحال عليه رجع المحيل راسه اعلم

كتاب الضمان

اتفق الائمة على جواز الضمان وعلى ان كفاية البدن صحيحة
 على كل من وجب عليه المحض والى مجلس الحكم لا طباق
 الناس عليه ويمسر الحجة اليه وعلى ان الكفيل غير
 من العهدة بنسبته في المكان الذي شرطه او اراده
 السحق الا ان يكون دونه عا دية مافقة فلا يكون نسبا
 وعلى ان الضامن اذ لم يعلم كان الكفول لا يطالب به
 وعلى ان ضمان الدرلة جابر محمى لكن يشترط عند الشافعي
 ان يكون بعد قبض الثمن لا طباق جميع الناس عليه
 في جميع الاعصار والشافعي قول انه لا يبرح لانه من ضمان ما لم يجب
هذا ما وجدته من سائر الاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه

فمن ذلك

فمن ذلك قول الائمة الاربعة ان الحق لا ينتقل عن المضمون
 عنه المحي بنفس الضمان بل الدين يأتى في ذمة المضمون عنه
 لا يستقط من ذمته الا بالادام مع قول ابن ابي ليلى وابن شبرمة
 وابن ثور واداد انه يسقط ما الاول مشدد في تخليص ذمة
 الضامن والثاني مخفف عنه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
 والاول محمول على حال افعال الدين والورع والثاني محمول على حال
 غيره **ويصح** ان يكون الامر بالعكس لان الضامن اذا
 كان يخاف الله فكان صادق الحق وصل اليه حقه بخلاف
 العكس **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الميت لا يبرأ
 ذمته من الدين المضمون عنه بنفس الضمان كالحق مع قول
 احمد في احادي روايته انه يبرأ فالاول مشدد على الميت
 محمول على حال الاضامن من العوام والثاني مخفف عليه
 محمول على حال افعال الدين والخوف من الله تعالى **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة
 ومالك واحدا ان ضمان المحمول جابر وكذلك ضمان ما لم
 يجب مع قول الشافعي في المشهور ان ذلك لا يجوز الا براء
 من المحمول فالاول مخفف محمول على حال افعال الدين والورع
 في المسئلتين والثاني مشدد محمول على من كان بالضم من
 ذلك ممن اذ اوعد اظف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا ان يوسف ومحمد
 انه اذا مات انسان ولم يخلف وذا لالدين الذي عليه جاز
 وفاء الدين عنه مع قول ابو حنيفة انه لا يجوز الضمان عنه
 فالاول مخفف ووجهه انه من افعال الخير وفي السنة
 ما يؤيده وهو انه على الله وسلم كان لا يعلم على من مات
 وعليه دين لم يخلف له وفاء حتى يتبرأ احد من الصحابة صل

يا رسول الله وعلى وفاءه والثاني شد ودوجهه تقبح شأن
الدين في عيون الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث
للتأويل به وذلك لئلا يتساهل الناس في الوفاء اعتمادا
على أخوانهم وأعدائهم في حالهم أهدقائهم وأخوانهم
ومن الوفاء عارض **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول الأئمة الثلاثة بجهة الثمان من غير قبول
الطالب مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يصح إلا في موضع
وأحد وهو أن يقول للمريض لو رثنته أو بعضه لم أضرب
ديني والفرع أعيب فيجوز أن لا يسمى الدين وإن كان في
الصحة لم يلزم الكفيل شيء فالأول مخفف لعدم اشتراط
قبول ضمان الطالب الثمان والثاني فيه تشديد **فرجع**
الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول أنه من باب الوفاء
بحق أخيه المسلم ثم إن طالب قبل ذلك وإن شاء
لم يقبل وهو خاص بأهل الدين والورع الطالبين بثواب
الأخرة **وجه** الثاني أن تأكد مشروعية الوفاء بحقوق أخيه
المسلم لا يكون إلا إذا طلب ذلك فقد يضرب من المنة
عليه أو على المضمون مع قيام الدين في الدنيا والأخرة
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجهة كدالة الدين عن
أدعي عليه مع قول أبي حنيفة بعدم محتجنا فالأول مخفف
على المكفول والثاني شد وعليه **فرجع** الأمر إلى مرتبة
الميزان **وجه** الأول أنه طريق إلى تخليص الحق الذي
لأخيه فإن الديون لا هرب فأضرب به بن نفسه وعال أخيه
وجه الثاني عدم ورود نص في ذلك إنما ورد ضمان الدين
لا الدين **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وإن في المكفول
لو تعيب بهرب فليس على الكفيل غير أحضاره بكيفية

أهل

أهل عند أبي حنيفة مدة إليه والرجوع بالكفيل فإن لم يأت
به حيس حتى يأتي به مع قول ما دون واحد أنه إذا لم يحضره
غرم المال ولا يغرم المال عند الشافعي مطلقا فالأول
مخفف على الكفيل والثاني شد **فرجع** الأمر إلى مرتبة
الميزان **وجه** الأول أنه لم يلزم المال وإنما التزم أخف
الدين فقط لاسيما إن كان الكفيل فقيرا جادا والمكفول عليه
دين ثقيل كالف دينار مثلا فإن العقل يقضي بأن الكفيل
لم يبورر المال جزا **وجه** الثاني أنه يقتضيه في إطلاق
المكفول من يد خصمه ضمان أحضاره فكان عليه ألا يغلي
قاعدة التفرغ بالسبب وذلك أحوط في دين الكفيل لاسيما
أن كان من كرام الناس الذين إذا حضروا في قضية كفى
صالحها موثقا فإن الذهن يقفاد والحيثية دخل بكفالة
الدين في وزن المال على ما دته السابقة **ومن ذلك**
قول أبي حنيفة أنه لو قال إن لم أحضره غدا فإنا خاص ما عليه
فلم يحضره أو مات المطلب ضمن ما عليه مع قول الشافعي ما دون
أنه لا يغرم فالأول شد وعلى من ضمن أحضار المدين وهو
خاص بأهل الدين والورع الوثوق بما ينزلون والثاني مخفف
عليه وهو خاص بما حال الناس **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والثاني في عهد من الحسن أنه لو
ادعى شخص على أخيه بدينه در ص فقال شخص إن لم يوف به
عدا فإني المانية فلم يوف لم يلزمه المانية مع قول أبي حنيفة
وأحداهما تلزم فالأول مخفف على ملتزم الوفاء والثاني
شد وعليه **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول
أنه وعد الوفاء الوعد خاص وهو به لا كما يرفع على حال أحاد
الناس كما أن قول أبي حنيفة واحد يجوز على حال المؤمنين

من اهل الدين والدورع القائلون بوجوب الوفا بالوعد والله اعلم
كتاب الشركة
 اتفق الايمة على ان شركة العنان جائزة صحيحة **هذا**
 ما رويته من مساهيل الاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه
في ذلك قول الشافعي واحدا ان شركة العاوض ماطلة
 مع قول ابي حنيفة بجوازها وافتد مالك على ذلك
 لكن بالاعتلاف في صورتهما الاول ممدود والثاني مخفف
فرجع الامر الى مقيتق الميزان **ودرج** الاول فانه من تخليص
 الذمتان صورتهما ان يشتركة رجلان في جميع ما يملكانه
 من ذهب او فضة ولا يبقى لواحد منهما من هذين البنين
 الا بالاصحبة فاذا زاد مال احداهما على مال الاخر لم يضمن
 حتى لو درست احداهما لا بطلت الشركة لان ماله زاد على مال
 صاحبه وكلما ربح احداهما من غصب او غيره ضمنه الاخر هذه
 صورتهما عند ابي حنيفة واما عند مالك فانه قال بجواز
 ان يزيد ماله على مال صاحبه ويجوز ان يكون الربح على قدر
 المالين وما ضمنه احداهما هو كمال تجارتهما فبذلك ادا
 الغصب ونحوه فلا وعند مالك ايضا لا فرق ان يكون
 مالهما عرضا او ديارا ولا فرق عنده ان يكون
 شركاء في كل ما يملكانه ويجعلانه للتجارة او في بعض اليها
 وكذلك لا فرق عنده بين ان يخلطما ليهما حتى لا يتميز
 احداهما عن الاخر ام كان يتميزا بعد ان يجمعان ويضمرا
 بينهما جميعا في الشركة وقال ابو حنيفة نص الشركة وان
 كان مال واحد منهما فريد **ودرج** الثاني ان هذه الشركة
 جائزة حيث وفي كل متيها بما اتفق عليه مع صاحبه وهذا
 خامس ما نقله الكمال في الايمان فانه لا فرق عندهما في مال

الشركة

الشركة بين ان يكون عند احداهما او عند شريكه لم يبيع كل واحد
 من الخير والايثار في حق صاحبه **والاول** تخليص
 ذلك بمن كان مالا ضد ما ذكرناه فلا يملك مثل هذا ابو في بما
 اتفق عليه فابطله الشافعي واحدا لما يودي اليه من التنازع
 ومجبة كل واحد ان يكون رابعا لا خاسرا فاعلم ذلك **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة واحدا بجواز شركة الوجوه مع قول
 مالك والثاني يبطلها نهاد صورته ان لا يكون لهما رأس
 مال ويقول احداهما لاخر اشتركتا على ان ما اشتراه كل واحد
 منها في الذمة يكون شركتهما الربح بينهما فالاول مخفف
 وهو خاص بالاكابر من المؤمنين والثاني ممدود وهو عام
 باحد الناس الذين ينفقون مع بعضهما ولا يوفرون
فرجع الامر الى مقيتق الميزان **ومن ذلك** قول مالك
 والثاني انه اذا كان رأس المال مفسدا ربا في شركة العنان
 بشرط احداهما ان يكون له من الربح اكثر مما لصاحبه فالشركة
 فاسدة مع قول ابي حنيفة تصح اذا كان الشترطالة لا اصدق
 في التجارة واكثر عملا فالاول ممدود والثاني مخفف بشرطه
فرجع الامر الى مقيتق الميزان بشرط الثاني في صحة
 شركة العنان ان يكون رأس مالهما نوعا واحدا ويخلطانه
 بحيث لا يتميز عين مال احداهما عن الاخر ولا يعرف
 ولا يترط عنده تساوي قدر المالين فاعلم ذلك

كتاب الوكالة

اجمع الايمة على ان الوكالة من العقود جائزة في كل ما
 ما جاز فيه المباشرة من العقود جاز فيه الوكالة كالبيع
 والشر والاجارة وقضاء الديون والمضاربة في الطالبة
 بالمحقوق والقضويج والطلاق ونحو ذلك واتفق الايمة

على ان اقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحاكم لا يقبل بحال
وكذلك استقر على ان اقراره على موكله في الحدود والقصاص
غير مقبول سواء كان بمجلس الحكم او غيره وكذلك استقر
على انه لا يجوز للوكيل ان يشترط ما كثر من مثل ولا
الي اجل وعلى ان قول الوكيل مقبول في تلف المال بيمينه
هذا لما رويته من مسائل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثالثة انه لا يصح اقرار الوكيل
على موكله بمجلس الحكم مع قول ابي حنيفة انه يصح الا ان شرط
عليه ان لا يقر عليه فالاول شديد خاص باقدا والناس
والثاني فيه تشديد خاص بكل المؤمنين الذين هم اولي
بالوكل من نفسه من باب الاحتياط لم يفرع على ذلك في ذلك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يقر على موكل
الا بما رواه افضل له ولكل وجه **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك واحمد ان
وكالة الحاضر صحيحة تدار لم يرض خصه بشرط ان لا يكون
الوكيل عدوا للخص مع قول ابي حنيفة انه لا يصح وكالة الحاضر
الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او مسافرا على الاثر
ايام فيجوز حينئذ فالاول مخفف على الموكل مكدر وعلى الخصم
والثاني عكسه **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول الشافعي ومالك واهل ابيه انه اذا وكل شخصا في استيفاء
حقه فان كان بمحضرة الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه
الى بيعة سواء موكله في استيفاء الحق من رجل يعينه او جماعة
وليس حضور من يستقر في منه شرطا في صحة توكيله وان
وكله في غير مجلس الحكم ثبتت وكالته على الحاكم ثم يدعي على من
يطالبه بمجلس الحكم مع قول ابي حنيفة انه ان كان الخصم الذي

وكل عليهم

وكل عليهم واحد كان حضوره شرطا في صحة الوكالة او جماعة
كان حضور واحد منهم شرطا في صحتها فالاول فيه
تخفيف خاص بما فعل الدين والورع والثاني خاص بمن لا يؤمن
رجوعه عن قوله الاول **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان للوكيل عزل
نفسه بحضور الوكيل وبغير حضوره مع قول ابي حنيفة
ليس للوكيل نسخ الوكالة الا بحضور الوكيل فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد **ووجه** الاول ان ذلك من باب
من تطوع خيرا فهو خير له فلا الزام فيه **ووجه** الثاني
مراعاة خاطر الموكل والوفاء لحقه حيث دخل معه في عقد
التوكيل ان هو من باب صدق الوعد الذي خلفه من
صفاته المتأقنين فيكون العزل بحضوره لينظر هل
يتكدر من ذلك ام يرضى **ومن ذلك** قول مالك ان
والشافعي ان للوكيل ان يعزل وكيله وان الوكيل
ينعزل وان لم يعلم بذلك مع قول ابي حنيفة واحد في احدي
رواياته انه لا ينعزل الا بعد العلم بذلك فالاول مخفف
على الموكل فكما تبرع بالتوكيل للوكيل كذلك له الرجوع
عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه الا انه احوط
له في الوكيل في تصرفات الوكيل في العلم بالعزل وفيه
احوط للوكيل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
ذلك قول مالك والشافعي واحمد وان يوسف ومحمد انه
لو وكله في البيع مطلقا اقتضى البيع بثمن المثل او بقدر
البلد وان لم يباعه بما لا يتغير من الناس بمثله او بنسبة
او بغير نقد البلد لم يجز الا برضى الموكل مع قول ابي حنيفة
انه يجوز كيف يشاء نقدا او نسبة وبدون ثمن المثل



وبما لا يتفقان الناس بمثله وينتد البلد ويغير نقده فالاول
 مند ذ خاص بالوكيل القاسم في النظر للصالح التي تتبع
 بها ميزان موكله والثاني مخفف خاص بهن هو كليل النظر
 في مصالح الموكل وان مثل هذا لا يتصرف لوكله الا بما
 يراه انفع لموكله في دينه وايضا فان الموكل قد اطلق له
 الوكالة ولم يقيدها فانصرف الا بما فهمه عنه **فارجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك واكثاف واحد
 ان من كان عليه حق لشخص في ذمته اوله عنده عين
 عارية او مديونة فجاه انسان وقال وتلي صاحب الحق
 في قبضه منك ومدة انه وكله ولم يكن للموكل بينة انه
 لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول ابي حنيفة وصاحبه
 انه يجبر على تسليم ما في ذمته راما العين فقال محمد يجبر على
 تسليمها عنده كما في الذمة فالاول مخفف على المدينون
 والثاني مفصل **ارجع** الامر الى مرتبتي الميزان ويمكن
 حمل الاول على اهل الدين والتقوى وحمل الثاني على من كان
 يصحب عليه وزن الحق **وهو** ان يكون الجواب بالعكس
 وذلك ان الحاكم يتصرف على اناس بما يراه اخلص لدينهم
 واما الذين هم لانه امن على اديانهم **فارجع** **ومن ذلك**
 قول الامامة السلام ان البينة تسمع بالوكالة من غير
 حضور الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تسمع الا بحضوره
 فالاول مخفف والثاني مند **فارجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **ارجع** الاول اجرا احكام الناس على الظاهر
 من ان البينة لا تكذب والخصم لا يتوقف في وزن الحق
ارجع الثاني اخذ بالاحتياط لتشمات الواقعة
 من الوكيل وبيان رضي الخصم بمطالبة ذلك الوكيل له

فقد يكون عدم الخصم فيطالبه بعنف وشدة **فارجع**
 قول مالك والثاني في اظهر قولييه واحد في اظهر قولييه
 ان الوكالة نص في استيفاء القصاص في غيبة الخصم
 مع قول ابي حنيفة انها لا تصح الا في حضوره فالاول مخفف
 على المدعي مند وعلى المدعى عليه والثاني بالعكس **ارجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ارجع** الاول ان القصاص
 حكم على غيره **ارجع** الثاني الاحتياط للدعا فانها
 اعظم من الاموال فاذا كان المدعى عليه حاضرا فما
 احاب عن نفسه لا يحمل به شبهة فتسقط عنه القصاص
ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني انه لا يصح شراء الوكيل
 من نفسه مع قول مالك ان له ان يبتاع من نفسه لنفسه
 بزيادة في الثمن ومع قول احمد في اظهر قولييه انه لا يجوز
 بحال فالاول مند محمد على من لا يؤمن منه الحيازة ويؤي
 الخط الاول لنفسه ومن الموكل والثاني فيه تخفيف
 محمول على حال اهل الدين والورع والثالث اشد محمول
 على من اشتبه عنه عدم الورع وراي لنفسه الخط الاول
 حتى قويت التهمة فيه ويصح رجوعه الى القول الاول
ارجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول احمد
 وابي حنيفة انه يصح توكيل الصبي المميز المراهق مع
 قول مالك والثاني انه لا يصح فالاول مخفف على الموكل
 والثاني مند **ارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ارجع**
 الاول ان المراهق كالبالغ من حيث الاحتاط بما هو
 له نيا **ارجع** الثاني نقصه في ذلك على البالغ عادة
 وانه اعلم والحمد لله رب العالمين **كتب**
الافراد اتفق الامامة على ان المراهق اذا اقبض

لغير وارث مع اقراره ولم يكن له الرجوع فيه والاقرار بالدين
في الصحة والمرض سواء فيكون للمرضى جميعا على قدر
حقوقهم ان وقت التركة بذلك اجماعا واشتقاقا على انه
لومات رجل عن اثنين واقرا احداهما بثلث والآخر
لم يثبت نسبه وعلى ان الاستثناء جائز في الاقرار لانه
في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام معقود فيصح
باتفاق الامة اذا كان من الجنس واما غير الجنس
ففيه خلاف سياتي وكذلك اشتقاقا على استثناء الاقل
من الاكثر واما عكسه فاختلافوا فيه **وهذا ما روته من**
سبل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **من قول الامة**
السلامة ان الاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء ان لم تقف
التركة تخاف الغرماني **الوجود** **ديونهم مع قول ابي**
حنيفة ان غير الصحة مقدم على غريم المرض **بما استيفاء**
منه فان لم يفضل شي فلا شيء عليه وان فاضل شيء صرف الى
غريم المرض **الاقرار** **تخفف على الغرماء** **الحكم العدل والظلم**
شد على غريم المرض **فرجع** **الامر الى مرتبة الميزان**
وجه الاول ان حق الصحة تغلق بين مال المدين
قبل المرض فلما اقر شخص اخر في المرض تغلق الحق لغريم
ماله كذا لو فاشتغلت ذمته بدين كل منهما وليس
احدهما ادنى من الآخر **وجه الثاني** ان الحق لما تغلق بين
مال المدين حال الصحة صار لا يقبل دخول حق اخر عليه
الا بعد استيفاء حقه كله فاعلم ذلك **ومن ذلك قول**
ابي حنيفة واحدا انه لا يقبل اقرار المريض لو ارث مالا
مع قول ابي حنيفة في ارجح قوله انه يقبل ومع قول ماذن انه
ان كان غير متهمة ثبتت والا فلا مثال من كنهت وارجح

فان اقر

فان اقر لابن الاصل يثبت وان اقر لبنته انتم فالاولى
والثاني مخفف والثالث منقول **فرجع** **الامر الى**
مرتبة الميزان **وجه الاول** انه قد يقبل بعض الورثة
بمال لغيرهم غيره من ذلك المال لعداوة تكون بينهما
وجه الثاني انه قد يكون له ذلك العارث عليه حق
فانزله لخلص ذمته **وجه الثالث** فلا يترتب على
الحالين في القولين قبله واصله اعلم **ومن ذلك قول**
ابي حنيفة ان القرض يشارك مناصفة من لم يثبت نسبه
وذلك فيما اذا مات رجل عن اثنين واقرا احدهما بثلث
والآخر الاخر فان نسب لم يثبت فيشارك المقر فيما فيه
لانه قد وما يصيبه من الارث لواقته الا ان او تامة
بذلك بينة ومع قول الشافعية لا يصح الاقرار فضلا ولا
ياخذ شيئا من الارث لعدم ثبوت نسبه فالاولى
على المقر **والثاني فيه تخفيف عليه** **والثالث مخفف**
فرجع **الامر الى مرتبة الميزان** **ومن ذلك قول ابي حنيفة**
لو اقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدق الباقون
انه يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول ماذن
واحد والثاني في قوله انه يلزم من الدين بقدر
حصته من ميراثه فالاول **شد** **وعلى المقر والثاني**
مخفف عنه **فرجع** **الامر الى مرتبة الميزان** **وجه الاول**
انه هو الذي سلب الغرماء على بقية الورثة باقرارهم بقية
بوزن الدين **مقومة له في طلبه الدائم** **بدين لم يعترفوا به**
وجه الثاني انه لا ينفذ اقراره على غيره وانما ينفذ عليه
وجه الثالث **رحمته من ذلك** **الدين فقط** **ومن ذلك قول**
ابي حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط ان يكون

مما ثبت في الذمة ككيل وموزون ومعد وذكوله الف درهم
 الا كحظته وان كان مما لا يثبت في الذمة الا قيمته ككوب
 وعبد لم يهرج استناده مع قول ماذن والشافعي انه يهرج
 الاستناده من غير الجنس على الاطلاق ومع ظاهر كلام احمد
 انه لا يصح فالاول فيه تخفيف لما فيه من التنصيص والثاني
 مخفف والثالث مد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه هذه الاقوال ظاهر عند الفطن **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه يهرج استناده الاثر من الاقل مع قول
 احمد انه لا يصح فالاول مخفف والثاني مد **فرجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان **وجه** القول ليس بظاهر **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لو قال له عندي الف درهم في كيس
 او عشرة ابطال تمر في جراب او ثوب في منديل فهو اقرب
 بالدرهم والثوب والتمر دون الادعية مع قول اهل العراق
 ان الجميع يكرهون له فالاول مخفف على القدر والثاني
 مد عليه **ويجوز** حل الاول على اهل الجود والكرم الذين
 لا يطالبون بالادعية وحل الثاني على اهل البخل والشح
 الذين لا يهتمون بتقوسهم بالظروف **ومن ذلك**
 الائمة الثلاثة انه لو اقر العبد الذي يوزن له في التجارة
 بما يتعلق به عقوبة مبدنه كقتل العبد والزنا والسرقة
 والقذف وشرب الخمر انه يقبل اقذاره ويقام عليه حد
 ما اقربه مع قول احمد انه لا يقبل اقذاره في قتل العبد وبه
 قال الشافعي ومحمد بن الحسن وادود كما لا يقبل في المال
 الا في الزنا والسرقة والقذف ويحجب الخمر فقط فانه يقبل
 منها فالاول مد على العبد والظاهر السيد والثاني فيه
 تخفيف عليها **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**

الاول موافقة هذا الاثر والقواعد الشرعية **وجه**
 الثاني ان العبد قد يثبت له الحد كذا يستخرج من
 نقل الخدمة اذا كان سيده لا يهرجه ولا ينفق عليه
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو شرب ريشا ولم يزيد
 على عمره وبالف درهم وشهد له شاهدان الذين يثبت له الا ان
 بشهادتهما اوله ان يخاف مع الشاهد الذي زاد والثاني
 مع قول ابي حنيفة انه لا يثبت له بهذه الشهادة شي أصلا
 لانه يقضي بالشاهد واليمين عنده فالاول فيه تخفيف
 والثاني مد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول
 ظاهر **وجه** الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك
 قال تعالى واستشهدوا شهودكم من رجالكم فان لم يكونا
 رجلين فرجل وامرأتان لم يثبتل اورد حل ويمين واحدة او كحد
 رب العالمين **كتاب الوديعه**
 اتفق الائمة كلهم على ان الوديعه من القرب المدزوم اليها
 وان في حفظها ثوابا وانها امانة محضة وان الضمان لا يجب
 على المودع الا بالتقدي وان القول قوله في التلف والرد
 على الاطلاق مع يمينه وعلى انه منى طلبها حاصبا **وجه**
 على المودع رد هاهنا مع الامكان والاضمن وعلى انه اذا طالبه
 فقال ما اردتني شيئا ثم قال مبدد ذلك ضاعت امانته
 يضمن بمخروجه عن هذه الامانة فلو قال ما نسيتني فدي
 شيئا ثم قال ضاعت كان القول قوله **هذا** ما وجدته
 من سائر الاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **من ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه اذا قبض الوديعه بيمينه انه
 يقبل قوله في الرد بلا يمينه مع قول مالك انه لا يقبل الا
 بيمينه فالاول مخفف والثاني مد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان

وجه الاول ان المردع انقضى او لا وقتنم ذلك فقول قوله
في الرد **وجه الثاني** انه قد يطرأ عليه الحيازة بعد ان استامن
فبعد عن الرد كذا باؤلة دين **ومن ذلك** قول ثالث انه
لو استودع دنانير او دراهم انفقها وانفقها ثم رد
مثلها في مكان من الوديعه او الدنانير او الدراهم بمثلها
حتى لا يتميز لم يكن عنده ضلالتا لئلا يلف مع قول ابي حنيفة
انه ان رده بعينه لم يضمن التلف وان رده بمثل لم يسقط
عنه الضمان ومع قول الشافعي واحدا من ضامن على كل حال بنفس
اخرجه لتقديره ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بعينه الى
صاحبه او رده بمثل فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث
متد **وجه الامر** الى مرتين الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال
ظاهرة **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك واحد انه اذا
استودع غير نقد كتب او دابة فتفقد بها الاستعمال ثم
رده الى موضع اخر فاما الدابة فاذا اركبها ثم ردها فضاها
بالحيار بين ان يضمن الوديعه قيمتها وبين ان ياخذ اجرها
قال الشافعي بعد الوهاب ولم يبين ما ذلك حكمها ان تلفت
بعد ردها الى موضع الوديعه ولم يقل في التوب كيف يعمل
اذ البسه ولم يبله ثم رده الى حوزة لم يضمنه ثم قال
والذي تقوي في نفس ان الشئ اذا كان مما لا يؤزن ولا
يكال كاله داب والشيء واستعمله كان الما زم قيمته لاشد
فانه يكون مستعدا لاستعماله خارجا عن الامانة نرده الى
موضع لا يسقط عنه الضمان بوجه مع قول ابي حنيفة انه
اذا اتقدي رده بعينه ثم تلف لم يضمنه فالاول مفصل
فيه تخفيف من وجه وتقدير من وجه وانك متدد
على المردع **وجه الامر** الى مرتين الميزان **ومن ذلك**

قول ثالث

قول مالك وابي حنيفة واحدا انه اذا سلم الوديعه الى عيال
المردع في داره من تدرسه سقطت ولو لم يدره لم
يضمن لانه كالمرد الى المردع مع قول الشافعي انه اذا اودع
عند غيره من غير عقد رهن فالاول مخفف خاص بما
اذا كان العيال من اهل الدين والامانة والثاني متدد
خاص بما اذا كان من اهل الخيانة **وجه الامر** الى مرتين الميزان
واسه تعالى اعيا **كتاب القارية**
اتفق الايمه على ان القارية من ذوب اليها وثبات عليها
هذا امرجه من سبيل الاجماع **اما** ما اختلفوا فيه
من ذلك قول الشافعي واحدا ان القارية مضرة المستعير
بطلان نقد كاولم ينفذ مع قول ابي حنيفة واصحابه انها
امانة على كل حال لا يضمن الا بالنقد فالاول متدد وهو احوط
للمدين خاص بما لا يبر من الدين الذين يكافون من اعارهم
والاحل من له منة والثاني فيه تخفيف خاص بما اذا كان
ويؤيد الاول ما ورد في الاحاديث الصحيحة **وجه الامر**
الى مرتين الميزان **ومن ذلك** قول الحسن البصري
والتوري فالاول احول والتمخي انه لا يقبل قوله في التلف مع
قول مالك انه اذا شئت هذا ان القارية لا يضمنها المستعير
سواء اكانت شيئا او حيوانا يظهر او يخفي الا انه تقدي فيها
في اظهر الروايات عن مالك ومع قول قتادة وعيره انه
لا يضمن الا اذا شرط العير على المستعير الضمان فانه يضمن
للشرط فان لم يشترط فلا يلزمه ضمانه فالاول مخفف على
المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل **وجه الامر** الى مرتين الميزان
ودوجه الثلاثة ظاهرة **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ومالك انه اذا استعار شيئا لم يغيره لغيره

٢١٢

وان لم ياذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل
 مع قول احمد واصحاب الشافعي في ان الوجهين انه لا يجوز
 الاستعير ان يعير العار بغيره وليس الشافعي فيها نص
 فالاول مخفف خاص باهل الدين والثاني مخفف عام
 بحق الاخرة في الاسلام لا يشعرون على احوالهم بشر ينفعهم
 والثاني مخفف خاص باهل الشر والجهل **فرجع** الامر الى
 موثيق الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والثاني انه
 يجوز للعير ان يرجع في العار متى شاء ولو بعد التبرع وان لم
 ينفع بها المستعير مع قول مالك انه اذا كان ذلك الى اجل
 فلا يجوز للعير الرجوع **الرجوع** لا بعد انقضاء الاجل وليس للمستعير
 استقارة العارية قبل انتفاع المستعير بها قال مالك وليس له
 ان يرجع في الارض اذا اعارها البنا او غرسه بل للعير ان
 يعطيه اجرة ذلك نظوفا او يابسه بالقلع ان كان ينفع
 بمخلوعه فان كان له مدة فليس له ان يرجع قبل انقضاءها
 فان انتقضت الخيار للعير كما تقدم ومع قول ابي حنيفة
 انه ان وقت له وقتا فله ان يجيره على القلع اي وقت اختار
 وان لم يشترط فان اختار اي المستعير القلع قلع به
 وان لم يختتر فالعير بالخيار بين ان يملكه بقيته ما وبقيلع
 ويضمن ارض النقص وان لم يختتر المعير بقلع او يدرك
 المستعير الاخرة فالاول مخفف جاري على قول ابي حنيفة
 وهو خاص بما اذا الناس والثاني فيه تشديد على المعير مع
 كونه امين نفسه في مقابلة في ماله والثالث مفصل
فرجع الامر الى موثيق الميزان **كتاب الغصب**
 اجمع الامة على تحريم الغصب وتاتيم الغاصب وانه يجب عليه
 رد العصبوب ان كانت عينه باقية ولم يخف من نزعها

انطلاق نفس

انطلاق نفس وعلى انه اذا اتم الغصب وادعى هلاكه فاحذره
 المالك القيمة ثم ظهر الغصب فله اخذه ورد القيمة
 وانفق الامة الا في رواية احمد على ان العروض والحوان
 وهما غير مخوفين ولا موزون اذا غضب وتلف تضمن
 بتبعته وان الكيل والوزون يضمن بمثله اذا وجد
 واشتروا على انه اذا غضب غشبة وادخلها في سفينة
 وطالب بها مالها وهو في حجة البحر ان لا يجب عليه قلعها
 وما حكم من الشافعي من انه يجب قلعها محمول على ما اذا لم
 يخف تلف نفسا وقال **هذا** ما اوردته من مسائل الاجماع
 والاتفاق **وايا** ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك في
 المشهور ان من جني على متاع انسان فالتلف عليه عرضة
 المقصود منه لزومه فتمت له صاحبه وباحد الجاني ذلك الشيء
 للتقدي عليه قال ولا فرق في ذلك بين الكروب وغيره
 ولا بين ان يقطع ذلك حمار القاصي او اذانه وغيرهما يعلم
 من مثله لا يركبه كذلك اي على هذا الحال سواء كان موقفا
 او حمارا او فرسا مع قوله ابي حنيفة انه لو جني على ثوب حتى
 انكف اكثر منافعه لزومه قيمته ويبيع الثوب اليه فاذا
 ذهب نصف قيمته اردونها فله ان يشتر ما ينقصه وان جني
 على حيوان ينفع بجمه وظهره كبعير ونحوه فقلع احد يفتيه
 لزومه دفع نصف قيمته وفي العينين جميعا القيمة ويرد
 على الجاني بعينه ان كان ما لكه فله ان يرد ولا واما غير
 هذا الجنس فيجوز فيه ان يشتر ما ينقصه ومع قول ابي حنيفة
 في جميع ذلك ما ينقص فالاول مخفف على الجاني من حيث
 اخذه ذلك الشيء المتقدي عليه والثاني مخفف عليه في شئ
 ومخفف عليه في شئ والثالث مخفف على الجاني بالزامه

ارش ما نقص **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول مالك ان من جنى على شئ غصبه بغير نصبه له جناية
 لزم مالك اخذه مع ما نقصه الغاصب او يدفعه الى
 الغاصب ويلزمه قيمته يوم الغصب مع قول الشافعي
 واحمد انه يلزم لصاحبه ارش ما نقص فالاول فيه تشديد
 على الثالث من حيث الزامه باخذ الغصب منه مع ما نقص
 الى اخذه والثاني فيه تخفيف على الغاصب **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك في حصة
 ابن من مثل يعبه كقطع يده او رطله او انفه او قلع سنه
 عتق عليه مع قول الايمه الثلاثة انه لا يفتق عليه بالمطيه
 فالاول مشدد على السيد مخفف على العبد والثاني عكسه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك في
 حنيفة واصحابه ان من عصب جارية على صفة فداها
 عندها ان ياديه سمن او ثعلب صفة حتى يلبس قيمتها بذلك
 ثم ينقص القيمة بالهدال او نسيان الصفة كان لبيدها
 اخذها ما ارش ولا زيادة مع قول الشافعي واحمد انه اخذها
 وارش تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب
 فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول مالك في حنيفة ان الزيادة
 المنفصلة كالولد اذا حدثت بعد الغصب فهو غير مضمونة
 مع قول الشافعي واحمد انها مضمونة على الغاصب بكل حال فالاول
 مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الايمه الثلاثة ان من عصب جارية فوطيها
 فعليه الحد والرد مع الارش مع ظاهر مذهب ابو حنيفة
 ان عليه الحد والارش عليه للوطي فالاول مشدد والثاني فيه

تخفيف

تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 الشافعي واحمد ان الغاصب اذا وطئ الجارية العصبية او دلهها
 ومب رد الولد وهو رقيق للغصب منه وارش ما نقصها
 الرلادة مع قول ابو حنيفة ومالك ان الولد جبر التفر
 فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ومالك انه لو
 عصب ثوبا او دارا او عبدا او يقر في يده مدة ولم ينتفع به
 انه لا شئ عليه لا في ملك ولا استخراجه ولا كرا لا يسر الى حين
 اخذه من الغاصب وكذا الاجرة عليه المدة التي بقي ذلك
 الغصب عنده فيها فلم ينتفع به مع قول الشافعي واحمد ان
 عليه اجرة المدة التي كانت في يده فالاول مخفف
 والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي واحمد محمد بن الحسن ان اجرة المثل في
 القتل والاستجارة يضمن بالغصب متى عصب شيئا من ذلك
 بسيل او حريق او غيرهما لزمه قيمته يوم الغصب مع قول
 ابو حنيفة وراي يوسف ان ما لا ينتقل كالعتار لا يكون مضمونا
 باخراجه عن يده ما تكه الا ان يجنى الغاصب عليه فيتلاف
 بسبب الجناية فيضمنه ما يلائم الجناية فالاول فيه تشديد
 من حيث وجوب الاجرة في عصب العتار والثاني فيه
 تخفيف من حيث عدم وجوبها فيه **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان من
 عصب اسطوانة او اربعة عمى عليها لم يملكها مع قول ابو
 حنيفة انه يملكها ويجب عليه قيمتها للضرر الحاصل
 على الباني بمعصم البناء بسبب اخراجها فالاول مشدد والثاني
 على ظاهر قواعد الشريعة فعليه على الغاصب لبيلا

يعود يغصب شيئا من ذلك المالك الاستوائية
أو اللينة يجب عليه أخراجه ولو عدم بناؤه لعدم حرمته
والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور **فرجع** الأمر
إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك
إن من غصب نخاسا أو رصاصا أو حديد أمثالا فأنفذ منه
أبنة أو سينا يكون عليه في ذلك مثل ما نقص في وزنه
وصفته وكذا الغصب خشبة ونحوها أو ثوبا فقبلها
لبن أو حنطة فطبخه وحضره مع قول إن من غصب ذلك
كله على الغصب منه فإن كان فيه نقص النقص الغاصب
بالنقص وكذلك القول فيمن غصب ذهباً أو فضة ثم صاعه
طبا أو ضرب ديناراً أو دراهم أنه يرد إلى الغصب منه
عند مالك وحده فالأول يخفف والثاني **فرجع** الأمر
إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والجمهور لو وضع
نقص طائر يعبر أذن مالكه بطائر غيره وكذلك لو حلد له
من قيد بها أو عدا من قيده فغصب فغلبه القيمة
وسواء عدا ذلك الطائر طائر أم هربت الدابة أو العبد
غصب الفسخ أو الخلل أو وقف بعده مدة ثم طار أو هرب
مع قول الشافعي أنه إن طار الطائر أو هربت الدابة
بعد الفسخ أو الخلل بمساعة فلا ضمان عليه ومع قول أبي
حنيفة أنه لا ضمان على من قبل ذلك على كذا قال بالأول مستند
بالرأى النافع أو الحال لتيد الدابة أو العبد بالقيمة والثاني
مفصل والثالث مخفف **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك أنه إذا غصب عبداً فابن أو دابة
هربت أو عيا فغصب أو ضاعت أنه يضمن قيمة ذلك ونصير
القيمة ملكا للغصب منه والغصب ملكا للغاصب حتى

لو وجد الغصب لم يكن للغاصب منه الرجوع فيه والاعا
الرجوع في القيمة الاستراضية وبما قال أبو حنيفة أيضا
الأمر في مورد واحدة وهو ما لو فقد الغصب فقال الغصب
منه قيمته مائة وقال الغاصب حسن وحلف وعزم كغير
ثم وجد الغصب وقيمه مائة فإن الغصب منه الرجوع
فيه ورد اليه وعند مالك يرجع المالك بفصل القيمة
مع قول الشافعي أن الغصب منه القيمة التي كان أخذها
وأخذ الغصب فالأول مخفف على الغاصب إذا خاله الغصب
في ملكه والثاني مستند عليه جريا على ظاهر قوله التريفة
من أنه لا يملك مال غيره لا بطريق شرعي وطيب نفس
من ذلك **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
أبي حنيفة وأصحابه أن من غصب أرضاً فزرعها ربحها قبل
أن يأخذ الغاصب الزرع فله أجبارة على الفلح مع قول
مالك أنه إن كان وقت الزرع لم يفت فله ذلك الأجبارة
وإن كان فانت فاشهر الروايتين عنه أنه ليس له فلقه وله
أجرة الأرض مع قول أحمد إن شتا صاحب الأرض يقر
الزرع في أرضه إلى الحصاد وله الأجرة وما نقص الزرع
له فالأول مستند والثاني مفصل وكذلك الثالث **فرجع**
الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد
أنه لو أراق شاة فخرأ على ذر فلا ضمان عليه وكذلك إذا
أنلف عليه جتر ثم أضع قول مالك وأبي حنيفة أنه يضمن له
القيمة في ذلك فالأول مخفف على المسلم في ذلك والثاني
مستند عليه **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **ورج** الأول
أن الجز ليس بمال عندنا **ورج** الثاني أنه مال عند أبي
فقر استأ القيمة أحوط لنا من جهة المسلم بيمين القيمة

كتاب الشفعة

أنتق الأيمة لأربعة على أن موتها التريك في الملك
واختلفوا فيما سوى ذلك من سائر الباب **ومن ذلك**
قول مالك وإن أضره لاشفعة للمبار وانما لا ينظر بالموت
وإذا وجب له الشفعة مات ولم يعلم بها أو علم ومات
قبل الممكن من الأخذ استقل الحق إلى الوأثر مع قول أبي
حنيفة يجب الشفعة بالمجوار فالأول مخفف على التريك
في حق المأجور الثاني مخفف عليه بعمل الأول على حال العوام
الذين لا يعرفون حق المأجور بحال الثاني على حال كل المومنين
الذين يعرفون حق المأجور إلى أربعين داراً من كل جانب
رجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك فعلى حنفية
وإن أضر في أربع أقواله واحد في لحد دي وإيليه أن
الشفعة على الفور مع قول مالك واحد وإن أضر في أحد
قوليهما أيضاً ليست على الفور وإذا لم تكن على الفور عند مالك
فردى عنه أيضاً لا يسقط إلا بمضي سنة وفي رواية أخرى
إلى خمس سنين وقال أن هذه المدة يعلم بها أنه يعرف من
عن الأخذ بالشفعة وفي رواية أخرى عنه أن حق الشفعة
يباق إلى أن يدفعه المشتري إلى الحاكم فيأمره بالاحتذار
الترك فإذا بيع المشروع والتريك حاضر يعلم المبيع فله
المطالبة بالشفعة متى شاء ولا تقطع الشفعة بأحد الأمرين
التابقيين فالأول مخفف وخاص بالأكثر الذين يعرفون
الحظ أو فر لاخيم فلا يحصل عندهم ندم إذا سبغهم أحد
بالشر أو الثاني مخفف خاص بمن يحصل عندهم ندم إذا
سبغهم أحد بالشر أنه يملك من أحاد العوام فلهذا جعل
لهم بالامدة يردى فيها السنة أو خمس سنين وجعلها

تأمله لا عذر **رجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك**
قول أبي حنيفة وبالك أن المدة إذا كانت للمختل وهو بين شريكين
مبايع أو بها حصته أن للتريك الشفعة مع قول الرافعي
واحد أنه لا شفعة في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد
رجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك الأول غير القسمة
في المدة على وجه الترخي المبري للمدة فكان كالمتنا
الصغير الذي لا ينقسم **وجه الثاني ظاهر ومن ذلك**
قول الرافعي وبالك أن الشفعة توارث ولا ينظر بالموت
مع قول أبي حنيفة أيضاً توارث بالموت ولا توارث ومع قول
أحمد أنها توارث إلا أن كان الميت طالبها فالأول مخفف
على الشفعين والثاني مشدد والثالث مفصل **رجع الأمر**
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وإن أضر في
المشتري إذا بنى أو غرس فيها اشتراه ثم طلب الشفعين الشفعة
فليس له مطالبة للمشتري بهدم ما بنى ولا قطع ما غرس ما طام
إلى الثمن مع قول أبي حنيفة أن الشفعين أحياه على الثلث
والهدم ومع ذهب قوم إلى أن الشفعين أن يعطيه من
الشفعة ويترك البناء والغراس من موصوفه فالأول
مخفف على المشتري والثاني مشدد عليه وإن أضر غير مخفف
رجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك في
أحد دي وأبنته وإن أضر أن كلا لا ينقسم كالسبير والحكم والظرف
أو الأمر بالبائ لا شفعة فيه مع قول أبي حنيفة وبالك
في روايتيه الأخرى أن في ذلك الشفعة فالأول مخفف على
المشتري والثاني مشدد عليه **رجع الأمر إلى مرتبة**
الميزان ومن ذلك الأول أن كالألتقاع المزروع لأجله الشفعة
لا يحصل بالشفعة ولو بوجه من الوجوه **ومن ذلك**

قول أبي حنيفة والثاني من ان يجوز الاحتياال لاحتياط النفقة
 مثل ان يبيع سلعة بجهولة عند من يرى ذلك مستظا
 لشفقة اذ ان يقر له ببعض المال ثم يبيعه الباقي
 او يهبه له مع قول ما يث فاحدا ليس له الاحتياال على
 اسقاط النفقة فالاول مخفف والثاني مشدد **مخرج**
 الامر الى مرتين الميزان **وجه** الاول ورد في الحديث في الكتاب
 والتمه **وجه** الثاني الاخذ بالاحتياط للدين من جهة
 الشريك وطب الخط الاول لاخر لاختيه المسلم اذ الحيلة اغناها
 رخصة لغير المؤمنين **ومن ذلك** قول الائمة السلام
 ان النفقة اذا وجبت للشريك فبذلك الشريك دراهم
 على ترك الاخذ بالنفقة جازا فدها وتلك مع قول الثاني
 انه لا يجوز له ذلك والملك له راع وعليه رد ما ولاصلا
 في انفاطها لذلك وجهان فالاول مخفف لخاص بالعموم
 والثاني مشدد لخاص يا هذا الورع من كل المؤمنين لان
 النفقة حق قصدي لا يختلص فيه الى بطل مال **مخرج**
 الامر الى مرتين الميزان **ومن ذلك** قول الثاني واحد
 انه اذا ابتاع انسان من الشركاء نصيبها مفعلة واحدة
 كان للقبيل اخذ نصيب احد هما بالنفقة كالواحد
 نصيبهما جميعا مع قول ما يث وان حنيفة انه ليس له اخذ حصه
 احد ما دون الاخر بل ياخذ نصيبهما جميعا اذ يتركها جميعا
 فالاول مخفف والثاني مشدد **مخرج** الامر الى مرتين الميزان
وجه الاول خلاف الا ما دبت بان النفقة هي شريك من غير
 تقييد ذلك بالسلم **مخرج** في على الغالب كما قالوا في حديث
 لا يبيع احدكم على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه **وجه**
 الثاني ان الشك في ما على الذي من حيث ان في انك النفقة

تليط

تليط الى المسلم باخذ حقه من الغنم والقلبة لهما
 مع عدم طيبة نفس المسلم بذلك والحديث من العالمين
كتاب القراض
 انتنوا الامة على جواز الطور الضاربة وهو القرض بالنفقة
 اهل المدينة وهو ان يدفع انسان الى شخص بالانجزة
 والرجح مشترك **هذا** ما ورد في من مسائل الاقفا
وما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الثاني في ما لو اعطاه
 سلعة وقال له يهبها او يجعل ثمنها فافترق عن فاسد
 مع قول أبي حنيفة انه قراض صحيح فالاول مشدد والثاني مخفف
مخرج الامر الى مرتين الميزان **وجه** الاول انه طاب ما عليه
 عمل الناس **وجه** الثاني النظر الى ان الاذن له فوجبه ذلك
 مما ثم قراضا اعطاه النقد قراضا لم يحدسوا نظرا للمعنى
ومن ذلك قول الائمة بمنع القراض الغلو ومع قول ائمة
 وابي يوسف يجوز القراض بها اذا راجت وراج النقود
 فالاول مشدد والثاني مخفف **مخرج** الامر الى مرتين الميزان
ومن ذلك قول ائمة العلماء ان القاض لا يبرأ اذا اخذ مال
 القراض ببينة البراءة ببينة مع قول اهل العراق انه
 يقبل قوله مع بينة فالاول مشدد لخاص بمن غلب على قلبه
 حجة الدنيا فلا يبعد ان يحلف ما طلا ربه في رده والثاني
 مخفف لخاص بمن غلب عليه الزهد في الدنيا وصدق
 الله في تاديبه الامارات **مخرج** الامر الى مرتين
 الميزان **ومن ذلك** قول الائمة ان الله اذا دفع للقاض
 مال قراض فاشترى للقاض منه سلعة ثم ملك المال قبل دفعه
 الى البايع انه ليس على القاض شيء والنفقة للقاض وعليه
 ثمنها مع قول أبي حنيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول مخفف

على رب المال والثاني متى دفعه وتول ذلك لينطبقه رب المال
 الى التفسير اعطاه ما لم يكن لا ينظر فيه بالصلحة ولا ينظر
 للمراقب **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول مالك وان اقرضت رجلا من القراض عدة معلومة
 لا ينسخها قبلها او يرد اذ انتقلت الى غيره يكون محذورا
 من البيع والتمس مع قول ابي حنيفة ان يرد في الاول
 من الثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
 الاول ان القراض انما شرع للبرج والبرج غيب ليس له وقت
 معلوم وتقييد المدة ينافي في الاول في التفسير **وروجه**
 ان لرب المال الربوع من القراض بعد اربع الدنور
 متى شاء **ومن ذلك** قول مالك وان اقرضت رجلا
 المال على العامل انه لا يبيع ولا يقرض الا من فلا ان كان القراض
 فانه امر مع قول ابي حنيفة وان كان ذلك جميعا فالاول محذور
 والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وروجه**
 الاول ان رب المال قد يكون اتم نظرا من العامل **وروجه**
 الثاني عكسه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وان اقرضت رجلا
 اذا عمل بعد فساد القراض فحصل في المال ربع كان للعامل
 مثل اجرة عمله والربح لرب المال والقضبان عليه مع
 قول الشافعي في اقرضت رجلا بدينار فمروا الى قراض من ماله وبيع
 قال الشافعي بعد الوهاب في الاول محذور على العامل وان في
 مخفف عليه **وروجه** ان رب المال من الميزان **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة في مال له العامل اذا سافر بما لا يتقصد
 يكون نفقة من باب القراض مع قول احمد ان الشافعي في اربع
 قوله ان نفقة العامل اذا سافر للقضاء فانه على نفقة
 حتى اجرة موكبه فالاول مخفف على العامل والثاني محذور عليه

فرجع الامر

فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
 ان من قارض على ان جميع الربح له وان لا ضمان عليه جاز
 مع قول علي بن ابي رافع ان ذلك المال يصير قرضا ومع قول
 الشافعي ان للعامل الحق وشبهه بالربح لرب المال فلا لا ذلك
 مخفف بحكم الشرط المذكور والثاني محذور عليه العامل
 والثاني فيم تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وروجه**
 الاول ان ظاهر **ومن ذلك** قول مالك ان لا يمتد القرض ان الضمان
 لو ادعى ان رب المال ان ذلك لم يبيع والشرا فكذا او يمتد
 فقال رب المال ما اذنت لك الا بقدر ان القرض فقلت
 المضارب مع يمينه مع قول الشافعي ان القول قول رب
 المال مع يمينه فالاول مخفف على المضارب والثاني عكسه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وروجه** الاول ان رب المال
 لم يمتد منه ان لا يبيعه فله تكذيبه فيما ادعاه فاني
وروجه الثاني ان رب المال هو الاصل في الاخذ الى
 المضارب فبان له اليد عليه من حيث انه اصل المضارب
 فرعه والله اعلم **كتاب المساقاة** **باب**
 فيها الاضرار من الصمغية والتابع والجميد المذهب على
 خوان المساقاة وخالفهم ابو حنيفة وحك فقال بطلانها
 فالاول مخفف والثاني محذور **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وروجه الاول ان عقد ينفع به كل من العاقبة من بحكم الاقفا
 والرضي **وروجه** الثاني ما فيه من العذر **ومن ذلك** قول
 مالك واجد الشافعي في القرض ان يجرى المساقاة على
 سائر الاشجار الممتدة كالتمار والصب والاشجار والحوار وغير
 ذلك وبه قال ابو حنيفة ومحمد والمتأخرون من اصحاب
 الشافعي مع قول الشافعي في الجديد انها لا تجوز الا في التخله

٢٢٠

رب

ق

والعيب خاصة ومع قول دأود أنها لا يجوز إلا في التملك
خاصة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث شد
فرجه الأمر إلى مرتبة الميزان **وحده** الأول عدم نهى
الكاتب عن المماقاة في غير التملك والعيب فقط من حيث
كونه نكاحاً **وحده** الثالث الوقوف على حد ما قبا
أصل خبره فالفاكانت في التملك فقط **ومن** ذلك قول الشافعي
وأحمد أن إذا كان بين التملك وبين وإن كثرت صحت المزاورة
علم مع المماقاة على التملك بشرط اتحاد العامل وعمره
أكثر أو التملك بالشيء والبيع بالعملة وشرط أن لا يفعل
بينهما ولا يقدم المزاورة بل يكون تبعاً للمماقاة مع قولك
على ذلك يجوز دخول البياض بين البيه في غير المماقاة
من غير شرط وأطرد مع قول أبي يوسف ومحمد بن علي
أصله أن يجوز أن المماقاة وهي عمل الأرض ببيع من ما يخرج منها
والبذر من العامل بالانفاق فالأول مخفف بالشرط
المذكورة والثاني فيه تشديد **فرجه** الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة وبالك في النافق في الحد
أن المزاورة باطله في أن يكون البذر من مالك الأرض مع
قول أحمد وأبي يوسف ومحمد والمتأخرون من أصحاب
الشافعي وأختارنا في من حيث البذر تبعة المزاورة
قال النووي وطريق جعل العلة لها فلا أجره إذا ساجر
نصف البذر للزور نصف الآخر للغير نصف الأرض
والأول مشدد والثاني مخفف **فرجه** الأمر إلى مرتبة الميزان
وحده الأول خروج الكمازة عن قواعد البيع وعن قواعد
القراض **وحده** الثاني أن التراجيح بأمر بين اثنين حكم **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو ساقه على ثمة موجودة

ولم يبدو صلاح المشرق حار وإن بدا صلاحها لم يحرم مع قول
أبي يوسف ومحمد بن علي ذلك على كل شيء موجودة من غير
تقصيد فالأول فيه تشديد والثاني مخفف **فرجه** الأمر إلى
مرتبة الميزان **وحده** ذلك في الشيء الثاني إذا بدا صلاح
المشرق ما بقي يحتاج إلى المماقاة فهو كالعيب وهو شاملتان
المشرق إذا تبدى صلاحه احتاج إلى حال التقية حتى تبلغ
إلى حالة الضمان ولا يستفي ذلك **ومن** ذلك قول لأحمد
الثلاثة أنها لو اختلفت في الحد الشرط والقول قول القائل
مع يمينه مع قول الكافي أنها بخلافه بفتح العبد ويكون
للعاقل أجره مثله فما عملنا على أصله في اختلاف المتابعين
فالأول فيه تخفيف على العامل والثاني فيه تشديد **فرجه**
الأمر إلى مرتبة الميزان **وحده** الأمر إلى مرتبة الميزان
الأحاطة اتفق كافة أهل العلم على أن الأجر طرية بغير خلاف
أما عملك على كونه فأنكره جوازها **وحده** الثاني عدم وضو
وذلك أنه في ذلك فرأى أن من شرط بيع المماقاة قبضه حمله وحسن
قبضه العين البيعة ولم يكتب بغيره في قبضه المنفعة
شافعي فقال بعد مرجح أن ما يشبهه بالأموال المتلى
بالأجل لا سيما أن كانت الأجر في القعة فلا هو أعطى لأجر
معمولة فلا هو لمنه في المنفعة ولا يبرر علينا السلم لأنه خرج
بدليل **ومن** ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن
عقد الأجر لا لازم من الطرفين حقيقاً فليس لأحد منهما بعد
عقدها الصحيح فخط ولو بعد الأجر ما يمتنع به العقد الآخر
من وجوب عيب العين المستأجرة مثلاً لو كان المستأجر دأوا
لوجودها مستهدمة له نصيب للسكنى أو مستهدمة بعد العقد
لا من العقد المستأجر ووجوب الأجر بالاجرة المعينة عيباً فيكون

المتأخر الحيات لا حل الضيق مع قول أبي حنيفة وأصحابه
 أنه يجوز فتح الأجر بعد فصل ولو من جهة مثل أن
 تكسري حائونا السجدة فيه بحد ماله أو سرق أو فصب
 أو فاسد فحكول له فتح الأجر ومع قول قوم أنها عقد
 لازم من جهة المتأخر فقط كالمعالة فالأول فيه قد ورد
 لذلك من حيث جواز فتح الموجر **وجه** الأمر في مرتبتي
 الميزان **وجه** الأول المرتبة من صفات المتأخران **وجه** الثاني
 يرجع أحدهما في قول الذي قال في صاحبه عليه **وجه** الثاني
 أن كل واحد العقد إنما هو في شرط سلة العاقبة **وجه** الثالث
 ظاهر **من** ذلك قولك أني وأحمد أنه إذا المتأخر ذللة
 أو دارا أو حائونا ماله معلومة بأجر معلومة ولم يشرط
 تعجيل الأجر ولا لها على تأجيل بل أطلقها فكانت تحقق
 صفتي العقد فانه لم الموجر العجز المتأخر إلى المتأخر
 لتحقيق جميع الأجر إلا أنه قد ملك المتفقة بعقد الأجر
 فوجب تسليم الأجر للزم تسليم العجز اليه مع قول أبي حنيفة
 ومالك أن الأجر يستحق جواز جزاء كمال المتوفي متفقة
 لوجه التحقيق **وجه** الأول أنه قد خص بقبول الشاهد **وجه** الثاني
 والثالث في فيه تخفيفا صريحا بل المشاهدة **وجه** الأمر في مرتبتي
 من بين الميزان **من** ذلك قولهم لا يمتز التلافة لو لم تأخر دارا
 كل شهرين معلوم أنه رضى الأجر في الشار الأول وتلزم ومما
 عداه من الشهور فلا يلزم إلا بالدخول فيه مع قول الشافعي
 أنها تملك الأجر في الجميع فالأول يخفف والثاني مشدد
وجه الأمر في مرتبتي الميزان **وجه** الأول أن تفصيل
 الأجر وتوزيعه على الشهور بمثابة العقد الواحدة في مدة
 معينة **وجه** الثاني المبدأ مدة الأجر ولا فصل شهرين

إلى عقد جديد لأجل أنه باعرة معينة ود حد عقد ذلك
 يقتضي البطلان **من** ذلك قولك أبي حنيفة ومالك
 قالوا أفعلى أحمد أنه لو لم تأخر عدا بحد معلومة أو دارا
 ثم قبض ذلك الدار العقد مات العقد قبل أن يعلم شيئا أو بعد
 العار قبل أن يكتفى ولم يمتنع من المدة شيئا أنه لا يتم عليه
 من الأجر وتطلق الأجر مع قول أبي ثور أن المتأخر في هذه
 المواضع من ضمان المتأخر فالأول مخفف والثاني مشدد
وجه الأمر في مرتبتي الميزان **وجه** الأول لأن الأجر لا يجز
 إلا بالعقد مثلا **وجه** الثاني أن الموت أو الأضرار ليس هو
 في الموجر وقد سلم المتأجر الأجر وأما جهة لقاء بصحة
 التصرف فيه فانه ملصقها فلا ينبغي رجوعه فلهذا خاص
 بالأمر الأول خاص بعوار التبرأ لما عجز على الدنيا
من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن عقد الأجر على القرية
 والدار والعقد لازم لا يتفسخ بموت القاذ من جميعا أو أحدهما
 فالأول مخفف والثاني مشدد **وجه** الأمر في مرتبتي الميزان
وجه الأول إحسان الظن بالعدثة والغير رضوخ بما يغدر
 موطنهم **وجه** الثاني الأخذ بالاحتياط وأنهم قد لا رضوخ
 بما قد فعله موطنهم **من** ذلك قول الأئمة الثلاثة والثاني
 في الجمع أو الميزان يجوز عقد الأجر مدة تبقى فيه العال عما
 مع قول أبي الشافعي في القول لا حرانه لا يجوز أكثر من سنة
 وفي القول لا حرانه لا يجوز أكثر من ثلاث سنين فالأول مخفف
وجه الأول العمل بالغالب في بقائه تلك العين ولو مائة سنة
وجه الثاني أنه الثلاث سنين هي التي انتهى إليها مال التبرأ في
 المعيشة البرية طول الأمل وقصر غالبها والخلاف بين علي وأبي
 أحوال الخلق غالبها **من** ذلك قول مالك والشافعي في أحده

٤٤

مت

ة

قوله ان المتنازع اذا اخذ الشيء الى منزله ليعلمه فهو ضامن
 لذلك ولما اصبحت عنده من جهة مع قول اني حنيفة وانما
 في الجمع قوله لا ضمان الا فيما خنت يدك ان ما تضرقت فيه ومع
 قول اني يوسف محمد ان عليا لضمان فيما يتطوع لا ضمان
 لانها لا تطوع الا في شئ من غير ان يكون في الامر الغالب فلف
 الحيوان فانه لا ضمان عليه مع قول مالك ان الاحرار لا ضمانون
 بل هم على الامانة الا الصباغ خاصة فانهم ضامنون ان انفراد
 بالهدسوا علموا بالاجرة بعد هذا الا ان تقوم بنية بفراغ
 وهلاكه فبالاول لا ضمان في الثاني بخلاف الثالث وما
 بعن منفصل **رجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال
 ظاهرا **ومن** ذلك قول الامام الثلاثة انه لو اختلف
 الحياط وصاحب الثوب في كيفية تقصيله قبا او منتهما مثلا
 فالقول قول الحياط مع قول اني حنيفة ان القول قول صاحب
 السيد الثوب فالاول مشدد على الحياط والثاني مشدد **رجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول اني حنيفة واهل البيت
 الاستمرار على القربى الشرعية طهر وتعليم القرآن والامانة
 والاذان مع قول مالك والثاني ان يجوز ذلك في الامانة
 بغير هذه الاصل اعجاب في ذلك فالاول مشدد وخاص بالاهل
 الواسع والوس والثاني مشدد وخاص باحد الثمن **رجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الشافعي واحمد انه يجوز
 ولا احرجه له قال بن هبيرة وهذا من محال في حقيقة الامر
 لا يعرف علمه لانه في حق القربى عنده ولا يوجد عليها
 احرجه فالاول مخفف والثاني مشدد وخاص باهل الودع **رجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الشافعي والجمهور بصفة
 اجرة الخبزي اقطاع السلطان الذي اقطعته للان الخبزي مستحق

لمنفعة

لمنفعة قال الشافعي تقوله من المالك وما ان لنا مع كلامه
 علماء الاسلام قاطبة بالدين والمصيرية والشمسية يقولون
 ببيعة الاقطاع حتى جازا الشافعي تاج الدين الفنداري وقوله
 الشافعي تابع الدين فقد لا يفر ما قال لا يفر من المنع وهو المهر
 من مرد هيب احمد وهو قول اني حنيفة فالاول مخفف والثاني
 مشدد **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول
 ان افعى في اظهر قوله انه يجوز بيع العن المؤخر
 مع قول اني حنيفة ان ذلك لا يجوز ببيع الا بوضعي المتاجر
 فهو بالخيار مع احاطة البيع وتطلابه مع قول مالك واهل
 حنبل ببيع العن المؤخر للثمن جرد وبقائه لعدم تقدر
 وصوله الى المشتري والمنفعة بخلاف بيعها الغنم المتاجر
 فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث له تشديد **رجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول مالك واحمد في
 خوف من يده انه لو اختلفا في ان يكون له طهر بالمجاهل
 به القادة فلا ضمان مع قول اني حنيفة انه ضمن قيمته فالاول
 مخفف والثاني مشدد **رجع** الامر الى مرتبة الميزان
 والاول خاص بالاحكام والناس والثاني خاص باهل الدين والودع
 بجمع ان يكون الامر بالعصا **ومن** ذلك قول اني حنيفة
 ومالك انه يجوز اجارة الدار اسم والدنانير للقرنان والتمهل
 بها كما لو كان صير فشا مع قول الشافعي واحمد ان ذلك لا يجوز
 فالاول مخفف وخاص باحد الثمن والثاني مشدد وخاص باهل
 الودع والتقوى **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
 ذلك قول مالك انه لا يجوز اجارة الارض بما فيها من
 منه ولا بطعام كالمسك والعدل والكروغ غائبة من
 الاطعمة والمالك لان كما يجوز بالذهب والفضة والمأكولات

٢٢٢



كما يحوز بالذهب والفضة والعروض ومع قول الحسن
 وطائفة بعد من حوز الارض مطلقا كالحال ذلك
 مشدد خاص باموال الودع والحق من الوقوع في الركب من حيث
 ان ذلك المطعوم الذي خرج من الارض كان مشددا فيها فلا
 من قاعده مدعومة **وجه الثاني** يخفف ان الخارج من الارض
 نوع اخر غير الارض كالذهب والفضة **وجه الثالث** المشدد
 ان الخارج من الارض نوع اخر غير الارض كالذهب والفضة
 فمن احتاج الى الارض من رعيها من استغني عنها اعطاه ان
 لاجل المسلم لغيره مما لا يخرج على الاصل في الانقضاء
 بالارض ان الاستقاع بكونها انما يوقد من ذلك وحصة
 من الشارع والافلا من مخلوقه بالاصالة لعماده من غير
 تخير فكل من احتاج اليه كان اولي بها لغيره من حصة وادنى
 من غيرها من غير ان كل ما صدق كضرر الخطة مع قوله فان
 وغيره ان لم يكن له ان يرد عنها غير الخطة فالاول مخفف خاص باموال
 الثلث **وجه الثاني** مشدد خاص باموال الودع **وجه الثالث** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** من ذلك قول مالك والشافعي واحمد والى يوسف
 ومحمد انه يجوز اطلاق المشاع مع قول في حقيقته انه لا يجوز ان يورث
 نصيبا من انما لا من شريكه اما رصده وعتبه فلا يجوز ذلك
 عند كماله فالاول مخفف خاص باموال الودع الذي لا يجوز
 من عامتهم والثاني مشدد خاص بالثلث الذين لا يجوز اطلاقهم
 فيرون الخط الاول لا ينضم **وجه** من احتاج الى المرافعة للمحكمة
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان لانه ما ذلك قول الامم الثلاثة
 انه يجوز شرط الحيات الثلاثة في الاجارة كالباع مع قول الشافعي
 انه لا يجوز فالاول مخفف خاص باموال الثلث الذي يقع منهم تردد
 اذا كان الخط الاول لا يورثهم بجامع ان الاجارة في بيع المانع فلا

فرق بينهما وبين الاعيان التي قام ان **وجه** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** من ذلك قول الامم الثلاثة ان المشاع يخص
 من راد وعود ولم ينفق بفعله الاخر مع قول في حقيقته انه
 لا اجر عليه لكونه لم يتفق بذلك فالاول مشدد خاص باموال
 الدين والورث **وجه الثاني** مخفف خاص باموال الثلث **وجه** الامر
 الى مرتبة الميزان **وجه** العلم والحمد لله رب العالمين
كتاب احكام الموات
 اتفق الامم على حوزان احوال الارض الستة للمسلم ولو سوان الاسلام
 هذا اما وجدته من مال الاثنية **وجه** اما ما اختلفوا فيه
وجه من ذلك قول الامم الثلاثة انه لا يجوز للذمي احوال موات في
 الاسلام مع قول في حقيقته انه يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف
وجه الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاقل ان يفسد
 الذي من الاحكام عتبه من حوزة عن الصغار **وجه** الثاني
 انه لا فرق بين احوال موات الاسلام وبين عمارته بنت في له
 العمر لمن قامت **وجه** من ذلك قول في حقيقته شرط في حوزان
 الاسلام ان لا يملك مع قول مالك ان يملك في القلاية او حيث
 لا يتشاع النطر فيه لا يحتاج الى اذن ومكان فثبت من العمران
 او حيث يتشاع النطر فيه ان يفتقر الى الاذن ومع قول الشافعي
 واحمد انه لا يحتاج الى اذن الامام مطلقا والاول مشدد خاص
 باموال الودع مع قول الامم والثاني مفصل الثالث مفصل
 وفيه الحديث الصحيح من احوال ارضنا مكية فعليه فان لفظ نعم
 المسلم الذي ومن اذن له الامم **وجه** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** من ذلك قول في حقيقته واحمد احوال الارض ومثلها
 يكون بغيرها وان يتخذها مائا اما الدار فيقولونها وان لم
 يتفق مع قول مالك ان الارض بما يعلم بالعادة انه احوال المثلها

منها وعن ابن جهم وغيره وغير ذلك ومع قول الشافعي ان
كانت الاربع فتملك من ريعها او استخراج ما لها فان كانت
للملك فبما تطلبها يوقا وتنفقها فالاول اثباتي في
و الثالث **مفصل** **ترجيح** الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك تور
الى حنفية ان حرم البير اربعين ذراعا ان كان الاصل تنقي
دائما منها ان كانت للشافعيون ذراعا ان كانت عسافلا
ذراع وفي رواية عنه ثمانية ذراع فمن اراد ان يحبس في حرمها
سبع شمس مع قول مالك و الشافعي انه ليس لذلك حد مقدور الرجوع
في ذلك الى العرف ومع قول احمد ان كانت في ارض موات فحصة
وعشرون ذراعا ان كانت في ارض عام فخمسون ذراعا وان
كانت عسافلا ثمانية ذراع فالاول مفضل وكذلك الثالث
و الثاني فيه تحففة **ترجيح** الامر الى مرتبة الميزان ولعلكم
الامر في ذلك يختلف باختلاف صلاحية الارض وخواصها
وكثر الوارد من على الماء قلتم فكلهم فكلهم الامم عليهم وجهه
ظاهر من ذلك قول ابن حنفية واحدا في اظهر روايته اذا
نبت حشيش في ارض مملوكة لم يملكه صاحب الارض وكل من
احذر صار له مع قول الشافعي انه يملك ملك الارض ومع قول
مالك ان كانت الارض محوطة بملكه صاحبها وان كانت غيره
محوطة بملكه فالاول يمد على المالك تحففة على الميزان
و الثالث مفضل و ظاهر القواعد بعض قول الشافعي و يمد
والاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاثة في الماء
و الصلوة و السار فانه شهد الحلال الثابت في الملك وفي الموات
ترجيح الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الحشيش لا يملك
الملك صاحب الارض في الغالب بخلاف ثمر الاشجار **وجه**
الثاني الاخذ بالاحتياط ولا ينبغي لاحد ان ياخذ ذلك الحشيش

الابطيب

الا بطلب قلب صاحب الارض في الغالب بخلاف ثمر الاشجار
ولم يخص باهل الورع **وجه** قول مالك ان المحوطة يمد
في الاتفاق الى الحشيش فليس لاحد اخذه الا باذن
صاحب الارض بخلاف ما اقامه يكتف محوطا عليه فانه يدل على
ما في حجة الشريعة ومن ذلك قول مالك انه اذا فضل عن
حاجة الانسان ولجأ اليه ووزعه شي من المال الذي في يده
او بيع فان كان النهي اذا البير من الرتبة والمالك اخذ عسافلا
حاجته منها من غير وجه عليه بذلك ما فضل من ذلك
وان كانت في حائط فتملكه بذلك الفاضل خارج الى ان
يصلح يبر بغيره او عينه فانها وان باصلاح لم يلزمه شيء
و هذا يستحق عوضه لغيره و اثبات مع قول ابن حنفية و هذا
الشافعي انه يلزمه بدله لشرب الناس والدواب من غروعه
ولا يلزمه ذلك الزرع فله اخذ العوض ويستحب تركه
ومع قول احمد في احصي بدله ايتمه انه يلزمه بدله من غيره
عوض للمطيق الشقي معا ولا يحل له البيع والاول مخفف
على المالك والثاني ممد على المالك رحمة بالناس والفقراء
و الثالث مفضل **ترجيح** الامر الى مرتبة الميزان والادعاء
ان **الوقت**
اتفق الامم على ان الوقف قد رتب جانبا وعلى ان لا يصح الانتفاع
به الا بالانفاق عنه كالذهب والفضة والماكل لا يصح وقفه
وعلى ان وقف المشاع جائز طهينة واجازة خلا والمختص من الحسن
فقط في قوله بامتناع اجازة المشاع و وقفه وعلى انه اذا خرب
الوقف لم يعد الى ملك الواهب ففقهه اما وجدته من سائل
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك واثباته
انه يلزمه باللفظ وان لم يحكم به حاكم ويزول ملك الواقف عنه

٢٢٥

ب
ض

ع

وَأَنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ يَدِهِ مَعَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ الْحَقُّ لَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا
 الْخُرُوجُ عَنْ يَدِهِ بَانَ بِحُجْرَةِ الْوَقْفِ وَلَيْتَا وَسِيلَهُ إِلَيْهِ وَهُوَ
 أَحَدُ الْبَرِّ اسْتَبَيَّنَ عَنْ تَأْلُكٍ وَمَعَ قَوْلِ الْخُصْفَةِ الْوَاقِفُ
 عَطِشَتْ صَحْفَتُهُ وَكَلِمَةُ غَيْرِ لَزْمٍ وَلَا يَزِيدُ تِلْكَ الْوَاقِفُ
 عَنْهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحْكُمَ حَالَهُ أَوْ يُلْقِيَهُ عَمُومَةً كَانَ يَقُولُ أَفَامَتِ
 وَقَفْتُ قَفْتُ دَارِي عَلَى كَذَا أَلَا قَدْ كُنْتُ عَلَى الْوَاقِفِ دَائِمًا
 مُفَضَّلًا وَالثَّالِثُ مَخْتَفٍ عَلَى الْوَاقِفِ **فَرَجَعَ** الْأَمْرُ إِلَى مَرِيَّتِي
 الْمَرْبُورَةِ بِقَوْلِهِ لَا قَوْلَ الْثَّلَاثَةِ ظَاهِرٌ مِنْ ذَلِكَ تَوَكُّهُ
 الْكَافِي وَأَحْمَدُ وَمَالِكٌ فِي أَحَدِهِمَا هَيْئَةُ أَنْ يَصِيحُ وَتَقُوهُ
 الْحَيَوَانُ مَعَ قَوْلِ الْخُصْفَةِ وَمَالِكٌ فِي الْوَقْفِ الْآخَرِ أَنَّهُ
 لَا يَصِيحُ بِنَا عَلَى قَاعِدَتِهِ أَنَّهُ لَا يَصِيحُ وَقَفْتُ الْمَقْصُودُ فَالْأَوَّلُ
 مَخْتَفٍ وَالثَّانِي مِثْلُهُ **فَرَجَعَ** الْأَمْرُ إِلَى مَرِيَّتِي الْمَرْبُورَةِ
 الدَّلِيلُ أَنَّهُ مُعْلَمٌ بِوَقْفِهِ أَنْ غَلِبَ عَلَيْهِ التَّلَفُّ بِعَدَمِهِ وَجَعَهُ
 الثَّانِي أَنَّ الْوَاقِفَ إِنَّمَا يَتَّخِذُ لِلتَّأْيِيدِ وَدَوَامِ الْإِسْتِغْنَاءِ
 وَالْحَيَوَانُ يَغْلِبُ هَلَاكُهُ فَلَا يَصِيحُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا
 الْكَافِي أَنَّ الْمَلِكَ فِي رِقْنَةِ الْمَوْقُوفِ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمَوْقِفِ وَعَلَيْهِ
 مَعَ قَوْلِ الْخُصْفَةِ وَحَمَائِلُ مِنْ أَصْحَابِهِ وَالرَّاجِحُ مِنْ قَوْلِي
 الْكَافِي أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا صَحَّ خَرَجَ عَنْ مِلْكِ الْوَاقِفِ وَلَمْ يَدْخُلْ
 فِي مِلْكِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَشُدَّ عَلَى الْوَاقِفِ الْمَلِكُ
 فَيُشَدُّ بِدَارِهِ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ **فَرَجَعَ** الْأَمْرُ إِلَى مَرِيَّتِي
 الْمَرْبُورَةِ وَجَعَهُ الْأَوَّلُ سَبَبٌ مُشْرُوعُهُ الْوَاقِفُ أَرَادَ
 الصَّدَقَةَ الْمَلِكُ مَعَ سِدِّهِ كَمَا قَالَ فِي الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ فَكَانَ يَصِيحُ
 بِالْوَقْفِ يَنْبَغِي إِلَيْكَ اللَّهُ يَغْنِيكَ مِنْ مِلْكِهِ ذَلِكَ الْوَاقِفُ
 فَلَوْلَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فَكَانَ لَمْ يَنْبَغِ لَهُ وَجَعَهُ الثَّانِي أَنَّ
 الْوَاقِفَ إِذَا رَجَعَ فَيَا بَيْدَهُ إِلَى اللَّهِ لَغَا فِي حُجْرَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ

إِلَى تَمْلِكِهِ حَدِيدٌ مِنَ الْحَقِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَلَمْ يَحْصُلْ لِيَاظِ
 فَإِنَّ الْإِسْتِغْنَاءَ لَا يَتَخَصَّصُ بِأَحَدٍ بَعِيْنٍ فِي الْأَصْلِ فَإِذَا
 مَاتَ الْمَالُ تَنَقَّلَ لِلْمَالِ بَعْدَ مِنْ حِمَاةِ التَّوْبَاتِ وَلَوْ أَنَّ
 الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِمْ كَانُوا يَمْلِكُونَ الْمَوْقُوفَ لَا احتِجَاجُ إِلَى أَذْنِ
 سَيِّدِهِمْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ بَعْدَهُمْ فَأَتَاهُمْ **وَمِنْ** ذَلِكَ قَوْلُ الْخُصْفَةِ
 وَأَحْمَدُ يَصِيحُ وَتَقُوهُ الْكَافِي عَلَى بَقِيَّةٍ مَعَ قَوْلِ مَالِكٍ
 وَكَافِي أَنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ فَالْأَوَّلُ مَخْتَفٍ عَلَى الْوَاقِفِ
 خَاصٌّ بِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْبَيْتِ الَّذِي لَا تَقْلِبُ رِقْمًا مِنْ وَرْدِ
 مَحَبَّةِ الدَّيْنِ فَكَانَ ذَلِكَ لَوْ صَدَّقَ عِنْدَ حُضُورِهِ الْأَجَلَ **وَقَدْ**
 وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ فَضْلُ الصَّدَقَةِ أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ
 بِجَنَّتِهِ تَامِلًا لِقَوْلِهِ تَحْيَى الْفَقْرَ وَبِئْسَ الصَّدَقَةُ أَنْ تَقُولَ
 إِذَا خَضَعْتَ تِلْكَ الْوَفَاةَ لِقُلَانِ لَدَا لِقُلَانِ كَذَا الْحَدِيثُ
وَجَعَهُ الثَّانِي الْمُسْتَدْرِكُ عَلَى الْوَاقِفِ أَنَّهُ عَلَى قَاعِدَةِ الْقُرْبَا
 الْحَدِيثُ مِنْ طَلَبِ الْمَالِ دَرَجَةً بِمَا قَبْلَ اخْتِارِ الْمَنْتَةِ **فَرَجَعَ**
 الْأَمْرُ إِلَى مَرِيَّتِي الْمَرْبُورَةِ **وَمِنْ** ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ أَنَّهُ يَصِيحُ
 الْوَاقِفُ دَائِمًا لَمْ يَغْنِ مَقْرُوفًا كَانَ قَالَ وَقَفْتُ دَارِي وَلِذَلِكَ
 يَصِيحُ الْوَاقِفُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ الْكَافِي أَنَّ كَانَ يَنْقَطِعُ الْآخِرُ
 كَوَقَفْتُ كَمَا عَلِمَ أَنْ لَادِي وَأَقْلَابُهُمْ وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْدَهُمُ الْعُقُودَ
 مِثْلًا وَبَرَجَعَ فِي ذَلِكَ بَعْدَ انْقِطَاعِ مَرِيَّتِي إِلَى وَقْفِ عَصْبَتِهِ فَإِنْ
 لَمْ يَكُونُوا قَالِي الْمَلِكِ وَبِذَلِكَ قَالَ أَبُو تَوْفَيْفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ قَوْلِ
 الْكَافِي أَنَّ الْوَاقِفَ يَبْطُلُ إِذَا لَمْ يَغْنِ لَهُ مَقْرُوفًا إِلَّا فِيهِ
 تَخْتَفِ عَلَى الْوَاقِفِ وَالثَّانِي مُشْدَدٌ فِي بَطْلَانِ الْوَاقِفِ إِذَا لَمْ
 يَغْنِ لَهُ مَقْرُوفًا **فَرَجَعَ** الْأَمْرُ إِلَى مَرِيَّتِي الْمَرْبُورَةِ **وَمِنْ** ذَلِكَ قَوْلُ
 أَبُو تَوْفَيْفٍ أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا خَرِبَ لَا يَحْيُونَ بَيْعُهُ وَصَرَفَ عَنْهُ
 إِلَى مَسْئَلِهِ إِذَا خَرِبَ الْمَسْجِدُ لَمْ يَرْجِعْ عَوْدَهُ مَعَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ

انه يعود الى ثالثه الاقل ولعل لا يضيفه نصه
هذه المسئلة فالاول قد ورد الثاني مخفف ترخيصا بطلان
الوقت بعد ثبوت **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان فانه
يقال اعلم **كتاب** **الهبة** اتفق الامة
على ان الهبة تقوم بالاجاب والقول القبول والقبض
على ان الوقا بالوعد في الخدم **مطابق** وعلى ان تحتضن
بعض الاولاد بالهبة مكرمة وكذا تفصل بعضهم على
بعض هذا ما وجدته في الباب من مايل لاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **فمن** ذلك قول الامة الثلاثة
انه يقتصر صحة الهبة الى القبض مع قول مالك انه لا يقتصر
صحة ولزومها الى قبض بل يصح وتلقا بمجرد الاجاب
والقبول **اصح** ان من شرطه بقولها تمامها واخر
مالك بذلك عما اذا اخذ الواهب الاقباض مع مطالبة الموهوب
له حتى مات وهو متم على المطالبة فاما لا تنفذ له مطالبة
الورثة فان نزل المطالبة اذ لم تكن قبض الهبة فلم ينفذ
حتى مات الواهب او مرض بطلت الهبة وعاد في ابي
زيد القدر والى في رسالته ولا تتم هبته ولا صدقة ولا
حبس الا بالحياة فان مات قبل الحياض فهو وارث مع قول
احمد في اخذ في ابيه ان الهبة تملك من غير قبض فالاول
مشدد بخارجي قواعد الشريعة كالبيع **وهو** من سائر
التملكات والثاني مخفف على الموهوب له مشدد على الواهب
ترجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامة الثلاثة
انه لا بد من صحة القبض ان يكون باذن الواهب مع قول ابي حنيفة
انه يصح القبض بعد ان زمنه فالاول مخفف على الواهب
عكس الثاني **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول

مالك

مالك والثاني في هبة المانع جارية كالبيع وصيغة قبضه
ان يلم الواهب الجميع الى الموهوب له فيقول في هبته
ويكون نصيبه في هبته في ذلك كالودعة مع قول ابي حنيفة
ان كان مما لا ينقسم كالعبد او الجارية كانت هبته وادون
كان ما يعم له لم يتخذ هبته شي منه متاعا فالاول مخفف والثاني
مقتل **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامة
الثلاثة انه يجب للاب وان علان يسوي بين اولاده
في الهبة مع قول احمد ومحمد ان له ان يفضل الذكور على الاناث
كقصة الارث فالاول فيم تشديد على الاب والثاني فيه
تخفيف **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان ثم اذا فضل الاب بينهم
فهل يلزمه الرجوع في الفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك
وقال احمد يلزمه الرجوع **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا رجوع للاب الرجوع في هبته
لولا مجال مع قول الشافعي انه لا الرجوع فيه بكل حال ومنع
قول مالك ان له الرجوع وتول بعد القبض في كل ما رهبته
لانها على جهة الفسقة والمجته لا يرجع فيها في هبته الهبة
قال واما يسوي الرجوع اذا لم يتغير الهبة في يد الولد ان
يتحدث بها بعد الهبة او تزوج البنت او يتخلط الموهوب
بمال من جنسه يجب لا يبرأ منه والافضل له الرجوع مع قول
احمد في احد رواياته واطهرها ان الرجوع بكل حال
كذهب الشافعي فالاول مخفف مشدد خاص بالاكثر في الدين
والثاني مخفف خاص بالحداد النكاح والثالث مقتل
الامر الى مرتبة الميزان **وهو** الاقل ان بعض الاولاد قد
يكون مع والده كالاجاب بل كالعبد **وهو** الثاني قوله
سبح الله عليه لم انت ومالك لا يملك **ومن** ذلك قول ابي

٣٢٧

ين

ث

قة

حنيفة واكافيه واحده انك العلماء ان الوفاة العهد في الخير
 مستحب لا واجب ولو تركه فانه الفضل وارثك كراثة شدة ثقة
 ولكن لا يات مع قول جماعة منهم عبد العزيز ان الوفاة
 بالعهد واجب ومع قول اصحاب مالك ان الوعدان كان
 مثل الظالمين في قوله تعالى ومع ذلك كذا ان معنى ذلك واجب
 الوفاة وان كان وعدا مطلقا لم يجب فالاول مخفف والثاني
 شديد الثالث مفصل **فصل** الامر في مرتبة الميزان وجه
 الاول انه من باب تمنع قطع خيرا فهو خير له وهو خاص بمن
 كان عند يمينه بخلاف من الناس **وجه** الثاني التساعد
 عن صفات المنافقين فان من اخلف الوعد فهو منافق خالص
 وان صام وصلى وقال في شك لم يرد في الصحيح **وجه**
 الثالث ظاهر والله اعلم بالصواب **والله المبرج والمب**

بالوعد

كتاب اللقطة
 اجمع الامة على ان اللقطة تغرن عن لا كاملا ان لم تكن شاة
 ثائضا سيرا او شاة لا تقاله وعلى ان صاحبه اذا جافها حق
 بها من ملقطة طهرها وعلى انه اذا اكلها بعد الحول فصاحبه يحد
 بين التضمين وبين الرقبة بالمد والجر وهو على جواز الالتقاط
 في الجملة وانما اختلفوا في ان الفضل اخذها او تركها هذا
 ما وجدته من سائر الاجماع في الباب **اما** ما اختلفوا فيه من
 ذلك فقول ابي حنيفة ان اخذ اللقطة في الجملة اولى من تركها
 مع قول احمد ان تركها افضل من اخذها ومع قولنا كافي في اخذ
 قولنا بوجوبه لا خذ ومع الاصحاب ان اخذها مكنت
 ان وثق بامانة نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تقييد والثالث
 ملدد والرابع مفصل **فصل** الامر في مرتبة الميزان **وجه** الاول
 ان فيه حفظا لا احياء **وجه** الثاني ان فيه الخلاص من تبعات

الثلث

الناس **وجه** الثالث بعد وجه الاول **وجه** هذا على
 سبيل الوجوب والاول على سبيل الافضلية **والرابع** ظاهر
 من ذلك قول ابي حنيفة انه لو اخذ اللقطة ثم ردها الى
 صاحبها فان كان اخذها للرد لها على صاحبه فلا ضمان
 والا ضمن مع قولنا كافي **وجه** انه يضمن بخله خال ومع
 قولنا ان اخذها من اللقطة ثم ردها صحت وان كان مترد
 بين اخذها ونزطها ثم ردها فلا ضمان عليه فالاول مفصل
 والثاني ملدد **فصل** الثالث مفصل **فصل** الامر في مرتبة الميزان
وجه الاول الاقوال الثلاثة ظاهري **ومن** ذلك قول مالك
 من وجد شاة مفلاة من الارض وخاف عليه فهو بالخيار في
 تركها او اكلها ولا ضمان عليه وكذلك التبرق او اخاف عليه
 من السباع مع قول الامة الثلاثة ان من اكله فعليه الضمان
 ان اكلها صحتها **والثاني** مخفف على الملحق بغير الضمان
 اذا اكله **والثاني** عكسه **فصل** الامر في مرتبة الميزان **ومن**
 ذلك قول مالك ان اللقطة في الحرم وعلى سبيل الملحق
 ان ياخذها على حكم اللقطة في الحرم ويملك بعد ذلك
 وله ان ياخذها بغيره فقط عليه قال ابو حنيفة مع قولنا
 الثاني **وجه** واحمد انه ان ياخذها لم يملكها على صاحبه ويعرفها
 ما او مقاما بالحرم فاذا خرج لم يملكها **والثاني** ان ياخذها
 لا يملكها فالاول مخفف على الملحق **والثاني** فيه تقييد عليه
فصل الامر في مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول مالك وان افع
 ان الملحق اذا عرف اللقطة حته فله ان يحبسها ابد وله
 ان يصدق بها له ان ياكله عنها كان او يقره مع قول ابي حنيفة
 ان الملحق ان كان فقرا حاز له ان يملكه وان كان غنيا لم يحز
 له عند ابي حنيفة **ومالك** ان يصدق بها قبل ان يملكه على شرط

٣٢٨

دا

ان صاحبه ان اجاب في ذلك مضمين وان لم يحسن ذلك ضمنه الملتقط
مع قول الكافي واحدا انه لا يجوز له ذلك لانها صفة موقوفة
فالاول مخفف على الملتقط والثاني مفصل والاول من المسئلة
الثاني مخفف والثاني في مبدء **فرج** الامر المستلزم اليه
مرتبتي الميزان **ومن** ذلك قول مالك والشافعي انه اذا اخذ
بغيره ببادية فحكم لم يحل ان ياخذ فلو اخذ ثم اسلم فلا شيء
عليه عند ابي حنيفة وبذلك قال الكافي واحدا عليه الضمان
فالاول مخفف والثاني في مبدء **فرج** الامر المستلزم اليه
الامر في مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الكافي في الامنة الا ربعة انه اذا
مضى على اللقطة حوله وصرف في الملتقط بنفقة او بيع او صدقة
فلصاحبه اذا اجاب ان ياخذ قيمته او يملكها مع قوله او دابة ليس
له شيء من ذلك فالاول مخفف خاص باكثر الناس والثاني في مبدء
خاص باصل الورع والخوف من سجدات الناس **فرج** الاتسالي
مرتبتي الميزان **ومن** ذلك قول مالك واحدا ان صاحب اللقطة
ان اجاب وصنف بصفاتها وجب على الملتقط ان يدفعها اليه
ولا يحل له مع ذلك ببينة مع قوله ان حنيفة والشافعي اذ لا يلزم
ذلك الا ببينة فالاول مخفف خاص بما اذا كان صاحبه غير مرتبه
في دعواه والثاني فيه تأكيد خاص بما اذا كان متها في رقة
ومنه **فرج** الامر في مرتبة الميزان والله اعلم بالصواب

كتاب التلخيص
اتفق الامة على انه يحكم باسلام الطفل باسلام ابيه او امه لان
رواية عن ابي حنيفة هي اما وجدة من مائل الاتفاق اما
ما اختلف فيه فمن ذلك قول الامة الثلاثة اذا وجد الملتقط
في دار الاسلام فهو مسلم مع قوله ان حنيفة انه ان وجد في كنيسة
او بيعة او قريته من قري الصلابة فهو في دار الاسلام

الحكم باسلامه بالدار والثاني مفصل **فرج** الامر في مرتبة الميزان
في حكم من القولين وحده **ومن** ذلك قول الكافي حنيفة واحدا
واحد ما لك ان تعلم ان النبي صلى الله عليه واله العاقل صريح مع قول
الكافي في اجمع اقواله وافوا ان اصابه انه لا يقع له لاف
حيث لم ينقل الا في الشافعي قول انه موقوف في الموضع
فالاول مستلزم في حصول الامر احتياط للصبي والحكم
باسلامه والثاني مفصل **فرج** الامر في مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول مالك واحدا ان الملتقط في دار الاسلام اذا اشتم
بعد البلوغ من الاسلام قتله مع قوله ان حنيفة انه محذور لان
يقتل ومع قول الكافي انه يخرج عن الكفر فان اقام عليه
انزاعه فالاول مستلزم في تحصيل الاسلام والثاني مخفف
والثالث مخفف **فرج** الامر في مرتبة الميزان والله اعلم بالصواب

كتاب المعاملة
اتفق الامة على ان اذا لاقى بتمتع الجعل اذ اراده ان شرط
ذلك هذا ما وجدته من مائل الاتفاق **فرج** اما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول مالك ان اذا لاقى اذ كان معروفا بذلك
التمتع الجعل ولو لم يكن شرط ذلك على حسب قرب الموضع
وبعد **فرج** اما ان المصنف اذا لاقى معروفا فلا جعل له
ويعطى ما اتفق عليه مع قوله ان حنيفة واحدا انه يفتق
الجعل على الاطلاق ولم يورد في حقه الشرط ولا عدمه ولا
ان يكون معروفا بغيره الا بقوله لا ومع قوله الكافي انه لا يفتق
الجعل الا بالشرط كالاول **فرج** الامر في مرتبة الميزان **فرج**
الاول من تقضيل الامام مالك العمل بالقدنية وهي احدى الدول
وفي خلاص لفتة صاحب الايقون في شرح الروا على المداومة
على الايقون لاهوان المسلمين وان التكرير لا يحل من كان

عاجز او ليس له تدبير في شئ عبيد خدومه او ذابته بركة او نفقة
 يحصله وتوجه اليه كمن يوجه لاقبله او اخذ حشا على اعطاه
 المراد جعل الله لما قبلناه من خلاص الذمة وتجميع الراد على ان يدوم
 على رد الابن فان منع اعطاه المصل بعد دفعه بكون قلمه وكم
 في كسبه عن الدخيل بعد ذلك في رد الابن لا سيما من كسبه
 حرقه يتفق منه على غياله وفيه غير تلك الحرفة **وجه الثاني**
 ان الواجب في المقتل انما يكون بالشرط والطلب على واحدة
 الاخر فان لم يكن شرط فاما يكون اعطاه المصل من باب البر
 والاحسان وذلك معروف لا واجب **ومن ذلك قولنا في حنفية**
ان من رد الابن من مائة ثلاثة ايام يستحق اربعين درهما وقد
 رده من دون ذلك رخص الخادم **قول مالك** ان له اجره
 المثل ومع قول احمد ان له دينار او اثنين عند اكل درهما فلا فرق
 بين قصص المسافة وطولها ولا بين المصروف خارج المصروف
 خلافا لاهل في قوله في رواية لم اخبرني انه ان جابه من المصروف له
 عشرة دراهم او من خارج المصروف له اربعين درهما ومع قول مالك
 ان افع انه لا يتحقق شي الا بالشرط والتقدير الاول مفصل
 والثاني في تخفيف راحة المثل والثالث فيه تشديد الاجرة
 على مالك الابن والرابع فيه تشديد على راد الابن **فرج**
الامر في مرتبة الميراث **ومن ذلك قولنا** ابي حنيفة قال لا يفي
 انه انما اتفق نفقة على الابن بخلافه اذ في سده فلا شيء على
 السيد لانه اتفق متبرعا فهو كالذي يتفق بغيره ان الحاكم
 وان اتفق باذنه كان على السيد دينا عليه والمراد ان يحبس السيد
 عن حقه باخذ نفقة على العبد في طريقتة ومع قول احمد في علي
 سيد بكل حال ومع قول مالك ان له اجره المثل فالاول مفصل
 والثاني تشدد على السيد والثالث تخفيف على السيد **رد الامر**

المراد

الى مرتبة الميراث **وتوجه** **الامر في مرتبة الميراث**
كتاب الميراث
 اجمع المملوك على ان الامتيازات المتوارث لها ثلاثة وهم
 ونصاحهم واولادهم الاسماء المانعة من الميراث **ثلاثة**
 رتبة تتلوا اختلاف دين وعلى ان الانبياء صلوات الله عليهم
 عليهم اجمعين لا يورثون وان كانوا يورثون صدقة في مصلح
 ولم يخالف في ذلك الا الشعة لذلك اذكروا على ابي بكر رضي
 الله عنه حين قال لقاطمة ما قال ولم يورثها من ابي بكر رضي
 عليه السلام شيئا وكذلك اجمعوا على ان الوارثين من الرجل عتق
 الابن وابنه وان سفل والاب وابنه وان عدا والام والابنة
 الابن والام والعم وابنه الا ان عرف النورج والمعتق وعلى ان
 الوارثات من الابن سبع الاجن البنت وبنت الابن وان سفل
 والام والجد والاخت والنورجة والمعتقة وعلى ان المروءة
 المقدسة في كتاب الله عند حيلة ستة النصف والربع والتمن
 والثلاثان والثلث والدرج عارية لك من مال الفوا
 المجمع عليه واتفق الامية على ان المسلم لا يرث الكافر ولا
 عكسه **وحسبك** عن معاذ بن المسيب في التيمم انه يورث
 المسلم الكافر ولا عكس كما يزوج المسلم الكافرة ولا يورث
 الكافر المسلم واتفقوا ايضا على ان الفاتل عند اظلم الامر
 من المقتول حيا وكذلك اتفقوا على ان العول لا يكون الا في
 الاصول الثلاثة النسبة واللائحة عشرة والاربع والعشرون
 وان العول يصح بمسول به عند كافة العلماء وافقوا اجماع
 الصحابة عليه في خلافة الامام عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 خلافا لابن عباس وعلى انه لو اجتمع ابناء عم واحد ما كان في
 للاسما السدس والباقي بينهما بالوصية خلافا لابي مسعود

عم

٣٤٠

يكون

يؤثر

بح

والحن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق اما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي ان ذوا الارحام
لا يرثون بل يكون المال الفاضل بعد اصحاب الفروض
والعصبات ليست للمال وهو قول ابي بكر وعمر وعثمان وزيد
والزهري والاقرباء قد اذاعوا ذلك في حنفية واحمد
يقرونهم **مسألة** ذلك على من مودع من عيسى و
الذين عند فقد اصحاب الفروض والعصبات بالاجماع
عن سعيد بن المسيب ان الخالد بن سفيان بن علفي
ما قاله مالك والشافعي اذا مات عن ماله كان له الثلث
والباقي لبيت المال ان كان بيت فلها النصف والباقي لبيت
المال وعلى ما قاله ابو حنيفة واحمد المال كله للاهل
بالفرض والباقي بالرد وكذا لبيت النصف بالقرعة
والباقي بالرد **مسألة** القاتل في عهد الوهاب المال كله
التي كره الحزان الصحيح عن عثمان وعلي بن عباس ومن
معهدهم كره ابي لا يرثون ذوا الارحام ولا يرثون على احد
ثم انما حكم بينهم في الرد وقول ذوي الارحام انما هو حكاية
فعل لا قول كما ترى من جرمية وغيره من الحفاظ يدعون
الاجماع على هذا فالاول مشدد على ذوي الارحام والثاني
مخفف عليهم **مسألة** الاموال من بيتي الميراث **مسألة** وجه الاول
بعد ذوي الارحام من المحنة والعصبة التي تكون في اصحاب
الفروض والعصبات **وجه** الثاني انهم لا يخولون من محنة ولا
عصبة **مسألة** من ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان مال الميت
اذا اقتل ان مات على الرقة يكون فبالبيت المال حتى المات
الذي كان كسبه في الاسلام ام في بدنه فالاول مشدد على
ورثة الميت والثاني مخفف عليهم **وجه** الاول انه نقطاع

الموالة بين الميت وبين ورثته حين الرقة او ضعف الموالة
فكان من الورع رجوع ماله لبيت المال بصرفه في بيت الخ
الميت العلم **الثاني** الاختصاص لاهل بيت المال الذين
لهم حق في بيت المال فلا يظلمهم ما فيه راحة شبيهة فكانت
ورثته اقل من ذلك المال كما لو كان مال مورثهم المقنول
ولو كان ملك خرايا لا يكون رده اليه اربابه **الامر**
الى مرتبة الميراث **مسألة** من ذلك قول ابو حنيفة والشافعي
واحمد ان من قتل خطأ لا يرث مع قوله ما لك ان يرث من
المال الذي روى الرقة فالاول مشدد على القاتل والثاني
فيه تخفيف عنه من حيث التقسيم **مسألة** الامر الى مرتبة الميراث
مسألة وجه الاول اطلاق الميراث في ان لا يرث القاتل من مقتول
شبه **وجه** الثاني في مقتول القاتل من القاتل كونه من مال
الرقة الحاصل بالقتل فتطرح رقة عن التجري على قتله
واما النجم يحصل من جهة القتل فهو بان على الاصل في الرد
فالمحتمل ان يورثه منه **مسألة** من ذلك قول مالك واحمد ان اهل
الميت من الصفار كالمودع مع النص الى لا يرث بعضهم بعضا
مع قوله في حنفية والشافعي انهم كلهم ملة واحدة وكلهم كفار
يرث بعضهم بعضا فالاول مشدد وذلك لما وجد من لا يرث
اهل ملتان والثاني مخفف وذلك ان ما عدى ملة الاسلام
كله ملة واحدة **مسألة** الامر الى مرتبة الميراث **مسألة** من ذلك قول
ابو حنيفة ومالك والشافعي ان من بخره جرحه بعضه قتيق
له يورث ولا يورث مع قوله احمد والشافعي ومحمد ان يورث
بقدر ما فيه من الحرية فالاول مشدد وجهه ضعف ما وجدنا
فيه تخفيف **مسألة** الامر الى مرتبة الميراث **مسألة** من ذلك قول
الايمه الاربعة ان الصائر والميت والقاتل عمدا من فيه

رفق ومن خفي من به لا يحبون كما لا يرون مع قول ابن مهور
 ان الكاف قد القيد وقاتل العبد يحبون ولا يرون فالاول
 مشدد على من فقد ذكرهم والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **فرجع** القول لفظا هدا ومن ذلك قولك
 الامة لا تبلغ ان الاخوة اذا جمعوها الامر من الثالث الى الد
 لم ياخذ مع ما روي عن ابن عباس ان الاخوة يرون مع
 الاب اذا جمعوها الامر بناخذ من ما يحبونها عنه والمشهور
 عن ابن عباس موافقة الكافة فالاول وما وافقه من قول
 ابن مشدد على الاخوة والثاني مخفف عليهم **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **فرجع** من ذلك اتفاق الامة الاربعة على
 ان الغنى والقتل في الدنيا كالموت في الآخرة ويطاعون
 اذا لم يعلم الامم مات قبل صاحبهم في بعضهم بعضا وتركه
 كل واحد منهم لباقيهم منته مع قول احمد في رواية انه يرضى
 كل واحد منهم قلاذ من مال دون طارفه وسبقه الى ذلك على
 ترجيح والتخفيف في الكعبة فالاول مشدد على من ذكر بعد انهم
 من بعضهم بعضا والثاني فيه تفصيل **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **فرجع** من ذلك قولك الامة ثلاث ان الحجة اما الاب
 لا تنزه مع وجود الادل لنبي هو ان شاء ومعنى لاهدا لها
 ترون مع الدرس ان كانت وحدها او تشارك الامة في ان كانت
 موجودة فالاول مشدد على الحجة المذكورة والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **فرجع** من ذلك طابع الامة على
 ان الاخوة في كتمان الامر من الثالث الى الدس مع قول ابن عباس
 انهم جميعا الثلث حتى يصاروا لثلاثة فتكون لها اليد
 فالاول مشدد على الامر والثاني فيه تفصيل **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **فرجع** من ذلك قولك جميع الفقهاء ان الاخوات

مع السات عصبية مع قول ابن عباس انهن لسن بعصيته ولا ي
 شايغ السات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد
 عليهن **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **فرجع** من ذلك قولك
 كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالموالاه مع قول النخعي
 انه يثبت بها ومع قول ابن حنيفة انه ان والاه وعاقده كان
 لم تقضيه بالم يعقل عنه فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
 مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **فرجع** من ذلك قولك
 اي حنيفة ان بن الملاعة تثبت امة جميع ما له بالغرض
 والعصوة مع قول مالك والشافعي ان الام تأخذ الثلث
 بالغرض والباقي لبيت المال ومع قول احمد في احادي روايته
 ان عصبته عصبته امة فاذا خالف اما وحالا فلا لام الثلث
 والباقي الخال والرواية الثانية لانه لا احد لها عصبته فتكون
 الماد خبيثا لها تقصبا فالاول مخفف على الامر والثاني مشدد
 تخفيف عليه وكذا في باقي الاقوال **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **فرجع** من ذلك قولك مالك و احمد ان القطر اذا اشتعل
 صارها الارث ولا يورث وان تحرك او تقفل الا ان يرضع
 فان عطره غير مالك روي اثنان مع قول ابن حنيفة والشافعي
 انه ان تحرك او تقفل او عطره يورث وورث عنه فالاول
 مشدد في الاحتياط في الارث والثاني مخفف فيه **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **فرجع** من ذلك قولك اعلم بالصواب واليه المرجع
باب في الوصية
 اجهوا على ان الوصية مستحقة غار واجبة لها تملك ايضا
 الى ما بعد الموت فان كان الاث ان عند امانة لغنة وجب
 عليه الوصية وكذلك اذا كان عليه دين لا يعلم به من هو له
 او عند ذديعة بغير اثمها و اجهوا على انها لا تجب للوارث

ث

مر

خلا فالله هدي واصل الظاهر في قولهم بحسب الوصية للاقرار
 الذي لا يرتفع سوا الكاوية عصية او ذمهم ان كان هناك
 وارتك غريمهم وعلى ان الوصية لغير ذمهم بالثالث جائز
 ولا يفتقر الى اجازة الورثة وعلى ان الوصية للوارث حيا
 موقوفة على اجازة بقية الورثة وانتق الامية على انه لو اوصى
 لغيره فلا بد من الاجازة والذكر ويجوز بينهم بالوصية وعلى
 انه لو اوصى لتولد فلان دخل للذكر والاثاث ويكون بينهم
 بالوصية وانتق الامية على ان العتق والعتبة والوقف
 وسائر العطيات المستحقة في مرض الموت معتبرة من الثلث
 خلا فالله صدق واذا فانهما قالوا انها مستحقة من ثلث المال
 هذا ما وجدته من مسامح الاجماع والانتفاء **واما**
 ما اختلفوا فيه من ثلثه قولنا ذلك اذا وصى باكثر من ثلث
 ماله واجازة الورثة ذلك يتطوفا ان اجازة في مرضه لم
 يرضى لهم ان يجمعوا بعد موته وان اجازة في صحته فلم
 الرجوع بعد موته مع قولنا في حقيقته وان افعل ان لم الرجوع
 سوا اكان ذلك في صحته او مرضه فالاول مفضل والثاني
 مخفف على الورثة **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة انه لو وصى بمثل او بغيره جاز ان يعطى اية وكذلك
 ان اوصى بعتبة او بعتق جاز ان يعطى ذكر او ان ذكر والاثاث عند
 واحد مع نزل الكافي في احد قوليه انه لا يجوز ان يعطى في
 البعول الا الذكر والاثاث البتة والانتق الا الاية فالاول
 مخفف والثاني مشدد **فراجع** الامر الى مرتبة الميزان فالاول
 محمول على عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين
 فيعطوا الا فضل احتياطاً من ذلك انتقاء الامية الاربعة
 على انه ان اوصى بشي شخصي اوصى به لاخره لم يصح بالرجوع

راجع

الاول فهو بينهما نصفين مع قولنا الحسن وعطا وطا وثران
 رجوع فيكون للثاني ومع قولنا اودانه للاول فالاول
 فيه تخفيف بالعدل بينهما الثاني فيه تشديد على الاول
 والثالث فيه تشديد على الثاني **فراجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ودرجة** الثالث انه لما اوصى به للاول خرج عن
 ملكه بذلك فمما بقى فيه تصرف اخر وهو خاص باهل الورع
 كان الثاني ايضا يصح حمله على حاله الورع لان الوصية
 به ناسيا كالتامع للحكم الا **لو** من ذلك قول مالك في حقيقته
 فالكافي واحمد بن اظهر القولين ان من قد اوصى بعتبة او
 كان في الصف بارز للعدو وكانت حاملا لهما اطلقا او كان
 في سفينة وهما جاح البحر فعطاه من الثلث مع قولنا في
 الاخر ان من جميع المال وهو قول مالك ان الحامل اذا بلغت
 ستة اشهر لم تصرف في اكثر من ثلث مالها فالاول تشدد وعليه
 الموصى والثاني مخفف عنه والثالث مشدد **فراجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك في اهدائه بغير الوصية
 الى العبد مطلقا سوا كان عبدا او عبدا غيره مع قولنا في
 لا تقسم مطلقا ومع قولنا في حقيقته انما تصح بعد بقتة
 شرط ان يكون في الورثة كسيرة لا يصح الى عبدا غيره فالاول
 مخفف ووجه ان الوصية لعتان زائدة على الواجب وقد
 اثاره ذلك والثاني مشدد عليه **فراجع** الامر الى مرتبة
 الوصية ومعاوم ان الوصية تملك والثالث مخفف **فراجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في اهدائه لغير
 لملكه ابا وجوز ان يوصى الى اخيه بالتطرية امر او لاديه او لكان
 البع او جرح من اهل العدالة مع قولنا في حقيقته ومالك انه
 يصح الوصية الى الاجنب في امر لاديه وفي قضاء بوبه ونفقته

الثالث مع وجود الالوان والحد فالاول لا يرد ومحمول على
 ما ان اعرف الموصي ان الالوان والحد لم ينفق على اولاده
 من الاجنبى والثاني لم يخفف فمحمول على عكس الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول مالك** والثاني
 و احمد في احدي الرق لبيان انه لو اوصى الى عدل لم ينقص
 من كسب عت منه الوصية كما اذا اوصى الوصية اليه ابتداء فلا
 تنقص لانه لا يوصى عليه مع قول في حنفية واحمد في الرواية
 الاخرى انه ان اوصى بضم اليه عدل اخر فاذا اوصى الى فائق
 وجب على القاض اخراجه من الوصية فان لم يخرج القاض
 ونقص بقيد تصرفه ونقص وصيته فالاول لانه تشديد
 والثاني في تخفيف **ارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قول الامام الثلاثة ان الوصية تقبل لغيره وان كان
 حيا او ذميا مع قول في حنفية بعدم صحة لاهل الخرب
 وصحة لاهل الذمة خاصة فالاول لم يخفف والثاني لم يفتقر
ارجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول في حنفية**
 واصحابه وبمالك ان لا يوصى بغيره الا وصية بغيره وتوهم
 بغير الوصية عند ذلك لانه مع قول الثاني في احد
 روايتيه بالفتح فالاول لم يخفف والثاني شد **ارجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامام الثلاثة ان الوصية
 كان عدلا لم يجز الى حكم حاكم وتنقص الوصية اليه وانما يصح
 جميع تصرفاته مع قول في حنفية انه ان لم يحكم له حكم جميع ما كان
 ويسعه الصبي فهو ردود وما ينفق عليه فهو له فمحمول
 فالاول لم يخفف والثاني شد **ارجع** الامر الى مرتبتي الميزان
 ويصح حمل الاول على اهل الدين والورع وحمل الثاني على
 من كان بالهد من ذلك **ومن ذلك قول الامام الثلاثة** انه يشترط

بيان ما يوصى فيه فان اطلق الوصية فقال اوصيت البلد
 فقط لم يصح وهو لغو مع قول مالك انها تضم وتضمون وصية
 في كل شئ فالاول لم يرد ومحمول على اهل الصدق الذين
 لا يرجعون فيما عنوا عليه والثاني فيه تخفيف **ارجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول في حنفية** انه لو اوصى
 لغيره لم يدخل في ذلك الا الملاصقون له مع قول الثاني
 انه يدخل في ذلك اربعون دارا من كل جانب ومع قول احمد
 في احد روايتيه ثلاثون دارا ومع قول مالك انه لا حد
 لذلك فالاول لم يخفف في قول الجار خاص بالعوام وهدم
 ان يقوم احد من بحر الجار الملاصق لداره والثاني والثالث
 والرابع شد وخاص بالاكابر على حسب مقامهم في المدة
 والايام **ومن ذلك قول الامام الثلاثة** بطلان الوصية
 للميت مع قول مالك بصحة فان كان عليه دين او كفارة صرف
 فيه والا كانت لورثته فالاول شد والثاني لم يخفف
ارجع الامر الى مرتبتي الميزان **وحده الثاني** ان المقصود
 بالوصية ايضا اخذ الى الميت ما كان لم يدخل الخبة فان ابرز
 ويوم القى لية معدود ان من اطاره سائر اثار التكليف بدليل
 كون اهل الاعراف معدون **ارجع** قوله يوم القى لية وترجم
 موافقهم بما لم يدخلوا الخبة فلما ان اوصى السبعة في داره
 ان يخلط ما رجع بها موافقهم **ومن ذلك قول مالك** بصحة
 الوصية من غلام لم يبلغ الحلم ان كان يعقل ما يوصى به مع قول
 في حنفية بعدم الصحة وهو مذهب احمد والاضحى من
 مذهب مالك في فالاول لم يخفف على الغلام لانه امر شاب عليه
 كفر من العبادات الواقعة منه والثاني شد وعلمه لاحتمال
 انه اذا بلغ يبدو له فعل خير بتلك الوصية ارجح مما كان ففعله



حال صفة **فوج** الاموال مرتبة الميزان من ذلك قول النبي
 حنيفة واهله ان اعتقدت ان الميزان لم يوضع وصية الاشارة
 مع قول الثاني انها تضع وهو الظاهر من مدعيه ما ذكره
 والاول شد حفظ المال المريض والثاني تخفيف حفظه
 ادسه وحرصا على تقديم فعل الميزان **فوج** الاموال مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو كنت وصية بخطه
 وبعلم انها بخطه ولا تزل لم يهدى لم يحكم بها مع قول احمد
 انه يحكم بها ما لم يعلم جوعه غدا فالاقدم على الوصي
 والثاني تخفيف عليه طلبا لمصلحة الميزان **فوج** الاموال مرتبة
 الميزان **ومن** ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اوصى اليه
 رجل من اهله وصية النماز اطلق فليس لاحدهما فرق
 بدون ان الاخر مع قول **حنيفة** انه يجوز في ثمانية اشياء
 مخصوصة وهي شري الكفن وكتمان الميت واطعام الفقراء
 وكفونهم واداء الوصية بعينه وقضا الدين واداء الوصية
 وعقد الصلوة بعينه وكذا الخسومة في حقه والاول
 شد والثاني فنه تخفيف **فوج** الاموال مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح التزوج في مرض
 الموت مع قول مالك انه لا يصح للمريض المحض عليه ان يتزوج فان
 تزوج وقع فاسدا سواء دخل بها ام لم يدخل ويكون الفسخ
 بالطلاق فان برأ من ذلك الموضع بعد يصح ذلك النكاح امره
 بغيره ان كان له فالاقدم تخفيف والثاني شد ومجوز على من
 يفعل ذلك ليحرر نفسه من ماله **فوج** الاموال مرتبة الميزان
ومن ذلك قول **حنيفة** انه يجوز للوصي ان يترى لنفسه
 شئ من ماله ليشتم من يادة على القيمة لمصلحة فان لم يراه يمثل
 قيمته لم يجوز له ان يترى بالقيمة ومع قول الثاني

ان ذلك لا يجوز وفي الرواية الاخرى انه اذا اوصى بغيره جاز فلا
 فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لان الممنوع انما هو من
 يري الخط الاوفر لنفسه دون الطفل فان لم يترى من يادة
 على القيمة فلا منع والثاني فنه تخفيف على الوصي وهو خاص من
 كان من اصل الدين والورع والثالث شد خاص من كان
 رقيق الدين والرابع محمول كذا على رقيق الدين والخامس
 مفصل وجهه الخامس ان الوكيل لا يجزى **فوج** الاموال
 مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول **حنيفة** واهله لو
 ادعى الوصي دفع المالا الى القيم بعد ياديه فالقول قول
 عينة فمقتضى قوله في الدفع كالتقيد قوله في تلف المالا وفي كل
 ما تدعيه من الاطلاق ان هو امن في ذلك الحضم في الات
 والحاكم في الحدك والمضار مع قول مالك والثاني
 انه لا يقبل قول الوصي الابينة فالاقدم تخفيف على الوصي على
 قواعد الامتياز الثاني شد عليه وصح حمل الاقل عليه
 اصل الصديق والدين والثاني على من كان بالصد من
 ذلك **فوج** الاموال مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الائمة
 الثلاثة تصح الوصية لمسلم مع قول **حنيفة** انها لا تصح
 الا ان يقول ينفق عليه فالاقدم تخفيف لانه من جملة القربات
 الشرعية كسباية والثاني مفصل **فوج** الاموال مرتبة
 الميزان **ومن** ذلك قول **حنيفة** ان الوصي اذا اكار عتقا
 لا يجوز له ان ياكل من ماله ليشتم عند الحاجة لا بعوض ولا
 بغير مع قول الثاني في واحد ان كان ياكل باقل الامور
 من اجرة عمله وكفايته فالاقدم شد وخاص من لا يري الخط
 الاوفر ليشتم والثاني فنه تخفيف خاص باهل الدين والمعروف
فوج الاموال مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الثاني واحد

في احدي قوتها ان الذي اذا كان من مال البيت عند الحاجة
ثم يستغنى بغيره رد العوض مع قولنا ان كان غساة ان
فلا يستغنى وان كان فتر فليسا بالمرءوف بمقدار فظنوا حق
مشله فالاق لا مشدوق الثاني فمقتل **جمع الامور الى مرتبة**
الميزان والله اعلم **كتاب النكاح** **احكام النكاح**
اجمع الامة على ان النكاح من العقود الشرعية المستوفية
باصول الشرع وانفق الامة على استحبابه لمن تاهت هفوة
اليه وخاف الزنا ويحكم في حقه افضل من الحج والجهاد
والصلاة والصوم التطوع والفقهاء على انه اذا فقد نكاحا
امارة تسر في نظره الى وجهه وكيفية خلافا لداود فانه يجوز
النظر الى تاسر حدها ما خلا السوانين ذلك لانفق الامة
على ان نكاحا من لشرع في الشرع محرم هذا ما وجدته
من متايل الاجماع والاتفاق **اما ما اختلفوا فيه فميسر**
فلك قولنا ذلك والثاني ان النكاح مستحب لتمامه
يجد اهتبه مع قولنا احدهما متى تاهت بقية الله في العنت
وجب ومنع قولنا في حنيفة انه يباح مطلقا بكل حال
ومع قولنا بدو جوبه مطلقا على الرجل المرأة كمن منع
في العرف لان مقتله في الاستحباب وعدمه في التام فمقتل
في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع مشدود من وجه
ومخفف من وجه **ارجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
الاول قوله تعالى ولا يستغنى الذين لا يجدون كذا اي
عوننا عليه حتى يغنيهم الله من فضله **وجه** الثاني انه طريق
الى الامة من الزنا **وجه** الثالث ان الاستحباب كاف في
طلب النكاح لكون ذلك مفصلا للوازع الطبيعي من جهة
النكاح بالاطبع فلا يحتاج الى الشرع ولا لايجاب **وجه**

الرابع ان اشتال امره وشارع حجه بالحق الواحدة ما لم يدل
دليل على التكرار **من ذلك** قول الامة الثلاثة الاربعة
ان الرجل يجوز له التطوع في درجة وجهه وامنه وعكسه مع
قول بعض اصحابنا انما في بان ذلك كرهه فالاول مخفف
محمول على اتخاذ الناس من الامة والثاني مشدود خاص بالاجر
العلماء اصحاب الموقفة **والحيا** **ارجع** الامر الى مرتبة الميزان
من ذلك قولنا ان نكاحا ان عبد المولى محرم لها فيجوز نكاح
اليك عليه جمهور اصحابنا مع قولنا جها نكاحه التي ابو حامد
و النوري انه ليس بمحرمة ليدق وقال انه الذي ينبغي الطبع
بعد القول بانه محرم ليس له ولما ظاهره الآية انما وفي
في الاما فالاول مخفف خاص بها **الفقه** والدين والثاني
مشدود خاص بغيره ان بالصد من ذلك **وجه** الاول ان مقام
السيادة كقيام الامومة في نفق الطبع من التلذذ بالانكاح
بما لا يات منه القصد من سدة من الطهنة والنعظم **وجه**
الثاني ان السيادة تنقص عن مقام الاخر في ذلك **ارجع**
الامر الى مرتبة الميزان **من ذلك** قول الامة الثلاثة وعلا
الفقه انه لا يصح النكاح الا من جازن المتصرف مع قولنا
حنيفة انه يصح نكاح ابي المهر والقيده لانه موقوف
على اجازة الولي فالاول مخفف والثاني مشدود **ارجع** الامر
الى مرتبة الميزان وتوجيه القول في ظاهره **من ذلك** قولنا
الامة الثلاثة انه يجوز للولي غير الاب ان يزوج اليتيم قبل
بلوغه ان كان مصلحة في ذلك لا جاع مع قولنا الثاني يمنع ذلك
فالاول مخفف محمول على تمام التطور الثاني مشدود محمول على
قامر النظر **ارجع** الامر الى مرتبة الميزان **من ذلك** قول الامة
الثاني واحمد انه لا يصح نكاح ابي عبد بغير ان يكون مع مو

مالك انه يصح وان كان للولي فيه عليه ومع قولنا في حنفية
 انه يصح موثق فاعلم احب ان المولى فالا لثالث والثاني
 والثالث فيها تخفيف **وجه** الامر الى رتبة الميراث
وجه الاول اننا نثبت لملك شيئا وانما يحتاج من
 واجباته النفقة على الزوج ومن لا مال له لا يصح ان يكون
 زوجا فان كان باذن السيد كان السيد بالان في
 النكاح التزم عنه جميع واجباته **وجه** الثاني ان الحكم
 حكم النكاح حكم المهر من مال السيد الاول والوجه **المستحب**
 او المباح والاحتياج الى اذنه في ان سيدا خلا فذلك
 للسيد فذلك كان في **وجه** النكاح كما ان لم يستف من امر المالك
 التي تضره او بالتد **وجه** الثالث ان السيد قد يري النكاح
 مفيد للعبد فيكون من المعروف بقوله الصبي على اجازته
ومن ذلك قولنا ان نافع وامانة لا يصح الهبة الا لولي فذكرنا
 عقد المرأة النكاح فهو باطل مع قولنا في حنفية ان المراقبان
 تزوج بنفسهما وان توكل في نكاحهما اذا كانت من اهله لم يفرق
 في مالهما ولا اعترا من عليهما الا ان تصنع نفقة في غير كونهما
 بعينه في الولي فاعلم في قولنا مالك ان كانت ذات شرف ومال غيب
 في مثل لم يصح نكاحها الا بولي وان كانت بخلاف ذلك جاز ان
 يتولي نكاحها اجنب برضاها ومع قولنا او دان كانت بكر
 لم يصح نكاحها بغير ولي وان كانت ثيبا لم يقع ومع قولنا في
 والي يوسف يصح ان يتزوج باذنه فانه تزوجت بنفسها
 وترافعا الى حاكم خطبه فحكم بفسخه فذكرنا في ذلك افع نفقة
 خلا في الاني بعد الاصل في فان وطئ قبل الحكم فلا حد عليه
 خلا في الاني بكونه صيرني ان اعتقد بحرمة وان طلق قبل الحكم
 لم يقع الا عندنا في الحاق المروءة احتياطا فالاول شد والثاني

فيه

فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثالث مفصل وكذلك قول
 داود وقولنا في قولنا في يوسف تخفيف **وجه** الامر الى رتبة
 الميراث ونوجب الاقوال كلها لا يبرأ لا يخفى على الفطن ووجه
 قولنا ان دان البكر لم يمان من الرجال فليس لها حصة مما
 ينفقها او يضرها بخلاف الثيب **ومن** ذلك قولنا مالك انه
 يصح الوصية بالرضا مع ابيه بالنعقد ويكون الوصي اولى من
 الولي في ذلك مع قولنا في حنفية ان القاض هو الذي يزوج
 ومع قولنا الثاني انه لا ولاية لوصي مع ولي لان عارها
 لا يلحقه قال القاض عبد الوهات وهذا الاطلاق الذي في
 التقليد ينقض في الحاكم اذا زوج امرأة فانه لا يلحقه العار
 انتهى فالاول تخفيف والثاني شد وعلى الولي والوصي والثالث
 شد على الوصي **وجه** الامر الى رتبة الميراث **وجه** الاول
 ان الولي قد يري ذلك الوصي ثم ينظر ان يتفق على موليته من
 اخيه مثلا **وجه** الثاني ان الحاكم قد يكون اثم نظرا من
 الولي والوصي ويحل قولنا نافع ان عارها لا يلحق الوصي عليه
 الغالب فلا يفتقر كلامه **وجه** الثالث ان نفقة الولي
 لا تقاد لها نفقة غيره فالاول لمجولة على احوال **ومن** ذلك
 قولنا نافع واحمد انه لا ولاية لقاتل مع قولنا في حنفية
 ومالك ان الفتى لا يمنع الولاية في الا ان لشد وق الثا في تخفيف
وجه الامر الى رتبة الميراث **ومن** ذلك قولنا في حنفية
 ان الولي الاقرب اذا غاب الى مسافة القصر ووجه الا بعد من
 العصية مع قولنا الامة الثلاثة ان العصية اذا كانت منقطعة
 انتقلت الولاية الى الاعداء وكانت غير منقطعة لم تنتقل
 والمنقطعة عندنا في حنفية واحمد هو الغيبة مكان لا يمتد
 اليه القاطنة في السنة الامر واحدة فالاول شد على الولي

٣٣٧

الاقرب والثاني مفصل **فرج** الامر الى مرتبة الميزان والادراك
 مجهول على حال من تخاف على العنت فانه يجوز التمسك بقرينيهما
 كما قال به وادرك الثاني مجهول على من لا يخاف عليه فذلك ومن
 في ذلك قول مالك في حنيفة واصحابه ان الولي الاقرب
 اذا غاب عن الكسوة حقه لم يعلم له مكان ان اخاهما
 بين وجهها بانها مع قول الثاني بخلاف ذلك فالاقرب لم يخف
 والثاني مفصل **فرج** الامر الى مرتبة الميزان من ذلك
 قول الكافي ان الجمل والاب تزويج الكسوة في رضاها
 صغيرة كانت او كبيرة وذلك قال مالك في الجمل وهو المهر
 الروائي عن احمد في الجمل مع قول في حنيفة ان تزويج
 البكر البالغة العاقلة بغور رضاها لا يصح لاحد جمل ومع قول
 مالك في احمد في الرواية ان لا يصح للمهر ولا الاحكام
 بخلاف الاب والاقول لم يخف على الاب والجد الثاني وما فاقه
 مفصل والثالث مفصل **فرج** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
 الامور الثلاثة لا يخف على القطر ومن ذلك قول الامام الثلاثة
 انه لا يجوز لغير الاب تزويج الصغيرة حتى تبلغ وتاذن مع قول
 في حنيفة ان ذلك يجوز لساكني القصباء غير انه لا يلزمه
 العتق في حقها فثبت لها الخيار اذا بلغت ومع قول في يوسف
 ان العتق يملكها عندم فالاقول في غير الاب والثاني
 فيه تخفيف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر
 ومن ذلك قول الثاني في غير ان الصغيرة اذا زالت بكارتها
 بوطي حلالا حر لا يزوجها الا في خلاف حتى تبلغ وتاذن
 مع قول احمد الفاتر تزويج اذا بلغت تتم سنات واذا تمت في النكاح
 فالاقول مفصل والثاني فيه تخفيف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول في حنيفة ومالك ان ولي المرأة يتكسب اولاد

او حكم له ان يزوج نفسه على الاطلاق مع قول احمد انه لا يزوج
 نفسه الا بطريق تزويج غائب في ذلك لئلا يكون موجبا قارا لا
 ومع قول الكافي انه لا يجوز القبول بنفسه ولا بغيره بل
 بين وجه الحاكم وكو خطبته له ثابتا وقالا بوجوب البتة من ارضا
 يجوز له القبول بنفسه وثبت عنه انه تزوج امرأته في
 امرها من نفسها فالاقول وما بعد الثالث لم يخف والثاني
 والثالث مفصل **فرج** الامر الى مرتبة الميزان من
 ذلك قول في حنيفة ومالك انه لو اعتق أمته ثم اذنت له
 في رضاها من نفسه حان له ان يزوجها من نفسه وكذلك
 من له بنت صغيرة يجوز له ان يزوجها من خطبة سنة في تزويج من
 بقية مع قول غيرهما في المسئلة ان ذلك لا يجوز فالاقول
 بخلاف الثاني مفصل **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول الامام الثلاثة انه اذا اتفق الاوليا والمراة
 على رضاها غير المكفوض مع قول احمد انه لا يصح فالاقول لم يخف
 والثاني مفصل **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 حصول الرضى ووجه الثاني انه تصرف بغير الخطر والمصلحة
 ومن ذلك قول الكافي انه اذا زوجها اوليا برضاها
 بعد كفو لم يصح مع قول مالك ان اتفاق الاوليا واختلافهم
 سواء فاذا اذنت في تزويجها لم يلزم لاحد من الاوليا اعتراض
 في ذلك ومع قول في حنيفة يلزم ان يخاف فالاقول مفصل
 والثاني فيه تخفيف والثالث لم يخف **فرج** الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول الكافي في بقاء الكفاءة في حمة الميا
 الدين والنسب والصفته والحرية والخلوص من العيوب مع
 قول محمد بن الحسن ان الدنيا لا تقبض في الضميمة الا ان يكون
 بحيث يسكر ويخرج فيخدمه الصبيان ومع قول مالك انه

الكفاة لا يقتربا من لا غير مع قولني اني ليلى اذ الكفاة
في الدين والنسب والمال وهي رواية عن ابي حنيفة ومع قوله
احمد في احاديث روايته ان الكفاة يقترب في الدين والقصد
وفي الرواية الاخرى عن ابي حنيفة انها تقترب في الدين والمال
والمال فالاول مراد في شرط الكفاة والثاني في تخفيف
في شروطها والثالث تخفيف ذلك ما بعده والرابع نحو
ترجم الاموال مرتبة الميزان واكثر الاقوال كما يجوز
على اختلاف الاعتراض ومن ذلك قول بعض اصحاب الشافعي ان
السن يقترب مع قول البعض الاخر انه لا يقترب فلا يخفى ان ترتيب
الشأن فالاول مراد بمحول على حال من عليه على الظاهر
النفاية وقصر اوطار على زينة الدنيا والثاني يخفف محمول
على من عليه علم الزهد في الدنيا وعلق قلبه بالدار الآخرة
وعاب عن حظوظ بقية ومن ذلك قول ابي حنيفة ان فقد
الكفاة يوجب الاوليا حق الاعتراض مع قوله مال كما يطل
النكاح وما هو الاصح من قولي الشافعي واحمد الا ان حصل
معه رضى الزوجية والاوليا فالاقضية تخفف على الزوجية
والثاني فيه تشديد عليها بالشرط المذكور **ترجم** الامر
الى مرتبة الميزان ونحو حجة القولين ظاهر للفطن ومن ذلك
قوله الشافعي ومالك واحمد وآية يوسف ومحمد ان المرأة اذا
طلبت التزوج من كسوف وزمهر مثله لزوم الولي اجابته
مع قول ابي حنيفة انه لا يلزم الولي اجابة فالاول مراد خاص
بقاصير النكاح والاوليا والثاني مخفف خاص تمام النظر منه
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الابعد اذان وج مع
حضور الولي الاقرب يصح مع قول مالك يصح الا في الابن حق
البكر والوصي فانه يجوز للابعد ان يزوج فالاول مراد والثاني

منفرد

منفرد **ترجم** الاموال مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامامة
الثلاثة ان الابعد اذان وج مع حضور الولي الاقرب يصح
مع قول مالك يصح الا في الابن حق البكر والوصي فانه يجوز
للابعد ان يزوج **ترجم** الامر الى مرتبة الميزان
الميزان ولصحيح حمل الاول على اكابر اهل الدين والورع والثاني
على غيرهم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لا يصح
الابتهاد مع قول مالك انه يصح من غير شهادة الا انه
يعتبر فيه الاشاعة وتلك التراجع بالكتابان حتى لو عقدت
النكاح بشرط ثمان الف درهم فصح عنده اقامته املا
فلا يصح كتمانهم مع حضور اكابر من فالاول مراد محمول
على من لا يوسن محوره بعد العقد والثاني مخفف محمول على
اهل الصدق والورع **ترجم** الاموال مرتبة الميزان ونحو
ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا يثبت النكاح الا به
شاهد من عدلين فكون مع قول ابي حنيفة انه ينعقد برجلين
وامراتين وشهادة فاسقين فالاول مراد من الثاني فيه
تخفيف **ترجم** الاموال مرتبة الميزان **ترجم** وجه قول ابي
حنيفة القائل على الاموال في تبوؤها بالرجل والمراتين
واما الفلقان فانه يحصل بها الاشاعة بالنكاح وذلك
كاذب في الخروج عن صورته في الفاح ومن ذلك قول الامامة
الثلاثة انه اذا شاور مسلم ومنه ينعقد النكاح الا بشهادة
شاهدين مع قول ابي حنيفة انه ينعقد بذميين فالاول مراد
والثاني مخفف **ترجم** الامر الى مرتبة الميزان **ترجم** وجه الاول
تقليد حكم الاسلام وجه الثاني تقليد حكم اهل الكفر
فذلك لانهم يقولون شهادة اهل طاعتهم اكد وقع مجوز مثلا
ذلك قول عامة العلماء ان الخطبة سنة وليست بواجبة مع قول

ل

فادراهاق اجته عند العقل والاول لا يخفف والثاني يثقل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وحده** الاول ان هذا الاستنباط
 على الطعام وعند الوضوء او الخروج للفرق يكون ذلك وجه
 الثاني انما الخطية الجملة فلم يبلغنا ان صل الله عليه وسلم تركها
 عند نزول يجمع احدها من بناء او بناء غيره او غير من ومن ذلك
 قول النبي واهم دانه لا يصح القول بجم اللفظ الترتيب
 او الانسجام مع قول في حقيقته انه لا ينفك عن كل لفظ يقين
 التملك على التام في حال الحياة حتى انه روي عنه في لفظ
 الاجاق روي انما ان وقع قولك انك انما ينفك عن ذلك مع ذكره
 المهرنا الاول من عدد والثاني ما يصح تخفف **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **وحده** الثاني انه لم يستعن بالشارع
 انه يقيد باللفظ مخصوص لا بد من لافه كلفظ التكبير
 في الصلاة بل جاز لنا كل لفظ لا يغير بالما لا يبيع **وحده**
 الاول ان القدر ان نطق بالترديد والاضاحه ووزعها
من ذلك قولك غامه انما انما لو قال ز وجب فيه الى فلان
 فبلغه فقال قلت انك احكام لم يصح مع قول في يوسف انه يصح
 ويكون قول في وجب فلا لا نقول في العقد وجب
 فلاته فبقولك قلته فالاول لا يحد بحول على حال من لا يترك
 جوده ولا كذبه والثاني يخفف بحول على حال اصله
الصدق فرجع الامر الى مرتبة الميزان **من** ذلك قوله
 انما انما في اصح القوال ان لو قال ز وجب فيك بنية نقول قلت
 فقط ولم تقل بكذا او تزويج لم يصح مع قول في حقيقته
 واحدا ان الشافعي في القول الاضاحه انه يصح فالاول كونه
 محمول على حال من يخاف جوده وتراعه في النكاح والثاني
 يخفف خاص بالمالدين والصدق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان

من

ومن ذلك قول الامام الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يتزوج
 كتابية من وليها الثاني مع قول اخر انه لا يجوز فلا
 يخفف تقلد لمراعاة حكم الفرض الثاني منه وتقليد الحكم
 اهل الاشاعة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **من** ذلك قولك
 اي حقيقته ومالك والشافعي في الفقه ان السيد مملوك
 اجار عبدك الكبير على النكاح مع قول اخر والشافعي في الحد
 انه لا يملك ذلك فالاول لا يخفف على السيد والثاني يحد عليه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وحده** الثاني انه لا يجوز
 لا يخفى على الفطن **من** ذلك قول في حقيقته ومالك والشافعي
 في اصح قولهم ان السيد لا يجبر على بيع عبده او اطلب ذلك منه
 فامتنع مع قول اخر انه يجبر على ذلك فالاول لا يخفف على السيد
 يجوز على احاد المسلمين والثاني لا يجوز على حال اهل الوجود
 والذين الذين لا يرون لهم حقا على عبدهم بالملك انما يراه احاد في
 الاسلام ان كان العبد مملوكا فبقوله صلى الله عليه وسلم في
 حق الارقان من لا يبيعهم فبيعوه ولا يقدوني خلق الله استحقه
من ذلك قول في حقيقته ومالك والشافعي في اصح قولهم
 بالنكاح ان اطلب الاب ذلك مع قول في الشافعي واهل في اظهر
 الرد انما في عبدهم يلزم الاب اعفاه بالنكاح بشرط حرته الاب
 عند محقق اصحاب الشافعي فالاول لا يخفف على الاب والثاني لا يحد
 بالخط المنة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **من** ذلك قولك
 في حقيقته واحدا والشافعي في اصح القولين ان يجوز للولي ان ين
 امر له بغير رضاها مع قول اخر في احاديث رواه انه لا يجوز
 له فلكل الاول لا يخفف على السيد والثاني يحد عليه **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **من** ذلك قول في حقيقته ومالك والشافعي
 انه لو قال لا اعتقت امي وجعلت عتقها صدقا انما يحضر شاهدين

٢٤

ور

يد

د

ج

فالتحريم غير مستقيم مع قول احمد في احاديثه انما لا يفتقد واما العتق فهو صحيح اجماعا فالقول **م** في الثاني
مخفف فرج الامور التي مرتبتي الميراث من ذلك قول
 الامة لا ريب ان الامة لو قالت لبيد ما اعتقني على ان
 اتزوجك فيكون عتق صدق في اعتقنا مع العتق ولا النكاح
 يقال وحيث هي بالحيات والنيات تزوجته وارشادات لبيد
 تزوجته ويجوز لها ان اختارت تزوجته صدق مستأنف
 وان كرهت فلا شيء عليه عند ابي حنيفة وقال الكوفي
 له عليه قومه نكحوا ولا عهد تصدقوه ويلزم ما قومه نفسها
 فان تراصنا بالعتق كان العتق صدق ولا شيء لهاواه فالاول
 مشدد في امر العتق مخفف في امر النكاح يجعل الخيار لها
 والثاني من التخيير في الخيار مشدد وبالزانية قومه نفسها انا
 لم يراصنا بخلاف من العتق مذهبنا **فرج** الامور التي مرتبتي الميراث
 انتهى وانه اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
باب ما يحرم من النكاح
 اتفق الامة على ان امر النكاح حرم على التامير بحجج العتد
 على السداد خلافا لعل في زيد بن ثابت في مجاهد فانهم قالوا لا
 يحرم الا بالرجوع بالبهنت قال زيد بن ثابت ان طلقها
 قبل الرجوع حان له ان ينكحها بها قال زيد بن ثابت وان ماتت
 قبل الرجوع لم يحل تزويجها بها **فرج** الامور التي مرتبتي الميراث
 مشدد في الثاني فنه مخفف **فرج** الامور التي مرتبتي الميراث وتو
 التوليد ظاهر وانفق الامة ايضا على ان الرتبة تحرم بالرجوع
 بالام وان لم تكن في مجزوء وجع اسماء وقال قتادة ان تكون
 الرتبة في كفالة وكذلك العتق على ان المرأة اذا رتت كم يفسخ
 صحاحا خلافا لعل في الحسن والبصري واستقوا ايضا على انه

لا يجوز

لا يجوز لمن حله نكاح الصغار وطى اما هم بملك التمسك
 خلافا لابي ثور فان قال يجوز وطى جميع الاما بملك التمسك على
 اي من كان واتفق الامة على تحريم الخمر من الاخيين في النكاح
 وكذا بين المرأة وعمتها وان خالها فاجمعوا على ان نكاح
 المتعة باطل لا خلا في بينهم في ذلك وصفت ان تزوج امرأة الى
 من فمقول تزوجك الى شهر او سنة او نحو ذلك وما وردت
 في اباحتها منوط باجماع العلماء قدما وحديثا بطريق خلافا
 للشيعة ودودة عن ابن عباس والثابت عنه بطلانه وسألت عن
 نكاحه في ما لا خلاف هذا ما وجدته من مسانيد الاجماع
 والاتفاق واما الاختلاف فيه من ذلك فانه الامة الثلاثة
 انه يجوز نكاح الزانية مع قول احمد انه يحرم نكاحها قبل التوبة
 من الزنا فالقول **مخفف** والثالث مشدد **فرج** الامور التي مرتبتي
 الميراث **م** من ذلك قول مالك والكافي **م** من ذلك قول
 الكافي والكافي ان من زنا امرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا
 نكاح اسماء ولا نكاح قول ابي حنيفة واحمد بن محمد يحرم
 المصاهرة بالزنا اذا عتقت احد فقال اذا لامرأة حرمت
 عليه اسماء وبناته فالقول **مخفف** والثاني مشدد **فرج** الامور
 التي مرتبتي الميراث ووجه القولين لا يحكم على الطلق ووجه
 تحريم الاموال للواط في ذلك قالوا لا يجوز ولا في
 على حد سواء بقطعة الجمل **م** من ذلك قول ابي حنيفة والكافي
 انه كوزنت املة ثم تزوجت حل للزوج وطهر من غيرة عنده لصلى
 وطى الحامل المدلورة حتى تضع معقولا لك واحدا من عتقها
 العتق ويحرم على الزوج طهرها حتى تنقضي عدتها مع قول الكافي
 اذا كانت حاملا حرم عليها النكاح حتى تضع وان كانت حاملا لم يحرم
 ولم يفتد فالا ل **مخفف** خاص باخبار الشريفة والثالث في قومه مشدد

م

خاصر باهل المرقان من العلماء الصالحين والائمة مفصل
رجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الا اننا اليه صلى الله
 عليه وسلم حمل ذلك وقد قال في خبر جابر بن سماعة الى رضى الله عنه
وجه القولين الاخرين ظاهر **من** ذلك قول ابي حنيفة
 واحمد والذين في احدى روايتيه انه يحرم على الرجل ان ينام
 المنقوع من زنا مع نكاحك افعه ماله في الرواية الاخرى
 بالاختلاف مع الكراهة والاقول **محد** خاصر باهل الزرع
 بعد التوبة والثلاثي مخفف خاصر باهل الناس **رجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **من** ذلك قول الائمة الاربعة بحرمه
 الجمع بين الاختين في الوطى ملك النكاح وهو رواية على خبر
 ومع رواية لا يبيح حنيفة انه يصح نكاح الاخت على اخيه غير انها
 لا يحمل على الوطى المذكورة حتى يحرم الاخرى الموطوعة على منه فلا يلا
محد **وجه** ظاهر قوله تعالى وان تحموا بين الاختين الامانة
 سلف في الثاني مخفف لان سياق الآية اعني في المحرمات في
 بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع بين الاختين
 والثالث مخفف في حوان العقد على العقد كمنعه من طهر
رجع الامر الى مرتبة الميزان **من** ذلك قول الائمة الثلاثة
 ان من لم ينكح امرأة من اربع فخير منهن اربع من الاختين
 واحدة مع قول الائمة حنيفة ان كان العقد ومنعه من طهر في حالة
 واحدة فهو باطل وان كان في عقد صحيح النكاح في الاربع الا
 وكذلك الاختان فلا يلا فيه تخفيف الثلاثة **محد**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** القولين ظاهر **من** ذلك قول
 الائمة الثلاثة ان النكاح ارضاء صحيح يتحقق بها الاحكام
 كقول النكاح المسمى مع قول مالك انها فاسدة فالاول مخفف
 على الكفار والثاني **محد** عليهم **رجع** الامر الى مرتبة الميزان

وجه الا اننا لا نعلم بقض السلف للعتق عن المكاتب في العباد
 او الفقة **وجه** الثاني في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عبد
 ليس عليه امر الا نكاحه دون غيره من نكاحه فلهذا اهداهم الى الجمل
 بقوله **من** ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز للمكاتب
 نكاح الامة الا بطلان حقوق العتق وعدم الطول في نكاح
 حتى مع قوله في حنيفة انه يجوز للمكاتب مع فقهاء السلف
 وانما المانع عنك من ذلك ان تكون تحت زوجة حق او مقنة
 منه فالاول فيه قد يجوز على اهل الشرف والحبس الذي
 يرد في نكاحه الا ما عدا ذلك عارا او نقصا في النكاح الثاني
 مخفف يجوز على احاد الناس **رجع** الامر الى مرتبة الميزان
من ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يحل للمكاتب نكاح الامة
 الكتابية مع قول ابي حنيفة يجوز ذلك مع عدم الشروط فالاول
 فيه تشديد والثاني فيه تخفيف يجوز على كماله كافي الملة
 قبله **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **من** ذلك قول الشافعي
 واهله انه لا يجوز للمكاتب ان يتزوج نكاح الامة على ما هو
 مع قول الائمة حنيفة ومالك انه يجوز له ان يتزوج من الامة
 اربع كاتبة **وجه** من الحراسه لا لا فيسبب تشديد الثاني فيه
 تخفيف **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** القولين ظاهر
من ذلك قول الائمة انه لا يجوز للعبد ان يبيع نفسه لاربعة
 يبيع زوجات فقط مع قول مالك انه لا يبيعه خورا الى اربع يبيع
 لالة لثلاثة والثاني مخفف **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **من**
 ذلك قول الشافعي انه يجوز للوطان تزوج بامرأة ذنابها
 ويجوز له وطء من غير طهر او بغير طهر قال ابو حنيفة لصل لا يجوز
 عنده وطء من غير طهر بغير طهر ان يوضع لجلان كانت حاملا
 فلا لا مخفف والثاني فيه **محد** **رجع** الامر الى مرتبة الميزان

ومن ذلك قول مالك بن النضر ان تزوجت بالزانية مطلقا مع قول
احمد لا يجوز ان تزوجها الا بعد طهر وجود الغنوبة منها
ولم يترجح هذا بوضع الحمل ان باقرا او بالاشهاد قالوا
مخفف والثاني فيه تشديد **فراجع** الامور الى ما في الميزان ويصح
الحمل الثاني على حال الحمل الورع بعد نفقته في حاله لان على
احاد النكاح في ذلك ان الثاني يلوون بالاصل الورع اذا تزوجوا
بزانية قبل ظهور نفقته الخاصة للنكاح وحلا على الصديق
في الغنوبة بخلاف احاد النكاح الذين ينفقون في الزنا **ومن**
ذلك قول الامام كمالهم ان نكاح المدقة باطل مع قول زفر
الحنفية ان الشرط يقط ويصح النكاح عليه على التام
كان فلفظ التزويج وان كان يلفظ الحق فهو موافق للمعاقبة
في الاطلاق فالاقول في مدد لفسخ نكاح المدقة باجماع الائمة
والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره **فراجع** الامور الى ما يثبت
الميزان **ومن** ذلك قول مالك في نكاح واحد ان نكاح الكفار
باطل مع قوله في صيغة ان العقد صحيح والمهر فاسد قالوا
مدد والثاني فيه تخفيف **فراجع** الامور الى ما يثبت الميزان **ومن**
ذلك قول مالك في حنفية انه اذا تزوجها على ان يحلها المطلقة فلا
شرط ان لا يكون في طهر او فلا نكاح انه يصح النكاح
دون الشرط وفي حله لا ولا بعده او اثباته مع قول مالك انما
له حل الاول الا بعد حصول نكاح صحيح يصدر عن رغبة
وصديق من غير قصد تحلل ويطلقها حلالا وهي طاهرة غافرة
كما نصت فان شرط التحلل في قوله فسد العقد لا تحل
لثانيه ومع قول مالك في اصح القولين انه لا يصح النكاح ومع قول
احمد لا يصح النكاح مطلقا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد وكذلك الثالث في الرابع مدد **فراجع** الامور الى ما يثبت

مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال لا تتجس على الفطن ومن
ذلك قول مالك في حنفية وانما في انه اذا تزوجها ولم يشترط تحللها
ولم يكن كان في غرضه التحلل صح النكاح لم يكن مع الكراهة فقد
الكافي مع قول مالك في احاد انه لا يصح فالاول مخفف والثاني
مدد **فراجع** الامور الى ما يثبت الميزان **ومن** ذلك قول مالك
الائمة الثلاثة انه لو تزوج امرأة وشرط ان لا تزوج او لا
يشترط عليه ان لا ينقل من بلدها او دارها او لا يات
بعانها العقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط وطاهر المصلحة لان
هذا شرط يحرم الحلال فيعان كالوشط ان لا تملك نفسها
مع قول احمد ان العقد صحيح ولا ينعى لا ينعى الى فائه ومضى
خالفا شيئا من ذلك فلا الخيار في النكاح فالاول مخفف والثاني
فيه تشديد **فراجع** الامور الى ما يثبت الميزان والاسد يوالي اعلم
باب الخيار في النكاح **والرجم بالعيب**
اجمع انه ليس في هذه الباب مسألة مجمع عليها وانما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول مالك في حنفية انه لا يفسخ بغير من العيوب وانما
لمدة الخيار في الحت والعتة فقط مع قول مالك والثاني
انه يثبت في ذلك كله الخصال لا في الفتق ومع قول مالك بنبوذة
في الكل واعلم بالحق ان العيوب المثبتة للخيار سبعة فلا
تترك في الرجال وآلت وهي الخنوق والجدام والبرص
والثان مخفان بالرجال وهما الحت والعتة واربعه مختص
بالنساء وهي الفزن والفتق والرتق والعقل فالحق قطع
الذكر والعتة العجز عن النكاح بعد الانتشار والفتق عظم
يكون في الفرج يمنع من الوطى والرتق انداد الفرج والفتق
اختراق ما بين محل الوطى ومخرج البول والفعل لم يكون في الفرج
وقد رطوبة فتع من ذلك النكاح فالاول من الاقوال يثبت على

في

ثمة

ج

الن زوج و الثاني فيه تحقيق عليه و الثالث مخفف **فراجع**
 الاموال مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول مالك و الكافي و
 انه ان احدث عيب في الزوج بعد العقد فبطلت
 تحت الملق و كذلك بعد الخول الا العنة عندنا افعى
 و اما اذا حدث العيب بالزوجة فلم ينكح على الواجب من
 مذهبنا كافي و احمد مع قول مالك و الكافي في القول
 الاخر انه لا خيار له الا الاول مخفف على الملة مشد على الزوج
 الا في العنة **نذكر** افعى و الثاني **فراجع** الاموال مرتبة
 الميزان **ومن** ذلك قولنا في حنفية ان الملة اذا اعتقت و زوجها
 و قيل انه يثبت لها الخيار ما رآه في المجلس الذي علمت بالعتق
 فيه و قيل علمت و مكنت من الوطى فهو رضي به مع قولنا كافي
 في اصح اقواله انها الخيار على الفور و ان لا يملك الا ثلاثة ايام
 و الثالث ما لم تنكح من الوطى فالاول فيه تشدد على الملة
 و الثاني فيه زيادة و كذلك الثالث **فراجع** الاموال مرتبة
 الميزان **وتجده** قولنا في حنفية و القول الثاني من اقوالنا
 الخاق العتق بخيار المجاني قال في البيوع **ووجه** كونه
 الخيار هنا على الفور الخاقه بالاطلاع على عيب المبيع **ووجه**
 ذلك قولنا لا يملك الثلاثة اذا اعتقت اذ لا يملك و زوجها حرة فلا
 خيار لها مع قولنا في حنفية انه يثبت لها الخيار مع حرته و الاول
 مشد على الملة و الثاني مخفف على **ووجه** الاول و الثاني
 في الحديث بالعاق و **وجه** الثاني انه كان شاعرا بظلمة و لا
 ينبغي من و نجح الامن ترضاها فقد تكوه لامر اخر فيه غير
 العتق بما في في هذا الباب و اما علم بالصواب و اليه المآل
كتاب **الصدقات** **باب**
 اعلم اني لم اذ فيه من مسائل الاجماع و الاتفاق الا انما قسم

على مقتدار المهر بموت احدا الزوجين و اما ما اختلفوا فيه
 فمن ذلك قولك الثاني و ابي حنيفة و مالك و احمد في اهل
 رواية ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الرق و اما ما
 اختلفوا فيه من ذلك و احمد انه يفسد بفساد الصداق فالاول تخفف
 و الثاني مشد **فراجع** الاموال مرتبة الميزان و **وجه** الاول ان
 فساد المهر لا يفسد بفساد الصداق فيصير النكاح و يلزم الزوج
 بذلك ذلك المهر و مهر المثل و **وجه** الثاني ان المهر طرقي الى ايلة
 النكاح و الاستمتاع فهو ما ظهر من الظاهر لا يفسد بفساد
 قد استلزم فهو من جملة الملة و حديث من تزوج امرأة و لم يثبت
 ان لا يوفى صداقتها افعى الله يوم يموت و هو ان **ومن** ذلك
 قولنا في حنفية و مالك ان اقل المدة اق معه مع قولنا كافي
 و احمد انه لا حد لقله و على التقدير فقال ابو حنيفة و مالك ان
 اقله ما تقطع به التاروق وهو عشرة و ايام او دينار عند ابي
 حنيفة او ربع دينار و ثلاثة و ايام عند مالك فالاول في اشد
 المصلحة المسئلة مشد خاص باحد المؤمنين الذي يقع منهم و
 التامع في كسوت التقدير افعى لهم ليرجعوا اليه و الثاني مخفف
 لذ فيه رد الحكم الى ما ترضى به الزوج و هو ان لا يفسد بفساد
 كسر فللزوج جعل الصداق فيلحقه التور و **وجه** **فراجع**
 الاموال مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولك مالك و الكافي
 و احمد في احدى رواية ينفية انه يجوز جعل بقليم القل من مائة
 مع قولنا في حنفية و احمد في اصح رواية انه لا يكون مهر الا
 مخفف و الثاني مشد **فراجع** الاموال مرتبة الميزان و **وجه**
 الاول تصريح النبي صلى الله عليه و الثاني ان المهر هو
 اللق يجعله صداقا لغلبة ميل القلوب اليه فيحصل به التامع بين
 الزوج و الزوجة و اهله كما هو مشاهد في النكاح فيعطيه



دنيا وافصح له ان اكثر من يعلّمه انّه او حديثا في يدي حكمة
 لا حظ ذلك اكثر ويحتمل ان الامام ان خنيفة قصد احلال كلام
 الله عن رجل ان يكون موصيا عن الاستحسان بجلده ونعت بدم
 الحصى والنفس لان اوى فلتا في الوقت لوقت مقتول بعت
ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان المرأة تملك الصداق بالعقد
 مع قولك انك انها لا تملكه وانما الملك يبقية فالاول مشاهد
 والثاني فيه تخفيف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول
 الامية الثلاثة انه اذا اودها ما مهد لها فله ان ينفذ من وجهه
 حيث شاء مع قول في خنيفة في احدي روايته انه لا يجوز حفا من بلد
 الى بلد اخر في وعليه الفتوى كما قاله صاحب كتاب الاختبار
 لما اذاه الزمان فالاول يخفف على الزوج والثاني مشدد عليه
فجمع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول في خنيفة والثاني
 واحد في اصح روايته ان المفوضة اذا تزوجت ثم طلقت قبل
 الميسر والفضل فليس لها الا المنفعة مع قول احمد في الرواية
 الاخرى ان لها نصف مهر المثلد مع قول مالك ان المنفعة لا تحت لها
 بما ينكر في حجة فقط فالاول والثاني مشدد والثالث يخفف
فجمع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول من المعروف
 المعاملة والمعاشر **ومن** جهة ايجاب المنفعة على القول الثاني
 القائل على اطلاق المصروف لها مهر **ومن** جهة الثالث قائل
 لم يتعلق امرها بالموكل ذلك التعلق فكانت المنفعة لها مستحقة
ويصح حمل الوجوب على حال الاكابر من اهل الورع والثاني على احاد
 الناس **ومن** ذلك قول في خنيفة ان المنفعة اذا اوجبت فهي مقدرة
 بثلاثة اشياء ورع وخيار وخففة بشرط ان لا يزيد ذلك على
 نصف مهر المثلد مع قول في اصح روايته واحمل في احدي روايته
 ان ذلك منقول الى اجزاء الحاكم بقدرها ينظر في ان افعي والمحب

المفوضة

انما لا تنقص عن ثلاثين وثمانين قوله قول اخر انها تصح بما ينطبق
 عليها الا سم كالعقد او فصيح بما قبله وكثير في رواية لاحد
 فتقدركون بخلاف في الصلاة وذلك بان ورع وخيار
 لا ينقص عن ذلك فالاول فيه تشديد بالشرط الذي ذكر
 والثاني فيه تخفيف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان
 ولعل ذلك مجهول على اختلاف احوال الناس في البار وعدمه
ومن ذلك قول في خنيفة ان مهر المثلد هو بقراءتها من
 العصابة خاصة ولا تدخل احوال في ذلك ولا خالها الا ان تكن
 من نفس عاقل فقام مع قول مالك انه يعتبر باحوال المرأة في حالها
 في نفقائها لها دون ان تملك الا ان تكن من قبيلة لا تزوج
 في صداقها ولا ينقص **ومن** قول في افعي انه يعتبر بقراءتها
 العصابة فقط في احوال ان من بنت بلسه وانقص اخت
 لا يورث لابلت افعي عمات كذلك فان فقدت العصابة
 او حبل مهر من فارحام كجارات وحالات ونقص من وعقل ونسب
 وبكافة وما اختلف به عرض فان اختفت بفضل وعلم زيد
 او نقص لا يق بالمال ومع قول احمد هو مقدار بقراءتها النسا
 من العصابة وغاها من زوى الارحام فالاول فيه تشدد
 والثاني مفصل والثالث مشدد والابع فيه تشديد كالقول
 الاول **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان ولعل هذه الاقوال
 تختلف باختلاف احوال الناس **ومن** ذلك قول الامية الثلاثة
 ان الزوجان اذا اختلفت في فضل صداق فالقول بكون الزوج
 مطلقا مع قول مالك ان كان الغرض طريفا في تلك البلد بوضع
 المخل قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج
 وقيل الدخول قولها فالاول يخفف على الزوجية مشدد على الزوج
 والثاني مفصل **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول

ن

ن

ر

الجحيفة والثاني في ارجح توليه ان الذي بيده عقدة
 الضمير هو المسمى وجمع قول مالك والثاني في التقديم انه
 الولي ومعنى لا احد في احدي روايتيه كذهبت كذا يعني في الحديث
 والثانية كذهب مالك والثاني في القيم ثم لا يخفى ان لفظ
 من الاقوال وحدها فان عفو الولي فيه مصلحة للزوج وعفو الزوج
 فيه مصلحة للولي **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **من** ذلك قول
 ابي حنيفة ان العبد اذا تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزوجة
 وتسمى لها مهر الا يكره في الحال وان عتق لومته مفتر
 مثله مع قول مالك ان لها المهر كله ومع قول الثوري ان لها
 مهر المثل وانما يتعلق بدمية العبد وعن احمد بن حنبل في
 الاول انه تخفيف على العبد والثاني مشدود الثالث فيه
 تخفيف والرابع كالزهد **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **من**
 ذلك قول ابي حنيفة ان الزيادة على الصداق بعد العقد
 تلحق بالعقد لصداق في الشوق سواء دخل بها او ماتت قبله فان
 طلقت قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى
 مع قول مالك ان الزيادة ثابتة ان دخل بها او ماتت غيبا فان
 طلقت قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى وان
 ماتت قبل الدخول وقبل القضي بطلت وكان لها المسمى العقد
 على المشهور عندنا مع قول الثوري في هبة متأنقة ان هبتها
 مضت وان لم تقضي بطلت ومع قول احمد بن حنبل في حريم
 الاصل والاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك
 والرابع مشدد **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **من** ذلك قول
 ابي حنيفة واحمد بن الحارث ان المثل نفقها قبل قبض صداقها
 قد دخل بها الزوج وحل لها ثم امتنع عنه بعد ذلك حان لها مع
 قول مالك والثاني كسر لها منع بعد الدخول ولها الامتناع منه

بعد الخلوة فالاول مخفف على الزوجية والثاني فيه تشديد
 عليها **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** القولان
 ظاهر لا يخفى على الفطن **من** ذلك قول الثوري في اظهر
 قوله ان المهر لا ينفذ الا بالولي مع قول مالك بانه يستقر
 اذا طأنت الخلوة وان لم يطأها ومع قول ابي حنيفة فلا حد ان
 المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يتحصن وطئ والاول
 يخفف حاصره على الزوج والثاني فيه تشديد عليه والثالث يفتقر
رجع الامر الى مرتبة الميزان **من** ذلك قول الثوري
 في اصح قوله في الامة الثلاثة ان ولية العرس منه مع قول
 الثاني في القول بالاحراز واجبة فالاول مخفف والثاني
 مشدد ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف اخلاق الناس في
 الحور والسخا فيجب على اهل المروءات ويحرم لغيرهم
من ذلك قول مالك في المشهور والثاني في اظهر القولان
 وفي حنيفة واحمد في احدي روايتيهما ان الاطابة الى ولية العرس
 واجبة مع قول الامة المذكورين في القول الاخرين انما مستحبة
 فالاول مشدد والثاني مخفف **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 همل الاول على ما اذا تزوجت على عدم اجابته فتتة والثاني على ضد
 ذلك **من** ذلك قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه
 انه لا ينس بالنيابة في العرس ولا يكون التقاطع مع قول مالك
 في الثاني بمرأته والاول مخفف خاص بما ان المهر يحن فيه نسبة
 الى ديانة الهمة والمروءة والثاني فيه تشديد ولعله محمول
 على ما اذا تزوجت على ذلك ديانة همة ومروءة كما هو حال غايد التكاليف
رجع الامر الى مرتبة الميزان **من** ذلك قول الامة الثلاثة
 انه يحن ولية غير العرس كالمختار ويحرم مع قول احمد
 انها لا يحن فالاول مشدد والثاني مخفف **رجع** الامر الى مرتبة

المسألة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المآب

باب تفسير النشوء وعشرة النساء

انفق الامة على ان القدماء يحب للزوجات فلا قسم لن وجه
مع امته وعليه انه لا يحب التوفيق في الجماع بالاجماع وعلى ان النوا
حرام وتقطعه النفقة بالاجماع وعليه انه يجب على كل واحد من
الزوجين مائة من صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل
سهما بذل ما وجب عليه من غير كراهة ولا مطلقا بالاجماع وعليه
انه يجب على الزوج طاعة زوجته وحمل ما ولدته المكنى وعلى
ان لا تنفصا من الزوج وعليه انه يجب على الزوج مهر والنفقة
هذا ما وجدته من متايل الاجماع والاتفاق في هذا الباب
واما اختلفوا فيه **فمن** ذلك قولك الشافعي ان العزل
عن الحرة ولو بغارته فاجابني مع الصراصة مع قول الامة ان لا
ان ذلك لا يجوز الا باذنها والاول مخفف والثاني مشد **فمن**
الامر لم يثبت الميزان **وجه** الاول عدم تحقيقنا ان الله يقول
يخلق من ذلك الماء فله فقد يلحق المني بالفاة فلا ينفص منه
ولذلك **وجه** الثاني ان الاصل لا ينفصا ولا ينفصا عن
والاصل عدمه ونقاس على ذلك عدول الحرة اذا كانت تحت
امته فانك لا تجوز العزل عن غيرها ان سدها والامة
الثلاثة بحرمون ذلك الا باذنها والله اعلم **فمن**
ذلك قولك الامة الثلاثة انه اذا تزوج بكرا اقام عند هليقة
ايام او ثلثا اقام عند هالي لثلاثة ايام ثم اذا بالثمة على ساء
في الصورتين مع قول ابي حنيفة ان الحرة لا تنفصل في القسم
بليسوي بينه وبين اللاتي عنده فالاول مشدوعلى الزوج
وبه جات الاجابة والثاني مخفف **فمن** الامر لم يثبت الميزان
فمن ذلك قولك اي حنيفة ان للرجل ان يفر بغيره من

غلو

غير قربة وان لم يرضى مع قول مالك في احدي روايته
وانك افعي واحمد انه لا يجوز الا برضاهن وان ساء فغير فرقته
ولا تراضى وجب عليه القضا لهن عند الشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة ومالك في الرواية الاخرى لا يجب عليه القضا
فالاول مخفف والثاني مشد والاول في المسئلة الثانية
مشد وفي وجوب القضا والثاني مخفف **فمن** الامر لم يثبت الميزان
موتني الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المآب

باب **كتاب** **الخلق**
اجمع الامة على ان الخلق ستم الحكم خلافا لكون عبد الله
الذي التابعي الجليل في قوله ان الخلق من نوع الحكم قال العلماء
وليس بشيء وانفق الامة على ان الملاء اذا كرهت زوجها الفقه
منظرا او شئ من حان لها ان تنفصا على عوض فان لم يكن من ذلك
شئ فتراضيا على الخلع من غير سبب حان ولم يكون خلافا للزوج
وعطا او ذار في قولهم ان الخلع لا يصح في هذه الحالة لانه
عنت والعنت غير مشدوع وغير الشرع مشدوع وانفقوا
على ان الخلع يصح من غير زوجة بان يقول احبني للزوج طلق
امراةك بالفرق لا بوثور لا يصح هذا ما وجدته من متايل
الاجماع والاتفاق لامة الاربع في الباب واماما اختلفوا
في لامة فمن ذلك قولك ابي حنيفة ومالك والشافعي في اظهر
قولهم واحمد في احدي روايته ان الخلع طلاق ومع قول احمد
في اقم روايته انه فسخ لا ينقص عددا وليس بطلاق وهو
القديم من ذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري الصحابة
شرط ان يكون ذلك مع الزوجة وبلفظ الخلع وان لا يثوي
به الطلاق والاول مشدوع والثاني مخفف **فمن** الامر لم يثبت الميزان
موتني الميزان **وجه** القولين ظاهر لا يخفى على الفطن

ع

مري

به

و من ذلك قولك مالك قال افعي ان الخلع لا يكون باكل ثوب
 من المستحق مع قولك في حنفية ان كان الثوب من قبل اكثر اخذ
 اكثر من التبعي وان كان من قبله كمن اخذ شي بطلاقا وصح مع
 الكراهية ومع قولنا هو ملك الخلع على اكثر من المسمى بطلاقه
 فالاول مخفف والثاني مفقود والثالث مشدد **فراجع** الاسد
 الى مرتبة الميزان **فجه** الاول ان يحكم المخلع في العقد
 حكم العقد فكله ان يمد في المهر ملكا فذلك في عوض
 الخلع **و** جده الا ان من شق التخصيص ان الضرر في اكثر
 محان للزوج ان يمد عليه ما يخذل ما زاد على المسمى **و** حقه الشق
 الثاني انه من جملة اخذ ما في المهر بالباطل وهو خاص باهل
 الدين والورع واما غيرهم فربما اخذ ذلك مع كونها للماعلى فو
 عذرية وكثرة خلع في سهم نفقة ومضار رطبا بالزوج والشرى
 عليه في يري انه بعد ذلك خالص من تبعاتها والحال انه تحت حكم
 في الاخيرة فانه لو لا كثرة ابدانه لما اذنت نفقته بما رخصت
 من رؤيته **و** وجه قول احمد ان الزنا يذعن المسمى خارج عن حكم
 العدل فالحق يتصرف اليه **و** من ذلك قولك حنفية انه
 يلحق المختلعة الطلاق في مدة العقد مع قول مالك انه الطلقة
 عقب خلع متصلا بالخلع طلقت وان انفصل الطلاق عن الخلع
 لم يطلاق ومع قولك افعي واحدا بها لا يلحق الطلاق بحال
 فالاول مشدد على الزوج في الثاني مفقود والثالث مخفف **فراجع**
 الامور الى مرتبة الميزان **و** من ذلك قولك في حنفية ان
 لو قلت طلقت ثلاثا على الف فطلقتها واحدة مستحق ثلاث الا ان
 مع قول مالك انه مستحق لالف فكله متساو طلقتها ثلاثا ام واحدة
 لا لها تملك نفسها باق واحدة كما تملك بالثلاث ومع قولنا افعي انها
 مستحق لذلك لالف في الحالين ومع قول احمد انه لا يستحق شي في الحالين

والاول

فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف من وجه
 وتشديد من وجه والرابع مخفف جدا لعدم مطالبة فعله
 للمستوى الفسخ الخلع ولغا المبال **و** من ذلك قول الامم الثلاث
 انها لو قالت طلقتي واحدة بالف فطلقتها ثلاثا طلقت واحدا
 الا لو مع قولك في حنفية انه لا يستحق شياء وتطلق ثلاثا لاول
 فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فراجع** الاسد الى مرتبة
 الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
كتاب الطلاق **و** اتفق الامم على ان الطلاق محكن وفي حالة استقامة الزو
 يد قال ابو حنيفة يجزئ في اتفقوا على تحريم الطلاق في
 الحايض لدخولها في طهر جامع فيه الا انه يقع وكذلك
 جمع الطلاق الثلاث يقع مع النفي عن ذلك لغيره عند
 بعضهم ولغير كراهية عند بعضهم وكذلك اتفقوا على انه اذا قال
 لن وجه انت طالق نصف طلقة لمنه طلقة خلافا لاداني قوله
 انه لا يقع شي قال لغيرها لهم على خلافه وعلى ان الزوج اذا قال
 لغير المدخول بها انت طالق بانه منه كالطلاق الثلاث هذا
 ما وجدته من مشايير الاجماع والاتفاق **و** اما ما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قولك في حنفية انه يصح تعليق الطلاق والعقود
 بالملك فليزوم الطلاق وان رعتي سوا اطلق او عثم او خصص
 وصورة ان يقول لحنيفة ان تزوجك فانت طالق او كل امرأة
 تزوجك فهي طالق او تقول لعدنان ملكك فان تزوجت كل واحد
 لمائة مئة فهو حرم مع قولك في حنفية مالك انه يلزم الطلاق او العتق
 اذا خصص او عتق قليلة او قوية او امرأة بعد ان يطلق **و**
 او عثم ومع قولك في حنفية مالك انه لا يلزم الطلاق والعقود
 مطلقا فالاول مشدد والثاني مفقود والثالث مخفف **فراجع**

حيث

الامر الى مرتبة الميزان واوله هذه الاقوال مسطرة في
 كتب العلماء كل مذاهب **ومسن** ذلك قول الائمة الثلاثة ان
 الطلاق يعتبر بالرجال مع قول ابي حنيفة انه يعتبر بالنساء
 وصورية عند الجماعة ان الحرة ثلاث طلاقات والعتقة
 تطلق ثنتين مع قول ابي حنيفة ان الحرة تطلق ثلاثا والعتقة
 حدا كان زوجها او عندنا فالاول يخفف على الزوج والثاني يشد
 عليه **ورجح** الامر الى مرتبة الميزان **ومسن** ذلك قول ابي حنيفة
 حنيفة ومالك انه اذا علق نكاح طلاق زوجة بصفة كقوله
 ان رخصة الدار فانت طالق ثم اياها ولم تفعل المحلوف عليه
 في حال البيونة ثم تزوجها ثم رخصت فان كان الطلاق الذي
 اياها دون الثلاث فالنكاح باقية في الصحيح الثاني لم تحل فحينئذ
 بوجوب الصفة مرة اخرى وان كانت ثلاثا انحلت النكاح مع قول
 انك انفع في اصح الاقوال انه متى طلقت طلاقا بائنا ثم تزوجها وان لم
 يحصل فعلا المحلوف انحلت النكاح على كل حال ومع قول احمد بغير
 النكاح من البائنة بالثلاث او بما دونها اذا حصل فعلا المحلوف
 عليه في حال البيونة فالامة الثلاثة على ان النكاح لا يعود مع قول
 احمد انه يعود النكاح بغير النكاح فالاول في المسئلة الاولى
 من فصل الثاني منه تخفيف **والثالث** مشدد **والاول** في المسئلة
 الثانية تخفيف **والثاني** مشدد **ورجح** الامر الى مرتبة الميزان **ومسن**
 ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه اذا جمع الطلاقات الثلاثة دفعة
 فهو طلاق بدعة مع قول ابي حنيفة انه طلاق سنة وهو احد الروايات
 عن احمد واختاره القوي **والاول** مشدد **والثاني** تخفيف **ورجح**
فرجح الامر الى مرتبة الميزان **ويصح** حمل الاول على حاله
 العلم والخلة والثاني على اصل الجهد والروايات **ومسن** ذلك قول
 ابي حنيفة انه اذا قال لزوجتي انت طالق حدد الرسل وان انفع

طلقة

طائفة واحدة تبين بها مع قول الائمة الثلاثة انها تطلق ثلاثا
 فالاول تخفيف من حيث حكمه بالبيونة الصغرى والثاني مشدد
ومسن ذلك قول اصحاب ابي حنيفة ومالك واحمد ان من قال لزوجتي
 ان طلاقك فانت طالق قبل ثلاثا ثم طلقتها بعد ذلك وقع طلقة
 مشقة وبيع بالثلاثة ثم الثلاث في الحار مع الواقع والنوي
 انه يقع المحذ فقط وفقا للدور ومع قول المزني ومن مشدح ومن
 الحداد في القفال واني حامد وصاحب المهدث وغيرهم انه لا يقع
 طلاقا أصلا **ورجح** ذلك عن نص ابي حنيفة ومن اصحابه ان يقع
 قال به يقع الثلاث كذا هي الجماعة **والثاني** النوي والعتقة
 على وقوع المحذ فقط فالاول فيه تخفيف من وجهه **ومسن** من
 وجهه **والثاني** تخفيف على الزوج **ورجح** الامر الى مرتبة الميزان
 والاصل من الاقوال لا يخفى على الفطن **ومسن** ذلك قول ابي حنيفة
 والثاني في ان كانا يات الطلاق تفقدا لنية اهولة له حال
 مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالاول تخفيف والثاني
 مشدد **فرجح** الامر الى مرتبة الميزان **ومسن** ذلك قول ابي حنيفة
 انه لو انضم الى هذه البيانات دلالة حاله من الغضب وذكر
 الطلاق فان كان في ذكر الطلاق قال لم ارده لم يصدق في جميع
 البيانات وان كان في حال الغضب لم يجز ذكر الطلاق صدق
 في ثلاث الفاظ من البيانات وهي اعتدي واختاري وامرك
 فديك ولا يصدق في غيرها مع قول مالك ان جميع البيانات
 الظاهرة من قالها لها مقبلة او محيطة لها عن قولها الطلاق
 كان طلاقا ولم يقبل قوله لم ارده ومع قول الثاني في جميع
 البيانات تفقدا لنية مطلقا كما مر ومع قول احمد في احدي
 روايته يفقدا في الاخرى لا يفقدا لان الاخرى الصريحة
 عنه لفظ واحد وهو الطلاق **واما** لفظ الصراح **والثاني** فلا

٢٩

وجه

في

ق

يقع به طلاق عنده فالاول مفصل والثاني فيه تشديد **فخرج**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن** ذلك قول ابي حنيفة انه اذا
 نوى بالكتابيات الطلاق ولم ينو عدوا وكان جواها
 عن نواها الطلاق يقع واحق مع يمينه مع قول مالك ان كانت
 الزوجة مدخولا لم يقبل فيه الا ان يكون في خلع وان كانت
 غائبة لم يقبل بها قبل ما يدعيه مع يمينه ويقع ما ينويه من دون
 الثلاث وفي رواية اخرى انه لا يصدق في اقل من الثلاث مع
 قول ابي حنيفة انه يقبل في كل ما يدعيه في ذلك من اصل الطلاق
 واعداده ومع قول ابي حنيفة ان مقتضى الالة حال او نوى الطلاق
 وقع الثلاث ان نوى ذلك ان لم ينو كانت مدخولا لها او غائبة
 لها فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل الثالث كذلك تخفيف
 والرابع مشدد **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن** ذلك
 قول ابي حنيفة ان الكتابيات الخففة كاخري واقضي وانت مغلابة
 ونحو ذلك كالكتابيات الظاهرة على حد وامر قوله انت حليمة
 برئت بائن بته بته اعزني اعزني خلدك على غار بك انت حرة
 امر بك بيدك اعتدي الحقة باهلك اي فاني لم ينوي عددا وقعت
 واحدة وان نوى الثلاث وقعت وان نوى اثنين يقع الا واحدة
 مع قول ابي حنيفة واحدا انه ان نوى بها طلعته كانت طلعتين
 فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فخرج** الامر الى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه اذا قال اعتدي لمتنوي
 رجلك ونوى بها ثلاثا وقعت واحدة رجبة مع قول مالك انها
 انه لا يقع بذلك الطلاق الا ان او وقعت ابتداء ولا تسع ذكوا الطلاق
 او في خففت فحينئذ يقع ما نواه مع قول ابي حنيفة ان الطلاق يقع
 الا اذا نوى الطلاق ويقع ما نواه من العدد في المدخول بها والاول
 فطلقة ومع قول ابي حنيفة في رواية انه يقع الثلاث وفي الاخرى

انه يقع

انه يقع ما نواه فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل
 والرابع يرجع الى المذهبين **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا انه لو قال لزوجتي انا منك
 طالق او ذرا لامرأتي قتالت انت سبي طالق لم يقع شيء مع قول
 مالك والشافعي انه يقع فالاول مخفف والثاني مشدد **فخرج**
 الامر الى مرتبتي الميزان **وحده** الا اذا لم يصح لالة طلاق
 نفسها لان ذلك ليس بمقام الزوج من حيث انه قاله عليه دون
 العكس **وحده** الثاني انها لو كيد الاحبي في طلاق نفسها
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجتي انت طالق ونوى
 الثلاثة وقع واحدة مع قول مالك والشافعي واحدا في احدي
 روايتيه انه يقع الثلاث والاول مخفف والثاني مشدد **فخرج**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن** ذلك قول ابي حنيفة انه اذا
 لزوجته امر بك بيدك ونوى الطلاق فطلقت نفسها ثلاثا وان
 فان نوى الزوج اثلاث وقعت واحدة او واحدة لم يقع شيء
 مع قول مالك انه يقع ما اوقعت من عدد الطلاق اذا اقرها
 عليه فان ناكها حلف وبق عليه من عدد الطلاق ما قال في
 قول ابي حنيفة لا يقع الثلاث الا ان نواها الزوج وانه ان نوى ومن
 الثلاث لا يقع الا ما نواه ومع قول ابي حنيفة الثلاث سواء نوى
 الزوج الثلاث او واحدة فالاول مفصل وكذلك الثالث والثالث
 مع اختلاف لفظ التفصيل والثاني مشدد **فخرج** الامر الى
 مرتبتي الميزان **ومن** ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو قال
 لزوجتي طلقت نفسك فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول
 ابي حنيفة واحدا يقع واحدة فالاول مخفف على الزوج والثاني
 فيه تخفيف **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن** ذلك قول
 الامة الثلاثة انه لو قال لغير مدخول بها انت طالق انت طالق

وقعت واحدة مع قول مالك انه يقع ثلاث فالاول فيه
 مخفف والثاني مشدد **وحده** الاول انطلاق عن المدخول
 لها يقع فيه واحدة لكون المراد به السينونة الصغرى المتأ
 مقام السينونة الكبرى في البعد عن عدم وقوع الاختلاف
 فيما خلا المدخول بها فان العادة انه يتنفس بالطلاق
 الا عقت الخاصة والفضب فاحذ بالطلقة الثالثة وروح
 بالاولى والثانية **وحده** الثاني قيل في الفارسي حوله
 على المدخول بها **ومن** ذلك قول في حنفية ومالك انه لو
 قال المدخول بها انت طالق انت طالق انت طالق وقال في حنفية
 والثانية والثالثة وقع الثلاث مع قول في حنفية واحمد انه لا يقع
 الا واحدة والاول مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر في
 الميزان **وحده** القول في ظاهر **ومن** ذلك قول الامم الثلاثة
 انطلاقا الى العاقل لا يقع والمراد به من يقول امرا طلاقا مع
 قول احمد في ظاهره وان يتيه انه يقع وفيه قال الطحاوي والكوفي
 من الحنفية والمزني وابو ثور من الشافعية والاقلي في حنفية
 على الزوج والثاني فيه تشديد عليه **فرج** الامر في مرتبة
 الميزان **ومن** ذلك قول في حنفية انه لو طلق او عتق مكرها
 وقع الطلاق وحصل الاعتاق مع قول الامم الثلاثة انه لا يقع
 اذا نطق به وانما عن نفسه والاول مشدد والثاني مخفف **فرج**
 الامر في مرتبة الميزان **وحده** الاول ان الحكم المكون لم يفعل
 حكمه بل احتمال ذلك الفارسيين وقوع ما اكره عليه صاحبه
 اختيار وتوقع الطلاق والعاق لا يتبعها والاربع مشكوك في القوق
وحده الثاني الاخذ بعموم رخصة الله تعالى فانه ان كان الحاضر
 بالكفر لا يصح مع الاكراه كونه اعظم الذنوب فكيف باحد فروع
 الدين **ومن** ذلك قول الامم الثلاثة واحمد في احدي رواياته ان

عليه

عليه الظن في وقوع ما هدد به كافتة في حصول الاكراه مع
 قول احمد في الرواية الاخرى واختارها الحزبي في انه لا يكون
 الاكراه مع قوله في الرواية الثالثة عنه ان الاكراه ان كان
 بالقتل والقطع للطرف فهو اكراه وان كان بغير ذلك فلا
 فالاول فيه تخفيف على المصنف اسم مفعول والثاني فيه تشديد
 عليه والثالث مفضل **فرج** الامر في مرتبة الميزان ويحمد
 ان يكون الاول في حق احاد الناس الذين لا يصح عندهم من المجر
 في الدنيا والثاني في حق هذا الصنف والاحتكام من العلماء العاقل
 او المصنف من مخاف العيب وبني ان يقول انه اذا سلم الى
 جلد **وكذلك** القول في الثالث مفضل **ومن** ذلك قول مالك
 والشافعية انه لا فرق بين ان يكون المصنف له اللطان او غيره
 كالمصروف متغلب مع قول في حنفية واحمد في احدي روايتهما
 ان الاكراه لا يكون الا يكون الامن اللطان فالاول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد **فرج** الامر في مرتبة الميزان **ومن** ذلك
 قول مالك واحمد انه اذا قال لزوجته انت طالق او شاء الله تعالى
 وقع الطلاق مع قول في حنفية والشافعية انه لا يقع والاقلي فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف **فرج** الامر في مرتبة الميزان **ومن**
 ذلك قول الامم الثلاثة انه ان ملك في الطلاق لا يقع مع قوله
 من في المشهور عنه انه يغلب الا نكاح فالاول مخفف والثاني
 مشدد **فرج** الامر في مرتبة الميزان **ويصح** هذا القول على احاد
 النبي والشافعية على اهل الدين والورع **ومن** ذلك قول الامم في
 الثلاثة انه ان اطلق المصنف رخصة طلاقا بابتائهم في مرضه
 الذي طلق فيه انما ترون منه وهو الاظهر من قولك انما لا ان
 ايا حنفية تترتب في ارضاء ان لا يكون الطلاق عن طلب مئة ثم على
 قول من يورثها الى مئة تترتب فقال ابو حنيفة تترتب مادامت في العدة

مفاتيح

ب

وهو قول الشافعي في القديم فان مات قبل انقضاء عدة
 لم تزك ولا رداية اخري بها تزك ما لم تزك وبه قال
 احمد و قال مالك تزك ان تزكحت و لك شافعي ثلاثة اقوال
 هذه المذاهب فالاول من الاقوال في اصل المسئلة مشد على
 على الزوج و الثاني بمقتضى علمية و كل من القول وجه
 وجه قول في حنفية الشافعي ما دامت في الدقة و ان
 ما اذا انقضت كونه في حيا لانه ما دامت في العدة بخلاف حالها
 انقضت و كذلك القول في قوله ما لم تزك و مع ما سئل
 ان ترجع اليه و وجه قول مالك انها تزك و ان تزكحت زيادة
 للمعقوبة عليه و وجه الامر الى مرتبة الميزان من ذلك قوله
 اي حنفية و مالك انه لو قال لي وجهه انك طالق الى سنة
 فطلقت في الحال مع قول الشافعي انها لا تطلق حتى ينتهي اليه
 فالاول مشد و الثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان
 و من ذلك قول اي حنفية و الشافعي انه لو قال من له اربع زوجات
 في طالق و لم يقين واحدة منها من قبله صرفا لطلاق في من شاء
 منها من قول مالك و احمد ان طلق فطلاقه لا يقع في حنفية و الثاني
 مشد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان و من ذلك قول اي حنفية
 انه اذا طلق بالطلاق الى ما لا يتصل من المدة مع الصلاة كالنكاح
 فان اضاف الى حنة اعضاء الوحدة و الرهن و الرقبة و الظهيرة
 و الفرج وقع و في معنى ذلك غنية الحد الثاني كالمص و الرابع
 قال و ان اضاف الى المدة مثل في حال الامة كالص و الظن
 و العلم يقع مع قول الامة الثلاثة ان الطلاق يقع بجميع الاعضاء
 المتصلة كالاصبع و اما المتفصلة كالغرة فمالك و الشافعي
 يقع بها خلا فالاحد فالاول مخفف بفتلة الثاني فيه ثواب
 كالقول الاول من الاعضاء المتصلة فالسالي من الاقوال في

المتفصلة

المتفصلة مخفف بعد وقوع **فرج** الامر الى مرتبة
 الميزان و لكن من الاقوال المذكورة وجه و الله تعالى اعلم
كتاب الرجعة
 اتفق الامم على جواز الرجوع المطلقة و على ان من طلق رجعة
 فلا يملك تحل له الا بعد ان تزكح و خاضع و يطأها في ه
 فكل من طلق و على ان المراجعة لا تصح مع هذا الوطئ
 و انه شرط في جوازها الاول و ان الوطئ الاول في الطلاق
 الفاسد لا يحلها الا في قول الشافعي هذا اما حديثه من ما يلى
 الاتفاق و اما ما اختلفوا فيه من ذلك قول اي حنفية
 و احمد في اظهر و ابيته انه لا يحرم و في حنفية الرجعية
 مع قول مالك و الشافعي في القول بالحرمة بحرمه فالاول
 مخفف و الثاني مشد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان و وجه
 الاول انه في حكم الرجعية بدليل حقوق الطلاق بعد الا
 فالطهار و اللعان من الارث لها منه و ارضه منه و وجه
 الثاني انه بطلانها صارت اجنبية بدليل لا بد في حكمها
 قوله لا جعلت في حكمي و نحو ذلك و من ذلك قول اي حنفية
 و احمد ان الرجعة تصد بوطئها و لا تحت اجمعه ا لفظ
 موي يوي الرجعة لها اولا مع قول مالك في المشغور اذ
 لا يحصل به الرجعة الا ان يوافقها به و قول الشافعي لا يقع
 الرجعة الا بلفظ فالاول مخفف و الثاني فيه تقدم في احد
 شقي التفصيل و الثالث مشد **فرج** الامر الى مرتبة
 الميزان و وجه الاول حمله على انما وطئها الاول و قد يوي
 رجعة اذ بعد وقوع المومن في وطئ من طلقها و هو لم يوافقها
 و وجه الثاني انه قد يقع في وطئها من غير رجعة ان طلقها
 فلا بد من نية ذلك و وجه الثالث فيسح الرجعة على انشاء

ولا

عنها

عقد النكاح فلا بد فيه من لفظ فالأقوال مبنية على القول
 ومن ذلك من **له** مالك واحد أو أبي حنيفة أنه لا يشترط
 الأشهاد في الرجعة مع قول الكافي في أحد المتولين
 وأحمد في أحدي روايته أنه شرط والاسم عند أصحاب
 الكافي في الظهور قوله وكذلك أحمد في رواية الأخرى
 أن الأشهاد مستحب قال الشيخ **لا** إمام الصفي في كتابه
 دهمته الأمة في اختلاف الأمة ومساكنه الرافعي من أن
 الأشهاد شرط عند مالك لم أن في ظاهره كتب الأمة
 المالكية في طهرها القاضي عبد الوهاب والقاضي في مقتضى
 أن مد حب مالك الاستحباب ولم يحك فيه خلافا وكذلك في
 ابن هبة من الكافي في كتاب الأضاح فالأول في مقتضى
 والثاني في مقتضى وتوجيهها كوجه المسئلة قبله فمن
 قال لا بد من اللفظ في الرجعة قال لا بد من الشهود ليشهدوا
 على اللفظ فإن الشهود لا يصح في النكاح فإن لم يشهدوا
 في اللفظ فقد اعتدوا على الأشهاد لكونها من الألفاظ
 ومن قال لا يشترط في اللفظ يقول لا يحتاج إلى الأشهاد **يرجع**
 الأمر إلى مقتضى الميزان **ومن** ذلك قول مالك أن وطئ الزوجية
 في حال الحيض أو الإحصاء لا يحل فيه قول الأبي والثلاث
 نعم فالأول مشدد والثاني مخفف **يرجع** الأمر إلى مقتضى
 الميزان **وهذا** الأول أن وطئ في حال الحيض أو الإحصاء
 ممنوع منه شرعا فكانه في طهر فاسد **وهذه**
 الثاني أن الحائض والمحرمة محرمات طهر عارص **ومن**
 ذلك قول مالك في الصبي الذي يكرهها عنه أنه إذا وطئ
 في نكاح صحيح لا تحل له الحال مع قول الأبي الثلاثة أنه يحصل
 به الحل فالأول مشدد والثاني مخفف **يرجع** الأمر إلى مقتضى

الميزان **وهذا** الأول قول الكافي في حديث التخليل
 حتى تذهب غيبته ويذوق عيبك والعلة هي
 اللغو بالجماع وذلك لا يكون إلا خروج المني غائبا **وهذه**
 الثاني أن مقتضى الجماع فيسببه ولو لم يترك وإنما خروج المني
 من كمال اللذة يدل على وجوب الفعل على من جامع ولو لم يترك
 عند الامتناع لا بدقة خلافا للداري وهو حاجة من أصحابه يظهر
 أن لم ياب الغدر والله سبحانه وتعالى أعلم بالهواج **والله**
كتاب الأبي
 اتفق الأئمة على أنه إذا حلف ناس من رجلان لا يجمع زوجة
 مرة تزد على أربعة أشهر كان موليا وإن حلف على أقل من
 ذلك لم يكن موليا وعلى أن المولى إذا جامع امرأة ففارق بمين
 بالله تعالى أن في قول قديم لكافي **هذا** ما وجدته من سائل
 الاتفاق في الباب **وأما** ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي
 حنيفة أنه إذا حلف أن لا يوطئ رجلا من رجلين لا يوطئ
 مثل ذلك عن أحمد مع قول مالك **والكافي** في المشهور عنه
 أنه ليس بالطلاق **مشدد** والثاني مخفف **يرجع** الأمر
 إلى مقتضى الميزان **ومن** ذلك قول الأبي الثلاثة أنه إذا
 مضت لا يبعد أشهر لا يقع بمضت طلاق بل يوقف الأمر على
 أن يطلق مع توقف أبي حنيفة أنه إذا مضت لم يقع الطلاق
 فالأول مخفف بالتوقف والثاني مشدد **يرجع** الأمر إلى مقتضى
 الميزان **ومن** ذلك قول مالك وأحمد أن المولى إذا استنع من
 الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحاكم وهو لا يضر من
 قول الكافي مع قول أحمد في الرواية الأخرى **والكافي** في
 القول لا يضره أن الحاكم يضيق عليه حتى يطلق **والأول**
 مشدد والثاني مخفف **يرجع** الأمر إلى مقتضى الميزان **ومن** ذلك

ب

تقول ابي حنيفة والثاقفي في اجمع قولهم ان من ابي حنيفة
 التماسي بالله عن رجل ما طلاق و العتاق و ايجاب الصادة
 و صفة المالك لا يكون موليا متقا القصد الاضمار بها او
 رفعه عن كماله وضع و كسر تضيعة او عن نفسه مع قول مالك
 انه لا يكون موليا الا ان يحلف بحال الفضل و يقصد الاضمار
 بها فالاول مخفف والثاني شديد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان
و حسن ذلك قول ابي حنيفة والثاقفي انه لو ترك وطئ زوجته
 للاضمار بها من غير بين اكثر من اربعة لم يملك موليا
 مع قول مالك و احدى في احدى بيتيه انه يكون موليا
 ان يكون موليا فالاول مخفف والثاني شديد **فرج** الامر
 الى مرتبة الميزان **و** وجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن
و من ذلك قول مالك ان مدة الاستبراء العبد شهران حرق
 كانت زوجته او اتعت مع قول الثاقفي اربع اربعة شهر مطلق
 ومع قول ابي حنيفة ان الاعتبار في المدة بالشأن كان تحتامة
 فحرقان حر كان او عتقا او مع قول احدى في احدى رؤاسته
 كذا مالك و الثالث كذلك لاجل ما لا اول فيه تشديد
 والثاني فيه تخفيف و الثالث مفصل **فرج** الامر الى مرتبة
 الميزان **و** من ذلك قول مالك ان ايا الضاير لا يصح مع قول
 الامية الثلاثة انه يصح ومن نوازل مطالته بعد طرده بالفسية
 او الطلاق فالاول مخفف على الكافر والثاني شديد وقلته
فرج الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه و تعالي اعلم بالصواب
 اتفق الامية على ان المسلم في قال له زوجته انت على كذا متى كان
 مظاهرا لم يملك و طهر في تقديم الكفار و هي عتق رتبة اهل
 و جدها فان لم يجد لها قصاصا شهدا بغيره فان لم يقطع
 و اطعام سني مكسبا و علي انه لا يجوز دفع سحر من الكفار الى

الكفار و الحر و كذلك اتفقوا على انه صحيح من العتق و انه
 بكفر بالصوم و بالاطعام عند مالك ان امدك الشك
 وكذلك اتفقوا على ان كل مرة المرأة لو طالت لزوجهاتك
 على كذا لم يملك فانه عليه الا اني رواية اختارها الحر في هذا
 ما وجدته من مسامحة الاتفاق و اما ما اختلفوا فيه من ذلك
 قول مالك و ابي حنيفة لا يصح طهار الدحي مع قول الثاقفي و ابي
 انه يصح فالاول شديد و الثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة
 الميزان **و** وجه الاول ان الذي يغير مطلقا احكاما في نفسه
و وجه الثاني ان الكفار فامنه بالشرام الاحكام ظاهرا من
 ذلك قول الامية الثلاثة انه لا يصح طهار السيد من امته مع قول
 مالك انه يصح فالاول شديد و الثاني مخفف **و** وجه الاول ان
 ان الوارد في الكفرية انما هو في حق الحر و وجه الثاني
 ان السيد مالك لا يستمتع بامته كالزوجه فصيح طهار **و** من
 ذلك قول ابي حنيفة انه لو قال لن زوجته حق كانت امته انت
 على حرام فان نوي الطلاق فلا ان ثلاثا فان نوي ثنتين
 او واحدة فواحدة و ان نوي التحريم ولم ينوي الطلاق او لم
 يصح له منه فهو حلال و هو مولا ان تركها اربعة اشهر و فقت
 عليه طلقة ثانية و ان نوي الطلاق كان مظاهرا و ان نوي التحريم
 كان ميسرا و يرجع الى نية النية او واحدة او اكثر سواء المدخول
 لها و غيره و مع قول مالك ان ذلك طلاق فلا ان كانت مدخولا
 بها واحدة ان كانت غير مدخول بها و مع قول الثاقفي ان نوي
 بذلك الطلاق او ان طهار كان ما نواه و ان نوي التماسي لم يصح
 عينا و لكن عليه الضمان عمن و ان لم ينوي شيئا و لا رجح من نوي
 انه لا شيء عليه و الثاني عليه كفارة يمين و مع قول احدى في الظاهر
 رد البيعة ان ذلك صريح في الظاهر لو انه لم ينو و فيه كفارة الظاهر



والثاني انه طلاق فالاول مفصل والثاني والثالث
والرابع مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وتجيب** هذه
الاتواء لا تخفى على العطن **وتسن** ذلك قول الثاني حنفية
واحدان من حرم طهامة وراية او امته كان خالفوا عليه كفارة
بما في الخنث من غولان يحرم ذلك ويحصل الخنث عندهما بكل
حق منه ولا يحتاج الى اكل جمعه مع قول الثاني ان من حرمه
طهامة او شراية او لبسه فلا كفارة عليه وليس في حق من حرمه
امته فالراجح ان لا يحرم عليه كفارة بيمين **وتسن** قول
مالك انه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الاطلاق ولا كفارة عليه
فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وتسن** ذلك قول الثاني حنفية وما
في احمد في اظهار رد ابيته انه يحرم على المظاهر القليلة والملك
بغيره مع قول الثاني في اظهار فعله بذلك لا يحرمه فالاول
مشدد خاص باهل الدين والورع والثاني مخفف خاص باحد
الدين مع العوام **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وتسن**
ذلك قول الثاني حنفية ومالك ان المظاهر اذا وطئ وحل
ان متانف المسامحة ولو في خلال الشهر لكان اقل كفارة
عامدا كان او قاصدا مع قول الثاني في ان وطئ في الليل لم
يلزم استناف وان وطئ بالنهار عامدا فصدوقه وانقطع
التتابع ولزم الاستناف بنحو الفداء فالاول مشدد
والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
ان هذه التتابع رخصته والرخس لا تنطاط بمسح وحتو العقوبة
وجه الثاني طاهر **وتسن** ذلك قول الثاني حنفية واحمد في اخذ
روايته انه لا يشترط الايمان في الرقبة بل يكفي كقولها المظاهر
مع قول مالك وان افيع واحمد في الرواية الاخرى انه يشترط

فالاول

فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وتسن ذلك قول الثاني حنفية والاول كونه عقوقا
لمن وقع فيه وذلك طاهر حاصل بوزن تميمه فان لو كان قد كفر
وجه الثاني ان الكفارة بما تقترب بها الى الله تعالى
ولا يلغى في الادب التقرب اليه بمعصية بالكفر ولو رد في
الاصحمة والهدى **وتسن** قول الثاني حنفية والاول على حال احاد الناس
والثاني على اهل الدين والورع فالادب مع الله تعالى **وتسن**
ذلك قول الثاني حنفية انه يجوز دفع الكفارة الى ذي مع قول
الامة الثلاثة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد
وجه القولين ظاهرهما على حالين قد جمع الامور الى
مرتبة الميزان فانه سبحانه ونعالي اعلم بالصواب واليه المآب
كتاب النكاح
اتفق الامة على ان من قد قامراته او زناها الزواني
نقض حملها واكذبتة ولا يفتله بلزيم الحد وله ان يلعن وهو
ان يكره الميزان ربع مبرات بالقدارة لمن اعتاد قبيح يقول
في الخامة وان لعنة الله عليه وان كان من الصادقين
فانرا ليعن لزمها حينئذ الحد ولها قدوة باللعن وهو
ان تشهد اربع شهداء بامته نه لمن الصادقين فيما روي
به من الزنا منه بقول في الخامة وان غضب الله عليه وان
كان من الصادقين وعلى ان فرقته التلاعن فامته يلعن كزوج
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب **وتسن** قول
فيه **وتسن** ذلك قول الامة الثلاثة ان الزنا هو افضل
عن التبع للغان يلزم الحد مع قول الثاني حنفية انه لا حد عليه
بل يجزى بلعن او يقرب بحد النكاح بصدقه الزوج
فاسقاط مالك لا ينفق حية لا يحد فالاول تشدد والثاني فيه

تخفيف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابن
 حنيفة قاضى اظهر رواية ابنه ان المرأة اذا طلقته
 احتسنت حية تلعن او تقترب من قول مالك وانا في امره
 يجب عليه الخلع مجبر والسكول فالاول مخفف والثاني مشد
فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول مالك واذا
 واهدا ان كل مسلم صحيح طلاقه صح لقائه حزين كانا او عبد من او
 احدهما عدلين كانا او فاسقين او احدهما وعندهما لك
 لا يصح طلاق الكافر لكون النكحة الكفار فاسدة عنده
 وعلى ذلك لا يصح نكاحه لقائه مع قول ابن حنيفة ان اللعان
 شهادة مني ولاق وليس هو من اهل الشهادة تخفيفا لا
 مخفف والثاني مشد وكذلك الثالث فيه تشديد **فرج**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابن حنيفة واهدا
 ان الاعلن زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يقع ولا ينفق عنه
 الولد فان قد بها بصرى الزنا لا من بالقد ولم ينفق في
 نبي الولد سوى ولده لئلا يمتلأ ولا قد مع قول مالك
 وان افعل ان له ان يلعن ليعلى الحمل الا ان ما كانا لم يطا
 تكون لمتناراتها ثلثي حياض او حبيضة واحدة على خلاف
 بين اصحابه فالاول مشد والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الاول ثبوت ذلك في السنة كما ان الله حديث
 انظر الى اي الى الحمل فان جاز به احمد والشافعي **وجه**
 الثاني حصول الرتبة بجرى الحمل فيصبح اللعان لاجله مبادى
 للملح من الغار **ومن** ذلك قول مالك قاضى احدى
 روايته ان الفرقة تقع بلفظها خاصة بفرقة الحاشية
 مع قول ابن حنيفة واهدا في اظهر روايته انها لا تخص باللفظ
 وحكم الحاكم فيقول فرق بينهما مع قول الشافعي انها تقع بلفظ

الزوج

الزوج خاصة كما ينبغي المنك بلفظه وانما لفظها فقط
 المدفوع فالاول فيه تشديد والثاني مشد والثالث مخفف
فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابن حنيفة
 ان الفرقة ترتفع بتكذيبه **فقه** فاذا كذب بلفظه حله الخلع
 وكان له ان يزوجها وهي رواية عن احمد مع قول مالك
 والثاني واهدا في اظهر رواية ابنه انها فرقة مؤثرة لا تتر
 بخلاف الاول فيه تخفيف مع قول علي اذ دل الناس في الثاني فيه
 تشديد مع قول علي حواض الناس من اهل الدين والورع والبرقة
فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابن حنيفة
 ان فرقة اللعان طلاق لا يقع مع قول الامم الثلاثة انها
 فسخ وفاقية ذلك ان كان طلاقا لا يثبت بالتحريم لو اكد
 بلفظ حان له ان يزوجها مع قول مالك وانا في امره تحت يده
 كالرضاع فلا حيلة انكاد به ولا عسر على من معور من عمر
 وعطاف الوهرى الا انما عي والتوري مع قول سعيد ابن جبير
 انما يقع باللعان تحريم الاستمتاع فاذا اكد بلفظه ارتفع
 التحريم وطارت رتبته له ان كانت في الحق فالاول فيه
 تخفيف والثاني مشد والثالث مفصل **فرج** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن** ذلك قول ابن حنيفة ومالك ان لو قد في زوجته
 من رجل بعينه فقال زنا بك فلا تلعن للمزوجة وحدها لرجل
 الذي قد في ان طلق الخلع لا يقطع باللعان مع قول الشافعي
 في ارجح قوليه انه يجب حدها وحدها وانما في لفظ واحد
 منها حد فان زكرا قد في لفظها فقط الما مع قول احمد ان
 عليه حد واحد لهما فقط بلفظها لا فالاول فيه تشديد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك انه لو قال لزوجته بارانية وجب عليه

تقع

ن

الحد ان لم يبينه وليس له الا حجة يدعي روعه بته بعت
 مع قول الى حنفية قالوا ان لم يبين ان بلا عين ولو لم يذكر رويته
 قالوا لا يحد ذلك الثاني فسر تخفيف **فراجع** الامر الى مرتبة الزمان
ومن ذلك قول مالك انه لو شهد على المرأة اربعة منهم الزو
 قبلت شهادتهم وتخذالن حجة مع قول غيره انها لا تقبل
 قالوا لا يحد ذلك الثاني بخفف على الزوجية **فراجع** الامر الى
 من يثبت الميراث **ومن** ذلك قول مالك حنفية ان الزوجة
 لو اعنت قبل الزوج اعتد به مع قول الامية الثلاثة انه
 لا يعتد به قالوا لا يخفف قال الثاني شد تدعيان نص القدران من
 العليا من اوجب الترتيب ومنهم من لم يوجب **فراجع** الامر الى
 من يثبت الميراث **ومن** ذلك قول الامية الثلاثة انه يصح لعا
 الاخر ان كان يعقل لاشارة وبقية الكفاية وبعك
 ما يتولى وكذلك يصح قد فسر مع قول الى حنفية انه لا يصح قد فسر
 قالوا لقائه فالاول لا يخفف على الاخرس والثاني شد وعليه **فراجع**
 الامر الى مرتبة الميراث **ومن** ذلك قول مالك انه اذا بان
 ن وجهه من غير ان يترى في العرق فله ان يلاع عن ولو ظهر
 حمل بعد طلاقه وقال كنت استبرأ بها جبيضة مع قول الثاني
 ان كان منك حمل اذ ولد فله ان يلاع عن والا فلا ومع قوله
 الى حنفية واحكامه ليس له ان يلاع عن اصلا فالاول شد على
 الزوجية والثاني مفصل والثالث مخفف **فراجع** الامر الى
 مهنته الميراث **ومن** ذلك قول مالك ان الكاهن واهله
 لو تزوج امرأة ثم طلقها عقبه العقد من غير ان كان وطئ
 واثبت بولادته فهو من العقد لم يلحق بها لو ائتت به لا قبل من
 ستة أشهر مع قول الى حنفية انه يلحقه اذا عقد عليه بخفض
 الحاكم ثم طلقها عقب العقد واثبت به ستة أشهر لا اكثر منه

٢٥٧
 ولا اقل فان الولد حينئذ يلحقه بالحق لا بالخول لمحدوده فله
 الطلاق فالاول لا يخفف والثاني فيه تشديد على الزوج بالشر
 المذكور **فراجع** الامر الى من يثبت الميراث **ومن** ذلك قول مالك
 حنفية انه لو تزوج امرأة وفارق عنها سنان فانها اخذت
 وثابة فاعتدت ثم تزوجت واثبت بها لا من الثاني ثم قد
 الاول ان الاول لا يلحقه الاول ويستفون من الثاني مع
 قول الامية الثلاثة ان الاول لا يلحقه الاول ويستفون من الثاني
 حنفية ايضا انه لو تزوج امرأة بالغرب وهو بالشر فاثبت
 بولادته فهو من العقد كان الولد لمحقا به وان كان بينهما
 ساقطة لا يمكن اجتماعهما فيه لوجوب العقد فالاول شد وحيل
 الزوج الاول والثاني بخفف على الثاني **فراجع** الامر الى مرتبة
 الميراث **ومن** ذلك قول الثاني انه يصح ان يلاع عن ولم يلاع
 للعقد لشر وقد صار في فوشان وحكام العقد فله ان يلاع عن
 ان اربع اذ الاحكام يرجع وضعها اليه ولو لم يقبله بقصر
 العقول **ومن** ذلك الثاني فله ان يلاع عن الى دليل والله اعلم
فراجع الامر الى مرتبة الميراث
 اتفق الامية على ان من حلف على بيان في طاعة لئمة الوفا بها وعلى
 انه لا يجوز له ان يحلف ان يجعل لهم الله عريضة لايمان يمتنع به من
 بر وصلة وحرر على ان الاولي له ان يحلف ويكفر او اعطى
 على ترك بر وان يراجع في الايمان الى الميتة وعلى ان الميتة والله
 بقوله لا يفقد جميع ثمانية الحنفي وما تم الا ما هو حق فالزوج
 والبر حرم والحكي وجميع صفات ذاته كفر الله وحلاله الا ان انا
 حنفية لم يثبت في علم الله فلم يبرع عينا واحبوا على انه اذا حلف
 على امر مستبعد ان يفعل او لا يفعل وجبت عليه الصفات
 وعلى ان من قال وعهد الله وميثاقه فهو يمينو على انه لو حلف

بالمصنف انفق عيونه ووجنت عليه الكفارة اذا خشي خلافا
 لمن لا يحسن بعينه بقوله وتقلبن عند المرافقة الصالحات
 والتبايعان على انفقوا اليمن بالخلف عليه وجود الكفارة
 اذا خشي وكذلك اتفق الامة على ان الكفارة يجب بالخلف في
 اليمن سواء كانت في طاعة او معصية ان مباح وعلى انه لو خلف
 في غير ما هذا القول فلم يكن فيه ما لم يخش خلافا لا في خوف
 في قوله انه يجب وعلى انه اذا قال في الله لا كلمت فلا فانيا
 ونوي به شيئا معينا ان على ما نواه وكذلك لو قال في ربه
 ان خرجت بغيا او في فاستطاع ونوي شيئا معينا فان على ما نواه
 وعلى انه لو خلف في قولين فلا فاء كان ميتا وهو لا يعلم بموته
 لم يخش وكذلك اتفقوا على ان كفارة اليمن اطعام عشرة مساكين
 مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة والخالف في فصل اليمن
 كافا ان لم يكن يجيد التقليل في صيام ثلاثة ايام واحمقوا على
 انه لا يجزي في الاعتاق الا رتبة مومنة سلمته من الصوب
 خالته من الشركه خلافا لا في حنيفة فانه لم يعتبر الايمان في
 في الرتبة قال العلماء وهو بكل لان الحق بشرته تخلف من
 رتبة لغيره الله عن رجل فان اعتق رتبة كافرة فاعا خلاصها
 لغيره قاله فيهم وايضا فان اعتق رتبة ولا يحسن التقرب الى
 الله تعالى بها فقلت وفي دعوى الاجماع مع مخالفة في
 الامام في حنيفة نظر فليتامر وكذلك اتفقوا على ان لو اطعم
 مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحل الا اطعام واحد خلافا لا في
 حنيفة في قوله انه يجزي عن عدة مساكين واحمقوا على انه
 يجزي دقة عنها لا فترا الاحرار والاصفي هو بتلفا له ولله
 هذا ما وجوه من سائر الاجماع والاتفاق اما ما اختلفوا
 فيه من ذلك قول في حنيفة واهله انه ليس له ان يعذر

م

عن الوفا في الكفارة مع قدرته عليه مع قول الشافعي ان الاق
 له ذلك وانه يجوز له العذر ويلزم الكفارة ومن ذلك
 رواه اثنان كالمزنيين فالاق فيه **مسن** والثاني فيه تخفيف
رجع الامر الى مرتبة الميزان **رجع** الاق لظاهر **مسن**
 ذلك قول في حنيفة وما لا واحد في احدي روايته ان
 اليمن الغموس وهي الخلف بالله تعالى على امر ما من متعمدا
 للكذب **مسن** لا كفارة لها الا انها اعظم من ان تخفف مع قول
 ان انفي واحدا في الرواية الاخرى انفلتت من الاق لا عدد
 والثاني فيه تخفيف **مسن** الاق لم يحول على حال
 الا كما بر من العلماء بالله تعالى والثاني على الجاهل بالله تعالى
رجع الامر الى مرتبة الميزان **مسن** اخ ذلك شد ظهور
 راحة الامة لنته لطلب الحق جل وعلا من العار في ذلك خلف
 بالله باطلا خلافا لجاهل بدة عظمة الله تعالى فانه يكون
 معذورا لبعض العذر فلهذا خفف في حنيفة باحسان في
 الكفارة في عيونه المذكورة **مسن** ذلك قول في حنيفة
 واحدا انه لو قال لا شئ بالله او شئك بالله فحي يمين وان لم
 يكن نية مع قول لا لك انه متى قال اقسمت او اقسم بالله في
 لفظ او نية كان يمينيا وان لم يتلفظه ولا نواه فليس يمينيا
 ومع قول ان لا يقع انه قال اقسم بالله ونوي به اليمن كان يمينيا
 وان نوي لا خیار فلا واختلف اصحابه فيما اذا اطلقوا اليمين
 انه ليس يمينيا فالاق لشد وق ذلك الشايت من حيث لصيغة
 والثاني شد من حيث **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **مسن**
 ذلك قول في حنيفة واحدا في اظهر روايته انه متى قال
 لا شئ بالله لم فعلت ولو لم ينو شيئا انه يكون يمينيا مع قول
 مالك وان يقع واحدا في الرواية الاخرى انه لا يكون يمينيا والا

مشدود الثاني مخفف **فرج** الامد الى مرتبة الميزان **ومن**
 ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو قال **وحي** الله تعالى لا زمينا
 مع قوله في حنفية انه لا يكون بيننا فالاول مشدود والثاني
 مخفف **فرج** الامد الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول
 ابي حنيفة و احمد بن ابي حنيفة الرواسي ان لو قال والله
 او والله الله فهو بين قوي جدا الميزان لا مع بقا احد في
 الرواية الاخرى وبعض اصحابنا في افعي انه ان لم ينو فليس
 بينين فالاول مشدود والثاني في مخفف **فرج** الامد الى
 مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو خلف
 بالصحة انعقد عليه وان احث لنزلة الكفارة بل يفصل
 بن عبد الله الاحماع عليه مع قول بعضهم انه لا ينعقد بالخلف
 بالمخفف بينين فالاول مشدود والثاني في مخفف **وجبه**
 الاول لان عقاد الاحماع على ان ما بين الرقتين كلام الله
 وكلام الله صفة من صفاته فصح الخلف بها **وجبه** الثاني
 ان كلام الله تعالى الذي هو صفة من صفاته هو القاية بذلك
 لا بالورق ولا يخفى ما تترتب عليه ذلك من باب استفاضة
 الحجة والحق ان كلام الله تعالى اطلاق حقيقة في الوحي فلات
 الاربع لا محاربه **فرج** الامد الى مرتبة الميزان على هذا الاعتقاد
 الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول مالك وان اجد امره
 صلته اذا خلف بالصحة وحث كفارة واحدة مع قول احمد
 انه تلزمه بكلاهما فالاول مخفف والثاني مشدود
فرج الامد الى مرتبة الميزان **وجبه** الاول لان جميع القراء
 صفة واحدة لعدم انفصال آية منه عن احتمال استفاضة
 ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عن صفة مستمرة ولا عن
 كونه متوهم **وجبه** الثاني انك لا تطبق عليه صفة

ومن

ومن ذلك قول احمد انه لو خلف بالنبي صلى الله عليه
 وسلم انعقد عليه فان خلف لنزلة الكفارة مع قول الامامة
 الثلاثة انه لا ينعقد بذلك عيان ولا يلزمه كفارة فالاول
 مشدود وخاص بالخواصر الذين يعلمون سر قوله تعالى ان الذين
 يبايعونك اما يبايعون الله وقول له تعالى من يطع الرسول
 فقد اطاع الله والثاني مخفف خلاص باحاد التلويح الذين
 لا يعلمون ذلك **فرج** الامد الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة ان بين الكافر ولا ينعقد
 مع قول الامامة الثلاثة انها تنفقد وبالنزلة الكفارة
 بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدود **فرج** الامد الى مرتبة
 الميزان **وجبه** الاول لان الكافر لا يحط له في معرفة جلال
 الله وعظمته بل هو جاهل به والكفارة اما تحت على من
 يعرف شيئا من عظمة الله عن وجل **وجبه** الثاني انه لا بد ان
 يعرف الله بوجه من الوجوه لكون الحق تعالى هو الذي خلقه
 وبرزقه **ومن** ذلك قول ابي حنيفة انه لا يجوز تقديم الكفا
 على الحنث مطلقا اما تجوز اذا اخرجها بعد الحنث مع قول
 الشافعي انه يجوز تقديم على الحنث المباهج ومع قول مالك في
 احدي روايته واحدا انه يجوز تقديم مطلقا فالاول في
 تشديد الثاني مفصل والثالث مخفف **فرج** الامد الى
 مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول مالك انه اذا كفر قبل
 الحنث فلا فرق بين ذلك وبين الصيام والعق والاطعام
 مع قول الشافعي انه لا يجوز التكفير بالصيام بتقديم اقحور
 بغيره فالاول مخفف والثاني مفصل **فرج** الامد الى مرتبة
 الميزان **وجبه** الاول ورود التحذير في هذه الكفارة
 الثاني ان التقديم بالصيام لا يتعدى نفعه الى غير من القدر

الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامية الثلاثة انه لو حلف
 لا يدخل بيتي قد دخل المسجد او الحرم بحيث مع قولك انك انما
 قال اول مخفف والثاني مثله **رجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الاول عدم غلبة اطلاق البيت على المسجد
 والحرم **وجه** الثاني انه قد يسمى المسجد بيتا في حديث النبي
 المصطفى صلى الله عليه وسلم كقولك يا محمد اني حلفت
 واقتضاه قول عدم غلبة ما لك لو حلف لا يمكن بيتا من
 الحرم وحدها وحية وكان من اهل الامصار لم يحث او كان من
 اهل البادية حث مع قولك اني حلفت واخذ ان يحث قرويا
 كان ادب ويا قال لا يقتل والى فيه تشديد **رجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولك في حنيفة لو حلف
 لا يفعل شيئا فامره بغير فعله فان كان نكاحا او طلاقا
 حث فان كان بغيره انما لم يحث الا ان يكون من عاداته
 ان يتولى ذلك بنفسه فانه يحث مطلقا مع قولك انك انما لا تحث
 الا ان يتولى ذلك بنفسه ومع قولك انك انما لا تحث الا ان
 لا يتولى ذلك بنفسه فانه لا يحث ان كان سلطانا او مولى
 فلا ومع قولك انك تحث مطلقا فالاول **فصل** والثاني مخفف
 والثالث **فصل** والرابع مثله **رجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامية الثلاثة لو حلف ليقضي ديني فلا
 في عدم فقصاه قبله لم يحث مع قولك انك انما لا تحث فلو كان
 صاحبا الحق مات قبل الفدية عندي حنيفة واحمد وقال
 الثاني لا يحث وقال مالك ان قصاه للودعة او للقاضي في الفدية
 لم يحث وان اخرج حث فالاول من اصل المسئلة مخفف والثالث
 من **فصل** الامر في المثلين الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك

ترك الامية الثلاثة ان يمين المكن لا ينفق مع قولك اني
 حنيفة انه ينفق وتساوي ان احدا لا ينفق له في الاقل
 مخفف والثاني مثله **وجه** الاول ظاهر **وجه** الثاني
 الثاني ما فيه راحة الاختيار فان المكن يكره ان يخرجه
 المكن ينفقها به ان يحلف ويمن ان يتحمل الضرر فاختر
 الحلف وكان الاول لم يتحمل الضرر احلا لا لهاب الحق
 كما عليه الاكابر من العلماء **ومن** ذلك قولك في حنيفة وما لا
 انه لو نفقت المحلوق عليه نسائا لا تكن حث مطلقا سوا
 الا انما الحلف بالله بقا الي او بالطلاق او بالعقاق او ما لفظها
 مع قولك انك انما في اظهر قوله انه لا يحث مطلقا ومع
 قولك انك انما في احدى روايته انه ان كان المكن بالبشر ما لفظها
 لم يحث وان كان بالطلاق او بالعقاق حث فالاول مثله
 والثاني مخفف والثالث **فصل** **رجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن** ذلك قولك اني حنيفة واحمد لو حلف ليقضي
 ما هذا الكون في غدا فاهرق قبل الفدية لم يحث مع قولك
 مالك قال انك انما ان تلف قبل الفدية فاختار لم يحث
 قال اول مخفف والثاني **فصل** **رجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قولك اني حنيفة واحمد انه لو قال والله
 لا كلمت فلا نأحسان لم يوفى بها حث انكلمه قبل زنته
 انصرف وقال مالك **وجه** وقال الثاني ساعة لا ينفق
 تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف **رجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولك اني حنيفة والثاني
 في الحد يدان لو حلف لا يملكه فكمته او ارسله فاسار
 بينك او عينه او ربه لم يحث مع قولك انك انما لا تحث
 وفي الرسالة والاشارة فاما مع قولك انك انما لا تحث

القديس انه بحيث فالاول مخفف والثاني في تخفيف
 والثالث مشدد **فجمع** الاسماء مرتبة الميزان ووجوب
 الاقوال الثلاثة لا يحمي دلالتها على الفطن **ومن** ذلك
 قولك ان حنيفة انه لو قال لزوجته ان خرجت بغيرانك
 فانتطالني وتؤي شيامعيا فانه على ما رواه وان لم يتوشتا
 وقال انت طالق ان خرجت بغيرانك الا ان اذن لك ان حتى
 اذن لك فلا بد من الاذن في كل مرة وان قال لا اذن لك
 كنه من واجته فلهذا القول في الحلف بالله تعالى في هذا
 الكتاب مع قول مالك والثاني الخروج الا قوله ففتحا
 الى الاذن في الجميع قال الثلاثة ولو اذن لزوجته **ومن**
 حيث لا تتم لم يكن اذنا مع قولك كافي اذ في صحيح
وتقدم حكاية اتفاق الامة الاربعة على المذيلة الاولى
 اول الباب فالاقول ان مخفف والثاني مشدد والاول من المذيلة
 الثانية مشدد والثاني في مخفف **فجمع** الاسماء في المثلثة
 الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولك مالك واحدا لو كان
 حلف لا يأكل الروس ولا نسبه له واطلق ولو وجد سببه
 يتدل به على الفته حمل ذلك على كل ما يسمى به حقيقة
 في وضع اللغة وعن بعض من روى الاقوال والطور والحقا
 مع قولك ان حنيفة انه يحمل على راس البقرة لغة خاصة
 ومع قولك اني يحمي على البقرة والابل والغنم والاول
 مشدد والثاني مخفف والثالث في مخفف **فجمع** الاسماء
 الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولك مالك واحدا لو حلف
 ليضرب زيد مائة سوط فضربه بضعت فيه مائة سوطا
 به اجمع قولك ان حنيفة والثاني في اذنا مشدد والثالث
 مخفف **وجه** القولين ظاهر ولعل الاول مجموع على اهل

الورع والثاني محمول على حال احاد الناس من اصحاب
 القدوة كما وقع للسيد ايوب بالنظر بالمفسر **ومن**
 ذلك قول الامة الثلاثة انه لو حلف لا يذهب فلا يذهب
 فتصدق عليه حيث مع قولك ان حنيفة انه لا يحث **فجمع**
 الاسماء الى مرتبة الميزان **وجه** القولين ظاهر **ومن**
 ذلك قول الامة الثلاثة انه لو حلف ليقبلن فلا ياكل
 يعلم انه ميت حيث مع قولك ان حنيفة انه لا يحث مطلقا علم
 لم يعلم **ومن** ذلك قولك ان حنيفة انه لو حلف لا ياكل
 له وله دون لم يحث مع قول الامة الثلاثة انه يحث فالاول
 مشدد والثاني مخفف **فجمع** الاسماء الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاقوال ان الدين في حكم المفقود **وجه** الثاني انه في حكم
 الوحيد بل لصحة الحوالة به ووجوب الزكاة فيه **ومن**
 ذلك قولك ان حنيفة انه لو حلف لا ياكل فاكله فاكل رطباً او
 عنباً او ريقاً لم يحث مع قول الامة الثلاثة انه يحث **وجه**
 الاول ان القطع يقتضي المغايرة وقد قال تعالى فيها
 فاكلته وتخل وتجران فلو ان التخل والجران دخل في معنى
 الفاكهة لا يقع الحق لقليل بذكر الفاكهة عنهما **وجه** الثاني
 ان المراد بالفاكهة كلمة تنفي عنه مال من هو يبيع ولا ارم
 لدخل التخل والجران **فجمع** الاسماء الى مرتبة الميزان **ومن**
 ذلك قولك ان حنيفة انه لو حلف ان لا ياكل او اذا اكل اللحم
 او الخبز او البسبوس لا يحث والاحث باكل ما يطبخ من مسك
 مع قول الامة الثلاثة انه يحث باكل الاكل الكحل والاول
 فيه تحقيق والثاني مشدد **فجمع** الاسماء الى مرتبة الميزان **وجه**
 القولين ظاهر على الفطن **ومن** ذلك قولك ان حنيفة
 والثاني انه لو حلف لا ياكل فاكل ريقاً لم يحث مع قول الامة

بعض الامم انه بحيث فالاول مخفف والثاني شديد **وجه**
 الثاني ان الله تعالى سمى السماك الحماة القرآن **ومن** ذلك
 قول الامم الثلاثة انه لو حلف لا يأكل لحما فاكل لحمه لم
 يحث مع قول مالك انه بحيث فالاول فيه تخفيف لان الشيم
 لا تخلص من اللحم بل هو مخلوص ط بالدهن والثاني شديد
 لان اصل الشيم لحم ولكن لما حصل في الهمة السمزاد
وجه الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول
 الامم الثلاثة انه لو حلف لا يأكل شيئا فاكل من شيم الظهر حيث
 مع قول ابن حنيفة انه لا يحث فالاول فيه تشدد بخاصة بصل
 الدين والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص بأجاء الزك
وجه الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاق لثبوت الشيم
 لما في الظهور **وجه** الثاني عند شموله **ومن** ذلك قول
 الامم الثلاثة انه لو حلف لا يشرب البسقم ثم دهنه حيث
 مع قول مالك انه لا يحث فالاول فيه تشدد يدق الزك فيه
 تخفيف **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول
 حنيفة لو حلف انه لا يتخدم هذا العبد فخدمه من غير ان
 يتخدمه وهو كالتلبيهاه عن خدمته فان لم يبق منه خدمة
 لم يله ذلك الثمن فخدمه بغيره لم يحث وان كان قد
 يتخدمه قبل التمين فبقى عليه الخدمة لا يحث مع قول الشافعي
 انه لا يحث في عديده وفي عديقه **وجه** ان لا يحث مع
 قول مالك واهله انه بحيث مطلقا فالاول مفصل وكذلك
 الثاني والثالث **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
 ذلك قول الامم الثلاثة انه لو حلف لا يتعلم فتدا
 القرآن لم يحث مطلقا مع قول ابن حنيفة انه ان قرأ القرآن
 في الصلاة لم يحث او في غيرها حيث فالاول مخفف والثاني

مفصل **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاق لثبوت الشيم
 القرآن قرينة الى اسد عن وحيد فلا ينبغي شموله لها
 وهو توقيه الاق ليس شقي التفصيل في الثاني لتساكده الامر
 بالقرينة في الصلاة بخلاف قرأته في غير الصلاة **ومن** ذلك قول
 ابن حنيفة والشافعي واحمد في احد قوليهما ان يطوف ليدخل
 على فلان بيتا فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يحث مع قول
 مالك واحمد ولا في قول الاخير حيث فالاول مخفف
 والثاني تشدد **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول
 مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان فابعدته فاقبضاها
 وحال بينهما خابط وكل واحد منهما باب وغلق **ومن** حيث
 كل واحد منهما في جاني حيث مع قول مالك اني واحدا لا يحث
 وهو ابن حنيفة روايتان فالاول فيه تشدد بخاصة بصل
 الورع والثاني فيه تخفيف خاص بأجاء الظهور والثالث له وجه
 الكل من القولين فلم يحزم الامام ابو حنيفة في المسئلة
 شقي تورعا **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك
 قول اي حنيفة لو قال مالي ابي ابي عبيدي احار ودخل في
 ذلك الدبر واما الولد والمجانبة في احدي الرقابتين
 عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه لا يدخل في ذلك المكاتب
 والقصص ومع قول ابن حنيفة ابضا في رواية ان المكاتب
 لا يدخل الا بالنية واما الشافعي فلا يدخل اصلا ومع قول احمد
 ان الكل يدخلون وفي رواية عنه ان القصص لا يدخل الا بالنية
 فالاول فيه تشدد والثاني تشدد والثالث مفصل والرابع
 تشدد **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابن حنيفة
 واحمد انه يجب التسابع في صوم الثلاثة ايام في الصيام مع
 قول مالك ان التسابع فلا يجب وهو الرابع من مذهب الشافعي

فجمع الاموال مرتبة الميزان **ومسند** ذلك قول مالك ان
 مقدار ما يطعم كل من كان مدي هو رطلان بالغدا
 وشي من لادروا ان اقتصر على مدا جراه مع قول اني خيفة
 انه ان اخرج بها نصف صاع او ثغرا او مثلا فصاعا مع
 قول احمد ان يجب مدين حنطة او دقيق او ثمن ان من غير
 او ثمن او رطلان من خبز ومع قول الثاني يجب لكل مكي
 مدا فالاق لم يثبت فيه بالادوية والثاني مفصل والثالث
 مخفف وكذلك ما عرفت **فجمع** الاموال مرتبة الميزان **ومن**
 ذلك قول مالك و احمد انه يجب في التوبة اقل ما يجزي
 به الصلاة فحق الرجل ثوب تنصير او ازار في حق المرأة
 تنصير و حاد ومع قول اني خيفة و الثاني انه يجزي اقل
 ما يقع عليه الاسد و في رواية لا في خيفة اقله ثوبا او تنصير
 او كما هو رداه في العامة و التبدل و السراويل و الميزان
 و رواتك ومع قول الثاني انه يجزي جميع ذلك حتى القلنسوة
 هذا جماعه من اصحابه و الاق لم يفتل و الثاني مخفف وكذلك
 ما عرفت **فجمع** الاموال مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامية
 الثلاثة انه يجوز دفع الضفائر الى صغير لم ياكل الطعام مع
 قول احمد انه لا يجزي فالاق لم يفتل و الثاني مشدد **فجمع** الامر
 الى مرتبة الميزان و توجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن
ومن ذلك قول اني خيفة و احمد انه يجوز ان يطعم خمسة
 و يكون خمسة مع قول مالك و الثاني ان ذلك لا يجزي فالاول
 مخفف و الثاني مشدد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول احمد قوله تعالى اطعموا عتق ما كنز و كوتهم على الاستحباب
وجه الثاني احمد ذلك على الوجوب **ومن** ذلك قول اني خيفة
 و مالك و احمد في احدي روايته انه لو كوز الميادين على شيء واحد

او على امر او حدث لم يكل من كفارة الا ان مالها كافيا و اذ
 التاكيد فقال ان اراد التاكيد فكفارة فاحق وان اراد
 بالتكثير الاستساق فمما عينا مع قول اني خيفة و احمد في الروا
 الاخرى ان كل من كفارة و احاد فالاق لم يفتل و الثاني مخفف
 في احدي شي التفصيل **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
 ذلك قول اني ان العبد اذا اراد الضحك بالصيام فان
 كان حله او ن له في الميادين و الحنث لم يفتل و الاق لم يفتل
 مع قول احمد انه ليس له منع على الاطلاق في مع قول اني
 خيفة ان للسيد منع مطلقا الا في كفارة الظهار للمسرة
 منع ومع قول مالك ان اضربه الصيام فلم يفتل و الاق لم
 وله الصور بعد ان هذا الاق و الظهار فليس له منع مطلقا
 فالاق لم يفتل و الثاني مشدد و الثالث مفصل وكذلك
 الرابع **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول اني خيفة
 و توجيه الاق و الثلاثة لا يخفى على الفطن **ومن** ذلك قول
 اني خيفة و احمد انه لو قال ان فعلت كذا فهو كافر و بري من
 الاسلام او الرسول لم يفتل و الله عليه و لم يفعل ذلك الامر حنث
 و وجبت الكفارة مع قول مالك و الثاني انه لا كفارة عليه
 فالاق لم يفتل و الثاني مخفف **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك و الثاني انه لو قال و اما ان الله انما يدين
 مع قول غيره انه ليس بيمين فالاق لم يفتل و الثاني مخفف **فجمع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامية الثلاثة انه لو
 حلف لا يلبس حلتا حنث بلبس الحلتين مع قول اني خيفة انه لا
 حنث الا ان يكون من ذهب و فضة فالاق لم يفتل و الثاني
 مفصل **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول اني خيفة
 و مالك و احمد انه لو قال و اما ان الله انما يدين

ثم

واحد في الرواية الاخرى ان الترو هو المحقق فالاول مشد
 طول مدة الطهر غالباً والثاني محقق لفقد مدة الحيض
 عادة ويصح ان يكون الامد بالنعكس **رجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **مسن** ذلك قول في حقيقته في المرافعة
 مات زوجها وهي في طريق الحج اتمت بها الاقامة على كل
 حال وان كانت في بلد اقامته اربعه مع قول الامة الثلاثة
 الهان خافت فوات الحج بالاقامة لقضاء العدة جاز طهارة
 الفوق الاول فيه تشديد في الثاني فيه تخفيف بالتقصيد **رجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **مسن** ذلك قول في حقيقته والثاني
 في القول الحد الذي اجمعه واحد في احدي روايته ان زوجة
 المفقود لا تحل للزوج حتى يمضي مدة لا يعيش في مثله غالباً
 مع قول مالك والثاني في القديم واحد في الرواية الاخرى
 الجها تترقب اربع سنين وهي كثر مدة الحد والبعثه اشهر وعلا
 ملك الوفاة ثم تحل للزوج ورجع جماعة من متأخري اصحابنا
 الكافي وهو قوي فعلمه عمره في الله عنه ولم يذكره الصحابة
 وعلى الاول فالعقد الفالب حله او حقيقته بمائة سنة وهذا
 الكافي واحد بسبعين سنة ولها طلب النفقة من مالا الزوج
 مدة الترتيب والعمل غالب فالاول **مسن** وعلى الزوجية
 والثاني مخفف عنه **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **مسن** ذلك
 قول في حقيقته ان المفقود اذا قد مر بعد اذ تزوجت زوجته
 بعد الترتيب ويطل العقد وهي الاول فان كان الثاني وطناً
 فعلمه من المثل ونقته من الثاني ثم تدركه الاول مع قول مالك
 ان الثاني اذا دخلها صارت زوجة ووجب عليه دفع الطلاق
 الذي اصدقها الا اذا كان لم يدخل بها فهي الاول وله رواية
 اخرى انها الاول بكل حال ومع قول الكافي في ارجح القولين ان

عنه

المستأجر

الثاني باطل وفي القول الاخرين بطلان في كساح الاول
 بكل حال ومع قول احمد ان الثاني ان لم يدخل بها فهي الاول
 وان دخل بها فلا اول الخيار بين ان يصدقها ويصدق
 الصداق اليه وبين ان يتركها على النكاح الثاني واخذ
 الصداق الذي اصدقها منه فالاول **مسن** وعلى الزوج
 الثاني والقول الثاني مخفف عليه علمه مع ما يوافقته
 من احاديثي التفصيل وكذلك القول الاظهر الثاني في مشد
 على الزوج الثاني عكس القول الثاني والقول الرابع مفصل
رجع الامر الى مرتبة الميزان **مسن** ذلك قول
 الى حقيقته ان عدة (ترأول) اذا ماتت سدها او اعتقها
 ثلاث حيضات سوا اعتقها الولد اذا ماتت سدها او اعتقها
 في الحالين وهي احدي الروايتين عن احمد واختارها الحرقي
 ومع قول احمد في الرواية الاخرى انها من الفتوق حصة ومن
 الوفاة عدة الوفاة فالاول **مسن** والثاني مخفف والثالث مفصل
رجع الامر الى مرتبة الميزان **مسن** الاول المسابقة **رجع**
 الثاني القياس على التمثيل المستقيم في ما يوافقها **رجع**
 هذا الاول على حال اهل الدين والورع والثاني على احاديث الناس
رجع الثاني الثاني من الرواية الاخرى لا يحد الاخذ
 بالاحتياط ولان عدة الوفاة الواروة في القنآن تشمل ذلك
مسن ذلك قول في حقيقته ان كثر مدة الحد سنتان مع
 قول مالك في رواية اخرى اربع سنين او خمس سنين او سبع سنين
 ومع قول الكافي ان اكثرها اربع سنين وهو حد الرق اثنتين
 عن احمد والعمانية كذلك في حقيقته فالاول فيه تخفيف على
 الزوج والثاني وما بعده فيه تشديد عليه بالحاق الولد **رجع**
رجع الامر الى مرتبة الميزان **مسن** ذلك قول في حقيقته والحمد

في ظهور ما يتبين ان المعتد به ان او ضمت علة او مضقة
لا تنقضي عديتها بذلك ولا تضاعف بذلك ام ولد مع قول
مالك وان افني في احد قوليهما ان عديتها تنقضي بذلك
وتصير لها ام ولد هو قول ابي حنيفة في الرواية الاخرى
عنه فالاول لا يخفف بالخطا في الزوج متعدد بالنظر في المرأة
والثاني بالعكس **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك
قول الشافعي في الجديد ومالك واخذ في احدي الروايتين
ان العدة المشبوهة لا احدا علة مع قول ابي حنيفة في
والشافعي في القديم في احدي الروايات الاخرى انه يجب
علة الاحد اذ قال لا يخفف في الثاني **فرجع** الامر الى
مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في ظهور
قوليه ان الثاني لا يخرج من بقاء الاصل مرة مع قول
مالك واخذ ان لها الخروج مطلقا لاحد رواية اخرى
كذهباني حنيفة فالاول متعدد في الثاني يخفف **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامامية الثلاثة ان
الصغير والصغيرة سواء في الاحداد مع قول ابي حنيفة
انه لا احداد على الصغيرة فالاول **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامامية الثلاثة
ان الذمية ان كانت تحت مسلم وجب عليها العدة والاحداد وان
كانت تحت ذمي وجب عليها العدة لا الاحداد مع قول ابي حنيفة
انه لا يجب عليه احداد ولا عدة فالاول **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **وتوجه** الاقوال في ظاهر الرواية الاول
فهو ان الاحداد ورد في السنة في حق الزوج المسلم وبطلان الثاني
حديث لا محل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر وتخذ على عاتق
زوجها يخرج الزماني لان الحزن لا يكون الا على الزوج المسلم اتا الذي

فلا ينبغي الحزن عليه الا بقدر الوفا بحقه وذمته وامانه
كونه لا علة له وجته فينبغي على ان اتجه الحنفية باطلة
من ذلك قول الامامية الثلاثة انه لو باع امته من امرأة او
فحصى ثم تقابل لا لو تكن لوطية حتى يتزوجها مع قول ابي حنيفة
انها اذا تقابل قبل الفرض فلا يلتزم او بعد لزومها لا يتل
فالاول متعدد في الثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
المستثنى من الميزان **وتوجه** الاقوال في ظاهر الرواية **ومن** ذلك قول الامامية
الثلاثة انه لا فرق في وجوب الاستبراء بين الصغرة والكبرى
والصغيرة والكبرى مع قول مالك انها ان كانت من لوطاء مثلها
حان ولو سلمت من غير استبراء قبل الاستبراء وان كانت ممسولا
لو طأ مثلها آحان وطأ من غير استبراء قال لا ولا يجب استبراء
الكبرى الاول متعدد في الثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وتوجه** الاقوال ان الغالب في
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وتوجه** الاقوال ان الغالب في
باب الاستبراء التقدير لو لم يعقل معناه فقد يحكون الاستبراء
لا سراخ غير سارة الزوج **وتوجه** ان لا ثقل من قول مالك
ان الاستبراء لذة الرجم والى لا لوط امثلة عادة لا تحل ولا
البكر فامر لها ظاهر **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وتوجه** الاقوال ان
من ملك امرأة حان له بيعها قبل الاستبراء ان كان قد وطأها
مع قول ابي حنيفة والحسن والتوسيع بين سائر من ان يجب الاستبراء
على البايع كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضي
الله عنه ان الاستبراء يجب على البايع دون المشتري فالاول
مخفف على البايع والثاني متعدد والثالث فيه تشديد على
البايع وتخفيف على المشتري **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وتوجه الاقوال الثلاثة ظاهر **ومن** ذلك قول مالك
والشافعي انه ان اعتق ام ولد او عتقت بحرية وجب عليها الاستبراء

بجيزة مع قول احمد واد وعبد الله بن عمرو بن العاص
انه اذا مات غدا بعد ما يقتدر باربعة اشهر بعد الاول
مخفف والثالث فيه فته تشدد **في** الامر الى مرتبة الميراث
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الرضاع

اتفق الامم على انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
وعلى ان التحريم بالرضاع يثبت اذا حصل للطفل في سنتين
قد خلا فالأود في قوله ان رضاع الصبي يحرم وهو
مخالفة لكانفة الفتى **و** يحكم ذلك عند غايته رضي الله
عنه وكذلك اتفقوا على ان الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن
انما سوا كانت بكمرا أم ثلثا موطوءة او غير موطوءة وخالفه
أحمد في ذلك فقال انما يحرم التحريم ثلثا من لبن المرأة
ثالثها من لبن الحامى وكذلك اتفقوا على ان الرضخ لو دُر
له لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على
المعوطق الوجوز يحرم الا في رواية عن احمد فانه شرع الارض
من الثدي وكذلك اتفقوا على ان الحفنة باللبن لا يحرم
الا في قول قديم للشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجد
من متايل الاجماع والاتفاق في الباب **و** اما ما اختلفوا
فيه من ذلك قول احمد في حقيقته ومالك ان العدد لا يشترط
في الرضاع فيصفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي واحدا
في احاديثه آيته انه لا يثبت الا بخمس رضعات ومع قول
احمد في الرواية الثالثة انه يثبت بثلاث رضعات فالأول
شدد والثاني مخفف كما ثبت في الاحاديث والثالث فيه
تشديد **في** الامر الى مرتبة الميراث **و** تشدد ذلك قول احمد في حقيقته
ان اللبن اذا خلط بالما كان كالماء اللبن غاليا حرم او غير غالي

لم يحرم كان صليقوا فيه باقلا واما المخلوط بالاطعام فلا
يحرم عند جماهير سوا اكلان غاليا او مغلوتا مع قول احمد
مالك انه يحرم اللبن المخلوط بالما لم يشهدك فان خلط اللبن
بما يشهدك اللبن فيه من طيبين او ذوا او غير لم يحرم عند
جمهور اصحابه ومع قول الشافعي واحدا ان التحريم يتعلق
باللبن المخلوط بالشراب والطعام ان لم ينفقه المولود ومن
مات سوا اكلان اللبن مشتملا او غاليا فالأول مفصل
وكذلك الثاني والثالث **في** تشديد الامر الى مرتبة الميراث
ولقد تشدد جمهور على حال اهل الورع والتخفيف
محمول على حال احوال الناس فانه تعالى اعلم بالصواب

كتاب النفقات

اتفق الامم على وجوب النفقة لمن تليزم نفقة كالأب والزوجة
في الولد الصغير وعلى ان النكاح لا نفقة لها وعلى انه يجب
على المرأة ان ترضع ولدها اللبان على ان الولد اذا بلغ مريضا
لم يترك نفقة على ابيه هذا ما وجدته من متايل الاجماع
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامم الثلاثة
ان نفقة الزوجات تقتل بحال الزوجين فوجب على المولى
المورق نفقة المورث وعلى الفقير للفقير أقل الكفاية
والساقية في رسته وعلى المورث للفقير نفقة متوسطة بين
النفقين وعلى الفقير للمورث أقل الكفاية والساقية في
رسته مع قول الشافعي انها بالشرع لا بد من معاشه بحال
الزوجة فانها احتاجت الى خادم وجب اخذ امها فالأول
مخفف على الزوج والثاني تشدد عليه **في** الامر الى مرتبة
الميراث **و** تشدد ذلك قول الامم الثلاثة انها اذا احتاجت
الى أكثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في

المشهور عنه هذا اذا احتاج الى خادمين او ثلاثة
 و اكثر وجب على الزوج ذلك قاله قول محقق والشافعي
رجح الامر في مرتبة الميزان من ذلك قول في حنفية
 ومالك والشافعي في اظهر القولين انه لا نفقة للصنفعة
 التي لا يجامع مثلكا اذا تزوجها كغير مع قول احمد في الروا
 الاخرى والشافعي في القول الاخران لها النفقة قالوا
 مخففة الشا في مشدد **رجح** الامر في مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول في حنفية في احمد انه لو كانت كاتبة
 كسيرة والمزوج صنفعة لا يجامع مثله وجب عليه النفقة
 ونحوه القولين للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة
 عليه قالوا لمشدد والشافعي مع قول مالك انه لا نفقة
 الميزان ان **رجح** ذلك قول في حنفية ان الاعمار بالنفقة
 والكموة لا يثبت للزوج والنفقة ولو كثر رفع يده عن
 لتكتب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها الفسخ
 بالاعمار عن النفقة والكموة والكن فان اضر من
 ينفق على زوجته سقطت عنه النفقة عند في حنفية
 بحكمها حاكم او ينفق اعلى قدر ما هو في نفسه ذلك
 باصطلاحها وقال مالك ان افع و احمد في اظهر
 ان نفقة الزوج لا تنقطع بمحض الرضا بل بقصد
 لا في مقابلة الزوجين والاستمتاع قالوا ومن المسئلة
 الاولى مخفف على الزوج في الشا في منها مشدد عليه
 المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا
 بها حاكم والشافعي في مشدد على الزوج بعدم سقوطها
 عنه بمضي الزمان **رجح** الامر في مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول في حنفية ان المرأة اذا طافت باذن زوجها فغير

واجب

واجب عليه سقط عنه نفقتها مع قول مالك والشافعي
 انها لا تقطع لغير وجهها عن النكاح باذنه لها قالوا
 على الزوج مخفف على الزوج والشافعي **رجح**
 الامر في مرتبة الميزان ومن ذلك قول في حنفية
 ان المبتوتة اذا طلفت احق مثلها في الرضا مع قول احمد
 فان كان ثم منقطع بالرضا او بدون احق المثل كان
 للاب ان يترفع غير هاشدط ان يكون الرضا عند الام
 مع قول مالك في احدي روايته ان الامر ان ومع قول
 الشافعي و احمد ان الاعمار حق لكل وان وجد متزوجا
 بالرضا او باجرة المثل اجبر على اعطاء الولد لأمه فاجر
 مثلها قالوا لمفقد والشافعي مخفف على الامر وكذلك
 بعد مشدد على الزوج **رجح** الامر في مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان الامر لا يجر على رضا
 ولدها بعد سقيم اللبا اذا وجد غير هاشدط في مالك ان
 تجبر ما دامت في زوجته ابية الا ان يكون مثلها لا يرضع
 لغيره وعذر او بار او كان يقيم اليه لغيره اللبا ويحق
 ذلك قالوا مخفف على الامر والشافعي فيه مشدد **رجح**
 الامر في مرتبة الميزان ومن ذلك قول في حنفية ان
 الوارث يجبر على نفقة كل ذي محرم لم يدخل فيه الخال
 عند والعم من غير من العم ومن ينفق باليه بالرضا مع
 مع قول مالك ان النفقة لا تجب على الوارث سوى ابا او
 اما او من ولد الصائب ومع قول الشافعي بوجوب النفقة
 للوالد وان علا والولد وان سفل ولو نفقدي عمودي
 النيب ومع قول احمد انها تلزم كل من ينفق في بيتها
 الميراث بفرض او تعصيب من الطرفين كالاوين والاولاد

د
 ٢٩

خوف

والاخوان والعوتة ويصغر وانه واحد في ان كان
 الارث جاريا بينهم من احد الطرفين وهو ذوالارحام
 كابن الاخ مع عمتة وابن العم مع بنت عمتة فحقن احد رفاستان
 فالاول له عدد والثاني فيه تخفيف الثالث فيه تشديد
 والرابع عدد وبالكلية **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
 وتوجيه الاقوال ظاهر لا يخفى على الفطن **ومس** ذلك في
 قولنا حنفية قال اني انه لا يلزم المستند نفقة عتيقة
 مع قول احمد انها تلزم وهو احدى القولين عن مالك
 والرؤية الاخرى انه ان اعتقه صغيرا لا يتطبع اليه
 على نفسه لزمه نفقته الى ان يبعي فالاول فيه تخفيف والثاني
 مشدد والثالث معتدل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
 ولعل الاول محمول على احاد النكاح من العوام والثاني خاص
 بالصل المروقة والكرم **ومن** ذلك قولنا في حنفية ان
 نفقة الغلام تنقطع اذا ابلغ صحبا ولا تنقطع ان بلغ معدا
 لا حرقة له ولا تنقطع نفقة الجارية الا ان تزوجت مع قول
 مالك انها لا تنقطع بالنفقة وانما تنقطع بالحوال ومع قوله
 اني اني تنقطع نفقة ملك الغلام والجارية بالبيع
 صححا ومع قولنا لا تنقطع نفقة الولد عن امه ولو بلغ
 ان الم يكن له مال ولا كتب فالاول معتدل والثاني فيه تشديد
 والثالث مخفف والرابع مشدد على الاب **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال لا يخفى على الفطن **ومن**
 ذلك قول الامية الثلاثة انه لو بلغ الولد مريضا وسراجه
 مرضه ثم عاوه الماض غابت نفقته مع قول مالك ان
 نفقته لا تقوم فالاول فيه تشديد على الوالد والثاني
 مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامية

الثلاثة

الثلاثة انه اذا تزوجت الجارية ودخل بها الزوج ثم طلقها
 ان نفقتها بقوله على الاب مع قول مالك انها لا تقوم فالاول
 فيه تشديد على الاب والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا في حنفية ان من لم يتوان
 لا تقوم به فليس للحاكم اجابان على القيام به بل يامره على
 طريق الامر بالحق وقوله اني عن المتكدر مع قول الامية
 الثلاثة ان للحاكم اجابان ومنعه من تحميلها ما لا يطيق
 فالاول فيه تخفيف على المالك والثاني فيه تشديد عليه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم
باب الحضانة
 اتفق الامية على ان الحضانة تثبت للامه لم تزوج وان تزوجت
 ودخل بها الزوج سقطت حضانتها هذا ما وجدته في
 البار من سائد الاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه فمن ذلك
 قولنا في حنفية **قال** في ان الام اذا تزوجت ثم طلقت
 طلاقا بقاء بائنا عادت حضانتها مع قول مالك في المهور
 عنه انها لا تقوم بالطلاق فالاول مخفف على الام اذا طلقت
 رجوع حضانتها للولد **قال** الثاني فيه تشديد عليها **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا في حنفية في احدى
 روايتيه ان الزوجين اذا اترقا بينهما ولد فالام احق
 بالغلام حتى يتقل نفقه في مطعمه وتشربه وملبه وقصوه
 واستنابته ثم الاب احق به فالام احق بالانثى لانها تنزع
 ولا يحرم واحد منهما مع قول مالك ان الام احق كما لم تزوج
 ويدخل بها الزوج وكذلك الغلام عند في القول المشهور هي
 احق به ما لم يبايع ومع قولنا **قال** في ان الام احق بها الا ببيع
 سنين ثم يجوز ان ضمن اختياره كما ناهى عن ذلك مع قول احمد في

يه

احدى رة ابيه ان الامرا حق بالامر الى سبع سنين ثم
 بخارة الجارية بعد الشبع بخند مع الامر بلا تخيير والروا
 الاخرى كذا كتب ابي حنيفة فالاق لا يخفف على الامر وكذلك
 الثاني مع اختلاف السبب والثالث مشدد عليه **ترجم**
 الامر الى مرتبة الميراث **ومن** ذلك قول ابي حنيفة ان
 الولدان اختاروا الامر وكان عند هاشم ان ذالاب السفر
 الى بلد اخر في سنة الاستيطان فليس له اخذ الولد سنة
 مع قول الامية الثلاثة ان له ذلك فاذا كانت الزوجية هي
 المنتقلة تولد لها قال ابو حنيفة فلها ان تنتقل بوطنة
 اخذها ان تنتقل به الى بلدها والثاني ان يكون العقد
 وقع ببلد لها الذي تنتقل اليه فان فقد احد الشرطين
 منعت الا ان تنتقل الى بلد قريب يمكن المصالح اليه والعقد
 قلا للبلد فان كان انتقاها الى دار حرب ان من مصر الى سواد
 وان قرب منعت من ذلك مع قول مالك والشافعي واحمد في
 احدى رة ابيه ان الابن الحق بولد سوا كان هو المنتقل
 ام هي ومع قول احمد في الرضا انه الاخرى ان الامر اوطيه سالم
 بنت وجم نالا **ترجم** مشدد على الاب والثاني مشدد على
ترجم الامر الى مرتبة الميراث والله اعلم بالصواب واليه المآب
كتاب المنايا
 اتفق الامية الاربعة على ان القاتل لا يخلد في النار لو خلد
 وان يؤنبه من القتل صحيحة خلافا لابي حنيفة ورواين
 ثابت والصفاح فقالوا لا تقتل له بقة اسدا فالان لا يخفف
 تعال الظواهد الا حارب والثاني مشدد بغير الظواهر
 القتلة في قوله تعالى ومن لم يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه
 جهنم خالد في الآخرة وكذلك اتفقوا على ان من قتل نفسا مملوكة

مكافئة له في الحرثه ولم يكن المقتول ابا للقاتل وكان
 في قتله متعمدا حب عليه الفود وكذلك اتفقوا على ان
 السدان اقتل عبده لا يقتله وان يقد ذلك اتفقوا
 على ان الكافرا اذا قتل مسلما قتل به وكذلك اتفقوا على ان
 الابن ان اقتل احدا بوجه قتل به في اتفقوا على انه اذا قتل
 جرم رجلا عمدا فصان ان امرش حتى مات انه يقتضيه وعلى
 انه ان اغتبي رجلا من اهل الدمة سقط القصاص وانتقل
 الامر الى الدين وعلي انه اذا رجع اليهود بعد هتفا القضا
 وقالوا اخطانا لم يجب عليهم القصاص وعلى ان الاولياء من
 المستحقين البالغين الغايبي اذا حضروا طلبوا القصاص
 لم يوحده الا ان يكون المأني اسلة حمله فوخر حتى تضع
 وكذلك اتفقوا على انه اذا كان المستحق مغائرا او
 غائبا كان القصاص موحدا خلافا لابي حنيفة فانه اذا
 كان للصر دار ابسحق في القصاص ولم يوحده وكذلك اتفقوا
 الامية على انه ان كان المبتحق صنعا او غائبا او محنونا
 اخر القصاص في مثله الغائب فقط وكذلك اتفقوا الامية
 على ان الامام ان قطع يد ارق او رجله فكري ذلك الى
 النفس فلا ضمان عليه وكذلك اتفقوا الامية على انه ليس
 للاب ان يستوفي القصاص لو له الصبيته وكذلك اتفقوا
 على انه لا تقطع اليد الصحيحة بالثلاث لا يمين يمين ولا يمين
 يمين وعلى ان من قتل بالحرم حيا قتل به هذا ما وجد
 في الباب من مسائل الاتفاق **ترجم** ما اختلفوا فيه من
 ذلك قول الشافعي واهل ان المسلم اذا قتل ذميا او مغاندا
 لا يقتل به وبذلك في مال الا انه لم يثنى فقالوا ان
 قتل ذميا او مغاندا او مغاندا عليه قتل حلال ولا يجوز

قال

ر

للمولى العفولانه بقتل الاقرباء على الامام مع
 قول الى حنفية ان المسلم يقتل بالذبح لا بالقتل فالاول
 يخفف على المسلم وكل من سلك فيه تخفف والثاني مشدد
يرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال لا يخفى على
 الفطن **ومن** ذلك قول الامم الثلاثة ان الحر لا يقتل
 بعد غير مع قول الى حنفية انه يقتل به فالاول يخفف
 على الحر والثاني مشدد عليه **يرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان الاب لا يقتل بقتل
 ابنه مع قول مالك انه يقتل بمجرد القصد كاضطحا عليه
 وذبحه فان حذفه بالسيف غير قاصدا لقتله فلا يقتل
 والحد في ذلك كالاب فالاول يخفف على الاب والثاني يفصل
يرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامم الثلاثة
 واحد في احدي رة ابيه انه ان الجماعة في جماعة في قتل
 واحد قتلوا به الا ان مالكا لا يفتي في ذلك القامة فقال
 لا يقتل بالقامة الا واحد مع قول احمد في الرواية الاخرى
 انه لا يقتل الجماعة بالواحد بحجبة الدية دون القود
 فالاول مشدد والثاني مخفف **يرجع** الامر الى مرتبة الميزان
 والحد من القولين وجه **ومن** ذلك قول الامم الثلاثة
 ان الجماعة ان الجماعة كواني قطع يد قطعوا كلهم فنقطع يد كل
 واحد مع قول الى حنفية ان الايدي لا تقطع بالسيف وبوخذ
 دية البدن القاطعون بالاول فالاول مشدد والثاني مخفف
يرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامم الثلاثة
 يجب القصاص بالقتل بمقتل الحية الحية والحجر الثقيل
 الذي يغلب في مثله انه يقتل ولا فرق عند هوبين ان يحدسه
 بحرا او عجم او غيرة او حرقه بالنار او يخنقه او يطعن عليه

و دة

بالنار او يخنقه الطعنه الشارب حتى يموت جوعا او
 يهدم عليه بيتا او يضربه بحجر عظيم او بخبذة عظيمة محد
 او غير محدودة وبذلك قال محمد بن ابو يوسف مع قول
 الى حنفية انما يجب القصاص بالقتل بالنار او الحديد
 او الخبذة المحدودة او الحجر المحدود فاما ان اغرقه في ماء
 او قتله بحرا او خنقه غير محدودة فانه لا قود فالاول
 مشدد والثاني مفصل **يرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان في عمد الخطا لدية
 الا ان الشافعي قال ان كان الضرب حتى يات فعله القود
 مع قول مالك بوجوب القود في ذلك في عمد الخطا بان
 يتعمد الفعل ويخطئ في القصد او يضرب بسوط لا يقتل
 مثله غالبا ان يلحقه ان يلطه لطمه بلغا فالاول يخفف
 بالدية والثاني مشدد بالقصاص **يرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان واصل من القولين دلل عند القابلية من
 الية **ومن** ذلك قول الى حنفية لو اكره رجل رجلا
 على قتل آخر قتل المكر دون الماشح مع قول مالك واحد
 يقتل الماشح ومع قول الشافعي يقتل المكر بكسر الراء
 واحد واما المكر بنتم الشافعية قولان له والراجح
 منها ان عليا جميعا القصاص فان كانا احدهما فقطع
 فالقصاص عليه فالاول مشدد على المكر بكسر الراء
 المباشرة والثاني عليه والثالث مفصل **يرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول مالك انه يترط في المكر
 ان يكون سلطانا او سدا مع عمله او متظلما بقيادة منهم
 جميعا الا ان يكون العبد اعجميا حاصل لا يترتب ذلك فلا
 يجب عليه القود مع قول الامم الثلاثة السابق انه يصح الاكراه

من كل مدعا دنته فالأول على غير من ذكره والثاني
فيه تشديد **فرجع** الأمر إلى ميثاق الميزان ويصح **مسلك**
القول الأول على جارح آخر أصح من الجاهل من الأمرين
لأن المخافون الأمن المظان وحمل الثاني على اتحاد الناس
الذين لا جالة لهم بوجه **وتبين** ذلك قولك في حنفية مالك
لو أمسك رجل رجلا فقتله أحد القود على القاتل
دون الممسك ولكن على الممسك التعمير مع قول مالك أن
الممسك والقاتل شرنيك في القتل فيجب عليهما القود
إذا كان القاتل لا يمكن قتله إلا بالمسك وكان المقتول
لا يقدر على القرب بعد الإمساك ومع قول أحمد في إحدى
رواياته يقتل القاتل ويحبس الممسك حتى يموت ومع قوله
في الرواية الأخرى إنما يقتلان على الإطلاق فالأول
شدد على القاتل دون الممسك والثاني شدد عليهما بالسب
الذي ذكره والثالث شدد أيضا **فرجع** الأمر إلى ميثاق
الميزان وتوجه الإتيان الثلاثة ظاهر لا يخفى على الفطن
وتبين ذلك قولك في حنفية مالك في إحدى رواياته
والتابع في إرجاع قولك إلى الواجب بالقتل العمد معناه
وهو القود مع قول مالك في الرواية الأخرى والتابع
في القول الآخر وأحمد في إحدى رواياته أن الواجب التخيير
بين الدية والقود وقائمة الخلاف في هذه المسئلة
أنه إذا عفي بطلت القطة لدية فالأول شدد بتعذر القود
والتالي فيه تخفيف بالتعذر بالتخيير بين وبين الدية
فرجع الأمر إلى ميثاق الميزان **وتبين** ذلك قولك في حنفية
ومالك في إحدى رواياته أن الولي إذا عفي عن القصاص
عاد إلى الدية بغير شيء الجاني وليس له العمد في المال

الأرض الجاني مع قولك كافي وأحمد له ذلك مطلقا
فالأول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه
فرجع الأمر إلى ميثاق الميزان **وتبين** ذلك قولك في الامتة الثلاثة
أنه إذا عفت الملة سقط القود مع قول مالك في إحدى
رواياته أنه لا مدخل للمسا في الدم ومع قوله في رواية
أخرى أن للمسا مدخل في الدم كالمسح إذا لم يكن في وجه
عصية ومعنى أن لمن مدخلا في القود والدية معا
وقيل في القود دون القود وقيل في القود دون الدية
فالأول تخفيف على الجاني والثاني فيه تشديد عليه
والتالث كذلك بالشرط الذي ذكره فيه **فرجع** الأمر إلى
ميثاق الميزان **وتبين** ذلك قولك في حنفية ومالك أن
القصاص لا يوجد إذا كان المقتل صغيرا أو مجنوناً مع قول
الكافي وأحمد في الظاهر وأبيته أنه يوجد لأجلها حتى
يبلغ الصغير ويقتل المجنون فالأول شدد على الجاني تخفيف
على المقتل والثاني عكسه **فرجع** الأمر إلى ميثاق الميزان
وتبين ذلك قولك في حنفية ومالك أن للابن ستون
لؤلؤ الصغار والابن شريك له لا يراه إذا كان في النفس أو
في الطرف مع قولك كافي وأحمد في الظاهر وأبيته أنه
ليس له أن يستوفي له لأن فالأول فيه تشديد على الجاني والثاني
فيه تخفيف عليه **فرجع** الأمر إلى ميثاق الميزان **وتبين** ذلك
قولك في حنفية ومالك أن اقتل الواحد جماعة فليس عليه
إلا القود ولا يجب عليه شيء آخر بعد مع قولك كافي أنه إذا
قتل واحداً بعد واحد قتل بالاولى واللباقين الديات وإن
قتلهم في حالة واحدة اقتنع بين أولي المقتولين من خرجت
فرعته قتل له وللباقيين الديات ومع قولك أحمد إذا قتل

و احدهما عده فحضر الاوليا وطلبوا القصاص قتل
 جماعة ثم ق لا دية عليه و ان طلب بعضهم الدية و بعضهم
 القصاص قتل ان طلب القصاص و وجب الدية لمن طلب
 و ان طلبوا الدية كان لكل واحد الدية كاملة فلا اول و لا
 فيه تخفيف على الحالى و الثانى فيه تشديد و الثالث مفصل
فراجع الاسرالى مرتبى الميزان و حسن ذلك قول ابى
 حنيفة ان اجنى رجل على رجل فقطع يده اليمنى ثم على اخر
 فقطع يده اليسرى و طلبا منه القصاص قطعت يده لهما
 و اخذ منه دية اخرى لهما مع قول مالك انه تقطع يمينه
 بهما لا دية عليه و مع قول الاثنا عشرى تقطع يمينه الاول
 و يغير الدية للثانى و ان كان قطع يدهما دفعة واحدة
 اقرع بينهما عند الاثنا عشرى كما فى النضر مع قول ابى حنيفة
 انهما ان طلبا القصاص قطع لهما و لا دية فان طلبا احدهما
 القصاص و احدهما الدية قطع لمن طلب القصاص و اخذت
 الدية للاخر فالاول تشديد و الثانى فيه تخفيف و الثالث
 مفصل **فراجع** الاسرالى مرتبى الميزان و حسن ذلك قول ابى
 حنيفة و مالك انه لو قتل متعمدا ثم كان مقطوع يده و لى الدية
 من القصاص و الدية جميعا مع قول الاثنا عشرى و احمد ان الدية
 تبقى في تركته للاولى المتقول فالاول تخفيف و الثانى
 فيه تشديد **فراجع** الاسرالى مرتبى الميزان و حسن ذلك قول
 ابى حنيفة انه لا يتولى القصاص الا بالشفقة و اقتل به
 او يغير مع قول مالك و الاثنا عشرى انه يقتل بمثل ما قتل به
 و هو اخطا و اتيين عن احمد فالاول فيه تخفيف و احسان
 للتشديد و الثانى فيه تشديد لا يذبح بمثل ما قتل به **فراجع** الاسر
 الى مرتبى الميزان و حسن ذلك قول ابى حنيفة و احمد

لو قتل خارج الحرم ثم لجأ اليه او قتل اذن تاو له و ده ثم
 لجأ اليه لم يقتل في الحرم و لكن يضيق عليه و لا يتابع و
 لا يشارى حتى يخرج منه فيقتل مع قول مالك و الاثنا عشرى
 انه يقتل في الحرم فالاول فيه تخفيف على الجاني بنا حاشا
 القصاص منه و الثانى فيه تشديد بعد التأخير **فراجع**
 الاسرالى مرتبى الميزان و حسن ذلك قول ابى حنيفة
 عاصيا و لا فان اهدى و ذلك الاق لشهود حرمته الحرم
 الذي هو حرم الله الحاشية فحمل هذا على حال الحاكم
 الذي علمت عليه صيته الله تعالى فانطوت فمرا اقامته حدو
 حرمته له و حمل الثانى على حال الحاكم الذي لم تغلب عليه
 تلك الصيته و راي سرعة اقامته القصاص اهدى للفتنة
 من التأخير و الله اعلم بالصواب و اليه المرجع و الباب
كتاب الديات و د
 اتفق الامة على ان دية المسلم الحر الذكورية من الابل في مال
 القاتل العام اذا عدل الى الدية و على ان الخروج قصا
 في كل ما يتاى فيه القصاص و اتفق الامة على انه ليس في
 هذه الجرم الحنة مقدر شرعى و هو الحارصة و الدامنة
 و العاقبة و المتلاحمة و السمىاق و تنابر هذه الحنة
 معروفة في كتب الفقه و اجمعوا على ان في كل واحد من هذه
 الحنة حكومة بعد الاشارة الى الحكومة ان تقوم المحنى
 عليه قبل الحناية كانه كان عبدا ثم يقتله قيمة بعد ما مضى
 له بقدر التقاروت من دية بخلاف بقية الجرم و الاثنا عشرى
 في مثالب الخلاف كالموضحة التي توضع العظم و الهامة التي
 توضع العظم و تترك الى اخرها و اجمعوا على ان في الموضحة
 القصاص ان كان عبدا و على ان في المنقلة و هي التي توضع و تقسم

ص

ط

وتنقل العظام **حرمه** عشر من الابل وعلى ان في الماشية
 ثلث الدية وهي التي تنقل الى جلة الدماغ وكذلك
 انقل الاجماع على ان في الجافية ثلث الدية وهي التي تنقل
 الى جوف البطن والصدر وتقع الخد والجية والحارصة
 وانقلوا على ان العين بالعين والالف بالالف والاذن
 بالاذن والسن بالسن وعلى ان في العينين الدية كاملة
 وفي الالف اذا جزع الدية وفي اللسان الدية وفي
 الشفتين الدية وفي مجوع الاسنان الدية وهي ثمان
 وثلاثون سناو على ان في كل سن حرمه اربعة وفي اللسان
 الدية وفي اللحي الواحدة ان تغيب الاخرى نصف الدية
 ولست كل المتولي من الشافعية وجوب الدية في اللحيين
 وقال لم يرد في ذلك خبر القائل لا يقتضيه لانه من
 العظام الداخلة لا تنفق والقلم وعلى ان في الالف
 الاربعة الدية في كل واحد ربع الدية الا ما نقل عن
 مالك بان في حرمته واحدا على ان في حرمته الدية
 وكذا الاسر في الرجلين وكذلك اجماعا على ان في اللسان
 الدية وفي الذكور الدية وفي ذهاب لعقل الدية وفي ذهاب
 السمع الدية واهموا على ان دية الماة الحرة المسلمة
 في نفسها على النصف من دية الرجل الحر المسلم وانفق الامة
 على ان الدية في تنقل المظا على عاقلة الحائي وعلى انها تحت
 عليه وحلة في ثلاث سنين هذا ما وجدته في الباب من سائر
 الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
 الامة الثلاثة ان دية المسلم الحر الذكورية مع قول في حرمته
 انها موجهة ثلاث سنين لالا لا يرد في الثلاثة **وجم**
 الاسر في مرتبة الميزان **وجه** الا ان تقضي حرمته المسلم المجبي

عليه

عليه **وجه** الثاني تقضي حرمته الحائي فان المجبي
 عليه قد نفدت فيه الاقدار عند انتهاء اجله والحائي
 برمي بوبته والعصا عند اذا اجلت الدية ثلاث **حرمه**
ومن ذلك قول الامة الثلاثة ان دية سبعة الهدهد
 دية العمد المحض في كونهما مثلية مع قول مالك في احدي
 روايته انها مخمسة والاقول فيه ثمانية بالثلاث والثا
 فيه تخفيف بالخمسة **وجم** الاسر في مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد ان دية الخطا مخمسة
 عشر ون جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون
 وعشرون بن مخاض وعشرون بنت لبون بخاض وبذلك
 قال الكوفي ومالك الا انها جعلت مكان بن مخاض من لبون
 والاقول فيه تخفيف والثاني فيه تكثير **وجم** الاسر في مرتبة
 الميزان **ومن** ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه يجوز اخذ
 الدية بوق الدارهم في الديات مع وجود الابل مع قول
 الشافعي انه لا يجوز العبد عن الابل اذا وجدت الابل في
 ذوق حقه والثاني مشدود **وجم** الاسر في مرتبة الميزان
 وتوجيه القول في ظاهره لا يخفى على الفطن لان المنصوص
 بالدية تقضي حرمته ذلك المخمسة فان وجدنا الاثر
 كانت في المقدمة والافقية فيحصل بها الودع وتعلم
 حرمته ذلك المخمسة وانما في الشارع بالابل يكون
 كانت الاثر امي الطهر كما هو مشهور في كتب الفقه وكان مالك
 يقول الابل اصل في الديات فان نفدت او شح او لبس الحائي
 عدل الى الف دينار او الف دينار فيهم ومبلغ الدية
 عند ابي حنيفة عشرة الاف درهم وعند الثلاثة اثني عشر
 الف درهم **ومن** ذلك قول ابي حنيفة ان الدية لا تغلظ

بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو محرم بالجم ان العرق ولا هو
 في شهر حرام ولا يقتل ذي رحم محرم مع قول مالك ان الدية
 تغلظ في قتل الرجل وله نقط وصقة التغلظ في كل يده
 مذكور في كتاب الفقه ومع قول الكافي ان تغلظ في الحرم
 وفي الحرم وفي الاشهر الحرم فالاول معظم حرمة الملم على
 الحرم فانه اعظم عند الله من الكعبة كما ورد في الثاني معظم
 للولد اذ باع الله تعالى حيا حتى عنه بقوله ولا تقتلوا اولادكم
 وبقوله ولا يقتلن اولادهن وذلك قول الامم الاربع في
 الاسر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامم الاربع في
 الاذن في الدية مع قول مالك في رواية انه ان فيه حكومة
 فالاول من عدد والثاني مخفف **فجمع** الاسر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الامم الاربع ان في العائن القاتمة التي
 لا يبصر بها ذاليد الثلاث الذوات الا شذوذ كالحفص وكان
 الاخر من الاصابع الزائدة والسن السوداء حكومة مع قول الكافي
 في اظهر قوليه ان في المذكور انكلما الدية قال احمد وفي
 كل ضلع بعد وفي الترتيب بعد وفي كل من الذراع والاعد
 في الفخذ بعيران وقال الامم الثلاثة في ذلك حكومة قال
 من المسئلة الا وهو مخفف والثاني من عدد كما ان الاول من المسئلة
 الثانية من عدد والثاني مخفف **فجمع** الاسر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الكافي حنيفة والكافي في احدي قوليه
 انه لو ضربه فاصحبه فذهب عقله فعليه دية للقتل وتدخل
 فيه ارش الوضحة مع قول مالك واحمد والكافي في ارجح قوليه
 انه عليه لذهاب العقل دية كاملة وعلمه ارش الوضحة في الدية
 والثاني فيه تقدير بعد ادخال الارش المذكور **فجمع** الاسر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الكافي حنيفة واحمد لو قلع

سرف

سن من قتلوا لا يحب عليه ضمان مع قول مالك والكافي
 في اصح القولين ان لا يحب الضمان فالاول مخفف والثاني
 مشدد **فجمع** الاسر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الكافي
 حنيفة لو قطع لسان صبي لم يبلغ حد الطق فيه حكومة
 مع قول الامم الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول مخفف
 والثاني مشدد **فجمع** الاسر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول مالك واحمد انه لو قطع عن اقو كرمه وبيته كاملة
 مع قول الكافي حنيفة والكافي ان فيه دية نصف دية والا
 مشدد والثاني مخفف **فجمع** الاسر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول الكافي حنيفة واحمد لو ضرب رجل رجلا فادف
 شعره لم يثبت ان ذهب شعره او شعر حاجبه او اهدا
 عينيه فلم يعدت في ذلك الدية مع قول الكافي ومالك ان
 فيه حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف **فجمع** الاسر الى
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول الكافي حنيفة لو طوى راحة
 راحة فاقصاها فليس مائة لوطي ولا ضمان عليه مع
 قول الكافي ومالك في احدي روايته ان عليه دية ومع
 قول مالك في المهدوق ابيه ان في ذلك حكومة فالاول مخفف
 لثولته ذلك من ماله وفيه في الجملة والثاني مشدد والثاني
 فيه مخفف **فجمع** الاسر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الكافي حنيفة ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم
 سواء في العهد والخطا من غير فرق مع قول مالك الكافي
 النصف من دية المسلم في العهد والخطا من غير فرق ومع قول
 الكافي انها ثلث دية المسلم في العهد والخطا من غير فرق
 ومع قول احمد ان كان النصراني او اليهودي عهدا قتله مسلم
 عهدا ندبه كدية المسلم فان قتله خطا ف نصف دية المسلم واخا

دل

ب

لث

الحرقى دنى روايته له الخانص دنة الملم فالأدلة
 لظا صوفى له نقالى وكننا عليهم في أن السقر بالمقد
 واللعن باللعن إلى آخر المتن فإن الله تعالى لم يشحها بآية
 أخرى في شريعتنا لاسيما وصاحبه لا يقول يجوز فتح القرا
 بالنسبة والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف على الجاني
 في الرابع مفصل في أحد شقيه تشديد للظا صوفى المتقدم
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
 إذا اضطروا أثارسان الحزان فماتتا فعلى عاقلة كل واحد
 منها دية للأخر كاملة وبه قال الحافى ولو اجد للأما
 إلى حقيقة في ذلك قول لا قال الثلاثة وفي تركتها
 نصف قيمة رانة الأخر فالأول تشديد والثاني فيه تشديد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
 أن الجاني يدخل مع العاقلة فهو دى معهم ويلزمه ما
 يلزم أحدهم وبه قال من القاسم من أصحاب مالك مع قول
 غيرها أن الجاني لا يدخل مع العاقلة مع قول الحافى أن
 انتعت العاقلة إلى الدين لم يلزم الجاني شيء وإن لم يتخ
 لزمه ومع قول أحمد أنه لا يلزمه شيء سوا انتعت العاقلة
 أم لم يتخ وعلى هذا إذا لم تتخ العاقلة لتجمل جميع الدية
 انتقت ذلك كى بيت المال فالأدلة فيه تشديد على الجاني
 والثاني تخفيف والثالث مفصل فاحد شقيه التفصيل فيه
 تخفيف والرابع مخفف **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان وفيه
 الأدل أن الجاني في الأصل أو ي باعدامة من عاقلة لكونه
 هو الجاني **فرجع** الثاني أن العاقلة هي سبب مجزئته على
 الجانية ولو لا اعتقاده فيهم الحكم لا يلزمه لأهل الجوق
 عليه لما تجرأ على الجانية **فرجع** الثالث رجوع ذلك إلى نظره

الامام في ردع العاقلة وجرها فان رأى دية عنها
 ودية فوقها حملها الدية كاملة لتفسيره على يد من
 يفعل عن الخيانة خوفاً أن يغيرها الامام الدية
 كاملة وان رأى ضعفها عن تحمل الدية وعدم
 عقوبتها تجزئها للمترك الجاني معهم في الدية **فرجع**
 الرابع أن العاقلة هي سبب مجزئته على الجانية كما قلنا
 في توجيه أبي حنيفة **فرجع** أع ذلك أن الجاني من
 قتل النفس عادة وتقدم المال عنه لا بد منه لهق أنه
 علم فكانت الدية كاملة على العاقلة أن يترك على ذلك
 ولو لا ما ورد في كون الدية على العاقلة لكانت الدية لا تقدر
 الجاني قتيلاً على شيء من أحد الشريعتين **فرجع** ذلك قول
 أبي حنيفة أن إذا كان الجاني من أهل الديوان ندوانه عاقلة
 وتقدمون على العصبة في التمثيل فإن عدواً تمسكتمتم
 العصبة فكذلك عاقلة القوي أهل سوقته ثمرة أبتة فان
 مجزئاً فأهل محلة فان لم يتخ فاهل بلد فان كان الجاني
 من أهل القوي ولم يتخ فالمصراة تنجلي تلك القوي من
 سواده مع قول مالك وإكشافه وأحمد لا يدخلهم في الدية
 إلا إذا كانوا اقارب الجاني فالأدلة تشدد على أهل ديوانه
 وأهل سوقه وأهل محلة وأهل بلد وعلى أهل المصر التي
 تلي تلك القرية التي قد سكن الجاني والثالث فيه تخفيف **فرجع**
 الأمر إلى مرتبة الميزان **فرجع** الأدل أن الديوان ومن عطف
 عليهم سويهم ما نطق الجاني غالباً ويصيرهم ماصح في كقول
 كالعصبة في الحية **فرجع** الثاني ضعف أهل ديوانه من
 بعدهم عن حصة العصبة والعاقلة فلا يلحقون بهم ويحاط في با
 قه الفروع الغنمة أن المراد بأهل الديوان في كل من أثبت أمره

أهل

ب

في ديوان الخدم من العاقلة **ومن** ذلك قول أبي حنيفة
 انه سقي بين العاقلة فوجد من ثلاثة دراهيم الى اربعة
 وانه ليس مما تحمله العاقلة من الدقة نقدر ولا هو على
 قدر الطاقة والاختار مع قولنا ان احد ليس هو بقدر
 وانما ذلك بحسب ما يهل ولا يصار مع قولنا اني انه تقدر
 فوضع على الغني نصف وسدس وعلى المتوسط الحال ربع وسدس
 ولا ينقص من ذلك الا لا يزيد من الثاني فيه تخفيف
 والثالث فيه تديم حيث التقدير **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **وقد** ذلك قول أبي حنيفة واهله والثاني
 في احد قوليه ان الغاية في الحاضر من العاقلة تقول في تحمل
 البنية مع قولنا ان الغاية لا يتحمل مع الحاضر شيئا اذا كان
 الغاية من العاقلة في اقليم اخر سوى الاقليم الذي فيه
 بنية العاقلة ويضم اليهم اقرب القابل من هو مجاور
 معهم فالاول مشدد والثاني مخفف بالشرط المذكور **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول أبي حنيفة انه
 اذا مال خايط الانسان الى الطريق ان ملك غيره ثم وقع
 على شخص فقتله فان كان طوله بالشرط فلم يفتد مع
 التمسك ضمن ما تلف بسببه والا فلا مع قولنا انك واحد
 في احدي روايتيهما ان عليه الضمان ان لم يتقصه ناد
 مالك بشرط ان يتعهد عليه بما لا يتنازع من التقصير مع
 القدر عليه ومع قولنا انك في الرواية الاخرى انه ان
 بلغ الخوف الي حد لا يؤمن به الا تلف ضمن ما تلفه سواء
 لم يطلب له الا وثاقا ام لا ومع قولنا حمدي في الرواية
 الاخرى واصحابك افعي في اصحاب الوجهين انه لا يمتنع الاول
 مفصل والثاني فيه تشديد الثالث مخفف **فرجع** الامر

الى

الى مرتبة الميزان وتوجيه الاثر الى ظاهره **ومن** ذلك
 قول أبي حنيفة لو صاح انسان على صبي او مسوق وها على
 طح او خايط فوقع ثمانون من عقلا الصبي او عقلا
 البالغ فقط او بعث الامام الى املة مستدعيها الى المجلس
 المحكم فاحضنت جنينا او فرعا او ذراعا ففلاضها
 في شيء من ذلك حيلة واحق مع قولنا انك افعي له على
 العاقلة الدية في ذلك كله الا في حق البالغ فانه لا ضمان
 على العاقلة فيه ومع قولنا ان الدية في ذلك كله على
 العاقلة وعلى الامام في حق المستدعية ومع قولنا انك افعي
 الدية في ذلك كله على العاقلة وما عدى الملة فانه
 لا دية فيها على احد فالاول مخفف والثاني والباقين فيها
 تشديد الثالث مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم الملائمة **ووجه** الثاني وما بعد
 التقدير بالسبب **ومن** ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه
 لو ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا ماتت فلاضها
 عليه لاجل الجنين وعلى الذي ضربها دية كاملة مع قولنا
 انك افعي واحدا في ذلك دية كاملة للجنين فالاول
 مخفف في ضمان الجنين **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
 في ضمان الجنين **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك
 قول الامم الثلاثة انه لو حفر بئر في ثناء دار ضمن
 ما هلك فيها مع قولنا انك انه لا ضمان فالاول مشدد والثاني
 مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول والثاني
 ظاهر **ومن** ذلك قول أبي حنيفة انه لو ربط باليد في المسجد
 او حفر بئر لمصلحة او علق فيه فذراعا ففلاضها
 فان لم ياذن له الجيران في حفر ذلك ضمن مع قولنا انك افعي

لك
 في
 في
 ن

اظهر رداً عليه في احد قوليه انه لا ضمان
 بخلاف ما لو سيطر فيه المضار دون لو بئذان فانه لا ضمان
 عليه بلا خلاف لا قد رتبته تشديداً بالشرط المذكور فيه
 والثاني مع احدى شيئين انهما مبدى محقق **فراجع** الاصل
 الى مرتبة الميراث **ووجه** الاول انه اذا لم ياذن له الخيران
 فيما كان له المقتول لا البسط تقدم الخيران **فراجع** الى
 المعنيين على حقوق غير الخيران **ووجه** الثاني
 كونه قصداً فاعله المقتول لا ضمانه فليس عليه ضمان
و من ذلك ان لا يفي حقيقته في احدى قوليه لو ترك في يده
 كلباً عقولاً فدخل الى داره اذ كان قد علم ان كلبه كلباً
 كلباً عقولاً فعلم فلا ضمان عليه بطلت مع قولنا ان
 عليه الضمان لكن بشرط ان يكون صاحب الدار يعلم
 انه عقولاً ومع قولنا احد في اظهر رداً عليه انه لا ضمان
 عليه والا قول الثالث بخلاف الثاني فبما تشدد به بالشرط
 المذكور فيه **فراجع** الاصل الى مرتبة الميراث **ووجه**
 الاصل الى ثلاثة ظاهريين **يصح** حمل الضمان على حال
 اصل الورع وكما لا يخفى على المسلمين والثاني على من كان
 دون ذلك في الورع والخفة والله سبحانه وتعالى اعلم
كتاب سب القسامة
 انتفى الامة على ان القسامة مشروعة اذ وجد قاتل
 ولم يعلم قاتله تصدق انا وجهته في الباب من سبيل الاتنا
واما ما اختلفوا فيه من ذلك فليس في حقيقته
 السب الموجب للقامة وجوب قتل في موضع هو تحفظ
 قوام حياتهم كالمجلة والدار وسجد المجلة والقرية
 والقاتل الذي يشرع فيه القامة اسم لم يثبت به اثر جرحه

او ضرب

او ضرب او خنق فان كان الدم يخرج من الفم او دبر
 فليس يقتل بخلاف ما لو خرج الدم من انفه او عينيه
 فهو قاتل شرعاً فبما تشددت مع قولنا ان السب
 المعتبر في القسامة ان يكون المقتول في عند فلان عند
 ويكون المقتول بالظلمة احداً او اكان فاسقاً او عدلاً
 ذكرنا ان السب لا يوجب القامة الا اذا كان المقتول شاهداً واحداً واختلف
 اصحابه في ثبوت اطلاقه الا شاهدان ذكور يثبت قتلها
 بن القاسم واكتفى السب بالفاقد والمولود ومن الامتيازات
 الوحيدة للقامة عند مالك من غير خلاف عنه ان يوجد
 المقتول في مكان واحد من الناس وعلى راسه رطل
 معه سلاح مخضب بالدم ومع قولنا ان السب موجب
 للقامة اللوث وهو عندك فثبت تصديق المدعي بانه
 بريء قاتل في مجلة او قرية صفتهم وبينهم وبينه عداوة
 ظاهرة او تقدر جمع على قتله وان لم يكن بينهم وبينه عداوة
 وشهادة العبد عندك لو كان عبداً او ذليلاً او صبيان
 او فقة او كفار على الراحم من مذهبه لا امرأته واحدة
 ومن اقام اللوث عندك لهجته الخاص والقام بان
 فلانا قتل فلانا ومن اللوث وجوده بطلت بالدم
 او باللاح عند القاتل ومن اللوث ايضاً ان يرحم
 الناس بموضع ادنى باب فوجد بينهم قاتل كذا لوث قاتل
 صفان والحق الحنفية بينهم وانك تهاون قاتل هو لوث
 في حق الصف الاخر ومع قولنا احد لا يحكم بالقسامة الا
 ان يكون بين المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلفت
 الروايات عنه في اللوث فروي عنه العداوة الظاهرة
 والعصبة خاصة كما بين القاتل من المطالبة بالدماء كما بين

اهل البغي و اهل العدل وهذا قول عامة اصحابه
 و اما دعوى المقتول ان فلا تاتى فلا يكون لو ان الاخذ
 مالك فان اجد المقتضى للقائمة عند كل واحد من هؤلاء
 الامة حلف المدعون على قاتله فبان ميتا و انما هو لا
 ان كان القتل احدا عند مالك و احدا و انما عند اذ افع
 فالجدي من مذهبهم انهم يستحقون رية مغلظة انهم
 كالأمر الامة في بيان السبب الموجب للقائمة فتارة مثل
 ضيق عند بعضهم بشدة في الاخذ بدم المقتول و بعضهم
 يخفف في الاخذ بدمه و يكفي بالدية اخذ بالاحباط
 لدم المقتول بالقتل لا يخرجون عن ذلك فان الذي مات قد
 انفق اخله و قضى ما كتب عليه و الهى برحمته الخار و المساعدة
 على قيام عقاب التبع من شرط العدالة و الذوق و
 الشاهد فقد راعى حق الهى و حرمة و سلم بشرط ذلك فقد
 راعى حق الميت و حرمة و الله اعلم **و** من ذلك قول الشافعي
 و مالك و احمد انه يبدأ بايمان المدعين للقائمة لا بايمان
 المدعى عليهم فان نكل المدعون و لا بينة حلف المدعى
 عليهم حتى يسلو يري مع قول اني حنيفة انه لا يشترع
 البين في القائمة الا على المدعى عليهم فان لم يسنوا تخففا
 بعينه يدعون عليهم حلف من المدعى عليهم حمون رجلا
 جهنم ميتا من اختيارهم المدعون فيمحقون بالله ما قبلنا
 و لا علمنا لم قاتلنا فان لم يكونوا هم يضر و البين وان
 نكلت الامة و حبت الامة على عاقلة اهل المحلة
 و ما نزل المدعى عليهم البين بالله عن و حكاه ما قبلنا و هذا
 فالاول فيه تخفيف من حيث عدم تخصيص القائمة بالمدعى
 عليهم و الثاني عكس **فرجح** الامر الى مرتبة الميزان و وجده

البداء

البداء بايمان المدعين للقائمة ظاهرة لهم الدرس
 يطلبون احدى التارة و وجه كون البين لا تشترع الا على
 المدعى عليهم كونه هم المقتول بالقتل فيجبون لترا
 ساحتهم **و** من ذلك قول مالك و احمد و الشافعي في القدر
 القولين ان الاول اذا كانوا جماعة قسمت الايمان بينهم
 بالحساب على حسب الارث مع قول اني حنيفة ان الايمان
 تكرر عليهم بالارث بعد ان يبدأ احدهم بالفرقة فالاول
 فيه تخفيف على الاول و الثاني فيه تشديد عليهم **فرجح**
 الامر الى مرتبة الميزان و توجب هذه القولين لا يخفى على
 الصطن **و** من ذلك قول لامة الثلاثة ان القائمة
 تثبت في العبد مع قول مالك في احدي رفايته انما لا
 تثبت فيهم فالاول شد و الثاني تخفيف **فرجح** الامر الى
 مرتبة الميزان **و** وجه الاول حرمة الادنى المثل من حيث
 هي **توجه** الثاني ان حرمة العبد تستغنى عن مثل ذلك
 لا لخاصة بالاموال بل كون السند يتبعهم له بيعهم و شراؤهم
 كيف ما خلاص الاحرار و ان الشارع نهي عن بيع الحر و اكل
 بطنه بياننا لتعظيم حرمة عند الله تعالى **و** من ذلك
 قول اني حنيفة و احمد ان ايمان السال لا يمنع في القائمة
 مطلقا لا في عهد و لا في خطام مع قول اني شافعي مطلقا في
 العهد و الخطا و الحق في القائمة كالبرحالة مع قول مالك
 ان ايمانهم يمنع في الخطا دون العهد لانه لا تخفف على النا
 شدد على المهور و الثاني عكس **و** الثالث بفصل **فرجح**
 الامر الى مرتبة الميزان **توجه** الاقوال ظاهرة و الله اعلم
كتاب كفارة القتل
 اتقوا الامة على و جوب الكفارة في قتل الخطا اذا لم يكن



المقتول ذميا ولا عبدا وعلى ان كفارة قتل الخطاء عشق
رقبة مؤمنة فان لم نجد فصيام شهر من متتابعين وتقدم
قول الى حنيفة انه لا يشترط الايمان في كفارة الظهار
وغيره لعدم حمل المطلق على المقيد وهذا ما وجدته
من مسائل الاتفاق **واما ما اختلفوا فيه** فمن ذلك
قول الامامة الثلاثة بختب الصفات في قتل النبي على
الاطلاق وفي قتل العبد المملع على المشهور مع نكران مالك
لا بختب كفارة في قتل الذمي فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الاصول الى رتبة الميزان **وجه** الاول العمل في
لوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذمي في توعده
من ظلمه بان يكون صلى الله عليه وسلم حججه يوم القيامة
في حق قوله من ظلم ذميا كنت حججه يوم القيامة انتهى
فان كان هذا من ظلمه ولو باخذ درهما او بعلمه في عرضه
مثلا فكيف بمن قتل بغير حق واتا وجوب الكفارة في
في قتل العبد المملع فلو طهر في وصية صلى الله عليه وسلم
في حال اخذها يقول صلى الله عليه وسلم الصلاة وتا
ملكتم ايمانكم **وقد** روي ان الوصية على الارقام من اجر
ما تعلمه صلى الله عليه وسلم وهو مخفف **فما** يقول
ذلك من خلاف لا يخادك الله شيئا كان رد من وصي عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه الوصية وهو مخفف وجب
احترامه كل الاحترام **ومن** حيلة اخراجه وجوب الكفارة
في قتله **وجه** الثاني في قتل الذمي حمل وصية رسول الله
صلى الله عليه وسلم على كمال الذمة على فصل امور مخصوصة
كالخذ مال بغير حق كالوقاية منته بغير الكفارة وفيه
اذا مات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة كتحسينه ووجوب

الصفاء فانه سراق الدم في الجملة من حيث كفره بالله وتكذ
لرسول الله صلى الله عليه وسلم **ومن** ذلك قول ابي حنيفة
وما لك واهديني احدي روايته لا بختب الكفارة في قتل
العبد مع قول الثاني في واحد في الرواية الاخرى انها
بختب فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى
مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان الشارع شدد في امر
القاتل عدا بالقتل والدية اذ اعطى الاول لها عن قتله
الى الدية فلا تزداد على ذلك **وجه** الثاني ان الغامض
اعلظ ايمانا ممن كان قتله خطأ فكانت الكفارة به الهوى
ممن كان قتله خطأ او يكون قول من قال لا بختب الكفارة
على الغالب من عدم بقدر القتل كما قالوا في سحر الحيوانه
بين السحور لمن ترك ذلك البقعة من هذاه قالوا توطنهم
باب سجود الهوا بما هو جري على الغالب فكل مخفف مدرك
وملحظ **ومن** ذلك قول الثاني في واحد بختب الصفات على
الكافر اذ اقتل لما خطا مع قول ابي حنيفة وما لك انه لا يجزى
عليه كفارة فالاولى **وجه** الثاني في الكافر من حيث تغريمه
الصفاء والثاني مخفف عليه **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **وجه** الاول القلظة على الكافر كما لم يتركه
بالاعتذار من حيث عدم خفظة في حق المسلم **وجه** الثاني
ان الصفات طهرة للقاتل افعه عنه وقوع العذاب به
والكافر ليس باهل لذلك لانه لا يطهر الا حرقه في النار
يوم القيامة فكيف يطهر بالصفاء **وقد** سمعت شيخنا شيخ
الاسلام كريا الانصاري رحمه الله تعالى يقول حيث وردت
الصفاء فلا بد ان يكون سبب ذنب وقع العبد فيه فلكو
الصفاء كالترحم المانع من وقوع الاذي بالعبد كما ورد في

يبه

د

ن

ربي ان ايمانك سيرفع فيصير علي الرائي الظلة فيمنع
 من وقوع العذاب به وكان هذا من حيلة اخذ اليمان
 سيد صاحبه او وقع في منطوره انتهى **ويصن ذلك قولك**
 الائمة الثلاثة انه يجب الكفارة على الصبي والمجنون
 اذا قتلا مع قول في حنيفة انه لا يجب عليهما كفارة قال **دل**
محدد والثاني مخفف **وجم** الاصل في مرتبة الميزان
وجه الاول نسبتها الي قلة التحفظ في الجملة فلو حفظ
 خوف الولي الصبي من القتل وضبط المجنون بالقتل
 والقتل لما كانا قدرا علي قتل احد غارة فمع كون المجنون
 لم يبا نفاطي لمراب المجنون باكلة طعاما لا يلبس مزاجه
 مثلا فكان تغريمه الضمان من باب المواخاة بالصبي عند
 من يقول به من الائمة **وسمعت سيدي عبد القادر الدمشقي**
 رحمه الله تعالى يقول اذا قتل المجنون ب احد لم يقتل به
 كالمجنون بل اولى لان المجنون لم يثبت في حذبه بل حذبه
 الاقدار الالهية في حفظ الحق تعالى لعنف تلك العقوبة
 بما كان فيه من المفاسد او الغفلات واما المجنون فرما
 نفاطي السبب باستعماله طعاما لا يلبس مزاجه فزال به
 عقله انتهى **وجه قول في حنيفة** انه لا يجب على الصبي
 والمجنون كفارة الخروج المجنون من التكليف وعلمه
 بلوغ الصبي من التكليف فلم يواخذ بفعله **وسمعت**
 سيدي علي الخواف رحمه الله تعالى يقول ما خرج احد عن
 قاعدة التكليف ولو صبيا ومجنونا في ان انما هما من ضم
 المباح وهو احد الاحكام الخمسة انتهى **من ذلك قول في**
 حنيفة ومالك والشافعي في اصح قولهم واحد في احادي رواية
 انه لا يجزي الاطعام في كفارة قتل الخطا مع قول ابي في واحد

في الرو استثنى الا حذرتين عنهما انه يجزي فالاول في حنيفة
 والثاني في حنيفة تخفيف **وجم** الامور التي يرتقي الميزان **وجه**
 الاول لا ينظر الي عظم حرمته المومن تخفف الكفارة بما هو
 اعلي قيمته غالبا من الاطعام **وجه** الثاني القليل على
 الضمان في بقية الابواب ولو كان الشارع لم يتقدم من
 المنع من الاطعام **ومن ذلك قول مالك والشافعي** واحد
 انه يجب الكفارة على القاتل بالنسبة كن يقتل بحجر
 يروى نصب كمين ووضع حجر في الطريق مع قول في
 حنيفة انما لا يجب مطلقا ان كانا قد اجهوا علي وجوب
 الدين في ذلك فالاول لا يحدد والثاني مخفف **وجم**
 الامور التي يرتقي الميزان **وجه الاول** الحاق السبب
 بالسبب **وجه** الثاني عدم الحاقه به والله اعلم بالاضاف
كتاب حكم السحر والسحر
 اجمع الائمة علي تحريم السحر وهو عن ابي ربيعة وعقد
 يوثق في الامان والقلوب فيعرض ويقتل ويغير بين
 المروءة وجه قال امام الحرمين ولا يظهر السحر الا على
 يفتق كالاظهار لكرامة الاعلى يدولي وذلك مستفاد
 من اجماع الائمة وقال مالك السحر بندقه وان اذ كان
 وحل انا احسن السحر قتل لم يقتل بؤيته وقال النووي
 ان ان الكاهن وتعليم الكهانة والتنجيم والفرج كبر
 والعباد تعليمها حرام بالنص الصريح وقال ابن قدامة
 الحنبلية حرم الكاهن والفرج بالقرآن عند احمد ان يحيا
 حتى يموت او يقتل قالوا ان الذي يعذر على المصروع وير
 انه ينجي الجن والهم يطبقونه ندكم اصحابنا في السحر وروى
 عن احمد انه توقف فيها قال وسئل عبد الله بن المسيب عن الرجل

يوجد عنده من ميدا ودية فقال انما هو الله عما يضمر
 ولم يبدع عما يقع ان استطعت ان تنفع اخاك فافعل
 وهذا يدل على ان فاعله ذلك لا يكون ولا يقتل انما
 في اختلاف الامة فمن يتعلم السحر ويعلم هل يكفر
 بذلك فقال ابو حنيفة ومالك واهل بكفر بذلك
 ومن اصحاب ابى حنيفة من قال ان تعلمه ليجنبه
 لم يكفر وان تعلمه معتقدا هو ان او يعتقد انه
 يتفعله كفر وان اعتقد ان الشياطين تفعل للتأخير
 ما كان فهو كافرا قال الكافعي من تعلم السحر ولم ياله
 صرف ككفره فان وصفه ما يجب الكفر منه ما اعتقده
 اهلا باهل من التقرب الى الكواكب السبعة وانما تفعل
 ما ليس من مضمونك اذ فان وصفه ما لا يجب الكفر ولا
 يكفر الا ان اعتقد انما حقه السحر وهل للسحر حقيقة
 قال الامة الثلاثة بغيره قال ابو حنيفة لا حقيقة له
 ولا لتأثيره في الجسد به قال ابو جعفر الاستبصار
 من الكافعي هذا ما وجدته عن الامة في هذا الباب
 من ما يدل الاجماع من كلامهم في حد السحر وحقيقته
 واما حكمه انا هو فقال مالك واهل ابيه يقتل بمجرده
 تعلمه واستعماله وان اقتل من قتل عند الامة الثلاثة
 وقال ابو حنيفة لا يقتل بمجرده قتله عند الامة الثلاثة
 واما يقتل اذا تكلم في ذلك منه **وروي عنه** انه قال لا يقتل
 حتى يقر انه قتل انسانا بعينه **وروي عنه** انه قال
 فالاول الذي هو قتل ما لا يدرك واحدا منه وكذلك قول
 الثلاثة انه يقتل اذا قتل سحر والثاني الذي هو قتل
 ابى حنيفة فيه تخفيف **رجع** الامد الى موثقي الميزان

ووجه

وجه القولين راجع لاختلاف المجتهدين فان اري
 اجباذه الى قتل الاحرار بغير علمه السحر واستعماله
 قتله والاعتزله **ومن** ذلك قول الامة الثلاثة ان
 الساحر يقتل حدا مع قول الكافعي انه يقتل قصاصا
 فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الاول قول الامة
 ان المقلب في السحر حق الله **وجه** الثاني ان المقلب
 فيه حق الخلق **رجع** الامد الى موثقي الميزان **ومن** ذلك
 قول ابى حنيفة في المشهور عنه ومالك واهل ابيه
 روايته لا تقتل بوثبة الاحرار ولا تسمع بل يقتل كالزاني
 مع قول الكافعي واحدا في الرواية الاخرى انه يقتل
 بوثبة فالاول مشدد والثاني مخفف **رجع** الامد الى موثقي
 الميزان **وجه** الاول قولك بغير الاية ان السحر
 لا يصح الا من كان لا الارواح التي تقيته على القتل
 قد اخذوا ابنها عليها العهود انما لا تقتل احدا الا
 ان خرج عن ذلك الامر ويؤيد ذلك ما قصه الله تعالى
 من هاروت وماروت وتاروت انما لا يعلمان احدا السحر حتى يقول له
 لما نحن فنته فلا تكفر **وجه** القول الثاني انه ليس
 بالساحر باعظم في الائمة من الكافر وقد قبل الله تعالى توبته
 ونزله **ومن** ذلك قول الامة الثلاثة ان الساحر من اهل
 الكتاب لا يقتل مع قول ابى حنيفة انه يقتل كالقاتل
 المسلم فالاول مخفف والثاني مشدد **رجع** الامد الى موثقي الميزان
وجه ذلك راجع للامام الاعظم وابيه **وجه** ذلك
 قول مالك والكافعي ان حكم الساحر من الناحية
 من الرجال مع قول ابى حنيفة ان الملك الساحر مخبر ولا يقتل
 فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **رجع** الامد الى موثقي

حر

وجه القولين راجع الى اجتماع المجتهد او راوي الامام الاعظم
 او ناسبه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب اليه المآب
كتاب الحدود والبيعة المرتبة على الخانات
 وهي الردة والبيع والزنا والغدق والسرقة
 وقطع الطريق وشرب الخمر اذا علمت ذلك فاقول
 وبالله التوفيق **باب الردة** وهي
 قطع الاسلام شتيه او قول كفر او فعل وكذلك اتفق الاثمة
 على ان من ارتد عن الاسلام وجب قتله وعلى ان قتل المرتد
 واجب وهو الذي يبر الكفر وينطأ على الايمان وعلى
 انه اذا ارتد اهل بيته فلو قتلوا وصاروا اموالهم غنيمته هذا
 ما وجدته من سابق لا نقاش **واما ما اختلفوا فيه فمن**
 ذلك قول الامام الحنفية ان المرتد يستحق قتله في الحال
 ولا يتوقف على استنابته واذا استناب فلم ينف لم يمهلا
 ان يطلب الا مهلا فمهلا لان من استناب من كان ان يمهلا
 وان لم يطلب هو الامهال قال مالك يجب استناب
 ثاب في الحال فقلت بقبته وان لم ينف يمهلا ثلاث الفدية
 يتوب فان تايء لا يقتل وكان ان انعمني اظهر قوليه
 يجب استنابته ولا يمهل بل يقتل في الحال اذا صرح على ردة
 وعن احمد بن حنبل ان احدهما كذا هب فالك والثانية
 لا يجب استنابته واختلفت الروايات عنه في وجوب
 الاستناب **وحكي** عن الحسن البصري ان المرتد لا يستتاب
 ولا يجب قتله في الحال وقال عطاء بن ركان على الاسلام
 وان ارتد فانه لا يستتاب وان كان كافرا لم يمهلا
 فانه يستتاب وحكي عن الثوري انه لا يستتاب ابدا فقول
 ابو حنيفة وان افيع شد والاي الامهال عند اني حنيفة وقول

اصحاب ابي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك ذلك من حيث
 الامهال وقول حنبل الاستناب وكذلك اخذ الروايتين
 عن احمد بن حنبل الحن مذهب فقول عطاء فيه تفصيل وقول
 الثوري فيه تخفيف من حيث انه لا يستتاب ابدا ولا يقتل
وتوجه الامر الى مرتبة الميزان **وتوجه** هذه الاقوال
 كلها طامرا انتهى **وتحس** ذلك قول الاثمة الثلاثة ان حكم
 المرتد حكم المرتد من الرجال مع قول اني حنيفة ان المرأة
 مختصة لا تقتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فوجه**
 الامر الى مرتبة الميزان **وتوجه** الاول قول علي بن ابي طالب
 ولم من بدل دينه فاقتلوه يجعل من شاملة للذكور والانثى
وتوجه الثاني جعل من خاصة بالرجال فافيع ان الماء
 لا تظفر في دين الاسلام كبر ذلك بوجه نقاش لا تخار بين
 دين الطغاة اذا ارتدت بخلاف الرجل **وتحس** ذلك قول
 ابو حنيفة واحمد بن حنبل في اشهر روايتيه وهو الظاهر من
 مذهب مالك انه يصح ردة الصبي المميز وهي الرواية الاخرى عن احمد
 انه لا يصح ردة الصبي المميز وهي الرواية الاخرى عن احمد
 فالاول مشدد على الصبي في صحة ردة والثاني مخفف عنه
 بعدم صحته **فوجه** الامر الى مرتبة الميزان **وتوجه** الاول مراعاة
 حكم الارواح كما راها الحق تعالى يوم السبت **وتوجه**
 الثاني مراعاة حكم الارواح مع الاحكام مع لان ذلك هو
 مناط التكليف فكل منهما واحد **وتحس** ذلك قول ابو حنيفة
 في الطغاة روايتيه واصحابه كافي في الاصم من جهة الوجه
 ان توبته الرديق يقتل مع قول مالك واحمد والي حنيفة في
 الرواية الاخرى انه يقتل ولا يستتاب فالاول فيه تخفيف
 والثاني مشدد **فوجه** الامر الى مرتبة الميزان **وتوجه** الاول

ل

ة

عروس

الى مرتبة الميزان **وجه الاول** الحاقه بالكافر الاصلي
وجه الثاني الحاقه به لكونه ذاق طعم الاسلام في
 الحلة ظاهرا بخلاف الكافر المطلق **وجه ثالث** ان
 حقيقته لو ارتد اصله لم تقصده ارحب حتى يجتمع فيه ثلاث
 شروط ظهور احكام الكفر وان لا يبقى فيه مسلم ولا ذمي
 بالامان الاصلي وان يكون من اهل دار الحرب مع قول مالك
 ان يظهر احكام الكفر في بلد تصير دار حرب وهو
 من شعب الكافر واحدا فالاول فيه تخفيف بالكسر وطالع
 ذكرها والثاني فيه تشديد **وجه** الاموال مرتبة الاثبات
 الميزان **وجه** من ذلك قولنا في حقيقته ومالك انه لو ارتد
 اصله لم يجر ان يغتم ذرايعهم اليه حدثت منهم بعد الردة
 ولا يترقون بل يحرقون على الاسلام الى ان يبلغوا فان
 لم يبلغوا حبوا ونفذهم الحاكم بالضرر جذبا الى الاسلام
 واما ذرايع ذرايعهم فيترقون وقال احمد يترق
 ذرايعهم وذرايع ذرايعهم وقال الكافي في اصحاب القولين
 الغم لا يترقون **وجه** الاموال الى مرتبة الميزان
باب حكم النجاة
 اتفق الامم على ان الامامة فرض وان لا بد للمسلم من
 امام يعظم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين و
 على انه يجوز لا يجوز ان يكون على المسلمين في وقت واحد
 في جميع الدنيا ائمان لا متفقان ولا متفرقان وعلى ان الائمة
 من قرشي و الفاحشنة في جميع احوال قدس وان للامام
 ان يتخلف وانه لا خلاف في جواز ذلك للامام اي بغير
 الصديق وعلى ان الامامة لا تنضم للمراة ولا كافر ولا يصح
 له تبليغ ولا يجهلون وعلى ان الامام الصالح يجب طاعته في كل

ملايمة

ما لا يرضيه ما لم يكن معصيته وعلى ان احكام القتال
 و احكام من ولاه نافذة وعلى انه ان اخرج على امام الميزان
 او عن طاعته طائفة ذات شوكة وان كان لم تاق بل شتبه
 و بطاع فيهم فانه يباح للامام قتالهم حتى يعيوا اليه
 امر الله فان افاوا كف عنهم وعلى ان ما اخذ من الزكاة من
 خارج ارض ارجزته ذمي يلزم اهل العدل ان يحسبوه
 به وان ما شلغه اهل العدل على اهل البغي لا ضمان
 فيه هكذا وحديثه في الباب من ما يله الاتفاق
 اما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك في الكافي
 واحدا انه لا يجوز ان يبتع مدبرهم وعلى ان ينفذ على جرحهم
 مع قولنا في حقيقته يجوز ان ذلك ما قامت الحرب و ائمة
 فان انقضت الحرب و ذالهم فالاول مشدد والثاني مخفف
وجه الاموال مرتبة الميزان **وجه** القولين ظاهر لا
 يخفى على الفطن **وجه** من ذلك قول مالك في حقيقته
 قال الكافي في الجديد الى اجمع واحدا في احدي روايته
 انما شلغه اهل البغي على اهل العدل في حال القتال
 من نفس وماله لا يضمن مع قول الكافي في التقديم واحدا
 في الرواية الاخرى انه يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد
وجه الاموال مرتبة الميزان **وجه** الاول اطلبنا دليل
 اهل البغي لطاعة الامام الفاضل بالاحسان اليهم لغرض
 تضمنهم ما اتلفوه **وجه** الثاني اطلبنا اهل العدل اطلبنا
 كلمتهم على اهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا يجردوا
 بعد ذلك على البغي فكل من القولين وجه صحيح والله
باب الزنا
 اتفق الائمة على ان الزنا فاحشة عظيمة فوجب الحد و ائمة

مختلف باختلاف الزنا لان الراي ثاثة يكون بطلان
 وثاثة يكون نكاحا وهو المحصن وانفقوا ايضا على # هـ
 ان من شرائط الاحصان الحرية والبلوغ والعقل
 وان يكون قد تزوج بجارية صالحة ودخل بها من رجة
 وهذه الشروط الخمسة مجمع عليها وانفقوا على ان من
 كملت فيه شرائط الاحصان ثم زني بامرأة قد كملت فيها
 شرائط الاحصان بان كانت حرة بالغة عاقلة مدخلا
 بها في نكاح صحيح وهما هي مسألة فهما انسان محصنان
 محصنان عليهما الرجم حتى يموتتا وعليه ان السجين الحزين
 اذ انما فعلهما الحلة كل واحد ما بين حلة واحدة وعليه ان
 العبد قالا لانه اذا نكح كل واحد منهما وان حد كل واحد
 منهم اثنون حلة وان فارق بين الفراق والابتناء
 منهم وانما لا يزوجان بل يجلدان ان حوا احصنا امر محصنا
 خلا فالربيع اهل الظاهر كما سيأتي في تأييد الخلاف
 وانفق الامة كلهم على ان البينة التي لم يثبت بها الزنا
 ان شهد البغية رجال عدول بهم كونهم لا يعرفون حقيقة
 الزنا وانفقوا ايضا على تحريم اللواط وان من الفواحش
 العظام وعلى ان البينة على اللواط لا تكون الا اربعة كشهود
 الزنا الا باحقيقة واستتبات هذين وانفقوا على انه
 اذا عقد على محرم من الرضاع او النكاح فالفقد بطلان
 وانفقوا الامة على انه لو استأجر امرأة لزني بها ففقد
 فعله الحلال لا يحكم على انه حنيفه من قوله لا حدة عليه
 وانفقوا على ان شهود الزنا اذا لم يكلفوا اربعة فهو قد نكح
 عليهم الحد الا في قول الشافعي وعليه انه لو شهد اثنان ان زنا
 بها بطلاقة وانه اخر ان زنا بها بطلاقة فلا حد عليه واحد

منها

منها كذلك اتفقوا على ان الشهادة في المذنب والزنا
 او شرب الخمر يسترح في الحال وانفقوا الامة على انه لا يجوز
 للرجل وطريق جارية زوجته ولو ادعت في ذلك فهداه
 ما وجدته من متاع الا لتناقض ما اذا اختلفوا فيه
 فمن ذلك قول الشافعي حنفية ومالك ان من شروط الاحصان
 الاسلام مع قول الشافعي واهل حنابلة ليس من شرائط
 الاحصان الاسلام مع قول الشافعي واهل حنابلة ليس من
 من شرائط الاسلام لا من نكاح الزني عندهما فالاول
 مخفف على الزني والثاني مشدد عليه **من رجم** الامم الى
 من يتنق الميزان **وجه** الاول ان الرجم يطهر الرجمي
 ليس من اصل التطهير بل لا يطهر بحرقه بالنار **وجه**
 الثاني تخفيف العذاب عليه في الاخرق اذا حد في
 دار الدنيا من حيث انه مخاطب بتدريج الدفعة لاسما
 ان تخاكم الذي السارق **من** ذلك قول الشافعي حنفية ومالك
 والشافعي واهل حنابلة في احدى روايتيه ان لو زني بكرا ثم زني
 محصنا لا يجمع عليه الحد قبل الرجم وانما الواجب الرجم
 خاصة مع قول احمد في الظهور وان ينييه انه يجمع عليه الحلة
 قبل الرجم فالاول مخفف والثاني مشدد **من رجم** الامم الى
 من تنق الميزان **وجه** الثاني ان الرجم لا يجمع عليه
 حلا الا قوله على من حصل عنده شك ثم عليه ما وقع فيه
 والثاني على من لم يحصل عنده شك ثم عليه ما وقع فيه
 تطهير **من** ذلك قول الامة الاربعة ان الفاحش اذا نكح
 مملوكا قد تزوج ودخل بها في نكاح صحيح لا يرمي ثم
 قول الشافعي واهل حنابلة لا يرمي ثم عليه في الثاني مشدد
 وجه الاول نقص المملوك عن رجة الحر في القدر

ن

على رثهونه المحرمة عادة فلا يلحق به **وجه** الثاني
 الخلق به **فرجع** الاموال مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول
 الامة الثلاثة ان الزانية الحرة التي يجمع في حقها
 بين الجلد والتغريب عما قال به ابو بكر وعمر وعثمان
 وعلي رضي الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس ومع قول في حقيفة
 لا رجم النقي الى الجلد وجوابا للتغريب راجع الى رأي و
 الامام فان رأي في التغريب مصلحة خرد بها على قدر
 ما يرى وعن مالك انه يجب تغريب الزانية دون الزانية
 وهو ان ينفى سنة الى غاوبلده فالاول مستدود الثاني
 فيه تخفيف وقول مالك في الرواية الثانية عنه مفصل
فرجع الاصول الى مرتبة الميزان **وجه** الاول يقتضيه
 الزانية على الزانية في رجمه بغيره عن المحقق النقي
 يحصل له منه الاذي بالتغريب كراهة اهل بلد وحقارة
وجه الرواية الثانية لما لا ان المرأة الغالب
 عليها جلوسها في تعدد بيتها وحياتها وقل من يعرفها حقها
 بغيرها بما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه محالطة
 النظر في الخوف والصنائع والمأخذ وغور ذلك فكل
 من تراه تذكر واقعة واندره فيحصل له الاذي والزعيم
 الائمة ومما قرناه يعلم من توجه قولنا في حقيفة في
 قوله ان ذلك راجع الى رأي الامام فان رايه سهل فسهل
 التغريب الى الجلد ونزله **ومن** ذلك قول الامة الاربعة
 ان العبد والامة اذا ذلوا لا يروحان بل يحلوان سواء احصا
 امر محضاي قال ابن عمر ومجاهد وعبد بن حيران انما محضاي
 فلا يجدان اصلا واذا احصا فخذها من جلد وذهب
 بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب في الفيون لانهما

كالاحرار

كالاحرار وان احصنا كان حدهما الرجم وان لم يحصنا
 فخذها الجلد **ومن** ذهب داود الى ان جلد العبد مائة
 والامة خمسين **ومن** ذهب ابو ثور الى ان حد الرقيق كحد
 الحر فيجلد مائة فالاول فيه تخفيف والثاني رصو كلام
 بن عمر ومن معه مفصل والثالث وهو قول بعض
 الناس وكذلك قول ابو ثور الذي هو الخامس مستدود **وج**
 فيه تشديد على العبد دون الامة **فرجع** الاموال الى مرتبة
 الميزان وتوجب الجدة الاقوال طاهرا لا قول داود فان وجهه
 ان الذكر اجل على الزنا من المرأة لمادة ما عدها
 من الحيا عادة على ما عند الذكر ولذلك قدمت على احقا
 مخنة للجما مع الفان يزيد على الذكر في الشهوة **بمعين**
 ضروفا الله اعلم **ومن** ذلك قول الامة الثلاثة انه
 لا يجب التغريب في زنا العبد والامة مع قول الثاني
 في اقبح القولين انه يغرب نصف عام فالاول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد **فرجع** الاموال الى مرتبة الميزان
وجه الاول كونه دناية نيب العبد فلا يثرب القار
 كذلك التار كالاحرار **وجه** الثاني انه على النصف
 من الحر في ذلك **ومن** كثير من الاصحاب **سمعت** سدي شيخ
 الاسلام زكريا رحمه الله يقول القار يعظم بشدة
 الشيب ويخف بدناية السب انتهى **ومن** ذلك قولنا في
 صنيعة واحدا منه اذا وجدت شرائط الاحصان في حدة
 الزوجان دون الاخر لا يثبت الاحصان لواحد منهما مع قول
 مالك وان افهم انه يثبت لمن وجد شرائط الاحصان
 فيه فان ربي كان الحلد في حق من لم يثبت له الاحصان
 والرجم على من يثبت له قالوا وصورة وجود الاحصان

في احد الن وجين دى ن الاخر اذ يطان وجهه المهنونة او
 بطا البائع زوجه الصفية المطيعة للوطي و يطا الحرامنة
 متى وجهه فالاول نسم تخفيف والثاني نسم تشديد
نرجع الامور الى مرتبة الميزان ومن ذلك قولك اي حنيفة
 و مالك انه لا يثبت الاحصان لليهودي اذ ان نافع هو محصن
 ولا يرجع لان عندها لا يتصور الاحصان في حقه لانهما
 الاسلام في الاحصان ولكن يحل عند اي حنيفة
 ويعاقبه الامام عند مالك بحسب اجتهاده مع قولك ان
 داهم هو محصن يرجع لان الاسلام عندهما ليس بشرط
 في الاحصان كما هو فالاول فيه تخفيف عن اليهودي والثاني
 تشديد **نرجع** الامور الى مرتبة الميزان ومن ذلك قوله
 مالك والثافعي واحمد ان المرأة العاقلة اذا امكنت بمخوفا
 من نفسها فوطئها او زنا عاقل بمجنونة وجب الحد على
 العاقل منها مع قولك اي حنيفة يجب الحد على العاقل
 دون العاقلة فالاول تشدد على المرأة والثاني تخفيف على
نرجع الامور الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المحصن
 دائر مع العقل مطلقا ووجه الثاني لا يبعد فاما لامن طرف
 على مقام له حنيفة وضع الله عنه في مقام الاستسباط
 ومن ذلك قولك مالك والثافعي واحمد انه لو زنى
 على نكاح امرأة فوطئها زوجه فوطئها او نكاحه
 زوجه فاحاسبه امرأة اجنبية فوطئها وهو فوطئ زوجه
 ثم بان الموطوءة اجنبية فلا حد على الظان والاعم مع قوله
 اي حنيفة ان عليه الحد فالاول تخفيف والثاني تشدد
نرجع الامور الى مرتبة الميزان ووجه الاول قيام عدل
 بالظن المحزون للاقدام على الوطي في الجملة ووجه الثاني ان

الظن

الظن لا يسوغ له الاقدام على الوطي وكان الواجب عليه التضرع
 حتى يعلم ان كان وجهه وقد يكون الظان والاعم مع ذلك
 نظرا لا يخفى عليه حاله حنيفة من غير ما اذا الامام ابو
 حنيفة سد الباب بحقيقة على دين الامم لا يتجزأ احد على
 مثل ذلك الفعل عملا ودينهم انه لا حد عليه لدعوة الظن
 بان كان وجهه في الحال انه كاذب بل يلغى وقوع مثل ذلك
 من بعض العقلة مع امرأة جانية رابعة بانفاق بينهما على
 ذلك فاما الله العاقبة ومن ذلك قولك اي حنيفة
 واحمد انه يشترط العدد في الاقرار بالزنا فانه لا يثبت
 الا بالاقرار بذلك اربع مرار على نفسه مع كونه بالغا
 عاقل لا مع قولك الثافعي انه يثبت باقرار مع متعة واحدة
 فالاول فيه تخفيف على الزاني بعدم لقائه الحد عليه
 اذ لم ينفذ بذلك اربع مرات والثاني تشدد عليه **نرجع**
 الامور الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان طلب التثبيت في
 اقامة الحدود فان الله تعالى يجب بقا العالم الكفر
 ذهابه كما ان الله تعالى قال ان يحق للمسلم فاحسب لها
 له وانك القتل ووجه الثاني كذب العاقل على نفسه
 واعتدائه بما يرجب الحدان الرجحان ذلك لا يقع الا لمن
 اصله يمين والامان الكامل وقيل فاحسب لها اذ اما
 شهد على نفسه بالزنا اجلسه على كمال الايمان بالعدالة
 القنائة وانه ما طلب التظهير باقامة الحد عليه
 الا لتحققته في نفسه انه وقع في الزنا والله اعلم ومن
 ذلك قوله الامية الثلاثة ان المهور لا أربعة اذ لم يحد
 بالزنا في مجلس واحد فهم قد فيه وعليهم الحد اذ شهدوا
 في مجال متفرقة مع قولك الثافعي انه لا يثبت بنفسه

وقبول اتوا له فالأول فيه تخفيف على الزاني لعدم ثبوت
 الزنا في حقه إذ لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد
 والثاني مشدد عليهم عليه وجهه الأول لطلب التثبت
 في إقامة الحد وجهه الثاني المساواة إلى التظهير إذا
 قيل النصاب ولو في مجالس بحسب اجتماع الحاكم ومناه
 سواء من الخطب والصحة للبلدين وجهه الثاني ذلك فيكون في
 حنفية ومالك في حصة المجلس الواحد هو أن يجي الشهود
 مجتمعين فإن جازوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد
 فإنهم قد فيه يجوزون له قد شرط من مجملهم مجتمعين مع
 قول الشافعي ليس ذلك بشرط في مجملهم ولا اجتماعهم
 بل في شهود وأما الزنا متفرقين ولو واحد بعدد
 واحد وجب الحد ومع قول أحمد المجلس الواحد شرط
 في اجتماع الشهود وأما القادة فإذا اجتمع مجلس واحد
 وشهدوا به سمعت شهادتهم وإن لم يجزوا متفرقين فالأول
 مشدد في القادة مخفف على من اتهم بالزنا والثاني
 عليه والثالث قريب منه **رجع** الأمر إلى مرتبة الميزان
وجه ذلك كله ظاهر وبعضه يعلم من المسئلة قبله
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أقرب الزنا فم
 رجع عنه قبل رجوعه وحفظ الحد مع قول مالك أنه لا يقبل
 رجوعه في الزنا ولا في التوبة ولا في الشرب إلا أن يرجع
 فتشهد بنبذته بعد رجوعه صورة الزنا فالأول فيه تخفيف
 والثاني فيه تفصيل **رجع** الأمر إلى مرتبة الميزان وجهه
 الأول العلم بحد أدنى والحدود بالشهادات **وجه**
 الثاني عمل قائله بحد لا عذر لمن أقام يمت كونه حوثيا
وجه الاستئناس في قول مالك أن شهادتهما بعد رجوعهما

شئمة عند الحاكم **ومن** ذلك قول مالك والثاني واحد
 أن اللواط يوجب الحد مع قول أبي حنيفة أنه يعز رضى إن
 مرة فإن تكرر منه قتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف
 من حيث اشتراط التكرار حتى يقتل **رجع** الأمر إلى مرتبة
 الميزان وجهه الأول أن يكون في الكتاب والشمسية
 تظلمة عقوبة الله لغاعله **وجه** الثاني أن يطلع الذر
 ليس فيه اختلاط اسباب ولا يغايى بالشكر على التكرار
 ويجوز في علي **رجع** الأمر إلى ما يكفر به كما يغادرون على الحرارية
 إذا زني أحد منهن وشبهه العقوبات تابعة في الغالب
 لعظم العار مني الوجود وجوز بعض الحنفية أن يعذر باللقا
 من شافعي وإن أدى إلى موته **ومن** ذلك قول مالك
 والثاني في أحد قوليه واحد في الظاهر وأبينة أن
 حد اللواط الرجم بكل حال يتأكد أو بجماع قول
 الشافعي في الرجم قوليه واحد في أحدي رواية أنه حد
 كحد الزنا فليس فيه بين البكر والسبي فعمل المجمل
 الرجم على البكر الجلد فالأول مشدد والثاني فيه نوع
 تخفيف على البكر **رجع** الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه**
 الأول قولها ظاهر لا يخفى على المطعن **ومن** ذلك قول
 أبي حنيفة ومالك والثاني في الرجم من أتى الله أن من
 التي يمينه يعزروا هي الرواية التي اختارها الحنفية
 أن قال أحمد مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه والثاني
 في أحد أقواله أنه يحد ويختلف بالمصانة والثبوت والموت
 الثالث لك أنه يقتل بجماع أو بنبذ فالأول
 فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد **رجع**
 الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل هذه الأحكام تختلف

ل

باختلاف احوال الناس في الدين والورع كالا ونقصا
 وشبابا وكهولة فمخفف على الاراد والكتاب بالتقريب
 فقط ومعد على احوال الناس والاهول بالحد والقتل
 على قاعة كل من عظمت مرتبته غلبت صغورته **ومن**
 ذلك قول ابي حنيفة ان كانت البهيمة المولودة تؤكل في تحت
 والا فلا وهو الرابع هذا صاحبنا في من علة اوجهه
 مع قول مالك انها لا تذبح بحال ومع قول احمد انها تذبح كما
 كانت له ان لم يغير وسواء كانت مما يؤكل لحمها ام لا يؤكل
 وعلى الواطى فيمنها لصاحبها فالاول فيمنه تشديد بها
 والثاني مخفف فيه والثالث مشدد فيه **رجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه** من قال لا تذبح حقها الفاعل
 التسمية وعلى الفاعل فيها فان الناس كلهم اذا ذكروا
 ذلك الامور **وجه** من قال لا تذبح عدم ورودها صحيح
 في الاسر مدحها **ومن** ذلك قول ابي حنيفة انه لا يجوز
 للواطى الاكل منها ان كانت مما تؤكل مع قول مالك انه يجوز
 له ولطيم الاكل منها ومع قول احمد لا يأكل منها فهو لا يغير
 مع قول اصحاب الكافي في اصح الوجهين انها تؤكل مطلقا
 لعقد ما يفتي الحديث فالاول مشدد والثاني والرابع
 مخففان على الفاعل وغير في الثالث مشدد عليها **رجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول مالك قال لا
 ذبح لو عقت على فحرم من نسب او ذبح او على معدة
 من غير شرط في هذا القول عما بالحق من وجب عليه
 الحد مع قول ابي حنيفة انه بعد فقط فالاول مشدد والثاني
 فيه تخفيف **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **ويصح** حمل
 الاول على اهل الدين والمروءة والورع والكفاي على اراذل

الناس

الناس كما مر تطير **ومن** ذلك قول ابي حنيفة ومالك
 والثاني فاحمد في احدي روايته انه لا يحد بوطي امته
 المزوجة مع قول احمد في الرواية الاخرى انه لا يحد بالاد
 فيه تخفيف بيهمة الملك الثاني فيه تشديد **رجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ويصح** حمل الاول على من خاف
 الزنا من شدة العلة والثاني على من لم يخف ذلك
 تشدد عليه لتخلف في الوطى الحد بعد ان تقل حفته
 الى الشخص الكذب زوجا له من غير وقوع غلبة ولا ذاهمة
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لو شهد اثنان ان
 نكح بها في هذه الزاوية واثنان في اخرى لم يخف ذلك
 اخرى فثبتت هذه الشهادة ووجب الحد مع قول مالك
 والثاني لا يقبل ولا يجب الحد فالاول مشدد والثاني
 مخفف **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **ويصح** حمل الاول
 على من قامت العترة على عدم خوف من الله ولم يدرك
 منه الحد شبهة اختلاف الشهود في محل وقوع الزنا بخلاف
 من خاف الله الذي جعلنا القول الثاني عليه **رجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **وسمعت** شيخ الاسلام ذكره في الامور
 رحمه الله يقول ليس اللوم على من جحد اليه واما اللوم
 على المتهم الذي فطنت في حفظ ظاهره عن الوقوع في الزنا بل
 حتى صار الناس يتلون اصابقتها اليه فلو انه كان حفظ
 ظاهره عن ذلك لما قبل الناس اصابقة شي من التقاضي
 اليه بل كانوا يرونه ويحيون عنه **ومن** ذلك قوله
 الامية الثلاثة ان الشهادة في الزنا والقتل وحب الخمر
 تسبع بعد مضي زمن طويل من الواقعة مع قول ابي حنيفة
 انها لا تسبع بعد تطاول المدة الا اذا كان للشهود عذر

كجدهم عن الامام فالاول مثل ذلك في تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان
 ذلك حق لم يثبت لنا ما يبطله وقد تكون الفتنة لم تتخذ
 الى ذلك الوقت الذي يقام فيه الحد **وجه** الثاني ان
 الفتنة قد تكون حدث فتنتك الحجة الماحضة
 في النفس فتولد من ذلك الفتنة الشبهة كما ان
 الشك كذلك قد يكون وقع له توبة فالحق **ومن** ذلك
 قول ابي حنيفة انه لو اقر على بقة بالزنا بعد صدق
 به اقراره ولا يسمع في اقراره بشرب الخمر بعد ذلك
 مع قول الامة الثلاثة ان اقراره بسمع في الصلوات
 فيه تفصيل والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه القول الاول من احاديثي التفصيل انه لم يقر
 لنا ما يبطله **وجه** الثاني منه في عدم قبول اقراره
 بالخمر انه حق يتعلق بالله تعالى وحده بخلاف الزنا والقذف
 فلذلك قال ابو حنيفة في شرب الخمر انه لا يسمع **ومن**
 ذلك قول ابي حنيفة ان احكام الحاكم بحد ذاته ثم بان
 في القود او بانق اعينها ان كفارا فلا ضمان عليه مع
 قول مالك انه ان قامت البينة على منتهى خبره لتبطله
 ومع قول الشافعي انه يضمن ما حصل من اثر القود
 فالان لم يخف والثاني مفصل وكذلك الثالث **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة طامرها
ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني واحد في احد
 قوليهما ان ما يتوقفه الامام من الحدود والقصاص
 ويحكم في فيه فادسه على بيت المال مع قول مالك انه هدر
 ومع قول الشافعي واحمد في القول الاخر لما انه على عاقلة

الامام

قال اول فيه تخفيف والثاني بخفف والثالث مشدد على
 العاقلة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال
 الثلاثة طامرها **ومن** ذلك قول ابي حنيفة انه لو وطئ
 حائرا زوجة باذن زوجه لم يحد له في ذلك فان قال
 ظننت انها حلت لي بالاكل فلا حد عليه وان قال
 علمت المتزجر حد مع قول مالك والشافعي انه محذور
 وان قال ثيبا رجم ومع قول احمد يحد بمائة جلدة
 فالاول فيه تخفيف من جهة وثانيه من جهة والثالث
 مشدد والثالث متوسط **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول العذر بالجهل بالحد من جهة القول الاول
 منه **وجه** الثاني عذر عذر بمثل ذلك لندرة خفاء
 تخبره على كل من خالط اهلا لا سلام ان الوطئ لا يسمع الا
 بملك او عتق **وجه** الثالث انه امر مشتهر بين العلم
 والجهل فكان فيه الحد **ومن** ذلك قول مالك في
 الثغور عنه الشافعي واحمد ان السيد ان يقتل
 الحد على عبده وامته ان قامت البينة عنده او اقر
 بين يديه لا فرق بين ذلك وبين الزنا والقذف
 وشرب الخمر وغير ذلك **وجه** السرقة فقال مالك
 في احد ليس للحد القطع وقال اصحاب الشافعي
 السيد ذلك في اصح الوجهين لاطلاق الخبر ومنهم من
 قطع به وقال ابو حنيفة ليس للحد اقامة الحد في
 الكل بل يرد الى الامام فان كانت الامة من جهة
 فقال ابو حنيفة في احد ليس للحد حد بها بحال
 هو للامام او نائبه قال مالك قال الشافعي ليس للحد
 ذلك بحد حال فالاول فيه تخفيف على السيد في اقامته

في



الحديث على قتيبه والثاني فيه تكذيب من حيث منع التبدل
من اقامة الحد في رقبته في القطع وفيه تخفيف من
حيث اما حد ذلك له والثالث مشدد على السيد
والاخر من المسئلة الثانية في الامة المزوجة مشدد
على السيد في الثاني منها مخفف عليه **ترجم** الامر الى
مرتبة الميزان في المسئلة **ترجم** وهذا الاول من رتبة
المسئلة الاولي كون العبد معروفا من مال السيد فله
تتقوت المصلحة فيه على بقائه ابدا الحق الله عن رجل **ترجم**
الثاني كون اقامة الحد وبالاصل من منصب الامام الاعظم
فكان مقدما في ذلك على السيد لكونه اتم تظلماته قالوا
وانما جعلنا رابع اقامة الحد وبالاصل الامام الاعظم دون كل
من قدر على اقامتها من المتقلبة ونحوهم دفعا لما دني
الارض لعلته عند قدر الرعية على رؤسهم عن تنفذ
عظمتهم في بعضهم بعضا حصة جاهلته لانهم لا يخلو امره
والشريعة بخلاف الامام الاعظم او نائبه ليس له حد عند
احد دون احد غائب بقدر على ان ينفذ عقوبته في
غيره ولا عكس نازا قتل الامام شخصاً ولو ظلم لا يقتل
عصيته ان يقتلوا الامام لا جلد عاقبة **ترجم** رتبة شخصاً
قتل اخوه يقتل فائله **ترجم** اهل البيت الثاني
قتلوا الاخر واو لا وعه فبلغ القتل ثلاثين رجلاً ولو
ان القتل كان على يد الامام ما قتل احد من اهل البيت
الاول **ترجم** ان السيد لا يخاف من اقامته الحد على رقبته
منه فهو لا امام لعدم قدره عصيته العبد على قتله عاقبة
او قطع يده او ضربه فانه **ترجم** من ذلك فحق في
حقيقته والكافي في احمد في الظاهر روايته انه اذا ظهر بالمرأة

الحق

الحق حد لا زوج لها وكذلك الامة التي لا يعرف لها
زوج وتقول الكهنت او طيقت بيته فلا يجزى عليها حد
مع قول مالك انها حد اذا كانت مقبلة ليست بغريبة ولا
يقتل لها في الشهة والغصب الا ان يظهر ان زوجها
مستغنى عنه ذلك ما يظهر منه صدقاً فالاول في تخفيف
والثاني مشدد **ترجم** الامر الى مرتبة الميزان **ترجم** وفيه الا
طلب التشييت في اقامة الحد ودوران الله بقله تحت
بقاء العالم اكثر من رها به كما كان اليه قوله بقله وان
ترجم الاول عدم تخفيفها منها ما يوجب الحد لا حتمال
الها وطيت وهي نائمة او غشي عليها فجلت من ذلك الرطب
ترجم قد دوي البهني ان امرأة لا زوج لها التي لها الحد
بن الخطاب حين وجدوها حاملا فقال عمر للمعاضد الذي
عنك ان هذه ما هي من اهل التهمة ثم استغنى عن شأها
فقاتلها يا امير المؤمنين اني اسألك اني الغم وان ادخلت
في صلاتي من ما غلب على الخلق فاعز عن احكامه فرمى
اني احد من الفتاه فغشي من غيرة علي فقال لها عمر رضي
الله عنه وذلك ظني بك وراعية الحد انتي وقد طقت
ذلك لزوجتي الامة الصالحة ام عبد الرحمن فقال **ترجم** ان
الولد لا يتخلق الا من ماء الرجل والمرأة مضاق اذا كانت
غائبة العقار فلا تعود لها بنية جامع في ذلك الرجل حتى
يخرج ماها او يتخلق الى كدم ماء واحد من خصا ريس
مسي على المسلاة واللامر قالت والذي عندي الف
سعت بوطي الرجل لها فخرج ماها وخصا لم تحت
من النسل فادركت ذلك شبهة عندهم فدرأ الحد عنها
لانه سلم لها فوطا مطلقا فقاتلها انتي وقد روى

د

المرأة احتلمت بعد نزوح الرجل منها فاختلطت مسها بمني
 الباقي في رحمها فتخلق من ذلك الولد اذ انها كانت قسنة
 ورثة امر عيسى في المنام فصارت تفتح الملك في ذلك
 فتص من منامها الروح كذلك تفتح قمار تفتح مقام اي
 سلطان في يد صاحب الملكة مقام من جاء الزوج او الصديق
 عارة فقالت هذا بعد انتمى **واش** وجهه فوكله الملك الذي
 هو يتايد بقوله لا يمتد الا لثلاثة ايام فاختد فهو لعدم ابد ايها
 شجرة فندرا بها الحد منها عندك فاعلم ذلك والحمد لله
 للذي رب العالمين وانه سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
باب حد القذف
 اتفق الامية على ان الحر البالغ العاقل المسلم المختار اذا قد
 صاعا ولا بالفاصل اعني لم يجد في زنا في سائر الزمان
 او تلافى في حق بالغة عاقله مسلمة غير مملوغة لم يتخذ في
 زنا بغيره الزنا ان كان في غير دار الحرب بطلت القذف
 بغيره اقامته حد القذف لزمه ثمانون جلعة وانه لا يثاثر
 على ثمانين وعلى ان حد العبد في القذف نصف حد الحر
 وانه قال كفاية اهل خلا لا ولا وراعي فانه قال حد العبد
 الحد الحر وكذلك اتفقوا على ان الحر لا يجدي قذف عبيد
 وانه قال كفاية القذف خلاف الا وراعي فانه قال حد العبد
 قال قان في العبد والامة والعهد حد واتفقوا على ان
 القاذف اذا اتى بيمينه على ما ذكره فقط عنها بها الحد وكذلك
 ان اتفوا على ان القاذف اذا لم يثبت لا يثبت له شهادة هذا
 ما وجدته من سائر الانفاق اما ما اختلف فيه فمن
 ذلك نوك في حقيقته ومالك في المنع عنه انه لو قد في جملة
 حد عدا خطا قذفه بكلمة او بكلمات مع قوله

الثاني

الثاني في احد قوله انه يحل لكل واحد حد او مع قول
 احمد في القذف ان يتان عنه انه ان قد قذف بكلمة واحدة
 اقيم عليه حد واحد او بكلمات فليصل ذلك واحد حد
 والثاني من رواية احمد انهم ان طلعوا من ثمن قن حدر كل
 واحد منهم حدا فالاول فيه تخفيف والثالث مفصل وكذا
 لما بعد **رجع** الامر الى مرتبة الميزان في كل من هذه
 الاقوال وجه لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابن
 حنيفة ان التعريف لا يوجب الحد على الاطلاق ومع قول
 الكافي انه ان نوى به القذف وفرض به وجب الحد وقول
 احمد في احدي روايته انه يوجب الحد على الاطلاق
 ومع قول لا لا في انه ان نوى به القذف انه يوجب الحد على
 الاطلاق والرواية الاخرى كذهب الكافي فالاول
 مخفف على القاذف والثاني مبدد عليه والثالث مفصل
 مفصل ولذلك احدي رواية احمد **رجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الا قد له خفة امر التعريف في الاذي عاوة
 في نحو خاصر باصحاب الرعونات النفسانية او الا بالذين
 لا يراعون الخلق **وجه** الا قد له خفة امر التعريف في
 الاذي عاوة هو خاصر باصحاب الرعونات النفسانية
 او الا بالذين لا يراعون الخلق من الاول لما روي عنهم
وجه الثاني ثقله على غالب الناس هو خاصر
 بالاكابر من اهل الدنيا الذين يراعون ناموسهم عند الخلق ومنه
 يعلم من حد قول الكافي في احمد ويصح ان يقال الوجه الاول
 ان قال ذلك لا يخلو من قصدا خريدا ويصح ان يقال
 الوجه الاول ان قال ذلك لا يخلو من قصدا خريدا في حد
 فليحد له حصه وان كنا لا نعلم عينه تطهره ان ذلك القاذف وقد

لك

وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب الحديد في القبر
 وإذا قال له القاذف لم ارد احدا معي ابدا لك يقول له
 عمر بن الخطاب عليه من شيت **وجه الثاني** ان قذف غير المحقق
 لا يحصل به كسرا في الدنيا لان كل قاذف يقول المارة
 بذلك عوفي **مس** في ذلك قول مالك انه لو قال لعوفي يا سبطي
 ان يارومي او يا بومبري او لفانسي يارومي او لرومي
 يافانسي ولم يلق في بلد من هذه صفة وجب عليه الحد مع
 قول الامتة الثلاثة انه لا حد عليه فالاقول **وجه الثاني**
 مخفف **وجه** لا مد له مرتبة الميزان **وجه الاو** لا حد
 باب الاو في حلة المرافعة من راحة الطعن في نية ودي
 والدية بالزنا **وجه الثاني** قد روي في القذف من مشد
 ذلك اللفظ والنادي لا حكم له في الثالث **مس** لك قولك
 حنيفة ان حد القاذف حق لله تعالى فليس للمقدوف ان يقطع
 ولا ان يبري منه وان مات لم يورث منه مع قول الشافعي
 واحمد بن ابي نصر وابي حنيفة انه حق للمقدوف فلا يورث في الا
 بطلان البينة وان لم يلقاها فان يبري منه وان لم يورث عنه
 وبه قال مالك بن المهور عنه الا انه قال متى رفع الى اللدا
 لم يملك المقدوف في الاسقاط فالاول فيه **مس** يدعي على
 القاذف والثاني منه تخفيف عليه **وجه** قوله انك
 في صوتك الرفع الى السلطان ما روي في الصحيح من جواب
 الحكم باقامة الحد اذا رفع اليه ويخذه فيقول **وجه** الشافعي
 في اسقاط **وجه** الامر في مرتبة الميزان **وجه** شيخ الارام
 ذكر بارحة الله يقول كل شيء وقع فيه العبد من المقاص فله
 وجهان وجه الى حق الله من حيث تقدي ذلك العاصي
 حدود الله ووجه الى العبد فان ابرأ العبد من حقه

بري

بري وفي قوله الله تعالى والاعبد فيه تحت مشية الله
 تعالى ان لا يكون له دين وان شاء الله تعالى وليس له الحق
 في الوجود الا وهو يركب من فعل العبد واداة الحق
 تعالى وليس له الحق من حيث الله تعالى او غير شخص الا
 وللصمد مدخل فيه قال وقد اجمع القوم على وقوع عاقبة
 البرونية لا يكون الا الحق المطلق والا فالبرونية لا تتم
 لنفسها لكونها فاعلة في الحقيقة وظالمة لذلك
 الفعل مني وكان عبد الله بن عباس ومحمد بن حنبل
 اذ وقع احد في موضع وطلب منهم ان يحالوا ليقولوا
 ان الله تعالى هو اعرأ من المومنين فلا نسبحه او نخلع الد
 فاحمد بن عبد الله لك يا اخي والله اعلم **مس** ذلك قولك
 في حنيفة ان حد القاذف لا يورث وانه يقطع بعوت
 المبتدئ وفي مع قول مالك والشافعي انه يورث وفمن يرثه
 ثلاثة وجه للصحاب الشافعي احدهما اجمع الورثة من
 الرجال والنساء والثاني دون الانساب فخرج منه الزوجان
 والثالث المصبات دون النساء فالقول مخفف على القاذف
 لكونه ليس للورثة وغيرهم المطالبة به والثاني فله
 ثلث يد عليه **وجه** الاو ان يورثه القليل على الاتو
وجه الوجه الثاني ان الرق يورثه جميع اقارب اوابدا
 كل واحد غنة صاحبه ويصير يخرج من غنة عليه ويضي
 الاو ولا يملك الغرانة من النسب **وجه** الثالث **مس**
 الوجه ثلث اسقاط العصبة ببعضهم بعضا فكل في
 ملكه نقلتها وارثا طابا للمقدوف من مطلق الورثة فجميع
 الامور مرتبة الميزان في الله تعالى اعلم بالاصواب اليها طاب
باب السرقنة

و
 ل
 د

اجمع الامر على ان الحزن معتبر في وجوب القطع واقتوا
 على انه اذا اختل في جماعة في سرقة بمقتضى لكل واحد منهم
 نصيب ان على كل واحد منهم القطع واقتوا على انه اذا لرق
 قطعت به الكمي فاذ لم يبق ثابا قطعت به اليدي
 واقتوا على ان العيان المسروق وقت يجب ردّها ان كانت
 باقية و على ان الوالد من وان علوا لا يقطعون برقة
 ما راو لا درهم وعلى ان من كسر صما من ذهب لا ضمان
 عليه وعلى انه اذا لرق من المغنم فهو من غير اهله قطع
 واحموا على ان ان ارق اذا وجب عليه القطع
 وكان ذلك اقل من سرقة سرقة وهي جميع الاطراف فانه
 يبداء به المثنى من مفصل الكف الكوع ثم بحجم ثم اردا
 عا دسوق ثانيا فوجب عليه القطع انه يقطع رجله اليسرى
 من مفصل القدم ثم بحجم وانه اذا لم يكن له الطرف
 المتبقى قطعه ان يقطع ما بعده وهذا ما حدته من
 مسائل الامام والاشفاق واما ما اختلفوا فيه فمن
 ذلك قول علي حنفية نصيب السرقة دينار او عشق
 و درهم او قيمة احدتهما مع قول مالك واحمد في اظهره
 و اربعة اربعة دينار او ثلاثة دراهم او ما قيمته ثلاثة
 دراهم و مع قول الشافعي مائة دينار من الدراهم وعشرها
 فالاقول مخفف في القطع شديد في قدر النصاب والثاني
 مخفف في امير النصاب شديد في امير القطع وكذلك قول
 الشافعي في الامر الى مرتبة الامد وتوجيه الاقوال في
 الثلاثة راجع للاختلاف في مثنى المجرى الذي ورد انه يقطع
 في مئة فمئة ان حقيقة ان عمدة كان دينارا وعند ذلك
 واحد والثاني ان كان ربع دينار فكل حاكم له القطع

بما قاله امامه ولا يخفى ان ابي القاسم في الامية في هذه
 المسئلة و رعا في حرمة المومن ان لرق في ك الامام الى
 حنفية كما ان لرقهم و رعا في حرمة المومن ان لرق في ك
 الامام اي حنفية كما ان لرقهم و رعا في حرمة الاموال مول
 بقية اقوال الامم من حاصيل الامران من الامية من راعي
 حرمة المال ومنهم من راعي حرمة الاموال **و** ينفذ ذلك في
 الي حنفية ان صنف الحزن الذي يقطع من سرقة منه هو ان
 يكون حزن الشيء من الاموال فكما كان حزن الشيء من
 كان حزن الجميع فاستمع في الامية الثلاثة انه يختلف باختلاف
 الاموال في العرف معتبر في ذلك فالاقول شديد في امير
 الحزن من حيث انه يقطع حزن الذهب مثلا كحزن غيره
 من الامتعة الخفيفة كما انه ايضا شديد في القطع والثاني
 قد يتبع العرف في ذلك **فراجع** الامر الى مرتبة الكثران **ووجه**
 الاقول ان حرمة مال المسلم او غيره لا فرق بين قلعه
 وكثيره بما كان حزن الدرهم يقطع هو حزن لارون من الذهب
 وهو وجه الثاني هو استماع العرف في الحزن والافاق في
 مكان حزن الاله الحرب من حزن الذهب والحرير **وقد**
 قال تعالى الحمد صلى الله عليه وسلم هذا العفو و امر بالعرف
 يعني اذ الم نوع اليك في معرفة مقدار شيء فاعمل بالعرف
 فيه فمما نال العرف من توابع الشرع على هذا والعرف في هو
 كلما تقاربه النظم بينهم مع ما افقت له في اعيان الشريعة
 فليس هو من قسم القانون على فالبعض **من** فلك القوة
 الائمة الثلاثة انه يجب القطع فيما يرفع فائدة اذا بلغ
 الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول الي حنفية انه لا قطع
 فيه وان بلغت قيمته نصيبا فالاقول شديد في القطع

د

ف

في

ف

د

والثاني **تخفيف** فيه **فرجع** الامور الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاحتياط لاداء الذمة من حقوق الخلق ووجه
 الثاني الاحتياط في قطع عضو السلم فلا يقطع فيما يشرع
 بخله عادة بخلاف النقص والسياب وتحت ذلك
 بما ينفع به مع بقاء عينه فان لم يكن في الحرمة لاسما ان
 كان الطعام في ايام الرخا فان امر تخفيف على النفوس
 الذين الام القدر ومن ذلك يعلم توجيه قول الخليفة
 فان سرقه الطعام ايام الغلات مما يكون له على صاحبه
 من الذهب والجواهر **ومن** ذلك قول الامام الثلاثة
 ان من سرق ثمة معلقا على الشجر ولم تكن محزنة بحسب
 حجب عليه قتمته مع قول ابي حنيفة قتمته مرتين فالاول
 تخفيف بوجوب القيمة الواحدة والثاني متعدد بوجوب
 قيمتين **فرجع** الامور الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 من علة حرمة السارق ووجه الثاني من علة حرمة
 المال فلا يكل وجه ووجه الامور ذلك بان يجمع الامام اذ يسه
ومن ذلك قول الامام الثلاثة ان يجلد العارضة
 يقطع اذا بلغت قيمة ذلك ثمان مائة ولا يقطع في الاخرى
 ولو بلغت قيمة ثمان مائة فالا في عدد في القطع والثاني
 تخفيف فيه **فرجع** الامور الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 جعل العارضة عند جعلها في خزانة بجامع ان الثمانية على
 حفظها فان حجبها كقطع الحرز واخذها لا سيما
 في الحديث العارضة **وجه** الثاني ان المعيار هو المعطوف
 في اعان من لا يؤمن منه المخذول الثمانية او لا كان من
 المعروف في عدم قطعه ثانيا اذا عرضت له الخيانة **ومن**
 ذلك قول الامام الثلاثة ان يجلد الوديع لا يقطع مع قول

لحد

احمد انه يقطع فالاول تخفيف والثاني **فرجع** الامور
 الى مرتبة الميزان وتوجيهها بجمع من توجيه العارضة
 قبله ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني انه لا يقطع
 على جماعة كثيرة كوا في سرقة ثياب مع قول مالك انهم
 ان كانوا لا يختارون في نقاوت عليه قطعوا ان كانوا
 بما يحسن الانفراد بحمله فتولا لاصحابه والاول تخفيف
 على التارقين والثاني فيه تفصيل **فرجع** الامور الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول من علة عظمة عضو لا يجرى وتخفيف
 امر الدنيا ووجه الاول من علة الفصل عظمة
ومن ذلك قول الامام الثلاثة انه لو شترك انسان
 في ثقب فدخل احدهما فاخذ المتاع بقاؤه الاخر وهو
 خارج الحرز او يري به اليه فاحذ فكل الداخل يقطع
 دون الخارج مع قول ابي حنيفة انه لا يقطع على واحد
 منها فالاول من علة الداخل في القطع والثاني تخفيف
 عليه وعلى الخارج **فرجع** الامور الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان الداخل يقاتل او في حقيقة والخارج كالوديع
 ووجه الثاني عدم استقلال احد منهما بالثبوت والاخر
 الذين لا يكمل السرقة الا بهما جميعا عرفا فلهذا كان
 لا يقطع على واحد منهما قطعا لحرمةهما واثبات لا يبر
 الدين **ومن** ذلك قول ابي حنيفة واهله لو شترك
 جماعة في ثقب ودخلوا الحرز واخرج بعضهم بعضا
 ولم يخرج الباقون شيئا لا اعانوا في الاخراج وجب القطع
 على الجماعة كلهم مع قول مالك والثاني انه لا يقطع الا
 من اخرج فالاول من علة من علة في الثقب ولم يخرج
 في لم يعز والثاني فيه تخفيف على الداخل الذي لم يخرج

ج

ج

المتاع **وهو** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القول الى تعليم
 من المايل الى مقتضى **وهو** ذلك قولك ان حقيقته واحده
 انه لو كانت كجائنة في لقب ودخلوا الحذر لو كانت تخضال
 حذرنا ودخل احداهما وقرب المتاع الى النقب ونزكه فارجل
 الخارج بك فاحرجه من الحذر فلاقطع عليه ما مع قوله
 مالك ان الذي اخبرجه يقطع قوله واحدا في الذي و
 قربه في لان ومع قولك ان في اصح قوله انه يقطع
 المخرج خاصة ومع قول احد عليهما القطع عند جميعا لا
 يخفف والثاني يحد في القطع للذي اخرجه وفيه تخفيف
 الذي قرب والثاني يحد على النافذ والمخرج والمقرب
فوجه الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهها بعد من توجيه
 المايل السابقة **وهو** ذلك قولك الامة المتلافة ان المتأ
 يقطع مع قولك ان حقيقته وحده انه لا يقطع والاق لا يحد
 على المتأ في الثاني يخفف عليه **وهو** الامر الى مرتبة
 الميزان **وهو** توجيه الاق ان الحد والاشق كالحذر كحق
 المست بعد ردها الرابع مع زيادة الاعتبار وقصار الفتق
 من المست **وجه** الثاني ان ذلك ليس بحرج عادة
ويقيم حمالا لعل على الثاني المحكة في الحد الثاني
 على ما كان بالصد من ذلك مع عقلة الله في المايل
 عن ملاقة الله تعالى وعلا لا اعتبار بالموقف وبحق ذلك
وهو ذلك قولك ان في واحد ان من سرق من سائر القبة
 ما يبلغ عند نصيبا قطع مع قولك ان حقيقته ومالك انه لا يقطع
 فالاق لا يحد خاص من دخل الايمان قلبه وعرف عظمته خد
 الصفة فيستلحق حصة الله تعالى الخاصة ثم انتقل حرمته
 والثاني يخفف خاص من برعاع الناس الذين غلطوا في جهلهم

وجعلوا

وجعلوا الوهم في حصة الله تعالى وغابوا عن عظمته
 فلذلك خفف هذا الايمان عليهم وقد اجمع اهل من
 الكيف على انه لا يصح كعصا ان يصح امر الله تعالى على الكيف
 واليهود له ابدأ فلا بد له من حجاب اقله ظنه في الله
 تعالى انه يغفر له ذلك الذنب وان نوا حذره به فانه
 لو ظن انه موأخذ ما وقع في ذلك الذنب ولو ترك هذا
 المحكم التزمدي في نوادر الاصول مرفوعا ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال اذا اراد الله تعالى انفا وقضاته
 وقد سلب دوي الحق لعقولهم حتى اذا مضى قضاه
 وقد عرفهم رد عليهم عقولهم ليعتدوا انهم ومعنى ليعتدوا
 انهم ليتقوا ويستفقدوا وقد فهم بعضهم ان هذا العقل الذي
 يلب هو عقل التكليف وقال في ذلك رضى عظمته لسان
 اذا غصنا الصواب فغنا فط في معصيته وعقلنا خاضر
 ومن ذهب عقله فهو غيوك كلف فلا يقاخذ الله تعالى و
 انتهى فها هم سقيم لانه يودي الى ان الله تعالى لا يواخذ
 العضاة بالعلو ومطلقا وهو خلاف الاجماع والذي فهمه
 من ذلك ان المراد بالعقل الذي يلبه وهو ان يباين
 يري الله تعالى براه فيستقار عن هذا اليهود حتى يقع
 في المخالفة رحمة من الله تعالى بالعبد ان لو صح انه غاب
 عن الله تعالى لما كان يصح له الوقوع في مخالفة ابدأ ولو ان
 وقع ذلك مع شهوده ان الله تعالى يراه كان في اعلا طين
 سوء الارباب والحق الخفي المسح لصورته بديروى الخلا
 السوطي ان شخصه طامع في امتنه ومن محمد بن فلا يقد
 عبت عقلة امامه وهو في اهلاة منحة الله عز وجل
 وخبرها بالبراري والكلور وروى ان قطع خبره وكنى

وا

د

بذلك مخافه فانظروا يا احنى عقوبة هذا الشخص في كونه
 من مفعلة اثماته في حفرة الله تعالى على وجه الانتهاك
 او الغيبة من التعظيم لمن هو في حفرة ربه **و** في الصبح
 ما يؤيد ما قلناه من التاويل ايضا وهو حديث الشيخين
 من نوعي الا ينحى الى حياي بن نبي وهو مومن ولا يشرق
 السارق حتى يشرق وهو مومن الحديث فان معنى قوله
 مومن اي يعلم ان ربه يراه حتى حال زناه او سرقة مثل
 ذلك لم يمان عنه ونصبي عليه كالطلة زهية به كالخشب
 الذي يمنع عنه نزل العذاب ووصوله اليه فظاهر
 ارتقاء الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الاذهان ان
 السقاع الايمان لغمة على العاصي والخالد رحمة به
 وهذا من غلبة الايمان بصاحبه ومن اراد ان يصاحبه
 ما ذكرناه من تحقيق تخصيص معنى الايمان الذي يقاها الله
 تعالى عن الزاني والسارق فليست في ساق كلالة حكا
 في لفظ الايمان وتخصيصه بما فيه فان كان في ذكر الحان
 او البعث او الحشر او النور فلا معنى له لا يوسون بالحشر
 او لا يوسون بالبعث او لا يوسون بالحشر او لا يوسون
 بالنور وهذا اوضح بقلنا ان معنى لا يوسون في الزنا حياي
 بن نبي وهو مومن ولا يشرق السارق حتى يشرق وهو مومن
 اي بان الله تعالى يراه فقط وليس المراد انه غافل مومن بالله
 ولا يركنه وكنته ويرسله ويمكنه ويكبره وبالبعث او
 الحشر والحساب او المنان ونحو ذلك وقول بعض العلماء
 ان الايمان لا يتجزأ اذا ارتفع بعضه ارتفع كله محمول على
 من لم يبق له مما لطف بالعلم وكان جاهلا بالصفات التي
 يجب الايمان بها فان مثل هذا لا يكمل ايمانه الا بايمانه

بالصفات

بالصفات كلها وتطير ذلك صحة التوبة من ذنب وهو
 مضموع على ذنب اخذ **و** بالحنلة فالعاقلة الحامل لا يعصى
 ربه ابد احوال عقله **و** قد اجمع القوم على ان كل من كذب
 عليه كاتب السبل ذنبا احدا فهو ناقص العقل **و** قد
 كان مالك بن دينار يقول من اراد ان ينظر الى قومه ولا
 عقول فليتنظر الى اناسي **و** سمعت سدي عليا الخواص
 رحمه الله يقول لما يحب الله تعالى العبد عن محمود ربه
 حال المعصية لا يجزئ بين يديه وكما ان العبد يستحي من
 ربه اذ اعصاه فكذلك الحق تعالى يستحي من عبده ان
 يشك بانه تعالى يراه فانه تعالى لما توبنا الى خلق من
 الاطلاق الحنة الا وكان تعالى في مسايد لك الخلق
 اناسي **و** سمعت ايضا يقول اذا ط الحق تعالى و
 بالاطاعكم لعباده المؤمنين في الاخرة باطعهم واذال
 لهم وقال يا عبادي ما كان وقع منكم في دار الدنيا من
 الخالفات الا بغفاتي وقدرى وانما نسي الى لا نقه
 على رعايتي ولعند الصلوات تجلهم ويكاد احدكم يطير
 من الفرح وهذا من اعلا غايات العزم والخود حيث
 صار الحق تعالى يعتذر عن عبده المومنين ويقيم لهم
 المعاذ يروى تلك الروايات في الدنيا فذكر ذلك الله
 عنهم لانه من سر القدر بل ذم العبد اذا قال اني ذاب
 الى حليف اسئ كنت اذا ان الله تعالى هو الذي قد رعى
 ذلك قبل ان اخلق و اوجب علي الرضا بالقبول والحققة
 وسأول الامم مع لان حفرة التكليف وكشف القناع على
 وجه رتبة الفعل الى الصفة حقة لا تقبل المحاققة او
 لو قبلت المحاققة لوجب اجمع الاثنان على ربه ولم يشك

رون

حجة الله تعالى عليه في شيء فعلم ان الحق تعالى لا يبايسط
 عندنا في الآخرة ويعتد رعيه الا ان كان متاد باعقها
 في حال الخلاف وهذه عبارة من باب المعرفة فتأمل
 فيك تحط بها علما والرجع الى اصل المسئلة فنقول ومما
 يوجد الشائع واحدا في احد قولها بقطع يد من سرق
 من سارق الكعبة ما يكون عنه قصارا ما ورد في الحديث
 من تقليد العترة على السارق في الحرم فانهم والله
 اعلم **ومن** ذلك قول **ابن حنيفة** واحدا في احد رواه
 انه اذا سرق ثلاث مئة لا يقطع له يد ولا رجل اخرى لان
 الله والرجل اكثر مما يقطع في السرقه **فبحسب** مع قول
 مالك **والطابع** انه يقطع في الثالثة بين السري والشيء
 الرابعة رجله اليمنى وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول
 فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه
 القولين ظاهرهما تقدم فان بعض الامة راى حيرة المار
 وبعضهم يراعي المومن وتقدم في ما بلالات اتفاق الامة
 اتفقوا على انه اذا سرق قطعت رجله اليسرى فالحال انما
 هو في الثالثة والرابعة والله اعلم **ومن** ذلك قول
 الامة الثالثة ان حد السرقه يثبت باقل من مئة مع قوله
 ابن حنيفة واحدا في موضع لا يثبت الا باقرار مرتين
 فالاول فيه تشديد على السارق والثاني فيه تخفيف عليه
فرجع الامر الى ميثاق الميزان **وجه** الاقوال المتعارفة
 احدا في نفسه بوجه القطع كاذبا والنجار اراء
 يكثر عند خوف الرية **فقد** الاول على اصل الدين والورع
 ان ايلس في تطهارهم في هذه الدار قبل الموت وحمل الثلثة
 على من كان كالصلاة من ذلك احتياط له وللامام اذا اقتل

علي

على قطع عن منواتي وهدم بنية الله تعالى فلا ينبغي ان
 يقدم البنية الا بخالفها لذلك ورد ان قاتل نفسه
 في النار لتخريبه على هدم بنية الله تعالى بفارادته فانهم
 ممن هنا قال كان التثبيت في الاقرار بتكذيب مرتين
 عند هدمي الامام من واحدا فاعلم من الامة وحده والله
 اعلم **ومن** ذلك قول **الاشعري** الامام اجماع حنيفية لا يجتمع
 على السارق وجوب العزم مع القطع وان تلف المروك
 فانما حذر المروك من العزم لم يقطع ان اختار القطع
 ولم يمتنع لم يغير السارق مع قوله **مالك** ان كان السارق
 مورا وجب عليه القطع والعزم وان كان معسرا لم
 يمتنع بغيره بل يقطع ومع قوله **كافعي** واحدا يجتمع القطع
 والعزم على السارق فالاقوال تخفف والثاني فيه تشديد
 والثالث مشدد **فرجع** الامر الى ميثاق الميزان **وجه**
 الاول **لو** ان كان السارق من الغرم فلا يجب مع القطع شيء
وجه الثاني التقليل على السارق بوجود العزم
 ان كان مورا بخلاف المعتد تخفف عنه لان له راحة عذر
 لما عذبه من الفاقة والحاجة **وجه** الثالث التقليل
 عليه بقتل لوقوعه وببارة رقة وفقه والفقلة عن حرم
 الحق تعالى في الدنيا عن المعاصي والآخرة **وقد** كان
 الحسن البصري يقول والله لو خاف خالفان اهل الحزاع
 من لا يومن بיום الحساب لقلت لصدقة لا تكلم عن عبيدك
 فستلبي ذلك فتار لو كما يومن بيوم الحساب ايماناً آملاً
 ما قام احدنا في مخالفة لاسرا ولا حصة انتهي **ومن**
 ذلك قول **ابن حنيفة** انه لا يقطع احد الزوجين بمرقة مال
 الاخر سوا المرق من بين خاص لاحدهما من بيت فستان

فيه جميعا مع قول مالك و احمد في احدى روايتيه او الثاني
 في ارجح اقواله انه يقطع من سرق منها من حوز خاص للمرد
 منه زاد مالك ولا يقطع من سرق من بيت يكن فيه جميعا
 ومع قول احمد في الرواية الاخرى والثاني في التواني
 الاخر انه لا يقطع احدهما بصرقة ما لا اخر على الاطلاق
 والقول الثالث لكافي انه يقطع الزوج خاقنة والاول
 مخفف على الزوجين والثاني في مخفف عليها من حيث
 انه لا يقطع احدهما الا ان سرق من حوز خاص باحدهما
 كما انه يقطع من حيث القطع والثالث مخفف والرابع مفصل
فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان كل من
 الزوجين مع صاحبه متخذه منه كانه هو ووجه الثاني ان
 كل منهما لا لاخرى والثالث الاول ووجه الرابع ان
 المرأة لها حق النفقة والكسوة على الزوج فلا يقطع
 للنفقة في استحقاقها بصرقة ولو كسبه الزوج في
 ماله بخلاف العكس ومن ذلك قول الامة الثلاثة
 ان الولد لا يقطع بصرقة من مال ابيه مع قول مالك انه
 يقطع بصرقة مال ابويه لعدم الشبهة فالاول مخفف على
 الولد الثاني مفصل عليه **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان
 ووجه الاول غلبة رحمة المال على ولد وعادة خي ان لم
 يسلطان والمال على من قطع فله ابد حيز سرق ماله ابد
 والمرد في الغالب انما انتقام تخليصا لحقوق العباد
 من بعضهم بعضا ووجه الثاني عدم الشبهة كما قال الامام
 مالك **ويصح** الاول على اهل الكفر والسرقة والثاني
 على اهل الجاهلية والشرع والحد من ماله عند
 الحق من ذلك مثل هذا بما اجابه الحاكم انه يقطع ولين

اذ اطلب

اذ اطلب ذلك من الحاكم و ربما قصد الوكيل ان يقطع
 روجه ورجوع عن الحرة او على معاصي الله استحقاقا
 بها من الالهة ذلك اليها هو يحد من القطع للنفقة
 عليه لا لاقتحام منه ومن ذلك قول ابي حنيفة واحد
 انه لا يقطع لسبوة صنف من ذهب او فضة ولا ضمان
 عليه في كسر بالاتفاق كما مر في الباب مع قول مالك
 واذ كان يجران يقطع بصرقة الصنف فالاول مخفف والثاني
 مفصل **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان
 النظر الى كونه مالا في الجملة وقد يكون صاحبه و بصوغه
 حليا ووجه الثاني النظر الى كونه هبة من دون الله
 يحكم من سرق حكم من زال ملكا او عيبه منه لا بعد
 من دون الله وذلك من جملة طاعة الله فلا يقطع ومن
 ذلك قول ابي حنيفة فمن سرق شيئا من الحمام فلهما
 حافظ قطع ان كان لافان كان لغار لم يقطع مع قول
 الكافي و احمد في احدي روايتيه انه يقطع بطلقا و لقطه
 من سرق مالا في الحرة او متاعا من فعلية القطع او مالا
 كحرس او وصي تحصا وغفل فلا يقطع فالاول مفصل
 والثاني مفصل **فرجع** الامر الى ترتيب الميزان ووجه
 الاول ان الليل محل السرقة غاليا فكان كالسرقة من
 الحوز بخلاف النهار مع ملاحظة الحافظ ووجه الثاني
 انه سرقة من حوز على كل حال غير فان اخلع الا ان
 شارب في المسكن ويقتل الحمام كان موضع قطع اخر
 ما والله اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان سارق
 العين المغصوبة يقطع ولا يقطع سارق العين المسروقة

وان كان المروق السارق الاول قد قطع فله ان
 لم يقطع الاقل قطع الثاني مع قول مالك انه يقطع في
 كل منهما مع قول الشافعي واحدا انه لا يقطع السارق
 من السارق ولا السارق من الغاصب فالاول مفصل
 فالثاني متعدد والثالث مخفف **من جمع** الامور الى
 مرتبة الميزان وجهه الاول ان الغاصب اخذ العين
 المفصولة خمس او عينا داللة على سرقته بخلاف السارق
 فانه اخذ العين سرا وهو خاف معتد للهرب فله ذلك
 قطع السارق من الغاصب تغليظا عليه دون الثاني
 بالشرط الذي ذكره وجه الثاني ان كلا من السارق
 والمروق منه اخذ بالغاير في ظاهر الامر من غير
 علم ان ذلك مروق وبتقدير علمه بذلك فهو
 متعذر عدو داهية وكانه كان شريكا للثاني في الاول
 سرق فلذلك وجب عليهما جميعا القطع وبذلك حديث
 من سنن حنيفة مبنية فعليه فله رها وندوسه لجهان
وجه الثالث قوله تعالى ولا تنزروا نرة وزرا اخوي
 فكان الاثم على الغاصب والسارق دون الثاني من كل
 منهما فلكل من الاثقال الثلاثة وجه **ومن ذلك قول**
 مالك ان السارق لو ادعى ان المروق من المدة يملكه
 بعد اقامة البينة على انه سرق نصا من حذر قطع بكل
 حال ولا يقبل دعواه الملك مع قول حنيفة والشافعي
 واحدا في احدي روايتيه انه لا يقطع وسماه الشافعي في
 السارق الظريف ومع قول احمد في احدي الروايات
 انه يقطع وفي الرواية الاخرى انه يفتل قوله اذا لم يكن

معروفا

معروفا بالسرقه ولسقط عنه القطع وان كان معروفا
 بالسرقه قطع فالاول متعدد والثاني مخفف والثالث
 مفصل **من جمع** الامور الى مرتبة الميزان وجهه الاول
 التهمة وعلمية السارق على مثل السارق وهو دونه مما وجب
 قطع به او رجله وقد ضوم السارق بقوله ولا يسرق
 السارق حين سرق وهو مومن فنفى عنه الايمان ومن
 نفى عنه الايمان فلا يستعد عليه الكذب فيما دفع عن
 نفسه القطع وجه الثاني العمل بحديث ادراك الحدود
 بالبيقات وقوله ان هذا المروق ملكي يحتمل الصديق
وجه الرواية الثانية لا عهد هو الوجه في القول الاول
وجه الثاني الاول من الرواية الثالثة المفصلة
 لا حد ظاهر وجه الثاني منه العمل بالفتاوى **ومن ذلك**
 قول حنيفة واحمد في اظهر روايتيه واصحاب الشافعي
 ان القطع يبق قف على مطالبة من سرق منه ذلك المالك
 مع قول مالك واحمد في احدي روايتيه انه لا يفتقر الى
 مطالبة المروق منه فالاول فيه تخفيف على السارق
 والثاني منه قد مد عليه **من جمع** الامور الى مرتبة الميزان
وجه الاول لان المخلت في القطع حق المخلوق **وجه**
الثاني عليه **ومن ذلك قول** حنيفة انه لو قتل رجلا
 رجلا في داره وقال رجل عليه لياخذ مالا ولم يدفع الا
 بالقتل فلا قد عليه ان كان الداهل معروفا بالقتل
 والافعله القود مع قول الامته الثلاثة ان عليه القصاص
 الا ان ياتي ببينة فالاول مفصل منه تخفيف من وجه وتعدد
 من وجه والثاني متعدد الا ان ياتي ببينة **من جمع** الامور
 الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن



ونقول ذلك ثلث الامية الثلاثة بحسب القطع في القصد
 المملوكة المروية من حررها وكذلك بحسب القطع
 في الصيود المملوكة جميع ما يتولد من الفارة وبحوزة اخذ
 او عدا من عنها سواء كان اصلها مباحا كالصندوق والماء
 والحجارة ام غير مباح مع ثبوت ذلك في حقيقته انما كان اصله
 مباحا فلا تطلع فيه فالاول فيه تشديد والثاني فيه
 تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان
 مال يحرق **وجه** الثاني النظر الى اصله تعليل الحُرمة
 الادمي على حرمة الاموال **ومر** ذلك ثلث الامية الثلاثة
 انه بحسب القطع بسرقة الخشب ان بلغت قيمته نقدا
 مع قول ابي حنيفة لا يحسب القطع في الخشب الا خشب كساج
 والابنوس والصندل والقنطرة والاولى من ذلك الثاني
 مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان
 الخشب مال على كل حال **وجه** الثاني كثر وجوده عادة
 فكان التراب الاما كان على القيمة كالساج والابنوس
ومر ذلك ثلث الامية الثلاثة بحسب القطع في الحلال ولو غلط
 بقطع السري عن اليمين اجزا ذلك مع قول **الشافعي** و**احمد**
 ان على القاطع الدية ووجه عند **الشافعي** في الظاهر قوله
 واحده في احدي روايتيه اعادة القطع فالاول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
وجه الاول ان ظاهرا اما الاول فليحتمل في الروي والآخر
 بذلك واما الثاني فلانه قطع غير مشروع وكل عمل لم
 عليه امر الشارع فهو **ومر** ذلك ثلث الامية الثلاثة بحسب
 نقدا بام ملكه شيئا او هبة او ارض او غيره ذلك فقط
 القطع مع قول الامية الثلاثة انه لا يقطع سواء كان ذلك

الرافع

الرافع اربعه فالاول فيه تخفيف والثاني تشديد **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول انه صار مستحقا
 لذلك المردود **وجه** الثاني ان القطع انما هو في طريق
 بقدره حدود الله تعالى خالصة منه بدليل عدم سقوط
 القطع في مورد المردود الى صاحبه **ومر** ذلك ثلث الامية
 حقيقته انه لو سلم نصابا من مال مستلمين فلا قطع مع
 قول الامية الثلاثة انه يقطع فالاول يخفف والثاني
 تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان
 النظر الى انه ملاح حركي في الاصل **وجه** الثاني النظر
 الى انه مملوك للمسلمين كما جرت عليه افعالهم **وجه** الثالث
 الدية واصل الاسلام ما كان في بلادنا **ومر** ذلك ثلث
 مالك واحمد لو سرق متسلمين او معاها وجب عليها في
 القطع مع قول ابي حنيفة انه لا يقطع عليها ومع قولنا كاف
 في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالاول تشديد
 والثاني تخفيف **والثالث** ما ذكره **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الامر في الحال
 فان في اي قوة في هذا الاسلام ولم يكن لنا المير في بلاد
 الحرب بخلافه الا تنقاهم منهم بسبب قطعنا للمعااهدة
 والمستأن من قطع والانزاع مراعاة للصالح والله اعلم
وجه **باب** **قاضي الطريق**
 اتفق الامية على ان من يورث في الطريق لا يقطع
 للسبيل بخلافه المصروع لا يدرى ان القوت فهو محارب فانه
 محارب قاطع للطريق جاز عليه لاصحاب المحاربين فاتفقوا
 ايضا على ان كل من قتل واخذ المال وجب اقامته لعله عليه
 فان غلب في القول والمأخوذ منه فانه غير مؤثر في المقاطع

الحد عليه وان مات احد منهم قبل القدر عليه سقط
 عنه اذ الحدود حق الله عز وجل وهو لا يحق ولا يدين
 من الانفس والاموال والحدود الا ان يعطى بعينهم
 فيها هذا اما وجدته من متايل الاقناني واما المتأخرون
 فتم من ذلك ثلث الامم الثلاثة ان حد قطاع الطريق
 على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قوله ان
 ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل
 لا امام الا جنتها فقتل او صلب او قطع اليد
 والرجل من خلاف والقي او الحبس فالاول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد من حيث يخير الامام في ذلك **فجمع**
 الامر الى مرتبة المهوران وتوجيه القولين ظاهر من
 ذلك قوله في حقيقته كيفية الترتيب المذكور في الآية
 انهم ان اخذوا المال وقتلوا كان الامام بالخيار ان يشاء
 قطع ايديهم وارجلهم من خلاف او قتلهم او صلبهم وان
 وان شاققتهم لم يصلبهم **وصفة** الصلابة على
 المشهور من رواية ابيه انه يصلب حيا ويغيب بطنه برمح الى
 ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلاثة اشهر وان قتلوا ولم
 ياخذوا المال قتلهم الامام حدا لا يكتفى بالامام
 الى صفوا لا قتلوا وان اخذوا اما المسلم او ذمي فالماخوذ
 لو قسم على جماعة اصاب كل واحد عشر ذرايا او قيمته
 عشر ذرايا قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف فان
 اخذوا قديرا باخذوا اما لا ولاقتلوا نفث اصحابهم اما
 حجة محمد بن القتيبة ان يموتوا فلهذه صفة موجبة لصلب
 والنفث عند الامام في حقيقته وقال مالك الحارثون يقتل
 الامام فيهم وما يراه ويجهته فيه من كان منهم ذارعي وتوقع

فتنه

قتله ومن كان ذاقه فقط نقاه في اصله انه يجوز للامام
 قتلهم وصلبهم وقطعهم وان لم يقتلوا ولم ياخذوا اما لا على
 ما يراه ردهم لهم ولا مالهم **وصفة** التفتت النقي
 عنه ان يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه الى غير موضع
 فيه **وصفة** الصلابة عند لصفة الصلابة عند اي حصة
 يقال الكافي واجد اذا اخذوا قتلوا نقيا
 باخذوا اما لا نقوا **وصفة** التفتت عند الكافي ان يطلبوا
 اذا هربوا لقيام عليهم الحد ان اتوا احدا **وصفة** عند
 احمد بن محمد بن ابي كاسان في رواية الاخرى ان
 لا يتركوا ياربون في بلد وان اخذوا المال ولم يقتلوا
 قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف ثم يحلون وان قتلوا
 قد اخذوا المال وجب قتلهم حتما ويكون الصلابة عند
 الكافي واحمد بعد القتل وقال بعض الكافيين يقتل
 بعد ان يصلب حيا ومكة الصلابة عند الامم الثلاثة
 ثلاثة اشهر قال احمد ما يقع عليه الاسم فعلام في صفة
 مفصل ما يلى في التشديد وعلام ما لا يحتمل التخفيف
 والتشديد لصونه واجعا الى راي الامام مع تخفيفه
 في صفة النقي والصلب من وجه اخذوا كالكافي
 واحمد مشدد من وجه تخفيف من وجه اخذوا في تختم
 القتل وعدم تختمه واما الخلاف في ملك الصلابة فقول
 احمد اخذ **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان وكل شئ مما
 اختار الامام وجهه **ومن** قولك اعتبار الائمة الثلاثة
 النصاب في قتل المحارب مع قوله ان لا يقتل ذلك
 فالاول مخفف في قتل المحارب اذا كان المال الذي اخذ
 دون نصاب والثاني مشدد **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان

وجه الاول القياس على قطع **الصرة** **وجه** لثاني
 انه لا يترط في قتل الجاني ان يأخذ قدر النصاب
 لانضمام المجانية الى اخذ المال فكان التغلظ عليه
 من جهة المجانية لا من جهة النصاب **ومن** ذلك قول
 الامية الثلاثة انه لو اجتمع مجاريون فبش بعضهم
 القتل والاخذون كان بعضهم ردة فكان للرد حكم
 المجاريين في جميع الاحوال مع قول **الكافي** لا يجمع
 على الرد غير التغذيير بالحس والتغريب ونحو ذلك
 فالاول **وجه** في الثاني فيه تخفيف **وجه** الاصرار
 من سبقي الميزان **وجه** الاول لاكتفاء وجود المجاربة
 سواء بش بعضهم القتل ام لم يشرك **وجه** الثاني ان
 المراتبي المجاريين على المسكن لا على من كان رؤاه **ومن**
 ذلك قول الامية الثلاثة ان حكم من قطع الطريق داخل
 المصر كمن قطع الطريق خارج المصر على حد سواء
 قولاني حنفية انه لا يثبت حكم قطاع الطريق الا لمن
 يكون خارج المصر فالاول فيه تغذيير على قاطع
 الطريق والثاني فيه تخفيفه **وجه** الامر في سبقي
 الميزان **وجه** الاول لان مجارته شرع الله عز وجل
 وتغذيير حدوده لا يختلف بحرمتها بكونها خارج
 المصر وداخله كغيرها من سائر المعايير من ربا وشرب
 خمر وغير ذلك **وجه** الثاني ان قطع الطريق
 خارج المصر هو المشهور المتبادر الى الاذهان لعدم
 وجود من يغيبه ويخلصه من قاطع الطريق عادة بخلاف
 من قطع الطريق في المصر فان المسكن يغيبونه كثيرا
 فكان بالفصلية عليه التغذيير وردنا الحق الى

مستحق **ومن** ذلك قول الامية الثلاثة انه لو كان مع
 قاطع الطريق امرأة في القتل في القتل واخذ المال
 قتلته ام مع قولاني حنفية انها تقتل قصاصا
 وتضمن فالاول فيه تشديد من جهة كون قتلها
 حدا والثاني فيه تخفيف من جهة كون قتلها قصاصا
وجه الامر في ما يقع الميزان فتوجيه القولين ظاهر
ومن ذلك قولاني حنفية واحمد انه لو زني رجل وزني
 المخمور وسرق وجب عليه القتل في المجازية او غيرها
 قتل ولم يقطع ولم يجلبد لانها حق الله تعالى وهي مستترة
 على المسامحة وقد اتى القتل عليها فغيرها لانتها
 العقاية مع قول الثاني انها تنوتى حدوها من غير
 تدخل على الاطلاق فالاول لم يخفف وقول الثاني في
وجه الامر في مرتبة الميزان **وجه** الاول ان
 الحدود لا تختلف في مثل ذلك لكونها راجعة الى
 الرعي والنصر **وجه** الثاني ان كل حد يجب فيه
 الحد الذي شرع له كالا حكام فيما اذا اقرت على اثبات
 متقدمة فلا يقوم حد مقام حد **ومن** ذلك قول الامية
 الثلاثة انه لو شرب الخمر وتوفي المصنات حد في
 الخمر والقدف مع قولنا ذلك يتداخلها فالاول يرد
 والثاني فيه تخفيف **وجه** الامر في مرتبة الميزان
ومن ذلك قولاني حنفية وفيما لا يقع في حد قوله
 انه نوبة العصابة ما عدا المجاريين من شرقة الخمر
 والربانة والسرقة لا تنقطع الحد عنهم مع قولنا حد في
 اظهر روايته والثاني في الرواية الاخرى انما تنقطع
 الحد عنهم من غير ان يطعن في زمان وفي الرواية الاخرى

ب

د

ص

الحزن قل لها وكثير ما سوجب للحد وان من استحل شربها
 حشم بكمه وتقدم في باب الخامسة ان داود قام بطهارة
 الخبز مع خبزها وانفقوا على ان يصيبوا العنب ذاك
 و قد في ذلك فهو غير وانفقوا ايضا على ان يسكر
 بحد كثره فقل عليه حرام وان يسيج حذرا وفي شربة
 الحدوا الا ان من عنب او زبيب او حنطة او شعير او
 ذرة او ارزاو عك او لبن و تخوذ ذلكا كان او مطبوخا
 خلافا لابي حنيفة فانه قال بتنجيس التمر والزبيب ذاه
 لمثلكان خرا ما قل عليه وكثيرا وسيجيئ فيها لاحقا
 فان لم يكره في شربة الحد وهو ينجس فان طهرا او كان في
 طبعه حل منها ما يغلب على ظن الشارب منه انه لا ينجس
 من غير طوب فان استند احرم الشرب منها ولم يعط
 في طهنها ان يذهب ثلثاها او اثنانينها الخطة في
 و الارز والغير والدرة والعسل فانه حلال هذه تقيها
 و مطبوخا وانما يحرم المسكر منه وحيد فيه وكذلك
 اتفقوا على ان المطبوخ من عصير العنب اذا كان
 اقل من ثلثه فانه حرام وان كان ذاه ثلثاه حل فانه
 يكره فان لم يكره قل عليه وكثيرا وعلى ان حد العبد على
 النصف من حد الحر وعلى ان حد الحرب بقيام بالوط
 الاماروي عن الثاني انه بقاء بالادي والنفاد
 و اطراف السياب وعلى ان من غصن بلقمة ولم يجد غار
 حرم بغيره يجوز له ان يجمعها به على كل حال فانه
 بما وجدته من متايل الاجماع والاتفاق وانما اختلفوا
 فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا مضى على
 العنب ثلاثة ايام ولم يثبت ولم يسكر لا يصير مسكرا

حتى

حتى يثبت ويسكد وثقة في زبد مع تقوا لاهدا منه
 اذا مضى على العنب ثلاثة ايام صار حراما وحرم شربه
 وان لم يثبت ولم يسكر حديث وروى ذلك فالاقول
 فيه تخفيف والثاني مثله **وجه** الاحد الى مرتبة
 المتوان **وجه** الاقوال ان الحكم يدور مع العلة
 غالباً فاذا انقضت علة الاسكار فهو سماع على اصله
وجه الثاني الاخذ بالاحتياط فانه بعد مقدار
 ثلاثة ايام مكره غالباً فاخذ احدا بالاحتياط ان
 ان لم يصح احده راي في ذلك دليل على الشارع كحرم
 شربه وان لم يسكر فان الشارع وضع الاحتياط
 شأنا يكون من باب تحريم الوسايل خوفا ان يقع في تحريم
 المقاصد كما امرنا الله بقولنا **وجه** الثاني الاخذ
 بالاحتياط ويؤيد ما ذكرناه حديث ما لم يسكر منه حرم
 قل عليه فان تحريم القليل لم يكن وادبر مع العلة التي
 هي الاسكار ويحتمل ان من قال بالاحتياط لا يكره من النبي
 لم يطلع على هذا الحديث فظن ان علة التحريم هي
 الاسكار وقد نفرت فافهم **ومن** ذلك قول ابي حنيفة
 حد الكبر ان يصير الانسان لا بعد فلان من الارض
 ولا السراة من الرجل مع تقوا ذلك انه من يتوي عنده
 الحن والقبيل وممن تقوا الثاني واحمد وهو من يخلط
 في كلامه على خلاف عاداته فالاول مشروعي صفة
 الصكر بخفف في وجوب الحد ان لم يصل الى تلك الصفة
 والثاني فيه قساسة ووجه في التشديد في الحد والثالث
 هو قساسة في ذلك **وجه** الاصل الى مرتبة الميزان **وجه** الا
 ان من لا يعرف السما من الارض لم يسكر من لا يعرف

ول

في الكلام بين الحق والقياس كما ان من يخلط في كلامه
 فقط احفظ كراما قبله ممن يورع في عذرا قامة
 الحداد لم يصل الى اعلا الحالان عندك فقد قل يورعه
 من جهة الفرية على استغالك محارم الله ومن يورع
 واقام الحد بوجوه اربى الصفات دون ما هو في القدر
 قل يورعه من جهة احترام ذلك الملم الشارب للحد
 فانهم وايضا هم ذلك ان من لا يعرف السهام من الارض
 نال يمين بالكلية ومن لا يعرف المرأة من الرجل
 يدرك الاشياء ولكن جهلا او صاف ومن اختلط
 كلامه يدرك السماء من الارض ويميز بين الرجل والمرأة
 ولا يحسن عند المحقق غيبته تطوفا فربما كان عند شعور
 في اقل الحماة شورا قبل ان يمتها فالامة ما بين
 ناصرا لظاهر الشريعة وما بين محترمي لذلك الملم الشارب
 فلا كل وجه وشهد **فمن** ذلك قولك اي حنفية
 في مالك ان حد شاربا لحد يورع مع قولك الثاني في حد
 في احدي رؤايتيه وجمع الحد في انه اربعون في حق
 الحد واما الحد فعلى النصف من ذلك **فان**
 كما سراق **فان** في الاول حدك اربعون وعلى الثاني
 حدك عشرون قال اوله **فمن** ذلك الثاني في حنفية
 الاموال مرتبة الميزان **فمن** ذلك الاقلان الحد الفاع
 عليه كمال العقل على حال العبد فلذلك كانت
 صفاته الحرة **فمن** ان العبد على قاعد ففهم من
 عظمت من بنية كبريت صفاته وسهلا ان يكون الحد ثمانين
 في حد من يورع ويورع في الناس والاربعون في
 حق من كان بالحد من ذلك **فمن** ذلك قولك لائمة الملا

انه لو

انه لو اقر مشور الحمد ولم يورع منه ربح خدمه في الثاني
 حنفية انه لا يحد فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
فمن الاموال مرتبة الميزان **فمن** ذلك الاقلان الحد
 باقران والحد يورع الشارب لا يورع عظم **فمن** ذلك
فمن ذلك قولك الامة الثلاثة انه لو وجد منه ربح
 حنفية ولم يورع لم يحد مع قولك مالك انه لا يحد فالاول تخفيف
 والثاني تشديد في اقامة الحد **فمن** الاموال مرتبة الميزان
فمن ذلك قولك مالك واحمد والثاني في اصح اقواله
 انه لا يجوز شرب الخمر للعطش ولا للتداوي
 مع قولك في حنفية انه يجوز للعطش لا للتداوي ومع
 قولك الثاني في القول الاخر انه يجوز شرب الخمر
 للتداوي ومع قولك في القول الثالث يجوز للعطش
 ما يقع به الري فقط فالاول تشديد في عدم جواز شربها
 للضرر **فمن** الثاني منقول وكذلك الثالث والرابع فيه
 تشديد **فمن** الاموال مرتبة الميزان **فمن** يصح حد
 الاول على حال الاكابر من اهل الفسار واليقين قصص
 احدهم حتى يضطروا شرب اذا ذاك خوفا ان يموت
 انه يصح حمله على اقل الضرر وقول العطش **فمن** ذلك
 قولك في حنفية ان شرب العطش فيه بقاء الروح واما
 التداوي في الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفا مقضيا
 حرم عليها وبقيت الوجوه طاهرة والله تعالى اعلم
باب **فمن** ذلك قولك لائمة الملا
 اتقوا الامة على ان التقدير مزروع في كل مصيبة لا حد
 فيها ولا كفارة واختلفوا هل التقدير فيما يتحقق التقدير
 عبثه هو حق واجب لله تعالى ام غير واجب فقال الثاني في

بعدم وجوبه وقال ابو حنيفة ومالك ان عليه على ظنه
 انه لا يصلح الا الضرب وحب وان علم على ظنه املاحه
 بغايه كم يحب وقال احمد ان الحق بفعله التعزير وحب
 فالاول تخفيف والثاني مفضل وكذلك الثاني **فوج**
 الامدالي مرتبتي الميزان **وجه** الاول فظلم حضر
 الله تعالى ان يقص العبد ربه فكذلك هو نظرا له
 سبحانه وتعالى فكان الضرب الموت لم واحدا للتنبيه
 لشيء فعله في المستقبل ويصير تذكر الالم الذي حصل
 له في الماضي فتتفكر ربه ويكيا كان الذنب الثاني
 معلقا تركه على سواه الله عن وجل فيجول عنه بالتوالي
 والانا المقدر المبرم لا يصح تركه **واما** وجه الثاني
 الثالث بعدم الوجوب فهو خاص بمرجع الناس الذين
 لا يعتنون قدر عظيمة حصة الله ولا يؤثرون فيها القوت
 كل ذلك التاثير فلا يحصل له غير خير ولا روع عن
 المقاييس المتعقبة ان كانت معلقة على حصول الالم **وق**
 لذلك القيد **ومن** ذلك قول الامامة الثلاثة ان الاما
 لم عز وجل فانيان فلا ضمان عليه مع قول **الاف** ان عليه
 الضمان فالاول يخفف على الامام والثاني مثله عليه
فوج الامدالي مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان
 منصب الامان يجد عن ان يعذر احد القدر المصلحة بخلاف
 غير الامام قد يعذر عنه وعند شائسته تشف من العقاب
 انية مثلا وما يغنا ان احد من اللطيف قتل
 يقتله احدا في تغزير ابدان لا غمومية **وجه** الثاني
 ان البدع لا تحاباة فيه لاحد فالامام الاعظم كاحادي
 الثمن في احكام الشرع **ومن** ذلك قول مالك واحمد

ان الاث ان اضرب ولله تاديبا او المعلم اذ اضره ليقب
 تاديبا فانيان فلا ضمان عليه مع قول **الاف** حنيفة والثاني
 انه يجب الضمان فالاول فيه تخفيف والثاني سدد
فوج الامدالي مرتبتي الميزان وتوجيه القولين
 بعينه من توجيه المسئلة قبلها لان الالب كالا امام الاعظم
 في كونه لا يضرب الا للاصلاح ولذا كان المعلم في الغالب
 في ذلك ضمنها ابو حنيفة والثاني احتياط الاول لا
 التمس ولا يخفف الوالد يضربه ولله فانه وبما قامت
 بقية من ذلك فضرره لا لمصلحة كلاجبيه فانه **ومن**
 ذلك قول الامامة الثلاثة انه لا يجوز ان يبلغ بالثقة
 اعلى الحد ومع قول مالك ان ذلك راجع الى راي الامام
 فان رايه ان يزيد عليه فعل فالاول يخفف والثاني فيه
 تشديد **فوج** الامدالي مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان
 ان الامام فانيه اعلم بحكام على بقول الشريعة ولست
 لها ان من يدوا على ما قدرته رقة **وجه** الثاني ان
 ان ارفع اثم الامام الاعظم على امته من بعد ذاء قس
 الامت بالسبع والطلعة له في كل ما لا يعصيه فيه لله عز وجل
 بل ضرب بعض الفتاة والفقة الحد المقدر بما لا يرد
 بخان للامام الزيادة بالاجتهاد ومصلحة لذلك المعية
 المعززة لهم **فمفعول** **ومن** ذلك قول ابو حنيفة والثاني
 ان التقدير لا يختلف باختلاف المسألة كان مراد في
 التقدير حتى يبلغ ارضي الحد ودون في الجملة وادناها
 عند ابو حنيفة اربعون في الحد وعند الخافعي واحدا
 عند من فيكون الشرايع عند ابو حنيفة تسعة وثلاثين
 وعند الخافعي واحد تسعة عشر وقال مالك للامام ان

يضرب في التقدير اي عدد ادى اليه اجتهاده وقال
 اهد هو يختلف باختلاف اجابته فان كان الوطى في
 الضرب يشبه كوطى الشريك او بالوطى فصار وزن الضرب
 فانه يزداد عند علة ادى الحدود ولا يبلغ فيه اعلاه
 فيضرب مائة الاسوطا وان كان بغير الضرب كقتلة
 اجنبية او شتم او سرقه دون نصاب فانه لا يبلغ فيه
 ادى الحدود فالاول فيه تخفيف من حيث انه لا يزداد
 في الحد من العدد المقدر في الشرع وتلك مالكة فيه
 تحديد اذا ادى اجتهاده الى زيادة على العدد المفد
 وتولاهم فصل فيه تخفيف من وجه وتشد يد من
 وجه **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 حنيفة والكافع انه يضرب قائما مع قول مالك اربعة
 يضرب قائما مع قول احمد شئ في احدي روايته كذا
 مالك والاخرى كذا في حنيفة والكافع فالاول
 فيه تشديد الثاني فيه تخفيف **فرج** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الاول لان ضربه قائما يبلغ في الدرجة
وجه الثاني ان المراد من الضرب الالم وهو حاصل
 بضربه قائما **ومن** ذلك قول ابي حنيفة وان افيع اذ
 لا يجرد في حد القذف خاصة ويجرد فيما عداه ومنه
 قول مالك انه يجرد في الحدود كلها ومن قول احمد لا يجرد
 في الحدود كلها بل يضرب فيها لا يمنع الم الضرب كالقذف
 والقبيصان فالاول فيه تخفيف من وجه دون وجه
 والثاني يشدد في الجرد والثالث يخفف **فرج** الامر الى
 مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال كلاهما **ومن** ذلك قول
 ابي حنيفة واحمدان الذي يضرب بغيره على جميع البدن الا

الوجه

الوجه والرأس والقدم مع قول مالك انه لا يضرب
 الوجه والقدم والخاصة وسائر المواضع المحوطة مع
 قول مالك يضرب الظهر وما قاربته فالاول والثاني
 فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تقسية
 الضرب على جميع البدن الا ما استثناه الاول والثاني
فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول
 حنيفة ان الضرب في الحدود يختلف فاشد الضرب ضرب
 التقدير ثم الحمر ثم القذف مع قول مالك ان الضرب في
 هذه الحدود سواء ومن قول احمد ان ضرب جدار الزنا لم يمتد
 في حد القذف وان ضرب القذف لم يمتد من الضرب في ضرب
 الحد فالاول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض
 الحدود وفيه تشديد من حيث اشدة الضرب في بعض ذلك
 قول مالك ويصح القصد من حيث ان في التاوي الحاق
 الاول بالا على في بعض الحدود وكذلك الثالث **فرج**
 الامر الى مرتبة الميزان واسد حبانة وتعالى اعلم
باب الصيال وضمان الولاية والبيان
 لم اجد في الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق **واما**
 ما اختلفوا فيه **ومن** ذلك قول الامم الثلاثة انه
 يجوز دفع كل صائل من ادعى اوجهه على نفسه او طرفا ويضع
 او مال فان لم يدفع الا بالقفل فقتله فلا ضمان عليه
 مع قول ابي حنيفة ان عليه الضمان فالاول فيه تخفيف
 من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد **فرج** الامر
 الى مرتبة الميزان والاصل من القولين وجه لا يخفى على
 القطن **ومن** ذلك قول الامم الثلاثة انه لو غص
 عامر يد انسان فانزعهما من فيه فقتلته فلا ضمان

عليه مع قول مالك في الشهور عنه انه يلزمه الضمان
 فالاول مخفف على الخصوص والثاني **شدد** عليه **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان وذلك من القولين وجهه
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو طلع انسان في بيت
 انسان فرماه فقفا فعليه لومة الضمان مع قول الثاني
 واحدا انه لا ضمان وثق مالك في رواية كالمذهبين
 فالاول مثله والثاني مخفف والثالث محتمل كل منهما
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **فصنع** هذا لاقرا على
 اطلاع اهل الدين والورع ممن لا يتولد من اطلاع
 كثير فتنة لفتنة وقوع مثله في النظر الى ما حرم الله تعالى
 وحل الثاني على من كان بالفتنة من ذلك فلا ضمان في
 ثقتي بهذه زجرا له عن مثل ذلك **ومن** ذلك قول
 مالك واحدا ان الامام لو ضرب في حدوديات الحدود او
 افضى الى هلاكه فلا ضمان على الامام مع قول الثاني من
 حجة تفصيله انه ان مات في حد الشرب وكان جليده
 باطراف النعال والسياب لم يضمن الامام قول اولي
 وان كان ضربه بالسوط فلا ضمان في ذلك وجهان احدهما
 لا ضمان عليه **فصنع** بن المنذر عن الثاني ان الامام
 ان ضرب بالنعال واطراف السياب ضربه لا يجاوز الاربعين
 فمات فلا عقوبة ولا ثوبة ولا كفارة على الامام وان
 ضربه اربعين سوطا فمات فدينته على عاقلة الامام
 دون بيت المال فالاول مخفف على الامام والثاني
 مفصل على اختلاف النقل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه القول في ذلك الضرب مشروع فاقامته غير
 مضمونة كبقية الحدود فانه باذن من الشارع **وجه**

الثاني

الثاني من شقي التفصيل في حد الشرب كونه بما لا يقتل
 عمالة **وجه** ما قاله اصحاب الثاني من عدم الضمان
 وان كان ضربه بالسوط كون ذلك ما ذوقناه من ان لا يرفع
 وكذلك القول في اقل شقي التفصيل الذي حكاه بن
 المنذر **وجه** الوجه الثاني من وجه اصحاب الثاني
 كون الاربعين سوطا بما يقتل عمالة وانما كان على
 عاقلة الامام الذي يدون الفضايل لان الضرر في
 ما دون فيه ولان منصبه يحمل عن مثله ذلك فاما
 لو اوجبا القود على الامام لقلنا الموضوع في تحريمه فاعله
 مع ما في ذلك من آفتاك حرمته في عموم العامة فتعفف
 شوكته ولم يبلغنا ان اماما قتل في اقامة الحد على
 مستحقه ابدا **ومن** ذلك قول الامم الثلاثة انه
 لا ضمان على ارباب العلم فيما تلفته نهارا اذا لم يكن
 معاصيا **فصنع** انما اختلفت ليل فضايله عليه مع قول
 ابي حنيفة انه لا يضمن الا ان يكون معاصيا **فصنع** راجعا
 او قائما او سايقا او يكون قد ارسلها حال ليل او
 نهارا فالاول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني
 فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** عدم الضمان في الشق الاول في
 كلام الائمة الثلاثة جريان العادة في ارباب العلم
 نهارا ومنه يعلم توجيه الضمان فيما تلفته ليل **وجه**
 الشق الاول من كلام ابي حنيفة كونه معاصيا او قائما
 او سايقا **وجه** الثاني منه تقديمه بالارسل ولذلك
 عجم الحكم في عدم تخصيصه ذلك في ليل او نهار **ومن**
 ذلك قول ابي حنيفة انه لو تلفت الدابة شيئا وصاحبها



عليها ضمن صاحبها ما تلفته سداها او منها ذاء ما
 ما تلفته برجلها فان كان يوطئها ضمن الراكب ان
 رجت رجلها فان كان يوطئها في موضع ما دون فيه
 شرعا كالمشي في الطريق قال لوقوف في ملك الراكب
 او في الفلاة او فوق الدواب لم يضمن وان كان بموضع
 ليس بمأذون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق قاله
 في رايان فان تغير اذنه ضمن مع قول مالك ان يدها
 ومنها رجلها سوا فلا ضمان في شئ من ذلك ان لم يكن
 من جهة رالكها او قائدها او سائقها سبب من هتد
 او ضرب ومع قولنا ان يقع انه يضمن ما خنت يدها او يدها
 او رجلها او ركبها سوا كان من قائدها او سائقها سبب
 او لم يضمن ومع قولنا ان يقع انه يضمن ما خنت يدها
 فلا ضمان فيه وما خنت يدها او يدها فبها الضمان
 فالقول الذي هو كالأمر في حنيفة مفضل وكلام مالك
 فيه تخفيف من حيث التقصير وكلام الطائفة مطلق
 وكلام أحمد مفضل **في حرج الأصيل** مرتبة الميزان وتوجيه
 الأقوال الأربعة لها هذا يجيء على الفطن والله اعلم
كتاب الستة
 اتفق الأئمة على أنه ان الجهاد فرض كفاية فاذا قام به من
 فيه كفاية من المسلمين سقط الجرح عن الباقيين وعن
 سفيان الثوري ان فرض على من كذلك اتفقوا على أنه
 يجب على اهل كل الثغور ان يقاتلوا من بين ايديهم من
 الكفار وان عجزوا عما بعدهم من يديهم الا تقرب فالأقرب
 واتفقوا على ان من يتغيب عليه الجهاد لا يخرج الا بانه
 ابيد ان كانا مسلمين وان من علمه دين لا يخرج الا باذن

غزوة

وانه اذا التقى الرخصان وجب على المسلمين الحاضرين
 الثبات وحرم عليهم الفرار الا ان يكونوا مستحرفين
 للقتال او مستعزين في فريضة او يكون الواحد مع ثلاثة
 او المائة مع ثلثمائة فتباعد الفرار وطهر الثبات مع ذلك
 لا سيما مع علمتهم ظنهم بالظهور عليهم وانه يجب الهج
 من ثأرا لا يحد على من قدر وعليه ان يساء الكفاد
 اذا لم يقاتلوا فلا يقتلن الا ان كن ذوات رية وعلمان
 الاعجم والشيخ الفاضل اهل الصوامع اذا كان لهم راي دنة
 يقتلون وعليان المذبح اذا اتت سوا المسلمين ليعتق
 المشركون بالمسلمين عن الرمي ويقصدوا المسلمين وعلى
 انه لو قتل احده الاسيرين وموتى الاسلام يجب على القاتل
 شي الا التعذيب فقط خلافا للاول اعني في مرقا يجب عليه
 الدية **في حرج الأصيل** من سائل الاتفاق وامسا ما اختلفوا
 فيه من ذلك فكون الامة الثلاثة ان يجب ان يترط في
 وجوب الجهاد وجود الراي والرا حيلة كالحج مع قول مالك
 انه لا يجب وموضع الخلاف ان القاتل الجهاد على اهل بلد
 وبينهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر فالاول يخفف
 في وجوب الجهاد المدة ثور والثاني مثله وفيه **في حرج الأصيل**
 المدة الميزان **في حرج الأصيل** الا ان من لم يجد الراي والرا حيلة
 فقتله للعقد وخداج لا التفات قلبه الى ما هو كل بار وراي
 فاذا وجد الراي والرا حيلة قوي عزمه ولم يصار عنده
 التفات لغفر القتال **في حرج الأصيل** وحده الثلثة عدم وجود رخص
 صريح بما تروا في ذلك في السفر الى بلاد كبر طوق ولا شهيد
 واكث ولوانه كان شوط الوصل اليها في لوني حديث واحد
 فان الشريعة لم تنزل محفوظة بوجود العلم في كل عصر

ويصح حمل كلام الامة الثلاثة على حال الكبر والدولة
 من ذوي المرواة الذين يغلب عليهم الحيامن سوال
 النكس للزاد والراحلة في الطريق وحمل كلام مالك على
 على حال من كان بالصد من ذلك كما قال فبين حج معتلا
 على التوال ويطن ان الركب لا يخبون سواته فانه
 يجب عليهم الحج عندنا **ومن** ذلك قول **الذي** حنيفة **وما**
 ان المسلمين اذا اخذوا اموال اهل الحرب ولم يمكنهم و
 اخراجها و ابعثوا اليها والاسلام حارب لهم اتلاتها
 فيكون الحيوان ويكسرون السلام ويخربون المتاع
 مع قول **النافع** واحدا لا يجوز الا لما فيه وذلك
 بعد الفتنة فالاول **لحنف** على المسلمين والثاني **مدر**
 في بعض ذلك عليهم **ترجم** **الاحمد** في مائة المزان **ومن**
وجه الا ان مراعاة المصلحة العامة العامة
 للمسلمين فربما تغلب علينا الكفار واخذوا تلك الاموا
 التي غنماها منهم فنقومنا ولا على قتالنا و اعلم ان
 هذا القول **ما** جاء به اهل القول الثاني بقدر المصلحة
 العامة على المصلحة الخاصة **وجه** الثاني ضعف ملك
 المتلفين لتعلق حقوق جميع المجاهدين بذلك وعدم وجود
 القاتل تلك الاموال من ايدي المسلمين فكان بقاؤها من
 غير اتلاف **انفع** للمسلمين في هذه الحالة **ومن** ذلك قول
 في حنيفة ومالك واهل **الشافعي** في احد قوليه ان
 شيوع الكفار وعميانهم ان لم يكن لهم ريك ولا تدبير
 لا يجوز قتلهم مع قول **النافع** في الاطراف انه يجوز قتلهم
 فالاول **مدر** والثاني **لحنف** **ترجم** **الاحمد** في مائة المزان
وجه الاول ان **مدر** وعنه القتل بالاصالة انما هي في

حق من فيه نصحية للمسلمين وهو لا نكاهة لهم لنا غاليا
وجه الثاني ان الامام قد يرى قتلهم لمصلحة **وجه**
 بلفظنا ان السيد داود عليه الصلاة والسلام لما بين
 بيت المقدس صار كل شيء بناءه يصح منه ما فيه ذلك
 الى ربه عن رجل نارهني الله تعالى اليه ان يني لا يعوم
 على يد من سفك الدماء قتال داود يارب التمسك ذلك
 في سبيلك فقال الله تعالى بلي ولكن اليوا عبادي
 وتوبوا ذلك ايضا لم يقتل وان حنوا للتم فاجتمع
 لها في ان في ذلك نهيها للقتل على القتل **ومن** ذلك
 قول **النافع** في حنيفة ومالك انه لا دية على من قتل من لم
 تبلغه الدعوة مع ما تقدم من ذلك **النافع** من خلاف
 ذلك على غير الراجح فالاول **لحنف** والثاني **مدر** **وجه**
 الامر في مائة المزان **ومن** ذلك قول **الاحمد** ان من قتل
 دارهم منافق بل يقتلهم الدعوة فلا يحتاج الى دعوته
 قبل القتال بل يقتلهم ابتداء اتمام من بعد دورهم
 فالدعوة **النافع** **وجه** **الاحمد** **وجه** **الاحمد** ان يقتلهم الدعوة
 نحن ان يدعواهم الامم الى الاسلام اذ انزل الحزبه
 قبل القتال في ان لم تبلغهم فلا ينبغي للامام ان ينداهم
 وقال **النافع** لم اعلم احدا من المشركين لم تبلغه الدعوة
 اليوم الا ان يكون قوم من المشركين خلف الترك واليون
 لم تبلغهم الدعوة فلا يقا تلوون حتى يدعوا الى الاسلام فان
 قتل احدهم قبل ذلك فعله عما قلته ذلك الدية وقيل
 ابو حنيفة لا شيء عليه والظاهر من مذهبه **مادر** ان ته
 الحكم كذلك فالاول والثاني من اصل المصلحة منه **وجه**
 والثالث **مدر** من حيث ان جميع المشركين الارز بلغتهم الدعوة

مخفف من حيث أنهم لا يقاتلون إلا بعد الدعوى إلى الأمان
كما أن الأول مشدد مما يتفرع من المسئلة من حيث وجوب
الدية على عاقلة القاتل والثالث والمابع مخفف
من حيث عدم وجوبها **فرجعه** الأمر إلى مرتبة الميزان
وجه الإقرار بما ورد في الحديث من اختلاؤهم
بحسب الوقائع من الشارع ومن أمثال القروان من
الصعانة ومن بعدهم **ومن** ذلك قول أبي حنيفة
قال لا فني أن أمان الصغار لا يصح إلا من لم بالغ عاقل
يختار فلا يصح أمان الصبي والمجنون عند سماع قول
مالك وأحمد يصح أمان الصبي المراهق فالأول مشدد
في صحة الأمان لكفار قال الشافعي فيه تخفيف **فرجعه** الأمر
إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول أن أمان الصغار أمر
خطري يبي عليه مصالح ومفاسد فحتاج إلى عذران عقلي
وتطوي القوافل والصبي والمجنون ليس من أهل هذا
المقام **وجه** الثاني أن الصبي المراهق قد شرف على
البلوغ وما قارب العلم على حكمه في كثير من الأحكام
وأمان الكفار ثم إن حصل بعد أمانه نكته فولي
الأمر بتدريك الأمر ومشدد على الكفار حتى يولدوا
بهم من بلاد الإسلام فكان أمان الصبي المذكور بمثابة
الأذن في دخول بلاد الإسلام لا في الإقامة بها حتى يفدوا
فيها **ومن** ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح أمان العبد
العلمي الصائم والأول مديته ومبني أمانه مشروط بالآلة
المذكورة مع قول غيرهم أنه لا يصح أمانه فالأول مخفف
والثاني مشدد **فرجعه** الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه**
الأول أن أمان العبد في النفس كما أن العبي وقد تقدم

ما فيه **وجه** الثاني أنه يحتاج إلى كمال راية العبد
واقصر العقل والراي عادة **وجه** الأول على عبد
ظهر له نظر عقله وحين رايه والثاني على من كان بالعكس
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو أصاب أحد
من المسلمين مسلماً في حال قتله أو صفاً بالمسلمين فلا
يلزمه دية ولا كفارة مع قول الشافعي وأحمد في إحدى
روايتيه أنه يلزمه الكفارة ببلادية والثاني من قول
الشافعي وأحمد يلزمه الدية والصلح فالأول مخفف
والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد **فرجعه** الأمر إلى
مرتبة الميزان **وجه** هذه الأقوال راجعة إلى اجتماع
الأئمة **ومن** ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المسلم إذا
طلب المبارزة جاز له ذلك لا كراهة مع قول أبي حنيفة
من الشافعية أن ذلك يحكي فالأول مخفف والثاني مشدد
وكذلك قول الأئمة الثلاثة أن المسلم لا يبارز
أحد الأمازيغ إلا بمهر أو بغيره فإن كان مع
قول أبي حنيفة أن الكفار حرام إلا أن يكون المبارز
في متعة من المسلمين فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد
فرجعه الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** هذه الأقوال
ظاهر راجع إلى حكم ذوي الراي من المسلمين **ومن** ذلك
قول أبي حنيفة ومالك والشافعية كل من لا كتاب له ولا شهادة
كتاب كمينه أو يمان لص من العجم دون العرب مع
قول مالك والشافعية وأحمد في إحدى روايتيه أن ذلك لا يجوز
مطلقاً فالأول مفصل والثاني مشدد **فرجعه** الأمر إلى
مرتبة الميزان **وجه** الأول عدم احتساب من لا كتاب له
ولا شهادة كتاب من العجم **وجه** الثاني شرف العبد فلا

يجري عليهم صفاء كغيرهم انتق **ومن ذلك قول الامامة**
الثلاثة انه لو لم كافد له عصم نفسه وماله وان كان في
 دار الحرب **ومن ذلك قول الامامة الثلاثة** مع قول الحسين
 ان ما كان في دار الحرب من العقار يقيم واما غيره فان
 كان في يد ابيهم او ذمي لم يضم وان كان في يد حربي
 غنم فالان يحرق على الكافر با لعصمة المذكورة والثالثة
 مفصلة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وذلك لان قوله
 صلى الله عليه وسلم ان اقاتل المشرك حتى يقتلوا و
 لا آله الا الله فاذا قالوا فما عصموا منه دمه واموالهم
 الا الحق الاسلام وحسابهم على الله **وجه** الشك الاول
 من التفصيل في قول الحسين في حنيفة تغليب الحسم لدار
 الحرب في العقار ولما في ذلك من الاعانة لهم على قتالنا
وجه التفصيل في الشك الثاني من كلام ابن حنيفة
 واصح **ومن ذلك قول الامامة الثلاثة** انه لو دخل
 حربيون دار الاسلام لم يحز بينهم مع قول ابن حنيفة يجوز
 ذلك ولا يلحق محقق على الحربين والثاني مثله على انهم
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** القولين راجع الى راي
 امير السرية او اصل الراي من العسكر والله تعالى اعلم
باب **تقسيم الفئتين والفتنة**
 انتقوا الامم على ان ما حصل في امري المسلمين من مال
 الكفار بايجاف الخيل والركاب فهو غنمة عينة وعروضة
 الا الله كما ساق تفصيله وانتقوا على ان اربعة اخا
 الغنمة الناقية تقسم على من شهد الواقعة بينة القتال
 وهو من املا القتال كله رجلينهما واحدا وانتقوا على انهم
 اذا قسموا الغنمة وطروها ثم اتصل بهم مدد لم يحز

لذلك

لذلك المدد معهم حصته وانتقوا على ان الامام لو قسم
 الغنائم في دار الحرب بقدر القسمة في ذلك انتقوا
 على ان الامام ان يفضل بعض الغنائم على بعض وكذا
 انتقوا على ان الامام يخبر في الاسارى بين القسمة
 والاسفوقا فانتقوا على انه لا يجوز لاحد من الغنائم
 ان يطل جاريته من الحي قبل القسمة وانتقوا على ان القا
 من الغنمة قبل حيازتها اذا كان له فيه حق لا يقطع هذا
 ما وجدته في الكتاب من حال الاتفاق **واما ما اختلفوا**
 فيه فمن ذلك قول الشافعي واحدا انه اذا كان في ما
 الكفار المغنوم منهم سلب الحق القاتل من اصل الغنمة
 سوا شرط ذلك الامام به ام لم يشركه طم قالوا نعم
 يستحقه القاتل اذا غدر بنفسه في قتل مشرك وان كان
 امتناعه مع قول ابن حنيفة ومالك ان القاتل لا يستحق
 السلب الا ان شرط له الامام بعد السلب **فرجع** الامر
 من الغنمة فالان يحرق على الحنيفة في المقاتلة بوطه والثاني
 فيه تعدد عليهم **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول شجب المسلمين على القتال لما فيه من الخسارة الذي
 لقاتل لا اصل له ولا اذا لم يعط ذلك النصيب ضعف غزوه
 في القتال **وجه** الثاني **وجه** الاول مع امير المؤمنين
 فان سمح له بالسلب خلة في الاثمة لان له النظر العام
 على العسكر وقد يحتاجون الى ذلك اللبا والى بيعه وجمه
 بينهم فيكون مع القاتل منه فيه عدل بين المقاتلين
 لا سيما ان كان ذلك القاتل من لا تليقت بقتله الى السلب
 لغالبه قصده بالجهاد فاعلا حكمة الله عز وجل في الغنمة
ومن ذلك قول ابن حنيفة ان الحزب يعثر على ثلاثة

مصلحة

اسمهم للميتاتى وسهم للمساكين وسهم لارسل السبل فدخل
 نفذا ذوى القربى فيهم وولده اغنياءهم وانا سهم اليه
 صلى الله عليه وسلم فهو من الله وحسن رسله وهو خير
 واحد وقد سقط بوث اليه صلى الله عليه وسلم كما سقط
 الصبي واما سهم ذوى القربى وكايفات حقوقه في
 زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقين وبعدهم فلا هم
 لهم واما صيغة فله بالفقر خاصة يتوزون فيه وتوزونهم
 وانا فله مع حق له ان هذا الحق لا يمتنع بالتعيين
 لشخص دون شخص ولكن النظر فيه للامام يصرفه فيما
 يري في علم من يري من المسلمين ويعطى الامام القربى من
 الخبز والنفق والعن ايج والحزبة ومع قولنا كافي واحد
 ان الخبز ينفق على خمسة اقسام سهم كرسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو باق لم سقط حكمه بموته وسهم لبي هاشم وبني ق
 المطلب وورع عبد سمى وبني نوفل واما كان مختصا
 بين هاشم وبني المطلب لانها مختصتان ذوى القربى
 حقيقيه وقد منعوا من اخذ الصدقات فمطل هذا لهم
 غنيهم وفقرهم فله سواء لان المذكور مثل خطا لاثني
 فلا ينفق اولاد البنات منهم وسهم للميتاتى وسهم للمساكين
 وسهم لارسل السبل وهو في الثلاثة يتحقق بالفقر
 والحاجة لا بالاسم فالاول فيه تشديد من حيث خروجه
 اولاد البنات ومن حيث ان ذكر المذكور مثل خطا لاثني
 وفيه تخفيف من حيث كنفته القية في الثاني في تخفيف
 من حيث ان الاثر الى الامام والثالث فيه تشديد من
 وجه وتخفيف من الوجه الآخر كما نرى في جمع الاموال مرتبة
 الميراث ومن ذلك قولنا كافي ان سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه

عليه وسلم يعرف في الصالح من اعداء الاسلام والنزاع
 وعقد القضاء طرد ونباه المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه
 حكم النبي مع حق لا احد من احدي بني ابيته انه يعرف
 في اهل البيت ان هؤلاء الذين نصبوا انفسهم للميتاتى
 في القربى واما بنو النور وهايتهم فيهم على قدر كفايتهم
 والرواية الاخرى واختارها الخدقي كما ذهب ان افعي
 فالاول والثالث موضع والثاني مضيق **مرجع** الاموال
 مرتبة الميراث **وجه** الاقوال ظاهر **ومن** ذلك قوله
 الكافي مالك واحد ان القارب يعطى ثلاثة اسهم سهم
 له وسهمان للاموال وسهم للفقر مع قولنا في حنفية ان القارب
 سهمين فقط سهم له وسهم للفقر قال كافي القارب عبد الق
 ولم يقل هو يقول في حنفية فيما علمت وحكي عنه اذ قد
 قال في الكون ان افضل نصيبه على مثل قال القارب ومثنى
 قال ان للفقر سهمين عند الخطاب وعلى بن ابي طالب ولا
 مخالف لهما في الصحابة والتابعين وعمر بن عبد العزيز
 والخز وبنو سري ومن الفقهاء اهل المدينة والاولا في
 واهل الشام والسير من سعدى اهل مصر وسفيان في
 الثوري والشافعي ومن اهل العراق احمد بن حنبل وابو
 ثور وابو يوسف ومحمد بن الحسن وبالمسئلة فله بخلاف
 في هذه المسئلة غير اني حنفية رضي الله عنه فان حملنا
 ذلك القول عليه على انه قاله بدليله فله او باجتهاد
 فهو مخفف على غير من القاربين يتوزون سهم من الثلاثة
 والله اعلم **ومن** ذلك قولنا لائمة الثلاثة انه اذا كان
 مع القارب فله كان لم يسهم الا لاولا حله مع قول احمد وسهم
 للفقرين ولا يواد على ذلك ووافقه ابو يوسف وبني رواية

كافي

عن مالك قال لا تخفف في الثاني فيه تشديد على الغالبين
 باخذهم للفدس الثاني **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لا تسعة للبعار
 مع قول احمد انه يسع لهم واحد فالاول تخفف على
 الغالبين والثاني تشديد عليهم **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامية الثلاثة انه
 لو دخل دار الحرب بغير مقاتل ففدس قبل القتال
 لم يسع لهم فوسه بخلاف ما اذا مات في القتال او بعده
 فانه يسع له عند فقه مع قول في حنفية انه اذا دخل دار الحرب
 وان شأتم مقاتل فوسه قبل القتال بخلافه **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول جمهور العلماء انه يسع للفدس
 عربيا كان او غيرهم مع قول احمد انه يسع للفدس شتاتان
 وللبرذون سهم واحد ومع قول لا ولا راعي وفكحول لا يسع
 الا للفدس الحربي فقط فالاول تخفف على الفارس مشدد
 على الغالبين باخذ السهم لغير الهربي والثاني مقتصد
 والثالث مشدد على الفارس **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الاول اطلاق الفدس في الاحاديث
وجه الثاني ان الفحل اقوي من البرذون غالباه
وجه الثالث ان الفحل العربي هو اكثر عند العرب فصا
 الحظمة وانرا مقها **ومن** ذلك قول مالك وان ابيع واحد
 في اصم الرق ابتاع ان الكفار لا يملكون ما اصابه يقيمون
 من اموال المسلمين قال ابن قتيبة في الاحاديث في
 الصحبة قد علم ذلك لان بر عهده ذهب له فوسه واخذها
 العدو فظهر عليهم المسلمون فوسه عليهم المسلمون فوسه عليهم

عليه

عليه وقال ابن حنيفة يملك كونه وهي الرواية الاخرى
 عن احمد في الاول تخفف على المسلمين مشدد على الكفار
 والثاني بالعكس **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول انه في عدم ملصهم لا موال المسلمين اطلاق كلمة الذين
وجه الثاني انه قد يبعد ان يقاتل ذلك من الكفار
 لصحة دعوى علي المسلمين اعظم من ان يقاتلها منهم فيكون ترك
 ذلك في ايدي الكفار اولى وان لم يملكوا شرعا **ومن**
 ذلك قول الامية الثلاثة انه يرضخ لمن حضر الغنمة من
 يملك وصيه فاذمي املا في الرضخ يجهل لا فاسد
 في قدره ولا يصح لهم ستم مع ثقل لئلا ان الصبي المراهق
 اذا اطلق الفدس في احاط الامام كمال سهم ولو لم
 يبلغ فالاول تخفف وذلك ليله الانتاع والثاني مشدد على
 الغالبين وذلك ليله الاخذ لعدم اطلاق القابل به على قلة
 في ذلك راسل في ذلك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه يجوز قسمة الغنائم
 في دار الحرب مع ثقل في حنفية ان ذلك لا يجوز مع قول
 اصحابه ان الامام ان لم يجد حيلة قسمة حتى فاعلمه لكن
 لو قسمها الامام في دار الحرب فبذبت القسمة بالانفاق
 كما ساق لا يباي بالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
 والثالث مقتصد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وذلك
 كله راجع الى راي الامام **ومن** ذلك قول ابن حنيفة
 واهله في اخذ دابته انه لا يملك باسعمال الطعامة
 والعلف والخيوان الذي يصون بدار الحرب ولو غير اذن
 الامام فان فصل عنه واخرجه منه شيئا الى دار الاسلام كان
 غنمة قل او كثر مع قول الشافعي انه ان كان كثر الغنمة وكان

٢

كان نذرا فاصح القولان انه لا يرد مع ما حكم عن مالك
 من قوله انما اخرج الى دار الاسلام فهو غنيمته فالاول
 مخفف على الملبين والثاني بمقتل الثالث فيه **تثنية**
 من جهة ان ما اخرج يكون غنيمته ولو قل **فرجع** الامر
 الى مرتبة الملبين **ومن** ذلك قولك لا يصفى انه يجوز
 للامام ان يقول من اخرجني فاوله وانه يشترط الا ان
 الاول له ان لا يفعله مع قول مالك انه يكون له ذلك لئلا
 يشوب قصد المجاهد في جهادهم اذ اداة الدين
 ويكون من الجند لا من اصل الغنيمته وكذلك النقل كله
 عنده من الجند ومع قولك كافى انه ليس بشرط لاذم
 في اظهار القولين ومع قولك هذا شرط صحيح فالاول
 مخفف على الغنائم والثاني فيه نوع تشديد والثالث
 فيه تخفيف لعدم لزوم الشرط والرابع فيه تخفيف على
 الغنائم **فرجع** الامر الى مرتبة الملبين ودخول هذه
 الاقوال لا تنحى على الفطن **ومن** ذلك قول مالك لو اضر
 لمير فالحقه المشركون ان لا يخرج من ديارهم ولا يهرب
 على ان يتركوه يذهب ويحيى لزمه ان يعني بذلك ولا يهرب
 منهم مع قولك **لا** افع ان لا يبعده ان يوتى وعليه ان يخرج
 ويمنه ويمين مكره فالاقول **لا** يخرج خاص بالامير **ومن**
 هذا الوجه الصادق والثاني مخفف على الامير خاص مكره
 لا يطبق الصبر على خلافه ان يفر من لا يذم له في التسليم
 له ثقلي ولا تطرله في السر او افعال المحنة الالهية **ومن**
 الامر الى مرتبة الملبين **ومن** ذلك قولك ان حقيقته ان في
 الامام مخير في الاراضي التي فتحه عنق وغمته في الرقة
 ومطربتي ان يقسمه و بين ان يفر اهلها عليه ويغير

عليهم

عليهم من احوال بين ان يصير غنيمته في يدي يقوم اخرون
 ويضرب عليهم الخراج في ليس للامام ان يقفها على الملبين
 اهلين ولا غنيمته مع قول مالك في احدي روايته انه
 ليس للامام ان يقسمه بل يقسمه بقدر الظهور عليها
 وقفا على الملبين ومع قوله في الرواية الاخرى ان
 الامام مخير بين قسمتها وقفا للمصالح الملبين ومع
 قولك ان افع تخلف قسمتها بين جماعة الغنائم كتاب
 الاموال الا ان تطيب انفسهم بوقفها على الملبين فيقولوا
 حقوقهم منها فيقفها ومع قولك احمد في اظهار روايته
 ان الامام يفعل ما يراه الاصلح من قسمته وقفا فالاول
 مخفف على الامام في فعله للمصالح العامة فالاول مشدد
 عليه في عدم جواز وقفها على الملبين او الغنائم والثاني
 مشدد عليه في عدم جواز قسمته ومسيرها وقفا على الملبين
 بغير اذنه والثالث فيه تشديد تخفيف على الامام في تخفيف
 بين القوم الوقف وهو المروية الثانية الثانية لما لك والرابع
 مشدد على الامام وجوب قسمته بين جماعة الغنائم
 بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الامام في وجوب
 فعل الاصلح للملبين **فرجع** الامر الى مرتبة الملبين ودخول
 هذه الاقوال **لا** اهد **ومن** ذلك قولك لا يصفى انه
 الخراج المصروف على ما فتح من الاراضي عنق ان في كل جريب
 من الحنطة قفاز او درهمين وفي جريب الشعير قفاز
 ودرهم مع قولك افعي ان في جريب الحنطة اربعة دراهم
 وفي الشعير درهمين ومع قولك احمد في اظهار روايته
 ان الحنطة والشعير سوا في جريب كل واحد قفاز ودرهم
 والقفاز المذكور ثمانية اطلال واما جريب القمح العنب

فقال ابو حنيفة واحمد بن حنبل وقالوا ان افعى جري
 العنب الحبيب الخلق واما حبيب الزينة فقال ان افعى
 واحمد بن حنبل اثنى عشر رهيما ولم يوجد في حنيفة رهيما
 ذلك وقال مالك لم يزل في ذلك كله ثم يرد المراجع فيه
 الى ما تحمله الارض من ذلك لا خلافا فيجب هذا الامام في
 تقدير ذلك مستقينا عليه باصل الخبر قال **ابن هبيرة** واما
 الامية اما هو لا يرجع الى اختلاف الروايات عن محمد بن
 الخطاب رضي الله عنهم وانهم كلهم عولوا على ما وضعه
 فالروايات المختلفة عن عمر كلها صحيحة واما اختلفت
 لاختلاف النواحي اتفق **من جمع** الامر الى مرتبة المزان
 تخلفه في حديثه كما ترى **ومن** ذلك قولك ان افعى لا يجوز
 للامانة ان يرد في الخراج على ما وضعه الامام محمد بن
 الخطاب ولا يجوز له النقصان مع قول احمد بن حنبل
 في اياته انه يجوز له الزيادة اذا اختلفت والنقصان
 اذا لم يتحمل ومع قوله في الرواية الثانية انه يجوز له الزيادة
 مع الاحتمال لا النقصان ومع قوله في الرواية الثانية
 البنية لا يجوز له الزيادة في النقصان عما وضع عمر رضي
 الله عنه ولم يزل في حنيفة في هذه المسئلة فتوا كسوف
 على عنه القدر في بعد ذكر الاشياء المعاني عليه الخراج
 لا يوضع عمر رضي الله عنه اما سوى ذلك من امتناع الاشياء
 يوضع عليه الخراج بحسب الطاقة فان لم تنطق الارض
 بما يوضع عليه نقص الامام قال ابو يوسف لا يجوز للامام
 الزيادة ولا النقصان مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن
 يجوز له ذلك مع الاحتمال واما مالك رحمه الله فهو على اصله
 في الحكم الا انه عليه ما تحمله الارض مستقينا باصل الخبر وكان

بن هبيرة يقول لا يجوز ان يضرب على الارض ما يكون
 فيه هضم لبيت المال رعاية لاحاد المسلمين ولا ما يكون فيه
 اضار بدار باب الارض بحسب الامانة ذلك ما لا تطيق فمدا
 الباب على ان تحمل الارض من ذلك ما لا تطيق فمدا
 ما قاله ابو يوسف في كتاب الخراج الذي وضعه للرشد
 هو المنة قال ان يكون لبيت المال من الخراج الحنان
 ومن الثمار الثلث انتهى فالاقضية تخفيف على الامام
 ان له ان يرد على ما وضعه عمر بن الخطاب ويثبت
 عليه من حيث انه ليس له النقصان والثاني مفصل
 وهي الرواية الاولى عن احمد بن حنبل في الثانية لا حرج
 في عن قولك ان افعى وعين ما حكى عن ابن حنيفة وعين
 ما روي عن محمد بن الحسن واما قولك ابو يوسف فوجهه
 في كتاب في الزيادة والنقصان عن ما وضع عمر رضي
 الله عنه او باسنة الحديث ان الله ينطق على كل شيء فالتقدير
 الصيانة له على ذلك فلا يضار نفقاته تطام من جميع
 الامانة نعت **وجه** الاقوال السابقة في جواز الزيادة
 والنقصان عن ما وضعه عمر ان الامانة بعد علمها على
 الامانة فربما تغيرت الاحوال كالحكومات ايام عمر بن ابي
 اسات الارض وقوته او لضعفه فله الزيادة
 اذا فقت الارض واخرج كل قدر ان عنة اراد من التمتع
 مثلا والنقصان اذا ضعف واخرج كل قدر ان ثلاثة ارباب
 فرض الله من الامانة احب الي **ومن** ذلك قولك ان افعى لو صالح
 الامام فوعد امن الخراج على ان اراضهم لهم وحمل
 عليها شيئا فعدوا له بنية ان يلبوا لقط عنهم وكذا ان
 التزاه منهم مسلم مع قولك ان حنيفة انه لا يقطع عنهم خراج ارضهم

د

باسلامهم ولا يثرون عليهم قال لا ولا يحفظ على الكفار بل يقاتل
 الجاهل عنهم ان الجاهل الثاني فيه قد يد عليهم **فرجع**
 الاسير الى سر بيته الميراث ان لا يقاتل من البنو له وجهه ن
 فانك قال ابو حنيفة ومالك واهل في اظهره ورايته
 ان مكة فتحت عنق وقال الشافعي واهل في الركاية
 الاخرى انما فتحت صلحا وعبارة كتاب المنهاج فتحت
 مكة صلحا فدورها وارضها الحياة ملكا تباعه
 انتهى فمن قال عنق فهو مدد على اهل مكة ومن قال
 صلحا فهو مخفف في الله اعلم **ومس** ذلك قول مالك
 واهل انه لا يقاتل بالشركين على قتال اهل الحرب
 ولا يقاتلون على عدوهم على الاطلاق قال مالك
 الا ان يكونوا اخذوا املا للمسلمين فيجوز مع قول ابو حنيفة
 انه يقاتل بهم ويقاتلون على الاطلاق متى كان حكم
 الاسلام هو الغالب الجارى عليهم فان كان حكم الشرك
 هو الغالب جرح ومن قول الشافعي ان ذلك جائز بشرطين
 احدهما ان يكونا بائنا بالمسلمين قلة ويكون بالمشركين كثرة
 والثاني ان يعلم من المشركين حسراى في الاسلام **ومس**
 اليه قال ومضى مستغنا عن الامامهم رضى الله عنهم فالله
 فيه قد مدد على المسلمين لو انهم طلبوا الاستغاثة بالمشركين
 ان لم يقع ما شرط مالك من الاستغاثة والثاني مخفف عليهم
 في ذلك بالشرط الذي ذكره وكذلك المحكم في القول الثالث
فرجع الاموال من بيتة الميراث **وتوجيه** الاقوال طاهر
 وكذلك راجع الى راي الامام او زائده **ومس** ذلك قول
 مالك والشافعي واهل ان الحدود تقام في دار الحرب على
 من يجب عليهم عليه في دار الاسلام فيعمل بتركيب المسلم

في دار الاسلام ان ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد وان كان
 من حقوق الله عن رجل او من حقوق الاربعين فان ربي
 اقرق او شرب خمر او قد فسد مع نكاح لا مام في حنيفة
 انه لا يقام عليه حد من زنا او سرق او شرب خمر او قد فسد
 الا ان يكون بدار الحرب امام يعمه عليه ببقه قال
 مالك ان كان في دار الحرب لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع الى
 دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب امام
 مع جيش المسلمين اقام عليهم الحدود في العسكر قبل ان
 وان كان امير يريه له يقيم الحدود في دار الحرب ثم ان
 دخل دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد سقطت الحدود
 عنه كذا الا القتل فانه يضمن بالدينه في ماله عمدا كان
 او خطأ فالله **ومس** على المسلم بقتل المسلم بقتل
 في تقدير النص فقام على الحق في المتوقع من تغير قلوب
 العسكر الكوجب لضعف الغرم من القتال والثاني مخفف
 على عسكر الاسلام بعدم اقامة الحدود في دار الحرب
 الا ان يكون الامام حاضرا فان صولته وخوف المشرك
 منه يمنع من انكاره ولو لم يسمع وضعت عن القتال باقامة
 الحدود على بعض احوالهم بخلاف ما اذا كان العسكر
 مع اميرهم قال ابو حنيفة فعمل كلام مالك والشافعي في
 قولهم انه يجب الحدود على من وقع فيه بوجه لكن
 لا يقيم الا ان رجوع الى دار الاسلام على خوف انكار
 قلوب المشرك وضعت عن القتال وخروجهم من طاعة
 الامير اما اذا كانوا يخافون من طوقه فهو يلحق بالامام
 الاعظم **واما** قولك من قال انه اذا دخل دار الاسلام
 سقطت الحدود كذا الا القتل للترغيب في الجهاد بعد ذلك

واعتقادهم ان امير العسكر ما نزل اقامة الحد وعليتهم
 الالهية فيهم ولا يابون بعد ذلك عن الخروج معه في الجهاد
 اذ ادعاهم له بخلاف ما اذا اقام الحد وعليتهم قال لهم
 ربما نقرت نفوسهم منه وقالوا انه تكم هذا فلا نافر
 معه وغالبهم لا يتفقون ان اقامة الحد وعليته مضلحة
 له ابد الجاهلهم عن ظهور وجوب تقديم امرنا كارع على
 حفظ نفوسهم وايضا فان حقوق الله في الحد وادان
 مبنية على **الحاجة** الا القتل فان الغلب فيه حق الاخير
 فذلك لم يقط خروفا من وقوع فاد اعظم من في وجوب
 الدية على القاتل هذا ما ظهر لي من توجيه كلام الائمة
 في هذا الوقت والله اعلم **ومن** ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يصح الاستئمان في الجهاد **سلك** لان الجهاد باجتماع
 او تبرع وسواين على التنبيه ان لم يتعين مع قولنا ان
 انه يصح الاستئمان بالجهاد اذ لم يكن الجهاد متعينا
 على الناس كالعبادة **الائمة** قال ولا نك بالحق بل في
 الثغور كما ينص عليه الناس فالاول فيه عفيف عليهم **فترجم**
 الامر الى مرتبة الكفران **وجه** الاول والخوف من ان يتحول
 الناس على بعضهم بعضا ولا يخرج احدهم الى الجهاد فتضعف
 كلمة الاسلام فان النفس من شأها **الحد** والجبر عن
 عن القتال لما فيه من توقع الموت او الخلل في الشريعة
وجه الثاني ان الناس قايما مقام المستنير في دفع
 دين الاسلام **فصل** ان المستنير يعارض على دين الاسلام
 فكذلك الناس غالبا **ويصح** حمل الاول على ما اذا كان
 السات لا يقوم مقام المستنير **وجعل** الثاني على ما اذا كان
 يقوم مقامه في دفع الدين كما **يكون** في التوجيه **ومن**

ذلك قول ابي حنيفة انه لو طي احد الغامقين جارية
 من ابي قبل القسمة فلا حد عليه وانما عليه عقوبة
 وذلك لان ثبت نسب الولد بل يقوم ما لو كثر الى الغنمة
 مع قولنا ان ذلك ان كان جردا مع قولنا ان في واحد امة
 لا حد عليه ويثبت نسب الولد وحديثه وعلمه قيمتها
 والمهر يورث في الغنمة وهل يصير ام ولد قال نعم احمد
فصل وقال ان في امة في امة تولد لا يضره الا في
 تخفيف على الواطى في عدم وجوب الحد فيه تشديدا عليه
 في عدم ثبوت نسب الولد وجعله ملوكا يرد الى الغنمة
 والثاني ما دل عليه بالحد والثالث في تخفيف عليه
 من حيث عدم الحد وثبوت صحة حرمة الولد وثبوت
 شبهة وتشديد من حيث ان علمه تمتد والمهر **ترجم**
 الامر الى مرتبة الكفران **وجه** الاول انما هو لا يخفى
 على الفطن **وجه** كونهما ضارقت ام ولد على قول الجاهل
 لا يثبت نسب كذا ولد لها وكونه لا حد عليه في وطء
 عنك **وجه** مخالفة الثاني في عدم صفة ورفقا
 امر ولد وان كان قاتلا يثبت النسب وانه لا حد عليه
 في وطءه لاجتناب الكون نصيبا لوالى في ملك تلك
 الحارثة جزاء ضعيفا بالنسبة لجميع الغامقين هذا ما ظهر
 لي من التوجيه في هذا الوقت **ومن** ذلك قول ابي حنيفة
 حنيفة ومالك والشافعي في احاديث الرواية ان اذا
 كان جماعة في غنمة فوقع فيه نافر فان كانوا لم يرحوا
 النجاة لان الا لقاتي الماء لا في الاقامة في الغنمة فيهم
 بالخيار بين الصبر وبين القتال انفسهم في المانع **فترجم**
 احمد ان رجوا النجاة في الا لقاتي القوا او في الشباك يبتوا

وان استوي الامر ان فعلوا ما شاءوا وان ايقوا بالاحكام
فما اذ غلبت عليهم فروا تيان اظهر ما سمع الا قتالا بينهم
لم يروا نجاتا وبه قال محمد بن الحسن ومالك بن عوف اية كنه
فالاقتضا ففصل ذلك الذي في واحد ثم التفصيل من
مسألة والثاني في تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قولك مالك ان هذا ايا امر الجيوش تكون
غنيمة فكل الجيوش ولا يخفى فكلها قال ومالك ان اهدى
الى امر من امر المسلمين لان ذلك على وجه الخوف
فان اهدى العدو الى احد من المسلمين ليس بامر فلا يكره
باخذها تكون له دون العكر ورواه محمد بن الحسن
عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف ما اهدى ملك الروم الى
امير المؤمنين في دار الحرب فهو له خاضعة وكذلك ما يعطى
للسؤل ولم تذكر عن ابي حنيفة خلافا وقال ان افع اذاه
اهدي الى الولي هدية فان كانت شيئا لم يمتد حقا كان
ام لا يخدم على الولي اخذها لانه محرم عليه ان ياخذ
على خلاص الحق جلا في هذا الوجه الله تعالى ذلك واما
اخذ المصد على الباطل فهو حرام كما لباطل فان اهدى
الى من غير هذين العسكانيين احد في ولايته تفصلا وشكرا
فلا يقبل فان قبله كانت منه في الصدقات لا يبعثه
عندي غيره الا ان يكافيه على ذلك فلهذا ما يبعث
وان كانت من رجل لطمان له عليه وليس بالبلد الذي
به سلطان شكرا على احسان كان منه فاحب ان يقبلها
ويجعلها لاهل الولايه لا يبايد عنها ولا ياخذ على الخير مكافاة
فان اخذها وتوطأ لم يحرم عليه وقال احمد في احدى روايته
انه لا يمتنع من اهدى اليه تاهي غنيمة في الجيوش

وفي الاخرى يخفى لها الامر فتقول مالك ومالك على
الامر وعلى ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه ابي حنيفة
ورواه محمد بن الحسن هذه وقول ابي يوسف يخفف على الامر
وتقول ان افع في تاهي احدث في التفصيل وتخفيف
في الشق الاخر والرواية الاولي عن احمد موافقة لقول
مالك ووجه الرواية الاخرى له من كون الهدية تختص
بالامير ان ذلك هو الغالب على من اهدى لاهل الامور
وقت من الاوقات **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومش**
ذلك قول الامم الثلاثة ان الغار من الغنيمة قبل حيا
ان كان له في حق لا يحرق رجله ولا يحرم سهمه مع قوله
احد انه يحرق رجله الذي معه الا المصحف وما فيه روى
من الحيوات وما هو حجة للفتاى كالللاع رواية
واحد وانما لونه يحرم سهمه فغيره فالتان فالاول
فيه تخفيف على الغار والثاني فيه تفصيل في ضمنه **فرد**
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وتصح** حصل الاقول على
ما ان المحصل بما علق بخبر وعلى القول الثاني على
ما اذا حصل بذلك بخبر وعلى القول من غالب العكره
فيكون في التيقن خبر في تنفير عن القول **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة في اهدى من المنصوص عنه ان مال الفئ
وهو ما اخذ من شرك لا حل كغيره بغيره قال كالحديث
الماخوذة على الرق واهل الارض الماخوذة برسم الخراج
او ما تكون فدية على هوى ثا وقال المرتدا اذا قتل في دية
وقال كافر مات بلاء (رب) وما يوحى منه من العذر اذا
اختلفوا الى بلاد المسلمين او صولوا عليه يكون للمسلمين
كافة فلا يمتنع بل يرضون جميعه لصالح المسلمين مع قوله

زلقا

يد



ما لك ان ذلك كله في مستحق مقوم بغيره الامام في
 مصالح الاسلام بعد اخذ حاجته منه ومع قول الثاني
 ان ذلك يخص **موت** كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم ونما يصنع به بعد موته قولان احدهما لخصا لخص
 المسلمين والى الثاني للمقاتلة واما الذي يخص منه قولان
 احدهما انه يخص جميعه وهي رواية عن احمد والقديم
 لا يخص الا ما تركوه فنحن على ما قلنا لا في شيء من ذلك
 على الامام بعد اقام اخذ شيء من الاموال المذكورة لنفسه
 وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه اخذ
 لنفسه شيئا وقول الثاني وما بعدك واضع **ترجم** الامور
 الى مرتبتي الميزان لمن تاملت والله تعالى اعلم بالصواب
 هـ **كتاب الجزية** هـ
 اتفق الامة على ان الجزية تضرب على اهل الكتاب ومنهم
 اليهود والنصارى وعلى الجوس فلا يؤخذ من عبدة الاوثان
 مطلقا ان اتفقوا على ان الجزية لا تضرب على نساء اهل
 الكتاب ولا على صبيها حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على
 مجنون ولا على شيخ فان ولا على اهل الصوامع هكذا قال
 بن هبيرة وذكر الرازي في النووي في ذلك خلافا عن الرازي
 وعياقة النووي في المنهاج والمذهب وجوهها على من
 شيخهم واعمى ورايت واجيرو وقال الرازي المنصوص
 ان الجزية بمائة كرمي الدار في في ارباب العذر وغيرهم
 واتفقوا على ان الامة من الجزية اذا اجازت لبلاد الاسلام
 وقد كان الامام شرط ان من جازهم ملأ ردها بالمال
 وعلى انه لا يجوز احداث كنيسة ولا بيع في المدن والامصار
 بدرا الاسلام **هـ** اما وجدة مبرمتا بل لا اتفاق في الباب

واما

واما ما اختلفوا فيه **موت** لا يكون الامة الثلاث من
 وان افعى في احد قوليه ان الجوس لم يوا باهل كتاب مع
 القول الثاني في ذلك افعى انهم اهل كتاب فالاول مشد على
 الجوس بعدم اختراهم وحرهم من الجزية والثاني مخفف عليهم
ترجم الامور الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول لاخذ بالاحتيا
 للثمن فلا ياكلونهم ولا ياكلون ذبيحتهم حتى يثبت ان لهم
 كتاب ولم يثبت عندنا بذلك **وجه** الثاني انه ليس بمعا
 ذلك صحيح ينبغي كونهم من اهل الكتاب او يثبت ذلك
 فكان من الورع عدم قطع شيء من احوالهم واحكامهم
وجه ذلك في حقيقته ان من لا كتاب له ولا شبهة
 كتاب كعبه الاوثان من العجم يؤخذ منهم الجزية دون
 ما ان كانوا من العرب مع قول مالك انها تؤخذ من كل كافر
 عربيا كان او عجميا الا مشركي قرى خاصة ومع قول الثاني
 بل حد في اظهروا قايته لا تقبل الجزية من عبدة الاوثان
 مطلقا فالاول مفصل منه تخفيف والثاني مشدد منه تخفيف
 على مشركي قرى والثالث محقق على جميع عبدة الاوثان
ترجم الامور الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول الظاهر
وجه من ذلك قولك في حقيقته واهدي في احدى روايته
 ان الجزية مقدرة في الاقل والاكث فعل في الفقير المقدر
 اشترط ردها وعلى المستوطان ربعة وعشرون وريما وعلى
 الفية ثمانية واربعون وريما وفي الرواية الاخرى لا حد
 لها موكولة الى راي الامام وليست مقدرة وفي روايته
 اخرى له ثلثة ان الاقل منها مقدار دون الاكثر وعنه روا
 رابعة انها مقدرة في حق اهل اليمن خاصة بدسار دون غيرهم
 اشاعا لحيث وردتهم وقاد ذلك في المشور عنه انما مقدرة

ط

ن

هـ

على الفخ والفقير جميعا ابغته دنائرا واربعون
وزها لا فرق بينهما وقال كافي وسائر صحاح الفخ
والفقير والموسط وحج الاقوال كلها طاهر لرجوع
الاجتهاد الى الامتداد بالنظر لا بغيره **ومع** ذلك فلو
الامتداد الثلاثة ان الفقير من اهل الجزية اذا لم يكن
معتادا لا شئ له لا يؤخذ منه جزية مع قول كافي في
احدا قول الله في عقد الجزية على من لا كتب له ولا يمتكن
من الاوانة يخرج من بلاد الاسلام وفي القول الاخر ان
انه يقر ولا يخرج وان اقر فمقول انه لا يؤخذ منه شئ وفي
القول الاخر جبة الجزية وتحقق منه بضمها فطالب
عندي ان وفي قول اذا حال عليه الحول ولم يبد لها ان
الحق بلاد الحرب فالاق لا تخفف على الذي النقيض الثاني
فيه تشديد عليه وكذلك ما بعد **فجمع** الامر الى مرتبة
الملك والكل من الاقوال وجه **ومع** ذلك قول ابي حنيفة
فاهدان الذي اذابات وعليه جزية سقطت بموته
مع قول مالك والشافعي انما لا تسقط الا لا تخفف والثاني
مكرر **فجمع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاقوال
انما وجبت على الذي اضعا فانه لا يات تقوي بذلك المال على
بحاربتنا وقد رآك ذلك الامر بموته **وجه** الثاني انما
قانون مقامه في التقوي بذلك المال المخلف عنه فكأنه لم
يموت **ومع** ذلك قول ابي حنيفة ان الجزية تجب على الذي
باق الحول ولما المطالبة بها بعد عقد الدية مع قول مالك
في المشهور عنه والشافعي واجد انها تجب باخ الحول
ولا ملك المطالبة بها بعد عقد الدية حتى تنقضي سنة فان
مات في اثنا الحول فقال ابو حنيفة واحدا لها ان فقط

وقال

وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ما مضى من
السنة فالاقول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف
عليه والاقول من مسألة الموت تخفف والثاني فيه تشديد
فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال
ظاهر **ومع** ذلك قول الامتداد الثلاثة ان الجزية اذا
وجبت على من لم يؤرها حتى لم تسقط عنه بالسلامة
وكذلك القول فيما لو كان عليه سنين لم يور الجزية فدا ثمة
لم تسقط الا مع قول كافي ان الاسلام بعد الحول
لا يسقط الجزية لانها اجرة الدار ولو دخلت سنة في سنة
ولم يور الا وفي قول ابو حنيفة سقطت جزية السنة الماضية
بالتدخال مع قول كافي في احمد انما لا تسقط بل تجب
جزية السنين فالاقول من السئلة الاولى تخفف والثاني
الثاني فيه تشديد وكذلك القول في مسألة المتأخر كرجح
فجمع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه ذلك ظاهر
ومع ذلك قول الامتداد الثلاثة ان المتأخر اذا عرهد
عمدا وفي لم مع قول ابي حنيفة انه يقرط في ذلك بقا المصلحة
بمضي انقضت المصلحة انما يتخير بهذا المعنى عهده فالاقول
فيه تشديد على من الثاني مفصل **فجمع** الامر الى مرتبة
الميزان **ويصح** هذا الاقوال على قياس المصلحة فيكون من ما تترك
الاتفاق **ومع** ذلك قول ابي حنيفة ان الجزية اذا عرهد
بما لا يتماز على بلاد الاسلام لا يؤخذ منه عتلا ان
يكون بوليا خذ من ماله انما لا يؤخذ منه بوليا
العتل قال مالك في هذا اذا كان رجول بامان ولم يترك
عليه اكثر من العتدان شرط عليه اكثر من العتد عند دخوله
اخذ منه ومع قول كافي انه ان شرط عليه العتد لا اخذ

والا فلا ومن اصحابه من قال بوجوبه العشرة وان
لم يشرط ذلك فالاول والثالث مفصل والثاني مشد
وكذلك قول اصحابنا الثاني هو مشد **رجع** الامر الى
مرتبتي الميراث وكل ذلك راجع الى راية الامام **رجع**
ذلك قولنا ان الذي اذا اختار من بلد الى بلد انه يوجه
منه العشرة كما اختار وان اختار في التفرقة قال القانع
الان يشرط وقال ابو حنيفة و احمد النضر في ذلك
وقال ابو حنيفة ونضابه في ذلك كضابطي **رجع** السلم وقال
احمد النضاب في ذلك للجزية حجة وان يوجه للجزية حجة
فالاول من اصل المسئلة فيه **رجع** على الذي قال في
مفصل والثالث مختلف بنصف العشرة وقول ابو حنيفة
في النضاب مختلف وقول احمد فيه **رجع** على الجزية وتخفيف
على الذي **رجع** الامر الى مرتبتي الميراث وتوجيه هذه الاقوال
راجع الى اخبار اصحابها **رجع** من ذلك قول الائمة الثلاثة
ان عهد الذي ينتقض بغيره الجزية وامتناعه من اجل
احكام الاسلام عليه ان احكم حاكمنا عليه مع قولنا في
حنيفة انه لا ينتقض عهدهم بذلك الا ان يكون لهم منفعة
يخارون بانهم يجمعون بدار الحرب فالاول فيه **رجع** في الثاني
فيه تخفيف بالتفصيل الذي ذكره **رجع** الامر الى مرتبتي الميراث
رجع وجه الاول ان مراد الخارج من تقديرهم في دار الاسلام
بالجزية انما هو لا لهم وصغارهم فان امتنعوا من اجراء
احكام الاسلام عليهم فتدبر حوالا اعذار كلمة الكفر
ومرتبتي طاعة امامنا **رجع** وجه الثالث طامروا راي
الامام فان حكم امتناع من لمس عهدهم منفعة من اخبار احكام
الاسلام عليه امتناعا القدرت على ادلاله وانما يقع النكاليه

رجع ذلك قول ابو حنيفة لا ينتقض عهد اهل الذمة
الذمة بفعل ما يجب عليهم تركه والكفر عنه مما فيه ضرر
على المسلمين او اضرارهم في نفس او مال وذلك في ثمانية
اشياء اي في كلام بن القاسم الا ان يكون لهم منفعة فيعملون
على موضع ويخارون بها او يجمعون بدار الحرب مع قولنا
الثاني انه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهدك حواشر ط
عليه تركه في عقد الجزية ان لم يشرط فان فعل ما يوجب ذلك
فقد انتقض فان لم يشرط عليه الكفر عن ذلك في العقد
لم ينتقض وان شرط انتقض على الاصح من مذهبه ومع
قولنا ان لا ينتقض عهدك بالزنا بالمسلمة ولا بالانثى
بالنكاح و ينتقض بميلوي ذلك الا قطع الطريق وقولنا
بن القاسم من اصحابه ينتقض بغيره الثمانية لما وهي
ان يجمعوا على قتال المسلمين او يولي احد منهم سبحة او يقسمها
باسم نكاح او يفتن ملأ عن دينه او يقطع عليها الطريق
او يوهي للمسلمين طابوسا او يعين على المسلمين تدلالة
فصكبت المشركين باخبار المسلمين او تقتل مسلما او مسلمة
عهدا ونقد الثمانية هي التي لا ينتقض ابو حنيفة العهد
بها كما مرث الاشارة اليها ولا فرق بين القاسم بين ان
يشرط عليهم الامور الثمانية المذكورة او لم يشرط فالاول
مختلف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط
الذي ذكره كذلك والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد
من وجه والرابع مشد انتقض العهد بالثمانية لما التي
ذكرها **رجع** الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الاقوال
كلها مشهورة **رجع** قولنا احمد انه اذا فعل الذي ما فيه
غضاظة ونقصه على الاسلام وذلك في اربعة اشياء ذكرنا

عن رجل ما لا يليق بجلاله او ذكر كتابه المجيد او دسبه
 القويم او ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله لا يتحقق بغيره انتقصر
 عنه سواء شرط ذلك او لم يشرط مع قول مالك ان لم يتوان
 الله ورسوله او دسبه او كتابه بغير ما كعد وانبه
 انتقصر عنه هم سواء شرط ذلك او لم يشرط ومع قول
 ابن ابي عمير ان حاكم ذلك حكمه ما فيه طوره على
 الميزان وفي الامتناع البعثة السابقة وذلك ان ما لم ي
 شرط في العهد لا ينتقض به العهد واما ما شرطه
 فعلى الوجهين ومع قول ابن ابي عمير ان حكمه
 حكم الثلاثة الاول وهي الامتناع على قتالهم ومع قول
 التزام احكام المسلمين والاجتماع على قتالهم ومع قول
 ابن حنيفة لا ينتقض العهد بشئ من ذلك واما ما يقتض
 بما ان كان لهم منعة فيقدرون بها على الجارته والمحقون
 بذات الحرب فالاول مشدد وكذلك الثاني والثالث والرابع
 الخامس والسادس مخفف **وجاء** الاموال في مرتبة الميزان في
 الاقوال الخمسة ظاهرة لا تخفى على من له فقه **ومن** ذلك
 قول ابن حنيفة ان من انتقض عهده من اهل الذمة ابيح
 قتله من قتل علفه مع قول مالك في المهور عنه انه
 يقتل وقبي حرمية كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بامر ابن ابي الحقيق ومع قول ابن ابي عمير في اظهر قوله واحد
 ان الامام بخلافه بين الاسترقاق والقتل ولا يوده
 الى ماله فالاول اخف **مشدد** الثاني مشدد والثالث
 فيه نوع تخفيف بالتحريم المذكور **وجاء** الاموال في مرتبة
 الميزان **ومن** ذلك قول ابن حنيفة يجوز للشافعية وحول
 الحرم والاقامة فيه مقام المافرض لا يتوطنه مع قول

الامة الثلاثة انه يمنع من دخول الحرم ويجوز عنه في
 حنيفته دخول الواحد من الكفار الى الكعبة فالاول
 مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد **وجاء** الاموال في
 مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابن حنيفة ان الكافر
 الحر او الذي لا يمنع من استطارة الحجاز وهو مكة
 والمدنية وما يليه مع قول الامة الثلاثة انه يمنع اولا
 ان يكون الداخل مسلم تاجيرا او باذنه الامام ولا يعتم
 اكثر من ثلاثة ايام ثم يفتده اتما ما سوى المسحاة
 الحرم من المساجد فقال ابو حنيفة يجوز دخوله للمسلمين
 بغير اذن وقال ابن ابي عمير لا يجوز لهم دخولها الا باذن
 المسلمين وقال مالك واحد لا يجوز لهم دخولها حال فلاله
 من المسئلة الاولى وهي استيطان الحجاز مخفف والثاني
 مشدد بالامتناع الذي ذكره والاول من المسئلة الثانية
 مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد **وجاء**
 الاموال في مرتبة الميزان في السيلتين فالامية ما بين مشدد
 ومخفف **ويصح** حال المخفف عليهما ان ارجى منه الاسلام
 بالدخول وحمل المشدد على ما اذا لم يرج منه ذلك **ومن**
 ذلك قول الامة الثلاثة انه لا يجوز احداث كنيسة
 فيما تارب المدن والامصار بدار الاسلام مع قول مالك
 حنيفته ان الموضع ان كان قديما من المدينة وهو قد
 سدا او قل لم يحن ذلك فيه وان كان العدم ذلك كان
 فالاول مشدد والثاني مفصل **وجاء** الاموال في مرتبة الميزان
وجاء القول في طاهر **ومن** ذلك قول الامة الثلاثة
 انه لو اضرهم من كتابتهم وبيعهم شيئا في دار الاسلام حلال
 لهم ترميمه وتجديده مع ما شرط الى حنيفته ان تحو

الكسبية ان السبعة في ارض فختت صليما فان فختت عنوق
 لم يجوز ومع في لا احد في اظهر في اياته واختار ما بعض
 اصحابه وجماعة من اعلام الكافنة كان في سعيد الاصلح
 والي علي بن ابي هريز ان لا يجوز لهم ترتيب ما تشع
 ولا تجوز من بعد على الاطلاق ومع قول احمد في الرواية
 الثانية ان يجوز ترتيب ما تشع دون ما لم يمتلي عليه
 الخلفاء وفي الرواية الثالثة له جواز ذلك على الاطلاق
 فالاول فيه تخفيف على اصل الذمة بالشرط عند ابي
 حنيفة والتفصيل في الثاني مثله بالتفصيل الذي
 ذكره في الثالث فيه تخفيف والرابع مثله **كتاب الاقضية**
 في من سبق الميزان انقي واهم بحانه وتعالى اعلم بالصواب
 اتقوا الامية على انه لا يجوز ان يكون القاضي عبدا وعلى
 ان القاضي اذا اخذ القضا بالرشوة لم يصير قاضيا واجهوا
 على انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بغير علمه وعلى ان القا
 اذا لم يعرف لغة الخصم فلا بد له من ترجمان يترجم له
 عن الخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضي الى القاضي
 في الحقوق المالية جائز مقبول بخلاف كتابه اليه في
 الحدود والقصاص والنفقة والطلاق والخلع
 فانه غير مقبول خلا والمالك فان عنده بقيل كتاب القا
 في القاضي في ذلك كله كما سيأتي توجيهه في مسائل الخلاف
 وعلى ان يحكم الحاكم اذا حكم باخذ ردة ثم يار له اجتهاد ان
 يبا قضه ويخالفه فانه لا ينفق الا اول ذلك اذا وقع حكم
 غير فله رده فانه لا ينفق منه واجهوا على انه لا يجوز
 تخيير احد في اقامته حد من حد وبالله عن وجه كلامه

الباب واما يكون التخصيم في غير الحدود وانفقوا على
 انه اذا اوصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف لو كثر
 هذا ما وجدته من مشاييل الاحكام والاتفاق في
 الباب واما ما اختلفوا فيه بشأن ذلك فوالا امته
 الثلاثة انه لا يجوز ان يولي القضا من ليس من اصل
 الاجرة كالحاكم بطرف الاحكام مع قول ابي حنيفة انه لا
 يجوز توليته من ليس بجند واما خلف اصحابه فمنهم من
 شرط الاجرة ومنهم من اجاز ولاية العاوي وقالوا بقوله
 وحكم قال بن هب في الايفاض والصحيح من هذه
 المسئلة ان من شرط الاجتهاد ومنهم من اجاز ولاية العاوي
 وقالوا بقوله وحكم قبله ان يقرر هذا مهلا لامة الاجرة
 اجمعت الامية على ان كل واحد من اجوز العمل به لانه
 مستند في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقاضي الآن
 وان لم يكن من اصل الاجتهاد ولا يعب في طلب
 الاجتهاد و انتقاد طريقها يكن صواب من لغة الناطق
 بالربة عليه الصلاة والسلام ما لا يحتاج معه الى
 شروط الاجتهاد فان ذلك بما قد فرغ له منه ولغيت
 له فيه سواه وانتهى الامر من هؤلاء المجتهدين من الامية
 على جميع ما حواه من بعدهم واخصر الحق في افاق يلهم وتذكر
 العلوم وانتهى الامر الى ما انضح فيه الحق وانما على
 القاضي الآن ان ياخذ بقضي بما اخذ عنهم او عن
 الواحد منهم فانه في معنى من كان آراءه اجتهاده الى قول
 قاله وعلى ذلك فانه اذا خرج من خلافه من جها موافق
 الاتفاق ما امكنه كان اخذ بالجزم عام لا بالاولي
 وكذلك اذا قصد في موطن الخلاف ترجي ما عليه الاكثر

منهم والعلما قالوا الجمهور دون الواحد فانه ما أخذ
 بالحزم مع جواز عمله لقول الواحد لا الى اكره له ان يكون
 مقتضى في حكمه على اشاع مذهب ابيه او شيخه **مخلا**
 فاذا حضر عند خصمان وكانا اثرا جرافيه متباينيه
 الائمة الثلاثة بحكمه نحو التوكيد بغير رغبة الخصم
 وكان الحاكم حنفيا وعلم ان مالكا والشافعي واحدا انتقوا
 على جواز هذا التوكيد وان احفظتة بمنفعة فعول عما
 اجتمع عليه هؤلاء الائمة الثلاثة الى ما ذهب اليه
 حنفية مفسرة من غير ان ثبت عنده بالبرهان قاله
 فلا اذا هاهنا اختاره فاقى الحافى عليه من الله من وجل
 ان يكون أصح في ذلك هو اه ولم يكن من الذين يمتنعون
 القول بغيره من احسنه وكذلك ان كان القاضى مالكا
 واختم اليه اثنان في سؤالا لحلب فتخيه بطهارته مع عليه
 بان الفتا كلهم قد فضلوا بجائزته وكذلك ان كان القاضى
 شافعيًا واختم اليه اثنان في سؤالا والتمية عند انقالت
 احدهما هذا من بيع شاة مذكاة وقال اخرا ما سمعته
 من بيع المتيقنة فتخيه عليه مذهب وهو يعلم ان الائمة الثلاثة
 على خلافه وكذلك ان كان القاضى حنبليًا فاختم اليه
 اثنان فقال احدهما عليه مال فقال الاخر كان لم عليه
 مال واكثر قضيتة فتخيه عليه بالبراهة مع علمه بان الائمة
 الثلاثة على خلافه فلهذا وامثاله فيما ارجوان يصحون
 اقرب الى الاصلاح وارجح الصواب مقتضى هذا ان والائمة
 الحكام في عصرنا هذا صحتهم وانهم قد سلكوا سبيلنا من
 ثغور ان سلام متاسلهم فدر من صفاته قال بن هبة في
 اهل هذا القول ولم اذكره وميت على ما عليه الفقهاء من

انه

انه لا يصح ان يكون قاضيا الا من كان من اهل الاجلاد
 لحصل بذلك ضيق وخرج على الناس فان غالت شرو وط
 الاجتهاد الان قد تقدم في اكثر القضايا وهذا كالحالة
 والتمت اقرن لما فيه من تعطيل الاحكام وسد باب
 الحكم وذلك غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية
 الحكم حائرة وان حكوما لهم صحيحة نافذة وان لم يكونوا
 مجتهدين والله اعلم انتهى كلام بن هبة وهو كلام محذور
 ولرجع الى اصل المسئلة فنقول ان الاول الذي يحظره
 وجود الاجتهاد في القاضى مشروط بالشأن مخفف **فرجع**
 الامس الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الجري على قواعد
 العمل لعصر الاقلام من القاضى من وجود كثر المجتهدين فيه
وجه الثاني الجري على قواعد الخلف فكان المقلد
 لمذهب من مذهب الائمة المجتهدين لان قايمة مقام حنا
 ذلك المذهب من الائمة الاربعة وكانه واحدا من الائمة
 لقوله بقوله وتقليد به وتوابعه لا يخرجهم كالمجان
 اليه بن هبة روى الله اعلم **ومن** ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يصح تولية الملة القضاء مع قول في حنفية انه يصح ان
 تكون قاضية في كل شئ تقبل فيه شهادة الساو عنده
 ان شهادة السائر تقبل في كل شئ لا الحدود والحدود فانما
 ان تقبل عنده ومع قول محمد بن حبيب يصح ان تكون الملة
 قاضية في كل شئ لا في كل شئ وذلك وعلمه بن هبة والخلف
 والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد **وجه** الامر في مرتبة
 الميزان **وجه** الاول لان القاضى نايب عن الامام الاعظم
 وقد اجتمعوا على اشتراط كونه **وجه** الثاني والثالث
 ان فصل الخصومات من باب الامرين المعروف والنهي عن

٢

المنكر ولم يشرط في ذلك الاذكار وان المصالح على التريفة
 المطلق الثلاثة في المحكم لا على الحاكم بها وقد قال صلى
 الله عليه وسلم لم يظلم قوم ولو امرهم امرأة قال ذلك لما
 ولي جماعة الملك كسرى ابنته من بعد الملك **وقد اجمع**
 اهل البيت على ان لا يكون في كل داع الى الله ولم
 يبلغنا ان احدا من صلوات الله عليه الصالح تصدق للزينة
 المریدین او بالانقص الى ما في الدرجة وان ورد الكمال
 في بعض من كرم الله تعالى وولته امرأة فزعون فذلك
 كل بالسنبة للمتقوي والدين لا بالنسبة للمحكم **صين**
 النهن وتكليمهم في مقامات الولاية وعافاة امير المرأة
 ان تكون عابدة في اصدقه كراية العبد وتيه وبالجملة
 فلا تعلم بعد عافاته وفيه الله عن مجتهد من جميع امهات
 المومنين ولا كالمدة تلحق بالرجال والله اعلم **ومن**
 ذلك قول الامم الثلاثة ان القضاء من من فروع
 الكفاية يجب على كل من يقارن عليه الدخول فيه اذا لم
 يوجد غيره مع قول احمد في اظهر رواياته انه ليس من فروع
 الكفاية ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره
 قالوا لا يشد في وجوب توليته القضاء بالشرط الذي ذكره
 والثاني مخفف في عدم وجوبه **وراجع** الامر الى مرتبة
 المزان **وجه** الاول اظاهر **وجه** الثاني انه من باب
 الامانة وقد في الشارع من طلبه لامة من عدم الخلاف
 والمشي في الصراط المستقيم فكان نوكها من باب
 احتياط الاصلان له **وقد ضرب** السلف الصالح وحنوا
 ليولوا القضاء بما ولوا فيه الله عنهم اجمعين **ومن** ذلك قول
 الامم الثلاثة انه يصح القضاء في المسجد ولا يكره

كز

لمن يقارن عليه الدخول فيه وذلك اذا لم يجد غير مع قوله
 مالك بالفتنة في قول مالك في انه لو دخل المسجد للصلاة
 فحدثت خلوة فحكم فيه فلا كراهة في الاق لنه **فقد**
 في المسع والثاني فيه حث على القضاء في المسجد والثالث فيه
 تخفيف **من جمع** الامر الى مرتبة المزان **وجه** الاول
 الاستماع في حق قوله صلى الله عليه وسلم لم يصول احدكم مسلما
 ويبيعه وشراكم وخصوا بما تحبم انتهى وان كان هذا لا
 يخرج من التنازع ولو بقدر رفع القوت فيه كما ورد فكيف
 يحضر الله الخاصة في المسجد بل لو اتي شخص مجتهد في رفع
 الصوت لم يمنع له الى الادب مع الله تعالى كما عرف
 ذلك اهل حضرة الله من الاق لئلا **وجه** الثاني انه من
 باب الامر بالعدل وفي النبي عن المنكر يجوز فعله كما
 يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه مخلصا لظلمة من
 الظالم ثم ان ارفع احد الخصمين صوتا في المسجد فليس
 على القاضي الاخصيه عن ذلك لا غير فلكل امام مشهد
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي
 بعلمه فيما شاهد من الافعال الموجهة للحقد وقبل القضاء
 وبعد وما علمه من حقوق الناس حسم فيه بما علمه قبل
 القضاء بعلمه مع قول مالك واحمد انه لا يقضي بما علمه اهلا
 رواه في ذلك حقوق الله وحقوق العباد ومع قول الشافعي
 في اظهر القولين انه يقضي بعلمه الذي خلد به الله تعالى فلا
 كراهة فيها ثم رد على القاضي بالتفصيل الذي ذكر
 وتخفيف عليه كذلك في خصيه بما علم من حقوق الناس والثاني
 مشدود **وراجع** الامر الى مرتبة المزان **ومن** ذلك قول ابي حنيفة
 انه لا يصح للقاضي ان يتولي البيع والشراء **نفسه** مع قوله

ول

في

٢

الامة الثلاثة ان ذلك يكون له بطريقه ان يوكل فالاول
 بمقتضى خاص بالاكثر الذين لا يميلون عن طريق الحق بالمجاهدة
 ولا يقبلون لها والثاني متدد خاص بالذين لا يقدر احد منهم
 يسوي بقلبه بين الخصمين اذ كان احدهما بمنزلة
 بالحق والمجاهدة في البيع والشرا وغير ذلك فكان التوكيل
 في البيع والشرا هذا اولى **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قولك اي حقيقته واهم في احدي رؤايتين انه
 يقبل شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن الخصم عند
 التفريق في التعريف بحاله وفي تاديبه رسالة وفي المجرم
 والتعدي بل يجوز الوضيفة ان تكون امارة بمقتضى
 كالرجل في ذلك كله مع قولك ان نافع واحدي الرواية
 الاخرى انه لا يقبل في ذلك اقل من رجلين وبذلك قال
 مالك قال فان كان التمام في اقدار مال فتتلف فيه عندك
 رجل وامرأتان وان كان يتعلق باحصاء الابدان لم يقبل
 فيه الا رجلان فالأقل فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 والثالث فيه تفصيل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان في
وجده الاول جعله من باب الرواية **وجده** الثاني
 وما بعده جعله من باب الشهادة ومعلوم انه يترط
 في التعبد وغالباً لم يجعل التامين مع الشاهد كما شهد
ومن ذلك قولك المحققان من اصحابك نافع ان القا
 كيف عزل بقية انظر ان لم يبق عليه فان يبق عليه
 لم ينزل في اصح الوجهين مع قول المأثور في بانه ان عذر
 بقية بعد حراز او غير عذر لم يثبت له يجوز ان يعز بقية
 الا بعد اعلام الاقام والتمنع منه لانه موثوق بعمل غير
 عليه اصاحته وعلى الامام ان يعفيه اذا وجد غير قيمته

باستغنائه واعداً به لا باحدهما ولا يكون قول عن لست
 نفسي عن لانا ان الغرض يكون من المولي وهو لا يولي بقية
 فلا بد له من الاول وفيه تشديد على التلويح وتخفيف على
 القاطني في اصح الوجهين وهذا الوجه الاخر والثاني
 بمقتضى **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجده** التوكيل
 ظاهر **ومن** ذلك قولك اصحابك ان نافع والى بقية عن
 النص ايضاً ان القاطني او موثوق به ثابت وحس كالمدة
 لا يعود قاطناً من غير تشديد ولانه بخلاف الميزان
 والاعتماد ان لا يثبت فيه العود مع قولك لمعروفي في كذا
 الاشارة ان القاطني لو نفع وانقر انهم ثابت صار والى
 نص عليه الثاني لان عدم صدوره والى سبعة
 باب الاحكام ان الانسان لا ينفك عما لبا عن فعله او
 يعفي بما اقتضت له مطالعة الا ما يجوز للمجاهدة
 ومع قولك في حالي ان حدث الفسق للقاضي واحده
 القوبة انظر وان عمل الاقل عن ذنبه ونذر لم ينزل
 لا نقباء العصمة عنه فالأول فيه تشديد والثاني
 فيه تخفيف والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان في توجيه الاقوال ظاهرة **ومن** ذلك قولك اي حقيقته
 ان الحاكم لا يحكم في الحدود والقصاص بالعدالة الظاه
 رة اما يحكم بعدو الله عن العدالة الباطنة قولاً واحداً
 واما ما عدى ذلك فلا حال الا ان يطعن الخصم في الشاهد
 منقضي طعن الاله ومثي لم يطقن لم قال فاستمع الشهادة
 وليكن بعد انهم في ظاهره هو المهم مع قولك ان نافع
 واحد في احدي رؤايتين ان الحاكم لا يكتفي بظاهرها لعدالة
 بل يصبر عن الحكم حتى يعرف العدالة الباطنة وما اطعن

ب

هـ

الخصم اهل يطعن في حق الكائنات الشهادة في حد او غيره
 ومع قول احدى الرقابة الاخرى ان الحاكم يكتفي بظاهر
 الاسلام ولا يبال عن الاطلاق فالاول مفصل والثاني
 فيه تشديد والثالث مخفف **ترجع** الامر الى مرتبة
 الثمان فكل من الاقوال الثلاثة توجه **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة ان الدعوى بالجرم المطلق تقبل
 مع قول الكافة واحمد في احدى رعايته اياها لا تقبل
 حتى يثبت سبب الجرم ومع قول مالك ان كان الخارج
 عالما بما يوجب الجرم مقرا في عدالة قبل جرحه
 مطلقا وان كان غير منصف فله الصفة لم يقبل الا
 بتبيين السبب فالاول مشدد على اليهود وما يثبت على
 رؤساده فيهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل
ترجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من
 لم يكن محفوظ الظاهر مما يرويه الشهادة والثاني وما
 وافقه من قول مالك على من احتمل حالة العدالة وعدمه
 قبل هذا لا بد من تبيين سبب الجرم ليطرئ الحاكم فانه
 او يقبل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يقبل جرم الشا
 فانه يدل على الرجل مع قول مالك والثاني في اظهر
 رعايته انه لا يدخل الثاني في ذلك فالاول مشدد على اليهود
 وما يثبت على رؤساده فيهم في صورت الجرح والثاني مخفف و
 عليهم **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان **وهذه** الادلة ان
 المرأة قد تكون عالمة بما جرمه الجرم والتقدير بل ربما
 تكون اعرف من كثير من الرجال **وهذه** الثاني ان
 الجرم في التعدد يحتاج الى مخالطة شدة ولا جأ من الرجال
 وهذا اقل ان يتفق لامرأة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد

انه يكتفي

انه يكتفي في العدالة بتقوال المالك فلان عدل رضى مع
 قول الكافة ان ذلك لا يكتفي بقول هو عدل رضى لي
 وعلى ومع قول مالك ان كان المالك عالما بما يوجب العدالة
 قبل قوله في تركه فلان عدل رضى لم يفتقر الى قوله
 على ولي فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 والثالث مفصل **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان
 ويصح حمل الاول على العالم العظيم باسباب العدالة
 والجرم الذي يحتاج لاموال الناس وايضا هم والثاني
 على من كان رويته في الاحتياط فان مثل هذا قد يتأخر
 في وصف الكاهن فان اقال على ولي ارتفعت الرتبة
 وكذلك علم توجه قول مالك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 انه لا يجوز للرافعة ان تقيض على غايبة الا ان يحضر من
 تقوم مقامه من وكيل او وصي مع قول الامم الثلاثة
 انه تقيض على الغاية مطلقا واذ اقرض لا تسان بحق
 على غايبة ان يصيب او مجنون فعند احد لا يحتاج الى اخطائه
 اختلافه وقال اصحاب الكافة يحتاج الى تخلفه في اصح
 الوجهين فالاول مشدد على القاضي وعلى صاحب الدين
 مخفف عن المديون بالشروط الذي ذكره والثاني عكسه
 والاول في حد التخليف مخفف والثاني مشدد **ترجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **وهذه** الاول ان صاحب الحق
 قد يكون الحق المحن تجبه من الوكيل او الوصي **وهذه**
 الثاني انه قد يكون مثله **وهذه** الاول في مثله التخليف
 الاكتفاء بالقضاء وحمل المدعى على الصدق **وهذه** الثاني
 الاحتياط لاموال الناس **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان
 الله من الله والثاني عما كان بالصد من ذلك قلت وسيق

على ذلك مسئلة في علم التوحيد وهي ان من قال يجوز في
القضا على الغائب يجوز فيكون الغائب على ان احدثه صفات
الساوي جل وعلا وتقول صفات الحق تغلي عن الاعية
قيا على الانسان فانه قد سلب العلم اما لا يصادق
وجسمه كجمل ومن يقول لا يجوز القضا على الغائب
يحم بهذا القول محل تطرد يقول صفات الحق تغلي
عنينة لا على لسان صفات خلقه وعلى هذا املا
الكشف في قوله انهم يحيي الذين نرحم الله الامام ابا
حنيفة ورواه كل حقيقة حيث لم يمتن على الغائب بشي
انتهى **ومس** ذلك في الامنة الثلاثة ان كتاب القاضي
غير معتول في الحدود والقصاص والكافة والطلاق
والمخلع مع قول مالك انه يقتل كتاب القاضي في القاضي
في ذلك كله فالاول في الحدود والثاني في القصاص والثالث في
الميراث **وجه** الاول الاخذ بالاحتياط في اقامة
الحدود والحق والمصلحة بالاربعين فلا تقدم على اقامة
حد او الحكم بطلاق مثلا لا بعد تثبيت قد يكون الكتاب
روى على القاضي **وجه** الثاني ان من نصب القاضي بغير
فيه التزوير عليه ولو لا انه عليه على طنه خط ذلك ان
القاضي ما حكم بمقتضا **وجه** الثالث على ما اذا كان
حامل الكتاب عدلا من قضاة الاول على ما اذا كان بالعد
من ذلك **مس** ذلك في الامنة والى حنيفة والشافعية واحد
انه لو كانت قاضيان في بلد واحد لم يقتل في البيهقي
وهو الاظهر عندي وما حكاها الطحاوي عن ابي حنيفة من انه
يقتل الامام وما في يوفى على عدم القبول فحيثما الى
اتحاد البينة عند الاقرار بالحق لا يثبت الا في البلد

الثانية فالاول في الحدود والقصاص والقضا على المكاتبة
مما فتنه بالمجادلة او بسماع البينة منه في الشا الذي
هو قول ابي يوسف في تخلفه اذ لا يثبت في احبار القاض بتلك
القضية بين ان يكونا في بلد واحد وبلدين لا يختلف
ذلك بالكتب والبعد **وجه** الاصل في مرتبة الميراث ان
ومس ذلك في الامنة الثلاثة وما لك في احدي
روايتي ان صفة تادية الرسول كتاب القاضي الى
القاضي ان يقول لا اهد ان للمكتوب اليه شهد ان هذا
كتاب القاضي فلا في قواه علينا او قري علينا بحضرة مع
قول مالك في الرواية الاخرى انه يكفي قول الشاهد من هذا
كتاب القاضي فلا في المأمور عليه وبذلك قال ابو يوسف
رحمة الله فالاول في الحدود والقصاص على حال من لا في
معرفة له فيه في معرفة الاحكام والثاني في تخلف وهو
محمول على العالم بالاحكام التي تفتقر اليها في الحكم
وجه الاصل في مرتبة الميراث **مس** ذلك في الامنة
واحد قال القاضي في احدي قوليه انه لو حكم رجلان رجلا
من اهل الاجتهاد في شي وقال له رضىنا بحكمك واحكم
عليك الزمهما العمل بحكمه ان مالك واهل ان واثق حكمه
راي قاض البلد فنفذ وبمضه قاض البلد اذا رفع اليه
فان لم يوافق له حاكم البلد فله ان يبطله وان كان فيه
خلاف بين الامنة مع قول القاضي في القول للاخرا انه
لا يلزم منها العمل بحكمه الا في ضيقها بل في البينة كالفتوي
ثم ان هذا الخلاف في مسألة الترخيم انما يعود الى المحكة
في الاموال واما البضائع واللحان والنفذ والقصاص
والحدود فلا يجوز ذلك فيلجأ في الاول في مشد مع مراعاة ان

الشريط الذي ذكره مالك واهل الشام في تخفيف
 بغير الزامهما بحكم الحاكم الا برضاها انتهى **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **وقد حكي** القولين طامس **ومن**
 ذلك قول مالك واهل الشام الحاكم لو نسي ما حكم به فشهد به
 عند شاهدان ان حكمه قبل شهادتهما في حكمه بذلك مع
 قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يقبل شهادتهما ولا يرجع الى
 قولهما حتى يتذكرانه حكمه فالأقوال بحذف والثاني مثله
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابي حنيفة
 والشافعي في امح قوله واهل الشام القاضي لو قال في حال
 ولايته قضيت على فلان بحق ان يجد قبل منه ويتوفي
 الحق والمحدث قول مالك انه لا يقبل قوله حتى يشهد بذلك
 عدلان او عدل ومع قول الشافعي في القول الآخر كذهب
 مالك فالأقوال بحذف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ويصح** حمل الآق لعل القاضي العدل
 الضابط والثاني على من كان بالصد من ذلك **ومن** ذلك
 قول الامام الثلاثة انه لو قال بعد عدله قضيت كذا
 في حال ولايته لم يقبل منه مع قوله احمدا لم يقبل منه
 فالأقوال فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ويصح** حمل الآق على القاضي المعروف برفعة
 الدين في غالب احواله والثاني على القاضي الذي اخبره من
 به المصلحة الضابط **ومن** ذلك قول مالك واهل الشام في
 ان حكم الحاكم لا يخرج الامر عما هو عليه في الباطن وانما
 ينفذ حكمه في الظاهر فقط فاذا ادعى شخص على شخص حقا
 واقام شاهدين بذلك بحكم الحاكم بشهادتهما فان كانا
 شهدا حقا واقام شاهدين بذلك بحكم الحاكم بشهادتهما

فان

فان كانا شهدا حقا وصدقا فقد حل ذلك الشيء للشهود
 له في احوالهما باطنا وان كان للشهود ان ينفذوا ذلك الشيء
 للشهود في الظاهر بحكم واما في الباطن فلهما بينة
 وبين الله تعالى فهو على ملك المشهود عليه كما كان سقيا
 كان ذلك في الفرج وجماع في الاموال مع قول ابي حنيفة ان
 ان حكم الحاكم ان كان عقدا او فسخا جاز الامر عما
 هو عليه وينفذ المحكم طاهرا وباطنا فالأقوال مثله
 وهو خافض باهلا الورع والاحتياط والثاني يخفف وهو
 خافض من كان بالصد من ذلك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ويصح الاول الاحتياط للاموال والابضاع والتمسح
 بحكم الحاكم ببينة وظهور ذلك في اقله ذلك بقدر نظر المحققين
 نقط واما الثاني فذلك ان الشارع امر بما جازوا الاحكام النازلة
 على الظاهر في هذه الدار كما اشار الي ذلك في حديث امرته
 ان اقاتل المشركين حتى يقولوا لا اله الا الله فان قالوا نعم اعصموا
 دينهم واموالهم والحق الا سلام وحر الجحيم على الله تعالى
 فانظر كيف رادهم في الباطن الى الله العالم بسرائرهم
 لان احدهم قد سبق لها بلسانه ولا يعتقد ذلك بقلبه **ويصح**
 الثاني ان منصب الحاكم الشرعي يجلي ان يتحقق حكمه في
 الآخرة لان ان الشارع لم يفي الدنيا ان يحكم باخذه
 فكان شرعا من الله ومعلوم ان الحق تعالى لا يوافق من
 حكم بالشرع **ومن** نصا يعرف قول من قال ان الحقيقة
 لا تخاف الشريعة من قلة الظاهر فالحق ان رطب الكلام
 على ذلك في كتاب الاجوبة المرفوعة عن امته الفقهاء
 والصفوية **فرجع** الله الامام ابا حنيفة مالا نازق تطلق
 وملا ركه وفيه الله عن بنية المجتهد في امين **ومن** ذلك



فقال اي حنفية ان الوكالة تثبت بحبر الواحد ولا يثبت
عنك الوكالة الا بعد ان سبق رنين مع قول الامم الثلاثة
انه لا يثبت في ثبوت الوكالة والعراة شاهدان عدلان
والاول فيه تحقير والثاني فيه تشديد **ويصح** حمل الاول
على من يوثق بقوله كذا ذلك الوثوق والثاني على من كان
بالضد من ذلك فلا يوثق بخبر او شهادته وحده والله تعالى
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **والحمد لله**

كتاب القسمة

اتفق الامم على جواز القسمة اذا اشركا وقد يتفرع دون
بالشركة هكذا ما وجدته من متايل لا اتفاق واما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول مالك ان القسمة افراز ان يشاء
الاعيان والصفات فيميز حق كل من الشريكين من حق صاحبه
حتى يحوز كل من الشريكين ان يبيع حصته مع قول حنفية
والشافعية ان القسمة بمعنى البيع لكن فيما يتفاوت ككسب
والعقار اما فيما لا يتفاوت فهي افراز كالمخيلات والمزودات
والمعدونات من الجوز والبعض وبه قال احمد وسيجي على
القولين من قال انما افراز يجوز قسمة المصارف التي
يجري فيها الربا بالخصر وز قال الهانفي يمنع جواز ذلك
فالاول مفصل والثاني كذلك وكل منهما وجه لا التحقير
وجه الى التشديد **ويصح** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك
قول اي حنفية لو طالب احد الشريكين بالقسمة وكان
فأضر على الاخر فان كان الطالب للقسمة وكان فضر
على الاخر فان كان الطالب للقسمة منها هو المتضرر لم يقتصم
وان كان الطالب هو المنتفع بها اجاب المنتفع منها عليها
مع قول مالك انه يجوز المنتفع على القسمة بكل حال ومع قول

اصحاب الشافعية انه ان كان الطالب هو المتضرر جاز على
اصح الوجهين ومع قول احمد انه لا يقسم بل يباع ويقيم
عنه فالاول مفصل والثاني مفصل كذلك الثالث مفصل والرابع
محقق بترك القسمة **ويصح** الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك
هذه الاقوال الاربعة ظاهرة لا تنحفي على الفطن **ومن** ذلك
قول اي حنفية مالك في احدي روايته ان اجاب القاسم
على قدر الرق من المقتسمين لا على قدر الانفسا مع قوله
مالك في الرقاية الاخرى وانما في واحد الفاع على قدر
الانصاف ثم هل يقي على الطالب خاصة او عليه وعلى المطلق
منه قال ابو حنيفة بالاول وقال مالك والثاني واصلحا
احد الفاع على الجميع فالقول ما بين **ويصح** ومن وجهه
ويحذف من وجهه وعكسه كما ترى **ويصح** الامر الى مرتبة
الميزان **ومن** ذلك قول اي حنفية انه لا يبيع القسمة
في الرقيق بين جماعة ان اطلب احدهم مع قوله بعتة الالة
الها يبيع القسمة فيه كما يبيع سائر الحيوانات بالتقديس
والقرعة ان تفاوت الاعيان والصفات فالاول
مشدد والثاني محفف **ويصح** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**

كتاب الدعاء في البيات

اتفق الامم على انه اذا ادعى على رجل في بلد اخر فيه حاكم
وطلب حضانة الى البلد الذي فيه المدعي لا يجازي سواء
وعلى ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر ويسئله على الغائب
وعلى انه لو تنازع انسان في حياطين بين ملكها غير متصلة
بين احدهما اتصال الشبان جعل بينهما وان كان لاحدهما
عليه جذوع قدوة على الاخر وعلى انه لو كان في يد انسان
غلام بالغ عاقل وادعى انه عليه فكتبه قال قول

المكذب بيمينه انه حُر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يمتز
 له القول قول صاحبه لانه فان ارعى رجل نبه سبيل
 الابينة وانفقوا على انه ان اثبت الحق على حاضره بعدلين
 يحكم به ولا يحلف المدعي مع شاهدين واقفوا على ان
 البينة على المدعي واليمين على من انكر هذا ما وجدته
 من متايل لا تقاوت واقاما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
 ابن حنيفة لو ادعى رجل على رجل اخر في بلد لا حاكم فيه وطلب
 احضار من لم يلق منه الحضور الا ان يكون بينهما
 مائة يرجع في يومه الى بلد مع ثوب لثا فاع واهل
 يحضر الحاكم حقا قنينة المائة ام بعدت فالاق لا تخفف
 على المدعي عليه مشد على المدعي بالشرط الذي ذكره
 والثاني عكسه **ترجم** الامر الى مرتبة الميزان **ويصح** عند
 الاول على الكابر الكابر الذين يثق عليهم الحضور من تلك
 البلد قسما على المضي وغيرهم من اصحاب الاعذار كما
 يخلف الثاني على من لم يثق عليه **ومن** ذلك قول ابن
 حنيفة ان الحاكم لا يحكم بالبينة على غايب ولا على من و
 هرب قبل الحكم وبعد اقامة البينة ولا على من عذر
 القاضى ثلاثة الى بابيه يدعو به الى الحكم فان جاءه
 فتح عليه بابيه وحكي عن ابن ابي لوف انه يحكم عليه وقال
 ابو حنيفة لا يحكم على غايب بحال الا ان يتعلق الحكم
 بالحاضر سلكا ان يكون الغايب وكلما او يكون هاجرا
 عن كافي شئ يدعى على احدهم وهو حاضر فيحكم عليه
 وعلى الغايب وقال مالك يحكم على الغايب للحاضر اذا
 اقام الحاضر البينة وقال الحنفية وقال لا ينافي حكم على
 الغايب اذا قامت البينة للمدعي على الاطلاق وبه قال

احمد

احمد في احادي روايته فالالة لمخفف على الغايب مشد
 على المدعي بالشرط الذي ذكره والثالث مشد عليه على
 الاطلاق **ترجم** الامر الى مرتبة الميزان **ويصح** من ذلك
 انه لا يقضي على الغايب العمل بالاحتياط فقد يلحق بجند
 وتبين للمالك انه مطلوب لو كان حاضرا **ويصح** من ذلك
 عليه ان البينة كافية للحاكم قائمة مقام حضوره فان الذي
 تقدر به البينة في غيبته هو الذي يشهد به عليه في
 حضوره **ويصح** ذلك قول مالك قال الشافعي في الامح من بينهم
 انه البينة اذا قامت على غايب او وصي او محبوس فلا بد
 من تخلف المدعي مع البينة وعن احمد واثنان احدهما
 يحلف والثاني لا يحلف فالاول فيه تشديد **ويصح**
 بالاحتياط للغايب والصبي والمجنون والثاني فيه تخفيف
 من جهة الرقابة الثانية لا احمد **ترجم** الامر الى مرتبة
 الميزان **ويصح** حمل قول من قال يحلف المدعي مع البينة على
 كان في البينة مقال ولم يثبت في الثاني على البينة القابلة
 كالعلم او الصلحا **ومن** ذلك قول ابن حنيفة انه لو مات
 رجل وخلف ابنا مسلما وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما
 انه مات على دينه فانه يدعى ان مات من عرفه انه كان
 نصرانيا وقد ثبت بينة انه لم قبل موته **ويصح** اخرى
 انه مات على الكفر انه يقدم بينة الاسلام مع قول الثاني
 في احد قوليه ان البنتين يتعارضان في سلطان وصيه
 كان لا بينة فيحلف النصراني ونقص له ومع قوله **الفهم**
 يستغلان فينتزع بينهما ويفصل ويصلي عليه ويدفن في
 مقابر المسلمين فالاول وبه قال احمد يرجح بثبوت دين الاسلام
 والثاني ترجح بثبوت الكفر وبينة الاول فلأهرق

في

فوجه الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامامة
 الثلاثة انه لو قال لا بيعة في اوكل بيعة في رور ثم اقام
 بيعة قبلهم قول واحد ان لا يقتلوا الا في بيعة فالاول فيه تخفيف
 على المدعي لاحتمال انه قال ذلك في حال عتسب ومغلة
 والآخر في بيعة فثمة عليه ولا عذر لمن اقر **فوجه** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولك ان بيعة واحد في
 احدي روايته ان بيعة الخارج مقدمة على بيعة صاحب
 البيت في الملك المطلق وكون المضاف الى سبب الترخيص
 كالمستخرج من الشياخ التي لا تنجم الا سرق في احدى
 والشايع الذي لا يتكرر فان بيعة صاحب البيت تقدم
 حينئذ واذا رجا فان كان صاحب البيت متوقفا فارجح
 ايضا مع قول مالك والشافعي ان بيعة صاحب البيت مقدمة
 على المطلق قالوا قد اورد على صاحب البيت بالتفصيل
 وذكره الثاني مخفف عليه **فوجه** الامر الى مرتبة الميزان
وجوه الاول ان البيعة من الخارج قد تكون اقوى من
 وضع اليد لانه مائل واضع يد على شيء يكون بحق وقحة
 الثاني على ما ذكره بيعة فكون صارقة **ويجوز** هذا الاول
 على جازا هذا الدين والورع وكون الخارج فالحاكم يجوز ان لا
 في ذلك ويحكم بما سواه ابراهيم البيهقي في الخصم ان
 احدهما وهو مع ذلك على غير النار في الله اللطف
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان انقارضت بيتان
 واحداهما لم يرد على الآخر بل يرد مع قول مالك انها
 ترجح به فالان لانه قد يرد على البيعتين في الثاني مخفف
 على ما **فوجه** الامر الى مرتبة الميزان في المدار على ما تقدم
 عند الحاكم **ومن** ذلك قول ابي حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يد

الشيء وتعارضت البيعتان لم يخطا بل يقسم ذلك
 الشيء بينهما مع قول مالك انها متخالفان ويقسم ذلك
 بينهما فان حلف احدهما وكره الآخر ففيه للمخالف دون
 الحاكم ومع قول الشافعي في احد قوليه انها سلطان
 معا كالمولم يكن بيعة فالاول فيه تقيد على صاحب
 الدين خارج نصف ما بينه والخارج وكذلك القول في
 الثاني والثالث فطافوا لعدم ما يرجح به الحاكم فان
 الحاكم فمرد ان شاء الله تعالى ان شاء الله **فوجه**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابي حنيفة
 في مالك انه لو ادعى شخص انه تزوج امرأة ثم تزوجا
 معها سمعت دعواه من غير ذكر حذو وط الصيغة
 مع قول الشافعي واحمد انه ليس للحاكم سماع دعواه الا
 بعد فكري شرط الصيغة مع قول الشافعي واحمد انه
 ليس للحاكم سماع دعواه الا بعد ذكر شرط الصيغة
 التي تقتضي صحة المضاجع الى وهو ان يقول تزوجها
 بن لي من خلد وشاهدي عدت فبها فان كان
 بشرط فالاول مخفف على المدعي والثاني فيه تشديد
 عليه **فوجه** الامر الى مرتبة الميزان **ويجوز** هذا الاول
 على من عرف بالدين والورع والعلم والثاني على من
 كان بالصد من ذلك **ويجوز** ذلك قول ابي حنيفة انه لو
 فصل المدعي عليه عن الميزان لا يرد على نفسه بالانكول
 مع قول احمد انها ترد وتقتضي بالانكول ومنه قول احمد
 مالك انها ترد وتقتضي على المدعي عليه من قوله فيما
 ثبتت شاهدا وعين او شاهدا وامرأتين ومع قول
 الشافعي انه يرد اليدين على المدعي وبقية على المدعي عليه

منقول في جميع الاشياء فالامنة ما بين مثله في شئ ومخفف
 في آخر كما ترى **من جملة** الامور التي منتهى الميزان **من ذلك**
 قول ابي حنيفة لا يغلب الراس بالزمنان ولا بالمكان مع قول
 ابن ابي عمير ومالك بن ابي حنيفة في احدى روايتيه انها تظل
 صما فالاول لمخفف والثاني مشدد ويصح حمل من قال
 ما لتقلبط على اهل الرتبة ومن قال بالمخفف على اهل
 الدين والصدق من ذلك قول ابي حنيفة لو شهد
 عدلان على رجل بانه اعترق عرق فانكروا السلام تقيم
 الشهادة مع قول الائمة الثلاثة انه يحكم بعقوبته
 فالاول لمخفف على السيد والثاني مشدد **من جملة**
 الامور التي منتهى الميزان **وجه** الاول مراعاة حق الاولي
وجه الثاني مراعاة حق الله وهذا لا ينظر
 في كتاب **من ذلك** قول ابي حنيفة انه لو خلف
 الرضوان في متاع النبي صلى الله عليه وسلم في يدهما عليه
 ثابته ولا يثبت فيما كان في يدهما ثابته فهو لهما وما كان
 في يدهما من طريق الحكم فما صلح للرجل فهو للرجل
 وفي القول قول له فيه وما صلح للثاني فهو للثاني والقول
 قولها فيه وما كان يصلح لهما فهو للرجل في الحياة وما
 بعد الموت فهو للثاني منهما مع قول مالك انه كلما يصلح
 لهما فهو للرجل ومن قول **ابن ابي عمير** بينهما بقول الخاقاني
 ومن قول احمد ان كان المتنازع فيه مما يصلح للرجل كالطبا
 والعمائم فالقول قول الرجل فيه وان كان مما يصلح للثاني
 كالمتابع والوقايات فالقول قول الائمة فيه وان كان مما
 يصلح لهما كان بينهما بين الوفاة ثم لا فرق بين ان يكون
 يدما عليه من طريق الشاهدة او من طريق الحكم وكذا ان

الحكم في اختلاف ورثتهما فالقول قول الباقي منهما
 ومع قول ابي يوسف ان القول قول الملة فبا حوت
 العادة انه قد رجعها من مثله فالاول لمفصل والثاني
 مشدد وعلى الملة والثالث ظاهر لعدم وجود مرجع والثرا
 مفصل في عمارة التحقيقات والوضوح والخامس مشدد
 على الزوج فتد يكون ما ادعاه من جهان لها مولا
 وكان عندها كالعارية ان وجدها موافقة ساكنها
 به والآخر من كماله موتا قد في كثير من النسخ اليوم
من جملة الامور التي منتهى الميزان **من ذلك** قول ابي حنيفة
 انه لو كان لشخص دين على آخر يحجب اياه وقد لم يعل ما
 فله ان يأخذ منه مقدار دينه بغيا او ذم لكونه من جهنم
 ماله مع قول مالك في احدى روايتيه انه ان لم يكن على
 غريمه غير دينه فله ان يسوق في حقه بغيا او ذم وان
 كان عليه غير دينه يستوفى بغيره بالمقاصة وردن
 ما فضل ومن قول مالك في الرفاة الاخرى وهي يذهب
 احد انه لا يأخذ الا باذن له وان كان عليه غير دينه
 يستوفى سواء كان باذنه او لا عليه او مانعا وسواء كان له على
 حقه بينة ام لم يكن وقول احمد ان كان من جنس حقه ام لم يكن
 ومع قول **ابن ابي عمير** ان له ان يأخذ ذلك مطلقا بغيا او ذم
 وكذا لو كان له عليه بينة وامتنعه الاخذ بالحالم والاصح
 من مذهبه جواز الاخذ ولو كان مقرابه وامتنعه
 يمنع الحق **سطرانه** فله الاخذ فالاول لمخفف على صاحب
 الدين في استيفاء حقه من الجاحد بشرطه والثالث مفضل
 والثالث مشدد عليه **سطرانه** الاذن له في الاخذ
 مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على الجاحد

من آخر والرابع مخفف مطلقا **فرج** الامر الى مرتبة اخرى
 ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو كان الشخص دين على آخر
 حمله اياه وقد ركب على مال فله ان يأخذ منه بقدر ما
 دينه بغير اذنه لكن من حصل ماله مع قتل مالك في احدى
 دوايينه انه ان لم يكن على غيره غير دينه لم ينفذ بقدر
 بالمقاصصة ورواها فضل ومع قول مالك في الرقابة
 الاخرى وهي مذهب اهل انه لا يأخذ الا باذنه وان كان
 عليه غيره دينه استوفى على الاذن لا عليه او ما انفكوا
 ان كان له حقه بدينه ام لم يخف قول الا ان من جند حقه
 ام لم يكن ومع قول الكافي ان لم يأخذ ذلك مطلقا
 بغير اذنه فله لو كان له عليه دين وامكنه الاخذ بالحكم
 فالأصح من مذهبه جواز الاخذ ولو كان معترا به وامكنه
 يمنع الحق بطلانه فله الاخذ فالقول مخفف على صاحب
 الدين والثاني متصل والثالث مشدد عليه **فرج** الامر الى مرتبة
 له في الاخذ مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على
 الماحد من آخر والرابع مخفف مطلقا **فرج** الامر الى مرتبة
 الميزان وقوله الا قول طاهر لان الاخذ في طاهر
 شرعي وتسمى مسألة الظاهر ولا يخفى ان الاخذ باذنه
 او لا **فرج** ان يكون ذلك الملك **فرج** هو ملك الله
 بمرتبة وقوعه في حيز الحق المذكور فان من حيز الحق الذي
 عليه مع العلم فلا يبعد منه ان تقع يد في مال الغير
 بغير طريق شرعي والله اعلم بالصواب والتمه الرجوع والمآب
كتاب الشهادات
 انتقل الامية على ان الشهادة شرط في الضمان فانما سائر
 العهود كالبيع فلا يشترط الشهادة فيها وانفقوا على ان القاضيه

ليس

لغيره ثلقتان الشهود بل يستمع ما يقولون وعلى ان النساء
 لا يقبلن في الحدود والقصاص وانه يقبلن منقولات
 فيما لا يطلع عليه الرجال غالبا وعلى ان اللعب بالشرط
 مكره وانفقوا على انه لا يصح الحكم بالشهادة واليمين
 فيما عدا الاموال وخفوا فافهم ان الشهادة شهودا
 الفرع ان كان كيا شهودا الاصل او عدلا هما وانفقوا عليها
 ولم يذكر لهما وسميها للقباض فلا تقتل شهادة على شهادتهما
 خلافا لاس جبر الطبري وانه ايمان ذلك مثل ان يقول
 لشهدان رجلا عدلا لشهادتهما على شهادته ان فلان بن فلان
 له على فلان الف درهم وانفقوا على انه لا يجوز شهادة
 الفرع يتم وجود الاصل الا ان يكون هناك عدل يمنع
 شهادة شهود الاصل فلهذا انفقوا على ان ائمه من
 لو شهدا بحد ثم رجعا بعد الحكم به لم ينقض الحكم الذي
 حكم به شهادتهما فيمنع على انهما اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم
 بشهادتهما فيمنع على انهما اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما
فرج اما ما وجدته من سائل الا بقاء **فرج** اما اقتضوا
 فيه **فرج** ذلك قول ابي حنيفة ان الضمان بدين الشهادة
 رجل وامرأتين عند التداخي مع قول مالك والشافعي
 انه لا يثبت بذلك وبه قال احمد في الظاهر واسنيد الاول
 فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فرج** الامر الى مرتبة
 الميزان **فرج** ذلك قول الشافعي وعنه ان الضمان لا
 ينفذ بعد من مع قول احمد وعنه انه ينفذ بشهادة اربعة
 فالقول مشدد والثاني مخفف ولا يملك ما وجه **فرج**
 الامر الى مرتبة الميزان **فرج** وتوجه الاول ان الضمان لا يحظر
 المال لما فيه من الاحتياط للاضمان وانما ان المسابقة

دتهما

تتما

ين

والمزوجه عن كلام القام فحتاج الى كل الصفات
في الشهود **وجه** الثاني اطلاق الشاهد في بعض
الروايات الروايات فمثل العبد اذا كان بالغا منسلا
عقلا مسلما وقد يكون العبد ادين من كثر من الاحرار
كما هو **أما** في الناس **ومن** ذلك قول الامام باقر
الاشهاد في البيع مع قول داود انه واجب فلاق
مخفف محمول على ذاهل الدين والورع والصدق
والثاني منه محمول على من كان بالضم من ذلك
من الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابي حنيفة
انه يقبل شهادة الشاهد في الغالب في مثله ان يطلع
عليه الرجال كل كلام والطلاق والعقود بخلاف
انفراد في ذلك او كن مع الرجال مع قول مالك ان لا
يقبل في ذلك **وأما** يقبل عنده في غل المال وما يتعلق
به من العيوب التي تحتص بها الملك المعاضع التي لا تطلع
عليها غيره من قول الكافي واحدا فلاق في تخفيف
على المدعي عليه والثاني فيه تشديد **رجع** الامر الى
مرتبة الميزان **وأما** من القولين **وجه** **ومن** ذلك
قول ابي حنيفة في احدى في الطهر وانته انه لا شرط
العدد في شهادته **وأما** في تشديد شهادة امرأة واحدة
مع قول مالك في احدى في الرواية الاخرى انه لا يقبل اقل من
امرأتين ومع قول الكافي انه لا تقبل الا شهادة اربع نوة
فلاق في تخفيف والثاني فيه تشديد **والثالث** مشدود **رجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك في الاحكام **ومن** ذلك
قول ابي حنيفة ان يشهد الاطفال بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين لان فيه بقاء الركن واما في حق الغبل

والصلاة

والصلاة عليه فقبل فيه شهادة امرأة واحدة مع قول
مالك يقبل فيه امرأتان ومع قول الكافي يقبل فيه شهاد
الشاهدين في الا انه على اصله في شرط الاربع ومع
قول ابي حنيفة في الاستهلاك بشهادة امرأة واحدة
فالاول **مقتضى** الثاني فيه تشديد **والثالث** كذلك
في الاربع مخفف من حيث ثبوت الاستهلاك بامارة واحدة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **والامر** في ذلك راجع
الى احدى المجتهدين **ومن** ذلك قول ابي حنيفة انه لا يقبل
في الشهادة بالرضا مع الارجلان او رجل وامرأتين لا
يقبل فيه شهادة الشاهدين مع قول مالك في الكافي
يقبلن فيه منفردات الا ان مال كانت شرط في الشهود
عنده ان يشهد فيه امرأتان والكافي شرط فيه اربع
ومع قول مالك في الرواية الاخرى انه يقبل في ذلك واحدة
اذا فشي ذلك في الحيوان ومع قول ابي حنيفة في منفرد
وتجزي منهن امرأة واحدة في الشهود عنه فلاق في تشديد
تشديد الثاني فيه تخفيف وكذلك الثالث بالشرط
الذكر وعنه فيه قول ابي حنيفة **رجع** الامر الى
مرتبة الميزان **والامر** في ذلك راجع الى احدى المجتهدين
في كل واحد **وجه** **ومن** ذلك قول الامام الثلاثة
ان شهادة الصبيان لا تقبل مع قول مالك انها تقبل في
الحكام اذا كانوا قد اتموا ما يجب عليهم ان يقبلوا
ولم يروا عنه من احدى وعنه رواية ثالثة انها تقبل
في كل شيء **بشرط** النصاب المتعبد في ذلك الامر فلاق
فيه تشديد على المدعي والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط
الذي ذكره والثالث مخفف عليه **رجع** الامر الى مرتبة

ت

الميزان فمن لا يمتد من غلب حكم الادواء وجعل المحرم
 لها فان ادراكها لا يختلف بحسب ضاحك ولا صغير فزود
 الصغير كروم الكبير **وقد** اجمع اهل الكوفة
 على ان الروح خلقت باللغة عارفة ذاتية عارفة
 بما يحكي لله وبما يحكي عليه لا تقبل الزيادة
 في جوهرها كالملازمة ولا تزد في لها في المقامات عكس
 من غلب جانب الاجسام على حكم الادواء فان الحكم
 المحرم يقبل الزيادة في القوة في جوهرها كاهوياً
 كما اشار اليه حديث في رفع القلم عن ثلاث فانه قال فيه
 ومن الصبي حتى يبلغ خلاف الادواء فاما خلقت
 باللغة كما سبق لولا ذلك ما شئت الله تعالى بالربوبية
 وقبل ذلك من يوم الستين يومها وهذا هو الذي
 اصل الله لا تطرف في كتاب **ومن** ذلك قولك ان حقيقته
 لا تقبل شهادة المحدث وفي القذف وان تاب اذا كانت
 توبته بعد الجمع قول الامم الثلاثة انه تقبل شهادة
 اذا تاب سوا كانت توبته بعد الحد او قبله الا ان
 ما احكامك يطعم التوبة ان لا تقبل شهادته في
 مثل الحد الذي اتم عليه فالاول في حد في الثاني
 محقق **وجه** الاول ان العمل بطواصر الايات والاحبار
 كظاهر قولهم لا تقبلوا لهم شهادة ابداً واولئك
 هم الظالمون الا الذين تابوا من بعد ذلك فاصحوا
 فان الله عفور رحيم **ومن** هنا قالوا ان مقتضى
 صحة توبة القاذف اصلاح العدل والكف عن المعصية
 وقصد الخيرات والتقرب بالطاعات ولا يقصد ذلك
 سببه ولا غيره او قال احمد ان مجرد التوبة ككف كاف

اي

اي ولولم يعلم بعد صالحا بعد هذا العلم ما بين مشد
 في تحقيق التوبة في مطلقها **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ويصح قولهم في ذلك شرط صحة التوبة الاكثر
 من ثقل على الظن انه لا يعود الى ذلك الذي اظهر
 لنا منه راحة قبل الى المقاص بعد التوبة وثق لمن قال
 بمرور التوبة كاف على من لا يسلم الى تلك المعصية **ومن**
 ذلك قولك ان افع ان صفة توبته القاذف ان يقول
 قد نيتي بطل بحسب ما انا مادم عليه ولا اعود اليه الى
 ما قلت مع قولك ما لك واهدان صفة ان يكذب في
 قالوا ان مقتضى شهادة ولد الزنا في الزنا فالاول فيه ثبوت
 في الانصاف عن التفصيل من القذف والى في محقق فيه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولك ان حقيقته
 وبذلك ان لعلك تخرج حرام وان التمس ودت شها
 مع قولك ان لا يفي انه لا يحرم الا ان كان يعرض او يستغل
 به عن فرض الصلاة لم يتكلم عليه بسخط في الاق
 مشدقاً ما علمنا من من الذي عن الزنا والاشا
 فيه تخفيف عند مقتضى الشرط الذي ذكره **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان لعله يصدر عن ذكر
 الله وعن الصلاة عما لا يوافق الا في به التماس **وجه**
 الثاني فيه تعلل المسامحة في حرم العدل ومن الكفار ومن
 الكفار والبيعة فكان الاول به عدم المحترمة ثلاث
 يتمضي لله ولا للغير المني عنه في التوبة فاصح
ومن ذلك قولك ان افع ان حرم التوبة المختلف
 فيه لا تزد به الشهادة ما لم يكن مع قولك الا واهد في
 احدي روايته انه يحرم ويقت بربه وتزده شهادة

يد

دته

في

ومع قول احمد في الرواية الاخرى كذا في حنفية والاول
 فيه تخفيف والثاني مشدد لك ما وافقه من رواية
 احمد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
 ان الاقدام على تقسيق احد ايمان يكون باسبغ عليه
وجه الثاني ان ينصب اليه من بعد الموت
 والاضيق اموال الناس وحقوقهم بقبول الطعن
 فيه **وقس** ذلك في حنفية ان شهادة الايمى
 لا تقبل اصلا مع قوله ذلك واحدا لها تقبل فطريقة
 السماع بالنسب والموت والملك المطلق والوقت
 والعقود وسائر العقود كالبيع والمصلحة
 والاحبار والاقرار ويحوز ذلك نحو التحمل اعم او بصيرا
 ثم عم ومع قول الشافعي انها تقبل في ثلاثة اشياء
 طريقتهم الاستفاضة ونما ان اضطر على ان صدقة
 اقرار مسلم لم يتك من يوم حتى ادى الشهادة عليه فالان
 فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تشديد على صاحب
 الحق والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول **ظاهر** من
 ذلك قوله حنفية واحدا انه لا تقبل شهادة الا
 وان مضى بشارته مع قولها تقبل اذا كانت بشارته
 مفهومة وهو احد الوجهين لا يصح ان يقع في الاول مشدد
 والثالث فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول الاحتياط للموالد ايضا
 فلا ينسج الاقدام على العمل بقول شهادته **وجه** الثاني
 ان الاشارة الممنمة قائمة مقام طرح اللقطة بل قاله
 بعض المحققين انها افصح من العبارة بقرينة قوله لو نوى

الصلاة خلف زيد بن عمار ولم يسمع الا ان احدا اليه
 مع النية لقوله هذا بقرينة ان الاشارة لا تحتل
 التاويل بخلاف العبارة **وقس** ذلك قوله الامة الثلاثة
 ان شهادة العبد غير مقبولة على الاطلاق مع قوله
 احمد في المشهور عنه انها تقبل فيما عدا الحدود
 والقصاص فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف من وجه
 وتشديد من وجه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول الاحتياط للاضمان والاموال والحقوق
 فتدبغ العبد في الزور او عدم الضبط لنفس عقله
 فكان المشقة سمي بالمعقل **وجه** الثاني انه قد يكون
 العبد ضابطا حاكما كالخبر وقد قال تعالى ان اكرمكم عند
 الله اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا لا فضل لربي على
 عبي ولا لعبي على حربي ولا لاهل بي على اهل بيته **وقس** من
 ذلك قوله حنفية والثاني ان العبد لو شهد بشهادة
 مال ربه واداهما بعد عنته قبلت مع قوله مالك انه ان
 شهد بها في حال رقه ور وثلم تقبل بعد عنته
 وكذلك اختلافهم فيما يحل له ان يثبت بسلامة واليه
 قبل بلوغه فان المحصن فيه عيب كل منهم على ما ذكرناه في
 مسألة العبد فالاول من الميسل في حنفية والثاني
 فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الثاني
 الاول في الميسل ان العبد بحال الا **وجه** الثالث
 فيها ان العبد بحال العمل **وقس** ذلك قوله حنفية
 انه يجوز الشهادة بالاستفاضة في حصة لبي الدخاخ
 والدخول والنسب والموت وولاية القصاص مع قوله
 الثاني في الامم من مذهبنا ان ذلك في ثمانية اشياء

والسبب والموقف ولاية القضاء والملك والعتق والموقف
والولاة مع قول واحد أنها يجوز في سعة شيا الثمانية
المذكورة عند النافعية والتاسعة الدخول فالأمة ما بين
مقدور ومخفف في الأمور التي يجوز فيها الشهادة بالآلة
ستفاد بالاستفاضة من حيث الزيادة والنقص
فمن جهة الأمر المرتبة الميزان **وجه** أن قولهم ظاهر
من ذلك قولك الكافي يجوز الشهادة من جهة اليد
بأن يرى ذلك الشيء في يد من يراه فيه مدة طويلة فيشهد
له باليد وهذا يجوز أن يشهد له بالملك وجهان أحدهما
أنه يجوز الشهادة فيه بالآلة استفاضة فيه قال أبو
سعد الأصمعي واحد في أحادي رواية والوجه
الثاني أنه لا يجوز فيه قال أبو إسحاق المروزي مع قول
أبي حنيفة يجوز الشهادة في الملك بالاستفاضة ومنه
وجه ثبوت اليد وهي الرواية الأخرى عن أحمد ومع
قول مالك أنه يجوز الشهادة باليد خاصة في المدعي
اليمين دون الملك ما كان المدعي طويلا كعبد سبي
فما توفى ما قطع له بالملك إذا كان المدعي خاضعا حاله
فيه وجوبه لها لا أن يكون المدعي تراسه أو يخاف من
سلطان أن يعارضه فالقول من قول الكافي ومن قول
أبي سعيد الأصمعي ومن قول أحمد مخفف والثاني وهو
قول المروزي مشدد وقول أبي حنيفة مخفف فقولك
مالك فيه تشديد وقول أبي حنيفة تشدد ومرجح عدم
الشهادة بالملك على ما ذكرناه من **الشرط** **وجه** الأمر
المرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال واضحة **ومن** ذلك
قول أبي حنيفة أنه يجوز شهادة أهل الذمة بعضهم على

بعض

بعض وهي رواية أحمد مع قول مالك وإنا نفع واحد
في الرواية الأخرى أنها لا تقبل فالقول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد **وجه** الأول معاملة الكفار باعتبار ما
فإن أهل ذمتهم عندهم عدول **وجه** الثاني معاملة
معاملة المسلمين لأن الإسلام هو الشرع الذي أمرنا أن
نحكم به وإذا كانت الشهادة تترد بمصالح أهل الإسلام
فكيف بالكفر فانهم **ومن** ذلك قولك الأئمة الثلاثة
بعد قول شهادة الكفار على المسلمين في الوصية
في الشهادات لم يوجد غيرهم مع قول أحمد أنها تقتضي
وجعلناك بأمر مع شهادتها ما خافا ولا كتبوا ولا بدلا
ولا غلوا وإنما الوصية الرجل فالقول مشدد والثاني
تخفيف بالشرط الذي ذكره **وجه** الأمر المرتبة الميزان
وجه الأول عند الموقف بقول الكافي الثالث
وجه الثاني أن يقد يغلب على ظن الحاكم صدقه لا سيما
أن كما توأما تشدد فإن لم يغلب على ظن الحاكم صدقه والكاتب
فسيغني عدم القبول جريا على بقا أعدائهم في كثير من
المتأخر **ومن** ذلك قولك الأئمة الثلاثة أنه يجوز الحكم
بالأهل واليمين في الأموال والمخوف مع قول أبي حنيفة
أنه لا يصح الحكم بالأهل واليمين في الأموال وحقوقها
فالقول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **وجه** الأمر
مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولك الأئمة الثلاثة أنه يجوز
الحكم بالأهل واليمين في الأموال والمخوف مع قول أبي
حنيفة أنه لا يصح الحكم بالأهل واليمين في الأموال وحقوقها
فالقول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **وجه** الأمر
مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولك الأئمة الثلاثة وأحمد في أحادي

ين

روايته انه لا يحكم بالاشهاد واليمين في العتومع قول
 احدى الرواية الاخرى انه يحلف المعتق مع شاهد ويحكم
 له بذلك والاول مشدد وكعله اذا انكر المعتق العتق
 دون ما اذ حكمت والثاني فيه تخفيف من حيث الحكم
 فيه بالاشهاد واليمين وتشدد من حيث الحلف **ترجم**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول مالك انه يحكم
 في الاموال وحقوق قضاة شهادة امرأتين مع اليمين مع
 نقول كافي واحد انه لا يحكم بهما معه قال الشافعي واذا
 حكم بالاشهاد واليمين بعدم الشافع هو نصف المال
 مع قول مالك واحد انه بعدم الشاهد المال كله فالاول
 فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **ترجم** الامر الى مرتبة
 الميزان مع ما سبق من ذلك من غرامة المال كله او
 نصفه **ومن** ذلك قول ابي حنيفة انه يقبل شهادة العبد
 على عده اذا لم تكن العداوة بينهما تخبر الى الفتق مع
 تدل الامة الثلاثة انها لا تقبل على الاطلاق فالاول
 فيه تخفيف على المدعي والثاني بالعكس **وقد افني**
 بعضهم بعدم قبول شهادة يني وائل عن يني حرام وعكسه
 وخالفه في ذلك اهل عصره فليتأمل **ومن** ذلك قول
 ابي حنيفة ومالك لا تقبل شهادة الوالد والولع وعكسه
 مع قول الشافعي انه لا يجوز شهادة الوالد والولع من الطرفين
 للموودين ولا شهادة الموودين للوالدين والولع والانا
 سوا بعدوا او قربوا ومع قول احمد في احدى رواياته
 تقبل شهادة الابن لا يني ولا تقبل شهادة الاب لا يني
 ومع قوله في الرواية الاخرى انه يقبل شهادة كل منهما
 لصاحبه عالم يجزأ اليه نفعا في الغالب وله رواية اخرى

كالجماعة وامتناعة كل منهما على صاحبه فمقبولة عند الجميع
 الاما يروى عن الشافعي انه قال لا تقبل شهادة الولد
 على والده في القصاص والحد ولا قضاة في الميراث
 فالعلم ما بين مشدد ومخفف كما تروى **ترجم** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن** ذلك قول الامام الثلاثة انه يقبل شهادة
 الاخ لاجنه والصدوق لصديقه مع قول مالك انها
 لا تقبل فالاول فيه تخفيف على الناس لنقص شفقة
 الاخوة والاصدق ومحبتهم عن شفقة الوالد والولد
 ومحبتهم فلا تجله تلك المحبة والثقة الضعيفة على
 ان يقبل لاجنه او صديقه باطلا بخلاف الوالد والولد
 كما هو شاهد الشافعي فيه تشديد على الناس ولا يحلوا
 احدهم غايبا من صدوق او اخ من يني كما يمكن جازم لذلك
 العقيد الا ذلك الاخ او الصديق فاولم يقبل صاحبه
ومن ذلك قول الامام الثلاثة انه لا يقبل شهادة
 احد الزوجين للاخر مع قول الشافعي انها تقبل فالاول
 مشدد والثاني مخفف **ترجم** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الا لا اخذ بالاحصاء فقد تغلب الشوق على احدهما
 فيرضى خاطره بشهادة الزور **وجه** الثاني بتدقيق
 مثل ذلك **ومن** ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه يقبل
 شهادة اهل الاهواء والبدع اذا كانوا متحيزين للذات
 الا الخطا يني وهو قوم من الرافضة يصدقون من خلف
 طهم ان له على فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك
 واحد انه لا تقبل شهادتهم على الاطلاق فالاول فيه
 تخفيف بالخط الذي ذكره والثاني فيه تشديد **ترجم**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابي حنيفة والشافعي



ابي حنيفة انه يفتق حصته فقط ولشريكه الخيار
 بين ان يعتق نصيبه او يتسعى العبد او يفتق
 شريكه المعتق ان كان مورا او ان كان موعدا فله
 الخيار بين العتق والعانة ولشريكه المعتق فالاول
 فيه تعدد على اليد ورحمة بالعبد بشرطه الذي
 ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد وعلى الشريك
 على التفصيل الذي ذكره **فرجع** الاموال الى موطنه الميزان
 فاحذر والمجتهد من **ومن** ذلك قول مالك في المشهور
 عنه انه لو كان عبد بين ثلاثة لواحد نصيبه وللآخر
 ثلثه وللآخر سدسه فاعتق صاحبه النصف والآخر
 حصته معا في زمان واحد او وكل وكل فاعتق حصتها
 عنوقه له وعليها ثمة السقف الباقي بينهما على قدر
 حصتها من العبد فيكون لكل واحد منهما من ولاته
 مثل ذلك مع قول الامية الثلث فان عليها ثمة حصته
 شريكها بينهما بالسوية على كل واحد نصف ثمة حصته
 شريكه وهي رواية مالك والاول فيه **شديد** على
 السيد يعتق العبد كله عليها ووزن ثمة السقف
 الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحبه لثلث بالنسبة
 لمزله النصف **وتدبر** على صاحب السدس بوزنه في
 شريكه قدر ثمة النصف او الثلث فليسا **تلك**
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اعتق عبدا في مرضه
 ولا مال له غيرهم وام جحر الورثة جميع العتق عتق من
 كل عبد ثلثه فقط ويستعي في الباقي مع قول الامية
 الثلاثة انه يعتق الثلث بالشرقة فالاول فيه **اخته**
 الشديد بالعانة في الباقي والثاني فيه تخفيف **فرجع**

الامر الى مرتبة الميزان ولا كل من العتق لمن وجد **ومن**
 ذلك قول ابي حنيفة والثاني انه لو اعتق عبدا من
 عبده لا بعينه فله ان يخرج **الخصم** مع قول مالك
 واحمد انه يخرج احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف
 على السيد والثاني فيه تشدد عليه بالقرعة **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان السيد
 محن بالعتق فله التفصيل بين عبده لعده وجوب
 حق احدهم عليه ومعلوم ان القرعة انما شرعت خوفا
 من ان يأخذ الا غبط لنفسه ويعطي احاه الارواح لا
 كذلك الحكم في حق السيد مع عبده ومن هذا علم توجيه
 القول الثاني **ومن** ذلك قول ابي حنيفة انه لو اعتق
 عبدا في مرض موته في المال له غير وعليه دين ليسف
فنتفى العبد في ثمة فاذا اذاه صار حرام مع قوله
 الائمة الثلاثة انه لا يفتق العتق فالاول مخفف على
 العبد الطالب للعتق والثاني **شدد** عليه **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول المبادر من السيد
 الى عتق نفسه وجميع اصفناية من النار كما ورد **وجه**
 الثاني المبادر الى فله الدين الذي يعوق صاحبه
 من دخول الجنة حتى يوفيه لا يحما به فله **لحق** في الاد
 اصعب على العبد من الدين **وتدبر** اي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لئلا **لا** اقواما في سادق من نار ومطقة
 عليهم فقال يا اخي يا حبيب من هو لا فقال اقوام ماتوا
 ومن اعنا ثمة اموال الناس لا يجدون لها ووافل كل
 من القولين **وجه** **ومن** ذلك قول ابي حنيفة لو قال
 لعبد الذي هو اكبر مني سنا انت الذي عتق ولاه

قد

حق

ثبتت فيه مع قول الامية الثلاثة انه لا يعقوب بذلك الاول
 مشدد بمصو لا يعقوب والثاني بخفف **رجع** الاموال
 امر بتبني الميزان **رجع** الاثر لتتوفى الشارع الى حصو
 العتق من رقي الخلق ورجوعه الى رقي الحق تعالى
 الملك الحقيقي **وجه** الثاني حمل ذلك على انه اراده
 بذلك ملاطفة العبد بقول الاب التفتق او الام
 الحقيقة لو لم يما يوكلا باي وايضا فان كوز العبد
 في رقي الخلق اقل من رقي الخلق من كان في رقي الخلق لانه
 الحق لانه ما لم يعرف اذ اب العبودية لله تعالى
 وكان سيد الاربي كالحجاب عليه وهو من خلق ذلك
 الحجاب وكان له راحة العذر بذلك فلا يحل من الامية
 في هذه المسئلة مشدد **وجه** في ذلك قول في حنفية
 انه لو قال لربقة انت لله ربوي العتق لم يعقوب مع قول
 الامية الثلاثة انه يعقوب فالأثر لا يخفف على السيد
 متلك العتق والثاني عتقه **رجع** الاموال مرتبتي
 الثاني قال كل منهما وجه **رجع** من ذلك قول الامية
 الا رجعة انه لو قال لعبد الذي صفا صغر منه سنا
 يا ولدي لم يعقوب الا في قول الثاني في صحة بعض
 اصحابه والاختلاف ان قصص الكرامته لم يعقوب والقول
 في هذه المسئلة كالقول في مسئلة ما اذا كان العبد الكافر
 منه حنا السابقة **الاموال** المرتبة المثلان **رجع**
 ذلك قول مالك ان من ملك ابوية او اولاده او احد
 ابويه او احداده او حوااته قد بوا الله بعد وعقوا
 عليه بغير الملك وكذلك العتق عنه بها اذا ملك
 اخوته او حوااته من قبل الام او الاب مع قول في حنفية

ان هو لا

ان هو لا لا يعقوب عليه وكل ذي رحم محرم من جهة
 السيد ولو كانت امرأة لم يجز وتجهها من نعمة ومع
 قول ان افع من ملك احدا صله من جهة الاب وامه
 الامام فرقة وان سفل ذكر كان ان افع عتق عليه
 من العتق الاول والوالد او اختها او امه ملكه بغير ان
 كالاثر او اختار كالاثر او افعه مع قول في حنفية انه
 لا يعقوب في القرابة ولا يلزمه اعتناق من ذكر فالأثر
 فيه تشدد في الثاني مشدد لزيادة عتق كل رحم محرم
 وكذلك العتق في الثالث هو مشدد ووجه الاقوال
 كلها اظاهر لما فيه من الاكرام للاصول والفرع والقرا
 فكل الامية سيفتقون على الكرام من ذكوة لكنهم بين يؤكد
 كبرياءه كقولنا في سعة الاكرام وصفتة **رجع** الامر
 الى مرتبة المثلان واما وجه قول في ذلك كوالا
 مشددة لمن يفهم الاسرار والله تعالى اعلم بالصواب
في كتاب العتق من الامية
 اتفق الامية على ان السيد اذا قال لعبد انت حر بعد
 بعد موت صار العبد مدينا يعقوب بعد موت سيد
 بعد انا وجدته من ماله لا تقا واما ما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول مالك انه لا يجوز بيع المديون في حال
 الحياة ويجوز بيعه بعد الموت اذا كان على السيد من
 وان لم يكن عليه دين وكان من الثلث عتق جميعه
 وان لم يمتلئ الثلث عتق ما يمتلئ ولا فرق عنه بين
 المطلق والمقتل مع قول في حنفية انه يجوز بيعه على الا
 ومع قول في حنفية احدى روايته انه يجوز بيعه بشرطه
 ان يكون على السيد من وان لم يكن عليه دين لم يجز فالأثر

بات

السيد

طلاق

مفضل في قولنا ان في تخفيف على السيد قولنا احمد بفضل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان العيان
من جملة الصدقات وهي لا تكون الا عظم عني وفي الحديث
ابدا بدينك ثم من يقول **وفي** كلام عمر رضي الله عنه
الاثنون ان لي بالمعروف وسئل انه حديث ولا اقرب الي
الاثنان من بقة ومن هنا عرف توجيه من قال بحججه
على الاطلاق فضلا عن كون ذلك شرط **ومن** ذلك قول
لن حنفية ان حكمه في المذهب وحكمه والله الا انه يفرق
بين المطلق والمقيد فان كان التدبير مطلقا لم يجوز
بيعه وان كان مقيدا بشرط الرجوع من فقد وعفا من
من ضمن ضيعه جائز وبذلك قال مالك واهل الاثنا اقالا
لا يفرق بين مطلق التدبير ومقيد ومع قولنا ان في
في احد قوليه انه لا يقع ببيع امه ولا يكون مديونا لاول
تخفف على ولد المديون في بقيقته لانه في التدبير على حكم
التقصيد الذي ذكره في الثاني مشددا **وجه** الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الشايع مستوفى الى
حصول العتق لكل من ماله الرق وان كان بشرط امه
بغير شرط **وجه** الثاني تحقيق مقام الاخلاص في
مقابلة العبد لربه عن وجه بيقين ابن الولد في التدبير
فلا يبيع عنده تدبير بحكم التبعية فالعلماء ما بين مسدود
في تخفيف كما ترى على ان التدبير لا يقع الا متى كان عنده
بعض حبله **وشع** بقر في الاول ذلك لكان بخبر عتقه
وفان بالتبديل بعقوباته من المار في الاخيرة وبعض
جده من الاوقات التي تنصيه في الدنيا مما يحلوا عنه بنو
ادم قال الله رب العالمين والله تعالى اعلم بالصواب

كاتب

كتاب **الكتاب** **الكتاب**
اتفق الامية على ان كتاب العبد الذي له كسب مستحبة
ومندوبه الذي خلا فلا احد في قولهم في رواية له انما
واجبه ان ادعى العبد سيده اليه على قدر قيمته او اكثر
ومستحق ان يكاتب السيد عليه على ما لم يعين في
فيه العبد ويؤديه الشئ واتفقوا على كراهة كتابة
الامية التي لا كسب لها كما اتفقوا على ان السيد اذا كاتب
عبد على مال ان اراه منه شيئا على قوله تعالى واتواهم من
مال الله الذي اقلتم هذا ان حدثت من مال الانفاق
واما ما اختلفوا فيه **ومن** ذلك في الامية الثلاثة
واحد في احدي روايته انه لا يكتسب كتابة العبد الذي
لا كسب له مع قولنا احدي الرق اية الاخرى انما اتفق
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشدد **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الله تعالى قد سبحانه
له من عبادة من يعطيه ما يريد له في صير
كالكتب **وجه** الثاني ان من لا يكتسب له ان لو كانت
طلبت بغيره المخرج من الرق في حرركت بعد ان كانت
ساكنة وحسب كل يوم عند ذلك الرق كانه سنة فربما
عادت ذلك الى الشقة والاختلاس من مال سيد او غير
فلا نعم **ومن** ذلك في رواية حنفية وبذلك ان الكتابة
تقيم حاله في مؤجلة ولو كان اصلها التاجيل مع قولنا
ان في واهم انما لا يصح حاله ولا يجوز الا مسخرة
واقوله لمان فالاول فيه تخفيف على السيد ومن العبد
والثاني فيه تشدد عليه وفي العبد **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول لطلب مكافاة السيد على كتابته له

بتعبد المال ان كان العبد من اهل المعروف **وجهه** و
 الثاني طلبه ان اخرج من السيد كالنصف والرحمة للمكاتب
 بتعدد الخدم فانه **وجهه** يعني ذلك قولك ان حنيفة ان
 المكاتب لو امتنع من الاداء بغير ما لا ينبغي بما عليه
 جبر على الاداء فان لم يكن بيده مال لم يجبر على الاكثار
 مع قوله ان لا يسره له تغيير نفسه مع القدر على الاكثار
 فيجبر على الاكثار حينئذ ومع قوله الكافي واهم
 انه لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ فالأثر مفصل والثاني
 منه تقديره على المكاتب والثالث مخفف عليه **وجهه**
 الامور في مرتبة الميزان ولكل من الاقوال **وجهه** ومن
 ذلك قولك ان حنيفة ومالك ان اتى السيد المكاتب
 شيئا مستحب مع قوله الكافي واهم ان ذلك واجب
 لذاته فالأثر فيه مخفف والثاني فيه تقديره على السيد
وجهه الامور في مرتبة الميزان **وجهه** الا ان ذلك
 من اثار البر والكرام والالتفات بذلك الاستحسان لا الوجوه
وجهه الثاني زيادة الاعتناء امر عن وجهه للسيد ان
 يعطى المكاتب شيئا للتأني بذلك الوجوه على قاعدته
 اهلا لله عن وجهه ومن ذلك قول الكافي انه لا يقدس
 فيما عطيه السيد للمكاتب مع قوله احمد انه مقدور وهو ان
 يحط السيد عن المكاتب ربع ماله الصيانة او يعطيه مما قبله
 منه رغبة ومع قوله بعضهم ان الحاكم يقدروا ذلك باجتهاده
 كما لمقتضى ومع قوله بعضه ان السيد يعطيه ما تطيب به
 نفسه والاقل فيه تخفيف والثاني فيه تقديره بوجوه
 الرابع وما بعده فيه تخفيف **وجهه** الامور في مرتبة الميزان
 ومن ذلك قولك ان حنيفة ومالك انه لا يجوز بيع رقبته

المكاتب

المكاتب الله ان يملكها اجاز بيع ماله المكاتب وهو الذي
 المؤجل بتميز حاله كان غنيا وهو الجدي من مذهب
 الكافي مع قوله احمد يجوز بيع رقبته المكاتب ولا يكون
 البيع فسخا للمكاتب فيقوم المشتري منه مقام السيد
 الاول فالأثر فيه تقديره والثاني فيه تخفيف
 على السيد **وجهه** الامور في مرتبة الميزان **وجهه** على
 الاول وعلى حال اصل الثروة والمال والثاني على اصل
 العدم والثاني حين اليمين في دين او غيره **وجهه** من ذلك
 قول الامم الثلاثة انه لو قال لرقبتك كاتبتك على
 الف درهم فاذا اداها عتق ولم يفتقر الي ان يقول
 فاذا اديت لي فانت حر ويؤي العتق مع قوله الكافي انه
 لا بد من ذلك فالأثر لخاص بالاكابر الذين اذا امر صواب
 لا حرجا بان لا يجعرون فيه والثاني لخاص بمن كان بالصدقة
 من ذلك **وجهه** الامور في مرتبة الميزان **وجهه** من ذلك قولك
 الامم الثلاثة انه لو كانت امته وشرط وطهر في عتقه
 الكتابة لم يجز مع قوله احمد انه يجوز فالأثر لم يرد والثاني
 مخفف **وجهه** الامور في مرتبة الميزان والله اعلم

كتاب اسماء الاولاد

اتفق الامم الاربعة على ان اسماء الاولاد لا بد من
 وهو مذهب السلف الصالح والخلف من قتها الاصل
 وقال داود يجوز بيع امهات الاولاد وبه قال بعض الفقهاء
 فالأثر لم يرد على السيد والثاني مخفف عنه **وجهه** الامور
 في مرتبة الميزان **وجهه** الاول ان ذلك من محارم الاخلاق
 فان وضع النطفة في تلك الامم وقضا وطهر سدها نجسا
 مع اتياها منه بما ينبغي فيه خلوا لا دميين ربيها فاضلا

ق
ع

عظيما علي سيد هافكان من صكارم على الاخلاق ان تكون
معتقة من بعك **وجه** الثاني ان البدل ان يترك
الاحسان المذكور الذي ياتي شي عن اثاره عن
بيد فيجمل الاقل على طر الاكابر من اهل الورع والشفقة
والدين ويحمل الثاني على من كان ذلك **ومن** ذلك
فوك الامنة الثلاثة انه لو تزوج امة غير ذوالدها ثم ولد
لم يصر امة ولد ويجوز بيعها ولا يفتق بموته مع قول ابي حنيفة
انها تصير امة ولد قال لا يخفف على **الامة** والثاني شديد
عليه **وجه** الامر في مرتبة الميزان **ومن** ذلك فوك ان
حنيفة ومالك في احدي روايته انه لو ابتاع امة وهي
حاملة منه صارت امة ولو مع قول الكافي واحد ومالك
في الرواية الاخرى انما لا تصير امة ولد ويجوز بيعها ولا
يفتق بموته فالاقول شديد والثاني يخفف **وجه** الامر
في مرتبة الميزان **ومن** ذلك فوك الامنة الثلاثة انه لو
لم يولد جارية امة صارت امة ولو مع قول الكافي في صحيح قوله
انه يلزمه قيمة وقتية ولدها ومضدها وفي القول الثاني
لا يلزمه قيمة الولد ومع قول ابي حنيفة لا يلزمه قيمتها ولا
تمت مكرها ولدها ولا مهرها فالاقول في حنيفة والثاني
فيه تشديد والثالث يخفف **وجه** الامر في مرتبة الميزان
ومن ذلك فوك الامنة الثلاثة انه يجوز للسد اخراج
ام ولد مع قول مالك انه لا يجوز له ذلك فالاقول يخفف
والثاني شديد **وجه** الامر في مرتبة الميزان **ومن**
ذلك فوك الامنة الثلاثة انه يجوز لستة احبار امة ولد
وجه الامر في مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر والحمد
لرب العالمين **وليكن ذلك** اخذ ما وقع الله به من اوضح

كتاب

كتاب الميزان **باب** ما يتد المدخلة لجميع اقوال المجتهدين
ومقلد لهم في الشريعة المجدية وتوجيه اقوالهم **وقد**
حاولت الجمع بين اقوال الامة ومقلد لهم وتوجيه كل
من جهدي لجميع الاخوان من مقلدي الامة الاربعة
بين اعتقادهم بالحنان وقولهم باللكاني ان شرائع الامة
المسلمين على هدي من ربهم ايماننا فتلكما ان لم يصلوا
الى ذلك نظرا في استدلالا كما مر بيانه في الخطبة ونعوز
باخذ الامة المجتهدين بيدهم في احوال يوم القيامة فكل
مجتهد رآه هناك ينتقم في وجهه واخذ بيك بخلاف
من كان بالصدر من ذلك فانه ربما نظر الامة اليه نظرا
الفضيل لسواهم معهم ونقصه عليهم بفحوق واذا كان
الامة كلهم متساوين مع بعضهم بعضا مع تقاربهم في العلم
فكيف يبن هو عايني بالنظر اليهم **وقد** لا الامام الثالث
بن سعد رضي الله عنه سوا الامام مالك بالمدنية يستبد
عن مسئلة فارسل يقول له اما بعد فانك يا اخي امام هدي
وحكم الله نقل في هذه المسئلة ما قام عندك فيها انتهى فاعلموا
ذلك انما الاخوان والامام عليهم ورحمة الله وبركاته
والحمد لله رب العالمين **والله اعلم** في ذكر الخاتمة الموعود
بذكرها في الخطبة فتقول وبالله التوفيق في ذلك
في بيان سنة صلحة تتفق بها احوال الشريعة تناسب
الميزان في الففاسنة من كلام شيخنا العارف باسدي سدي
على الحواضر رضي الله عنه وطلع الناظر في على سبب شريعة
جميع التكليف في سائر الادوار كلها كالصلاة فانه كل
الكلها ابونا امة عليه الصلاة والسلام فكل ردت الميزان

جميع من المبتدئين ومقلديهم إلى **الشرعة كما**
تقدم كذلك دون هذه الخاتمة جميع أبواب الفتنة وما
فيها من الأحكام إلى الكلمة التي ألقاها ابونا آدم عليه السلام
واللام من الشجرة التي بي نظره ما يقع من بينه بعد حكم
القبض من لا يظهر ما يقع منه أو من بينه المعصية
من الذنوب فأنهم قد سالت شيخنا المذكور عن
سبب مشروعية جميع التكليفات مع أن الله تعالى عني
عن العالمين وعن عباده نعم فقال رضي الله عنه **سبب**
ذلك تمام النبوة ليع آدم أو أو تعوا فيما نرى الله تعالى
عنهم فكانت جميع التكليفات والآيات التي ألقاها الله
تعالى أولاده كالخاتمة **فقد** لم أن من بينه من لا يجوز
عليه الوقوع في المخالفات **فقال** لأن هناك مخالفة في
كفارة والآية رفع درجاتكم في حق الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام **فقد** لم أن كان رفع درجاتكم في حق الأنبياء
المسلمين بقوله تعالى وعصا آدم ورفعه في حق الأنبياء
أن ما قصه الله تعالى عن الأنبياء من سعة المعصية والخطية
إنما هو على سبيل المحاذلة لأن أحدا منهم لم يخرج عن حضرة
الاحسان في الخطية من ليل أو نهار وتلك خطية مشاهير
للحق جل وعلا فلا يصح لاحد فيها عصيان أو ما يقع العصيان
من حجب عن شعور الحق تعالى في سعة معاصيه والأنبياء وخطاياهم
كلها صغيرة لا حقيقته يصبر لهم المأمور بأقامة المعاذير
لقومهم باطنا أو أو تعوا في مخالفة ويصبر أحدهم يعرف
كيفيته تعليم قومه التفضل من الذنوب والنوثة والاشفاق
أو أو تعوا في المخالفات ويصبر أحدهم يعرف مقدار الجحيم كاعرف
مقدار الوضوء عليه إذا لم يدرى لا يعرف لا بضوء قال وأرفع

لكن يا ولدي ذلك فأنزل مثال واقعة الصداقة على
الصلاة واللام مثال الملك مطاع قال يوما لأهل حضرة
الخاصة في أريد أحدث أمر في الوجود وأنزل كتابا وأرسل
رسلا بأمر مني وأجعل لمن أطاعهم دارا تتج الحجة ولين
عصاهم دارا تتج النار وأخرج من طهر عبيدي آدم ورمي
بعمرون الأرض وأوحى إليهم النكاح بعد أن أقدر
عليه الأكل من الشجر وبعد أن ألقاه عن القرب من طاهر
ثم أقيم عليه وعلى ذريته الذين عصموا الحجة بماذا صورنا
وعلى ذريته الذين لم يصموا حقيقته لا بماذا ثم أخرجهم من
تلك الجنة التي ألقاه من الشجر إلى دار أخرى أنزل منها
في الدرجة شجرة الدنيا وأجعل كل مقامه فيها بمن طلب أن
يكون مكان آدم فلم يتقدم مما يجزا أحسن من أهل الحضرة
أن يتقدم لذلك غير الصداقة فأنه يتقدم وقال أنا لها
أنا لها طلبا لتنفذ قضاء الله تعالى وقدره في عبادته
بمن كان خاضع المحل هذه الاتفاق لم يحسم على آدم بالمعصية
الخاصة وإنما حكم له بطاعة ربه في ذلك عكس من كان
غائبا عن هذا المجلس فأنه يحكم عليه بالعصيان ولا بد
كما هي حضرة المحبوبين من أولاد آدم وكان ذلك كل يوم
الكب المصالح لهم ليقعوا في قضا الله وقدره تارة بالمعصية
في طهر وحله وعفوه وتارة بالطاعة في طهر وأكرمه
وتجلى مكان آدم عليه الصلاة والسلام بمثل عن ولائ
المحبوبين ذلك ذلك الصور الذي وقع منه وكثر الجزن
غالب ما كان يقع فيه أولاده الذين يتعدون حدود الله
وكانه في بواقي تفته باب المغفرة لا ولا بد للمعصية
من فاته فينتجها بحجم القضاء والقدر ليرتب على ذلك

الحدود في الدنيا والآخرة فقد بان لك يا اخي ان جميع
التكاليف التي شرعها الله تعالى في الدنيا انما كانت في منفعة
اكثر ادم من الشجرة صوة مما بين اولاده احدى الاقدار
او هم بمحضته او بغيره او بخلافه لا ولي ما عدا الانبياء
عليهم الصلوة واللام في جميع النسخا لبيت النبوة
الذي لم يعصوا امارهم ورجات ارب كما راق لبيت وقوا
فيه ان عفو ربه لهم كالحمد والى ارب الله عبادته وسمعت
سدي عليا الخواص رحة الله تعالى جميع ما وقع من عباد
عليه الصلاة واللام من سعة المعصية كالطاعة لله عز وجل
وحل فان الله تعالى كان راقضا عنه محال اكله من الشجرة
كرضاه عنه حال كونه في الصلاة على حدك او من قاذم
اسه غيرة في ذلك قبيحا على حال ادم فعليه الحد وج من عمة
يوما القيامة في انما قال ربنا ظلمنا انفسنا وان لم نتفقد لنا
من جهنم ان يكون من المخلصين يعني معاشر ولا دي الذين
يعصون امر الله فكيف بذلك كان مستغفرا عنهم لا عن نية
هو هو كذا افع فهم عند ربه وجميع ما وقع له طاصلا من
تطايير التاج والنياب عن ربه وبدنه والبيكا والندم
كان صوريا ليقول ذلك عند له بغيره الذين لم يكونوا
موجودين حال نزلهم الى الارض قال وانما اخذت البطنة
بعد الكهين الشجرة لتتذكر بذلك صوة مما يقع فيه بنوع
فستغفراهم تعالى لهم كل اربا في تقوط **وقد** جان عريفة
محمد صلى الله عليه وسلم بطلان المغفرة كلما خرج الا ان من
بيت الخلا وكذلك حدث في حوي زيادة على البطنة ما وقع
لهما و لبيد من الحصن في كل شهيد لتتذكر بذلك مغاصه بغيره
و مستغفراهم وانما رآوت على ادم بالحيض في كل شهيرة انفسا

وقعت

وقعت في صورة التزيين لا دمر في اكله من الشجرة حتى اكلها
والكوفة ايضا هي التي قطعت المنة من الشجرة حتى تنزع النين
واعطى ما لا يدرك لك شريك ان من ياتي المخالفة الضوئية
وهو مطهر لا **سبحانه** ذلك اعظمه في صوة الزيت
من ياتي المخالفة **ناسيا** قال تعالى ولقد عهدنا الى ادم
من قبل نسي ولم يجد له عن ناسيا ولا سيما وقد خلف له اليمين
انه لم يمس الناصحين **وقد** بلغنا ان بعض القارفين
اجتمع باليدس فقال له خلفت لا ذوارك لمز الناصحين
وانت تكذب فقال لها اذا اصنع لما رأت قضا الله
لا مسد له ورايت قلوب الانبياء ساجدة سالمة من
خطور الفواحش معطرة لله تعالى كل التعظيم خلقت له
بمعين ربه الذي يعرفه هو قبله بثبونه وتجنيله في ربه
وتعالى الله في علو ذاته وجلاله عن كل ما يخطئ
بالبار من صفات التعظيم له مما خلقت له الا بالحقود
الذي يتجمله لا بالله الذي ليس كمثل شئ انتهى **شجرة**
اعلم يا اخي ان الجنة التي كان في ادم ليست بالجنة الكبري
المدخلة في علم الله تعالى كما قد بينا ورا الى الاذهان وانما
هي جنة البرزخ التي فوق جبل النافوت كما قاله قائله
اهل الكنف قالوا لان الجنة الكبرى انما يدخلها الناصر
بعد الموت والحداب ومحاوره الصراط قالوا وهذه الجنة
هي التي يفتح من قابر المومن له طاقته من ينظر اليه وينعم
بما فيها في قبره وكذلك القوي في النار التي تزي في رآره
الديني في المناور من طريق الكشف في رآره البرزخ قالوا
وهي التي رآي في روك الله صلى الله عليه وسلم عمر بن يحيى
الذي سيب القوايب وراي في المرأة التي حبست لمرقة حية ماتت

قالوا ولما اتيه وقع لادم في الاكل من الشجرة **فاحبط**
 منها الى الارض ففر بها منها في الحسم وكل من مات **حسن**
 اولاده المطيعين بقود روحه الى هذه الجنة وان
 كان عاصيا عادت الى النار التي في البرزخ فلا تترك
 بنوا ادم في هذا من المك انهم حتى تنقضي الدنيا يعني
 القدر ويتكامل المدة فيخرجهم الناس بشفعة النعم
 الى يوم الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى او النار
 الكبرى ولما انا الجنة التي يفتح للبر من مسها طاعة او
 النار التي يفتح للبر من مسها طاعة كانت في الجنة الكبر
 او النار الكبرى لانه الحذر والشدة ما بعد هذا
 مما ورد ان النبي قال سيدي علي الخواص **رحمة الله** ولما
 كان الغالب على حنة البرزخ **مكة** الجنة الكبرى
 في الطهارة والقدوس لم تكن محلا لخراج القذرة
 من نور وغارط ودم ومخاط وغير ذلك مما تولد صورة
 من تلك الاكلة الصورية فلذلك اقول ادم وحوي الى
 هذه الارض التي هي محل التقفين والاستحالات **لحميها**
 فذلك القدر العنوري في حقها الحقيقي في حق العنصر
 من اولادهما انتهى **سمعت** اخي افضل الدين رحمه
 الله تعالى يقول لما اكل ادم وحوي من شجرة النوى تولد
 فيهما البوك والفاطري لانه اللبس من الرجال للنساء
 وعكسه ولانه الجماع لذلك وتولد في ذريتهما **سيدك**
 اذا اكلوا من شجرة النوى الخاصة بهم من وقوع في خدام
 ومكروه او خلاف الاول زيادة على ما تولد صورة في
 ابولها الجنون والاعما تغير من المخاط والصنان في
 في التكبر والتعجب والتمتمة ولما بال الارز والسرايل

روحه

والدوة

قال القميص

والقميص والعمامة والقبعة والنبهة والبرص والجذام
 والكفوف والرك وغير ذلك ما وردت الاخبار والانا
 بانه ينقص الطهارة **من تامل** في جميع النواقض وجد
 كلها متعلقة من الاكل والشراب فاقص الطهارة من غير
 الاكل اذا كان من الاكل حكمه حكم الملازمة لا يقع منه
 شيء ينقص طهارته ابراما ذكرناه ومما لم يذكر في
 الملازمة لا يتوك ولا تنقو ولا يجري لها زهر ولا تنفي
 الساء ولا الرجال ولا الاستمتاع بالجنس شيء من هذا
 ولا الجماع ولا الجنون ولا يقع عليه ولا ينقص ربهيا بكمز ولا
 غيره اذ القيد لا يعيق ربه الا ان حجب عن شهوده نقا
 ولا يحجب عن شهوده بكمز الا ان اكل فلو لا حجاب بالاكل
 ما وقع في مفصته ابدأ فذلك امرنا الشارع صلى الله
 عليه وسلم في الامة المتهجدون بالطهارة ان اوقع ميتا
 ناقص بالماء المطلق او بدله وامرنا الشارع وكذلك
 المتهجدون بالتطهر من الخباسة بالماء وكذلك ان المجد
 او بالتراب في الاستنجاء ان انة قدرا النفاذ **معد**
 الحوا المراءة الطويل واسرونا بالتقوى عن كل نجاسة
 خرجت من القبل او الدبر وغيرهما حتى عن مثل المحل
 الخارج منه البوك والفاطري من قبل او دبر امرنا
 الشارع وكذلك العلماء من السرايل بالملازمة
 المذكرا المجاور للمخرج **وقد** كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ينجم سراويله بالماء عند الطهارة ويتوك بذلك
 امر في جبريل وساق في توجيه الاحكام ان النقص
 من الفذح خاص بالاكبر الفيل والصالحان وعدم التقص
 خاص بالمعوم **امنا** امرنا الشارع صلى الله عليه وسلم

هنا

في

بالمضيق من بول الغلام اذا لم ياكل غير اللبن دون الفل
 تخفيفا علمنا من عمل منه فلهذا ذلك وان كان الرشد
 افضل لان الاحكام من اجتهاد الى حكم الاربع الى
 حكم العقول فان قال قائل كيف قلتم بخاسته بول
 الاطفال مع كونهم لا يفهم في حقهم الاكل من شجرة النخيل
 فالجواب قد قال بعض اهل الكشف ان الاطفال
 مع ما مع من حيث ان واحدا لها طاعات كذلك من
 حيث ان واحدا وايضا فان بعض العلماء كان يغفل
 من بول الصبي الذي لم ياكل الطعام فيقول ان ولدته
 تاكل في هذا الزمان الحرام في الشبهة فكان بول
 اقذر من بول من ياكل الحلال انتهى وقد جات اقوال
 المجتهدين في النقض بما ذكرنا على قسمين مفرد ومخفف
 بحسب الادلة التي لم تنتدوا اليها من الكتاب والسنة
 كما ان منهم من فسط بين التخفيف والتشديد كمن احب
 القول المفصل كما ان من النواقض ما اتفق عليه الامة
 كالقول والغايط والجماع والحيض **ومنها ما اختلفوا**
فيه كالمحارم ومنه المدح في العجز بشرطه عندهم
وكذلك ما اختلفوا فيه من وجع الدم والام من البدن
والتهمة والغيبه وقصر الصلوات في الابط والمشارك
والاحزم والابصر والمصليب والوتر ونحو ذلك في
وقد تقدم في توجيه الاحكام من لم يلا حداث من
ان النقض ليس القبح ليس هو لذاته المخرج وانما
النقض به محال لكونه من الاجزاء المتوكل من الاكل ولو كان
النقض به لذاته من حيث كونه متولدا من الاكل احسان
حكم جميع الاعضاء كذلك فان البدن كله قد ينجس وتولد

من

من الاكل فان قلت قد قال العالم بالنقض يحسن وجه
 الحصة التي ابتدع الانسان وهي غير متولدة من الاكل
 بيقين فالجواب ليس النقض عندكم بها الذلقة وانما
 نقول اعلم من القدر المتولد من الاكل فلو لا ما عليها
 من القدر لم ينقضوا الطهارة بها لو فرض ذلك اذا لم
 حقيقة انما هو خروج الفضلة التي تولدت من الاكل
 والشرب واثارت الشهوة والفعل عن الله عن وحده
 او المقاصح وليست الحصة او القود بل انما يبرأ من
 من ذلك فانهم بعد ان سبب الامور بالطهارة
 عن الحديث الاصفى والاكبر فان قلت فلم يجب تقسيم
 البدن بالغذاء من خروجه المني مع انه دون النوى
 والغايط في القدر بيقين فالجواب ان تقسيم البدن
 كخروج جده او بالجماع من غير خروجه ليس هو للمقدور
 وانما هو لما فيه من اللذة التي تربي في جميع البدن حتى
 تمتد وتنسب ذكر ربه والقطر اليه فلهذا لم يزل ان
 باحدا الما على سطح البدن فلهذا سبب سريان اللذة فهو
 وان كان فرعا من البول والغايط فهو اقوى لانه من
 اصله فلهذا امدنا به هذا الماء النقي للبدن من ضعفه
 او فتره او موته النبي فهو ما احداثا بعد الفل ساجي
 ربه ببدن حي وكل موطن لم يمتد الماء فهو كالمستحق
 او المشرق على الموت او كبدن السكران او المغمى عليه
 فلا يحسد محض ذلك المجل مع ربه في صلواته ابد او ان لم يحضر
 معه فصلا لم يصل اذا الصلاة لا تصح الا بجميع البدن
 كما انما لا يقسم خارج حضرة الله تعالى ابد اعند الله
 فانهم **وانما وجب التيمم عند فقد الماء حتى او شرعا لانه**

قصر

ع

لان التراب فيه راحة الماء ان هو علق الماء الذي به
 سقم لما خلق الله الموهوبات فان فقد التراب تيمم
 بالمجد لان اصله كذلك من ربه الجرحين عظم ولذلك
 يخرج منه قطرات اذا جرق بالماء فلو ان فيه الماء
 ما قطر منه بالماء او الحقايق لا تتقلب **وسمعت**
 سدي عليا الخواص رحمه الله يقول انما وجب تعميم
 البدن بخروج الحية لان الغفلة من الله تعالى فيه الكثرة
 من الغفلة في البول والغائط ولذلك قال الامام
 ابو حنيفة يفيض الطهارة بالعمامة في الصلاة لا نظا
 لا تقع الا من شخص غافل عن شهوده تطرر به اليه في صلا
 وفي ذلك مبطل عند الله عن وجل **واما وجوب**
 تعميم البدن على الجائز والنفس اذا انقطع ومنها فانما
 ذلك لزيادة التقدير بالخص والنفوس لا سيما
 ان عرق مثلها وان شرد منها وقد سمي الله تعالى دم
 الحيض اذي وابطل صلاة الجائز والنفس مع وجوده
 وبعد انقطاعه حتى تغسل ذلك الدم فقط او بعد
 تعميم بدنها او بتيمم **فقد جرح** الامام ابو حنيفة وطى
 الجائز والنفس اذا انقطع دمها وغسلت قدحها فقط
 ولعل ذلك في حق من استندت حاشته الى الوطى وظاف
 من الوطى فعلا لا ينبغي فان قل **فلا يسي** اتفق
 العلماء عليهم على نجاسة البول والغائط من الاذمية
 واختلافوا في بول بعض الحيوانات وغائطها مع ان
 الاذي يخرج من البهائم بغير ان **فهو** المتكلم بترك
 اكله من شجر النخيل بخلاف غيره فالجواب **وما** اتفق
 العلماء على نجاسة بوله وغائطه الا لشره وعلو مقامه

فكان من شرفه في الاصل ان يطهر كل شيء خالطه
 لكنه لما عقل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته واذن
 وشهوته انفق عليه الحكيم فصارت كل شيء صاحبه
 من المطاعم الظاهري والطبيعية الراحة تصبغ قدرا
 ان يجثا منتن من بول وغائط ودم وبخاط وبصاق
 وضمان وفي القواعد ان كل من شرف من شدة عظمت
 صغبرته فان قيل ان قولكم ان علة الانتفاق
 على نجاسته بول الاذي وغائطه ينتقض على حكم
 بول الحمار وزبله فانهم اجمعوا على نجاسته ذلك
 منه وليس له شرف في هذا اصح الجواب عن ذلك
 قلنا الجواب عن ذلك شدة الغفلة عن الله تعالى
 في طرائف الاكل من انما عقل عن الله تعالى من الحمار ومن كل
 حيوان لا يترك بخلاف الحيوانات المأكولة فالنفس طمئة
 الغفلة عن الله تعالى فحقت بعض الامية الامر في ابوابها
 وارقاها ويؤيد ذلك امتنان الله تعالى علينا بيهيمة
 الانعام في الاقامة ولوانه اياهم لنا الجان والنفذ لان
 بطله غفلة وكانت كالذبيحة التي لم يذكر لهم الله عليه فافهم
 فان قل **فلا** في شيء لم ينتفخوا على نجاسته فضلات
 الحمار كلها من بخاط وضمان ونحوها فان ذلك
 منقوله من الاكل والشرب كبوكه وغائطه فالجواب
 المناقضون في ذلك لحقة الفبيج والفلا في وبعده صور
 عن صفة الطعام والشراب بخلاف البول والغائط
 والتي فالنفس الغالب شبه لونها لون اصداء منقطعة
 الى شدة قد ارتقا قال **بما** شدة من تطرأ حقتها قال
 بطلها كما تقدم بيانه في الكتاب بهذا كان اصله

دوما

لها

الحديث المتولد من الاكل والشرب وجوب استعمال الماء
 والتراب في الطهارة فلو اكلنا من شجرة الفواكه ولم يكن
 ما احدهما في الاصلين بالطهارة فكل كذا طاهر من غير الماء
 كالملازمة وتولاهما فضل الله تعالى من صوته نوبة
 انبياء ادم عليه الصلاة والسلام ما اعتدنا بالتوبة من
 ذنوبنا ونقوسنا ولا عرفنا كيف نتخلص من الذنوب ولا
 كان الحق تعالى قال ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
 والحمد لله رب العالمين **وامت** اوجه تغلق الصلاة
 بانواعها بالاكل والشرب فهو لا نال الصلاة كذا لا تسرع
 لتأنيبه ولا تستغفرا من حيث ان تقرب او احدا هو الوفاق
 بين يدي وما كل ما ماتت ابداننا من المعاصي او ضعفنا
 او قهرت باكل الشوائب او الوقوع في الفضلات فاسررت
 الحق تعالى بالطهارة بالماء او التراب المتعدين **للمحرم**
 بالوقوف بين يديه المتعدي للوقوف فسنأخي ربنا بان
 واداه حية بعد موتها ما وقعنا فيه مما تقدم فطنا
 بذلك فحقنا الواب التوبة الى الله تعالى ورضاه عنا بعد
 ان لم يكن تعالى راض عنا كل ذلك الرضى الذي يقع لنا
 حال الوقوف بين يديه وذلك لفعلتنا عنه بقاء وبقاء
 شهوات نفوسنا من اكل وشرب وغير ذلك ودخولنا
 الخلائق من تلك الفضلات الغفلة في المغفلة الى لا تسر
 حضرتته تعالى ولذلك خففنا لامتته من الاكل والواشي
 من الله تعالى ان تكشف عورتنا بين يديه كل قليل حال
 البول والغائط كالامام ما لا والا وراعي والتجاري
 وراعي الامام ما لا والتجاري يعطيان الخلائق بسبوعه
 وكذا الاصل في يدخل الخلائق من مرق في بطنه فصان

يدخله

يدخله في الشهور فبين تكاثره تقوى كذا يدخل عليه
 ادعوا العبد الرحمن فان به عملة البطن انه في الحديث ان
 الملازمة تقوى عند دخول وقت الصلاة يا في ادم قوموا
 الى ربكم اليه او قد عوقها فاطفوقها انتهى فان قال قائل
 لم تكورت الصلاة عندنا في اليوم والليلة فهو مرات فالحوا
 كان ذلك من رحمة الله بنا لنتذكر ذنوبنا عند طهارتنا
 وحصل لنا الرضى والشرف كما وتغنا بين يديه ليجو
 بذلك كله الخلل الواقع في المعاصي والفضلات بين كل
 صلاة وصلاة فينبغي احداوا يستغفر ما حازه من
 المخالفات على حسب مقام ذلك المتطهر منا او المصلي
 طاهر اذا قال انكار الوضوء الواردة بقوله ذنوبه المتنا
 بالصلاة فان كل ما مورس في الملوح كفاية لفعل وقع العبد
 فيه ما **يخط** الله فيكون ذلك في مقابلة كفارة له كما
 يعرف ذلك اهل الكسوف فلو كسف للعبد لواء ذنوبه في
 تتأقط عنه يمينا وشمالا فلما كسف الله تعالى عن كل شيء
 خطرت له من صفات العظمة فان الله اكبر من ذلك كله
 ثم يتراقتضد ذنوبه يمينا وشمالا ثم يركع فتتخذ كذلك
 ثم يقعد فتتخذ كذلك ثم يسجد فتتخذ كذلك ثم يرفع رأسه
 فتتخذ كذلك فلا يفيغ من صلاة وعلمه ذنوبه من الذنوب
 التي تغفر بالصلاة **فعم** لما قورنا الحوائج عن قول القائل
 قد ورهنا الذنوب كل تخوخال الوضوء من انجات الفوق
 اليه **متا** قطع عن يمينه وشماله في الصلاة اذا صلى على اثر
 الوضوء فامضه وقدمه في ما بالطهارة فوالسنا ان ذنوب
 العبد كلما كانت اقبح واكثر كلما طويبت بنظافة
 الما أكثر ليجونا نفس للبطن الذي مات من كثرة المعاصي

ب

ص

ث

٢٤
 بخلاف الماء المتغير فخرج هذا الامام الى حنفية ما كان اقل
 من شطاطة وما كان اكثر حطاطة لهذه الامة في قوله بعدم
 صحة الطهارة بالماء المتغير ولو كان اكثر من قلتين مثلا
 لضعفه بكثرة خروجه والمطارات فيه ودمهم الله بفتنة الامة المحترقة
 فان قلت فاذ كانت الصلوات الجنب كقارعة رات للذنوب
 المتعلقة بالصلاة فلا شيء شرعت النوافل فلهي لما
 عما يقع من الذنوب المستقبلة او هي جبر للخلل الواقع
 في الغد رضى كما قاله اصلا فكيف فانهم قالوا لا يغفل الاعين
 كما فرض ذلك بان لا ينظر بيا له شيء من الاكوان من
 حين يحرم بالصلاة الى ان تلمن في الجواب هي جواب للخلل
 الواقع في الغد رضى بالنظر لمقام كل انسان في نفسه بنوافل
 الا في حق من كلت فدا رضى من كل الاولياء ولذلك
 قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين من
 بالقرآن نافلة لك فما قال تعالى لك الا لتبينه على كل فرائضه
 صلى الله عليه وسلم والحق بكل الاولياء من ورثته في المقام
 ويبقى مثالا على الاصل في الجملة وتورد ذلك حديث
 البخاري وغيره ان الغد رضى رضى يوم القناتة بالنوافل
 لي تكمل كل نقص حدث في ذكره اربعة نظير في النوافل
 من الاركان والسنن فافهم فان قلت فلم اكد الشارح
 صلى الله عليه وسلم من النوافل دون بعض الجواب فيقول
 ذلك ترسخا لامة فانه لو اكدوا كلها لكانت كالشجرة
 الذي لا ينطقه غالب الامة وقد كان صلى الله عليه وسلم
 يحب التحفيف على امته ما أمكن لعلمه بان الله تعالى عفى
 عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين
 قبل المغرب ثم تركها وقيل ان سجدة هي الشريعة التي يوافقون

عليه

عليه كالتواقل الموكدة فان قلت فلم شرعت النوافل
 ذوات الاستباب لا تكسوف والاستنقاء العبد من وصلا
 الجبانة ويخونها فالجواب شرعت للحجاب العبد بالاكل عن
 شهوة والآيات العظام التي يخوف الله تعالى بها عباده
 لا سيما من اكل الحرام والسكر والشهوات حتى تقع قلبه
 فانه لا يشاء يخاف من الله تعالى كل ذلك الحق في التواضع
 له عن ارتكاب الجنايات فلو لا حجابها باكل ذلك
 وغفلتنا عن الله تعالى ما احتجنا الى تخفيف ذلك
 شرع الشارع في بعض هذه الصلوات الخطة الجامعة
 للوعظ والتذكير في ليلته ليرد قلوب الكافرين عن حقيقة الله
 عن وجهه البقير بغيره عدم مشدوعه الخطة في صلاة
 الجبانة لان الموت في نفسه موعظة تليق لمن غفل
 ولم يتصور ولو علم صلى الله عليه وسلم ان القلوب ترجع
 الى حقيقة ربها بغيره من الدعاء الاستغفار في بعض
 الصلوات ما كان شرع معها الخطة واما حكمة التكبير
 في العبد فانما شرع ذلك لجانب الخلق بكثرة الجمع عنه
 شهوة وحرق الرب واما صلاة الجبانة فانما شرعت
 تاديب لبعض حقوق اخوان المسلمين التي يصرفها حاله
 حالهم في ان العسل والتكلم في الدفن والصلاة عليهم
 بعد موته كالحيا ولي ذلك الخلل الواقع من حقيقة اصل
 وضع ذلك من حقيقة انما هو حجابا بالاكل والشرب
 ومن لا يعلم ان على ما ذكرنا التطي في الاكل والشرب وليس
 ثبات الزينة لانها شريعة النفس للقلوب المتنافرة من
 من كثرة المتراحم في الدنيا والاعتراض القسائية حين
 مجيها بالاكل والشرب عن شهوة الاخرق واحوالها وذلك

لان بايتلاف القلوب يحصل اجتماع تطامع الدين واقامة
 شعائره بخلاف التنازع فانه يشبه نظام الدين ويصفى
 وانما زوايا العبدان على الجماعة في الحقيقة بالانكسار لله
 تعالى عن ان يخرج سبي في الوجود عن حكمه اذ لا قوة
 لانها يومافرح وسرور وعنفلة من الله في العادة اكثر
 من العفلة عنه في يوم الحقيقة وانما امورنا فيها باظهار
 الفرح والسرور شكر النعمة الله علينا بها بالمعنى
 الظاهر دون الاكتفاء بفرح القلوب في الباطن
 فيبقى لمن طعن في السن ان يواتق الاطفال والاعدام
 والعلمان في اظهار السور وتسبح حين ما عندك من
 الشباب تعظم الحصة الله تعالى التي توفيق وسبيل لكل
 قلوب الناس بعضهم بعضا فان لم تكن الزينة الا شرفهم
 في الميراث صاحبها على حال صاحب الشباب الدنيته
 وسمعت سدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
 لا ينبغي لمسلم ان ياتي الجمعة والعيد وغيرهما من الصلوات
 وفي باطنه غل وحقد او مكرا وخديعة او حقد او كرا
 على احد من المسلمين فان من اتي الصلاة وفي باطنه شيء من
 ذلك لم يجتمع قلبه على حقيقة الله تعالى في تلك الصلاة
 وسمعت يقول لاصحابه انما تذكروا ان تقارنكم
 الجمعة والعيد وفي قلبك خذل ومكرا وخديعة
 لا خذل من المسلمين وهذا ان كان مطلوبا في سائر الاوقات
 من كل مسلم لكنه في الجمعة والعيد لا يستلزم كل
 حاجا فان الحرم حضر الله تعالى الخاصة في الارض
 الحديث لا يصعد للمشاخنة على راحة راحة طاعة الله
 ذكواته وان الفطيرة والحنطة تنزع نزول الرحمة على الخلق

ومن

ومن سبب العبد المصالح الا عدا قبل الخروج للادب
 والقوة ورد المظالم لليل ودحا العوم واعلم ذلك
 انتهى وانما وجه تعلق الزكاة بجميع انواعها بالكل
 والشرب لظواهر الاموال الكسب لا ينبغي ان يشرعها
 ان شهود الملك في المال الذي يادبها كماله وادعينا
 الملك في ذلك لتامع الفقهاء عن المال كالحق في جمعة
 وكثرة ومعناه من الفقران المال كمن يشرع من نفوسنا
 وشرعا نصيبنا له على الفقران المال كمن المولفة
 قلوبهم وعلى الغارمين في المصالح التي يعود نفعها على
 الخلق وعلى من باقى في الجهاد وعلى المصائبين وعلى
 من السبل وسمعت يقول تعالى وتو الزكاة وقوله تعالى
 فانفقوا مما رزقناكم وقوله وما انفقم من شيء نفوق خلقه
 وقوله صلى الله عليه وسلم ما تنقص مال من صدقة وان الله
 تعالى ليضاعف درهم الصدقة الى سبعين ضعفا ونسبا
 ايضا معنى الزكاة فان الله تعالى يضاعفها كماله تعالى
 لتماثل العبد في ذلك ويخبره ان كانه بطيب نفس
 في انشراح صدر وسمعت شيخنا شيخ الاسلام كوني رحمه
 الله يقول انما فرض الله تعالى علينا الزكاة لمصلحة في علمه
 من شحة نفوسنا على عبادته وحرماننا له من ما انفسنا
 الذي جعلنا مستحقين فيه لا مالا لا يكون له ملكا حقيقيا
 فلهذا امرنا ان نخرج ما خراج نصيب معلوم من كل صنف
 صنف من جميع اموال الزكاة على سبيل الفرض علينا تطهيرا
 لا سيما اننا اوردنا من الرعي الحاصل لها بالتملك
 والحرر مما اقتناها امرنا الله تعالى ونزوله باخذ اجه
 وانزاله للبركة في رزقنا والموفيه فانه ما كل من شهد

زيادة النور في ماله ان اخرج من كانه وانما سجد التقص
 فيه وقد رعت الملاحة رغبها بان الله تعالى يعطي كل
 مستحق خلفا وكل متمك تلفة ودعاء الملاحة لا
 فلو تامل غلب النور في نفوسهم لم يدعوا قط كالا
 بسلام الله وكلامه وول معه ذلك فلم يخرج من كانه
 ملا في سبيل الله لا فليس من الناس وقد قالوا من شرط
 الايمان ان يكون الغائب الذي وعد الله به ان
 يوحى عليه عند الموت كالحاضر على حد كافا من ايمان الجسد
 بحق الله تعالى حينئذ الذي يدعيه مع انه لو رآي لقودت
 حشر يبردة من ذهبت بقواته من اعطاني نصرة
 افطيت ديار الصارغ بالانفس زدهم عليه باعطا
 الداهم لما اخذوا الدنيا فلو ان انا قال لا احدثهم
 لا نقطه ولا همك ليعطيك ما دنا في لطفه عقده ولم
 يسح لم فاطمنا اخي في نفسك طهر المرات فان انت اعلم
 بحالك وادع الايمان بعد ذلك وانك الدعوى ولم تغفر
 بك **وسمعت** سيدي عليه الخواص رحمه الله يقول
 من لم يترك الله تعالى على الامد باخر من كانه فهو من اجل
 الما صلب لان ما امره باخراجه الا هو يريد ان يزدن
 من فقتله فاللاق به الفيد والدور لا الحزن والغم انني
وانت انزل الصدقات فان شرعت لخير الخلل الواقع في
 زكاة الفرض تطو الصلاة والصوم فربما تنصرف بعقود
 الناس من القدر **الخروج** او من السور بالاخراج فنقص
 اجورهم بذلك **وقد** ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى
 ما وعد بالاجر على الزكاة الامن اخر حقا مشرعا فاصد
 قار بها عينه **وقال** سيدي عليه الخواص رحمه الله يقول

الحا

ع دوما
 وقالوا
 برخص
 رخصه ان يطوع ولم يجبر
 يرضى بدنه للمحبة والحرب
 ب د ل د م ا م ل ق القوي وشاير ما يودي بدنه
 اسقى وامن كاة الفطرية انما شرعت لكون ربيع صيام
 رمضان متوقفا على اخراجه فلا يرفع الى السماء الا باخر
 الحديث حسنه بعضهم تغ اجمع اصل الكف على ذلك وانما
 كان رمضان لا يرفع الا بعد اخراجه زكاة الفطر لانها كالزكاة
 لما وقع من ذلك الصيام فمن تخرق صومه بالغيبه في النية
 ونقاهي الشهوات المفسدة لحكمة الصوم واصل ذلك كله
 الاكل والشرب فانه لما اكل محبة عن مراقبة الله
 فوقع في خرق صومه بترك الاكل والشرب وجميع
 باسم الصفة الصلانية من تركه الاكل والشرب وجميع
 المفطرات فلو لا اكل لما حجب ولا خرق ولا خرق الله تعالى
واما وجه تغلق الصوم بالاكل من تخرق النهي فرضا
 كان ان تغلق الصوم بالاكل من تخرق النهي فرضا
 للاستعداد في التوجه الى الله تعالى في قبول التوبة من سائر
 المعاصي التي تحدثت منها طهر متقا متلاخين حجبنا بالاكل
والشرب وغيبه عن مراقبة ربنا عن الحيا منه **وسمعت**
سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول انما شرع الصوم رخصا
سما لما روي الشيطان من البدن من العام الى العا او
 فلو كان الصيام يودي به على الكمال لما وجد الشيطان له سبيلا
 عليه بالوسوسة او غيرها لكنه لما اداه على حكم ان يصح خرقه

حجا

لما

ن

اذ
 في
 كتاب
 الفقه
 في
 الفقه
 في
 الفقه

احتاج الى الجواب

قد حمل

بصومه

وسمعه

عليه السلام ويحوي ذلك
رقة القلب

بدلتني مقصدة
من باكل الشهوات
استلقت

وذلك لول الاعضا
من مجاري الشيطان التي

حتى صان البدن كطافات شبكة الصيد فان اظم
تلك الطافات كلها الى ذلك الاثر فحدث الجاري وغيره
الصوم حنة لئلا ينزس بغيره العبد وحول لا فاة الدنية
الى قلبه انتهى **واما** كان رمضان ثلاثين يوما او ثمان وعشرين
يوما لما ورد ان تلك الاكلة الصورية التي اكلها آدم من الشجرة
تسكت في بطنه شهرا كاملا **ان** ثمان وعشرين فان قيل
ان في الشريعة ما يفهم منه ان الاكل يقسم في الباطن اربعين
يوما الحديث من اكل لقمة من حرام لم تقبل له صلاة اربعين
يوما **فالجواب** ان هضم الطعام راجع في الحرام الى شيء
انفق انما صمته فربما كانت حرارة الفوق المعاصرة في السبا
او من هضمه لطعام وانزلته في شهر فنقص عشرة ايام
عن هضمه معك غير انتهى **فصل** ان الله يعطي ما فرق
علينا صوم رمضان الا اضيقا فالشهوة المتولدة من
الاكل بمنزلة ما يقع في اكل الشهوات والدم في رمضان فقد ابطل
حكمة الصوم في حق نفسه ولم **سد** مجاري الشيطان من بدنه
فركض فيه اهلل بحيله ورجله فالتف عليه وتبته فلولان
الاكل لم تختلج في الصوم ولما كان لا ينع من مقصدة
ابدا طول عمرا **فالجواب** فلم شرعت الكفارة في الجوع
في شهر رمضان **فالجواب** لما شرعت لكون الجامع خالف
امر به وتدمه هونته على ربه عليه وتقرض بذلك لتزول

زيادة النوى في ماله اذا اخرج زكاته وانما شهد التقص
 فيه وقد دعت الملاحة رغبها بان الله تعالى يعطى كل
 متقى خلفا وكل مملوك خلفا ودعاء الملاحة لان
 فلو تامل غلب النمل في نفوسهم لم يدعوا قط كماله
 بسلام الله وكرامه وولده ومع ذلك فلم يخرج زكاته ونسب
 ماله في سبيل الله الا قليلا من النمل وقد قالوا من شرط
 الايمان ان يكون الغائب الذي وعد الله به ان
 يوجه عليه عند الموت كالحاضر على حد كاف من ايمان الجند
 بحق الله تعالى حينئذ الذي يدعيه مع انه لو رآي لقودت
 جسر يبردة من ذهب بقوا من اعطاني نصف ثيابي
 افطيتهم ديارا صار غلبا لنمل زدهمون عليه باعطا
 الداهم لما اخذوا الدنيا فلو ان انا قال لاحدهم
 لا نقطه داهمك ليعطيك ما دنا فليسفه عقله ولم
 يسمع له فاطمنا اخي في نفسك هذه المرات فانت اعلم
 بحالك وادع الايمان بعد ذلك وانك ادعوى ولم تقف
 بعك **وسمعت** سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول
 من لم يترك الله تعالى على الامد باخر من كانه فهو من اجل
 الما اهل لان ما امره باخرها الا هو يريد ان يزدن
 من يقبله فاللاقي به الفسح والدور لا الحزن والغم انهي
وامت ان اول الصدقات فان شرعت لخير المخلد الواقع في
 زكاة الفرض تطهر الصلاة والصوم فربما تنقص بعض
 الناس من القدر **والجزم** او من السور بالخراج فنقص
 اجورهم بذلك **وقد** ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى
 ما وعد بالاجر على الزكاة الا من اخرجها من ثمرها فاصد
 قار بها عينه **وكان** سيدي علي الخواصر رحمه الله يقول

انما

انما سمع رسول الله
 لنزول البلاء على ابدان
 وصدقة النمل
 الحبي والمطري
 التقصير في زكاة
 الفرج
 انما سمع في القدر
 وما يربو ذي بدنه
 اسقى وامن كاة الفطر
 فاما شرعت لغيره
 رفع ضمام
 رمضان متوقفا على
 اخراجها فلا يرفع الى السماء الا باخر
 الحديث حسنه بعضهم
 تعاجلوا الكف على ذلك
 وانما كان رمضان لا يرفع
 الا بعد اخراج زكاة الفطر
 لانها كاللغة لما وقع من ذلك
 الصيام فمن خرق صومه بالغيبه
 والتمية ونقاطي الشهوات
 المفسدة لحكمة الصوم
 واصل ذلك كله الاكل والكرب
 فانه لما اكل حجب عن مراقبه الله
 فوقع في خرق صومه بترك الادب معه
 بقا الى حين تخلق باسم الصفة
 الصمدانية من تركه الاكل والكرب
 وجميع المفطرات فلو اكل لما حجب
 ولا خرق ولا خد الله تعالى العا **وامت**
 وجه تغلق الصوم بالاكل من شحم
 النمل فرضا كان او فلا يقولان
 الصوم انما شرع لتطهر وتثوبه
 لا مستعدا في التوجه الى الله تعالى
 في قول التوبة من مآثر المقاصح
 التي تحدثت منها طول سنتا
 مثلا حين حجبنا بالاكل **والكرب**
 وغيبه عن مراقبه ربنا عن الحياينة **وسمعت**
 سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول
 انما شرع الصوم فصا **سما**
 تجري الشيطان من البدن من العام
 الى العام فلو كان الصيام يورث
 على الكمال لما وجد الشيطان له سبيلا
 عليه بالوسوسة او غيرها لئلا
 اداه على حكم التقصير حرقه

حجا

لما

ن

في زكاة الفطر
 في زكاة الفطر
 في زكاة الفطر

احتاج الى الجواب

بالي اسعي ويحذر ذلك
دقة القلب

بدلتها بمقصدة
من باب التحويلات

فدحل
بصوم
وسمعة

وذا لولا الاعضاخ
من محاري الشيطان التي

حتى صار البدن كطافات شبكة الصيد فان اطمع
تلك الطافات كلها والى ذلك الاثان بحديث البخاري وغيره
الصوم جنة لا تنزس يفتي به العبد وحول الاوقات الدينية
الى قلبه انتهى **واما** كان رمضان ثلاثين يوما او ثمان وعشرين
يوما لما ورد ان تلك الاكلة الصورية التي اكلها ادم من الشجرة
مكثت في بطنه سقوا كالملا ان **وعا** وعشرين فان قيل
ان في الشريعة ما يفهم منه ان الاكل يقسم في الباطن اربعين
يوما الحديث من اكل لقمة من حرام لم تقبل له صلاة اربعين
يوما **فالجواب** ان هضم الطعام راجع الى الحرارة التي في
التقوى الخاصة فربما كانت حرارة الفوق المعاضمة في السنة
او من هضم من الطعام وانزلت في شهر فنقص عشرة ايام
عن هضم معلة غير انتهى **فصل** ان الله يعطي ما يرضى
علينا صوم رمضان الا اضيقا للشهوة المتولدة من
الاكل بمنزلة بالغ في اكل الشهوان والسكر في رمضان فقد ابطل
حكمة الصوم في حق نفسه ولم **سد** بخارجي الشيطان من بدنه
فمن كان فيه اذ ليس بحيله ورجله فالتف عليه وتنبه فلولان
الاكل لم يتحتم الا الصوم ولما كان الملازمة لا يتبع منها مقصدة
ابدا طول عمرنا **فان قيل** فلم شرعت الاطاعة في الخارج
في نهار رمضان **فالجواب** لما شرعت اكلون المجمع خالف
امر به وقدم طهونه على رضى ربه عليه ونقص من ذلك لتروك